

شريف يونس
نداء الشعب
تاريخ نقدى للإيديولوجيا الناصرية

نـــداء الشعب

تاريخ نقدي للإيديولوجيا الناصرية

شريف يونس

تصميم الغلاف: نسرين كشك

الطبعة الأولى ٢٠١٢

تصنيف الكتاب: تـاريخ

٨ شـارع سيبويـه المصـري
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩
www.shorouk.com

رقـم الإيداع ٢٠١١/١١٥٩٢
ISBN 978-977-09-3055-7

شريف يونس

ليه كده يا شريف !
ص دى آخر نص

نداء الشعب

تاريخ نقدي للإيدولوجيا الناصرية

دار الشروق

إهداء

إلى شهداء وأبطال ثورة ٢٥ يناير الذين كشفوا على أرض الواقع خواء اسم الشعب

وإلى ابنيّ نديم ومهاب

فهرس

الباب الثالث: الثورة الدائمة

الباب الرابع: الناصرية

مقدمة

هذا كتاب عن تاريخ الإيديولوجيا في الفترة المصطلح عليها بالناصرية إلى قبيل يونيو ١٩٦٧[١]. وهدفه هو دراسة هذا التاريخ دراسة نقدية.

«النقد» (critique) له معان كثيرة، يمكن جمعها في استعمالها الشائع في مجموعتين من المعاني، الأولى هي الأكثر شيوعا: الإدانة، التفنيد، الدحض، أو حتى اصطياد الأخطاء. والثانية تدور حول المعاني المتقاربة الآتية: التقييم والتقدير والتحليل والتفسير[٢]، مثلا في عبارة «النقد الأدبي». النقد الوارد في العنوان الفرعي لهذا الكتاب (تاريخ نقدي للإيديولوجيا الناصرية)، يمت بصلة قرابة للمجموعة الثانية. ولكني أعني به على وجه التحديد النقد بالمعنى الذي نحته الناقد الأعظم، الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط (١٧٢٤ - ١٨٠٤).

أصدر كانط ثلاثة كتب نقدية، هي «نقد العقل الخالص» و«نقد العقل العملي» و«نقد ملكة الحكم [الجمالي]». لم يكن هذا النقد موجها لفلسفة فيلسوف بعينه، ولا كان المقصود تفنيد الفلسفة السابقة عليه، فهو لا ينتمي إلى المجموعة الأولى من معاني كلمة «نقد»، برغم أنه اختلف مع الآراء الفلسفية السائدة في عصره. وبطبيعة الحال لم يكن الهدف هو إنكار ملكات الإنسان الثلاثة: المعرفية والأخلاقية والجمالية، لأنه لن يكون ثمة أساس يبني عليه كانط نقده بعد «دحض» هذه الملكات. المقصود هو: تحديد شروط إمكان ملكات العقل الثلاث هذه. بعبارة أخرى المقصود هو الإجابة عن سؤال: كيف تكون المعرفة ممكنة؟ كيف تكون الأخلاق ممكنة؟ كيف يكون الحكم

الجمالي ممكنا؟ ولكن ما المقصود بشروط الإمكان؟ المقصود هو تبيُّن بنية وحدود كل مَلَكة من ملكات الإنسان الثلاث هذه، وبالتالي شروط عملها. سؤال كانط بشأن المعرفة، مثلا، هو إذن: «شروط إمكان» المعرفة، أي بنيتها وحدودها.

يستعمل هذا الكتاب كلمة نقد بهذا المعنى الكانطي: نقد الشيء هو تحديد كيف، ووفقا لأي شروط، أصبح الشيء ممكنا، بتعيين بنيته وحدوده. فإذا كان شيء ما موجودا فهذا يعني على الأقل أن شروط إمكان وجوده موجودة، والنقد هو تحديد هذه الشروط. وفي حالتنا هذه نقد الإيديولوجيا الناصرية هو تحديد شروط إمكان الناصرية، وهو ما يعني أيضا تعيين بنيتها وحدودها.

النقد هنا إذن ليس تفنيدا ولا دحضا؛ ولا جدلا أو مناظرة أو معارضة، برغم أن كل نقد يختلف بطبيعة الحال مع رؤى أخرى. ولكن سؤال النقد لا ينصب على «الحكم» على الشيء بالمعنى الشائع: هل هو «حسن» أم «سيئ»، أم بعضه حسن وبعضه سيئ. وبالتالي النقد هنا ليس بناءً ولا هدّاما، وفقًا للتصورات المتداولة عن «البناء» و«الهدم» والمشبعة بالانحيازات المسبقة. ولكن هذا لا يعني أن النقد على الطريقة الكانطية «محايد» (وسنناقش مسألة الحياد بعد قليل)، بل يعني تقديم أطروحة بشأن شروط إمكان الظاهرة محل الدراسة: أطروحة ليست بطبيعة الحال نهائية، بل رؤية، تظل قابلة للمراجعة لتحديد شروط أكثر دقة لإمكان وجود الظاهرة محل النقد.

*

هذا عن النقد. نأتي إلى الإيديولوجيا. الإيديولوجيا مصطلح غامض. ولكن مشكلة الإيديولوجيا في حالة الناصرية مضاعفة؛ لأن هناك ما يشبه الإجماع بين دارسي هذه الفترة في تاريخ مصر والمنطقة، ومنهم كثيرون من الباحثين المرموقين، على أن الناصرية ليست لها إيديولوجيا، بخلاف الوطنية العامة التي لا تشكل بحد ذاتها إيديولوجيا، وهو قول له ما يبرره كما سيتضح عبر فصول الكتاب. لا توجد سوى دراسة واحدة منشورة عن الإيديولوجيا في الفترة المعروفة بالناصرية[3]. فقد فضل الباحثون تناول هذه الفترة إما من زاوية التحليل الاقتصادي - الاجتماعي، أو في إطار دراسات النخبة، أي دراسة الصراعات بين أفراد النخبة وتنظيماتها. والكتاب الأهم عنها باللغة العربية،

الانقلاب، كيفما شاء القارئ أن يسميه، أو مجرد «توضيح»، بل لعب هذا الإنتاج الكلامي الضخم، بكل ما تطلبه من موارد بشرية ومالية، وبذل للوقت والجهد، دورا محوريا في تأسيسه. فهو بوضعه هذا ليس كلاما، بل هو فعل، أو قل إن الكلام هنا هو فعل تأسيس، لا يقل أهمية عن الأساليب المباشرة للسيطرة على الحكم والاحتفاظ به، وقد يكون أكثر كشفا لطبيعة النظام الذي استُجد في ١٩٥٢ من هذه الإجراءات، نظرا لأن النظام قد أقامته مجموعة من الضباط كانت مجهولة لدى الجمهور، فكان عليهم أن يقدموا أنفسهم ويحددوا دورهم ويعرّفوا الجمهور بسياساتهم ونواياهم.

وقد أثار هذا الكلام الكثير اهتماما واسعا بالفعل في زمنه، ليس فقط عند الجمهور، ولكن في أوساط عديدة في المنطقة، والأوساط المهتمة بها من خارجها. ولكن نمط الاهتمام هذا يختلف بطبيعة الحال عن اهتمام الكتاب الحالي. هذا الكلام، الذي نسميه إيديولوجيا افتراضا، إلى حين إلقاء نظرة على ما أعنيه بالمصطلح بعد قليل، يمكن بصفة مبدئية تناوله بعدة طرق.

أولها: رواية تطور الإيديولوجيا في تلك الفترة، بحيث يتعرف القارئ على الأفكار المختلفة وتوقيت ظهورها - وهنا يكون هدف الدراسة تسجيل وتلخيص ما قيل. هذه الطريقة تناسب بصفة خاصة المشايعين للناصرية، وهم يقومون غالبًا بإعادة تفسير هذه الأفكار في ضوء آخر مراحل التطور: ظهور «الميثاق» (الصادر في يونيه ١٩٦٢)، بحيث تبدو المراحل السابقة كمجرد تمهيد، أو نواة غير ناضجة لفكر وصل إلى مرحلة نضجه آنذاك[٨]. هذه الطريقة في تقديري لها مشكلات كثيرة، ولكن أهمها أنها تتصور الكلام الإيديولوجي كمجرد شرح لما يجري في الواقع، أي أنه نوع من تعبير شفاف عنه، أو في أفضل الأحوال تعبير شفاف عن رؤية النظام، أو رؤية عبد الناصر شخصيا. ويمكن أن نسمي هذه الطريقة النقل، بكل ما يفترضه النقل، كمنهج، من أمانة على الفكرة، بمعنى عرضها كما هي، أو قريبا مما هي عليه.

ولكن إذا أخذنا هذا الإنتاج الكثيف المستمر من الكلام من زاوية إضفائه للشرعية على النظام، وطبيعة هذه الشرعية التي يُضفيها، نستطيع أن نعزل بالتحليل مجموعة من المفاهيم التي تشكل أسس هذا الإنتاج الكثيف، من قبيل مفهوم «الاتحاد» باعتباره اتحاد

الأمة خلف قيادة واحدة، الأمر الذي يتطلب منع الحزبية، كما جاء في أول شعارات النظام الكبرى: «الاتحاد والنظام والعمل»، أو مفهوم الزعامة، أو مفهوم العزة والكرامة، وتحديد طبيعتها من خلال مختلف النصوص التي ترد بها أو تشير إليها أو تتناولها. وقد اتبعتُ هذه الطريقة في نسخ أقدم من هذا البحث. والفكرة الضمنية فيها هي فكرة الوعي الزائف، بمعنى أن النصوص تكشف، مثلا، عن أن مضمون فكرة حكم الشعب هو الوصاية عليه لمصلحته، إلخ. وبرغم أن هذه الطريقة التحليلية تنجح في عزل المفاهيم وترتيبها بشكل منطقي، بدرجة ما، فإن هذا النجاح بالذات يطيح بالتطور التاريخي، لأن الصياغات المتتالية للمفهوم تبدو فيها كأنها عملية بلورة طويلة المدى لنفس المفهوم. كما أن رؤيتها النقدية تحجب مساهمة هذه المفاهيم في بناء شرعية النظام، لتبدو، على العكس، كما لو كانت غطاء يحجب واقعا مختلفا[٩]. ويمكن أن نسمي هذه الطريقة التحليل، فهي لا تقوم على مجرد النقل، بل تحليل ما يتضمنه الكلام أو يفترضه ضمنيا.

في هذا الكتاب، أعدتُ الاعتبار للتطور التاريخي، لا باعتباره تطورا لنفس المفاهيم، من قبيل الوصاية تحت شعار الاتحاد، ولكن كتطور لنمط الشرعية بما سمح بإنتاج تصورات ومفاهيم متتابعة، ليست بطبيعة الحال مقطوعة الصلة بما قبلها، ولكنها مع ذلك مراحل متمايزة في عملية تشكُّل النظام وإيديولوجيته على حد سواء، بقدر ما نقبل فرضية الدور المؤسِّس للإيديولوجيا، والتي سيكون هذا الكتاب، من أحد جوانبه، محاولة للبرهنة عليها. فالإيديولوجيا هنا يُفترض أنها فِعل تأسيس لمشروع سياسي، لنظام كان جديدا وغريبا في زمنه، برغم أنه يبدو الآن كالبداهة نفسها.

بعبارة أخرى، كلام تلك الفترة من وجهة نظر هذا الكتاب لم يكن شرحا لما يجب عمله، ولا كان تغطية بسيطة على ما يجري بالفعل، بمعنى أنه أكاذيب، بل هو فعل سياسي يشكل حجر الزاوية في بناء النظام السياسي الجديد. ولذا فهو كلام في الإيديولوجيا. ومن أحد النواحي كانت كثرة الكلام بديلا عن الوضوح المؤسسي. بعبارة أخرى، وهو ما سيتضح من خلال فصول الكتاب، كان هذا الكلام بديلا عن عجز النظام، لأسباب تتعلق بطبيعته السلطوية وظروف نشأته، عن تجسيد فكرته المحرِّكة وإجراءاته في مؤسسات سياسية.

لا يمكن التعامل مع الإيديولوجيا، وفقا لهذا التصور، كمجرد تعبير عن واقع، وبالتالي الاكتفاء بوضعها في سياقها. ولا يكفي مجرد التحليل، بل يجب التفكير فيها من قلب الإشكالية التي تحملها، والتي دفعت إلى هذا الفعل، أي إلى إنتاج هذه المجموعة الهائلة من النصوص، وهو ما أسميته النقد.

وكمثال مبدئي بهدف توضيح منهج هذا الكتاب، هناك عبارة شهيرة أطلقها عبد الناصر في ١٩٥٦: «كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب». وفقا للطريقة الأولى، علينا أن نذكر هذه العبارة في موضعها، ونربطها بسياقها، وهو إقرار دستور ١٩٥٦ والشروع في بناء مؤسساته. ووفقا للطريقة الثانية، الكشف عما تنطوي عليه من وصاية وربطها بمبدأ «الاتحاد» الذي أعلنه النظام في وقت نشأته. ولكن وفقا للطريقة الثالثة، علينا أن نكشف عن ضرورة هذا المفهوم كفعل يجري داخل عملية تعبئة محكومة من أعلى تناسب نمط الشرعية العام للنظام وتطوره في لحظة معينة.

*

في ضوء تحديد الأهداف بهذا الشكل نأتي الآن إلى مصطلح الإيديولوجيا. أي كتابة تاريخية تفترض ضمنيا إدراكها لموضوعها، بعبارة أخرى، أي كتابة تاريخية حديثة هي كتابة تاريخ شيء ما، هو في حد ذاته واضح أو يجب أن يكون واضحا سلفا. فدراسة تاريخ الملكية الزراعية في فترة معينة تفترض أن مفاهيم الملكية والحيازة واضحة، ولو مبدئيا، وبناء عليه يجري تتبع تاريخها. وكذلك بالنسبة لدراسة مؤسسة بعينها، مثل حزب الوفد، أو نقابة الصحفيين، أو دور شخصية تاريخية ما، مثل علي ماهر أو الملك فاروق. وفوق ذلك هناك تقاليد مستقرة، وإن كانت متطورة، في دراسة هذه الموضوعات. ولكن هذا لا ينطبق على هذه الدراسة، الأمر الذي يتطلب توضيح المفهوم أولا.

الإيديولوجيا مصطلح غامض، تدور حوله اختلافات كثيرة، بما في ذلك رفضه من حيث المبدأ باعتباره مضللا: أضف إلى ذلك أن تاريخ الإيديولوجيا نادر الوجود. أما من يهتمون بها فهم عادة باحثو العلوم السياسية، الذين يدرسونها كموضوع فرعي، وغالبا في إطار ما يُعرف بدراسات النخبة، أي دراسة مجموعات القوى المسيطرة

والأفكار التي ترفعها وصراعاتها. لهذا كله، ربما كان من الضروري البدء بتناول، ولو مختصر، لرؤية هذا الكتاب للمصطلح، ولطبيعة موضوعه بالتالي.

بغير إغراق في تتبع تاريخ المصطلح يمكن ملاحظة أنه منذ نشأته «كعلم للأفكار» في أواخر القرن الثامن عشر، ضمن حركة التنوير الفرنسية، كان يثير إشكاليتين. الأولى: إنه ينسب الأفكار إلى شيء آخر بالإضافة إلى الملكة الإدراكية للإنسان[10]. فقد ينسبها إلى الطبيعة المحيطة بالبشر، بمعنى أنها هي التي تؤثر على تفكيرهم، أو إلى طبيعة النظم الاجتماعية التي يعيشون فيها، أو الطبقة الاجتماعية التي ينتمون لها، أو حتى المهنة. ويمكن تلخيص هذا الجانب في عبارة شهيرة للفيلسوف الألماني فيورباخ: «التفكير في القصر يختلف عن التفكير في الكوخ». وتثير هذه القضية مسألة مهمة، هي نسبية الفكر. فالإيديولوجيا تتناول النشاط الإدراكي للناس من حيث تأثره بشيء ما، طبيعي أو اجتماعي، وبالتالي ترى في الأفكار «تعبيرا» عن هذا الوضع، ولا تمثل إذن أية حقيقة نهائية. وهنا يجب أن نلاحظ أن هذا الطرح مرتبط بالحداثة. قبل ذلك كانت ضمانة المعرفة تكمن في الوحي الإلهي، أو استلهامات الكهنة ورجال الدين، أو حتى تنسب لقدرات أفراد يعتبرون عباقرة. كان الفكر ملكة مستقلة مغلقة على ذاتها ولذاتها معاييرها الخاصة للحكم.

وقد مد ماركس، الذي ارتبط المصطلح باسمه، الفكرة على استقامتها ليقرر أنه «ليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم، ولكن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم»[11]. وقد رتب على ذلك أن الإيديولوجيا تمثل وعيا زائفا. ولكن هذه المقدمة تأخذ بتفسير مختلف لهذه المقولة، إذ يبدو لي أن ماركس في تطبيقه لها ذهب إلى ما هو أبعد من فكرة الوعي الزائف. بمعنى أنه يقول ضمنيا: إن الإيديولوجيا حتى لو كانت وهما، أو وعيا زائفا، فإنها وهم ضروري إن جاز التعبير. فمثلما يظهر السراب في الصحراء لكل ذي عينين سليمتين، مهما بلغ علمه بكيفية تكونه، لا يعني الكشف عن أسس الوهم الإيديولوجي التحرر منه[12]، لأنه كامن في الممارسة الاجتماعية نفسها، وبالتالي هو أعمق من أن يكون مجرد مجموعة أفكار خادعة، أو أكاذيب، تنتجها وتروجها نخبة أو طبقة مستفيدة. وبناء عليه، لا يقل الوهم «موضوعية» عن «الواقع المادي»، ولا تقل الإيديولوجيا انغراسا فيمن ينتجونها عمن يتلقونها.

ويعتبر تحليل ماركس لصنمية السلع (fetishism) نموذجا لهذا التصور المركب للإيديولوجيا[١٣]. لاحظ ماركس أن الإنتاج السلعي، أي الإنتاج من أجل السوق، يحول العلاقات بين الناس في السوق إلى علاقات بين سلع تتقلب أسعارها بغير أن يقلبها أحد بعينه. فبرغم أن البشر هم الذين ينتجون السلع ويتبادلونها، يبدو لهم عالم السوق كما لو كان عالما مستقلا بذاته عنهم. وقد اعتبر ماركس هذه الظاهرة وعيا تشييئيا بالعالم، بمعنى أن العلاقات الاجتماعية للإنتاج تبدو للناس كعلاقة بين أشياء مستقلة عن إرادة البشر المشاركين في التبادل. ولكن ماركس قدم هذا التشيؤ باعتباره ناتجا بالضرورة عن عملية الإنتاج السلعي. فهذا الوعي هو بمعنى ما زائف، ولكنه ضروري وحتمي في ظل هذا الوضع، لأنه يعكس تحولات أو تحويرات في العلاقة الاجتماعية نفسها. وبالتالي لا يمكن أن يكون هذا الوعي مجرد كذبة، وليس بالتأكيد مؤامرة تحيكها الطبقة الرأسمالية أو مفكروها. نستطيع مثلا أن نتصور أن ماركس نفسه كان يخضع للتشيؤ وهو يشتري شيئا في السوق، مثله مثل أي فرد آخر، أي كان يتعامل مع السلع على أن لها قيمة في ذاتها، معطاة سلفا.

وقد تجاوز جرامشي (١٨٩١ - ١٩٣٧، مفكر شيوعي إيطالي)، فكرة الإيديولوجيا بوصفها قناعا أو وعيا زائفا، فقرر أن الإيديولوجيا «من حيث هي ضرورة تاريخية... تنظم الجماهير البشرية، وتشكل الميدان الذي يتحرك فيه الناس والذي يكتسبون فيه وعيهم بموقعهم الذي يصارعون فيه... إلخ»[١٤]. وقد طور أطروحاته الفيلسوف البنيوي الماركسي الفرنسي لويس ألتوسير (١٩١٨ - ١٩٩٠)، فذهب إلى أن الإيديولوجيا «تشكل جزءا عضويا في كل وحدة مجتمعية... فالمجتمعات البشرية تفرز الإيديولوجيا كما لو كانت هي العنصر والمناخ الضروريين لحياتها التاريخية... إنها بنية جوهرية أساسية بالنسبة للحياة التاريخية للمجتمعات»[١٥]. فالإيديولوجيا لا تقل ضرورة عن المستوى السياسي والمستوى الاقتصادي في المجتمع، وبصفة خاصة في كل مجتمع طبقي[١٦]. وبالتالي ليست الإيديولوجيا مجرد انعكاس، «صادق» أو «كاذب» لشيء آخر، مادي، أكثر واقعية، بل هي جانب جوهري في بنية الواقع الاجتماعي.

إذا اعتبرنا الإيديولوجيا مستوى بنيويا ضروريا في كل مجتمع، تسقط أولى الحجج

باستعمال هذا المصطلح، وهي أنه يفترض وجود ذات جماعية تتخذ قرارات بوسائل بهيجة بترويج إيديولوجيا معينة(١٧). فالمطروح هنا ليس تخيل طبقة برجوازية، مثلا، تتفق، لا نعرف متى ولا كيف، على فكرة معينة ثم على ترويجها، بل بالعكس، تكون هي نفسها منغمسة في المجال الإيديولوجي السائد المتفق مع مصالحها.

ليست الإيديولوجيا في عرف هذه الدراسة إذن خطة أو مؤامرة. فعادة يكون أنصار كل إيديولوجيا مقتنعين بها، بشكل أو بآخر، فيها ذاتها، أو من أجل ما ترمي إليه من أهداف وتوزيعات للسلطة. فالإيديولوجيا مجال عام محيط بالفاعلين الغارقين فيه، لا يمكن تصور أن يستخدمه طرف من الأطراف دون أن يكون منغمسا فيه بالكامل طيلة الوقت. فالإيديولوجيات تكتسب قوتها بقدر اقتناع مستهلكيها ومنتجيها بها كحقائق، أو كقيم، مقبولة لهم أو تعارفوا عليها.

ومن حيث علاقة الإيديولوجيا بالعلم فإن الإيديولوجيا في عمقها اجتماعية وعملية، فهي ليست نظرية في المعرفة، بل تلعب المعارف المختلفة فيها دورا بهدف تدعيم حجتها أو موقفها. معنى ذلك أنها ليست معادية للحقائق الاجتماعية أو غيرها أو مدافعة عنها إلا بقدر ما يتعلق ذلك ببنيتها وأغراضها المتصلة بالسلطة بأوسع معنى لكلمة سلطة (أي السلطة كبُعد داخل في كل العلاقات الاجتماعية، وفقا لفوكو). لذلك يبدو لي أن دراسة الإيديولوجيا/ الإيديولوجيات في فترة معينة لا تتعلق بمدى صدقها أو كذبها، وعلى الأقل ليس هذا موضوعها الرئيسي. فالهدف هو تحديد طابع الإيديولوجيا المدروسة النوعي بتحديد مقولاتها الأساسية وتحليل بنيتها، للتوصل إلى مقولاتها الضمنية بالإضافة إلى المقولات الصريحة، بشكل متكامل مع دراسة دورها كفعل داخل البنية الاجتماعية العامة، بما في ذلك دراسة أدواتها.

الإشكالية الثانية هي أن مصطلح الإيديولوجيا ارتبط دائما بالنقد الاجتماعي، سواء كان نقدا موجها للأفكار السائدة في المجتمع الإقطاعي باعتبارها خرافية لصالح الدعوة للعقلانية البرجوازية الحديثة، أو نقدا موجها للأفكار السائدة في المجتمع الرأسمالي باعتبارها، وفقا للتعبير الشهير لماركس، «أفكار الطبقة السائدة»، أي حرمانها من ادعائها بأنها أفكار صحيحة في حد ذاتها ومستقلة عن البنية الطبقية للمجتمع. المشكلة هي

ويعتبر تحليل ماركس لصَنميّة السلع(fetishism) نموذجا لهذا التصور المركب للإيديولوجيا[١٣]. لاحظ ماركس أن الإنتاج السلعي، أي الإنتاج من أجل السوق، يحول العلاقات بين الناس في السوق إلى علاقات بين سلع تتقلب أسعارها بغير أن يقلبها أحد بعينه. فبرغم أن البشر هم الذين ينتجون السلع ويتبادلونها، يبدو لهم عالم السوق كما لو كان عالما مستقلا بذاته عنهم. وقد اعتبر ماركس هذه الظاهرة وعيا تشييئيا بالعالم، بمعنى أن العلاقات الاجتماعية للإنتاج تبدو للناس كعلاقة بين أشياء مستقلة عن إرادة البشر المشاركين في التبادل. ولكن ماركس قدَّم هذا التشيؤ باعتباره ناتجا بالضرورة عن عملية الإنتاج السلعي. فهذا الوعي هو بمعنى ما زائف، ولكنه ضروري وحتمي في ظل هذا الوضع، لأنه يعكس تحولات أو تحويرات في العلاقة الاجتماعية نفسها. وبالتالي لا يمكن أن يكون هذا الوعي مجرد كذبة، وليس بالتأكيد مؤامرة تحيكها الطبقة الرأسمالية أو مفكروها. نستطيع مثلا أن نتصور أن ماركس نفسه كان يخضع للتشيؤ وهو يشتري شيئا في السوق، مثله مثل أي فرد آخر، أي كان يتعامل مع السلع على أن لها قيمة في ذاتها، معطاة سلفا.

وقد تجاوز جرامشي (١٨٩١ - ١٩٣٧، مفكر شيوعي إيطالي)، فكرة الإيديولوجيا بوصفها قناعا أو وعيا زائفا، فقرر أن الإيديولوجيا «من حيث هي ضرورة تاريخية... تنظم الجماهير البشرية، وتشكل الميدان الذي يتحرك فيه الناس والذي يكتسبون فيه وعيهم بموقعهم الذي يصارعون فيه... إلخ»[١٤]. وقد طور أطروحاته الفيلسوف البنيوي الماركسي الفرنسي لويس ألتوسير (١٩١٨ - ١٩٩٠)، فذهب إلى أن الإيديولوجيا «تشكل جزءا عضويا في كل وحدة مجتمعية... فالمجتمعات البشرية تفرز الإيديولوجيا كما لو كانت هي العنصر والمناخ الضروريين لحياتها التاريخية... إنها بنية جوهرية أساسية بالنسبة للحياة التاريخية للمجتمعات»[١٥]. فالإيديولوجيا لا تقل ضرورة عن المستوى السياسي والمستوى الاقتصادي في المجتمع، وبصفة خاصة في كل مجتمع طبقي[١٦]. وبالتالي ليست الإيديولوجيا مجرد انعكاس، «صادق» أو «كاذب» لشيء آخر، مادي، أكثر واقعية، بل هي جانب جوهري في بنية الواقع الاجتماعي.

إذا اعتبرنا الإيديولوجيا مستوى بنيويا ضروريا في كل مجتمع، تسقط أولى الحجج

فيما استعمال هذا المصطلح، وهي أنه يفترض وجود ذات جماعية تتخذ قرارات بوسائل مبهمة بترويج إيديولوجيا معينة[١٧]. فالمطروح هنا ليس تخيل طبقة برجوازية، مثلا، تتفق، لا نعرف متى ولا كيف، على فكرة معينة ثم على ترويجها، بل بالعكس، تكون هي نفسها منغمسة في المجال الإيديولوجي السائد المتفق مع مصالحها.

ليست الإيديولوجيا في عرف هذه الدراسة إذن خطة أو مؤامرة. فعادة يكون أنصار كل إيديولوجيا مقتنعين بها، بشكل أو بآخر، في ذاتها، أو من أجل ما ترمي إليه من أهداف وتوزيعات للسلطة. فالإيديولوجيا مجال عام محيط بالفاعلين الغارقين فيه، لا يمكن تصور أن يستخدمه طرف من الأطراف دون أن يكون منغمسا فيه بالكامل طيلة الوقت. فالإيديولوجيات تكتسب قوتها بقدر اقتناع مستهلكيها ومنتجيها بها كحقائق، أو كقيم، مقبولة لهم أو تعارفوا عليها.

ومن حيث علاقة الإيديولوجيا بالعلم فإن الإيديولوجيا في عمقها اجتماعية وعملية، فهي ليست نظرية في المعرفة، بل تلعب المعارف المختلفة فيها دورا بهدف تدعيم حجتها أو موقفها. معنى ذلك أنها ليست معادية للحقائق الاجتماعية أو غيرها أو مدافعة عنها إلا بقدر ما يتعلق ذلك ببنيتها وأغراضها المتصلة بالسلطة بأوسع معنى لكلمة سلطة (أي السلطة كبُعد داخل في كل العلاقات الاجتماعية، وفقا لفوكو). لذلك يبدو لي أن دراسة الإيديولوجيا/ الإيديولوجيات في فترة معينة لا تتعلق بمدى صدقها أو كذبها، وعلى الأقل ليس هذا موضوعها الرئيسي. فالهدف هو تحديد طابع الإيديولوجيا المدروسة النوعي بتحديد مقولاتها الأساسية وتحليل بنيتها، للتوصل إلى مقولاتها الضمنية بالإضافة إلى المقولات الصريحة، بشكل متكامل مع دراسة دورها كفعل داخل البنية الاجتماعية العامة، بما في ذلك دراسة أدواتها.

الإشكالية الثانية هي أن مصطلح الإيديولوجيا ارتبط دائما بالنقد الاجتماعي، سواء كان نقدا موجها للأفكار السائدة في المجتمع الإقطاعي باعتبارها خرافية لصالح الدعوة للعقلانية البرجوازية الحديثة، أو نقدا موجها للأفكار السائدة في المجتمع الرأسمالي باعتبارها، وفقا للتعبير الشهير لماركس، «أفكار الطبقة السائدة»، أي حرمانها من ادعائها بأنها أفكار صحيحة في حد ذاتها ومستقلة عن البنية الطبقية للمجتمع. المشكلة هي

أن هذا التصور ينطوي بالضرورة على تمييز ما بين العلم والإيديولوجيا. فالنقد، وهو يصم أفكارا معينة بأنها إيديولوجية، يعفي نفسه ضمنيا من هذه الوصمة. بعبارة أخرى ينطلق كل وصف لأفكار ما بأنها إيديولوجية من موقع يدعي معرفته بالحقيقة، أي يدعي النجاة من قضية نسبية الأفكار. ولكن قد يقول آخرون بأن هذا النقد نفسه هو إيديولوجيا، وهو ما يحدث بالفعل، وهو ما يؤدي إلى الدوران في حلقة مفرغة.

ليست المشكلة هنا هي نسبية المعرفة بحد ذاتها، ولكن هشاشة التمييز الضمني بين العلم والإيديولوجيا، التي تجعل أساس الحوار هشا. وأقترح هنا لمعالجة هذه المشكلة استعمال مفهوم الخطاب كما طرحه فوكو. كان فوكو قد رفض مفهوم الإيديولوجيا للسبب الآتي: «الإيديولوجيا، شئنا أم أبينا، هي دوما في حالة تعارض ضمني مع شيء سيكون هو الحقيقة. والحال أني أعتقد أن المشكل ليس هو الفصل بين ما ينتمي إلى العلمية وإلى الحقيقة في خطاب ما، وبين ما قد يتعلق بشيء آخر، بل المشكل هو أن نرى كيف تنتج تاريخيا بعض **تأثيرات الحقيقة** داخل خطابات ليست صحيحة ولا خاطئة في حد ذاتها»[١٨]. والفكرة المحورية هنا قريبة الشبه من القراءة التي تصورتُها أقرب لمفهوم صَنميّة السلعة عند ماركس. الفكرة أنه، لأسباب تاريخية يمكن فحصها، يجري إنتاج عبارات لها سمات معينة، تتجمع في خطابات. ولأنها ابنة ظرف تاريخي، فإنها ضرورية، وبالتالي قادرة على إنتاج «بعض تأثيرات الحقيقة»، وبغير الاعتقاد بأنها حقيقية لا تكون فاعلة. فالمقصود هنا أن الخطاب ككل يخلق مجالا تبدو فيه بعض الأفكار حقيقة، أو مسلما بها.

ومع ذلك يبدو لي أنه من الصعب استبعاد مصطلح الإيديولوجيا. لأنه إذا كان ثمة خطابات تُنتج تأثيرات حقيقية، بما فيها الخطابات العلمية والفنية والأدبية، فإن ثمة مجالا خاصا من مجالات إنتاج الخطابات هو المجال الإيديولوجي، كمجال نوعي، يمكن تعريف خطابه بأنه الخطاب الذي يتصل بتبرير أوضاع السلطة، أو بتعريف أوسع: «نظام مترابط من الأفكار والمعتقدات التي تعمل على دعم وتبرير ترتيب قائم أو مرغوب فيه للقوة والسلطة والثروة والمكانة في مجتمع ما»، ومن أمثلتها الإيديولوجيات الاشتراكية والليبرالية والبطريركية والعنصرية[١٩].

غير أن اعتبار الإيديولوجيا خطابا نوعيا، يعني سحب خصائص الخطاب التي ذُكرت سابقا عليها. فلن تصبح الإيديولوجيات، مثل الأفكار عموما، تعبيرا صحيحا ولا زائفا عن واقع يقع خارجها، وبالتالي لا تقف بحد ذاتها مع أو ضد حقيقة ما، وإنما هي إنتاج عبارات في سياق اجتماعي، وبالتالي تعد جزءا من الإنتاج الاجتماعي، وجزءا من البنية الاجتماعية، لا صورتها. كذلك تصبح الإيديولوجيات تكوينات تتشكل وتتحور وتزول جذريا من خلال جهود تُبذل، سواء بنحت المفاهيم أو نشرها أو تمثيلها في ممارسات، أو باستعمال أدوات وأجهزة معنية، وهي ما يسميه ألتوسير «أجهزة الدولة الإيديولوجية»، التي هي أجهزتها الدينية والتعليمية والقانونية والسياسية والنقابية والإعلامية والثقافية والعائلية(٢٠)، ومن داخل صراع مستمر على المعنى يأخذ مكانه وندرك معناه في سياق الأحداث التاريخية عموما. وتصبح الإيديولوجيات في هذا النموذج الصراعي تجمعات من أحداث من نمط معين، أي أحداثا إيديولوجية، لها مكانها في السياق التاريخي العام.

غير أن ثمة نقطة جوهرية ينبغي أخذها في الاعتبار هنا. وهي أن الأحداث الإيديولوجية، من أقوال شفهية ومكتوبة، مثلها مثل كل المجالات الفكرية، تشير بطبيعتها إلى ما هو خارجها، فهي دائما تتحدث عن ما تعتبره بالضرورة «الواقع» الموجود خارجها. بعبارة أخرى، الإيديولوجيا مثلها مثل اللغة، والنظم الإشارية عموما، برغم أنها مجالات أو مستويات أو مجموعة أنشطة اجتماعية يمكن تحليلها في حد ذاتها، فإنها لا تفعل بالإحالة إلى نفسها، على نحو ما يحيل السوق، ظاهريا، إلى نفسه، وإنما بالإحالة إلى ما هو خارجها: تتكلم عن الطبقات أو المؤسسات السياسية أو السوق أو المجتمع أو العالم، سلبا وإيجابا. وبالتالي تحرِّض الإيديولوجيا دائما، بطبيعتها هذه، على مقارنتها بـ«واقع» ما. فالإنتاج الاجتماعي للإيديولوجيا، برغم أنه في حد ذاته جانب أو مستوى من مستويات الواقع، هو إنتاج لأفكار عن «الواقع»، أو لتقرير عن هذا الواقع، وبالتالي تفترض بحكم طبيعتها نفسها أنها كأفكار تقف خارجه، تعبر عنه فحسب. بعبارة أخرى، الإيديولوجيات تمارس تأثيرها من خلال قيامها بـ«قراءات» من نوع خاص لهذا الخارج، فهي إنتاج لتمثيلات عنه.

هذه المسألة معقدة بطبيعتها، لأن معناها أن شرط إنتاج الإيديولوجيا هو استبعاد

الإيديولوجيا لنفسها من الواقع الذي تتحدث عنه، أي أنها تفعل وفقا لشروط، على رأسها أن تُنكر في كثير من الأحيان أنها فِعل، لتقدم نفسها على أنها مجرد انعكاس أو رصد للواقع الذي هو خارجها وليست هي جزءا منه. ولكن هذه المسألة المعقدة يصعب التعرض لها هنا. لذلك أقتصر على تأكيد أهمية القبول بوجهي التناقض معا، بالقول بأن هذه التمثيلات يجب أن تُدرس كنشاط بشري نابع من جماعات بعينها، ومرتبط بمجمل شروط البنية الاجتماعية، أي منغرس فيما هو اجتماعي، وفي نفس الوقت علينا أن نأخذ في الاعتبار أنها تطرح نفسها كتمثيل «للواقع».

وبأخذ الجانبين معا، يمكن القول بأن التمثيلات هي مستوى معين من مستويات الواقع، وبالتالي منفصل نسبيا عنه، ولكنه بسبب استبعاده لنفسه من «الواقع» الذي يمثله، يمكن القول بأنه الأقدر، بسبب هذا الانفصال بالذات، على أن يؤسس أو يعيد تأسيس الواقع كمنظومة. فتجريد الواقع إلى مستوى الخطاب، ووضعه بشكل منفصل عنه، يتيح لحامل الخطاب في حالة تحليه بمصادر أخرى للسلطة أن يطرح «الواقع» بكافة مستوياته كما لو كان نابعا من هذا المستوى المنفصل، أي من «الأفكار». بعبارة أخرى، يمكن أن يبدو العالم مرتكزا على فكرة أو أفكار ومعتمدا عليها.

وسوف نرى في هذا الكتاب كيف تبدو فكرة الناصرية الأساسية، أي «اسم الشعب»، مؤسسة للنظام، وكيف لعبت بالفعل دورا مؤسسا بناء على هذا الوضع.

*

يطرح هذا التصور التساؤل عن الفارق بين العلم والإيديولوجيا. ولنقل، لأن هذا أقرب لموضوعنا، الفارق بين الإيديولوجيا ودراسة تاريخ الإيديولوجيا. لقد سبق ورأينا أن الفارق التقليدي بين العلم والإيديولوجيا، باعتباره تمييزا بين الحقيقة والوهم، يثير صعوبات منهجية ومنطقية نابعة من مفهوم الإيديولوجيا ذاته. وقد أتاح مصطلح الخطاب التخلص من هذا التمييز غير المبرر. ولكن قبول هذا الحل يعني أن نقبل أيضا أن العلم الاجتماعي ذاته خطاب، فهو منغرس في «الاجتماعي» مثله مثل الإيديولوجيا. وبمعنى آخر يتسم بالسمة التي يمكن أن نطلق عليها تبسيطا «الميل الإيديولوجي». فالتأريخ للإيديولوجيا، مثلا، لا يخلو من أن يكون هو ذاته عملا اجتماعيا.

غير أن العلوم الإنسانية على اختلافها تتميز، كخطابات، عن الإيديولوجيا من حيث موضوعها وأدواتها، وما يتعلق بها من تقاليد، أو ضوابط ومعايير متعارف عليها عند أهل المهنة في فترة معينة من الزمن لما يعتبر نشاطا «سليما» في مجال أية دراسة من الدراسات الاجتماعية. مثلا في مجال دراسة التاريخ، هناك معايير مستقرة منذ أكثر من قرن تتمثل في طرق لتدقيق المادة ودراسة الأحداث في سياقها، وتقاليد الأمانة العلمية... إلى غير ذلك. وبالتالي فإن التأريخ هو خطاب، منغرس في الاجتماعي، ولكنه يتميز من حيث آلياته ومجال عمله عن خطابات أخرى مختلفة، مثل الخطاب السياسي والخطاب الإعلامي والخطاب التربوي... إلخ، بما في ذلك الخطاب الإيديولوجي.

*

على ذلك، تكون الإيديولوجيا في عرف هذا الكتاب مجالا رئيسيا ونشاطا اجتماعيا أساسيا في البنية الاجتماعية. وبالتالي يصعب القول بعدم وجود إيديولوجيا لنظام ٢٣ يوليو لمجرد أن الكلام الكثير الذي قيل ليس متماسكا منطقيا، أو لا يشكل نظرية سياسية[٢١]، أو يبدو غير معبر بدقة عن آليات السلطة التي تمارس بالفعل. ربما كانت المشكلة، على العكس، هي العثور على المنظور المناسب الذي يسمح بتحليل هذه الإيديولوجيا، أو بالأدق هذا المجال الإيديولوجي الصراعي وماهيته ومقولاته الرئيسية وكيفية تكونه بهذا الشكل، وعلاقته ببنية السلطة التي أنتجته.

ليس معنى هذا أن الهدف هو إضفاء أو اختراع «عمق» للناصرية، أو استخراج «نظرية» من مجمل الطرح الإيديولوجي للفترة (وهو أمر طالب به عبد الناصر أنصار النظام عدة مرات كما سنرى)، بل تناول المجال الإيديولوجي كمجال أساسي في أي نظام اجتماعي، كما سبق القول، وإبراز ما له من أهمية خاصة في حالة ثورة يوليو، كما سنرى. ولما كانت الإيديولوجيا هنا ليست غطاء أو حجابا، ولا في المقام الأول «وعيا زائفا»، إلا جزئيا، لن يكون المطروح هنا «كشف زيف» الإيديولوجيا في الفترة المعنية، وإنما نقد بنية الإيديولوجيا أو الإيديولوجيات القائمة، بالمعنى المذكور سابقا للنقد، أي تحديد بنيتها وحدودها. ويتضمن هذا تناول العلاقات بين البنية الإيديولوجية والبنيات السياسية والاقتصادية، ولو باختصار.

ويجدر هنا أن نفرق بين الإيديولوجيا، كمجال نوعي لهذه الدراسة، والفكر السياسي. فبرغم أن الفكر السياسي يطرح بدوره معاييرَ للسلوك السياسي، كما أن له، مثل كل العلوم الإنسانية، كما سبق القول، ميله، أو بُعدُه، الإيديولوجي، فإنه بالمقابل يتناول هذه المعايير كمفاهيم لتمييز النظم الاجتماعية والسياسية، لا كشعارات أو كقيم لتوجيه السلوك والحكم عليه: كما أن الفكر السياسي عبارة عن طرح واعٍ منظم يهدف صراحة للاتساق؛ بينما تهدف الإيديولوجيا إلى استثارة حالة أخلاقية وقيمية وغرس مبادئ معينة أو تمجيدها أو إدانتها. ولهذا كله كان الفكر السياسي عبارة عن خطاب عقلاني مطروح مباشرة للنقد العقلاني، بينما الإيديولوجيا أفكار وقيم، صريحة أو ضمنية، مطروحة لتكون محلا للإيمان ومعيارا للسلوك السياسي لتوجيهه والحكم عليه، وتكون شديدة الحساسية لتطورات الأحداث السياسية، وترمي إلى استثارة حالة أخلاقية وقيمية معينة، فضلا عن تبرير السلوك السياسي على أساسها. وهي أقل اهتماما بالاتساق الفكري من مواكبة الأحداث وتفسير المشكلات وتبرير الحلول. ومن هنا فإنها تميل إلى التبلور في **شعارات** تُطرح بوصفها قيما عليا، وتعتمد أيضا على الكثير من المحددات غير الخطابية، خصوصا عند المتلقي، مثل البنى السياسية ذاتها التي يجري تبريرها، والممارسات والقرارات، وعلى محددات خطابية أخرى تتجاوز مجرد النص، مثل اللهجة والصياغة في الخطب... إلخ[٢٢].

*

على هذا النحو، يصعب أن تكون دراسة الإيديولوجيا، أو حتى الفكر السياسي، دراسة تاريخية تقليدية. ربما لهذا امتنع المؤرخون غالبا عن الاهتمام بها، ليتركوها لدارسي الفلسفة المهتمين بتاريخ الأفكار أو علماء الاجتماع أو السياسة. فمن جهة أولى وأهم ليس هناك كما رأينا مفهوم واضح للإيديولوجيا، وبالتالي يكون على الباحث هنا أن يتحرك جيئة وذهابا بين المادة وتحليلاته لها ومفهوم الإيديولوجيا حتى يستقر بالتدريج على نحت تصور للمفهوم بما يتسق مع التحليلات والمادة المتاحة، وهو تدريب غير متاح غالبا للمؤرخ. ومن جهة أخرى الإيديولوجيا تحديدا هي ما هو معلن للكافة، فهي لا توجد في أرشيفات الدولة أو مؤسساتها، التي تشكل المادة التي يتدرب المؤرخ على التعامل معها. بالعكس، تكمن مشكلة الإيديولوجيا في تحليلها، لا في

المنشور على وثائقها، وهو ما يتطلب شيئا من الإلمام بعلوم اللغة والبلاغة، لأن اللغة فعلا بلاغية أساسا، أو مجازية، كما يتطلب شيئا من الإلمام بالعلوم السياسية ونظرياتها.

في مجال الإيديولوجيا يتعامل القارئ مع نصوص غير قابلة للتحديد الدقيق، بل هي أبعد ما تكون عن التحديد، كما سنرى في سياق هذا الكتاب. اللغة بصفة عامة مجازية، لذلك يحتاج العلم عادة إلى إجراءات خاصة بهدف بتر هذه الخاصية فيها بشدة لكي يحدد موضوعه. فكلمة الجُهد أو القوة في الفيزياء مثلا يتم فصلها عن ظلالها البلاغية، ربما بالكامل، وترجمتها إلى معادلة مكونة من رموز. واللغة الرسمية الموجودة في وثائق الدولة السياسية والاقتصادية تحرص على تحقيق درجة من ذلك، لأنها ترمي إلى نقل أوامر معينة، أو كتابة تقرير عن موضوع معين، يجب ألا يكون محلا للبس. مثلا إذا أمر محمد علي بتخصيص أرض معينة لأحد أنجاله أو أتباعه، يجب أن تكون الوثيقة واضحة بحيث لا تحتمل اللبس وتؤدي الغرض منها بدقة معقولة وفقا للأعراف.

أما لغة الخطب والمقالات الإيديولوجية فبلاغية أو مجازية في الشكل والمضمون معا. والمثال الذي تناولناه سابقا واضح في هذا الشأن: «كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب». فغاية ما يُستفاد من النص بمعناه الحرفي أن السكان تم تقسيمهم إلى شعب وأعدائه، والأولون غير محددين أصلا، وينالون شيئا غامضا يسمى «كل الحرية»، بينما ينال الآخرون، غير المحددين لعدم تحدد الطرف الأول، شيئا لا يقل غموضا هو «اللاحرية» (تبدأ مثلا بالحرمان من الحقوق السياسية، وحتى التعذيب وصولا إلى القتل في المعتقلات). هذا يختلف مثلا عن وثيقة تأمر باعتقال شخص معين، أو وثيقة أخرى بالسماح بإقامة سرادق في يوم معين وفي مكان بعينه سيخطب فيه أفراد معينون... إلخ.

ولكن الشعار ليس الغرض منه التحديد، بل من المهم فيه مثلا أنه مقفّى، ينتهي في شطريه بكلمة الشعب. وبالتالي يتناول الباحث هنا نصا أقل ما يقال عنه أنه غير منضبط، واسع الدلالة، شعوري بقدر ما هو فكري، وباختصار مجازي بفعل طبيعته ذاتها. ولكن على خلاف علوم اللغة، ليس الغرض هنا هو دراسة المجاز في حد ذاته، بل أخذه بعين الاعتبار لتحديد الصورة التي يرسمها النص أو يحاول أن يرسمها في وجدان وعقل المستمعين، الذين هم في حالة خطاب لعبد الناصر مثلا كل الأفراد الذين لديهم أي اهتمام بالشأن العام.

لذلك فقد اخترت من بين عشرات الآلاف من الصفحات التي تشكل المادة الأولية لهذا الكتاب، وبعضها خطب مسموعة، العبارات التي ترمي تحديدا إلى رسم السلطة الجديدة وتعريفها وتبرير ترتيباتها بالنسبة للجمهور، وهي عبارات كثير منها مُحمَّل بشحنات مجازية وانفعالية عالية. وعلى خلاف بعض التصورات المنهجية عن التاريخ؛ لم يكن الغرض هنا هو تحليل هذا الكلام لمعرفة ما دار في ذهن عبد الناصر مثلا أو غيره ممن جرى الاستشهاد بهم، بل مغزاها بالنسبة للجمهور المهتم بالشأن العام، خصوصا من يعرفون منهم القراءة والكتابة. فالغرض هو دراسة المشهد الإيديولوجي بكثير من تنويعاته، أي دراسة سطحه الظاهر للمتلقي، في ضوء مجمل البنية الاجتماعية التي كان يعيش فيها. وسيجد القارئ كثيرا من الاقتباسات من الصحفيين عموما، خصوصا الكبار منهم: محمد التابعي، مصطفى أمين، محمد حسنين هيكل، أحمد بهاء الدين، إحسان عبد القدوس، فضلا عن كتابات من التيار الإسلامي وكتابات الشيوعيين في تلك الفترة، في محاولة لرسم صورة عامة للمجال أو المشهد الإيديولوجي المقصود.

كذلك غرض الكتاب هو رسم المشهد الإيديولوجي الرئيسي، لا الإيديولوجيات النوعية، مثل إيديولوجيات الجمعيات الأهلية أو النقابات العمالية، أو تلك المتعلقة مثلا بالتصنيع أو الفنون والآداب المختلفة، إلا بقدر ما تقفز لتدخل المجال العام، أي حين تصبح قضية عامة مطروحة على المجتمع ككل من خلال وسائل الإعلام الرئيسية وخطابات كبار الحكام، وبقدر ما تصبح كذلك. لا شك إذن في أن دراسة الدوريات العمالية وأرشيفات النقابات، مثلا، يمكن أن تلقي أضواء على جوانب كثيرة في الإيديولوجيا النوعية للتنظيمات العمالية تتجاوز ما ورد في هذا الكتاب بشأنها.

ومع ذلك لا أزعم أنني قد استطعت، حتى في هذه الحدود، أن أطلع على كل ما أنتجه هذا المشهد الإيديولوجي الرئيسي. فمن بين قصورات هذا الكتاب أنه انحصر في دراسة الخطب ومعظم الصُحف والمجلات، وبعض الكتب والكتيبات، برغم أن الإيديولوجيا العامة كان لها أدوات أخرى، أهمها الإذاعة، ثم التلفزيون بدءا من عام ١٩٦٠. وكان لها أيضا أشكال أخرى مكتوبة، على رأسها المقررات الدراسية في المدارس. وقد يضاف للممارسات الإيديولوجية كذلك الاستعراضات والاحتفالات

والفنون الأدائية، لا القولية، مثل الأغنية والمسلسل الإذاعي والفيلم والمسرحية... إلخ، التي تبرز الإيديولوجيات المعنية وتمنحها تجسيدا حيويا. وكانت الأغاني السياسية كما هو معروف تلعب دورا بارزا في تلك الفترة وتلقى اهتماما كبيرا. وكل مجال من هذه المجالات يستحق دراسة لآلياته ومضامينه على السواء.

*

في ضوء كل هذه الاعتبارات، تبين لي من خلال الدراسة أن المقولة الإيديولوجية الرئيسية في تلك الفترة هي «الشعب». ينطلق الكتاب من الفكرة العامة المسلم بها عن ثورة يوليو، أي أنها نتاج حركة مجموعة من الضباط الوطنيين المتمتعين بالجرأة والمبادرة، الساخطين على الأوضاع القائمة وقتها، بما جعلهم يقررون التدخل لصالح الشعب. ولكن هذه الفكرة البسيطة ليست بديهية ولا واضحة، بل أثارت لدى صناع الانقلاب أنفسهم، وعند كثير من الباحثين من بعدهم، الكثير من التساؤلات عن معنى ذلك وعن طبيعة النظام الذي تأسس بهذه الطريقة.

لقد تحرك الضباط باسم الشعب، معتبرين أنه قد ناداهم لإنقاذه. ويدرس الكتاب ما يعنيه هذا، أي ما يعنيه «اسم الشعب» بوصفه مقولة إيديولوجية مركزية في تلك الفترة، لا الشعب بوصفه مجموعا محصلا من السكان. لقد ظلت مقولة «الشعب»، أي اسمه، ذلك النداء الغامض، هي المحور الذي تدور وتتولد حوله المقولات الإيديولوجية الأخرى: مكاسب الشعب، حكم الشعب، تحالف قوى الشعب العاملة، أعداء الشعب، قبل وبعد إعلان أية اشتراكية، بما في ذلك الاشتراكية التي أعلنت في الميثاق. باختصار كانت مقولة «الشعب» هي مرتكز شرعية النظام الجديد، وكانت الفكرة الموجهة لحركة الضباط الأحرار قبل أن تنشئ هذا النظام. وسوف يحاول الكتاب أن يبين طبيعة هذه المقولة، والمراحل المختلفة التي مرت بها، وكيفية إنشاء مؤسسات النظام الجديد حولها وفقا لطبيعتها هذه، في عدة مراحل. ومن هذه الزاوية، يمكن اعتبار هذا الكتاب محاولة لدراسة تشكل وبنية شرعية النظام ومؤسساته المحورية من خلال فحص إيديولوجيته التي تدور حول هذه المقولة. فالشرعية لا تعني فحسب أن البنية السياسية المحددة يجب أن تبدو للجمهور المعني ضرورية أو عادية، بل تعني أيضا أنها تتمتع بهذا الوضع وفقا لمعايير تؤسسها مقولة ما.

وينقسم الكتاب إلى أربعة أبواب: يتناول الباب الأول في فصوله الثلاث تشكُّل الشعب وتنظيمه وفقا لهذا النداء، وصولا إلى تشكُّل مؤسسة الزعامة. بينما يتناول الباب الثاني عهد صعود فكرة «الزحف المقدس» باعتباره التنظيم الأمثل للشعب من وجهة نظر النظام آنذاك، والمشكلات التي واجهها هذا التنظيم. أما الباب الثالث فيتناول فترة الميثاق وما بعدها، إلى قبيل كارثة ١٩٦٧، باعتبارها الفترة التي شهدت عملية إعادة التنظيم النهائية للشعب، وتشكُّل المجال الإيديولوجي للنظام، وهي مرحلة استمرت مع بعض تحويرات مهمة إلى الآن (ولكن هذه التحويرات لا تدخل في صميم الدراسة).

أما الباب الأخير، فهو بمثابة فصل ختامي، يطرح نتائج الدراسة في أبعادها النظرية والتاريخية، ويهتم بصفة خاصة بوضع «الناصرية»، وهو الإسم الذي أصبحت تُعرف به هذه الفترة، في سياق تاريخ مصر الحديث. والفكرة هي أن استكمال نقد الناصرية، أي تحديد شروط إمكانها، يتطلب أيضا وضعها في سياقها التاريخي لكي يتبين بشكل أفضل من أين جاءت، فلا تبدو وكأنها معلقة في الهواء، أو أتت من الفراغ، أو أنتجها الضباط بمحض مزاجهم الخاص.

أملي أيضا أن يسهم هذا الكتاب في تغيير سياق المناقشات التي تدور حول الناصرية، والتي وصلت أحيانا إلى «الحكم» على هذه الفترة التاريخية بمعايير ضعيفة الصلة بالموضوع، على أقل تقدير، من قبيل: هل السد العالي جيد أم سيء؟ والحال أن السد، كمجرد مثال، لم يكن أكثر من تتويج لسلسلة من مشروعات الري التي بدأت من عهد محمد علي وحتى إقامة خزان أسوان ثم تعليته مرتين. وقبل السد العالي كان أربعة أخماس الأراضي الزراعية تتبع نظام الري الدائم بكل محاسنه ومساوئه. فلم يزد دور السد عن مضاعفة «حسنات» و«سيئات» الري الصناعي الحديث.

وعلى مستوى أفضل قليلا، يركز البعض على ما يسمى «الإيجابيات»، من قبيل درجات من العدالة الاجتماعية، مفصولة عن تاريخ البلاد قبلها، مقابل تركيز آخرين على ما يسمى «السلبيات»، وعلى رأسها بالطبع الديكتاتورية وروايات المعتقلات وما إلى ذلك، مفصولة أيضا عن ماضي البلاد السياسي. وفي كل الأحوال تبدو المناقشة وكأنها تسجيل أهداف في مباراة تبدو لي غير عقلانية.

وقد تمخض هذا الجدل العقيم عن شيء قد يبدو أفضل، هو ظهور «العقلانيين» أو بالأدق المعتدلين، الذين أزعجهم السجال وقرروا أن يساهموا بتقديم حُكم «متوازن» أو «عادل»، بأن يأخذوا في الاعتبار «السلبيات والإيجابيات» معا، متصورين أن هذا القول يعني شيئا ما. والحاصل أن هذه الفكرة فقيرة من أصلها، لأنها تفترض معايير معينة نقرر بمقتضاها سلبية أو إيجابية أمر ما، بالبداهة، أو بالانحيازات الفكرية، مفصولة عن السياقات التاريخية. والحال أن تعيين أمر ما بصفته إيجابيا، وآخر بصفته سلبيا، أمر إشكالي. فأية سياسة هي سلبية للبعض وإيجابية للبعض الآخر، ولا علاقة لها ببعض ثالث، وموحية لبعض رابع، وكريهة لبعض خامس... إلخ. وبصفة عامة يصعب الحكم على أية سياسة بأنها إيجابية أو سلبية بشكل مباشر. أما إذا أخذنا آثار أية سياسة على مدى زمني أطول فسوف يصبح الحكم أصعب بكثير، لدرجة الاستحالة، نظرا للتداخل المتزايد بين ما قد يعتبره طرف ما سلبيات أو إيجابيات للسياسة الواحدة، فضلا عن استحالة تمييز ما ترتب على سياسة بعينها في حد ذاتها وما ترتب عليها في تفاعلها مع سياسات أخرى، أو وزن كل ما يرجع إلى كل سياسة على حدة.

فضلا عن ذلك، إذا سلمنا مثلا بأن المعتقلات سلبية والإصلاح الزراعي إيجابي، أو العكس (مثلا المعتقلات حمت البلاد من المؤامرات، أو الإصلاح الزراعي فتت الأرض وزاد نفوذ البيروقراطية)، في الحالتين من المستحيل الموازنة بينهما، لأنه لا يوجد معيار مشترك يمكن استنادا إليه إقامة وحدة قياس صالحة للمعتقلات والإصلاح الزراعي معا للوصول إلى محصلة. ومن باب أولى يستحيل أن ينتج أي شيء عن جمع وطرح عدد أكبر بكثير من السلبيات والإيجابيات، أو قل السياسات المختلفة نوعيا. وفوق هذا كله، بفرض أنه يمكن توفير ميزان واحد يصلح لوزن أي شيء وكل شيء، لتقرير الكفة الراجحة، فإن هذا لا يفسر بأية حال لا حدوث السياسات التي اعتُبرت إيجابية، ولا تلك التي اعتُبرت سلبية، والأهم أنه أعجز ما يكون عن تفسير العلاقة بينهما، التي هي خارج الرؤية أصلا في هذا المنظور، لأنه يفترض منذ البداية ومبدئيا الفصل بشدة بينهما. وأخيرا، إذا كان منهج السلبيات والإيجابيات متواضعا يكتفي بتحديدها بهدف تقديم ما قد يعتبره عرضا متوازنا، فإنه لن يكون قد قدم للقارئ، على صعيد التحليل، أي شيء سوى اقتناعات الكاتب وتفضيلاته الشخصية.

هدف هذا الكتاب هو تجاوز هذا المنهج العقيم الذي ساد المناقشات العربية حول الناصرية، بالانتقال من «السلبيات» و«الإيجابيات» إلى مناقشة مفهوم الظاهرة. وقد بدا لي أن ذلك يتحقق على أفضل نحو بالتركيز على دراسة قضية الشرعية، أي المرتكز الذي قام عليه الحكم المستجد في ١٩٥٢، بمؤسساته وسياساته، بما يسمح، ليس فقط بتفسير ما يسمى «الإيجابيات» و«السلبيات»، بل فهم العلاقة بين السياسات المختلفة وأسسها التي جعلتها ضرورية. فالنظام الذي قام في ١٩٥٢، بملامحه المختلفة، هو كيان بعينه، هو الذي يحتاج إلى الفهم والتحليل، ثم النقد، بالمعنى الكانطي.

هذا لا يعني أن الكتاب يقدم رؤية محايدة. فالرؤية المحايدة مجرد أسطورة، لأنها تتطلب كاتبا أو مُعلِّقا أو كائنا يقف خارج المجتمع البشري، يُفترض أنه يستطيع بحكم استقلاله الكامل هذا أن ينظُر من النقطة المحايدة التي يشغلها. وبفرض أننا يمكن أن نعثر على هذا الكيان أو الكائن البشري المحايد، وأننا حصلنا منه على إفادة بشأن موضوعنا، فإنه بوضعه هذا لن يقدم أي «حل» للمشكلة، بالتحديد لأن الجدل، السطحي والعميق على حد سواء، حول أية ظاهرة بعينها هو أصلا جزء من التفاعل الاجتماعي والبنية الاجتماعية. فضلا عن ذلك لم تعد فكرة الموقف المحايد مقبولة منهجيًا حتى في العلوم الطبيعية. ببساطة كل كتابة هي فعل، بما فيها كتابة هذا الكتاب، وكل فعل هو جزء من شبكة اجتماعية صراعية. ولا يوجد شيء محايد في الطبيعة أو في المجتمع، فكل وجود هو وجود إيجابي ما[٢٣]، وكل إمكانية تتحقق، جزئيا أو كليا، تستبعد أو تعيق أو تحوِّر أو حتى تعزز إمكانيات أخرى، بطرق مباشرة وغير مباشرة تند على الحصر.

يمكن التعبير عن المطلب المسمى «الحياد» بشكل أفضل بتحديده بأنه مطلب متعلق بالشمول والدقة. بمعنى أن معيار الحكم على كتابة ما هو حرصها على استقصاء موضوعها، وعدم إهمال أية نقطة أساسية فيه.. وبصفة خاصة، أن يهتم الباحث بكل واقعة أو سلسلة وقائع تأتي مخالفة لافتراضاته أو توقعاته، وأن يعدل مساره بناء عليها، وهو ما يتحقق بشكل طبيعي بمجرد أن يضع الباحث نصب عينيه هدف اكتمال عمله، بقدر الإمكان، أي قدرة التفسير الذي يقدمه على الإحاطة بموضوعه، وهو الشرط الضروري لكي يقدم شيئا أفضل وأكثر دواما في الصراع الفكري. المسألة الجديرة

حقا بالملاحظة في أي إنتاج علمي، إذن، هي: إلى أي مدى يواصل البحث التساؤل لكشف أبعاد أعمق وأكثر غنى للظاهرة، ومتى يتوقف ويصل إلى نهاية ما يستطيع أن يقدمه، وبالتالي متى وأين يفتح الطريق لآخرين لنقده والتقدم من بعده.

وبصفة أعم، كل قراءة للماضي إشكالية، لأن ما نعرفه عن الماضي يظل دائما محدودا وجزئيا، ببساطة لأنه لا يمكن لأي إنسان معرفة كل ما حدث في شارع واحد على مدى ساعة واحدة معرفة مكتملة مفصلة، حتى لو كان يقف فيه بالفعل، ناهيك عن معرفة ما حدث في بلد بأكمله في حقبة زمنية معتبرة، مضت. وحتى لو افترضنا نجاحه في ذلك، سيكون من شبه المستحيل أن ينجح في وضع هذه المعرفة الهائلة الحجم والتنوع في أفكار محدودة أو منظور معين. وبالتالي سيكون عليه أن يستبعد الكثير وينتقي ما يعتبره أكثر أهمية وأقوى دلالة، من منظوره المعرفي. فالمعرفة هي دائما جزئية وانتقائية ومشروطة.

هذا لا يعني أن نكف عن العمل، لأنه، من جهة أخرى، ادعاء القدرة على المعرفة «الصحيحة» ضروري ضرورة الحياة ذاتها. فالناس في حياتهم اليومية مضطرون دائما للاقتناع، وليس فقط إقناع الآخرين، بأنهم يعرفون ما يفعلونه، وما يتحدثون عنه، وما يلاحظونه. وفي علاقاتهم الاجتماعية مضطرين للاقتناع بأنهم كونوا فكرة ما عمن يحدثونه، أو يتعاملون معه، حتى لو التقوا به في لقاء عابر. فالادعاء، ادعاء المعرفة، وبصفة أعم ادعاء وجود علاقة مدرَكة أو مستوعَبة مع البشر ومع الأشياء، بل ومع النفس، هو زعم يصعب إثباته، ولكن لا حياة بغيره(٢٤). هذا هو البُعد الأعمق لفكرة أن المعرفة فِعل، لا مجرد انعكاس للواقع على صفحة الذهن. وهو بُعد يشير إلى أن التاريخ ربما ليس، من زاوية ما، أكثر من تراكم الادعاءات الفاعلة وشبكة تفاعلاتها.

هذا العمل لا يطمح إلى أن يكون أكثر من مساهمة في هذه الحدود: أن يكون ادعاء مفيدا للقارئ بشأن ادعاءات الناصرية، أي ادعاء مناسب بشأن شروط إمكان الناصرية، وأن يساهم في تغيير اتجاه الادعاءات الشائعة عنها، سلبا وإيجابا، نحو مناقشة ما هو أكثر جوهرية وأصالة في هذه الظاهرة، وبشأن تاريخ النظام السياسي المصري الحديث بصفة عامة.

❊

لقد استغرق مني هذا العمل عددا وفيرا من السنوات، كانت فيها «الناصرية» عضوا دائم الحضور كثير المطالب في أسرتي الصغيرة، فأرجو أن تجد في صدور هذا الكتاب الذي طال انتظاره تعويضا جزئيا. كما كان الكتاب وموضوعه ومشاكله ضيفا كثيف الحضور بين أصدقائي الذين تلقيت منهم دعما معنويا بلا حدود؛ وأخص بالذكر أصدقاء العمر، الطبيبان أحمد بكر ومنى حامد.

وقد أتاح لي الدكتور عاصم الدسوقي مشكورا فرصة التعيين في الجامعة، التي لم أكن لأتمكن لولاها من جمع المادة الهائلة لهذا البحث. وفي ظروف صعبة كادت فيها هذه الدراسة أن تؤدي إلى فصلي، تلقيت مساعدات ودودة لمجرد الثقة في شخصي المتواضع من الأستاذ علي فهمي الباحث الاجتماعي ـ رحمه الله ـ والأستاذ حلمي شعراوي مدير مركز البحوث العربية، والأستاذ نبيل عبد الفتاح الباحث والكاتب المعروف، والأستاذ المرحوم محمد حاكم، الباحث بالسيداج، والصديق العزيز خالد فهمي، الأستاذ بالجامعة الأمريكية حاليا، فلهم، ولأسماء من توفي منهم، امتنان بلا حدود. وحمل عني الدكتور عبد السلام عامر بكرم بالغ أعباء في عملي بما أتاح لي استكمال صياغة هذا الكتاب.

لقد كان لي حظ التمتع بكرم واهتمام عقول لامعة، أضافت بتعليقاتها أو مناقشاتها أو كليهما الكثير إلى هذا الكتاب، أو بعض فصوله. لقد تركت ملاحظات ومناقشات الصديقين عمرو عبد الرحمن ومحمد نعيم بصمتها، فطورت بفضلها أفكارا وأضفت أخرى. واستفدت أيضا من ملاحظات أصدقاء وزملاء ناقشوا بعض أفكار الكتاب ومسودات بعض فصوله، وهم نشوى صلاح، مدرسة الفلسفة بجامعة عين شمس، وتوفيق أكليماندوس، الباحث الكبير في دراسة الناصرية وأستاذ العلوم السياسية، والصديق عادل العمري مؤلف كتاب «اليسار والناصرية والثورة المضادة» الذي استفدت منه كثيرا، وجول جوردون، صاحب الدراسة الشهيرة عن «حركة ناصر المباركة»؛ وسامر سليمان أستاذ الاقتصاد السياسي، وأنور مغيث أستاذ الفلسفة السياسية، راجيا ألا أكون قد نسيت أحدا.

وقد أتاحت لي منحة جامعة نيويورك في أكتوبر ٢٠٠٢ ـ مارس ٢٠٠٣ فرصة

الاطلاع على الدراسات الإنجليزية عن موضوعي، والمشاركة في جو علمي حي وتنشط. كما أتاحت لي منحة كلية الدراسات المتقدمة بجامعة برلين الحرة، ضمن برنامج Europe in the Middle East - The Middle East in Europe في العام الدراسي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ وضع مسودة هذا الكتاب والاطلاع على مزيد من الدراسات الأجنبية، ضمن جهود بحثية أخرى. وقد قدمت لي الدكتورة هدى عبد الناصر مجموعة خطب وبيانات الرئيس عبد الناصر على قرص مضغوط، مراجعة على التسجيلات الصوتية، ومجموعة مقالات هيكل، وهي المادة التي أصبحت متوافرة الآن في موقع مكتبة الإسكندرية، وهي أشمل وأدق من المواد المطبوعة التي سبق لي الاطلاع عليها. كما كان أمناء مكتبة جريدة الأخبار كرماء في استضافتهم لي في مكانهم الضيق قرابة العام بشكل شبه يومي.

أخيرا، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعلن ديْني الفكري للأستاذ طارق البشري، الذي اتخذته أستاذا عن بعد، وأستفدت كثيرا من التحديات التي فرضتها عليَّ كتاباته العميقة. ومن أحد النواحي كان هذا الكتاب في مجمله حوارا من موقع الاختلاف مع الرؤية التي قدمها لتاريخ مصر السياسي المعاصر.

المقطم في ١١ يناير ٢٠١١

* * *

ملاحظة أخيرة

برغم الإشارات الكثيرة في هذا الكتاب إلى أفول النظام الذي بُني بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ينتمي هذا الكتاب بالكامل لمرحلة ما قبل الثورة المصرية في ٢٥ يناير. وبالتالي، كل إحالة إلى الوضع الحالي من قبيل (وحتى الآن)، (وإلى وقتنا هذا)، (النظام القائم)، إلخ، إنما تشير إلى السنوات الأخيرة قبل الثورة. وقد وردت إشارة أولى من هذا النوع في صفحة ١٣ من هذه المقدمة.

هوامش المقدمة

(١) تناولت الهزيمة من حيث جذورها الإيديولوجية في كتاب آخر: شريف يونس، الزحف المقدس: مظاهرات التنحي وتشكُّل عبادة ناصر (دار ميريت، القاهرة ٢٠٠٥).

(٢) انظر مادة (criticism) في قاموس أكسفورد، مثلاً.

(3) Nissim Rejwan, Nasserist Ideology: Its Exponents and Critics (John Wiley & Sons, NY 1974).

(٤) طارق البشري، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، ط١ (مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٧).

(٥) أضف إلى ذلك فشل الناصريين عبر العقود في تحديد ماهية إيديولوجيا ومنهج الناصرية. ويمكن على سبيل المثال الاطلاع على: سيد زهران، الناصرية: الإيديولوجيا والمنهج (مركز الحضارة العربية، القاهرة ١٩٨٩). وميزة الكتيب أنه يتناول مختلف محاولات المفكرين والتنظيمات الناصرية السابقة على تعريف الناصرية.

(٦) موجودة حاليا في موقع مكتبة الإسكندرية: http://nasser.bibalex.org/Speeches/SpeechesAll.aspx?CS=0. وقد رجعت إلى نسخة أقدم أعدتها هدى جمال عبد الناصر، التي أنشأت مؤسسة عبد الناصر، وهي أكمل وأدق من مجموعات الخطب المطبوعة، بما فيها المنشورة في الصحف. وأحيل القارئ من الآن فصاعدا، في كل ما يتعلق بخطب عبد الناصر إلى هذا الموقع، ما لم أشر إلى مصدر آخر. ويجد القارئ مجموعة مقالات محمد حسنين هيكل في رابط آخر في نفس الموقع، وقد عدت وقت كتابة هذا العمل إلى مجموعة مقالاته بعنوان «بصراحة» على قرص مضغوط الصادرة من بيت العرب للتوثيق والنشر، وتبدأ من عام ١٩٥٧، حين تولى رئاسة تحرير الأهرام. وهي نفسها المقالات الموجودة في الموقع.

(٧) وهي كتيبات «فلسفة الثورة» (١٩٥٣ - ١٩٥٤) والميثاق (١٩٦٢) وبيان ٣٠ مارس (١٩٦٨). وقد نُشرت مجمعة مرارا، مثلاً: وثائق ثورة يوليو (دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٩١).

(٨) مثلا: جُنينة عبد الرحمن التكريتي، جمال عبد الناصر: نشأة وتطور الفكر الناصري (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٠). وترصد المؤلفة في الفصل الرئيسي للدراسة «تطور الفكر الناصري من الثورة إلى النكسة». بل ترجع به فعليا إلى ما قبل ذلك (انظر مثلاً ص ١٧٤).

(٩) انظر: شريف يونس، الزحف المقدس.

(10) Andrew Edgar & Peter Sedgwick, Cultural Theory: The Key Concepts (Routledge: London & NY, 2002), p. 189.

(11) Introduction to the Critique of Political Economy, the Introduction, in: Marxism Encyclopedia\archive\marx\works\1859\critique-pol-economy\preface.html, in: Marxist Internet archive on CD-Rom.

(12) http://interconnected.org/matt/archive/james/Ideology.html

(١٣) راجع تحليل ماركس لصنمية السلعة في: Marx, K., Capital, vol. I (Progress Publishers: Moscow 1986) p. 76 ff.

(١٤) محمد سبيلا وآخر (إعداد وترجمة)، دفاتر فلسفية: ٨: الإيديولوجيا (دار توبقال للنشر: الدار البيضاء ١٩٩٩)، ص ٣٦.

(١٥) Louis Althusser, Pour Marx (F. M.: Paris 1972) pp. 238 - 40، نقلا عن: محمد سبيلا، دفاتر فلسفية، ص ص ٨ - ٩.

(١٦) غير أن ألتوسير في تعريفه للإيديولوجية يمدها إلى المجتمع اللاطبقي أيضا، لأنها عنده تعبير عن كيفية رؤية الناس لعلاقتهم بظروف حياتهم، وبالتالي فهي علاقة من الدرجة الثانية، مشتقة من علاقتهم بظروف حياتهم، و«تعبر عن أمل وحنين أكثر مما تصف واقعا معينا»: محمد سبيلا، دفاتر فلسفية، ص ص ٩ - ١٠.

(١٧) رأي ميشيل فوكو، رافضا لمصطلح الإيديولوجيا، إنه يحيل «إلى شيء هو بمثابة الذات»: ميشيل فوكو، نظام الخطاب، ترجمة محمد سبيلا، ط ١ (دار التنوير للطباعة والنشر: بيروت ١٩٨٤) ص ٧٣. ولكن الفيلسوف الماركسي الفرنسي لويس ألتوسير قد سبق وكتب أن الإيديولوجيا، وإن كانت نسقا من التمثلات (representations) فإنها «في جوهرها لا واعية... لا تفرض نفسها على الغالبية الساحقة من البشر إلا كبنيات»: محمد سبيلا، دفاتر فلسفية: ٨، ص ٩.

(١٨) ميشيل فوكو، نظام الخطاب، ص ٧٣. التشديد من عندي.

(19) http://bitbucket.icaap.org/dict.pl?term=IDEOLOGY

(٢٠) Althusser, L., Positions (Ed. Sociales) pp. 82 - 6، نقلا عن: محمد سبيلا، دفاتر فلسفية، ص ٤٧. والدولة ليست هي نظام الحكم بل مجمل مؤسسات المجتمع، من النقابات للجمعيات لدور العبادة وأجهزة الدولة وصحفها مستقلة كانت أم حكومية، إلخ.

(٢١) راجع: بثينة عبد الرحمن التكريتي، جمال عبد الناصر. وينتهي الكتاب المتعاطف تماما مع الناصرية بصفحات بعنوان «خلاصة نظرية: الناصرية مفهوما وإطارا إيديولوجيا عاما» (ص ٣٥١ - ٣٦١). وفيها تصف الباحثة الناصرية بأنها «ظاهرة متكاملة في إعادة البناء الوطني والقومي»، وما إلى ذلك من مفردات الخطاب القومي. ولكنها تؤكد أيضا أن «عبد الناصر لم يقدم إيديولوجيا، أو نظرية محددة، أو منهجا متكاملا.... [بل] يمثل إيديولوجية ثورية في مخاض التشكيل من خلال التجربة الثورية...» (ص ٣٥٥). ثم عادت في الصفحة التالية لتقدم مفهوما واسعا للإيديولوجيا هو «مجموعة مبادئ ومفاهيم وأفكار توجه العمل السياسي»، وبناء عليه اعتبرت الناصرية وفقا لهذا التصور «إيديولوجيا معبرة عن الواقع العربي». ولكن حتى في هذه الحدود ترى الباحثة أن ذلك ينطبق على «رئيس منظمة الضباط الأحرار، ومن ثم رئيس الدولة»، بينما لم يكن زملاؤه «ملتزمين بإيديولوجيا محددة، أو بمذهب اجتماعي بعينه، أو باتجاه واحد». وبالتالي لا ينطبق هذا حتى على المجموعة الضيقة الحاكمة، ناهيك عن النظام ككل. ولكن مجمل هذه التعريفات التي قدمتها الكاتبة لم تأخذ بها هذه الدراسة كما سنرى.

(٢٢) حول الخطابة السياسية وتقنياتها اللغوية، انظر الدراسة الرائدة لعماد عبد اللطيف: لماذا يصفق المصريون؟ (دار العين، القاهرة ٢٠٠٩).

(٢٣) انظر بصفة خاصة نقد فوكو لفكرة حياد موقع القاضي في أي مجتمع في: Foucalut, Michel, Power/ Knowledge: Selected Interviews and Other Writings 1972 - 1977, tr. Colin Gordon (Pantheon books, 1980), ch.1.

(٢٤) يستطيع القارئ أن يعتبر هذه الصياغة نوعا من تحديث لمقولة «والله أعلم» التي كان الفقهاء ينهون بها فقههم، باعتباره، وفقا للفكرة المطروحة هنا، ادعاء ما عن الشرع الإلهي بشأن الموضوع محل الفتوى.

الباب الأول

إنتاج الشعب

الفصل الأول

الانقلاب

استيقظ الناس صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على بيان في الإذاعة يعلن أن الجيش قد استولى على السلطة. الواقع أنه لم يكن انقلابا للجيش، بل انقلاب مجموعة صغيرة من الضباط الشبان، معظمهم من الرتب الصغيرة والوسطى بين الملازم والبكباشي (عقيد). نظم هؤلاء الضباط أنفسهم تحت اسم «الضباط الأحرار» في أواخر ١٩٤٩. وكان مجمل عددهم، وفقا لحصر أجري فيما بعد، ٣٢٩ ضابطا، شارك منهم بالفعل في الانقلاب حوالي ٨٠ ضابطا[1]، فالباقون كانت تشكيلاتهم بعيدة عن القاهرة. كان هؤلاء الثمانون يشكلون حوالي ٣٪ من ضباط الجيش لا غير.

وفي نهار ٢٦ يوليو تم التخلص من الملك فاروق الأول بإجباره على التنازل عن العرش لابنه والرحيل مصطحبا «الملك» الرضيع الجديد؛ وبعد شهور ألغى الضباط دستور ١٩٢٣ وحلوا الأحزاب؛ وقبل أن يمر العام كانوا قد ألغوا النظام الملكي وأعلنوا الجمهورية برئيس جمهورية غير منتخب؛ وقبل أن يمضي عام ١٩٥٤ كانوا قد قضوا على جميع القوى السياسية وشبه السياسية (كالإخوان)، أو طردوها على الأقل من المجال العام، الذي أصبح بذلك بالغ الضيق، أو مُصادَر، وتغيرت بالتالي بنية الحكم في البلاد جوهريا.

يتناول هذا الفصل الانقلاب في مراحله الأولى محاولا أن يبين كيف استطاعت هذه القوة المحدودة للغاية من صغار الضباط أن تقضي بالكامل على مجال سياسي

متعدد القوى، ودلالة ذلك بالنسبة للمشكلات المباشرة للنظام القديم وقواه، وطبيعة البنية السياسية الجديدة، وأخيرا، الفكرة الجوهرية التي بُني النظام الجديد على أساسها.

(١) تنظيم الضباط الأحرار

كان تشكُّل تنظيم الضباط الأحرار في أواخر عام ١٩٤٩ بمبادرة من جمال عبد الناصر جزءا من حركة تسيُّس عامة عند صغار ضباط الجيش منذ أوائل الأربعينيات. قبل معاهدة ١٩٣٦ كان ضباط الجيش قليلين، وكثير منهم من أسر عسكرية تتوارث المهنة، نشئوا في ظل السيطرة المطلقة للإنجليز على الجيش منذ ١٨٨٢. أتاحت المعاهدة للملك ووزاراته سلطة أكبر على الجيش. كذلك كان من المفروض بموجب المعاهدة أن يزيد حجم الجيش تدريجيا بحيث يصبح قادرا على الدفاع عن البلاد. وفي عهد وزارات الوفد خصوصا اتسع نطاق القبول في الكلية الحربية. وبفعل اقتراب الحرب العالمية الثانية التي قد تتورط فيها مصر مع إنجلترا تم تخريج عدة دفعات بسرعة بعد تدريب تراوح بين عام واحد وعام ونصف. وبسبب التوسع السريع في حجم الجيش ترقى هؤلاء الضباط فيما يقدر بحوالي خُمسيّ مدد الترقية بالمقارنة بالضباط الأقدم. كان معظم هؤلاء الضباط الجدد من الطبقة الوسطى أو الوسطى العليا، الريفية والمدينية. وكانوا من قبل تلاميذا في المدارس الثانوية، والتحق بعضهم لسنة أو أكثر بالجامعة، فكانوا جزءا من الحركة الوطنية التي كانت نشطة في الأوساط الطلابية المسيَّسة بالفعل[٢].

وبرغم أن معظم ضباط الجيش كانوا وطنيين بشكل عام، وغالبا ذوي ميول وفدية، تشكلت مجموعات مختلفة من الضباط ذات ميول وطنية غير وفدية، وأحيانا معادية للوفد، تأثرت بميول الملك للمحور (ألمانيا وإيطاليا) على أساس وطني، وبالتيارات الوطنية السلطوية التي مالت للتحالف مع الملك (مثل مصر الفتاة والإخوان المسلمون). وفي هذا الإطار ظهرت تجمعات سياسية بين هؤلاء، متأثرة بأفكار الاغتيالات السياسية التي كان يؤمن بها عزيز المصري، وهو ضابط كبير كان محل احترام الضباط الوطنيين ومرتبط برجل القصر الملكي علي ماهر، وبمصر الفتاة والإخوان.

وفي ١٩٤٢ أعرب بعض الضباط بشكل عملي عن تعاطفهم مع ألمانيا النازية كراهة في الإنجليز، وصولا إلى التجسس لصالحها (منهم أنور السادات)، أو محاولة بعض ضباط سلاح الطيران تهريب عزيز المصري للصفوف الألمانية أثناء معركة العلمين الطويلة. وكثير منهم كرهوا الوفد وتعاطفوا مع الملك بسبب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، حين حاصرت الدبابات البريطانية القصر الملكي لتجبر الملك على تكليف النحاس بتشكيل الوزارة بهدف ضمان تعاون الدولة المصرية مع بريطانيا في ظروف الحرب تطبيقا لمعاهدة ١٩٣٦؛ فاجتمع أكثر من ٣٠٠ ضابط في نادي الضباط بالزمالك بعدها وتداولوا فيما يجب فعله ردا على هذه الإهانة[٣]، ولكن الملك هدأهم.

وقد نشأت في الجيش عدة تنظيمات أكثر ميلا لهذا الاتجاه قبل تنظيم الضباط الأحرار، ولكن لم يكن بينها تنظيمات تنتمي إلى الأحزاب البرلمانية، لأن الضباط الموالين للوفد أو السعديين لم يكن لهم بحكم طبيعة انتمائهم ميل لتشكيل تنظيمات داخل الجيش، ولاء منهم للنظام البرلماني القائم ولمبدأ الصراع الحزبي. كان الإخوان منذ ١٩٤١ تقريبا (وهم حلفاء للملك معظم الوقت) قد أخذوا يشكلون مجموعات من صغار الضباط وزعت منشورات باسم «جنود الجيش الأحرار»، وأحيانا باسم «الضباط الأحرار» داخل الجيش. ولكن تجنيدهم لم يكن في الغالب على أساس عقيدة الإخوان السياسية، بل على أساس قاسم مشترك هو الوطنية[٤]. ومن بين مجموعات الضباط الأخرى «مجموعة جمال منصور» التي كُشفت وقُبض على أفرادها، ومنها «مجموعة الحرس الحديدي» التي شملت السادات وكانت تابعة للقصر عن طريق طبيب الملك الخاص، وقامت بعمليات إرهابية ضد أعداء القصر على أساس أنهم غير وطنيين، منها محاولة اغتيال زعيم حزب الوفد مصطفى النحاس[٥].

أخذ التنظيم الإخواني في الجيش يضعف مع اكتشاف السلطات لمجموعة أخرى من الضباط الوطنيين. ثم أتت حرب ١٩٤٨، التي أفقدت كثيرا من الضباط الثقة في السراي، حيث اعتبرها الكثيرون مسئولة عن الهزيمة، وبالتالي فقد الضباط السلطويون «قائدهم الطبيعي»، إن جاز التعبير. كذلك أفقدتهم الحرب الثقة في الإخوان من الناحية العسكرية، ثم أتت الضربة الكبرى للإخوان في أوائل ١٩٤٩

باغتيال حسن البنا واعتقال عدد كبير منهم لتنتهي تماسك أي تنظيم للإخوان في الجيش، مؤقتاً.

في هذه الظروف، ظروف انعدام اليقين والإحباط وغياب القيادة، قرر بعض الضباط، تشكيل تنظيم مستقل في أواخر ١٩٤٩، هو تنظيم «الضباط الأحرار»، بناء على دعوة من جمال عبد الناصر. وكان كثير من المؤسسين ومن انضم إليهم من القادة لهم علاقة سابقة بالتنظيم الإخواني، حيث اتصل بهم أو عمل معهم في تنظيمهم السري لفترة أو لأخرى كل من عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وحسين الشافعي وكمال الدين حسين وأنور السادات وخالد محيي الدين وحسن إبراهيم، فضلاً عن عبد المنعم عبد الرءوف الذي فُصل من التنظيم لرفضه التخلي عن عضويته في تنظيم الإخوان[٦]. وقد استمرت المجموعات الإخوانية داخل الجيش وكان عدد ضباطها أكبر من عدد أعضاء تنظيم «الضباط الأحرار». كما نجحت «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» (واسمها المختصر حدتو) الشيوعية في تجنيد عدد من الضباط، بالإضافة إلى تحقيق وجود قوي وسط ميكانيكيي الطيران. وعلى أساس الوجود المشترك والعلاقات بين الضباط المسيَّسين، استعان الضباط الأحرار بالإخوان لإخفاء أسلحة، وبحدتو في طبع منشوراتهم، ولاحقاً في توزيعها[٧].

كان ما يميز تنظيم الضباط الأحرار عن هذه المجموعات هو استقلاله عن جميع القوى السياسية في الجيش وخارجه، فاشترطوا لعضوية التنظيم عدم الانتماء لتنظيم سياسي آخر. وكان هدفه الأول تعزيز الوعي السياسي للضباط وأن يؤكد أن لهم دوراً في الحركة الوطنية، وأنهم مع الشعب وليسوا عليه، والأهم أن الجيش يجب ألا يكون أداة في يد أية قوة سياسية بعينها[٨]. بهذه المواصفات ضم التنظيم ضباطاً ذوي ميول شتى، إخوانية وشيوعية، وإن غلبت عليه عناصر وطنية بمعنى عام، أي بغير تصور سياسي محدد. لم يكن تنظيم الضباط الأحرار إذن يمتلك وحدة فكرية. بعبارة أدق، قام على رفض الوحدة الفكرية. ولكن ليس معنى ذلك أن الضباط كانوا يرفضون الحركة السياسية وتنظيماتها ككل. لقد كانوا قريبين فكرياً من كثير من الحركات المدنية النشيطة، مثل الإخوان والشيوعيين ومصر الفتاة والحزب الوطني الجديد. يمكن القول إذن إن تنظيم الضباط الأحرار كان مع تسيُّس عام للجيش، ولكن ضد ارتباطه بتوجه

سياسي معين، باستثناء وطنية عامة كارهة للملك والاستعمار. ومن هنا كان شعارهم دائما من البداية للنهاية، وحتى بعد أن وصلوا إلى السلطة، هو رفض التعدد السياسي.

كان تنظيم «الضباط الأحرار» يهدف من البداية لانقلاب عسكري، ربما تأثرا بالانقلابات الثلاث المتتالية التي حدثت في سوريا في ١٩٤٩، وبهدف تعديل الأوضاع السياسية التي اعتبروها مسئولة عن هزيمة الجيش في حرب ١٩٤٨. ولكن ماهية هذا التعديل لم تكن واضحة بالنسبة لهم. وقد أعلن عبد الناصر عام ١٩٥٦ أن الثورة قامت على أساس ستة أهداف. غير أن خالد محيي الدين، العضو اليساري المؤسس في تنظيم الضباط الأحرار، أوضح أن الوثيقة المذكورة ليست سوى ورقة كتبها هو بالاستعانة بعضو تنظيم حدتو (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني، وهي أكبر تنظيم شيوعي آنذاك) أحمد فؤاد، وأن قيادة الحركة رفضت توزيعها ولكن سمحت بتدوير نسخة واحدة بين الضباط الأعضاء، ولم تنشرها بعد الانقلاب سوى حدتو، الأمر الذي أغضب عبد الناصر وقتها. فوق ذلك، لم تذكر الوثيقة التي أصبحت معلنة أهدافا ستة، بل تكلمت عن الاستعمار عموما، كاستعمار اقتصادي من حيث أهدافه، وعن أعوان الاستعمار، واقترحت رفض الارتباط بأحلاف مع الغرب واتخاذ موقف الحياد بين المعسكرين وإطلاق الحريات العامة وإقامة جبهة وطنية وجيش وطني، والقيام بإصلاحات ديمقراطية وعامة في الجيش. بالإضافة إلى ذلك، لا شك أن بعض الأفكار التي سُميت الأهداف الستة وُجدت بشكل ما في منشورات الضباط الأحرار[٩]، ولكن المؤكد أن هذه الأهداف قبل أن يعلنها عبد الناصر في ١٩٥٦ لم تلعب أي دور في إنشاء النظام الجديد، أو في الصراعات على السلطة مع القوى الأخرى، أو حتى كحُجة في خلافات الضباط مع بعضهم البعض، فلم تكن، بفرض أنها تبلورت أصلا، سوى أفكار أشير إليها في بعض المنشورات، ليست لها حُجية من أي نوع، ولا أقرها التنظيم بشكل رسمي أو شبه رسمي، وبالتالي لم تكن أهدافا ملزِمة يتم التجنيد على أساسها. إذن، لم يُبن التنظيم على أساس أية فكرة سياسية.

لكن الأهم أن غياب الفكرة السياسية كان عمليا نقطة قوة، لأنه أتاح تجنيد أفراد من عدة إتجاهات إيديولوجية. وكان التنظيم يستعمل لتجنيد الضباط الصلات الشخصية

بالإضافة إلى توزيع منشورات عليهم باسم «الضباط الأحرار». لم تكن المنشورات تهدف إلى إقناع ضباط الجيش الوطنيين بما فيها من أفكار، فقد كانت إما أفكارا ومواقف وطنية عامة مثارة في الصحف، أو مواقف من أحداث وشخصيات عسكرية محل نقد في الجيش بالفعل، بل كانت تهدف لإقناعهم بأن هناك قوة منظمة قادرة على التحرك داخل الجيش بشكل مأمون يصعب كشفه، أي إثارة نوع من الاحترام بين الضباط قائم على الكفاءة في العمل السري، وهي شرط ضروري في حالة أي تحرك سياسي داخل الجيش. وقد اختبروا شعبيتهم في الجيش في انتخابات نادي الضباط في يناير ١٩٥٢ وتحدوا مرشحي الملك وهزموهم في الانتخابات.

لكن الانقلاب لم يكن إستراتيجية الضباط الوحيدة. فقد صحبتها أيضا فكرة الاغتيالات السياسية التي كانت شائعة في بعض الأوساط السياسية المدنية وبين ضباط الجيش المسيَّسين، بما فيهم الضباط الأحرار، الذين ارتكب عدد منهم جرائم اغتيال سياسي. وقد استمرت هذه الفكرة تلوح لبعضهم طيلة الوقت. ففي يناير ١٩٥٢ قام عبد الناصر ومعه مجموعة من الضباط الأحرار بمحاولة اغتيال اللواء حسين سري عامر مدير سلاح الحدود ورجل الملك. وقد ظلت فكرة الاغتيالات كبديل للانقلاب مطروحة إلى قرب النهاية. فحين تحدى الملك «الضباط الأحرار» بحل مجلس إدارة نادي الضباط ناقشوا في ١٧ يوليو، قبل أسبوع من الانقلاب، وبالتفصيل، الرد بعملية اغتيالات واسعة النطاق، وفي اليوم التالي اقترح عبد الناصر الاستيلاء على القوات المسلحة وحدها. ومع التأكد من اكتشاف الحركة بعد تنبيه محمد نجيب لهم، تقرر نهائيا في ٢٠ يوليو محاولة القيام بانقلاب بالقوات المتاحة، متوقعين نسبة نجاح حوالي ١٥٪[١٠]، ولكن العملية نجحت.

على هذا النحو كانت جماعة الضباط الأحرار جماعة فريدة من نوعها. جماعة إصلاحية داخل الجيش ليست من قياداته العليا، وبالتالي لا تمثل الجيش كمؤسسة، وليس لها برنامج معين، وبالتالي لا تمثل أي فصيل سياسي معروف. وكانت جماعة تعرف ما لا تريد أكثر مما تعرف ما تريد، ولم يكن الحكم سوى أحد الوسائل التي يمكن أن تحقق بها هدفها، جنبا إلى جنب مع الاغتيالات، أو حتى تأييد وزارة قائمة (مثلما أيدوا في

منشوراتهم وزارة علي ماهر التي تشكلت بعد حريق القاهرة). ولكن معرفتها بما يجب عمله في حالة استيلائها على السلطة كانت حتى أقل من ذلك. وقد لخص أحد الباحثين المسألة في أن الضباط لم يكن لديهم إيديولوجيا أو برنامج، ولكن إحساس بواجب أو برسالة[11]، يمكن وصفها بأنها رسالة وطنية عامة معادية للحياة السياسية القائمة.

والحال أنه إذا لم تكن الوحدة المسيّسة إيديولوجية، بل وطنية بصفة عامة، ومتعددة الميول والاتجاهات على مستوى الأفراد، فإنها تميل إلى تعريف نفسها بأعدائها، أو باختلافها عن غيرها، لا بأهدافها، سواء كان العدو هو الملك وضباطه ومفسدو الجيش، أو الأصدقاء المنافسون ممن يجندون الضباط لصالح حركات سياسية بعينها. وكانت الصياغة التي تبدو إيجابية لهذا الموقف السلبي هي «الوقوف مع الشعب». شعب عام مجرد، شعب ليس وفديا ولا إخوانيا ولا شيوعيا ولا غير ذلك. شعب افتراضي في حالته الخام، قد تكون له مطالب، ولكن هذه المطالب يجب ألا تكون محددة عند التنظيم بما يكفي لمناصرة قوة سياسية قائمة.

هذه الوحدة حول شعب افتراضي لا محل لها سوى أن تتجسد في شخص. وكما يقول طارق البشري، قد تكون القيادة الفردية أمرا لازم بالضرورة من «طبيعة بناء الجيش وبسبب ظروف الأمن، ولكنها لازمة أيضا باعتبار أن القيادة الفردية هنا تصلح بديلا عن الوضوح الفكري والسياسي»[12]. ما أضيفه هنا هو أنها تصلح تمثيلا للفكرة التي حلت محل الوضوح الفكري والسياسي، فكرة الجيش المسيَّس بشكل لا سياسي، الذي يدافع عن شعب مبهم الملامح بغير اتجاه سياسي بعينه. ولما كان تنظيم الضباط الأحرار تنظيما عسكريا رافضا الانخراط في تنظيمات الحركة السياسية، تولى عبد الناصر القيادة بحكم أقدميته العسكرية، وحافظ عليها، بكفاءته بلا شك. وفي كل مرة كانت فيها إرادته تتعارض مع إرادة أغلبية مجموعة القيادة كانت الأغلبية تنزل عن رأيها.

(٢) تشكُّل السلطة الجديدة

هذه الرواية المختصرة عن تنظيم الضباط الأحرار لم تكن معروفة للمعاصرين. فجماعة «الضباط الأحرار» كانت توزع منشوراتها على ضباط الجيش فقط سواء

بالبريد أو في المعسكرات، وبالتالي كان الانقلاب بالنسبة لمعظم سكان البلاد آتيا من المجهول. لقى أول أعمالهم الحاسمة ـ خلع الملك فاروق ـ تأييدا واسعا، لأن الملك كان قد أصبح مكروها بشدة، بسبب إفساده للحياة البرلمانية، وبسبب ما شاع عنه من مسلك شخصي يتسم بالانحلال. في ضوء مجهولية الضباط كان التأييد، أو بالأدق الارتياح، تجاه هذا التصرف أو غيره نابعا من كراهية الوضع القديم، أكثر منه ترحيبا بالوضع الغائم الجديد. وهي مسألة ستتضح أهميتها لاحقا.

من جهة أخرى استولى الضباط على السلطة بلا خطة سياسية أو أهداف واضحة. فبرغم أنهم قضوا في النهاية على النظام القديم وقواه، لم يكن هذا المسار خطة مقررة سلفا، وهو أمر مفهوم في ضوء طبيعة التنظيم كما تم طرحها. فالضباط كانوا قد قرروا أثناء وزارة الهلالي الأولى القيام بانقلاب في نوفمبر إذا لم يُجز رئيس الوزراء، نجيب الهلالي، انتخابات برلمانية، لكي تأتي حركتهم تأييدا للدستور وباسمه[١٣]، الأمر الذي يعني أنهم قرروا آنذاك لعب دور مساند في إصلاح النظام الدستوري القائم، لا تغييره. وقد أعلن البيان الثاني للإنقلاب على لسان قائده اللواء محمد نجيب أنه أتى من أجل تطهير الجيش ورفع لواء دستور ١٩٢٣، لا غير، فتصوروا دورهم كحماة عسكريين لحكومة مدنية إصلاحية. لذلك أتوا بعلي ماهر، وهو سياسي مستقل ليس له حزب ويعمل لصالح السراي الملكية من قبل، وكان وثيق الصلة بالإخوان ومصر الفتاة، وبممثلهم الأعلى عزيز المصري. وفي نفس الوقت أنكروا أنفسهم ووضعوا اللواء محمد نجيب في الصدارة، الذي كانوا قد اختاروه ليكون واجهة الحركة قبل شهرين من قيامها، وأسموا مجلس قادة الضباط الأحرار بعد القبض على أعنة السلطة «مجلس القيادة» أو «قيادة الحركة»[١٤].

الأمر الملفت للنظر هنا هو حرص الضباط الواضح على التحرك بشكل «قانوني» ودستوري، بداية بتعيين علي ماهر رئيسا للوزراء بمرسوم استصدروه من الملك صبيحة ٢٣ يوليو، حتى استصدار مرسوم ملكي بتنازل الملك عن العرش. تكمن الغرابة في أن تحرك الضباط الأحرار لم يكن بطبيعة الحال دستوريا من الأساس. فالدستور لا يوكل أدوارا سياسية للجيش، ومن باب أولى لا يوكلها لمجموعة من الضباط من

الرتب الوسطى والدنيا. السبب في ذلك المنحى القانوني هو تصور الضباط لدورهم كدور إصلاحي محدود، يعودون بعده إلى ثكناتهم.

كان الأمر يبدو في البداية وكأن الضباط قد حلوا محل الملك باعتبارهم سلطة سيادة فعلية، لا قانونية، إلى جانب سلطة دستورية تمثلت في مجلس الوصاية على العرش والوزارة، ودورهم أن يعيدوا ضبط الأوضاع لكي تستأنف البلاد حياتها النيابية متخلصة من مشكلاتها وعلى رأسها الملك نفسه. لعل هذا يفسر: لماذا كان أول ما خطر على بال الضباط في مسألة الإصلاح السياسي ذا طابع أخلاقي ورمزي. فقد ألغوا الألقاب المدنية (البك والباشا) ومعها الطربوش، وألغوا نظام انتقال الحكومة صيفا إلى الإسكندرية وزادوا الضرائب على الدخل ورفعوا مرتبات الجنود والضباط في الجيش. ولكن الأحداث دفعت بهم، ولكن بترحيب وضغط من معظمهم، نحو «الثورة»، أي نحو تأبيد حكمهم.

تدريجيا أخذت ميول الضباط تتبلور. وقد لعبت العناصر التي اختاروها ممن تجمعوا حولهم دورا في ذلك. بصفة خاصة اتصل الضباط بالسنهوري، القانوني البارز ورئيس مجلس الدولة، لكي يعد وثائق قانونية مختلفة، منها وثيقة تنازل الملك عن العرش، فاستعان بدوره بسليمان حافظ نائبه. وأقنع حافظ اللواء نجيب بالإفراج عن فتحي رضوان على الفور، فأتى إلى الإسكندرية وبدأ يلعب دور الوسيط بين الضباط وعلي ماهر، رئيس الوزراء[١٥]. كان هؤلاء الثلاثة أعداء تقليديين للوفد. فالسنهوري ينتمي للسعديين، وحافظ ورضوان للحزب الوطني، قلبيا أو عضويا، وليس لهما بالتالي تعلق كبير أو صغير بالنظام البرلماني القائم، الذي يأتي بالوفد إلى السلطة في كل انتخابات حرة. وهم جميعا يعتبرون الوفد المسئول الأكبر عن فساد الحياة السياسية.

أخذت إجراءات الضباط تميل أكثر فأكثر إلى إلغاء كل أسس دستور ١٩٢٣، كجزء من عملية الإصلاح المنشودة. فبعد خلع الملك بأربعة أيام دعا اللواء محمد نجيب الأحزاب إلى «تطهير صفوفها» وإعلان برامجها، كاشفا عن ميل قوي للوصاية على الأحزاب السياسية، بالتضييق عليها أو إلغائها، أو إعادة تشكيلها، وفي كل الأحوال

على أساس إدانتها، وهي فكرة كانت شائعة آنذاك لدى التيارات الوطنية السلطوية (التي سيتناولها الفصل الأخير). أثارت هذه الخطوة الانقسامات داخل الأحزاب، التي ارتبكت أمام مجيء هذا الوافد الجديد الغريب عن الدستور والحياة السياسية. فبدأ الصراع لتحديد من يجب أن يتم تطهير الحزب بالتخلص منه.

لكن غموض أهداف الضباط، أو غموض الإصلاح المطلوب، أثار مشكلات في صفوف الضباط أيضا. فحين أثيرت قضية أن إقامة مجلس الوصاية على الملك الرضيع تتطلب دعوة البرلمان الوفدي المنحل للانعقاد، انقسم قادة الانقلاب بين أقلية مؤيدة لهذه الفكرة، منهم عبد الناصر، وأغلبية معارضة تنادي بإقامة ديكتاتورية عسكرية لإجراء إصلاحات أوسع من مجرد التخلص من الملك. وكانت ميول مجموعة ضباط الطيران في مجلس القيادة للديكتاتورية واضحة من البداية. وانتهى الأمر إلى حل وسط هو إجراء الانتخابات البرلمانية بعد ستة أشهر[١٦]، واستُعملت حيلة قانونية لاستبعاد عقد مجلس النواب الوفدي.

وقد أدى هذا الغموض أيضا إلى ازدواج مؤقت في السلطة. فكما سبق القول أقام الضباط فور استيلائهم على السلطة وزارة مدنية برئاسة علي ماهر. ولأن سلطة «مجلس القيادة» ليست لها حدود واضحة كانت سلطة الوزارة بالتالي غامضة؛ مثل هذا الغموض في الظروف العادية يكون لصالح الوزارة. فالوزارة مؤسسة عريقة ترجع إلى القرن السابق، والسياسيون قد ألفوا التعامل مع تعقيداتها. ولكن في ظروف الانقلاب أدى شعور الضباط بقلة حيلتهم، خصوصا عند اختلاف الرؤية السياسية، إلى ميل عدواني تجاه الحرس السياسي القديم. وحين قرروا التخلص من علي ماهر فعلوا ذلك بأكبر قدر من الإهانة، بطريقة تذكر بإجبار الإنجليز لوزارة سعد زغلول على الاستقالة عام ١٩٢٤. كان اللواء نجيب قد أعلن أنه غير راض عما قامت به الأحزاب استجابة لدعوة التطهير. كما كان الضباط قد اختلفوا مع علي ماهر على كيفية والحد الأقصى لملكية الأرض في قانون الإصلاح الزراعي، ولقوا دعما وتشجيعا من العناصر المعادية للوفد مثل سليمان حافظ وفتحي رضوان لاتخاذ إجراءات أكثر جذرية لتطهير الحياة السياسية؛ وفي ٧ سبتمبر اعتقل الضباط عشرات من الشخصيات الحزبية البارزة، بغير إخطار

لعلي لماهر، وأعلن نجيب أن الحياة البرلمانية لن تعود إلا بعد التطهير، ووجد علي ماهر نفسه عاجزا عن الحكم، ثم طُرد:

شكل نجيب الوزارة، يساعده ويقوم بعمله في الحقيقة سليمان حافظ الذي تولى وزارة الداخلية. وضمت الوزارة فتحي رضوان ونور الدين طراف من الحزب الوطني، والباقوري من الإخوان، وكلهم عناصر لم يتح لها تولي أي منصب وزاري ولا حتى نجحت في الحصول على مقعد في البرلمان. كان الضباط أولياء نعمتهم السياسية المستجدة والضمانة الوحيدة لاستمرارها، وبالتالي كانوا مستشارين مأموني الجانب للضباط في إدارة الصراع السياسي.

بعد يومين فقط صدر في ٩ سبتمبر أول قانون في مصر لتنظيم الأحزاب السياسية، «منح لوزير الداخلية سلطات التضييق والاعتراض والعزل والحل»[١٧]. وفي نفس اليوم صدر قانون الإصلاح الزراعي، الذي بدأ الإعداد له منذ أوائل أغسطس. وبرغم أنه لم يمس معظم الملكيات الكبيرة، مكتفيا بوضع حد أقصى للملكية قدره مائتي فدان للفرد ومائة فدان أخرى لأفراد أسرة المالِك القُصَّر، فإنه حطم بالفعل الملكيات الضخمة التي تزيد على ذلك الحد، وحطم معها أحد أسس سيطرة فئة الباشوات على الحياة السياسية[١٨].

كانت الأحزاب البرلمانية، بما فيها الوفد، تعتمد على تبرعات أنصارها من الأثرياء، ومعظمهم من كبار الملاك آنذاك، وبرغم أن معظم الملكيات الكبيرة بقيت، فإن الإصلاح قطع الرأس السياسي لهذا الجسم، أي قطع امتداده المؤثر في المدينة، وبالتالي عزل كبار الملاك عن التأثير على الحياة السياسية في العاصمة (وبعد ذلك أُلغيت الأحزاب أصلا). ومع عجز من صودرت أملاكهم عن الدفاع عنها، انكمش تدعيم بقية كبار الملاك لهم، وبالتالي تأثرت مالية هذه الأحزاب وفعاليتها[١٩]. والواقع أن هذا الأثر كان مقصودا، وكان من نبههم لهذه العلاقة راشد البراوي أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة. فقد نشر مقالا دعا فيه إلى تحديد الملكية الزراعية، مؤكدا على الأهمية السياسية لهذا الإجراء، على أساس أن «أشد قوة تفسد النظام الحزبي والبرلماني إنما هو تلك الطبقة الإقطاعية ذات الممتلكات الضخمة من الأرض... [التي] تلعب بأداة

الحكم من تشريعية وتنفيذية طبقا لأهوائها». فور نشر المقال استدعاه الضباط لحضور اجتماع مجلس قيادة الثورة لشرح آرائه، وأخذوا بها[٢٠].

لكن هذا الإصلاح لم يحرر الفلاحين من طبقة كبار الملاك كما يشاع. فقد شمل الإصلاح الزراعي الأول حوالي ٦٪ من مساحة الأرض، وبالتالي حرر أقل من ٦٪ من الفلاحين (فقسم كبير من الفلاحين بلا أرض أصلا). كما أبقى الإصلاح على الجسم الرئيسي لطبقة كبار الملاك. وقد أوضح عبد الناصر مخاطبا بعض الفلاحين صراحة أن الأرض المصادرة (والتي تراخي توزيعها في الوقع لمدة عقد تقريبا)، «لن تكفيكم جميعا ولكنها ستحقق السيادة لجميع الفلاحين كما ستحقق لكم العزة والكرامة... [لأنه] لن يدخل البرلمان إقطاعي»[٢١]. فحرية الفلاح لن تتحقق في واقع علاقات السلطة في الريف، بل تبدأ وتنتهي في البرلمان، الافتراضي، لأنه لم يكن ثمة برلمان قائم آنذاك.

كانت أهم جوانب مواجهة النظام الحزبي مواجهة حزب الوفد، أكثر أحزاب النظام القديم جماهيرية وتنظيما. شرع سليمان حافظ في استخدام قانون تنظيم الأحزاب في مطالبة الوفد بتطهير نفسه من زعيمه التاريخي مصطفى النحاس بالذات، فرفض الوفد في البداية، ورد محمد نجيب بزيارة إلى سمنود، بلدة النحاس، حيث استقبل استقبالا حافلا تحدى به شعبية الوفد، وأعلن بعده رغبته في رؤية مصر «حرة متخلصة من هذه الأحزاب»[٢٢]. تراجع الوفد وقرر أن يجعل النحاس رئيسا شرفيا، حفظا لماء الوجه. ولكن سليمان حافظ اعترض مرة أخرى، فلم يجد الوفد بُدا من المقاومة، دفاعا عن زعيمه، والزعيم الوطني التاريخي، فدفع بعدم دستورية قانون تنظيم الأحزاب. ولما كان موقف الوفد القانوني قويا، رد الضباط بإسقاط دستور ١٩٢٣. فمثلما اضطر الضباط اضطرارا لإجراء الانقلاب على وجه السرعة بعد أن انكشفوا، اضطروا لإلغاء الدستور (ثم وضع أساس قانوني لحكمهم كما سنرى) حين تحداهم الوفد على أرض الدستور.

بهذه الإجراءات المتصاعدة، انتهى «مجلس القيادة» إلى الحكم منفردا تقريبا، تحت العنوان الجديد: «مجلس قيادة الثورة»، ومعه أتباع مدنيون من بعض أحزاب الأقلية

والتنظيمات السلطوية مثل الحزب الوطني الجديد، لا ثقل سياسي لها، ولكنها مفيدة لما لها من خبرة سياسية أو متخصصة. ولكن «ثورة» من؟ وأي ضباط؟

*

استولى «الضباط الأحرار» على السلطة كتنظيم عسكري، لا كحزب سياسي[٢٣]، ولا حتى كجماعة سياسية، ليس فقط لعدم وجود برنامج أو أهداف محددة، ولكن أيضا لأنهم حركوا قواتهم بمقتضى السلطة العسكرية التي يملكونها، وكان نجاحهم مرهونا بألا تتصدى لهم قوة أخرى من الجيش وتهزم قواتهم أو تعتقلهم. ويبدو أن حالة السخط العام في البلاد، وبين الضباط، بالإضافة للروح الزفاقية التي تخلقها حياة المعسكر، حالت دون حدوث رد الفعل هذا (بالإضافة إلى نجاحهم في الاستيلاء على مركز قيادة الجيش سريعا). وبنفس المنطق الخاص برفقة السلاح انضم لهم ضباط أكبر رتبة أو زملاء لهم في الأيام الأخيرة قبل الانقلاب وشاركوهم ببساطة، الأمر الذي يكشف عن مدى السخط داخل الجيش، لا عن الالتفاف حول أي تصور سياسي أيا كان.

على هذا النحو نشأ ازدواج في طبيعة الانقلاب، فهو انقلاب عسكري، ولكنه بقيادة نسبة صغيرة مسيَّسة من ضباطه. وكان له أساس ما «سياسي»، ولكنه غامض. والجماعة تشكلت بناء على هذا القاسم السياسي المشترك الغامض، ولكنها استولت على السلطة على أساس عسكري، بمعنى الاعتماد على الانضباط والأوامر العسكرية في تحريك القوات.

بسبب هذا الالتباس الضروري الناشئ عن ازدواج هوية جماعة الضباط الأحرار، قام هيكل التنظيم على مراعاة الأقدمية والرتبة بطرق متعددة. فمن جهة سعوا إلى ضم ضابط عالي الرتبة قائدا أعلى لهم، وقبل المهمة محمد نجيب، وباسمه انضمت الرتب الأعلى من الضباط التي شاركت في اللحظات الأخيرة. وبسبب الرتبة الأعلى اضطروا لتعيين رشاد مهنا في مجلس الوصاية، لتجنب إدخاله مجلس القيادة، لأن وجوده بغير توليه قيادتهم بحكم الرتبة بدا غريبا أو مستحيلا. وقبل زكريا محيي الدين إدخاله في مجلس القيادة كعضو، برغم أنه أقدم من عبد الناصر في رتبة البكباشي. ولكن بعد الانقلاب. وفي الشهور التالية أصدر الضباط الحكام قرارات بتقاعد حوالي ٤٥٠ ضابطا

يمثلون حوالي ١٠٪ من ضباط الجيش، بسبب ارتفاع رُتبهم وأُعطيت لهم على سبيل التعويض مناصب مدنية قائمة أو خُلقت خلقا من أجلهم[٢٤].

وبسبب هذا الالتباس أيضا لم تكن مهمة السيطرة على الجيش سهلة. فثمة نشاط سياسي قديم لضباط الجيش، منهم المنضمون للإخوان، ومنهم مناصرون للشيوعيين. ومن بين هؤلاء أو هؤلاء ضباط في صفوف الضباط الأحرار أنفسهم، وقد لا يكونون جميعا معروفين. كذلك كانت هناك تجمعات وطنية مسيَّسة قامت قبل تشكيل الضباط الأحرار، كما رأينا. لهذا كله، ونظرا لإمكانية تكرار النموذج الذي قدمه الضباط الأحرار للانقلاب، أصبحت السيطرة على هذه العناصر المسيسة في الجيش أو التخلص منها أولوية. وفي أواخر أغسطس أُلقي القبض على حوالي ٣٠ ضابطا بتهمة تدبير انقلاب باسم اللواء فؤاد صادق (وكان الضباط الأحرار قد طلبوا منه قيادتهم قبل أن يتجهوا لمحمد نجيب). فضلا عن ذلك ادعى كثير من الضباط أنهم من الضباط الأحرار، خصوصا مع عدم الإعلان عن أسماء أعضاء مجلس القيادة، وتدخلوا في شئون الوزارات، على أساس أن الجيش يحكم، بما دفع أعضاء مجلس القيادة للإعلان عن أنفسهم في أكتوبر.

لكن المشكلة الأكبر كانت مجموعة الضباط الأحرار نفسها. فهي ضرورية لأنها هي المنوط بها في المقام الأول حماية الانقلاب بكشف أية تحركات معادية في الجيش، وفي نفس الوقت خطرة، لأنهم قد يطالبون بنصيب من السلطة أو المشاركة فيها؛ وبالفعل بدأت قضية صلاحية أعضاء مجلس القيادة للحكم تُناقش في صفوف الضباط الأحرار في الجيش، فأثيرت اعتراضات على صلاح سالم والسادات وعبد المنعم أمين بسبب سلوكهم الشخصي[٢٥]. وقد تجمع بعض الضباط بالفعل حول شخصيات بارزة ومشهورة بوطنيتها مثل رشاد مهنا.

لذلك، أصبحت مجموعة القيادة تشك في كل ضابط يتمتع بقدر من الشعبية في صفوف الجيش. عزل مجلس القيادة رشاد مهنا من مجلس الوصاية بحجة التدخل في شئون الحكومة، الأمر الذي أثار بعض ضباط سلاح المدفعية من «الأحرار» وطالبوا بأن يكون نصف أعضاء مجلس القيادة بالانتخاب، وبدءوا في الاتصال بضباط من أسلحة

أخرى، كما حاولوا الاتصال بالوفد والإخوان ولكن لم يلقوا تشجيعا. ويبدو أنهم قرروا أن يعيدوا سيناريو صعود «الضباط الأحرار» بحذافيره، فحصلوا على مقعد في انتخابات نادي الضباط. بطبيعة الحال أُلقي القبض على ٣٥ ضابطا منهم بتهمة السعي لقلب نظام الحكم (برغم أن نظام الحكم المذكور لم تكن له هوية بعد) وتحددت إقامة رشاد مهنا في منزله. وكان هذا الإجراء هو كلمة النهاية في تنظيم الضباط الأحرار[٢٦].

كان المطلوب بعد ذلك أن يجري فرز الضباط الأحرار، بالإبقاء على من يصلح منهم للتعاون مع مجلس القيادة في مهمة تأمين الجيش لمنع الانقلابات، ونقل من يصلح منهم ليقوم بمهام مساعدة في مؤسسات الدولة المدنية وهيئة التحرير التابعة للضباط المشكلة حديثا (وسنتناولها لاحقا)، وإبعاد الباقين عن الجيش بالنقل لوظائف مدنية، أو حبسهم في حالة خطر التمرد. وقد تصدى عبد الناصر لهذه المهمة فأصبح يعقد مع ضباط الصفين الثاني والثالث اجتماعات أسبوعية لتوثيق الصلة بهم ومناقشة الأوضاع معهم ومعرفة شكاواهم. كما تولى أيضا إدارة مكتب القائد العام للجيش (والقائد هو نجيب) ليكون على اتصال بالضباط ولكي يستطيع أن ينقل أي ضابط من موقع لآخر بما يؤمن سلطة مجموعة القيادة على الجيش، ثم ترك هذا المنصب لصديقه وعضو مجلس القيادة عبد الحكيم عامر، الذي رُقي بعد إعلان الجمهورية مباشرة في ١٨ يونية ١٩٥٣ إلى رتبة اللواء، ليتولى منصب القائد العام للجيش. وقد أدى هذا كله إلى إيجاد نوع من تنظيم أمني تابع لمجلس القيادة، وفي حقيقة الأمر لبعض أعضائه، يوازي ويحكم التنظيم العسكري التقليدي عن طريق التجسس، وهو ما أدى في النهاية إلى إضعاف الجيش من الناحية العسكرية، لأن الأولوية بطبيعة الحال كانت لاعتبارات الأمن. وبعد استقرار الحكم عام ١٩٥٤ تم إخراج الضباط الأحرار من الجيش تدريجيا، بإغرائهم بمناصب مختلفة[٢٧]، ليعتمد عامر على ولاء عناصر غير مسيّسة من الضباط، ولكنها راغبة في التقرب له بتقديم خدمات أمنية وغير أمنيّة، بعضها لا يشرِّف أحدا.

*

تبلورت هذه التطورات في الجيش وفي الحياة السياسية (أو إلغاء الحياة السياسية)

في مجموعة إجراءات قانونية و«دستورية» أيضا، كان من شأنها وضع نظام حكم جديد يتجاوز هذه القوى المنافِسة أو المهدِّدة المختلفة. في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ أُعلن سقوط دستور ١٩٢٣، وقيام فترة انتقال تتولى السلطة فيها «حكومة عاهدت الله والوطن على أن ترعى مصالح المواطنين... مراعية في ذلك المبادئ الدستورية العامة» التي لم يحددها الإعلان. وفي ١٦ يناير ١٩٥٣ صدر إعلان بقيام فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات «حتى نتمكن من إقامة حكم ديمقراطي دستوري سليم». وبعد يومين صدر مرسوم بقانون بحل الأحزاب السياسية. وأخيرا في ١٠ فبراير صدر إعلان دستوري آخر يحدد نظام الحكم في فترة الانتقال، مكونا من ١١ مادة لا غير، مؤداها أن سلطة السيادة يتولاها «قائد الثورة بمجلس قيادة الثورة»، أي معه، بما في ذلك تعيين وعزل الوزراء، وتتولى الوزارة السلطتين التنفيذية والتشريعية معا، والسلطة القضائية مستقلة، بينما يتولى المجلس والوزارة معا النظر في السياسة العامة للدولة وتصرفات الوزراء[٢٨].

من ناحية توزيع السلطة، جعل هذا الوضع الوزارة تابعة بالكامل لمجلس القيادة وقائد الثورة، تشكيلا وحلا وتعديلا ومحاسبة. كذلك انتفت فعليا سلطة مجلس الوصاية على العرش، لتصبح هيئة بلا اختصاصات، برغم أن الجمهورية لم تعلن إلا في ١٨ يونية ١٩٥٣[٢٩]. أما السلطة القضائية فأصبحت محاصرة بسبب توحيد السلطتين التنفيذية والتشريعية.

لكن يجب أن نلاحظ هنا أن هذا النظام يفتقر إلى تحديد أي مصدر بعينه للشرعية. لذلك لم يجد الضباط ما يبررون به إسقاط دستور ٢٣ سوى: «بما أننا... أخذنا على أنفسنا أن نحتفظ بالأمانة التي عهد الله تعالى بها إلينا بتطلب الخير دائما لأمتنا». فجاءت الصيغة كما لو كانت السلطة قد هبطت عليهم من السماء، كأمانة. وبالتالي أعلنوا أنهم غير مسئولين أمام أية جهة بشرية أيا كانت. وهي صيغة ذات صلة بصيغة صدور دستور ١٩٢٣ كمنحة من الملك[٣٠]. ولكن نظرا لأن ضباط مجلس القيادة وقائدهم ليسوا ملوكا، ولا تاريخ لهم ولا حزب، كانت الصيغة جوفاء تماما. ولهذا استكمل الأمر بالإعلان الدستوري التالي الذي اعتذر عن الوضع بالوعد بأنه مؤقت،

وضع انتقالي ينتهي.. بعد ثلاث سنوات، نوع من حالة طوارئ ممتدة لثلاث سنوات إلى أن يتبين الأمر.

في هذه اللحظة بالذات، في يناير ١٩٥٣، أعلنت «الثورة»، فتغير اسم مجلس القيادة إلى «مجلس قيادة الثورة» وأصبح لقب نجيب «قائد الثورة»، وشاعت عبارة «ثورة يوليو» في الصحف[٣١]. وكان هذا يعني بالنسبة لمشكلة مطالبة بعض ضباط الجيش بنصيب من السلطة أن ضباط القيادة لم يعودوا مجرد ضباط في الجيش، بل حُكاما في إطار نظام حكم له قوام محدد، وأصبحت لهم صفة تتجاوز كونهم جزءا من قوة البلاد العسكرية، أو جزءا من «الجيش الثائر»، أو حتى قادته، كما كان يقال وقتذاك، وبالتالي انتفت إمكانية أن يكونوا مسئولين أمامه. ولم يكن صدفة أن إعلان «الثورة» أتي بعد القبض على ضباط المدفعية الذين أثاروا القضية[٣٢]، أي بعد انتهاء تنظيم الضباط الأحرار كقوة قائمة بذاتها، برغم استمرار الاعتماد على كثير من عناصر الأحرار في الجيش وخارجه.

على هذا النحو أعلنت «الثورة» في ديسمبر ١٩٥٢ - يناير ١٩٥٣، تتويجًا للانتصار في المجتمع بإسقاط الدستور وحل الأحزاب، وحسما للصراعات داخل الجيش. وكان مغزى هذا التحول أنه أصبح مطلوبا استكمال تطهير المؤسسات من «أعداء الثورة»، من الجيش إلي أجهزة الدولة إلى المجال العام. وكان معنى ذلك تطهير البلاد بمجملها من السياسة، وقيام الدولة الأمنية، لأنه لا يفل السياسة ككل إلا حالة الطوارئ (وكانت تسمى آنذاك الأحكام العرفية). بعبارة أخرى كان تقنين الوضع يعني تقنين حالة طوارئ دائمة في البلاد، أصبحت هي الدستور الأعلى، أو «روح الدستور».

أصبحت مجموعة القيادة تستمد قوتها من السيطرة على جهاز الدولة، المدني والعسكري، وفي نفس الوقت بشكل منفصل عنهما، كنوع من رأس سيادي «حر». فضباط القيادة الأحرار رفضوا فكرة التمثيل بأي شكل من أشكالها، بما فيها الاقتراح الساذج بأن يكونوا منتخبين من جانب الجيش ككل أو من جانب الضباط الأحرار: كانت الثورة إذن هي حكم العشرة[٣٣]، العدد الذي انتهى إليه مجلس قيادة «الثورة»، مستقلا عن القوى المدنية والعسكرية معا، بشرط القدرة على التحكم فيهما. فكما

يلاحظ طارق البشري، لم تكن المواجهة التي حدثت لاحقا مع قوى الحركة الحزبية في مصر معتمدة على تنظيم الضباط الأحرار، بل استعمل «مجلس الثورة» جهاز الدولة المصرية كله، بثقله الإداري والتنفيذي، لتدعيم سلطته في مواجهة أعدائه، بما في ذلك مواجهة محاولات التمرد داخل الجيش[٣٤].

*

هذا من حيث البنية. أما من حيث المحتوى، لم يكن لضباط «الثورة» عموما، أو في المجلس الحاكم خصوصا، سياسات أو أهداف معلنة بخلاف الأهداف العامة مثل التحرر من الاستعمار. وكان موقفهم من الصراع الاجتماعي وقواه محصورا في مبدأ الإصلاح بشكل عام، ضد قوى النظام القديم. وتدل كل المؤشرات على أن تثبيت هذه السلطة السياسية الهشة كان العامل الأساسي المتحكم في طبيعة الإصلاح ومداه وطريقته. فلم يكن في مقدور تنظيم تختلف أهواء أعضائه السياسية والإيديولوجية أن يتخذ سياسة جذرية يمينية أو يسارية. ولكن الأهم أنه لم يكن بمقدور حكم العشرة، أو حكم الواحد فيما بعد، أن يجدوا القوة السياسية والاجتماعية التي تدعم تغيرات جوهرية في البنية الاجتماعية.

في ضوء بنية النظام كان الموقف من الطبقات المختلفة يتلخص في منع أية حركة مستقلة منعا تاما. فكل حركة جماهيرية أو نخبوية مستقلة تهدد بتشكيل مجال عام يتجه بطبيعته للهيمنة على جهاز الدولة أو الضغط عليه، على الأقل بحكم التقاليد الحية لدستور ١٩٢٣، بينما كان «استقلال» هذا الجهاز تحت حكم العشرة أساس النظام الجديد. بعد شيوع فكرة أن الضباط سيخفضون إيجارات المساكن والأرض الزراعية بدأ بعض المستأجرين يمتنعون عن دفع الإيجار، وبدا الأمر وكأن ساعة الثورة الاجتماعية تدق، إزاء هذا الخطر أصدرت القيادة إنذارا شديد اللهجة قائلة إنها ستضرب «بيد من حديد على أيدي المحرضين والمتوقفين عن دفع الالتزامات على السواء»[٣٥]. وفي نفس الفترة وقع إضراب في شركة للغزل والنسيج بكفر الدوار، انتقل إلى العنف في ١٣ أغسطس، وأثار إزعاجا شديدا خوفا من أن يكون مقدمة لحركات عمالية عامة عنيفة. رد الضباط بتوجيه إعلان لجميع «الطوائف - وخاصة

العمال -»، أنها ستعتبر «أي خروج على النظام أو إثارة الفوضى خيانة ضد الوطن، وجزاء الخيانة معروف للجميع»، وشفعت ذلك بإجراء محاكمة عسكرية صورية كيفما اتفق في كفر الدوار، أسوأ من بعض النواحي من محكمة دنشواي، فحُكم ببساطة وسُرعة بالإعدام على اثنين من العمال وأحكام أخرى لغيرهم، ونُفذ الحكم في ٧ سبتمبر[٣٦]. وفيما بعد روعي في أية قرارات تمس الملكيات أن يتم الإعداد لها في صمت وأن تنفَّذ أولا قبل الإعلان عنها.

كان الحكم على عمال كفر الدوار واضح الدلالة على الرؤية الطبقية للحكام الجدد، خصوصا حين يقارن بالموقف من الضباط المتآمرين المختلفين الذين أشرنا لبعضهم فيما سبق، فمعظمهم حُكم عليه بالسجن، ونادرا بالإعدام مع تخفيفه إلى السجن، ثم أُفرج عنهم بعد سنتين أو ثلاثة وتولوا مناصب في الدولة[٣٧]. وهو ما يختلف أيضا عن مواجهتهم لعدلي لملوم، مالك ١٨٠٠ فدان في الصعيد، الذي لم يعجبه قانون الإصلاح الزراعي، فتحرك برجاله وأطلق النار على مركز شرطة مغاغة وأوقع إصابات. واجه الضباط الموقف بإرسال قوة ألقت القبض عليه وحُكم عليه بالأشغال المؤبدة، لا بالإعدام، برغم أنه هاجم هيئة رسمية مهمة بجماعة مسلحة[٣٨]. غير أن هذا الانحياز الاجتماعي كان الدافع الأساسي له هو درجة التهديد الذي يمثله التحرك. فإعدام الضباط المتآمرين من شأنه أن يثير سخطا في الجيش لا تُحمَد عقباه، واجتياح الطبقة المالكة في ذلك الوقت نتائجه خطرة على مدى أطول، وقد يثير أيضا سخط الولايات المتحدة التي كانت الداعم الأساسي للنظام الجديد دوليا آنذاك. أما إعدام خميس والبقري فهو إرهاب عام للسكان من شأنه أن ينال تصفيق الكثيرين ودعمهم، من الطبقات المالكة إلى الولايات المتحدة[٣٩].

أيا كانت الانحيازات الاجتماعية وأسبابها، هناك مسألة أخرى لا تقل أهمية، نجدها في العقاب والثواب على حد سواء، تلك هي غياب أية رؤية عامة من أي نوع للمسألة الاجتماعية. في لحظة معينة يطرح الضباط وينفذون سياسة بعينها، مثل الإصلاح الزراعي، أو تعديل بعض القوانين العمالية المتعلقة بالنقابات، ولكن بغير منطق عام، ولا في إطار سياسات عامة معلنة، بل باعتبارها خطوات سليمة أو عادلة من وجهة

نظرهم لحظة اتخاذها. وبطبيعة الحال كان المنطق الأمني، بمعنى تحقيق أمن النظام، هو الحاكم في طبيعة القرارات ولحظة اتخاذها؛ لهذا كانت تأتي دائما مفاجئة. وقد ظل هذا الطابع راسخا في سياسات الضباط في هذه الفترة وبعدها. فالقرارات تُعلن، ثم يجري تبريرها. ولا يدل صدورها دائما على أنها ستنفذ، ولا على سرعة تنفيذها؛ والأهم أنها حتى إذا نُفذت على الفور لا تعتبر مؤشرا على الخطوة المقبلة، التي قد تكون في اتجاه آخر تماما (وستمر بنا أمثلة على ذلك).

*

بصفة عامة كان المشهد من حيث وضع الحكم أن مجموعة جديدة، ليس لها أي رصيد أو ظهير سياسي، وليس لديها تصور عن أهدافها، سوى ميول إصلاحية عامة متجهة إلى كراهية النظام البرلماني، أصبحت تعتبر نفسها هي وحدها المؤهلة، لهذا السبب بالذات، أي لعدم انتمائها لأي شيء سوى «للوطن» أو «للشعب» بصفة عامة، لإجراء الإصلاح في النظام السياسي. وكان من المنطقي أن ينتهوا إلى أن الطريقة الوحيدة لإصلاحه هي أن يتولوا بأنفسهم السلطة المطلقة لمدة ثلاث سنوات على الأقل، أي حتى انتهاء «فترة الانتقال» ثم نرى. هذه السلطة المطلقة، حالة الطوارئ، هي التي سُميت الثورة: ليست مطلقة من حيث الصلاحيات فحسب، بل من حيث مضمونها، لأنها كانت كما رأينا لا تحمل صراحة أو ضمنا أي التزام أمام السكان أو أمام نفسها بأية سياسة بعينها، أو أي أفق معروف.

برغم أن هذا الغموض كان سبب المتاعب، لأنه جعل الكثيرين، سياسيين وضباطا وفئات اجتماعية تعتبر أن النظام الجديد يعمل، أو يمكن أن يعمل، لصالحها، فإنه كان أيضا شرط نجاح الانقلاب واستمرار سلطة الضباط أصلا. فهذا الطابع هو الذي ضمن لهم وحدتهم أولا، على اختلاف ميولهم السياسية، ومكّنهم من تحقيق شعبية كبيرة في الجيش نفسه، وعدم تحفظ الغالبية العظمى من الضباط في التعاون معهم أو الخضوع لقيادتهم. والأهم أنه ضمن عدم تكوّن رد فعل عنيف على الانقلاب، وهو ما لم يكن ليتحقق لو كان انقلابا قام به، مثلا، ضباط الإخوان الأكثر عددا. بعبارة أخرى كان الذي قفز إلى السلطة هو السترة العسكرية نفسها، سترة عسكرية إصلاحية بلا هوية.

لكن كان هناك معنى واضح للانتقال من الانقلاب إلى الثورة (التي سيتناولها الفصل التالي)، هو انتهاء أي أمل في ديمقراطية تأتي عن طريق الضباط: إما هُم أو الديمقراطية. وبالتالي كانت أولى القوى التي استُبعدت وأصبح لها موقف معادٍ للنظام الجديد هي القوى الديمقراطية على اختلاف أسباب ميولها للديمقراطية. كان الصحفي الشاب آنذاك أحمد بهاء الدين يأمل في البداية، مثل كثير من الديمقراطيين، في إمكانيات ديمقراطية «للحركة المباركة»، كما كانت تسمى آنذاك، متصورا أن إزاحة الملك تعني فتح الطريق أمام حكم الدستور الذي كان الملك أكبر تهديد له[٤٠]. وقرر أن الفساد الذي شهده العهد السابق لم يكن عيبا في الديمقراطية نفسها، بل كان نتيجة قوى معينة «هي الاستعمار الأجنبي.. ثم ديكتاتورية القصر.. ثم سطوة الإقطاع»[٤١]. ولكن سرعان ما وجد آماله تتهاوى، وبدأ يحتج على عديد من إجراءات الضباط، منها إلغاء تدريس الدستور في المدارس[٤٢].

أصبح الاتجاه إلى الديكتاتورية واضحا. أخذ عبد الناصر يعبر علينا عن نية الاستمرار في السلطة وفقا لبرنامج أوسع بكثير، فأعلن مثلا أنه «لا يمكن رفع الظلم عن عشرين مليون مواطن في ستة أشهر [أي الفترة التي مضت منذ الانقلاب]... إننا في سبيل القضاء على الاستبداد السياسي وفي الطريق إلى القضاء على الظلم الاجتماعي، وأمامنا العدو الأكبر وهو الاحتلال البريطاني»[٤٣]. ثم أعلن بعد شهور أخرى: «نحن... ما زلنا في بداية طريق، ولعلني لا أبالغ إذا قلت أننا لم نحقق سوى جزء بسيط من البرنامج [غير المُعلَن] الذي وضعته الثورة للنهوض بهذا الشعب... لا نستطيع أن نخلق كل شيء في عام واحد»[٤٤]. لقد وضع الضباط صراحة على عاتقهم خلق «كل شيء»، ولكن حسب الظروف، وسوف نرى مغزى ذلك لاحقا.

*

انعكست بنية النظام الجديد شكلا ومضمونا على بنية «هيئة التحرير»، وهي هيئة «شعبية» تابعة للضباط، شكلوها آنذاك لتكون ظهيرا لهم في المجال العام. بدأ إنشاء الهيئة في أكتوبر ١٩٥٢، وفُتحت عضويتها للجميع، على أساس أن «كلنا هيئة التحرير»، بمعنى تحرير البلاد من القاعدة البريطانية في القناة، ولكن قيادتها شكلها الضباط من

أعلى. ويدل الشروع في تشكيلها آنذاك على أن نية الضباط في الاستمرار في المجال العام بدأت تتبلور وقتها. فبالإضافة إلى أنها نوع من تنظيم سياسي، غير محدد الأهداف كما سنرى، على غرار تنظيم الضباط الأحرار، ومنافسة بالتالي للأحزاب التي لم تكن عند الشروع في تشكيلها قد أُلغيت بعد، فإنها كانت ذراعا للضباط داخل المجال العام، الذي لم يكن قد أغلق بعد، وبالتالي جرتهم إلى حد ما من الجيش باعتباره القوة الوحيدة التي يستند إليها حكم العشرة.

افتُتحت الهيئة رسميا بعد ثلاثة أشهر أخرى، مع إعلان «الثورة». وقد تولى رئاستها، الشرفية فحسب، محمد نجيب، بينما تولى عبد الناصر منصب السكرتير العام، يساعده إبراهيم الطحاوي وأحمد عبد الله طعيمة ووحيد رمضان وحسين الشافعي وغيرهم من عناصر الضباط الأحرار[٤٥]. ومثل كل المنظمات التي سُميت شعبية التي تلتها، تمتعت هيئة التحرير بعدد كبير للغاية من الأعضاء، حيث وصل عدد أعضائها العاملين في عام واحد إلى نصف مليون، بالإضافة إلى خمسة ملايين عضو غير عامل، وفقا للأهرام، أو وفقا لما قيل للأهرام. واحتل الجانب الخدمي جزءا كبيرا من نشاطها، كما نظمت أكثر من مائة مؤتمر في القاهرة والأقاليم في العام الأول لها[٤٦].

كان شعار هيئة التحرير «الاتحاد والنظام والعمل»، وهو شعار يفتقر إلى أية دلالة سياسية باستثناء فكرة اتحاد الشعب خلف هذه السلطة المستجدة، أي تحويل حالة الطوارئ إلى وضع سياسي له قدر من الدوام. وأكد تفضيل الشعار هذا التوجه: إخراج البلاد «من عهود التفرقة إلى الاتحاد... [و] من الفوضى إلى النظام... [و] من القول إلى العمل»[٤٧]. بهذا أعلنت الهيئة، أو أعلنت «قيادة الثورة» نيابة عنها، أنها لا تتميز إلا بنوع من الانضباط الذي يشمل وأد كل الكيانات السياسية القائمة، وبغرض واحد هو إنهاء أية تعددية، باعتبارها شقاقا، وتحقيق انضباط قائم على العمل والصمت، باستثناء الضباط وأنصارهم الذين أكثروا الكلام عن مزايا الصمت.

أما ميثاق الهيئة، فأشار إلى إنشاء دستور يتفق مع إرادة الشعب، بغير أن يحدد جهة تنشئ هذا الدستور، ولا معايير معينة ترى الهيئة أنها تتفق مع هذه الإرادة؛ وإقامة «مجتمع على أساس من الإيمان بالله والوطن والثقة بالنفس»، وهي استعارة من الشعارات

الحماسية التربوية لمصر الفتاة؛ و«توجيه النظام الاقتصادي إلى ما فيه تحقيق العدالة الاجتماعية»، بغير أن يرد أي تحديد لمفهوم هذه العدالة، أو الـ«ما فيه»، سوى أن الدولة تكفل التأمينات الاجتماعية على اختلافها؛ و«تشجيع استثمار رءوس الأموال في الصناعة». وشمل الميثاق أهدافا خارجية عربية ودولية لا تقل عمومية[٤٨].

لكن الأهم بما لا يقاس أن البرنامج أصلا مجرد برنامج للدعاية، لأن الهيئة نفسها لم تكن لها أية سلطة في الدستور المؤقت الذي أعلن بعد قيامها بقليل، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ولم يكن لها عموما أية صلاحيات واضحة ولا سلطة فعلية تتيح لها تطبيق «برنامجها» هذا، أو أي برنامج أيا كان. فالهيئة لم تمثل حزبا للضباط قائما على برامج أو عقائد، ولا كانت أداة للحكم، وإنما مجرد أداة للحشد عن طريق الخدمات والقتال في الشوارع ضد أعداء النظام الجديد، ولم يكن لها شأن بالسياسة التي هي من اختصاص نجيب ومجلس العشرة، بسيطرتهم على الوزارة. على هذا النحو كان برنامج الهيئة الحقيقي هو شعارها: الاتحاد والنظام والعمل خلف الضباط، وفرض ذلك بكافة الوسائل.

وقد ألحقت بالهيئة، بهدف إتاحة الفرصة للشعب للمشاركة في تحرير البلاد، فيما قيل، عدة تشكيلات شبه عسكرية، شملت «الحرس الوطني» الذي ألحق بالجيش، و«كتائب التحرير» للمدنيين الذين يقل عمرهم عن ١٧ سنة (وهو الحد الأدنى للقبول بالحرس الوطني)، ومنظمات الشباب، والكشافة[٤٩]. وتتجلى استفادة هذه التشكيلات من سلطات الضباط الحكومية في إصدار قرار وزاري بإنشاء «كتيبة تحرير» في كل مدرسة ثانوية وما في مستواها وفي المعاهد الفنية[٥٠]. بطبيعة الحال لم يكن منوطا بكتائب الصبية واليافعين هذه أن تحرر أي شيء سوى بيانات أو برقيات التأييد، وتشكيل طوابير وما شابه على نمط قمصان مصر الفتاة الخضراء.

ولم تكن الكلمات التي وجهت لأعضاء الهيئة بعد تشكيلها أكثر تحديدا، ولا كانت تربية كوادرها المختارة تشير لأية سياسات بعينها. مثلا أعلن عبد الناصر أن هيئة التحرير تمثل الشعب كله، وأنها ليست «أبدا حزبا... ليست لصالح فرد... أو فئة... ولكنها لكم جميعا... وستعمل لمصالحكم جميعا»[٥١]. ونجد نفس هذه العمومية في خطابه

أمام منظمات الشباب التابعة للهيئة: «الثورة قامت لتضع الحد النهائي للهزل... ولتحل محله الجد، فتبني المجد الخالد للوطن فيكون مستقبله زاهرا». ودعاهم للتخلص من الأنانية، و«أن يكون كل منا رسول حب ووفاء وإخلاص وولاء».. أما رسالته إليهم، فكانت «التعاون في الخير»[52]. وكان هدف إدارة الشباب بالهيئة، على لسان رئيسها الضابط: «توجيه الشباب إلى إعادة بناء مجتمع مصري جديد، وتنمية الوعي الاجتماعي والرياضي فيهم، واستثمار أوقات فراغهم في شتى النواحي الإنتاجية»[53].

على هذا النحو أصبح للضباط سلطة مطلقة، وإعلانات دستورية تقننها، وإجراءات إصلاحية بلا سياسات، وذراع مدني هائل من حيث الحجم سُخرت لها إمكانيات الدولة (فلم يكن أعضاء هيئة التحرير يدفعون اشتراكات بالطبع، بل يتلقون امتيازات)، ولكن كل ذلك كان مصبوغا بغلالة رقيقة من أفكار عامة من قبيل فكرة العناية الإلهية، وفكرة الانتقال.

هذه العناصر الخاصة بالشرعية ستكون موضوع الفصل التالي، ولكن قبل أن ننتقل إلى المرحلة التالية، التي يمكن وصفها بمرحلة تثبيت السلطة الجديدة، أو القضاء على أعدائها، يجب أن نذكّر بأن هذا النمط من السلطة، سلطة العشرة القائمة على الشعارات العامة، لم يأتِ من فراغ، ليس بمعنى أن الضباط عبروا عن قوى قائمة، ولكن بمعنى أن ثمة أصولا إيديولوجية وسياسية أتاحت تصور هذا النمط من السلطة من الأصل، فلم يكن الضباط مبتدعين، بل متبعين، وهذا ما سيعرض له الفصل الأخير.

(٣) التطهير

لم يكن فبراير ١٩٥٣ نهاية المطاف أو لحظة استقرار سلطة الضباط، بل لحظة تشكّلها في خطوطها العريضة. لقد تبلورت سلطة مجلس الثورة وقائدها، ولكن هذا لا يعني أنهم أصبحوا فجأة وحدهم في الميدان في بلد تعداده آنذاك حوالي ٢٢ مليون نسمة، له خبرة سياسية عريضة ومؤسسات حديثة عريقة نسبيا. ظلت القوى السياسية القديمة قائمة، ولو في حالة مفككة. وهناك قطاعات اجتماعية ساخطة، بعضها بسبب ارتباطها بالنظام القديم، ولكن كثيرا منها ترفض الديكتاتورية بحد ذاتها. وبصفة عامة

لم تكن القوى الكبيرة والعديدة التي كافحت في سبيل القضية الوطنية على مدى عقود لتتق فجأة في مجموعة ضباط مجهولين، بما فيها القوى ذات الميول الديكتاتورية. وبصرف النظر عن ثقتها من عدمه، لم تكن لتقبل بسيطرتهم على السلطة منفردين، ليصبح العشرة، ثم الواحد، فوق كل مساءلة. فقد كانوا من قبل يسائلون الوفد ويحتجون عليه، وعلى الملك. ولم يكن ثمة أي مبرر لأن يقتنعوا بأن دورهم قد انتهى عند هذا الحد لمجرد إعلان قيام نظام جديد هش قوامه حالة الطوارئ. باختصار، ليس معنى أن الضباط أمسكوا بالسلطة أنهم ألقوا القبض على مجمل المجتمع.

في الصراع للحيلولة دون عودة الوفد ومحاربة التنظيمات السياسية والأهلية غير البرلمانية، ثم التخلص من محمد نجيب، استخدم مجلس قيادة الثورة الإمكانيات والتحالفات التي ورثها عن السراي، وعلى رأسها بالطبع الجيش ككل، الذي رأينا كيف سيطروا عليه. وقد حصلوا سريعا على ولاء الأزهر التقليدي للسراي، باعتبارهم ورثتها، بدءا من عهد محمد نجيب الذي طمأن رجال الأزهر على رعاية النظام الجديد لهم، فأعلنت مجلة الأزهر تأييد «الحركة المباركة» سريعا، باعتبارها «انقلابا عظيما كرم الله الإنسانية به وأذهب النظام الجاهلي»[٥٤]، الذي كانوا موالين له تماما قبل أيام. كما أيدهم بعض رجال أحزاب الأقلية ورجال السراي من أنصار الملك والديكتاتورية التقليديين، أشهرهم علي ماهر والسنهوري وسليمان حافظ، ولكن أيضا كثير من شباب هذه الأحزاب، مثل سيد مرعي. يضاف إليهم رجال الحزب الوطني الجديد، المنشقين أصلا من مصر الفتاة ذات العلاقة التاريخية بالسراي، وخاصة فتحي رضوان ونور الدين طراف، وهي تنظيمات كانت تعادي النظام البرلماني كراهة في الوفد. بل ورث الضباط أيضا جريدة «الزمان» المسائية المرتبطة بالسراي، فكانت بمبناها ومحرريها نواة جريدة «الجمهورية»[٥٥]، المتحدثة باسمهم. وكانت دار «أخبار اليوم»، الوثيقة الصلة بالسراي، أهم دار صحفية أيدتهم في اللحظات الحرجة حتى انتصارهم النهائي عام ١٩٥٤.

هنا يجب التمييز بين موقف الضباط من قوى مختلفة: أولها التيارات الديمقراطية، ثانيها القوى السياسية غير البرلمانية، وأخيرا التمردات داخل الجيش، منبع الكوادر التي يرتكز عليها حكم مجلس الثورة، بما في ذلك محمد نجيب.

(أ) تصفية الأحزاب التقليدية

لم يكن الوفد قد اختفى من الأفق بحل الأحزاب، فالروابط التي تشكلت عبر عقود لا تنقطع فجأة بقرار. كما تحالفت معه تنظيمات شيوعية، ليس بشكل رسمي ولكن بالتعاون مع كوادر الوفد في مواقع جماهيرية مختلفة من أجل استعادة الديمقراطية. وطالما ظل الوفد، ولو ممزقا، يلوح في الأفق، تظل قوى الديكتاتورية جميعا متأهبة. أضف إلى ذلك فشل الضباط في تنفيذ سياسات قُصد بها شراء ولاء سكان المدن. فقرار تخفيض أسعار السلع بالأوامر أدى إلى اختفائها من الأسواق. وقد أقامت هيئة التحرير استعراضات كبيرة وأجرت تدريبات على أساس أن الغرض هو التحرير، ولكنها عجزت عن اجتذاب كثيرين، سوى من شباب أحزاب الأقلية، بينما قاطعها الوفد والإخوان. وفي لقاء بطلبة جامعة الإسكندرية في أواخر مايو ١٩٥٣ قوبل عبد الناصر من الطلبة بالرفض والنقد والاتهامات. وقد ذكرت تقارير السفارات المتعاطفة مع مشروع الضباط أن الهيئة كانت من حيث الشعبية فاشلة[٥٦].

إزاء رفض المدينة، لجأ الضباط للريف. فمنذ مارس ١٩٥٣ تقريبا بدأ كثير من أعضاء مجلس الثورة في الطواف بالمحافظات، يخطبون في مقرات هيئة التحرير أو في المساجد[٥٧]، يدعمهم الإخوان بجلب جمهورهم لتأييد الضباط. وكانت خطبهم تُنشر لتوحي بنفوذ في الريف، أي التلويح بلافتة «الشعب» في مواجهة المدينة. ولكن بالنسبة للمدينة نفسها كان الحل المتاح هو استخدام القمع. أُجريت انتخابات طلبة الجامعة في ديسمبر ١٩٥٢ وأسفرت عن انتصار تحالف الطلبة الوفديين والشيوعيين على مرشحي الإخوان الذين كان النظام يدعمهم. فلما خاب التأييد والدعم، ألقى الضباط القبض على حوالي مائة طالب وحلوا الاتحاد وأغلقوا الجامعة[٥٨]. وكانت «حدتو» أكبر التنظيمات الشيوعية وأكثرها جماهيرية مؤيدة في البداية للضباط. ولكنها انقلبت ضدهم تدريجيا بعد إعدام خميس والبقري، وخصوصا بعد اعتقال الضابط الشيوعي أحمد حمروش، أحد الضباط الأحرار من الصف الثاني، فأوقف الضباط إصدار أربع دوريات شيوعية في يناير ١٩٥٣، لكن الطباعة السرية استمرت على نطاق واسع. وكان الحل موجات من القبض على الشيوعيين، على مدى عام ١٩٥٣. وقد

حوكم بعضهم محاكمة عسكرية بشكل سري، حتى لا تتاح لهم فرصة عرض موقفهم على الرأى العام[٥٩].

تدل هذه الأمثلة على أن الضباط قرروا أن يحتفظوا بالسلطة بأية وسيلة، وأيديهم دائما على زناد القمع إذا لم يُفلح الإقناع والضغط وشراء الأنصار. ولكن الملفت للنظر، ليس في هذه الفترة فحسب، بل وفيما تلاها، أن الضباط كانوا يرفعون أيديهم عن المجال العام جزئيا من حين لآخر، ليروا هل أثمرت الديكتاتورية في تغيير عقلية سكان المدن أم لا. وحين تفشل «التجربة»، يستأنف التطبيق الشامل لحالة الطوارئ، وسوف نرى لاحقا دلالة اهتمامهم بذلك.

طالما لم يحدث هذا التحول في الرأى العام، تظل نظرة الضباط متعلقة بالماضي، فيظل الرضا الذي يبحثون عنه معلقا بتلويث الماضي على أوسع نطاق ممكن. لهذا السبب لم يكتفوا بالاعتقالات المتكررة، وإنما أقاموا محاكم للسياسيين يديرونها بأنفسهم أو بمساعدة بعض القضاة. وكانت أول محكمة استثنائية من هذا النوع هي «محكمة الغدر»، التي انعقدت بين يناير ومايو ١٩٥٣، وتركزت على رجال الملك جلبا للشعبية، بالإضافة إلى عثمان محرم من الوفد. وكانت المحاكمات من هذا النوع تذاع وتُنشر. ولكن نظرا لأن بعض المتهمين كان لهم منطقهم القوي، فضلا عن انتهاز المحامين الوفديين للفرصة واستعمالهم لمنبر الدفاع بكل ثقلهم وثقافتهم، لم تكن النتائج حاسمة، إن لم تكن سلبية[٦٠].

ثم تشكلت «محكمة الثورة» في سبتمبر من نفس العام لنفس السبب، مضافا إليه إحداث إرهاب عام يدفع السكان إلى الصمت عن الانتقادات التي كانت المجالس الخاصة تتناقلها. زجت المحكمة ببعض المتعاونين مع البريطانيين وأعدمت أربعة منهم، لإحداث أثر إيجابي. ولجلب رضا الإخوان حكمت على إبراهيم عبد الهادي (رئيس الوزراء الذي قُتِل حسن البنا في عهده) بالإعدام ثم خففته إلى السجن مدى الحياة. وبالمقابل أعلن صلاح سالم أن أعداء الثورة يحاربونها بالإشاعات التي تزعزع الاقتصاد وتبث الكراهية للجيش وتشجع على الاضطرابات. وحكمت «المحكمة» على موظف بوزارة الشئون الاجتماعية بعشر سنوات بتهمة ترويج الإشاعات، الأمر الذي أحدث وقعا إرهابيا عاما.

لكن الهدف الرئيسي لم يتحقق. تم القبض على أحد عشر سياسيا آخرين وتم تحديد إقامة النحاس في منزله ولكن لم يجرؤ الضباط على محاكمته، فحاكموا زوجته غيابيا لتلويثه عن طريق اتهامها بالفساد، كما حاكموا فؤاد سراج الدين واثنين آخرين من كبار قادة الوفد. ولكن سراج الدين استعمل المحكمة بذكاء ورد على الاتهامات بقوة وكان أكثر من ند لمجمل الجهاز الذي يخطط للمحاكمات(٦١).

(ب) الصراع مع الإخوان والشيوعيين

لكن الضباط لم يكونوا يواجهون النظام القديم فحسب، بل كانوا يواجهون المتمردين عليه: الإخوان والحركة الشيوعية أساسا. وقد سبق أن رأينا كيف كان تنظيم الضباط الأحرار في حد ذاته يعني رفض تسيس الجيش على أيديهما. ومن باب أولى لم يكن ممكنا أن يقتسموا السلطة مع أي من القوتين أو غيرهما بعد الوصول إلى السلطة، لأن هذا بالضبط ضد عقيدة الانقلاب. وقد تم إبعاد كل من اتخذ من الضباط الأحرار موقفا بخلاف ذلك، سواء بعد أو قبل الانقلاب.

لكن هذا لا يمنع أن مواجهة هذه القوى كانت مشكلة. فإجراءات مواجهة الوفد والنظام البرلماني، سواء قبل إعلان «الثورة» أو بعدها، لم تمس تقريبا القوى التي كانت تعمل بالفعل من خارج النظام البرلماني. فالإخوان لم يسبق لهم برغم قوتهم أن حصلوا على أي مقعد في البرلمان، وكذلك الشيوعيون. وحصلت مصر الفتاة على مقعد واحد بعصبية إبراهيم شكري العائلية. ولم تكن أساليب أي من هذه القوى تعتمد على التعبئة الانتخابية، ولا كان هذا محور نشاطها. والمحاكمات التي تهدف إلى وصم الماضي بالفساد لا تصلح معهم، لأنهم لم يكونوا في السلطة. بالعكس. فوق ذلك، احتاج الضباط إلى مساندة الإخوان تحديدا لمواجهة الوفد والقوى المطالبة بعودة النظام القديم، بينما كان الشيوعيون في معظمهم مرتبطين بتأييد الوفد.

من بين المستفيدين من انهيار النظام القديم كان الإخوان هم الأخطر بما لا يقاس، فهم الأكثر عددا والأفضل تنظيما. فضلا عن تحليهم بإيديولوجيا سلطوية تجعلهم في حالة تأهب دائم للقفز على السلطة، بأية طريقة متاحة، أي بنفس الطريقة التي يعمل

وعبد الناصر. وفوق هذا كان لهم رصيد كبير داخل تنظيم الضباط الأحرار ذاته، كما رأينا. وقد أعلن الضباط على الملأ عن هذه العلاقة وأكثروا من مجاملة الإخوان.

في البداية زادت العلاقة قوة. وقد رأينا كيف دعم الضباط مرشحي الإخوان في الجامعة وتقاسموا معهم الهزيمة. كما كان الإخوان مؤيدين، بطبيعة الحال، لكل الإجراءات القمعية والديكتاتورية للضباط، بدءاً بقانون تنظيم الأحزاب، حيث أعفى الضباط الإخوان منه، فاعتبروهم جمعية لا ينطبق عليها قرار حل الأحزاب. وتم الإفراج عن رجال الإخوان الذين قتلوا رئيس الوزراء النقراشي ورئيس المحكمة الخازندار، وهللت الصحف الموالية للضباط مثل أخبار اليوم للقتلة واعتبرتهم أبطالاً، وأعيد فتح التحقيق بالمقابل في مقتل حسن البنا. وقد استجاب الإخوان فأيدوا إلغاء الدستور (وكانوا معادين للبرلمانية أصلا كما سنرى في الفصل الأخير)، وقبلوا تعيين ثلاثة من الإخوان في لجنة الدستور التي شكلها الضباط من خمسين سياسيا لوضع مشروع دستور أهمل فيما بعد[٦٢].

وكان الضباط في نفس الفترة يستعملون خطابا إسلاميا كجانب من محاولتهم لبناء شرعيتهم. فكان قَسَم هيئة التحرير منذ أن دشنها محمد نجيب، ذا طابع إسلامي بارز: «اللهمّ إنك تحب الأقوياء وتكره المستضعفين... اللهمّ وإنك لقريب ترى وتسمع، وإنّا لنقسم ما وسعنا العمل لإرساء قواعد الحياة المقبلة لوطننا المفدى على أصول محررة من العبودية، منزهة عن الهوى...»[٦٣]. وأعلن محمد نجيب في احتفال هيئة التحرير أن الدين مصدر قوة الشعب والجيش هو حارسها، وأن الدين «سيعود... إلى مكانه الشريف»، وواجبنا «أن نعيد العقول والنفوس إلى مكارم الأخلاق في هوادة ورفق»[٦٤]. وخطب عبد الناصر في بني سويف قائلا إن ثورتنا «كانت غضبة لله، وصدى للشعور الشعبي المكبوت، ومن هنا تولتها العناية الإلهية»[٦٥]. بل تقرب عبد الناصر للإخوان صراحة، مصورا حركة الجيش وكأنها تطبيق وحي إخواني، فخاطب الإخوان في جمعيتهم قائلا: «أجد فيكم غايتنا. إن البلاد في حاجة إليكم»[٦٦]. وناشد من هاجموه من الإخوان في أحد المؤتمرات رافعين شعار «حكم القرآن» قائلاً: «انظروا منذ قامت حركة الجيش، ماذا فعلت؟... إننا نحقق ما ينادي به القرآن...»[٦٧].

- لكن الضباط كانوا في نفس الوقت يخشون من صعود نجم الإخوان على حسابهم مع إخلاء الساحة لهم من الأحزاب، كما كانوا يخشون من عنف الإخوان وبصفة خاصة تنظيمهم السري المسلح، وإمكان تغلغلهم داخل الجيش عموما، وربما بين بعض الضباط الأحرار الذين بقوا في الجيش(٦٨). ولكن الخلاف الأساسي بينهما، والذي تفاقم كلما تزايدت الضربات للقوى الديمقراطية، كان خلافا على السلطة بين قوة جماهيرية ومجموعة ضباط في السلطة بلا جماهيرية. فمن وجهة نظر الإخوان، بوصفهم قوة عقائدية شبه سياسية، كان الضباط الأحرار مجرد مجموعة وطنية ذات اتجاهات شبه إخوانية وصلت إلى السلطة، ويجب بالتالي أن يرتكزوا على الإخوان بوصفهم القوة المنظمة الحقيقية، القادرة على الحشد والتعبئة، ولا تعاني من مشكلة العزلة. أما من وجهة نظر الضباط فكان على الإخوان أن يؤيدوهم بلا قيد ولا شرط، طالما أنهم ملتزمون بصفة عامة بأفكارهم، دون أن يتطلعوا إلى السلطة. غير أن معنى ذلك بالنسبة للإخوان هو تحمل النتائج السياسية لقرارات الضباط أمام كوادرهم وجمهورهم، دون أن تكون لهم سلطة في تقريرها، وهذا ما أدى إلى خلاف بشأن تعيين بعض الإخوان في وزارة محمد نجيب في سبتمبر ١٩٥٢، حيث رفض الضباط من جهتهم الخضوع لوصاية الإخوان، ورفض الإخوان تعيين ثلاثة وزراء منهم يجعلون التنظيم مسئولا سياسيا عن سياسات الضباط دون أن يكونوا قادرين على توجيهها(٦٩). كما امتعض الإخوان من إنشاء هيئة التحرير، فقد أرادوا أن يكونوا الذراع المدني للسلطة، فلما لم يتح لهم الضباط السيطرة عليها هجروها.

- كان عبد الناصر هو الذي يمسك ملف الإخوان، فسعى لاجتذاب بعض قادتهم وبعض القريبين منهم وحاول استغلال الخلافات بينهم بطريقة فرق تسد. وبالفعل مع أول خلاف مع الإخوان، ذلك الذي يخص تعيين بعضهم في الوزارة، نجح الضباط في اجتذاب الباقوري القوي، والذي كان مرشحا لخلافة البنا، فتولى وزارة الأوقاف؛ كما اجتذبوا لفترة سيد قطب، ولم يكن بعد عضوا في تنظيم الإخوان، وكان يطمح لأن يتولى سكرتارية هيئة التحرير أو وزارة التعليم. ولكن النجاح الأكبر كان اجتذاب صالح عشماوي وعبد الرحمن البنا، شقيق المرشد السابق. برغم هذا كله نجح حسن

الهضيبي، المرشد العام، في الإبقاء على الجسم الرئيسي للإخوان سليما، ولم يحل الجهاز السري، بل سيطر عليه(٧٠)، الأمر الذي جعل مواجهته ضرورة.

في يناير ١٩٥٤ قرر الضباط اتخاذ خطوة حاسمة نحو تمزيق الجماعة، فهاجم طلبة هيئة التحرير طلبة الإخوان أثناء مؤتمر لهم في الجامعة، وبطبيعة الحال رد طلبة الإخوان بكل عنفهم. وبحجة الاشتباكات صدر قرار بحل تنظيم الإخوان. كانت الفكرة هي أن يربك الضباط الإخوان ويتخلصوا من الهضيبي وأعوانه، وهو ما يتضح من تصريحات حسين الشافعي: «لا تحسبوا أن قرار حل هذه الجماعة كان قرارا بحل فكرتها. كلا، فوالله إن فكرة الدعوة الإسلامية لا تموت»، والضباط يؤمنون بالقرآن ويعملون به، وهو «دستور إخلاصنا»(٧١). في حين أن «الدعوة» (أي الإخوان) كانت مخلصة «حتى جاء بعض الدخلاء... وهنا بدأ الانحراف عن طريق الدعوة الأصيل»، ثم قرر أن «الإسلام ليس احتكارا ولا صناعة، ولكن فليتنافس المتنافسون، وإن مجال العمل ليس مقصورا على الحكم»، واختتم بأن نعى على الإخوان تفريق الصفوف(٧٢)، داعيا بذلك إلى ترك الحكم للضباط. وواقع الحال أن التنافس على شرعية حسن البنا غير متكافئ، فالهضيبي كان يحتل موقعا أفضل بكثير من الضباط، بوصفه وريثا شرعيا للبنا، وهو جزء من المنظمة وقائدها. فإذا كان الهضيبي دخيلا على الدعوة، ماذا يكون عبد الناصر؟

فشلت العملية إذن، فلم تُقنع أصدقاء الضباط من الإخوان ولم تقض على نفوذ الهضيبي داخل الجماعة. بعد شهر أُفرج عن معظم الإخوان الذين قُبض عليهم عدا بعض المقربين من الهضيبي، ربما تقربا لهم في ضوء استفحال الخلاف بين نجيب وعبد الناصر. وبمناسبة ذكرى مقتل البنا اجتمع الفريقان عند قبره، وتكلم عبد الناصر ليُشهد الحضور من الإخوان على أنه يعمل لتنفيذ مبادئ حسن البنا، داعيا الجميع، في نفس الوقت، إلى العمل مثل البنا «في سبيل الرسالة السامية... لا في سبيل أشخاص»(٧٣)، أي بغير تطلع للسلطة، وربما أيضا بغير ولاء لقياداتهم. ورد عبد القادر عودة مطلقا على البنا لقب الثائر الأول، وقَبِل أن «رجال الثورة يعتبرونه أستاذا لهم كما نعتبره أستاذا لنا»، مرحبا بالتقارب مع الضباط «في كل شيء»(٧٤)،

والكنه قرر أيضا أن «كل ما دعت إليه الثورة من إصلاح وما حققته من خير لهذه الأمة هو مما دعا إليه الإمام الشهيد»[٧٥]. فالبنا هو أصل الخير عموما، وأصل ما هو خير في الضباط خصوصا، بما يعني أن ما هو شر فيهم فمن أنفسهم.

في كل الأحوال كان الخطاب الإسلامي للضباط ومغازلة شرعية حسن البنا، قبل وبعد الصدام، جزءا من محاولات تفتيت المنظمة واجتذاب أكبر عدد من كوادرها في إطار انتزاع شرعية إسلامية يتزعمها الضباط، بحيث يتم عزل جناح الهضيبي الرافض وتقليص وزنه. وبالفعل اجتذبت هذه السياسة عديدا من الإخوان السابقين، منهم الباقوري ومحمد الغزالي ومحمد البهي[٧٦]، من المعترضين على قيادة الهضيبي.

(ج) انتصارات ١٩٥٤

كانت كل هذه المعارك في «الخارج»، أي خارج صفوف الجيش، تنعكس عليه، من خلال اتصال ضباط الجيش بالشارع بصفتهم مواطنين. ولكن الأخطر كان انعكاسها على المجموعة الحاكمة الصغيرة وامتداداتها داخل الجيش. والواقع أنه فوق ذلك لم تتوقف تمردات الضباط من حين إلى آخر. ففي ربيع ١٩٥٣ حوكم أربعة عشر ضابطا آخرين وتلقوا أحكاما بالحبس بين سنة وخمس سنوات.

وقد ترافق ذلك مع تصاعد الصراع بين عبد الناصر ونجيب. كانت المشكلة أن محمد نجيب قد لقى قبولا عند الناس برغم أنه شارك في كل الإجراءات القمعية، بينما كان ضباط المجلس مكروهين، وهيئة تحريرهم بلا شعبية[٧٧]. في يونية قطع الضباط شوطا آخر نحو تقنين سلطتهم وأعلنوا الجمهورية وعينوا محمد نجيب رئيسا لها، بلا انتخاب ولا استفتاء، وحصل نجيب أيضا على رئاسة الوزارة. وبالمقابل منح أعضاء مجلس الثورة أنفسهم بعض المقاعد الوزارية[٧٨]، وتولى عبد الناصر نيابة رئاسة الوزارة، والأهم تعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للجيش برتبة لواء، وتولى زكريا محيي الدين المخابرات المدنية والعسكرية معا في أكتوبر من نفس العام، والاثنان قريبا الصلة بعبد الناصر، الذي أخذ يهتم بالسيطرة على مواقع القوة الحقيقية. وبالطبع

كان معنى ذلك إضعاف نفوذ بقية أعضاء المجلس في الجيش(٧٩). وعمل عبد الناصر على تقليص سلطات نجيب ونفوذه، فعيَّن مندوبين من عنده للاتصال بالأمريكان والبريطانيين، وجعل مجلس الثورة يعقد اجتماعه قبل الاجتماع مع نجيب لمواجهته بموقف موحد. وبالنسبة له شخصيا، حصل على تفويض من المجلس في اتخاذ القرارات العاجلة فيما بين الاجتماعات(٨٠). حين وجد نجيب نفسه معزولا داخل المجلس أصبح أكثر اهتماما بصورته الجماهيرية، فبدأ الضابط الحر صلاح سالم المسيطر على الإعلام يضيق عليه.

وفي النهاية بعد أن بلغت كراهية الضباط لنجيب ذروتها، استقال، لتنفجر أزمة فبراير-مارس. قرر الضباط بعد تردد قبول استقالة نجيب حتى لا يملي عليهم شروطه إذا رفضوها، فكانت فرصة القوى الديمقراطية للتحرك. انفجرت المظاهرات مطالبة بعودته، وشارك فيها الإخوان والشيوعيون والوفديون و«الاشتراكيون»، أي تنظيم مصر الفتاة(٨١)، بعد أن ذاق الجميع الأَمَرَّين. وقد استعمل «مجلس الثورة» هيئة التحرير في محاولة الدفاع عن التخلص من محمد نجيب، بقبول استقالته، على أساس أن «الثورة قامت لتحطيم حكم الفرد لأنها تؤمن بالشورى ورأي الجماعة والحياة الدستورية»(٨٢)، وهو بالطبع دفاع لم يُقنع أحدا، وربما حتى لم يقنع مصدريه أنفسهم. فشلت الهيئة إذن، لينكشف فشل مجمل سياسة الضباط السابقة في اجتذاب الجماهير.

في نفس الوقت تمرد سلاح الفرسان (المدرعات) الذي نجح خالد محيي الدين في بث الأفكار الديمقراطية في صفوف ضباطه، وفقا للتصور الأول الذي قام عليه الانقلاب: التطهير ثم الانسحاب إلى الثكنات وترك الحكم للمدنيين. وقد فشل كلٌّ من الشافعي ثم عبد الناصر في إقناعهم بالتراجع عن موقفهم. كما حدث تمرد مماثل في وحدات في الإسكندرية. وعاد صلاح سالم منهارا بعد أن واجه الكراهية الصريحة من الجمهور، مؤكدا أن الشارع لا يريد حكمهم(٨٣).

قرر مجلس الثورة الانحناء للعاصفة، معتمدا على تأييد قطاعات كبيرة من الضباط تحركت دفاعا عن أوضاعها الجديدة. فقد تجمع نحو ستين ضابطا وقبضوا على نجيب، وتم الإفراج عن ضباط المدفعية الذين حُكم عليهم من قبل مقابل الولاء لمجلس

الثورة، وحاصرت أسلحة الجيش الأخرى ثكنات سلاح الفرسان وحلقت الطائرات فوقهم، ثم استدعى عبد الناصر قادتهم للتفاوض وقبض عليهم.

سيطر مجلس الثورة على الموقف في الجيش سريعا، ولكن لم يكن معنى ذلك أنه كان بمقدورهم استعمال الجيش بشكل مباشر لقمع الشارع، من جهة لأن هذا يهدد بانقلاب على الانقلاب، أو على الأقل يجعل لضباط الجيش كلمة مسموعة أو حتى حاسمة في شئون الحكم. ومن جهة أخرى لأن ما كشفت عنه الأزمة من فشل سياسي للنظام كان يجب أن يعالج أولا حتى لا يتأسس النظام على عداء ثأري بين السكان والجيش، يتحول الجيش بموجبه لمجرد قوة احتلال، من جهة، ومرتكز سلطة «مجلس الثورة» الوحيد من جهة أخرى. من هنا أتت أهمية مارس. فلو كان ضباط المجلس يريدون القضاء على المعارضة المدنية بأي ثمن، لكان في مقدورهم أن يحركوا قواتهم التي أصبحت أكبر بما لا يقاس من القوة المحدودة التي استولوا بها على السلطة في يوليو ١٩٥٢. وبصرف النظر عن دوافعهم، كان هذا الخيار، أي خوض معركة أخرى بغير استعمال الجيش كمؤسسة للقضاء على الحياة السياسية، هو الذي منح «ثورة يوليو» ملامحها الأساسية:

قرر الضباط إعادة نجيب رئيسا «للجمهورية البرلمانية المصرية»، تهدئة للأحوال، ولكن ذلك كان أثره المباشر عليهم عكسيا، فقد انطلقت موجة طاغية من الفرح أودت بما بقي من أوهام لدى ضباط المجلس عن شعبيتهم. توجهت مظاهرات الطلبة الفرحة لقصر عابدين. وفي مشهد مؤلم يخلد الفشل الجماهيري لهيئة التحرير، لم يجد ضباط المجلس سلاحا في يدهم ضد المظاهرات سوى الشرطة التي أوقعت بهم جرحى. ولكن المظاهرات نجحت في الوصول إلى القصر حيث طالبوا بسجن عبد الناصر وصلاح سالم وإقالة مجلس الثورة. ووقف عبد القادر عودة، القيادي الإخواني، إلى جانب نجيب، وخطب منددا بعبارات قاسية بعبد الناصر(٨٤). واجه الضباط إذن رفضا عارما في المدينة لسلطتهم الديكتاتورية، بما في ذلك أحمد حسين زعيم مصر الفتاة، والمبشر الرئيسي بالأفكار التي حملها رجال الانقلاب (كما سنرى في الفصل الأخير). فقد أرسل خطابا شديد اللهجة لعبد الناصر (مصر ليست عزبته... إلخ)

طالب بعودة الحياة النيابية، وألقي القبض عليه لهذا السبب، ومعه عبد القادر عودة، فيبين ١١٨ شخصاً.

لكن سرعان ما اتخذ الضباط خطوة في الاتجاه العكسي. في ٥ مارس أصدر مجلس الثورة قرارات باتخاذ إجراءات فورية لعقد جمعية تأسيسية منتخبة تجتمع في يوليو من نفس العام، وإلغاء الأحكام العرفية قبل الانتخابات بشهر وإلغاء الرقابة على الصحف بدءا من اليوم التالي[٨٥]. وتم الإفراج بشكل انتقائي عن ما بين ألفين وثلاثة آلاف سجين سياسي، معظمهم من الإخوان. ولكن في نفس الوقت استمر حبس آخرين وكذلك تحديد إقامة النحاس في منزله.

بدأت قوى كثيرة مؤيدة لعودة الديمقراطية تتحرك، خصوصا بعد أن قلص الضباط مؤقتا استعمال القمع لأسباب سنراها لاحقا. اجتمع مجلس نقابة الصحفيين وطالب بإلغاء الأحكام العرفية فورا وإلغاء الأحكام التي صدرت عن غير طريق القضاء العادي والإفراج عن المعتقلين، وأصدرت نقابة المحامين قرارات مشابهة، وتبعتهما هيئة التدريس بجامعة فاروق (الإسكندرية)، التي كانت أول جهة تؤيد الضباط بعد الانقلاب، وبعدهما هيئتا التدريس في جامعتي فؤاد وإبراهيم (القاهرة وعين شمس الآن)[٨٦]، بما يعني أن أكثر هيئات الإنتليجنسيا الحديثة نفوذا قد عبرت صراحة عن رفضها للإجراءات الديكتاتورية للضباط الأحرار ورغبتها في نظام حكم مدني دستوري، بالإضافة إلى ذلك القطاع الكبير من المتظاهرين الذين تدفقوا في الشوارع قبل وبعد قرارات ٥ مارس[٨٧]. كما انطلقت الأقلام تهاجم الضباط وتنادي بعودة الحياة النيابية. وفي ٦، ٧ مارس اندلعت مظاهرات عمالية في شبرا الخيمة وحلوان، مؤيدة لمحمد نجيب[٨٨]. وقد تراوح الموقف بين المطالبة بعقاب الضباط، والاكتفاء بعودة الجيش إلى الثكنات، بينما نادى العقلاء الذين أدركوا طبيعة موازين القوى بضرورة أن يؤلف الضباط حزبا سياسيا لكي يكون لهم موقع في النظام الجديد ويدافعوا عن سياسة الثورة، وبصفة خاصة الإصلاح الزراعي[٨٩]. بدت الأمور وكأنها ستفضي إلى تصفية سلطة الضباط.

واقع الأمر أن عبد الناصر كان قد قرر حل الأزمة لصالح التحكم الجديد عن طريق

تعميقها[٩٠]، وقد أخبر مسئولي السفارة الأمريكية بنواياه صراحة: أنه سيترك الأوضاع تتدهور لمدة شهر أو اثنين، لأن البلد «يجب أن يتعلم درسا»[٩١]. وتوحي كلمة «الدرس» بمدى خيبة أمل عبد الناصر وأعوانه. فقبل كل شيء كان الضباط قد قاموا بحركتهم من أجل الشعب، وتضامنا مع كفاحه ضد الاستعمار والملك، وأكدوا في بياناتهم قبل الانقلاب أنهم لن يقبلوا بأن يستعملهم الملك في قمع الشعب، وطردوا الملك الذي عذب الحركة الوطنية طويلا، وأجروا الإصلاح الزراعي. ولكن الجمهور النشيط خيب آمال الضباط؛ فبرغم ترحيبه بهذه الخطوات لم يكن على استعداد لقبول العواقب الأخرى للإصلاح استنادا إلى الدبابات، وأولها القضاء على الحياة السياسية للبلاد، ومن هنا أتت فكرة «الدرس».

كذلك أوضح عبد الناصر لضباط الجيش نيته في الاحتفاظ بالسلطة. فبعد قرارات ٥ مارس بأربعة أيام وقف وإلى جانبه نجيب يخطبان في حشد كبير من ضباط الجيش في ناديهم، يتراوح تقديره بين ٥٠٠ و٢٠٠٠ ضابط. كانت خطبة محمد نجيب متكيفة مع القرارات داعية الضباط لترك السياسة لإخوانهم المدنيين، على أساس أنهم يسعون لتحقيق نفس الأهداف، وهي عزة البلاد وحريتها[٩٢]. بالمقابل أعلن عبد الناصر تمرده الواضح، ولكن غير المباشر على القرارات:

> أنتم يا رجال الجيش، يا من قمتم في ٢٣ يوليو... لتخليصوا الشعب من آلامه ولتحققوا له آماله... ستوقفون الرجعية في مكانها... طالما تألم الشعب وطالما همس الشعب وطالما صرخ الشعب، وطالما تاه هذا الشعب بين المبادئ المختلفة وبين الأهداف المختلفة... طالما خدعوا هذا الشعب في الماضي... أؤمن أن المبادئ ستنتصر وأن المثل العليا ستنتصر... طالما كنتم تؤمنون بالمبادئ وتؤمنون بالمثل... وطالما لم يغرر بكم كما يريدون أن يغرروا بالشعب[٩٣].

تعني هذه الكلمات أن الشعب، الذي يبدو في هذه العبارات ضحية مخدوعة، يجد حماته الرئيسيين من التضليل والخداع في الجيش. ولكن العبارات مع ذلك لا تعبئ الجيش من أجل عمل مباشر، مكتفية بمناشدته الولاء للثورة باسم الشعب. وقد أيد معظم الضباط موقف عبد الناصر، كاشفين عن الرغبة العارمة لدى الصفوف الثانية والثالثة من الضباط الأحرار ومؤيديهم في الجيش في استمرار «الثورة»، أي استمرار

تمتعهم بالسلطات الواسعة التي حصلوا عليها. ولكن عبد الناصر بعد أن ضمن ولاء الجيش اتجه إلى محاولة إلحاق الهزيمة بالمجال العام المعادي من داخله.

تولى عبد الناصر فعليا قيادة الصراع إزاء الاختلافات الكبيرة داخل مجلس الثورة بشأن ما يجب عمله، مختارا العناصر التي اعتبرها مناسبة لمساعدته، من خارج وداخل المجلس. وكانت الخطوة الأولى تدبير تفجير ست قنابل في القاهرة لإشعار الجمهور بعدم الأمان(٩٤)؛ وكمحاولة لدفع محمد نجيب لإعلان الأحكام العرفية، ولكن نجيب رفض. كان قبوله يعني استعادة الوحدة، ولو مؤقتا، بين نجيب وبقية مجلس الثورة، وحدة تقوم على مواجهة مشتركة للقوى المتمردة، تحبط أيضا آمال هذه القوى في نجيب. ولكن نجيب اختار أن يقف في المعسكر الآخر. ومع ذلك لم يقم نجيب بأية خطوة أخرى لحشد هذه القوة صراحة وخوض معركة فاصلة بناء على فكرة سياسية محددة.

باستبعاد نجيب، اعتمد عبد الناصر، بالإضافة إلى تأمين وحدة الجيش، على صحيفة الجمهورية التابعة له وأخبار اليوم الموالية في إثارة الشقاق بين القوى التي التفت مؤقتا حول نجيب، بمحاولة خلق انطباع عام مؤداه أن اختفاء الضباط يعني عودة النظام القديم وإلغاء الإصلاح الزراعي، وإثارة تلميحات عن تحالف بين نجيب والوفد، لاستثارة جميع القوى المناهضة للوفد. وفي نفس الوقت تفاوض عبد الناصر مع الهضيبي وحصل على حياد الإخوان، أو جماعة الهضيبي بين الإخوان، مقابل إعادة الجماعة والإفراج عن أعضائها، وهو ما تم بالفعل، وتبرئتها من الاتهامات الزائفة التي أطلقها الضباط في وسائل الإعلام عند حلهم قبل شهرين (منها مثلا التفاوض سرا مع السفارة البريطانية). وفي ٢٥ مارس أعلن مجلس الثورة، كخطوة جديدة لتصعيد التناقض، إلغاء حظر الأحزاب وعودة الحقوق السياسية لمن حرموا منها بموجب المحاكم الاستثنائية وقراراتها وحل مجلس قيادة الثورة عند انتخاب الجمعية التأسيسية «باعتبار أن الثورة قد انتهت»: ولمزيد من الإيضاح، أعلن القرار رفض كل حل وسط، بالإعلان عن أن الضباط لن يؤلفوا حزبا. وسرعان ما شكلت أحزاب الأقلية جبهة لمناوأة الوفد، بينما ظل النحاس قيد الإقامة الجبرية وسراج الدين مريضا في المستشفى(٩٥).

يعني استبعاد الجيش من التدخل بشكل مباشر وبالتالي استبعاد خيار القيام بانقلاب

ثان، ضرورة الاعتماد على الذراع المدني: هيئة التحرير. تم تشغيل الهيئة في توزيع منشورات كثيرة تطالب باستمرار الثورة وعدم إلغاء الأحكام العرفية وعدم إجراء انتخابات، أي الدفاع صراحة عن مطلب وطني، أي باسم الوطن، بالحجر على البلاد بأكملها وتسليمها للضباط ليصلحوها بمعرفتهم[٩٦]. وتفاوضت الهيئة مع رئيس نقابة عمال النقل المشترك (النقل العام) الذي عرض تنظيم إضراب يشل الحركة في العاصمة وينادي بسلطة الضباط، ثم أبلغت عبد الناصر بالنتائج، فوافق بعد تردد وأمدهم بالأموال اللازمة، وشارك في الإضراب عدد معتبر من قادة النقابات الذين كانوا وثيقي الصلة بهيئة التحرير منذ قيامها، بما فيهم قادة نقابات رفضت المشاركة (عمال الترام). وأخذت الإذاعة الواقعة تحت سيطرة الضباط تعلن أنباء الإضرابات العمالية، الحقيقية والمزيفة على السواء، والتي كان نصها موحدا تقريبا: تطالب بعدم السماح بقيام الأحزاب وعدم إجراء انتخابات، واستمرار سلطة مجلس الثورة حتى الجلاء الكامل، وقيام هيئة للاتحادات والنقابات وغيرها من المنظمات الأهلية (على النمط الفاشستي) «تُعرَض» عليها قرارات مجلس القيادة، بغير تحديد لسلطة معينة لها[٩٧]. فكانت هذه هي الصيغة الأولى لإشراك قوى مدنية ما في السلطة، وهو توجه سيظل حاكما لنظام يوليو.

في ظل الإضراب انتقلت هيئة التحرير من المنشورات إلى «العمل المباشر». كانت الهيئة تجمع المستفيدين من النظام الجديد. فإذا كانت بلا محتوى سياسي، ولا تتمتع بسلطة أو ديمقراطية داخلية، فإنها كانت جذابة من نواحٍ أخرى، منها مظهر السلطة، ومنها الامتيازات. لم تُدرس بعد هيئة التحرير دراسة عميقة، ولكن من بين أخبارها المعلنة إنشاء معسكر يسع عشرة آلاف شاب «لاستقبال شبان التحرير الذين يفدون من أنحاء الجمهورية وإضافتهم وإطعامهم»[٩٨]، والسماح لأعضاء كتائب التحرير، وهم من طلبة المدارس الثانوية، باستخدام الأندية والساحات الشعبية والانتقال مجانا بالسكك الحديدية لمعسكرات الهيئة، واستخدام حمامات السباحة بمعسكرات القوات المسلحة والحمامات التابعة لوزارات أخرى[٩٩].

بالإضافة إلى التنظيمات شبه العسكرية التابعة لهيئة التحرير، وأهمها الحرس

الوطني، حشد الضباط المدنيين الواقعين تحت سلطتهم، مثل عمال مديرية التحرير (يتناولها الفصل التالي) الذين نُقلوا إلى القاهرة بأتوبيسات مستأجرة[١٠٠]. ووقفت هذه القوى لتؤدي على المسرح دور «الشعب» هاتفة: «لا أحزاب ولا ديمقراطية»، «تسقط الحرية، عاشت الثورة»[١٠١]. وأُرسلت وحدات منها للهجوم على المؤسسات المؤيدة للديمقراطية. فهاجمت مبنى جريدة «المصري» الوفدية، وهجمت مجموعة نظمتها الشرطة العسكرية على مجلس الدولة تخوفا من أن يصدر قرارا ضد سلطة الضباط، ونُقل السنهوري إلى المستشفى للعلاج بعد أن أتى صلاح سالم لإنقاذه من القتل على أيدي غوغاء الهيئة في اللحظة الأخيرة[١٠٢]. كما هاجموا عمال الترام وغيرهم ممن رفضوا الإضراب، وضربوا المظاهرات المعادية للضباط. وإزاء تدفق مظاهرات الإرهاب انكمشت القوى المدنية، ولم يبق في الساحة سوى الطلبة، الذين تم طردهم بالقوة من الجامعة في الأسبوع الأول من أبريل[١٠٣].

في ظل هذا الجو أخذت القوى السلطوية على اختلافها تتشجع وتعلن مواقفها، وأولها الإخوان وفقا للاتفاق مع الضباط، فأعلن الهضيبي عجبه من ظهور رأي ينادي بعودة الأحزاب، باعتبارها فاسدة. وأيد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني الضباط. كذلك أيد الأزهر، ومعه وزارة الأوقاف، عبد الناصر في صدامه مع نجيب[١٠٤]. وبطبيعة الحال اجتمع الضباط المناصرون لمجلس الثورة واتخذوا قرارات بإلغاء قرارات ٥ و٢٥ مارس والاعتصام في ثكناتهم إلى أن «يستجيب» المجلس لمطلبهم[١٠٥]. وبالفعل استجاب المجلس وأصدر قرارا بإرجاء تنفيذ القرارات المذكورة حتى نهاية فترة الانتقال، أي يناير ١٩٥٦، وتشكيل «المجلس الوطني» الاستشاري للطوائف والهيئات والمناطق على النمط الفاشستي[١٠٦]. ولكن لم يدخل أي من القرارين حيز التنفيذ، فكانا مجرد صيغة لإعلان الانتصار النهائي لمجلس الثورة.

أما ما نُفذ بالفعل، فهو استكمال الهجمة المضادة. تم القضاء على أية سلطة لنجيب فعليا واختفت صورته من الصحف، برغم استمراره رئيسا، إلى أن تم القضاء على الإخوان، حيث أُعلن عزله من منصبه، وأُهين وحُبس لمدة ثلاثين عاما في منزل كان ملكا لزوجة النحاس. وتم القبض على ٦٠ ضابطا في سلاح الفرسان، حوكموا في

محاكمة عسكرية سرية، ونُقل عدد كبير من الضباط من السلاح، بما جعله بلا جدوى من الناحية العسكرية. وكوفئ الضباط الموالون بحركة ترقيات واسعة. فبرغم طرد الأقدم بعد ترقيتهم ليحصلوا على معاش جيد، أصبحت الرُّتب العليا مزدحمة. وأقيم نظام للتجسس داخل الجيش وأصبحت الوشاية أهم معيار للولاء[١٠٧]. وطُرد سليمان حافظ وعبد الجليل العمري من الوزارة للشك في تواطؤهما مع نجيب، ومُنح بقية أعضاء مجلس القيادة مقاعد وزارية، وأصبح عبد الناصر رئيسا للوزراء وحاكما عسكريا، فانتهى بذلك مجلس قيادة الثورة فعليا وتركزت السلطة في يد عبد الناصر[١٠٨].

*

وافق الثور الأحمر على أن يتخلص الأسد من الثور الأبيض، لأنه ثقيل الظل، أو لأن لونه ناصع يكشفنا للأعداء، أو لأنه أجمل منه، أو لأي سبب معقول أو غير معقول. تركه يُؤكل إذن. لكنه بعد ذلك واجه الأسد وحيدا، ولا مفر، فقال: «لقد أُكلت يوم أُكل الثور الأبيض».

بدأ الضباط في تصفية الضباط الإخوان في الجيش، فأجريت محاكمات سرية لهم، شملت عبد المنعم عبد الرءوف، الذي كان عضوا في قيادة الضباط الأحرار وخرج قبل الانقلاب. اتضح الأمر إذن. ثم وقَّع الضباط الأحرار على معاهدة الجلاء بالأحرف الأولى، وكانت تسمح بعودة الإنجليز لاحتلال قاعدة القناة في حالة قيام خطر يهدد الدول العربية أو تركيا، بما يعني ربطا غير مباشر بين مصر وحلف الأطلنطي، الذي كانت تركيا عضوا فيه، لتصبح مصر تلقائيا مشتبكة في أي صراع عالمي بين المعسكرين الشيوعي والغربي. فهاجم الشيوعيون والإخوان المعاهدة.

كان الهضيبي في نفس البيان الذي استنكر فيه عودة الأحزاب قد أكَّد أن الإخوان يطالبون «بحياة نيابية نظيفة طاهرة سليمة مكفولة في ظلها حرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية القول»[١٠٩]. لا يبدو من تاريخ الإخوان (انظر الفصل الأخير) أنهم حقا يريدون الحريات الليبرالية في التعبير والصحافة والتنظيم، فقد كان مطلبهم في هذا الصدد أيضا حرية «نظيفة» مثل الحياة البرلمانية «النظيفة»، أي «حرية» تستوحي رؤية الإخوان القائمة على السيطرة المحكمة على المجال العام ككل. ولكن يبدو أن

قيادتهم لم يصدقوا أبدا أن النظام لن يكون في حاجة إلى أي ظهير مدني، إلى أية قوة تؤيدهم. كان أكل الثور الأبيض يعني بالنسبة لهم أن يصبح الثور الأحمر هو المعاون المدني الوحيد المتاح للأسد، ربما على أساس أنه لا يُعقل، وفقا لمفاهيم الفترة، الاعتماد على عناصر هيئة التحرير، لأن هؤلاء ليسوا قوة سياسية. لم يخطر على بال الإخوان أنفسهم، برغم رغبتهم العارمة في التحكم في المجال العام، أنه يمكن إغلاق هذا المجال بالكامل. فثمة فارق شاسع بين سلطة مجموعة من الضباط، هي مجموعة لا سياسية بالتعريف، وبين جماعة منظمة لها جماهيرها وتعمل في النهاية في مجال عام وترغب في السيطرة عليه وفقا لأفكارها الثقافية.

لكن الضباط لم يكونوا امتدادا للإخوان ومصر الفتاة، برغم تأثرهم الشديد بأفكارهم، بل كانوا امتدادا للسراي التي أصلحوها بطرد الملك منها وحلوا محلها بكل سلطاتها وأدواتها ومجال عملها. كان الحلم المتاح لهم هو الحلم المَلَكي الذي وُلد مع فاروق: حكم مطلق مدعوم شعبيا بغير مشاركة سياسية شعبية، ولكنه أصبح معهم يحمل شعار الثورة، وبلا نظام ملكي.

لم يقتصر الالتباس على الإخوان وحدهم. فبرغم عودة الصدام بين الضباط والإخوان عقب عقد معاهدة الجلاء، كتب محمد التابعي، قبيل حادث المنشية: «السؤال موجه إلى رجال الثورة. صحيح خصامكم مع جماعة الإخوان المسلمين؟ أم أنه مثل كل مرة خصام أحباب... فمنذ قامت الثورة... وجماعة الإخوان وحدهم... يُطلب ودهم... دلال منهم بعد دلال... يقابله حرص ومجاملة من رجال الثورة... الصحافة لم تعد تؤمن بجدية خصامكم مع حسن الهضيبي وجماعته»[110].

استعمل الضباط هيئة التحرير، مرة أخرى، في الدفاع عن اتفاقية الجلاء[111]، فاتهمت الهضيبي بالعمل على «تفريق كلمة العرب وتمزيق وحدتهم وتمكين إسرائيل من أهدافها الدنيئة للقضاء على الدول العربية»[112]، وذلك بمناسبة نجاح الإخوان في نشاطهم الدعائي ضد النظام في سوريا. وقد حاول الضباط إشاعة جو من الحماس والاحتفال بالمعاهدة، ولكن لم يلقوا تجاوبا، وسرعان ما صدر أمر وزارة الداخلية المعتاد بمنع أي تجمع جماهيري[213]، لتثبت تنظيمات الضباط المدنية وأدواتهم

الدعائية فشلها مجددا. وهكذا لجأ الضباط إلى جهاز الدولة الذي يسيطرون عليه، فشنوا حملة إعلامية مستمرة على الإخوان، اتهمتهم بالعلاقة بالشيوعيين (وكان هناك قدر بسيط من التعاون بالفعل مع تنظيم «الراية» متوسط الحجم يخص طباعة المنشورات ضد المعاهدة والضباط).

كانت هذه لحظة تحول أساسية. فبدلا من المنافسة على شرعية البنا انتقل الضباط إلى نقد الإخوان ورؤاهم عموما، ولكن مع تجنب الإشارة لحسن البنا. فراح عبد الناصر ينتقد «الخلافة العثمانية» تلميحا لمطلب الإخوان في عودة الخلافة، فقرر أنها «استغلت الدين في إذلالنا»[١١٤]، بل أعلن، مستعملا أفكارا لها أصول ماركسية: «لم يكن اسم الدين إلا المخدر الذي خدروا به هذا الشعب الأمين»[١١٥]. وقرر أن معارضة الإخوان لاتفاقية الجلاء تهدف للوصول للحكم، «والإسلام ليس إلا وسيلة»[١١٦]، وأن وجود منظمات مسلحة سرية «ضد الديمقراطية»[١١٧] (!)، على حد تعبيره؛ وأن «الله الذي مكن لهذه الثورة من أجل تحقيق أهداف كبرى، لن يرضى بعودة الحزبية باسم الدين»؛ وأن زعيم الإخوان باحتكار الدين هو «نوع من أنواع الكفر والاستغلال»، و«الاستبداد»[١١٨]. ولكن النظام استمر في منافسة الإخوان على الشرعية الإسلامية العامة[١١٩].

وقد هوجمت المساجد التي يخطب فيها الإخوان، واعتقل الخطباء[١٢٠]، وتآزرت وزارة الأوقاف مع الأزهر، فقرر الباقوري (وزير الأوقاف والإخواني السابق) تحديد الموضوعات المسموح بإثارتها في خطبة الجمعة، وبرر ذلك بأن «الحديث في الموضوعات التي تختلف فيها وجهات النظر، وخاصة بين الحاكم والمحكوم، من شأنه أن يثير الخلاف... ويرمي بين الصفوف المتراصة بالفتنة»[١٢١].

حانت لحظة الحقيقة للنور الأحمر حين أطلق أحد أعضاء التنظيم الخاص الرصاص على عبد الناصر في ميدان المنشية في أكتوبر ١٩٥٤، فتعرضوا لحملة اعتقالات مستمرة، طالت أيضا شيوعيين وصحفيين ومثقفين[١٢٢]. واقتحمت جماعات هيئة التحرير المقر الرئيسي للإخوان، ومكاتب ودكاكين أعضاء الإخوان في منطقة القناة، بقيادة الحرس الوطني، وطورد الجهاز السري[١٢٣]، فعوضت الهيئة فشلها الجماهيري

بالإجادة في ميادين أخرى. وأجريت محاكمة للإخوان أمام محكمة استثنائية أخرى من الضباط الأحرار، سُميت هذه المرة «محكمة الشعب». ولكنها فاقت سلفيها (محكمتي الغدر والثورة) في الإطاحة بالقانون. أتى المتهمون والشهود معا وعليهم آثار التعذيب، واختُلقت شهادات لغائبين وجرى تهديد المتهمين والشهود في قاعة المحكمة[١٢٤]. وكانت المحاكمات مذاعة، وسط حملة إعلامية شاملة، ولكن بعد شهادة يوسف طلعت وعبد القادر عودة قُطعت إذاعتها[١٢٥].

وقد استمرت التعبئة الإسلامية ضد الإخوان. فبعد حادث المنشية توجه ٣ آلاف من أئمة المساجد لتهنئة عبد الناصر على نجاته وتأكيد تأييدهم له[١٢٦]. وأعدت وزارة الإرشاد القومي بالتعاون مع وزارة الأوقاف والأزهر وهيئة التحرير حملة «لتخليص أذهان الجماهير من المفتريات والأضاليل، وخلق وعي وطني سليم وإيجاد موجة شعبية ضد التيارات الضارة العنيفة»، بعقد حلقات عامة في المساجد ومكاتب الاستعلامات والساحات الشعبية والمدارس والجمعيات والأندية، يتكلم فيها المشايخ وغيرهم، بناء على نشرات وكتب توفرها وزارة الإرشاد القومي التي أقيمت لأغراض الدعاية عام ١٩٥٣ وتوازي وزارتي الإعلام والثقافة الحاليتين[١٢٧].

أما بالنسبة للشيوعيين، فقد واصل الضباط مطاردتهم واعتقلوا أعدادا كبيرة منهم، وقادوا حملة تشهير ضدهم. ولما كان يصعب اتهامهم بالعمالة للاستعمار، اتهمهم عبد الناصر بالعمالة للصهيونية[١٢٨]، والانحلال الأخلاقي[١٢٩]، وكذا العمل على بث الفوضى في البلاد على حساب الشعب[١٣٠]. وأكدت محاكم النظام العسكرية التي أجرت محاكماتها بشكل سري أنها تبينت أن إسرائيل توجه الشيوعيين من الخارج[١٣١]. وتولت «أخبار اليوم» نشر وتأكيد هذه الأفكار وأضافت إليها أن الاتحاد السوفيتي يشن حملة واسعة ضد الإسلام[١٣٢].

كانت المحصلة العامة في أكتوبر ١٩٥٥ قرابة ثلاثة آلاف سجين سياسي[١٣٣]. كان لا بد من إخفائهم، بالإضافة إلى جو الإرهاب العام، لكي يستطيع الضباط أن يحققوا للشعب أهدافه في صمت. ولكن في نفس الوقت تجنب مجلس الثورة تحقيق هذه الانتصارات بانقلاب عسكري جديد.

(د) التطهير العام

أفسح انتصار مارس الطريق لانطلاق عملية التطهير، التي بدأت من يوليو ١٩٥٢، لتصبح شاملة لكافة المصادر الممكنة لإنشاء أو المشاركة في مجال عام سياسي، من الجامعات للنقابات العمالية والمهنية للصحافة، وباختصار كافة القوى الاجتماعية، لا فقط القوى السياسية، القادرة على الحركة، المعارضة أساسا بالطبع، ولكن المؤيدة أيضا، وهو ما يشكل «الدرس» الذي وعد عبد الناصر البلد به. لم تعد المسألة مجرد إصدار أوامر بمنع الحركة أو السيطرة المباشرة على منابعها أو تغليظ العقوبات، بل كانت إذلال كل منابع الديمقراطية لكي يعرف الجميع من السيِّد هنا.

في تتبع مراحل تصفية المجال العام، يمكن أن نلاحظ أن الضباط كانوا يكتشفون تدريجيا مدى عمق النظام البرلماني. كانت المسألة في الأصل تبدو متركزة في الأحزاب، ثم انتقلت إلى الدستور. ولكن تبين أن الأحزاب والدستور وراءهما تقاليد للمشاركة السياسية تنطلق من مؤسسات عديدة. كان الوفد مفتقرا في أزمة مارس إلى زعيمه المحبوس في بيته، وإلى سراج الدين الراقد آنذاك في المستشفى، بينما مجموعاته المختلفة غير متعاونة. ولكن هناك فئات اجتماعية بأكملها تتنفس في الجو الديمقراطي بصرف النظر عن ولاء أفرادها لهذا الحزب أو ذاك. وبالتالي كان على التطهير هذه المرة أن يكون شاملا، يجتث الديمقراطية من جذورها.

كانت الجامعة من أنشط البؤر السياسية تاريخيا، منذ أن كانت مجموعة من المدارس العليا قبل الحرب العالمية الأولى، وظلت تؤرق كل القوى الديكتاتورية منذ دورها المهم في تفجير ثورة ١٩١٩. وبعد معاهدة ١٩٣٦ ظهرت مشاريع سياسية عديدة، بصفة خاصة في صفوف أحزاب الأقلية، للحد من دور الطلبة السياسي، على أساس أن القضية الوطنية قد تم حسمها لفترة طويلة قادمة[١٣٤].

وقد أفصح الضباط عن نواياهم في القضاء على دور الطلبة السياسي مبكرا، حيث أشيع أن ثمة قانونا سيصدر في أكتوبر ١٩٥٢ يمنع الطلبة من الاشتغال بالسياسة ويعاقب المخالفين بالسجن[١٣٥]. لم يصدر القانون، ولكن رأينا كيف اعتقل مائة طالب عقابا على تحدي رغبة الضباط في انتخابات اتحاد الطلبة، ثم كيف افتعل

الضباط صداما مع طلبة الإخوان في يناير ١٩٥٤ تمهيدا لحل الجماعة، وأصدموا بطلبة الاتجاهات الديمقراطية في مارس، كما ألقوا القبض على الكثيرين طيلة الفترة. ولكن بعد مارس، لم يكتف الضباط بالقبض على العناصر الطلابية القيادية والنشطة، بل كان مقصودا أن يتلقى الطلبة ككل، كفئة اجتماعية، «الدرس» حتى الثمالة. فأوقفت الدراسة حتى نهاية العام باستثناء طلبة السنة النهائية، وفي ٣ كليات بجامعة الإسكندرية بالكامل. وفي العام التالي تم تأخير الدراسة لمدة شهرين، فبدأت في نوفمبر، ليدخل الطلبة ليجدوا الجامعة مدججة بالفعل برجال الشرطة[١٣٦]. أثبت الضباط للطلبة أنهم لا يتورعون عن التلاعب بمستقبلهم كيفما شاءوا، وأن الاعتبارات التي كانت تراعى في العهد البائد لم يعد لها مكان. وقد وصلت الرسالة وانتهى دور الطلبة حتى ١٩٦٨. بالمقابل تم تخفيض المصروفات وتخفيض شروط المجموع اللازم للحصول على المجانية إلى ٦٠٪، في تطبيق كلاسيكي لسياسة العصا والجزرة، على حساب الموازنة العامة.

وقد كتب مصطفى أمين وقتها: «نحن الآن [بعد توقيع اتفاقية الجلاء] في حاجة إلى علماء وباحثين ومستكشفين ومخترعين.. ولم نعد في حاجة إلى «هتّافة» وقادة مظاهرات»[١٣٧]. وبعد ذلك كفلت سياسة تقوم على التجسس والعنف وحظر التضامن الطلابي، شاملة عدم تكوين اتحادات طلابية أصلا لسنوات، انسحاب الطلبة من ممارسة السياسة واحتفاظهم بآرائهم لأنفسهم. واتجهت الدفعات التي دخلت الجامعة بعد ذلك إلى الاهتمام بكرة القدم[١٣٨]. وقد تم تشجيع الرياضة رسميا بين الشباب، أو بتعبير عبد الناصر «تغيير اتجاه الشباب» إلى الرياضة التي «تولد في النشء الثقة والقوة والأخلاق»[١٣٩]. وكان منطق هذا التوجه كما جاء في «الأهرام»: ضرورة «شغل أوقات الفراغ التي يقضيها الشباب بعيدا عن المدرسة والبيت حتى لا تتلقفه يد الفساد [والمقصود في هذا النص الإخوان]»[١٤٠]. وما ينطبق على الجامعة ينطبق على طلبة المدارس[١٤١].

وقد امتد تطهير عام ١٩٥٤ إلى أساتذة الجامعة، وهي مهمة عُهد بها إلى كمال الدين حسين، الذي كان قد طهر النقابات العمالية من قبل، فعزل عشرات من أعضاء

هيئات التدريس ومعاونيهم بقرارات في سبتمبر ١٩٥٤، لم تنشر لها أية صحيفة، ولم يتم عزلهم بموجب أي إجراء قانوني أو شبه قانوني، كالتحقيق معهم وفقا لاتهامات معينة، ولم يعد معظمهم إلى الجامعة بعد ذلك. وبعد أيام صدر قانون جديد للجامعات جعل العمداء ونوابهم ورؤساء الجامعات ونوابهم بالتعيين المباشر، وكان التعيين يتم قبل ذلك من بين ثلاثة من المنتخبين(١٤٢).

كان منطق تطهير الجامعة هو الإذلال. إحداث عاهة نفسية تحول مجرى حياة الجامعة إلى الدراسة والرياضة البدنية، ليس فقط بعيدا عن السياسة، بل أيضا بعيدا عن أية علاقة بالمجال العام، وهو ما يشكل ضربا لأسس الحرية الأكاديمية، وخصوصا في العلوم الإنسانية. أصبح على الجامعة أن تخرج «علماء» بمعنى ضيق الأفق تماما للعلم.

وقد امتدت سياسة التطهير إلى محتوى التعليم، بطرد أساتذة الجامعة، وبتوجيه المعلمين والمناهج في المدارس. تم جمع مئات المؤلفات التي تتصل بـ«العهد البائد» من مكتبات المدارس ومخازنها وإعدامها، ومنها كتب التربية الوطنية والمؤلفات التاريخية عن مصر في عهد أسرة محمد علي(١٤٣)، وتم تطهير الوزارة نفسها من العناصر التي اعتُبرت غير صالحة، ووُضعت مناهج جديدة وأُدخل تدريس «فلسفة الثورة»: المقالات التي صاغها هيكل لعبد الناصر والتي سنتناولها لاحقا.

وتلقت الصحافة «الدرس» بقسوة، وكان ذلك بسبب تأثيرها الكبير على المتعلمين النشطين، ولارتباطها بقوى سياسية واجتماعية عديدة. ولكن التضييق على الصحافة بدأ قبل الدرس بكثير. عاشت الصحافة تحت الرقابة معظم الفترة، إلى أن تم تأميم الصحف بالكامل في ١٩٦٠(١٤٤). ولكن رقابة الضباط على الصحافة، التي فُرضت بعد الانقلاب مباشرة، كانت فريدة وجديدة، بالمقارنة بأوضاع الرقابة السابقة، إذ لم تكتف بمنع نشر أخبار أو آراء، وإنما كانت تفرض أيضا نشر ما يريده الضباط، كما كانت المواد المحذوفة تُرسل نسخة منها لوزارة الداخلية(١٤٥)، الأمر الذي شكّل إرهابا للصحفيين، خاصة في ظل تعطيل القوانين بموجب الأحكام العرفية وسيادة القوانين الاستثنائية. فكان منطق تطهير الصحافة هو تدمير دورها في تحقيق ترابط المجال العام

ككل. فالرقابة الشاملة ثم عمليات التطهير المتتالية تعني أن تكف الصحف عن دورها في إجراء حوار اجتماعي بين أوساط المتعلمين الواسعة حول الشئون العامة، لتقتصر على نشر ما يناسب الضباط من آراء ومن أخبار.

وكان الأسلوب الذي استُعمل لتحقيق هذا الهدف هو إثارة الشبهات حول الصحافة لكي تبدو قضية حرية الصحافة وكأنها شأن خاص بالصحفيين وحدهم. وكان هيكل هو الذي لعب دور مخلب القط في تصوير المسألة على هذا النحو، قبل أزمة مارس بكثير، فقال، ناسبا كلامه إلى «مسئولين» لم يحددهم، إن الصحفيين يطالبون بحرية الصحافة حتى يحصلوا على المصروفات السرية من الحكومات المهتمة بشراء ولائهم[١٤٦]. ثم نشر عبد الناصر (بأسلوب هيكل) في روز اليوسف كلاما بهذا المعنى، ردا على مناشدة السيدة روز اليوسف له برفع القيود عن حرية الصحافة[١٤٧].

ومع انتصار مارس ١٩٥٤ تم إغلاق معظم الصحف والمجلات السياسية، بما فيها «المصري»، أهم صحف الفترة، حتى لم يبق منها سوى «الأخبار» الموالية، و«الأهرام» المحافظة، و«الجمهورية» المملوكة للضباط الأحرار، وحفنة من المجلات الأسبوعية الموالية أو التي أُجبرت على الولاء، مثل «المصور» و«روز اليوسف»[١٤٨]. كما اعتُقِل عدد من الصحفيين لمدد طويلة أو قصيرة[١٤٩].

وعوقب مجلس نقابة الصحفيين على موقفه أثناء أزمة مارس، فاتُّهم سبعة من أعضاء مجلس النقابة بتقاضي مصروفات سرية في العهد الملكي[١٥٠]، بغير أن يحالوا إلى أي تحقيق، وبغير أن توقع عليهم أية عقوبة، فقط من باب التشهير. واستُعملت النقابة بعد السيطرة عليها في التشهير بالصحفيين المغضوب عليهم. وفي استهانة كاملة بالمهنة تم تعيين أحد الضباط الأحرار، وهو صلاح سالم، نقيبا للصحفيين[١٥١]. وبعد عام أصدر الضباط قانونا للنقابة أحكم السيطرة عليها ووضعها تحت إشراف وزارة «الإرشاد القومي»، على نحو يعطي الوزير سلطة شبه مطلقة عليها. كما تم حظر ممارسة المهنة على غير أعضاء النقابة[١٥٢]، فاستحدثوا سلاح التهديد بتشريد الصحفيين من خلال السيطرة على عضوية النقابة. وأخيرا، حافظ الضباط على كل ما ورثوه من قوانين مقيدة لحرية الصحافة، بل وأضافوا إليها، برغم أن هذه القوانين لم

تستخدم أبدا، لعدم الحاجة إليها في ظل الأحكام العرفية وما تمنحه من حرية تصرف واسعة تصل إلى الاعتقال بغير أسباب معلنة(١٥٣).

على هذا النحو كان قرار الضباط بتأديب فئات اجتماعية بأكملها يعني تجاوز إجراءات الاعتقال لإشعار هذه الفئات بأن أرزاقها ومستقبلها عرضة للعصف بها في حالة إبداء أية معارضة. كان لا بد من تهديد أرزاق العائلات لكي يجري استبعاد القطاعات العريضة من الشارع، فلا يبقى في المعارضة سوى المستعدين للتضحية بأي شيء في سبيل مبادئهم، وهم قلة في كل الأحوال، لن تجد فوق ذلك جمهورا واسعا يؤيدها. وبالفعل كانت النتيجة تكيف الصحفيين والقراء الناجين من التطهيرات على اختلافها مع الوضع. وقد نجح أحمد بهاء الدين في التعبير بطريق غير مباشر عن صدمته وعن طبيعة التحول الذي أعدم الصحافة الحرة:

> الصعوبة الجدية هي التي يصادفها المؤرخ وهو يبحث في الصحف في فترة من الفترات التي كانت لا تتوفر فيها حرية النشر مثل سنوات الحرب... إنه في هذه الحالة لا يستطيع أن يستنتج [مما يقرأه في الصحف] إلا شيئا واحدا، هو: نوع الحكم الذي كان سائدا.

وإذا كان المؤرخ كناية عن القارئ، فإن الممثل والكاتب يعبران عن شعوره هو كصحفي:

> إن الممثل الذي لا يجد مسرحا يقف عليه رجل وحيد... والكاتب الذي لا يستطيع أن يعبر عما في رأسه وصدره.. رجل وحيد(١٥٤).

أما الإذاعة، فبطبيعة الحال لم ينلها التطهير في مارس، فقد كانت تحت السيطرة من قبل بزوغ نهار ٢٣ يوليو، لتستعمل في التحكم في الرأى العام، سواء بإعلان أخبار كاذبة (مثل كثير من إضرابات العمال في مارس ١٩٥٤)، أو بإخفاء أخبار حقيقية (مثل القبض على نجيب، الذي أُعدمت أيضا جميع تسجيلات خُطَبه بعد خلعه، في واحدة من عمليات إعادة كتابة التاريخ من المنبع التي استعملها النظام مرارا(١٥٥)). وبعد قليل وسَّعت الإذاعة نشاطها الدعائي بإقامة مهرجانات في الشوارع وإنتاج أفلام قصيرة وغير ذلك(١٥٦).

وأخيرا،طال التطهير المؤيدين، فتم إخلاء الشارع بأكمله من أية تحركات بدءا من أول أبريل ١٩٥٤. سُحبت فرق هيئة التحرير وأُمر العمال المؤيدون والجمهور بالإخلاد إلى السكينة.

*

بعد تحطيم الإخوان، أصبح بمقدور «مجلس الثورة» أخيرا أن يحكم بلا معوقات. ولكنّ النصر، كالهزيمة، له ثمن. وبالفعل التقط هيكل على الفور أحد أهم النتائج المرعبة للضباط، لهذا النصر، برغم أنه ظل منذ ١٩٦٧ يحاول أن يتناساها:

> لقد كان الذين قادوا هذه الثورة إلى عهد قريب أفرادا عاديين في المجموع الكبير التائه في وسط الزوابع التي كانت تهب على وطننا... والآن لم تبق إلا أن تبدأ البداية. وتبدأ معها المسئولية الحقيقية للذين قاموا بالثورة. إن الجموع الآن مستعدة وراءهم... إن جمال عبد الناصر وزملاءه في ظرف لم يهيأ من قبل لحاكم وطني... لن يقبل التاريخ منهم عذرا ولن يسمع منهم إلى حجة[(١٥٧)].

لقد استقرت أيدي قادة «المجموع التائه» على الأعنة، بلا شريك؛ امتلكوا أبواب المستقبل بحيازة مفاتيح الحكم المطلق. ولكن مسئوليتهم أيضا جسيمة بقدر ما هي مطلقة؛ فقد تسلموا في الواقع سلطة فازغة من «الشعب» الذي يدعون تمثيله، بشل جميع القوى. تسلموا بعد كفاح مجموعا مفتتا، فقد كل إمكانية للتنظيم المستقل. تسلموا شعبا موحدا، يوحده الصمت الذي نشأ عن إغلاق المجال السياسي برمته. فكما يقول هيجل، في الظلام وحده تبدو كل الأبقار سوداء، وبالقياس، يبدو الشعب جموعا بلا تمييز.

(٤) منطق الانقلاب

رأينا كيف نشأت جماعة الضباط الأحرار على مبدأ العداء لتحزب ضباط الجيش، وامتد موقفها هذا بعد الانقلاب إلى العداء للتحزب في المجتمع كله، ثم أصبحت معادية لأية جماعات منظمة بشكل مستقل، إذا كان من شأنها أن تكون فاعلة في المجال العام. ولكن الضباط أيضا لم يطرحوا أنفسهم ممثلين للجيش،

بل «طهروا» الجيش وأخضعوه، مثله مثل الإدارات الحكومية المدنية. وفي مارس، كما رأينا، تجنبوا استعمال الجيش في انقلاب جديد ضد أعدائهم، فبدوا كسلطة تقف بلا هوية غريبة عن القوى القائمة، أو بقاياها، ويستحيل أن تكون محل ثقة، لأنه لا أساس للثقة، فهي سلطة تستند فحسب إلى الجيش والبيروقراطية بعد السيطرة عليهما.

لهذا وقف نظام يوليو طويلا كأبي الهول، يطرح ألغازه على الجمهور والباحثين، بل وعلى نفسه، محاولا أن يبني هوية سياسية، لنفسه وأمام الآخرين، وكان هذا ما لخصه إحسان عبد القدوس في مقاله: «الجمعية السرية التي تحكم مصر»[١٥٨]، والذي دفع ثمنه ثلاثة شهور في السجن.

السؤال الجوهري المطروح في هذا الفصل، وفي الكتاب كله، هو سؤال الشرعية الذي ألمح إليه مقال إحسان عبد القدوس: على أي أساس يمكن أن تَحكُم هذه البلاد، بتاريخها السياسي الثري، مجموعة تبدو لدى القريبين منها، ناهيك عن الجمهور عموما، أشبه بجمعية سرية؟ المقترح هنا هو إجابة ذات جانبين، بنيوي وإيديولوجي، أي تحديد بنية السلطة الجديدة والإيديولوجيا السياسية التي تبرر وجودها للقائمين عليها أنفسهم، قبل أن يكون للآخرين. ويفترض هذا الاقتراح أن المطلوب ليس «حل اللغز»، بمعنى نفي الغموض، بل على العكس، الإستماع إلى هذا الغموض نفسه، إن جاز التعبير، لاستكشاف أبعاده ومغزاه.

إذا لم يكن النظام الجديد مستندا إلى تيار سياسي ولم تكن له روابط عضوية بأية قوة اجتماعية، ما هو إذن؟ هذه القضية حاول لطفي الخولي، الكاتب الماركسي، أن يفسرها لقراء الأهرام، بعد الانقلاب بحوالي تسع سنوات، حين أصبح مؤيدا متحمسا للنظام الجديد:

> لما كانت ثورة الجيش لم تصدر عن حزب من الأحزاب السياسية، بل انطلقت تعبيرا وتنفيذا لإرادة مجموعة «الضباط الأحرار» بقيادة عبد الناصر، مستقلة في حركتها عن جميع القوى السياسية والاجتماعية في المجتمع المنهار، فقد أقامت بالتالي دولة ذات سلطات مستقلة استقلالا ذاتيا عن القوى الاجتماعية والسياسية القائمة وقتذاك. وساعد على ذلك توازن القوى الاجتماعية والظروف الاستثنائية التي كانت

تمر بها البلاد، والعالم أجمع [:الحرب الباردة] في هذه المرحلة من التاريخ التي تميزت بتعادل ميزان القوى [الدولي][١٥٩].

إذا كانت القوة الحاكمة غريبة عن كافة القوى الاجتماعية والسياسية، يكون الحل إما اعتبارها قوة أتت من المجهول، كما لو كانت غزوا من الفضاء، أو، كما يقترح الخولي، إسنادها إلى مجموع التوازنات بين هذه القوى.

تبدو هذه الفرضية واعدة. فكثير من الشواهد التاريخية في حركة الضباط، والتي تابعناها سابقا، تؤيدها. فمن حيث توازنات القوى، لم يكن تنظيم «الضباط الأحرار» (الذي كان يشمل إجمالا حوالي ٨٪ من ضباط الجيش وليسوا قادته) قوة كبيرة حقا، بما يعني أن انتصارهم على الجميع لا يرجع إلى قوتهم الذاتية بقدر ما يرجع إلى التوازنات العامة التي أضعفت الآخرين، الضعفاء نسبيا أصلا: إمبراطورية بريطانية تلهث من الإرهاق بعد الحرب ومضطرة لتنسيق تحركاتها مع الولايات المتحدة في إطار الحرب الباردة؛ حركة وطنية مشتتة لا تملك قوة كافية لإجلائها؛ وفد مليء بالانقسامات؛ تيارات سلطوية (الإخوان ومصر الفتاة) إما بلا رؤية سياسية أو بلا تنظيم، فضلا عن تشتتها؛ قطاعات جماهيرية ثائرة تعرف أعداءها ولكن لم تبلور هدفا سياسيا ولا تمحورت حول شعار يشير إلى نظام حكم بديل؛ نظام ملكي آخذ في نزف شرعيته منذ تدشينه بعد ثورة ١٩١٩؛ ملك لم يعد يقنع أحدا بصلاحيته؛ أحزاب أقلية تعبر عن طبقة قوية ونافذة، ولكن أراق الجميع، ملكا ووفدا وإنجليز، ماء وجهها بانتظام.

أما فيما يتعلق بعدم تكون تحالف بين بعض هذه القوى يحسم الصراع ضد البعض الآخر، فتتضح صعوبته تماما في مارس ١٩٥٤. فحين فتح الضباط المجال العام مرة أخرى آنذاك، نجحوا بمناورات محدودة في تأجيج الخلافات بين القوى التي اتحدت مؤقتا ضدهم قبل أيام، وصفوها بسهولة نسبيا.

يتفق مع هذه الرؤية أيضا الكثير من سياسات النظام الجديد. من ناحية أزاح الضباط فئات اجتماعية معينة وصادروا ثرواتها، ولكنها كانت شريحة محدودة، وظل البناء الاجتماعي ككل بهرميته المعتادة قائما، ولم يكن موقف الضباط الاجتماعي مختلفا في عمومه عن التمييز الطبقي الحاد السائد[١٦٠]. أيضا لم يقم الضباط بتثوير جهاز

الدولة، بل وضعوا يدهم عليه كما هو، مكتفين بإجراء تطهيرات سطحية، وظل حتى النهاية يمثل بالنسبة لهم مشكلة كما سنرى. وقد حرصوا دائما على اتخاذ إجراءاتهم بشكل «قانوني» و«دستوري»، برغم أن تصرفهم القانوني كثيرا ما كان تلاعبا بمعنى الدستور أو القانون. وقد خلعوا الملك، ولكنهم استبقوا النظام الملكي، مجردا من قواه. وحين أسقطوه لم يشعر الناس بفارق يُذكر، فقد كانت سلطة الأوصياء على العرش قد سقطت قبلها، ولم يكن هناك جمهور وراء إعلان الجمهورية. واشتهرت الثورة بأنها ثورة بيضاء، ولكنها أقامت نظاما أقرب لحالة طوارئ دائمة كان لها تأثير مرعب على السكان.

تبدو إذن فكرة لطفي الخولي (وهي تنويعة على فكرة البونابرتية التي صاغها ماركس[١٦١]) مقنعة. فمغزاها أن النظام ابن التوازنات، وبالتالي استقلاله عن كافة القوى هو مفتاح فهمه، وفهم سياساته القائمة على التوازنات. بطبيعة الحال، الاستقلال/ الغموض ليس «مؤامرة» قام بها الضباط، ولا كان غموض موقفهم السياسي والإيديولوجي اختيارا، أو خطة اتبعوها، بل كان أساسا لنشأة التنظيم نفسه، كتنظيم مستقل داخل الجيش، وأساس السلطة التي أنتجها الانقلاب، وأساس انتصاراتها في ١٩٥٤.

*

مع ذلك، يقف التصور الذي قدمه الخولي صامتا أمام القضية الأساسية: ماهية هذه القوة الجديدة في حد ذاتها، وتصوراتها التي دفعت بها إلى السلطة. إذا اعتبرنا حركة الضباط (وبالتالي السلطة التي نشأت عنها) ابنة توازنات، وتوقفنا عند هذه النقطة، نكون قد استدعينا شبحا لحل المشكلة. فالتوازنات ليست كائنا، بل محصلة، ولا يُتصوَّر أن تنشئ بحد ذاتها كيانا، ناهيك عن سلطة حاكمة. وواقعيا، لم تُجمِع القوى المختلفة على سلطة الضباط، حين قامت، كحل وسط، بل رفضتها، كل قوة منها بطريقتها ومن منطلقاتها الخاصة، وحتى الثور الأحمر لم يكن مقتنعا بحكمهم.

لذا ربما كان الأنسب أن نستخلص من فكرة التوازن أن التفكك السياسي العام فتح طريق ممكنات غير تقليدية متعددة، منها تفاقم الاغتيالات السياسية واللجوء للعنف

عموما. ومنها ظهور منظمات من خارج النظام السياسي مثل الإخوان ومصر الفتاة وتنظيم الراية-الشيوعي والحزب الوطني الجديد لها ميول سلطوية قوية. بالتالي لم يكن تشكُّل تنظيم «الضباط الأحرار» ابن التوازنات في حد ذاتها، بل كان أحد الشظايا العديدة الناتجة عن التفكك الذي نتج بدوره عن تفاعل مكونات توازن الضعف (وسوف يتناول الفصل الأخير جذور نظام يوليو).

هذه الشظية السياسية، أيا كانت عوامل تكونها، قوة في حد ذاتها، حتى وهي تعتمد على ضعف الآخرين. وبالتالي كانت سلطتها لها وجهة ما، يمكن استكشافها. ويمكن صياغة السؤال عن هذه الماهية من أحد نواحيه كالتالي: لماذا وعلى أي أساس تقوم قوة ليست لها جذور سياسية ولا تحالفات اجتماعية، بل ورافضة لهذه التحالفات من حيث المبدأ، باتباع هذه السياسة أو تلك؟ بعبارة أخرى، إذا كانت سلطة الضباط غامضة ومغتربة عن مجمل القوى السياسية والاجتماعية المنظمة، ما هو المبدأ الذي صاغت به هذه القوة، والسلطة التي نتجت عنها، مجمل سياستها؟ المهمة الجوهرية لهذا الكتاب هي أولا طرح هذا السؤال، وثانيا اقتراح أن الإجابة عليه تتطلب العودة إلى الإيديولوجيا؛ إلى رؤية الضباط المعلنة.

أثناء وبعد تحقيق انتصار مارس مباشرة أطلق عبد الناصر عبارة يبدو أنها تكشف سر الانقلاب. في اليوم التالي لبدء الإضراب العمالي، وبينما يتولى رجال هيئة التحرير الإجهاز على ما تبقى من جيوب المقاومة، أعلن عبد الناصر في خطاب قصير، وجهه «للمواطنين الأحرار»: «لن تكون هناك دكتاتورية إلا دكتاتورية الشعب. وإن الثورة ستسير لتحقيق أهدافها كاملة بفضل اتحاده وتعاونه وقوة إيمانه ومضاء عزيمته»(١٦٢).

تبدو هذه العبارة، أي «ديكتاتورية الشعب»، جديرة بتجاهل الباحث الجاد، خصوصا حين تقال في هذه الظروف، باعتبارها مجرد دعاية مضلِّلة، أو كلاما مرسلا، حيث لم يكن لمجموع السكان، أي «الشعب»، أية مؤسسة سياسية يمارس من خلالها ولو قدرا يسيرا من «ديكتاتوريته» المذكورة. وهي على أية حال لم تتكرر كثيرا بنصها الموجز هذا، «ديكتاتورية الشعب»، بل سرعان ما حدث لها تحوير مهم سيتناوله الفصل التالي. فوق ذلك ليس زيفها واقعيا فحسب، بمعنى غياب مؤسسات حرة يمكن أن

تدعي تمثيل الشعب، بل هو زيف منطقي أصلا: إذا كان الشعب يحكم، فإنه لن يجد من يمارس عليه الديكتاتورية، لأن الشعب هو ببساطة مجموع السكان من حيث هم كيان سياسي[١٦٣] (على خلاف فكرة الأمة التي هي كيان ثقافي). ولا يمكن القول أيضا بأن الشعب مارس ديكتاتوريته على تلك الآلاف الثلاثة التي ألقيت في المعتقلات أو على مئات الإفراد الذين حُرموا من مباشرة الحقوق السياسية أو حُددت إقامتهم، فقد تخلص النظام بالفعل منهم، وكان بمقدوره نظريا إعدامهم كلية، أو حتى طردهم خارج البلاد أسوة باليهود المصريين الذين طُردوا لاحقا، وأسوة بالملك. لا تبدو هذه الآلاف القليلة قادرة حقا على تفسير هذه الصيغة المتناقضة شديدة الغموض: «ديكتاتورية الشعب».

ومع ذلك، تبدو لي هذه العبارة تلخيصا وافيا وتفسيرا لتشكُّل هذه السلطة في لحظتها الأولى، لحظة الانقلاب بمفهومه الواسع، أي التطهير المكثف، من ٢٣ يوليو وحتى الانتصار والتنكيل. فغموضها بالذات يكاد يبدو مثاليا كمدخل لتفسير هذه السلطة الجديدة، بقدر ما كانت هي نفسها غامضة ومنعزلة. كما أنها تجمع بين طرفيها سمتين متناقضتين للنظام الجديد طالما حير تناقضهما الباحثين: أن هذه السلطة لم تجد أساسا لشرعيتها سوى القول بتمثيل الشعب، فضلا عن مواقفها الوطنية وإصلاحاتها الاجتماعية، أيا كانت محدوديتها، وأنها من جهة أخرى ديكتاتورية صريحة في آلياتها وعملها. باختصار، طرفا العبارة لهما أساس معقول ما، ولكنه مع ذلك في غاية الغموض، وبالتالي يبدو أن التخلص منها ليس سهلا. ثمة مبرر إذن لاعتبار التناقض الكامن في مقولة «ديكتاتورية الشعب» هو الشكل الخاص الذي طرح به عبد الناصر مشكلة غموض وضع الضباط عموما في السلطة، أي كونها سلطة إحدى الشظايا التي نتجت عن التآكل السياسي قبل الانقلاب. ولكن بأي معنى يمكن قبول هذه الصيغة، كتفسير للنظام؟

تهدف المناقشة التالية لا إلى جلاء غموض صيغة ديكتاتورية الشعب، بل كما قلت، إلى الغوص فيه واستكشاف أبعاده. لنبدأ بشقها الأول، الديكتاتورية. ديكتاتورية من؟ من الذي يمارسها؟ لقد رأينا أنها ليست ديكتاتورية الجيش، فقد أُخضع، ولا ديكتاتورية

تنظيم الضباط الأحرار أو مجلس الثورة، فالأول لم تكن له أية سلطة رسمية، وتم حله، والثاني فقدها بتدريجيا حتى انتهت فعليا أثناء أزمة مارس [١٦٤]. هذا لا يعني أنه لا توجد أية صلة بين تنظيم الضباط الأحرار والنظام الذي نتج عن انقلابه الناجح. لقد انتهى، ولكنه أورث النظام الجديد ككل خصائصه: نظام له توجهات عامة، بلا رؤية ولا برنامج ولا هيكل متوازن للسلطة؛ ميل إصلاحي شديد الغموض يعتمد على قوة الانقلاب لا على القوى السياسية الحية؛ نظام السرية والعزلة اللذين نشأ فيه، الأمر الذي ولَّد انطباعا بأنهم أشبه «بجمعية سرية تحكم مصر»؛ وبالإجمال أورثه نظاما سياسيا أوضح نقطة في برنامجه هي العداء للنشاط السياسي، وأهم مبادئه تصفية أية بوادر لهذا النشاط أولا بأول، وركنه التنظيمي هو مجموعة سرية بارتباطاتها المعقدة.

ديكتاتورية من إذن؟ هناك فكرة شائعة أنها ديكتاتورية عبد الناصر، وأنه استطاع بمهارة أن يتخلص من الجميع ليبقى في قمة السلطة وحده. ولكن هذه الإجابة لا تبدو مقنعة. فلم يكن هو من قام بالانقلاب، وإن كان قد قاده، ولم يكن يحكم وحده من البداية، بل شاركه مجلس الثورة. لقد آلت إليه مقاليد الأمور من بعد، ولكنه استمر معتمدا على زملائه بصفتهم كبار معاونيه. ولكن بفرض أنها ديكتاتورية عبد الناصر، وأنها احتاجت فقط إلى وقت لتتكشف، تظل هذه الصيغة لا تفسر شيئا. من هو عبد الناصر وكيف يحكم؟ كان فاروق الأول يحكم لأنه ملك. لماذا هو ملك؟ لأنه ابن الملك فؤاد الأول. إذن فاروق يحكم لأنه بحكم مولده يقف على رأس نظام سياسي مَلَكي يقوم على المولد، وهو يحكم بواسطة هذا النظام الذي تتراص مكوناته حول الدفاع عن العرش، ويدور حول الملك الذي هو محوره. القضية إذن هي النظام الذي يحكم عبد الناصر بواسطته، النظام الذي تكشَّفت ديكتاتوريته الفردية من خلاله، نظام تبدَّى كسلطة ضباط أحرار، ثم كمجلس ثورة، ثم كعبد الناصر، ثم تولاه من خلفوه.

الأمر الظاهر الذي طرحه طارق البشري أن الضباط حكموا عن طريق السيطرة على جهاز الدولة المصرية، فاستمر النظام بعد استبعاد تنظيم الضباط الأحرار ومجلس الثورة، بل بفضل ذلك الاستبعاد. فإذا كان الضباط قوة مستقلة عن جميع القوى السياسية وأداتهم هي جهاز الدولة، يكون معنى ذلك أن جهاز الدولة هو الذي يحكم.

إذا كان الانقلاب قد أتى برأس جديد لجهاز الدولة، وإذا كان هذا الرأس لا مصدر لسلطته سوى الجهاز نفسه، يصبح محور ديكتاتورية عبد الناصر، أو مجلس الثورة، الدفاع عن استقلالية/ ديكتاتورية جهاز الدولة، بالإبقاء على شروط تحرره من المجال العام الذي وُئد، أي منع تكوُّن هذا المجال مرة أخرى، بالذات الحيلولة دون أن تتحكم أية قوى سياسية، منفردة أو مجتمعة، في جهاز الدولة. وبالفعل كان هذا هو الواجب الأول ومعيار المحاسبة الذي استُعمل فيما بين الضباط الأحرار: قدرة أو فشل كل منهم على صيانة أمن النظام المغلق على نفسه. بعبارة أخرى، غموض النظام، سريته، انغلاقه الذاتي، حرية حركته، كل ذلك يصبح ليس فقط شرطا للديكتاتورية، بل محتواها، وهو ما يختلف بالطبع عن السلطة التي تنتج عن الانقلابات الرجعية على نمط انقلاب شيلي أو إندونيسيا، الذي يقوم على التحالف مع الطبقة المالكة. النتيجة الطبيعية لهذا النوع من الانقلابات بالذات إقامة نظام حكم يسير بالقصور الذاتي للبيروقراطية المصرية العتيدة، ووفقا للضغوط التي تأتي من الداخل أو الخارج.

ومع ذلك، لا يستطيع الضباط ضمان استقلال جهاز الدولة بمجرد سياسة سلبية، هي منع تكوُّن مجال عام كفيل بحكم طبيعته نفسها بالسيطرة على الجهاز، بل يجب تشغيل هذا الجهاز بما يحقق مجموعة أهداف عامة نابعة من طبيعة التنظيم الذي قفز على رأس الجهاز. ومن جهة أخرى جهاز الدولة مجرد جهاز تنفيذي فاقد بحكم طبيعته ذاتها للوجهة والهدف. هو ينفذ سياسات، وقد يقترح سياسات جزئية، كل إدارة في مجالها، ولكنه ليس صاحب قرار وليس في إمكانه تكوين رؤية سياسية عامة: البيروقراطية تحتاج دائما إلى رأس يوجهها. وبالفعل، خدم هذا الجهاز الملك، وخدم بعده النظام الجديد بعد تطهيرات بسيطة (وإن كان النظام قد أقام أجهزة موازية كثيرة متحررة من بعض تعقيداته).

ما الذي يقوله إذن هذا الرأس الذي قفز فوق البيروقراطية؟ كان «البرنامج» الذي أتى به الضباط هو مجموعة المبادئ العامة عن الاستقلال والنهضة، ورثوها من العصر السابق عليهم، وكانت أشبه بأطر عامة لبرامج مفقودة، لا محددات لنظام سياسي. في إطار مكوَّن من المبادئ تكون السياسة نوعا من رد الفعل على الضغوط المختلفة.

وقد انعكس هذا الوضع بوضوح على الشعارات الكبرى للنظام الجديد، من «الاتحاد والنظام والعمل»، إلى «نسالم من يسالمنا ونعادي من يعادينا»، و«اشتراكية» غامضة تتسع لسياسات تتراوح بين تشجيع القطاع الخاص الصناعي ومصادرته، وإجمالا ما أشار إليه النظام نفسه بوصفه منهجا: منهج «التجربة والخطأ»(١٦٥). بعبارة أخرى، لم تكن مجموعة المبادئ كافية في حد ذاتها لمنح النظام برنامجا أو هوية.

لكن أعمق بُعد من أبعاد غموض كلمة ديكتاتورية لا نجده في غياب البرامج والمناهج، بل في تصور نظام الحكم نفسه ومؤسسته. ظل نظام الحكم انقلابا، وظل يقوم بانقلابات وتغيرات حادة في سياساته من حين لآخر. ولا نجد وسط كل هذه التقلبات أية فكرة عن طبيعة النظام نفسه، سوى أنه سوف يحقق يوما ما شيئا غاية في الغموض اسمه «الديمقراطية السليمة»، التي أُعلنت في ١٩٥٦ في ذيل قائمة أهداف الثورة. إلى أن تتحقق هذه الديمقراطية غير المحددة، تعيش البلاد في حالة طوارئ فعلية دائمة، أي نظام يقوم على حرية تصرف واسعة للبيروقراطية، تحت هيمنة جهاز الأمن، بالحد الأدنى من القيود الذي يتيح تسيير حياة يومية بها قدر من النظام والتواتر، والمفتوحة مع ذلك للتدخل العنيف من أعلى.

كانت قضية نظام الحكم تقع تحديدا خارج مجال رؤية النظام، ليس لضعف بصر رجاله، ولا صحفييه، ولا المحللين، ولكن لأنها تقابل بقعة عمياء في البصر، في بنية النظام نفسه. والمفارقة أو الغموض إذن لم يكن عرضيا، بل كان بنيويا وتأسيسيا. **كان النظام هو حالة الطوارئ بوصفها نظام حكم**. وحالة الطوارئ هي تلك الحالة التي تقف فيها الأجهزة متأهبة لمواجهة الأخطار، وتتصرف بما تراه مناسبا بالوسائل التي يتفق أن تجدها تحت يدها، بلا برنامج أو رؤية سوى القضاء على الخطر. كانت السلطة الجديدة بحكم منطقها ديكتاتورية بلا إجراءات روتينية، بلا بنية، ولذا أصدرت عددا لا بأس به من الدساتير، وأعلنت بضع ثورات، وغيرت أهدافها، وسمحت لنفسها في كل ذلك بالحد الأقصى لحرية الحركة، كل ذلك وهي تريد نفسها في النهاية.

تكشفت الديكتاتورية إذن عن غموض جوهري، بمعنى أنه لم يكن غموضا يحيط

بها من الخارج، بل يؤسسها. الديكتاتورية، أية ديكتاتورية، هي في النهاية نظام يقوم على مؤسسات، ولكن في حالتنا هذه كانت الجماعة الحاكمة غير سياسية بالتعريف ابنة تنظيم مسَّيس بلا سياسة كما رأينا. فقد وقف على رأس جهاز الدولة مجموعة من الضباط تربطها روابطهم الشخصية، وتتكون ممن تبقى محل ثقة من مجموعة الضباط الأحرار، ومن أضيف إليهم من المدنيين والعسكريين، ومعيارها الداخلي في محاسبة أفرادها هو الحفاظ على هذا النظام. أساس غموض كلمة «ديكتاتورية» إذن هو تشكّل «جمعية» حاكمة وظيفتها حماية نفسها بحالة طوارئ دائمة تعطل كل المؤسسات السياسية، بل تلغيها، في نفس الوقت الذي تبحث فيه عن معنى لنفسها. ليست المسألة فقط أن هناك جمعية سرية تحكم مصر، بل تحكمها جمعية مبدأها المؤسسي هو السرية؛ ليس فقط بمنع فتح المجال العام مرة أخرى، ولكن بمعنى أعمق، سريتها بالنسبة لنفسها، عجزها البنيوي عن تحديد وتأسيس نفسها، ناهيك عن تأسيس دولة جمهورية.

كان القانون الأول للحكم الجديد، سواء كتنظيم أو كـ«شلة»، أو «شلل»، وفقا لبعض الدراسات السياسية[١٦٦]، هو الحفاظ على مظهر الوحدة، لأن وحدة الضباط المؤسسين وأعوانهم أساسها تنظيمي، بلا أساس سياسي ولا إيديولوجيا (عدا مبدأ إغلاق المجال السياسي). وبالتالي كان الخروج بالخلافات إلى خارج «الجمعية» يعني ضرب أساسها، التهديد بتفككها عن طريق تحالف كل طرف مع ما يناسبه من القوى الواقفة خارج الحلقة الضيقة، سواء قوى عسكرية أو مدنية. لذلك جرى استبعاد كل من حاول منهم أن يبني مواقع قوة خارجها، سواء في الجيش أو بين القوى المدنية، كما حدث مع خالد محيي الدين ومحمد نجيب ورشاد مهنا وغيرهم. لقد كان انغلاق دائرة القرار أساسا لا غنى عنه لقيام حكم «الجمعية» واستمراره.. وقد ظلت هذه السمة لصيقة بالنظام الذي نتج عن الانقلاب.

*

هناك اعتراض وجيه على النتيجة التي وصلنا لها من تحليل كلمة «ديكتاتورية» في سياقها هذا: أن نظام الحكم هو نظام من أجل شيء ما، بعبارة أخرى، برغم أن المهمة

الأولى لكل نظام حكم هي الحفاظ على استمراره، لا يوجد نظام حكم لذاته. هذا اعتراض لا يمكن رفضه. نظام الحكم هو هيكل تنظيمي داخل المجتمع، لا يمكن أن يقوم بذاته. في إحدى مسرحيات فيروز هدد الشعب الحاكم الظالم بأن يترك له البلد ويمضي؛ فيسقط بالطبع حكمه تلقائيا. إذن، لا بد أن يقوم الحُكم بشيء ما في المجتمع، لابد أن يرتبط بشكل ما بما هو «خارجه»، أي بالمجتمع نفسه. واقع الأمر أن الديكتاتورية؛ وأنا ما زلت أستعمل التعبير الذي صاغه عبد الناصر، أعلنت أنها «ديكتاتورية الشعب»، لننتقل إذن إلى الشعب، إلى القطب الثاني من تعريف النظام الجديد، لعله يزيل الغموض عن معنى الديكتاتورية كما يعدنا وفقا لصياغته نفسها. فكلمة ديكتاتورية هنا كما يقول النحويون نكِرة، ولكنها معرَّفة بالإضافة إلى كلمة الشعب. لننتقل إذن إلى مقولة «الشعب».

بصفة عامة لا توجد قوة سياسية تسمى الشعب، وبالتالي يستحيل أن يمثلها أحد، أيا كان. بعبارة أخرى، لا يمكن تنظيم سكان بلد في تنظيم سياسي، وإنما الشعب هو السكان بوصفهم مجالا سياسيا يقوم على الصراع بين قوى مختلفة. بعبارة أخرى؛ الشعب هو اسم آخر للمجتمع، اسمه السياسي، الاسم الذي يشير إلى السكان بوصفهم أعضاء مجال عام واحد يشمل القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة الرئيسية، ويتسع ويضيق وفقا لتطور هذه القوى.

لكن الملاحظ أن موقف الضباط من السكان بوصفهم شعبا، أي كجسم سياسي، كان موقفا سلبيا. بعد الانقلاب بقليل، وصف عبد الناصر الحزبية بأنها سبب تردي القضية الوطنية، فهي سبب الفرقة، وهي المدخل الذي يسمح بتسلل الاستعمار، لأنها تتيح له تجنيد أعوانه. وبناء على ذلك شدد على أولوية القضاء على «أعوان الاستعمار»[١٦٧]، لأن الخونة هم السبب الرئيسي في بقاء الاحتلال، مستعملين النظام الحزبي. وبناء على ذلك أعلن أنه وزملاؤه لن يستطيعوا: «أن نعطي الحرية للخونة حتى يسيروا في طريق الخيانة، وإلا كنا قد خُنَّا وطننا والأمانة التي نحملها على عاتقنا»[١٦٨]. ولكن ليست المسألة في الأحزاب القائمة وحدها، بل في النظام النيابي القديم ككل، لأنه وفقا لعبد الناصر مؤامرة استعمارية في حد ذاتها: «كان أول عمل له [:الاستعمار] هو

إنشاء حكم نيابي لا يمثل الشعب فقد كان النواب من الإقطاعيين... هذه الحياة النيابية كانت في الواقع استعمارية»(١٦٩).

هذا يعني أن القضاء على الحزبية والحياة النيابية القائمة واجب وطني مقدس وبالتالي تصبح فكرة «الشعب» على النمط الديمقراطي، أي مؤسسات متنافسة في ساحة سياسية مفتوحة، تتناقض مع الواجب، أي مع التزام الضباط الوطني. ولكن الأهم أن هذا الكلام يعني أن الحرية السياسية، أي حقوق المواطنين السياسية، تصب لصالح الخونة والاستعمار. بعبارة أخرى، لا يستطيع الوعي العام ولا الآليات الديمقراطية أن تعزل الخونة، بل هي الطريق المفتوح للخيانة. بناء على ذلك، يعتمد استقلال الوطن وتمثيل الشعب، على إغلاق المجال السياسي الذي هو الشعب ككيان سياسي.

على ذلك، يؤدي نقل المشكلة من الاستعمار إلى أعوانه في عبارات عبد الناصر إلى نقل المشكلة للشعب نفسه. معنى هذا الموقف أن الشعب، باعتباره مجموع السكان من حيث هم مجال سياسي، غير مؤتمن على نفسه سياسيا. وقد أعلن عبد الناصر ذات يوم رأيه في الشعب صراحة: «أقول لكم بصراحة إن الشعب كان هو المسئول الأول عن الجرائم وعن الآثام التي اقترفت في الماضي»(١٧٠). والعبارة عامة لا تتكلم عن الاستعمار تحديدا، بل عن مجمل «الجرائم والآثام»، بما يعني أن الشعب ليس مسئولاً عن خيانة القضية الوطنية فحسب، بالسماح لمن وصفهم بالخونة بالسيطرة، ولكن عن مجمل المشكلات السياسية والاجتماعية وغيرها، وبالتالي حريته عقبة، إن لم تكن أهم عقبة، في طريق الاستقلال والنهضة وغيرهما من الأهداف الوطنية.

والحال أنه إذا قام عند الضباط تناقض جوهري بين «الأمانة» التي حملوها على عاتقهم، لصالح «الوطن»، وبين الشعب كما هو قائم، أي كمجال سياسي متعدد القوى، يكون معنى ذلك أن خطاب الضباط السياسي لا يقوم على أي اعتبار للشعب القائم، أو على حد أدنى من الثقة في قدراته السياسية، وبالتالي يستحيل القول بأنهم يمثلوه؛ بأي معنى إذن أعلن تنظيم الضباط الأحرار ولاء الجيش للشعب ضد الملك؟ وبأي معنى نقرأ تلك الأنشودة المتواصلة في مديح الشعب، من لحظة الانتصار في ١٩٥٤م وبعدها، حين أعلن عبد الناصر أن الثورة ليست إلا ثورة الشعب؟ على أي أساس،

يعتبر الضباط أنفسهم موالين للشعب؟ علما بأنها مسألة جوهرية، لأنهم لم يعلنوا أنهم يمثلون شيئا آخر غير الشعب، كالجيش مثلا أو أنفسهم.

اتضح إذن أن «الشعب» لا يقل غموضا عن «الديكتاتورية» في عبارة «ديكتاتورية الشعب». وأول ما يجب أن نلاحظه هنا أن هذه الثنائية الغامضة لم تكن أبدا عرضية، فقد قامت حركة الضباط منذ البداية على ثنائية قريبة من ازدواج «ديكتاتورية الشعب»، وُضعت أولا في صيغة «الجيش والشعب»، التي استمرت لفترة طويلة إلى جانب الصياغات الأخرى. فقد أكد الضباط في منشوراتهم قبل الانقلاب أن الجيش لن يقف ضد الشعب، بل معه. وحين أُسقط دستور ١٩٢٣، أعلن نجيب أنه «لكي نؤدي الأمانة التي وضعها الله في أعناقنا لا مناص من أن نستبدل بذلك الدستور دستورا آخر جديدا...». فسقوط الدستور هنا ناتج عن التزام ضميري أو أخلاقي عند الضباط. ولكن النص ينفرد بتجديد مهم، إذ يستكمل قائلا: «وهأنذا أعلن باسم الشعب سقوط ذلك الدستور». هي إذن صيغة أخرى لثنائية الجيش/ الشعب: الضمير الذاتي للضباط، أي حالة الطوارئ، و«اسم الشعب». لم يكن «الشعب» حاضرا بأي شكل مؤسسي في إسقاط الدستور أو غير ذلك من الإجراءات التي اتخذها الضباط، بل حضر اسمه فحسب، ومع ذلك فهو أمر له دلالته.

بطبيعة الحال هناك نظم حكم كثيرة تُصدر القوانين والقرارات الرئيسية، بل وأحكام المحاكم، باسم الشعب. مثلا يصدر رئيس الجمهورية الفرنسية القوانين «باسم الشعب». ولكن في هذه الحالة يكون القانون قد مر بمراحل سياسية، لا مجرد إدارية، ووافق عليه مجلس نيابي مستقل، لا يتحكم الرئيس في تشكيله، وقد تأتي أغلبيته من حزب غير حزبه (وهو ما حدث بالفعل أحيانا)، وقد تجبره التوازنات في هذه الحالة على إصدار قانون له هو نفسه تحفظ عليه. فاسم الشعب هنا هو كناية عن مجال عام هو عبارة عن هذه المؤسسات التي تتصارع حول القانون. أما اسم الشعب الذي تردد كثيرا وطويلا على لسان الضباط فكان اسما فحسب، بلا مؤسسات ولا مجال عام.

دلالة «اسم الشعب» هنا مختلفة إذن كثيرا. ولكنها مع ذلك ليست مجرد كذبة، لأنها كلمة دالة كما قلنا على مجموعة سياسات الضباط التي أشرنا إليها. ولكن،

لكي ننتهي من هذه المسألة، لنفترض أنها كذبة. حتى هذا الافتراض يظل في حاجة إلى تفسير، لأن الأكاذيب لها مبررات وأهداف. والكذبة هنا معناها محاولة إرضاء شيء ما يسمى الشعب، ولو بشكل مزيف. ولكن محاولة إرضائه معناها أنه «حاضر» بشكل ما؛ حاضر كقوة غامضة، قوة غير مؤسسية، أو حتى ليس له أي حضور ولكن الضباط لسبب ما مضطرون لادعاء أنه حاضر، مضطرون للابتهال لهذا الكائن الخفي.

من وجهة نظر النظام الجديد، الشعب القائم إما فاسد أو مضلَّل أو ضعيف، وفي كل الأحوال لا يؤتمن على اختيار حكامه ولا على المشاركة في السلطة بتنظيماته المستقلة، وباختصار يفتقر إلى الحد الأدنى من القدرات للتمتع بـ«حق تقرير المصير»، إن جاز التعبير. ولما كان الضباط يستحيل أن يمثلوا هذا الشعب القائم، لأنهم في هذه الحالة سيكونون بدورهم خونة، أو يمهدون طريق الخيانة، كان الحل الوحيد المتسق مع موقفهم هو تمثيل «اسم الشعب»، نيابة عن الشعب نفسه. هذا الاسم ليس بطبيعة الحال شعب بلد آخر، بل هذا الشعب المصري نفسه، ولكن كما ينبغي أن يكون، شعب تم تهذيبه أو شفاؤه من علله. فـ«البلاد لن تتمكن من الحرية الكاملة إلا بغسل الرواسب المتمكنة في الصدور والتخلص منها ومن روح الطغيان والأنانية والفردية»[١٧١]. وبالتالي، بعد انتصار مارس: «أما اليوم فلن يجد الاستعمار بيننا خائنا... إننا اليوم... في سبيل تجهيز أفراد الوطن جميعا ليكونوا جيشا واحدا»[١٧٢].

الخلاصة أن نظام الحكم الجديد قام على قيام قادة الانقلاب، باعتبارهم شظية ناتجة عن تصدعات النظام القديم، بقراءة الأزمة السياسية بعد وصولهم للسلطة كأزمة متعلقة بالشعب نفسه، وبالتالي لم يكن بمقدورهم أن يقبلوا تمثيله، لأنه شعب فاسد أو ضعيف. ولكنهم بذلك أصبحوا قوة معلقة في الهواء، ولم يعد أمامهم سوى تمثيل «اسم الشعب»، أي مجرد اسم فحسب، لأنه يشير إلى شعب لم يوجد بعد. وفي المسافة بين الشعب الفاسد والشعب كما يجب أن يكون تنتصب سلطة الضباط، تنتصب في الفراغ الواقع بين الحاضر والمستقبل، كجسر بين شاطئين، وكقوة قادمة من «المابعد»، من المستقبل، أو بالأدق كمبشر به، أو كفرقة استطلاع متقدمة. على

هذا النحو يتأسس «اسم الشعب» على أسس راسخة، إن جاز هذا التعبير هنا، ليمثل الضباط الجسر الواصل بين الشعب واسمه الذي يبتهلون له.

لكن المستقبل لا يستطيع، بطبيعة الحال، تمثيل نفسه، لا عن طريق الضباط، ولا غيرهم، ببساطة لأنه غير موجود بعد. ما هو إذن «اسم الشعب» هذا الذي تقوم الديكتاتورية من أجله؟ وكيف تكون الديكتاتورية ديكتاتورية غير الموجود؟ يفضي بنا كل ما سبق إلى استنتاج أساسي: **ديكتاتورية الشعب هي إقامة وحراسة فراغ سياسي يسمى الشعب**، فراغ لا يحق لأحد أن يملأه سوى الشعب المستقبلي، الشعب القوي الناهض المستقل، غير الفاسد وغير القابل للإفساد. هذا الشعب غير الموجود سيبنيه الضباط. وبالتالي، في اللحظة التي تأسس فيها النظام، كان الضباط يمثلون القوة التي تحمي الفراغ من «الشعب» المنفلت أو الفاسد أو الضعيف القائم، لتحفظه للشعب المستقبلي الذي يعبرون عنه مسبقا، قبل قيامه. لذلك كانت مقولة «الاتحاد» المقولة الأكثر جوهرية في إيديولوجية النظام، وهي التي صاغت أول شعارات الضباط الكبرى وأهمها وأعمقها: «**الاتحاد والنظام والعمل**». فعلى خلاف النقد الذي وجهه هذا الفصل للشعار من قبل، يتضح الآن مدى جوهريته: إنه يمثل الصورة النموذجية للشعب كما يريده الضباط: جموع متراصة منظمة، متحدة بفعل انتظامها خلفهم بالذات، وتباشر تحت قيادتهم عملها من أجل الاستقلال والتقدم وكافة الخيرات الحداثية.

حين وعد عبد الناصر بتلقين البلد درسا، لم يكن الكلام بالطبع يتعلق باسم الشعب الذي يمارس مؤقتا ديكتاتوريته عن طريق الضباط، بل بـ«البلد»، أي ذلك الشعب القائم كمجال عام كان مشروع الضباط هو تحطيمه. كان الود مفقودا بين قطاعات الشعب الفاعلة التي ظهرت في أزمة مارس والنظام الجديد، وقد بادلها الضباط كرها بكره وانتصروا عليها. ولكن هذا لا يمنع أن الضباط ظلوا متمسكين بحبهم لشعب سيأتي، لأن هذا هو مبدأ حركتهم، فهم لا يفتعلونه، ولا يخدعون الناس به، بل هو مبرر وجودهم الوحيد، ووسيلتهم الوحيدة لفهم أنفسهم، ولإزالة التنكير عن كلمة «ديكتاتورية»، وبالتالي الطريقة الوحيدة لكي يكون لهم هدف،

ولكي يواصلوا احترام أنفسهم أصلا في مواجهة الجماهير الشامتة التي تدفقت في الشوارع في فبراير ـ مارس ١٩٥٤.

*

بعد تحليل طرفي العبارة المستقطبة نستطيع أن نعود لنتناول التعبير ككل: «ديكتاتورية الشعب». قلتُ إن ديكتاتورية النظام هي ديكتاتورية جهاز الدولة الذي لا يريد سوى نفسه الفارغة، يتحرك بالقصور الذاتي، أي حسب الظروف، لأنه لا يخضع لمجال سياسي، يعزل نفسه. الديكتاتورية المقصودة إذن هي في صميم مفهومها، لا في الواقع فحسب، هي كما ذكرتُ من قبل مجرد حالة طوارئ، حالة الطوارئ كنظام حكم. لقد بدا هذا التحديد غريبا، ولكنه يصبح الآن معقولا حين تربط هذه الديكتاتورية نفسها «باسم الشعب»، ذلك الشعب التخيلي. وفقا لهذا المفهوم ينيط جهاز الدولة بنفسه مهمة إقامة حكم الطوارئ باعتباره ديكتاتورية «اسم الشعب» ذاك. كان «اسم الشعب» المحبوب، المقدس، الآتي من المستقبل، هو الديكتاتور الذي انتصر في ١٩٥٤، هو الذي منح الديكتاتورية معناها، بل «قلبها الصلب»، إن جاز التعبير هنا، أي الأساس الشبحي اللازم لديكتاتورية تقوم بغير ذلك على القصور الذاتي. من الطبيعي للغاية أن تعبر سلطة لا سياسية من حيث منشؤها ومسارها ومرتكزها، شظية قذفت بها التوازنات إلى السلطة، عن «قوة» لا سياسية، عن قوة ليست هنا والآن، عن قوة شبحية آتية من المابعد. وهي إذ تعبر عن هذا الشبح، تتعبد له وتُخلص العبادة. هي لا تأخذ السلطة بل تحفظها، كأمانة، كما قال عبد الناصر ورفاقه مرارا، حرز مصون حتى يأتي صاحبه ويتسلمه، معبد يُنشأ ويُصان حتى يأتي الإله.

إذن، لم يكن تفريغ المجال السياسي شرط وجود واستمرار سلطة جهاز دولة متمرد على السياسة فحسب، بل كان شرط حصول هذه السلطة على الشبح المعبود الذي يطاردها، أو تطارده، والذي هو هدفها ومعناها. كان المجال العام القائم هو القربان الذي يجب تقديمه لكي يظهر الشعب المستقبلي الموحد. كان يجب أن تصبح الساحة خالية، طاهرة من أدران العهد الماضي، لتصلح «مكانا» فارغا، وبالتالي متاحا، لتجهيز معبد يليق باستقبال الشعب المقدس. المهمة الأولى لحراس «اسم الشعب» هي إقامة

هذه الساحة الفارغة وحمايتها من كل دنس، من كل ما يعوق ظهور الإله الصامت، لأن شبح الشعب المستقبلي مازال بطبيعة الحال صامتا، لأنه لم يأت بعد. ولكي يكون صوت الصمت مسموعا، إن جاز التعبير، يجب إخماد كل الأصوات العالية للمجال العام المتطفل على الساحة المقدسة. أما الضباط وهيئة تحريرهم ومجموعات التخريب، فليسوا سوى خُدام المعبد، خُدام اسم الشعب.

لنلق نظرة على «اسم الشعب» وهو يعمل، كي لا يبدو كمجرد شبح غير فاعل. بالإضافة إلى المجال العام المتطفل الذي جرى التخلص منه، هناك عدو آخر لهذا الاسم، هو الاحتلال البريطاني. بعد التسريح السياسي، قدَّم النظام الجديد الطريقة المثلى بالنسبة له في مواجهة الاحتلال: بتنحية الشعب، أي المجال العام، من طريقه. إلى جانب المفاوضات استعمل النظام الكفاح المسلح بقدر يزيد ويقل حسب تطور المفاوضات. ولتحقيق هذا التحكم، ألغيت «كتائب التحرير» التي شكلتها قوى مختلفة، وأقيم بدلا منها نظام متطوعين يُشترط فيهم ألا يكونوا حزبيين، وأن يعملوا تحت إشراف ضباط من الجيش مختارين، وفوقهم جميعا جهاز المخابرات. وفوق ذلك تولت المقاومة الجديدة جمع السلاح من الفدائيين[١٧٣]. أما معسكرات التدريب ودعوة الناس للتطوع في الحرس الوطني لمقاومة المحتلين فلم يكن له شأن بالعمليات الجارية. والقضية هنا ليست كفاءة هذا النظام أو عدم كفاءته، بل في انشطاره العميق بين شعب يتدرب فحسب وجهاز يكافح الاستعمار بالفعل، بين «هيئة تحرير» عالية الصوت، تواجه الصوت العالي للشعب الخَرِب، ومخابرات تعمل في صمت نابع من صمت «اسم الشعب»، أو من صوت صمته. كان هذا هو نموذج «ذيكتاتورية الشعب» في التطبيق، في شأن كان هو الهم السياسي الأول لجمهور المصريين النشطين على مدى أكثر من ثلاثين عاما سبقت الانقلاب. لقد ورث «اسم الشعب» الشعب الفاسد في التصدي للاستعمار.

وفي الداخل، يتطلب اسم الشعب تضحيات وأضاحي، كالآلهة القديمة. قد يكون اسم الشعب شبحا، كيانا غير ملموس، ولكن القرابين التي تقدم له مادية تماما. وبطبيعة الحال لا شيء يغلو عليه بقدر ما هو مقدس. في «الرباط المقدس» قال توفيق الحكيم:

«ليس أخطر على الناس من اضطهاد الفكرة.. ليس الخطر علينا من الحقائق والوقائع، بل من الصور والأشباح!.. فإن الذي يدفعنا غالبا للموت هو أشباح». كان الشبح يملي مطالبه، وكان الضباط ينفذون بكل حماس بوصفهم خدم المعبد. طالب هذا الشبح بإخلاء الساحة المخصصة له، ولكي يتحقق له مطلبه جرى اصطناع المحاسيب وتدمير التراتب العسكري وتجنيد المنتفعين في هيئة التحرير وتقديم الوشاة واصطناعهم، وصولا إلى إشاعة حالة عامة من الإرهاب في المجتمع، مبنية على القدرة على إذلال أي فرد وجماعة بغير حدود. في السجن الحربي تم تقديم القرابين البشرية الأولى، من أجساد وكرامات. أوقف الهضيبي بعد تصفية الإخوان ليقود بفرع شجرة في يده الإخوان المسجونين في نشيد «يا جمال يا زعيم الوطنية»، ولاحقا طولب المساجين الشيوعيون بأن يهتف كل منهم «أنا مَرَة [:امرأة]» وهم يجرون عراة تماما تحت لهيب السياط والعصي. ولم يكن لهؤلاء أو أولئك أي خطر سياسي بطبيعة الحال وهم في السجون والمعتقلات.

هذه «الإجراءات» التي كُتب عنها الكثير ليست موضوع هذه الدراسة. ما يعنينا هنا هو التأكيد على أنها لا ترجع إلى سمات نفسية من قبيل السادية، حتى لو وُجدت عن البعض، بقدر ما ترجع إلى نزعة انتقامية تجد أساسها في تهافت الأساس الذي يقف عليه النظام: في وهن الشبح الآتي من المستقبل، والقابل لأن يتلاشى على أيدي أعداء اسم الشعب. قد يكون «اسم الشعب» هو الطُهر بعينه، هو التقدم والاستقلال وما إلى ذلك، ولكنه يظل شبحا، غير قادر على العمل بنفسه، وحراس اسمه المقدس قلة، بينما الشعب المريض الفاسد، أو القابل للفساد والإفساد، كيان قائم بالفعل في هذا العالم، وبالتالي يمثل خطرا ماحقا على الشبح. كان هذا الانتقام وهذه «الدروس»، التي وعد بها عبد الناصر فأوفى، هي التجلي الأول لاسم الشعب. قد لا يكون هذا الاسم أكثر من شبح، ولكن الضباط أثبتوا أنهم قادرين على معاقبة الكُفر به. ذلك أن «اسم الشعب» برغم وهنه، جليل، فهو حلم لا يقل عن تكوين شعب عظيم منجز، لتُبعث مصر عظيمة في العالم مرة أخرى. مثل هذا الشعب، أي اسم الشعب، لا تغلو عليه كرامة الأفراد والجماعات ومستقبلهم ولقمة عيشهم، ولا إشاعة الإرهاب العام في المجتمع، وهو ما يقول به بعض أنصار الناصرية حتى الآن.

*

تبدو هذه الصورة مجازية أكثر منها واقعية، وتأملية أكثر منها تاريخية. ولكن كتيب «فلسفة الثورة» لم يقل شيئا مختلفا عن ذلك، وإن كان قد استعمل عبارات أخرى. مع ذلك لم أستطع أن أكتفي ببساطة بتحليل مقتطفات منه، لأسباب ستتضح بعد قليل.

«فلسفة الثورة» هو ثلاثة مقالات تعبر عن أفكار عبد الناصر بصياغة هيكل، نُشرت في أواخر عام ١٩٥٣(١٧٤)، ثم جُمعت في كتيب صغير، وزع على نطاق واسع، فضلا عن توفيرة مشروحا بتقديم لكمال الدين حسين لمعلمي المدارس(١٧٥). وظل حتى الآن أول مكونات ما يُطلق عليه «الوثائق الأساسية» لثورة يوليو(١٧٦).

يشير الكتيب إلى أن هناك مشكلة تتعلق بشرعية النظام الجديد، تتطلب إيضاحا، وقد تناول الموضوع بشكل مباشر وصريح. طرح «فلسفة الثورة» نفسه من الصفحة الأولى كـ«محاولة لاستكشاف نفوسنا لكي نعرف من نحن وما دورنا في تاريخ مصر المتصل الحلقات... [و]أهدافنا والطاقة التي يجب أن نحشدها لنحقق هذه الأهداف»(١٧٧). يقر الكتيب ضمنا بأن ما أسماه «نحن» و«دورنا» أمر غامض يحتاج إلى إيضاح، للأسباب التي ذُكرت باستفاضة من قبل. والاقتراح الذي قدمه هو توضيحها بمحاولة وضع «الحركة المباركة»، التي أصبحت ثورة، في سياق تاريخي مصري (لم يكن عربيا بعد) يضفي على السلطة الجديدة معنى، لأنها في حد ذاتها بلا معنى.

طرح الكتيب بأمانة الأسئلة الرئيسية، وأولها تبرير وجود الضباط في السلطة. المفترض والشائع هو أن الجيوش لا تحكم، إلا تحت مسمى ديكتاتورية عسكرية مكروهة. ولم تكن قصة الانقلابات السورية الثلاث في ١٩٤٩ مما يعطي لفكرة الانقلاب سمعة حسنة. من هنا كانت نقطة البداية تقديم تفسير أو اعتذار عن توليهم هذا الدور. وكان السؤال الأول: «لماذا وجد جيشنا نفسه مضطرا للعمل في عاصمة الوطن لا على حدوده؟»(١٧٨)، وأجاب أن هزيمة ١٩٤٨ نبهتهم إلى فساد الأوضاع السياسية في الداخل(١٧٩). فقرر الجيش، والأدق هنا «الضباط الأحرار»، ألا يكون أداة في يد السراي ضد الشعب. وبناء على ذلك كانت المهمة الأولى هي إزاحة الملك.

لكن تمشيا مع ذلك كان المنطقي أن ينسحب الجيش من الحياة السياسية بعدها، فلماذا لم ينسحبوا؟ يجيب الكتيب طارحا بعبارات أخرى فكرة الشعبين الواقعي

والمستقبلي، أو الشعب واسمه أو شبحه: «لقد كنت أتصور قبل ٢٣ يوليو أن الأمة كلها متحفزة متأهبة، وأنها لا تنتظر إلا طليعة تقتحم أمامها السور، فتندفع الأمة وراءها صفوفا متراصة منتظمة تزحف زحفا مقدسا إلى الهدف الكبير»، ولكن خاب أمل الضباط: «كانت الجموع التي جاءت أشياعا متفرقة... وساعتها أحسست وقلبي يملؤه الحزن وتقطر منه المرارة أن مهمة الطليعة... من هذه الساعة بدأت»[180].

هناك إذن معيار، هو «أمة متحدة في زحف مقدس»: والأمة هي السكان ككل، من حيث هم، افتراضا، كيان ثقافي واحد، أي أناس لهم ثقافة واحدة، وبالتالي هدف واحد: هؤلاء فقط يمكن أن يتنازل لهم الضباط عن السلطة، وفقا لفكرة عبد الناصر. على هذا النحو تستبعد العبارة منذ البدء فكرة الشعب، أي السكان ككيان سياسي، لصالح فكرة الكيان الثقافي، أي السكان من حيث هم حملة «هوية» ثقافية أو فكرة واحدة، وهو ما يؤسس لاعتبار الاختلاف خيانة، ولتسمية الضباط لأنفسهم طليعة الأمة. بهذا المنطق يصبح تفتت الأمة إلى «أشياع» مبرر استمرار الطليعة في السلطة، لأنهم نواب عن الأمة في غيابها، نواب عن «الزحف المقدس» المفقود، يعملون على إيجاده، أو بتعبير آخر، استعملوه أيضا، الضباط هم «حملة أمانة» لا تخصهم، بل تخص أمة الزحف، تسلمها حين يأتي زمانها، حين يصبح الأشياع أمة. في البداية ظن الضباط أن المشكلة في الأحزاب، فحاولوا أن يساعدوا الأمة على التشكل في زحف بقانون تطهير الأحزاب، ولكن إزاء عدم كفاية الإجراء، شعر عبد الناصر آسفا «أن مهمة الطليعة... من هذه الساعة بدأت».

بشكل منطقي يضيف الكتيب أن الجيش (وحين يُذكر الجيش يكون المقصود دائما الضباط فقط) أصبح هو «وحده القوة القادرة على العمل. كان الموقف يتطلب أن تقوم قوة يقرب بين أفرادها إطار واحد يبعد عنهم إلى حد ما صراع الأفراد والطبقات»[181]. فالجيش (وفي الواقع الضباط الأحرار، لا الضباط الإخوان مثلا)، تكمن مؤهلاته في أنه يصلح صورة مصغرة من الزحف، وبالتالي طليعته في غيابه، خصوصا بعد تطهير بشكل متواصل على مدى أكثر من سنتين.

لكن لماذا الضباط وحدهم؟ ليس لأي سبب، لأنهم كما ذكرنا ليسوا إلا إحدى

شظايا تفكك النظام القديم. ولكن الشظية التي تصل أولا يجب ألا يكون لها شريك وإلا تحطمت فكرة الزحف، أي الحكم «باسم الشعب». لذا يخاطب «فلسفة الثورة» بقية المصريين، عليهم «أن يبقى [كلٌّ منهم] في مكانه ويبذل فيه جهده»: «لا تنظروا إلينا، لقد اضطرتنا الظروف أن نخرج من أماكننا لنقوم بواجب مقدس»[١٨٢]. وهو يدرك أن المجتمع (لا الشعب) «ما زال يفور ويتحرك»، بما يهدد بمواجهات أخرى، كاشفا بذلك عن مهمة التهدئة التي ينوي أن يقوم بها في فترة الانتقال، وأيضا عن هشاشة الوضع السياسي الذي أنتجهم، ثم زادوه هشاشة بقمعه كلية.

يبدو تعبير «الزحف المقدس» براقا، وهو يوحي بالوجهة والهدف. فالزحف يختلف من هذه الزاوية عن التجوال لمجرد النزهة، مثلا. ولكن الأمر يبدو بالعكس تماما. فالزحف المقدس يتجه إلى، إلى ماذا؟ إلى «الهدف الكبير» غير المحدد. فالمحدد هنا هو مبدأ الزحف. القضية هي السلطة، إقامة سلطة أمة الزحف، وبالأدق سلطة الطليعة التي تنوب عنها في غيابها. أما الهدف فيتحدد فيما يبدو تلقائيا، أو هو واضح بذاته. ومع ذلك يقرر الكتيب أن الهدف هو إنجاز الثورتين السياسية والاجتماعية معا، وقدم تحليلات ملتبسة عما اعتبره تعارضا أو تناقضا بين الثورتين[١٨٣]، ولكنه لم يقدم تصورا عن كيفية إنجاز أي منهما، ولا حدد بنود أو أهداف الثورة الاجتماعية أصلا، كان المهم هو تثبيت «الوسيلة»، أي الزحف، أما البرنامج، فحسب الظروف. لذلك اكتفى الكتيب بتأكيد أنه سيعالج مشكلة العلاقة بين الثورتين في إطار فكرة اتحاد الطبقات، الذي فشلت فيه ثورة ١٩١٩، فيما قال، وتوقع أن تؤدي هذه المعالجة، التي تضمن عدم إعاقة تشكُّل الزحف، إلى أن «يتبلور هذا المجتمع» الذي «ما زال يفور ويتحرك ولم يهدأ حتى الآن أو يتخذ وضعه المستقر». وهي المهمة التي ستتحقق في «فترة الانتقال»[١٨٤].

ليس ما ينقص كتيب «فلسفة الثورة» الوضوح أو الصراحة، فهو النص الأكثر كشفًا في زمنه عن طبيعة الشرعية في النظام الجديد. كما أعطى تصويرا أكثر حيوية للشبح الذي نادى الضباط وأمرهم بحيازة السلطة، فأسماه «الزحف المقدس». ومع ذلك هناك الكثير من المسائل الجوهرية التي أغفلها، وبالضرورة؛ أبسطها إدراك فرادة الفكرة التي

قام عليها وما تتضمنه، أي تمثيل غير الموجود، و«حكم طليعة»، أو فرقة استطلاع، ليس لديها جيش يحتل ما استطلعته، لتصبح مهمتها الوحيدة الممكنة هي الاحتفاظ بالموقع كأمانة، لعل وعسى أن يأتي الجيش. هذا الإغفال لغرابة المهمة يرجع بطبيعة الحال إلى أنها كانت بديهية بالنسبة لهم بعد شهور قليلة من الانقلاب؛ فمهمة تمثيل الغائب تطورت بشكل طبيعي من اقتناعاتهم الأولى التي بنوا بها تنظيمهم. وثانيا، لم يناقش الكتيب أصلا أسطورته الأساسية، فكرة «الزحف المقدس»، أي إمكان وجود شعب منظم بوصفه مجرد أمة أو زحف، فهي بالنسبة له البداهة بعينها، لأنها شرط وجود ووجود مؤلفيه. وثالثا، يتجاهل الكتاب بوضوح الدور المركزي لقمع «الأشياع» في تأسيس النظام. ورابعا، لأسباب دعائية، ولتشجيع الناس على التحول إلى زحف، يخلو الكتيب من الرؤية السوداء للشعب التي طرحتها خُطَب أسبق عرضنا لها، والتي تلعب دورا مؤسسا لهذه الفكرة بمجملها. هذه فقط بعض النقاط الأساسية.

الأمر الجوهري في هذا كله هو أن النص لا يبدو مدركا لأن تمثيل الغائب أمر إشكالي بعمق، له آثار بعيدة المدى على بنية التسلطة وجوهرها. فقول الكتيب «ببدء مهمة الطليعة من هذه الساعة» يعني بناء نظام سياسي يقوم على الغياب، وبالتالي نظام يختلف تماما عن النظام السياسي الذي ينتج عن وجود الزحف نفسه في السلطة (بفرض أن هذا الشبح يمكن أن يصبح يوما كائنا ملموسا)، وعن أية سلطة لها جذور اجتماعية. الفارق الجوهري هو أن «فلسفة الثورة» يسلم ضمنيا، من خلال مفهوم «الزحف المقدس» بأنه يمكن تمثيل ما هو غير قائم بنفس البساطة التي يمكن بها تمثيل ما هو قائم. أما التحليل الوارد هنا فيحاول أن يستكشف العواقب الجوهرية لهذا النمط الخاص من التمثيل، تمثيل الأشباح. هذا التحليل إذن لا ينفي فكرة «فلسفة الثورة» على أساس استحالتها، ولا يكذبها، بل يقوم على محاولة «توضيح الغموض»، إن جاز التعبير، أي إبرازه وإبراز مبررات وجوده، لا إلغائه ولا تخطيه إلى مبدأ تفسير يكمن خارجه، وذلك بأن يحاول أن «يوضح» ضرورة صياغة النظام الجديد لشرعيته على هذا النحو الغامض، وتحديد الخطوط العريضة لطبيعة النظام السياسي الجديد المبني على هذا النمط من الشرعية، وأصوله في حركة الضباط نفسها.

يقبل هذا التحليل إذن دعوى الضباط، ولكن يقرر أنه بناء عليها لم يكن الشبح أو «اسم الشعب» أو أمة «الزحف المقدس» مجرد شيء سيأتي فيما بعد، بل كان، بغيابه، المحور الذي أقيم حوله النظام الجديد. وكانت قوته السلبية الهائلة، وهي سلبية ناجمة عن الغياب بالذات، هي التي طردت كل القوى وجوّفت المجال السياسي. كان الشبح مبرر الوجود «للطليعة» (raison d'être)، لأن طبيعته الشبحية بالذات هي التي سمحت «للطليعة» بتعيين نفسها نائبا عنه، تحت اسم «الزحف، والقيام بالتطهير. وسوف نرى بعد قليل أن «اسم الشعب» كان أيضا المحور الذي بُنيت حوله مؤسسات النظام السياسي الجديد. من هذا كله يتبين أن «الشبح» كان أكثر الأشياء واقعية وحضورا وفاعلية في النظام الجديد، بينما لم يكن الضباط سوى جنوده العاملين باسمه، لأنهم لم يكن بمقدورهم أن يفعلوا ما فعلوه بغير أن يفترضوه افتراضا، لكي يعملوا باسمه. وبنفس المنطق أصبح السكان المادة الخام، كما سنرى تفصيلا في الفصل الثاني وما بعده، التي ستُستعمل في محاولة تصنيع «زحف» مماثل للفكرة المؤسِّسَة للنظام.

كيف يكون «الشبح» أكثر واقعية من «الزحف»؟ الشبح شيء خرافي، وحتى لو كانت الأشباح موجودة فإنها صورة بلا جسد تتبدى في الفراغ، لا يمكن أن نمسكها أو نحتفظ بها أو حتى نحددها أو نقول ما هي. القضية بالضبط هنا. حين تؤمن «بالشبح»، أو بما يقوم مقامه، مثل «الزحف المقدس»، يتحول إلى قوة كاسحة. الشبح ليس له «جسم»، ولكن له هيئة أو صورة. أو هو صورة بلا مادة، بمصطلح أرسطو[١٨٥]، شذوذ على نواميس الكون. ربما تكمن قوته هنا؛ لأن الشبح، هذه الصورة بلا جسم، حين يُرى، وخاصة عندما يتكلم، يصبح قوة فاعلة، صورة شرهة للمادة التي تفتقر إليها، فتمتصها، كالثقب الأسود الذي يمتص كل مادة تقترب منه في الفضاء ويهشمها. حين يكلمنا إنسان ما، نأخذ من كلامه وندع، نجادل ونفاوض. أما الشبح فينادينا، ويطالب بتلبية النداء بلا قيد أو شرط. حين ظهر شبح الأب لهاملت، في مسرحية شكسبير، دفعه للانتقام والقتل، حتى قُتل في النهاية. لم يتردد هاملت لأنه استخف بالشبح، بل لأنه ساءل نفسه ما إذا كان قد رأى شبحا بالفعل، وهل سمع ما سمع حقيقة أم لا. حين يظهر لنا الشبح، وخصوصا حين نؤمن به، نتحول إلى بؤرة اضطراب، فالأشباح لا «تزور» الناس لمجرد أن تكلمهم في شئون حياتهم المعتادة، بل لتخرجهم من

الانشغال بها وتجعلهم يقلبون عالمهم رأسا على عقب. نداء الشبح أمر لا يرد، من أعلى. الشبح لا يطالب بالطاعة، فهو لا يمكنه أن يعاقبنا، ونستطيع أن نعصاه. إ يطالب بما هو أكثر من الطاعة، يطالبنا بالإيمان، فإذا آمنَّا به انتهى الأمر. حين يناد علينا الشبح ونستجيب نصبح أسرى للنداء، علينا أن نلبي، أن نخضع بالكامل، بلا قي أو شرط، بلا مساومة، فالأشباح لا تعقد صفقات، بل تطلب الخلاص الذي تحدده طبيعته. الطريقة الوحيدة للتخلص من الأسر أن تجعلنا قوة ما نفيق من تأثير الشبح من مغناطيسية ندائه. ولكن هذه القوة القادرة على إفاقة الضباط لم تكن موجودة في البلاد آنذاك، كما أثبتت أزمة مارس.

لقد أقام الضباط نظاما واقعيا تماما، مرئيا وقابلا للوصف. ولكنه خصائصه وبنيته التي نستطيع وصفها لا يمكن فهمها إلا بوصفها مبنية حول كيان شفاف من هذا النوع غير مرئي وغير حاضر إلا كشبح، هو أمة «الزحف المقدس»، كيان يتسم بكل خصائص ما هو ميتافيزيقي، ما يتعالى على الحس ولا يقبل الوصف. أقيمت مؤسسات النظا بالتحديد حول كيان لا يمكن أن يتواجد بشكل مؤسسي، بل فقط كنداء، كان، مع ذلك مركز المؤسسات ومعناها وهدفها، فقد بُنيت على شرفه، لأجله، خضوعا له، بوصفا نداءً، خضوعاً هو بالضرورة غير مشروط. وبهذا المعنى كان المجال الإيديولوجي هو المجال المركزي الذي تأسس النظام الجديد عليه، نظراً لأنه لم تكن هناك قوة اجتماعية يمثلها الضباط، ولا قوة سياسية كانوا هم جزءا منها. كان حلول هذه الشظية في مركز النظام القديم بالانقلاب، ثم تصفيتها له، مرتكِزَين على قراءة هذه المجموعة الجديدة للأزمة السياسية التي أطلقتهم كشظية، قراءتها من منظور ما هو غائب، من منظور الشبح، وهو ما يتفق مع طبيعة هذه الشظية نفسها منذ كانت جنيناً بين ضباط الجيش.

بصفة عامة ثمة جانب ميتافيزيقي مؤسِّس في أي نظام سياسي (وهي قضية كبيرة بحد ذاتها ليس مكانها هنا). فمثلا ليست فكرة «الشعب الفرنسي» الحالية أقل شبحية، لأن هذا الشعب ليس بطبيعة الحال مجموع المواطنين الفرنسيين. صحيح أنه لا يقوم بغيرهم، ولا يعتمد إلا عليهم، لكنهم بتصورهم لأنفسهم شعبا يصبحون كأفراد تابعين لهذا الكيان الذي يعلو عليهم. لذلك إذا مات آلاف الفرنسيين في حرب لا يكون الشعب

الفرنسي قد نقّص، بل ربما كان قتلى المعارك يُزيدونه. القضية هنا إذن ليست القول بالتأسيس المَيتافيزيقي للنظام الجديد في حد ذاتها، برغم أن هذه مسألة مهمة غابت طويلا عن النظر، بل هي تحديد نوع الميتافيزيقا المؤسِّسة، تحديد «نمط الشبح» إن جاز التعبير، وصفه، أو بالأدق وصف ندائه وتحديد طبيعته. فـ«عالم الغيب» السياسي، إن جاز التعبير، واسع وكائناته كثيرة. كان الشبح المؤسس للنظام فقيرا بقدر الفقر السياسي لمن أقاموا نظاما باسمه. ولكن يجب التأكيد هنا بأن المقصود بالفقر السياسي هنا لا علاقة له بالذكاء أو الغباء السياسي، بل هو فقر ناجم عن طبيعة القوة التي أقامت النظام الجديد: حفنة الضباط الذين يفتقرون إلى أي تحالف مع قوة سياسية أو اجتماعية منظمة. لذلك كان هذا الشبح يطالب بإخلاء الساحة، لا بتعبئتها، بإغلاق المؤسسات السياسية، لا بتوسيعها أو بإبدالها بمؤسسات أقوى وأكبر وأكثر استيعابا. كان شعاره «الاتحاد والنظام والعمل»، لا، مثلا، «الحرية والإخاء والمساواة». **كان باختصار شبح حالة الطوارئ بوصفها نظاما للحكم.**

*

بقي أن نحدد كيف شكّل الشبح النواة التي تبلور حولها النظام الجديد ومؤسساته الأساسية. لقد تابعنا حتى الآن كيف تشكل تنظيم الضباط الأحرار حول فكرة نبذ الحزبية في الجيش واختيارهم تمثيل الشعب المجرد، المجرد من تكويناته العينية ومن خصائصه، ورأينا كيف تكشف هذا عبر تحليل طويل عن إقامة نظام سياسي حول «اسم الشعب»، أو «أمة الزحف»، ذلك الشبح الذي طالب، كشرط وجود له، بإغلاق الساحة السياسية والمجال العام برمته، باعتباره العائق الأساسي أمام تجليه الخالص. كان لا بد للنظام الجديد أن ينبني على صورة تلائم هذا التصور. وهنا يساعدنا «فلسفة الثورة» مرة أخرى.

يقف على رأس النظام السياسي عبد الناصر ومعاونوه. وهم بطبيعة الحال يقومون بالدور الرئيسي، الذي حددوه في الكتيب بأنه «دور الحراس فقط»، مثلما يتوقع المرء من قوة لا سياسية ليس لها برنامج خاص سوى آمال الشعب، نداء الشبح. «ولو خطر لي أننا نستطيع أن نحل كل مشاكل وطننا لكنت واهما... إننا لا نملك القدرة على ذلك،

ولا نملك الخبرة لنقوم به»[١٨٦]. وبالفعل كانت المؤسسة الرئيسية والعامود الذي يرفع النظام بأكمله هي المؤسسة الأمنية بكل تشعباتها، لأن حراسة الفراغ مهمة شاقة بالفعل، وفي نفس الوقت هي المهمة الأولى والدعامة الجوهرية لحراسة معبد «اسم الشعب»، بمنع «الأشباح» من محاولة تشكيل مجال عام، بما في ذلك استعمال إرهاب الدولة.

كيف ستدار أمور البلاد إذن؟ قرر «فلسفة الثورة» أن الحراس سيستعينون بقادة الرأي ليضعوا دستور البلاد في لجنة الدستور وبخبراء اقتصاد في «مجلس الإنتاج»، لتحقيق النهضة[١٨٧]. لندع جانبا موضوع الدستور، فقد وضعت اللجنة مشروع نظام حكم برلماني يتنافى كلية مع فكرة الزحف نفسها، بل استدعت شبحا آخر، هو الشعب بمفهومه الليبرالي. ولكن المؤسسة الثانية المهمة هي المؤسسة التكنوقراطية، مجموع الخبراء في كل مجال، برغم أن الكتيب أشار فحسب إلى مجلس الإنتاج. وقد أقام الضباط تنظيمات متعددة أخرى، منها مجلس للخدمات آنذاك. ودور هذه المؤسسة التكنوقراطية تحقيق النهضة، بما في ذلك العدالة الاجتماعية. فدورها هو ترقية السكان من الناحية المادية، ليتجمعوا بفضل ما سيحصلون عليه من خيرات في زحف مقدس، وهي المؤسسة التي تبلورت لاحقا في اشتراكية النظام، التي عرَّفها بأنها كفاية في الإنتاج وعدالة في التوزيع.

وأخيرا، هناك مؤسسة محورية لم يشر لها الكتيب، هي المؤسسة التعبوية، أي الإيديولوجية، شاملة الإعلام والجوانب الدعائية في التعليم والاحتفالات والمهرجانات وخطب الضباط الكثيرة، وعلى رأسهم عبد الناصر، وكتيب فلسفة الثورة نفسه. ربما لم يشر الكتيب إليها لأنها بالفعل كانت تحت الإشراف المباشر للحراس، ولعبد الناصر الذي كان يتابعها باهتمام، أي لإدماجها إلى درجة عالية في المؤسسة الأمنية، ولأن الكتيب بذاته يجسدها. ولكن السبب الرئيسي لإغفالها أنها ليست سوى ترجمة للنداء نفسه، نداء شبح الزحف، صياغته وترديده والإقناع به، وبالتالي لا تقوم بأي حال على تعبئة السكان من خلال منظماتهم المستقلة. لم تكن المؤسسة التعبوية تبدو للضباط آنذاك كمؤسسة، بل كأساس لكل مؤسسة، لأنها كانت التجلي المباشر «لاسم الشعب» ذاته. بعبارة أخرى، كانت التعبئة محصورة في تلك الفترة في مجرد الدعاية، أي توضيح

مرامي النظام وأسس شرعيته بشعار «الاتحاد والنظام والعمل»، ولذا كانت تبدو بالنسبة لمؤسسيه كمجرد «تعبير» عن «الواقع»، أو «اللاواقع» المأمول، كـ«توعية» للجموع التي يأمل الضباط في أن يشكلوا الزحف منها.

هذه هي المؤسسة الرئيسية التي يتابعها هذا الكتاب، ودورها أن تشرح وتنشر فكرة «اسم الشعب»، أن ترسخ الميتافيزيقا الجديدة المؤسِّسة للنظام، والتي اتخذت حتى ١٩٦٢ تقريبا مسمى «الزحف المقدس»، وبعده مسمى «تحالف قوى الشعب العاملة»، وتخفي أية فكرة أخرى. ولكن الأهم أنها تقيم المؤسسات التعبوية للنظام على اختلافها، والتي سيتابعها هذا الكتاب، ومن خلال ذلك تؤسس وتفسر دور المؤسستين الأمنية والتكنوقراطية/ الإنجازية وتعطيهما معناهما.

وفقا لهذا التحليل، تمثل الإيديولوجيا أساس النظام، لأنها هي التي تؤسس المؤسسات، بما فيها المؤسسة التعبوية المتحدثة باسم الشعب، وتصبح بذلك الشرط الضروري لعملها جميعا.

*

لقد اختار الضباط كما رأينا أن يحلوا الأزمة السياسية بتدمير جميع أطرافها وإلغاء المجال العام كلية ليصبح مجالا صوريا، هو في الحقيقة مجال فارغ معد لتجلي «اسم الشعب». وكانت الفكرة الرئيسية التي قام عليها النظام هي تمثيل هذا الاسم، وفي نفس الوقت إنتاج الشعب، ليس الشعب بمعنى مجموع السكان كمجال عام سياسي، بل الشعب الذي يطالب بتشكيله شبح الزحف، ليكون على صورته ومثاله، ليتجسد أو يتجلى كأمة، ككيان ثقافي موحد؛ الشعب كنداء. وكانت المهمة التالية إذن هي كيمياء تحويل السكان، «الجموع»، إلى زحف. وهذا هو موضوع الفصل التالي.

هوامش الفصل الأول

(١) صلاح نصر، مذكرات صلاح نصر، ج١ : الأصول (مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر، د.ت.)، ص ١٤

) Joel Gordon, Nasser's Blessed Movement: Egypt's Free Officers and the July revolution (Oxford University Press, NY. 1992), p.39 - 42.

(٣) خالد محيي الدين، والآن أتكلم (مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٢) ص ٣٣ - ٣٦.

) Gordon, Blessed, p.45.

(٥) خالد محيي الدين، والآن أتكلم، ص ٦٣ - ٦٤.

(٦) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج١ (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢)، ص ١٤٤ - ٥، ١٨١.

) Gordon, Blessed, p.54.

(٨) سعيد عبد الرازق، دور جمال عبد الناصر في السياسة المصرية (العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٤ ص ٧٢، ٧٤.

(٩) مثلا، وفقا للسادات، كان أول منشور للضباط الأحرار، الصادر في نوفمبر ١٩٤٩ يتضمن الأهداف التال القضاء على الاستعمار الأجنبي وأعوانه من المصريين؛ تكوين جيش وطني قوي؛ إيجاد حكم نيابي سلي فقط لا غير. نقلا عن: بثينة عبد الرحمن التكريتي، جمال عبد الناصر، ص ١٤٣.

(١٠) خالد محيي الدين، والآن أتكلم، ص ١٢٤ - ١٣٢.

1) Gordon, Blessed, p. 206.

(١٢) طارق البشري، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، ص ٦٠.

3) Gordon., p.51.

4) Ibid., p.59.

(١٥) سليمان حافظ، ذكرياتي عن الثورة (دار الشروق، القاهرة ٢٠١٠)، ص ٣٥ وما بعدها.

(١٦) Gordon, Blessed, p. 60 - 1.. وفقا لبعض التصورات كان كل الضباط يريدون من البداية التشب بالسلطة ولم تكن المشكلة التي أثارها عبد الناصر سوى مناورة. ولكن هذا يبدو لي، متفقا مع جوردو غير مرجح. ويبدو لي أن الفارق لم يكن بهذه الضخامة. فقد أصبح للضباط بالفعل اليد العليا، سلـ سيادة فعلية. واستدعاء البرلمان الوفدي بفرض حدوثه لم يكن ليعني بالضرورة رجوع الضباط إ ثكناتهم، بل مجرد الترقب والانتظار، وهو تكتيك تم اللجوء إليه مرارا من بعد، خصوصا في أز مارس، ويسميه صلاح نصر سياسة «استنفاذ الأغراض»، أي مد الحبل للطرف المقابل حتى يشنق نفسه

(١٧) أحمد زكريا الشلق، «أسس النظام السياسي الجديد: الإيديولوجيا والتنظيمات السياسية»، في: رءوف عباس حامد (محرر)، أربعون عاما على ثورة يوليو: دراسة تاريخية (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام: القاهرة ١٩٩٢) ص ٧٧ - ٨.

(١٨) عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤ (د. ن.: القاهرة ١٩٧٥) ص ٤١ - ٢. وقد أوضح عبد المحسن أبو النور، وهو أحد الضباط الأحرار، وتولى منصب وزير الإصلاح الزراعي في أواخر ١٩٦١، أنه وجد تراخيا سواء في الاستيلاء على الأراضي وفي توزيعها: الحقيقة عن ثورة يوليو (سلسلة مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٣)، ص ٢٠٤.

(١٩) كان حزب الوفد، أهم الأحزاب آنذاك، يعتمد برغم شعبيته الهائلة على تبرعات الأثرياء، واشتراكات عضوية النادي السعدي، و«واجبات» يدفعها مرشحو الحزب الأثرياء، وترك ذلك في النهاية أثرا سلبيا على تكوين الحزب وقيادته. انظر: محمد فريد حشيش، حزب الوفد ١٩٣٦ - ١٩٥٢، ج١ (الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة ١٩٩٩)، ص ١٩٠ - ٦.

(٢٠) رول ماير، البحث عن الحداثة: الفكر السياسي العلماني الليبرالي والسياسي في مصر ١٩٥٤ - ١٩٥٨، ترجمة شريف يونس (ميريت للنشر والمعلومات: القاهرة ٢٠٠٠)، ص ٢٠٦ - ٧.

(٢١) كلمة عبد الناصر في قرية الرجابة في ٢٥/ ٦/ ١٩٥٤. ولم يكن ثمة برلمان أو مشروع برلمان آنذاك. وفي عام ١٩٥٧ أقر عبد الناصر صراحة بأولوية الطابع السياسي لقانون الإصلاح الزراعي، وبصفة خاصة التخلص من الطبقة السياسية القديمة. فالقانون كان «يهدف إلى تغيير شامل في النظم السياسية والاجتماعية السائدة في البلاد.. يقضي على الإقطاع.. يقضي على الملكيات الشاسعة التي أعطت لأصحابها سلطات وامتيازات اجتماعية واقتصادية وخلقت منهم طبقة عليا تتصرف في شئون البلاد عن طريق سيطرتها على الجهاز التشريعي ممثلا في البرلمان والجهاز التنفيذي ممثلا في الوزارات»: خطاب عبد الناصر في افتتاح مجلس الأمة في ٢٢/ ٧/ ١٩٥٧.

(٢٢) عبد العظيم رمضان، الصراع، ص ٧٢ - ٣.

(٢٣) فيما بعد، قال «الميثاق» إن الثورة بدأت بغير تنظيم سياسي. ولكن مع الانتقادات التي وُجهت لاحقا للثورة من حيث فقرها السياسي انبرى بعض المشاركين فيها لتأكيد أن تنظيم الضباط الأحرار كان حزبا. مثلا قال أمين هويدي، بقدر من التحفظ، إنه كان «حزبا سياسيا - إن جاز التشبيه - له برنامجه». وأكد علي صبري أن تنظيم الضباط الأحرار «هو بالمفهوم العلمي حزب سياسي». انظر: ثورة ٢٣ يوليو: قضايا الحاضر وتحديات المستقبل (ندوة نظمتها دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٧)، ص ٧٧، ٥٨٣ على الترتيب. وإعادة كتابة تاريخ ثورة يوليو حدث مرارا طيلة تاريخ الثورة نفسها.

(٢٤) Gordon, Blessed, p. 111.. ويمكن الاطلاع على كثير من قرارات التخلص من ضباط في الجيش والبوليس وبعض الموظفين في قسم الوثائق في موقع جمال عبد الناصر في مكتبة الإسكندرية: http://nasser.bibalex.org.

(٢٥) Gordon, Blessed, p. 112 - 13.. وقد أشيع بالنسبة لصلاح سالم أنه على علاقة بإحدى أميرات الأسرة المالكة سابقا.

(٢٦) أحمد حمروش، نقلا عن: طارق البشري، الديمقراطية ونظام ثورة ٢٣ يوليو، ص ٧٩.

(٢٧) مذكرات صلاح نصر، ج١، ص ١٣٧ - ٣٩.

(٢٨) مواد ٨ - ١١: مجلس الشعب، مجموعة الدساتير المصرية ١٨٢٤ - ١٩٧١ (القاهرة، د.ت. لحوالي ١٩٩٨)، ص ٢٢٤.

(٢٩) طارق البشري، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، ص ٧٣ - ٥. وتجد نصوص المراسيم في: طارق البشري، الديمقراطية والناصرية، ط١ (دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٥)، الملاحق.

(٣٠) نصت ديباجة دستور ١٩٢٣ على: «بما أننا... أخذنا على أنفسنا أن نحتفظ بالأمانة التي عهد الله تعالى بها إلينا نتطلب الخير دائما لأمتنا... ولما كان ذلك لا يتم على الوجه الصحيح إلا إذا كان لها نظام دستوري كأحدث الأنظمة الدستورية في العالم وأرقاها...»: مجلس الشعب، مجموعة الدساتير المصرية.

31) Gordon, Blessed, p.77.

32) Ibid., p. 114.

(٣٣) في صراع «مجلس قيادة الثورة» مع نجيب فيما بعد اتهموه بالديكتاتورية، على أساس أن حكم العشرة ديمقراطي، لأنه يقوم على تصويت العشرة في المجلس. ويلاحظ طارق البشري أنه لا ديمقراطية بلا تمثيل: «يستحيل بطبيعة الحال إيجاد نوع من الديمقراطية يقتصر على عشرة أعضاء في مجلس القيادة كما يستحيل إيجاد قيادة جماعية بغير أن تتوافر لها الصفة التمثيلية»: طارق البشري، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، ص ٨٣.

(٣٤) طارق البشري، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، ص ٨١.

(٣٥) عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي، ص ٩٦.

(٣٦) عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي، ص ٩٦ - ٩٩. بدأت المحاكمة بدون وجود دفاع، فسُئل الحاضرون إن كان فيهم محامٍ فتطوع الصحفي موسى صبري، وكان صحفيا ناشئا يحمل شهادة في القانون، للدفاع على البداهة لمجرد استيفاء الشكل.

(٣٧) كان الترفع الطبقي المميِّز للبرجوازية الصغيرة عاما بين جميع الضباط، بما فيهم عبد الناصر، الذي ظل «يعاير» خالد محيي الدين طويلا بأن «زعيمه» ميكانيكي، إشارة إلى سكرتير تنظيم حدتو، سيد سليمان رفاعي، برغم أن عبد الناصر أعجب بكلامه قبل أن يعرف «أصله»: خالد محيي الدين، الآن أتكلم، ص ٧٠.

(٣٨) عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي، ص ١١٢ - ١٣.

(٣٩) كان للضباط علاقات وثيقة بالولايات المتحدة آنذاك، لدرجة أنهم لم يعينوا السنهوري رئيسا للوزارة، ولا البراوي وزيرا لاعتراض السفارة الأمريكية عليهم. انظر مثلا: Gordon, Blessed, ch. 9 & passim.

(٤٠) ظل أحمد بهاء الدين رافضا للنظام ربما حتى عام ١٩٥٦، حيث كتب مقالا بعنوان «٧٤ سنة من العمر!»: صباح الخير، ١٤/ ٦/ ١٩٥٦، ص ٧. حيث اعتبرها ثورة الطبقة الوسطى، برغم أن النظام أخضع مؤسسات هذه الطبقة.

(٤١) أحمد بهاء الدين، «أعداء الديمقراطية!»، روز اليوسف ٢٧/ ١٠/ ١٩٥٢، ص ٥. وانظر أيضا: الحساب الختامي للأحزاب!»، روز اليوسف، ٢/ ٢/ ١٩٥٣، ص ١٠، ٣٨، حيث اتهم أحزاب الأقلية بالإفساد.

(٤٢) أحمد بهاء الدين، «من الذي لا يفهم!!»، روز اليوسف، ع ١٢٨٣، في ١١/ ١/ ١٩٥٣، ص ٥.

(٤٣) كلمة عبد الناصر في عمال مصنع شركة التقطير بالواسطى نيابة عن محمد نجيب في ٢٧/ ٣/ ١٩٥٣.

(٤٤) كلمة عبد الناصر في رأس غارب في ٣/ ١١/ ١٩٥٣.

(٤٥) «هؤلاء الأبطال عملوا في هيئة التحرير»، الأهرام ٢٣/ ١/ ١٩٥٤، ص ١٠.

(٤٦) «هيئة التحرير في سطور»، الأهرام ٢٣/ ١/ ١٩٥٤، ص ١١. ويقول صلاح نصر أن عدد فروعها بلغ بعد عام حوالي ١٢٠٠ فرع. وكان أول فرع في المنصورة: مذكرات صلاح نصر، ج١، ص ١٢١ - ٢٢.

(٤٧) «هيئات التحرير التي نحتفل بمولدها»، الأهرام ٢٣/ ١/ ١٩٥٤، ص ١١.

(٤٨) نفسه.

(٤٩) «منظمات الشباب وليدة هيئة التحرير»، الأهرام ٧/ ٢/ ١٩٥٤، ص ٤.

(٥٠) «٣٥ ألفا من خيرة شباب مصر يشتركون في أعياد التحرير»، الأهرام ٢٣/ ١/ ١٩٥٤، ص ١١.

(٥١) كلمة عبد الناصر في افتتاح هيئة التحرير ببني سويف في ١٥/ ٨/ ١٩٥٣. والنص لا يوضح مصلحة من، والمعنى الظاهر مصالح أعضاء الهيئة أنفسهم.

(٥٢) كلمة عبد الناصر في الاحتفال الذي أقيم بميدان الجمهورية توديعا لمنظمات الشباب في المحافظات والمديريات في ٢٥/ ١/ ١٩٥٤.

(٥٣) «إدارة لتوجيه الشباب إلى مبادئ التحرير»، الأهرام ٤/ ٩/ ١٩٥٥، ص ٧، ٩. ورئيسها هو الصاغ أحمد شهيب. ومن أمثلة الأنشطة الخدمية استخدام الهيئة للشباب في «أسبوع الخدمات العامة» في كنس الشوارع والمساعدة في مجالات المرور والتموين والنظافة، في الجيزة: «منظمات الشباب تحارب في الجيزة»، آخر ساعة ٢٩/ ٩/ ١٩٥٤، ص ٣٢ - ٣.

(٥٤) في عدد أكتوبر ١٩٥٢ من مجلة الأزهر، ص ٢ - ٣. نقلا عن: ماجدة علي صالح ربيع، الدور السياسي للأزهر ١٩٥٢ - ١٩٨١، ط١ (مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة ١٩٩٢) ص ٢٠٥ - ٦. ولم يكن الانقلاب قد سُمي ثورة بعد.

(٥٥) موسى صبري، ٥٠ عاما في قطار الصحافة، (دار الشروق، القاهرة ١٩٩٢)، ص ٣٨٠.

(56) Gordon, Blessed, p. 75 - 76, 81 - 82.

(57) Ibid., p. 119.

(58) Ibid., p. 76.

(59) Ibid., p. 94 - 96.

(60) Ibid., p. 86.

(61) Ibid., p. 87 - 90.

(62) Ibid., p. 99, 101.

(٦٣) مثلا ردده عبد الناصر في خطبة بالمنصورة في ٨/ ٤/ ١٩٥٣؛ أحمد حمروش، المرجع السابق، ج١، ص ٢٨٠. وفكرة كراهية الله للمستضعفين دالة حقا على ميول النظام القمعية.

(٦٤) «كلمة الرئيس في افتتاح هيئة التحرير»، الأهرام ٢٤/ ١/ ١٩٥٤، ص ٩.

(٦٥) كلمة عبد الناصر في مبنى مديرية بني سويف أمام الجماهير نيابة عن محمد نجيب في ٢٧/ ٣/ ١٩٥٣.

(٦٦) كلمة عبد الناصر في جمعية الإخوان المسلمين في ٩/ ٤/ ١٩٥٣.

(٦٧) كلمة عبد الناصر في عمال مصنع شركة التقطير بالواسطى نيابة عن محمد نجيب في ٢٧/ ٣/ ١٩٥٣.

(68) Gordon, Blessed, p. 103.

(٦٩) بشأن هذا الخلاف انظر مثلا: ريتشارد ميتشل، الإخوان المسلمون، ترجمة عبد السلام رضوان، ط٢ (مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٥) ص ١٧٤ - ٧.

(70) Gordon, Blessed, p. 98 - 105.

(٧١) «البكباشي الشافعي يقول في المحلة الكبرى: حل جماعة الإخوان لا يعني هدم فكرتها»، الأهرام، ٢٦/ ١/ ١٩٥٤، ص ٤.

(٧٢) «البكباشي الشافعي يخطب الجمعة في أسيوط»، الأهرام ٣٠/ ١/ ١٩٥٤، ص ٩.

(٧٣) كلمة عبد الناصر في الاحتفال بالذكرى الخامسة للشهيد حسن البنا في ١٢/ ١/ ١٩٥٤.

(٧٤) «الاحتفال بذكرى الشهيد حسن البنا»، الأهرام ١٣/ ٢/ ١٩٥٤، ص ٩.

(٧٥) «مع الأستاذ عبد القادر عودة: الثورة تحقق أهداف الإمام الشهيد»، الأهرام ١٤/ ٣/ ١٩٥٤، ص ٧. التشديد من عندي. والمعنى كما رأينا يختلف عن العنوان الذي وضعه المحرر.

(٧٦) بشأن تطور الصراع داخل الإخوان وانسلاخ عدد متزايد منهم للحاق بالضباط، راجع: ريتشارد ميتشل، الإخوان المسلمون، ص ١٩١ وما بعدها.

(٧٧) Gordon, Blessed, p. 121 - 122؛ وانظر بالنسبة لشعبية عبد الناصر الفصل الثالث.

(78) Ibid., p. 84.

(79) Ibid., p. 118.

(80) Ibid., p. 123 - 124.

(٨١) عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي، ص ١٦٩.

(٨٢) «مؤتمر سياسي بهيئة التحرير: الاستبداد السياسي سبب نكبة العرب»، الأهرام ٢٧/ ٢/ ١٩٥٤، ص ٢.

(83) Gordon, Blessed, p. 128.

(٨٤) Ibid., p. 131.. والأرجح أن هذا هو السبب الرئيسي لإعدامه لاحقا.

(٨٥) عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي، ص ١٧١ - ٧٢.

(٨٦) نفسه، ص ١٠٤.

(٨٧) انظر مذكرات صلاح نصر، ج١، ص ١٦٥. حيث يشير لخطورة دلالة هذا التحرك، لأنه تحرك فئات اجتماعية، لا قوى سياسية.

(٨٨) نفسه، ص ١٧٣.

(89) Gordon, Blessed, p. 133.

(٩٠) مذكرات صلاح نصر، ج١، ص ١٦٧ - ٦٨.

(91) Gordon, Blessed, p. 133.

(٩٢) مذكرات صلاح نصر، ج١، ص ١٦٣.

(٩٣) كلمة عبد الناصر في حفل في نادي ضباط الجيش في ٩/ ٣/ ١٩٥٤.

(٩٤) مذكرات عبد اللطيف بغدادي، ج١ (المكتب المصري الحديث، القاهرة ١٩٧٧)، ص ١٤٦.

(95) Gordon, Blessed, p. 133 - 35.

(٩٦) عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي، ص ٢٠٦.

(٩٧) انظر رواية عبد العظيم رمضان لملابسات قيام هذا الإضراب والتي رجع فيها للقادة العماليين الذين شاركوا فيه في: الصراع الاجتماعي والسياسي، ص ٢٠٠ - ٢٠٥. وللاطلاع على بيان اتحاد عمال النقل المشترك برفض الحياة الحزبية والمطالبة باستمرار سلطة مجلس قيادة الثورة، انظر: «إضراب عمال النقل»، الأخبار، ٢٨/ ٣/ ١٩٥٤، ص ١، ٣.

(٩٨) «إدارة لتوجيه الشباب إلى مبادئ التحرير»، الأهرام ٤/ ٩/ ١٩٥٥، ص ٧، ٩.

(٩٩) «٣٥ ألفا من خيرة شباب مصر يشتركون في أعياد التحرير»، الأهرام ٢٣/ ١/ ١٩٥٤، ص ١١.

(١٠٠) أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو، ج١، ص ٣٥٢.

(١٠١) عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي، ص ١١٣؛ Gordon, Blessed, p. 135.

(102) Gordon, Blessed, p. 135.

(103) Ibid., p. 136 - 37.

(١٠٤) انظر التفاصيل بعد قليل. وانظر أيضا: ماجدة علي، الدور السياسي للأزهر، ص ٢٠٥ - ٦.

(١٠٥) عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي، ص ٢٠٥ - ٢٠٦.

(١٠٦) انظر فكرة تكوينه في مشروع قانون نُشر في الصحف آنذاك. مثلا: الأهرام ١٩/ ٥/ ١٩٥٤، ص ١، ١١. وكان، حسب مواده الـ٣٣، يجب أن يشكل «من أعضاء يمثلون مختلف الطوائف والهيئات والمناطق في جمهورية مصر»، وعددهم حوالي المائتين موزعين على مختلف «الطوائف والمناطق» بأعداد محددة. ويختار مجلس الوزراء الأعضاء، عدا من يمثلون المشتغلين بالزراعة وممثلي المديريات، فتختارهم جهات إدارية من بين مرشحَين يرشحهما مجلس الوزراء لكل مقعد. وبرغم سيطرة الوزارة على تشكيله اشترط القانون أيضا ألا يكونوا قد صدر ضدهم حكم من المحاكم الاستثنائية للضباط. والمجلس يبدي الرأي عندما تسأله الحكومة عن رأيه، ولكن الحكومة ملزمة بسؤاله في بضعة أمور، منها القوانين المهمة والميزانية. وللأعضاء حق اقتراح القوانين والرغبات وطرح أسئلة وطلبات مناقشة، وكل ذلك بصفة استشارية. وجدير بالذكر أن المشروع المنشور به صياغتان لإحدى مواده (المادة ١٥ عن اختصاصات المجلس)، بينهما فوارق طفيفة.

(107) Gordon, Blessed, p. 138.

(١٠٨) Ibid., p. 139, 187.. ولكن المجلس ظل يصدر قرارات بفصل الضباط وغيرهم إلى أن تولى عبد الناصر الرئاسة باستفتاء.

(١٠٩) عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي، ص ٢٠٦.

(١١٠) «خيار وفاقوس في موازين الثورة»، أخبار اليوم ١٨/ ٩/ ١٩٥٤، ص ٦، ١٠. ودلل على ذلك باستثنائهم من قانون حل الأحزاب، وتفصيل قانون العفو السياسي على مقاسهم، بما يشمل الإفراج عن «المحكوم عليهم في قضايا القتل والنسف والاغتيال»، كما لم يقدَّم أحد منهم للمحاكمة في قضايا نشر الإشاعات الكاذبة، وتجاهل الضباط حيازتهم للأسلحة والمتفجرات.

(١١١) «مؤتمر مجالس إدارات هيئة التحرير»، الأهرام ٨/ ٨/ ١٩٥٤، ص ٤. وكان مؤتمرا لأعضاء مجالس إدارة فروع هيئة التحرير في القاهرة والوجه القبلي.

(١١٢) «الإسلام لا يعرف المؤامرات والاغتيالات»، الأهرام ١٠/ ١٠/ ١٩٥٤، ص ٧. كما قرر أن الإخوان «يخدمون الصهيونية... ويخدمون مصالح الاستعمار من حيث يدرون أو لا يدرون»: «كلمة عبد الناصر في وفد العزيزية (الشرقية) في ١٩/ ٩/ ١٩٥٤؛ الأخبار ٢١/ ٩/ ١٩٥٤، ص ٤.

(113) Gordon, Blessed, p.142.

(١١٤) كلمة عبد الناصر في هيئة التحرير بقسم قصر النيل في شارع معروف في ٩/ ٥/ ١٩٥٤.

(١١٥) كلمة عبد الناصر في المقر الرئيسي لهيئة التحرير بالقاهرة في ٥/ ٩/ ١٩٥٤.

(١١٦) كلمة عبد الناصر في مؤتمر صحفي بهيئة التحرير في ٢١/ ٨/ ١٩٥٤.

(١١٧) كلمة عبد الناصر في المقر الرئيسي لهيئة التحرير بالقاهرة في ٥/ ٩/ ١٩٥٤. وقد كرر عبد الناصر فكرة تعارض الإرهاب مع الديمقراطية في كلمته في دار هيئة التحرير بعد حادث المنشية ٢٩/ ١٠/ ١٩٥٤.

(١١٨) كلمة عبد الناصر في وفد العزيزية (الشرقية) في ١٩/ ٩/ ١٩٥٤؛ الأخبار ٢١/ ٩/ ١٩٥٤، ص وقد أثير في ذلك الشهر خلاف آخر بشأن «المؤتمر الإسلامي»، الذي دعى لتكوينه الضباط. ا بهذا الشأن تصريحات أنور السادات في: الأخبار ١٧/ ٩/ ١٩٥٤، ص ٤؛ تصريحات صلاح سا في: الأخبار ١٥/ ٩/ ١٩٥٤، ص ٢؛ «البكباشي الشافعي يخطب الجمعة في الإسماعيلية»، الأه ٩/ ١٠/ ١٩٥٤، ص ٤، ١١.

(١١٩) نشر الأهرام دعاء لعبد الناصر وقت الصدام مع الإخوان في يناير ١٩٥٤، قال فيه: «اللهم إنك تع أننا... لما قمنا ليلة الثورة كنا نريد وجهك»: «دعاء»، الأهرام ٢٣/ ١/ ١٩٥٤، ص ١١. وبعد انت الصراع تماما، نشر مقالا دعا فيه إلى أن «نهتدي بهدي الإسلام عندما نضل الطريق»، ودعا العر إلى الاتحاد طاعة لله والرسول، وأشهد الله أنه سيسعى بكل «جهد وعزم وإيمان» لتحقيق اتح العرب والمسلمين: «دعوة إلى الإسلام»، الأهرام ١/ ٥/ ١٩٥٥، ص ٧.

20) Gordon, Blessed, p. 177.

(١٢١) «وقاية المساجد من إثارة الموضوعات المختلف عليها»، الأهرام ٢٣/ ٩/ ١٩٥٤، ص ٧. وانظر أي رد الباقوري على مجلة تايم الأمريكية حين أثارت الموضوع، حيث قال: بالنسبة «للصراع الحز الذي يستهدف الوصول للحكم فإن وزارة الأوقاف تحرص أشد الحرص على أن تجنب المسا ودور العبادة شروره»، الأخبار ٥/ ١٠/ ١٩٥٤، ص ٢. وقد أقام الأزهر احتفالا بتوقيع الاتفا أشاد فيه بالضباط وبالاتفاقية، وبمبدأ الاتحاد من خلف الضباط، انظر: «صلابة وحدتنا على النضا أخضعت المستعمر»، الأهرام ٢٦/ ١٠/ ١٩٥٤، ص ٤.

22) Gordon, Blessed, p. 206.

23) Ibid., p. 183.

(١٢٤) بالإضافة إلى الأجزاء السبعة المنشورة «لمحكمة الشعب»، راجع: ريتشارد ميتشل، الإخوان المسلمو ص ٢٤٥؛ Gordon, Blessed, p. 180.

25) Gordon, Blessed, p. 183.

(١٢٦) «٣ آلاف من علماء المساجد يبايعون الثورة»، الأهرام ١٠/ ١١/ ١٩٥٤، ص ٤. والرقم على عهد الجريدة وقد يكون مبالغا فيه. وقد واجهوا مشاكل في الاجتماع معا قبل التوجه لعبد الناصر لأن حرا مسجد شركس رفضوا فتحه لهم للاجتماع فيه. وقد خطب فيهم عبد الناصر وطالبهم بإنقاذ الإسلا «من نهازي الفرص والتضليل والخداع»: كلمته في وفدهم في ٩/ ١١/ ١٩٥٤.

(١٢٧) «مكافحة الأمية الوطنية والدينية»، الأهرام ١٤/ ١٢/ ١٩٥٤، ص ١١. وتعبير الأمية للباقوري، وف للجريدة.

(١٢٨) قال إن «جميع القضايا بتاعتهم أثبتت أن أساسهم من الصهيونية: الصهيونية هي التي تعمل على نش الدعاية الشيوعية... [و]إيجاد تنظيمات شيوعية؛ وهي التي تعمل تحت اسم الشيوعية... [التي ثبت ثبوتا أكيدا أنها فرع من الصهيونية... التي ترجو أن تتوسع من إسرائيل حتى تستولي على وادي

النيل»: كلمة عبد الناصر في احتفال نقابة عمال ومستخدمي النقل المشترك بمناسبة افتتاح دار نقابتهم الجديدة في ٢٩/ ٤/ ١٩٥٤.

(١٢٩) ادعى أنه تتحكم فيهم «فتاة يهودية»: كلمة عبد الناصر في المقر الرئيسي لهيئة التحرير بالقاهرة في ٥/٩/ ١٩٥٤.

(١٣٠) قال إن الشيوعية «ليس لها هدف إلا الفوضى... [و]لا تقبل ولا ترضى برفع مستوى المعيشة أو تحسين الأحوال الاجتماعية»: كلمة عبد الناصر في مؤتمر صحفي بهيئة التحرير في ٢١/ ٨/ ١٩٥٤. وكرر القول بأن الشيوعيين «أجراء للصهيونية».

(١٣١) «أحكام خطيرة في قضية الشيوعية الكبرى»، الأخبار ٢/ ٩/ ١٩٥٤، ص ١، ٣.

(١٣٢) مانشيت أخبار اليوم في ٩/ ١٠/ ١٩٥٤: «مؤامرة واسعة ضد النبي والقرآن/ روسيا تبدأ حملة واسعة ضد الإسلام ردا على المؤتمر الإسلامي». وانظر أيضا: مصطفى أمين، «الموقف السياسي»، أخبار اليوم ١/ ٥، ٤/ ٩/ ١٩٥٤، ص ٦.

(133) Gordon, Blessed, p. 206.

(١٣٤) راجع مثلا: مريت بطرس غالي، سياسة الغد، برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي (مطبعة الرسالة، القاهرة ١٩٣٨)؛ حافظ عفيفي، على هامش السياسة، بعض مسائلنا القومية (مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٣٨).

(١٣٥) أحمد بهاء الدين، «العقاب لآباء الطلبة!!»، روز اليوسف ١٣/ ١٠/ ١٩٥٢، ص ٥.

(136) Gordon, Blessed, p. 140.

(١٣٧) «الموقف السياسي»، أخبار اليوم ٢٥/ ٩/ ١٩٥٤، ص ٦.

(١٣٨) أحمد عبد الله، الطلبة والسياسة في مصر، ط١ (سينا للنشر: القاهرة ١٩٩١) ص ١٤٥ - ٧.

(١٣٩) كلمة عبد الناصر في المؤتمر الشعبي بحي الجمالية بمناسبة افتتاح منشآت هيئة التحرير في ٢٩/ ٧/ ١٩٥٤.

(١٤٠) والتعليق بشأن إعداد «برنامج شامل للتعاون بين المجلس الأعلى لرعاية الشباب والتربية الرياضية، واللجنة الأوليمبية وهيئة التحرير على [:لـ] توجيه شباب مصر جميعا إلى الرياضة...»: «بناء الشباب»، الأهرام ٢٦/ ١١/ ١٩٥٤، ص ٩. كما بدأ نظام جديد يسمى «نظام الشرف الجامعي»، بهدف توجيه الشباب للتفوق العلمي والرياضة والتدين والابتعاد عن «الفتن والخلافات الشخصية والمذهبية والحزبية»: «خلق جيل جامعي يؤمن بالمثل العليا»، الأهرام ٣١/ ١٢/ ١٩٥٤، ص ٥.

(١٤١) خطب صلاح سالم في مؤتمر المعلمين بعد حادث المنشية قائلا: «كيف نبني هذه الأمة إذا ما تظاهرنا اليوم أو تركنا دروسنا... فبثوا في الطلبة هذه الأفكار... ولن توجد دولة حرة مستقلة يخرج طلابها في الشوارع يتظاهرون»: «٦٠ ألف معلم يكرمون الثورة»، الأهرام ١٤/ ١١/ ١٩٥٤، ص ٩.

(١٤٢) دونالد مالكولم ريد، دور جامعة القاهرة في بناء مصر الحديثة، ترجمة إكرام يوسف، ط١ (مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر: القاهرة ١٩٩٧)، ص ٢٩٦ - ٧.

(١٤٣) «أفكار للحريق»، آخر ساعة ١٦/ ٢/ ١٩٥٥، ص ٣٩. ومنها كتاب أمين سامي: تقويم النيل. وممارسة إعدام الماضي متكررة في هذا العهد، من مسح شرائط خطب محمد نجيب في الإذاعة إلى مصادرة كل نسخ مؤلفات سيد قطب بما فيها الأدبية.

(١٤٤) وبصفة خاصة أجرت المصور استفتاء للقراء كانت نتيجته موافقة ٩١٪ منهم على عودة الأحزاب، فم
الضباط نشر النتيجة وضُرب صبري أبو المجد وحُبس: كرم شلبي، صحافة الثورة وقضية الديمقراط
في مصر (دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة ١٩٩٥)، ص ٢٢٣ - ٨.

(١٤٥) سليمان صالح، أزمة حرية الصحافة، ص ٢٣٤ - ٥.

(١٤٦) كما أكد أن الصحفيين إما منافقين كاذبين وإما يصطنعون الشجاعة والبطولة، فهم أيا كانوا موقفهم
فاسدون: محمد حسنين هيكل، «حديث صريح عن صحافة مصر»، آخر ساعة ١٥/ ٤/ ١٩٥٣، ص

(١٤٧) كتب أنه يخشى «أن تصبح هذه الحريات كما كانت قبل ٢٣ يوليو سلعا تباع وتشترى... وأنا أريد أ
أصون الحرية من هذا العبث... ونحن لا نريد أن يشتري الحرية غيرنا ومن يدري فقد يكون بينه
أعداء للوطن»: «خطاب مفتوح إلى جمال عبد الناصر»، روز اليوسف ١١/ ٥/ ١٩٥٣، ص ٣. والم
فضلا عن أنه بأسلوب هيكل، فإنه أعاد نشره في «آخر ساعة»، التي كان يرأس تحريرها، ضمن مقال
ويبدو أن النشر على لسان عبد الناصر مباشرة كان دعما لهيكل الذي كان قد أحيل إلى مجلس تأدي
في نقابة الصحفيين بسبب مقاله سالف الذكر: محمد حسنين هيكل، «قدموا جمال عبد الناصر مع
إلى مجلس التأديب»، آخر ساعة ١٣/ ٥/ ١٩٥٣، ص ٤. وانظر أيضا منطق التخوين نفسه في ر
صلاح سالم على مقال لأحمد أبو الفتح في «المصري» طالب بحرية الصحافة بأن مثل هذه المطال
في وقت إجراء المباحثات مع الإنجليز حول الجلاء إنما تضعف الجبهة الداخلية وتساعد المستعم
وبعد شهور هاجم «المصري» هجوما عنيفا في مؤتمر عام وأكد أن سيف الرقابة سيظل بتارا وأ
الصحافة مقدمة على التطهير: سليمان صالح، أزمة حرية الصحافة في مصر ١٩٤٥ - ١٩٨٥، ط
(مكتبة الوفاء، القاهرة ١٩٨٥)، ص ٢٤٥.

(١٤٨) وقد سبق للضباط أن عطلوا ٧ صحف في يناير عام ١٩٥٣، معظمها ذات اتجاه شيوعي: سليما
صالح، أزمة حرية الصحافة، ص ٢٤٠ - ١. ويلاحظ هذا الباحث أن التعطيل غير مشروع قانونا لأ
لا يجوز اجتماع التعطيل مع الرقابة المسبقة على النشر. راجع أيضا أرشيف قاعة الدوريات في دا
الكتب المصرية الذي يكشف عن توقف عدد هائل من الدوريات عن الصدور في عام ١٩٥٤ بالذات

(١٤٩) مثلا: اعتقلوا إحسان عبد القدوس وزميل له بسبب مقال نشره أثناء أزمة مارس بعنوان «الجمعية السر
التي تحكم مصر»، وظلا في المعتقل لأكثر من ثلاثة شهور، بغير أي اتهام رسمي، وكذلك اعتقل
محمود عبد المنعم مراد مدير تحرير «المصري» الوفدية وفصلوه من وظيفته الحكومية وحرموه م
حقه في المعاش وعزلوه سياسيا، وظل في الاعتقال حتى عام ١٩٥٦: سليمان صالح، أزمة حري
الصحافة، ص ٢٤٢. أما أبو الخير نجيب، مالك صحيفة «الجمهور المصري»، فقد صدر حكم م
محكمة الثورة المشكلة من الضباط بحبسه خمسة عشر عاما: نفسه، ص ٢٥٤ - ٦.

(١٥٠) Gordon, Blessed, p. 139؛ عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي، ص ٢٠٩.

(١٥١) «تطهير نقابة الصحفيين»، الأخبار ٧/ ١٢/ ١٩٥٥، ص ١، ٤. وانظر أيضا اتهام بعض الصحف
والصحفيين بالحصول على مصروفات سرية، بغير أي تحقيق من جهة محايدة، ودون اتخاذ أي
إجراء قانوني قبلهم، بما يدل على أن الهدف كان مجرد التشهير: سليمان صالح، أزمة حرية الصحافة
ص ٢٤٧ - ٢٥١.

(١٥٢) سليمان صالح، أزمة حرية الصحافة، ص ٢٠٦ - ٢١٤. وبشأن معارضة الاتجاه إلى وضع قانون
للصحفيين يقرر الرقابة عليهم، راجع: «محمد علي علوبة يتحدث عن قانون الصحفيين»، الأهرا

١٠/ ٧/ ١٩٥٤، ص ٤. وقد قال إن قوانين العقوبات ورقابة النقابة والرأي العام والمشرفين على الصحف تكفي.

(١٥٣) سليمان صالح، أزمة حرية الصحافة، ص ٢٢٦.

(١٥٤) أحمد بهاء الدين، «قراءة التاريخ وهو ساخن»، روز اليوسف ٢٧/ ٩/ ١٩٥٤، ص ٤٢. والتورية واضحة: فلا علاقة بين «سنوات الحرب» و«نوع الحكم». انظر أيضا محاولة كامل الشناوي اللاحقة للسخرية من الضباط في إطار المديح الإجباري: الضباط الأبرار «شهدوا الشعب المغلوب على أمره.. يتوجع ويتألم في صمت... فهاجوا ونقموا وعبروا عن هياجهم ونقمتهم بحركة ٢٣ يوليو»: «الثورة.. والغضب!»، الأخبار، ٢٤/ ٧/ ١٩٥٥، ص ٣. وقد اختار البعض مثل محمد زكي عبد القادر وعباس العقاد ألا يكتبوا في السياسة.

(١٥٥) انظر مثلا فيما يتعلق بمحاولة إعدام شخصية سيد قطب، أي محو كل أثر له في البلاد بما فيها إنتاجه الأدبي، وذلك بعد إعدامه جسديا: شريف يونس، سيد قطب والأصولية الإسلامية، ط١ (طيبة للدراسات والنشر: القاهرة ١٩٩٥)، ص ٢٦٣.

(١٥٦) سامي داود، «يوميات الأخبار»، الأخبار ١١/ ٥/ ١٩٦٢، ص ١٢.

(١٥٧) «جمال عبد الناصر يتحمل المسئولية كاملة منذ هذه الدقيقة»، آخر ساعة ١/ ١٢/ ١٩٥٤، ص ٣. التشديد من عندي.

(١٥٨) «الجمعية السرية التي تحكم مصر!»، روز اليوسف، ٢٢/ ٣/ ١٩٥٤، ص ٣ - ٥. وأخذ عليهم بصفة خاصة في هذا المقال رفضهم إقامة حزب سياسي.

(١٥٩) لطفي الخولي، «أزمة المثقفين العرب»، الأهرام ١٢/ ٣/ ١٩٦١، ص ٨. وانظر أيضا مداخلته في مناقشة «أزمة المثقفين»، (الندوة الأولى، القسم الرابع) في: الأهرام ١٣/ ٦/ ١٩٦١، ص٨.

(١٦٠) كانت نظرة ضباط الجيش طبقية، كانعكاس لمجتمع مشهور عالميا حتى الآن بفجاجته الطبقية والحقوق الواقعة غير القانونية للطبقات العليا على الدنيا فيه. انظر هامش رقم ٣٧ لهذا الفصل. أيضا: حين انفجر تمرد سلاح الفرسان (المدرعات) تأييدا لنجيب ولفكرة الديمقراطية أوضح لهم عبد الناصر موقفه، ومؤداه أن الشعب لا يستطيع أن يقدر مصلحته، ولا يستطيع أن يتحمل مسئولية الحرية وسيبيع صوته في الانتخابات، والبيع هذا لا يشير بطبيعة الحال للطبقتين الوسطى والعليا: نفسه، ص ٢٧٢.

(١٦١) انظر تحليل كارل ماركس لانقلاب لويس بونابرت على أساس التوازنات المؤدية إلى الشلل في فرنسا آنذاك: الثامن عشر من برومير لويس بونابرت (دار التقدم، موسكو، د.ت.). وانظر أيضا تحليل عادل العمري للناصرية بوصفها بونابرتية: اليسار والناصرية والثورة المضادة: نظرة جديدة في ملفات قديمة (مركز المحروسة، القاهرة ٢٠٠٩).

(١٦٢) «نداء مجلس الثورة إلى الشعب»، الأهرام، ٣٠/ ٣/ ١٩٥٤، ص ١؛ «نداء من مجلس قيادة الثورة»، الأخبار ٣٠/ ٣/ ١٩٥٤، ص ٤.

(١٦٣) على خلاف مقولة ديكتاتورية البروليتاريا مثلا. فقد لا تكون هذه المقولة قد تحققت تاريخيا، ولكنها متماسكة منطقيا: ديكتاتورية طبقة تمارسها على طبقات أخرى.

(١٦٤) طارق البشري، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، ص ٧٧ - ٨٣. تم حل مجلس قيادة الثورة رسميا عام ١٩٥٦، ولكن استمر كثير من الضباط الأحرار في السلطة، بوصفهم عناصر محل ثقة داخل أجهزة الدولة الرسمية.

(١٦٥) مثلا: علي الدين هلال، تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٣ - ١٩٩٧ (مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة ٢٠٠٥)، ص ١٥٦. ولكن الكاتب لم يستخلص شيئا من هذه السمة، بل قدمها كمجرد ملاحظة.

(١٦٦) Springborg, R., Family, Power and Politics in Egypt: Sayyed Bey Mar'ei - His Clan, Clients and Cohorts (Philadelphia, University of Pennsylvania Press 1982).. ووفقا لثروت عكاشة كان عبد الناصر يعرف أن الدولة «إقطاعيات»: الجيش، الاتحاد الاشتراكي، مجلس الأمة، الحكومة، وأنه وحده القادر على السيطرة عليها جميعا: ثروت عكاشة، مذكراتي في السياسة والثقافة ج٢، ط٢ (دار الهلال، القاهرة ١٩٩٠)، ص ٣٩٠ - ١.

(١٦٧) قال: «الذي ثبّت أقدام الاستعمار في بلادنا هم الخونة المصريون»: خطاب عبد الناصر في المنصورة في ٨/ ٤/ ١٩٥٣.

(١٦٨) كلمة عبد الناصر في جامعة الإسكندرية أثناء زيارة أعضاء مجلس الثورة لها، في ٨/ ٤/ ١٩٥٣.

(١٦٩) كلمة عبد الناصر في الشباب في جامعة القاهرة في ٣/ ١٢/ ١٩٥٣.

(١٧٠) كلمة عبد الناصر بمناسبة انعقاد المؤتمر الوطني بالإسكندرية في ٢٦/ ١١/ ١٩٥٣. ولأنه ليس متصورا أنه يتهم الشعب بارتكاب جرائم في حق الاستعمار أو الملك مثلا، يكون المقصود فيما يبدو جرائم في حق نفسه، ولكن الأرجح أنها جرائم في حق «البلد» التي كان الضباط يعيشون فيها ويتأذون من الشعب المجرم.

(١٧١) كلمة عبد الناصر في المؤتمر الشعبي العام بمصر القديمة في ٢٦/ ١٢/ ١٩٥٣.

(١٧٢) كلمة عبد الناصر في المعهد الديني برأس التين بالإسكندرية في ١٨/ ٤/ ١٩٥٣. وقد اختصر نظام القذافي الفكرة، باعتباره خليفة إيديولوجي للناصرية في شعار «من تحزب خان»: معمر القذافي، الكتاب الأخضر، ط ٢٦ (المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر: طرابلس ١٩٩٩)، ص ١٩، ٢٢. ويبدو لي أن المقارنة بين الناصرية و«القذافية» في الأفكار والممارسات على السواء يمكن أن تكون مفيدة للغاية في فهم هذا النوع من النُّظُم في سياقات مختلفة.

(١٧٣) طارق البشري، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، ص ٨٩.

(١٧٤) صدر «فلسفة الثورة» على هيئة كتيب للمرة الأولى عام ١٩٥٤، ولكنه نشر أصلا كسلسلة من ثلاثة مقالات في «آخر ساعة»، في الأعداد الصادرة في ١٢ أغسطس و١٦ سبتمبر ١٩٥٣ و٦ يناير ١٩٥٤. وكان رئيس تحرير آخر ساعة آنذاك محمد حسنين هيكل، والمقالات مكتوبة بأسلوبه.

(١٧٥) جمال عبد الناصر، «فلسفة الثورة، دستور الغد» (تقديم كمال الدين حسين)، (وزارة التربية والتعليم، إدارة الشئون العامة، القاهرة ١٩٥٦). وقال في التقديم إن «فلسفة الثورة» «جواب عن بعض الأسئلة القلقة الحيرى التي تتردد على بعض الشفاه أو تهمس بها بعض النفوس».. مقرا بأن «الثورة» ليست مقبولة تماما بعد.

(١٧٦) انظر مثلا طباعته مع الميثاق الوطني وبيان ٣٠ مارس في: وثائق ثورة يوليو (دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٩١).

(١٧٧) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، سلسلة كتب قومية، ع ٣٠٣،(الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.) ص ٣.

(١٧٨) نفسه، ص ١٨.

(١٧٩) نفسه، ص ١٢.
(١٨٠) نفسه، ص ١٩ - ٢٠. التشديد من عندي.
(١٨١) نفسه، ص ٢٦ - ٧.
(١٨٢) نفسه، ص ٢٣.
(١٨٣) والالتباس ناتج عن افتراض الزحف. فيمكن إذا تخلينا عنه أن نتصور سيناريو آخر مثل الثورة الصينية لا يقوم فيه هذا التعارض الوهمي. وقد صف جان لاكوتير فلسفة الثورة بأنه وثيقة مراهقة: Gordon, Blessed, p. 188..
(١٨٤) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة،، ص ٤٦ - ٧.
(١٨٥) يتكون الوجود عند أرسطو من مادة وصورة. المادة هي هيولى بلا شكل، والصورة هي التي تعطي المادة ما قد نسميه تخصيصها، فتصبح مثلاً حصانا أو جبلا أو ماء أو غير ذلك. وهو تعريف في أساسه فيما أظن يستلهم عمل الحرفيين على المواد الخام لإعطائها شكلا. وبصورة مبسطة، يبدو هذا التشبيه مناسبا تماما للناصرية، خصوصا بفعل الدور المحوري للصانع أو الخالق باعتباره مانح الصورة. فكما يسري، يصبح السكان شعبا، أي جسدا سياسيا، من خلال الزعيم.
(١٨٦) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، ص ٤٨ - ٩. والمقصود مدة مؤقتة لحين انتهاء لجنة الدستور من وضعه. غير أن مشروع اللجنة أهمل بعد إتمامه.
(١٨٧) نفسه، ص ٥٢.

الفصل الثاني

الثـــورة

استقر العرف على اعتبار انقلاب يوليو ١٩٥٢ ثورة، لا بفعل تحريك بعض القوات في ليلة ٢٣ يوليو، ولكن بناء على تطور سياسات النظام الذي أسفر عنه الانقلاب لاحقا، وصولا إلى إعلان صيغة جديدة من الاشتراكية في ١٩٦١ - ١٩٦٢. كما اعتُبر ثورة بفعل التأثير الكبير الذي مارسته سياسات النظام الجديد على المنطقة، ودوره الدولي في إطار مجموعة عدم الانحياز التي كان من مؤسسيها. ولكن هذا الفصل لا يقصد بالثورة هذه السياسات الداخلية والخارجية التي ستتناول الفصول التالية بعض جوانبها، ولا يناقش أيضا التعريفات المختلفة التي فُصِّلت لكلمة «ثورة» لتكون على مقاس النظام الجديد. المقصود بالثورة هنا هو ما أُعلن عنه رسميا بصفة ثورة في يناير ١٩٥٣، حين سمى مجلس القيادة نفسه «مجلس قيادة الثورة»، وأعلن قيام فترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات، مفصحا بذلك عن نية الضباط في الاستمرار في السلطة، وبالتالي بداية تطبيق فكرة «الزحف المقدس» التي أعلنتها مقالات «فلسفة الثورة» في أواخر ١٩٥٣. والمعنى الأعمق لهذا التحول هو رسوخ الانقلاب أو مروره بأول مأسسة له، تحوله إلى نظام ما (بينما سنرى في الباب الثالث المأسسة الأخيرة للانقلاب).

هذا التحول من انقلاب إلى ثورة استغرق حوالي عام وأشهُر. فلم يكن إعلان الثورة في أوائل ١٩٥٣ سوى إعلان من طرف واحد، تطلب تفعيله، بمعنى فرض صيغة «الزحف»، كصيغة وحيدة وإجبارية، خوض صراعات حُسمت فعليا في مارس ١٩٥٤، ليستتب الأمر للضباط وتستقر صيغة الثورة بالمعنى الذي يقصدونه، أي إدارة البلاد

بلا مجال سياسي. الثورة المقصودة هنا إذن تمتد من يناير ١٩٥٣ إلى يناير ١٩٥٦، حين أُعلنت صيغة الدستور الجديد. فهي تتداخل مع ما أسميته الانقلاب جزئيا.

هذا لا يعني أن الانقلاب، بمعنى التطهير، قد توقف بعد مارس ١٩٥٤. فقد أُجريت بعد هذا التاريخ عمليات تطهير متواصل، شملت الإخوان حتى نهاية العام أو بعده بقليل، ثم تواصلت لاحقا، ولكن كإجراء وقائي أو عقابي، حتى نهاية عهد عبد الناصر وبعده. هذا يعني أن الثورة تظل مؤسَّسة على الانقلاب، أي التطهير أو القضاء على الحياة السياسية، مؤسَّسة كما قلنا على إقامة معبد الشبح، ثم صيانته وتطهيره بشكل متواصل من كل «دخيل» يحاول تدنيسه. بالتالي الثورة هي الانقلاب، ولكن في مرحلة أعلى. وبعبارة أخرى، الانقلاب هو مؤسِّس الثورة، بينما تظل الثورة معتمدة بصفة مستمرة على الانقلاب، أي على تطهير مستمر، ولكنها تتجاوزه.

بم تتميز الثورة إذن؟ تتميز أولا بتواري آليات الانقلاب ـ التطهير، بانتقالها إلى الخلفية. فبالقضاء على المعارضة واستقرار النظام الجديد أصبحت مهمة القمع ثانوية، وروتينية. لذلك أعلن هيكل، كما رأينا، أن الضباط أصبحوا يقفون بلا منازع على رأس «الجموع التائهة»، متوجهين بهم إلى المستقبل. هذا يعني أن علاقة النظام الجديد بهذه «الجموع» أصبحت هي العلاقة البارزة في إدارة سياسات النظام في هذه المرحلة، التي تدار بتفعيل مؤسسات النداء الثلاث التي أشرتُ إليها في نهاية الفصل السابق: الأمنية والتكنوقراطية/ الإنجازية والتعبوية، ليتحول الانقلاب إلى نظام بإقامة وتدعيم مؤسساته الكبرى، التي تفرعت عنها ثلاثة جوانب للشرعية سيتناولها هذا الفصل.

(١) الشرعية الانتقالية

أعلن الضباط في يناير ١٩٥٣ عن قيام مرحلة انتقالية لمدة ثلاث سنوات، ولكن الانتقال لم يبدأ بقوة إلا بعد القضاء على المعارضة التي أعاقته. ومن جهة أخرى فإنه استمر إلى ما بعد انتهاء الفترة الانتقالية بكثير، كما سنرى، بحيث يمكن اعتبار النظام في جوهره نظاما انتقاليا. وسوف يحاول هذا الجزء أن يوضح معنى هذا الوصف من جهة، وأن يبين جذوره من جهة أخرى.

(أ) تسليم الثورة للشعب

أصبح الشعب الفعلي، الفاسد والمضلَّل، أو «الجموع»، الطرف الأساسي في المعادلة السياسية بعد مارس ١٩٥٤. ففي نفس الخطاب الذي ظهر فيه مصطلح «ديكتاتورية الشعب» قال عبد الناصر: «الحمد لله فقد أثبتم الآن أنكم أمناء على هذه الثورة التي قامت من أجلكم... وإن الثورة ستستمر لتحقيق أهدافها كاملة بفضل اتحاده [:الشعب] وتعاونه...»[١]. وجَّه عبد الناصر هذا الكلام لمن أسماهم «المواطنين الأحرار»، فمن هم؟

يصعب أن يكون المقصود بـ«المواطنين الأحرار» مجموعات التخريب التابعة لهيئة التحرير، ولا حتى العمال المضربين الذين تكلم عبد الناصر عنهم لاحقا باحتقار، قائلا إنه اشتراهم ببضعة آلاف من الجنيهات[٢]. وبطبيعة الحال لم تكن التحية لمن شاركوا في التمرد على الضباط ممن «أخذوا الدرس». لقد كانت ببساطة للبقية الكبيرة الحجم التي لم تفعل أي شيء، خوفا أو فقدانا لأي أمل وانسحابا من المجال السياسي برمته. فبموقفها السلبي استكمل تحطيم بقايا النظام السياسي بكافة قواه (والإخوان لاحقا) بهذه الأدوات البسيطة، وبغير حاجة إلى تدخل الجيش. فبهذه «المشاركة» السلبية، أصبحوا «مواطنين أحرارا» مثل «الضباط الأحرار»، أحرارا من الانتماء السياسي. لم يكن الضباط في النهاية يواجهون انتفاضة على غرار مارس ١٩١٩. وبهذا المعنى كان الشعب الصامت هو عماد نجاح الانقلاب وتحوله إلى ثورة، كانوا اللبنة التي ينبني عليها الفراغ السياسي المحجوز لشعب المستقبل، وكانوا هم القاعدة التي منحت للضباط، بخروجها من ساحة الصراع، أي بشكل سلبي، «اسم الشعب» ليتحدثوا به. ولكن هذه التحية لا تعني أنهم أصبحوا مدعوين لدخول الساحة، بل إلى مواصلة صمتهم المؤسِّس للنظام، على نحو ما طُلب منهم بعد الأحداث، ليعلو صوت «اسم الشعب» الصامت. ولكن في عهد الثورة أضيف عليهم أيضا واجب أن ينضموا إلى «الطليعة» ليقيموا الزحف.

كان معنى ذلك أن صيغة الزحف، التي هي كما أشرتُ صورة بلا مادة، بمصطلح أرسطو، قد وجدت المادة التي تستند إليها، ممثلة في الجموع المنسحبة من الساحة.

وبالتالي كانت النتيجة هي صورة بلا مادة مقابل مادة بلا صورة، تماما مثلما يبدأ النحات عمله برسم تخطيطي، أو صورة في ذهنه لتمثال، وأمامه كتلة من الحجر عليه أن يشكلها وفقا لهذه الصورة. الثورة إذن هي عملية «نحت» الكتلة الصامتة لتكون مطابقة للصورة التي أسست النظام القائم، صورة الزحف.

بعد أسبوعين من الأحداث تبلورت الصيغة الجديدة بشكل كبير، وقيلت مرارا وتكرارا. مثلا: «من هذا اليوم انتقلت ملكية الثورة من الجيش إلى المواطنين جميعا، ولم تعد ثورة الجيش أو الضباط الأحرار، بل إنها الآن ثورة الشعب كله»[٣]. ليست المسألة فقط أن الشعب السلبي أمين على الثورة وسيواصل الاتحاد والتعاون، بل تسلم الشعب القائم، بقدر ما يكون سلبيا، الثورة رسميا. ومصداقا لهذا الكلام أُجري احتفال لنقل السلطة لذلك الشعب. ففي العيد الثاني للثورة، بعد أقل من أربعة أشهر من انتهاء أزمة مارس، أقام الجيش احتفالا تحركت فيه مواكب الشعلة «من القيادة العامة للقوات المسلحة لتلتقي بالشعب في ميدان الجمهورية»، وعلق مندوب الأهرام موضحا المغزى: «هذا هو المعنى الذي أرادته الثورة [:الضباط] أن **يستقر في أذهان** الشعب أمس، ليعرف أن هذه الثورة ثورته... فقد غدت مصر **أمة واحدة، بل جيشا** واحدا. **كله يسير في ركب الثورة**»[٤].

على هذا النحو «تسلم» الشعب، بصفته جمهرة ما محتشدة في مهرجان، من المرجح أن كثيرا منهم من هيئة التحرير، «سلطة كرنفالية»، إن جاز التعبير، بغير أية مؤسسات، ولو برلمان صوري. وعرف من اهتموا من بين بقية السكان أنهم قد تسلموا السلطة بهذه الطريقة من خلال الإذاعة والصحف، وأصبحوا «جيشا واحدا»، بقدر ما أفسحوا للضباط الطريق بصمتهم.

يبدو الاحتفال بالتالي كمجرد احتفال للنظام بنفسه، مدعيا بشكل غير مقنع على الإطلاق بأن ثمة فارق. ولكن إذا أخذنا هذا الاحتفال على أنه رمز لتكوين الزحف، نستطيع أن نجد فارقا مهما. فبدلا من تبكيت الشعب، ظهر ميل متزايد لمدحه واجتذابه، وبالأدق لمدح وجذب «الجموع»، التي وُعدت في هذا الاحتفال بمشاركة ما في السلطة، بشرط الانصياع لفكرة الزحف. بعبارة أخرى، كان مغزى الاحتفال، ومجمل

الأقوال عن الشعب الذي استلم الثورة، تدشين عملية نقل الشعب، تحويله أو تربيته؛ ليصبح لائقا لتولي السلطة. وبهذا المعنى يمكن أن نعتبر هذه التحية التي قدمها الضباط للجموع نوعا من التقدير لسلبيتها، باعتبارها علامة مبشرة بقبولها لمبدأ الزحف وإمكان تشغيلها في هذا المشروع. باختصار كان احتفالا باستلام الضباط للمادة الخام التي سيعملوا عليها.

*

النقطة الأولى التي سنتابعها إذن هي تحول نغمة الكلام عن الشعب، بمعنى الجموع، مع الانتقال من الانقلاب إلى الثورة. كانت نغمة القوامة أو الوصاية عالية وصريحة في مرحلة «الانقلاب». أخذ أنصار النظام الجديد يطالبون صراحة بالديكتاتورية، على أساس أن الشعب غير مؤهل لممارسة حقوقه الانتخابية[٥]، بل كتب بعضهم بشكل أكثر فجاجة أنهم «غير راضين عن مستوى هذا الشعب»[٦]، مؤكدين، مع ذلك، أن الأمل كبير في أن «يتحسن» بفضل حكامه الجدد[٧]. بهذا المنطق كانت محاولة القوى الديمقراطية في مارس للتخلص من وصاية «الطبيب»، أي الضباط، عبثا طفوليا وفقا لهيكل: «قُدِّر للطبيب أن يظهر على المسرح في فجر ٢٣ يوليو. وبدأت العملية الجراحية... تحت البنج... شكا المريض وتذمر... وحاول أن يوهم الأطباء أنه سليم معافى... ولكن الأطباء ـ كما يحدث في كل عملية خطيرة ـ مضوا في جراحتهم»[٨]، أي برغم أنفه، ولكن لمصلحته، ووفقا لحالة الضرورة؛ حالة الطوارئ في غرفة العمليات. لقد رأينا كيف أعلن عبد الناصر للضباط في ٩ مارس أن الشعب مضلَّل، وأن إنقاذ البلاد من الحزبية يعتمد على الجيش. وبالتالي كانت الصيغة تقوم على استبعاد حاد وأساسي للسكان. وبالتالي كانت المواجهة لصالح الشعب الذي لم يوجد بعد.

وفقا لذلك الموقف، كان الأوصياء يحكمون لصالح «الجموع»، تماما كما يتخذ الراشد الإجراءات باسم القاصر، لا يعنيه رضي أم غضب. وكان المفترض بالأحرى، كما رأينا في الفصل الأول، أن الشعب لا يعرف أنه قاصر، وأنه فوق ذلك ميال إلى الفساد وإلى مفسديه. ولكن بعد أزمة مارس، كان قد تم بالفعل إنتاج «الجموع»؛

بالتخلص من «الأشياع والجماعات»، لتصبح اللبنة الأولى التي يمكن أن يصاغ منها شعب الزحف. وبالتالي أصبح من اللائق القول بحصول قادة الزحف المنتظر على موافقة مبدئية ما من هذه الجموع، أو، إذا أخذنا بتشبيه هيكل، حصول الطبيب على موافقة المريض على إجراء الجراحة.

ترتب على ذلك تحول أساسي في خطاب النظام. فمع استلام الضباط للأمانة بلا معارضة، أصبح المطلوب هو إدماج «الجموع» في مشروع الزحف، أي إفساح مكان لها في صيغة السلطة، وأول خطوة هي إعادة تأويل التطهير، أي الانقلاب، من صيغة الديكتاتورية التي نوقشت مطولا في الفصل الأول إلى صيغة الحرية. أصبح التطهير هو تحقيق الحرية للشعب، ليس فقط بمعنى الصوت الخفي لشعب المستقبل، ولكن أيضا بمعنى الصوت الصامت للجموع التي تشكل المادة الخام لبناء شعب على صورة الشبح ومثاله.

بعد انتصار مارس ١٩٥٤، قسّم الضباط سكان البلاد إلى أغلبية لا بأس بها، على عيوبها التي ذكرناها، وأقلية خطرة يجب أن تُحرم من الحركة. فمثلا صرح عبد الناصر مهدئا الخائفين: «إنني أؤمن بأننا شعب طيب... ولكن لا يعني هذا أن نترك البلاد فوضى»[٩]. الأمر الذي يوحي بأن التطهير هو حماية لأغلبية «طيبة» من عناصر «الفوضى». وتطورت الفكرة ليصبح التطهير هو الحرية، حرية هذه الجموع. فعلى حد قول عبد الناصر: «يجب ألا نمكن أعداء الحرية من التجارة باسم الحرية... والتضليل باسم الحرية. سنسلب حرية أعداء الحرية... وبهذا يا إخواني نستطيع أن نقول للشعب أننا... **حققنا لك الحرية**»[١٠]. بطبيعة الحال ليست الحرية هنا هي الحريات المدنية والسياسية، ولكن عملية تحرير، تتلخص في تحرير الجموع من الخونة، بمعنى عزلها عن التأثر بهذه النخب التي اعتُبرت معادية لها. فتحويل الجموع إلى مادة تصاغ على مثال الصورة يعني تحريرها من صورتها القديمة، أي من النظام السياسي القديم، تماما مثلما يتعين تحرير الحجر من النقوش التي نُحتت عليه سابقا لكي يمكن إعادة نحته من جديد.

وقد صيغت هذه الفكرة لاحقا في شعار مقفى شهير أعلنه عبد الناصر في المؤتمر

التعاوني الثاني عام ١٩٥٦: «كل الحرية للشعب، ولا حرية لأعداء الشعب»(١١). هذا التطوير مهم، لأنه نقل القضية من حماية الوطن من الخونة، إلى حماية الشعب من أعدائه. يظل الفعل الذي تعبر عنه كل الصياغات هو عزل أية نخبة سياسية باستثناء النخبة الحاكمة، سواء بحرمانها من الحقوق السياسية أو سجنها أو اعتقالها أو تحديد إقامتها أو حرمانها من وسائل نفوذها من أموال أو أملاك أو مؤسسات. ولكن تصبح عملية التطهير السياسي في صورتها الجديدة عملية تتيح للشعب، بمعنى الجموع، أن يتمتع بحرية ما، هي عبارة عن فرصة الحياة في جو سياسي وإيديولوجي صحي، أي «معقم» - إن جاز التعبير - من أعدائه، أي من الأحزاب عموما وقوى النظام القديم. أصبح الهدف المُعلن للتطهير إذن هو الحرية. أو باختصار «التطهير من أجل الحرية»، مفهومة على أنها حرية الجموع، بمعنى تحررها من النُخب، من صورتها السابقة، أي حرية سلبية.

وبنشاط عظيم بدأت إعادة صياغة التاريخ القصير السابق للنظام الجديد ليتفق مع هذه الفكرة: التطهير من أجل الحرية. فقانون الإصلاح الزراعي أصبح في قول عبد الناصر تحريرا للفلاح، لأنه أدى إلى: «التخلص من الملوك الصغار الذين انتشروا في أراضينا»(١٢)، الذين يحرمون «الفلاح» من حقوقه السياسية، وكذلك يحرصون على «ألا يشعر بحرية أو بتعليم أو يرتفع مستواه الاجتماعي... [حتى لا] يرفع صوته ويطالب بحقه»(١٣)، متجاهلا حشود كبار الملاك الذين تُركوا يحكمون الريف.

وبصفة أعم، الحرية هي أن يعمل الضباط على توفير الحرية للعمال والفلاحين؛ بحمايتهم «من الاستبداد ومن الاستعباد... من الإقطاع ومن سيطرة رأس المال... نعمل من أجلهم ونعمل من أجل نشر الوعي بينهم...»(١٤). واعتُبرت مصادرة ثروات الباشوات صميم الديمقراطية، لأن هذه الثروات هي سبب الفساد السياسي فيما مضى: «[كان] الساسة يتحكمون في لقمة العيش، يحرمونها على من يرفع صوته ويحاربونه في رزقه ليضمنوا أن يسكت الجميع على الظلم والاستبداد والاستغلال»(١٥).

على هذا النحو تشكلت الثلاثية الحاكمة للثورة، في اختلافها عن الانقلاب: الجموع، التي حصلت على مسمى الشعب، كمادة خام مصفاة من صورة الماضي؛

والقادة، وأعداء الجموع، أو بعبارة أخرى: القطيع والراعي والذئب، مع ملاحظة أن الذئب تراجع دوره إلى الخلفية (إلى حين استدعائه بقوة في ١٩٦٢ كما سنرى)، دون أن يفقد أبدا دوره المؤسِّس، لتنبثق المهمة التالية: تكوين الشعب الجديد الناهض المستقل المؤثر في العالم. ولكن أين ذهب «اسم الشعب» المؤسِّس للنظام؟ الشبح الذي تُبنى حوله مؤسسات النظام الجديد؟ لقد أصبح الاسم العام للنظام، أصبح نوعا من مثل أعلى، فكرة، تظل على غموضها حاكمة للنظام ككل، لأنها هي الصورة التي سيجري تشكيل الجموع على مقاسها. أصبح الشعب الشبحي أكثر من مجرد هدف للضباط ومبرر لإجراءات التطهير، أصبح بوصلة النظام في علاقته بالجموع، بما يتيح اندماجهما في كيان عام، هو الزحف المنشود. وأصبح لـ«اسم الشعب» اسم جديد، هو الثورة. الانقلاب إذن يتحول إلى ثورة باستلام النظام للشعب الخام، الجموع، لتبدأ عملية تشكيلها على صورة الشبح ومثاله. هذه العملية هي التي تسمى الانتقال، والتي أُسَمِّي الشرعية المتصلة بها الشرعية الانتقالية.

(ب) الانتقال

هناك فكرة شائعة تقول إن شرعية حكم عبد الناصر، وبالتالي شرعية النظام الجديد عموما، قد اكتُسبت بمعركة تأميم القناة ومواجهة العدوان الثلاثي في ١٩٥٦، أو أن شرعية السادات تستند إلى حرب ١٩٧٣. قد تكون هذه الملاحظة صحيحة، ولكنها لا تفسر الكثير فيما يتعلق بقضية الشرعية. فكل ما تعنيه هو أن هذا النوع من النظم يتمحور حول حاكم فرد، وأن كل حاكم جديد عليه أن يحصل على شرعية جديدة يجدد بها شرعية النظام، بالاستناد إلى إنجاز ما، خارجي عادة. في حين أن القضية التي تثيرها هذه الملاحظة هي: ما هو نمط الشرعية الذي يحتاج إلى إنجاز بارز مع كل حاكم جديد؟ ويمكن أن نصوغ السؤال بشكل أكثر وضوحا كالآتي: لماذا يعتمد هذا النظام دائما على شرعية مؤقتة ترتبط بإنجاز معين؟ (لندع إلى الفصل التالي مسألة ارتباطها بشخص معين).

بمجرد صياغة السؤال بهذه الطريقة يسهل أن نلاحظ أن النصوص الإيديولوجية التي أنتجها النظام وأنصاره تشير بقوة إلى أن شرعية النظام كانت تطرح نفسها دائما ومنذ

البداية كشرعية مؤقتة، أي كوضع انتقالي، غالبا نحو الديمقراطية. بهذا يمكن القول بأن صيغة الشرعية الانتقالية هي الصيغة الأكثر عمومية، التي يعتبر تأقيت وتجديد الشرعية مع كل رئيس جديد أحد ظواهرها أو جوانبها. وبصرف النظر عن الديمقراطية، كانت شرعية النظام انتقالية بطبعها، لأنها تقوم على استلام الضباط للشعب الفاقد لمؤسساته السياسية القديمة بهدف إعادة تشكيله سياسيا على وجه أو آخر.

كان هدف الانتقال كما صاغه الضباط هو «الديمقراطية السليمة». مثلا، اقترن قرار حل الأحزاب السياسية بالإعلان عن «قيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات حتى نتمكن من إقامة حكم ديمقراطي دستوري سليم»[١٦]. كما أكد الإعلان عن نظام الحكم في فترة الانتقال، الذي ركز السلطة في أيدي «مجلس قيادة الثورة»، الإيمان «المطلق بضرورة قيام نظام دستوري ديمقراطي كامل الأركان»[١٧]. وبعد انتصار مارس ١٩٥٤ مباشرة، أكد عبد الناصر: «حيجي يقول [:سيقال] لك... إزاي تتحكم فينا الدكتاتورية العسكرية... احنا ما قمناش من أجل الديكتاتورية مطلقا يا إخواني ولكنا قمنا من أجل الحرية... **وليس الحكم العسكري إلا وسيلة لغاية، هذه الغاية هي الديمقراطية الكاملة**... البلد ستباشر حريتها كاملة وستباشر حقوقها كاملة بعد أن تتطهر من الحزبية البغيضة»[١٨]. فالهدف هو «الديمقراطية الكاملة»، ولكن بلا أحزاب. أما الديكتاتورية العسكرية فليست سوى وسيلة، طريق لا بد من السير فيه للوصول إلى هذه الديمقراطية. هذه هي **شرعية الثورة**، شرعية مؤقتة توازي وتعقب عملية التطهير التي تناولناها، وعملها هو نحت أسس هذه الديمقراطية الكاملة.

لكن المقصود بالشرعية الانتقالية بهذا المعنى يتجاوز الفترة التي عينها الضباط بأنها انتقالية، والمفترض أنها انتهت في يناير ١٩٥٦ بإعلان الدستور الجديد. ففي عام ١٩٥٦ أعلن النظام أهدافه الستة الشهيرة، التي احتلت فيها الديمقراطية «السليمة» المرتبة السادسة. وهي «سليمة» تمييزا لها عن النظام الحزبي الذي تم تحطيمه في الشهور الأولى بعد الانقلاب، بغير تحديد لأسس هذه السلامة. أما من حيث توقيت تحقيق هذه الديمقراطية فإن السياق يدل على أنها مشروطة، أو أن اكتمالها مشروط، بتحقيق الأهداف الخمسة الأولى: القضاء على الاستعمار

وأعوانه، والإقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم، وإقامة الجيش الوطني القوي والعدالة الاجتماعية.

فـ«الديمقراطية السليمة» تتحقق بالتدريج بعد توفير شروطها، ولكن شروطها فيما يبدو بعيدة المنال، فليس صدفة أن الإعلان عنها كان في نهاية الفترة الانتقالية، بما يدل على أنها لم تتحقق بنهاية فترة الانتقال، وإنما سنظل في حالة انتقال إليها (وسنرى في فصل لاحق إعلانا آخر بانتهاء الانتقال في ١٩٦٤). غير أن ما يلفت النظر أن هذه الديمقراطية لم تكن لها معالم دستورية محددة، ولا «خارطة طريق» (بالمصطلح الحديث جدا). الفرضية التي نطرحها هنا إذن مؤداها أن الشرعية الانتقالية هذه كانت في واقع الأمر نمطا دائما. وبالتالي، إذا سلمنا مؤقتا بهذه الفكرة، سيكون معناها أن هذا النظام لم ينجح قط في بناء شرعية مستقرة من أي نوع، لأن شرعيته كانت من البداية، وعلى لسان الضباط أنفسهم، مطروحة كوضع مؤقت، كشرعية مشروطة بأن تنفي نفسها بنفسها، وذلك بإنجاز مهمة الانتقال إلى شرعية ما أخرى.

لعل الاعتراض الأوضح على فكرة الانتقال هو أن النظام لم ينتقل إلى أي شيء سوى إلى نفسه، وظل يسيطر على البلاد قرابة الستين عاما بنفس الصيغة، صيغة التنظيم السري، أو الحكم المرتكز على أجهزة الأمن، وإخضاع المجتمع المدني. غير أن المطروح هنا ليس مناقشة ما إذا كان النظام ينتقل بالفعل إلى شيء ما، بل هذه الظاهرة نفسها، أي ميله إلى تقديم نفسه كنظام انتقالي.

*

ربما كان مفيدا أن نبدأ بتحديد مفهوم الانتقال. الانتقال في أبسط أشكاله هو التحرك من نقطة إلى أخرى. حتى في هذا الشكل البسيط، يختلف الانتقال عن مجرد الحركة، لأنه حركة إرادية ذات هدف، حركة محددة، على الأقل من حيث نقطة بدئها وانتهائها. فالانتقال هو التخلص من الوجود في النقطة الأولى بهدف الوجود في النقطة الأخيرة. وهو بالتالي عبارة عن الوقت والمسافة بينهما؛ هو الطريق، أو الرحلة على الطريق.

في الهندسة وحدها نستطيع بمنتهى البساطة أن نمد الخط الواصل بين نقطتين

بمجرد أن نحددهما. أما حين ننتقل، لا يصبح الأمر بهذه السهولة. الانتقال يختلف عن مجرد النزهة. حين نتنزه يكون الطريق هدفا في حد ذاته، أو متعة؛ أما حين ننتقل، يصبح الطريق تناقضا حيا، فهو في نفس الوقت وسيلة وعائق. من جهة، الطريق ليس أكثر من مسافة نضطر لقطعها، أو هو مجرد شيء يجب أن نعاني مشقة المرور فيه لكي نصل إلى هدفنا. وبالتالي من الأفضل ألا يكون موجودا، فحبذا لو كنا نستطيع أن نصل إلى الهدف بخطوة أو برُبع خطوة. ولكنه من جهة أخرى مفيد، بقدر ما يكون ضروريا، سواء كان قصيرا أو بالغ الطول، لأنه يساعدنا، في حدود اضطرارنا إليه، على الوصول. طريق الانتقال إذن هامشي وضروري، مكروه ومرغوب فيه.

الطريق أيضا متناقض بالنسبة لنا من زاوية أخرى: وجوده في حياتنا عابر، لأنه مجرد وسيلة. ومع ذلك فإنه يحدد بتفاصيله حياتنا طيلة وجودنا عليه، لأننا «نعيش» فيه طيلة فترة اجتيازه. فالطريق، حتى ولو كان مكانا عابرا للقاءات عابرة، لا يقل «وجودا» عن نقطتي بدئه ومنتهاه. هو جزء من حياتنا، وربما كان جزءا بالغ الأهمية، لأنه، بخلاف نقطتي البدء والمنتهى، ليس موطنا، فنحن لا ننتمي له، ولا هو يقع تحت سيطرتنا، بل هو أرض المفاجآت؛ الحياة فيه ليست الحياة الروتينية التي نعيشها في موطننا. ولأننا نجتازه برغم ذلك فإنه قد يصبح حياة ومصيرا. فقد يقع لنا في الطريق ما يغير مسار حياتنا كلية؛ قد نتعرض لحوادث أو أحداث نعاني منها أو من نتائجها طيلة حياتنا، وقد نجد ثروة أو كنزا، بل قد نغير هدفنا نفسه بفعل ما نصادفه في الطريق. معرفة نقطة النهاية لا تعني إذن معرفة الطريق نفسه، والسير في الطريق لا يعني بالضرورة بلوغ نقطة النهاية، أو حتى مواصلة السعي إليها، مثلما حدث لبطل رواية «الطريق» لنجيب محفوظ؛ فبدلا من أن يجد أباه وجد خطيبة وعشيقة وجريمة، لينتهي إلى مصير يتراوح بين السجن الطويل والإعدام. الطريق هو ضرورة الصدفة وصدفة الضرورة معا.

لكن الشرعية الانتقالية ليست مجرد هذا الانتقال البسيط نسبيا. على الأقل لأن الانتقال هنا انتقال لجموع كبرى. انتقال الجموع يطرح فورا قضية القيادة، أي يطرح دورا جوهريا للمرشد أو الدليل الذي يصحبنا على الطريق. حين ننتقل في العصر الحديث كأفراد، أو حتى كجماعة صغيرة، نعتمد على خبرات الآخرين ممن وضعوا

الخرائط والعلامات والإشارات. أما حين تكون المهمة هي «نقل» مجتمع من شرعية إلى أخرى، تصبح رحلة الانتقال معقدة، لأنها خوض في المجهول، لا خرائط هنا ولا علامات محددة مسبقا، فقط هناك اتجاه عام نحو الهدف. هنا يصبح المرشد أو الدليل محور نمط السلطة الانتقالي بالضرورة.

فلننظر هنا قليلا في شأن المرشد، فقط من حيث المبدأ. ما يجعل دوره هنا جوهريا أنه يجسد الخصائص المتناقضة لطريق الانتقال، كما تناولناها، بحيث يمكن أن نقول إن هذه الخصائص تنتقل إليه. فالطريق المبهم يعني واقعيا أن المرشد هو الذي سيحدد الطريق، مستحوذا على سلطة تقديرية بالغة الاتساع أثناء الانتقال، فيصبح تجسيدا للضرورة. ولكنه من جهة أخرى يظل أيضا هامشيا بالنسبة للمنتقلين، لأن أهميته تنمحي تماما مع انتهاء مهمته بالوصول إلى الهدف. وهكذا تكون سلطته شاملة وضرورية ومؤقتة في الوقت نفسه، وهو ما يجعلها من كل النواحي استثنائية، خارج القواعد، نوعا من نظام طوارئ.

لكن التناقض أعمق من ذلك، هو في صميم عملية الانتقال نفسها. لأن الانتقال هو اقتراب من الهدف، وبالتالي هو تآكل ذاتي متزايد، فيما يُفترض، لسلطة المرشد، لأن هدفه هو الوصول، إكمال الانتقال، وبالتالي إنهاء سلطته الاستثنائية. تقوم الشرعية الانتقالية بالضرورة إذن على وعد بإنهاء نفسها بنفسها.

هذا التصور للمرحلة الانتقالية قد ينطبق على إيديولوجيات سياسية مثل ماركسية الاتحاد السوفييتي، حيث كانت مهمة الحزب هي نقل البلاد، والعالم، إلى المرحلة الشيوعية، حيث ستختفي الدولة، بما فيها الأحزاب، ويحل عهد الوفرة الشاملة والحرية الكاملة. والطريق هو طريق الصراع الطبقي المرسوم في الطبعة السوفيتية من «المادية التاريخية»؛ كما كان المرشد، أي الحزب، معروفا وله تراث نضالي طويل. أما هنا، فالأمر ليس كذلك، فنقطة الوصول مبهمة، وبالتالي الطريق نفسه، والمرشد قادم من المجهول، يسعى لتقديم نفسه للجماعة التي يقودها.

لنتناول هنا النقطة الأولى. اتجاه الرحلة إلى شرعية ديمقراطية غير محددة، وبغير «خريطة»، يعني أنها رحلة استكشافية لموطن جديد ننتقل إليه، مثل ارتحال الأقوام

البشرية الأولى. وبالتالي تنبع شرعية الانتقال هنا من الماضي أكثر مما تنبع من المستقبل. ربما لذلك لم يكن المستقبل أبداً مطروحا بشكل محدد. فالقضية الأساسية هنا هي ضرورة الانتقال في حد ذاته، أي ضرورة الرحيل. الانتقال هنا ضروري، لأن البيت القديم تهدم، أو على وشك السقوط، أو الحياة فيه لا تُطاق. أما هدف الوصول فهو أقل تحديدا بكثير. وحتى تحديده يكون معتمدا كلية على نقطة الانطلاق، فهو يتلخص في الوصول إلى نقطة نتخلص فيها من مشكلات الحياة القديمة (ومن هنا وصف الديمقراطية المرغوب فيها بـ«السليمة»، والتحديد الوحيد المعقول لسلامة هذا الشيء هو خلوه من العيوب التي كانت قائمة في الديمقراطية السابقة التي نَفِرُّ منها). الوضع إذن أشبه بالفرار من كارثة. ولأن الفرار هو سيد الموقف يظل الطريق ممتدا بقدر ما يستمر الخطر الذي فررنا منه، أي احتمال عودة النظام القديم أو ما يشبهه، أو انهيار البلاد تحت وطأة الصراعات السياسية، أو أية درجة من ذلك.

هذا الوضع يفضي إلى بضع نتائج أساسية، أولها أنه بطبيعته ذاتها حالة طوارئ متجددة، تعتمد اعتمادا كليا على القول باستمرار الخطر. فالماضي يظل معنا، يصحبنا طيلة الطريق. وفي ظل هيمنة الفزع من الماضي تصبح المهمة الأولى لقائد الانتقال هي تأمين الشعب من هجمة مرتدة من هذا الماضي. بعبارة أخرى، يظل للانقلاب- التطهير أولوية على الثورة. يظل تخليص المادة من صورتها السابقة أكثر أهمية لأنه منطقيا الشرط الضروري لنحت التمثال الجديد. وبشكل أبسط، صياغة الديمقراطية السليمة مشروطة بالدرجة الأولى بالانتصار المتواصل على الصورة القديمة، منعها من إعادة القفز على الحجر الخام.

النتيجة الثانية هي أن المرشد يتمتع بسلطة تقديرية أوسع بكثير من الحالة السوفيتية. فنقطة نهاية الرحلة غامضة، وبالتالي لا تقل لحظة نهاية سلطة المرشد غموضا. لسنا هنا إن شئنا الدقة أمام «مرشد»، بصفته خبيرا، مثلما كان الحزب الشيوعي السوفيتي في الإيديولوجيا، مستودع حكمة الطبقة العاملة، وإنما أمام مرشد يحتل وضعه بصفته مغامرا. المعاني الهجائية لفكرة المغامر ليست مقصودة هنا. هو مغامر لأنه لا يستمد سلطته على الجماعة من معرفته بالطريق (وهو ما قالته «فلسفة الثورة» صراحة)، ولا هو

مقيد باتفاق معين بحيث يمكن أن يراجَع أو يُنازَع على أساس مدى نجاحه في الانتقال. الموقف هنا هو أساسا الارتجال (أو التجربة والخطأ)، وبالتالي الثقة بالمرشد مبنية على التسليم بأن له قدرة ما، لنقل موهبة، على مواجهة مصادفات الطريق، على إدارة حالة الطوارئ، للفرار بالجماعة إلى «مكان»، وبالأحرى زمان، آمن حيث يمكن بناء الديمقراطية من جديد.

وثالثا وأخيرا، ليست علاقة المرشد بالجماعة هنا علاقة عمل. فالجماعة لم تستأجره، ولا هو أداة في يدها. كان الحزب الشيوعي السوفيتي يقدم نفسه كأداة للطبقة العاملة (ونحن هنا نتكلم في الإيديولوجيا، لا في تاريخ الاتحاد السوفيتي)، أما مرشدنا المغامر فبطل، ليس فقط لأنه متطوع، ولكن أساسا لأنه لا هدف له سوى إنقاذ الجماعة بالعبور بها إلى شاطئ الأمان المجهول في رحلة مجهولة المعالم. والمفترض وفقا لمنطق قوامته على الجماعة أنها عاجزة تماما حياله، فهو منقذها، لا دليلها المختار، فهي لم تتعاقد معه على المهمة، وليست لديها أية مؤسسات تبرم تعاقدا كهذا. وهي صيغة أخرى لمشكلة عجز الضباط عن تأسيس دولة، التي سيناقشها البابان الأخيران.

وهكذا تكون شرعية المرشد نابعة من أمرين، أولهما أخطار الماضي المتجددة التي تجعل الوضع الاستثنائي قائما، بما يبرر استمرار سلطاته الاستثنائية لحماية القافلة الرثة العاجزة. والثاني أنه يقوم بمهمة الانتقال فعلا، أي: أولا يحدد بشكل متزايد اتجاه الرحلة، وبالتالي يضفي المعنى على سلطته «المؤقتة»؛ وثانيا يحقق إنجازات تقنع المرتحلين بأنهم يقتربون من هدفهم، أو بالأحرى، في حالتنا هذه، يبتعدُون عن الخطر. غير أن الإنجازات لم تلغ ما قد نسميه إيديولوجيا الطوارئ، أي الانقلاب، أي القول بحاجة البلاد إلى سلطات وأوضاع استثنائية ما لإعدادها للانتقال إلى نظام «طبيعي» صالح مُفترض، لأن الذئب ظل رابضا على الطريق (وإن كان قد تراجع إلى الخلفية مؤقتا بين ١٩٥٦ و١٩٥٩ كما سنرى)، وهذا لأن النظام في لحظة إنشائه لم يقتله أصلا، بل أجرى إصلاحات اجتماعية محدودة وإصلاحات أقل من ذلك في أجهزة الدولة.

الشرعية الانتقالية ليست فقط متناقضة، بل أساسا شرعية ناقصة أو ظرفية، لأن

شرعيتها تكمن بالذات في تعهدها بأن تدمر نفسها مستقبلا، بأن توفر الأوضاع التي تسمح بإلغائها. ولكنها في ظل هذا الغموض العام في الهدف والطريق وشمول سلطة المرشد تصبح في أكثر أشكالها الممكنة استقرارا، وأيضا اضطرابا؛ فهي شرعية انتقالية، لها بفعل مجهولياتها المتأصلة أفق الدوام، ولكنه دوام الشرعية المنقوصة، دوام الاضطراب. والأهم أن طريق الانتقال طويل بشكل مبهم. وبالتالي هو يشكل حياة كاملة، ويمكن أن يصبح بمعنى ما موطنا، موطنا للأزمات طالما لم تنته الرحلة وتستقر شرعية بديلة. ويصبح توزيع جرايات الرحلة وغيره من إجراءات الانتقال نمط حياة، وهو ما سيتحقق بالفعل في مرحلة الميثاق، كما سنرى في الباب الثالث.

وقد اتضح هذا الميل إلى ديمومة الطوارئ من البداية، وبشكل متجدد. رأينا في الفصل السابق مبررات قدمها عبد الناصر لاستمرار الضباط في السلطة. والآن، بعد توقيع معاهدة الجلاء استؤنف الكلام عن أسباب استمرار «الثورة»: «أقول لكم لم يكن هدف الثورة هو خروج الإنجليز من مصر... [فـ]إنهاء الاحتلال ما هو إلا وسيلة لبناء مصر القوية... وإنما هدفنا تحقيق العدالة الاجتماعية والثروة التي تكفي جميع أفراد الوطن»[19]. أمامنا عقود إذن. غير أن الهدف أكبر وأبعد وأقل تحديدا حتى من هذه العبارات. فالثورة «لم تنته ولن تنتهي إلا إذا جعلت من أبناء هذا الوطن رجالا شرفاء أعزاء أقوياء، وإلا إذا خلقت لكل عامل عملا ولكل جاهل علما وإلا إذا أقامت الإخاء الكامل... [و]عدالة ومساواة بين الجميع. وبذلك تكون الثورة قد حققت العزة والكرامة ونكون قد حققنا أهدافنا الكبرى»[20]. ومعنى هذا أن «التمهيد» للديمقراطية الكاملة أو السليمة يشمل ما لا يقل عن إعادة بناء الدولة بأكملها، وإعادة تربية السكان أيضا، من كافة الجوانب. ولكن حتى في هذا النص الذي يكاد يلغي كل أمل في الوصول يوما ما إلى الهدف، ثمة وعد ضمني بأن الثورة «ستنتهي» يوما ما؛ أي ظلت شرعيتها انتقالية.

قبل انتهاء فترة الانتقال الرسمية وعد عبد الناصر رجال «هيئة التحرير» بعدم إعادة الأحزاب[21]، وأكد أن انتهاء الفترة الانتقالية الرسمية «ليس معناه أن الثورة تصفي أعمالها... وإذا قلنا أن الإنجليز سيجلون عن القنال فليس هذا معناه أن الثورة ستجلو بعدهم... هذه الثورة باقية لإقامة عدالة اجتماعية حقيقية»[22]. ومع الاحتفال بالجلاء

أعلن عبد الناصر أن «الكفاح مرحلة طويلة لا تنتهي عند غاية من الغايات، ولكنه يتجه قدما، فالغايات تتجدد والأماني تتزايد والمطالب تظهر دائما أمام الشعوب»[٢٣]، ليلبيها الضباط، مرشدو القافلة، بحكم الاختصاص. على هذا النحو يصبح هذا الحكم «الانتقالي» مؤبدا تقريبا، وهو ما يسمى الثورة، بخلاف الانقلاب، الذي هو التطهير.

(ج) القوامة الشعبية

تحدد الشرعية الانتقالية، بما تتضمنه من قُوامة، العلاقة الأساسية بين الراعي والقطيع، وفكرة الثورة التي تجمع بينهما. كان الانتقال فضفاضا كما رأينا تتحدد آفاقه بإعلانات من طرف واحد، لأنه لم يقم على أي توافق على الانتقال أصلا، بل قام على فرضية انعدام أية إمكانية لأي «عقد اجتماعي». فقد عيَّن الضباط أنفسهم أوصياء على الشعب الفاسد أو القاصر بهدف حمايته وتربيته. والواقع أن مشروع الانتقال لا يخرج عن هذه الحماية، وتلك التربية. لم يكن الانتقال انتقالا في المكان بالطبع، بل في الزمان، الذي سيُستهلك في إنجاز إقامة شعب لائق راشد ناضج قادر على التمتع بحقوقه الديمقراطية وحمايتها بنفسه. الانتقال إلى الديمقراطية السليمة يعني إذن نقل الشعب من السذاجة إلى الرشد، أي حمايته كقاصر، ثم تربيته في ظروف آمنة إلى أن يصبح ناضجا قادرا على حماية نفسه، أي حين يصبح قادرا على أن يختار لنفسه ما يختاره له الضباط الآن بوصفهم القوامين عليه بألف لام التعريف. والشرط الأول هو بالطبع تأمين الشعب، وهو ما أُطلق عليه كما رأينا حريته؛ حرية يحققها النظام للجموع التي لا تستطيع أن تحققها لنفسها، ومحتواها هو حمايتها من الوقوع تحت سحر غواية أعدائها الذين استغلوها فيما مضى. وهكذا يكون الاسم الأدق لهذه الحرية هو «الأمن»، لأنها تتحقق عبر ما يمكن أن نسميه «تأمين الشعب» أو حمايته من نُخبه، فهي أشبه بحرية الطفل في اللعب داخل ساحة مؤمنة من الذئب الذي يشكل خطرا على ما قد نسميه «عقل» أو «وجدان» الشعب، لتتحقق حريته داخل السياج الآمن. فالحماية سابقة منطقيا وواقعيا على التربية، ولها الأولوية.

لكنْ هناك تحوير مهم طرأ على هذه الفكرة بفعل أزمة مارس، يستحق الانتباه لأنه يشكل خلاصة الانتقال من الانقلاب إلى الثورة ويجمع بين فكرتي تسليم الثورة

للشعب والانتقال. فقد أدخلت الأزمة، كما رأينا، عنصر «الجموع»، أي شهدت نوعا من التخلي عن صيغة الوصي المطلق، التي لا يهتم فيها الوصي برضا القاصر. ففي نهاية أزمة مارس، أعلن الضباط أنهم قد حصلوا على تفويض من هذه الجموع، أي من الشعب الواقعي المفتت، المادة التي تم تحريرها من الصورة. محتوى هذا التفويض هو أيضا القوامة، بما يعني أن رضا هذا الشعب عن القوامة أصبح مصدرا للشرعية. وقد يقال إن سلوك الضباط في توفير هذه الشهادة يكشف عن احتقارهم العميق للشعب القاصر ولفكرة الرأي العام نفسها. فقد لجئوا إلى الرشوة والخداع بشراء استعراض من الإضرابات العمالية المعززة بالعنف المباشر كما رأينا. ومع ذلك، كان استدعاء الشعب القاصر ليقول كلمته، ولو بصورة مزيفة، تعني تعديل علاقة الشبح المؤسس للنظام بسكان البلاد، فلا يقف على النقيض من الشعب القائم، أو «الجموع»، ولا يتواجد فحسب في تصورات الضباط، ولكن يصبح أيضا الصوت الخفي غير المسموع للجموع الصامتة التي انسحبت من المعركة.

لذلك كان إعلان مجلس الثورة بمجرد تحقق انتصار مارس يقول: «لن يَسمح الشعب... بأن يضلَّل كفاحه»[٢٤]. فالشعب، لا الضباط كما في خطاب ٩ مارس، هو الذي لن يسمح. أو، كما ذكرتُ، أصبح من الضروري في الصيغة الجديدة أن يكون القطيع راضيا عن الراعي في عملية الانتقال. وبذلك انتقل التناقض الجوهري داخل نمط الشرعية الانتقالي إلى مستوى أعمق، فقد أصبح الشعب نفسه، بمعنى الجموع، يجمع بين القصور والرشد. من جهة تأكدت فكرة نمط التمثيل السياسي للشعب الذي يتحول فيه الممثل السياسي، بوصفه قوَّاما على الشعب، إلى معيار لسلوك الشعب، ولوعيه، ولإرادته السليمة. ولكن من جهة أخرى تبين أن هذا لا بد أن يُستكمل بنقيضه، أي بالقول بتفويض، صريح أو ضمني من جانب الجموع للضباط كأوصياء، يستعمل أيضا كعلامة على النضج النسبي لها، بمعايير الضباط. إذ إن الجموع بتفويضها لهم تبرهن على أنها تدرك أن كيانها نفسه، كشعب في المستقبل، مرهون بانتصار الضباط[٢٥].

على هذا النحو أصبحت الشرعية الانتقالية قائمة على قبول «أبناء الوطن» للقوامة. ووفقا لهذا الوضع، أصبحت السلطة كـ«أمانة»، غير نابعة فقط من «اسم الشعب»، من

«النداء» بل أيضا من تجسيده متمثلا في الشعب القاصر الراضي بالقوامة، على وعد أن ينشئوا منه شعبا، يتمتع بقدر ما من العزة والكرامة والحرية والديمقراطية والتقدم... إلخ، اعتمادا فقط على تربية جيل جديد وفقا لمبادئ ومثل عليا. وبعبارة عبد الناصر الموجهة للجموع القاصرة:

> آثرنا أن نحتفظ بالأمانة [:السلطة]... [لكي نحميها] من الخداع ونحميها من التضليل [:من السياسيين والإخوان]... ونحن نعلم أننا سنقاسي في سبيل تسليمها إلى أهلها الحقيقيين [لاحظ صيغة الغائب]... ونحن نعلم أن هذا الوطن الذي لم تستقر فيه الأفكار [كذا] طوال السنين الماضية قد يتزعزع، وقد لا يفهم الأمور على حقيقتها... لم يفارقنا الإيمان وآثرنا أن نسير في الشوط إلى نهايته... و[نحن] نبث دائما بين أبناء هذا الوطن العزة والكرامة والحرية. وكنا نشعر بهذا أننا نخلق وطنا جديدا ونخلق جيلا جديدا لا يعتمد على شخص أو أشخاص... ولكنه يعتمد على المبادئ والمثل العليا...[٢٦].

ومن حيث أدوات «الخلق»، قال في مناسبة أخرى إنها خلق «الوعي الرشيد» مع «حمايته»، «حتى لا تعود الرجعية مرة أخرى فتحاول بلبلة هذا الوعي وتحطيم معنوياته»[٢٧]. وقد أفصح عبد الناصر بأشد الوضوح عن تصوره بشأن مهمته هو التربوية حين جرت محاولة اغتياله في المنشية في أكتوبر ١٩٥٤: «فليقتلوني.. فقد وضعت فيكم العزة... فقد وضعت فيكم الكرامة... فقد أنبتُّ في هذا الوطن الحرية والعزة والكرامة من أجل مصر»[٢٨]. لقد استلفتت فجاجة هذا التعبير نظر الكثيرين، خصوصا لأنها أتت على لسان حاكم محدث لم يكن له بعد أي إنجاز بارز، ولا أُتيح له الزمن أصلا ليُنبت أي شيء سوى سلطة الضباط ومعاهدة الجلاء المشروط. ولكن العبارة تصبح مفهومة تماما في ضوء ما سبق. أيضا نستطيع أن نفهم لماذا كان عبد الناصر مضطرا لأن يستكمل قائلا: «فإذا كنت قد نجوت اليوم فبعون الله لأزيدكم حرية، ولأزيدكم عزة ولأزيدكم كرامة»[٢٩]، حتى لا يظن المستمعون أن الانتقال قد انتهى بزراعة العزة والكرامة، فهي أشبه بخطبة وداع ناقصة: لقد زرع عبد الناصر شتلة الكرامة في المصريين، ولكنه سيوالي رعايتها إلى أجل غير مسمى.

على هذا النحو اتضحت المهمة الانتقالية كمهمة تربوية، ليكشف الضباط تماما

طبيعة إدراكهم للأزمة السياسية التي أوصلتهم للحكم. لم يقرءوها إذن كأزمة مؤسسية تتمثل في عجز المؤسسات القائمة بصراعاتها عن استيعاب قوى جديدة، وبالتالي الحاجة إلى توسيع المؤسسات السياسية، بل تبنوا الأفكار التربوية لمصر الفتاة والإخوان (وسنعرض لها في الفصل الأخير)، التي قدمت منطق الحل الذي تبنوه، أي إغلاق المؤسسات السياسية وطرد الجمهور من المجال العام، ثم إعادة تربيته كشرط مسبق لتشكيل مؤسسات جديدة. بهذه الفكرة التربوية أصبحنا خارج مجال السياسة، أي إدارة شئون وصراعات الجماعة القائمة بما هي جماعة سياسية، أي كشعب، لصالح مهمة مؤداها وضع المجتمع الحالي (أو «أبناء الوطن») بين قوسين، التحفظ عليهم في «دار رعاية»، أو مدرسة، آمنة من الأعداء المفسدين، يعاد فيها تأهيله، وإن لم يمكن فتأهيل الجيل التالي.

*

بناء على هذا الوضع تصبح شرعية الضباط، بوصفهم مرشد القافلة المرتحلة في الزمن، شرعية أخلاقية حتما، وهو أمر طبيعي حيث قام نظام الحكم على تمثيل «النداء» كما رأينا. لكي يربي الضباط الشعب يجب أن يثبتوا أنهم صالحون لأداء هذه المهمة. ومن هنا نشأ فضاء سياسي، أو لا سياسي بالأدق، محوره نزاهة الضباط وأعوانهم أو، على العكس، إشاعة أخبار عن فسادهم الأخلاقي، الأمر الذي يطيح بشرعيتهم كمربين. وفي ضوء غياب أية آليات محاسبة مستقلة، ووقوف المربي القوّام على «أبناء الوطن» بطبيعة الحال خارج نطاق رقابتهم وسيطرتهم، أصبح المجال مفتوحا للشائعات بشأن فساد الضباط، ومن هنا أصبحت الشائعات معاقبة. وقد شهدت الفترة بالفعل حبس الكثيرين لفترات متفاوتة بتهمة «التلسين» على النظام، ليس بأحكام قضائية، ولو من محكمة سياسية، ولكن هكذا، بفعل سطوة الأحكام العرفية، أي الانقلابية، التي هي أساس الانتقال.

ولنفس السبب، أي تحويل الفضاء اللا سياسي إلى فضاء أخلاقي، أصبح الطعن في «أخلاق» رجال النظام السابق جملة وتفصيلا مهمة على درجة عالية من الأهمية. فوفقا لمنطق النظام تتراجع بصفة عامة أهمية المؤسسات لصالح أخلاق الحكام.

لذلك أصبحت مؤسسات النظام القديم تُطرح في دعاية النظام كمجرد أدوات أتاحت حكم أناس لا أخلاقيين، سواء بصفة مستغلين أو خونة، بنفس منطق تصوير مؤسسات النظام كمجرد أدوات، كانعكاس لواقع أن حكم الضباط ليست له مؤسسة سياسية. وبنفس المنطق أصبحت مؤهلات الضباط التربوية، بوصفهم مرشدي القافلة المتمتعين بسلطة استثنائية، جوهرية في نمط الشرعية هذا، وأكثر أهمية من فقر المؤسسات التي يحكمون من خلالها.

على ذلك، تتمثل مؤهلات الضباط للحكم في كونهم أناسا شرفاء مخلصين للشعب، ونظيفي اليد. وفي ضوء غياب أية آلية مستقلة للرقابة، لا يبقى أمام الضباط سوى الحلفان بالإيمان المغلظة وسجن مروجي الشائعات. ويكفي للتدليل على أهمية المسألة أن الشائعات طالت عبد الناصر، الذي انبرى للرد قائلا: «كنت باسمع بودني ناس بتقول إنتم مصدقين إن دول أصحاب رسالة؟... طب روحوا شوفوا بيت عبد الناصر... فارش بيته من [قصر الملك في] عابدين... يا إخواني يجب أن... نعطي ثقتنا لبعضنا البعض»[٣٠].

ويمتد هذا إلى تأكيد العنصر الأخلاقي في عملية الانقلاب نفسها. فتحدث حسين الشافعي بلسان «الأمة» قائلا: «لقد أدركت الغالبية في هذه الأمة أن الثورة لم تقم لتحقق أغراض أصحابها، فما كان لضباط الجيش حاجات أو أغراض خاصة لأن العهود الماضية كانت حريصة على شراء سكوت الجيش بأي ثمن... ولكنهم كانوا يفكرون في الآخرين... وهكذا تجدون أن الضباط حينما قاموا بثورتهم، إنما ضحوا بمصالحهم، وسيظلون على تضحياتهم حتى يصلوا بوطنهم إلى ما تنشده الثورة من سعادة الآخرين»[٣١].

والمنطق الذي يحكم العملية كلها هو الشهامة. فوفقا لمقال لعبد الناصر، كانت المهمة إنقاذ عبد ذليل مستضعف من بطش سيده: «منذ سنوات لا تتجاوز أصابع اليدين سمعت أنينك الرهيب... حين قلت في صوت يائس حزين (من سيحمل عني عبء القضاء على الظلم الاجتماعي والاستبداد السياسي؟)... ولم تعلم أيها المواطن أن الجيش يحس بإحساسك»[٣٢]. فالمواطن في هذه الرؤية لا يكاد حتى يحتج، فقط يصدر عنه أنين متصل طويل عاجز بلا أمل، فسمعه عبد الناصر والجيش بقلب حساس،

وأنقذاه بشهامة دون أن يجرؤ حتى على طلب النجدة صراحة. وبعبارات أكثر تهذيبا: «ثورة يوليو ١٩٥٢ ... كانت تعبر عن آلامكم أنتم أيها المواطنون... وكان [الشعب] يشعر أن الجيش يقف عقبة في سبيله... فوجدنا أن هناك مسئولية كبرى تقع على عاتقنا نحن ضباط الجيش... حتى نشترك مع الشعب في كفاحه [الشعب يكافح إذن في الصيغ المهذبة]... فقمنا بهذه الثورة نعبر عنكم وعن إرادتكم وعن آلامكم وعن آمالكم»(٣٣).

تتمثل خلاصة تحويل المجال السياسي إلى مجال أخلاقي، كما هو واضح، في فكرة «الرسالة»، أو حمل الأمانة، والتي لخصها عبد الناصر كالآتي: «يا إخواني إحنا مش موظفين، إحنا أصحاب رسالة»(٣٤). ليست المسألة فحسب أن الضباط دافعوا عن شرعيتهم على أساس أخلاقهم الشخصية، بل قدموا هذه الأخلاقية كمعيار عام للحكم على أي نظام سياسي. بعبارة أخرى النظام السياسي الصالح يقوم على أناس ذوي مبادئ، بل يجب ألا يكونوا أكثر من مبادئ تتحرك في أجساد(٣٥). والأجساد نفسها ليست مهمة، بل المبادئ. وهكذا أعلن عبد الناصر: «إحنا ليس لنا أي غرض شخصي وليس لنا أي مطمع فردي مطلقا». ولكن الأهم أن «محمد نجيب وعبد الناصر وصلاح سالم مش عايز حد [: لا يريد من أحد أن] يؤيده أبدا.. كل واحد عايزكم تؤيدوا رسالة الثورة... الأشخاص إلى زوال، ولكن المبادئ والأهداف والمثل هي التي تبقى». وبوضع القضية في صورتها العامة تصبح على الوجه الآتي: «**الأشخاص ليسوا إلا وسيلة لتحقيق الأهداف**، فإذا حادوا عن الأهداف يجب أن يزولوا»(٣٦).

والواقع أن عبد الناصر يعفينا من مشقة الاستنتاج ويقدم فكرة الرسالة صراحة كنقيض لفكرة السياسة. فأصحاب الرسالة ليسوا ساسة، بل يمكن أن نقول نقيض ـ ساسة: «قاموا [الساسة القدامى] يقولون فلنعط السياسة لرجال السياسة... [ولكن] السياسة ليست لرجال السياسة لأن هذه الثورة... أعادت السياسة إلى شعب مصر. ليس هناك يا إخواني رجال حكم، ولن يكون في مصر رجال حكم، ولكن سيكون هناك شعب قوي عزيز أبيّ يؤمن بالمبادئ ويؤمن بالمثل العليا... وحدها»(٣٧). بينما «رجال الحكم ورجال السياسة هم اللي [: الذين] يكتموا أنفاس هذا الشعب، وهم اللي يتحكموا في

رقاب هذا الشعب، وهم اللي يسلبوا هذا الشعب أرزاقه، وهم اللي يستغلوه ويخدعوه ويضللوه»[٣٨]. والفرق نابع بالتحديد من سياسة المُثُل هذه: «الجيش حقق ما كان يعد به الساسة السابقون، لأنه يعمل بإيمان [:عن إيمان] بحق الوطن... لقد حققنا ما عجز عنه الساسة والسبب في ذلك أننا لا نؤمن بغير المبادئ والمثل»[٣٩]. وهكذا تمت ترجمة «اسم الشعب»، النداء، إلى مبادئ ومُثُل، ليس الضباط سوى ممثلين لها، أدوات في يدها، بل يمكن القول بأنهم ليسوا أشخاصا، بل أدوات، أدوات «اسم الشعب».

وثمة نتيجة أكثر أهمية تترتب على هذا الوضع: غياب أي معيار للمحاسبة. فإذا كان النظام قواما على الشعب بفعل ما يتحلى به قادته من إخلاص وأخلاق، فإنه، بوصفه مرشدا، حر تماماً في تبني أية سياسة يراها مناسبة، وإنشاء أو هدم أو إلحاق أية مؤسسات، وإعلان ما يراه من دساتير. باختصار، كان المكمل الضروري للشرعية الانتقالية منعدمة الضوابط التي استكشفناها هو خلق نمط شرعية أخلاقي يحرر الضباط، الذين أصبحوا بذلك «أحرارا» بالفعل، من كل التزام سياسي أمام الجمهور. فالعقد الاجتماعي القائم هو عقد إذعان، يسلم فيه «الشعب» نفسه للقوامين عليه، بشرط أن يكونوا صالحين أخلاقيا، ممثلين مثاليين لاسم الشعب.

على هذا النحو يصبح الضباط مسئولين فقط أمام مبادئهم، أو أمام ضمائرهم، أو أمام الله، أي أمام أنفسهم. أعلن عبد الناصر بعد الاستفتاء عليه رئيسا للجمهورية عام ١٩٥٦ في نادي الضباط: «إنني في هذه المرحلة... لا أفكر إلا في مصلحة مصر... سأعمل ما يمليه عليّ ضميري»[٤٠]. وقد سبقه زميله عبد الحكيم عامر وأعلن بمناسبة توقيع اتفاقية الجلاء وبعد حادث المنشية: «إننا نحن رجال الثورة نعمل لبلدنا كما يعمل القاضي للمتقاضين. نحكم البلاد بوحي من ضمائرنا... لا يعنينا بعد ذلك من غضب ومن رضي... فالله هو رائدنا وهادينا... [و]لا نهدف في جهودنا إلا [لـ] رضاء الله والوطن والضمير»[٤١].

والحال أن هذا التحديد الأخلاقي منطقي للغاية، ليس فقط بفعل سلطة المرشد غير المحدودة كما رأينا، ولكن أساسا بفعل طبيعة تأسيس النظام. فالسياسي يفعل ما يفعله في إطار نظام سياسي بضوابطه الناجمة عن مكوناته وصراعاته. أما النظام الذي يمثل «النداء»، فليس رجاله ساسة، بل حملة رسالة، هي الرسالة التي كلفهم بها الشعب

الخفي، الشبح. وهم مسئولون في الواقع أمامه وحده، لأن «الجموع» ليست سوى موضوع التربية، وحتى موافقتها المفترضة على الخضوع للقوامة لا تمنحها أي نصيب من السلطة، بل فقط تمنحها شرف اعتراف القادة بأنها أصبحت قادرة على الاستماع إلى النداء وتَمَثُّله، بما يجعلها تقبل الخضوع لعملية تربية طويلة.

*

على هذا النحو كان الضباط بوصفهم مصريين مخلصين، أمناء وشرفاء، خير الأوصياء على الجموع التي كانت تئن عجزا. وبهذه الطريقة يكون الضباط نوعا من تجليات عناية إلهية أرسلتهم من خارج المجال السياسي كلية لينقذوا هذه الجموع. ولكن بقدر ما يضفي ذلك التصوير مشروعية على الانتقال فإنه يعزل النظام عن الشعب الواقعي، لأنه يأتي منقذا من الخارج. ولكن النداء هو «رسالة»، والضباط هم حملة الرسالة، التي يجب أن تصل للجموع. وبالتالي لا يمكن الوقوف عند فكرة القوامة المجردة، بل كان منطق القوامة الشعبية يفترض بالضرورة تجاوز ذلك نحو فكرة تُدمج الجموع باعتبارهم مجتمع مؤمنين قائم أو محتمل. وهكذا كان لا بد من صيغة تُدمج النظام والجموع معا في كيان واحد، بغير إخلال بالتراتب الطبيعي بين القوامين وموضوع القوامة، أو بين الراعي والقطيع.

كان أول وأبسط أشكال هذه الصيغة الشكل الجمهوري للحكم، ولو بلا جمهور؛ بطرحه كشكل يحكم فيه أصحاب الرسالة باعتبارهم عينة مختارة من الشعب، وبالتالي أعلن الضباط أنهم أول مصريين يحكمون البلاد منذ ألفين من السنين(٤٢).

لكن الحكام الجدد ليسوا مجرد مصريين، بل هم **الطليعة**، أي طليعة الشعب التي تقود الجموع على طريق معين، هو طريق **الثورة**، وصولا إلى تحقيق «الأهداف العظام التي نادى بها الوطن سنين طويلة»(٤٣). أضف إلى ذلك سيل الكلمات الموجهة للشعب، من خطب ومقالات، التي دار معظمها حول فكرة أساسية، هي أن الثورة بإثباتات مختلفة هي ثورة الشعب. وبنفس المنطق أعلن عبد الناصر بمناسبة نهاية فترة الانتقال لجماهير الصعيد «إنكم جميعا أصبحتم مجلس قيادة الثورة، لا عشرة منكم فقط»(٤٤).

أصبحت كلمة الثورة واسعة الانتشار، ولكنها لم تعد تشير إلى حدث وقع في ١٩٥٢ أو ١٩٥٣، بل أصبحت اسم النظام الجديد، الكلمة التي تستعمل للتعبير عن مسار القافلة التي يقودها الضباط. ومن هذه الناحية استُعملت الكلمة بطريقتين: أولا كاسم لسلطة الضباط، أي للنظام الجديد، وثانيا كاسم لكيان متخيل أعلى ينتمي إليه كل من الشعب والضباط، وباختصار، أصبحت الثورة هي الاسم الكودي الجديد للزحف، للشبح، بحيث يضم أيضا «الجموع» التي استُجدت في المجال الإيديولوجي. ويرجع هذا الاستعمال المزدوج إلى ازدواج وضع السلطة نفسه: تمثيل اسم الشعب وتمثيل مصلحة الجموع، وهو ما لخصته فكرة «القوامة الشعبية».

بالنسبة للثورة من حيث هي اسم للنظام، أو اسم كودي له، نجد في مئات من الخطب والمقالات والكتب الصادرة آنذاك تعبيرات من قبيل أن الثورة رفضت كذا أو أنجزت كذا، أو ستواجه أو ستؤيد... إلخ. فأصبحت «الثورة» شخصا يريد ويرفض ويفعل ويمتنع عن الفعل، كناية عن سلطة الضباط الذين فعلوا ورفضوا... إلخ[٤٥]. بموجب عملية الإدماج هذه أصبح من الممكن أن يحل الشعب محل الضباط في الفعل. فالشعب، مثلا، «كان ينادي دائما بالوحدة؛ وحدة الشعب [كذا]... كان ينادي دائما بالقضاء على الأحزاب...»[٤٦]. ولكن الشعب لا يطالب بالزحف المقدس فحسب، فدوره إيجابي أيضا، فهو يفعل بنفسه، في الخطابات، ما فعله الضباط. وبسلاسة مطلقة يحل الضباط والشعب محل بعضهما في اتخاذ القرارات والتفكير فيها وتحديد منطقها: «أنا مش باقول إن جمال عبد الناصر اللي لن يسمح، باقول إن هذا الشعب لن يسمح أن تكون السياسة حرفة أو تكون النيابة لمّ [:جمع] مال ولمّ فلوس واستغلال نفوذ»[٤٧]. وحين أفرج الضباط عن المعتقلين السياسيين أعلن عبد الناصر: «نحن ننسى الماضي... إحنا كشعب كريم... ولكن سنحاسب على المستقبل... الشعب هو اللي يحاسب... [إحنا] أفرجنا عنهم بطبيعة هذا الشعب، أفرج [الشعب] عنهم»[٤٨].

فالفاعل ينتقل من جملة لأخرى، ولو بقدر من التعثر، بين الشعب والسلطة، لأنهما يجب أن يكونا نفس الشيء. فكل ما يصدر عن الثورة، والثورة نفسها، منبثق أصلا عن الشعب، أي اسم الشعب، وبالتالي يصبح الشعب ممثَّلا تماما في حكامه الجدد، بحيث

كان ما يتفق عليه هؤلاء في مداولاتهم الخاصة يعتبر تلقائيا، بل ومسبقا، إرادة الشعب منبثقة في حالة نقية خالصة. وتعبر كلمة الانبثاق هنا عن فكرة ضمنية موجودة في معظم ما سبق من نصوص، سواء جرت على لسان الضباط أو على لسان مؤيديهم من الكتاب والصحفيين، وهي في مجموعها تعكس فكرة «الرسالة» التي تلقاها الضباط من اسم الشعب.

من الجهة الأخرى كانت كلمة «الثورة» تشير إلى كيان شفاف غير ملموس، ولكن له إرادة، هو «الثورة»، يستخدم بدوره كمصدر مستقل ومتعال ورفيع تنبثق منه سلطة الضباط، الذين يصبحون بالتالي مجرد «رجال الثورة»، لتُشتق مشروعيتهم من التزامهم الأخلاقي بهذه الثورة، باعتبارها ثورة الشعب. هذا يعني أنه بقدر ما يلتزم الضباط بسياستهم التي أطلقوا عليها «الثورة»، يكونون قد أثبتوا أنهم يمثلون الشعب الواقعي، «الجموع» التي اعتُبرت بصَمْتِها قابلة للقوامة، وبالتالي أصبحت الثورة ثورتها، فهي تتجه إلى نفس الهدف، أو تجتهد في أن تستوحي نفس الوحي الذي تلقاه الضباط.

وهكذا نسب عبد الناصر ثورة يوليو بأكملها إلى الشعب، أصلا وابتداء، فأعلن أثناء رحلته في الصعيد عام ١٩٥٥ أن «الثورة التي قامت في ٢٣ يوليو... كانت تمثلكم... [فـ]أهداف الثورة... وضعت قبل ٢٣ يوليو، وُضعت بواسطتكم أنتم». لذلك أجمع المصريون عليها «حين قامت، بل أجمعوا عليها قبل أن تقوم»[٤٩]. فهي تحصيل حاصل مترتب على واقعة وجود الشعب المصري، وإن كان لم يتحقق إلا عن طريق الضباط.

ليس فقط أن الثورة ثورة الشعب، ولكن الشعب والثورة هما نفس الشيء. فأوضح عبد الناصر: «ليست الثورة إلا الشعب.. وليس الشعب إلا الثورة»[٥٠]. والأخطر: «إن الثورة باقية ما بقى هذا الشعب، وإن **الشعب باق ما بقيت هذه الثورة**. فإذا قلنا أو تخيلنا أن **هذه الثورة قد انتهت** فمعنى هذا أن أهداف هذه الثورة قد انتهت، ومعنى هذا أن هذا **الشعب قد انتهى**»[٥١]. فالاختيار بين نظام الضباط وأي نظام سياسي آخر هو اختيار بين الحياة والموت، أو ببساطة لا توجد اختيارات. ليست المسألة أن الثورة تعبر عن الشعب، بل هي فرصته الوحيدة في الوجود، في أن يصبح شعبا حقا وفعلا بمعايير النظام.

بعبارة أخرى، قيل إن الثورة هي الصورة الوحيدة المتاحة للمادة، التي هي الجموع.

الخلاصة أن الشرعية الانتقالية هي الاسم الذي يجمع التناقضات الكامنة في النظام ككل في تلك اللحظة، لذا حملت نفس التناقض الذي رصدناه من قبل في مقولة ديكتاتورية الشعب. فالنظام الجديد يفتقر إلى أية كتلة اجتماعية ذات وزن تؤيده تأييدا إيجابيا، أي تشارك في السلطة، فهو نظام معزول، أو هو «الحكومة السرية» التي أشار إليها إحسان. وبسبب عزلته هذه تحديدًا، لم يكن له أي مبرر للوجود سوى هذا الشعب الذي يمارس عليه قوامته، أو قيادته. وكانت كلمة «الثورة» هي التي تُدمج النظام والشعب معا، فحملت نفس التناقضات، وبدت دائما كصيغة مرتبكة، كلما تناول الخطاب سياسات معينة، مثل الإفراج عن المعتقلين. لقد تحولت «دكتاتورية الشعب» في «التطبيق»، إن جاز التعبير، أي في مرحلة الثورة، إلى الشرعية الانتقالية. فالانتقال هو موضوع الثورة أو مهمتها، والثورة هي الاسم الجديد والأبرز من أسماء الشبح المؤسِّس، والضباط الذين يمثلونه بوصفهم «الحراس» كما جاء في «فلسفة الثورة»، وعملية ضم «الجموع» في سياق النظام الجديد.

لقد كان محور ارتكاز الشرعية الانتقالية هو نفسه القمع، أي التطهير، أي الانقلاب. فحرية الشعب هي انعدام حرية أعدائه، والاعتقال هو الوسيلة الأساسية لمحاربة الشائعات التي تفرق الزحف وتثير فيه البلبلة، وإخلاء المجال العام بإشاعة الرعب هو الضمانة الأساسية لممارسة القوامة الشعبية، وارتباط مصير الشعب كله وجودا وعدما باستمرار الثورة هو المبرر الجوهري لعمل جهاز الانتقال الأساسي: المؤسسات الأمنية، التي ما كان يجب أن تظهر بشكل صريح في الصورة، مكتفية بأن يخيم ظلها المهدِّد على الجميع. ولكن المؤسسات التي تنشئ الزحف، لا تقتصر على المؤسسة الأمنية المركزية، ومنطق عملها الذي تناولناه، بل تشمل أيضا مؤسسة الإنجاز التكنوقراطية. وإليها ننتقل الآن.

(٢) الشرعية الإنجازية

الشعب»، وبالتالي يجب عليها، أو على الرعاة، أن تحقق وعد الانتقال، أي استعمال السلطة المؤقتة، الاستثنائية، الانتقالية، بما يبرهن على جدارتها بالقيام بمهمة نقل الجموع على مضمار التقدم إلى أن يصبحوا شعبا.

(أ) العمل من أجل الشعب

وضع الضباط وأنصارهم منذ البداية اختلافهم عن العهد السابق في صورة ثنائيات البناء/ السياسة؛ الخبراء/ السياسيون؛ العمل/ الكلام؛ الإنتاج/ الهتاف. وهي ثنائيات متداخلة بدرجات. والطرف الثاني منها منسوب دائما للماضي المنبوذ، بينما الطرف الأول محل تمجيد وعنوان النظام الجديد. فالجدل، أو السياسة، أصبح مرفوضا بحد ذاته، حتى منذ عهد محمد نجيب(٥٢). وهكذا طالب عبد الناصر المواطنين بـ: «ألا **تهتفوا** بالحرية قبل أن **تعملوا** لها... انتهى عهد **التهريج** وزمن **الجدل** والصياح... ونحن اليوم لا نريد منكم سوى العمل، و**العمل وحده**»(٥٣).

عبَّر عبد الناصر عن المطلوب صراحة، لكن الصحفيين كانوا الأقدر على صياغة المطلوب بشكل مقبول، أخذ به الضباط فيما بعد. أصبح الإنتاج والعمل هو ذاته الحرية: «فالحرية في أمة فقيرة... حرية كاذبة خادعة»(٥٤). أما الحرية الصادقة فتتحقق، فيما قال مصطفى أمين، «بمضاعفة الإنتاج وبأن نعمل أكثر مما نتكلم»(٥٥). وقد استُعملت هذه الحجة في منع المظاهرات والمواكب بعد عقد اتفاقية الجلاء التي لقيت معارضة واسعة، فأوضح مصطفى أمين، أيضا، أن «سياسة المواكب والأفراح والليالي الملاح قد كتب عليها الزوال. وأن خير احتفال بالجلاء هو العمل والكفاح والإنشاء والبناء»(٥٦).

وقد أعاد جلال الحمامصي، وهو أحد كبار الصحفيين المؤيدين للضباط آنذاك، تعريف الوطنية على هذا النحو المستجد، مقررا أنه بعد توقيع اتفاقية الجلاء يجب أن يقف الاشتغال بالسياسة. وانتقد القراء الذين لا يهتمون بما يكفي بما تنشره الصحف عن المشكلات الداخلية، لأننا «ما زلنا نرى السياسة كل شيء في حياتنا العامة والخاصة... وأصبح الأمر يتطلب أن نعيد تنظيم قوانا بحيث نترك السياسة للسياسيين [:الضباط] ونوجه جهودنا إلى البناء وأن ندرك أنه من الصعب أن يكون هناك ٢٢ مليون حاكم في

وقت واحد!!»[٥٧]. فالمطلوب إقرار تقسيم صريح للعمل بين جماعة تحكم وشعب يعمل. بعبارة أخرى، الوطنية المطلوبة من الجميع تقتصر على العمل، لا الكلام، الذي هو «السياسة» الداخلة في اختصاص الحكام الجدد. والمفارقة أن الضباط أنفسهم قرروا كما رأينا أنهم ليسوا سياسيين، لنصبح أمام «عمل خالص للوطن» خالٍ من كل شائبة سياسة.

وقد شهدت هذه الفترة وما بعدها ظهور مصطلح «العمل الوطني»، بديلا عن «الوطنية»، وهو عمل موحد يجري تحت قيادة واحدة، ولا يعرف تعددا، وإنما يمكن أن ينقسم إلى أنواع، منها العمل السياسي، بدلا من السياسة. والمقصود بذلك العمل النوعي هو العمل في منظمات النظام التعبوية، من هيئة التحرير إلى الاتحاد الاشتراكي. وفيما بعد تم تسجيل مصطلح «العمل الوطني» رسميا في المادة ٧٣ من دستور ١٩٧١. فالفكرة هنا أن «الجموع»، منظورا إليها ككل واحد مصمت، عليها أن تتقدم كرجل واحد في هيئة زحف نحو أهدافها. وبالتالي تصبح شئونها إدارية، لا سياسية، لتقوم بمهمات محددة في إطار زحفها نحو أهدافها. الإدارة روتينية، بينما السياسة متغيرة، والمفارقة هنا هي أن سيولة نظام الضباط بالذات حالت دون تحقق روتينية «العمل الوطني». كان المقصود ببساطة هو أنه بإغلاق المجال السياسي أصبح هناك مصدر واحد للأوامر، وبالتالي يمكن توحيد الأعمال أيا كانت في عمل واحد، لأنه منسوب لجهة واحدة، حتى لو كانت هذه الجهة ما زالت بصدد تحديد برامج عملها. فتناقض الانتقال قد انعكس في هيئة تناقض يمكن أن نسميه الانقلابية الإدارية.

بالإضافة إلى تقديم العمل كبديل عن السياسة، تم تقديمه باعتباره هو السياسة. قدَّم عبد الناصر التعريف الآتي: «السياسة النهاردة ما بقتش [:لم تعد] كلام، وما بقتش هتاف ووعود؛ **السياسة النهاردة عمل.. اقتصاد**. لأن احنا بنعمل حكم ونظام حكم ليه؟... الغاية إن احنا نعيش **عيشة أحسن**... يجب إن كل واحد فينا يفهم إن **السياسة هي إنتاج**»[٥٨].

وفقا لذلك، أصبحت أعمال وضع حجر الأساس وافتتاح المشروعات احتفالات سياسية بارزة، فيحضرها عبد الناصر أو كبار أعوانه، ويلقون خطابات، ويذاع كل ذلك

وتنشر عنه الصحف أخبارا مزودة بالصور بشكل بارز. وقد اتسم الاحتفال بـ«عيد الثورة» الذي كان يستمر بضعة أيام بتدشين وافتتاح منشآت ومشروعات متعددة. فمثلا في احتفال عام ١٩٥٥ تم «وضع حجر الأساس لعدد من المنشآت... [و] افتتاح عدد آخر منها. كما تقام... حفلة لتسليم عقود المساكن الشعبية بالزيتون وإمبابة»[٥٩]، وكان عبد الناصر يحضرها بنفسه ويلقي في كل منها خطابا قصيرا[٦٠].

سوف نتناول بعض المقولات الإيديولوجية المتعلقة بسياسة الضباط الخارجية في الفصل التالي. ولكن تجدر الإشارة هنا إلى جانب معين بشأنها، وهو أهميتها في إطار الشرعية الإنجازية للضباط. فبالإضافة إلى ما مر بنا من إدانة للعهد السابق باعتباره عهد أعوان الاستعمار، أكد الضباط مرارا على العلاقة الوثيقة بين نظامهم الجديد وإنجازاتهم الخارجية. فمثلا أعلن عبد الناصر في احتفال الجيش بتوقيع اتفاقية الجلاء: «نحن الجيش... نستطيع أن نفخر بأننا حققنا في عامين اثنين ما عجز تجار السياسة ومحترفي [كذا] السياسة عن تحقيقه طوال السنين الماضية»[٦١]. وهو فخر سيتضاعف، كما سنرى في الفصل التالي، مع الخطوات التالية الكبرى: باندونج وتأميم القناة.

وقد ترتب على ذلك فكرة مؤداها احتكار النظام للإنجاز، ليس فقط بمعنى سلطتهم المطلقة، ولكن كذلك تاريخيا، بمعنى أن الضباط هم وحدهم المنجزون في تاريخ البلاد، وبالذات بالمقارنة بالنظام القديم. مثلا، كان راشد البراوي، أستاذ الاقتصاد، وأحد الذين صاغوا قانون الإصلاح الزراعي وعينه الضباط رئيسا للبنك الصناعي، يؤيد نظام الضباط ويدعو له على أساس «كفاءته الإنتاجية»، إن جاز التعبير: «تميز ذلك الحكم بطابع السرعة في التفكير والدرس والتقرير والتنفيذ...»[٦٢]. وفسر إنجازات الضباط بأنهم «شبان ينتمون إلى الشعب، لا الطبقات العليا فيه... والشعب... يعلم أتم العلم أنه طالما ظل الاحتلال قائما فلن يكافح المرض ولن ينتشر التعليم... [إلخ]. [بينما] الإقطاع... كان يريد أن يبقى الفلاحون في جهل وفقر ومرض حتى يتضخم وتعظم أرباحه... [كما] توافرت مصالح متبادلة بين الحلفاء الثلاثة: الاحتلال والمَلَكية والإقطاع»[٦٣].

وتجمع هذه الحجة بين فكرتين متكاملتين، الأولى تقرر تفوق النظام السلطوي في

الإنجاز، والثانية تنسب هذا التفوق إلى انتماء الضباط للشعب، أي إلى فكرة «الثورة» كما عرضنا لها. ويؤدي هذا الجمع إلى تلك الفكرة الفريدة: إن الاختلاف عن النظام القديم أو أي بديل آخر لم يكن اختلافا بين أنماط من التنمية، ولا حتى صراعا اجتماعيا بصددها، وإنما هو اختلاف مطلق بين التنمية وعدمها. وبكلمات أخرى كان النظام القديم يجمع بين الشر المطلق وانعدام الإنجاز، وهو نوع من التفسير أشبه بالتفسيرات اللاهوتية للاختلاف بين «الخير» و«الشر».

لكن ليس البراوي فحسب. فقد أكد عبد الناصر «إني أحس... أننا لم نكن نتجنى على العهد الماضي حين كنا نتهمه بأنه يقف عقبة في طريق تقدم مصر... وأنه يقتل الأفكار كما يقتل الأكفاء لتبقى له مصر أطلالا ينعق فيها بومه من الوصوليين وحثالة الأجانب»[٦٤]. كما قال صلاح سالم بعد أزمة مارس مباشرة: «لقد استلمنا الحكم من عهد الحرية فماذا وجدنا؟ إنني أقول بمناسبة التعليم إننا وجدنا ٣ ملايين طفل لا أمكنة لهم في المدارس. فلم نتحدث بل... أنشأنا من المدارس في عام واحد ما كان يُنشأ في عشرين سنة... وكذلك لم نترك مشكلة المرض»[٦٥].

*

والواقع أن الضباط لم يكن لديهم تصور مسبق عن التنمية الاقتصادية، كما أشار «فلسفة الثورة»، بل كانوا على استعداد لاتخاذ أية خطوات تبدو مناسبة، بغير إجراء تعديل جوهري في البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية القائمة. فالسياسة الاجتماعية الخاصة بالفقراء كان يُقصد بها تحسين أوضاعهم الاجتماعية، أي دخلهم والخدمات التي يمكن أن تقدم لهم، أما قضية علاقات الإنتاج، فتُركت للظروف. ومع ذلك أعرب الضباط منذ البداية عن نواياهم في التدخل في شئون الاقتصاد بغرض دفع التنمية. فأنشئوا مجلسي تنمية الإنتاج القومي والخدمات عام ١٩٥٢، وأشركوا رجال الأعمال فيهما[٦٦]، كما قدموا الكثير من الامتيازات لرجال الصناعة في مجالات الجمارك والضرائب وضمانات القروض وغيرها، وفي نفس الوقت أخضعوا كل الشركات كبيرة الحجم لعضوية إجبارية بالغرف التجارية، ودخلت الدولة شريكا في بعض الصناعات من خلال البنك الصناعي الذي تم تنشيطه وزيد رأس ماله، برغم عدم ترحيب اتحاد الصناعات به[٦٧].

بصفة عامة كانت سياسات الضباط حتى عام ١٩٥٧ لا تفوق العهد السابق كثيرا في التدخل، ولم تُنتهك حقوق الملكية انتهاكا يذكر إذا استثنينا قانون الإصلاح الزراعي الأول، المحدود الأثر من الناحية الاقتصادية، وبالتالي لم تشهد الفترة إعادة توزيع كبرى للثروة[٦٨]. وبالإجمال برهن الضباط على عزمهم على معاونة القطاع الخاص على النمو، ولكن ليس بالاستجابة لكل طلباته. ولا يجب أن ننسى هنا أنه، في مقابل الإصلاح الزراعي الذي وجه الضربة للشرائح العليا من كبار الملاك، وجه الضباط الضربة الرئيسية في المدينة للحركة العمالية المستقلة، بإعدام خميس والبقري، كما وجهوا ضربات أخرى للحركة الشيوعية والإخوان، وكلاهما حركة متطرفة من وجهة نظر رجال الأعمال، الذين لا شك أنهم قابلوا هذا كله بمزيد الارتياح.

*

غير أن إنجازية الضباط لم تُطرح بشكل محايد اجتماعيا، ولا على أساس الممارسات التي حافظت على البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية القائمة، وإنما أكدت على التزام تجاه الفئات الاجتماعية الأفقر والأضعف. وبرغم أن إجراء الإصلاح الزراعي كان إجراءً سياسيا في الأساس كما مر بنا، فقد لقي توزيع الأراضي المصادرة من كبار الملاك والعائلة المالكة وفقا للقانون تأييدا بوصفه إصلاحا اجتماعيا[٦٩]. ومع ذلك كان الالتزام تجاه الفقراء يتجلى بصفة أساسية في مجال الخدمات، وبالتالي إذا كانت السياسة إنتاجا، فإن الحرية، بوصفها المكسب «السياسي» للجمهور، تترجم إلى أداء الخدمات لها.

وكانت هيئة التحرير أول تطبيق لهذا التعريف الجديد للسياسة من ناحيتها الجماهيرية، أي الخدمات. فإذا كانت الهيئة تفتقر للجاذبية السياسية ولتاريخ نضالي، فضلا عن سجلها القمعي في مارس وأكتوبر ١٩٥٤، فإنها كانت بالمقابل مركزا لنشاطات اجتماعية عديدة، فأنشأت أكثر من مائة مستوصف، ومستشفيات محلية صغيرة، ومدارس وفصول، وتبنت مشروعات لإنارة بعض القرى، وأقامت جمعية لرعاية الفقراء، وبعض الأندية الرياضية المحلية والساحات الشعبية، كما كانت مؤتمراتها مخصصة لمناقشة المشاكل والمطالب المحلية للمحافظات المختلفة

بحضور الضباط والوزراء[٧٠]. وبعد أن انتهى دور الهيئة في مواجهة التنظيمات السياسية المعارضة، أصبح تركيزها كاملا على الأنشطة الخدمية، فمثلا تم تحويل الحرس الوطني منذ أوائل ١٩٥٥ إلى القيام بأعمال الخدمة العامة، وكان أولها تشجير مائة فدان في تلال زينهم، وقال لهم قائدهم كمال الدين حسين في هذه المناسبة إن رسالتهم اليوم أصبحت «العمل الدائم على نشر مبادئ الحرس الوطني... ولن يكون ذلك إلا بالعمل في ميادين البناء والتعمير»[٧١].

وفوق ذلك سعى الضباط منذ عام ١٩٥٤ لإبراز قدراتهم الإنجازية بطرق أكثر احتفالية وتأثيرا. فأخذ الضباط الأحرار يتجولون في المحافظات بصحبة وسائل الإعلام ليعقدوا مؤتمرات شعبية حاشدة، تعدها غالبا هيئة التحرير (ولاحقا الاتحاد القومي فالاتحاد الاشتراكي)، لتؤمّن تشكيلها من حشود مؤيدة هاتفة. وفي هذه المؤتمرات كان الضباط يخطبون مبينين أهداف الثورة، ويستعملون سلطتهم في نفس الوقت في حل بعض المشكلات المحلية. فمثلا سافر حسين الشافعي وأحمد الشرباصي، وكانا آنذاك وزيري الشئون الاجتماعية والأشغال (الري)، إلى المنوفية في أبريل ١٩٥٤. وفي المؤتمر تولى الشافعي جانب «التوعية»، فأعلن أن انتصار الضباط في أزمة مارس هو انتصار للشعب الذي كان «يحمي ثورته»، بينما تولى الشرباصي حل مشكلات الري في المحافظة، وطرح «فلسفة» هذا النوع من المؤتمرات كالآتي: «إن الحكام في عهد الثورة لا يجلسون في مكاتبهم لينتظروا شكاوى المواطنين بل يأتون إليهم يسألونهم حاجاتهم ثم يسهرون على قضاء هذه المطالب العادلة»[٧٢]. وفي هذا النمط المتكرر كان الضباط يقدمون خطابة سياسية تمثل التلقين الإيديولوجي المطلوب، وتحدد محتوى التأييد المرغوب فيه، وفي المقابل تصدر القرارات الفورية بالاستجابة لعدد من المطالب.

بالمنطق الذي ذكرتُه من قبل، اعتُبرت هذه الخدمات بديلا عن الحرية أو هي نفسها الحرية. فمثلا أعلن جلال الدين الحمامصي: «نحن [: الصحفيون أو النُخب المتعلمة بصفة عامة] ندافع عن حقه في أن يصوت [في الانتخابات] فورا دون إبطاء، ولا ندافع عن حقه في أن يكون له مكان في الترام»[٧٣]. وقد اعتبرت حرية الرزق «الحرية

الحقيقية» بينما كانت الحريات السياسية في النظام القديم «حريات زائفة»[٧٤]، ربما على أساس أن «حرية رغيف الخبز»، وهو شعار آخر للنظام في هذا المجال، أساس الحرية. فعلى حد تعبير عبد الناصر: «أنا ما افهمش ازاي تكون فيه حرية وأنا مش حر في إني ألاقي [: أجد] أكل عيشي أو ألاقي رزقي».. فالحرية هي أن «نحرر العمل... من التحكم؛ تحكم المستغلين، تحكم أصحاب الأرض... دي [: هذه هي] الحرية اللي بدأتها الثورة»[٧٥].

وقد وعد الضباط برفع مستوى المعيشة. وكان هذا أول وعد وعده عبد الناصر للعمال الذين نصروه في أزمة مارس، بعد الانتصار مباشرة: «إذا حكم الوطن أبناء الوطن فلا بد أن يرتفع مستوى المعيشة. فالحاكم الغريب الدخيل الأجنبي لا يشعر بشعور المظلوم المقهور»[٧٦]. وبالتالي كانت المشروعات الموجهة للاستهلاك المباشر مناسبات سياسية تؤكد فوائد سياسة القوامة. فمثلا بمناسبة توزيع مساكن شعبية في إمبابة أعلن عبد الناصر أن الثورة تعني دائما «إعطاء كل فرد من أفراد هذا الوطن فرصة الحياة الحرة الكريمة الموفورة»[٧٧]. وفيما يتعلق بسكان المدن، كانت هذه السياسة تتصل أساسا بأسعار السلع، خصوصا الغذائية، بحيث أصبحت أشبه بحرب، يعد الضباط الشعب بالانتصار فيها[٧٨]، لدرجة أن عبد الناصر يتدخل بشخصه ليضمن تثبيتها[٧٩].

وبصفة عامة أكد عبد الناصر أن الهدف العام من أهداف الثورة الستة جميعا هو «بناء مجتمع تسوده الرفاهية... مجتمع يشعر بالسعادة»[٨٠]. وفي خطاب آخر، «بالسعادة العائلية»[٨١]. ويدعم منطق السعادة هذا نمط من التأييد الجماهيري يقوم على تقديم المِنَح، لا على الاتفاق على سياسات بعينها، ناهيك عن المشاركة في وضعها وتنفيذها، فهي سياسة يتعهد بموجبها الراعي بتقديم الطعام والخدمات الرخيصة للناس، أي سياسات تتعلق بالتوزيع من خلال الموارد الحكومية. ومن خلال هذه الصفقة أصبح النظام مسئولا عن توفير الخبز بأية طريقة كانت، الأمر الذي يفسر لاحقا كثيرا من سياساته الاقتصادية ومنطقها، وصولا إلى دخوله في أزمة اقتصادية متفاقمة، كما سنرى في تذييل الباب الثالث.

(ب) التكنوقراط

تعني هذه السياسة من الناحية الاجتماعية الاعتماد على الكوادر المتعلمة (وتسميهم أدبيات الفترة «المثقفين») الذين يؤهلهم تعليمهم لشغل المواقع الفنية والإدارية، سواء في الهيكل الاقتصادي أو في جهاز الدولة أو المهن الحرة الحديثة، وطلبة التعليم الحديث باعتبار أن التعليم يعدهم لشغل هذه المواقع. وهكذا كان لا بد من استدعاء المتعلمين في مجملهم، ولكن في وضع التبعية، أي استدعائهم لشغل وظائف في المؤسسة الإنجازية/ التكنوقراطية.

كان صلاح سالم أول من أشار إلى هذه المشاركة: «أرجو ألا تظنوا أن الذي يحكم البلد هو العشر ضباط الموجودون في مجلس الثورة.. لا.. اليوم يحكم البلد جيش من الفنيين لم يمَكَّنوا في يوم من الأيام [في الماضي] من الاشتراك في حكم بلادهم... [يحملون] تبعة النهوض الاجتماعي بهذه البلاد»[٨٢]. وخاطب عبد الناصر طلبة الجامعة موجها لهم أول خطاب يحتوي على إحصائيات. وبرغم أنها كانت إحصائية عامة للغاية فقد عقب عليها قائلا: «هذه هي لغة الأرقام، باعتباركم الطبقة المثقفة في البلد، لنبحث معكم الطريقة العملية للنهوض بهذا الوطن»[٨٣]. ثم خاطب أساتذة الجامعة قائلا: «الشباب الواعي والشباب المثقف هو الذي يجب أن يحمل علم الدعوة وعلم الرسالة، وفي نفس الوقت يحمل العبء... التوجيه الفكري والتوجيه العقلي والتوجيه النفسي يجب أن يخرج من دور العلم»[٨٤]. فالمتعلمون مطلوب منهم أن يعملوا من أجل إنجاز وعود النظام الجديد، وفي نفس الوقت يتولوا الدعاية له، ليكونوا بمثابة «صف الضباط» في جيش الزحف في الحالتين. ولكن الجانب الأول هو الذي يعنينا هنا.

احتل التكنوقراط بالفعل مكانة متميزة، ومتزايدة تدريجيا في التشكيلات الوزارية. بحيث أصبح الوزراء إما من الضباط أو الخبراء. ومع تشكيل وزارة ١٩٥٦ احتُفي بتعيين عدد من التكنوقراط فيها، كدليل على بداية «عهد البناء، والبناء يحتاج إلى مهندسين»[٨٥]. ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى أن منصب الوزارة أصبح منصبا «تنفيذيا»، بالمعنى الحرفي للكلمة، أي يتولى تنفيذ توجيهات قيادة النظام المتمثلة

بشكل مباشر في عبد الناصر وحفنة من زملائه الضباط الذين احتلوا مناصب نواب رئيس الجمهورية ليتولوا الإشراف على مجموعات من الوزارات، فضلا عن توليهم أهم الوزارات(٨٦).

*

من جهة أخرى، كان من الضروري اجتذاب الإنتليجنسيا وإقناعها بمشروع الضباط لخدمة الشعب. ويزيد من صعوبة المهمة أن هذه النخب ليست، في تصور الضباط، معنية بالشعب أصلا، فكان لا بد من إعادة توجيهها.

كان «الفلاح الفقير» هو الأيقونة الاجتماعية للنظام الجديد، إن جاز التعبير. فالحالة البائسة للفلاح المعدم تشكل إدانة اجتماعية وأخلاقية قوية للنظام القديم. ولكن الأهم أن الفلاح كان النموذج القائم «للجموع». كان الفلاحون المعدمون ومن في حكمهم مثل عمال المياومة، يمثلون أغلبية واضحة بين السكان، تقع أيضا على أبعد «مسافة» ممكنة من نموذج الشعب القوي المستقل المنجِز المتقدم... إلخ. وفوق ذلك كانوا هم الكتلة السلبية سياسيا بامتياز. وعلى ذلك كانوا في نفس الوقت رمزا للشعب القائم، للجموع، وهدفا بعيدا للتقدم، والكائن الجماعي الذي يستحيل تمثيله، وبالتالي لا يشكل تمثيله بشكل صوري، بمجرد التعاطف والعمل على تحسين وضعه جزئيا، أي خطر على عملية الزحف المنظم، بل بالعكس، يعطيها معنى. والواقع أن الضباط الأحرار لم يكونوا دعاة ثورة، ولا كان يمكن أن يكونوا كذلك، بفعل ظروف تكوُّن تنظيمهم والطريقة التي صعدوا بها للسلطة، فلم يشجعوا أية محاولة للتحرك المستقل لمثل هذه الكتل، ناهيك عن دعوتها للثورة وتطبيق إصلاحات جذرية من قبيل «الأرض لمن يفلحها».

باختصار، كان المعدمون، تحت اسم الفلاح، كلا من أيقونة تزود النظام بمبرر وجوده الواقعي، وكتلة لا ضرر من رفع رايتها على النظام السياسي الجديد. ويروي هيكل أنه كان مع عبد الناصر بالقرب من برج العرب، فالتقيا بمجموعة من العمال الفقراء الذين لا يعرفون شكل الرئيس، الذي قال لهيكل بعد اللقاء: «هذه هي المشكلة التي نواجهها: الذين المفروض أن تكون منهم وتعمل من أجلهم لا نستطيع أن نصل

إليهم، وهم أيضا لا يعرفون كيف يصلون إلينا. ولكن الناس الذين يمكن أن يعرفوا الطريق إلينا ويصلون لنا بسهولة، أو نعرف نحن الطريق إليهم، لا يشكلون القضية الجوهرية بالنسبة لنا»[87]. فبرغم وجودهم الملموس تماما، كانوا من حيث بنية السلطة لا يقلون شبحية عن «اسم الشعب».

كانت هذه الأغلبية الفقيرة إذن موضوع الإصلاح، في حدود النظام الاجتماعي القائم، دون أن تكون لها في حد ذاتها أية قوة. وبوصفها كذلك كانت تستعمل بصفة مبرر وجود النظام ومنطق تجنيده لكوادر من الإنتليجنسيا لصالح مشروع الزحف، عن طريق إثارة نوع من عقدة ذنب مشتركة. وهكذا بعد أقل من عام من الانقلاب خطب عبد الناصر في معسكر أقيم للشباب:

> الطبقة التي تحيا حياة كريمة لا تزيد على ثلاثة ملايين، وباقي الشعب الذي يبلغ تسعة عشر مليونا من الفلاحين عراة حفاة وفقراء... فيجب أن نسعى جميعا ونتكافل في العمل على رفع مستوى الفلاح... ولا ينبغي أن يصرفنا هذا العدد القليل من المتعلمين عن العناية بسائر الشعب... إن العبء ملقى على أكتافكم أنتم أيها الشباب، فيجب أن تتركوا الأنانية وأن تثقوا بأنفسكم وبأنكم قادرون على العمل لإسعاد هذا الشعب والنهوض بمستواه، ما دمتم تُقَدِّرون واجباتكم لهذا الشعب[88].

هنا يجب أن نلاحظ أن المعسكرات كانت تخصص آنذاك للشباب المتعلم (وكانت لهم أساسا حتى النهاية). وبالتالي كان هو ومستمعوه، مع الاختلاف في السلطة والمكانة، من هذا «العدد القليل من المتعلمين» المحظوظين. وعلى ذلك تنطوي الفكرة المطروحة هنا على إحساس برسالة سامية مبنية على نوع من النقد الذاتي والتضحية المدفوعة بالذنب. وفي مقام آخر اتهم «الطبقة المتعلمة» بأنها أثرت على حساب الشعب، حيث حصلت على الكثير من البدلات والعلاوات من الحكومات بهدف إسكاتها[89].

وبعد انتصار مارس ١٩٥٤ مباشرة استعمل عبد الناصر نفس الخطاب مع المديرين والموظفين في نادي رجال الإدارة[90]. وبعدها بشهور عقد اجتماعا حاشدا للموظفين في ميدان الجمهورية ووصفهم بأنهم «الطبقة الواعية من أهل هذا الوطن»، وطالبهم بواجبهم «نحو التمنتاشر مليون أو التسعتاشر مليون اللي ما خدوش الفرصة علشان

يتعلموا وعلشان يفهموا»، وطالبهم أيضا بـ«واجب الدعوة» و«واجب الإرشاد» ووضع على عاتقهم واجب «حماية هذه الثورة»[٩١].

وقد اهتم الضباط في هذا الصدد بتدريب الشباب المتعلم على الخدمة العامة بعد انتصار مارس مباشرة تقريبا. ففي يوليو ١٩٥٤ افتُتح أول معسكر لتدريب شباب الجامعات على خدمة الريف ثم توزيعهم على المراكز الاجتماعية الريفية التي بدأت إقامتها آنذاك[٩٢]. وقد استمرت هذه الجهود بعد ذلك[٩٣]. وفي عام ١٩٥٥ بدأ أول أسبوع لشباب الجامعات بهدف «إعداد الشباب للخدمة العامة في بيئاتهم المحلية»[٩٤]. وقبل ذلك بدأ برنامج لخدمة البيئة في وزارة التربية والتعليم لتحقيق «الحكومة الذاتية الرشيدة» في المناطق السكنية وإعداد الشباب المتعلم لمهام القيادة لبيئتهم المحلية[٩٥]. وتطلب الدور القيادي المفترض للمتعلمين العمل على اجتذابهم منذ الصغر، في المدرسة ثم الجامعة، للنظام الجديد، الأمر الذي تطلب بدوره إعداد برامج لتوجيه المعلمين.

(ج) تشغيل الشعب وإسعاده

الجموع ليست فقط موضوع الانتقال، ولكنها أيضا هدف الإنجاز. فالهدف هو ترقيتها أو تعليمها أو توعيتها أو تشغيلها. وبوصفها موضوعا، خضعت لكل ما عنَّ للضباط، ولصف الضباط، أي الكوادر المتعلمة، من إصلاحات ترمي إلى ترقيتها، بما يمكن وصفه بمشروعات للهندسة الاجتماعية. وفي غياب أية قدرة سياسية «للشعب» على الاعتراض أو المشاركة في اتخاذ القرارات، يتمتع الوصي بحرية واسعة، تكاد تكون غير محدودة إلا بحقائق الحياة والعصر، وبعامل آخر سيتضح لاحقا. وبالتالي ينشأ مجال يمكن وصفه بأنه أسطوري من أحلام للإصلاح، تتخذ فورا شكل اقتراحات، وتعد الخطط أحيانا لتنفيذها، فيما يشبه محاولة للتحكم الشامل في المجتمع. وقد صرح حسين الشافعي حين كان وزير الشئون الاجتماعية بالمبدأ العام لهذا التحكم الشامل: «لا يمكن أن يُبنى مجتمع لم يتدرب أفراده ليكونوا مواطنين صالحين مدربين... [فالهدف أن] يكون المجتمع مدربا تدريبا كاملا»[٩٦].

تحتاج متابعة مثل هذه المشروعات إلى كتاب كامل أو أكثر، وسنوات من الدراسة في أضابير مختلف الوزارات. ولكن يكفي هنا تناول بضع حالات لتوضيح الفكرة العامة. مثلا أنشئت في وزارة الشئون الاجتماعية بقيادة كمال الدين حسين ثم حسين الشافعي «إدارة التخطيط الاجتماعي»، مهمتها كما يوضح اسمها اقتراح مشروعات لإعادة تربية المجتمع. وقد تفرعت عنها لجان متعددة، منها «**لجنة الزي والعادات والتقاليد**» التي كانت، كما يتضح من اسمها أيضا، مسئولة عن إعداد مشروعات الضبط الاجتماعي. وكان من ضمن برامجها اختراع زيّ جديد للمصريين، فتوصلت في أواخر ١٩٥٥ إلى ما أسمته «نماذج للزيّ الجديد الذي سيعمم في القرى والمدن المصرية»[٩٧]. وكانت القضية قد أثيرت من قبل، على أساس أنها حيوية لتوحيد عقلية السكان: «يجب أن يوضع حد لهذه الفوضى في أزيائنا التي تعطي صورة مهزوزة عن طريقة تفكيرنا وعقليتنا»[٩٨]، فكأن الزي الجديد علامة على مشروع لتغيير عقلية الشعب. غير أن حكومة الضباط كانت أضعف من أن تقطع شوطا بعيدا في المشروع. فبعد محاولات كثيرة انتهى الأمر إلى فرض زي موحد على الفئات الخدمية الدنيا في الحكومة وآخرين ممن تملك الحكومة أرزاقهم[٩٩]، ليتحول من مشروع قومي إلى علامة طبقية. كما اقترحت الوزارة «جعل [توقيع] الفحص الطبي والنفسي على الراغبين في الزواج إجباريا لضمان إنجاب جيل سليم من الأطفال»[١٠٠].

كان ثمة نظام يبدو كما لو كان كليّ الجبروت، وسكان لا حول لهم، ومجموعة مصلحين معجبين بأفكارهم الخاصة، لا بوصفها مناسبة للناس أو يمكن أن يقبلوها، ولا بوصفها مطروحة عليهم للموافقة أو الرفض أو المناقشة أو التعديل، ولكن بوصفها أداة «تنوير» إجباري يجب أن تُفرض فرضا على هذه الكائنات بقوة الدولة.

بالمثل تقدم المجلس الأعلى للشباب باقتراحات لتقويم الشباب، فمثلا طرحت مذكرة جعل النشاط «الفني والتمثيلي والاجتماعي والرياضي» إجباريا بالجامعات، ويحاسب عليه الطلاب في نهاية العام[١٠١]، على أساس أن هذه الأنشطة مفيدة ذهنيا وبدنيا. وثمة اقتراح آخر بـ«منع الشباب أقل من ١٦ سنة من ارتياد المقاهي»، وصرف «مكافآت تشجيعية للمقاهي التي تقدم لروادها خدمات ثقافية». وأوضح السكرتير

الفني للجنة التربية الاجتماعية بالمجلس، واسمها دال في حد ذاته، في مذكرته هذه أن ما يحدث في المقاهي لا يوجد ما يماثله «في أي بلد متقدم يعمل على حماية شبابه من الانحراف والتدهور الخلقي»؛ مدعيا أن المقاهي اختراع أدخله الاستعمار الفرنسي وشجعه الإنجليز، فهي نوع من مؤامرة استعمارية[١٠٢].

ولما كانت «القافلة» قد أصبحت صامتة وعاجزة عن الدفاع عن نفسها في مواجهة القوامين عليها، تجاوزت اقتراحات الهندسة الاجتماعية المؤسسات الرسمية، ليعرض كل من يشاء ما يعن له من أفكار إصلاحية على الحكام بغرض إقناعهم ليفرضوها فرضا. فأُعلنت مطالب بفرض الزيَ الصيني بالقانون[١٠٣]، أو عمل زيّ موحد للنساء[١٠٤]؛ أو إلغاء الجلباب وتعميم البنطلون[١٠٥]. وبالطبع تصادمت الاقتراحات فيما بينها، ولكنها اتفقت على مبدأ اعتبار الأفراد «مواد خام» أو لبنات في عملية لبناء الوطن؛ يجوز «تحسينها» وإخضاعها لمشروعات التطوير. وبرغم أن هذه المقترحات، بما فيها الحكومية، لم تنته في معظم الأحوال إلى نجاح يُذكر، رسخت مناقشتها رسميا وإعلاميا، فضلا عن بناء أجهزة اقترحتها وحاولت تنفيذها، مبدأ قوامة الإدارة الحكومية على الجمهور.

وقد حاول أحمد بهاء الدين أن ينتقد، برفق وحذر، هذه الطموحات السلطوية المتزايدة الخطر لـ«تدريب المجتمع»، قائلا:

> إن الواحد منّا حين يخلو بنفسه ويفكر في إصلاح أحوال المجتمع تخطر له عشرات الخواطر والأفكار... ولكن ليس كل هذا ممكنا... والمبالغة في محاولة جعل الناس يأكلون ويشربون ويتصرفون بطريقة واحدة قد تؤدي للعكس تماما.. والأصل ألا يستخدم المنع إلا لضرورة... لكي لا نجري عملية «تفصيل» لكل مواطن على مقاس واحد، قد يكون نموذجيا ولكنه تعسفي[١٠٦].

ولعل أكبر محاولة منظمة لتحقيق هذه الأحلام هي مشروع «مديرية التحرير». فبرغم أنه يبدو كمجرد مشروع تنموي لزراعة الصحراء، فإنه كان في أعين الضباط ودعاتهم بمثابة فرصة «تربوية» كبرى لاستخدام عينات من البشر كنماذج لتجريب أحلامهم الإصلاحية، كآلهة للهندسة الاجتماعية، في مقابل الأراضي التي سيقدمونها. ولأنه مجتمع جديد لن تصادف «التجربة» عوائق التقاليد السابقة أو الحقوق المكتسبة:

«إنها تجربة رائعة نحو مجتمع أسعد وأفضل. مجتمع يقوم في صميم الرمال كالصفحة البيضاء نخط عليها أماني هذا الجيل والأجيال القادمة»[١٠٧]، فكانت على هذا النحو النموذج الأكثر نقاءً لفكرة استعمال الشعب كمادة خام وتشكيلها على نحو مناسب. وهكذا قيل إن المديرية تهدف إلى ما لا يقل عن «خلق نموذج جديد للفلاح المصري... يتحرر من الجهل والفقر والمرض» عن طريق التخطيط الجيد المتطور[١٠٨]. ولجعل «تدريب المجتمع» أكثر إحكاما، تقرر تسكين الفلاحين في المديرية بالتدريج، كل فوج من مائتي شاب وعائلاتهم، ليخضع كل فوج لتدريب مخصوص لمدة ٦ أشهر. ولهذا الغرض أقيمت وحدة للإرشاد الاجتماعي لسكان المديرية المنتَظَرين، خطب في موظفيها الضابط الحر «الصاغ مجدي حسنين عضو مجلس الإدارة المنتدب» موضحا:

إن الرسالة التي ستقومون بها هي رسالة توجيه شعب وخلق روح... إن مهمتكم تعليم الفلاحين الذين سيستوطنون مديرية التحرير كيف يحبون وطنهم، أن تعددوا لهم فضل الوطن عليهم... [الذي] سيعطيهم الأرض والبيت والعيش الرغيد، فعليهم أن يقدروا هذا الفضل. وبذلك نوجد المواطن الصالح المستعد للبذل والتضحية في سبيل الوطن... إن الهدف من إيجاد مديرية التحرير هو إيجاد اتحاد [:وفقا لشعار الاتحاد والنظام والعمل آنذاك] إسلامي وطني اشتراكي على أسس علمية[١٠٩].

فالمواطن الصالح بالتعريف هو الذي يقبل إصلاحه على نحو ما يراد له، وأن يشعر فوق ذلك بالامتنان تجاه يد «الوطن» العليا التي تعلو يده السفلى وتتصدق عليه بمصدر رزقه. وفي إطار هذه العلاقة شبه الإقطاعية شبه الكولونيالية سيقام ما اعتُبر «أحسن مجتمع في العالم»، يُفرض فيه زيٌّ موحد، ويُمنع فيه «الروج والبودرة»، والخمر والميسر، والصلاة فيه إجبارية، ويقام فيه تعليم من نوع خاص أساسه الموسيقى والألعاب الرياضية والدين، لتصبح بهذا كله «مديرية اشتراكية إسلامية»[١١٠]. هذا لا يعني أن الضابط المذكور قد استطاع أن يفرض بالفعل معاييره الإصلاحية على الفلاحين، فقد كان ذلك يحتاج إلى نظام قوي كالنظام السوفيتي، أو النازي، ولكنه يبين طبيعة الإصلاح كما كان يراه نظام كهذا وطبيعة العلاقة السياسية بالسكان التي يرتبط فيها المنح بالتحكم، باللامبالاة تجاه إرادة وحريات وحقوق الكائنات الأدنى

الجاري إصلاحها، والتسليم بطبيعية هذه القناة الجديدة إلى درجة النشر عنها بفخر واعتزاز في الصحف.

*

لكن لم يكن الدور المنوط بالقافلة، أو جنود الزحف، في عملية الإنجاز، سلبيا فحسب، بل شمل جانبا يمكن أن يعتبر بمعنى ما إيجابيا، هو واجبهم في استيعاب منطق السلطة في هذا المجال والتحمس له. وقد تبدو هذه المسألة سهلة، في ضوء التحكم في كافة وسائل الإعلام والاتصال والتنظيم. ولكن بصفة عامة ظل الكائن اللا مرئي مختفيا، كما أوضح عبد الناصر لهيكل، لتتولى تمثيله عناصر أكثر نشاطا ملتفة حول الضباط بالفعل. ولكن حتى هذه العناصر لم تتقبل بسهولة خطاب الإنجازات. ففي المؤتمرات «الشعبية» التي كانت تنظمها هيئة التحرير وأجهزة أخرى، كان الميل الطبيعي هو إثبات الولاء بالهتافات، وهو ما كان يعوق تلقين خطاب الشرعية الإنجازية. في بضع مناسبات استغرق عبد الناصر وقتا طويلا في «إسكات» الهتافات التي أخذت تقاطع خطابه، مثلا بمناسبة العيد الثاني للثورة:

> أيها المواطنون. يجب أن نتمسك بالنظام... ويجب أن نكف عن الهتاف... اقعد من فضلك... حد يقعَّد [:يُجلِس] الناس اللي واقفين هناك دول... أيها المواطنون: أحييكم وأرجو أن تعلموا أننا اليوم لا نريد هتافا ولا نريد تصفيقا؛ لأننا سنتحدث معكم عما قامت به الثورة وعما ستقوم به الثورة، وهذا يستدعي أن يكون كل فرد منكم واعيا منصتا فاهما لما نقول... إننا لا نريد أن نثير العواطف ولا نثير الغرائز... أيها الإخوان: في هذا الاحتفال بالعيد الثاني للثورة أرجو أن تثبتوا أنكم قد فهمتم أهداف الثورة وتتمسكون بها.. إخواننا اللي واقفين هناك. اقعد من فضلك... إخواننا اللي بيهتفوا هناك يقعدوا(١١١).

لماذا رفض الهتاف؟ مع أنه يمكن أن يعتبر أحد تجليات «الزحف المقدس» المستهدف إقامته؟ لأن المطلوب هنا بالتحديد هو تحويل نوع من الولاء التلقائي القائم على مصالح وامتيازات شخصية وجماعية، يقوم على الهتاف للسلطة بوصفها سلطة، إلى تلقين إيديولوجي يكرس اعترافا بجدارة الضباط للحكم، لا مجرد قبولهم كأمر واقع وتملقهم والاستفادة منهم. فاستعراض الإنجازات و«رسم دور الشعب في

الثورة»، والتمسك بأهدافها بناء على فهم هذه الأهداف، يتطلب الإنصات أولا. فالهتاف مطلوب، ولكن بعد الاستماع. أما ذلك الهتاف الجاهز فإنه يجعل استعراض الإنجازات ذاته نافلا لا لزوم له، وبالتالي **يمنع تأسيس إيديولوجيا تغييب السياسة لصالح الإنتاج.** كان تأسيس السياسة كعمل وإنتاج، كنقيض للكلام، يحتاج بشدة إلى الاستماع إلى الكلام الذي يقوله الضباط عن الصمت والعمل، أو عن العمل في صمت: «لقد كانت خطب الماضي صراخا في الهواء. كانت فرارا من مواجهة المشاكل... أريد منكم ومن شبابكم بصفة خاصة أن يحتملوا سماع الأرقام وأن يفكروا فيها وأن يحاسبونا على الملاليم والجنيهات... فنحن نبني ونقيم». ولكن الجوقة تهتف مرة أخرى: «أرجو أن نستمع بدون هتاف. أنا عايز نسمع الكلام اللي بيتقال ونفهم... جرى إيه يا أخينا انت... [إلخ]»(١١٢).

لقد كان خطاب الأرقام في الواقع خطابا يقوم على **سحر الأرقام**؛ أرقام يتلوها القائد، لا يُعرف أصلها، ولا كيف تقررت إقامة هذا المشروعات أو اتُّخذت هذه القرارات الاقتصادية، ولا حتى ما إذا كانت ناجحة من عدمه، وما إذا كانت الأرقام تطرح بالفعل الصورة كاملة، أم تنتقي ما يلائم تدعيم شرعية النظام الإنجازية، ناهيك عن مناقشة مدى ملاءمة أنماط الإنفاق، أو ما إذا كان ثمة بدائل أفضل لتحقيق الأهداف قد أُهملت. ففي كل ذلك لا توجد أية آلية، ولو صورية، للمساءلة أو حتى السؤال. وبالتالي لم يكن ثمة محل لمناقشة مشروعات المستقبل، أو التفضيل فيما بينها. لقد كان خطاب الأرقام خطابا من طرف واحد، كنوع من المنتجات النهائية المُعدَّة للاستهلاك، كنتيجة متحققة لنشاط الضباط الإنجازي. وبالتالي كان الإنصات لخطاب الأرقام مملا، فلم يكن مطروحا على الحشود المستمعة في النهاية أية خيارات سوى التأييد؛ وهو ما كان مطلوبا.. ولكن **بعد أن يعرض الساحر سحره**، لا قبله.

ولكي نفهم الأثر الإيديولوجي المقصود للغة للأرقام، دعونا «نستمع» بدورنا إلى الصحافة المعاصرة. فثمة من رأى فيها لغة جديدة تهدف إلى إيجاد رأي عام «لا تحركه العواطف ولكن تقوده الحقائق»(١١٣)، وتثبت أن الحكم يقوم على «اقتناع عقلي»(١١٤). ورأى علي أمين في الموقف ككل أن عبد الناصر كان في تلك الخطبة «أشبه بوكيل يقدم

كشوف الحساب للمالك»، وبالتالي أصبحت الأرقام دليلا على أن «الشعب أصبح هو مالك البلد بعد أن كانت مهمته أن يصفق ويهتف وينحني برأسه للأقوياء»[١١٥].
باختصار كان استيعاب الشرعية الإنجازية عن طريق خطاب الأرقام جزءا لا يتجزأ من تربية الشعب، من محاولة إدماجه في النظام الجديد، وهو ما رصده مصطفى أمين بوضوح: إن «اتجاه القادة إلى الفلاحين... والصناع... ومواجهتهم بالحقائق كأنهم... أعضاء مجلس الثورة نقطة تحول خطيرة في تربية هذا الشعب السياسية وفي إيقاظ الوعي العام»[١١٦]. ومنذ ذلك الحين تكرر الاحتفاء بلغة الأرقام في مناسبات عديدة، مثلا في المؤتمر العام للاتحاد القومي المنعقد عام ١٩٦٠[١١٧]، وفي مجلس الأمة[١١٨]. وكثرت الدعوة لشرح الميزانية ولغة الأرقام عموما للشعب[١١٩]، باعتباره «المالك» الرسمي للسلطة والثروة، والثورة نفسها كما رأينا.

كما انعكس هذا الخطاب تدريجيا على الصحف والمجلات، حيث اتسع مجال مناقشة قضايا إنتاج واستهلاك السلع والخدمات، لتحل جزئيا محل متابعة الصراع السياسي الذي لم يعد قائما ولا معترفا بما تبقى منه. وكان محمد التابعي رائدا في هذا المجال، حيث شن أول حملة صحفية ممتدة في أوائل ١٩٥٧ على وزارة الصحة (سبقتها مناوشة قصيرة مع فتحي رضوان حين كان وزيرا للمواصلات)، بسبب مشكلات عدم توافر الأدوية وسوء الخدمة في المستشفيات الحكومية. ولم يتوقف إلا بعد أن «رؤي» - على حد تعبيره - «أن أكف عن المضي في الكتابة» حتى لا يتجنب الفقراء هذه المستشفيات، الحيوية بالنسبة لهم، بشرط أن تتوقف الوزارة أيضا عن إصدار بياناتها الدفاعية[١٢٠].

(٢) الشرعية الشعبوية

كشف النظام في شرعيته الإنجازية أنه يملك النوايا ولكن لا يملك الوجهة أو الخطة. وهو نفس ما أعلنه «فلسفة الثورة» من قبل. ولكن بصفة أعم أعلن النظام الجديد بوضوح أنه يبحث عن طريق، وهو ما أسماه أحيانا الأهداف، وأحيانا الإيديولوجيا وأحيانا النظرية، وأحيانا الفلسفة. وكان مصطلح «النظرية» هو الأكثر شيوعا. والمقصود

في كل الأحوال هو وضع بضع مبادئ تفسر وجود النظام وتبين أهدافه وتمنحه وجهة متسقة تعصمه من الإصلاح بشكل عشوائي، حسب الظروف أو ما يخطر على البال. أضف إلى ذلك ضرورة تكوين فكرة عن وجهة النظام لكي يمكن أصلا إقناع الناس به. وكان عبد الناصر يدرك أن كتيب «فلسفة الثورة لا يفي بالغرض، فاقترح استكماله بنوع من تجميع المطالب: «مش ممكن أبدا هذه الثورة ترسخ في النفوس إلا إذا كانت لها أهداف قَيِّمة معروفة محددة، كل واحد من أبناء هذه البلد مسئول إنه يقول إيه هي الأهداف اللي بيشعر بها. مش مسئوليتنا إحنا وحدنا... اقتطعت من وقتي جزء قليل أو جزء كبير علشان أطلَّع (فلسفة الثورة)، والوقت لا يسمح لى علشان [:لكي] أكمل. ولكن إنتم برضه قادة الفكر [وكان يخاطب أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية]، إنتم عليكم هذه المسئولية»(١٢١).

تكمن المشكلة في أن النظام الجديد موجود في السلطة بالفعل، ولكنه كما نعرف بلا تنظيم سياسي، ولم يتشكل بناء على أي فكرة سوى رفض ما مضى وتحقيق نهضة ما. حتى ١٩٥٤ كانت المشكلة التي تستحوذ على الانتباه هي التخلص من القوى الأخرى، ولكن بعد التخلص منها، ما العمل؟ كيف يمكن أن تتشكل أهداف لسلطة بلا أهداف؟ تلك هي المعضلة التي تقيم هذا التناقض الواضح في كلام عبد الناصر: من جهة مطلوب صياغة أهداف للثورة، ومن جهة أخرى مطلوب الدفاع عنها بينما هي غير معروفة بعد. وبعبارة عبد الناصر، يجب أن يتولى حماية الثورة ومبادئها «جماعة من المفكرين والمثقفين المؤمنين بالثورة. الذين يستطيعون بأفكارهم وآرائهم وخبرتهم أن يدافعوا عن فلسفة الثورة»(١٢٢).

لقد حصل الضباط على حرية حركة واسعة بالضبط بسبب استقلالهم عن كافة التيارات السياسية واستبعادهم للسياسة أصلا. كان ذلك نقطة قوة في عملية الصراع على السلطة. ولكنه أصبح مشكلة بعد الانتصار، لأن المطلوب أصبح تحويل الانقلاب إلى ثورة، الانتقال. والانتقال كما رأينا كان انتقالا من، وليس انتقالا إلى. ولم تكن الأهداف الوطنية العامة كافية لبلورة أهداف الحكم. بعبارة أخرى، كان «القضاء»، سواء على الاستعمار وأعوانه، أو على «الإقطاع» وسيطرة رأس المال على الحكم، أوضح

وأسهل من «إقامة»، بل تحديد مضمون، العدالة الاجتماعية، والديمقراطية السليمة، والإصلاح بصفة عامة. لقد أتى الضباط كأنبياء أرسلهم «اسم الشعب»، ليقيموا في ساحة المعبد، التي أخلوها على شرفه، مجتمع المؤمنين، أي الشعب المستقبلي المناظر له. ولكنهم لم يتلقوا كتابا، بل سمعوا نداءً فحسب، تحركوا بموجبه. فالوحي الذي أنزله اسم الشعب كان باستثناء مطلب التطهير صامتا أو غامضا.

كان المتاح إذن هو الاندفاع إلى الأمام انطلاقا من التطهير وحده. وكانت الفكرة المناسبة لهذا التوجه (وهي مأخوذة من تيارات معينة كما سنرى في الفصل الأخير) هي الانطلاق فيما يتعلق بمسألة النظرية من نفس النقطة التي انطلقت منها الثورة، أي الانقلاب. فهنا أيضا كان المطلب هو رفض كل فلسفة معروفة كما سنرى. ومثلما يتحقق حكم الشعب بمجرد التخلص من إعدائه، تكمن «النظرية» في مبدأ إطلاق «طبيعة البلاد»، أو «خصوصيتها»، بعد التخلص من أية رؤية أخرى. بعبارة أخرى، كان الطريق المتاح هو التأكيد على نوع من الخصوصية وتقديسها وإنتاج خطاب عن الشعب المتفرد، وهو ما سنتابعه الآن.

(أ) الخصوصية السياسية

كان شعار الخصوصية، خصوصية النظام والبلاد، هو الأساس الذي يمكن أن يُبنى عليه التوجه المسمى نظريا. بعد شهر واحد من الانقلاب كتب هيكل (مستشهدا بالنازية)، ناقدا الذين يحاولون أن يثنوا الضباط عن إصدار قانون الإصلاح الزراعي، بطرح حجج اقتصادية واجتماعية، فقال:

> لقد حدثت في هذا البلد ثورة، وكل ثورة بداية لعهد جديد لا تنفع فيه آراء الماضي ونظريات الماضي وأرقام الماضي... وينبغي للآراء والنظريات والأرقام ـ وأصحابها معها ـ إذا أرادوا أن يعيشوا أن يلائموا ما بين أنفسهم وبين منطق الثورة وهدف الثورة!... كل ثورة تخلق بنفسها اقتصادها، وتبتدع لنفسها نظرياتها، وتواجه بنفسها مشاكلها[١٢٣].

وبعد ثلاث سنوات عاد لنفس الفكرة، ناقدا لمقال وحيد رأفت المدافع عن الديمقراطية[١٢٤]، فاتهمه بأنه ينقل كلاما من كتب القانون الدستوري منبت الصلة

بالواقع، ونحن «نرفض أن نضحي بالحقائق لكي نجعلها مطية للنظريات»[١٢٥]. كان الرفض سهلا، ولكن بالمقابل لم يجد هيكل شيئا يقوله، لا عن منطق الثورة ولا هدف الثورة، ولا طبيعة النظريات التي تتفق مع ما أسماه حقائق. كان المتاح إذن هو «التطهير النظري»، وهو ما يمكن أن نسميه **الموقف الانقلابي في النظرية**.

والواقع أن هذا الموقف كان عاما، لم يقتصر على تلك المسألة الحساسة التي تتعلق بنظام الحكم، بل شمل التصورات التي طُرحت لإعادة بناء ثقافة المجتمع. أعلنت مؤسسات النظام الثقافية هدفا يتمثل في إعادة إنشاء «ثقافة البلاد» تحت عنوان إيديولوجي عريض، هو «الخصوصية»، التي كانت في مجملها ذات طابع قومي. و«الخصوصية» مقولة مهمة، لأنها اعتُبرت علامة فارقة عن العهد الماضي، الذي نُظر إليه بصفة عامة على أنه «مستورد» وثقافته عالمية لا محلية، وفي جوهرها استعمارية. ولعل أوضح تعبير مبكر عن هذا الاتجاه كان على لسان سليمان حزين (أول رئيس لجامعة أسيوط وأحد منظري النظام)، حيث قرر أنه «إذا كان العلم لا وطن له، فلا بد أن يكون للثقافة وطن... [و]إذا أردنا أن نبني ثقافتنا [لا بد] أن نرجع إلى الوراء، إلى تراثنا القديم حتى تكون ثقافتنا خالدة»[١٢٦].

وبالنسبة للفن، أعلن حسين الشافعي أنه «يجب أن نعمل على تحرير الفن من آثار الاستعمار»، وعبر عن تفاؤله قائلا: «لا تخشوا الموجة الاستعمارية التي جرفت أفكارنا ومعارفنا وفنوننا. إنها ستزول حتما بزوال الاستعمار، وسيجد فننا الأصيل طريقه إلى الحياة»[١٢٧]. وينطبق نفس الأمر على التعليم، فأوضح كمال الدين حسين، وهو آنذاك وزير التربية والتعليم ونقيب المعلمين في نفس الوقت، أنه «ليس كل ما في الخارج يطبق على مصر لأن لمصر ظروفا خاصة اقتصادية وثقافية واجتماعية»[١٢٨]. وبالطبع كان دستور ١٩٢٣ من وجهة النظر هذه مستوردا. فبمناسبة قرب إعلان دستور ١٩٥٦ أوضح فتحي رضوان، وزير الإرشاد، أن «الثورة» كانت «بين أن تكرر تجربة دستور سنة ١٩٢٣ وبين أن تتعظ به. أي بين أن تجعل الدستور المصري مجموعة من النصوص المستعارة... وبين أن يكون الدستور منبثقا من وجودنا وكفاحنا»[١٢٩].

بالإجمال، كان العصر السابق عصر زيف مطلق وتبعية شاملة، سواء من حيث

الفن أو الدستور أو الثقافة أو النظم أو التعليم، وبالتالي كان العهد الجديد يعتبر نفسه عهد الأصالة. ولا يجد المرء في أي من نصوص الفترة أي شيء محدد عن ماهية هذه الخصوصية القومية، ولا أية مواجهة فكرية لتراث التنوير المصري (باستثناء كتب متأخرة ظهرت في الستينيات، من قبيل «عصر ورجال» لفتحي رضوان وكتاب جامعي للنشار، وكتب قليلة أخرى اقتصرت على اتهام إنجازات جيل التنوير بالسطحية والتبعية للاستعمار). كان الأمر يبدو كما لو كان القضاء على الماضي سيفتح في حد ذاته طريق المستقبل، تماما مثلما قيل إن القضاء على بعض كبار الملاك كفيل في حد ذاته بتحرير الفلاح، وكما قيل إن القضاء على الأحزاب يكفل حضور «الشعب» في هيئة زحف. فالقضاء على الثقافة السابقة التي اعتُبرت بلا تمحيص استعمارية، يؤدي تلقائيا لما يمكن أن نسميه الانبعاث الطبيعي الأصيل والمطلق والوحيد النابع من روح الأمة الواحدة. لقد كانت الإيديولوجيا الأساسية للنظام هي البدء من الصفر، بداية ما، بحجة أنه، كما قال هيكل، «هكذا فعل... كل الذين أعادوا من جديد بناء أوطانهم»[١٣٠].

(ب) صف الضباط الإيديولوجيين

إذا كانت الخصوصية مبدأ بلا مضمون إيجابي، مثلها مثل «اسم الشعب»، فإنها تحتاج إلى تمثيل مادي، مثلما تجسد اسم الشعب في عمليات التطهير واستولى على الكفاح ضد الاستعمار. وكانت هناك بالفعل مؤسسة مفترض أن تحمل الثقافة السياسية للنظام، هي «هيئة التحرير». فبرغم أن هدفها الجوهري كان قمعيا، فإنها شاركت في مجمل أنماط الشرعية الخاصة بالنظام الجديد، المتمحورة حول مؤسساته الأمنية والإنتاجية (بأوسع معنى للكلمة) والإيديولوجية.

من هذه الناحية الأخيرة أنشئ في الهيئة «معهد التحرير»، سلف المعهد الاشتراكي، لتربية الكوادر، فهدفه هو «تخريج الدعاة الأحرار» و«خلق المواطن المؤمن» وبلورة «فلسفة حركة التحرير» وترجمتها «إلى منهاج عملي واضح»[١٣١]. ولكن لا يبدو أنه قد قطع أي شوط في تحقيق أي من هذه الطموحات الهائلة المركبة، من بلورة الفلسفة إلى ترجمتها، بل كان يكتفي بتقديم القادة في محاضرات. وكانت «فلسفة» فتحي رضوان التي يدرِّسها في المعهد هي ذاتها الخصوصية التي نادت بها

مصر الفتاة: «الإيمان بمصر والتعصب لتاريخها الخالد»، بينما عُني الباقوري بشرح «الفلسفة الروحية للثورة» التي كانت عبارة عن نوع من مكارم الأخلاق[١٣٢].

وبعد تصفية كل الاتجاهات السياسية الأخرى تصور بعض رجال النظام أن الهيئة يمكن أن تكون بمعنى ما حزبا للنظام، فاعتُبرت «عصب الثورة ولسان مبادئها وهي تربط الرأس المدبر من رجال الثورة بجسد الوطن وهو الشعب المصري المجيد. وهيئة التحرير هي وحدها التي تعرف أهداف الثورة على حقيقتها وتزود بها روح الشعب وتعبئ بها جهود الطوائف والهيئات»[١٣٣]. ولكن القائل لم يكلف نفسه عناء ذكر «أهداف الثورة على حقيقتها». والواقع أن الهيئة باستثناء دورها الخدمي وما حشدته حولها بالتالي من زبائن، لا يبدو أنها كانت قادرة ولو على ممارسة الدعاية البسيطة للنظام الجديد، فقد كانت مدانة بالانتفاع والنفاق. ويبدو أنه لهذا السبب قال لهم عبد الناصر: «ما ينفعش النهارده [:اليوم] أي واحد يتخذ الموقف السلبي ويعتبر إنه بهذا بيخدم بلده... فيه ناس بتركبهم العقد... يقول لك أنا مالي؟... إذا أنا اتكلمت حيقولوا عليّ منافق... دا [:هذا الشخص] بيكون أناني لأنه بيفضل مصلحة نفسه على مصلحة وطنه»[١٣٤]، فالخدمات كانت أسهل وأشرف بالنسبة لأعضاء هيئة التحرير أمام مواطنيهم من القيام بمهمة الدعاية.

كذلك استُعملت الأنشطة الشبابية التابعة للهيئة وغيرها في محاولة بناء كوادر للنظام، ليس فقط في مجال الخدمات، ولكن أساسا لتدريب المتعلمين أنفسهم وبث قيم النظام الجديد بشكل عملي فيهم. ولكن نشاطات الطلبة تدل على أن الدعاية كانت مرتبطة بالخدمات، وتعتمد على أفكار عامة عن خدمة الشعب والتعاون بين الناس وما إلى ذلك من أفكار أشبه بأفكار الجمعيات الخيرية. فمثلا قيل إنهم في إحدى الزيارات «عملوا على نشر الوعي القومي بين الأهلين وتفهيمهم فلسفة الثورة وتحدثوا [إليهم] عن التعاون والدعوة إليه»، وفي نفس الوقت أسهموا بشكل ما في «العناية بتخطيط القرية... وتنظيم النادي وإنشاء فرقة للكشافة به»[١٣٥].

*

الضباط في ١٩٥٣ وزارة الإرشاد القومي التي كانت مسئولة عن الدعاية (باعتبار أنها تضم كما سبق ذكره ما يوازي الآن وزارتي الإعلام والثقافة). وقد تبين لنا أن الانقلاب كان مقدمة الثورة، أي الانتقال، وبهذا المنطق لم تكن السيطرة على الإعلام تهدف فحسب إلى استبعاد المعارضين، بل المشاركة في عملية تربية الشعب من الناحية الإيديولوجية.

كان الضباط قد بدءوا بإصدار صحفهم ومجلاتهم الخاصة، فأصدروا في سبتمبر ١٩٥٢ مجلة «التحرير»[١٣٦]. ثم أصدروا جريدة «الجمهورية» اليومية في نوفمبر ١٩٥٣، وصدر ترخيصها باسم جمال عبد الناصر. وبعد ذلك صدرت «المساء»، يومية مسائية، في أكتوبر ١٩٥٦ برئاسة خالد محيي الدين، و«بناء الوطن» الشهرية، وكان يرأس تحريرها ضابط آخر هو أمين شاكر[١٣٧]. لم تكن صحف النظام هي الأكثر انتشارا، ولكن كان على كل الصحف أن تساهم في دعم شرعيته التفردية. بعد أزمة مارس وتطهير النقابة تم عقد اجتماعات مع رؤساء تحرير الصحف لتوضيح الخط السياسي «للثورة»[١٣٨]. وأوضح حسين الشافعي لكبار الصحفيين في ندوة عن «الرسالة الاجتماعية للصحافة» هدف تجنيد الصحافة للعمل في تعبئة السكان لصالحهم: إن «مصر الثائرة اليوم لتحب من الصحافة أن تكون دائما المرآة الحقيقية لهذه الثورة بمثلها ومبادئها، حتى تنتهي بالرأي العام إلى أن كل من يطلع على جريدة أو مجلة يجد فيها الثورة ممثلة في أحاديثها ومثلها وأهدافها... [وفيما مضى] رحبنا بالصحافة، ولكن كان من بينها صحف لم تقدر الظروف، وقد انتهى أمرها ولن تعود»[١٣٩].

وفيما يتعلق بالتعليم، تم إضفاء طابع عسكري على التعليم العام والجامعي، باعتبار أن المتعلمين هم الجسر بين الشعب والجيش. فأضيف للحرس الوطني رافد من شباب الجامعات خرَّج أول دفعة في يناير ١٩٥٥[١٤٠]. وكان تدريب الشباب عسكريا هدفا دائما، كما كانت تصحبه فكرة معينة عن «الخشونة» مقابل «الميوعة»، كقيم تربوية. وفيما يتعلق بطلبة المدارس، أوصى كمال الدين حسين المعلمين قائلا: «اغرسوا في نفوسهم [أي التلاميذ] روح الجندية لأنها روح الوطنية والإيثار. علموهم كيف يكونون جنودا يعرفون كيف يقاتلون وينتصرون»[١٤١]. وقد بدأ هذا الاتجاه منذ تولى عباس

عمار «وزارة المعارف» عام ١٩٥٤، حيث أُعلن أن هناك جهودا تبذل لتعميم التدريب العسكري «حتى يتعود [الشباب] على النظام في كل ناحية من نواحي الحياة» والقضاء على إفساد الشباب قبل الثورة[١٤٢].

كذلك حرص الضباط على إدماج المثقفين (بالمعنى الضيق، أي منتجي ومروجي وشارحي الأفكار) في النظام ومشروعاته، بما يكفل أيضا السيطرة عليهم. فأقيمت مؤسسات جديدة تشرف على الثقافة ثم تتحكم في تمويلها، لتصل إلى تغيير طبيعة إنتاجها على المدى الطويل. كما لجأت أحيانا لمحاولة فرض نوع من الالتزام الأدبي على منتجي الثقافة. وكان المنطق المعلن هنا هو أيضا القوامة التربوية.

كانت أولى التدخلات الكبرى إقامة «المجلس الأعلى للفنون والآداب» عام ١٩٥٥ (افتُتح رسميا عام ١٩٥٦[١٤٣])، الذي انطلق منذ البداية ـ كما جاء في المذكرة الإيضاحية لقرار إنشائه ـ من مبدأ القوامة على الثقافة، بالتأكيد على «واجب الدولة نحو الشعب بوصفها قوّامة على رفاهيته المادية والروحية»، الأمر الذي يفرض عليها «أن تحميه من سموم الفكر ومخدرات الوجدان»، وبالتالي يكون من واجبها أن تفرض نفسها «حامية للذوق والأخلاق»، ومهذبة «للذوق العام»[١٤٤]. ولكن الطموح لم يقتصر على «التطهير»، بل شمل أن يشارك الأدب والفن في النهضة المرتقبة، بتجنيده تحت عنوان الخصوصية القومية، غير المعروفة بعد. فكما أوضح كمال الدين حسين: «كل نهضة قومية لا بد... أن يكون الأدب دعامة من دعائمها»، وقد أقيم المجلس:

> لتنسيق الجهود المشتركة في ميادين الأدب والفن... وبحث الوسائل التي تؤدي إلى تنشئة أجيال من أهل الآداب والفنون يستشعرون الحاجة إلى إبراز الطابع القومي فيما ينتجون من هذه الفنون، ويعملون على [تحقيق] التقارب بين المواطنين في الثقافة والذوق الفني، بما يتيح للأمة أن تسير موحدة في طريق التقدم محتفظة بشخصيتها وطابعها الحضاري المتميز[١٤٥].

بنفس المنطق أنشئت مؤسسة دعم السينما عام ١٩٥٧ بقرار جمهوري جاء فيه «إن السبب الأكبر في انحطاط الفيلم المصري ناتج عن الاضطراب الذي يسير عليه الإنتاج السينمائي بحيث ترك نهبا لكل فرد بغير قيد ولا رابطة توجيه». وبالتالي يجب «تنظيم

الإنتاج السينمائي وتنقيته من العوامل التي تسبب عنها ضياع الثقة فيه كتفاهة الموضوع أو تكراره أو تكرار الوجوه العاملة فيه»(١٤٦). وقد امتدح لطفي الخولي نشاط وزارة الإرشاد القومي ككل، بما في ذلك مثلا إنشاء فرقة للفنون الشعبية، وأخرى مسرحية، وإنتاج الأفلام القصيرة وإقامة الندوات وتدشين «البرنامج الثاني» في الإذاعة، على أساس أن «أحد الأسس الرئيسية التي يرتكز عليها بناء مجتمعنا الجديد هو **إعادة تقييم وتقويم وجداننا الثقافي والنفسي**»(١٤٧).

ومنذ البداية كان ثمة توجه لتعديل الثقافة في اتجاه سُمي شعبيا بمعنى غامض، يجمع بين تقديس فكرة الخصوصية القومية والاهتمام بالفنون الشعبية، وإعطاء الصدارة الإيديولوجية لفكرة غامضة عن «الفلاح»، والكادحين بصفة عامة، اتساقا مع التوجه لتقديس الفلاح، والفئات الفقيرة عموما(١٤٨). وقد أوضح فتحي رضوان أن الهدف من تدخل الدولة المتزايد هو «بعث الفنون القومية»، على أساس أننا «درجنا على التنكر لكل ما هو قومي، وهو ما يسمونه بالبلدي. إن وزارة الإرشاد... تعمل على أن تحُل الفنون الشعبية مكان الصدارة، **بعد أن تجملها وتصقلها** وتعطيها الثوب الفني اللائق بمصر...»(١٤٩). فهي فنون «شعبية» فقط من حيث نسبتها لأصل شعبي ما، ولكن معاد إنتاجها بما يتفق مع قيم الطبقة الوسطى، وإيديولوجيا الدولة ـ الأمة، ومعاد تصديرها معدلة (أو مقوَّمة) لـ«الشعب»، بوصفه كتلة واحدة لها ثقافة واحدة، باعتبارها فنه الخاص. وبناء على ذلك التوجه الاستشراقي، الذي لم يخترعه النظام ولكن تبناه فحسب، أُنشئت فرقة «ياليل ياعين» للرقص الشعبي، لتقدم نسخة منقحة ومنضبطة من الطقوس والاحتفالات الشعبية تحت عنوان الفن الشعبي. وقد اتسعت الدعاية لهذا الفن في تلك الفترة.

وفي مطلع عام ١٩٥٦ ظهر مشروع الألف كتاب. وكان منطق إنشائه فيما أوضح أحد المشرفين عليه، هو «أن التأليف والترجمة في مصر يسيران على عواهنهما دون ضابط ودون مراعاة لحاجة القراء، ثم أنه لا يستوعب النشاط الفكري المصري كله»(١٥٠). فعلى رأس أهداف المشروع الضبط والتنظيم والتوسيع. وأعلن فتحي رضوان عن مشروع «لسد الفراغ في المكتبة المصرية والمكتبة العالمية فيما يخص

تاريخنا وشئوننا العامة»، و«وضع موسوعة كبيرة تتناول تاريخنا القومي منذ ١٥١٧»، و«صحيفة توجيهية»، على حد تعبيره، لتوجيه المهتمين بالآداب والفنون[١٥١].

*

ولم يغفل الضباط أيضا، ومعظمهم ميوله الإيديولوجية دينية (إسلامية تحديدا)، اجتذاب واستعمال خريجي الأزهر. فقد سعوا لتحويل الإسلام لإيديولوجيا حديثة قابلة للاستعمال في مشروعهم الإصلاحي. قاد حسين الشافعي بوصفه وزيرا للشئون الاجتماعية، والباقوري بوصفه وزيرا للأوقاف، بالتعاون مع هيئة التحرير والأزهر، برنامجا واسعا لإخراج دعاة عصريين. فاجتمع حسين الشافعي مع شيخ الأزهر في سبتمبر ١٩٥٤ ووضعا الخطوط العريضة لمشروع إنشاء «معهد للدراسات الاجتماعية» لتدريس طلبة الأقسام العالية بالكليات الأزهرية مقررات في علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع وفن الخطابة والتاريخ والصحافة وغير ذلك، بهدف أن يتمكنوا من «تطبيق أحكام الدين على حاجات الحياة اليومية»، حيث سيُلحقون بعد تخرجهم بالمراكز الاجتماعية في القرى، ليقدموا للسكان آراء دينية تتناول مشكلاتهم الحياتية[١٥٢].

وفي افتتاح الدورة الأولى لهذا البرنامج أعلن حسين الشافعي أن الهدف هو إمداد الوحدات المجمعة التي أنشئت في بعض القرى بـ«الواعظ الاجتماعي الذي يفهم أمور الدنيا كما يفهم أمور الدين»، فيعني بأمور الحياة. وبنبرة طائفية صريحة أبدى أسفه في هذه المناسبة لكون «أكثر الجمعيات والملاجئ ليست لهيئات مسلمة»[١٥٣]. وفي افتتاح الموسم الدراسي التالي قرر مدير إدارة التدريب بالوزارة أن الهدف إعداد الطلاب «إعدادا اجتماعيا دينيا يؤهلهم لأن يكونوا قادة دينيين اجتماعيين في المجتمع المصري عامة والمجتمع الريفي خاصة، ليكونوا خير عون لتحقيق ما تهدف إليه الثورة من تكوين المواطن المصري الصالح القوي الإيمان»[١٥٤].

وأنشأ الباقوري «إدارة الثقافة ومكافحة الأمية الدينية» بوزارة الأوقاف، وعهد إليها بتسليح «العامل الكادح» بالدين، «حتى تتحقق النهضة التي تستند إلى دين وتعتمد على خُلق»، آملا أن يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج أيضا. كما عهد إليها

بمحاربة العادات الضارة في القرى، المتمثلة في «القعود عن العمل والتجمع حول الحوانيت لشرب الشاي والدخان ولعب الورق»(١٥٥)، محاولا بذلك استعمال الدين في تكوين مجتمع انضباطي. كما أعد برنامجا لتكوين «كتائب من شيوخ المعاهد والمشايخ والطلاب الأزهريين للطواف بالمدن وقرى الريف في مصر لنشر الوعي الديني والوطني في ندوات شعبية»، مع إعداد الطلبة المشاركين بمحاضرات في العلوم النفسية والاجتماعية(١٥٦). كما تقرر إقامة مجالس ثقافية للقرآن والحديث والفقه في المساجد الكبرى بعواصم المدن التي توجد بها كليات جامعية، يكون نصف طلبتها من طلبة الجامعة، بهدف «تمكين العقيدة الدينية في نفوس طلاب الجامعات... درءا للدعايات الخطرة والمبادئ الفاسدة»، كما تقرر منح الطلبة ثلاثة جنيهات مكافأة انتساب لتشجيعهم على الحضور(١٥٧). كذلك أنشأت الوزارة معهدا للإمامة، لتدريب الأئمة بواسطة متخصصين في الوعظ في موضوعات روحية واجتماعية وقومية(١٥٨).

بالإضافة إلى ذلك كان ثمة دعوة لإقامة مسرح إسلامي، تولت هيئة التحرير رعايته بناء على توجيهات عبد الناصر، وأعلن أحمد طعيمة (ضابط حُر) في مؤتمر خُصص لهذا الموضوع أن «المسرح الإسلامي سيحمل رسالة نشر الوعي الديني الصحيح بين الجماهير وينقذ الشعب من تضليل المخادعين المتجرين بالدين»، والمقصود الإخوان. وتقرر أن تُصرف «مكافآت مالية مجزية لكل مؤلف مسرحي إسلامي»(١٥٩)، ولم يؤكد صراحة على ضرورة أن يكون مواليا للنظام أيضا.

ومثلما حدث مع النقابات العمالية، كانت هذه المكاسب مصحوبة بإحكام قبضة النظام الجديد على الأزهر ورجال الدين الإسلامي، بالاستيلاء على الأوقاف التي كانت مصدر دخلهم، فأصبحوا معتمدين على ما يمنحه النظام(١٦٠). وبإلحاق الأزهر والأوقاف بالحكم بهذا الشكل استُعملا في السيطرة على الدعوة الدينية عموما. وقد استُكمل ذلك في فترة لاحقة، فتم ضم المساجد الأهلية لوزارة الأوقاف عام ١٩٦٠، وتولت الوزارة تعيين الأئمة والعاملين بالمساجد الأهلية عام ١٩٦٤(١٦١). وبالمقابل تم التوسع في بناء المساجد توسعا كبيرا، وتضاعفت

(ج) تجنيد الشعب

مثلما كان الشعب، بمعنى الجموع، موضوع القوامة في الشرعية الانتقالية، وموضوع النهضة والمادة الخام للهندسة الاجتماعية في الشرعية الإنجازية، كان أيضا موضوع التعبئة في الشرعية الشعبوية. فالشعب يجب ألا يكتفي بالاستماع إلى خطاب الإنجازات، أو تقبل الشرعية الانتقالية بشكل سلبي باعتبارها قدرا، وإنما يجب أن يكون مواليا لمسيرة الانتقال: «كل واحد منكم لازم يشعر من قرارة نفسه أن البلد بلده... الحكومة هي عبارة عنكم جميعا، عبارة عن هذا الوطن وعبارة عن مصالح هذا الوطن»(١٦٣). بل راح عبد الناصر يؤكد أن هذا قد حدث بالفعل: «إن الشعب يؤمن اليوم أن الحكومة هي التي تمثل آماله وهي التي تمثل أهدافه»(١٦٤).

وتتعدى المسألة الإيمان القلبي بالزحف، لتشمل المطالبة بالتضحية، فيما قال صلاح سالم: «على كل فرد، موظف أو تاجر أو عامل، أن يضحي... وإذا لم تشعر بالنتيجة الحسنة الآن فستشعر بها في المستقبل»(١٦٥). ومع ذلك أحيانا تكون المطالبة بالتضحية المادية مجرد وسيلة للتعبئة وإظهار الولاءات و«تربية الشعب»، ونموذج ذلك «أسبوع التسليح»، وهو أسبوع للتبرع لشراء الأسلحة أُعلن في أكتوبر ١٩٥٥. وقد أوضح بعض الصحفيين صراحة أن هدفه تربوي أساسا، حيث «سيكون أسبوعا حافلا بكل سبب يوحي إلى الشعب بالإيمان بنفسه... ومجابهة الراغبين في إذلاله... وهي معان جليلة في صميم التربية الصحيحة للشعب»(١٦٦).

وكانت «مديرية التحرير» كما ذكرنا أشبه بمعمل تجارب اجتماعية في محاولة لخلق نموذج لمجتمع مثالي وفقا لتصور الضباط. وبالتالي كانت أيضا معملا لبث التصور الجديد عن الشعب. ففي زيارة عبد الناصر لها أعلن: «هذا مثل رائع يا إخواني لروح الجماعة والعمل مع الجماعة لصالح الجماعة. ونحن لم نسمع في هذا المشروع عن أفراد مطلقا، ولكننا سمعنا عن مديرية التحرير... نعم، بدأنا

نؤمن بضرورة التخلص من الفردية ومن البغضاء... [وبذلك] سننشئ مصر العظيمة التي يشعر كل فرد فيها بالعزة والكرامة»(١٦٧). فيجب على الفرد أن يكون بيدقا في الجماعة المتراصة من أجل الوطن. وبالتالي تصبح «**الجماعية**» «الأمر الأخلاقي المطلق»، إن جاز هذا التعبير الكانطي هنا. ولكن الجماعية لا تعني تعاون المجموع، بل العمل تحت قيادة الزحف. وبصفة عامة، أكد عبد الناصر أن: «المطالب الطائفية [:الفئوية] التي نقابلها اليوم يجب ألا تشغلنا عن المطالب الوطنية العليا... يجب أن نتحرر من الفردية أولا»(١٦٨).

وقد كوفئ العمال على الدور المهم الذي لعبته بعض النقابات العمالية في إنهاء أزمة مارس لصالح الضباط(١٦٩). ولكن بالمقابل طولب العمال بدورهم بالتفاني من أجل المجموع، فكان الإلحاح على دور العمال الإنتاجي وتحميلهم مسئولية النهضة ملازما لخطاب الضباط وأنصارهم من البداية للنهاية. وتلازم الوعد بالمساواة وبرفع مستوى المعيشة مع المطالبة بالعمل: «لقد قامت الثورة لخلق المساواة الكاملة بين طبقات الشعب... سيقول لكم المضللون أن لكم حقوقا، ولكن اعلموا أن الدنيا لا تتغير في وقت قصير... إننا مقبلون على نهضة صناعية يجب أن نوفر منها المال حتى نتمكن من استيعاب جميع الأيدي العاملة»(١٧٠).

ولما كان الشعب المتحد لا يتحمل أية صراعات اجتماعية، أو نشوء ولاءات سياسية، تدخل النظام الجديد لتحقيق نوع من «الوفاق الطبقي» الإجباري، بجعل النظام حَكَما بين العامل والمستثمر، داعيا لما يمكن أن يسمى «اشتراكية المحبة بين الطبقات». فهيئة التحرير «قامت لمصلحة المواطنين جميعا، تؤلف بين قلوبهم، ولتجمع بين غنيهم وفقيرهم»(١٧١). «فالثورة» تريد «إيجاد مجتمع سليم يكون الغني فيه سندا للفقير ويكون القوي فيه عونا للضعيف»(١٧٢). وأعلن أن الدولة حكم محايد بين الطبقات: «سنكون حكاما بين الجميع، سننصف العامل وننصف صاحب العمل، سننصف الفلاح وننصف صاحب الأرض»(١٧٣). والحرية تتمثل في أن «مافيش [:ممنوع] سيطرة لطبقة على طبقة أخرى»(١٧٤). ومثل كل السكان، كان أي انتماء سياسي للعمال محظورا بالطبع، ولكنهم طولبوا أيضا بتأكيد «استقلالهم» بالذات عن أفكار اليسار، وولائهم التام. فأكد

عبد الناصر لوفد اتحاد العمال العرب على «أهمية العمل الدائب المستمر»، وأيضا على أن «الأحزاب الشيوعية التي تعمل كطابور خامس في بلدنا إنما هي عبارة عن قواعد ضدنا حتى تدفعنا... ضمن مناطق النفوذ»[١٧٥].

وقد نشط التلقين الإيديولوجي للنقابيين تحت مسمى التدريب النقابي. وافتُتح أول مركز له في أغسطس ١٩٥٤[١٧٦]. وفي مارس ١٩٥٦ أعلن عن برنامج «تدريب» للعمال من ١٤ ندوة يهدف إلى أن «يُمَكِّنهم من حمل أعباء الرسالة النقابية في العهد الوطني الجديد، ويزكي فيهم روح العمل والإنتاج المثمر لخير الوطن». وكانت الندوة الأولى عن «العمال في الدستور الجديد»، وكان مقر المركز في المقر الرئيسي لهيئة التحرير العليا[١٧٧]، أي كان تحت الإشراف المباشر للضباط، ليأتي البرنامج مفتقرا، بدءا من المقر ذاته، لأية درجة من الاستقلالية. وأجريت دورات تلقين موسعة أخرى في أواخر عام ١٩٥٧ استمرت ثلاثة شهور، تناولت موضوعات نقابية متنوعة يضاف إليها محاضرات بشأن القومية العربية والثقافة القومية والدستور وغيرها[١٧٨].

وقد سعى البعض إلى جعل يوم ٢٩ مارس (١٩٥٤)، أي يوم انتهاء أزمة مارس التي لعبت فيها بعض نقابات العمال دورا مهما، عيدا للعمال المصريين، في رمز واضح الدلالة على إلحاقهم معنويا بالضباط. فأصدر من أطلقوا على أنفسهم «مؤتمر عمال جمهورية مصر»، بيانا هنأ العمال على «تعبيرهم عن وطنيتهم» التي استجاب لها الضباط بإلغاء قرارات ٥ و٢٥ مارس، وانتهى بالقول بأنه «يجب أن نمضي يومنا يوم عمل كامل من أجل مصر، بلا كسل ولا توقف ولا مظاهرات، وإنما العمل والعمل فقط»[١٧٩]. وفي نفس اليوم احتفل العمال أمام الاتحاد العام للنقل المشترك ورفعوا صور الضباط[١٨٠].

فوق هذا كله هيمنت على المشهد الإيديولوجي خطب الضباط التي أصبحت خطب عبد الناصر تحتل مكانا بارزا بينها، ومئات المقالات الصحفية التي عززت وشرحت وحاولت أن تعمق، وأحيانا تستبق، ما ورد بها من أفكار.

اعتمدت الثورة إذن على ثلاثة أنماط من الشرعية. كانت الشرعية الانتقالية تتعلق بإدماج الشعب بوصفه كتلا سلبية يمكن أن يمثلها النظام الجديد، بينما كانت الشرعية الإنجازية تتعلق بإدماجه عن طريق تحسين أحواله واستعماله وتربيته بشكل عملي، أما الشرعية الشعبوية، فتتعلق بتعبئة الشعب، بمعنى محاصرته بفكرة الزحف.

ونظرا لطبيعة النظام السلطوي، كان كل نمط من الأنماط يجري تقريره وإدارته من أعلى، بينما لعبت المؤسسات المختلفة المعنية بها دورا «تنفيذيا» بالمعنى الحرفي. فقد ظل منطق الانقلاب مهيمنا في خلفية المشهد، يتحكم في هذه المؤسسات وجودا وعدما واختصاصات ويراقبها. ويكفي أن كل ما سبق رصده من مؤسسات أقيمت وسياسات اتُّبعت، كان في ظل الإعلان الدستوري الانتقالي، أي حسب مشيئة قادة النظام وبناء على اقتراحات من معاونيهم المقربين، بغير أية آليات مؤسسية، وبالطبع بغير أن يكون لهيئة التحرير التي قيل إنها تعرف أهداف الثورة أي دور في تقريرها. ولأن الشبح المؤسِّس يوحي للضباط وحدهم بما يجب أو لا يجب عمله، أو التراجع عن عمله، بدا المشهد العام وكأنما تتحكم فيه يد القدر، التي هي أيدي مجموعة معزولة: تمنح وتمنع وتبطش وترفع، وهو ما أسماه إحسان «الحكومة السرية».

وقد أسفر هذا عن أن الثورة بشرعياتها الثلاث أصبحت في نظر معظم الناس معلقة في الهواء، غامضة، يمكن أن يصدر عنها أي تصرف. وبصفة خاصة كان تعليق الوضع بأكمله تحت مسمى الانتقال يعني في ظل هذه الظروف أن كل شيء بشأن المستقبل جائز، أو هكذا بدا الأمر. على هذا النحو تولَّد فراغ سياسي شامل، أصبح يستدعي، بالذات لأنه فراغ، مختلف التخيلات، سواء في تفسير ما يُتخذ من قرارات بالفعل، أو بشأن المستقبل.

بدت الساحة العامة للجميع خالية، بلا صاحب، أو لها صاحب واحد، ولكن بلا هوية، لا يُعرف متى يغضب ومتى يرضى، وماذا يريد، باستثناء طاعة مطلقة بلا محتوى. نظريا، كان النظام يريد وحدة شاملة للشعب، ولكن لم تكن لديه مؤسسات تحقق ذلك؛ ونظريا كان يريد نهضة، ولكن لم يكن لديه برنامج بعينه للنهضة، سوى

أنها يجب أن تجري في إطار اعتبارات النظام الأمنية؛ ونظريا كان يريد «نظرية»، ولكن بلا أية محددات سوى أن تكون مناسبة للنظام. وباختصار، كان يريد تفويضا مطلقا، أي كان يريد ولاءً للفراغ بالذات. في نفس الوقت كان النظام يسأل الناس ماذا يريدون، سواء في المؤتمرات الشعبية، أو بالمطالبة بتجميع المطالب لكي يحققها الضباط، إذا اقتنعوا بها بالطبع.

باختصار، بدت البلاد بأكملها كما لو كانت مشروعا يُنشأ من العدم، أو بالأدق بمواد خام بلا هوية على طريقة مديرية التحرير، تُستعمل بلا خطة أو حتى أهداف واضحة سوى مفهوم غائم عن «النهضة»، يتسع لكل التهويمات. وبالتالي بدا النظام السياسي بدوره، مثل «مديرية التحرير»، كما لو كان «صفحة بيضاء»، أو حجر أزيل نقشه، يمكن أن يقترح أي إنسان ما يراه مناسبا من كتابات ونقوش لفرضها عليه، بدءا بماذا يجب أن يلبس المصريون، إلى ماذا يجب أن يقرءوا ويسمعوا. باختصار أشد، أصبحت المؤسسات التي أقيمت لحراسة الفراغ تعمل في مرحلة الثورة لتوسيعه أيضا، إن جاز هذا التعبير.

تتمثل ذروة هذه العملية في ما يمكن أن نسميه الهندسة السياسية، أي تصور البلاد ككل كفراغ سياسي هائل يمكن اقتراح أي شيء بصدد نقشه أو تشكيله. كانت هذه ذروة العمى السياسي الذي أصاب البلاد بمجملها، والذي سنلقي عليه نظرة الآن.

في مايو ١٩٥٥ أعلن الضباط عن رفع الرقابة عن الصحف في شأن موضوع واحد، هو نظام الحكم بعد فترة الانتقال[١٨١]، فيحق لكل من يريد أن يرسل رأيه في هذا الموضوع للصحف فيُنشر. وقد أُعلن مسبقا أن النظام القادم سيكون نظاما برلمانيا، ولكن بلا أحزاب، ولكن يبدو مما نُشِر أن هذا الإعلان لم يكن ملزِما كإطار عام للمناقشة. وفي ظل الظلام السياسي الدامس تدفقت الاقتراحات.

مثلا، اقترح أحد المشاركين أن يكون المجلس المنتخب استشاريا لأن «الحكم النيابي لا ينبغي أن يقف فيه الحاكم الرشيد موقف الإمعة»، كما يجب تطهيره من كل مناهض للثورة[١٨٢]. وشدد سلامة موسى على مبدأ التطهير، وإقامة مجلس «يضم الأمانات قبل الكفاءات»[١٨٣]، على خلاف مجمل مبادئه النخبوية المعروفة. أما

أحمد لطفي حسونة ومحمد التابعي (من كبار صحفيي الأخبار) فاتفقا على أن الأفضل هو عدم إقامة أي برلمان والاستمرار بالنظام القائم في «فترة الانتقال»[١٨٤]. واقترح آخر نظاما يقوم على تمثيل الجمعيات والنقابات، مقتبسا من نظام موسوليني، وكان قد سبق طرحه في الصحف كاقتراح وقت انتصار الضباط في مارس ١٩٥٤[١٨٥]. أما مصطفى أمين فاقترح على «الثورة» أن «تؤلف جبهة تضم أكبر عدد ممن يؤمنون بأهدافها وإن كانوا يختلفون في طريقة تنفيذ هذه المبادئ، وأن تتقدم هذه الجبهة في قوائم لكل مديرية ومحافظة» مع السماح بترشيح مستقلين، على أساس أن أي برلمان سيتشكل ستكون به اتجاهات متعددة[١٨٦]. ويلفت النظر أن كل هؤلاء المشاركين بالرأي لا يمثل أي منهم أي تنظيم سياسي أو مؤسسة اجتماعية أو تيار سياسي منظم على أية صورة، فهم يدلون بآرائهم بصفة خبراء، أو أصحاب رأي. وحتى وحيد رأفت، الذي قدم فيما يفترض البديل الليبرالي، قبل منطق حرية الضباط المطلقة في نقش المجتمع الذي أصبح فراغا، فاقترح على رجال النظام ديمقراطية لغير الأميين، وتشريعا لتنظيم الأحزاب[١٨٧].

غير أن ثمة اقتراحا يعد في ذاته بالغ الشذوذ، ولكنه يكشف إلى أبعد حد منطق «العمى السياسي»، فضلا عن أنه يتفق بشكل خاص مع إيديولوجيا النظام، وإن كان لا يتفق مع واقع حكمه ومتطلباته. فلما كان الضباط قد طرحوا أنفسهم بوصفهم صوت الشعب الصامت، باعتباره كتلة واحدة، اعترض أحد المقترحين على مبدأ تمثيل الجماعات المنظمة على النمط الفاشستي، لأنه يرسخ النزاع بين الطوائف المختلفة، ورأى أن «التمثيل الصحيح لا يتحقق إلا بطريقة أخذ العينات بنفس الوسيلة التي تؤخذ بها عينات القطن والقمح والشعير وما إليها... [فتُكتب أسماء كل الأفراد الذين يتمتعون بمؤهلات الترشيح] على رقاع تودع صناديق تدار كما تدار صناديق اليانصيب وتُسحب من كل صندوق رقاع بعدد مرشحي الدائرة من كل طائفة [دينية]... [ومثل هذا المجلس] هو الممثل الحق للأمة، فتكوينها كتكوينه... [وهي] تجنبنا الحزبية في غير عناء»[١٨٨].

هذا الاقتراح أدرك الكثير من منطق النظام، ولكنه نسي مسألة جوهرية، هي

الانتقال نفسه؛ تربية الشعب. لقد حوَّل الضباط البلاد بالفعل إلى شظايا مفتتة، ولكن فقط كخطوة أولى، لا كهدف دائم. بغير إدراك ذلك سنعجز عن فهم سعي النظام إلى «نظرية»، إلى أفكار يمكن إعادة بناء المجتمع حولها وعلى أساسها. كان الصحفي موسى صبري أكثر إدراكا بكثير لمنطق النظام، فدافع عن إقامة برلمان بمنطق وظيفي: «مهمة الثورة ليست مهمة مادية بحتة... رسالتها الأولى هي **خلق شخصية** لهذا الشعب، هي **إيجاد كيان للمواطن** يشعره بأن تراب هذه الأرض من دمه... قامت الثورة استجابة لإرادة الملايين وهي في سبيلها **لتنمية** هذه الإرادة **وتقويمها**»(١٨٩): الحماية والتربية.

كان العقاد، في مقاله السياسي اليتيم الذي نشره بعد أزمة مارس، هو الوحيد الذي تصدى لمنطق القوامة التربوية الشعبية الانتقالية من أساسه، وما يترتب عليها من فكرة اقتراح نظام سياسي على الضباط ليفرضوه على البلاد:

> إن الخلاف بين الناس في المسائل العامة طبيعة لا تزول... [حتى] في شئون الأمة المقدسة... وإذا قُمعت هذه الخلافات فإنما تُقمع بسلطة مطلقة مستمرة. وليس استمرار السلطة المطلقة في الأمة أهون من اختلافات الأحزاب... والاختلاف على تحقيق المصلحة العامة أرحم وأنفع من الوفاق على تبادل المصالح الشخصية... ولسنا نريد أن نستدعي الأحزاب استدعاء... بل نترك المسألة للعوامل الطبيعية في أدائها. وأن نوازن بين سلطة مطلقة مستمرة... وبين تجربة تتعلم فيها الأمة مع الزمن... و[فوق ذلك] الجو النيابي في مصر يتغلب على فساد الأحزاب كرها واضطرارا بفضل رقابة الأمة التي تبقى منها على الدوام بقية متنبهة يحسب حسابها كل حزب وكل زعيم... وللجو النيابي ضمان ذاتي أو «أوتوماتيكي»... ولهذا الضمان حدود تتقاصر دونها الأيدي التي تتطاول بالبغي والإجرام. ولولا هذا الضمان لاستطاع فاروق أن يمد يده الأثيمة إلى الضباط الأحرار في مكامنهم فيقضي فيهم بشريعة أسلافه... ولا من سميع ولا مجيب....

رفض العقاد إذن أساس هذه المناقشة بأكملها، مع التلميح إلى عودة شريعة أسلاف فاروق، وهاجم ضمنا الحجج الأساسية التي يقوم عليها منطق النظام، وعلى رأسها فكرة الهندسة السياسية التي فُتح باب النقاش بهذه الصورة بناءً عليها. ومن هنا انتهى إلى رفض تقديم اقتراحات بشأن نظام الحكم للضباط بوصفهم قوامين على الشعب

يملكون البت في مصيره السياسي: «أسلم الآراء في اعتقادي أن نعمل في هذا الموضوع بقرار هيئة قومية يجري انتخابها على أساس قانون عصري... **والخلاصة أن تقرير مصير الحكم في الأمة مسألة قومية تُسأل فيها الأمة**»(١٩٠)، لا الضباط ولا هؤلاء المستشارون المتطوعون. كانت هذه الكلمة تتحدى نظام الفراغ السياسي، ولكنها كانت مجرد كلمة للتاريخ. أما الحاضر فكان يسير في اتجاه آخر.

(١) خطاب عبد الناصر من دار الرئاسة أثناء انعقاد المؤتمر المشترك لحل الأزمة مع محمد نجيب في ٢٨/ ٣/ ١٩٥٤. التشديد من عندي.

(٢) يحدد صلاح نصر في مذكراته المبلغ بثمانية آلاف جنيه من ميزانية هيئة التحرير: ج١، ص ١٧٥. أما خالد محيي الدين، فيقول إن عبد الناصر قد قال له، بعد الأحداث بسنتين، إن «الأمر» كلفه أربعة آلاف جنيه: والآن أتكلم، ص ٢٩٨.

(٣) على سبيل المثال: كلمة عبد الناصر في وفد عمال محافظة السويس في ٦/ ٤/ ١٩٥٤؛ كلمته في وفود العمال في مجلس قيادة الثورة في ١١/ ٤/ ١٩٥٤. التشديد من عندي. وقد أوضح الباقوري، وزير الأوقاف آنذاك، الأهمية السياسية المباشرة لهذا التأكيد: «الذين يسمون الثورة ثورة الجيش، إنما يحاولون أن يفرقوا الصفوف»، بأن ينزعوا عن حكم الجيش شرعية الحكم باسم الشعب: «كلمة أحمد حسن الباقوري أمام أهالي روض الفرج»، الأخبار ٢٦/ ٥/ ١٩٥٤، ص ٤، ٧.

(٤) «في الساعة التي قام فيها الجيش.. شعلة الثورة تمد الشعب بالنور والقوة»، الأهرام ٢٣/ ٧/ ١٩٥٤، ص ٩.

(٥) وفقا للصحفي جلال الدين الحمامصي «لم يكن [الشعب] يعلم بالحقائق التي تمكنه من أن يحكم، ولم يكن يذهب باختياره إلى صناديق الانتخاب... نريد الناخب الذي يعرف كيف يختار... إننا نريد الشفاء الكامل من كل الأمراض التي أضعف الاستعمار بها كياننا الاجتماعي والسياسي»: «دخان في الهواء»، الأخبار، ١١/ ٣/ ١٩٥٤، ص ٤. وانظر أيضا عاموده في اليوم التالي، نفس الصفحة.

(٦) مثلا لأنه يفكر «بقلبه وعواطفه... [فـ]من واجبنا أن نقول له أنت أخطأت... و[صراحة] نحن غير راضين عن مستوى هذا الشعب»: علي أمين، «فكرة»، الأخبار، ١١/ ٣/ ١٩٥٤، ص ٨. ويقول أيضا، بتوقيع «ابن البلد»: إن الشعب في حاجة إلى إعداد قبل أن يتحمل «مسئولية الحكم»: «في الصميم»، أخبار اليوم، ١٧/ ٤/ ١٩٥٤، ص ١.

(٧) «هذا الشعب فيه موهبة خارقة. لو استطاع الحكام تنميتها لأمكن له أن يتخلص من كل ضلال»: مصطفى أمين، «الموقف السياسي»، أخبار اليوم، ١٧/ ٤/ ١٩٥٤، ص ٦.

(٨) «خطوط تحت حديث رئيس الوزراء [أي عبد الناصر]»، آخر ساعة، ١/ ٩/ ١٩٥٤، ص٣.

(٩) كلمته في وفد عمال محافظة السويس في ٦/ ٤/ ١٩٥٤. وفي صيغة مختلفة قليلا، أعلن صلاح سالم أن «عناصر الخير كثيرة جدا في هذا البلد... [ولكن] عناصر الشر على قلتها تتكاتف»: «خطابان هامان لصلاح سالم»، أخبار اليوم، ٢٤/ ٤/ ١٩٥٤، ص ٩.

(١٠) كلمة عبد الناصر في الحفل الذي أقامه ضباط سلاح الأسلحة والمهمات بالمعادي في ٢٥/ ١١/ ١٩٥٤. التشديد من عندي. وانظر نفس الفكرة في: «خطابان هامان لصلاح سالم»، أخبار اليوم، ٢٤/ ٤/ ١٩٥٤، ص ٩.

(١١) في ١/ ٦/ ١٩٥٦.
(١٢) كلمة عبد الناصر في قرية الرجابة في ٢٥/ ٦/ ١٩٥٤.
(١٣) كلمة عبد الناصر في بلدة معمل القزاز في حفل توزيع الأراضي في ١٩/ ٤/ ١٩٥٤.
(١٤) كلمة عبد الناصر في الاحتفال بتكريم الضباط الأحرار المسافرين إلى القنال في ١٢/ ٢/ ١٩٥٥.
(١٥) كلمة عبد الناصر في رابطة سائقي وقائدي القطارات في الاحتفال بمناسبة استئنافهم لعملهم في ٣١/ ٣/ ١٩٥٤. وانظر أيضا: كلمة عبد الناصر في توزيع الأراضي بالفاروقية في ١٣/ ٤/ ١٩٥٤، حيث يقول إن الإقطاعيين كانوا «يخرجون الرجل الذي يرفع صوته هو وابنه وزوجته وعائلته إلى حيث لا يجد لقمة تسد له رمقه».
(١٦) إعلان دستوري من القائد العام للقوات المسلحة في ١٦/ ١/ ١٩٥٣ في: طارق البشري، الديمقراطية والناصرية، ص ٧٥.
(١٧) إعلان دستوري من القائد العام للقوات المسلحة في ١٠/ ٢/ ١٩٥٣، في: نفسه، ص ٧٨ - ٩.
(١٨) كلمة عبد الناصر في توزيع الأراضي بالفاروقية في ١٣/ ٤/ ١٩٥٤. التشديد من عندي.
(١٩) كلمة عبد الناصر في وفد الغربية القادم للتهنئة باتفاقية الجلاء في ٢/ ٨/ ١٩٥٤؛ وكلمته في اللواء السادس مشاة بالمعادي احتفالا بتوقيع اتفاقية الجلاء في ٤/ ٨/ ١٩٥٤.
(٢٠) كلمة عبد الناصر في جموع الشعب [حسب عنوان الخطبة] المهنئة باتفاقية الجلاء من دار الرياسة في ٢٠/ ١٠/ ١٩٥٤.
(٢١) كلمة عبد الناصر في هيئة التحرير في مدينة أسيوط في ٤/ ٧/ ١٩٥٥.
(٢٢) كلمة عبد الناصر في وفود مديرية الغربية في ١٥/ ١/ ١٩٥٥. وقد أورد مصطفى أمين مبررا آخر لاستمرار حكم الضباط: «إن الجلاء التام عن أرض الوطن لم يتم بعد ومسألة الوحدة مع السودان لم تتم بعد. ومن أجل هذا فإن وجود دولة قوية متماسكة في هذه الظروف ضرورة وطنية»: «الموقف السياسي»، أخبار اليوم، ٨/ ١/ ١٩٥٥، ص ٦.
(٢٣) خطاب عبد الناصر في المؤتمر الشعبي بميدان الجمهورية احتفالا بأعياد الجلاء في ١٩/ ٦/ ١٩٥٦؛ وانظر أيضا كلمته التي يهنئ فيها شعب مصر بالجلاء في ١٨/ ٦/ ١٩٥٦.
(٢٤) «نداء مجلس الثورة إلى الشعب»: الأهرام، ٣٠/ ٣/ ١٩٥٤، ص ١؛ أيضا: الأخبار ٣٠/ ٣/ ١٩٥٤: ص ٤.
(٢٥) أعلن الصاغ الطحاوي - المسئول التنفيذي عن هيئة التحرير وأهم مدبري إضرابات مارس المؤيدة للضباط - أن «أعداء الشعب» في مارس ١٩٥٤ كانوا ينوون «القضاء على الثورة وعلى الوطن وتسليم رقاب الشعب للمستعمرين»: «الطحاوي يروي فصول المؤامرة ضد الثورة»، الأهرام ٧/ ٤/ ١٩٥٤، ص ٧.
(٢٦) كلمة عبد الناصر في الحفل الذي أقامه رجال الجامعات في جامعة القاهرة للتهنئة بنجاته، في ٢٧/ ١٠/ ١٩٥٤. وانظر أيضا: كلمة عبد الناصر في وفود المهنئين في دار الرياسة (وفود مديريات الجيزة وأسيوط والفيوم وبني سويف) في ٢/ ٧/ ١٩٥٦ - التشديد من عندي.
(٢٧) جمال عبد الناصر، «روح الثورة»، الأهرام ٣/ ٧/ ١٩٥٥، ص ٧.
(٢٨) خطاب عبد الناصر في ميدان المنشية بمناسبة عيد الجلاء، في ٢٦/ ١٠/ ١٩٥٤.
(٢٩) نفسه.
(٣٠) كلمة عبد الناصر أثناء توزيع الأراضي بالفاروقية في ١٣/ ٤/ ١٩٥٤.

(٣١) «حسين الشافعي يقول: لن تهدأ الثورة حتى تتحرر من الاحتلال والاستغلال»، الأهرام ٩/ ٤/ ١٩٥٤، ص ٤. وكرر البغدادي الفكرة قائلا إنه كان يتقاضى قبل الثورة مرتبا يصل إلى تسعين جنيها «وكانت مسئولياتي محدودة كطيار انتقل بين مختلف عواصم العالم، ومثل هذه الحياة تعتبر «حياة سعيدة يتمنى كل شاب أن يتمتع بها»، ولكنه اختار أن يخاطر بحياته بالمشاركة في الثورة لإيمانه بأهداف كبرى: «الثورة صدى لهتاف الشعب وآماله»، الأهرام ١١/ ٢/ ١٩٥٥، ص ٦. ولم يتأخر عبد الناصر عن المشاركة في مديح الذات الأخلاقي: «أنا يوم الثورة كنت برتبة بكباشي وكان عندي عربية [:سيارة] وكنت مدرسا في كلية أركان حرب وكنت مبسوط قوي [:مستريح ماليا] وكانت ماهيتي [:مرتبي] بتكفيني وكان بيزيد منها ـ يمكن النهاردة [:اليوم؛ ١٩٦٢] ما بيزيدش منها حاجة [:لا يتبقى منها فائض]»: كلمة عبد الناصر في حفل افتتاح نادي ضباط الصف بالحلمية في ٢٤/ ٧/ ١٩٦٢.

(٣٢) جمال عبد الناصر، «أخي المواطن»، الأهرام ١/ ٩/ ١٩٥٥، ص ٧. التشديد من عندي.

(٣٣) كلمة عبد الناصر في توزيع الأراضي بالفاروقية في ١٣/ ٤/ ١٩٥٤. وبنفس المعنى انظر كلمته في هيئة تحرير الجمالية في ١٨/ ١١/ ١٩٥٣؛ كما أعلن أن: «الجيش له رسالة «كبرى... رسالة عويصة [كذا]» تتمثل في تخليص أبناء مصر من الذل والاستعباد: كلمته في احتفال نادي الضباط بتوقيع اتفاقية الجلاء في ٢٤/ ١٠/ ١٩٥٤. وانظر أيضا كلمته في احتفال نادي ضباط القوات المسلحة تكريما له بمناسبة الاستفتاء على توليه رئاسة الجمهورية في ٢٥/ ٦/ ١٩٥٦، وكلمته في جامعة الإسكندرية أثناء زيارة أعضاء مجلس قيادة الثورة لها في ٨/ ٤/ ١٩٥٣.

(٣٤) كلمة عبد الناصر في توزيع الأراضي بالفاروقية في ١٣/ ٤/ ١٩٥٤.

(٣٥) قارن مع فكرة الحاكمية التي رفعتها التيارات الإسلامية. وقارن أيضا كيف محا سيد قطب نفسه أمام «المبدأ»: شريف يونس، سيد قطب والأصولية الإسلامية، ص ٧٧.

(٣٦) كلمة عبد الناصر في بلدة معمل القزاز في حفل توزيع الأراضي في ١٩/ ٤/ ١٩٥٤.

(٣٧) كلمة عبد الناصر من دار نقابة المهن الهندسية في احتفال المهندسين بنجاته وتوقيع اتفاقية الجلاء في ٢٨/ ١٠/ ١٩٥٤. ويمكن القول بأن «الكتاب الأخضر» لمعمر القذافي، هو التطوير النهائي لهذه الفكرة، وللإيديولوجيا الناصرية عموما.

(٣٨) كلمة عبد الناصر في توزيع الأراضي بالفاروقية في ١٣/ ٤/ ١٩٥٤.

(٣٩) كلمة عبد الناصر في اللواء السادس مشاة بالمعادي احتفالا بتوقيع اتفاقية الجلاء في ٤/ ٨/ ١٩٥٤.

(٤٠) كلمة عبد الناصر في احتفال نادي ضباط القوات المسلحة تكريما له بمناسبة الاستفتاء في ٢٥/ ٦/ ١٩٥٦.

(٤١) «كلمة عبد الحكيم عامر في نادي القضاة»، الأخبار، ٥/ ١١/ ١٩٥٤، ص ٣. بطبيعة الحال لم يلتفت عامر إلى أن القضاة يعملون في إطار قوانين، كما أن أحكامهم عرضة للاستئناف والنقض والتعليق في كتب القانون. وباختصار، القضاء الحديث مؤسسة نظامية، لا سلطة ضميرية.

(٤٢) وفقا لعبد الناصر، أصبحت مصر «محكومة بأبنائها.. من دمها ولحمها»: كلمته في المقر الرئيسي لهيئة التحرير بالقاهرة في ٥/ ٩/ ١٩٥٤؛ كلمته في جموع الشعب المهنئة باتفاقية الجلاء من دار الرياسة في ٢٠/ ١١٠/ ١٩٥٤؛ مصطفى أمين، الموقف السياسي، أخبار اليوم، ٨/ ٦/ ١٩٥٥، ص ٤. والفكرة تنطوي على تجاهل لكافة المصريين الذين تولوا الوزارة وشغلوا مقاعد مختلف مؤسسات الدولة ومجمل القدر الذي تحقق من استقلال قبل معاهدة ١٩٥٤، وكذا تمصُّر العائلة المالكة نفسها.

(٤٣) كلمة عبد الناصر في حفل صولات الجيش تكريما لأعضاء مجلس قيادة الثورة في المسرح العائم في ٢٩/ ٧/ ١٩٥٤.

(٤٤) كلمة عبد الناصر في المؤتمر الشعبي في المنيا في ٥/ ٧/ ١٩٥٥.

(٤٥) انظر أيضا تحليل «الميثاق» في الفصل السادس.

(٤٦) كلمة عبد الناصر في الإسكندرية احتفالا بأعياد الثورة، في ٢٦/ ٧/ ١٩٥٥. وبطبيعة الحال الشعب الأول هو «اسم الشعب»، الذي ينادي بوحدة الشعب الثاني الذي هو الجموع.

(٤٧) كلمة عبد الناصر في المؤتمر الشعبي في أسيوط في ٤/ ٧/ ١٩٥٥.

(٤٨) خطاب عبد الناصر في المؤتمر الشعبي في ميدان الجمهورية احتفالا بأعياد الجلاء في ١٩/ ٦/ ١٩٥٦.

(٤٩) كلمة عبد الناصر في المؤتمر الشعبي في مدينة الفيوم خلال رحلة العودة من الوجه القبلي.

(٥٠) كلمة عبد الناصر في المؤتمر الشعبي بالمنيا خلال رحلته للوجه القبلي في ٥/ ٧/ ١٩٥٥.

(٥١) كلمة عبد الناصر في المؤتمر الشعبي بأسيوط في ٤/ ٧/ ١٩٥٥. التشديد من عندي.

(٥٢) مثلا قال: «شهدنا يقظة أمة كان الجدل الفارغ قد أنهك قواها... وأضعف وحدتها... يقظة أمة تريد أن تعوض ما فاتها فتعمل بل وتصل ليلها بنهارها في العمل المثمر»: «كلمة الرئيس في احتفال هيئة التحرير»، الأهرام ٢٤/ ١/ ١٩٥٤، ص ١.

(٥٣) كلمة عبد الناصر في منيا القمح بمديرية الشرقية في ٢٠/ ١١/ ١٩٥٣. وفي خطاب آخر عام ١٩٥٥ قال: «مضى عهد الكلام وأتى عهد العمل»: كلمته في الإسكندرية احتفالا بأعياد الثورة في ٢٦/ ٧/ ١٩٥٥. التشديد من عندي.

(٥٤) خطاب عبد الناصر في المؤتمر الشعبي بميدان الحرية بالقاهرة مع الرئيس سوكارنو بمناسبة العيد الثالث لثورة يوليو في ٢٢/ ٧/ ١٩٥٥.

(٥٥) الموقف السياسي، أخبار اليوم ٣١/ ٧/ ١٩٥٤، ص ٦. وانظر أيضا مقاله: «يوميات الأخبار»، الأخبار ٣١/ ١٠/ ١٩٥٥، ص ١٠، حيث كتب أن الوطنية ليست هي «الصراخ والهتاف والخروج في المظاهرات وتكسير الفوانيس»، وإنما... «خدمة البلد».

(٥٦) مصطفى أمين، «الموقف السياسي»، أخبار اليوم ٧/ ٨/ ١٩٥٤، ص ٦.

(٥٧) جلال الدين الحمامصي، «دعوة إلى الشعب»، الأخبار ٣/ ٩/ ١٩٥٤، ص ٤.

(٥٨) كلمة عبد الناصر في أبناء الشرقية بمناسبة انتخابه رئيسا للجمهورية في ٥/ ٧/ ١٩٥٦. التشديد من عندي. انظر أيضا نفس الفكرة في خطابه في المؤتمر التعاوني الثاني، الذي أعلن فيه أول تصور متبلور لسياسة النظام الداخلية في ١/ ٦/ ١٩٥٦.

(٥٩) «كلمة اليوم»، الأخبار ٢٢/ ٧/ ١٩٥٥، ص ٣.

(٦٠) وكان عبد اللطيف البغدادي النجم الأبرز لسياسة الإنجازات في أوائل الخمسينيات، حيث تولى مسئولية تعمير القاهرة، فتم نقل تمثال رمسيس إلى ميدان المحطة (وانكسر في الطريق إليه) وأقيم طريق كورنيش النيل، وشارع بورسعيد. ويتضح المغزى الإيديولوجي لمثل هذه الأعمال من تعليق الأهرام التالي: «أخيرا، وفي عهد الثورة أصبحت الأحلام التي ظلت تراود قلوب الناس ردحا طويلا من الزمن حقائق حسية ملموسة»: انظر: «طريق بورسعيد يربط شمال القاهرة بجنوبها: استمرت دراسته ٣٠ عاما ونفذه البغدادي في عام واحد»، الأهرام ١٧/ ٧/ ١٩٥٧، ص ١. والعنوان نفسه دال.

(٦١) كلمة عبد الناصر في احتفال ضباط الجيش باتفاقية الجلاء في ٢٤/ ١٠/ ١٩٥٤.

(٦٢) راشد البراوي، «عوامل الاستقرار بين السياسة والاقتصاد»، الأهرام ١٤/ ٣/ ١٩٥٤، ص ٤.
(٦٣) راشد البراوي، «لماذا نجح جمال وإخوانه حيث أخفق الآخرون؟»، الأهرام ٣/ ٧/ ١٩٥٤، ص ٥. وقرر علي صبري أن السبب هو أن «حكام الماضي... كانوا غرباء عن الشعب ففشلوا في تحقيق آلامه [كذا] وآماله ولم يؤمنوا به واعتبروا أنفسهم من عنصر آخر»: «علي صبري يشرح لدائرته الانتخابية»، الأخبار ١٦/٦/١٩٥٧، ص ٥.
(٦٤) خطاب عبد الناصر في الاحتفال بذكرى العيد الثالث للثورة في ٢٢/ ٧/ ١٩٥٤.
(٦٥) «خطابان هامان لصلاح سالم»، أخبار اليوم ٢٤/ ٧/ ١٩٥٤، ص ٩. ولكنه لم يلتقط تعريف الحرية الجديد بأنها الإنجاز. انظر أيضا مقال أحمد لطفي حسونة، «الثورة باقية»، الأخبار ١٧/ ١/ ١٩٥٥، ص ٣، حيث قال: «أية نكسة تصيب هذه البلاد إذا ارتفعت يد الثوار لتحل محلها أيدي الساسة من كل صنف؟! وما هو مصير المشروعات التي خلقتها الثورة». وكان حسونة يشغل آنذاك منصب نائب رئيس تحرير الأخبار.
(٦٦) باتريك أوبريان، ثورة النظام الاقتصادي في مصر: من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية، تعريب وتعليق خيري حماد (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، د.ت.)، ص ١٠٩.
(٦٧) نفسه، ص ٩٨ - ٩.
(٦٨) نفسه، ص ١١٠.
(٦٩) مثلا، رحب سلامة موسى بـ«الديمقراطية الاقتصادية التي لم يفهمها وزراؤنا القدامى»: «يوميات الأخبار»، الأخبار، ٢٥/ ٤/ ١٩٥٤، ص ٨.
(٧٠) حمادة حسني أحمد محمد، التنظيمات السياسية لثورة يوليو ١٩٥٢ (١٩٥٣ - ١٩٦١)، سلسلة تاريخ المصريين، ع ٢٢٠ (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٢) ص ٩١ - ٧.
(٧١) «الحرس الوطني يبدأ أول جولاته»، الأهرام ١١/ ١/ ١٩٥٥، ص ٥.
(٧٢) «حسين الشافعي في عاصمة المنوفية»، الأهرام ١٣/ ٤/ ١٩٥٤، ص ٤.
(٧٣) جلال الدين الحمامصي، «دخان في الهواء»، الأخبار، ١٤/ ٣/ ١٩٥٤، ص ٤.
(٧٤) انظر مثلا: كلمة عبد الناصر في المؤتمر التعاوني الثاني في ١/ ٦/ ١٩٥٦، حيث قال: «ليست الحرية كما كانت تصور لنا هي حرية تتكون من برلمانات زائفة أو برلمانات تمثل الأقلية لكي تحكم الأغلبية».
(٧٥) كلمة عبد الناصر في احتفال نقابة عمال النقل المشترك بافتتاح دار نقابتهم الجديدة في ٢٩/ ٤/ ١٩٥٤. التشديد من عندي. وانظر أيضا كلمته في احتفال التجار بتوقيع اتفاقية الجلاء في ٢٣/ ١٠/ ١٩٥٤؛ «كلمة أحمد حسن الباقوري أمام أهالي روض الفرج»، الأخبار ٢١/ ٥/ ١٩٥٤، ص ٧.
(٧٦) كلمة عبد الناصر في سرادق المقر الرئيسي لهيئة التحرير في مأدبة إفطار في ٣/ ٥/ ١٩٥٤.
(٧٧) كلمة عبد الناصر في منيا القمح بمديرية الشرقية في ٢٠/ ١١/ ١٩٥٣.
(٧٨) انظر مثلا مانشيتات «الأخبار» في يومين متتاليين: «حرب على الغلاء/ عبد الناصر يأمر باتخاذ إجراءات حاسمة»، ثم: «حرب الغلاء تدخل معركة فاصلة/ لا غلاء بعد ٧ أيام»: الصفحة الأولى لعددي ١٧ و١٨/ ٤/ ١٩٥٦.
(٧٩) مثلا، مانشيت «الأخبار»: «عبد الناصر يتدخل/ لوقف ارتفاع الأسعار/ الأسعار لن ترتفع في مصر/ حتى لو زادت في العالم كله»: الصفحة الأولى لعدد ١٣/ ١٢/ ١٩٥٧.
(٨٠) كلمة عبد الناصر في المؤتمر التعاوني الثاني في ١/ ٦/ ١٩٥٦. التشديد من عندي. أيضا: و«بعد أن انتصرنا على الضلال والخداع والحزبية، استطاعت الثورة أن تتجه للبناء والتعمير... حتى يشعر الجميع بالسعادة

الحقيقية»: كلمة عبد الناصر في الاحتفال بتوزيع عقود تمليك المساكن الشعبية في إمبابة في ٢٤/ ٧/ ١٩٥٥. وقد ترددت هذه الفكرة كثيرا. انظر مثلا: مصطفى أمين، «صباح الخير»، الأخبار ٢٨/ ٧/ ١٩٥٤، ص ٤.

(٨١) كلمة عبد الناصر في احتفال هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية بالعيد الثالث للثورة في ٢٥/ ٧/ ١٩٥٥. وقد ذكر الفكرة نفسها في اليوم السابق في كلمته في الاحتفال بتوزيع المساكن الشعبية في حلمية الزيتون في ٢٤/ ٧/ ١٩٥٥. وبالتبعية كان على أعضاء هيئة التحرير أن يشعروا «أنهم... مكلفون نحو... الأغلبية العظمى من أبناء هذا الوطن... التي أُهملت في الماضي»: كلمة عبد الناصر في هيئة التحرير في مدينة أسيوط في ٤/ ٧/ ١٩٥٥.

(٨٢) «مؤتمر صحفي لصلاح سالم»، الأخبار ٨/ ٢/ ١٩٥٥، ص ٦. وأكد عبد الناصر المعنى عدة مرات، مثلا: «يعني لازم نحس، خصوصا إخواننا اللي هم بيمثلوا قادة الطبقة المتعلمة... إن كل البلد سلمت لنا قيادها وبتأمل فينا خير، مش بس هم أما بيقولوا جمال عبد الناصر بيقصدوكم أنتم، بيقصدوا اللي بيشتغل في مصنع الحديد والصلب [وغيره من المصانع]... واللي بيشتغل في الإصلاح الزراعي... ومندوب الأوقاف... ومفتش البلدية... كل دول النهارده الطبقة المتعلمة. هي اللي ماسكة القيادة والبلد كلها بتبص لنا كقيادة»: كلمته في افتتاح مصنع الحديد والصلب بحلوان في ٢٧/ ٧/ ١٩٥٨.

(٨٣) كلمة عبد الناصر في الندوة الجامعية الأولى بهيئة التحرير في ١٠/ ١١/ ١٩٥٣.

(٨٤) كلمة عبد الناصر في احتفال هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية بأعياد التحرير في ٢٥/ ٧/ ١٩٥٤.

(٨٥) أحمد لطفي حسونة، «زمن المهندسين»، أخبار اليوم ٣٠/ ٦/ ١٩٥٦، ص ١.

(٨٦) بشأن تغلغل الضباط في المناصب المدنية ومناصبهم: انظر: Dekmejian, Hrair J., Egypt under Nassir: A Study in Political Dynamics (State University of New York Press, 1971), passim.

(٨٧) يوسف القعيد، محمد حسنين هيكل يتذكر: عبد الناصر والمثقفون والثقافة (دار الشروق: القاهرة ٢٠٠٣) ص ٢٤٧.

(٨٨) كلمة عبد الناصر في معسكر للشباب في مرسى مطروح في ١٧/ ٧/ ١٩٥٣. والفكرة تكاد تكون منقولة حرفيا من أحمد حسين. انظر الفصل التاسع.

(٨٩) كلمة عبد الناصر في منيا القمح بمديرية الشرقية في ٢٠/ ١١/ ١٩٥٣.

(٩٠) قال: «يجب على كل واحد أن يفكر ويشعر بشعور الفلاحين، يجب أن يشعر أن عليه واجبا تجاه هذا الفرد الذي لم يجد الفرصة منذ آلاف السنين»: خطابه في ١٥/ ٤/ ١٩٥٤.

(٩١) في ٢١/ ١٠/ ١٩٥٤.

(٩٢) «كلمة اليوم»، الأخبار ١٣/ ٧/ ١٩٥٤، ص ٣. وكان ذلك تحت إشراف كمال الدين حسين وبعض أعضاء هيئات التدريس.

(٩٣) انظر مثلا مشروعا آخر لحملات ميدانية للطلبة في الريف بهدف تقديم مساعدات صحية وهندسية وزراعية وبيطرية، بالإضافة إلى محو الأمية والإرشاد الاجتماعي في: «الاتحاد القومي يوجه طلبة الجامعات لخدمة الريف»، الأخبار ٢٨/ ٤/ ١٩٦٠، ص ٥، ٨. وانظر أيضا نموذجا لاحتفاء الصحافة بها في: فتحي خليل، «المثقفون والعزلة»، روز اليوسف ٩/ ٨/ ١٩٦٥، ص ٥. وفي عهد الاتحاد الاشتراكي اعتُبرت هذه الجهود خطوة لتقريب المثقف، طبقيا، من العامل والفلاح: نفسه. وانظر أيضا: محسن محمد، «ده كلام!»، أخبار اليوم ١٨/ ٩/ ١٩٦٥، ص ٣. حيث طالب بتعميم التجربة على النمط الصيني في تجنيد المتعلمين إجباريا في مشروع محو الأمية.

(٩٤) وكان عبارة عن معسكر يقام بإحدى الجامعات ويضم عناصر مختارة من الطلبة. وقد شمل نشاطهم في العام الأول إجراء بحث اجتماعي في حي بين السرايات المجاور لجامعة القاهرة، وتقرر أن يكون الأسبوع الأول بجامعة القاهرة ويستضيف ٤٠٠ طالب ويبدأ في ١٩ فبراير: «أسبوع شباب الجامعات لأول مرة في مصر»، الأهرام ٢٢/ ١/ ١٩٥٥، ص ٤.

(٩٥) «المواطن الصالح أول ما تهدف إليه الثورة»، الأهرام ١٠/ ٩/ ١٩٥٤، ص ٤.

(٩٦) «حسين الشافعي في حفل الاتحاد التعاوني بالزقازيق»، الأخبار ١١/ ١٢/ ١٩٥٥، ص ٤. التشديد من عندي.

(٩٧) «توحيد الزي في مصر»، الأخبار ٢٢/ ١١/ ١٩٥٥، ص٥.

(٩٨) «هذا السيرك في شوارع مصر من مشاكل ما بعد الجلاء»، آخر ساعة ٣/ ١١/ ١٩٥٤، ص ١٦.

(٩٩) انظر تطورات الموضوع في: «تقرر توحيد زي العمال: الجاكتة والبنطلون»، الأهرام ٩/ ١/ ١٩٥٨، ص ٣. وأيضا: «لجنة الزي تقرر أن الشوال [نوع من الفساتين أثار ضجة آنذاك] حشمة»، الأخبار ١١/ ٩/ ١٩٥٨، ص ٥. وقد بدأ تصنيع الزي المقترح في المحلة قبلها بقليل. انظر: أحمد الصاوي محمد، «ما قل ودل»، الأخبار ١٠/ ٨/ ١٩٥٩. حيث أشار إلى زيارة عبد الناصر للمحلة ورؤيته لهذا الزي.

(١٠٠) «سن الزواج»، الأخبار ٢٩/ ٥/ ١٩٥٦، ص ١.

(١٠١) «إلزام طلبة الجامعات»، الأخبار ٢٥/ ٩/ ١٩٥٨، ص ٥.

(١٠٢) «منع معاكسة السيدات على أرصفة القاهرة»، الأخبار ٤/ ٨/ ١٩٥٨، ص ٥. وقد اكتفى لوقف هذه «العملية الاستعمارية» باقتراح وقف إصدار رخص جديدة للمقاهي، وإغلاق المقاهي القائمة بعد وفاة أصحابها.

(١٠٣) ابن البلد، «في الصميم»، أخبار اليوم ١٢/ ١٠/ ١٩٥٧، ص ١.

(١٠٤) علي أمين، «من فكرة إلى فكرة»، أخبار اليوم ٣٠/ ٨/ ١٩٥٨، ص ١٢.

(١٠٥) علي أمين، «فكرة»، الأخبار ٢٤/ ١٠/ ١٩٥٧، ص ٨. وانظر تراجعه عن فرضه بالقانون بعد رفضه لمشروع راوية عطية: علي أمين، «في الصميم»، أخبار اليوم ١٩/ ٤/ ١٩٥٨، ص ١.

(١٠٦) أحمد بهاء الدين، «يوميات الأخبار»، الأخبار ٢/ ١/ ١٩٦١، ص ١٠. وقال إن محافظة القاهرة كانت تبحث إغلاق السينمات صباحا وإغلاق المقاهي دائما. وبعد أيام نشر أن صلاح دسوقي، المحافظ، قال له إن محاولات التدخل في نظام الموالد، أو المقاهي كان دائما بتقديم بدائل، لا بالمنع: أحمد بهاء الدين، «هذه الدنيا»، أخبار اليوم ٧/ ١/ ١٩٦١، ص ٤.

(١٠٧) «زيارة مديرية التحرير: نحو مجتمع سعيد»، الأهرام ١٢/ ٧/ ١٩٥٤، ص ٧. التشديد من عندي. وانظر فكرة مشابهة عند مريت بطرس غالي بشأن تفضيل الأرض الخالية في إقامة القرى النموذجية في كتابه: سياسة الغد، ص ١٠٣.

(١٠٨) «درس مديرية التحرير»، الأهرام ٣/ ٧/ ١٩٥٤، ص ٧.

(١٠٩) «أسس جديدة للتربية بمديرية التحرير»، الأهرام ١١/ ٩/ ١٩٥٥، ص ٨. قد يكون تعبير «إسلامي وطني اشتراكي» لا يعني شيئا، ولكن ميزته أنه يجمع كل الفضائل.

(١١٠) «زيارة الأمير عبد الله الفيصل لمديرية التحرير»، الأخبار ١٠/ ١٠/ ١٩٥٥، ص ٣.

(١١١) خطاب عبد الناصر في الاحتفال بذكرى العيد الثاني للثورة في ٢٢/ ٧/ ١٩٥٤. وفي مؤتمر آخر: «لم أحضر هنا لتصفقوا لي، ولكني جئت لأرسم لكم دور الشعب في الثورة»: كلمته في مقر هيئة تحرير الجيزة في مؤتمرها الوطني الشعبي في ٢٣/ ٥/ ١٩٥٤. وأيضا: كلمته في هيئة التحرير بقسم قصر النيل بشارع معروف في ٩/ ٥/ ١٩٥٤، وكلمته في المؤتمر الشعبي بحي الجمالية بالقاهرة في ٢٨/ ٥/ ١٩٥٤،

حيث قال: «عهد الهتاف قد انتهى، ونحن نرجو أن نبدأ عهدا جديدا سبيله التفاهم والمعرفة واليقين».
وقد تكررت عملية «الإسكات» في عام ١٩٦٠ في عيد النصر، وفي عام ١٩٦٣ في مصنع النصر للسيارات: كلمة عبد الناصر في احتفال المنزلة بعيد النصر في ٢٤/ ١٢/ ١٩٦٠، و كلمته في مصنع السيارات في ٢١/ ٧/ ١٩٦٣. انظر أيضا «كلمة صلاح سالم في مؤتمر هيئة التحرير بالسيدة زينب»، الأخبار ١٢/ ٥/ ١٩٥٤، ص ٤. وكانت المشكلة صعبة فعلا، فعادة الهتاف تقوده مجموعات من هيئة التحرير أو الاتحاد القومي أو الاشتراكي، حسب زمن الخطاب، وتعتبره إثباتا للولاء وطريقا للتقرب للسلطة.

(١١٢) خطاب عبد الناصر في الاحتفال بذكرى العيد الثاني للثورة في ٢٢/ ٧/ ١٩٥٤.

(١١٣) «الموقف السياسي»، أخبار اليوم ٢٤/ ٧/ ١٩٥٤، ص ٦.

(١١٤) «كلمة اليوم»، الأخبار ٢٥/ ٧/ ١٩٥٤، ص ٣.

(١١٥) ابن البلد، «في الصميم»، أخبار اليوم ٢٢/ ٦/ ١٩٥٦، ص ١. والغريب أن هيكل يشير إلى خطاب عبد الناصر في مؤتمر التعاونيين عام ١٩٥٦ باعتباره نقطة تحول في الخطابة السياسية بسبب طرح الأرقام والإحصائيات «بدلا من قصائد الشعر والحكم المأثورة»: «خطاب جمال عبد الناصر نقطة تحول»، آخر ساعة ٦/ ٦/ ١٩٥٦، ص ٣. ولا أجد تفسيرا لذلك سوى أن هيكل كان يحتفي بخطاب كتبه هو.

(١١٦) مصطفى أمين، «الموقف السياسي»، أخبار اليوم، ١٧/ ٤/ ١٩٥٤، ص ٦. وفي عام ١٩٦٤ كرر مصطفى أمين نفس الفكرة. ففي افتتاح مجلس الأمة: «كان عبد الناصر يتحدث إلى الشعب وكأنه جعل من كل فرد من أفراد الشعب وزيرا»: «الموقف السياسي»، أخبار اليوم، ١٤/ ١١/ ١٩٦٤، ص ٨.

(١١٧) كامل زهيري، «الحديث بالأرقام»، صباح الخير ٣٠/ ٦/ ١٩٦٠، ص ١٠ - ١١.

(١١٨) إحسان عبد القدوس، «الأرقام.. وأبيات الشعر»، روز اليوسف ٢٥/ ٧/ ١٩٦٠، ص ٦.

(١١٩) «كلمة اليوم»، الأخبار ١٣/ ٦/ ١٩٦٢، ص ٦؛ «كلمة اليوم»، الأخبار ٨/ ٥/ ١٩٦٢، ص ٤؛ إحسان عبد القدوس، «كيف يفكر البعث وكيف تفكر القاهرة»، روز اليوسف ٢٤/ ٦/ ١٩٦٣، ص ٣.

(١٢٠) تابع الحملة في أعداد النصف الثاني من يناير والنصف الأول من فبراير ١٩٥٧ من «الأخبار». والمقال الهجومي الأخير الذي ورد فيه هذا النص في: محمد التابعي، «المستشفيات الحكومية ثم حسن الختام»، الأخبار ١٩/ ٢/ ١٩٥٧، ص ٤.

(١٢١) كلمة عبد الناصر في احتفال هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية بأعياد التحرير في ٢٥/ ٧/ ١٩٥٤. التشديد من عندي.

(١٢٢) هذا ما قاله عبد الناصر لفكري أباظة، انظر: مصطفى أمين، «الموقف السياسي»، أخبار اليوم ٢٥/ ١٢/ ١٩٥٤، ص ٦.

(١٢٣) محمد حسنين هيكل، «تحديد الملكية اتجاه تم البت فيه وانتهى»، آخر ساعة ٢٧/ ٨/ ١٩٥٢، ص ٣. أما بشأن استيحاء النازية، فقد ضرب المثل بشاخت، الاقتصادي الألماني الذي تعاون مع النازي، فهو في رأي هيكل «ابتدع نظريات جديدة تتفق مع الثورة [النازية] واتجاهاتها»، و«أقام صرحا من الرخاء لألمانيا» لم تهدمه سوى الهزيمة في الحرب. ومن وجهة نظره فإن تصفية عشرات الآلاف من الألمان، والملايين من غيرهم، بل وتحويل الألمان إلى آلات في آلية حرب وحشية، كل ذلك مسائل هامشية إزاء «المجد القومي». وهي على كل حال رؤية عدد كبير من أنصار النظام. أما عن علامة التعجب في نص هيكل، فقد

كانت أشبه «بموضة» في الكتابة الصحفية في تلك الفترة، هي والنقطتين المتجاورتين بهذا الشكل (..) ولا تدلان على شيء بعينه.

(١٢٤) كان هذا النشر في إطار رفع الرقابة عن الكتابة والنشر بشأن «نظام الحكم بعد فترة الانتقال»، انظر أدناه في هذا الفصل.

(١٢٥) محمد حسنين هيكل، «خيبة أمل!»، آخر ساعة ٨/ ٦/ ١٩٥٥، ص ٣.

(١٢٦) «ماذا نريد في شئوننا الثقافية؟»، الأهرام ٢٨/ ٢/ ١٩٥٤، ص ٧. وكان سليمان حزيّن آنذاك مستشارا مساعدا في وزارة المعارف العمومية. والمشكلة هنا في «نا»، في كلمة تراثنا. هل «تراثنا» هو الفقه أم الصوفية أم اللاهوت المسيحي أم الفرعونية أم ثقافة القبائل في الصعيد والواحات وسيناء، أم الثقافات الشعبية المحلية التي لا تُحصى، أم خليط من هذا كله، وكيف، أم كيفما اتفق؟

(١٢٧) «الفن المصري كان ضحية الاستعمار»، الأهرام ٢٨/ ٢/ ١٩٥٥، ص ٤.

(١٢٨) الأخبار ٢٧/ ١/ ١٩٥٦، ص ٤.

(١٢٩) «دستور ٢٦ يناير يعيد إلى الشعب حقوقه» (وهو تغطية لمؤتمر صحفي لفتحي رضوان)، الأهرام ٢٦/ ١٢/ ١٩٥٥، ص ١٣. وقد ظلت الفكرة سائدة طيلة الفترة. مثلا في حوار مع زعيم برلماني بريطاني في حزب العمال قال فتحي غانم، بنفس المنطق، «لقد اضطررنا أن نبني كل شيء من جديد... والثقافة التي يلقنها المستعمر لشعوب المستعمرات لا قيمة لها»: «تحقيق سياسي من لندن»، روز اليوسف ٥/ ١٢/ ١٩٦٠، ص ٩.

(١٣٠) محمد حسنين هيكل، «تحديد الملكية اتجاه تم البت فيه وانتهى»، آخر ساعة ٢٧/ ٨/ ١٩٥٢؛ ص ٣. وكان يستشهد هنا بالاقتصادي الألماني النازي: شاخت.

(١٣١) كلمات الطحاوي وفتحي رضوان وعباس عمار في افتتاح المعهد: «الاحتفال بافتتاح معهد التحرير»، الأهرام ١٠/ ١/ ١٩٥٤؛ ص ٩.

(١٣٢) «محاضرتان للباقوري وفتحي رضوان في معهد التحرير»، الأهرام ١٠/ ٢/ ١٩٥٤، ص ٩.

(١٣٣) على لسان نور الدين طراف وزير الصحة: «هيئة التحرير تحتفل بعيد ميلادها الثالث»، الأهرام ٢٤/ ١/ ١٩٥٥؛ ص ١١.

(١٣٤) كلمة عبد الناصر في مؤتمر صحفي في هيئة التحرير في ٢١/ ٨/ ١٩٥٤. وكان يحدث ممثلي الهيئة في شياخات وأقسام القاهرة.

(١٣٥) «استغلال نشاط الشباب في خدمة الريف»، الأهرام ٤/ ٨/ ١٩٥٤، ص ٤. وهي أمور خاصة بالمتعلمين في القرية.

(١٣٦) أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو، مج ١، ص ٢٩٣.

(١٣٧) سليمان صالح، المرجع السابق، ص ٢٥٢.

(١٣٨) راجع مثلا: خبر اجتماع صلاح سالم برؤساء تحرير الصحف، في: الأخبار ٢٣/ ٦/ ١٩٥٤، ص ٤.

(١٣٩) «دور الصحافة في خلق جيل جديد بمصر»، الأهرام ١٤/ ٢/ ١٩٥٥، ص ٧، ١١. التشديد من عندي. وبمناسبة رفع الرقابة على الصحف بعد الاستفتاء على دستور ١٩٥٦ (ولم يستمر كثيرا) طلب عبد الناصر «باسم هذا الشعب، أن حرية الصحافة تستخدم في سبيل المحافظة على السيادة، سيادة هذا الشعب... في سبيل تحقيق أهداف الثورة اللي احنا نادينا بها»: خطاب عبد الناصر في المؤتمر الشعبي بميدان الجمهورية احتفالا بأعياد الجلاء في ١٩/ ٦/ ١٩٥٦.

(١٤٠) «رسالة الحرس الوطني دائمة متواصلة»، الأهرام ١١/ ١/ ١٩٥٥، ص ٥ . وانظر بشأن استدعاء قوات الحرس الوطني للقاهرة في يناير ١٩٥٤ وتفقد عبد الناصر وكمال الدين حسين (قائد الحرس) له: «عبد الناصر يستعرض آلاف من الحرس الوطني»، أخبار اليوم ٢٣/ ١/ ١٩٥٤، ص١ . وقد بلغ العدد فيما قالت الصحيفة ٣٠ ألف شاب منهم أربعة آلاف شاب جامعي وألف شابة، وقد وضع محمد عبد الوهاب موسيقى نشيد الحرس الوطني وعُزف للمرة الأولى في ذلك اليوم.

(١٤١) «٦٠ ألف معلم يكرمون الثورة»، الأهرام ٤/ ١١/ ١٩٥٤، ص ٤. وجدير بالذكر أن هذه السياسة أتت في إطار عام من محاولة إضفاء طابع عسكري على بعض جوانب الحياة المدنية، مثل الاستعراضات والمواكب؛ وكذلك عرض أشرطة للأناشيد العسكرية في دور السينما، وقد كتب هيكل مؤيدا إلغاء هذا «التقليد» في السينما: «أسرار الحصار العسكري الذي ضُرب على مصر»، آخر ساعة ٨/ ٩/ ١٩٥٤، ص٣.

(١٤٢) «المؤتمر الصحفي لوزير المعارف»، الأخبار ١٩/ ٢/ ١٩٥٤، ص ٧.

(١٤٣) «أول اجتماع للمجلس الأعلى للفنون»، الأهرام ٥/ ٤/ ١٩٥٦، ص ٣.

(١٤٤) «مجلس أعلى للإنتاج الفكري»، أخبار اليوم ٢١/ ٥/ ١٩٥٥، ص ٩. التشديد من عندي.

(١٤٥) «كمال الدين حسين يقول لمؤتمر الأدباء العرب: الأدباء يصنعون النهضات»، الأخبار ١٠/ ١٢/ ١٩٥٧. وانظر أيضا تصريح فتحي رضوان وزير الإرشاد تبريرا لإنشاء المجلس: «لا يتصور أن تقوم في مصر ثورة ذات أهداف روحية دون أن يوجد جهاز خاص بتوجيه الثقافة القومية ورفع مستواها وتصفيتها من الشوائب الدخيلة التي بثها الاستعمار في حياتنا الروحية»: مؤتمر صحفي مع فتحي رضوان، الأخبار ١٦/ ٤/ ١٩٥٦، ص ٥. كما قرر حسين مؤنس، وكان أحد الوجوه الثقافية الرسمية البارزة وقتها، أن «السيد الوزير كمال حسين» هو صاحب فكرة إنشاء المجلس ليكون بمثابة «هيئة تشرف على كل الهيئات العاملة في ميادين النشاط الثقافي في مصر»: «تنفيذ مشروع الألف كتاب لتنظيم الإنتاج الفكري: الحياة الثقافية المصرية في عام»، الأهرام ١٥/ ١٠/ ١٩٥٦، ص ٣.

(١٤٦) محمود عبد المنعم مراد، «أخبار الناس»، الأخبار ٦/ ٦/ ١٩٥٧، ص ٣.

(١٤٧) «من الشارع»، المساء ٢٢/ ٥/ ١٩٥٧، ص ٥. التشديد من عندي

(١٤٨) الكتابات في هذا الصدد أكثر من أن تُحصى، وتحتاج إلى دراسة مستقلة؛ ولكن مثلا، قال شوقي ضيف «إن ثورتنا أقوى من الأدب الذي سبقها... ولا نزال بحاجة لمن يرسمون لنا حياة الفلاح في القرية والعامل... إلخ»: «أين أدب الثورة؟»، آخر ساعة ٢٤/ ١٠/ ١٩٥٦، ص ٣٥. وكتب الناقد عبد الفتاح البارودي أننا «سنخلق مسرح وسينما ٢٣ يوليو إذا خرج المثقفون من الأبراج [العاجية] ليعبروا عن وجدان الشعب»: «البحث عن مسرح ٢٣ يوليو»، أخبار اليوم ٩/ ٧/ ١٩٥٥، ص ١٠.

(١٤٩) «الفن أقوى تأثيرا من الجماعة» (حديث مع فتحي رضوان وزير الإرشاد)، الأخبار ٩/ ١٢/ ١٩٥٥، ص ٣. التشديد من عندي.

(١٥٠) حسين مؤنس، «تنفيذ مشروع الألف كتاب لتنظيم الإنتاج الفكري: الحياة الثقافية المصرية في عام»، الأهرام ١٥/ ١٠/ ١٩٥٦، ص ٣. والمقصود بكلمة ضابط هنا مفرد ضوابط، لا ضباط الجيش. وعلى أية حال تم تعيين أحد الضباط الأحرار وزيرا للثقافة بعد سنتين من هذا التصريح، فأصبح للثقافة «ضابط» بكل معاني الكلمة.

(١٥١) مؤتمر صحفي لفتحي رضوان، الأخبار ١٦/ ٤/ ١٩٥٦، ص ٥.

(١٥٢) «إنشاء معهد جديد للدراسات الاجتماعية في الأزهر»، الأهرام ١٨/ ١٢/ ١٩٥٥، ص ٨.

(١٥٣) كلمته في افتتاح برنامج الدراسات الاجتماعية للأزهريين في: الأخبار ٢٠/ ٢/ ١٩٥٥، ص ٧. وانظر أيضا كلمته في افتتاح الدورة الثانية في: الأخبار ١٨/ ١٢/ ١٩٥٥، ص ٣، حيث رحب بدخول «الدراسات الاجتماعية الأزهر ومعها مشكلات المجتمع».

(١٥٤) «افتتاح موسم الدراسات الاجتماعية في الأزهر»، الأهرام ١٨/ ١٢/ ١٩٥٥، ص ٨.

(١٥٥) «سياسة عامة للتثقيف الديني وإنشاء المساجد»، الأهرام ٢٧/ ٢/ ١٩٥٤، ص ٤.

(١٥٦) «منهاج جديد لرسالة الأزهر في مصر والخارج»، الأهرام ٢٠/ ٢/ ١٩٥٦، ص ٨.

(١٥٧) «تمكين العقيدة الدينية في نفوس طلاب الجامعات»، الأهرام ٢٦/ ٣/ ١٩٥٦، ص ٣.

(١٥٨) «الإمام والخطيب في عهد الثورة والانقلاب الفكري»، الأهرام ١٣/ ٣/ ١٩٥٦، ص ٨.

(١٥٩) «مؤتمر المسرح الإسلامي في هيئة التحرير»، الأهرام ١١/ ١/ ١٩٥٥، ص ٥.

(١٦٠) ماجدة علي، الدور السياسي للأزهر، ص ١٣٠ - ٢.

(١٦١) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ١٩٥٢ - ١٩٨٠، المجلد الثامن: الأنشطة الدينية، القاهرة ١٩٨٥، ص ١٠٤.

(١٦٢) رفعت سيد أحمد، الدين والدولة والثورة، ط٢ (الدار الشرقية، القاهرة ١٩٨٩) ص ٢٢٤ - ٥، ٢٥١.

(١٦٣) كلمة عبد الناصر في مؤتمر الموظفين في ميدان الجمهورية في ٢١/ ١٠/ ١٩٥٤. ومن التقريرات المشابهة في مجال جزئي قول كمال الدين حسين بشأن العلم والتعليم إن «مخططاتنا التعليمية منذ اليوم... هي للشعب كله». كما أن عيد العلم «رمز واضح الدلالة على أن الدولة هي الأب والأم لكل النابغين»: كمال الدين حسين «عيد العلم»، الأخبار، ١٩/ ١١/ ١٩٥٩، ص ٥.

(١٦٤) كلمة عبد الناصر في الاحتفال بوضع حجر الأساس لنادي ضباط بوليس الإسكندرية في ٢٦/ ٧/ ١٩٥٥.

(١٦٥) «خطابان هامان لصلاح سالم»، أخبار اليوم ٢٤/ ٤/ ١٩٥٤، ص ٩. وانظر مطالبة أخرى للمواطنين بالصبر على المشكلات الاقتصادية من أجل الوطن في: مصطفى أمين، «الموقف السياسي»، أخبار اليوم، ١٢/ ١/ ١٩٥٧، ص ٤.

(١٦٦) «كلمة اليوم»، الأخبار، ١١/ ١٠/ ١٩٥٥، ص ٣. وانظر أيضا: ابن البلد، «في الصميم»، أخبار اليوم، ١٥/ ١٠/ ١٩٥٥، ص ١؛ مصطفى أمين: «الموقف السياسي»، أخبار اليوم، ٨ و ١٥/ ١٠/ ١٩٥٥، ص ٨.

(١٦٧) كلمة عبد الناصر في مديرية التحرير في ١٢/ ٧/ ١٩٥٤. والواقع أن مديرية التحرير كانت مهمة جدا لأنها كانت النموذج الأخلاقي والسياسي والاقتصادي الذي قدمه الضباط واحتفوا به قبل أن يحل محله السد العالي. وقد وجه له برلمان ١٩٥٧ ضربة موجعة، كما سنرى في الفصل الثالث.

(١٦٨) كلمة عبد الناصر في المعهد الديني برأس التين بالإسكندرية في ١٨/ ٤/ ١٩٥٣. كما نصح أعضاء هيئة التحرير قائلا: «لكل عضو في هيئة التحرير رسالة، هي بناء الوطن والمواطنين، أما المطالب الفردية فكثيرة، ولو فتحنا الباب لها سيطول بحثها سنوات ولن ينتهي على مر السنين»: كلمته نيابة عن محمد نجيب في هيئة التحرير في ٤/ ٨/ ١٩٥٣.

(١٦٩) تم تخصيص ١٤,٥ مليون جنيه للقيام بمشروعات مختلفة لصالح العمال، وأنشئ نادٍ للعمال: الأخبار ٦/ ٤/ ١٩٥٤، ص١؛ كما وعدهم كمال الدين حسين بإنشاء المزيد من النوادي: «كمال حسين يفتتح نادي العمال بهيئة التحرير»، الأهرام ١٩/ ٧/ ١٩٥٤، ص ٤.

(١٧٠) كلمة عبد الناصر في وفد عمال الغزل والنسيج في ١/ ٤/ ١٩٥٤. وانظر أيضا: كلمته في سجل رابطة سائقي القطارات في ٣١/ ٣/ ١٩٥٤.

(١٧١) كلمة عبد الناصر في بيلا أثناء وضع الحجر الأساسي لمبنى هيئة التحرير بها في ٥/ ١١/ ١٩٥٣. وانظر أيضا: كلمته في هيئة تحرير الجمالية في ١٨/ ١١/ ١٩٥٣.
(١٧٢) كلمة عبد الناصر في أهالي دسوق بنادي منظمات الشباب في ٦/ ١١/ ١٩٥٣.
(١٧٣) كلمة عبد الناصر في بلدة معمل القزاز في حفل توزيع الأراضي في ١٩/ ٤/ ١٩٦٥. وانظر أيضا: خطابه في الاحتفال بذكرى العيد الثاني للثورة في ٢٢/ ٧/ ١٩٥٤.
(١٧٤) كلمة عبد الناصر في مبنى الكلية الحربية القديم في ٢٨/ ٣/ ١٩٥٥.
(١٧٥) كلمة عبد الناصر في وفد اتحاد العمال العرب بالقصر الجمهوري بالقبة في ٢٩/ ٤/ ١٩٥٤.
(١٧٦) «قرار جمهوري بإنشاء مؤسسة ثقافية للعمال»، الأخبار ١٦/ ٣/ ١٩٦١، ص ٥.
(١٧٧) «بدء التدريب النقابي للعمال»، الأهرام ٥/ ٣/ ١٩٥٦، ص ٨.
(١٧٨) «العمال يدرسون التدبير المنزلي»، الأخبار ٢٢/ ١٢/ ١٩٥٧، ص ٥.
(١٧٩) «٢٩ مارس: فليكن عيدا قوميا للعمال»، الأهرام ٢٩/ ٣/ ١٩٥٥، ص ٤.
(١٨٠) «عيد ٢٩ مارس للعمال في هيئة التحرير»، الأهرام ٣٠/ ٣/ ١٩٥٥، ص ٤. وانظر أيضا خطبة فتحي رضوان فيهم في هذا الاحتفال: «الشافعي ورضوان يخطبان في العمال»، نفس الجريدة والعدد والصفحة.
(١٨١) رُفعت الرقابة عن الصحف بالنسبة لهذا الموضوع في ١٩ مايو، ١٩٥٥ على أساس أن يستمر ذلك حتى أعياد الثورة في يوليو التالي، ولكن أُغلق باب النقاش بغير إعلان صريح قبل مرور ٣ أسابيع.
(١٨٢) إبراهيم سلامة، «إلى جانب الشورى درة عمر»، الأخبار ٣٠/ ٥/ ١٩٥٥، ص ٣.
(١٨٣) «هذا البرلمان الجديد»، الأخبار ١/ ٦/ ١٩٥٥، ص ٣. والفكرة معناها حكم أهل الثقة، لا أهل الخبرة. بالمقابل أكد أن الكفاءات في الجهاز الإداري تكفي.
(١٨٤) محمد التابعي، «يوميات الأخبار»، الأخبار ٢٧/ ٥/ ١٩٥٥، ص ٨؛ أحمد لطفي حسونة، «الحياة النيابية بين الإقدام والتريث»، الأخبار ٢٩/ ٥/ ١٩٥٥، ص ٣. وانظر أيضا: محمد عبد الله العربي، «يجب أن يكون لنا أسلوب في الحكم يلائم بيئتنا»، أخبار اليوم ٢٨/ ٥/ ١٩٥٥، ص ٣.
(١٨٥) محمد الحناوي، «الجمهورية الرياسية.. أساس الاستقرار والحكم»، أخبار اليوم ٢٨/ ٥/ ١٩٥٥، ص٣.
(١٨٦) مصطفى أمين، «الموقف السياسي»، أخبار اليوم ٤/ ٦/ ١٩٥٦، ص ٤. غير أن هذا الاقتراح سيهدم تماما بالطبع أساس «الاتحاد»، لأنه يعني وجود معارضة ما، ولو تحت عنوان «المستقلين»، كما أن تشكيل قوائم يعني إثارة الصراعات داخل «حزب الثورة».
(١٨٧) «نظام الحكم بعد فترة الانتقال»، الأهرام ٣٠/ ٥/ ١٩٥٥، ص ٦، ١٣.
(١٨٨) سني اللقاني، «نظام الحكم بعد فترة الانتقال»، الأهرام ٣١/ ٥/ ١٩٥٥، ص ٨.
(١٨٩) «رأي في نظام الحكم»، الأخبار ٢٩/ ٥/ ١٩٥٥، ص ٣. التشديد من عندي.
(١٩٠) عباس محمود العقاد، «بعد فترة الانتقال»، أخبار اليوم ٤/ ٦/ ١٩٥٥، ص ٤. التشديد من عندي. وانظر أيضا: «كلمة اليوم»، الأخبار ٣١/ ٥/ ١٩٥٥، ص ٣. حيث ورد فيها أنه «ليس في الآراء الاجتماعية والسياسية رأي صائب ورأي خاطئ... الفيصل في تغليب نظام على نظام أو رأي على رأي يكون بالرجوع في اتجاه الأغلبية»، بما يهدم منطق الضباط من أساسه.

الفصل الثالث

الزعامـــة

كان فتح باب النقاش بشأن نظام الحكم بعد فترة الانتقال إحدى محاولات الضباط لاستكشاف أثر سياساتهم على الرأي العام، أي مدى قبول القطاعات المدينية الفاعلة لتصوراتهم الجديدة عن السلطة. وبدورها كانت هذه المحاولات إحدى خطوات استكشاف إمكانية تنظيم السكان وفقا لمشروع «الزحف المقدس». وبالفعل اتُّخذت الخطوات التنظيمية الأولى في هذا الاتجاه مع الإعلان عن إنهاء فترة الانتقال. يفسر لنا هدف إنشاء الزحف لماذا لم يرحب الضباط باقتراح بعض أنصارهم أن يظل الوضع على ما هو عليه؛ فحالة الطوارئ كنظام حكم لا تصلح وحدها كأساس لممارسة القوامة الشعبية؛ وبناء «الزحف المقدس» يعني ما هو أكثر من فرض الصمت، تماما مثلما كانت خطب عبد الناصر تطلب ما هو أكثر من الهتاف والتصفيق. كان الهدف النهائي للضباط هو بناء نظام سياسي بديل للنظام الذي تمردوا عليه. بهذا المنطق لم يكن من الوارد لا «إنهاء الثورة» ولا إبقاء الوضع على ما هو عليه، بل تطوير الانقلاب/ الثورة نحو «الديمقراطية السليمة». وقد أعلن عبد الناصر قبل فتح باب النقاش في هذا الشأن أن الديمقراطية المشار إليها في المبادئ الستة ستقوم على تشكيل برلمان من نوع جديد بلا أحزاب، بحيث «يجمع أبناء هذا الوطن المخلصين العاملين على حريته وعلى عزته وعلى كرامته»[1]، وبالتالي يجمع أفرادا موالين ولكن ليسوا مجرد منتفعين، بل لهم نفوذ أو شعبية ما، أي يمثلون قطاعات ما من السكان، ويلعبون دورا تابعا في عملية إنشاء الزحف.

في ضوء ذلك نستطيع أن نفهم التفسير الذي قدمه عبد الناصر لقرار الإفراج عن أعداد من المعتقلين السياسيين في مايو ١٩٥٦، قبيل الاستفتاء على الدستور الجديد، وعليه كرئيس للجمهورية، فلم يبرره بأنهم تلقوا عقوبة كافية، ولا باسم الحرية أو الديمقراطية. بل كان حريصا على أن يُفهم أن القرار لا يعني أي تراجع عن سياسة الزحف، وإنما يشير إلى تحول جديد في مسارها:

> هذه الثورة اللي هي بتمثل هذا الشعب بتعتقد أن الشعب... لن يُضَلَّل كما ضُلِّل في الماضي... الثورة [:الضباط] حينما تتصرف هذا التصرف بتعتقد أن أهدافها استقرت في قلب كل مواطن... وإن الشعب فعلا زي ما كنا عاوزينه [:كما أردناه أن يكون] في أول الثورة، إنه يجتمع في كتل متراصة وراء هذه الأهداف ليتبع الطليعة ويحقق هذه الأهداف... هذا قد تحقق[٢].

فالجديد هنا إذن هو نوع من الثقة في أن «القوامة الشعبية»، أو الثورة، بدأت تؤتي ثمارها، وأن الشعب في تقدير الضباط أصبح مستعدا للسير في «الزحف» بإرادته، معبأً في «كتل متراصة» خلفهم، بعد أن تقبل بشكل ما رؤيتهم، تحت شعار «الاتحاد». وبالتالي أصبح الضباط يتصورون أنهم قادرون على الانتقال من وضع القوامة الشعبية إلى ما يمكن أن نسميه القوامة الزعامية، أي القائمة على تقبل الشعب لقيادة «الطليعة» عموما، ممثلة في عبد الناصر خصوصا، الذي رشحه زملاؤه الضباط رئيسا للجمهورية. فبدلا من شراء مظاهرات وإضرابات «شعبية» في ١٩٥٤، كـ«تعاقدات» جزئية، أصبح الضباط يطمعون في الحصول على ولاء واسع مبني على شبكات المصالح التي بنوها أثناء جولاتهم في طول البلاد وعرضها.

واتساقا مع هذا التحول بدأت نغمة تمجيد الشعب، تعلو لتتحول إلى هدير هادر بعد حرب ١٩٥٦ كما سنرى. وهكذا أكد عبد الناصر في ١٩٥٥ أن ثورة يوليو لم تفعل إلا أن أزالت أسباب الضعف عن الشعب. وبالتالي فإن «هذا الشعب... الذي استطاع أن يصمد لكل أنواع الاستعمار، يستطيع الآن بعد أن انتهت الأسباب... أن يبعث في مصر دولة كبرى وأمة عظمى تستطيع أن تأخذ لها مكانا في العالمين»[٣]. وأصبح يؤكد أن الشعب له تاريخ مجيد، فمثلا كانت مصر «دائما مقبرة للغزاة... [و] حافظت مصر على قوميتها»[٤].

ولم يكن معنى ذلك زوال منطق القوامة الشعبية، بل تغيير لغته. فكما رأينا، ترتبط عظمة الشعب في هذا الكلام بما أجراه الضباط من تغيرات. فبزوال الخطر السياسي والهجوم الإيديولوجي على سلطة الضباط، لم تعد القوامة مقترنة بالدرجة الأولى بفكرة الحماية، بكل ما تنطوي عليه من تأكيد قصور الشعب. استمرت الحماية من خلال الأجهزة الأمنية، ومن خلال محدودية التغير في طبيعة السلطة كما سنرى. لكنها مع استقرارها لم تعد شعارا مطروحا على الجمهور. أما المهمة الملحة، فهي ممارسة التربية التي تنفسح لما يمكن أن نسميه تشجيع الشعب وبث الثقة في نفسه، ليقوم بدوره المطلوب في الزحف، الذي يتطلب جنودا قابلين للسلطة ومتعاونين، لا ضباطا فحسب.

(١) تنظيم الزحف

كان الضباط وأعوانهم يدركون أن انفرادهم بالسلطة وإن كان نجاحا فإنه أيضا مشكلة، أطلقوا عليها «الفراغ السياسي». وقد أدركها بعض أنصار الضباط المطلعين على الموقف مبكرا. فمثلا طالب مصطفى أمين الضباط أثناء أزمة مارس بأن يكفوا عن التصرف كجمعية سرية، فقد «أصبحوا الآن رجال دولة وواجبهم أن يقفوا على الأرض، لا أن يختبئوا تحتها»[٥]، بهدف أن يحصلوا على قدر من الشعبية التي احتكرها محمد نجيب ومن معه من الأحزاب والقوى السياسية. وبعد القضاء على الإخوان المسلمين، طالب هيكل الضباط بـ«صورة واضحة للغد»[٦]. والمفهوم أن تكون صورة معلنة تتيح فرصة أمام الجمهور للمشاركة في تفعيل النظام الجديد.

وقد أسمى الضباط هذه الأزمة الفراغ السياسي. وجاءت أول إشارة لهذا الفراغ على لسان عبد الناصر بمناسبة الإعلان عن تشكيل جمعية تأسيسية أثناء أزمة مارس. فقد أوضح أن مجلس قيادة الثورة قد بحث عدة مشروعات لحكم الشعب «بقصد الوقوف على أصلح مشروع يتفق مع حالة البلاد، وقد كان السبب في هذا هو الشعور بالفراغ بعد تحطيم جميع الأسس القديمة التي بنيت عليها الحياة السياسية في هذه البلاد»[٧]. وبمناسبة اقتراب فترة الانتقال من نهايتها أجمل منطق المسألة كالآتي:

النهارده [:اليوم] تبدأ مرحلة جديدة... في بناء هذا الشعب... مش ممكن أبدا

نجيب [:نُحضر] عشرة [أفراد] ونقول لهم يباشروا أمور هذا الشعب، وكل الشعب دا مالوش دعوة [:لا دخل له]... لأن النتيجة الحتمية لهذا أن يتجه هذا الشعب إلى السلبية... هذا الشعب... لا أعوان الاستعمار من دعاة الحزبية... يجب أن ينظم... ويجب أن يعمل. يعمل من أجل إيه [:ماذا]؟ من أجل هذه الثورة. هذه الثورة التي هي ثورة الشعب... يجب أن نترك السلبية ونجند تجنيد جديد... العملية هي عملية بناء القاعدة... نبدأ نِظهِر قيادات جديدة[8].

وتتمثل عملية «سد الفراغ السياسي»، كما استقر عليها الضباط، في عدة إجراءات، أولها إعلان دستور جديد يوضح نوايا الضباط وينظم بعض السلطات المساعدة لهم ويقنن سلطتهم المطلقة. وصحب الاستفتاء على الدستور الجديد الاستفتاء أيضا على عبد الناصر رئيسا للجمهورية لتحويل الأمر الواقع إلى شكل شبه مؤسسي، وقائم على موافقة شعبية، أي تنصيبه بشكل رسمي قائدا للزحف المقدس. وقد تقرر في الدستور إنشاء مجلس نيابي منتخب، بشروط قاسية، ومنحه بعض الصلاحيات التشريعية والرقابية، وإنشاء كيان جديد يحل محل «هيئة التحرير» هو «الاتحاد القومي».

وقد أوضح عبد الناصر مغزى هذه الإجراءات بعد إعلان مشروع دستور ١٩٥٦، بقراءته في سرادق في ميدان الجمهورية: «بعد إعلان هذا الدستور نبدأ مرحلة جديدة لملء الفراغ السياسي الذي تواجد بالقضاء على الأحزاب الفاسدة»[9]، و«الاتحاد القومي الذي عبر عنه [:نص عليه] الدستور هو الوسيلة التي نغطي بها هذا الفراغ»، لأنه سيضم «الشعب» ويستبعد ـ بتعبيره ـ الرجعيين والانتهازيين وأعوان الاستعمار[10].

على هذا النحو يهدف هذا التنظيم الجديد إلى إتاحة الفرصة لتجميع كل من يريد أن يكون نصيرا للنظام ومنحهم مجالا للحركة، على أمل أن يفيد ذلك في تقييد حركة أعداء النظام الجديد الذين اعتبرهم عبد الناصر في هذا النص رجعيين وانتهازيين وأعوان استعمار[11]. فالقضية هي «تجنيد الشعب»، بتعيين نوع جديد من صف الضباط، يُفترض هنا أنهم قادمون من أسفل، أي أنهم لا يحتلون وضعهم بحكم خبرتهم كبيروقراط أو تكنوقراط، أو رجال دعاية، ولكن بصفة أصحاب نفوذ محلي ما. وبالتالي يصبح هناك نوع من «التسلسل الثوري»، إن جاز التعبير، بين القيادة والجموع. أو كما أوضح عبد الناصر، قيام نوع من ممارسة سُميت سياسية، بشرط أن تكون لـ«تدعيم

الثورة... عايزين ناس منكم يتولوا القيادات، عايزين نحس إن ما فيش فراغ على المستويات المختلفة بين القيادة [:الضباط] والشعب... وكل ما تزيد القيادات... نكون دعمنا هذه الثورة»(١٢).

فالتصور المطروح لسد الفراغ السياسي يظل تصورا غير سياسي في جوهره، يستبعد إقامة مجال سياسي عام مفتوح، بل يقوم حصرا على الفكرة المؤسسة للنظام: الزحف، بسد فراغات المستويات الوسيطة المذكورة.

(أ) الرئيس

كان الاستفتاء على عبد الناصر رئيسًا الخطوة المركزية في إعادة تنظيم الزحف المقدس، لكي يصبح بشكل رسمي محل إجماع شعبي. وقد تمثل دور الشعب في هذه العملية في الموافقة على رئيس مجلس قيادة الثورة الذي رشحه المجلس بوصفه حامل الأمانة. ومغزى هذه الطريقة إعادة صياغة مبدأ أن الضباط هم المحل الوحيد المتاح للإجماع، أو «الاتحاد». وقد تقرر الاستفتاء على كل من عبد الناصر والدستور الجديد معا، بما يعني أن سلطة الرئيس غير نابعة من الدستور، بل من «الشعب» ومجلس القيادة الذي رشحه، وأن الانقلاب، بالتالي، هو مؤسسهما معا.

وقد أتت نتيجة الاستفتاء بأقل نسبة موافقة حصل عليها عبد الناصر في الاستفتاءات المتالية، حيث بلغت ٩٩,٩٪ وعدد الرافضين حوالي خمسة آلاف(١٣). ومع ذلك بدا الرقم الأخير في عيون أنصار النظام كبيرا. فمثلا كتب علي أمين أنه تلقى عشرات الخطابات من بعض هؤلاء الآلاف موقعة بإمضاءاتهم[!] برروا فيها قرارهم بأنهم «أرادوا أن يمتحنوا حرية الاستفتاء»، أو «ليخلقوا معارضة» تكون دليلا على ديمقراطية النظام، وبعضهم «اعترف» له «بأن حوادث شخصية هي التي أثرت في اختيارهم»(١٤). وفي كل الأحوال تنتفي فكرة وجود معارضة سياسية أصلا في صفوف الرافضين أنفسهم، وبالتالي يكون الإجماع شاملا.

وبالفعل أوضح عبد الناصر أن نتيجة الاستفتاء تعني أن «مصر جميعا [أعلنت] أنها تسير بزحف مقدس نحو الأهداف الكبرى التي كانت تشعر بها على مر السنين. أعلنت

مصر في هذه الأيام أنها تعي وتعرف وتفهم وتحس وتشعر»[١٥]. ونلاحظ أولا أن نتيجة الاستفتاء مستحيلة التبرير، في ضوء محدودية شعبية عبد الناصر والنظام ككل قبل تأميم القناة. والأرجح أن السلطة ملأت الصناديق بمعرفتها نيابة عن الصامتين. ولكن هذه الطريقة لا تتعارض مع القول بانتقال النظام إلى مرحلة جديدة، بل لعلها تؤكدها. أتيح للناس أن يذهبوا ويقولوا لا، وقد قام بضعة آلاف بذلك بالفعل. بالتالي كان من شأن تقاعس الباقين أن يؤكد تدشين الزحف المقدس، الزحف باسم من لا صوت لهم. والحال أن الاستفتاء كان، كما أوضح عبد الناصر، يتعلق بانتخاب رئيس للزحف المقدس، يسمى بروتوكوليا رئيسا للجمهورية (حيث إن الضباط ليسوا ساسة كما أوضحوا). وكانت قلة عدد من تشجعوا على التصويت بعدم الموافقة تعني أنه لا توجد، بعد عمليات العزل السياسي والقمع، معارضة نشطة تُذكر. لقد تم حل الشعب إلى عناصره الأولية التي هي الشرط الأولي، أو المادة الخام، لتدشين الزحف. ومن هنا كانت نتيجة الاستفتاء عند عبد الناصر معيارا لرقي هذا الشعب وتقدمه وحساسيته. فـ«مصر كلها اليوم إرادة واحدة... لقد أجمعت مصر بالأمس على تحقيق هدف الثورة»[١٦].

(ب) الدستور

فعل الضباط كل ما في وسعهم لكي يبدو الدستور تعبيرا عن إرادة شعبية ما. فقيدوا أنفسهم بمحض إرادتهم بإعلان مشروع الدستور في ذات الموعد الذي تنتهي فيه فترة الانتقال، كنوع من إثبات التزامهم بوعودهم، في ضوء عدم وجود أية قوة تُلزمهم بأي شيء. وقد قرأ عبد الناصر الدستور كما رأينا في سرادق كبير أمام جمهور واسع، معظمه من «هيئة التحرير» وبقية المؤسسات الخاضعة للضباط، حيث قوبل بالتصفيق والتهليل. كما حاولت الكلمات أن تدعم هذه الفكرة، في كل من الكتابات الصحفية والتصريحات الرسمية. فمثلا ادعى فتحي رضوان، وزير الإرشاد القومي آنذاك، أنه «أول دستور مكتوب لمصر وضعه الشعب ممثلا في جماعة من أبنائه المنحدرين من أصلاب الأمة»[١٧]. ثم أُجري استفتاء عام على الدستور وعلى عبد الناصر كرئيس للجمهورية معا. وكانت هذه أول مرة يستعمل فيها نظام الاستفتاء في البلاد.

وقد نسب الدستور نفسه للشعب، فجاء في ديباجة إصداره: «نحن الشعب المصري الذي تولى أمره بنفسه وأمسك زمام شأنه بيده، غداة النصر العظيم الذي حققه بثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ ... نملي هذا الدستور ونقرره ونعلنه». ولكن الصياغة أفصحت من حيث لا يدري واضعوها عن الوضع، فجعلت الشعب يتحدث عن نفسه بضمير الغائب. وبالفعل وُضع مشروع الدستور في غرف مغلقة، بأيدي أناس ما من أنصار النظام وتحت إشرافهم، بحيث طُرح على الناس ناجزا كاملا. ولم يُطلب منهم رأي أو تعقيب قبل الاستفتاء عليه، ولو في الصحف على غرار فتح باب المناقشة بشأن فترة الانتقال. فطُرح الدستور للاستفتاء كنص نهائي مفروض. وبطبيعة الحال لم يُتح أي متنفس لإبداء أي رأي علني برفضه بأي شكل كان.

كان الدستور إذن منحة من مجلس قيادة الثورة، وكان تقديمه مع الرئيس للاستفتاء آخر واجباته. ومعنى هذا أن الدستور أتى من حيث الشكل نفسه، برغم كل الكلام عن الإرادة الشعبية، تعبيرا عن النداء، نداء «اسم الشعب» الفارغ، وبغرض تفعيله. لذلك لم يلعب هذا الدستور وما تلاه من دساتير دور مرجعية عامة للنظام، ولا حتى على صعيد الدعاية، ولو حتى بمنطق تربية الجموع. كذلك لم تكن هذه الدساتير تُدرج أصلا في المناهج الدراسية، على خلاف دستور ١٩٢٣. كان «فلسفة الثورة» هو الذي يوزع على طلاب المدارس، ولاحقا الميثاق وتقرير لجنة الميثاق.

من جهة أخرى، أتى الدستور بعد فترة انتقال تم فيها وضع كثير من القوانين المؤسِّسة للنظام بغير دستور ولا مؤسسات دستورية، وأقيمت فيها مؤسسات النظام الرئيسية كما رأينا. فأتى الدستور ومؤسسته التمثيلية المستجدة بمثابة رتوش نهائية، أو إضافات. وبالفعل، استمر التقنين بغير مؤسسات تمثيلية يجري بكثافة حتى عام ١٩٦٤، حين انعقد أول برلمان مستقر. فحتى ذلك التاريخ بلغ مجموع فترات انعقاد البرلمان حوالي ١٢ شهرا من ١٢ سنة[١٨]. وقد أقر دستور ١٩٥٦ هذا الوضع، أي أولوية الثورة على الدستور، حيث نص[١٩] على تحصين جميع القرارات الصادرة من مجلس قيادة الثورة وجميع القوانين والقرارات التي تتصل بها وصدرت مكملة أو منفذة لها، والهيئات التي أمر بتشكيلها من أي طعن فيها

أو المطالبة بإلغائها أو التعويض عنها. فالدستور يضع صراحة حدودا لمؤسساته، بحيث لا يكون لها مساس بتأسيس الدولة الجديدة وتصرفات مؤسسيها السابقة، فأكد بذلك صراحة أنه لا يؤسس النظام، ولا يعيد تأسيسه بشكل مختلف، ولا يسلم السلطة لأي شعبٍ كان، بل هو مجرد لبنة تضاف إلى بناء سياسي قائم يعلو عليه وينأى عن إرادة مؤسساته.

وقد عكس دستور ١٩٥٦ (والدساتير التالية، التي احتوت فقط على تعديلات جزئية)، الترتيب الواقعي لسلطات النظام الجديد. فركز الدستور السلطة في يد الرئيس، الذي جمع بين سلطتي رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية (ولكن هذا التميز الدستوري لم يتبلور آنذاك)؛ فهو يشارك الوزراء في وضع السياسة العامة للحكومة ويشرف على تنفيذها؛ ويعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم، ولا يجتمعون كمجلس إلا في حضوره (بعبارة أخرى ليس هناك مجلس وزراء ينازعه اختصاصا تنفيذيا، ولو على الورق، ولكنه أنشئ لاحقا في دستور ١٩٦٤)؛ وله، مع مجلس الأمة، أن يحيل الوزراء للمحاكمة. والرئيس يصدر قرارات ترتيب المصالح العامة ويشرف على إدارتها (وترتب على هذا النص تحصين قراراته أمام القضاء الإداري)؛ وكذلك يصدر لوائح الضبط؛ ويعين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ويعزلهم؛ ويعلن حالة الطوارئ ثم يعرض الأمر على مجلس الأمة (أُلغي نص العرض في دستور ١٩٥٨). وكرئيس للدولة (فيما يبدو)، يحتل منصبي رئيس مجلس الدفاع الوطني والقائد الأعلى للقوات المسلحة؛ كما أن له أن يستفتي الشعب في المسائل الهامة (متخطيا بذلك بقية مؤسسات الدولة)؛ وهو الذي يصدر القرار (بقانون) الذي ينظم تكوين «الاتحاد القومي»، الذي سنعرض له تفصيلا في الفصل التالي.

على هذا النحو، كان الدستور مجرد صياغة قانونية لوضع حاصل بالفعل طوال فترة الانتقال. وما استُجد فعليا هو إقامة كلٍ من مجلس الأمة، وتنظيم تعبوي جديد يسمى «الاتحاد القومي»، يشمل كل السكان بحكم رعويتهم، ويرأسه الرئيس أيضا. وبالنسبة للبرلمان قصير العمر، أتت علاقته مع الرئيس بعيدة عن التوازن. فالرئيس له حق حل «مجلس الأمة» بدون إبداء أسباب، بينما ليس للمجلس سوى حق صوري لا معنى له

في ضوء حق الرئيس في الحل، هو حق اتهامه بالخيانة باقتراح موقع من ثلث أعضائه وبموافقة الثلثين؛ وللمجلس حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها وإصدارها (سحب دستور ١٩٥٨ حق اقتراح القوانين)؛ ولكن للرئيس أن يصدر قرارات بقوانين في غيبة المجلس إذا كان ثمة تدابير عاجلة تستدعي ذلك؛ ويستطيع ذلك أيضا في وجود المجلس في شئون معينة بناء على تفويض منه؛ وهو الذي يدعو المجلس للانعقاد ويفض دورته، ولكن يبدأ اجتماع المجلس بقوة القانون في شهر نوفمبر ويدوم سبعة أشهر على الأقل ولا يجوز فضه قبل اعتماد الميزانية (وأُلغي هذا الشرط في دستور ١٩٥٨)؛ ولا يجوز للمجلس أن يُجري أي تعديل على الميزانية إلا بموافقة الحكومة، وبالتالي دوره في إقرار ميزانية الدولة ومشروع الموازنة استشاري جوهريا. وللرئيس أن يدعو لدور اجتماع غير عادي؛ ويلقي أمامه ما شاء من بيانات، بينما لا يحق للمجلس أن يطلب منه أن يلقي بيانا عن قضية معينة أمامه. ومعظم هذه القيود أصلا نافلة من الناحية السياسية بسبب تحكم النظام في تشكيل المجلس كما سنرى. فالغرض منها على الأرجح هو منع تشكل المجلس كقاعدة لمركز قوة موازٍ داخل النظام.

هذا لا يعني أن هذا الدستور (وتعديلاته في الدساتير التالية) قد صدر لمجرد الزينة. فهي محاولات من جانب السلطة لتنظيم وتقنين نفسها. فإدارة دولاب الدولة الحديثة، الذي ظل يتضخم بشدة على مدى الفترة[٢٠]، يحتاج إلى بضع مبادئ عامة وتحديد للسلطات يتم تصريف الأمور على أساسه. فالدساتير ملازمة للدولة الحديثة بتعقيداتها الناجمة عن شدة تدخلها في حياة السكان من أوجه عديدة، وليست متصلة بشكل ضروري بفكرة خضوع الحكام للقانون أو بفكرة الديمقراطية، وقد تصدر تحت عنوان «قانون» أو «لائحة». فوق ذلك، توفر الدساتير وما في حكمها للسلطة المركزية، ديكتاتورية كانت أو ديمقراطية، قواعد عامة يتم تطبيقها بشكل متجانس في مختلف أنحاء البلاد، وهو أمر ضروري لتحقيق الحكم المركزي الحديث، ولو كان استبداديا. ولكنها في حالة الديكتاتورية تكون أحد أدوات السلطة والنظام السياسي، لا محددات له.

كما أن الدولة الحديثة بصفة عامة تحتاج إلى أن تستنير بردود فعل ومطالب الخاضعين لها، لضبط سياساتها وتحقيق نوع من الرقابة على الجهاز الإداري. ينطبق

هذا حتى على أشد النظم الحديثة سلطوية. لذلك، مثلا، شكل محمد علي مجلس المشورة من الأعيان، وشكل الخديوي إسماعيل مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦، ولم يكن أي منهما مُجبرا على ذلك.

بالإضافة إلى غياب الديمقراطية، تميزت دساتير الفترة، بدءا بدستور ١٩٥٦، بالمقارنة بالدساتير السابقة، بالتدخل الواسع للدولة في مجالات مختلفة، لضمان حقوق اجتماعية واقتصادية لعامة الجمهور، ولفرض هيمنة النظام على النشاط الخاص الاقتصادي بالذات. وقد استُحدث ذلك في باب مستجد، لم يكن له مقابل في دستور ١٩٢٣، سمي «المقومات الأساسية للشعب المصري»، كان في الواقع تعبيرا عن توجه مورس بالفعل قبل صدور الدستور، وفقا لقوانين وقرارات.

نصت مواد الباب على التضامن الاجتماعي، واعتبار الأسرة (لا الفرد) أساس المجتمع وتحديد أن قوامها الدين والأخلاق والوطنية. وأصبحت الدولة طرفا في كافة العلاقات الاقتصادية الخاصة، بموجب الدستور، الذي اشترط على الملكية الخاصة أن تخدم الاقتصاد الوطني، وألا تتعارض مع «الخير العام للشعب»، وكلفها بـ«وظيفة اجتماعية»، وكل ذلك بغير إحالة إلى قانون[٢١]. كما أكد مبدأ تحديد الحد الأقصى لملكية الأرض، وحماية الملكية الزراعية الصغيرة. ونص الدستور على أن القانون ينظم العلاقة بين المالك والمستأجر، بما يعني أنها مستثناة من القانون المدني العادي. وهي جميعا عبارات عامة ليس لها نتائج قانونية محددة، وبالتالي لا تعني أكثر من تقرير مبدأ تَدَخُّل النظام في شئون الاستثمار الخاص وملكية الأرض الكبيرة والصغيرة، وفقا لتقديراته الخاصة.

بالمقابل كلف الدستور الدولة بتشجيع التعاون والادخار وكفالة مستوى معيشة لائق وخدمات صحية وثقافية واجتماعية ودعم الأسرة وتيسير توفيق المرأة العاملة بين عملها وواجباتها الأسرية، وحماية النشء وتوفير معونة لكبار السن والعاجزين عن العمل، وفقا لمبدأ تحقيق السعادة الذي مر بنا بوصفه صميم الديمقراطية[٢٢]. وبالتالي كان على الدولة أن تنشئ الوزارات والمصالح وتتبع السياسات التي تحقق هذه الأهداف الاجتماعية. وقد أضفى هذا كله صبغة دستورية على عملية التوسع الهائل

لجهاز الدولة التي كانت جارية بالفعل. وقد أجمل عبد الناصر الفكرة كالآتي: الحقوق المبينة بالدستور هي حقوق «للأمناء من هذا الشعب»[٢٣]، أي إجراء إصلاحات من أعلى، لصالح من يعتبرهم النظام «أمناء»، وبالطريقة التي يراها مناسبة في إطار المبادئ العامة التي وضعها في الدستور.

لكن هذا كله، أي سواء فيما يتعلق بالحقوق المذكورة، أو محاولة منح «الجموع» شكلا دستوريا تمارس من خلاله قدرا محكوما من التأثير، لا صلة له بفكرة الإرادة الشعبية، حتى أنه تم التخلي عن الإجراءات الشعبية الشكلية في إصدار الدستورين اللاحقين، اللذين صدرا، مع ذلك، باسم الشعب أيضا. فدستور ١٩٥٨ اكتفى عبد الناصر بقراءته في ميدان بدمشق، وهو دستور الوحدة، بينما صدر دستور ١٩٦٤ كدستور «مؤقت» بقرار جمهوري، واكتُفي بنشره في وسائل الإعلام. فبالاستفتاء أو بغيره ظلت الدساتير منحة خالصة من الحاكم، وكانت من هذه الناحية أقل حتى من دستور ١٩٢٣ الذي صدر كمنحة ملكية أتت كاستجابة لضغط شعبي، وظل تفسيره وتطبيقه خاضعا للضغوط الشعبية التي يقودها حزب الوفد. كانت هذه الدساتير أشبه بإجراءات إدارية مناسبة للمساهمة في حل قضية الفراغ السياسي، ونوعا من إعلان الخطوط العريضة للنوايا الإصلاحية للنظام، وتنظيم البيت من الداخل.

هذا يعني أن دور الدساتير، التي كانت التعبير الرسمي عن «نهاية فترة الانتقال»، لا يمكن فهمه إلا في إطار طبيعة نظام الحكم ككل. ولا يكفي هنا الإشارة إلى طموح الضباط في «سد الفراغ السياسي»، أو «إنهاء المرحلة الانتقالية»، فهذه إجابة عن سؤال الوضع ما قبل إصدارها، ولكنها لا تجيب عن سؤال الوضع بعد الإصدار.

هنا تجب الإشارة إلى الواقع السابق واللاحق لصدور دستور ١٩٥٦، والدساتير التالية. تولى الضباط بأنفسهم معظم الوزارات الحساسة في البداية، ولكن تدريجيا زاد وزن أعوانهم، في الوزارات «الفنية». ومع ذلك احتفظوا بالإشراف على الوزارات من خلال تولي مناصب نيابة رئيس الجمهورية، حيث كان كل نائب بمثابة مشرف أعلى على مجموعة من الوزارات. وبالتالي كانت مناصب الوزارة «تنفيذية» بالمعنى الحرفي للكلمة، أي تتولى كما ذكرتُ تنفيذ سياسات الضباط، الذين لم يكونوا فعليا مسئولين

أمام أية جهة. كما احتفظوا بسيطرتهم على ما تبقى من قوى المجتمع المدني ومنظماته بوضعها تحت إشراف الوزارات لتتحكم فيها وجودا وعدما وسياسات وأنشطة، أو مارسوا سلطة مباشرة على المؤسسات التي اعتُبرت حساسة، حتى أنهم تولوا بأنفسهم أحيانا نقابتي المعلمين والصحفيين ومجالس إدارات الصحف بعد تأميمها، بل والأندية الرياضية والاجتماعية المهمة، بالإضافة إلى تدفق الضباط على المناصب الحكومية المختلفة، بما حقق إبعادهم عن الجيش من جهة والسيطرة على المؤسسات الحكومية من جهة أخرى. وفوق ذلك ظلت قبضة أجهزة الأمن قوية على المجتمع ككل.

وهنا يجب أن نلاحظ أن الدستور لم يذكر هذه المحددات لسلطة الضباط، ليس فقط لأسباب تجميلية، ولكن أساسا لأن هذا النمط من السلطة غير قابل للصياغة القانونية أصلا، باستثناء تفويض الرئيس بسلطات شبه مطلقة كما رأينا، ليتولى توزيع كعكة السلطة بمعرفته. فأية صياغة لهذه الهيمنة ستمثل أيضا قيودا على الرئيس، وستكون مثار نزاعات داخل الجماعة الحاكمة ككل. فوق ذلك كان هذا النمط من ممارسة السلطة انقلابيا في جوهره. فالغرض من هذه السيطرة على مؤسسات الدولة، الرسمية والمدنية، تحقيق إمكانية تغيير سياساتها وصلاحياتها ورؤسائها، أو حتى إلغائها، وفقا للمشيئة. بعبارة أخرى، لم يقم النظام على انقلاب أصلي فحسب، جرى في ليلة ٢٣ يوليو، وإنما كان استمراره يتطلب الاحتفاظ بالقدرة على القيام بانقلابات مصغرة طيلة الوقت.

لقد اعتمدت سلطة الضباط الأحرار، كما رأينا، على الجهاز الإداري للدولة، والبيروقراطية بصفة عامة (شاملة الخبراء أو التكنوقراط) في موقع التابع المنفذ لسياستهم. ولكن الجهاز الإداري بطبيعته إذا تُرك بغير رقابة فإنه يخدم مصالحه بالتوازي مع تنفيذ ما يُطلب منه، وكثيرا ما يكون ذلك على حساب تحقيق الأهداف نفسها. ولما كان إخضاع الجهاز الإداري لمؤسسات سياسية غير وارد، ظل الاعتماد على أجهزة الأمن قويا في حراسة النظام بالمفهوم الواسع للكلمة، أي تحقيق إنجازاته التي وعد بها، والدفاع عن سمعته كمدافع عن مصالح الطبقات الفقيرة، بالإضافة إلى تفريغ المجال العام أولا بأول بإجهاض أي تجمع مستقل. لذلك أخذت أجهزة الأمن تلعب دورا متزايدا في مراقبة وضبط مختلف جوانب النشاط الاجتماعي والاقتصادي

ومؤسساته، بالإضافة إلى المهمة التقليدية، أي تتبع المعارضة وسجنها ومنعها من الحركة أو التجمع أصلا، أي تحقيق الأمن السياسي بمفهومه الضيق. وباختصار أدى الوضع الانقلابي إلى أن تصبح أجهزة الأمن هي الأداة السياسية للنظام، تحت إشراف مجموعة الضباط الأحرار برغم أنها لم تعد كيانا منظما. هذه المجموعة ومعها أجهزة الأمن ظلت تقوم بما يوازي الوظائف السياسية التي تؤديها الأحزاب في النظم الحديثة.

والسياسة بالتعريف ليست ممارسة قانونية، أي لا تكتفي بتنفيذ قوانين. يعمل السياسيون في البلدان التي يسود فيها القانون في حدود القانون القائم، ولكن دورهم هو تغييره وحشد القوى التي تؤدي إلى هذا التغيير. ويلتزم السياسيون بأن يصب نشاطهم في النهاية في المؤسسات التي تختص بممارسة السياسة. فالسياسة هي اتخاذ مواقف وتحديد توجهات، وتعبئة مؤسسات أو منظمات لتحقيق أهداف متغيرة وفقا للظروف، وصياغة وإعادة صياغة الإيديولوجيا والأهداف وأنماط الحركة والنشاط، وممارسة الضغوط وتجميعها... إلخ.

في ضوء ذلك يمكن القول بأن صياغة دستور ١٩٥٦ كانت تعكس الطبيعة الانقلابية للنظام، من خلال تحديد مؤسسات الدولة القانونية، وإغفال ذكر الجهاز السياسي للضباط، الذي ظل بذلك «حكومة خفية» جوهريا، تخضع لتوازناتها واعتباراتها السرية، مع تغطيتها دستوريا بالنص على السلطات الهائلة للرئيس. ولكن الطبيعة الانقلابية كانت أعمق حتى من السكوت عن الجهاز السياسي الفاعل، بل امتدت في الممارسة إلى تجاوز الرئيس وأعوانه حتى للاختصاصات الواسعة التي تمتعوا بها دستوريا، بما في ذلك مثلا تجاهل المجلس النيابي، حسب المشيئة. وهكذا لم يكن ثمة أي إنهاء للانتقال، بل تعميق للنظام السري، مع إبراز واجهته العلنية.

على هذا النحو، قنن الدستور بشكل غير مباشر الازدواج الأساسي الذي يقوم عليه النظام، بين مؤسسات الدولة المعلنة والقانونية، العامة والخاصة، مثل الوزارات والمصالح والنقابات والجمعيات وغيرها، وأجهزة أمن غير معلنة (فضلا عن عناصر محل ثقة)، تتولى مراقبة أداء هذه المؤسسات القانونية (بالمعنى الواسع للقانون) وتبدي الملاحظات بشأنها، وتردع أفرادها، بما يحفظ للسلطة الانقلابية كيانها العام ومصالحها

وحدا أدنى من نفاذ سياساتها، واللذان لا تجتمع أعنتهما إلا في أيدي الرئيس، الذي يحتفظ بالسلطة الانقلابية العليا وفي نفس الوقت يرأس المؤسسات العلنية الدستورية ويوجهها، بما يتيح له تبديلها والتحكم فيها وفقا للمصالح العليا للنظام. يضاف إلى ذلك تحصين الكثير من قرارات رئيس الجمهورية من الطعن القضائي، إمعانا في تقليم أظافر المؤسسات لصالح الأجهزة. وبإخضاع المؤسسات للأجهزة أصبحت الأولى عمليا أدوات للضبط السياسي والاجتماعي، الذي يصل أحيانا إلى مستوى «الهندسة السياسية»، ويتم استعمالها، أو إهمالها، وفقا لحاجة النظام.

لم يُلغ الدستور مؤسسات الدولة لصالح أجهزته الانقلابية، بل أخضعها لها، فكان إعلانه نوعا من تقنين يتيح الفرصة لهذه المؤسسات للعمل، كل منها في نطاق اختصاصها، والتي لا يصلح في الواقع سواها لأدائها بحكم ما تحتويه من خبرة ونظم. فالوزارات تشرف على الأمور المختلفة؛ الصحافة والإعلام لتوجيه الرأي العام وفرض اتجاه معين عليه... إلخ. وبنفس المنطق حافظ الضباط على قدر من الاستقلال للقضاء العادي، مع تحجيم دوره بتأمين سيطرة الرئيس على النيابة العامة (أي المدخلات التي تصب في القضاء)؛ وإعلان حالة الطوارئ معظم الفترة (مستمرة طيلة الوقت تقريبا عدا من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٧)، بما يعطل الحريات المنصوص عليها في باب تقليدي في الدساتير يتناول «حقوق المواطنين وواجباتهم»، ويجعلها خاضعة للتدخل القمعي المباشر.

بهذا الازدواج استطاع الضباط أن يسيطروا من أعلى على كافة مؤسسات الدولة ويستعملوها في تحقيق أهدافهم، دون أن يكون لهذه المؤسسات نفسها سلطة القرار.

ويشبه وضع السلطة على هذا النحو الأوضاع في عهد الاحتلال البريطاني حتى قيام دستور ١٩٢٣، حين كان المستشارون البريطانيون في الوزارات والضباط الإنجليز في الجيش والبوليس، لهم عمليا الكلمة الفاصلة في كل الشئون، من خلال ما سُمي بالنصائح المُلزمة. كان وضع الإنجليز رسميا أضعف من وضع ضباط يوليو، فقد كانوا مجرد مستشارين. لكن باستنادهم إلى قوة الاحتلال في التحليل الأخير، كانت «النصائح الملزِمة» بمثابة سلطة انقلابية عليا مبثوثة في المؤسسات المختلفة التي أقيمت أو دُعمت في عهد الاحتلال، وإن كانت صلاحياتها في التصرف أقل من صلاحيات

الضباط. فقد شهد عهد الضباط تطبيق المبدأ على نطاق أوسع بكثير، وبصلاحيات شبه مطلقة، أولا على يد ما عُرف باسم «مندوبي القيادة»، الذين أُرسلوا إلى مختلف الدوائر الحكومية لضبط أمورها على الوجه الذي يتراءى لهم، ثم التقنين التدريجي للوضع المسيطر للضباط وصولا إلى الدستور. ويكمن التشابه في الحالتين (وحالات نظام الانتداب من الدرجة الأولى في دول عربية أخرى عدا فلسطين[٢٤]) في السيطرة من أعلى على مؤسسات الدولة، وإيكال دور تابع لبعض النخب المحلية.

ويكمن الفارق في أن نظام الانتداب أو الاحتلال البريطاني لمصر لم يكن له برنامج تغيير واسع، وإنما برنامج إصلاح اقتصادي وإداري تدريجي، ولم يدَّع تمثيل الشعب، وإن كان قد ادعى القوامة عليه لترقيته. ولهذا كانت المجالس النيابية تلعب دورا استشاريا ومعاونا بشكل صريح في عهد الاستعمار، مثل مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين التي أقامتها سلطة الاحتلال البريطاني كهيئات استشارية صريحة، لتمثل كبار ملاك الأرض أساسا، بما يتيح لهم المشاركة بالرأي في السياسات الجزئية، والضغط الأدبي من أجل تحقيقها كليا أو جزئيا. أما دساتير الضباط فقد جعلت المجالس خاضعة بشكل أكبر في تشكيلها، كما سنرى، وهامشية بسبب الحاجات المستجدة لتغيير السياسة الاقتصادية بصرف النظر عن أية دساتير أو كيانات تمثيلية، وأقل قدرة على الحركة بفعل سيادة إرهاب الدولة وحاجة النظام بسبب طبيعته نفسها لعدم الالتزام بأية قواعد مسبقة. ويكفي هنا أن نشير إلى أن قرارات التأميم عام ١٩٦١ قد صدرت في ظل مجلس نيابي لدولة الوحدة مشكل بالتعيين أصلا، ومع ذلك لم تعرض عليه القوانين أو حتى فكرتها الأساسية.

على هذا النحو، لم يكن الدستور بأية حال نهاية للفترة الانتقالية حقا، أي الانتهاء من تربية الشعب، وبالتالي لم يكن نهاية «القوامة الشعبية»، وإنما كان مجرد خطوة جديدة على طريق الانتقال.

(ج) البرلمان

بعد شهر ونصف من قراءة الدستور، وقف فتحي رضوان (وزير الإرشاد القومي) في مؤتمر صحفي ليعلن أنه فيما يتعلق بانتخابات مجلس الأمة «تقرر إعطاء أفراد

القوات المسلحة من الضباط والجنود حق الانتخاب، وتقرر منح المرأة حق الانتخاب بلا شروط، المتعلمة وغير المتعلمة، وسيخفض سن الناخب من ٢١ سنة إلى ١٨ سنة»[٢٥]، يضاف إلى ذلك أن التصويت أصبح إجباريا للذكور تحت طائلة غرامة مالية تُفرض على كل متخلف عن الانتخاب بلا عذر، كما تم تخفيض مبلغ التأمين الذي يدفعه المرشح. وقد شملت الإجراءات إدخال التصويت باستخدام الرموز، واختيار المرشح في مكان مغلق، لتسهيل الأمر على الأميين وتجنيبهم الحاجة إلى القائمين على صناديق الاقتراع للتصويت بدلا منهم. فهي من نواحٍ عديدة، سنراها تباعا، انتخابات جديدة من نوعها، بما في ذلك إجراؤها في ظل حظرِ قيام أحزاب.

وقد شرح عبد الناصر مغزى هذه الإجراءات: «علشان [:لكي] تسير الانتخابات بطريقة سليمة، التصويت إجباري... النهارده [:اليوم] وسعت قاعدة الانتخاب... [بالإجراءات المذكورة]، اللي عايز يدفع فلوس [لشراء الأصوات] مش حيلاقي... وبعدين [:أيضا] عملت الانتخاب سري... وبهذا نقدر نحرر الضمائر ونحرر النفوس ونحرر الرزق ونحرر لقمة العيش»[٢٦]. وبنفس المنطق نستطيع أن نتصور أن إجراء كهذا سيشل أيضا فاعلية أية نخبة سياسية محتملة، بحكم أنها ما كانت لتتمتع سوى بجمهور واع محدود، خصوصا في ظروف الحظر العام للنشاط السياسي والمطاردات الأمنية. فالنتيجة المحققة لسوق الناس للانتخابات تحت طائلة العقوبة هي تحقيق إغراق أكيد وفعال لأي تيار سياسي محتمل في طوفان جمهور اتسع فجأة بشدة، وبالتالي غير مسيس، ومجبر على منح صوته لشخص ما هربا من الغرامة. وبالتالي كان هذا القرار مكملا لقرار إجراء انتخابات غير حزبية، من حيث أنهما معا يساهمان، بالإضافة للإجراءات الأخرى التي سنذكرها، في القضاء التام على الطابع السياسي للانتخابات، وتجنب إمكانية استغلال نخبة مستقلة ما للآليات التي قُصد بها سد الفراغ السياسي.

بهذا المعنى كان الضباط يمثلون بالفعل الأغلبية الصامتة والضعيفة، ولكن بالضبط بقدر ما تظل صامتة وضعيفة ومنعدمة الرؤية السياسية. وإذا كانت النخبة القديمة قد اتهمها الضباط وأعوانهم باحتكار السياسة واستبعاد الشعب، فمن المؤكد

لكن هذا لم يكن كافيا من وجهة نظر الضباط، فلم يكن المقصود منع تشكل كتلة كبيرة ممن لهم اتجاه سياسي داخل المجلس، بل بتر هذا النوع من التمثيل كلية، أو، بعبارة أخرى، حماية القطيع من أية ثغرة تنفذ منها الذئاب. ومن هنا جاءت المادة ١٩٢ من الدستور، المتعلقة بالاتحاد القومي، لتثبت له اختصاصا وحيدا، هو «الترشيح لعضوية مجلس الأمة»، علما بأن رئيس الجمهورية، وفقا للمادة، هو الذي يتولى تشكيل الاتحاد بغير أية ضوابط، أي كيفما شاء، بهدف أن يعمل عموما، «على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة»[٢٧]. كذلك صدر قانون يشترط في المرشح ألا يكون ممن اعتقلهم الضباط أو حُكم عليهم في أية قضية سياسية أمام محكمة استثنائية أو عادية، أو عوقبوا من قبل مجلس قيادة الثورة بالمصادرة أو الحرمان من الحقوق السياسية أو «شرف المواطن»[٢٨]. وبكلمة، حرمان كل أعداء الضباط السياسيين.

وفي التطبيق تجاوز شطب المرشحين هذه الضوابط بكثير، ولم يكن هناك أي دور للاتحاد القومي في الشطب إلا على الورق. فقد شكل الرئيس مستوى واحدا فقط من الاتحاد، هو لجنته التنفيذية، من زملائه الضباط الأحرار، البغدادي وزكريا محيي الدين (وزير الداخلية) وعبد الحكيم عامر، بالإضافة إليه هو بصفته رئيس الاتحاد، ليتولوا شطب من لا يرضون عنه من المتمتعين بحق الترشيح[٢٩]. أما بقية المستويات في الاتحاد فقد بدأ تشكيلها بعد انتهاء الانتخابات[٣٠]. وقد انتهى الضباط، بالإضافة إلى إعمال قوانين العزل السياسي المانعة من الترشيح أصلا، إلى شطب ٥٢,٦٪ من المرشحين؛ فمن بين الـ ٢٥٠٨ مرشحين، لم يتبق إلا ١١٨٨ مرشحا[٣١]. وتم إغلاق ٤٣ دائرة على مرشحين قرر الضباط أن يدخلوهم المجلس، بشطب كل منافسيهم، فنجحوا بـ«تزكية إدارية» ـ إن جاز التعبير ـ وكان أكثر من نصفهم من صفوف الضباط الأحرار، مما أدى إلى انتهاء الانتخابات في ٦٨ دائرة بالتزكية، من ٣٥٠ دائرة، بواقع عضو لكل دائرة، ودخول ٥٩ ضابطا مجلس الأمة، بل حدث أن تم شطب جميع مرشحي ٥ دوائر، فأعيد فتح باب الترشيح فيها[٣٢]. وبعد شهور من انعقاد المجلس

أُلغيت عضوية الاتحاد القومي لستة من أعضاء مجلس الأمة[٣٣]، منهم عضو تقدم بطلب لرئيس المجلس بإنشاء معارضة برلمانية[٣٤]، وسُجن لاحقا. ولكن الوقت لم يتسع لطردهم من المجلس، حيث كان عمره قد شارف على النهاية مع بداية خطوات الوحدة مع سوريا.

وقد تم تبرير عمليات الشطب على أساس أن مهمة الاتحاد القومي هي «أن يبعد عن صفوف مرشحيـ[ـه] من يثبت أنه اسم مستعار لجهة أجنبية أو منظمة هدامة أو جماعات رجعية أو هيئات لها مصالح في القضاء على المكاسب الشعبية التي حققتها الثورة للبلاد»[٣٥]، وهذا كله بلا تحقيق قانوني أو حكم قضائي، بل ودون توجيه اتهام صريح. فالغرض النبيل يبرر الوسيلة، والغرض هو، فيما قال مصطفى أمين: «أن يجيء مرشح الاتحاد القومي متجاوبا مع هذه الثورة التي أيدها الشعب كله»[٣٦]. وبالشطب «تأمن الأمة أن يتسرب إلى مجلسها خصومها والحاقدون عليها والذين تتعارض مآربهم وأحقادهم مع سعادتها وتطورها وارتقائها... وفضلا عن ذلك كان من الضروري توفير الحماية الكافية لكل ما حققته الثورة من خير للشعب»[٣٧]. وأعلن أحمد الشرباصي وزير الأشغال مبدأ القوامة على الناخبين صراحة: «إن الدستور أراد أيضا أن يجنبك [:المواطن] شر نفسك فحال بينك وبين المجاملات بأن خلق لك الاتحاد القومي الذي سيجنبك الضعف بأن يخلي الطريق أمامك من جميع الانتهازيين والمخادعين... [كضمانات] تكفل لك أن تحسن اختيار ممثليك»[٣٨]. على هذا النحو جرت الانتخابات التي وُصفت بأنها حرة.

برغم شطب أكثر من نصف المرشحين، ظل عدد المرشحين، المتنافسين على ٣٠٢ مقعدا فقط، مهولا بطريقة غير مسبوقة في مصر، برغم أنهم متماثلون من حيث أنهم مروا جميعا بمصفاة الضباط، بلا اعتراض عليهم من هذا أو ذاك من قادة النظام؛ يرفعون نفس الشعارات، بتأييد الثورة، ويواجهون جمهورا يفتقر لأية خبرة أو روابط سياسية ولأية شروط تساعد على اكتساب هذه الخبرة.

بصرف النظر عن المبررات التي تم الدفاع بها عن هذا الوضع[٣٩]، كانت نتائج إجراء الانتخابات على هذه الصورة أعمق من مجرد استبعاد أي عدو محتمل بدرجة

أو بأخرى من «أعداء الثورة». كان أحمد بهاء الدين أول من التفت إلى هذه النتائج، ويستحق تعبيره عن صدمته اقتباسا مطولا، لنفهم جدة هذا النمط من الانتخابات وقتها، والتي قد تبدو اليوم عادية:

> لم يتصور أحد أن عدد المرشحين سوف يزيد على ألفين [قبل الشطب] في جميع أنحاء القطر... هذا في حين أن الشعارات التي يحملها المرشحون تكاد أن تكون كلها واحدة... مع [:مؤيدة لـ] كل المبادئ التي بثتها الثورة... والمعروف أن تقارب، بل تماثل الشعارات السياسية كان يجب أن يقلل عدد المرشحين!....
> في ظل الوضع القديم كان من الممكن التنبؤ باسم المرشح الذي سيفوز في كثير جدا من الدوائر. بحكم قوة المرشح العصبية أو قوته الحزبية أو قوة الجهات الرسمية التي تسنده... ولكن خلو الميدان من هذه القوى ترك في كل دائرة علامة استفهام ضخمة عن أي الناس يمكن أن يفوز... الأمر الذي شجع الكثيرين ـ جدا ـ على أن يجربوا قوتهم.
> [كما أن] اتحاد الشعارات جعل المفاضلة تدور حول الأشخاص. وفي مقام المفاضلة بين الأشخاص يتسع المجال في الدائرة لعشرات وعشرات من المرشحين....
> السبب الثالث... جعل التصويت إجباريا... [فذلك] سوف يضيف إلى الناخبين كتلة كبيرة لم يسبق لها الاشتراك الجدي في الانتخابات... ولا شك أن وجودها قد دفع إلى الترشيح عناصر كثيرة(٤٠).

باختصار، لم ينفذ الضباط اقتراح «القرعة» في اختيار أعضاء المجلس (المشار إليه في نهاية الفصل الثاني)، ولكنهم اختاروا شيئا وسطا يحصر المنافسة بين أفراد يعتمدون على نفوذهم المحلي وبغير أي طموح يتجاوز النفوذ المحلي. وهكذا أتت الانتخابات معقمة، وبالتالي عاقرا، سياسيا، ولكنها أيضا تعبر عن سلطات محلية ما(٤١)، وهي مسألة جوهرية في قضية سد الفراغ السياسي، سيزداد مغزاها وضوحا حين نرى تشكيل ونظام الاتحاد القومي.

ولإنقاذ ما يمكن إنقاذه، اقترح أحمد بهاء الدين على الناخبين أن يجعلوا معيار الاختيار هو تاريخ المرشح، فإن لم يفد المعيار، فمن خلال شخصيته وأسلوب دعايته، بل وإذا أمكن سلوكه المنزلي، للكشف عن مدى صلاحيته للمهمة واقتناعاته(٤٢)، محاولا أن يضفي طابعا موضوعيا على الخيار الوحيد المتاح، وهو المعايير الشخصية.

لكن حتى في هذه الحدود كان الضباط يرون أن الانتخابات منافسات مثيرة تتنافى مع فكرتهم عن «الزحف المقدس» الذي يسير في صمت. لذلك حظر الضباط النقد المتبادل بين المرشحين، وصودرت الدعاية الانتخابية المخالفة لهذه التعليمات(٤٣). ونبه عبد الناصر بعدها: «كل اللي نرجوه إن معركة الانتخابات ما تؤثرش على وحدة هذا الشعب. كلنا كنا داخلين معركة الانتخابات لندعم ثورتنا وندعم أهدافنا... انتهت المعركة، كلنا أخوة نتصافح... برضه عشان [:أيضا من أجل] هذا الشعب»(٤٤).

*

على أية حال انعقد المجلس الجديد ليعمل في حدود الدستور، أي كترس برلماني داخل ماكينة الحكم الانقلابي. وكشف عبد الناصر عند افتتاح المجلس عن أن الزحف المقدس هو شرط وجود المجلس وحَدُّه:

> مجلسكم هذا هو بداية الحياة النيابية في هذا البلد... والقول بوجود حياة نيابية تحت جناح الاحتلال... [أو] تحت سيطرة القصر... [أو] تحت رحمة الإقطاع... [أو] تعبث بها الأحزاب... خديعة أُلقيت إلى شعبنا... الآن يمكن أن تكون لنا حياة ديمقراطية... لقد أصبح لشعبنا إرادة حرة، وأنتم رمز هذه الإرادة الحرة(٤٥).

لكن «الإرادة الحرة»، حتى في هذه الحدود، تقتصر فيما يبدو على المجلس فقط، لا الشعب بأكمله. فمهمة المجلس فيما قرر عبد الناصر أن يكون شريكا، أصغر، في نظام القوامة: «أن **نصنع** [أي هو والمجلس] في هذه البقعة شعبا حيا يقظا مدركا، وأفراد البشر هم **المادة الخام**»(٤٦).

وقد بدأ مجلس ١٩٥٧ عمله بقضاء شهرين من مدة انعقاده التي استمرت حوالي خمسة شهور فحسب (حيث قضى شهرين في إجازة ضمن دور الانعقاد الوحيد له) في الاستماع إلى بيانات الوزراء عن نشاطهم، وانتهى إلى شكرهم على جهودهم بالمخالفة لأية تقاليد برلمانية، بما يدل على أن معظم أعضائه كانوا مدركين لحدود اللعبة. ولكن البعض تصور أنه في حدود الزحف يجوز النقد، وأن يمتد حتى إلى الضباط من حيث هم مسئولون عن نشاطات معينة. وهنا كشر النظام عن أنيابه وكشف عن المبدأ الانقلابي المستتر خلف الحفلة

البرلمانية. فحين أثير في المجلس موضوع توظيف بعض أعضائه في مديرية التحرير أو قبول مكافآت منها، بما يتعارض مع عضوية البرلمان، ويعتبر بمثابة انحراف في التقاليد الدستورية المعروفة التي لم يكن الأعضاء قد نسوها بعد، ضغط عبد الناصر على الأعضاء لوقف دراسة الموضوع، وانتهى الأمر إلى الموافقة على تقرير يقول إن أموال المديرية لا تخضع لرقابتهم لأنها أموال خاصة. كما ثارت أزمة أخرى بفعل إصرار بعض النواب على تقديم اقتراح برغبة يطلب قبول أعداد كبيرة من المنتسبين بالجامعات، في مواجهة وزير التربية والتعليم كمال الدين حسين (أحد قادة الضباط الأحرار) الذي أيد مطالب الجامعة بعدم فتح باب الانتساب على مصراعيه. وثارت الشائعات بشأن ما قد يحدث للمجلس بسبب خروجه على إرادة ضابط حر، واضطر المجلس للتراجع عن مجرد الاقتراح[٤٧].

كان المتاح عمليا أمام أعضاء المجلس أن يتابعوا مصالح دوائرهم وأنصارهم، في الحدود التي لا تغضب الضباط، وهو ما يناسب معظمهم على أية حال. وهكذا تحول المجلس إلى موقع للدفاع عن مطالب فئوية ومحلية وشخصية. ومن هذه الناحية لعب المجلس دورا في سد الفراغ السياسي بالمعنى الذي ذكرناه، أي إيجاد جسر من كوادر وسيطة حاملة لهذه المصالح بين الضباط والشعب. ولكن نظرا لأن المجلس أصبح مثيرا للمتاعب، ومثار شقاق بين البغدادي، رئيس المجلس، وعبد الناصر، فقد تم إيقافه عمليا بعد الوحدة لمدة سنتين تقريبا.

أما مجلس الوحدة فقد بلغت مدد انعقاده سبعة شهور على مدى سنوات الوحدة، برغم أنه كان مشكلا بالتعيين. وفوق ذلك لم تعرض عليه قوانين التأميمات، كما فُرض عليه تحت التهديد الموافقة على قانون «تنظيم الأزهر» بلا مناقشة[٤٨]، فكان أقرب لشكل فارغ من أي محتوى.

(٢) البطولة

ورث الضباط تراث النضال الوطني ضد الاحتلال من ثورة ١٩١٩، وورثوا المهمة الباقية فيه، وهي إجلاء الإنجليز عن قاعدة قناة السويس، بعد أن تكفل تطبيق معاهدة ١٩٣٦ الملغاة بانسحابهم من بقية البلاد في ١٩٤٧. دخل الضباط في مفاوضات مضنية

مع بريطانيا، بمساعدة الولايات المتحدة، حتى تم توقيع اتفاقية الجلاء بالأحرف الأولى في يولية ١٩٥٤. وتضمنت نصوص الاتفاقية انسحاب القوات البريطانية، مقابل القبول بعودتها لاحتلال قاعدة قناة السويس في حالة تعرض بلدان المنطقة لخطر خارجي، بما في ذلك تركيا، خلال سبع سنوات، مما يعتبر ربطا غير مباشر للبلاد بحلف الأطلنطي في تلك المدة[٤٩]، وبالتالي كان على مصر أن تكفل صيانة قاعدة القناة وتقبل بخبراء بريطانيين في زي مدني طيلة هذه الفترة. أما بالنسبة للسودان، الصخرة التي تحطمت عليها المفاوضات المصرية البريطانية السابقة، فقد انتهى الأمر بشأنها إلى إجراء استفتاء لحق تقرير المصير للشعب السوداني بعد فترة انتقالية، أسفر عن انفصال السودان لأسباب منها كراهية حكم الضباط.

بالطبع أثارت اتفاقية الجلاء معارضة واسعة، حتى أنها كانت في نظر بعض معارضي النظام دليلا على أنه نظام وثيق الصلة بالاستعمار الأمريكي الجديد[٥٠]. غير أن المعاهدة بشروطها هذه تحققت من خلال مفاوضات عسيرة رفض فيها الضباط فكرة الانضمام إلى معاهدة دفاع مشترك مع الغرب، وأعلن صلاح سالم قبل توقيع الاتفاقية، في مواجهة أصدقاء بريطانيا من الحكام العرب: «إننا نفخر نحن حكومة البكباشية بأننا لم نسلم للمستعمر، ولم نرض بالدفاع المشترك»[٥١].

وكان عبد الناصر واعيا تماما بمحورية مفهوم «الزحف» في سياسته الخارجية. فقد أوضح أن حل الأحزاب كان «مقدمة لإجلاء الغاصب عن أرض مصر... كان توقيع اتفاقية الجلاء محتما لما وجد الاستعمار أنه فقد القوائم التي كان يرتكز عليها وجوده»[٥٢]. وقد تم تأكيد الفكرة مرارا بعد ذلك[٥٣].

تشير هذه النصوص إلى اعتبار أساسي حاكم للسياسة الخارجية للضباط، يتعين الإشارة إليه لأنه يبدو الآن بعد استمرار نظام الحكم لأكثر من نصف قرن مألوفا، بينما كان جديدا وقتها. فقد اعتمدت السياسة الخارجية للضباط بشكل أساسي على قدرتهم على احتكار قرار السياسة الخارجية، في يد عبد الناصر أساسا، ولكن بموافقة ضمنية من الضباط الأحرار، وبمعاونة من يتتقيهم من أعوانه ومن غيرهم. بعبارة أخرى لم تعد السياسة الخارجية شأنا داخليا عاما، يمكن أن تثور بشأنه النزاعات، بل اعتُبر

أي خلاف بشأنها نوعا من الجرائم، مدانا وفقا للتصور الوارد في النص السابق. قبل ذلك كان التفاوض مع الإنجليز محل متابعة دقيقة من قطاعات واسعة من المصريين، بحيث استطاعت المعارضة الوفدية إفشال أكثر من مشروع اتفاق مع بريطانيا. وكان المفهوم ضمنيا أنه لا يمكن توقيع اتفاق مع مصر بغير موافقة الوفد، الذي كان عليه أيضا أن يقنع قواعده.

بالمقابل، تمتع الضباط بحرية حركة واسعة غير مسبوقة في المجال الدولي، على خلاف الوضع في ظل «العهد البائد»، وبالتالي أتيحت لهم الفرصة للتفكير في حلول غير تقليدية يصعب أن تحوز إجماعا إذا كانت محل نقاش، كما استطاعوا مفاجأة المجتمع الدولي عدة مرات بعدة قرارات. ويعد هذا هو الأساس العميق الذي لا يمكن بغيره تصور ممارسة الطبعة البطولية للسياسة الخارجية في تحقيق الأهداف الوطنية، والتي سنعرض لها الآن. فإذا كان نظام حكم الجمعية السرية محدود النتائج بالنسبة للتحول الاجتماعي، كما سنرى، فإنه حقق تحولات أساسية في ممارسة السياسة الخارجية، أفضت إلى كل من نصر ١٩٥٦ السياسي، وكارثة ١٩٦٧ [٥٤].

غير أن هناك عاملا آخر، وهو تصورات الضباط نفسها. فقد أتوا أصلا من التيارات الوطنية المتطرفة، واشترك بعضهم، بما فيهم عبد الناصر، في محاولات اغتيال لمن اعتبروهم عملاء للإنجليز أو مهادنين في الكفاح ضد الاستعمار. ويعبر «فلسفة الثورة» بطريقته عن هذا الاختلاف، الذي يطرح في نفس الوقت أسس موقف بطولي من الاستعمار، ففيه ذكر عبد الناصر أنه كتب لصديق له، بعد حادث فبراير ١٩٤٢:

> أعتقد أن الاستعمار يلعب بورقة واحدة في يده بقصد التهديد فقط، ولكن لو أنه أحس أن بعض المصريين ينوون التضحية بدمائهم ويقابلون القوة بالقوة لانسحب كأي امرأة من العاهرات [٥٥].

بصرف النظر عن اللغة المستعملة، تعد هذه الرؤية بطولية لأنها تعتبر الشجاعة والإقدام والثبات معايير وأدوات حاسمة لتحقيق أهداف التحرر، وهو ما يتفق مع اتهام القوى السياسية في النظام القديم بالمسئولية عن بقاء الاستعمار. فبقاء الاستعمار «في مصر سبعين عاما لم يكن مردّه قوته أو سلاحه، ولكن كان مرده التفرق في صفوفنا» [٥٦].

كانت هذه الرؤية بالغة التبسيط وبعيدة عن الواقع، ولكن المهم أنها انعكست تدريجيا على عديد من المواقف، التي اعتُبرت غير تقليدية في زمنها، وبطولية الطابع، بلغت ذروتها في تأميم قناة السويس وحرب ١٩٥٦ التي نتجت عنه.

وقد ارتبطت فكرة البطولة بالدور الخارجي، والعربي بالذات. فليس صدفة أن كلمة البطل وردت في «فلسفة الثورة» في ذلك السياق: «لست أدري لماذا يخيل إليّ دائما أن في هذه المنطقة التي نعيش فيها دورا هائما على وجهه يبحث عن البطل الذي يقوم به... استقر به المطاف... على حدود بلادنا يشير إلينا». وهو دور طموح للغاية، إذ يهدف «لخلق قوة كبيرة في هذه المنطقة ترفع من شأن نفسها وتقوم بدور إيجابي في مستقبل البشر»[٥٧]. أضف إلى ذلك أن «الذي يحدث لفلسطين كان يمكن أن يحدث ـ وما زال احتمال حدوثه قائما ـ لأي بلد في هذه المنطقة ما دام مستسلما للعناصر التي تحكم الآن». فـ«إسرائيل نفسها لم تكن إلا أثرا من آثار الاستعمار»[٥٨].

وهكذا كان ثمة إرهاصات بدور سياسي في المنطقة ضد الحكم الاستعماري ومن اعتُبروا أنصاره. وبمجرد توقيع اتفاق الجلاء بالأحرف الأولى أعلن عبد الناصر في مؤتمر للمعلمين أنه الآن «ستستطيع مصر أن تأخذ مكانتها... أن تتجه إلى الآفاق الواسعة خارج حدودها لتبشر برسالتها... رسالة الحضارة ورسالة العزة ورسالة الكرامة بين العرب وبين المسلمين، وفي الشرق وفي الغرب، وفي إفريقيا. وستستطيع مصر أن تكون لها مكانة يُحسب حسابها»[٥٩]. فمنذ البداية ثمة وعد بالمجد وبمكانة عالمية على أساس رسالي وبطولي.. يبدأ من المنطقة ولكنه لا يتوقف عندها.

وفور الإعلان عن تحالف العراق وتركيا، وهو أساس مشروع حلف بغداد، الذي كان يهدف إلى إقامة حزام دفاعي للغرب من الدول العربية ضد الكتلة الشيوعية، قرأ صلاح سالم بيانا رسميا قرر أن هذا التحالف يهدد كيان الجامعة العربية، وطرح بالمقابل سياسة النظام كالآتي:

> رُسمت سياستنا الخارجية منذ البداية على أساس التعاون الكامل في سبيل مجد شعب العرب ووحدة العرب... وإظهار كيانهم المستقل في المحيط الدولي كوحدة قوية متماسكة تنتهج سياسة خارجية مستقلة بعد التخلص نهائيا من آثار

السيطرة الأجنبية، وهذا يستلزم تقوية جامعة الدول العربية واتفاق أعضائها حول سياسة خارجية موحدة مستقلة يرتضونها جميعا ولا تخضع بطريق مباشر أو غير مباشر لنفوذ أجنبي[٦٠].

استحدث الضباط إذن مبدأ الهجوم على الأحلاف في المنطقة، وحق التدخل، ولو بالموقف، في سياسات دول المنطقة المختلفة إذا رءوا أن ذلك يهدد تصورهم لأمن المنطقة ككل. بدأت إذاعة صوت العرب تهاجم مشروع الحلف، وفشل إيدن، وزير خارجية بريطانيا، في زحزحة النظام عن هذا الموقف أثناء زيارته لمصر في فبراير ١٩٥٥[٦١]. وفي مارس عقد صلاح سالم اتفاقا مع قادة سوريا نص على عدم انضمام سوريا للحلف وتقوية العلاقات العربية الخالصة، وأيدته السعودية، وانضمت له اليمن، وهو تقريبا نفس التحالف العربي غير الرسمي الذي شكل إحدى الجبهتين العربيتين أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، تحالف أعداء الهاشميين.

وفي نفس العام سافر عبد الناصر إلى مؤتمر باندونج الذي دشن حركة عدم الانحياز، والذي واجه رفضا ومقاومة من المعسكر الغربي[٦٢]. وهناك أعلن إيمانه بأن العصر هو عصر القومية، واقترح أن يكون أساس اتفاق دول المؤتمر هو الاحترام المتبادل لاستقلال كل دولة وحقها في اختيار «ما تراه مناسبا من النظم السياسية والاقتصادية»[٦٣]، وهو ما استقر عليه المؤتمر، بالإضافة إلى رفض الاندراج في الأحلاف العسكرية.

كان لهذه المشاركة في المؤتمر صدى كبير في الداخل، فقد اعتُبرت برهانا على ثورية النظام. فالانقلاب، فيما قرر فتحي رضوان، تغيير قشري لا يتجاوز حدود الدولة التي وقع فيها، معتبرا حركة أتاتورك نموذجا للانقلاب، بينما الثورة تفيض «على الأمم المجاورة وأحيانا العالم كله... ولقد كان المؤتمر الآسيوي الإفريقي هو بداية هذا الفيض [للثورة المصرية]»[٦٤]، معتبرا إقامة كتلة عدم الانحياز الدولية إنجازا يعود الفضل الأساسي فيه للنظام الجديد، على خلاف الواقع.

على أية حال، كانت المحصلة الكبرى لسياسة الاتحاد وبرهان عظمتها بالنسبة للداخل يكمن في السياسة الخارجية، في النفوذ الدولي. وقد أتاحت مشاركة عبد الناصر في المؤتمر تقديم أول صورة للنظام كنظام وطني يحقق المطالب الوطنية المتفق عليها،

بأسلوب مستحدث، ينطوي على تحدٍ صريح للهيمنة الغربية التقليدية على المنطقة، وبالتالي كان الفرصة الأولى التي أتاحت لعبد الناصر أن يتكلم باسم مصر ويتوحد معها بشكل مقبول جماهيريا(٦٥).

لكن هذا «الفيض» كان في الواقع مجرد إجراء مشابه لحالة الطوارئ، ولكن في الميدان الدولي. فالاستقلال الوطني، أو عصر القومية بتعبير عبد الناصر، يعني استقلال القرار السياسي عن التدخل الأجنبي المباشر، ولو بالالتزام بمعاهدات مُلزِمة، خصوصا معاهدات الأحلاف العسكرية. هذا الاستقلال المطلق، الذي اعتُبر هدفا في حد ذاته، لخصه شعار عبد الناصر: «نعادي من يعادينا ونسالم من يسالمنا»(٦٦). فموقفه من الأوضاع العالمية ككل يتلخص في الحفاظ على استقلال وسيادة الدول الصغيرة، بمعزل عن التكتلات التي كان يقيمها المعسكران الكبيران، ولكن أيضا بغير تصور بديل. فالفكرة بمجملها تختزل العالم إلى مجموعة دول مستقلة ذات سيادة، يتمتع كل منها بالحرية. ويتمثل المطلب في الاحترام المتبادل لهذه التعددية الدولية.

والحال أنه وفقا لهذه الفكرة لا يكون المجتمع الدولي كيانا، بل مجموعة تفاعلات عشوائية بين أطرافه العديدة. وبرغم أن هذه الرؤية وثيقة الصلة بفكرة التحرر الوطني، فإنها تتجاهل ما يمكن أن نسميه «عالمية العالم»، أي كونه كيانا متشابك المصالح والقوى يشكل بيئة واحدة، لا توجد الدول ـ الأمم إلا فيه باعتباره كُلا. بعبارة أخرى، كانت فكرة عدم الانحياز هي التواجد في العالم بغير أية رؤية للعالم من حيث هو كل، سوى رفض رؤى التكتلات الكبرى. كان عدم الانحياز نوعا من اتفاق فضفاض على الأمن الجماعي للدول الناشئة، في مواجهة هذه التكتلات. وبالتالي، لم يكن ثمة أي «فيض» لأنه لا توجد رؤية من الأصل. غير أن مشكلات نظرة التحرر الوطني في هذه المسألة مسألة يطول شرحها، ولا يمكن تناولها من خلال مناقشة إيديولوجيا نظام يوليو وحده. وسوف يقدم الفصل الأخير مناقشة لها من زاوية أخرى.

كان الصدام التالي مع المعسكر الغربي بشأن السلاح. وهي مسألة شديدة الحساسية بالنسبة للضباط، ليس فقط بسبب المشكلات المتوقعة مع إسرائيل، ومرارات الهزيمة عام ١٩٤٨، ولكن أيضا لأن الجيش كان سندهم الرئيسي في الحكم آنذاك. وزاد

من خطورة الموقف تعرض قطاع غزة لهجوم إسرائيلي قُتل فيه ٣٨ جنديا في فبراير ١٩٥٥[٦٧]. وإزاء فشل محاولات حث الغرب على إمداد الجيش بالأسلحة المطلوبة، بل الوفاء بتوريد أسلحة سبق التعاقد عليها قبل الثورة، قبِل الضباط الأحرار عرض السوفييت ببيع أسلحة عن طريق تشيكوسلوفاكيا[٦٨]. فكان إعلان الصفقة التمرد الأكثر وضوحا على سلطة الغرب التقليدية في المنطقة، ولكن بغير انضمام مباشر للمعسكر الآخر[٦٩]. ومع ذلك كان القرار يعني من وجهة نظر الغرب ربط الجيش المصري بالتسليح السوفييتي، وجولة كسبها السوفييت في الصراع العالمي.

اكتسب الضباط الجرأة تدريجيا، وكانت كل خطوة يخطونها تبين لهم الإمكانيات الكبيرة التي ينطوي عليها الحياد النشط بين المعسكرين العالميين في ظل الحرب الباردة. وقد ظلت هذه السياسة تعمل بنجاح ساحق لمدة عقد تقريبا إلى أن هدأ الصراع نسبيا في ١٩٦٣، بعد انتهاء أزمة الصواريخ الكوبية بين المعسكرين.

واكب الأحداث التي ذكرناها ظهور شعور بالفخر الوطني في الصحف، يكمن أساسه في هذه الرؤية القومية للعالم. وكانت الريادة لمحمد التابعي، رائد اتجاهات عديدة في مجال إيديولوجيا البطولة[٧٠]. فكتب ممتدحا سياسة روسيا في الشرق الأوسط، ناعيا على «سياسة أمريكا» أنها «تجاهلت حقوق الشعوب وحرياتها وأمانيها. أما روسيا فكانت أبعد نظرا... لأنها لم تحاول أن ترشو أو تشتري في سوق الذمم»[٧١]. وهكذا عُرضت تحولات السياسة الخارجية على أنها نوع من اختيارات أخلاقية. كما راح يفخر بأن اسم مصر أصبح يحتل «صدارة عناوين الصحف العالمية»، ويتم الحديث عن سياستها وإنجازاتها باحترام، بينما كانت تحتل هذه الصدارة من قبل من باب أخبار الفساد والفضائح[٧٢]، إشارة إلى أواخر عهد الملك فاروق. واستطاع عبد الناصر «أن يقلب موازين القوى في الشرق الأوسط... وأن يرغم هذه الدول [الكبرى: فرنسا مثلا] على التراجع»[٧٣]. وهكذا ظهر الشعور بأن مصر في ظل الحكم الجديد قد أصبحت دولة عظمى، أو قادرة على الأقل على أن تواجه الدول العظمى وتهزمها.

وكانت المواجهة الكبرى مع الاستعمار عام ١٩٥٦، بتأميم قناة السويس ثم مواجهة العدوان الثلاثي، بمثابة ذروة هذه السياسة ونقطة تحول كبرى في مسار الوضع الدولي،

لداخلي، للنظام[٧٤]، بما أدى لترسيخ السمات الإيديولوجية البطولية لمفهوم لحكم الوطني»، وأولها تعاليه على أي تهديد، وقدرته، باحتكاره للسلطة بالذات، ي تحقيق هذه الإنجازات.

أتى سحب الولايات المتحدة وبريطانيا عرض المشاركة في تمويل بناء السد العالي قروض، بحجة عجز الاقتصاد المصري عن تمويل المشروع، ليمثل إهانة جديدة نظام، تطلبت ردا. وقبل أن يحدث هذا الرد كان الأسلوب البطولي قد رسخ بالفعل كتبت الأخبار، «لن نبيع حريتنا لنشتري السد العالي»[٧٥]. فوضعت المسألة في إطار ياسية التحرر الوطني. وقبل تأميم القناة بيوم واحد، أتى مانشيت الأخبار كالآتي: وتوا بغيظكم/ عبد الناصر يعلن/ أمريكا تجردت من الحياء/ مزاعمها عن الاقتصاد مصري كذب وخداع وتضليل»[٧٦].

في هذا السياق أتى قرار تأميم القناة. ويعنينا هنا بصفة خاصة منطق القرار كما طُرح لى المصريين في خطاب عبد الناصر[٧٧]، والذي يمكن أن نقول إنه بلور السمات أساسية لإيديولوجيا التحرر الوطني البطولية للنظام ورفعها إلى ذروة جديدة. بدأ بد الناصر خطابه بالوعد بتثبيت مبادئ الحرية والعزة والكرامة، و«إقامة دولة مستقلة ستقلالا حقيقيا»، والعمل من أجل العروبة. ويوضح النص التالي طبيعة مفهوم العزة الكرامة، كتعويض وتجاوز عن شعور عميق بإهانة واحتقار سابقين:

> منذ أن أعلنت مصر سياستها الحرة المستقلة، وبدأ العالم ينظر إلى مصر، ويعمل لها حساب ـ باقول بيعملوا لنا حساب ـ اللي كانوا زمان ما بيعبروناش... كنا زمان نتلطع على مكاتبهم، مكاتب المندوب السامي والسفير البريطاني... بيعملوا لنا حساب، وبيعرفوا إن احنا دولة لها قيمتها، تستطيع أن تفعل ما تريد.

ثم أشار إلى محاولات الغرب منع السلاح عنه ومحاولة جعله مشروطا سياسيا؛ أعلن متحديا أن صفقة الأسلحة التشيكية صفقة روسية في حقيقتها. ثم عرج إلى حاولة دالاس (وزير الخارجية الأمريكية) إرسال تهديد للنظام مع مبعوث خاص رد على صفقة الأسلحة، وذكر موقفه من هذا المبعوث:

> قلت له [:سفير الولايات المتحدة] اسمع: أنا ما نيش [:لستُ] رئيس وزارة محترف،

أنا رئيس وزارة جاي [:جئت] بثورة... مندوبكم إذا جالي المكتب واتكلم كلمة حاطرده بره المكتب. دا [:هذا] كلام رسمي. وحاطلع أعلن... للشعب المصري إنكم أردتم أن تهينوا عزته وتهينوا كرامته، وسنقاتل جميعا لآخر قطرة في دمائنا... وأحب إنكم تعرفوا إن احنا ما أخدناش [:لم نأخذ] دروس في الدبلوماسية ولا في السياسة، إحنا ناس قمنا بثورة، وبنتجه إلى تحقيق أهداف الثورة. كنت باتكلم وأنا مطمئن - يا إخواني - كل الاطمئنان... لأني كنت أشعر أن هذا الشعب جميعه، ٢٣ مليون.. كلهم حيكافحوا في سبيل العزة اللي تحققت، وفي سبيل الاستقلال لآخر قطرة في دمهم... العملية شعب متحد، شعب قوي... عرف طعم الحرية وعرف طعم العزة.

هكذا قدم عبد الناصر للناس مثلا عمليا لكيفية استرداد الكرامة، ليشركهم فيه، مقدما نفسه أيضا كزعيم واثق من ولاء الجماهير له في موقفه، ومقدما للمرة الأولى الشعار القمعي، «الاتحاد»، مقترنا بكسب معنوي كبير، هو الشعور بالفخر القومي، بالمجد، بعد ٧٢ عاما من الاستعمار:

النهارده... بنشعر إن احنا بنحقق أمجاد لنا، بنحقق عزة حقيقية... لن تكون سيادة في مصر إلا لشعب مصر. إحنا سنتجه قدما إلى الأمام متحدين متكاتفين. شعب واحد... كتلة واحدة متراصة تقف ضد الغدر والعدوان، تقف ضد الاستعمار وأعوان الاستعمار وألاعيب الاستعمار.

غير أن العزة لا تقف مطالبها عند الحدود المصرية، وإنما تشمل تدعيم قوى التحرر الوطني في المنطقة كلها: «ما نقدرش [:لا نقدر] نقول إن معركة الجزائر... معركة الأردن... معارك الأحلاف مش معاركنا، لأن احنا إذا قلنا هذا نتنكر لعروبتنا... ونتنكر لمصريتنا لأن مصائرنا مرتبطة». كانت هذه هي الخلفية التي أُعلن في سياقها تأميم القناة، لتعطيه معناه في إطار حركة التحرر الوطني المبنية على مبدأ العزة والكرامة، والتنظيم القائم على مبدأ الزحف.

لكن هذه اللهجة التي استدعت الشعب توارت حين دخلت الأزمة مرحلة دبلوماسية، لتعود حين وقع الإنذار البريطاني الفرنسي في بداية العدوان الثلاثي. هنا وقف عبد الناصر يخطب في الأزهر: «ولكنّا يجب أن نصمم على ألا ينال الإنجليز أو الفرنسيون نصرا رخيصا، ولكنّا يجب ألا نفرط في شرفنا وفي كرامتنا»[٧٨]. وفي الأسبوع التالي بلور

امة بحدة أكبر: «إن الاستعمار كان يطلب مني ومنكم أن نكون لهم **أذيالا**، وأنا
مت... كنت أرفض باسمكم، باسم **عزتكم**، باسم حريتكم، باسم **كرامتكم**...
ا أعلنت باسمكم أن مصر ستعيش حرة مستقلة كريمة، لن تأخذ أوامرها من
. كنت أعبر عن كل فرد منكم»(٧٩).

ست هذه الخطابات الثلاثة، ومقاومة العدوان الثلاثي، شرعية جديدة
معنى أنها أقامت له مجده الوطني الخاص، بما يعني وراثة الشرعية الوطنية
لأنها مبنية على تاريخ طويل من الكفاح من أجل الاستقلال وإجلاء الاحتلال
. ولكنها في نفس الوقت وجَّهت هذه الشرعية وجهة بطولية تقوم على تعزيز
مفرط بالإهانة، وبالحاجة إلى إثبات المكانة الدولية والعظمة والقدرة على
لقوى الكبرى وهزيمتها. وبالتالي أقامت نمطا يدور بشكل أو بآخر حول
شرف»، والذي يعني في النهاية أن يكون المرء، أو البلد، قادرا على «احترام
ن جاز التعبير. وبنقل هذا الشعور إلى المستوى الوطني، يصبح شرف الأفراد
، وحريتهم كما قال عبد الناصر، مرتبطين تماما بما قد يسمى «شرف»، أو
الوطن. بعبارة أخرى يحصل الفرد على شرفه، بل وعلى حريته، من خلال
ه الصامت في الزحف. وقد كُتب لهذا المفهوم الخاص للوطنية أن يسود
نتصار السياسي عام ١٩٥٦ على إنجلترا وفرنسا وإسرائيل، حين اضطرت
لاث للانسحاب بسبب الضغوط الأمريكية والسوفييتية، وبفعل تعميمه على
، عديدة في الخطاب السائد.

مح بعض الكتابات الصحفية الأثر الإيديولوجي لهذا النصر وطبيعة تأثيره على
عامة. فكتب مصطفى أمين: «لم يعد أحد يتكلم عن سياسة الحكمة والروية
لرغيف خير من لا شيء.... إن **الشرف لا يحتمل أنصاف الحلول**! إن المرأة
شريفة هي امرأة فاسدة!»(٨٠). وهكذا استدعى مفهوم الشرف مفهوم «المرأة
، في نبرة ذكورية فاقعة ميزت مجمل الخطاب القومي آنذاك(٨١)، وحتى الآن
ير هذه النبرة، كتب أحمد بهاء الدين، بعد سنوات، إن «(الطعم) الذي تذوقنا
ذه السنين [العشر للثورة] وكان فيه من الجدة ما ليس في طعم أي شيء آخر

هو (طعم الانتصار)... الانتصار على الأجنبي، الانتصار على الخيانة، الانتصار على الإهانة والمذلة»[٨٢]. وقد تكررت هذه الفكرة مرارا، سواء عند إعادة رواية أحداث ١٩٥٦[٨٣]، أو بمناسبة احتكاكات أخرى بالمعسكر «الحر»، أو الغربي، مثل وقوع الصدام مع ألمانيا الغربية بسبب وقف المعونات[٨٤]، أو عندما بحث الكونجرس وقف معونة القمح عن مصر[٨٥].

كان وقع الخطاب والتأميم هائلا من حيث التوحد مع حكم الضباط في نشوة الانتصار ونغمة الفخر، التي تصل إلى إحساس جارف بالعظمة. فبعد تأميم القناة كتبت الأخبار أنه «لأول مرة منذ عهد الفراعنة تكلمت دولة مصر كما يتكلم الأقوياء»[٨٦]. ويصل مصطفى أمين بنبرة الفخر البطولي إلى الذروة بعد معركة السويس:

> هل هذا ممكن! هل كان يخطر ببال أحد أن يخرج مصري من قرية بني مر ويهز العالم فتسرع الدول الكبرى لعقد الاجتماعات وتحشد الأساطيل وتجهز الجيوش... ويؤمم شركة مصرية فيقال إنه حكم على الإمبراطورية البريطانية بالإعدام وأنهى بجرة قلم إمبراطورية فرنسا وراء البحار... لا نظن أن مصريا رأى في المنام مثل هذا الحلم... لقد عشنا عشرات السنين نرى بلدنا يحكمها الأجنبي[٨٧].

سوف يلاحظ القارئ بسهولة في هذا النص أن هذه المعجزات منسوبة برمتها إلى عبد الناصر، فهو الذي أصدر قرار التأميم، وهو الذي، وفقا للنص، أنهى الإمبراطوريات. ولكن بصفة عامة أصبح نصر السويس بؤرة إيديولوجية تتجمع عندها وتلتصق بها عناصر أخرى كثيرة من إيديولوجيا الحكم التي مرت بنا. فكما هو واضح من النصوص السابقة، تم تقديم سياسة الحكم الخارجية كسياسة تقوم على المبادئ. فسياسة النظام هي سياسة المبادئ، وعبد الناصر هو «الرجل الذي لا يكذب ولا يعرف ما هو اللف والدوران... [الذي] أعلن آراءه... وثبت عليها وصمد بجانبها»[٨٨]، بالمقارنة، مثلا، بشمعون رئيس لبنان ودالاس وزير خارجية الولايات المتحدة[٨٩]. ولخص مصطفى أمين هذه الرؤية الأخلاقية: «آمنا بنظرية جديدة في السياسة، وهي أن الأخلاق يجب أن تكون أساس السياسة وأن الكرامة أساس المعاملة الدولية»[٩٠].

على هذا النحو تشكلت رؤية للسياسة الخارجية تقوم على منطق مثالي يرفض فكرة المصالح والمساومة والمقايضة، أو كما قال عبد الناصر «احنا ما أخدناش دروس

اسية ولا في السياسة، إحنا ناس قمنا بثورة». فالثورة كما قيل للجمهور
سياسة ولا الدبلوماسية، وإنما تمارس نوعا من سياسة «تراجيدية»، إذ
، تدفعها المبادئ، وهو نفس ما قيل، كما رأينا في الفصل السابق، بالنسبة
اخلية، وله هنا نفس المعنى والتداعيات المترتبة عليه.

د أن هذا الفخر المتصاعد لا يخرج، باستثناءات قليلة، مثل أحمد بهاء
منطق السيد والعبد. فالكومبارس، مصر، أصبح بطلا، ولكن مبدأ التقسيم
س وأبطال ظل باقيا، ومعه الصراع الوحشي على المكانة. وبالتالي ارتبط
من الفخر بالحط من شأن الخصوم، بوسائل منها سب الرؤساء والملوك
و المختلفين مع النظام واتهامهم بالعمالة. وكانت البداية من «الأخبار»
م في منع العراق من دخول حلف بغداد يطرحه مصطفى أمين كالآتي: «دور
ر رجل طيب سمع أن إحدى بنات الحي هربت لتشتغل في كباريه! وذهب
الكباريه وراح يحاول إقناع الراقصة بمزايا حياة الأسر الشريفة... ولكن
م تهتد»[٩١]. ووصل هذا الميل إلى ذروته أثناء أزمة السويس، وخصوصا
د التابعي، فتحدث عن «خازوق» فرنسا في الجزائر[٩٢]، ثم عن أنتوني
ن وزراء بريطانيا، «العايق التافه الهايف»، و«زميله جي موليه»، رئيس وزراء
ذي فاق عاهرات بلاده في العهر والفجور... ومع ذلك فقد وجدت له لفظا
(ش) ولكن القلم يستحي»[٩٣]، حياء محدودا والحق يقال! بالإضافة إلى
لك الاتهامات بالعمالة. فمثلا كميل شمعون، رئيس لبنان أثناء الأزمة اللبنانية
١، «ينهب ويثري.. لأنه (عميل ووكيل) مخلص وفيّ لبريطانيا، وله دوسيه
ه ٢٣ في قلم المخابرات البريطانية وله مرتب سنوي»[٩٤].

هذا الأسلوب لم يكن عاما في الخمسينيات، ووجد أصواتا تحتج عليه.
ى القلم المستحي أكد أحمد بهاء الدين أن «هذه الكلمات النابية لا تعني
ئ لجريمة أنتوني إيدن وموليه... مهمة الكاتب... أن يقود ويشرح ويوجه
). كما كتب هيكل أنه لا يقبل «أن تصبح تهمة الخيانة تهمة عادية... يختلف
والسياسي في عاصمة عربية فلا يقول أحدهما للآخر أنت مخطئ! وإنما

أقرب الأشياء إلى لسانه أن يقول له: أنت خائن»[٩٦]. غير أن هذا الميل كان أقوى من أن يتوقف بسبب هذا النقد، فقد كان متسقا تماما مع الصياغة الأخلاقية للسياسة، ولذا انتقل هذا الأسلوب عندما تراجع وزن النظام عربيا إلى الخطب الرئاسية، ليصبح أسلوبا رسميا[٩٧].

كانت أهم نتائج الحرب منح النظام شعبية واسعة النطاق، الأمر الذي قلَّل مخاوف الضباط من عملية «التجنيد الجديد»، التي كانت أساس استكمال الانتقال. فتوحُّد السكان مع النظام في قرار تأميم القناة، ثم في مواجهة العدوان، شجع الضباط على منح «الشعب»، أو قطاعات غير خطرة منه، قدرا من المشاركة تحت إشرافهم. فأُنشئ «جيش التحرير الوطني» بقيادة كمال الدين حسين، استعدادا لصد عدوان محتمل، قام على تشكيلات الحرس الوطني والمتطوعين[٩٨]، وأُعلن عن تدريب عدد كبير من المواطنين على حمل السلاح في المدارس ومعسكرات الشباب[٩٩]، وفي أندية هيئة التحرير والأندية الرياضية. وكان التدريب مشفوعا بتلقين سياسي بشأن «موقف دول الاستعمار من قضية قناة السويس»[١٠٠]. ورافق ذلك إعداد السيدات لمهام الدفاع المدني[١٠١]، وأُعدت كتائب «عسكرية» من المعلمين والمعلمات[١٠٢]. وهي جميعا مظاهر تعبئة واسعة إلى حد ما، لم تتكرر، برغم أنها كانت تحت الإشراف المطلق للنظام، حتى أتت أزمة ١٩٦٧.

وبصفة خاصة كانت مقاومة قطاعات واسعة من المصريين للعدوان الثلاثي، وعدم انقلابهم على النظام نقطة تحول في ثقة الضباط بشعبيتهم، وإثباتا لأحقيتهم في الحكم باسم الشعب بوجه من الوجوه. فعلى لسان هيكل: «أول درس لحرب ١٩٥٦ ... [هو اكتشاف] الشعب المصري. كان الشعب المصري موجودًا قبل هذه التجربة... ولكن التجربة حددت مكانه... وفتحت الأبواب لطاقاته الكامنة فظهرت وتجلت... لقد كنا نقول إن ثورة ٢٣ يوليو ثورة شعبية قام بها الجيش... ولكن هذا القول... كان ينقصه الدليل المادي الحاسم، حتى جاءت التجربة الأخيرة وإذا بالمعركة تصبح معركة الشعب»[١٠٣]. بطبيعة الحال لم يكن ما «اكتُشف» هو وجود سكان في البلاد، بل اكتشاف صلاحيتهم للاقتراب، إلى حد ما، من نموذج «اسم الشعب»، شعب الزحف، أي الشيء الوحيد الذي يستحق في عقيدة النظام مسمى «الشعب».

عن صفاقة التعبير، فإنه يشير إلى أحد أهم نتائج حرب ١٩٥٦، وهي
يد، حيث كان التضامن العام في وجه العدوان بمثابة التجسيد الأعلى
عب مع النظام، وأصبحت بالتبعية التعبير الأنقى عن بطولة الشعب.
كل: «خرج الجيش ليحمي الشعب وخرج الشعب ليحمي الجيش...
رة في تاريخنا ثقة متبادلة بين الحاكم والمحكوم»[١٠٤]. دعك من
الحدث دشن بالفعل ثقة واسعة في النظام، وأصبحت المناسبة عيدا
ب فيه عبد الناصر سنويا في بورسعيد. أما بورسعيد نفسها، فقد تحولت
مي إلى رمز لعظمة الشعب المؤيد للضباط الأحرار[١٠٥].

و أصبحت الوطنية السلطوية مشروعة، وبالتالي أضفت شرعيتها على
، بصفة عامة. وقد أفصح السادات، بصفته رئيسا للاتحاد القومي عن
ليقا على رأي من انتقدوا الاتحاد (في أحاديث خاصة بالطبع) لأنه
قال: «إنهم يريدون في الواقع أن يحرفوا معركتنا... فالاستقلال إذا
طريق الأحزاب والحزبية يصبح [عندهم] استقلالا زائفا... إنهم بهذه
ناقضا صناعيا بين أهداف شعبنا وبين وسائله التي... جُربت ونجحت
... ربما لأنهم ضد هذه الأهداف»[١٠٦]. وبتعبير أحد الباحثين: «لقد
ماهير] الأمر كما لو كان فقدانهم حريتهم هو الثمن الذي لا بد من دفعه
امتهم الوطنية»[١٠٧].

د تمجيد عبد الناصر على أساس سياسته في التحرر الوطني البطولي،
حكام دول أخرى، اعتُبرت معادية لتلك السياسات، يظل العامل
بة السياسات ومواقف الدول لأشخاص، سواء حُكم عليهم بالعظمة
س هذا من قبيل الصدفة، فقد انتهى الأمر بالانقلاب/ الثورة إلى تركز
ة عبد الناصر واحتلاله مكانة رفيعة غير مسبوقة[١٠٨]. وهو ازدواج
على رأس الزحف المقدس، بتفويض نهائي من الضباط الأحرار

وفي نفس الوقت احتكاره إنجازية الضباط في أقوى أشكالها، أي انتصارات التحرر الوطني، التي نُسبت له من البداية. والواقع أن الإنجازات الخارجية كانت أفضل تعبير عن إيديولوجيا الزحف؛ فسياسة التحرر الوطني بطبيعتها تعني ضمنا مواجهة بين مصر (أو العرب)، والاستعمار، وبالتالي تعتبر أفضل إنجاز يمثل فكرة اختزال البلاد في كتلة واحدة متجانسة، أي في زحف مقدس. وبجمع عبد الناصر بين هذين الجانبين أصبح بشخصه التجسيد الأنقى لفكرة تحول الانقلاب، مرورا بالثورة، إلى زعامة.

من المعروف أن اسم عبد الناصر، أو ناصر، أو جمال، أو «الريِّس»، قد اكتسب أهمية إيديولوجية خاصة بحيث صبغ الفترة بمجملها وأصبح علامة عليها، أو اسمًا لها. وهي ظاهرة استمرت بعد وفاة عبد الناصر، وحتى الآن. وعلى سبيل المثال ظهرت دراسة ضخمة عن «نشأة وتطور الفكر الناصري»(١٠٩)، جعلت من تطور أفكار عبد الناصر محورا لتاريخ الفترة. وهناك عشرات الكتب عن عبد الناصر من نواحي مختلفة، وعن سياسات للنظام منسوبة له كفرد. غير أن مركزية عبد الناصر ليست رؤية الأنصار وحدهم، بل تشمل الأعداء أيضا. فمثلا قرر كاتب من التيار الإسلامي أن «الطابع المميز للحكم الناصري... [هو] الوثنية السياسية.. الوثن هو ناصر»، وليس الميثاق، في رأيه، سوى غطاء لهذه الوثنية(١١٠).

وسوف نتتبع هنا بروز ظاهرة البطل الفرد الذي يجسد بسلوكه وسماته الشخصية، بل وبصوته وشكل جسده، معنى نظام وشرعية، وطبيعة هذه الظاهرة التي أطلق عليها أحد الباحثين مصطلح الكاريزما(١١١).

نشأ نظام ٢٣ يوليو منسوبا للجيش، ولقائد، هو محمد نجيب، اكتسب شعبية واسعة، عمل على تنميتها بجولات وخطب كثيرة في طول البلاد وعرضها، واستطاع أن يثبت شعبيته حتى في بلد مصطفى النحاس. وكان مُفترضا أن الضباط الحكام أنداد، يتخذون القرارات في «مجلس القيادة» بالتصويت. وبرغم بروز عبد الناصر على رأس المجلس، وكرئيس للوزراء، فقد كان وضعه بين زملائه وضع الأول بين الأنداد من الناحية الرسمية، فله صوت كغيره.

ومع ذلك، وكما لاحظ طارق البشري، كانت قيادة عبد الناصر الفردية بارزة داخل

حرار منذ نشأته، و«القيادة الفردية ليست استبدادا بالرأي، بل هي
كثيرا ما كان مجلس القيادة يفوض عبد الناصر لاتخاذ ما يراه مناسبا
جة، كما كانت الأغلبية تنزل على رأيه إذا احتدم الخلاف. وقد أوضح
تُ من قبل، أن القيادة الفردية كانت بديلا «عن الوضوح الفكري
،، بسبب تعدد الميول السياسية لأعضاء مجلس القيادة، واجتماعهم
ن التصورات[١١٢]. ويمكن أن نضيف إلى ذلك محدودية خبراتهم
مدت جوانب الضعف هذه في المناقشات الطويلة التي كان يجريها
ن تستمر ساعات كثيرة متواصلة وسط اقتراحات لا تنتهي، لينتهي الأمر
الناصر[١١٣]. وعند انتهاء فترة الانتقال كان من الطبيعي أن ينتهي الأمر
ه بترشيحه للرئاسة، ليعلو بدرجات فوق زملائه، الذين ظلوا مع ذلك
تلوا أهم المواقع معظم الفترة، ولكن تقلص عددهم بالتدريج ليحل
ي من الضباط الأحرار مع انعطافة أوائل الستينيات وحتى منتصفها.

صر إذن عنوان الثورة، تتجمع في يده، كما رأينا، كل خيوط السلطة.
شافعي فكرة اختزال «الثورة» في شخص عبد الناصر: «الثورة نبتت
جمال عبد الناصر فكانت ثورة الملايين.. أيها السادة: الله أعلم حيث
ه تعالى هو الذي وضع أمانة هذا الوطن في عنق هذا الرجل»[١١٤].

١ بدأ عبد الناصر ينشط في إبراز نفسه كمعبر عن الشعب. فـ«إذا كنت
ن أنا جمال عبد الناصر رئيسا لكم [: رئيسا للوزراء آنذاك] فإن هذا
كم، فإن جمال عبد الناصر منكم وإليكم. إن جمال عبد الناصر إذا
ه يمثل أبناء مصر ويمثل دم مصر ويمثل روح مصر... وليس جمال
ن جمال عبد الناصر إلا شعارا لعودة حكم مصر إلى أبنائها»[١١٥].
حد أشكال شرعية حكم الضباط، وهي الإخلاص للمبدأ، أو فكرة
ي شخصه. فقبل الاستفتاء عليه رئيسا عام ١٩٥٦ قال: «جمال
رار لن يخدع ولن يضلل... كل اللي حنعمله زي [: مثل] الأربع
مسُّك بالمثل العليا»[١١٦].

وبتحقيق الجلاء الأول، قبل تأميم القناة، أعلن عبد الناصر أن كل المعارك التي خاضها كانت معارك الشعب، وأعداؤه هم أعداء الشعب، لأن «الأهداف اللي أنا قلتها اللي [:التي] هي بتعبر عن آمالكم واللي هي بتعبر عن آلامكم... كل المؤامرات اللي قامت لم تكن موجهة إلى جمال عبد الناصر. جمال عبد الناصر لا يساوي شيء [كذا] مطلقا. ولكن كانت هذه المؤامرات موجهة إليكم، إلى هذا الشعب»(١١٧). كان عبد الناصر يستطيع أن يقول إنه «لا يساوي شيئا مطلقا» وأن الشعب هو كل شيء، ولكن في واقع الأمر ظل عبد الناصر، حتى في هذه العبارة، أعلى من عملية التقييم ذاتها، فهو الذي يقررها، وهو مانح القيم، وهو الوحيد الذي يملك أن يحدد من يساوي ماذا.

لكن هذه الادعاءات كانت سابقة لأوانها. ففي تلك الفترة لم يكن الضباط عموما، وعبد الناصر خصوصا، مقبولين لدى قطاعات واسعة. وبرغم أنه لا توجد استطلاعات رأي لتحديد ذلك على أساس إحصائي، فإن ثمة شواهد معتبرة. وقد رأينا كيف كانت علاقاته المباشرة بالجماهير متوترة، برغم أنه كان يخطب في سرادقات أعدها أنصاره في هيئة التحرير. ولكن الأهم تلك الشهادة المهمة التي كتبها واحد ممن أسهموا إسهاما جوهريا في بناء شعبية عبد الناصر، ووقت أن كان من أشد المتحمسين له. كتب مصطفى أمين تعليقا على محاولة اغتياله في المنشية:

> من كل قلبي أشكر الجاني الذي أطلق على جمال عبد الناصر ثماني رصاصات! إنه صنع ما لم يستطع جميع أنصار «عبد الناصر»... أن يصنعوه. إنه أزاح الستار عن جمال «الإنسان»! ولقد كنت أعرف أناسا لا يحبون جمال عبد الناصر «لله في لله»!... هذا الرجل الخجول... تصوره الأوهام... بصورة الجزار!.

أما الجاني، فقد جعل الناس «يتحدثون عنه كأسطورة... فوجئوا به بطلا»(١١٨). ومصداقا لذلك، كان مصطفى أمين يحاول، قبل أسبوع واحد من الحادث، إقناع الناس بأن عبد الناصر حاكم طيب، وليس ديكتاتورا: «إن هذا القلب يتسع للناس جميعا... الذين أيدوه والذين حاربوه... ولكنه في هذا حائر بين قلبه وبين مصلحة الوطن... لا يريد أن يفتح الأبواب التي قد يدخل منها أعداء الوطن فهو يعلم أن فترة العشرين شهرا القادمة [:حتى إتمام الجلاء البريطاني وفقا للاتفاقية] هي أخطر فترة في تاريخنا»(١١٩). ولكن بدلا من صورة الرجل الطيب المحب لأعدائه وللشعب، وهي

شعبية لمحمد نجيب، ومن قبله مصطفى النحاس، كانت صورة
ندشينها بحادث المنشية هي صورة البطل. فبعد صوت الرصاص
فخرجت الكلمات توحد بينه وبين الشعب، في إطار فكرة العزة
يكن توحيدا على قدم المساواة:

> يبق كل في مكانه. دمي فداء لكم... أنا لست جبانا... فليقتلوني. فقد
> لعزة. فليقتلوني. فقد وضعت فيكم الكرامة. فليقتلوني... إذا مات
> سر فليكن كل منكم جمال عبد الناصر(١٢٠).

ن هذا التمجيد الذاتي الطويل (الذي اختصرته في الاقتباس السابق)
لغة للشعب، أخذت هذه الكلمات في تلك الظروف طابعا بطوليا
حاول عبد الناصر أن يعوض عن الإهانة، بإبراز جانب مساواتي:
ثل أهداف جمال عبد الناصر، لأن جمال عبد الناصر لم يمثل إلا
). وسواء كان عبد الناصر يُنبت العزة والكرامة في شعب يفتقر
أهداف الشعب، فإنه يرفع نفسه درجات فوق زملائه. فهو بذاته،
» ولا حتى «الثورة»، ناهيك عن «الشعب»، مانح العزة والكرامة
عب. كانت هذه لغة جديدة وقتها.

الناصر في حادث المنشية، كما ظهرت في الراديو والصحف،
تتصل بصفة الشجاعة الفردية، كما أنها ارتبطت بقضية خلافية
جلاء، التي اعتبرها كثيرون آنذاك غير متفقة مع الأماني الوطنية.
طولية إلى الاقتراب من نموذج البطل الشعبي، أو بطل الأمة، إلا
نج باعتباره تحديا للقوى الاستعمارية، يضاف إلى ذلك أنه كان
هبة دبلوماسية لعبد الناصر، تولت الصحف إبرازها (خصوصا
يعمل في «أخبار اليوم» حتى منتصف ١٩٥٧)، بما معناه أنه كان
على الإطلاق، وعبقرية دبلوماسية غير مسبوقة(١٢٢).

د الناصر دشنها بالفعل قرار تأميم القناة وما لحقه من أحداث، بما
أوحد للوطن كوطن. فعند تشكيل «جيش التحرير» من متطوعين

بعد تأميم القناة تحسبا للحرب، وُضع له القَسَم التالي: «أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا لله والوطن مؤيدا للرئيس جمال عبد الناصر ومستعدا للتضحية في سبيل إعلاء كلمة الوطن»(١٢٣). وترسيخا لنفس الفكرة كتبت أقلام كثيرة ما معناه أن مؤامرات الاستعمار هدفها القضاء على عبد الناصر بشخصه(١٢٤).

لم ينعكس ارتقاء عبد الناصر لمرتبة الزعامة فحسب في أقوال وإجراءات أنصاره. يروي الصحفي والكاتب عبد الله الطوخي أنه كان في أوائل الخمسينيات يكن «الكراهية والحقد المقدس» لعبد الناصر، الذي وضعه مع زملائه الشيوعيين في السجن بسبب عدائهم للنظام، وكان آخر ما فعله قبل سجنه توزيع منشور بعنوان «تسقط معاهدة جمال ـ هيد»، أي معاهدة الجلاء. وكان يطلق على عبد الناصر لقب «ذو الأنف الكئيب»، غالبا نقلا عن الشاعر الكبير صلاح عبد الصبور الذي كان يشارك الطوخي رأيه في عبد الناصر آنذاك. غير أن موقف الطوخي انقلب تدريجيا إلى العكس: «بقدر ما تطرفت في كراهيته في تلك الأيام الأولى، بقدر ما تطرفت أيضا في حبه في الأيام الأخيرة... بلغ بي هذا الحب أني بت أرى في ضخامة الأنف نوعا من التميز والجلال». وانتقل الحب من الأنف إلى الجسم: «محال أن تكون صدفة.. [بل] منطق التاريخ... أن يخرج من هنا [:الصعيد] أول محرر لمصر في تاريخها الحديث.. أسمر.. شاهق البنيان»(١٢٥). فالسياق السياسي والتاريخي لا يغير المشاعر تجاه السياسات والتصرفات ونظم الحكم فحسب، بل يغير الحاسة الجمالية ورؤية الجسد.

كذلك تحول موقف خالد محمد خالد، ذي الميول الإسلامية الليبرالية: «إن هذا الرجل حدث تاريخي ضخم، هو الإطار الحي للمرحلة العظمى في تطورنا»، إن «الرجل الذي يتحدث الآن باسمهم [:العرب] هو جواز مرورهم إلى المستقبل.. واسمه هو (كلمة السر) بينهم وبين التاريخ... المفهوم التاريخي له أنه الخلاصة المركزة لخمسة آلاف عام بكل تجاربها»(١٢٦). فانتقل من موقف المعارضة إلى ما يشبه التأليه والدعوة للتوحد الكامل مع فرد.

كانت هناك كتابات أخرى كثيرة من هذا النمط، ولكن الأمر لم يقتصر على الكُتاب.

مشهد استقبال عبد الناصر في ميدان التحرير بالقاهرة، عائدا من
لان تأميم القناة:

، وأصوات الميكروفونات تهدر.. وأناشيد وطنية.. وهتافات منطلقة..
صفين... كثيفين... وفجأة دوت الصفارة التي تسبق الموكب. وكان
أنساه طول عمري... بدا الموكب من بعيد... ثم حدث شيء مهيب...
المتدفق من هذه الناحية، والنهر العريض المتدفق من الناحية الأخرى
سهما البعض، وطغت الأمواج على الأمواج.. طوفان!(١٢٧).

جراءاتها التي رصد هيكل منها إعداد ميكروفونات وأناشيد لإشاعة
، وجمعهم، ولكن الحماس فاق الترتيبات والنظام. كان التحدي
ن إهاناته، قاسما مشتركا وحد الناس مع عبد الناصر. وكانت هذه
مادر الزعامة: النزعة الوطنية التاريخية والسلطة المطلقة التي تعد

ريزما عبد الناصر مرتبطة بالبطولة في مجال القضية الوطنية، أي
شغل الشاغل للمصريين، ومعها قضية الدستور، منذ ثورة ١٩١٩.
خفق في القضية الثانية، فإنه حقق على نحو بطولي شفاءً لصدور
ية الأولى، ليرسخ في نفس الوقت ذلك النمط الجديد من الوطنية
نل فيه الناس خارج دائرة الحكم الضيقة موقعا وحيدا متاحا لهم، هو
ؤيدين المتحمسين على بطل يحقق لهم أحلامهم، شريطة أن يبقوا
ا في أفضل الأحوال بأعمال مساعدة تحت إشرافه ورقابة أجهزته.
ه عبد الناصر كحاكم مستبد وجه آخر، هو وجه الزعيم الوطني
إنه من المشروع، أو حتى من الضروري، أن يعمل وحده، مستعينا
صائه. ولأن الوجهين لا ينفصلان، اكتسب النظام السلطوي ككل
بة الانتقالية، هو الزعامة، استمر حتى هزيمة ١٩٦٧، وجزئيا بعدها.

*

هذه المؤسسة السياسية، مؤسسة الزعامة، ونمط الشرعية الذي

تمثله. لقد رأينا في الفصل السابق أن تناقض الانتقال جعل مفهوم الثورة يتراوح بين أنها ثورة الضباط وثورة الشعب. وكان التأكيد على أنها ثورة الشعب، بل إن الشعب ليس سوى الثورة، مترافقا مع تبرير وضع الضباط في السلطة على أسس أخلاقية باعتبارهم محبين لشعب عاجز. أما بعد ١٩٥٦، فقد أصبح الزعيم رابطة عينية محسوسة بين الضباط والشعب. فهو رئيس النظام السلطوي، وفي نفس الوقت زعيم الشعب وبطله المحبوب، تتوحد معه قطاعات كبيرة من الجماهير ومن النخبة المثقفة نفسها. لقد جمع في شخصه وجهيّ الزحف، أي القوامة ـ الشعبية، معا، وعلى أنجح نحو ممكن.

ترتب على ذلك نتيجة مهمة وهي تولي عبد الناصر وظيفة جوهرية، تعد أساس مفهوم الزعامة نفسه. فبفعل غياب تنظيم سياسي للضباط، وبفعل ما انطوت عليه فكرة البطولة من احتكار الزعيم للسياسة، أصبحت العلاقة بينه وبين الشعب علاقة من نوع خاص، بموجبها أصبح الشعب يحكم، بغير حاجة لأن يشارك مؤسسيا، فقط بأن يؤيد البطل، على أساس أن هذا التأييد يثبت أن الزعيم يعبر عن الشعب بالفعل.

تفترض هذه العلاقة من الناحية الإيديولوجية وجود قنوات خاصة للمشاعر غير منظورة بين الشعب والزعيم. ففي حرب السويس، وفقا لمصطفى أمين، «لم يكن الشعب في حاجة إلى أن يسمع أوامر القائد قبل أن يتحرك.. كان الشعب يحس بخلجات قائده.. بشعوره... لم يشهد التاريخ مثل هذا التجاوب العجيب... وهذا الاندماج العاطفي هو الذي حقق الانتصار»[١٢٨]. وبالمقابل كان عبد الناصر متأكدا أثناء حرب ١٩٥٦ أن بورسعيد لن تسلم، برغم إعلان تسليمها من الإذاعات المعادية، ليس بسبب اعتماده على مصادر خاصة للمعلومات، وإنما لأنه كان «يتلقى في قلبه وروحه إشارات مجهولة بأن بورسعيد لن تسلم»[١٢٩]. على هذا النحو تبلورت الفكرة الجوهرية في عبادة ناصر، وهي وجود صلة خفية، روحية أساسا، بينه وبين الشعب. وتعني هذه الصلة الروحية أن يصبح الزعيم، ناصر، هو **الوسيط الضروري بين الجموع** و**«اسم الشعب»** المؤسِّس للنظام. بمعنى أن الجموع تقترب، من خلال الاتحاد العاطفي بالزعيم، من نموذج «الشعب» الذي قام عليه الحكم الجديد، أي الزحف، أو أن هذا الاتحاد العاطفي يدل على الأقل على استعدادها لتقبل هذا المشروع. بموجب هذه

عب، بمعنى الجموع، سيادته، ويتمتع، من خلال المشاركة الوجدانية
العزة والكرامة، بصرف النظر عن أية مؤسسة سياسية.

اد العاطفي ليس سوى أساس أولي، علاقة عاطفية ليست سوى
تُشكِّل وتُحوِّر نمط الشرعية الذي بُني عليه النظام. هذه الشرعية
شرعية الزعامة، أي نظام الحكم المبني على الزعامة. فبناء على
صبح البطل وسيطا بين إحساس الجموع ووعيها. أو كما أوضح
كانت الثورة قد قامت «على مبادئ... تنبعث من إحساس هذا
ستمر «في كل كلمة أقولها أفكركم بيها وأثبتها وأؤكدها، حتى تنطبع
نوسكم وفي صدوركم»(١٣٠). بذلك أصبح «اسم الشعب»، النداء
لشعب نفسه، من الجموع، ولكنها لا تدركه إلا من خلال البطل
ل لحظة الزعامة معلقة في الهواء، نداء آت من المجهول يأمر
حو الديكتاتورية الانتقالية، أما في الصياغة الجديدة فقد أصبح يقال
لجموع نفسها، ولكن بصورة غير واعية أو غير عقلانية؛ إحساس
النحو تمت صياغة «اسم الشعب» كـ«لا وعي» الجموع، إن جاز
سيط الروحي، عبد الناصر، ويحوله إلى كلمات (وفي الواقع إلى
الكلام كفِعل) تذكِّر الجموع بإحساسها الأصلي وتُترجمه إلى
كانت مرحلة ١٩٥٦ هي التي شهدت بداية بلورة هذه الفكرة
وفاة عبد الناصر.

، أدى الانتقال من الثورة إلى الزعامة إلى موضعة اسم الشعب في
السكان الواقعيين للبلاد، وإدماجهم عبر الوسيط، عبد الناصر، في
كان الآن مجرد عبد عاجز يئن بلا أمل، بل أصبحوا مصدر مشاعر
رر. هذه المشاعر تظل مبهمة، بكماء، مثل أنين العبد، لكنها إيجابية
رسالة التي آمن بها الناس لاحقا. فالشعب عاجز عن الكلام والفعل
، ولكنه ليس عاجزا عن الإيمان بالمثل العليا، بل هو مصدرها كما
صيغة، لم يعد السكان يطلبون نجدة منقذ من خارجهم، بل «مترجما»

ينتمي إليهم ويفهمهم، يحول هذه المشاعر إلى «لغة». بعبارة أخرى، أفضى تأييد الجموع للبطل إلى جعلها هي ذاتها تقوم بدور «النداء»، أي دور «اسم الشعب» المؤسس للنظام. ولكن لكي تقوم بهذا الدور كان لا بد وأن تؤخذ جملة، أي تعتبر جسما واحدا يُطلِق نداء واحدا، يقتصر بالطبع على خطوط عريضة، شعارات، أو بالأدق «مشاعر»، تاركا «ترجمتها» إلى سياسات للنظام والزعيم.

يعني ذلك أيضا نقل التناقض بين «الشعب» و«اسمه» إلى داخل السكان أنفسهم، إلى تناقض بين إحساسهم ووعيهم. إحساسهم يحكم، فهو مصدر القرار والسلطة، ووعيهم محكوم، يصل إليهم عبر الزعيم. وقد أتت الفكرة على أوضح نحو في كلمة علي أمين: عبد الناصر «يحقق حلما غامضا كان في صدر كل مصري وكل عربي... [فقد] حددها ونسقها وحولها من أحلام ساذجة إلى سياسة عملية مدروسة»(١٣١). وفقا لهذه الفكرة يمثل عبد الناصر الشعب عن طريق قيامه بثلاث عمليات مترابطة: قراءة أحلام الشعب الغامضة والساذجة، واعتباره هذه الأحلام مهمة ملقاة على عاتقه، لأنه اختار الانتماء للشعب، أي الرابطة الروحية التي عرضنا لها، وأخيرا القدرة على تحويلها إلى مشروع عملي، أو «سياسة مدروسة». باختصار، دور مؤسسة الزعامة هو تحويل الحلم المطلسم إلى مشروع سياسي.

بذلك أصبحت شرعية نظام الزعامة نوعا من «النبوة». فعبد الناصر يقوم، مثل كل نبي، بالوساطة بين طرفين، يتلقى الوحي من الطرف الأول، الأصلي، صاحب السيادة، ويترجمه إلى كلمات وأفعال موجهة إلى الآخر، التابع، مجتمع المؤمنين. لم تكن زعامة عبد الناصر إذن تعبيرا عن تجاوز التناقض الأساسي الذي قام عليه النظام، ولا تغيرا جوهريا في لاهوته الخاص، بل كان تجسيده الفاعل وتحققه الأمثل. لقد رأينا من قبل أن الثورة هي الاسم الذي يجمع كلا من سلطة الضباط والجموع، والآن أصبح عبد الناصر هو التجسيد الأنقى للثورة.

وقد تطورت فكرة استيحاء الزعيم للشعب بسرعة بحيث أصبح الشعب نوعا من إله خفي صراحة، فظهر على السطح ما عبرت عنه مقولة «ديكتاتورية الشعب» بشكل غامض. وكالعادة، كان من نصيب إحسان عبد القدوس تقديم الصياغة الأقوى لهذا

، الأكثر أهمية، وهي أن الشعب لا يوجد، أي ككيان سياسي، وجودا
، مؤسسة الزعامة، أي عبد الناصر:

> اصر... يمثل حقيقة. حقيقة هذه الجموع التي تسعى من سفح جبل
> وريا] إلى ضفاف النيل [زمن الوحدة]... إننا عندما يجلس أحدنا
> حس بأنفسنا كأفراد.. وعندما نلتف حول جمال عبد الناصر نحس
> ب. فالحقيقة تنبثق منا نحن.. من الشعب.. ولكن جمال عبد الناصر
> ()

، قد تبدو نوعا من الخرافة دقيقة إلى حد بعيد. فأي شعب (والشعب
بث هم كيان سياسي)، لا يتواجد كشعب إلا من خلال مؤسسات
حال. فالفرد في النظام الديمقراطي مثلا، يعمل ويلهو ويشتري
يمارس حياته كفرد في نزاعات وتحالفات وتوافقات مع آخرين،
واطن، أي كفرد من الشعب، أي من السكان ككتلة سياسية، إلا
ن العام من خلال المؤسسات السياسية الديمقراطية، أي من خلال
خابات، أو مساهمته في مؤسسات صياغة الرأي العام، أو الهيئات
ت والجمعيات والأحزاب على اختلافها، حين تطرح مطالبها على
لخ.

لزعامة كنظام سياسي أن الشعب لا يجتمع كشعب إلا من خلال
عبارة أخرى، في نظام الزعامة لا يتواجد الكيان الجماعي المسمى
هذا الفرد، بوصفه «المؤسسة السياسية»، أو كرأس ورمز لمؤسسة
، ومن خلاله. فالشعب يحدد أمانيه ومواقفه ونواياه من خطب
ر الدساتير حين يقف في السرادق يسمع الرئيس وهو يتلوها عليه،
ار حين يعلن الرئيس تأميم القنال باسمه. والشعب يساعد فقراء
يس، ويجد نفسه في تحالف عالمي ضد الاستعمار حين يسافر
دونج، ويستمتع بما حققه حين يتفرج على الاحتفالات التي تنظمها
، عامة يتعرف الشعب على إرادته من الإذاعة والصحف، وبصفة
الرئيس فيهما، وتعليقات أنصار النظام. وفي كل ذلك يسمع، وفقا

لعلي أمين، أحلامه الساذجة وقد أصبحت مبلورة في سياسات ومواقف وقرارات، ثم إنجازات واحتفالات.

وانطلقت الفكرة في السرادقات، فقال كمال الدين حسين: «أيها الأخوة المواطنون: إنكم حينما تقابلون الرئيس جمال عبد الناصر... فإنكم تقابلون الصورة الحية لهذا الشعب»[١٣٣]. فحياة الناس كشعب، لا كأفراد، تجسدت في فرد، انفصلت عنهم وأصبحت تتنفس في جسد الزعيم، بوصفه المؤسسة السياسية الوحيدة القائمة. وبالتالي «بطولته ومثاليته هي رمز لبطولتنا ومثاليتنا.. تمسكه بالمبادئ هو الدليل على أننا نتمسك بالمبادئ»[١٣٤]. ليست المسألة أن الشعب قد مات، وإنما أنه يحيا، كشعب، كجماعة سياسية، من خلال هذا الفرد ـ المؤسسة، وفقط من خلاله، لأن مؤسسات الدولة كلها، وأجهزتها الأمنية، وأجهزتها الإيديولوجية، وتنظيماتها «الشعبية»، تلتقي خيوطها في يديه وحده، وتتبدى نابعة منه، بلا أي قدر من الاستقلال.

باختصار، يصبح الشعب في هذه الإيديولوجيا مصدر كل شيء يفعله عبد الناصر، هو مصدر «الحقيقة» بتعبير إحسان، ولكنه مجرد مصدر كامن، موجود بالقوة فقط بمصطلح أرسطو، ولكنه لا يصبح موجودا بالفعل، أي لا يصل إلى التحقق، إلا من خلاله، لأن رغباته أو أحلامه أو مشكلاته هي طلاسم مبهمة لا تتبدى بشكل مفهوم إلا في كلمات وأفعال الزعيم. في نظام الزعامة، يعتمد وجود الكائن الجماعي الفعال على هذا الوسيط الأعلى، لأنه بغيره ليس سوى رغبات عاجزة وصامتة، غير قابلة حتى للبلورة كرغبات. باختصار أشد، الزعيم هو شرط تحقق الشعب كشعب، ككيان سياسي له إرادة، هي إرادة الزعيم، الذي، بهذه الطريقة، يمثله، ومن خلال تمثيله يمنحه وجوده السياسي كشعب.

على هذا النحو أصبح للسكان من الناحية السياسية وجهان: وجه إله موحٍ ووجه جماعة مؤمنين. وكان الزعيم في هذه المعادلة يتواجد بالضبط داخلهم، في تلك المسافة غير المنظورة بين وجدان الناس ووعيهم: «إنه يعبر عن الشعب، ويسبق الشعب في التعبير.. إنه يتنبه إلى ما يجيش في عقول الناس الباطنة.. قبل أن يصل إلى عقولهم الواعية»[١٣٥]. هذا الانقسام ضروري، لأنه ليس من المعقول أن يكون سكان البلاد،

، جماعة سياسية، هم الإله، فالإله بطبيعة الحال لا يرسل نبيا لنفسه.
شعب «الآخر»، الشعب الذي تم التطهير باسمه لإقامة بقعة مقدسة
قوة سياسية سوى حراس المعبد، هو «اسم الشعب»، ذلك الشعب
ن عنه بشكل مبهم في «فلسفة الثورة» تحت مسمى «الزحف» ثم
صامت، الذي يوحي فحسب. كانت الرغبات والآمال المفترضة
شكل الوحي الذي يُلهم الزعيم، أي الكتاب المقدس الذي يهبط
قرآن، لأنه وحي دائم، وبالتالي غير مكتمل، قوامه التجربة والخطأ.
مهور المؤمنين أو المدعوين للإيمان، أو، من جهة أخرى، «المادة
النهضة منها، ومن أجلها، كما قال عبد الناصر.

ن غير دقيقة جزئيا. ليس عبد الناصر تجسيدا سياسيا للمجموع، ولكنه
للكنيسة التي تجمع المؤمنين، والتي تمثل الإله المحجوب، الشعب
التجريد، تجريد البلاد من قواها السياسية وإلغاء المجال السياسي
جال العام. فقط بعد إقامة هذا الكيان المجرد، اسم الشعب، كان
أن يمثله ويصبح نبيا له من خلال الإنجازات، مثل تأميم القناة.
ي ١٩٥٦ كان بإمكان الجمهور، أو الجموع، أن تؤمن، لا به، ولكن
شعب كما افترضه الضباط، وتتجمع حول الزعيم بوصفه حامل
ذلك وحده في تمجيد الإله السياسي (السياسي فحسب، فهو ليس
ون بمعنى ما شعبا، طالهم قبس من نور الشعب الخفي، مثلما نفخ
حه.

كرة الاستيحاء رسمية قبيل صدور «الميثاق». ففي بيان عبد الناصر
وري، قرر أنه اتخذ قراراته بناء على ما يمكن أن نسميه «استخارة»:

> أيام الأخيرة كلها أفكر. وكنت بمشاعري مع شعبنا العظيم في كل
> أصابعي على نبض هذه الأمة صانعة الحضارة... وكانت أُذناي على
> ذي نبض دائما بالحق والخير والسلام. كنت أريد أن يكون اختياري
> رها، وكنت أريد أن يكون موقفي تعبيرا عن ضميرها.

❊

على هذا النحو، أقيم نظام حكم محوره «اسم الشعب»، ليتبين أن الأشباح، حين تنادي، تفعل في الواقع بقدر قد يفوق بعض القوى المادية، ولكن فقط إذا جلبتها وآمنت بها واستعملتها قوة مادية. لقد أنتج اسم الشعب من خلال مؤسساته وأنماط الشرعية المنبثقة عنها شعبا ما. صحيح أنه كان شعبا خاضعا للقوامة، وكان موضوعا للهندسة الاجتماعية والسياسية (الفاشلة في الأغلب)، وخضع لدعاية مكثفة تحميها الديكتاتورية، ومُنع من الحركة المستقلة بعد السيطرة على المجال العام، ووقع تحت رقابة بوليسية يخيم عليه الرعب؛ لكنه أيضا تمتع وهو في موقعه على مقاعد المتفرجين بالمجد، وتلقت بعض قطاعاته «السعادة العائلية» الموعودة، مستريحا من المسئولية في الحالتين.

عبر الانقلاب والثورة والزعامة، أمكن إذن إنتاج الشعب على نحو ما. فقد تشكَّل بالفعل «شعب»، أي جماعة سياسية، بطريقة معينة، تقوم على فكرة الاتحاد، وهو ما تحقق بأن أصبح الجميع صامتين، خارج السياسة. تتحد الجماعة السياسية المصرية وفقا لهذا الوضع حول نظام سري، من حيث آلياته، يوحدها خروجها من المجال العام، صمتها. وقد اعتُبر هذا الخروج مؤقتا، نظرا لأن نظام الحكم كان حكم الطوارئ، أو نظاما انتقاليا نحو ديمقراطية سليمة. وبالتالي كان تجسيد الجماعة السياسية هو التفافها حول قيادة الانتقال. وبتركز سلطة حالة الطوارئ في يد عبد الناصر، وتمتعه بشعبية باعتباره حاكما عسكريا (بالمعنى التقني للكلمة: الحاكم في حالة الطوارئ)، أصبح هو محور الشرعية، تتجسد من خلاله الجماعة السياسية. وسوف نتابع تطور هذا الوضع في الفصل السادس.

لم يكن الشعب الذي أُنتج إذن هو شعب «الزحف» الوهمي، بل الشعب الذي يمكن أن يُنتجه الشبح المؤسس للنظام الذي تناولناه. فقد حل الاسم بخصائصه كما رأينا في السكان بوصفهم نوعا من ضمير أو وجدان أو شعور. وأصبح بهذا

مبهمة من الذرات، هو الشعب بألف لام التعريف، أي مصدر
سة. أما السكان المجموعون افتراضا في «زحف» ما، بوصفهم
فليسوا سوى «الجموع»، جماعة مؤمنين، أو جماعة مفترض
شعب الشبحي، وبالتالي بنفسها وهي متشكلة على هذا النحو.
ة للتظاهر بذلك. وفي كل الأحوال كانت الساحة مطهرة ومعقمة
شعب آخر سواه، كان «اسم الشعب» هو قَدَر الجموع، وأصبح
ا الخفية.

(١) كلمة عبد الناصر في بني سويف خلال عودته من نجع حمادي بعد توزيع الأرض على الفلاحين في ٦/٧/١٩٥٥.

(٢) كلمة عبد الناصر في المؤتمر التعاوني الثاني في ١/٦/١٩٥٦.

(٣) كلمة عبد الناصر في المؤتمر الشعبي بالمنيا خلال رحلته إلى الوجه القبلي في ٥/٧/١٩٥٥.

(٤) خطاب عبد الناصر في المؤتمر الشعبي بميدان الجمهورية احتفالا بأعياد الجلاء في ١٩/٦/١٩٥٦.

(٥) «الموقف السياسي»، أخبار اليوم ٢٠/٣/١٩٥٤، ص ٦.

(٦) محمد حسنين هيكل، «كسبنا الحرب ويجب أن نكسب السلام»، آخر ساعة ٢٢/١٢/١٩٥٤، ص ٣.

(٧) «جمال عبد الناصر يقول: محكمة الثورة هدمت عناصر الاستغلال والاستبداد»، الأهرام ٧/٣/١٩٥٤، ص ١.

(٨) كلمة عبد الناصر في بني سويف خلال رحلة العودة من نجع حمادي في ٦/٧/١٩٥٥. التشديد من عندي.

(٩) كلمة عبد الناصر في وفد مديرية الشرقية في دار الرياسة بمناسبة الاحتفال بإعلان الدستور في ٢١/١/١٩٥٦.

(١٠) كلمة عبد الناصر في المؤتمر التعاوني الثاني في ١/٦/١٩٥٦. وتكرر نفس المعنى في تشجيع أنور السادات، بوصفه أول سكرتير عام للاتحاد القومي، لأعضاء مجلس الأمة المنتخب حديثا للدعاية في دوائرهم الانتخابية للاتحاد القومي، أوضح أن الهدف هو أن «نسد الفراغ السياسي ونبني الدولة على أسس سليمة وفقا لمبادئ الثورة والأسس الديمقراطية»: «أنور السادات يشرح أهداف الاتحاد القومي»، الأخبار ٣/١٢/١٩٥٧، ص ٤.

(١١) وقد أوضح هيكل أن الاتحاد القومي الذي بني «لسد الفراغ» يحمي «الوطنية» ليس فقط من «دعاة الحزبية»، ولكن أيضا من قوى الحرب الباردة، ومن الرجعية المتسترة بشعارات الديمقراطية، ومن الشيوعية، ومن محاولات كل منها التسلل إلى الجيش: «خطوط عملية»، الأهرام ٨/١/١٩٥٩.

(١٢) خطاب عبد الناصر في المؤتمر الشعبي بميدان المنشية بالإسكندرية بمناسبة الاحتفال بعيد الثورة في ٢٦/٧/١٩٥٧.

(١٣) انظر: الأخبار ٢٤/٦/١٩٥٦، ص ١.

(١٤) علي أمين، «من فكرة إلى فكرة»، أخبار اليوم ٣٠/٦/١٩٥٦، ص ٥. وانظر أيضا: أحمد لطفي حسونة، «هذا الـ١ من ١٠٠٠ سيقول غدا نعم»، الأخبار ٢٧/٦/١٩٥٦، ص ٤.

(١٥) كلمة عبد الناصر في احتفال نادي ضباط القوات المسلحة تكريما له بمناسبة الاستفتاء في ٢٥/٦/١٩٥٦. وقد كرر هذا المعنى في كلمته في وفود المهنئين بنتيجة الاستفتاء أمام دار الرياسة في ٢٥/٦/١٩٥٦. وانظر أيضا كلمته في أبناء مديرية التحرير بمناسبة انتخابه رئيسا في ٢٧/٦/١٩٥٦.

في فناء دار الرئاسة أمام وفود المهنئين بانتخابه رئيسا للجمهورية في ٢٥/ ٦/ ١٩٥٦.
ل دستور تستفتح نصوصه وأحكامه باسم الشعب»: فتحي رضوان، «يوم الدستور»،
١٩٥٦، ص ٧. ومع ذلك، كانت كل الإعلانات الدستورية التي صدرت من طرف
محمد نجيب، باسم الشعب أيضا. وانظر أيضا: مصطفى أمين، «الموقف السياسي»،
١/ ١٩٥٦، ص ٨؛ «كلمة اليوم»، الأخبار، ١٥/ ١/ ١٩٥٦، ص ٣. وانظر أيضا مقال
نة، نائب رئيس تحرير الأخبار آنذاك: «كل هذه الحقوق لك»، الأخبار ١٧/ ١/ ١٩٥٦،
ل إنه «لو أننا استعنا بعشرات الخبراء... لما استطاع الفقهاء والخبراء أن يصيغوا لنا
ستورنا الشعبي الجديد»، وقد فاته أن يقول: «ولو اجتمعوا له».
أشهر لدور الانعقاد الوحيد لمجلس ١٩٥٧، منها شهران قضاهما في إجازة، وبالتالي
ناد فعلي، يضاف إليها سبعة أشهر أخرى هي مجموع شهور أدوار الانعقاد الثلاثة
المعين في عامي ١٩٦٠ و١٩٦١.
إلى دستور ١٩٥٦ والدستورين التاليين (١٩٥٨ و١٩٦٤) رجعنا إلى: مجلس الشعب،
ر المصرية، (القاهرة، د.ت. ـ حوالي ١٩٩٨).
الأيوبي أن عدد الوحدات الإدارية زاد من بضع عشرات في ١٩٥٢ إلى ١٦٠٠ وحدة
ات، وزاد عدد العاملين بالبيروقراطية العامة (باستبعاد الشركات)، من ٣٥٠ ألفا إلى
، وتزايدت أجور ومرتبات الموظفين العموميين من ٩٦ ألف جنيه إلى أكثر من أربعة
ستينيات التي شهدت أكبر تضخم، زادت العمالة الإنتاجية بنسبة ٢٠٪، بينما زادت
بنسبة ٧٠٪: «تطور النظام السياسي والإداري في مصر: ١٩٥٢ - ١٩٧٧»، في: سعد
حرر)، مصر في ربع قرن ١٩٥٢ - ١٩٧٧: دراسات في التنمية والتغيير الاجتماعي
ماء العربي، بيروت ١٩٨١)، ص ٨٩ - ٩٠.
١١ من دستور ١٩٥٦ في: مجموعة الدساتير المصرية، ص ٢٣٠-٢٣١. وتنص هذه
شاط الاقتصادي الخاص حر، على ألا يضر بمصلحة المجتمع أو يخل بأمن الناس
ريتهم أو كرامتهم» (مادة ٨)، و«يستخدم رأس المال في خدمة الاقتصاد القومي. و
ن في طرق استخدامه مع الخير العام للشعب» (مادة ٩). «يكفل القانون التوافق بين
ي العام والنشاط الاقتصادي الخاص تحقيقا للأهداف الاجتماعية ورخاء الشعب»
يرا: «الملكية الخاصة مصونة، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع إلا
مقابل تعويض عادل وفقا للقانون» (مادة ١١). والمادتان ٨ و٩ مطلقتين لا يحل
ن ينظمهما.
محف وقتها بهذا النص والنصوص المرتبطة به. انظر مثلا: «كلمة اليوم»، الأخبار
ص ٣.
في الاحتفال بإعلان الدستور (بعد تلاوة المواد) في ١٦/ ١/ ١٩٥٦.
م بعد الحرب العالمية الأولى نظام الانتداب على البلدان التي كانت خاضعة للدول
رب. ويُفترض وفقا لهذا النظام أن الدولة المنتدبة من عصبة الأمم «تشرف» على نفس
ن الانتداب حتى ينال القدرة على حكم نفسه بنفسه. وقد قسمت العصبة الانتداب إلى
ج، وفقا لمستوى تطور البلد السياسي والاقتصادي. وكانت البلدان العربية التي كانت

ضمن الدولة العثمانية مصنفة في المجموعة الأعلى (أ)، باعتبارها الأكثر تطورا، وبالتالي لا تحتاج من دولة الانتداب إلا «للمشورة» و«المساعدة».

(٢٥) «منح المرأة حق الانتخاب»، الأخبار ٥/ ٣/ ١٩٥٦، ص ١. ولكن الانتخابات أجريت في العام التالي.

(٢٦) كلمة عبد الناصر في المؤتمر التعاوني الثاني في ١/ ٦/ ١٩٥٦.

(٢٧) مجلس الشعب، مجموعة الدساتير المصرية ١٨٢٤ - ١٩٧١، ص ٢٥٨.

(٢٨) «شروط قبول المرشحين»، أخبار اليوم ١١/ ٥/ ١٩٥٧، ص١. وانظر أيضا: «المحرومون من الترشيح»، الأخبار ١٥/ ٥/ ١٩٥٧، ص١.

(٢٩) «تشكيل الاتحاد القومي»، الأخبار ٢١/ ٥/ ١٩٥٧، ص١.

(٣٠) «بدء تأليف الاتحاد القومي»، الأهرام ٢٢/ ٧/ ١٩٥٧، ص١.

(٣١) أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو، ج٣ (الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة ١٩٩٣) ص ١٦٢. وانظر تطورات الموضوع في الصحف اليومية، الأهرام مثلا، بين ٢٠ مايو و١٦ يونيو ١٩٥٦.

(٣٢) أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو، ج٣، ص ١٦٢؛ «قائمة الاتحاد القومي»، الأخبار ١٧/ ٦/ ١٩٥٧، ص١. وفيما بعد افتخر عبد الناصر بأنه أغلق ٢٥ دائرة فقط، مشيرا فيما يبدو إلى الدوائر التي أغلقت لصالح الضباط الأحرار وحدها: انظر مداخلته في اجتماعات اللجنة التحضيرية، الأخبار ٤/ ١٢/ ١٩٦١، ص ٤.

(٣٣) «اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي ترفض طلبات ٦ نواب»، الأخبار ٢٦/ ١/ ١٩٥٨، ص ٤.

(٣٤) وهو محمد أبو الفضل الجيزاوي: أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو، ج٣، ص ١٦٢.

(٣٥) «أنوار كشافة»، أخبار اليوم ٢٥/ ٥/ ١٩٥٧، ص ٤.

(٣٦) «الموقف السياسي»، أخبار اليوم ١٥/ ٦/ ١٩٥٧، ص ٤.

(٣٧) «دستور الشعب للشعب»، الأهرام ١٧/ ١/ ١٩٥٦، ص٩. وتكررت نفس الحجة في شأن شطب المرشحين في انتخابات الاتحاد القومي التي أجريت في ١٩٥٩: «كلمة اليوم»، الأخبار ١٤/ ٦/ ١٩٥٩، ص ٤.

(٣٨) «الاتحاد القومي سيخلي طريق الشعب من النفعيين والمستغلين»، الأهرام ١١/ ٦/ ١٩٥٦، ص ٦. وهي عبارة لا تصدر إلا من وزير ينتمي لنظام يحكم بالحق الإلهي، ويملك بالتالي الحق في أن يقتاد «المواطن» اقتيادا إلى «حسن السلوك السياسي».

(٣٩) بررت «المساء» ذلك بأن المرشحين في هذه الظروف «متحررون من القيود الحزبية ومن العوامل الرجعية التي كانت تسود انتخاباتنا فيما مضى»: «المساء تقول»، ١٠/ ٥/ ١٩٥٧، ص ٤.

(٤٠) أحمد بهاء الدين، «عشرون مرشحا في الدائرة!»، صباح الخير ٣٠/ ٥/ ١٩٥٧، ص ص ١٠ -١١. وانظر أيضا: أحمد بهاء الدين، «ظواهر جديدة في الانتخابات المقبلة»، صباح الخير ٩/ ٥/ ١٩٥٧، ص ١٠.

(٤١) بشأن لا سياسية النخبة الحاكمة في الفترة محل البحث، راجع: أسامة الغزالي حرب، «ثورة يوليو وإعادة تشكيل النخبة السياسية في مصر»، في: ثورة ٢٣ يوليو: قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، ص ٦١٤ - ٥.

(٤٢) أحمد بهاء الدين، «كيف نختار؟»، الشعب ٢٢/ ٦/ ١٩٥٩، ص ٦. وكان الناخب يختار حوالي ٣٠ مرشحا من بين عشرات من المرشحين.

(٤٣) «ضبط ٣٥٠٠ منشور انتخابي بالطعن على مرشح بالمنيا»، الأخبار ٢٧/ ٥/ ١٩٥٧، ص ١.

(٤٤) خطاب عبد الناصر في المؤتمر الشعبي بميدان المنشية بالإسكندرية بمناسبة الاحتفال بعيد الثورة في ٢٦/ ٧/ ١٩٥٧.

في افتتاح مجلس الأمة في ٢٢/ ٧/ ١٩٥٧.
المجلس في ٢٢/ ٧/ ١٩٥٧. وانظر أيضا رأيه في سهولة تضليل الطبقة العاملة
ن «ناس طيبين... وفكرهم فكر بسيط»، في كلمته في استقبال أعضاء المؤتمر العام
رب في ٢٢/ ١٢/ ١٩٦٥.
اورات في: مذكرات عبد اللطيف بغدادي، ص ١٠ - ٢٦.
ن بالتهديد في مجلس الأمة، راجع: فتحي رضوان، نصف قرن بين السياسة والأدب
ى ٥٧٦ (دار الهلال، القاهرة: ديسمبر ١٩٩٨) ص ١٨٥ - ٦. حيث قيل للنواب إن
ن... فهو خصم الثورة، ومن خاصم الثورة داسته بالأقدام». وبناء عليه وافق النواب
. بمجرد تلاوة أرقامها بلا مناقشة.
،، واشنطن تخرج من الظل: السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٦ - ١٩٦٥، ترجمة
' (مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٧) ص ١١٨ - ٢٨، ١٥٧ - ٦٦.
حمروش أن «الرصاصات التي أُطلقت في ميدان المنشية، رغم أنها عمل من أعمال
ت والمدان، إلا أنها كانت صوتا من أصوات الاحتجاج على شبهة التحالف التي
الجلاء»: قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج١، ص ٤٠٩.
م في المؤتمر الوطني بباب الشعرية، في: الأخبار ٢٣/ ٥/ ١٩٥٤، ص ٧. وقد اعتبر
معاهدة انتصارا ناتجا عن مزايا العهد الجديد. انظر مثلا: «كلمة اليوم»، الأخبار
ص٤. فقد رأت في سلطة الضباط تحولا للمفاوضات «من مرحلة استخدام[ها]...
ت الحزبية إلى مرحلة استخدامها كوسيلة لتحقيق المطالب الوطنية».
في افتتاح مجلس الأمة في ٢٢/ ٧/ ١٩٥٧. كما نسب له انتصار ١٩٥٦: مثلا: خطاب
ؤتمر التعاوني بجامعة القاهرة في ٥/ ١٢/ ١٩٥٧؛ وانظر أيضا: «وزير التربية المركزي
ى المعركة»، الأخبار، ٤/ ١١/ ١٩٥٩، ص ٩.
نو القوة الأساسية التي مكنتنا من أن نخوض المعارك العظام ضد الطائرات وضد
الحرب الاقتصادية وضد حرب الدعاية... [و]السلاح الذي مكننا من أن نعيد إلى
»: خطاب عبد الناصر في الاحتفال بمدينة بني سويف في ١٤/ ١١/ ١٩٥٨.
ياسة الخارجية، وتوظيفها لدعم الاقتصاد، والمنطق المتصل بذلك، انظر: Raymond
W. Baker, Egypt's Uncertain Revolution under Nasser and Sadat (Harvar
London 197.
ر، فلسفة الثورة، ص ١٢. وللدكتور علي بركات أستاذ التاريخ الحديث فصل تنبيهي
نص.
ر في المعهد الديني برأس التين بالإسكندرية في ١٨/ ٤/ ١٩٥٣. وقد اختصر نظام
باعتباره خليفة إيديولوجيا للناصرية في شعار «من تحزب خان»: معمر القذافي، الكتاب
١، ٢٢.
ر، فلسفة الثورة، ص ٦٠.
ر، فلسفة الثورة، ص ٦٨.
في مؤتمر المعلمين في ١٩/ ٨/ ١٩٥٤.

(٦٠) انظر نص البيان في: الأخبار ١٧/ ١/ ١٩٥٥، ص ١. والتصريح صدر بعد أربعة أيام من إعلان اتفاق تركيا والعراق على إقامة حلف دفاعي مشترك مفتوح مبدئيا لانضمام دول أخرى من المنطقة.

(٦١) أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو، ج١، ص ٤٠٩ - ١٣.

(٦٢) أحمد حروش، ثورة ٢٣ يوليو، ص ٤١٤ - ٦. وبالنسبة للغرب كان الحياد يعني خروج مناطق واقعة تقليديا تحت نفوذه وبالتالي تزايدا غير مباشر لثقل المعسكر الشيوعي المنافس.

(٦٣) كلمة عبد الناصر في افتتاح المؤتمر الأفريقي - الآسيوي في باندونج في ١٩/ ٤/ ١٩٥٥.

(٦٤) «الفيض الثوري!»، أخبار اليوم ٣٠/ ٤/ ١٩٥٥، ص ٦. وكان وزير المواصلات آنذاك.

(٦٥) أعلن عبد الناصر أنه حضر المؤتمر «لأُظهر باسمكم للعالم أجمع أن مصر اليوم قد استقلت حقا... [و] إذا تكلمت فإنما تتكلم عن إرادتها، وإنما تتكلم عن ضميرها... [سافرت] لأعلن باسمكم أن مصر اليوم بعد أن ذاقت طعم الحرية ستعلن دائما رأيها مستقلا في سبيل الحق، وفي سبيل الحرية، وفي سبيل تحرير الشعوب، وفي سبيل تحرير الإنسان»: كلمته من رئاسة مجلس الوزراء بعد عودته من مؤتمر باندونج في ٢/ ٥/ ١٩٥٥. وانظر إبرازا لهذه المعاني في: «كلمة اليوم»، الأخبار ٣/ ٥/ ١٩٥٥، ص ٣؛ محمد حسنين هيكل، «دعوة إلى استخدام القنابل الذرية على أوسع نطاق»، الأخبار ٥/ ٥/ ١٩٥٥، ص ٣.

(٦٦) كلمة عبد الناصر في احتفال الكلية البحرية بتخريج فوج جديد من ضباط الأسطول في ١٩/ ٥/ ١٩٥٦.

(٦٧) أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو، ج١، ص ٤٣٣.

(٦٨) أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو، ج١، ص ٤٤٤ - ٦. وبعد انهيار حلف وارسو والاتحاد السوفييتي انقسمت هذه الدولة إلى دولتي التشيك وسلوفاكيا عام ١٩٩٢.

(٦٩) كتبت الصحف كثيرا عن هذه المسألة. مثلا: محمد حسنين هيكل، «موعد صدور الدستور.. متى أُعلن وأين؟»، آخر ساعة ١٤/ ١٢/ ١٩٥٥، ص ٣. وقد كتب: «لقد مضى تماما ذلك الوقت الذي يمكن أن تكون مصر فيه ميدانا لنفوذ أجنبي سواء كان أحمر اللون أو أزرقه أو أصفره».

(٧٠) عن إيديولوجيا التحرر الوطني البطولي، انظر: شريف يونس، الزحف المقدس، الفصل الثالث.

(٧١) «يوميات الأخبار»، الأخبار ١٣/ ١/ ١٩٥٦، ص ١٠.

(٧٢) «يوميات الأخبار»، الأخبار ٢٠/ ١/ ١٩٥٦، ص ١٠.

(٧٣) «يوميات الأخبار»، الأخبار ٢٣/ ٣/ ١٩٥٦، ص ١٠.

(٧٤) للتفاصيل انظر: أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو، ج١، ص ٤٥٥ - ٨٨.

(٧٥) «قرار بائس»، الأخبار ٢٢/ ٧/ ١٩٥٦، ص ٤. وانظر أيضا: «ثمن الاستقلال»، الأخبار ٢٣/ ٧/ ١٩٥٦، ص ٨.

(٧٦) الأخبار ٢٥/ ٧/ ١٩٥٦، ص ١.

(٧٧) خطاب عبد الناصر في عيد الثورة الرابع بالإسكندرية في ٢٦/ ٧/ ١٩٥٦. التشديد من عندي.

(٧٨) خطاب عبد الناصر في الجامع الأزهر أثناء العدوان الثلاثي في ٢/ ١١/ ١٩٥٦. التشديد من عندي.

(٧٩) خطاب عبد الناصر في الجامع الأزهر أثناء العدوان الثلاثي في ٩/ ١١/ ١٩٥٦. التشديد من عندي.

(٨٠) «الموقف السياسي»، أخبار اليوم ٢٦/ ١٠/ ١٩٥٧، ص ٤. التشديد من عندي.

(٨١) مثلا حين تقرر وقف المعونة الأمريكية بالفعل كتبت الأخبار عن المبدأ العام: «نحن منذ بدأت ثورة ١٩٥٢ جعلنا مبادئنا وكرامتنا واستقلالنا في كفة وكل ما عداها من أنواع الضغوط في كفة أخرى...

مركة برجولتنا واستقلالنا وكرامتنا بيضاء من غير سوء»: «كلمة اليوم»، الأخبار
ص ٦.
الأولى بعد العاشرة»، أخبار اليوم ٢١/ ٧/ ١٩٦٢، ص ٥.
ر في المؤتمر الشعبي بمحافظة أسيوط قبل الاستفتاء عليه في ٨/ ٣/ ١٩٦٥.
لمانيا [الغربية] بأسلوب المساومات ونساوم علشان تدينا ماركات [: عملة ألمانيا
دولارات، هل نستطيع إن احنا نحافظ على قيمتنا في العالم؟»: خطاب عبد الناصر
ي بالمنصورة قبل الاستفتاء عليه في ١٣/ ٢/ ١٩٦٥.
ديد أبدا، اللي بيهددنا بنهدده... إحنا كشعب يحافظ على كرامته... إحنا مستعدين
بياكل نص رغيف، علشان نحافظ على شرفنا ونحافظ على كرامتنا»: خطاب عبد
جمهورية في عيد العمال في ١/ ٥/ ١٩٦٥.
ر»، الأخبار ٢٧/ ٧/ ١٩٥٦، ص ٤.
موقف السياسي»، أخبار اليوم ٤/ ٨/ ١٩٥٦، ص ٨.
ر اليوم ١٧/ ٥/ ١٩٥٨، ص ٦.
ة الذين «يعرفون كيف يساومون في الحقوق... وكيف يمسكون بالعصا من وسطها»:
رميات الأخبار»، الأخبار ١٠/ ٥/ ١٩٥٧، ص ٨. و«عقلية دالاس أن يتصور أن كل
م بثمن. يتوهم أن السياسة صفقة وأن حرية الشعوب سلعة تباع وتشترى»: محمد
شتري»، الأخبار ١٠/ ٩/ ١٩٥٨، ص ٦. وانظر أيضا: محمد التابعي، «أمريكا وسياسة
حق)؟!»، أخبار اليوم ١٩/ ١٠/ ١٩٥٧، ص ٤.
ي»، أخبار اليوم ١٢/ ٧/ ١٩٥٨، ص٦.
ي»، أخبار اليوم ٢٦/ ٢/ ١٩٥٥، ص ٦.
ن حرية الملاحة في جبل طارق وعدن؟»، الأخبار ٦/ ٨/ ١٩٥٦، ص ٥.
، الأخبار ٢٦/ ٢/ ١٩٥٥، ص ٦. انظر أيضا مقال محمد التابعي عن رئيس وزراء
موعة الدول المنتفعة بالقناة، وعنوانه يدل على مضمونه: «البغل الأسترالي»، الأخبار
ص ٤.
ميات الأخبار»، الأخبار ١٥/ ٥/ ١٩٥٨، ص ٨. وانظر أيضا مقاله: «كميل شمعون..
رئيس دولة!»، الأخبار ٢٠/ ٥/ ١٩٥٨، ص ٣. ولكن التابعي تلقى أيضا خطابا من
، «يستعلم عن عمولات الصحفيين المختلفين من السفارات المختلفة»، فرد قائلا:
صاحب الخطاب... إن في مصر صحفا شريفة وصحفيين شرفاء أمناء.. وإن هذه هي
ت الأخبار»، الأخبار ٢٨/ ٣/ ١٩٥٨، ص ٨.
ي الصحافة»، صباح الخير ٢٣/ ٨/ ١٩٥٦، ص ١٦. وانظر رد محمد التابعي في:
، الأخبار ٧/ ١٢/ ١٩٥٨، ص ٨.
ي تحكم العالم العربي»، آخر ساعة ٥/ ٥/ ١٩٥٤، ص ٣.
س، الزحف المقدس، ص ٩٩ - ١٠٠.
شاء جيش الحرس الوطني»، الأخبار ١٠/ ٨/ ١٩٥٦، ص ١؛ «تكوين جيش التحرير
٩/ ٨/ ١٩٥٦، ص ٥.

(٩٩) «احمل السلاح ودافع عن بيتك وأسرتك وبلدك»، الأخبار ٧/ ٨/ ١٩٥٦، ص ١.
(١٠٠) «الشعب يعلن التعبئة للزحف المقدس»، الأهرام ٦/ ٨/ ١٩٥٦، ص ٣.
(١٠١) الأخبار ٢٣/ ٨/ ١٩٥٦، ص٩.
(١٠٢) «كتائب عسكرية من المعلمين والمعلمات»، الأهرام ٦/ ٨/ ١٩٥٦؛ ص ٣. وانظر أيضا: «تعبئة لجنة الطلبة لعام ١٩٣٥ والشباب»، نفس العدد والصفحة.
(١٠٣) محمد حسنين هيكل، «١٠ دروس من التجربة العظيمة التي مرت بنا»، آخر ساعة، ١٩/ ١٢/ ٥٦، ص ٣؟. وانظر أيضا: «كلمة اليوم»، الأخبار، ٦/ ١١/ ١٩٥٧، ص ٢.
(١٠٤) محمد حسنين هيكل، «١٠ دروس من التجربة العظيمة التي مرت بنا»، آخر ساعة، ١٩/ ١٢/ ١٩٥٦.
(١٠٥) انظر مثلا: مصطفى أمين، «لن ننسى»، الأخبار ٢٣/ ١٢/ ١٩٥٦، ص ٤؛ محمد التابعي، «يوميات الأخبار»، الأخبار، ٢١/ ١٢/ ١٩٥٦، ص ٨؛ علي أمين، «فكرة»، الأخبار، ٩/ ١١/ ١٩٥٦، ص ٤؛ سعد التائه، «كلمة»، المساء ١٠/ ١١/ ١٩٥٦، ص ٣؛ «كلمة اليوم»، الأخبار ٦/ ١١/ ١٩٥٧، ص ٢.
(١٠٦) «أنور السادات يواجه أسئلة صريحة بإجابات صريحة» (حديث أجراه معه يوسف إدريس)، الأهرام ١٦/ ٩/ ١٩٥٨، ص ٣.
(١٠٧) نزيه نصيف الأيوبي، «تطور النظام السياسي والإداري»، في: سعد الدين إبراهيم (محرر)، مصر في ربع قرن، ص ١٠٩.
(١٠٨) انظر لمزيد من التفاصيل: شريف يونس، الزحف المقدس، الفصل الرابع.
(١٠٩) بثينة عبد الرحمن التكريتي.
(١١٠) فهمي الشناوي، الناصرية وثنية سياسية (الكتاب المختار، القاهرة د.ت.) ص ٩٥ – ٦.
(١١١) Dekmejian, H., Egypt under Nassir، وانظر مناقشة لفكرته في الفصل التاسع.
(١١٢) الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، ص ٥٨ – ٦٠.
(١١٣) انظر مثلا: مذكرات عبد اللطيف بغدادي، ج١، صفحات متفرقة.
(١١٤) انظر كلمته في مديرية التحرير في: الأخبار ١٩/ ٧/ ١٩٥٥، ص ٣.
(١١٥) كلمة عبد الناصر في حفل توزيع أراضي الإصلاح الزراعي في نجع حمادي في ٣/ ٧/ ١٩٥٥.
(١١٦) خطاب عبد الناصر في المؤتمر الشعبي بميدان الجمهورية احتفالا بأعياد الجلاء في ١٩/ ٦/ ١٩٥٦.
(١١٧) نفسه. وقد اعتبره سلامة موسى بمناسبة الجلاء خليفة أحمس: «من أحمس إلى جمال عبد الناصر»، أخبار اليوم ١٦/ ٦/ ١٩٥٦، ص ٦.
(١١٨) «الموقف السياسي»، أخبار اليوم ٣٠/ ١٠/ ١٩٥٤، ص ٦. التشديد من عندي.
(١١٩) «الموقف السياسي»، أخبار اليوم ٢٣/ ١٠/ ١٩٥٤، ص ٦.
(١٢٠) خطاب عبد الناصر في المنشية بمناسبة أعياد الجلاء في ٢٦/ ١٠/ ١٩٥٤. وقد كرر عبد الناصر فكرة منحه للعزة والكرامة، ولكن أشرك معه «أبناء هذا البلد» في الخطب التالية: كلمته بفندق سيسل بالإسكندرية في احتفال المحامين العرب بنجاته من محاولة اغتياله في ٢٦/ ١٠/ ١٩٥٤؛ كلمته في دار مجلس الوزراء أمام الجماهير المحتشدة لتهنئته بنجاته في ٢٧/ ١٠/ ١٩٥٤.
(١٢١) كلمة عبد الناصر في دار هيئة التحرير بميدان الجمهورية في ٢٩/ ١٠/ ١٩٥٤.
(١٢٢) انظر مثلا مانشيت الأخبار في ٢٥/ ٤/ ١٩٥٥: «عبقرية ناصر الدولية/ عبد الناصر ينقذ المؤتمر من الفشل»؛ ومانشيت الأخبار في ٢٩/ ٤/ ١٩٥٥: «نهرو يقول: نجاح المؤتمر نجاح شخصي لجمال

ولا جمال عبد الناصر لفشل مؤتمر باندونج/ شواين لاي يطلب نسخة من فلسفة
أيضا مقالي هيكل: «شواين لاي يأكل جلاس [: أيس كريم] في انتظار عبد الناصر»
١٩٥٥، ص ٤، ٩؛ «أسرار نجاح مؤتمر باندونج»، الأخبار ٤/ ٥/ ١٩٥٥، ص ٤.
حرير في المؤتمر الشعبي بالجيزة»، الأهرام ١٤/ ٨/ ١٩٥٦، ص ٥. وانتهى المؤتمر
لها تأييد الرئيس في قرار التأميم وثانيها مبايعته على الفداء.
سنين هيكل، «بريطانيا كلها وراء رجل واحد»، الأخبار ١٧/ ١٠/ ١٩٥٦، ص ٣. وانظر
تابعي، «يوميات الأخبار»، الأخبار ١٠/ ٨/ ١٩٥٦، ص ١٠.
خي، سنين الحب والسجن (مذكراته)، كتاب الهلال، عدد ٥٢٩ (دار الهلال، القاهرة
٩ - ١٠٠.
يخي لجمال عبد الناصر»، الأخبار ٢٩/ ٧/ ١٩٥٦، ص ٥.
اليوم»، ٤/ ٨/ ١٩٥٦، ص ١٦.
، «الموقف السياسي»، أخبار اليوم ٢٧/ ٧/ ١٩٥٧، ص ٤. والنص عام لا يشير إلى

، «مدينة الأبطال»، الأخبار ٢٣/ ١٢/ ١٩٥٧، ص ٦.
اصر في المؤتمر الشعبي بميدان الجمهورية احتفالا بأعياد الجلاء في ١٩/ ٦/ ١٩٥٦.
ها ثورة شعب»، آخر ساعة ٢٢/ ٧/ ١٩٥٩، ص ٣.
قدوس، «كنت أجري وراء الرئيس»، روز اليوسف ٢٢/ ٢/ ١٩٦٠، ص ٤. التشبيه

لديم عبد الناصر في مؤتمر شعبي بالمطرية، في: «عبد الناصر يحقق دائما إرادة الشعب»
١١/ ١٩٦٠، ص ٦.
أنياب الرجعية»، روز اليوسف ٢/ ١٠/ ١٩٦١، ص ١٠.
نظامنا السياسي.. والبطل»، روز اليوسف ٢٩/ ٢/ ١٩٦٠، ص ٣.
ناصر من القصر الجمهوري بالقاهرة إلى الشعب بعد الانفصال في ١٦/ ١٠/ ١٩٦١.
الطبي بتشبيه حسنين هيكل عام ١٩٥٤ للشعب الراغب في التخلص من الدكتاتورية
ي يتمرد على طبيبه في غرفة العمليات.

تذييل

بهجة الزحف

كانت الاحتفالات السياسية سمة بارزة من سمات الفترة. من مواكب استقبال عبد الناصر (وقد مر بنا وصف لأحدها، بعد تأميم القناة)، ومهرجانات على غرار مهرجان تسليم الثورة للشعب الذي ذكرتُه، وأغانٍ وطنية كثيرة واحتفالات بأعياد الثورة والنصر وغيرها، إلى أقواس نصر لا تُحصى منصوبة في الشوارع في مناسبات عديدة، وأناشيد المدارس، وغير ذلك من أشكال الاحتفال الكثيرة التي صُممت لإبراز شرعية النظام بشكل مبهج. كانت هذه الاحتفالات جميعا مصممة من أجل الجمهور، سواء بحضوره للهتاف أو الفرجة أو بالاستماع لوصفها في الإذاعة أو بمطالعة التغطية الصحفية والصور. وسوف أطلق على هذه الظاهرة الاحتفالية المبهجة اسما واحدا، هو الاستعراض.

يختلف الاستعراض عن مجرد إبداء الولاء، الذي كانت له وسائل أخرى، شخصية ورسمية، مثل إرسال الهيئات والشخصيات البارزة المختلفة لبرقيات تهنئة أو احتشاد وفود للتوقيع في دفتر التشريفات بالرئاسة للإعراب عن التأييد و«المبايعة» أو نشر إعلانات تأييد في الصحف، في كل حدث سياسي مهم(١). المقصود بتناول الاستعراض، بهذا المعنى، ليس فقط إدراجه بوصفه شكلا بارزا للإيديولوجيا، بل باعتباره التجسيد الأنقى لنمط شرعية هذا النظام.

لكن قبل أن نواصل تحليل مغزى الاستعراض، لنلق نظرة عليه. أول ما يلاحظ هنا

ـمات الكبرى لدى النظام، وأوضح دليل على ذلك تشكيل هيئات
ـة لتخطيط الاحتفالات وإقامتها. في البداية، كان تنظيم المهرجانات
ـيات هيئة التحرير، التي نظمت ما أطلق عليه «مهرجان التحرير»
لإنشاء الهيئة. فتقرر تكوين طابور عرض من الفرق شبه العسكرية
بدءا بالحرس الوطني وانتهاء بالجوالة والمرشدات. وبلغ عدد من
ـه من كل أنحاء الجمهورية ٣٥ ألفا. وأوضح قائد الحرس الوطني
ـو إظهار «قوة الشعب المصري ومدى إيمانه بالعهد الجديد»[٢].
ـة الإرشاد القومي «مراقبة»، تسمى مراقبة الاستعلامات (الهيئة
ـ الآن) التي أُلحقت بعد قليل برئاسة الجمهورية. وكان من ضمن
لبرامج الاحتفالات السياسية «الشعبية» الكبرى.

ـب»، المتعلم أساسا، أصبح هم المنوط بهم تقديم الاستعراضات،
ـى «المجلس الأعلى لرعاية الشباب»، الذي أقيم في ١٩٥٤، حيث
ـءا بتنظيم عدد كبير من المعسكرات والرحلات لاجتذاب الشباب
ـى تخطيط وتنظيم الأنشطة الاستعراضية من مواكب ومهرجانات.
جتماعا لوضع جدول وبرنامج بالأعياد والمناسبات القومية والدينية
لفة من النشاط تدخل البهجة والسرور على نفوس المواطنين»،
الدول المختلفة عن أنشطة الشباب لديها[٣]، للاستفادة منها. وفي
ـرف على التحضير لهذه الأعياد، وغيرها من المناسبات، كمال
كان في نفس الوقت رئيس المجلس الأعلى لرعاية الشباب ووزير
ـب المعلمين.

بدأ تنظيم ما عُرف بأعياد الشباب، التي استمرت بشكل سنوي، في
عظمها عبد الناصر[٤]، تأكيدا لأهميتها. وكانت احتفالات الشباب
ـم على برنامج معد سلفا يشترك فيه عدد كبير من الشباب المتعلم
ـارات ويتوج بعرض عام[٥]. وأوضح كمال الدين حسين أن الهدف
العربي الصالح المؤمن بوطنه وربه وقوميته العربية والمستعد

للتضحية والبذل لبناء المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني»[٦]. والإيمان هو عمليا الاستماع إلى رسالة وتصديقها، ثم العمل بموجبها إن أمكن. وقد قيل بالفعل إن الاحتفالات الموحدة النغمة تمثل «الشباب الذي كان حائرا ثم زالت حيرته، وكان بغير أمل فإذا به يعرف طريقه إلى هدفه المرسوم»[٧].

وكانت المهرجانات السنوية تجمع بين استعراضات منظمة شبه عسكرية وتقديم تمثيليات رمزية تمثل عقائد العهد في فترته الذهبية. وقد بدأ تقليد التمثيليات الرمزية في العرض العام في أعياد الشباب. وكانت تقوم على حركات جماعية تقدم قصة رمزية تحمل قيم النظام وشعاراته، حسب أحداث ومتغيرات كل سنة. فمثلا في عام ١٩٥٨ (قبل الوحدة) كانت التمثيلية بعنوان «نهضة مصر»: «الثورة والحياد الإيجابي والاكتفاء الذاتي والثورة الصناعية والإصلاح الزراعي وتأميم القناة. وعرضوا [التلاميذ] قصة الحديد والقطن والبترول. وكانت تصاحب القصة أناشيد حماسية»[٨]. وفي العام التالي قدم طلبة التربية العسكرية والطالبات تمثيلية عن انطلاق القومية العربية: «تقدم الطلبة يمثلون جيش مصر ووقف أمامه رجال الأحزاب يهرجون ويتناقشون ويتنازعون بينما كانت مصر في وسطهم تسد بيديها أذنيها. وتقدم الجيش... والشعب كله خلفهم وأطلقوا نيرانهم في الهواء فتفرق المهرجون... واستيقظت مصر تحيي أبناءها... وانضمت سورية إلى صف الأحرار... [وغيرها من الدول العربية] وتقدم العرب صفا واحدا فنسفوا ابن صهيون ونكسوا علم إسرائيل...»[٩]. وكان الشباب يرددون في هذه الاحتفالات قسما بالولاء الشخصي لعبد الناصر، سُمي «عهد الشباب»، في المهرجانات والمعسكرات وغيرها:

> نعاهد الله القوي القاهر، ونعاهد الشعب العربي الثائر، ونعاهدك يا جمال، عهد الأحرار، عهد الثوار، أن نخوض معك معركة الحياة في ظل القومية العربية، لنحرر كل شبر من أرض العرب، ونطهرها من الاستعمار والصهيونية، ومن الاستغلال والانتهازية، لتكون أرض العرب للعرب، وخير العرب للعرب، عهد الوفاء، وعهد الفداء، والله شاهد وناصر[١٠].

الفكرة هنا هي تمثيل الجماعة السياسية بصورة رمزية من خلال الاستعراض، لتبدى كجماعة مجندة لصالح «اسم الشعب» تلتف حول الزعيم حامل النداء، عن

ـاعية المنسقة، وكذلك عن طريق التمثيليات التي قدمت مشاهد
ب» كما يجب أن يكون: الشعب الواثق بالزعيم، المطيع المؤمن
ـ بهذا الاصطفاف، المتحد الهدف وراءه لا يلوي عن شيء والقادر
ئه. وكان أثرها الاستعراضي يتجاوز بكثير المشاركين بشكل مباشر
إلى عشرات الآلاف من الحاضرين، الذين كانوا يصلون أحيانا في
إلى مائة ألف[١١]، فضلا عن متابعي الصور المنشورة في الصحف
التليفزيوني بدءا من ١٩٦٠.

ـ الشباب وأعيادهم، على ضخامتها، لم تكن سوى نماذج مصغرة
الكبرى في المناسبات السياسية التي كانت تحظى بأهمية خاصة
نفسها. وكان الاحتفال بالجلاء الأول في يونية ١٩٥٦، قبل تأميم
شمل عرضا عسكريا ضخما، مشفوعا بمهرجانات شعبية وفنية[١٢].
احتفالات أعياد الثورة هي الأكثر شمولا وضخامة، فكان يشترك
ـ رمزية، تليه كل الهيئات شبه العسكرية، وصولا إلى فرق الفنون
ـجموعها «صورة شعب استيقظ وهو اليوم يزحف»[١٣]. كما كانت
ـ عواصم المحافظات وعروض عسكرية بقوات رمزية وحفلات
ـن دعائية، أو بتعبير الفترة، «هادفة»[١٤]. بالإضافة إلى عيد الثورة،
ـت وأكثرها انتظاما الاحتفال بعيد الجلاء[١٥]، وعيد النصر[١٦].

ـفالات في مناسبات أخرى، مثلا بمناسبة استقلال الجزائر[١٧]،
ـفالا شعبيا بـ«عيد الجيش» في عام ١٩٥٩، حيث «خرج الشعب
ـب عن مشاعر الحب والتقدير لجيشه الباسل»، وشارك فيه الجيش
ـشاركت تنظيمات الفتوة باعتبارها الحلقة الوسطى بين المدني
لكن الاحتفال الخاص بالجيش لم يتكرر.

ـجري إعداد مواكب لاستقبال عبد الناصر في الشوارع في تنقلاته
ـارج، منذ رحلته الأولى إلى باندونج، ولاستقبال ضيوفه من الزعماء
ـ أخرى. وكان الاستقبال يمتد أحيانا على مدى كيلومترات. وكانت

الصحف تنشر مقدما عن هذه الاستقبالات. فمثلا عرف الناس من الصحف أن «الشعب يخرج يوم الجمعة [بعد ٥ أيام] لاستقبال أبطالنا العائدين من اليمن» وأن الجماهير ستحتشد «من جميع الهيئات والطوائف»[١٩]. كذلك كانت صور الزعيم مبثوثة في كل مكان، وعلى أقواس نصر منصوبة في الشوارع خصوصا، وتحتل أخباره الرسمية المقدمة في كل النشرات، من نشرات الإذاعة إلى الجريدة السينمائية. بالإضافة إلى ذلك كان الضباط الحكام يتوجهون بانتظام لزيارة الأقاليم، فكانت تحتشد لهم جموع ضخمة.

كانت هذه الأشكال من الاحتشاد المصحوب بالهتاف الذي يؤكد الولاء المباشر يجري تنظيمها جميعا بواسطة مؤسسات الدولة التي تنتهي خيوطها في يد الضباط. فمثلا يتم تكليف بعض المدرسات باصطحاب الأطفال مزودين بالأعلام والصور من المدرسة إلى الشارع ليصطفوا في تحية الرئيس المار. وقد لا يكون الأطفال قد فهموا أي مغزى سياسي أو لديهم علم بمعنى مشاركتهم، ولكن لا شك أن الحدث كان بالنسبة لمعظمهم بهجة، نستطيع أن نسميها بهجة الزحف.

لكن البهجة كانت في السمع أيضا. فقد شجع الضباط المطربين، من خلال الإذاعة، ثم التليفزيون في فترة لاحقة، على إنتاج عدد هائل من الأغاني التي واكبت كل خطوات النظام ورددت كل شعاراته، بدءا بـ«الاتحاد والنظام والعمل»، وليس انتهاء بـ«دقت ساعة العمل الثوري» و«الاشتراكية». وكانت المناسبات السياسية يتم الإعداد للاحتفال بها مسبقا؛ فمثلا بشرت الأهرام قراءها بأن الفنانين والفنانات سيشتركون «مع الشعب في تحية الدستور المصري والابتهاج به بعد أن يعلنه الرئيس جمال عبد الناصر يوم الاثنين القادم»، أي بصرف النظر عن مضمون الدستور الذي لم يُعلن بعد، وأوردت نصوص أغنيتين لعبد الوهاب وأم كلثوم[٢٠].

وكانت الأغاني تؤلف وتلحن وتغنى على وجه السرعة حين تحين المناسبة، وكانت أول أغنية تولد من العدم وتسجل خلال ٢٤ ساعة فقط هي أغنية «إحنا الشعب»، وكان ذلك بمناسبة الاستفتاء على عبد الناصر رئيسا للجمهورية[٢١]. وأثناء حرب ١٩٥٦ كان بعض الملحنين يلحنون «كل يوم نشيدا للإذاعة... وتحولت جميع برامج الإذاعة

د تلهب حواس الناس»، وكان منها «اللـه أكبر»، و«واللـه زمان
ات من الأناشيد الأخرى التي لم يكتب لها مثل هذا النجاح[٢٢].
لمعاصرين أن حرب ١٩٥٦ كانت أول مناسبة يحترم فيها الناس
تي كانوا يعاملونها «معاملة شائنة»[٢٣]. وبنفس طريقة التلحين
رات الأغنيات في أيام قليلة بمناسبة عيد الوحدة الأول[٢٤]، وفور
وري[٢٥]. كذلك كانت أعياد الثورة من المناسبات التقليدية لهذ
، موعدها معروف مسبقا، كان إعداد الأغاني، بالعشرات، يتم في
[٢٦].

م يكن يشارك بالفرجة والاستماع فحسب، بل بالغناء أيضا، ولكن
اسا. كنا في المدارس الابتدائية في الستينيات نغني النشيد التالي:
ة السويس؛ حفرها جدودي/ عيسى وعويس؛ جه [:جاء] دليسبس/
توا]؛ إنتو النُص[: النصف]/ واحنا النُص؛ جانا جمال/ أبو الأبطال؛
[:أخذ] القنال؛ عاش جمال/ عاش جمال»[٢٧]. ولكن حتى هذه
حمل بوضوح أُسس منطق الفرجة الراسخ. فقد تعلمنا أننا بفضل
تفرجين تعساء على سرقتنا وإهانتنا، إلى متفرجين سعداء على البطل
وخد القنال». فدورنا تجاه البطل الذي يكافح وحده من أجلنا هو
، باعتباره وليّ النعم الوطنية، وهو ما لا يختلف عن موقف الفرجة
لام عموما.

*

اسي هنا هو أن الاستعراض، بالمعنى الواسع المذكور هنا، لم يكن
ان التجلي النهائي للنظام الجديد في صورته الصافية، تجلي شعب
د «اسم الشعب»، حين يتبدى كاستعراض معروض على الجموع
ستماع له وفي كل الأحوال للاستمتاع به.

ارة إلى، بل والتشديد على، أن هذا الافتراض ليس من باب التهكم
بالفعل سمة جوهرية تماما للنظام. فالنظام، منذ أن أصبح ثورة في

١٩٥٣، يتبدى جوهريا كمجموعة صغيرة فاعلة تستعرض نفسها أمام الجمهور. في البداية كان قطاع من الجمهور ينظر إليها بغضب، والآخر بلا مبالاة، ولكن مع الزعامة أصبح القطاع الأوسع ينظر إليها مبتهجا. فالشرعية تتبدى إذن جوهريا، أي في صميم عمل هذا النمط من السلطة، كاستعراض، بفعل الانقسام بين قلة تحكم وجموع تنظر.

وبالفعل، تتجلى هذه السمة الاستعراضية في مجمل عناصر الشرعية التي تناولناها. من جهة أولى، رأينا كيف كانت السلطة كثيرة الكلام، وفي نفس الوقت تطالب بالصمت والعمل. ترجمة هذا القول عمليا هي صورة متكررة، صورة زعيم يخطب وجمهور يسمع أو يتفرج. ولكن ليس الزعيم وحده، بل كذلك زملاؤه الضباط والوزراء، الذين جابوا البلاد يخطبون، وصحفيو النظام، الذين كانوا يكتبون كلاما عن السلطة الجديدة والناس يقرءون، وهكذا. بالمثل رأينا كيف كان الاستماع لخطاب الإنجازات وسحر الأرقام حيويا في هذا النمط من الشرعية، ورأينا كيف التف الناس حول النظام من خلال خطب عبد الناصر الثلاث الكبرى أثناء أزمة السويس بمرحلتيها، ليكون استماعهم وهتافهم هو التجسيد الأكثر حيوية للزحف. فسواء كنا بصدد الإنجاز الوطني أو الاقتصادي، بصدد العزة أو التقدم أو العدالة الاجتماعية، كان ثمة سلطة تفعل، ثم تتكلم عما تفعل، بينما كان المتاح للجمهور هو أن يتفرج على تحرره الخاص، أو إنجازاته، أو عدالته، أو وحدته الوطنية. وبالمثل كان يستمع إلى كيفية ترقيته وتحسين نوعيته من خلال مختلف اقتراحات «تدريبه تدريبا كاملا»، ثم يتلقاها على لحمه الحي في حالة تطبيق ما تم تطبيقه منها. وبنفس المنطق أتيح له أن يتفرج على استلامه للسلطة في الاحتفال المخصص لذلك، فأصبح يحكم من خلال مهرجان.

كانت الفرجة عموما عماد العلاقة بين الشعب واسمه، فمن خلال كلمات عبد الناصر ورجاله وصحفييه، تستمع الجموع إلى صوت «اسم الشعب»، أي إلى وحيها الخاص الذي يستوحيه الزعيم. وكان مفترضا في السكان في ظل هذا النظام أن يكونوا جماعة المؤمنين بـ«اسم الشعب»، وأن تتمثل مشاركتهم السياسية، بصفتهم موضوع التحرر، في الفرجة على تحريرهم. باختصار، بغير استعراض، بغير فرجة، بهذا المعنى العريض للكلمة، لا يوجد زحف. كان منطق «الحكومة السرية» إذن استعراضيا بطبيعته، من

ان، وكان النظام ككل عبارة عن استعراض متواصل، بحيث يمكن
ضات بالمعنى المذكور في البداية كانت مجرد تتويج لهذه الخاصية
د استعراض لمنطق الاستعراض الكامن أصلا في النظام.

اض بالمعنى الضيق للكلمة مجرد ديكور للنظام، بل كانت التمثيل
ظام نفسه. وكانت طقوس البهجة دقيقة كما رأينا في تمثيل هذه
لات والمواكب وغيرها كانت تنظمها السلطة، وكان مضمونها
وزيع السلطة، لأنها كانت تستعرض نمط الشرعية القائم على
ذلك بهجة الاستعراض كمكسب إضافي) وعلى التأييد اللاسياسي
حي أصيلا في بنية النظام نفسه. فالانقسام المسرحي بين ممثلين
ماما لتمثيل الشعب الذي انقسم كما رأينا إلى روح موحية للضباط
سالة. كان الاستعراض يمثل روح الشعب أمام المتفرجين. ولأن
ادة، كان تمثيله الأنقى هو صورة أيضا: أناس مرصوصين على هيئة
ته، يمثلون دوره ويتبدون بهيئته أمام جمهور، ككيان نهائي معطى
مان والولاء والتماهي.

ستعراضات، بالمعنى الواسع، المظهر النهائي الأكثر صفاء لجوهر
ن. فبرغم كثرة الكلام عن تطوير الفكر الناصري بعد عبد الناصر
، كما تتبدى في سلوك أنصارها ودعاياتهم، محورها صورة الزعيم
م حافظ، وتسجيلات بعض الخطب، فهي التي بقيت، بينما عفى
، وأصبحت مجمل وثائق الثورة في سجلات التاريخ، لأنها كانت
قتة، انتقالية.

❊

، الاستعراضات تعكس التركيب السلطوي للنظام وتذكّر به، لماذا
ترح أن بهجة الزحف تم تقبلها بنفس المنطق الذي تقبل به السكان
ألها النظام عموما. لم يكن الاستعراض بهيجا إلا في ظل الزعامة
عبد الناصر زعيما معبودا ورمزا، لا مجرد حاكم حصل على سلطة

بالسلاح. بهذا التحول أصبح عبد الناصر نوعا من أب للشعب، سلطة أبوية. والسلطة الأبوية قاهرة ومُنعمة، معا. وبالتالي يبدو إنعامها مجرد منحة خالصة، معطاة عن طيب خاطر، غير منتزعة، لأنها نابعة من سلطة عليا، سامية، لا يمكن زحزحتها أو منافستها.

بمجرد أن استقرت السلطة وبدت منيعة، أصبحت مكاسب السكان، سواء كانت معنوية بالانتصارات في السياسة الخارجية، أو مادية بتلبية المطالب في المؤتمرات الجماهيرية، تبدو مكسبا صافيا، منحة معطاة عن طيب خاطر، مثل عطايا هارون الرشيد للشعراء. وبالتالي كان يجب أن يقابلوها بالشكر والعرفان. صحيح أن نسيان قمعية النظام كان مستحيلا (فلم تكن أحداث مارس والمحاكم الاستثنائية قد نُسيت بعد، فضلا عن استمرارية الدولة البوليسية)، ولكن العطايا على اختلافها كانت أبوية الطابع لهذا السبب بالذات، أي لأنها تتبدى كنوع من الكرم.

كان انحلال السكان إلى عناصر أولية، أو «مادة خام» (بتعبير عبد الناصر)، صدمة مروعة ومستمرة لا سبيل إلى نسيانها. ولهذا السبب بالذات كان المتاح هو تحويل القهر إلى حب بنوي، أو تمثُّله على هذا النحو. وكانت الاستعراضات تكرس الجانبين معا: القهر والحب. كان الاستعراض نفسه قهريا، ليس فقط لأن السلطة تنظمه وتصنعه على صورتها، ولكن لأنها تعرض أصلا صورة نموذجية للسكان. كان الجميع يعرف أن ما يتبدى في الاستعراض غير حقيقي، وأن الزحف غير قائم، لأنه أصلا مستحيل، نموذجي أكثر مما ينبغي، وقمعي بقدر ما هو نموذجي. وبالتالي كان النموذج الذي يتم تقديمه لا يمكن التماهي معه. كان الاستعراض إذا أُخذ بمعناه الحرفي نوعا من الإذلال الجماعي، لأنه يضخم الفارق بين الواقع، واقع السكان، والمثال المطروح. لذا كان الاستعراض يجب أن يكون في نفس الوقت جذابا، صورة للتعاون الطوعي القائم على المساواة، صورة للتوحد الإرادي حول هدف. كان يجب أن يكون ملونا وبهيجا، ليقدم فرصة ما للتوحد معه، ليس على أساس التماهي، ولكن على أساس التكامل. فالحب هو علاقة تقوم على التكامل (وهما أو حقيقة)، بمقتضاها تكون قوة الطرف الطاغي محسوبة في وجدان الطرف الآخر كقوة له، لصالحه، تكمل نقصه. كان السكان يعرفون أنهم ليسوا هذا الزحف، وأنهم يبدون بجانبه أقزاما، فكان يذكرهم

سياسي، ولكنه كان في نفس الوقت يعوضهم، ويجذبهم، بأن يقدم
م، قوة تحبهم حتى وهي تحجر عليهم وتقسو بوجودها النموذجي
ستقرار النظام مترافقا مع عطاياه كان تقبل هذه العلاقة بهذا الشكل
ـم ليواصلوا الحياة[٢٨].

لزحف ممكنا، ولهذا بالذات كان تمثيله الرمزي ضرورة لاكتمال
الزحف، باعتبارها الإيديولوجيا المؤسِّسة للسلطة. ومثل كل
ل بأن يصدقها الناس بحذافيرها، بل بأن يتقبلوا عرضها عليهم
ح. وكان الاستعراض بالمعنى العام، أي مجمل الآليات الخطابية
تيح لهم نسيان أن ما يتفرجون عليه ليس سوى عجزهم، لأنه يبدو
ونسيان أن صورية «اسم الشعب» الذي وُضعت فيه كل تصوراتهم
أن يكونوا عليه، ذلك الذي ينتصر دائما في الاستعراضات، هو في
منهم، هو العجز بذاته، هو مجرد شبح. ولأن انتزاع السكان لهذه
ة من عزة وكرامة وحرية وتقدم وغيرها من «اسم الشعب» مستحيل
ـا المتاحة صورية بالضرورة، بالمشاركة في الاحتفال أو الاستمتاع
نة المتاحة للشعور بأن هذه التصورات تخصهم. وبهذا المعنى كان
دَّمه «اسم الشعب» عن عجزه عن التجسد في السكان أنفسهم، لأنه
ء من رفضهم ككيان سياسي، واستبعدهم من أي فعل إرادي حتى
راضات نفسها وتنظيمها. على خلاف موالد الأولياء مثلا.

سماء إنشاء الشعب، ليتناول الباب التالي الاحتفال، أو الشعب، في
ي النظام بنفسه باعتباره زحفا، إلى أن يصطدم بتناقضاته الخاصة.

(١) انظر مثلا: «تسابق الهيئات على تكريم جمال عبد الناصر»، الأهرام ٢٥/ ١٠/ ١٩٥٤، ص ٦؛ «الشعب يواصل تهنئة الرئيس بموقفه التاريخي [بعقد صفقة الأسلحة التشيكية]»، الأهرام ٤/ ١٠/ ١٩٥٥، ص ٩؛ الأخبار ١٢، ١٣/ ١٠/ ١٩٥٥، ص ٦: إعلانات تأييد بخصوص نفس المناسبة؛ «استنكار موقف الإخوان المسلمين» [من اتفاقية الجلاء]، الأخبار ١٢/ ٩/ ١٩٥٤، ص ٣.

(٢) «مصر تحتفل اليوم بعيد الميلاد الأول لهيئة التحرير»، الأهرام ٢٣/ ١/ ١٩٥٤، ص ٤.

(٣) «تنظيم الاحتفال بالأعياد والمناسبات القومية»، الأهرام ٧/ ٣/ ١٩٥٥، ص ٤.

(٤) انظر مثلا: «الرئيس يشهد الاحتفال الثالث بأعياد الشباب»، الأهرام ٢٠/ ١/ ١٩٥٦، ص ٨؛ «الرئيس يشهد حفل افتتاح أعياد الشباب»، الأهرام ١٨/ ١/ ١٩٥٦، ص ٦.

(٥) «٤٢ ألف طالب وطالبة يحتفلون بأعياد الشباب»، الأهرام ١٧/ ١/ ١٩٥٥، ص ٧؛ «كمال الدين حسين يفتتح أسبوع شباب الجامعات»، الأخبار ٣١/ ١/ ١٩٥٨، ص ٥.

(٦) «الهدف من المعسكرات خلق المواطن العربي الصالح»، الأخبار ٥/ ٤/ ١٩٦١، ص ٦.

(٧) «المساء تقول»، المساء ٣/ ٢/ ١٩٥٩، ص ٤. ولم تحدد الصحيفة من الذي رسم الهدف الوحيد.

(٨) «احتفالات أعياد الشباب»، الأخبار ٢٣/ ١/ ١٩٥٨، ص ٥. وانظر أيضا: «عبد الناصر يشهد اليوم أضخم عرض للشباب»، الأخبار ٢٦/ ٧/ ١٩٥٩، ص ١ – ٢. وكان العرض بالإسكندرية بعنوان «الزحف المقدس»، وشارك فيه أساتذة الجامعات.

(٩) «عبد الناصر يشهد أضخم استعراض»، الأخبار ٦/ ٢/ ١٩٥٩، ص ٣. وانظر وصف استعراض آخر له نفس الموضوع، في: «عبد الناصر يفتتح أعياد الشباب في استاد القاهرة»، الأهرام ٢٥/ ١/ ١٩٦١، ص ٣.

(١٠) انظر مثلا: «٦٠ آلاف شاب وفتاة يرددون في أعياد الشباب»، الأخبار ٢٥/ ١/ ١٩٦١ ص ٣؛ وفي نفس اليوم: «عبد الناصر يفتتح أعياد الشباب في استاد القاهرة»، الأهرام، ص ٣. ويبدو أن هذا القَسَم قد ظهر على نطاق كبير للمرة الأولى بمناسبة أسبوع شباب الجامعات عام ١٩٦٠: «عبد الناصر مع شباب الجامعات»، الأخبار ٥/ ٢/ ١٩٦١، ص ١. كما تردد في احتفالات الاتحاد القومي الكبرى بمناسبة عيد الوحدة: «١/ ٢ مليون يحضرون مؤتمر الاتحاد القومي»، الأخبار ٢٣/ ٢/ ١٩٦١، ص ٦.

(١١) «٦٥ آلاف شاب وفتاة يرددون في أعياد الشباب»، الأخبار ٢٥/ ١/ ١٩٦١، ص ٣.

(١٢) «مهرجانات شعبية يشترك فيها أحفاد جيش عرابي»، الأهرام ٧/ ٦/ ١٩٥٦، ص ٣؛ «مهرجان الزهور»، الأخبار ٢٥/ ٥/ ١٩٥٦، ص ٥؛ الأخبار ٢٠/ ٦/ ١٩٥٦، صفحات متفرقة.

(١٣) «كلمة اليوم»، الأخبار ٢٧/ ٧/ ١٩٥٩، ص ٦.

ب في أعياد الثورة»، الأهرام ٢٥/ ٧/ ١٩٥٥، ص ١٢؛ «احتفالات ضخمة بعيد ٢/ ٧/ ١٩٦٤، ص ٥؟.

لات الجلاء عام ١٩٦٦، في: الأخبار ١٩/ ٦/ ١٩٦٦، ص ٣.

لن يحضرون احتفالات عيد النصر في بورسعيد»، الأخبار ١/ ١٢/ ١٩٥٨، ص ٤؛ ١/ ١٩٦٠، ص ٧ - ٨؛ الأخبار ٢٣/ ١٢/ ١٩٥٩، ص ٣.

ية المتحدة تحتفل اليوم باستقلال الجزائر»، الأخبار ٩/ ٧/ ١٩٦٢، ص ٤.

جيش في كل مكان»، الأخبار ٢١/ ١٠/ ١٩٥٩، ص ٣، ٨؛ «عيد الجيش»، الأخبار ، ص ١.

١٩٦١، ص ١.

لأم كلثوم وعبد الوهاب»، الأهرام ١٤/ ١/ ١٩٥٦، ص ٧.

ر اليوم ٣٠/ ٩/ ١٩٦١، ص ١٢. وكانت الأغنية لعبد الحليم حافظ وتلحين كمال ملاح جاهين.

، آخر ساعة ١٢/ ١٢/ ١٩٥٦، ص ٢٠. وانظر تعليقا ناقدا مهذبا على طريقة الإنتاج في مثل تلك المناسبات في: صلاح حافظ، «قف!»، آخر ساعة ١١/ ١٢/ ١٩٦٣،

، وقلة أدب»، آخر ساعة ٢٢/ ٨/ ١٩٥٦، ص ٣٨ - ٩.

وحدة»، الأخبار ٣٠/ ٩/ ١٩٦١، ص ١٢.

ار اليوم ٣٠/ ٩/ ١٩٦١، ص ١٢.

ي، «حالة طوارئ في شارع الفن»، آخر ساعة ٣١/ ٧/ ١٩٦٣، ص ٥٣؛ «أغاني عبد ٢٢/ ٧/ ١٩٦٥، ص ٤.

/ يا حبيب الوادي؛ ياللي بروحك/ تفدي بلادي؛ سمعت بابا/ بيقول لماما: الفضل الفضل كله لبابا جمال». ولم نسأل وقتها، الفضل في ماذا؟ وقد صاغ صلاح جاهين فكرة تقريبا: «وصحيت على ثورة بترُج الدنيا/ ولقيت أوطاني حرة في إيديا/ وجمال / قوم إرفع راسك واشبع حرية». وقد غناها عبد الحليم حافظ، وهي نفس قصة الشعب الذي يتلقى أوامر بأن يشبع حرية، باعتبارها إحدى عطايا السلطة.

وحي بصفة عامة أفكارا قام بتطويرها سلافوي جيجك معتمدا على كل من فرويد

Slavoj Zizek, The Sublime Object of Ideology (Verso, London, NY :

الباب الثاني

المدينة الفاضلة

الفصل الرابع

الصعــــود

انتهت فترة الانتقال الرسمية بالاستفتاء على الدستور وعلى عبد الناصر رئيسا، وتراجع الصدام مع الغرب مؤقتا بعد انتصار ١٩٥٦ السياسي وتدشين زعامة عبد الناصر. وحصل النظام ككل من خلال ذلك على شرعية محلية، وأيضا إقليمية، غير مسبوقة ولا متخيلة قبل تلك اللحظة. فأصبح مشروع الزحف المقدس، أو الانتقال، أو القوامة الشعبية، أو الزعامة، راسخا. وأتيح لعبد الناصر وأعوانه فرصة هائلة لكي يحققوا الإصلاح كما يرونه. وكانوا قد أفصحوا عن إرادتهم بالفعل في صياغتهم للدستور، ومنحوا عبد الناصر سلطات غير محدودة، وظلوا مع ذلك أقرب معاونيه، ليقيموا معه، مطمئنين إلى تأييد القطاعات الواسعة من الجماهير، المدينة الفاضلة كما يرونها: «المجتمع المدرب تدريبا كاملا»، أو «الزحف» المتجه قدما نحو الأهداف العليا.

وتنقسم هذه الأهداف إلى ثلاثة أقسام كبرى: أهداف اقتصادية واجتماعية، أي الشرعية الإنجازية التي تتمثل في تحقيق النهضة وقدر من «العدالة الاجتماعية» التي تعني ببساطة تعديلا، ولو طفيفا، في توزيع الثروة، أو على الأقل زيادة المنافع التي يحصل عليها قطاع معتبر من السكان؛ والشرعية الشعبوية المرتبطة بالأمن التي تتعلق بتشغيل المؤسسات الهادفة إلى «سد الفراغ السياسي»، وإتاحة الفرصة للشعب ليعمل، كما قيل، لحماية الثورة. وأخيرا مواصلة مكافحة الاستعمار في المنطقة وتحقيق المزيد من الأمجاد في هذا المجال. ويمكن القول بأن الفترة من ١٩٥٧ إلى حوالي ١٩٥٩

ـ الذهبي لحكم الضباط، فبعد ذلك بدأت مشكلات «الزحف»
ضت فكرة الزحف نفسها لتعديل جذري على نحو ما سنرى في
في الفترة السابقة كانت المشكلة هي إقامة النظام السياسي وفقا
ـ إنشاء الشعب بالشكل الذي مر بنا. أما المشكلات التالية فكانت
، النجاح في إنشائه، كانت عواقب سياسات الضباط نفسها، أو
وللبلاد. لنر كيف قدم الضباط سياساتهم في طورها المجيد.

يف

لى أنفسهم منذ البداية كما رأينا أن يوفروا ما أسماه عبد الناصر
التي تعني تأمين قدر من تحسن مستوى المعيشة بمكافحة الغلاء
، إطار أوسع، هو تحقيق نهضة اقتصادية، وصناعية بالذات. وقد
دين هذا التوجه فيما أسماه صعود أهمية «الرجل العادي»: «العصر
الرجل العادي... [والبطل] اليوم هو الذي ينبع من إرادة الرجل
في الطريق»[1]. وبصفة عامة طرح الضباط أنفسهم كعاملين في
ل عن، وكدليل على، جدارتهم بتمثيله. وقد أضفى هذا الاستبدال
function) عاما على الإيديولوجيا السائدة في تلك الحقبة، بمعنى
ظام للسكان نابعة من جدارته في القيام بمهمة أو مهمات محددة
ـات الفترة يقومون «بوظيفة» لصالح الشعب، كبديل عن الحصول
ح في مجال عام مفتوح. بهذه الطريقة يمثل الضباط الشعب برغم
عام برمته، لأنهم يقومون بوظائف معينة، أي بوصفهم سلطة مفيدة
ن الحرص على مصالح الشعب أو الوطن، وبصفة خاصة الجموع
ـ «الرجل العادي».

الضعفاء من الأقوياء»[2]، وفقا لفتحي غانم، اتُّخذت إجراءات مثل
ر بتحديد أسعار السلع، وزاحمت الدولة في ميدان الإسكان ببناء
محدودة الدخل. واعتُبرت هذه السياسة «اشتراكية وتعاونية»[3].

كما أنشئت الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بهدف «إيجاد رادع يحول دون ارتفاع الأسعار بسبب التلاعب أو الرغبة في تحقيق ربح فاحش على حساب الشعب»[٤].

غير أن الإنجاز لا يتمثل فحسب ولا أساسا في هذه الإجراءات، بل في إشاعة شعور عام بأن البلاد تحقق نهضة كبرى، حتى قبل أن تظهر أية نتائج بارزة. فمنذ عام ١٩٥٨ بدأ تقليد افتتاح «سوق الإنتاج» (المعرض الزراعي الصناعي الآن)، وقضى عبد الناصر في أول افتتاح له تسع ساعات متصلة، واحتوى المعرض على نموذج مصغر للسد العالي المزمع إنشاؤه[٥]. واعتُبر المعرض دليلا على نهضة أشبه بالمعجزة، ولكن: «لا معجزات هناك، ولكنْ شعب انتفض ورمى عن نفسه الأغلال... كان ينقصنا الإحساس والروح. الإحساس بأن بلادنا لنا»[٦]. وتدريجيا أصبحت الصناعة محور الشرعية الإنجازية، بعدما أصبحت الحكومة تمتلك مؤسسات صناعية منذ التمصير في ١٩٥٧. ولكن بالطبع كان السد العالي يحتل دائما الصدارة كعنوان لاتحاد السلطة الجديدة بالوطنية بالتقدم معا[٧].

وقد بلور إحسان عبد القدوس الفكرة كلها حول مقولة «الثورة»، فأكد أن اللحاق بالغرب المتقدم يتطلب «النظم الثورية في التصنيع وفي التوجه الاقتصادي... [التي] تعني النظم الثورية في الإدارة وتوجيه قوى المجتمع»[٨]. بهذا المنطق لا تكون الثورة «مفيدة» ومنتجة فحسب، بل الطريق الوحيد المتاح نحو التقدم. وبصفة خاصة أكد عبد الناصر أن النظام الحزبي جعل الحكومات تتحاشى المشاريع طويلة الأجل لأنها لم تكن تضمن أن يجني ثمارها منافسوها الذين سيأتون للسلطة بعدهم. أما «حينما اتحدت كلمة الشعب... استطعنا اليوم - أيها الأخوة - أن نرى ثمرات هذه المشاريع، لا لحزب من الأحزاب... وإنما للشعب ولأبناء الشعب»[٩]. كما أكد أن الطبقة المالكة القديمة كانت قد اكتفت بما جمعته من ثروات ولم تعد مهتمة باستصلاح المزيد من الأرض الزراعية، أو إحراز نهضة صناعية، ولذلك لم يهتموا، مثلا، بمشروع كهربة خزان أسوان[١٠]. أما الاستعمار، فمسئول عن عدم قيام صناعة الحديد والصلب[١١]، وعن عدم تحقيق مشروع كهربة خزان أسوان، وبصفة عامة كان «يعمل دائما على ألا نعمل... على أن نرزح تحت الفقر وتحت الحاجة... على أن نحتاج إليه في السلاح...

الآلات»[١٢]، بل ادعى أن سبب العدوان الثلاثي هو فزع الاستعمار
ردها الضباط، فأخذ «يتحرش بنا»[١٣].

يقوم توحيد كامل بين النظام الجديد والنهضة، ليس فقط من وجهة
ن وجهة نظر الاستعمار أيضا، في قول رجال النظام وأنصاره. وتل
ا التصور إلى منتهاه ليصبح برنامج التصنيع أقوى تجليات الحكم
نا دوليا لكل القوى المعادية:

> يس أننا سنضاعف الدخل القومي في عشر سنوات... ومنذ بدأت
> يدة تفتح أبوابها... وأعداء الجمهورية العربية المتحدة في حالة قلق
> اب المصانع في الغرب... وإسرائيل... وسماسرة ووكلاء الغرب...
> ي أن يتحالف كل هؤلاء للدفاع عن أنفسهم[١٤].

ن غرابة المبالغات، لا شك أن الإنجاز على المستوى الاقتصادي
حكومات في العصر الحديث، وأنها تحرص على إبراز النتائج
ية لسياساتها، حتى في بلدان السوق الحر. غير أن دعاية الضباط
نت لها سمات خاصة. فقد تم ربط الإنجاز دائما بفكرة الوحدة
'تحاد» أو «الزحف»، وأضفيت عليه بالتالي سمة وطنية عامة ليست
لا أساسا. فالمسألة المميزة هنا لخطاب الضباط وأنصارهم هي
ن سياسة اقتصادية معينة في مواجهة سياسات أخرى، وإنما يقدمون
ودهم في السلطة ضمانة الإنجاز الوحيدة، أيا كانت سياساتهم، التي
فترة لفترة كما سنرى. ومن هنا لم تكن الدعاية تنسب الإنجازات
ـ اقتصادية بعينها، بل لفكرة «الزحف»، باعتباره هو نفسه مفيدا
بل والشرط الضروري لأية نهضة وطنية، بمعنى استحالة قيام أية
ت أو إنتاجية عموما، على أي أساس آخر، تماما مثلما قيل سابقا
رة، وإن انتهاء الثورة يعني نهاية الشعب.

ب أيضا تأكيد أن الإصلاح، مثله مثل السلطة، أمر مقضي من أعلى
على ماهيته، وإنما ينبني القبول به على الثقة في النظام، وبالذات في

الزعامة باعتبارها ابنة الثورة، التي هي ابنة الانقلاب. وبالتالي بقيت عمليات ودوافع اتخاذ القرار غامضة وسرية، تجري داخل جماعة صغيرة مغلقة، أو «تنظيم سري». وبالتالي تفاقم الوهم الإيديولوجي الذي يعتبر الضباط «أحرارا»، كما لو كانوا يسبحون في فراغ اجتماعي وسياسي، أو كأن سكان البلاد ليسوا، على حد تعبير عبد الناصر، سوى «مادة خام». وبالتالي بدت الشعارات والسياسات على حد سواء كالأقدار التي تسببت فيها آلهة لا نستطيع نحن البشر أن نعلم شيئا يقينيا عن منطقها، وإن كنا نستطيع أن نجتهد في التخمين، اللهم سوى أنها ترأف بنا وتحرص علينا، حتى وهي تعاقبنا أو تبطش بنا.

لقد تناولت هذا النوع من العمى من قبل في مناقشات تحديد نظام الحكم بعد فترة الانتقال. لكن انتقاله إلى مجال الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة أدى إلى تبلور تصور مؤداه أن الضباط لا يقودون مؤسسات الدولة كيفما شاءوا فحسب، بل إنهم أساسا أحرار بالفعل في اختيار النظم الاقتصادية والاجتماعية، وصولا إلى القول بأنهم يقيمون مجتمعا جديدا تماما بناء على محض اختياراتهم.

النقطة الجوهرية هنا هي أن هذا «الوهم» ليس مجرد دعاية، ولا هو كذبة، وإنما هو إيديولوجيا، أي «وهم ضروري»، لأنه نابع من استغلاق نظام الحكم السري، بحيث بدت سياسات الضباط الأساسية في الإصلاح (وسنعرض لها بعد قليل) مجرد اختيار يقوم به الضباط بحرية بناء على تقديرهم الخاص لوضع البلاد السياسي والاقتصادي، النابع من محبتهم للشعب أو الوطن. وبالتالي يصبح هذا الاختيار حرا تماما، وفي نفس الوقت حتميا تماما، لأنه ليس سوى التعبير الوحيد الصحيح عن مصالح البلاد ككل، بعد تشكيلها صوريا في هيئة «الزحف». فالتوحيد بين البلاد ومستقبلها وبين الضباط ينعكس هنا بكل قوة، بما يضع في الظلام الدور الجوهري لأثر طبيعة نظام الضباط نفسه في اتخاذ هذه الخيارات. وسنتابع الآن هذا الازدواج بين الحرية والحتمية.

لكن يجدر التنبيه مجددا إلى أن الوهم الموضوعي، أي الإيديولوجيا، لم تكن أداة يستخدمها طرف ضد طرف آخر، بل مجال تتحرك فيه كل الأطراف وتتنفسه شاءت أم أبت، بما فيها الضباط أنفسهم. مثلا أوضح عبد الناصر أنه بعد أن تبلورت «عقائد الثورة» ـ وكان يعني هنا تحديدها بأنها ثورة وطنية وسياسية واجتماعية ـ «كان التحدي

د الإطار الذي تستطيع فيه هذه العقائد أن تباشر حركتها وتصنع
ِ رسالتها بتحقيق أهدافها. وكانت أمام شعبنا أكثر من طريق. كان
بادة الدولة... وكان واضحا أن **شعبنا لا يرضى** هذا الطريق... لقد
اية المصير الوطني إنما تتوقف على الشعب»(١٥). فرغبة الشعب
ول النص، ملزمة للضباط، بوصفها أداة لا مفر منها لحماية «المصير
كون اختيارات النظام وإستراتيجياته حرة من جهة، وجبرية من جهة
ر بإرادة الشعب. ولكن ثمة نتيجة أخرى تترتب على هذا التلازم
ة، هو أن إستراتيجيات النظام تبدو كهدف يتم تحديده مسبقا، بناء
،، يليه اختيار اتجاه الحركة باعتباره وسيلة، لتبدو اختيارات النظام
ب الشطرنج، الذي يخطط في إطار قواعد وهدف محدد سلفا.

لأدق، بمعنى الأقرب لما قاله الضباط وأنصارهم، تشبيه السياسة
. فالضباط لا يقومون في تحديدهم لطبيعة المجتمع الجديد الذي
بغية الوصول إليه، سوى بإجراء بحث متجرد عن «الأصلح»، لا
، سوى التزامهم الأخلاقي بمصلحة الشعب. أي كما لو كان الضباط
لا تربطهم سوى المبادئ التي يفضلها الشعب، لينطلقوا في البحث
فالسلطة تتبدى هنا صراحة كهيمنة شاملة على المجتمع من موقع
حث الذي يهيمن بطبيعة الحال على موضوع بحثه، ليس فقط من
سياسات، بل تتسع هيمنته لتشمل تحديد طبيعة البنية الاجتماعية
المناسِبة. فالنظام حر إذن في تحديد وجهة الزحف وهدفه، بل
المجتمع... مهمة صعبة، ذلك لأننا لا نبني المجتمع الجديد فقط؛
صميم هذا المجتمع بأنفسنا قبل أن نبنيه... نحن... لا نبني فقط
وبنفس المنطق قيل إن الدستور «مثل ذلك الرسم التخطيطي الذي
ليستطيعوا على هديه أن يقيموا معالم البناء»(١٧)، لا نتاج أوضاع
مثلا.

عبد الناصر إيديولوجيا تكنوقراطية للإصلاح، أنزلت السكان إلى

مرتبة موضوع لتصميم وتخطيط وتنفيذ تجريها السلطة من أعلى. وحين تزايد تحكم السلطة في الاقتصاد بعد التأميمات وصلت هذه النغمة إلى ذروتها: «احنا في ثورة ٢٣ يوليو ما بنصلحش، احنا بنغير تغيير كامل... لازم نبني دولة جديدة ولازم نبني ديمقراطية جديدة... دولة جديدة بنظام سياسي جديد وبنظام اقتصادي جديد وبنظام اجتماعي جديد... **بنبني حياتنا كلها زي ما احنا عاوزين في الاقتصاد**، في العمل، في الأجور، في ساعات العمل، في العلاقة بين أفراد المجتمع، في التعليم، في التأمين الاجتماعي، في الثقافة»[١٨]. وبالتالي تصبح السياسات شبيهة بالأبحاث الأكاديمية بشكل متزايد: «الثورة في أصالتها هي علم تغيير المجتمع... هي الفهم العلمي السليم للعلاقات الاجتماعية والإصرار على تغييرها... الثورة هي التخطيط... [أي] **التصميم الأصلي لبناء على اتساع رقعة وطن بأكمله...**»[١٩].

ونجد في «الأخبار» الطبعة الشعبية لهذا المخيال التكنوقراطي: «التخطيط ببساطة هو تصميم بيتنا الكبير وبناؤه وفق هذا التصميم. والبيت الكبير هو بلدنا. والطراز الذي اخترناه لهذا البناء هو الاشتراكية الديمقراطية التعاونية والمدة التي حددناها ١٠ سنوات»[٢٠]. وبعد ذلك قُدمت الخطة الخمسية بشكل أسطوري الأبعاد: «مضاعفة الدخل [القومي في ١٠ سنوات] تتطلب دراسات واسعة وإحصائيات كافية في جميع القطاعات. وتتطلب أيضا دراسات نفسية وعقلية وعلمية تغطي مختلف نواحي النشاط الإنتاجي. فهي بمثابة تحريك هذا الجهاز الضخم الذي نسميه الوطن في اتجاه معين مع تحقيق الانسجام بين أجزائه والتعاون بين قدراته»[٢١]. فالمخطِّط يتبدى في خيال الكاتب كائنا كلي القدرة: يحيط بكل كبيرة وصغيرة، وأمامه خريطة هائلة الأبعاد، تحدد موقع كل فرد وآلة ومورد طبيعي ليحدد على أساسها «العمليات». وبالتالي يُختزل البلد بأكمله إلى «جهاز» يتولى المخطِّط إدارته من الألف إلى الياء، وبالمقابل، يتبدى البلد نفسه بسكانه، بالطبع، قابعا تحت رحمة، أو عناية، أنامل يديه وأفكاره. وربما تجدر الإشارة هنا إلى كم اللذة التي تصاحب هذه التصورات ذات الحجم الهائل، لذة التحكم الشامل، أو «متعة القيادة» التي تروجها إعلانات السيارات الآن على القنوات التليفزيونية، ولكن على مستوى أضخم بكثير.

هذا الشكل هو الذي يتيح للسائق أن يعيد تشكيل الشعب وتخليصه
يتيح له أن يحلم بذلك. فكما يقول إحسان عبد القدوس، تعليقًا
اصر ببناء الإنسان في إحدى خطبه:

كأي صناعة أخرى... والمواد الخام في الإنسان هي: الأفراد.. والأفراد
عمليات «غسيل مخ» من رواسب المعتقدات الخاطئة... والمذاهب
يلة... وبعد ذلك تأتي مرحلة الصهر.. أو مرحلة ملء «فراغ العقيدة»..
عقول الأفراد فهما جديدا للحياة.. وأن نبصرهم بالطريق الذي يسيرون
لهم الدافع على العمل والهدف الذي يعملون من أجله[٢٢].

لكل مراحل غسل وصهر وملء ودفع المواطن على طريق التقدم
ات الطبخ. وبصراحة أكثر، وبلا ديكور نظري، جاء في مقال عن
المواطنين أن يدركوا واقع **الحياة التي نريدها لهم ولهذا المجتمع**...
نريد أن يتألف منهم مجتمعنا يجب أن يكونوا على قدر واف من
يكون لكل منهم هواية يمارسها... ولا بد أن نسلم أن الشعب القوي
ألف من أفراد أقوياء...»[٢٣].

❊

تتبدى حرية الضباط، بل حرية صغار موظفيهم، في استعمال المواد
ضة. ولكن هذا وحده لا يكفي، فلا بد أيضا من التحلل من جميع
لنظريات، والإشادة بتجريب مطلق. وهكذا أعلن عبد الناصر في
أنه «لقد كانت أعظم الملامح في تجربتنا الفكرية والروحية أننا لم
بحثا عن حياتنا، وإنما انهمكنا في حياتنا ذاتها بحثا عن النظريات...
عقائدنا من تفاصيل الأحداث التي مرت بنا»[٢٤]. فبرغم أن الضباط
شكلوا برلمانا واتحادا قوميا وأن عبد الناصر لخص الهدف العام في
«مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني» (كما سنرى)، أجمع رجال
أن هذا لا يربطهم بأية نظرية بشأن النهضة، وعلى وجه الخصوص
الأفكار المعروفة.

ولم يمل الضباط من التأكيد على الفكرة. فمثلا صرح أنور السادات أن الاتحاد القومي «تنظيم قومي ينبثق من بيئتنا والظروف التي مرت بنا»، وقال أحد مساعديه «نحن لنا اشتراكيتنا وفلسفتنا ومبادئنا المستمدة من ظروفنا وحاجتنا وواقعنا. ولهذا لا نستورد مذهبا من المذاهب القائمة في الخارج»(٢٥). وبعده قرر كمال حسين أن «مبادئنا» «مشتقة من بيئتنا، متسقة مع مثلنا وعقائدنا، تمليها حاجاتنا ومصلحة قومنا، وليست مبادئ مترجمة ولا مقتبسة ولا دخيلة»(٢٦).

وبصفة خاصة جرى التأكيد مرارا على رفض كافة الإيديولوجيات المعروفة، بما فيها القائمة بالفعل في داخل البلاد. فأوضح صلاح دسوقي (ضابط حر) أن الشعب رفض طريق الشيوعية وطريق الإخوان وظل «يبحث عن الطريق الثالث». ومثل «الشعب» الذي تُمَثِّله، أو الذي هو هي، رفضت الثورة أن تقف مع الإخوان «لأنها تؤمن بأن الدين لله والوطن للجميع»، أو مع الشيوعيين «لأنها تؤمن بالعقيدة... وتؤمن بألا نجاح لفكرة تستورد من الخارج»(٢٧).

ولكن ماذا بعد أن تحرر الضباط من كل قيد فكري بالإضافة إلى التحرر من القيود السياسية؟ على أي أساس يتقرر بناء البلاد؟ هل يحكم الضباط الأحرار فقط بموجب حريتهم في أن يفعلوا ما يشاءون؟ هنا تأتي فكرة الخصوصية لتكمل ثنائية «الحرية الجبرية» التي نتناولها هنا. فباعتبار الضباط معبرين عن شعب الزحف الواحد، لن تكون سياستهم سوى أن يتيحوا الفرصة للبلاد لتحدد مسارها «الطبيعي»، إن جاز التعبير، من خلالهم. وبالتالي لم يكن النظام الذي أقامه الضباط في عرفهم سوى «إفراز طبيعي»، إن جاز التعبير أيضا، بفضل حالة الطوارئ التي تتيح ما يمكن أن نسميه «عزل الظاهرة» عن «المؤثرات الضارة» لكي «تنمو بحرية» وفقا «لطبيعتها»، أو قل هو نوع من تمهيد التربة المناسبة لكي ينمو «النبات» وفقا لخصائصه (بعد تهجينه بالعزة والكرامة والمبادئ والحرية وما إلى ذلك).

بناء على هذه الفكرة أكد فتحي رضوان، مثلا، أن نظام الاتحاد القومي «هو نفس النظام الذي لجأت إليه مصر في تاريخها الحديث كلما ارتفعت الأحداث إلى مستوى عالٍ»، وضرب الأمثلة بمقاومة الحملة الفرنسية، ومصطفى كامل قبل تشكيل الحزب

١٩، و«الأحزاب التي نشأت [بعدها] كانت تفتيتا لهذا الاتحاد
ِ أن ثمة خاصية وراثية لا حزبية في الشعب المصري، وإن كانت
آن لآخر. ولكن الأهم أن هذه الأقوال لم تتجاوز طرح هذا الادعاء
يره أو تعميقه، لأن الغرض يقتصر على إثبات أصالة ما للا حزبية

موصية من تفسير نظام الحكم الجديد إلى برنامج النظام الاقتصادي
ما عملنا من وحي طبيعتنا أسلوب الحركة في الثورة السياسية... لازم
نتنا أسلوب الحركة في الثورة الاجتماعية... ما نقلش... ما عندناش
التانية [:الأخرى] عملت إيه، لكن لازم نستوحي مجتمعنا»[٢٩].
ية لتصل إلى سياسات النظام النوعية. فمثلا أوضح سيد مرعي،
عة، أن «سياستنا الزراعية تتمشى مع طبيعة بلادنا وشرائعنا ولن
من أي بلد في الخارج لأن لكل بلد ظروفه الخاصة»[٣٠]. وبالتالي
حيث المبدأ.

ليست القضية أن الليبرالية أو الشيوعية أو غيرها خطأ بشكل مطلق،
تخصنا: «الشيوعية كنظام حققت في بلاد غير بلادنا نتائج لا يمكن
ظروف بلادنا تختلف»[٣١]. وبعبارات شبيهة قال أنور السادات
ت أثناء زيارة رسمية «إن موقفنا [السلبي] من الشيوعية يقتصر على
خلاف مع الشيوعيين الأجانب ناشئ «أساسا عن إيماننا بالاختلاف
تطورات تاريخها الوطني»[٣٢].

ن ذلك، فالخصوصية تخرج عن نطاق الفهم، لأنها لا تقبل التحليل،
ِ فحسب أن الاشتراكية التي رُفعت شعاراتها في تلك الفترة غير
أن «إرادتنا أن نسير بالاشتراكية لا شرقية ولا غربية، وإنما اشتراكية
احاجاتنا»[٣٣]. بل أصلا، وفقا لكمال الدين حسين الذي لعب دورا بارزا
لخصوصية آنذاك، لن نستطيع أن نفهمها «إذا حاولنا أن نتفهمها على
نبية»[٣٤]، فهي مغلقة على نفسها، لا يمكن تفسيرها إلا من داخلها.

ضوء ذلك أن يصبح التوافق مع الهوية، أو العمل وفقا لمبدأ الخصوصية

الشرط الجوهري لأي أمل في تحقيق الانتصارات: «في كل مرة نسينا فيها أنفسنا وروحنا وقوتنا لم نستطع أن نحقق النصر، وفي كل مرة وجدنا أنفسنا وروحنا وقوتنا حققنا النصر». وهو شرط تحقيق النهضة أيضا، فحين «انتهينا من التواكل ثم آمنا بأنفسنا... استطعنا أن نبدأ التصنيع... [و] مش استقلينا وبس [: لم نستقل فحسب]، استقلينا وجعلنا من استقلالنا نموذج [كذا] للاستقلال الحقيقي»(٣٥). فهناك ذات جماعية لها خصائص مبهمة (فالخصوصية المصرية أو العربية أو أيا كانت لم يجر أبدا تعريفها)، إما أن نجدها أو نفقدها. فإذا «فقدناها» نخسر كل شيء إلى أن نجدها مرة أخرى، أو يجدها لنا نظام حكم مناسب يتفق معها أو يتمثلها، فتجعلنا بشكل ما ننتصر، وننهض.

لكن حتى هذا الخطاب الذي يبدو مصمتا أحاديا لا يخلو من ازدواج جوهري. فمن جهة لدينا نموذج «النمو الطبيعي»، النمو الذي ينطلق من تلقاء ذاته، أو على طبيعته، بعد جز الحشائش الضارة، ومن جهة أخرى، كما رأينا، لدينا «دراسة علمية» لهذا الكيان الطبيعي بغرض التحكم فيه، فهو لا ينمو إلا على يد الخبير ذي السلطة المطلقة. والخلاصة أن الخصوصية تتجسد في الحقيقة في الخبير، ولا تتحقق إلا حين يتناول هو المادة الخام فيشكل خصوصيتها هذه، ثم يسميها انبثاقا.

بصرف النظر عن المبالغات المتمثلة في تعميمات تاريخية على مقاس النظام، كان المقصود بالهوية أو الذات أو الخصوصية الوضع الراهن. فالمطروح هنا ليس نزعة تراثية، إلا بقدر مكمل وتابع. على هذا الأساس رفض أحمد بهاء الدين مثلا النقل عن الإسلام الأول مثلما رفض النقل عن الماركسية. فالإسلاميون ـ إذا استخدمنا تعبيرا حديثا ـ فحوى كلامهم «أن كل شيء لا يكون صحيحا إلا إذا كان حدث في الجزيرة العربية قبل ألف وثلاثمائة سنة»، بينما الشيوعيون يمتحنون «كل تجربة اشتراكية... على ضوء ما حصل في روسيا... أو الصين... وعلى ضوء ما كتبه ماركس وإنجلز ولينين.. إن هؤلاء دراويش وهؤلاء دراويش»(٣٦). أما مبدأ الخصوصية، فهو مدخل التحرر من التبعية، أو هو أساس «حرية الفكر»، إن جاز هذا التعبير هنا، أي **حرية دراسة الكائن الطبيعي والتحكم فيه، ولكن وفقا لطبيعته**. فالخصوصية ترتبط بهذه الطريقة الخاصة بنقيضها، بالحرية.

، كانت فكرة الخصوصية ترمي من جهة إلى تأسيس توحيد إيديولوجي
الشعب وطبيعته، وترمي من جهة أخرى إلى استبعاد أية خيارات
ستوردة، لأنها، وفقا لفكرة الخصائص الطبيعية، فاشلة بالضرورة.
لخصوصية مناقشة السياسات من حيث المبدأ، لأن المسألة لا خطأ
أو قل إن ثمة صوابا واحدا، هو «التلقاء» نفسه، الذي يفرز النظم
بة ـ ولكن بشرط توفر المهندس الحضاري الذي يفتح الطريق أمامه.
ت سوى هذا «التلقاء»، فهي «المبادئ الواقعية الحقيقية التي يريد
، في مجتمعنا». وبالتالي ليست سياسات النظام سوى الاستماع إلى
، أو إطلاق سراحه: «إن كل ما نفعله هو وضع اللمسات، هو مجاراة
في وجهه»[٣٧]، وفقا لفتحي غانم.

١ اضطلع هيكل بمهمة التنظير لمجمل هذه الخصوصيات، ومنحها
خدم حجة بسيطة جدا، وهي النسبية المطلقة، بمعنى أن كل «شعب»
لأدق أن نقول «يفرز»، أو، لجمع كل التناقضات، «يختار أن يفرز»
ة. وللتوصل إلى هذه النتيجة اعتبر هيكل ضمنيا أن الديمقراطية
لى وجه التقريب مصطلح نظام الحكم. فكل نظام اجتماعي له
فثمة ديمقراطية رأسمالية وديمقراطية شيوعية وتناظرهما بالمثل
» تنبثق من «نظم الحكم الوطنية» في العالم الثالث. وكل ديمقراطية
خر ديكتاتورية. فالأولى ديكتاتورية الرجعية، والثانية ديكتاتورية
الثة، فربما كان الأنسب وفقا لهذا المنطق وصفها باستعمال عبارة
الذكر: «ديكتاتورية الشعب». غير أن هيكل تراجع هنا، فأطلق على
راطية الشعب»[٣٨].

هنا هيمنة نزعة وظيفية بارزة. تنطلق هذه الوظيفية من افتراض أولي
حدا، وفاعلا أصليا في التاريخ، أي يتم التعامل معها كما لو كانت
كقوى سياسية واجتماعية معينة في مجال سياسي متشابك داخليا
تديد الأمة كذات يتم تعداد ما يعتبر «مشاكلها»، وبناء عليها يتم تحديد

مطالبها، أو ما يجب أن تفعله لكي تواجه هذه المشاكل. وبالتالي تبدو المسألة وكأن الأمة بوصفها ذاتا جمعية موحدة تفرز الحل المناسب للمشاكل المفروضة، بالطبع من خلال القيادة التي تعبر عنها.

هذه الطريقة تتجاهل أن الضباط أو أعوانهم قد فكروا وحللوا الوضع على نحو معين، وفرضوا رؤية معينة تناسبهم لما اعتبروه مشكلة البلاد الأساسية، قرروا أنها الحزبية، وفرضوا لهذه المشكلة حلا معينا واستبعدوا، بل طمسوا، «حلولا» أخرى (وفي الواقع قوى أخرى، ففكرة المشكلة التي تبحث عن حل هي نفسها تكنوقراطية). كما تتجاهل أن انتصار «الضباط الأحرار» قد تطلب طرح شعارات بعينها وإقامة نظام سياسي معين يتفق مع وضعهم داخل شبكة صراعات سياسية معينة لم يكونوا «أحرارا» في اختيارها. وبالجملة تختزل هذه الطريقة في الأدلجة شبكة معقدة من العوامل في بضع أفكار عامة من قبيل «أمة تواجه مصيرها»، تسفر في النهاية عن «حتمية إرادية» تفتقر لسببية عقلانية، ولكنها قادرة على تبرير السياسات السلطوية. فبموجب هذه الحتمية عُرض المنتصرون كمجرد أدوات في يد الحل الذي أفرزته الذات/ الأمة، فأصبحوا بذلك تمثيلها الحتمي الوحيد، حريتها، بل وجودها.

*

على هذا النحو تلتقي الحرية المطلقة للنظام الحر بجبرية مطلقة، توحّده في نفس الوقت مع الذات الجماعية وخصوصيتها، بحيث تأتي سياساته كمجرد انعكاس، أو تطبيق، أو «استيحاء للمجتمع» وفقا لتعبير عبد الناصر. لننظر قليلا في هذا التناقض: لدينا هنا «تلقاء» لا يتحرك بذاته، بل يتبدى فقط من خلال السلطة الجديدة وسياساتها. فالخصوصية في هذه الطبعة لا تقوم بتشغيل نفسها بنفسها، وإنما تعمل فقط حين يستوحيها الضباط. وبناء على هذا الاستيحاء يتم «تصميم» المجتمع الجديد وبناؤه «زي ما احنا عاوزين». بعبارة أخرى، تنطلق حرية الضباط لا من احتكار تطبيق فكرة متفق عليها أو معروفة، وإنما احتكار قراءة الخصوصية السرية، قراءة سرية غير معلنة بدورها، بطريقة الاستيحاء، وبناء عليه احتكار «تطبيق» هذه القراءة في مشروع إصلاحي لإعادة بناء المجتمع، أي ترجمة التلقاء إلى تصميمات هندسية ثم إقامتها في الواقع، وهو ما يعني أن التلقاء ليس تلقائيا

ير، بل هو تلقاء محتجَز، يحتاج إلى من يفتح له الباب، ثم يقرأه، ثم
.لك فقط، يصبح صياغة لمساحة حرية السلطة الجديدة. غير أن هذا
اما فهو يناظر العبارة الشهيرة «حققنا لك الحرية»، كما يناظر تناقض
بالتالي الزعامة، ولنقل بشكل أدق إنه يحتويها. أما نظرية «الاستيحاء
تطورها، كما سنرى، في «الميثاق».

اولة أكثر تعمقا لتفسير هذا الواقع، أو قل الوهم الإيديولوجي الواقعي
أحمد بهاء الدين كما سبق ورأينا ذا نزعة ليبرالية، ولكنه مثل كثير من
من النظام بعد باندونج. فقَدَر البلاد الذي يجري على أيدي الضباط
الاقتصادية، ترجمه بهاء إلى نوع من الحتمية التاريخية. يبدأ بهاء فيما
بالخصوصية المعهودة: «ما يصلح لشعب لا يصلح لشعب آخر». ولكنه
ح لشعب في مرحلة قد لا يصلح لنفس الشعب في ظروف أخرى».
انبثاقا من «الكائن القومي الطبيعي»، إن جاز التعبير. بالمقابل، طرح
ام السلطوي على أنها نابعة من ظروف العالم الثالث ككل، أي خاصة
وعة دول داخل المنظومة العالمية. فلما كان قد ثبت في نظره أن إنشاء
المستقلة حديثا يفضي إلى «تطاحن مرير»، وفي ضوء الضرورات
متمثلة في تحقيق تقدم اقتصادي ومساواة بين المواطنين وحماية
العهد، «برزت تجارب... تلتقي حول غاية واحدة هي: إيجاد تنظيم
ب كله... لدفع المجتمع في طريق تحقيق هذه الأهداف»[٣٩].

صوصية مصر: «المهمة الأساسية التي تواجه كل نظام هي رفع مستوى
ة] زيادة الإنتاج وعدالة التوزيع». ولما كانت الشيوعية لا تناسب مصر
تنغلق داخل ستار حديدي، والرأسمالية أيضا لأنها تزيد الفوارق بين
هو: «التفرقة بين (الملكية الخاصة) في حد ذاتها وبين (النفوذ) المترتب
بمعنى رفض ذلك النفوذ وحده، لا الملكية الخاصة. ومن جهة أخرى
حكومي إعادة التوزيع[٤٠]. فـ«خصوصيتنا»، تبدو هنا كوضع تاريخي
لا معينة لمشكلات عالمية، لا «تلقاء» مبهم الأسس يعبر عن نفسه.

برغم الصيغة العقلانية، يظل طرح بهاء وظيفيا، يتضمن القول بوجود «ضرورات تاريخية ملحة» مجردة ومعلقة في الهواء ولا صلة لها بقوى المجتمع المتصارعة، تعمل بطريقة مبهمة، فتختار بشكل سحري النظم السياسية التي تلائمها، ثم تحقق لها النصر، بحيث تعتبر تلك النظم «وظيفة» (function) لهذه الضرورة ذات اليد الخفية، كنوع من «مكر العقل» إذا استعملنا تعبيرا هيجليا. هنا أيضا يختفي الفاعل، السلطة الجديدة، وطبيعتها ومصالحها، لتصبح مجرد أداة في يد الضرورة.

(أ) الاشتراكية الديمقراطية التعاونية

وفقا لهذه الحرية الجبرية، أو التلقائية الإرادية، أعلن عبد الناصر في المؤتمر التعاوني الثالث في ٥ ديسمبر ١٩٥٧، أن الهدف العام هو «إقامة مجتمع جديد»، «ينبثق» من مبدأ الخصوصية، هو «المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني». وصدرت الأهرام في اليوم التالي بالمانشيت الآتي: «جمال عبد الناصر يعلن قيام المجتمع الجديد/ مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني/ لا نستورد مبادئنا من خارج بلادنا/ وإنما نستوحي هذه المبادئ من مجتمعنا وظروفنا وأخلاقنا/ نحن الذين نصنع النظام الذي يتلاءم مع احتياجاتنا ولا ننقله عن أحد/ لا نريد تحويل الملّاك إلى أُجراء ولكن نريد تحويل الأُجراء إلى ملّاك». على هذا النحو أُعلن في مؤتمر عن قيام «مجتمع جديد»، بتخطي الدستور والبرلمان اللذين كانا قائمين آنذاك، وأُعلن أيضا عن قيام نمط خاص من الاشتراكية يتسم، فوق ما ذكرناه، بنزعة محافظة بشأن الملكية الخاصة.

السؤال هو، لماذا أُعلن هذا الشعار، ما دام المقصود به قد ورد متفرقا، ولكن بشكل أكثر تحديدا، في الدستور؟ واقع الحال أن الضباط لم يكن بمقدورهم أن يحققوا «القوامة الشعبية»، مجسدة هنا في مشروع النهضة، بمجرد الدستور. فمثل هذا التصور يفترض أن النظام يقوم على الدستور، أو أن الدستور نفسه شرعي، بمعنى أن هناك قوى اجتماعية قادرة على أن تحميه لأنه أتى محصلة لتوازناتها. والحال أن الدستور لم يكن سوى تعبير عن إرادة الضباط وقت إعلانه أكثر منه أمرا ملزما لهم. ولكن الأهم أن نظام القوامة الشعبية الانتقالي تعتمد شرعيته بطبيعته ذاتها على إثارة حماس متواصل لجذب الجموع للزحف بما يحقق سد الفراغ السياسي بالمعنى

ط، أي إشراك الناس في تدعيم الثورة. ومن هذا المنظور كان
ستور.

ه الاشتراكية تلافي الصراع الاجتماعي، ليس فقط أو أساسا عن
الثروة، ولكن عن طريق إحكام قبضة النظام على أطراف عملية
الريفية (فكلمة التعاونية تشير إلى حركة التعاون الإنتاجي التي
الريف). وكانت الفكرة العامة في هذا الصدد هي توظيف كل من
، في «مشروع وطني» واحد يصممه الضباط ويحددون وظيفة كل
كان المحتوى الأساسي لهذه الاشتراكية رفض الصراع الطبقي من
بد على مبادئ الأخوة والتعاون في إطار «وظيفي».

مضمون آخر واضح لهذه الاشتراكية التي قال بها النظام، ولهذا
عة أقوال مرسلة. فمثلا زعم عبد الناصر وهو يعلن «قيام المجتمع
لإصلاح الزراعي، الذي كان قد صدر في سبتمبر ١٩٥٢: «ما كانش
ن احنا نحول الملّاك، ملاك الأرض، إلى أُجراء أو عمال في الأرض،
ا احنا نحول الأُجراء وعمال الأرض إلى ملّاك... وبهذا نستطيع إن
تماعية ونقرب الفوارق بين الطبقات... وبهذا يكون هناك [:يقام]
ي الديمقراطي التعاوني». وهو أمر مستحيل بطبعه، ولم يحدث
ه ولو قليلا، فقد ظلت نسبة معتبرة من سكان الريف لا تملك أرضا
ى الملكية الصغيرة إلا بالتدريج البطيء، نظرا لتباطؤ توزيع الأرض
ة، والأولوية التي أُعطيت في التوزيع لملاك قطع الأرض الصغيرة.

فترة التي أبدى أكبر حماس لهذه الاشتراكية هو كمال الدين حسين،
رية، ووزير التعليم، ونقيب المعلمين، ورئيس الفرع المصري من
عهد الوحدة مع سوريا. بالنسبة له كان ما يميز هذه الاشتراكية هي
ك»، لا مصادرة وتأميم:

لملاك نضمن فيه **حرية التملك** ولا نريد مجتمعا للأُجراء والعبيد...
مع الاشتراكي الذي تتمثل فيه الاشتراكية **المنبثقة** من تراثنا الروحي

والإنساني. اشتراكية الإخاء والمحبة والوفاء والسلام، لا اشتراكية الصراع والحقد والغدر وإراقة الدماء. إننا نريد اشتراكية تنبعث من تقاليدنا العربية وتراثنا القديم... اشتراكية نرسم معالمها بأيدينا ونطورها حسب احتياجات مجتمعنا. لا اشتراكية مستوردة من أي شعب آخر»[٤١].

فالتأكيد هنا يشمل ثلاثة عناصر: حرية التملك، التراث الروحي بوصفه الأساس الأخلاقي ومصدر شرعية الملكية، وحرية تحديد معالم هذه الاشتراكية حسب الظروف، وحسب مبدأ الخصوصية.

ولما كانت هذه هي الاشتراكية، كان لا بد من القول بأنها تتحقق بزيادة الإنتاج، أي الإنجازية، بوصفها السبيل الطريق الوحيد المتاح نحو العدالة الاجتماعية: «إذا أردنا أن نتخلص من الظلم الاجتماعي يبقى لازم [: لا بد أن] نعمل على رفع الإنتاج»[٤٢]. وأكد كمال الدين حسين بدوره أن زيادة الإنتاج هي السبيل المتاح لكي تستطيع «اشتراكيتنا الإيجابية... [أن ترفع] مستوى الدخول الضعيفة من غير أن تسلب حقوق الآخرين». وتحافظ على التعاون «بين أصحاب العمل والعمال لمصلحة أصحاب العمل والعمال ومصلحة الوطن كله»[٤٣]. وقد استمر أمينا على فكرته الاشتراكية هذه إلى ما قبل التأميمات[٤٤]. فكان جانب «زيادة الإنتاج» لا «عدالة التوزيع»، بمصطلحات الميثاق اللاحقة، هو أساس الاشتراكية الديمقراطية التعاونية.

وفي نفس الاتجاه نشرت الأهرام «بحثا»، على حد تعبير الجريدة، على حلقتين للتنظير لـ«اشتراكيتنا»، قالت إنه كُتب بناء على طلب البغدادي، نائب رئيس الجمهورية. وفيه ترمي «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية» إلى أهداف عامة من قبيل رفع مستوى المعيشة ومكافحة الاحتكار وتكافؤ الفرص، مع التأكيد على «القضاء على كل العوامل التي تبعث على قيام صراع طبقي» بنشر روح التعاون والتكافل والتضامن الاجتماعي. وأوضح المؤلف أن تحقيق العدالة الاجتماعية يقوم على مبدأ «عناصر الإنتاج»، التي هي العمل والأرض ورأس المال، فيحصل كل منها على نصيبه «العادل»، بلا احتكار[٤٥]. وإذا كانت هذه الاشتراكية تبدو غريبة بين المذاهب الاشتراكية على اختلافها، فإنها كانت مبررة بفكرة الخصوصية، حيث كان يشار إليها بضمير الملكية: «اشتراكيتنا»، وبالتالي ليست غرابتها مشكلة لأنها على حد تعبير عبد القادر حاتم (أحد الضباط الأحرار) «نظام قائم بذاته»[٤٦].

ن السابق أن «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية» كانت أبعد ما يكون
رأس المال، بل لعلها توفر له شروطا مثالية، لأنها تؤكد على التعاون
صراع الطبقي لأنه يهدم مبدأ «الاتحاد» المقدس. وربما كان مروجوها
سميتهم يمين الناصرية، يأملون في أن ترسخ مع الزمن تحالفا ما بين
ستثمار الخاص. ولكن الأمر لم يكن كذلك. فقد كان الزحف يعني في
نظام لكل فئة وظيفة في الزحف الذي يقوده، لأن النظام أسس سياسات
ليفة كما رأينا. وقد أدى ذلك إلى مشكلات متفاقمة سيعرض لها الفصل
صر على اليوتوبيا أو المدينة الفاضلة كما قدمها الضباط في دعايتهم

السابق أن الدستور قد أوكل لرأس المال «وظيفة اجتماعية»، وطالبه
لوطني، وألا يتعارض نشاطه التعارض مع «الخير العام للشعب»
ون يضبط هذه التعبيرات الفضفاضة. وبالتالي أصبح سلام رأس
قف على مساهمته في تحقيق أهداف النظام التنموية وتحت إشرافه
سر عبد الناصر في مؤتمر الغرف التجارية الأول مغزى النصوص
الإعلان عنها قائلا إنها تبين «أن الاقتصاد القومي له الأسبقية الأولى
الفردي ورأس المال الخاص هما في حدود المصلحة العامة للشعب
ذي بنتمكن ـ بإذن الله ـ من أن نحقق بواسطته بناء هذا الوطن...
صلحة الوطن العليا قد سيطرت على كل أعمالكم»[٤٧].

ة الغرف التجارية بعد قراءة الدستور مباشرة، وقبل الاستفتاء عليه، إلى
لخاص، بافتراض أن المصلحة العامة في ضوء التزام الضباط بالحفاظ
صة لن تكون محل خلاف. ومع ذلك يمكن أن نلاحظ هنا أن تحديد
أولويات الاقتصاد القومي موكولان عمليا للنظام الحاكم، باعتبار
مصالح. وفوق ذلك كانت التعبيرات شديدة العمومية، لا تدل بحد
اقتصادي يتعلق بطبيعة تدخل الدولة أو حدوده أو الأطر المسموح
ك داخلها. وبالتالي وضعت النصوص الاستثمار الخاص تحت رحمة

النظام، خصوصا في ظل غياب أية مؤسسات دستورية ضابطة واقعيا. وبالتالي كان رأس المال الخاص مطالبا بأن يتعاون بنفس المنطق الذي طولب به الشعب كله بالتعاون في «تدعيم الثورة»، أي بالاعتماد فحسب على إخلاص الضباط، بلا أية ضمانات سياسية.

وكان تصور الضباط أيضا أن قيام قطاع عام إلى جانب القطاع الخاص لن يعيق هذا التعاون. ومع ذلك أفصح رفض الضباط بيع الشركات الأجنبية التي تم تأميمها بعد العدوان الثلاثي للقطاع الخاص عن قدر من عدم الثقة، أو على الأقل تخفيض مستوى التعاون على المستوى الاقتصادي البحت مع الاستثمار الخاص. ومع ذلك اعتبر عبد الناصر أن النظام يُحسب له أنه رفض بالمقابل الاتجاه الذي طالب بالمزيد من تحديد ملكية الأرض و«الاستيلاء على رأس المال الوطني»(٤٨).

وقد بُذلت محاولات رسمية وصحفية لطمأنة رأس المال من جانب المناصرين للحفاظ عليه. فصرح القيسوني وزير المالية أن توجيه الاقتصاد الوارد بدستور ١٩٥٦ «لا يقصد [به] إطلاقا أن يكون للحكومة سيطرة على أصحاب رءوس الأموال... [و]إجبارهم على استخدام ما يملكون من أموال في مشروعات معينة»(٤٩). ونفت الحكومة، ومعها «الأخبار» أن يكون قرار تمصير الممتلكات البريطانية والفرنسية بعد العدوان الثلاثي «مقدمة لاستيلاء الدولة على كل أدوات الاقتصاد والتجارة في البلاد»(٥٠). كما كان المسئولون يفتتحون المشروعات الكبيرة لكبار المستثمرين، وشارك بعض أعضاء مجلس الأمة بعد تكوينه في تلك الطقوس(٥١). ولكن الغموض، متمثلا في غياب أية ضوابط سياسية تضع أطرا لحرية الضباط، كان واضحا منذ البداية، بل لم يجر تقديم أية ضمانات، حتى فيما يتعلق بالتأميم. ففي كلمة لعبد الناصر في مصنع خاص شاركت فيه الدولة وسنت له قانونا يحمي سوقه وأمدته بقرض حكومي، قال:

> زي [: مثل] ما قلنا رأس المال الخاص حر طالما هو يعمل للصالح العام للمجتمع بعيدا عن محاولة السيطرة على الحكم وبعيدا عن الاستغلال... وفي نفس الوقت الحكومة لها سياسة أو بتعمل للمساهمة في الصناعة....

وبعد هذه العموميات أشار لأشكال تدخل الحكومة كمستثمر وقال:

ارات اللي بتتقال [:التي تقال] «تأميم أو لا تأميم» لأن الموضوع مش
ات، الموضوع موضوع مصلحة عامة، بنشوفها بندخل... وبيكون
ذا [مشاركة المستثمر المتعثر] هو إنقاذ الصناعة... لأن احنا بيهمنا
خاصة بتسير في عملها طالما هي ملتزمة بالكلام اللي احنا حددناه
ي احنا قلناها(٥٢).

ى أوضح عبد الناصر: «إحنا مش عايزين نكون رأسمالية الدولة»
ليس تعميم نظام القطاع العام، ولكن «في نفس الوقت بنتدخل...
سمالية] ولكن بنراقبها، ونعتبر إن رأس المال الوطني ضرورة لازمة
جل تطور الإنتاج ومن أجل تطور الاقتصاد القومي»(٥٣)، وبالتالي
ي وقت آخر.

سياسة الضباط تضع قيودا على النمو الاقتصادي المفتوح ذاته؛
حتكار: «الحكومة بتدخل كطرف في الصناعة حتى لا تترك الصناعة
ة رأس المال. والحكومة في هذا إنما تمثل الشعب وتقيم توازنا
لخاصة والملكية العامة»(٥٤). وبنفس المنطق لم تبع الحكومة
حة نقدا برغم أن ذلك من «دواعي الاقتصاد البحت»، لأنه «لا يمكن
خطة تحويل الملاك الحاليين إلى إقطاعيين، وإنما هدف الخطة ـ
كون ـ هو تحويل الأُجراء الحاليين إلى ملاك»(٥٥). كما أن «الدولة
شيء؛ على الملكية الخاصة والملكية العامة... لازم [:لا بد أن]
أفرض أو أحدد ربحا لصاحب رأس المال... ثم أحدد ربحا للتاجر
سواء كنا بصدد الأرض الزراعية أو الصناعة أو التجارة ثمة حرص
قبضة الدولة الاقتصادية وتوسيع ملكيتها، والحد من نفوذ وملكية
نهم.

دالة الاجتماعية» الوجه الآخر لفكرة «منع سيطرة رأس المال على
عبد الناصر سببا آخر لسياسة الضباط: «كان منطق العدل أن تكون
ؤلاء الذين حرموا العمر كله أن يتملكوا الأرض». كما أن الهدف
سية لا ينحصر في زيادة الدخل القومي: «كان لا بد أن يتلازم مع

هذه الزيادة أن تتجه آثارها بحيث تتيح الفرصة لمن عزت عليهم الفرصة، وأن تتيح الامتلاك لمن عاشوا حياتهم كلها أُجراء». وفي عام ١٩٦٠ قرر عبد الناصر أن العدل الاجتماعي هو أساس الاستقرار الوطني الوحيد[٥٧].

تستدعي فكرة الوظيفة فكرة الرفت. فكان من الطبيعي أن تصاغ فكرة «الوظيفة الاجتماعية» أحيانا بمنطق التهديد الصريح. فمثلا أوضح أحمد بهاء الدين أن المال الفائض للاستثمار «له وظيفته الاجتماعية التي [يجب] عليه أن يؤديها... بالأسلوب الذي يحقق أكبر خدمة للمجتمع... ونحن الآن نأخذ... بأسلوب التشجيع على استثمار رأس المال الفائض عن الاستهلاك في الصناعة»، والأسلوب البديل هو انتزاعه من الأفراد[٥٨]. كما قرر أنه من النظريات الجديدة في القرن العشرين «أن حق الملكية ليس حقا مطلقا... [هو حق] لا بأس من احترامه، بشرط أن يستعمل في الحدود التي تناسب المصلحة العامة للمجموع. إن الدولة مسئولة عن أن تتدخل في الاقتصاد القومي، فإذا كانت الملكية الكبيرة غير عادلة يجب أن تحددها، وإذا كانت المصلحة تقتضي بأن يتجه الاستثمار إلى الصناعة يجب أن توجهه»[٥٩]. وعلى أساس هذين الركنين: «مسئولية الدولة» و«الرأسمال وظيفة اجتماعية»، يصبح إخضاع رأس المال لخطط الدولة واجبا وبديهيا. والمستفاد من ذلك أن كلا من حجمه ودوره، بل وجوده من عدمه، مترتب على تقدير فائدته وقدرته على تحقيق هذين الركنين من وجهة نظر الحكم القائم وبشروطه.

(ج) توظيف الشعب والطبقة العاملة

لم يكن رأس المال وحده هو المكلف بوظائف اجتماعية، فبرغم أن نهضة الشعب هي الهدف، كان الشعب، وفقا لمنطق القوامة، عليه واجب إزاء إنجاح النهضة، يتعدى مجرد الولاء للثورة. فأوضح عبد الناصر أن الإخلاص في العمل واجب وطني وسياسي يشمل كل فرد، حيث إن غير المخلص «بيهدم كل البناء الكبير اللي احنا بنبنيه واللي كل البلد بتبنيه». وإذن، على المواطن أن يعتبر نفسه بشكل أو بآخر ترسا في ماكينة النهضة، وجزءا من الرأسمال القومي إن جاز التعبير: «كل واحد بيسرف في فلوسه... أو حتى في صحته بيكون عامل معطل في بناء هذا البلد»[٦٠]. فالشعب القائم أداة من أدواتهم، أو من أدوات «اسم الشعب»، من أجل نهضته.

ال محل اهتمام خاص، منذ عام ١٩٥٣. وكان المطلب الأساسي
ي مع المستثمرين. وكاستباق لمهرجان تسليم الثورة للشعب عام
بنا في الفصل الثاني) أقام الضباط احتفالات وعقدوا اجتماعات
ن أصحاب رءوس الأموال والعمال برعايتهم وحضورهم، وفي
سبات أعرب عبد الناصر عن سعادته بجلوس «صاحب العمل مع
كان] حلما كنا نحلم به في الماضي... فقد أَمِنَ كل منهم أخيه،
طة الجديدة في أن «نعمل على حماية العامل من أصحاب العمل
العمل من العامل»(٦١). وبالتالي حظروا على الطرفين التصرف
ممالية بمعرفتهما. ولهذا الغرض أقيم مجلس استشاري للعمل

تحذيرات شديدة اللهجة بعد شهر عسل قصير تلى الإضرابات
ة الضباط في أزمة مارس، أعلن فيه عبد الناصر ترحيبه ببروز
،.. ولكنه دعاهم للاكتفاء بهذا «الكسب المعنوي» الذي «لا يقدر
نتمكن من أن نحقق أهدافكم المادية في وقت قريب... [والتي
رأس المال الذي لن يوجد إلا إذا شعر بالأمان»(٦٢). وبمزيج من
التهديد ظلت سياسة التعاون الإجباري مع رأس المال مبدأ ثابتا.
لاح سالم لمندوبي نقابات العمال في كفر الدوار أنهم إذا أرادوا
والتعاون معها» فعليهم «التعاون مع أصحاب الأعمال حتى ترتقي
بعبارة أشد: «إذا لم يكن هناك استقرار تام فإن صاحب رأس المال
ـيه دافع لتشغيله... وإذا كنتم تريدون خدمة أبنائكم في المستقبل
ار حتى لا نرى أولادكم في الشوارع»(٦٤). وهدد عبد الناصر
ـيا: «صاحب العمل هو اللي بيقيم الصناعة... مش حنديكم وعود
عمل. عايزين منكم كل واحد يفتح مخه كويس ويفهم، ما يديش
ندعه»(٦٥).

هذه السياسة، ولكن بلا تهديدات، في عهد الاشتراكية الديمقراطية

التعاونية: «هذه الثورة [تقيم] مجتمعا تعاونيا يتعاون فيه الجميع، يتعاون العامل مع صاحب العمل، ويتعاون الفلاح في أرضه مع أخوه [كذا]». غير أن ثمة اعترافا بمصلحة طبقية ما: «برضه [:أيضا] لازم يكون فيه تفكير طبقي، لأن العامل برضه حيفكر إزاى يرفع نفسه والفلاح [كذلك]... ولكن تفكير طبقي بناء مش تفكير طبقي هدام»(٦٦). وقرر عبد الناصر أن التوفيق بين الأمرين يكون بأن يوكل الطرفان أمرهما للنظام: «القيادة الاقتصادية دي لازم [:لا بد أن] تكون موجودة للدولة اللي هي [:التي] لها الولاية، واللي هي بتحمي كل طبقة من الطبقة الأخرى... والحكومة اللي هي بتجعل التوافق كاملا بين جميع المصالح وبين جميع الطبقات»(٦٧).

كانت هذه الاشتراكية في مجملها إذن واجبا على العمال، بالاجتهاد في العمل، أكثر مما كانت حقا لهم، سواء بالمفهوم الإصلاحي أو الثوري. وفي معرض ذلك أشار عبد الناصر إلى أن العمال محظوظون بالمقارنة بالفلاح، وحمَّل العامل بناء على ذلك «مسئولية إنه يطور البلد كلها علشان كل مواطن في هذه الجمهورية يأخذ الفرصة التي أخذها العامل»(٦٨). ووصل منطق التعاون الطبقي إلى «الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب»، الذي قرر أن على العامل أن ينظر «إلى العمل نظرة قوامها المسئولية الاجتماعية القومية، لا مجرد وسيلة من وسائل الكسب... وأن ينظر إلى صاحب العمل نظرة سليمة عمادها الإيمان بالتضامن القومي... كما يجب على العامل أن... يطور عاداته ومزاجه... مع ما تقتضيه أساليب الإنتاج الجديدة»(٦٩).

وقد انعكس هذا على تصور دور النقابات العمالية، التي أصبحت تحت سيطرة الضباط. فمع إقامة «الاتحاد العام للعمال» تحت إشراف السلطة، طولبت هذه الهيئة المستجدة بإقناع العمال بهذه التوجهات. فلما كانت الدولة قد حققت «كل شيء يفكر فيه العمال... [و]حققت عدالة التشريع العمالي» (هذا الكلام سابق على التأميمات ومعظم القوانين العمالية التي صدرت لاحقا)، يكون المطلوب «من كل نقابة أن تنظر في إنتاج المصنع الذي تعمل فيه مجموعة عمالها.. وتحاول أن تضاعف هذا الإنتاج». وعلى أساس القول بأن العمال قد حصلوا بالفعل على كل ما يمكن الحصول عليه، تنتفي الحاجة للنضال الطبقي، ويصبح على النقابات

ذيب» العامل، بأن تعلمه كيف يكون حسن المظهر، وأن يقرأ
(.

ـ أصبح على العمال أن يكيفوا مطالبهم مع الشعارات ومن داخل
كومي. فمثلا حاول عامل من اليسار أن يدافع عن كفاح العمال
ية:

> من المسئولين في الأجهزة الحكومية المتصلة بنا... أن العمال يجب
> دين عن السياسة... لقد سمعنا ذلك كثيرا أيام حكم فاروق البائد...
> ا عن السياسة كان يتم تحطيم كفاح العمال من أجل الرزق والحرية.
> حينئذ [في نظرهم] مبادئ هدامة. فهل معنى ذلك ألا نكون وطنيين
> ين مع الثورة؟ إننا في عهد الجمهورية... صف واحد في ثورة وطنية
> ة. إذن فرق كبير بين السياسة والوطنية[٧١].

ات ١٩٥٧ أعلن نقابي آخر أن العمال يدخلون المعركة الانتخابية
يدة للحياة، فبدأ بتقديم بادرة الولاء: «في خمس سنوات تحققت
ساحقة لشعب مصر ما كانت لتتم في خمسين سنة»، ليقول بعدها
في نائبهم أن «يعرف المكاسب الضخمة التي تحققت بعد قيام
س دستور ١٩٥٦ واستوعب مواده وعرف ثغراته معرفة لازمة
داخل مجلس الأمة لتحقيق مكاسب الطبقة العاملة»[٧٢].

*

كان يراد تشكيل «المدينة الفاضلة» من شعب متعاون، أو مسوق
خلافات، أو ليس مسموحا له بإثارتها، يعمل بأوامر قيادة واحدة
تمثل وظيفة النظام نفسه في توظيف الآخرين، فضلا عن البرهنة
ليف نفسه، بالإشادة بمنجزاته، ونسبتها لطبيعته هو بالذات. لم تكن
، الضباط اعتمدوا على الجهاز الإداري للدولة في تنظيم الزحف،
هم كلها نظرة توظيفية. وبهذا المنطق طالبوا العمال والرأسماليين

كانت مؤسسات النظام القائمة على الانتخاب التي قُصد بها سد الفراغ السياسي صرحا آخر من صروح المدينة الفاضلة. كان عبد الناصر قد أعلن بعد الاستفتاء عليه إيمانه بأن «الزحف المقدس قد بدأ»، ولكن إقامة مؤسسات الزحف تأخرت بسبب أحداث تأميم القناة ومواجهة العدوان الثلاثي، والاحتفال بالنصر، ومواجهة الحصار الاقتصادي التالي للحرب من قبل القوى المنهزمة، وترتيب الأمور في الداخل بتمصير المؤسسات البريطانية والفرنسية، وإنشاء المؤسسة الاقتصادية لإدارتها، وطرد أكبر عدد ممكن من اليهود، مصريين ومقيمين، بوسائل مختلفة.

وقد أقيمت مؤسسات الزحف في ظروف أكثر مواتاة. فقد تبلورت زعامة عبد الناصر ومعها شعبية النظام بوصفه وطنيا بعد تأميم القناة والحرب، لدرجة أن الحكام تلقوا برقيات تأييد من داخل المعتقلات، من الشيوعيين عموما، ومن بعض الإخوان المسلمين.

كان العنوان العريض لإقامة البرلمان (الذي تناوله الفصل السابق) والاتحاد القومي هو الديمقراطية. ولكن الديمقراطية وفقا للفكرة الجوهرية للمدينة الفاضلة ليست «حقا» للمواطنين، ولا هي مبنية على «عقد اجتماعي»، وإنما كانت بدورها فكرة وظيفية، أي أداة مناسبة لوظائف معينة. فمثلا وفقا للضابط الحر كمال رفعت الهدف من إقامة مجتمع ديمقراطي «هو وضع الفرد في الظروف المناسبة التي تمكنه من اقتحام الميادين المختلفة بشجاعة بحيث يصبح عنصرا فعالا في تقدم هذا المجتمع»[٧٣]. وبنفس المنطق رأى أحمد بهاء الدين أن «اشتراك الشعب ورقابته... يجعل الخطة أنجح... فكثيرا ما يشعر المواطن... أنه في عزلة عن هذه الأحداث الكبيرة... [وأنها] لا تحتاج إلى جهوده»[٧٤]. فالغرض هنا هو إثارة حماس المواطنين وإشعارهم بالانتماء لمخططات النهضة.

بطبيعة الحال المقصود بالديمقراطية هنا هو مجرد فتح مجال لإشراك بعض السكان في مناقشة التفاصيل في إطار النظام الأمني، أو حكم الطوارئ. بهذا المعنى أعاد فتحي غانم طرح فكرته الأثيرة منذ أن أصدر رواية «الجبل»، وهي ضرورة أخذ رأي

ـوعات المقامة في الاعتبار إذا أريد لها أن تنجح. فـ«من الخطأ أن
ا... [فالأغلبية] تضع أصابعها بمهارة غريزية على ما يرشد الخبراء
ـج الصحيح»(٧٥)، أي بهدف تحقيق الكفاءة. وبنفس المنطق أوضح
ـابط حر) أن «فتح باب المناقشة في المسائل العامة... سيفتح أبوابا
ستكون حصيلته آراء صالحة كثيرة يمكن للمختصين أن يفيدوا
من المشكلات»، كما «ستقطع الطريق على الكثير من الإشاعات
ـي يدور في المجالس الخاصة والعامة»(٧٦). إذن «الديمقراطية»
ـت مفيدة في ترشيد القرار التكنوقراطي أو الإداري الذي يقرر
ـ زيادة فاعليتها، وفي تقليل التوتر الاجتماعي والسخط السري.

ـئدة عامة للديمقراطية، يمكن أن نسميها سياسية، أي متصلة بتجنيد
ـع النهضوي السلطوي. فوفقا لكامل زهيري: «الحرية هي التي
موظف العام إلى الصواب... [و]تكشف عن العناصر الثورية التي
ـعباء الثورة... والحرية لذلك [لها] وظيفة... الحرية الاجتماعية...
ـصالح العام قبل أي شيء آخر»(٧٧).

ـوظائف، فإنها، بوصفها وظائف فحسب، تصبح، مثلها مثل الانتقال،
ـنما لغيرها، وتصبح عرضة للتعديل بالتوسيع أو التضييق، وتغيير
ـفتها»، وفقا لمعيار أدائها لمهامها الوظيفية، إن جاز التعبير، وهو تقييم
ـ يقوم بتوظيفها. على هذا النحو أقيمت المؤسسات التعبوية للنظام
ـلشيوعيين من خلال صحيفة «المساء»، ثم جرى رفتهم، بالإضافة
ـ الأمة، ليبقى الاتحاد القومي. وهو ما سنتابعه الآن.

ـوعيين

ـن كما رأينا هم العنصر الأنشط والأكثر تماسكا في معارضة النظام
ـقراطية، وكانت تصفيتهم في الجيش، خصوصا بطرد خالد محيي
ـى ضباط كثيرين في سلاح الفرسان، أساسية في انتصار مارس. غير

أن أحد أهم علامات تغير موقف المعارضة من النظام بعد اتجاهه إلى عدم الانحياز وحرب السويس انقلاب مواقف الحركة الشيوعية إلى النقيض، بين عامي ١٩٥٥ و١٩٥٧.

ويعبّر كتاب «باندونج» الذي كتبه عبد الرحمن الشرقاوي آنذاك عن مبادرة قسم من «الحزب الشيوعي المصري الموحد» ـ الذي تشكل من حدتو وعدد آخر من التنظيمات الصغيرة عام ١٩٥٥ ـ بإدانة أي موقف سلبي من النظام باعتباره هجوما على «مصر»، و«ارصيدا للاستعمار» وأعداء الوطن(٧٨). ويوضح إهداء الكتاب مغزى التحول: «إلى الذين لم يدركوا بعد أن الدفاع عن السلام العالمي ضرورة تنبثق من تطورنا ومن ضمير العصر...»(٧٩). فالإهداء يشير إلى صفقة الأسلحة التشيكية واتخاذ موقف الحياد في باندونج، باعتبارها مساهمات في السلام العالمي، أي خطوات للابتعاد عن المعسكر الغربي، ولا يشير إلى أية إجراءات داخلية قام بها النظام.

وبتأميم قناة السويس في يوليو ١٩٥٦ زال كل تحفظ في التأييد(٨٠). وبناء على ذلك راح «الحزب الشيوعي الموحد» يقنع العمال «بتأييد حكومة الرئيس عبد الناصر»، وممارسة الكفاح العمالي في إطار النظام. ونُسبت كل مواقف النظام المعادية للعمال إلى أجهزة الشرطة، التي عُهد بها لزكريا محيي الدين، لا إلى حكم الضباط(٨١). وأصبح التنظيم يدعو إلى الالتفاف حول «بطل تحررنا جمال عبد الناصر»(٨٢). كذلك غيَّر تنظيم آخر كبير، هو «طليعة العمال»، موقفه إلى تأييد النظام بعد باندونج(٨٣)، ولكنه لم يصل إلى حد تقديس اسم عبد الناصر(٨٤). وتطبيقا لهذا التحول في الموقف اشترك الشيوعيون في المقاومة المسلحة للعدوان الثلاثي في بورسعيد، بقدراتهم التنظيمية، وحرصوا على أن يكون نشاطهم في إطار تأييد النظام وتأكيد الولاء لعبد الناصر بشخصه(٨٥).

لم يكن الشيوعيون وحدهم هم الذين غيروا مواقفهم. فكثير من السكان، كما رأينا، بما فيهم الكثير من الوفديين، أصبحوا أكثر تقبلا للطبعة السلطوية من الوطنية، على الأقل من حيث تأييد المواقف الوطنية للضباط. كما أرسل الكثير من الإخوان المسجونين برقيات تأييد للنظام، فضلا عن تأييد من كانوا قد انشقوا بالفعل عن الإخوان وتعاونوا مع الضباط أثناء أزمات ١٩٥٤.

معظم الشيوعيين مع الضباط ليصل إلى درجة قريبة من التأييد الكامل.
فقة الضباط على إشراكهم بقدر محدود في الجهاز الإيديولوجي
اء» المسائية، في أكتوبر ١٩٥٦، من داخل مؤسسة «دار التحرير
اط[٨٦]. وعُهد برئاسة تحريرها لخالد محيي الدين، نظرا لعلاقة
لزملائه الضباط في نفس الوقت. وكانت سياستها محدودة بحدود
دة للشيوعيين، ولكنها تعمل في حدود النقاط المتفق عليها. يتضح
. محيي الدين للجريدة في عددها الأول، حيث قرر أنها تصدر للدفاع
ستقلال الوطني وحقنا في تأميم القناة ومبادئ باندونج وحق الشعوب
آخر نقاط السياسة الخارجية المشتركة. أما بالنسبة للسياسة الداخلية
«سياسة التصنيع وحماية الاقتصاد الوطني»، كما تدافع عن «ممارسة
. أي في إطار دستور ١٩٥٦[٨٧]، بغير أية إشارة إلى حقوق العمال
ادية أو الصراع الطبقي أو الحريات.

ت الجريدة عن إثارة أي خلاف بشأن بالديمقراطية والصراع
 هذا من أحداث انتخابات ١٩٥٧. ففيها تم شطب كل المرشحين
الدوائر، عدا اثنين تركتهما السلطة يتنافسان على دائرة واحدة
مقعد واحد آنذاك)[٨٩]، فحرمهم النظام من الاستفادة بفترة الدعاية
مشاركة ولو بنصيب محدود، في برلمانه الجديد. الأمر الذي يدل
 الشيوعيين لم يكن مشروطا فحسب بالكلام في حدود تأييد النظام،
خارج مؤسساته الأكثر أهمية حفاظا على مبدأ «الاتحاد»، نظرا لأن
ك بفعل تركيبه بالذات كوادر سياسية تعمل في حقل سياسي، ولا
جها، كما سنرى.

ن «المساء» النظام وانتخاباته. وكان منطق التأييد، وفقا لخالد محيي
الانتخابات الحالية جزء لا يتجزأ من معركة التحرر الكبرى التي
يجب أن يكون البرلمان القادم... قوة تحررية تساند الحكومة في
ضد الاستعمار»[٩٠]. وقرر عبد العظيم أنيس أن الانتخابات «امتداد

لمعاركنا المسلحة أيام بورسعيد، وهي بهذا المفهوم معركة وطنية من الدرجة الأولى قبل أن تكون معركة ديمقراطية... [و]مشكلة الاشتراكية ليست هي بالمشكلة المباشرة التي تواجهنا اليوم... فليس هناك مصلحة وطنية في الاستفاضة فيها وفي أي مسائل أخرى يمكن أن تكون موضع خلاف»[٩١].

كان تنظيم الراية آخر التنظيمات الماركسية الكبيرة، نوعا، التي غيرت موقفها إلى تأييد النظام. ولكن فؤاد مرسي، زعيم التنظيم الشهير بالرفيق خالد، انتقل إلى النقيض تماما ليقدم أعمق دفاع ممكن عن ديمقراطية النظام القائم بناء على وطنيته. فبمناسبة انتخابات ١٩٥٧:

> الديمقراطية ليست هدفا في ذاتها، وإنما هي وسيلة لخوض معركة التقدم الاجتماعي... إن الديمقراطية تتحقق بمقدار مشاركة جموع الشعب في تحقيق المهمة التاريخية التي تواجه بلدا معينا في وقت معين... [وبالتالي] الحرية السياسية للشعب... [هي] حريته في التعبير عن أهدافه التاريخية وتنظيم نفسه لتحقيقها... [والأغلبية يجب] أن تتمتع بحريتها الطبيعية في تكوين وتدعيم وحماية حكومتها... فليست الديمقراطية بالضرورة هي انقسام الرأي... إذا كانت الحكومة صفا واحدا مع الشعب، فإن الحرية يجب أن تتمثل في المحافظة على تلك الحكومة في وجه أعدائها... ومن ثم لا يكون هناك معنى للمعارضة... ذلك هو معيار الديمقراطية[٩٢].

وفقا لهذا المنطق، تعني الديمقراطية أساسا وجود نظام له سياسات معادية للاستعمار، ويُعتبر السكان متمتعين بحريتهم بمجرد وجود هذا النظام. ومع ذلك ظل فؤاد مرسي يطمح إلى أن يتاح للشعب المشاركة في «التعبير عن أهدافه التاريخية وتنظيم نفسه» تأييدا لهذا النظام. ومن منظمة «طليعة العمال» كتب أبو سيف يوسف أن المعركة الانتخابية «معركة وطنية في المحل الأول». ولكنه اختلف في عدم إغفال الديمقراطية، ولكن من باب وظيفتها الوطنية: فالحقوق «الديمقراطية والدستورية ليست مجرد شكليات... إنها أسلحة ماضية للدفاع عن استقلال البلاد وسيادتها»[٩٣].

وإجمالا، كان التركيز على البعد الوطني المعادي للاستعمار نقطة تلاقي الشيوعيين مع النظام، وقد تشبثوا بها بكل قوة، وأبرزوها على حساب معظم جوانب الخلاف معه[٩٤]، فقبلوا العمل في إطار الزحف المقدس، بشروط النظام، بما يعتبر، بطبيعة

له. ولكنهم أيضا ظلوا يناشدون النظام بأن يفسح مجالا للشعب

عب».

قومي

الأمة بدوره في سد الفراغ السياسي مرتبطا بالطبع بحصوله على

علية، ولما كان ذلك قد فشل، كما رأينا، أصبح الاتحاد القومي هو

ط في سد الفراغ على النحو المناسب لأفكارهم عن الديمقراطية

مشكلة في أن المجلس هو في النهاية بمثابة نخبة لها جذور محلية

د تم التحكم بقدر مسرف في تشكيلها. وهي تدين بمقاعدها لرضا

ا للناخبين، وبالتالي لها نفوذ «مستقل» ما. كما كان للمجلس سلطات

دادي لأن يتخذها مرتكزا لنفوذه داخل النظام، وأفضى هذا جميعه

ماعب التي جعلت عبد الناصر يتغاضى عنه جوهريا حتى ١٩٦٤.

فلم تكن له هذه الخطورة الجزئية، كما سنرى.

وفقا لنص المادة الأخيرة (رقم ١٩٢) من دستور ١٩٥٦: «يكون

وميا للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة ولحث

بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية...»[٩٥]

رير من قبل تنظيما من المفترض أيضا أن يشمل الشعب كله، وفقا

تحرير». ولكن نظرا للوصمة التي انطبعت عليها لدورها في تصفية

، حاول السادات، أول سكرتير لهيئة التحرير، أن يفلت من مأزق

هيئة والاتحاد، فوصف القول بتشابههما بأنه «كلام مغرض، إذ ليس

الاتحاد القومي أية علاقة لا من قريب أو من بعيد. هيئة التحرير هيئة

معينة وبطريقة معينة، وقد قامت هذه الهيئة بمهمتها وانتهت بانتهاء

لاتحاد القومي فتنظيم شعبي ينبع من صميم الشعب ليقود الشعب»

ماء هيئة التحرير قد انضموا للاتحاد القومي[٩٦].

عل بين المنظمتين. كانت هيئة التحرير جهازا شبه مدني، ملحقا

بالضباط مباشرة لمواجهة التنظيمات المدنية المعارضة، واستُعملت أحيانا في تدبير مرتكزات محلية لهم في رحلاتهم الدعائية في المحافظات، وكوعاء لمنظماتهم شبه العسكرية، التي استُخدمت بالفعل في أزمة مارس، ثم أكتوبر ١٩٥٤، كأداة للقيام ببعض الأعمال المشينة، كالبلطجة، لم يرد الضباط أن يتولوها بأنفسهم. أما الاتحاد القومي فجاء بعد أن استنفذت هذه التشكيلات أغراضها، وأحيلت هي نفسها إلى ممارسة أعمال مدنية، كما رأينا، وبعد أن تحقق الشرط الأول للاتحاد، وهو القضاء على كل «أعداء الشعب»، وعزلهم سياسيا، وإخفاء كل أثر لهم، كأن لم يكونوا. بالمقابل دور الاتحاد القومي هو إدماج الشعب داخل النظام، لسد فراغه السياسي بالطريقة التي تناسبه. وكما لاحظنا أصبح المصريون جميعا أعضاء في الاتحاد القومي إجباريا بنص الدستور، ليكون التنظيم الجديد بمثابة تمثيل مؤسسي لفكرة الزحف[٩٧].

وقد رأينا كيف استُخدم الاتحاد في البداية كمجرد واجهة لسلطة الضباط في شطب غير المرضي عنهم من المرشحين في انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٥٧. ولكن بعد الانتخابات استُخدم أعضاء مجلس الأمة الذين مروا بهذه المصفاة كنقاط ارتكاز لبناء لجان الاتحاد القومي الأساسية بالتعيين[٩٨]، ثم فُتح باب الانضمام له، مع تكوين لجنة تنفيذية للمنظمة[٩٩]. وبعد ذلك أنشئت قيادات «القاعدة الشعبية» بالتعيين، وهي اللجان التنفيذية المحلية في مختلف القرى والأقسام والهيئات وعددها ٨ آلاف لجنة، كل منها من ٢٠ عضوا، بعد عام تقريبا[١٠٠]. وبعدها بقليل اكتمل الشكل التنظيمي للاتحاد القومي وتم تعيين قادته في أكتوبر ١٩٥٨[١٠١].

لكن في العام التالي هُدمت هذه البنية وبدئ في إنشاء الاتحاد من جديد، بالانتخاب. لا شك أن التعيين أفضل من زاوية ضمان اتحاد هادئ غير مثير للمشاكل، ولكن بالمقابل يصبح الاتحاد بذلك مرتكزا لنفوذ من عَيَّنوا أعضاء اللجان، ليقف على رأس هذه العملية أنور السادات سكرتير الاتحاد. فضلا عن أن كل من لم يتم اختيارهم يصبحون بصفة عامة ناقمين، بينما يصبح بقية أعضاء الاتحاد، والمفترض أنهم الشعب بأكمله، لا شأن لهم به بأية صورة. ويبدو أنه لهذه الأسباب، ولظروف سنراها في الفصل التالي، أعيد تشكيل الاتحاد بانتخابات عامة أجريت في يوليو ١٩٥٩ بين حوالي ١٠٠ ألف مرشح

. (بالإضافة إلى ١٢ ألفا فازوا بالتزكية)، والناخبون هم كل المقيدين
خاب. وقرر عبد الناصر فجأة إلغاء لجنة فحص طلبات الترشيح
على أي مرشح(١٠٢)، واقتصرت مدة الدعاية على بضعة أيام(١٠٣).

شكيل قيادة الاتحاد بالتعيين. وكان معظم أعضاء اللجان العليا
جانب معتبر من أعضاء اللجان التنفيذية(١٠٤). واستكمل تعيين
ومي العام خلال نفس الشهر. وبالنسبة لـ«الإقليم الجنوبي» (وهو
داخل دولة الوحدة مع سوريا التي دُشنت في فبراير ١٩٥٨)، تم
ا واختير ٢٦٥٠ آخرين من أعضاء اللجان القاعدية، ولجنة عامة
عضوا بين معين وعضو بحكم وظيفته القيادية بالاتحاد(١٠٥).
ليو مؤتمران للفرعين المصري والسوري، تلاهما مؤتمر أعلى
اء، وهم بالآلاف، إجباريا على ٢١ لجنة نوعية كُلفت بمناقشة
ايا النوعية وصياغة مشروعات التوصيات بشأنها. وقد حضر
ن مناقشات اللجان وشارك فيها(١٠٦). على هذا النحو تم تلافي
ـ بتشكيل القيادة بالتعيين، والمؤتمر الممثل للاتحاد بالاختيار
ضافة إلى المعينين.

ر من اللجان القاعدية، سواء بالنسبة للاتحاد المعين أو المنتخب
ات الآلاف في اللجان التنفيذية، ومؤتمر من بضعة آلاف، أصبح
ية واسعة تشمل كل الراغبين في الاتصال بالنظام لتحقيق مصالح

ـ البداية كافة الاحتياطيات ليكون الاتحاد القومي تنظيما في حدود
اعه. فأعلن فتحي رضوان، بعد قراءة الدستور، أن الاتحاد القومي
، على وجه الخصوص حزبا واحدا... [بل] اتحاد شامل للشعب
مع ملاحظة أن الشعب هنا مفهوم كزحف. وبالتالي الاتحاد على
م له لا يقبل من «تمنعهم طريقتهم الخاصة في التفكير من الإيمان
. [لأنه] تنظيم ملك للشعب بأجمعه ولا يمكن أن نسمح لأحد

باستغلاله لحسابه الخاص»[١٠٨]. وشرح عبد الناصر فكرة الاتحاد هذه قائلا: «الحزب الواحد عبارة عن فئة قليلة من الناس بتحتكر العمل السياسي... والباقي كله بيبقى قطيع. دي [:هذه هي] النازية ودي الفاشية... إحنا عملنا تجربة جديدة لسه ما حصلتش [:لم تحدث من قبل] في التاريخ[١٠٩]... ما احناش عاوزين [:لا نريد] طبقة أو فئة أو مجموعة تحتكر العمل السياسي»[١١٠]. فمثل قانون الانتخابات البرلمانية، كان التنظيم يمثل إغراقا لأية نخبة محتملة، فضلا عن أن التكتل السياسي كان محظورا داخله بطبيعة الحال، والمتاح فقط هو نوع من الحوار بين أفراد، يتم رفعه، كما سنرى، للمستويات العليا. وبالتالي لم يكن الاتحاد سوى تجميع لقطاعات من السكان، ولكن مفتتين إلى أقصى حد، أي إلى أفراد لا تجمعهم سوى أجهزة النظام، وتحت إشراف قادته.

كان عهد الاتحاد القومي هو عهد ازدهار هذه الفكرة الرومانسية عن شعب متآلف. وبالفعل تم تشبيه الاتحاد بأسرة كبيرة، فقيل مثلا إنه «هيئة كبيرة تضم الوطن بأسره... [وهو] أشبه بأسرة تريد أن تبني لها بيتا... رغبات كل فرد تُبحث وتُدرس ويجري التوفيق بينها وبين غيرها من الرغبات»[١١١]. فثمة هارمونية مفترضة على أساس من التصورات الرومانتيكية عن الأسرة، لا الأسر الواقعية بتوتراتها، وأحيانا صراعاتها. وبديهي أنه في هذه السياقات الأسرية لا يرد ذكر لسلطة الضباط.

بإغفال الثقل الحاسم للضباط اعتُبر هذا النوع من التنظيم السياسي ديمقراطيا. ويقدم طعيمة الجرف، أستاذ القانون، هذه التركيبة السياسية كعمل شعبي دفاعي. فبعد أن طهرت الثورة:

> الأرض من أدران الحزبية القديمة وأطاحت بالإقطاع... كان طبيعيا أن تبحث عن أسلوب جديد تعيد به تنظيم الأمة داخل جهاز شعبي ثوري... لا يرخص في إطاره لغير العمل الجدي المثمر للخير العام في ظل أهداف الثورة واتجاهاتها... وما دامت الثورة إذن هي ثورة الشعب كله... فإن منطق دفاع الشعب عن نفسه وضرورة حمايته لكيانه تفرض عليه أن يقف في وحدة قومية كاملة وراء هذه الثورة[١١٢].

بطبيعة الحال كانت إقامة الاتحاد بهذه الرؤية تتضمن التشديد على رفض الصراع الطبقي، أو بالأصح استئناسه وتحويله إلى نقاش لطيف. فأكد عبد الناصر أنه في

مكن... أن تتفاعل الطبقات بما يقرب بينها وأن يقل التناقض
صادرة فيها ولا سفك دماء»(١١٣)، ليصبح الاتحاد عرابا للمحبة
وفقا لعبد الناصر، «نوعـ[ـا] من التعايش السلمي بين الطبقات،
، بدل أن تتصارع»(١١٤). وقد تم تبرير هذا الشكل اللا حزبي ونزعة
روف التحرر الوطني: فوفقا للسادات يمكن في هذه الظروف أن
ي تتعارض مصالحها لأنها تشترك جميعا في مواجهة الاستعمار،
اجهة يجب النظر للتناقضات الطبقية «في نطاق معركتنا الكبرى

ص تهيمن رؤية دفاعية، لا تتكلم عن مستقبل، ولكن عن مواجهة
ك الماضي الاستعماري. ولكن حتى في هذه الحدود، لم يلعب
مر أي دور في مواجهة الاستعمار، تماما مثلما لم تكلَّف هيئة التحرير
الكفاح المسلح من أجل «التحرير» الذي كان هدفها المعلن. ولكن
ل على الاتحاد بأدوار من هذا النوع، منها، فيما ادعى السادات، أنه
إنسانا يحس أن المعركة التي نخوضها جميعا ضد الاستعمار هي
«تتفرغ الحكومة لمشاكلها كجهاز تنفيذي»(١١٦). أو، وفقا لهيكل،
الإطار للأمن القومي، وذلك بأن يجمع القوة الشعبية القادرة على
كتل الدولية»(١١٧). غير أن هناك فكرة معينة خلف هذه الكلمات
نها عبد الناصر: الاتحاد «حيمنع اتصال أي حزب بدولة أجنبية...
ستعمار من أن يعملوا في بلادنا»(١١٨). فعن طريق تأطير أية قوة فاعلة
حاد، يتم توفير متنفس للعمل العام تحت أعين الضباط اليقظة، بما
حف المقدس» الذي هو «أمانة في أعناقنا جميعا»(١١٩)، اسما، وفي
ويظل محوره هو الدفاع أو الحماية أو الأمن.

طيرات الخاصة «بمنطق دفاع الشعب عن نفسه»، اعتُبر أن الاتحاد
مقراطية، ولكن على نطاق محلي وفئوي. فمثلا وصف أحمد بهاء
دية التي تبحث المطالب المحلية بأنها «ديمقراطية القاعدة، ومعناها

أن يمارس الفرد حقوقه الديمقراطية، وهي حقوق الرقابة على الدولة ومشاركتها في المسئولية، على مستوى حياته المباشرة... لا على مستوى العاصمة»(١٢٠). وتتيح عضوية اللجان «تدريب أهل القرى على حكم أنفسهم... [و]النزول بالفكرة النيابية إلى أصغر القرى هو خير الوسائل لتربية الشعب تربية سياسية»(١٢١). وبمنطق المشاركة المحلية تتمثل مشاركة الشعب في تطبيق الاشتراكية والخطة الخمسية في دور الاتحاد القومي في مناقشة «تفاصيل التنفيذ مع الأجهزة الحكومية التي ستقوم به»، وضرب فتحي غانم أمثلة باختيار مواقع المدارس والمستشفيات وتصميم مسكن الفلاح(١٢٢). وسوف نرى حدود سلطة اللجان في إطار المطالب الفئوية والمحلية بعد قليل.

كما اعتُبرت عمليات التأييد التي كانت تجري في المؤتمرات المحلية العديدة التي كان يعقدها قادة الاتحاد نوعا من «الديمقراطية المباشرة». وبطبيعة الحال كانت ذروة هذه الديمقراطية المؤتمر العام للاتحاد، الذي احتفى فتحي غانم بمناسبة انعقاده بـ«ديمقراطيتنا» التي «يواجه فيها رئيس الدولة آلاف من ممثلي الشعب ويقول لهم ما هي أسئلتكم.. ما هي مقترحاتكم.. ما هو النقد الذي تريدون توجيهه إلى أجهزة الحكم... لقاء مباشر بين الرئيس وممثلي الشعب... بغير وساطة... أين النائب الفرنسي الذي يناقش ديجول»(١٢٣).

وقد اعتبر طعيمة الجرف هذه الديمقراطية أفضل من النظام النيابي، الذي أكد أن التجربة في العالم كله أثبتت فشله و«انحرافه عن مفهوم الديمقراطية»، وبالتالي:

> شغلت ثورتنا المعاصرة بالبحث عن أحسن الوسائل وأكثرها فاعلية لإعادة وضع الشعب في مكانه الطبيعي من حياتنا السياسية ولتحقيق إشراكه الجدي في تحمل مسئوليات الحكم... [فـ]أقامت الثورة الاتحاد القومي لتجعل منه برلمانا شعبيا كبيرا تمارس الأمة فيه وعن طريقه حقها في السيادة طبقا لمفهوم الديمقراطية المباشرة(١٢٤).

*

لما كان الاتحاد القومي هو في النهاية زحف، أي تمثيل لوحدة الأمة بما لا يسمح بأي خلاف، نشأت مشكلة الانتخابات مرة أخرى، باعتبارها مثيرة للخلافات، حين

اد بالانتخاب. غير أن الدعاية حاولت أن تضع المنافسة بشكل مثالي
ن مجتمع في ذروة التآلف والانسجام. فأخذ مصطفى أمين يناشد
ـما تنتخب ممثليك كأنك تؤدي صلاة مقدسة... عليك أن تغتسل
علك... أنت مسئول عن أمة بأكملها وجيل بأسره... [إلخ]»[١٢٥].
لفارغة إلى حد مطالبة المرشح بأن «يمتنع [:يتنازل] إذا وجد من
مرشحين، لأن تحقيق المصلحة العامة ممكن بهذا التخلي»[١٢٦]،
«يغلب مصلحة الوطن العليا على مصلحته الشخصية، ومصلحة
ملحة الطبقة التي ينتمي إليها»[١٢٧]. وحين انعقد مؤتمر الاتحاد
صري عام ١٩٦٠ انتقل الكلام من المناشدة إلى تأكيد نجاح الفكرة
حاكم، والأفراد الذين تخلوا عن الفردية، إلى حد يكاد يطيح بمنطق
لتعبير عن المصالح الفئوية والمحلية[١٢٨]، على أساس أن الأفراد
راتا مجردة اجتماعيا، مجرد جنود في الزحف، مختلفي العقليات

أنور السادات الذي استمر إشرافه على الاتحاد حوالي عام، أو كمال
أكمل المسيرة، تم التأكيد مرارا على أن الاتحاد القومي هو نوع من
العائلة الكبيرة، كما توجد بقاياها في الريف. وفي هذا الإطار تم
مثل «اشتراكية القرية»، و«ديمقراطية المصطبة»[١٢٩]. وقد وصل
رة إلى الذروة مع انعقاد مؤتمرات الاتحاد الكبرى في يونية ويوليو
كلمة كمال الدين حسين، اقتباسا مطولا، لدلالاتها المتشابكة بشأن
اكية الاتحاد وديمقراطيته معا. فالاتحاد القومي، فيما قال، اجتماع
كله:

> قوى الشعب كله والحكومة في بناء قومي واحد... متعاونين على
> الوسائل... وتخطيط البرامج التي يسير عليها الشعب ليبلغ أهدافه...
> لكسب خاص يحققه لنفسه أو لطائفته أو لجماعة يمثلها وينتسب إليها.

ناس منزهين عن الغرض والمصالح، يتعاونون في نوع من البحث
الوسائل الفضلى لتحقيق أهداف محل إجماع مسبق، مع أنها غير

معروفة أصلا، وبغير أي التفات لارتباطاتهم وانتماءاتهم الاجتماعية. وواصل، بعد تأكيد أهمية الاتحاد في سد الفراغ السياسي، موضحا مفهومه عن الديمقراطية:

> الشعب الذي نريده أن يحكم نفسه بنفسه ليس هو أولئك العشرات أو المئات الذين يجتمعون أجسادا وقد تفرقت أهواؤهم... تحت قبة البرلمان... إنما الشعب هو هؤلاء الملايين الذين يلتقون دائما متعارفين متعاونين... إنما الشعب هم رفقاء المصطبة والدوار ورواد المندرة الذين يتحدث كل منهم، حين يتحدث، بما في نفسه ونفس سامعه في وقت واحد، لأنهم معا دائما... إنما الديمقراطية الحقيقية هي التقاء أبناء هذا الشعب نفسه على المصاطب أو مضايف القرية أو في أندية المدينة كما يلتقي كل ذي أهل بأهله. وهذا هو روح الديمقراطية ولبابها في تنظيمات الاتحاد القومي.

فديمقراطية المصطبة والدوار والمندرة تفترض، وتفرض، الالتزام التام بنقاش ودي متجرد من المصلحة وفقا لكمال الدين حسين، ومن هنا فهي تمنع أية تكتلات أو صراعات أو حتى خلافات داخلها أو خارجها، أو قل إنه لا محل لها أصلا، وفقا لهذه الصورة الوردية، أو الكابوسية، حسب رأي القارئ. بل يمكن القول بأنه وفقا لهذه الصورة الكلام نفسه لا لزوم له، حيث إن «كل واحد يتحدث بما في نفس سامعه»، وبالتالي يكون المؤتمر وكافة اجتماعات الاتحاد القومي ولجانه مجرد نوع من الطقوس شبه الدينية، وظيفتها تكريس أو تجديد أو إنعاش أو إدامة وحدة جماعة معينة أو الاحتفال بها، هي أصلا قائمة سلفا، وبما يتضمن بالطبع الاحتفاء بقادتها الذين يتحدثون، بالتأكيد، «بما في نفس» الجميع. فالاتحاد القومي هو نوع من الائتناس الناجم عن تناغم طبيعي أو تلقائي وأبدي، تماما مثل الخصوصية التي تنعكس بشكل تلقائي في حكم الضباط كما مر بنا. وبالتالي وظيفة الاتحاد هي ببساطة ترسيخ وتعميق هذا التناغم، بمجرد إتاحة الفرصة له ليمارس نفسه أو الإفساح له لكي ينبثق تعبيره التلقائي عن نفسه. وزيادة في الإيضاح قال كمال الدين حسين أخيرا في كلمته الجامعة، مفسحا المجال لخلاف ما:

> إننا جميعا متفقون في الأهداف فمن أين تبدأ الأحزاب وليس بيننا خلاف على هدف واحد؟ ومن الممكن في إطار الوحدة المتعاونة أن نناقش وأن نختلف في التفاصيل ووسائل التنفيذ للوصول إلى هذه الأهداف[١٣٠].

ا يخفيه تشبيه «المصطبة والمندرة» تحت قناع الحميمية من مصادرة
عموما، لينحصر حكم الشعب في ملء مقاعد سرادقات السلطة
ارس وتطهير ترع وإقامة وحدات صحية، فإن التشبيه نفسه دال
؛ هي تلك الأماكن أو «المؤسسات» التقليدية التي تمارس فيها سلطة
تريركي، أي الرعاية الأبوية الباطشة والمُنعمة معا، تقوم على تقاليد
يس وتدعيم فوارق المكانة الاجتماعية، وإحاطتها بالطقوس، بما
. أصلا بأي احتجاج بمثابة خروج على الجماعة ككل، التي تتبدى
النمط في تقديس مظاهر وطقوس الطاعة والتعبير عن النزاعات
. الإيماء أو التآمر الحذر، والتلاعب بالتفاصيل والمساومة على
التعامل كما لو كانت القدرة الباطشة للكبار مغلفة تماما برحمتهم
بهذا المعنى كان الاتحاد القومي ووضعه داخل هيكل السلطة تجسيدا
قاليد التي ذكرها كمال الدين حسين، أي للتقاليد شبه الإقطاعية
لمضمون الحقيقي «للاشتراكية التعاونية».

*

رمي يعتبر قولا «السلطة العليا»، ممثل الشعب صاحب السيادة. وقد
ه الفكرة مع بداية إعادة تشكيل الاتحاد بالانتخاب: «المؤتمر العام
السلطة العليا في الوطن، يجتمع في دورة سنوية أو أكثر لتُعرَض عليه
. ثم تكون قراراته هي الأسس التي تعمل عليها الحكومة وتنفذ على
س الأمة ومتابعته يوما بيوم»(١٣١)، علما بأنه لم يكن ثمة أي مجلس
يل هذا الكلام، كما لم يرد هذا الاختصاص للاتحاد في الدستور.
فكان واجب لجان الاتحاد، فيما أوضح أحد كبار الصحفيين هو
حات البلدية»، «لأن السياسة العليا للدولة يرسمها الرجال الكبار
، فهي ليست من شأن تشكيلات الاتحاد.

سلطة الاتحاد حتى إلى اختصاصاته المحلية والفئوية. فحين سئل
نات تنفيذ الحكومة «لإرادة الشعب» ممثلة في الاتحاد، لم يجد

مايقال سوى أن «الحكومة لم تعد هي الحكومة في الماضي». وبعد أن عدّد إنجازات النظام، تساءل مستنكرا: «كيف ننظر إليها [الحكومة] كما كنا ننظر إلى الحكومات في الماضي؟»(١٣٣). فالضمانة هي نوايا الحكومة الحميدة، أو الإيمان بها، على أساس أن الحكومة ليست سوى الشعب نفسه في السلطة.

لكن في واقع الأمر لم يكن الاتحاد القومي يملك أن يحاسب أو يراقب أو يعزل الحكومة ولا حتى أن يسألها عما تفعل، ولا يملك أيضا مساءلة من اعتُبروا نوابه في البرلمان قليلي الحيلة، في حالة وجود برلمان. ومن هنا كان أعضاء الاتحاد القومي يتصرفون على أنهم تابعون للحكومة، أو كما قال إحسان عبد القدوس: لقد «رشحوا أنفسهم ليكونوا ـ كما يتصورون ـ من رجال الحكومة... [فوقفوا] منتظرين الأوامر... [بينما] عضو الاتحاد يجب... أن يتجه إلى الشعب»، حتى لو كانت مبادرة رجال الاتحاد القومي يجب أن تقتصر، وفقا لقوله، على فحص المشاكل وإرسال النتائج للحكومة(١٣٤).

وقد سُمِّيت سلطة الاتحاد «سلطة توجيهية»، لا تنفيذية ولا تشريعية ولا رقابية، فهي لا تملك أن تحاسب أحدا. وتتمثل هذه السلطة على حد تعبير عبد الناصر في أن العضو «من ناحية التوجيه بيقول دا فيه [:يوجد] في الناحية الفلانية قصور»، وبصفة عامة «يتحرى مشاكل الناس ويوصي لها بالحلول... ليعطي اللجنة العليا للاتحاد صورة عما يجري»(١٣٥). واللجنة العليا المذكورة يهيمن عليها الضباط الحكام. وتجري ممارسة سلطة التوجيه كالآتي: تقوم اللجان الفرعية بـ«دراسة مشاكل القرية (أو الحي) الذي تقع فيه اللجنة.... وترفع هذا إلى اللجنة التنفيذية. فإذا كان في استطاعة اللجنة التنفيذية المحلية أن تقترح حلا معينا لهذه المشكلة وتنفذه كان بها، وإلا فإنها تترك المهمة للجنة المنطقة أو الإقليم أو اللجنة التنفيذية العليا»(١٣٦). فالسلطة التوجيهية هي سلطة اقتراح، مبنية على تلقي شكاوى أو رصد مشكلات.

تحديد سلطة عضو الاتحاد على هذا النحو له مشاكله. فكما أوضح أحمد لطفي حسونة، أحد الصحفيين الموالين، أنه إذا تقدم بمطلب لوزير، بصفته عضوا بلجنة من لجان الاتحاد القومي، فرفض «سأشعر بفشل الفكرة التي من أجلها تكونت لجان

جريت لها الانتخابات»، فلا بد من وجود نفوذ ما لأعضاء لجان
، أية مصداقية، ولتكون لعملية الانتخاب نفسها معنى. ولكنه أدرك
ليس من الممكن أن يكون للاتحاد سلطة على الحكومة. يتبقى حل
'رات الحكومية، وبالتالي طالب «بضرورة خلق جو من التعاون بين
ي وبين مختلف درجات السلطة التنفيذية»(١٣٧). وبعد عام كان قد
ود المسألة: لو أبيح لعضو الاتحاد القومي محاسبة السلطة التنفيذية
ليس الاتحاد القومي سوى «أداة التعبير عن حاجات الناس... وأداة
مطالب»(١٣٨)، وهو ما ينطبق بحذافيره على جميع مجالس النظام
،، التي ما زال أعضاؤها يطالبون بالتعاون بين البرلمان والحكومة
محلي والمحافظ.

، ما يمكن التوصل إليه في ظل نظام الزحف. فبموجب «سلطة
ح، يستطيع النظام أن يحصل على معلومات، وأن يتلافى عوامل
ان قبل أن تستفحل، ويكسب الولاء بحلها، إن أمكن. بهذه الطريقة
النظام في «تأمين الثورة». ولكن في كل الأحوال كان نجاح النشطاء
ن في حل مشكلة ما في إطار الاتحاد مجرد سماحية تجود بها السلطة
عبد الناصر التمسك بهذا الطابع «النقابي» لنشاط الاتحاد: قد يقول
شاكل صغيرة [في المقررات الصادرة عن المؤتمر العام للاتحاد
هي المشاكل التي يحملها الوطن؟ هي مجموع هذه المشاكل
عدكم... أني سأضع هذه القرارات موضع التنفيذ»(١٣٩).

ساطة المطلبية هذه على محدوديتها، تثير مشكلة أخرى. فتنظيم
على هذا النحو يمنح في النهاية نفوذا ما، وإن كان فرعيا ومحدودا
سطاء في تلبية المطالب الفئوية والمحلية. ومثل كل عمل يتعلق
اردا ومتحققا أن يستغل بعض أو معظم الوسطاء دورهم لقضاء
ة. أضف إلى ذلك أن كل نفوذ هو أصلا محل ريبة بفعل طبيعة
حور حول مطلب الأمن. لذلك طالب عبد الناصر الفلاحين بأن

يكتبوا له «عن أي استغلال. ولا تخافوا من كتابة أسمائكم»، و«حاسبوا أعضاء الاتحاد القومي [ناسيا أن كل المواطنين أعضاء الاتحاد وفقا للدستور] حتى لا يعود عهد الاستغلال»[١٤٠]. ولكن لماذا لا يراقب «الشعب» نفسه الاتحاد مباشرة؟ لأنه كما أن الاتحاد لا يملك سلطة على الحكومة، لا يملك الشعب سلطة على الاتحاد. ففي النهاية المطلوب هو تجميع خيوط أكثر فأكثر في يد قادة الاتحاد عموما ويد عبد الناصر خصوصا، ليمارس من خلال مختلف الشكاوى والتقارير الآتية من جهات مختلفة، أمنية و«شعبية» ومباشرة تصب في رئاسة الجمهورية، نوعا من تقدير الوضع.

على هذا النحو، كان المقصود بـ«سد الفراغ السياسي» خلق شبكة تابعة من الوسطاء يرفعون شكاوى ومطالب لأعلى، تساعد النظام في الرقابة على جهازه الإداري، بغير أية مشاركة في الحكم، بمعنى سلطة اتخاذ القرار في مراحله المختلفة، بالإضافة إلى تجميع شبكة منتفعين ليس لهم بالضرورة أي ولاء سياسي للنظام، بل مستفيدون فحسب من مزايا الوساطة. ونظرا لأنه لا يؤمَن أن تكون الشكاوى والمطالب التي يرفعها أعضاء لجان الاتحاد منتقاة بما يتفق مع مصالحهم، طالب عبد الناصر الفلاحين باللجوء له مباشرة، كما رأينا، أي بتخطي الاتحاد القومي بمجمله. في النهاية كان التفويض الإداري من أعلى عاجزا بطبيعته ذاتها عن الحلول محل التفويض السياسي من أسفل.

❊

كان المأمول أيضا أن يلعب الاتحاد دورا في الدعاية للنظام، أي جمع الجمهور حوله بناء على اقتناع، بالإضافة إلى المصلحة. وقد تمثلت «فلسفة» الاتحاد القومي كما حددها أول سكرتير عام له، أنور السادات، وآخر من كبار موظفيه، في مبدأ مبادلة تلبية المطالب المحلية والنوعية بالتأييد الشامل للسلطة. وقد تم إجراء ذلك بطريقتين. حين شُكل الاتحاد بالتعيين، كان تقديم المطالب يتم من خلال أوراق أو عرائض، في مقابل نشرات دعائية من المركز. فكما قال أنور السادات آنذاك: يتم تصعيد المطالب حتى تصل إلى «اللجنة التنفيذية العليا» للاتحاد القومي التي يرأسها رئيس الجمهورية، وهنا فقط تكون لها إذا ووفق عليها «صفة تنفيذية مباشرة». وبذلك يكون الاتحاد القومي فيما يرى «المرآة الحقيقية لآراء ورغبات ملايين المواطنين... ويوضع ما يراه

منها موضع التنفيذ»[١٤١]. «أما الناحية السياسية فنحن نصدر لهم
تعرفهم بالمشاكل المحلية والمشاكل السياسية العربية والعالمية»،
مثال نشرات عن «ثورة العراق... عن مشاكل فورموزا... عن دور
ي الاتحاد القومي... ونشرات خاصة يصدرها السيد أنور السادات
كلم فيها عن المشاكل السياسية المعاصرة»[١٤٢].

لريقة في هيكلة الاتحاد تتيح بسهولة قيام شِلل من المنتفعين، تجعل
، الضباط قاعدة شعبية واهيا، يجري بشكل مكتبي. ربما كان ذلك من
كوين الاتحاد بالانتخاب. وقد أوضح عبد الناصر أن الانتخابات ليست
، لنفس العملية، فهدفها «إن احنا نعرف مشاكل الناس حتى نحل هذه
زلنا عن هذه المشاكل لن يستطيع الاتحاد القومي إنه يمثل اتجاهات
سرب أمثلة بـ«مقاومة البلهارسيا، محو الأمية، الإرشاد [الزراعي]، عمل
نتخاب الغرض منه زيادة فاعلية الاتحاد كوسيط في الأنشطة والمصالح

. نفوذ أعضاء الاتحاد القومي اتُّخذت إجراءات، منها ضم أعضاء
لاتحاد القومي للمجالس البلدية في المدن والقرى، ليساعدهم ذلك
نيهم»[١٤٥]. كما تقرر استبدال عضوين من الاتحاد القومي بعضوي
الفصل في المنازعات بشأن إيجار الأراضي الزراعية»[١٤٦]. غير أن
،، وإن كانت تضفي مسحة ما من السلطة على بعض أعضاء الاتحاد
ا تُلحقهم بالجهاز الإداري بشكل مباشر.

يلة أخرى لتعزيز نفوذ الاتحاد القومي وتعزيز ارتباط السكان به عن
نقد استُعملت مواقعه كمرتكزات لمؤتمرات لقادة الاتحاد، يلتقون
ن فيخطبون فيهم ويستمعون إلى مشاكلهم، على نحو ما كان يحدث
يئة التحرير»، ولكن على نطاق أوسع بكثير، وبتغطية إعلامية كثيفة
مرات سمة أساسية لنشاط الاتحاد. ففي أواخر ١٩٥٩ وأوائل ١٩٦٠
القومي يتنقلون في طول البلاد وعرضها، غالبا بقيادة كمال الدين

حسين الذي جمع بين رئاسة الاتحاد القومي «بالإقليم الجنوبي»، والإشراف على عدد كبير من وزارات الخدمات، فكان يأخذ معه عددا من الوزراء المختصين، ليمارسوا طقس حل مشاكل الجماهير **في الحال**.. بما لهم من سلطة غير محدودة تعلو فوق كل السلطات والإجراءات. ويستحق تعليق الأهرام على إحدى هذه الجولات اقتباسا:

> تحولت رغبات الشعب إلى قرارات. وظهرت إلى حيز التنفيذ الأماني التي... أعرب عنها ممثلوهم من أعضاء اللجان التنفيذية للاتحاد القومي، الذين اجتمعوا بالوزراء في ندوات شعبية واسعة... ولقد جاءت القرارات التي أذيعت صباح أمس الباكر منطبقة مع الحلول التي اقترحها أفراد الشعب.. وهكذا فإن الاتحاد القومي لا يقتصر دوره في الحكم على نقل الرغبات وعرض المطالب، ولكنه يتابعها لتصبح قرارات وقوانين... كما تقرر إيمانا برسالة الاتحاد القومي وتطبيقا لها أن تتعاون المصالح [الحكومية]... مع لجان الاتحاد القومي... لوضع الحلول للمشاكل المختلفة[١٤٧].

فبدلا من تقديم المطالب وتصعيدها للمستويات العليا، أتت المستويات العليا بنفسها إلى الأقاليم لتحل المشاكل، بما يعزز وضع النخب المحلية القائدة التي كانت تستضيف الضباط والوزراء وتدبر اللقاءات وتحيطهم علما بالمطالب، وتقود الهتافات وما إلى ذلك[١٤٨]. وكان هذا الطقس كما نقلته الصحف يقوم على مشهد لـ«شعب» يشكو ويقف أمامه واحد أو أكثر من الضباط ووزرائهم وكبار معاونيهم يحلون المشكلات بالأوامر الإدارية: «فورا»[١٤٩]، لينصرف الضباط ووزراؤهم مشكورين مشيعين بالهتافات المؤيدة. وتقدم القرارات الصادرة عن مؤتمر من هذا النوع عُقِد في أسيوط نموذجا لهذه المقايضة بين التأييد والمكاسب:

> أعلن خلال المؤتمر: إلغاء عقود كبار الملاك المستأجرين لأراضي طرح البحر لتأجيرها لصغار الزراع وإنشاء مدارس إعدادية فنية في كل مركز بالمديرية، وفصول فنية بكل مدرسة ثانوية، ومجلس بلدي بكل مدينة أو قرية يتبرع أهلها بألف جنيه [كمساهمة]. وقرر المؤتمر [وبداية جملة جديدة يرجع إلى أننا انتقلنا للجانب الآخر من الصفقة: التأييد] تأكيد البيعة للرئيس جمال عبد الناصر وتأييد سياسته الداخلية والخارجية، وفتح باب التطوع للعمل في بناء السد العالي، واستنكار سياسة [رئيس العراق] عبد الكريم قاسم وسياسة فرنسا ضد شعب الجزائر... ومطالبة الدول العربية بالعمل لاسترداد فلسطين لأهلها[١٥٠].

اء «الشعب» بدوره في الصفقة، بحسن الضيافة وهتافاته وقراراته
، الضباط أن يردوا بالوفاء بتنفيذ وعودهم، مثلا بأن تبحث «اللجنة
ية تباعا إجراءات تنفيذ المطالب التي تقدمها اللجان التنفيذية للاتحاد
لدين حسين والوزراء أثناء زيارتهم للأقاليم»[١٥١]. والعكس صحيح
باط ووفاؤهم بها باستخدام سلطتهم الإدارية التي تتخطى كل العقبات
الحق في تحديد مضمون التأييد المطلوب وطريقته.

د الناصر في تدعيم هذه الطقوس، التي أصبحت سمة أساسية من
أصدر قرارات تستجيب «لمطالب شعب بورسعيد التي أُبديت في
سي»، منها تخصيص نصف مليون جنيه لتصنيع بورسعيد والتنازل عن
ن القروض التي حصل عليها تجار بورسعيد، وإنشاء بضع مدارس
. إلخ[١٥٢].

مرات الاتحاد القومي هذه البرهان الأكثر إثارة على إنجازية الضباط
والطقس الاحتفالي الأكبر بقدرتهم على العمل من أجل الشعب،
ثر سحرية لسلطة المجموعة الحاكمة الخيرة المحبة للشعب، حين
فيكون. كانت باختصار ذروة سياسة مبادلة المكاسب بالتأييد أو
حلية»، في أكثر لحظاتها تجسيدا لليد العليا المانحة للضباط، التي
لوائح والميزانية لتبدو أشبه بإنعامات ملكية، ليتلقى أصحاب هذه
، كل ضروب الإيمان بهم، وبسياساتهم العامة.

شأن هذا كله تقوية الاتحاد في نشاطه المطلبي، وبالتالي إلقاء مزيد
، والإدارية على كاهل النظام. ومن هنا حاول عبد الناصر أن يشجع
لى حل المشاكل المحلية بالجهود الذاتية، أو بمعاونة متواضعة من
كومة لا تستطيع القيام بكل صغيرة وكبيرة»[١٥٣]. وكرر نقد أحمد
حين في انتخابات الاتحاد القومي الذين قامت برامجهم على «مطالبة
، متنوعة: «بِدّي [:أرجو أن] يفهموا إن الحكومة يمكن عملت أقصى
، حسب مواردها»[١٥٤].

*

في هذا الإطار التنظيمي والإيديولوجي أقيمت مؤسسات نوعية عديدة داخل الاتحاد القومي، لاستيعاب قطاعات معينة من السكان. فأولا أقيم «اتحاد الشباب القومي». وقد بدأت الفكرة في مجلس رعاية الشباب، الذي اقترح إقامة اتحاد عام لشباب الجمهورية، بعد أن تشكل بالفعل اتحاد شباب الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية وبدأ تشكيل اتحاد عام لشباب الأزهر[١٥٥]. تشكل «اتحاد الشباب القومي» التابع للاتحاد القومي في مايو ١٩٦٠، ليكون تنظيما هرميا موازيا يبدأ بالقرية أو البندر ويضم ممثلي اتحادات الطلاب في كل مستوى، وأنيط به تدريس الشباب «مقومات المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني والأسس التي قام عليها وفلسفته الحقيقية». وقد استنسخ اتحاد الشباب الفلسفة المحافظة للاتحاد القومي، التي ارتفع صوتها في تلك الفترة (بمناسبة الصدام مع حاكم العراق عبد الكريم قاسم، كما سنرى في الفصل التالي)، فهو «يهتم بتربية الشباب تربية دينية صحيحة على أساس من الإيمان بالله والوطن»، كما يساهم في «تنوير الرأى العام»، ويعبئ الشباب ويشجع «إسهامهم في مشروعات الخدمة العامة المختلفة»[١٥٦]. وتشمل واجباته «توحيد صفوف الشباب العربي... [و]تنمية الوعي القومي... [و] بعث التراث العربي الأصيل... [و]التمسك بروح الإيمان بالله والخلق العربي الأصيل والتحصن ضد نزعات الضعف والفرقة والانحراف إلى المبادئ المستوردة والفلسفات الانحلالية أو الإلحادية»[١٥٧].

كما بُذلت عدة محاولات لربط الصحف بالاتحاد القومي، باعتباره الجهاز السياسي الجامع للضباط الأحرار، فصدر قرار جمهوري عام ١٩٥٨ يقصر حق الترشيح لعضوية النقابات المهنية، بما فيها «نقابة الصحافة»، على أعضاء الاتحاد القومي، كما تقرر تكوين لجنة للصحافة في الاتحاد، تضم رؤساء تحرير الصحف، وتكون مهمتها تحقيق التعاون بين الصحافة وقيادات الاتحاد القومي[١٥٨].

وفي أواخر عهد الاتحاد صدر قرار جمهوري بإنشاء «المؤسسة الثقافية العمالية للاتحاد القومي»[١٥٩]، كتتويج لجهود هيئة التحرير قديما في جمع العمال حول النظام، وأيضا بناء على توصية «لجنة العمل والعمال» في المؤتمر العام للاتحاد

الجنوبي». وقد اقترح البعض أن تستهل المؤسسة نشاطها بتدريس
بة» للعمال، للدفاع عنها في الاتصالات الدولية مع العمال العرب

لإيديولوجية

، الاتحاد القومي التجسيد الأهم للديمقراطية السليمة. ولكن كفاءة
، المطالب المحلية والفئوية وإقامة مرتكزات محلية كانت أعظم بكثير
دعاية لسياسات النظام. لم يكن الاتحاد حزبا كما رأينا، وقد اتسع
م أعضاء سابقين في حزب الوفد أو في تنظيمات يسارية أو سعديين
)، فضلا عن مصر الفتاة والحزب الوطني (بالطبع باستثناء العناصر
سيا، والتي عُزلت). وكان انضمامهم سهلاً بقدر ما إنه ليس حزبا،
يا على الأعضاء سوى تأييد النظام في المناسبات(١٦١)، وبالتالي لم
يقدم أية مساهمة تُذكر في تحقيق هيمنة إيديولوجية للنظام.

البداية يعتمد في الدعاية على سيطرته على ما أسماه «وسائل التوجيه»
يولوجية، ومنها الصحافة والإعلام ومجال الفن والأدب، فضلا عن
ت، والقطاعات المتعلمة عموما. وسوف نتناول بعض ذلك الآن
اه العام.

لة الثورة»، كما أسميتُها، بتعقيم الصحافة، ثم مطالبتها بأن تكون
. ومع الانتقال إلى مرحلة بناء المدينة الفاضلة، كان على الصحافة
ئها بنفس منطقها. وهكذا حلت حرية نسبية في نقد المشروعات
نقد السياسي. ليس المقصود بذلك نقد المسار الذي رسمه الضباط
ثلا أدت السخرية المتوارية من الجهل السياسي لمرشحي مجلس
إلى فصل محمود عبد المنعم مراد من «الأخبار»، التي كانت رسميا
خاصة مستقلة»(١٦٢). إنما المقصود إفساح المجال لاقتراح أفكار
، كان النظام يستجيب لها أحيانا، الأمر الذي أنشأ علاقة من نوع جديد

بين الصحافة والسلطة. وقد رصدت «الأهرام» منذ وقت مبكر ظهور «ألوان جديدة من التعاون بين الحكومة والصحافة»، تقوم على «درس ما تعرضه الصحافة من مقترحات وعلى تنفيذ الصالح منها بلا تردد، وعلى الاستماع إلى شكاوى الجماهير ومحاسبة المسئولين عن أخطائهم أيا كانوا»(١٦٣).

بالنسبة للشق الأول، أي تنفيذ بعض المقترحات، الواردة بالذات في أعمدة الرأي (وكذلك الاستجابة لشكاوى بريد القراء)، هناك أمثلة عديدة، منها سعي وزارة الداخلية لتخفيض الضوضاء في القاهرة بناء على ما كتبه البعض في «أخبار اليوم»(١٦٤)، ووقف إعطاء قروض للجمعيات التعاونية التي تبني فيلات، بناء على ملاحظة ذكرها أحمد بهاء الدين(١٦٥)، ومحاولة وضع نظام لتقديم إعانات مادية لطلبة الجامعات(١٦٦). وفي هذا الإطار استُحدثت الحملات الصحفية على مؤسسات معينة باتهامها بالإهمال أو التسيب أو الخطأ أو غير ذلك، وكانت أولها حملة التابعي على أوضاع المستشفيات التابعة لوزارة الصحة التي ذكرتُها سابقا.

لكن بالنسبة للشق الثاني، أي محاسبة المسئولين، فمن المؤكد أنهم ليسوا «أيا كانوا»، فعبد الناصر فوق أي نقد، ولا كان الوزراء العسكريون، باعتبارهم طليعة الزحف المقدس، معرضين للنقد، فتوخي السلامة كان يقتضي أن يقتصر النقد الصريح على الوزارات التي يرأسها وزراء مدنيون. وقد لاحظ جمال سالم (أحد قادة الضباط الأحرار) ساخرا أن الصحافة أصبحت تمدح السكك الحديدية بعد أن تولى وزارة المواصلات، بينما كانت تهاجم الخدمة بها حين كان فتحي رضوان يتولى نفس الوزارة، مع أن شيئا لم يتغير(١٦٧). فوق ذلك كان النقد عموما بغاية الحذر واللطف، بسبب الضغوط المختلفة. فالصحفي، فيما قرر محمد التابعي، «يكتب حقيقة.. وينتقد.. ولكنه يمشي بالقلم يتحسس طريقه في حذر شديد... ويخرج القارئ وهو لا يعلم هل كاتبه [:المقال] كان ينتقد أو كان يطري ويمدح؟!»(١٦٨). وكان الصحفيون محقون في ذلك، حيث كانوا معرضين للفصل لأسباب لا تخطر لهم على بال. فمثلا فُصل موسى صبري من شركة «الأخبار»، وكان رئيسا لتحرير مجلة «الجيل» الصادرة عنها، وهي مجلة شبابية غير سياسية، لأنه وصف صوت مذيعة بأنه مخنث، ثم أعيد بعد شهور باتصال تليفوني بين مصطفى أمين وعبد الناصر، ولم

ممت بعد[١٦٩]. ومع الوقت تعلم الصحفيون تحسس كافة الدروب السرية لتجنب الإطاحة بهم أو ما هو أسوأ.

صحف كانت بالضرورة ودائما تحتفي بكل ما يصدر عن عبد الناصر ل بأن واجب الصحافة أصبح شبيها بواجب الاتحاد القومي؛ أي ب والضباط في اتجاهين: تبرير حكم الضباط وترديد أفكارهم م، وعرض طائفة من الشكاوى والاقتراحات والنقد المحسوب رافق والمصالح المختلفة.

ت والمطالب كانت تثير أحيانا مشكلات، فمثلا انتقد كمال رفعت التي تعرضت للروتين الحكومي، قائلا إن بعض الصحف «تستمع مواطن وتؤمن على الفور بأن هذا الكلام هو الكلام الصحيح دون أن راء تحريات... وهذا ليس في صالح الدولة! ولا في صالح المواطنين حافة!... يجب أن يكون النقد في الصحف نقدا بناءً هدفه الخير فترة الحصار الاقتصادي التي تلت حرب السويس طالب البغدادي الناس ولا تترك الناس يوجهونها»، فتكف عن إثارة مشكلات ياميش مساحاته في الصحف «للكلام عن مشروع وطني أو تعبئة الشعور ناس إلى نسيان الياميش... في وقت حصار اقتصادي عنيف»[١٧١].

لك كان كُتاب الأعمدة يتناولون عقيدة الثورة في ثوبها الجديد، أي اطية التعاونية والوحدة العربية وما إلى ذلك. وبالطبع كانت الرؤى اع النظام بتطبيق مبادئه العامة بطريقة معينة، أو أخرى. وسنرى في من مناقشات ووجهات نظر مختلفة تماما بشأن شعارات النظام. وإزاء كتاب عام ١٩٥٩ قائمة بالمحظورات التي لا يجوز الخلاف حولها، مية العربية و«الاشتراكية الديمقراطية التعاونية» إلى عدم الانحياز. الجائز فيكون بصدد «تفاصيل هذه المبادئ ونقاطها الفرعية»[١٧٢].

توظيف الصحافة لخدمة النظام الجديد، مثل توظيف رأس المال لشعب عموما، ظهرت تنظيرات لجعل الالتزام بشعارات النظام

وأهدافه هي ذاتها «حرية الرأي». فقرر كلوفيس مقصود مثلا أن «الحرية بالمفهوم الاشتراكي... ملتزمة بالحقيقة... [وبالتالي] معرفة الحقيقة هي المحك الأساسي فيما إذا كانت الحرية سليمة أم لا»(١٧٣). وزيادة في الإيضاح قال فتحي غانم إن «حرية الرأي قامت أولا وأخيرا من أجل الوصول إلى الحقيقة... أما لو فصلنا حرية الرأى عن وظيفتها... فهي تتحول إلى... تضليل... وهذا للأسف ما انحدرت إليه حرية الرأي في المجتمعات الديمقراطية الحزبية الغربية»(١٧٤). ويبدو أن غانم وجد هذا الكلام غامضا نوعا، فأوضح: «المعارضة يجب أن تقوم تحت [:في] إطار اعتراف بمبادئنا الأساسية التي تشمل القومية العربية والاشتراكية الديمقراطية التعاونية»(١٧٥). كانت الفكرة هي إضفاء مشروعية على فكرة أساسية، هي أن حرية الرأي، أو بعبارة أدق حرية إبداء الرأي، لها وظيفة، سواء أسميناها الحقيقة أو خدمة الشعب أو التقدم أو أي اسم آخر، وبالتالي يجوز تشكيلها على أي نحو يناسب أداءها لهذه الوظيفة المفترضة. ويجوز بنفس المنطق، في الحالات القصوى، «رفتها»، إذا تبين أن تقييدها لا يكفي لمنعها من الانحراف عن تحقق وظيفتها أو مهمتها التي تدور حول الدفاع عن شعارات النظام.

بهذا المنطق جرت محاولة لإصدار ميثاق شرف للإعلاميين المصريين في إطار الاتحاد القومي ليقسموا عليه أمام كمال الدين حسين باعتباره المشرف العام على الاتحاد في «الإقليم الجنوبي». وكان القسم يشمل أن يعمل كل إعلامي «لمصلحة الوطن العربي ويحرص على وحدة الأمة العربية في إطار الاشتراكية الديمقراطية التعاونية»، وأن يحافظ على سرية مصادر أنبائه، ولكن: «فيما لا يتعارض مع مصالح الوطن»(١٧٦)، أي مع القبول بالإخلال بمبدأ السرية لصالح الأجهزة الأمنية.

ونظرا لأن الإذاعة كانت جهازا أكثر حساسية، سواء بالنسبة للداخل أو الخارج، فقد أُلحقت مباشرة برئاسة الجمهورية وتولى الإشراف عليها، ومعها التلفزيون بعد إنشائه، علي صبري ثم عبد القادر حاتم، معظم الفترة(١٧٧)، وكلاهما من الضباط المقربين لعبد الناصر. وقد اهتم الضباط للغاية بتطوير الإذاعة، بزيادة ساعات الإرسال وتقويته وزيادة عدد المحطات، حتى أصبح البث الإذاعي المصري الأقوى في المنطقة. كما أنشئوا إذاعة سرية (هي محطة أم كلثوم الشهيرة) لكي لا تقع في أيدي أي انقلاب محتمل.

م أيضا بتدريب الإعلاميين على القيام بوظائفهم في إطار الزحف.
لى كانت مبادرة أحمد سعيد، مدير إذاعة «صوت العرب»، بوضع
سي للعاملين معه، مستعينا بأساتذة جامعيين وصحفيين، حتى «يكون
في صوت العرب مؤهلا بصورة متطورة نامية للدعوة الاشتراكية
الوعي والفهم والدراسة، بحيث يتمكن من مواجهة دعاية المذاهب

*

الإذاعة أسهل من الصحافة، فإن توظيف الفن والأدب أصعب.
كار سياسية مباشرة يمكن حظرها، أو الدعاية لها. ومع ذلك بذل
عهم لإدماج الفنانين والأدباء. فقد أناطوا بالفن والأدب مهمة توجيه
افهم. وقد أطلق على هذا الدور صراحة «الدور التوجيهي»، بمعنى
هما وظيفة، كغيرهما من الأنشطة، هي التوجيه. وقد أوضح حسين
١٩٥ أن الضباط يعتبرون «الفن أساسا من أسس التطور، والفنان إذا
يع أن ينفذ إلى القلب وإلى النفس أسرع وأقوى مما ينفذ الكاتب أو
يب»[١٧٩]، الأمر الذي يعني أنهم يفترضون أن الفنان يقدم للجمهور
الذي يقدمه الكاتب والخطيب، ولكن بوسائل أكثر تأثيرا.

ة، اعتبر كمال الدين حسين هذه المجالات «أدوات التوجيه
ي اتجاه سياسات النظام. وهكذا طالب في افتتاح مؤتمر الأدباء
في القاهرة عام ١٩٥٧ بدراسة التراث الأدبي «على نحو جديد في
مية العربية الجامعة، والملاءمة بين ما ننتج من فنون الأدب وبين
قومية الحاضرة»[١٨١]. وفي عيد العلم عام ١٩٦٠ أكد عبد الناصر
لاحان في معركة الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن
يس انعزالا عن المعارك التي تدور من حولنا طلبا للحرية»[١٨٢]،
ال بهما مشروط بدورهما التوجيهي في هذه المعارك.

ذلك ظهرت الدعوة إلى إنتاج «أدب الثورة»، بمعنى أدب يتناول

النظام الجديد وقيمه. فمثلا دعا فتحي غانم إلى تأليف مسرحيات وروايات وقصص وسيناريوهات عن الإرهاب السياسي بمناسبة مطاردة التنظيم المسلح للإخوان بعد حادث المنشية عام ١٩٥٤[١٨٣]. وأجرت آخر ساعة تحقيقا بعنوان «أين أدب الثورة؟»، طالبت فيه الشعراء والأدباء بالكتابة عن الثورة[١٨٤]. وتضمنت الدعوة أحيانا المطالبة بتدخل الدولة، فاقترح رجاء النقاش، مثلا، أن تشرف اللجان الثقافية في الاتحاد القومي على المطبوعات الأدبية والفكرية التي تصدر عن أجهزة الدولة، بهدف استبعاد الأعمال التافهة و«الأعمال الأخرى التي تخطئ في فهم تاريخنا ومجتمعنا وثقافتنا»[١٨٥].

كما جرت محاولات في عهد ثروت عكاشة، كوزير للثقافة[١٨٦] لنقل الثقافة المدينية إلى البنادر والقرى، عن طريق برامج منها برنامج الثقافة الريفية، وبرنامج المسرح الإقليمي المجاني، وتوزيع مطبوعات وزارة الثقافة على الوحدات المجمعة بالقرى، ونشر مراكز ثقافية تابعة لجامعة الثقافة الحرة، تحول بعضها إلى «قصور الثقافة»، بالإضافة لسلسلة «المكتبة الثقافية» التي كانت تقدم كتبا مبسطة في مجالات متنوعة بسعر مخفض[١٨٧]. وافتُتح أول قصر ثقافة في المنصورة في ديسمبر ١٩٦٠، وأعلن ثروت عكاشة في حفل الافتتاح أن القصر خطوة تثبت أن الثورة «تعيد للفلاح حقه في الأرض وحقه في الثقافة»، وأنه سيزود مراكز الثقافة بوحدات متنقلة «لتعطي كل قرية نصيبها من الثقافة والمعرفة والترفيه»[١٨٨].

*

سعى الضباط لفرض هيمنة كاملة على التعليم، وتوحيد التعليم العام. ويعتبر كمال الدين حسين أهم من صاغوا إيديولوجيا وهيكل التعليم، حيث كان وزير التربية والتعليم ونقيب المعلمين معا في تلك الفترة (١٩٥٤ - ١٩٦١)[١٨٩]. وفي عهده تقرر منع تدريس أي كتاب في المدارس إلا بعد موافقة الوزارة[١٩٠]، وأُخضعت المدارس الأجنبية لإشراف صارم من جانب الوزارة في هذا الصدد، إلى حد الاستيلاء على المدارس المخالفة وفقا للقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨[١٩١].

واستُحدثت مناهج دعائية لبث الإيمان بالنظام بين الطلاب، على رأسها منهج «التربية القومية»، الذي كان يُعدَّل باستمرار وفقا للمستجدات[١٩٢]. وأضيفت مادة «القومية

ـة مع سوريا[193]. وكانت هذه المواد، وفقا لأحد الخبراء التربويين
فجا»، أبعد ما يكون عن منطق التربية السياسية للتلاميذ[194]. ومع
كتاب يطالبون بالمزيد من التدخل: «مجتمعنا الجديد له فلسفته...
توقف عن ترديدها، بل ينبغي أن تدرس لطلاب جميع الشُعَب في
. إننا في حاجة... إلى أن **نفرغ عقول شبابنا** من كل الأفكار الخاطئة
بالعقيدة الجديدة حتى تصبح إيمانا ثابتا يملأ نفوسهم»[195]. وبنفس
تفريغ» وجه كمال الدين حسين رسالة لأولياء الأمور تقول إن التعليم
مشتركا بين الآباء والمعلمين لبناء أجيال واعية مستنيرة تؤمن بالله
... [و]التعليم جزء من سياسة تخطيط عامة لبناء مجتمع اشتراكي
[196]. وقبل صدور الميثاق كانت الوزارة تُخضِع النشاط المدرسي
ء لفكرة «المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني»[197]. فلم تكن
دية واردة، لا في المناهج السياسية ولا غيرها.

.لك العمل على إدخال التربية العسكرية للبنين، بما كانت تنطوي عليه
ولة والإيمان والإخلاص والطاعة. فتم تعميم التدريب العسكري في
بدءا من العام الدراسي ١٩٥٧ - ١٩٥٨[198]، وسمي مادة «الفتوة»،
م فيها شرطا لدخول الجامعات والمعاهد[199]. كما تم إدخاله في
ام التالي، مع تقرير عقوبات مناسبة ومكافآت لجعل الطلبة يأخذون
[200].

جراءات جميعها تعتمد بطبيعة الحال على المعلمين، وبالتالي تزايد
م. ومن أمثلة ذلك مطالبة كمال الدين حسين لألفي معلم في اجتماع
وا المبادئ الوطنية التي تنادي بها الثورة»[201]. وسوف نرى في
ـ تضاعف هذا النشاط في ١٩٥٩ وما بعده، مع الانتقال إلى تشكيل
لانتخاب.

عي لتوحيد العقليات، وإحكام السيطرة على الأزهر في نفس الوقت،
ن تنظيم الأزهر. وبموجبه تم إلحاق الأزهر برئاسة الجمهورية وتعيين

وزير لإدارة شئونه[٢٠٢]، وتحويله إلى جامعة عصرية وإدخال ٤ كليات حديثة فيه. وقد تم تبرير ذلك بأن الاستعمار هو المسئول[٢٠٣] عن أن «تظل مهمة الأزهر مقصورة على تخريج علماء دينيين لا خبرة لهم بالصناعة والصحة والاقتصاد». والحل هو أن يخرِّج الأزهر «علماء يشاركون في كل مجالات العلوم وتتحطم الحواجز بينهم وبين خريجي الجامعات المدنية الأخرى مع احتفاظهم بطابعهم الأزهري»، فيتمكن الخريجون من «المشاركة في نهضات بلادهم بسلامة العقيدة والعلم وتولي مراكز القيادة فيها». وكان من أهداف القانون أيضا إنقاذ خريج الأزهر من التعطل، حتى لا يظن «أن الدولة لا تعترف به والشعب يحاربه فيعتزل الدولة والمجتمع»[٢٠٤].

*

وقد تكررت مطالبة فئات مختلفة من الموظفين بممارسة الواجب الدعائي لصالح الضباط[٢٠٥]. فاقترح أحمد بهاء الدين على كمال رفعت، مسئول ديوان الموظفين آنذاك، «إعادة تعليم كبار الموظفين»، بدورات تعليمية في الشئون السياسية، بحيث ينعكس فهمهم السياسي على أدائهم لوظائفهم[٢٠٦]. وكان فتحي غانم أكثر الصحفيين اهتماما بهذه القضية، فدعا مثلا إلى وضع تقاليد جديدة لموظفي الجمعيات التعاونية الزراعية بحيث يحسنون معاملة الفلاح ويكونوا «عزوة جديدة وعصبية جديدة تحميهم وتساعدهم»[٢٠٧]، لتحل محل السلطة الأبوية لكبار الملاك، بشكل أبوي أيضا.

*

بالإضافة إلى هذا كله استمر إنتاج خطاب للمتعلمين عموما (تحت مسمى المثقفين وفقا لأدبيات الفترة)، يطالبهم بتأييد خطط الثورة والمساهمة فيها باعتبارها خططا من أجل الشعب، والشعب الفقير بالذات. وقد ظل النظام قانعا حتى عام ١٩٥٨ بتطهير الجامعات ووقف أي نشاط سياسي فيها، ولكنه دعا الطلبة إلى المساهمة في النهضة الحاضرة، بعلمهم، لا برأيهم. ومن هنا استُحدث عيد العلم، وانتظمت مبادرات تشجيع التفوق، وتكرر الخطاب الذي يطالب الجامعات «برد الدين» للشعب، بمنطق التوظيف الذي أصبح سائدا. فأوضح لهم عبد الناصر أن «الوطن كله يضحي لكي تتاح لكم هذه الفرصة للعلم... إنكم حملة العلم ولكن هذا العلم ليس ملكا لكم، إنه ثروة مجتمع بأسره»[٢٠٨].

لكثير من المتعلمين عن المساهمة الطوعية، أخذ عبد الناصر يستعمل
عتادة: إنشاء عقدة الذنب تجاه الفلاح: فهم مسئولون «تجاه الناس
، ولكنهم يتنكرون للفلاح «نتيجة التوجيه الفكري الاستعماري»،
تجاه الفلاحين الفقراء من أقاربهم وغيرهم أساس إقامة «المجتمع
راطي التعاوني الحقيقي المتحرر من الاستغلال الاقتصادي والسياسي
٢٠). وطالب طلبة الجامعة بأن يعودوا إلى قراهم في الصيف لأداء
بة للفلاحين[٢١٠]. وكان ما استُجد في هذا الموضوع هو مساهمة
مة في الدعاية لهذه الفكرة[٢١١].

رصدت أن المشكلة مستمرة، فاتهمت الشباب بأنه «لا يعني إلا
ىمة»، والحل هو «تعويد الشباب... على فهم المجتمع وخدمته
٢١١). ونسب أحمد بهاء الدين هذه السلبية إلى غياب هدف ملموس
رية تتحقق (أي على يد النظام منفردا، بلا مشاركة)، واقترح جعل
عدو الجديد الذي يستفز الهمم بدلا من الاستعمار، الذي كان يستفز
[٢١٣]. بالمقابل رأى البعض أنه لا بد من الإجبار. فبعد شهر أصدر
اهد العليا قرارات تطالب بتجنيد الطلبة في فترة الإجازة الدراسية
روعات الثورة الاجتماعية والعمرانية[٢١٤]. وحين تقاعس خريجو
التقدم بالأعداد الكافية للخدمة في الريف، برغم إعلانات الوزارة
، بدأ تكليفهم بالخدمة إجباريا عام ١٩٦٠[٢١٥].

١٩ و١٩٥٨ عامي الانتصارات الكبرى للنظام على الساحة العربية،
انتصار ١٩٥٦ مجسدة في شعبية عربية واسعة، كان قد بدأ بنازلها
دي لحلف بغداد. وسرعان ما توالت الانتصارات، فقد فشل حلف
إلى بلدان عربية أخرى، وطرد الملك حسين جلوب باشا، قائد جيش
، وعيَّن وزارة قومية التوجه معادية للأحلاف (ثم تخلص منها بعد

شهور حفاظا على عرشه). كما تطورت سريعا العلاقة مع سوريا، التي كان الرأي العام فيها معاديا في البداية لحكومة الضباط بسبب سياستها القمعية[٢١٦]، ليتحول الموقف تدريجيا مع مواجهة حلف بغداد إلى تأييد حذر، ثم إلى حماس جارف مع تأميم القناة والعدوان الثلاثي، وصولا إلى توقيع معاهدة دفاع مشترك ثم الوحدة في فبراير ١٩٥٨. كما قامت المظاهرات المؤيدة للنظام المصري في لبنان في أزمة انتهاء مدة رئاسة كميل شمعون التي اندلعت آنذاك. وفي نفس العام حدث انقلاب عسكري على الطريقة المصرية في العراق، وانتهى بذلك كل أثر لحلف بغداد، ولكن هنا تحديدا بدأت متاعب النظام التي سنراها في الفصل القادم.

كانت مواقف الضباط، بدءا من معارضة حلف بغداد، تلقى قبولا واسعا لدى الإنتليجنسيا العربية الصاعدة، الساخطة على حكم النخب المالكة، والمطالبة بإجراءات أكثر شدة في مواجهة الاستعمار، وذلك بالطبع في البلدان العربية الأكثر تطورا كسوريا والعراق والأردن، فضلا عن سكان المخيمات الفلسطينية. وهي فئة اجتماعية مماثلة للفئة التي تشكلت منها القوى السياسية الجديدة التي أعدت المسرح في مصر لانقلاب الضباط (انظر الفصل الأخير).

وقد استطاعت سياسة النظام العربية أن تجتذب بالفعل قطاعات واسعة من هذه الإنتليجنسيا. وكان أول مظهر لذلك تأييد الحركة الوطنية في الأردن للنظام المصري ورفضها لربط الأردن بالحلف العراقي التركي، برغم ارتباط النظام تقليديا ببريطانيا والعراق. وقد أسفرت المظاهرات هناك في ديسمبر ١٩٥٥ عن إسقاط الفكرة، ورأت «الأخبار» في ذلك دليلا على «اتفاق الشعوب العربية في كل المعارك والاتجاهات»، ونوهت بأهمية «الدعوة لمؤتمرات شباب عربية لحشد هذه القوة الجديدة»[٢١٧]، وأكدت أنها تثبت قدرة شعبية عبد الناصر على تغيير موازين القوى[٢١٨]. وهو ما عزته بعض الصحف الغربية إلى تجنيد عبد الناصر لعملاء في الأردن، أو لوسائل الدعاية التي يستخدمها، وعلى رأسها إذاعة صوت العرب، وهو ما ردت عليه الصحف المصرية في حينه بالنفي[٢١٩]. وقد أعلن عبد الناصر متباهيا: «الكلام اللي بنقوله هنا في مصر بيكون له رد فعل في كل مكان... أعوان الاستعمار عمرهم قصير»[٢٢٠].

قد بدءوا جهودهم في جذب الإنتليجنسيا العربية مبكرا. فمثلا في
ىلاح سالم خمسمائة طالب عربي أتوا في نشاط طلابي في مصر
راجب الإرشاد» حين يعودون لبلادهم. والرسالة هي: «لا نريد أن
، أو للشرق»، كما دعاهم للمشاركة في «ركن صوت العرب»(٢٢١).
نام ألف طالب وطالبة من جامعات الدول العربية لحضور احتفالات
لإسكندرية(٢٢٢).

سياسة الجديدة صراحة على فكرة «الشعب» في مواجهة حكم النخب
جهة نوري السعيد (رئيس وزراء العراق ومهندس حلف بغداد)،
«إن أعوان الاستعمار الذين باعوا أنفسهم للدول الاستعمارية...
شعب... إن هذه الشعوب التي يقول عنها رئيس وزراء العراق أنها
لا حول لها ولا قوة، هي التي انتصرت في بورسعيد... هي التي
كة الأحلاف. إن إرادة الشعب هي إرادة الله»(٢٢٣). وقد أطلق
قوة الرأي العام التي كانت تجتذبها مواقفه «القوى المعنوية»، التي
«المبادئ.. الكلام اللي بتكلمه، المثل اللي بيعتنقها الشعب أقوى
م اللي باقوله بيردده كل فرد عربي في كل بلد عربي تئن من الرجعية
ار»(٢٢٤). وهي فعالة خلف المنطقة العربية لتشمل ما أصبح يُعرف
لث؛ فـ«القوى المعنوية اليوم في آسيا وأفريقيا... أصبحت سلاحا
كل حساب»(٢٢٥).

الوضع بأكمله يناسب مفهوم «الشعب» كما يراه النظام، أي كزحف
لذات المنطق باعتباره صوت الشعب العربي في مواجهة الاستعمار
مصطفى أمين و«الأخبار» رواد هذا الطرح منذ عام ١٩٥٤: أصبحت
العربية] تتحدث لغة جديدة... لا تقبل حكما فاسدا، ولا تتحمل
مثل العهد الجديد في مصر، فقد وُلد شعب عربي جديد «يوم هزيمة
م ثورة ٢٣ يوليو»(٢٢٦). و«الشعوب العربية كلها تؤيد سياسة مصر
ري السعيد(٢٢٧). والمعسكر الآخر «الشعوب لا تسنده... ولكن هناك

عناصر ذات نفوذ اقتصادي واجتماعي وسياسي تدافع عنه... كما أن النفوذ الأجنبي التقليدي يسنده»(٢٢٨)، أي «أعداء الشعب» وأعوان الاستعمار. وخلاصة ذلك: «نحن نطمع في أن تمتد فلسفة ٢٣ يوليو إلى وراء الحدود»، التي هي «أن يشعر الحاكم أنه في خدمة الشعب»، وهي فلسفة تقوم على العمل والصمت: «تقوم على الإنتاج... مصانع تدوي لا مظاهرات تصرخ»(٢٢٩).

وقد عرض مصطفى أمين الفكرة السائدة لدور النظام الجديد في المنطقة كالآتي: «مصر لم تتجه يوما إلى الحكومات، إنما اتجهت إلى الشعوب. وبعض الحكومات نزلت عند إرادة شعوبها وتجاوبت معها فوقفت إلى جانبنا... [مصر] هي روح القومية العربية الجديدة. فليس في استطاعة أحد اليوم أن يفصل هذه الروح عن الشعب العربي»(٢٣٠). فبنفس منطق «التلقاء» الذي رأيناه في داخل البلاد، أصبحت مصر الضباط هي روح الشعب العربي ومعيار القومية العربية، فـ«الأمر أمر فكرة.. لا أمر زعامة.. إن مصر لا تقود الشرق العربي.. وإنما **تعبر عنه فقط**!»(٢٣١).

ولأن مصر الضباط هي الفكرة، فإن نفوذها هو الكنيسة، وبالتالي الخروج عليها يستوجب الحرمان الكنسي لأنه يُغضب الإله الذي هو الشعب. فـ«الرجل الذي خرج علينا في لبنان [:شمعون] لم يستطع أن يجعل الجيش اللبناني يحميه... والرجل الذي تخلى عنا في الأردن [:الملك حسين، بعد أن أزاح وزارة القوميين] لم يجد جنديا عربيا يستطيع أن يطمئن إليه». وحين انتهت مدة رئاسة شمعون في لبنان: «ذهب شمعون.. وقبل ذلك ذهب نوري السعيد [:رئيس وزراء العراق] وعبد الإله [:ملك العراق].. والبقية تأتي! ولن يبقى إلا الشعب العربي»(٢٣٢)... ذو الجلال والإكرام. وقس على ذلك.

وتعني مجمل هذه الرؤية أن العروبة وهدف التحرر من الاستعمار مرتبطان بشكل لا ينفصم بالنظام. ومن هنا أهديت إنجازات هذا النظام ومشروعاته إلى العرب. فحرب السويس كان الهدف منها «إخضاع الأمة العربية كلها لتعود مرة أخرى ضمن مناطق النفوذ»(٢٣٣)، وبالتالي أنقذ النظام الأمة العربية كلها من هذا الخطر. والسد العالي «استحق كل هذا الكفاح... بسبب معناه كرمز لتصميم الأمة العربية كلها على أن تسير في بناء وطنها الكبير المتحرر... [و] هو النصب التذكاري لمعركة العرب وانطلاقة القومية

رها التاريخي»[٢٣٤]. وكتب صلاح عبد الصبور أن «جذور ثورة ٢٣
خ البلاد العربية كلها... لأنها تمثلت تاريخ العرب الثوري كله وتلافت
عربية السابقة كلها»، محولا إياها لثورة عربية منذ قيامها[٢٣٥].

ي أن يتولى النظام المصري المسئولية عن العرب جميعا، متخطيا
حلية»: «نحن نعتبر الحاكم في بلادنا مسئولا أمام الأمة العربية كلها
مانه»[٢٣٦]. غير أن أحمد بهاء الدين هو الذي بلور الفكرة وطورها
مية، وفيما يتجاوز العرب:

> ية العربية المتحدة دولة لها مغزى خاص في حياة العالم بوجه عام،
> ب الناشئة بوجه خاص... إن الجمهورية العربية المتحدة «ثورة» عليها
> ثرين! إنها «دعوة» وليست مجرد دولة[٢٣٧].

غرابتها مشتقة بشكل منطقي وبسيط من طبيعة حكم الضباط نفسه
سم الشعب»، وبالتالي كان أصلا ومنذ البداية «نظام دعوة»، دعوة
آت، كانت موجهة في البداية للداخل فحسب، تتعالى على الأحزاب
لة، ثم أصبحت حين امتد نشاط النظام إلى المجال العربي تقوم
ية ترتفع فوق الحكومات العربية. ومثلما حدث في إدانة الحزبية
عاية الصراعات العربية إلى أبسط شكل: الوطنية والعمالة، الخير
قائمة في المنطقة وقياداتها، إما وطنية أو خائنة، وإما شريفة أو عميلة
يع تقريبا في نشر هذا المنطق، بما فيهم من رفضوا استخدام الشتائم
ت العمالة المباشرة. وهكذا كتب هيكل منذ البداية تقريبا أنه يوجد
ب اليوم [١٩٥٦] تياران من التفكير، تيار يقاوم الاستعمار وتيار يمالئ
)
.

بسيط فُسرت تُهمة العمالة للاستعمار بأكثر الأشكال بساطة، فهي نوع
خلاقي أو حتى العمل مقابل أجر تدفعه أجهزة المخابرات الاستعمارية
ة تصور لوجود مصالح أكثر تعقيدا لها جوانب اقتصادية واجتماعية
نية تفسر خلاف هذه النظم مع النظام الحاكم. بهذا المنطق أعتبر هيكل

موقف نوري السعيد المؤيد للأحلاف مجرد رغبة ذاتية في تكبيل الشعوب العربية بما كبل به شعب العراق، فسأله مستنكرا: «لماذا تكرس جهدك لكي تفرض الذل على غيرك... حرام عليك بلدك، حرام عليك كل بلد عربي... أبعت للشيطان روحك... لماذا؟ تكلم يا رجل»(٢٣٩). فالحق بيِّن والباطل بيِّن، ولا وسط.

وقد أوصلت الأقلام الشعبوية هذا المنطق إلى درجة السباب المباشر. فالوساطة بين الجمهورية العربية المتحدة والأردن، بعد نشوب الخلافات، مستحيلة، «إذ كيف يمكن الوساطة بين... وطني متطرف وعميل عريق!» (٢٤٠). والملك يلعب «أدوار الكومبارس في الأمم المتحدة»(٢٤١)، وهو ليس «سوى (أراجوز) في يد الاستعمار والصهيونية» قرر الشعب بتره(٢٤٢). وهو أيضا «جلالة الملك القزم المفدى»، الذي «لا يرقص لأي حكومة حتى لو كانت حكومة أمه أو حكومة أبيه إلا إذا كان الأمر قد جاءه من لندن»(٢٤٣).

وسرعان ما تحول التشهير والاستهزاء والسب إلى أسلوب رسمي. وقد نال ملك الأردن من هذا أكبر نصيب. فمع ظهور الخلاف بعد الوحدة مع سوريا، وبعد أن تخلص الملك من وزارة القوميين، اتهم عبد الناصر الملك بالانحراف وبأنه «يواصل الرسالة... رسالة الملك عبد الله [: جده] الذي خاننا في سنة ١٩٤٨»(٢٤٤). وحين اتهمت إذاعة الأردن عبد الناصر بأن خطابه موجه للرعاع والغوغاء، رد بسباب طويل، منه كمجرد مثال: «إننا نعلم باسم من يتكلم هذا الملك الأجير، فهو يتكلم باسم الاستعمار والصهيونية... إننا رعاع وغوغاء، ولكننا نشعر بالشرف، أما السادة الذين يمثلهم الملك الأجير فإنهم ينقصهم الشرف»(٢٤٥). أما شاه إيران فهو في قول عبد الناصر قد «اعترف بإسرائيل ليرضي أمريكا ويرضي أسياده... والصهيونية وإسرائيل»(٢٤٦).

وشخصنة النظم وعمالتها فكرتان متكاملتان. فالكلام عن نظام عميل يتطلب بالضرورة اختزاله في حاكم مأجور له ملف في جهة مخابراتية ما، ويتقاضى أموالا مقابل خدماته. وتستدعي الفكرة بالمقابل نسبة النظم «الشريفة» لحكام شرفاء، أو ذوي كرامة.

وإذا كان هؤلاء الحكام عملاءً، فإن الشيطان الأكبر هو الغرب. وبالتالي أصبح عداء الغرب للنظام يعتبر في حد ذاته مجدا، أو وساما على صدر النظام، لأنه شهادة

طنية. وقد ظهرت الفكرة صريحة للمرة الأولى في خطب عبد الناصر
ي فرنسا لتسليح إسرائيل «يطمئننا على قوتنا وعلى مكانتنا وعلى
«نشعر أننا استطعنا أن نحقق في الشهور القلائل القوة الكبرى التي
الصهيونية ومن هو وراء[هما]» [٢٤٧]. ودعا مصطفى أمين حكام
صريحات الإسرائيلية ضد الجمهورية العربية المتحدة وعبد الناصر
يها أن وقوفهم ضده وقوف «ضد بلادهم وشعوبهم»[٢٤٨]. ولكن
إسرائيل لا تفيد فقط في نقد الحكومات العربية الأخرى، وإنما في
لداخلية. فنقد الصحف الأجنبية لتأميم الصحف في مصر في ١٩٦٠
د كل شك... في أن قانون تنظيم الصحافة يهدف أول ما يهدف إلى
يرى للبلد.. وإلى خير الصحافة والصحفيين»[٢٤٩].

*

رة القومية العربية عند النظام كانت نوعا من امتداد لرؤيته الإستراتيجية
ا مبدأ التحرر الوطني، ومشروطة دائما، في نواحيها الوحدوية، بفكرة
ت الفكرة العربية عند الضباط بالدعوة لنوع من التضامن بين الشعوب
سحبه فكرة وجود قومية عربية واحدة[٢٥٠]، ولكن على أساس وجود
نت مؤمنا أن الذي يحدث لفلسطين كان يمكن أن يحدث ـ وما زال
ائما ـ لأي بلد في هذه المنطقة ما دام مستسلما للعوامل والعناصر
كمه الآن»[٢٥١]. والخلاصة بالتالي هي أنه «ما دامت المنطقة واحدة
ومشاكلها واحدة ومستقبلها واحد.. والعدو واحد... فلماذا نشتت
وقد استمر هذا الموقف بعد العدوان الثلاثي، فمثلا قال عبد الناصر
بية] هي الدرع الذي يحمي مصر ويحمي سوريا ويحمي بقية الدول
ات المستعمرين... هذا أيها الأخوة هو هدفنا من القومية العربية
، مصلحة متبادلة»[٢٥٣].

مية العربية، بمعنى وجود هوية عربية دائمة أزلية تجمع سكان المنطقة
حيط للخليج، فقد أصبحت إيديولوجيا رسمية في مصر مع الوحدة مع

سوريا. فقال عبد الناصر بمناسبة إعلان الوحدة إنها تدخل ضمن «محاولات الوحدة في المنطقة [التي] لم تتوقف منذ أربعة آلاف سنة طلبا للقوة»[٢٥٤]، أي قبل وجود لغة عربية أصلا[٢٥٥]. وبالتالي المؤامرات المدبرة ضد النظام ليست جديدة: «إنما دبرت المؤامرات ضد القومية العربية ومن أجل تفتيتها منذ مئات السنين، وقاوم الشعب العربي دائما من أجل قوميته... واستطاع الشعب العربي دائما أن ينتصر». ومن أمثلة ذلك ما أسماه، في مفارقة تاريخية هائلة، انتصار القومية العربية على الصليبيين[٢٥٦]. وهكذا تحولت القومية العربية في دعاية النظام من فكرة مناسبة لأسباب إستراتيجية إلى حقيقة تاريخية عريقة من النمط الرومانتيكي، على غرار رؤية البعث.

وسرعان ما اصطبغت الوحدة بالصبغة «الخصوصية التلقائية» المميزة لإيديولوجيا الضباط: «بعد أن تخلصنا من مناطق النفوذ الأجنبي... استطعنا أن نسير وراء **تاريخنا الحقيقي** وأن نرى **شخصيتنا الحقيقية**... استطعنا إن احنا نرى القومية العربية»[٢٥٧].

ويبدو أن هذا التحول في خطاب عبد الناصر يرجع، على الأقل إلى حد كبير، إلى تحوله أيضا إلى حاكم لسوريا، التي سادت فيها إيديولوجيا القومية العربية منذ الأربعينيات، وكان ضباطها القوميون القوة الدافعة لقيام الوحدة أصلا بالضغط على عبد الناصر في ١٩٥٧، بينما كان يحاول أن يقنعهم بالاكتفاء بقيام اتحاد فيدرالي كبداية[٢٥٨]. وحتى بعد إعلان الوحدة والحماس المذهل الذي قوبل به في سوريا، أعرب عن تخوفه من «الأحلام والأماني والرغبات والأهداف [التي بدأت] تنطلق من عقالها... مثل تدفق الفيضان... [و]من أول واجباتنا أن نقيم من الحكمة خزانات على أمانينا»[٢٥٩].

برغم التخوفات، أضافت الوحدة رصيدا هائلا لمدينة الضباط الفاضلة، هو رصيد البطولة على نطاق إقليمي. ففي فبراير/ مارس ١٩٥٨ عاين عبد الناصر في سوريا فيضانا مذهلا من الحماس. فبرغم شعبيته الكبيرة في مصر بعد تأميم القناة وحرب السويس، فإن ما شهده في سوريا كان مختلفا تماما، كان تجسيدا حيا لمعنى «البطولة» كنبوءة؛ فاستقباله في دمشق وفقا لهيكل كان:

بساطة «شيئا لم يحدث من قبل». معناه أن هذه الأمة كانت تبحث عن «**بطل**»،

عليه... تفجرت المشاعر المكبوتة في أعماقها منذ قرون طويلة... لقد
، دمشق أن كل سجل جمال عبد الناصر من الأعمال لم يكن... انتصارات
ب. وإنما كانت هذه كلها في مشاعر الأمة العربية «إشارات». إشارات
وم قد جاء، وأن «البطل» قد ظهر[٢٦٠].

ع عبد الناصر هناك كخليفة لصلاح الدين، على قبره، أي كبطل
، تاريخي، فلم ير فيه السوريون رئيسا، ولا حتى زعيما، وإنما شب
، يحميهم ويهزم أعداءهم ويحقق أمانيهم[٢٦١]. فبالنسبة لهم كان
ام المصري قبل الوحدة له وجه واحد، هو وجه البطولة، بينما اختفى
جه القمعي للزحف المقدس. فشعر عبد الناصر، للمرة الأولى، بقرة
ير المصطنع الذي اصطفاه بطلا، وانتشى به، فأعلن للمصريين بعد
[:اليوم] الشعوب هي اللي [:التي] بتصنع مقدراتها... مش [:لم
عت الوحدة بين مصر وسوريا... النهارده... بعد ما شفت [:رأيت]
، وبعد ما حققنا الوحدة أقول إن الزحف المقدس بدأ... دور القيادة
نبات»[٢٦٢]. فهو أول «زحف مقدس» يراه لم تحشده أو تساهم في
ل كان ولاءً إراديا مطلقا مطروحا تحت قدميه بلا مقابل. هنا كان
جسدا، لا دعوة أو فكرة يطرحها الضباط. وعلى النقيض من غضب
اتفة في السرادقات المصرية أخذ يتغنى بهتافات الشعب السوري
وتكم أيها الأخوة المواطنون إنما تظهر من انفعالكم الدائم»[٢٦٣].
ن العبادة مستحيلا.

س الإستراتيجي ظل هو التضامن العربي على أساس تحرير المنطقة
بهذا المنطق اشترط عبد الناصر إجماع الشعب في كل قطر عربي
، «المقصود من الوحدة القوة... إذا جزء من بلد عربي طالب بالوحدة
هذه الوحدة، فمعنى هذا أننا سندخل في حرب أهلية»[٢٦٤]. ولكن
المقابل بهدف مواجهة الاستعمار: «حنخلص [:سنقضي] على أعوان
، أنحاء العالم العربي لأن دي [:هذه هي] مبادئنا... واحنا مسئولين
لعربية في كل وطن عربي وفي كل بلد عربي، [بل] واحنا مسئولين

عن تحقيق العدالة الاجتماعية في جميع أنحاء الأمة العربية... إحنا الطليعة وبلدنا هي القاعدة»[٢٦٥]. فالتحرر الوطني والقضاء على الطبقات المالكة التقليدية مهمة رسمية، أما الوحدة فاختيارية (وهو ما أشار إليه الميثاق لاحقا).

وبرغم أن عبد الناصر انتقد لاحقا سياسته العربية زاعما أن مبدأ التضامن العربي كان في البداية غير مشروط[٢٦٦]. كان التضامن مشروطا دائما بسياسات النظام، القائمة آنذاك على التحرر الوطني. فأعلن مثلا في عام ١٩٥٧ «احنا لن نتضامن مع الخونة»[٢٦٧]. ووضع شرطا لـ«وحدة الصف» العربي: «لا يمكن لوحدة الصف أن تكون حقيقية أبدا إذا كانت الوحدة في خدمة الاستعمار»[٢٦٨].

أما الوحدة، فكانت دائما مشروطة بفكرة الاتحاد، فكرة «اسم الشعب». وبالفعل أقيمت دولة الوحدة على نفس الأسس، فتم حل الأحزاب وأُقيم «اتحاد قومي» في سوريا، وتجمعت السلطة في يد رئيس الجمهورية الذي تولى إعلان الدستور، بقراءته على الجموع في دمشق، وتم تشكيل مجلس نيابي بالتعيين، على أن يكون نصفه على الأقل، وفقا للدستور، من أعضاء البرلمانين المصري والسوري السابقين، ولم يجتمع أصلا إلا في عام ١٩٦٠. قامت الوحدة إذن مشروطة بمبدأ «الاتحاد»، العمود الفقري في إيديولوجيا النظام، وبنفس المبررات: «حتى لا ينفذ المستعمر بيننا»[٢٦٩]، فـ«لا حزبية ولا أحزاب»[٢٧٠]، وقامت على نفس الأسس الإيديولوجية، وعلى رأسها التحرر الوطني والحياد الإيجابي والعزة والكرامة[٢٧١]. وعموما ظلت فكرة القومية العربية في إيديولوجيا النظام مشروطة دائما بشعاراته وخياراته الأساسية، أولا بفكرة «المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني»، ثم باشتراكية التأميمات لاحقا، فكانت بحق صرحا جديدا في المدينة الفاضلة.

بالإضافة إلى هذا كله، أتاح الدور الخارجي النشط للنظام التمتع بمساعدات مهمة من كل من المعسكرين الشرقي والغربي، بقدر ما ناور بنجاح على التناقضات بينهما. والواقع أن نجاح الضباط في هذه المناورات كان مميزا تماما، وساعد عليه موقع مصر وأهمية المنطقة وظهور مشكلة إسرائيل، بما جعلها بؤرة بارزة للتوتر والمصالح في العالم. ويبلغ مقدار المساعدات من منح وقروض التي حصلت عليها مصر من

، مدى الفترة من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٧ حوالي ٣,٤٣ مليار دولار،
برة من جملة الاستثمارات وغطت جانبا كبيرا من استهلاك السلع
وصا القمح[٢٧٢]، الأمر الذي دعم استقلال الضباط تجاه مجمل
، وأتاح للنظام تقديم «المكاسب» من «جيبه الخاص» إن جاز التعبير.
ياسة الخارجية التي يحتكرها النظام مصدرا مهما للدخل القومي،
مة ريعية مميزة، بحصوله على ما يمكن أن نسميه الريع السياسي:
التآكل، وإن لم ينته أبدا، بعد ١٩٦٥، ليعود بقوة وبصيغة جديدة بعد
١٩، وحتى الآن.

*

و تمثلت المدينة الفاضلة للعهد الجديد في شعب منتظم في زحف،
اه المختلفة في مشروع نهضة يقوده الضباط، أو باستبعاد كل ما يعكر
، ومشاركته في المؤسسات التي بناها النظام، بتطهيرها والحد من
التأييد تم تقديم مكاسب متنوعة، شملت الانتصارات المبهرة في
اضات التي لا تقل إبهارا في الداخل، احتفاء بعهد الاتحاد والنظام
«الاشتراكية التعاونية» و«الوحدة العربية»، وبقيادة الزحف التي تعمل

ليس بلا ثمن. لقد ذكرتُ منذ البداية أن الفكرة العامة للضباط كانت
ب وتربيته، وأدت أحداث مارس ١٩٥٤ إلى أن تصبح القوامة شعبية؛
مة تحققا سعيدا لهذه القوامة، على تناقضها، بما أتاح قيام العصر
دينته الفاضلة. ولكن التناقض أعمق من أن ينتهي إلى مثل هذا الحل
يخترق المشروع بأكمله من البداية، وبدأ يتقاضى ثمنه الباهظ على
الفصل التالي.

(١) «دروس في المبادئ: عصر الرجل العادي»، صباح الخير ١٢/ ١/ ١٩٥٦، ص ١٢.

(٢) فتحي غانم، «الحرية.. وتخفيض الأسعار»، روز اليوسف ٢٤/ ٨/ ١٩٥٩، ص ٣.

(٣) كلمة عبد الناصر في نقابة المهندسين بالجامعة احتفالا ببدء تنفيذ مشروع السد العالي في ٢٦/ ١١/ ١٩٦٠.

(٤) «كلمة اليوم»، الأخبار ٢٩/ ١٢/ ١٩٦٠، ص ٦.

(٥) «كلمة اليوم»، الأخبار ٩/ ١٢/ ١٩٥٨، ص ٦.

(٦) «كلمة اليوم»، الأخبار ٤/ ١/ ١٩٦٠، ص ٦.

(٧) مثلا قرر عبد الناصر: «الواحد بيقرا فيه إرادة أمة وتصميم شعب... [هو] نتيجة حتمية لاستخلاصنا لحريتنا...»: خطاب عبد الناصر في المؤتمر الشعبي بأسوان للاحتفال بمرور ٣ سنوات على بدء العمل في بناء السد العالي في ٩/ ١/ ١٩٦١.

(٨) «متى بدأنا مرحلة الانطلاق؟ ومتى نصل إلى مرحلة النضوج؟»، روز اليوسف ١/ ٥/ ١٩٦١، ص ٣ - ٤. والمقصود بمرحلتي الانطلاق والنضوج مرحلتان افتراضيتان في التنمية وفقا لنظرية روستو.

(٩) كلمة عبد الناصر في افتتاح محطة كهرباء خزان أسوان في ١٠/ ١/ ١٩٦٠. وانظر أيضا كلمته في مبنى الكلية الحربية القديم في ٢٨/ ٣/ ١٩٥٥، حيث قال: «الحكومات الحزبية... كانت تحب [أن] تصل إلى نتيجة سريعة علشان تكسب تأييد سريع من الشعب، ما كانش [:لم يكن] يهمها مطلقا إن أي حاجة تصل نتيجتها أو تظهر نتيجتها بعد ٥ سنوات».

(١٠) خطاب عبد الناصر في المؤتمر الشعبي بأسوان للاحتفال بمرور ثلاث سنوات على بدء العمل في بناء السد العالي في ٩/ ١/ ١٩٦٣. وكانت هذه الفكرة قد سبق أن صاغها أحمد بهاء الدين، حيث كتب أن عجز المجتمع قبل ١٩٥٢ عن «إقامة أي صناعات أساسية» يرجع إلى أن أصحاب الأموال «ليسوا محتاجين، فغلة الأرض تزودهم بالسيارات والقصور والرحلات إلى الخارج وكل شيء»: «هذه الدنيا»، أخبار اليوم ٢٨/ ١/ ١٩٦١، ص ٤.

(١١) كلمة عبد الناصر في افتتاح مصنع الحديد والصلب بحلوان في ٢٧/ ٧/ ١٩٥٨.

(١٢) كلمة عبد الناصر في المؤتمر الشعبي بالمنيا في ١٣/ ١١/ ١٩٥٨.

(١٣) كلمة عبد الناصر في افتتاح مجلس الأمة في ٢٢/ ٧/ ١٩٥٧. وقد ترددت فكرة كراهية الاستعمار للتصنيع كثيرا. انظر مثلا: «كلمة اليوم»، الأخبار ٥/ ٥/ ١٩٦١، ص ٤؛ مصطفى أمين، «الموقف السياسي»، أخبار اليوم ١/ ١١/ ١٩٥٨، ص ٦. وهو يرى هنا أن بريطانيا تكن عداء مطلقا لفكرة السد العالي لأن الإنجليز «يعتقدون أنه كلما ارتفع مستوى شعب من الشعوب حرص على استقلاله». وانظر

م»، الأخبار ٢٥/ ١١/ ١٩٥٧، ص ٤، حيث يقول المحرر إن الاستعمار هو الذي أشاع
أن مصر بلد زراعي».
حن الذين اخترنا المعركة..»، روز اليوسف ٩/ ١١/ ١٩٥٩، ص ٣.
صر في افتتاح المؤتمر العام للاتحاد القومي في ٩/ ٧/ ١٩٦٠. التشديد من عندي.
صر في المؤتمر التعاوني في ٢٦/ ١١/ ١٩٥٨. التشديد من عندي.
ر في مجلس الأمة بمناسبة الاحتفال بعيد الدستور في ١٦/ ١/ ١٩٥٨.
صر في عيد الثورة التاسع في ميدان الجمهورية في ٢٢/ ٧/ ١٩٦١. التشديد من عندي.
في جامعة القاهرة في الاحتفال بعيد العلم العاشر في ٤/ ١٢/ ١٩٦٤. التشديد من عندي.
سونة، «يوميات الأخبار»، الأخبار ١٨/ ١٢/ ١٩٦٠، ص ١٠.
أخبار ٢٥/ ١١/ ١٩٥٩، ص ٤. والخطة الواقعية كانت أبسط من هذه الصورة الأسطورية
بدائية، تفتقر إلى دراسات واقعية، ولو أولية، عن مدى واقعية الأهداف وتناسق التنبؤات
تبارها مجرد برنامج عام للاستثمار، ناهيك عن فوضى وقصورات المتابعة والتنفيذ، بل
وجيه. انظر: روبرت مابرو، الاقتصاد المصري ١٩٥٢ - ١٩٧٢، ترجمة صليب بطرس
المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦)، ص ١٨١ - ١٩٤، وخصوصا ص ١٨٩ و١٩٣.
ا»، روز اليوسف ١٨/ ١/ ١٩٦٠، ص ٤.
لأخبار ٢٧/ ١٠/ ١٩٦١، ص ٦. التشديد من عندي.
ي ألقاه عبد الناصر في افتتاح مجلس الأمة في ٢٠/ ٧/ ١٩٦٠.
د القومي بصراحة»، آخر ساعة ١٥/ ١٠/ ١٩٥٨، ص ١٣.
الدين حسين في افتتاح مؤتمر القاهرة»، الأهرام ٢١/ ٦/ ١٩٦٠، ص ٥. وهو مؤتمر
بمصر.
يست هناك أزمة مثقفين»، الأهرام ٢٤/ ٦/ ١٩٦١، ص ٦.
ي ليس حزبا»، الأخبار ٣١/ ١/ ١٩٥٦، ص ٤، ٦. والفكرة متكررة. مثلا أكد الروائي
ي غانم أن «الشعب اختار دائما في اللحظات الحاسمة من كفاحه السياسي أسلوب اتحاد
... وكانت مظاهر ضعف الوفد فيما بعد [: بعد ثورة ١٩١٩]... [حين تحول] إلى مجرد
زاب»: «الاتحاد القومي ليس اختراعا جديدا»، روز اليوسف ١٣/ ٧/ ١٩٥٩، ص ٣.
صر في المؤتمر التعاوني بجامعة القاهرة في ٥/ ١٢/ ١٩٥٧.
لن: لا مزارع جماعية أو اشتراكية»، الأخبار ١٣/ ٧/ ١٩٥٨، ص ٥. وقد أشار بصفة
ى فكرة المزارع الجماعية السوفيتية.
، الأهرام ١٠/ ١/ ١٩٥٩.
هيكل، «خروشوف والوفد البرلماني العربي في موسكو»، الأهرام ٩/ ٦/ ١٩٦١.
عن أسلوب هيكل وأفكاره.
علن في ١٠ آلاف مواطن»، الأخبار ٨/ ١٢/ ١٩٥٩، ص ٤. وهي كلمته في مؤتمر نظمه
للاتحاد القومي في المنصورة.
دوس، «المبادئ والظروف»، روز اليوسف ٨/ ٢/ ١٩٦٠، ص ٣.
ر في الاحتفال بيوم رشيد في ١٩/ ٩/ ١٩٥٩.

(٣٦) «يوميات الأخبار»، الأخبار ٧/ ٨/ ١٩٦١، ص ١٠. وكرر الفكرة نفسها في مقاله: «هذه الدنيا»، أخبار اليوم ٢٣/ ٧/ ١٩٦٠، ص ٦. وفيه وصف جمود الماركسيين بأنه كسل عقلي ومراهقة سياسية وتبعية نفسية وانعزال عن الواقع ومحاولة إرغامه [أي الواقع] على اتباع النظرية. وانتقد بالمقابل من استبعدوا الماركسية إجمالا دون دراستها. وانظر أيضا مقاله: «هذه الدنيا»، أخبار اليوم ٢٣/ ٧/ ١٩٦٠، ص ٧، حيث يقول: «لا بد أن نضيف إلى (العلم) الذي قرأناه.. (الواقع) الذي نحياه! خصوصا فيما يتعلق بالنظم السياسية والاجتماعية»، وهو تعليق على قول عبد الناصر بشأن البحث عن النظريات في حياتنا في ٢٠/ ٧/ ١٩٦٠. وكذلك مقال فتحي غانم: «مناقشة هادئة حول معركة صاخبة»، صباح الخير ٨/ ٦/ ١٩٦١، ص ١٣، حيث قال: «إذا كنا نرفض الأفكار المتزمتة في الدين، فمن باب أولى أن نرفض الأفكار المتزمتة باسم الشيوعية!... إن حريتنا في التفكير شيء مقدس». وانظر أيضا مقاله «أسئلة محيرة»، صباح الخير ٢٥/ ١/ ١٩٦٢، ص ١٢، حيث قال: «ثبت من تجارب التاريخ أن التقليد خطأ والتجاهل والانكماش خطأ... الإجابة الجديدة التي اكتشفناها في السنوات الأخيرة هي الانطلاق من واقعنا». والحال أن أهم معلم بارز في هذا الواقع هو قيام حكم الضباط الأحرار.

(٣٧) فتحي غانم، «تطبيق الاشتراكية بين الشعب والحكومة»، روز اليوسف ١٢/ ٩/ ١٩٦٠، ص ٣.

(٣٨) محمد حسنين هيكل، «الطريق الصعب»، الأهرام، ٦/ ١/ ١٩٥٩. وبنفس هذا المنطق يمكن أن نتكلم أيضا عن ديمقراطية فاشية (كما قال أحمد حسين زعيم مصر الفتاة) وديمقراطية إقطاعية وديمقراطية عبودية، بل وديمقراطية استعمارية.

(٣٩) أحمد بهاء الدين، «هذه الدنيا»، أخبار اليوم، ٢٨/ ٥/ ١٩٦٠، ص ٤. والأرجح أن أحمد بهاء الدين هو مصدر هذه الفكرة.

(٤٠) أحمد بهاء الدين، «هذه الدنيا»، أخبار اليوم ٢١/ ١١/ ١٩٥٩، ص ٤.

(٤١) «كمال الدين حسين يعلن في أول مؤتمر للاتحاد القومي»، الأخبار ١٧/ ١١/ ١٩٥٩، ص ٧. التشديد من عندي.

(٤٢) كلمة عبد الناصر في المؤتمر التعاوني الثاني في ١/ ٦/ ١٩٥٦؛ وانظر أيضا كلمته في المؤتمر الشعبي بميدان الجمهورية قبل تلاوة مواد الدستور في ١٦/ ١/ ١٩٥٦. وبالنسبة للاشتراكية قرر عبد الناصر أنها «ليست مجرد أن نعدل في توزيع ما نملكه، وإنما أول الاشتراكية أن يكون لدينا أصلا ما نملك أن نوزعه... زيادة الإنتاج هي أقدر الأسس على فتح آفاق الفرص الكريمة أمام العدد الأكبر من أبناء شعبنا»: كلمة عبد الناصر في حفل جامعة القاهرة بعيد العلم في ١٩/ ١١/ ١٩٥٩.

(٤٣) «خطاب كمال الدين حسين في مؤتمر الاتحاد القومي بالقاهرة»، الأخبار ٢١/ ٦/ ١٩٦٠، ص ١٠.

(٤٤) «كمال الدين حسين والوزراء يتناقشون ٧ ساعات»، الأخبار ٨/ ٣/ ١٩٦١، ص ٧. حيث أوردت الصحيفة نصوصا من خطبته في مؤتمر الاتحاد القومي بمحافظة البحيرة، منها: إن السبيل الوحيد لتنفيذ هذه الاشتراكية «هو التعاون... التعاون القلبي والروحي بين أفراد وجماعات هذا الشعب... الذي نستمده من عقائدنا التي توارثناها جيلا بعد جيل». وقد أكد المشير عامر أيضا على التعاون الطبقي، انظر: «المشير عامر يعلن أمس في مؤتمر دمشق»، الأهرام ٢١/ ٦/ ١٩٦٠، ص ٣.

(٤٥) وهيب مسيحة، «فلسفة الاشتراكية الديمقراطية التعاونية»، الأهرام ١٩/ ٦/ ١٩٦٠، ص ٨.

(٤٦) فتحي غانم، «أين اشتراكيتنا من الرأسمالية والشيوعية؟»، روز اليوسف ١٣/ ٢/ ١٩٦١، ص ٨ - ٩. وانتهى إلى تعريف أخلاقي: «فنظامنا»، «يعتمد في نجاحه على اقتناع الفرد بأن مصلحته ومصلحة أمته

عا»، وكان يأمل في تحقق ذلك الاقتناع على أساس أن «كل فرد منا... مواطن شريف
در على أن يضع لأنانيته الخاصة حدودها».
في مؤتمر الغرف التجارية الأول في ٣٠/ ١/ ١٩٥٦.
ىر في المؤتمر الشعبي بميدان المنشية بالإسكندرية بمناسبة الاحتفال بعيد الثورة في

وني وزير المالية»، أخبار اليوم ٢١/ ١/ ١٩٥٦، ص ٣. وأكد أن المقصود «أن يستخدم
أن يتعارض مع الخير العام للشعب»، وهو نص مادة في دستور ١٩٥٦ لا يوضح شيئا.
أمثلة شائقة لهذا التعارض المحتمل: الاستثمار في أمور تنافي الآداب العامة أو تضر
ر احتكار المواد الغذائية الأساسية. والأرجح أن المستثمرين قالوا: أفلح إن صدق.
أخبار ٢٩/ ١/ ١٩٥٧، ص ٢.
ضاء مجلس الأمة»، الأهرام ٢/ ١/ ١٩٥٨، ص ٣. وكانوا يزورون مصانع الشوربجي.
في مصنع الكاوتشوك بسموحة بالإسكندرية في ٣٠/ ٧/ ١٩٥٩. التشديد من عندي.
نا عاوزين رأس المال يعمل ويستثمر ويكسب بدون أن يستغل وبدون أن يسعى إلى
حكم»: كلمته في المؤتمر التعاوني الثاني في ١/ ٦/ ١٩٥٦.
ىر في المؤتمر التعاوني بجامعة القاهرة في ٥/ ١٢/ ١٩٥٧. التشديد من عندي. وتتردد
كلمة حسين الشافعي في نفس المؤتمر: «حسين الشافعي يقول: النظام التعاوني سيطبق
»، الأخبار ٦/ ١٢/ ١٩٥٧، ص ٥. وهو يرى أن منع سيطرة رأس المال يتحقق بتوسيع

في نقابة المهندسين بالجامعة احتفالا ببدء تنفيذ مشروع السد العالي في ٢٦/ ١١/ ١٩٥٩.
ىر في افتتاح المؤتمر العام للاتحاد القومي في ٩/ ٧/ ١٩٦٠.
صر في المؤتمر الشعبي الذي أقامه الاتحاد القومي للاحتفال بمرور ٧ سنوات على
١/ ١٩٥٩.
صر في افتتاح المؤتمر العام للاتحاد القومي في ٩/ ٧/ ١٩٦٠. وانظر أيضا: كامل
الأحزان!»، روز اليوسف ٢٨/ ١٢/ ١٩٥٩، ص ٥، حيث قرر أن التساؤل عن مصير
ل القومي طُرح في اجتماع مجلس الوزراء آنذاك وأن عبد الناصر أصر على الهدف
هدف هو تحقيق العدل».
، «معنى الأخبار»، صباح الخير ٢٨/ ١١/ ١٩٥٧، ص ١٠.
، «ماذا حدث في خمس سنوات؟»، صباح الخير ٢٥/ ٧/ ١٩٥٧، ص ٧.
في وضع حجر الأساس لمؤسسة التأمينات في ٢٤/ ٧/ ١٩٥٩. وانظر أيضا كلمته في
لإسكندرية في ١/ ٨/ ١٩٥٩. وانظر تكرار نفس المعنى بعد شهور في: «كلمة اليوم»
/ ١٩٦١، ص ٦.
في هيئة التحرير بالإسكندرية في ١٣/ ١٢/ ١٩٥٣.
في وفود عمال النقل في ٣/ ٤/ ١٩٥٤. وبناء على هذه الكلمات تحدث مصطفى أمين
ل»، وقال: «نحن لا نجزع لظهور قوة العمال، بل نرحب بها»: «الموقف السياسي»
٤/ ١٩٥٤، ص ٦.

(٦٣) «كلمة صلاح سالم لمندوبي نقابات العمال في كفر الدوار»، الأخبار ٣٠/ ٤/ ١٩٥٤، ص ٣.

(٦٤) «صلاح سالم وكمال الدين حسين في كفر الدوار»، أخبار اليوم ١/ ٥/ ١٩٥٤، ص ٧.

(٦٥) كلمة عبد الناصر في احتفال نقابة مستخدمي النقل المشترك بافتتاح دار نقابتهم الجديدة في ٢٩/ ٤/ ١٩٥٤. أيضا: كلمته في وفد عمال كفر الدوار في ٦/ ٥/ ١٩٥٤، حيث قال: «وليكن في علمكم أن الحكومة ليس لديها المال الكافي للقيام بتلك النهضة الصناعية، وعلى هذا فيجب أن نشجع كل من يريد استثمار أمواله حتى تستفيد البلاد ويستفيد العمال من ذلك». وانظر أيضا كلمته في وفد عمال الغزل والنسيج في ١/ ٤/ ١٩٥٤، وكلمته في سجل رابطة سائقي القطارات في ٣١/ ٣/ ١٩٥٤.

(٦٦) خطاب عبد الناصر في المؤتمر الشعبي بميدان المنشية بالإسكندرية بمناسبة الاحتفال بعيد الثورة في ١٩٥٧/٧/٢٦.

(٦٧) خطاب عبد الناصر في المؤتمر التعاوني بجامعة القاهرة في ٥/ ١٢/ ١٩٥٧.

(٦٨) كلمة عبد الناصر في شركة مصر للغزل والنسيج في ٨/ ٨/ ١٩٥٩.

(٦٩) محمد الليثي، «مسئولية العمال في الاقتصاد القومي»، أخبار اليوم ٢٦/ ٣/ ١٩٦٠، ص ٨.

(٧٠) محمد الليثي، «الحل.. في التنظيم النقابي»، أخبار اليوم ٢٤/ ١/ ١٩٥٩، ص ٨.

(٧١) أنور فؤاد (عضو نقابة الغزل والنسيج)، «رأي»، المساء ١٣/ ١٠/ ١٩٥٦، ص ٦)

(٧٢) بإمضاء النقابي محمود عناني، «إلى المحرر: كلمات في المعركة الانتخابية»، المساء، ٢١/ ٥/ ١٩٥٧، ص ٣.

(٧٣) كمال رفعت (وهو ضابط حر)، «الديمقراطية العربية»، أخبار اليوم، ٢٧/ ٥/ ١٩٦١، ص ٥. التشديد من عندي. وقد أكد الفكرة نفسها في: «الديمقراطية الحقيقية»، الأخبار ٧/ ١٢/ ١٩٦١، ص ٣.

(٧٤) أحمد بهاء الدين، «هذه الدنيا»، أخبار اليوم، ١٩/ ١٢/ ١٩٥٩، ص ٤.

(٧٥) فتحي غانم، «تجربة الجبل يجب ألا تتكرر!»، صباح الخير، ٢٣/ ١١/ ١٩٦١، ص ١٣؛ كذلك مقاله: «الآلام النبيلة»، صباح الخير، ١٤/ ٩/ ١٩٦١، ص ١١.

(٧٦) كمال الحناوي، «دعوة إلى التقدم»، الأخبار، ٣/ ١١/ ١٩٦١، ص ٣.

(٧٧) كامل زهيري، «دور الرقابة الشعبية»، صباح الخير، ٢٣/ ٥/ ١٩٦٢، ص ١٣.

(٧٨) عبد الرحمن الشرقاوي، باندونج (دار الفكر، القاهرة د.ت.) ص ٣٠، ٥٣.

(٧٩) نفسه، الإهداء.

(٨٠) انظر التحول التدريجي في موقف حدتو من النظام في: رفعت السعيد، ١٩٥٠ - ١٩٥٧ (دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٨٣)، ص ٢٦٩ - ٧٨.

مهورية باسم عبد الناصر، ولم تكن الصحف والمجلات السياسية المعدودة المسموح

مدر المساء»، المساء ٦/ ١٠/ ١٩٥٦، ص ٢.
سا لموقف حدتو وغيرها الساعي لتجميد الصراع الطبقي لعدم استفزاز النظام. مثلا
:الموحد» للعمال بعدم الإضراب أو الاعتصام أو التظاهر واللجوء للتحكيم، وبعدم
عمالية للصدارة، لصالح القضايا الوطنية: رفعت السعيد، منظمات اليسار المصري،
. وإزاء ذلك، اكتفى لطفي الخولي، محرر الصفحة العمالية في المساء آنذاك بفتحها
ة: جويل بينين، العلم الأحمر، هل كان يرفرف هناك؟: السياسات الماركسية والنزاع
ي، ترجمة كمال السيد (دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٩٦)، ص ٩٥.
نظمات اليسار المصري، ص ٣٤٧؛ وقد أشير إلى أنهم تدخلوا بالتزوير لصالح مرشح
، للنظام: عبد العظيم أنيس، ذكريات من حياتي، كتاب الهلال، ع ٦١٨ (دار الهلال
، ص ١٣٠ وما بعدها.
ادمة»، المساء ٥/ ٧/ ١٩٥٧، ص ١. وانظر أيضا مقاله: «المعركة الانتخابية.. ونواب
ساء ٥/ ٦/ ١٩٥٧، ص ١.
نتخابية»، المساء ١٧/ ٦/ ١٩٥٧، ص ٣. وانظر أيضا: أديب ديمتري، «دور النقابات
جلس الأمة»، المساء ٢٠/ ٥/ ١٩٥٧، ص ٥.
، مصر»، المساء ١٣/ ٧/ ١٩٥٧، ص ٥.
ي المحل الأول»، المساء ٢١/ ٥/ ١٩٥٧، ص ٥.
الدين عن هذه المسألة فقرر أن صحفيا اشتراكيا أمريكيا لاحظ «أن الاشتراكيين في
مغولون بكل شيء إلا الاشتراكية»، وأجاب أحمد بهاء الدين بأفكار عديدة منها أن بناء
ب أن «نضمن أولا وجود كيان مستقر ووطن حر»: «الاشتراكية في أمريكا.. وفي العالم
الخير ٤/ ٧/ ١٩٥٧، ص ٧ – ٨.
مجموعة الدساتير المصرية، ص ٢٥٨. بل أكد السادات أن الاتحاد هو: «ببساطة اتحاد
ن مواطن... المواطنون جميعا أعضاء في الاتحاد القومي بحكم رعويتهم وسواء قدموا
، العضوية أم لم يقدموا»، دون أن يلاحظ أن هذا العدد يشمل الأطفال الرُّضع: «الاتحاد
يح للمواطنين جميعا»، الأهرام ٣١/ ١/ ١٩٥٦، ص ٦، ٨.
راجه أسئلة صريحة بإجابات صريحة»، الأهرام ١٦/ ٩/ ١٩٥٨، ص ٣، ٧. والإحراج
يئة التحرير كأداة لإنجاز الأعمال القذرة في ١٩٥٤.
، أن الاتحاد «يشمل جميع أبناء هذه الأمة... تتمثل فيه جميع العناصر الخيرة في هذا
الوقت [:إلى أن يحين فرز الأفراد] بنعتبر إن الأمة كلها تمثل اتحاد قومي»: كلمته في
، الثاني في ١/ ٦/ ١٩٥٦.
لقومي»، الأخبار ٢٢/ ٧/ ١٩٥٧، ص ١.
علن فتح باب الانضمام للاتحاد القومي»، الأخبار ٢٦/ ١١/ ١٩٥٧، ص ٥.
ية للاتحاد القومي في الإقليم المصري»، الأخبار ١٥/ ٩/ ١٩٥٨، ص ٤. وكان يسمى
جنوبي في عهد الوحدة مع سوريا، التي هي الإقليم الشمالي.

(١٠١) «هذا هو الاتحاد القومي بصراحة»، آخر ساعة ١٥/ ١٠/ ١٩٥٨، ص ١٤ - ١٥.

(١٠٢) انظر أعداد الأخبار بين ١٢ يونية و١٠ يوليو ١٩٥٩.

(١٠٣) «شروط الترشيح لعضوية اللجان المحلية للاتحاد القومي»، الأهرام ٣١/ ٥/ ١٩٥٩، ص ٤.

(١٠٤) «التنظيمات العليا للاتحاد القومي»، الأهرام ١٢/ ٦/ ١٩٦٠، ص ١.

(١٠٥) الأهرام والأخبار في ١٣ و١٤ و١٩ يونية ١٩٦٠.

(١٠٦) راجع الأخبار بين ٢ و١٤ يوليو ١٩٦٠.

(١٠٧) «الاتحاد القومي مجال فسيح للمواطنين جميعا»، الأهرام ٣١/ ١/ ١٩٥٦، ص ص ٦، ٨.

(١٠٨) «أنور السادات يواجه أسئلة صريحة بإجابات صريحة»، الأهرام ١٦/ ٩/ ١٩٥٨، ص ٣.

(١٠٩) قرر أحمد بهاء الدين أن الاتحاد القومي له شبيه في نظام الاتحاد الاشتراكي في يوغوسلافيا وفي غينيا: «هذه الدنيا»، أخبار اليوم في ٢٨/ ٥/ ١٩٦٠، ص ٤.

(١١٠) خطاب عبد الناصر في المؤتمر الشعبي الذي أقامه الاتحاد القومي للاحتفال بمرور سبع سنوات على الثورة في ٢٢/ ٧/ ١٩٥٩. وانظر أيضا كلمته في نقابة المهندسين بالجامعة احتفالا ببدء تنفيذ مشروع السد العالي في ٢٦/ ١١/ ١٩٥٩. انظر أيضا تصريح أنور السادات: «الحزب يمثل طبقة معينة أما الاتحاد القومي فيمثل آمال ومصالح الشعب بأسره... [وهو] ليس جبهة وطنية لأن الجبهة عبارة عن تكتل بعض الاتجاهات»: «هذا هو الاتحاد القومي بصراحة»، آخر ساعة ١٥/ ١٠/ ١٩٥٨، ص ١٤.

(١١١) محمد حسنين هيكل، «خطوط عملية»، الأهرام ٨/ ١/ ١٩٥٩.

(١١٢) «مكان الاتحاد القومي في بنائنا الدستوري»، الأهرام ٢٦/ ٥/ ١٩٦٠، ص ٦.

(١١٣) خطاب عبد الناصر في افتتاح المؤتمر العام للاتحاد القومي في ٩/ ٧/ ١٩٦٠.

(١١٤) «جمال عبد الناصر يدلي إلى الأهرام بأخطر حديث له في السياسة الداخلية»، الأهرام ٢/ ٧/ ١٩٥٩، ص ٣.

(١١٥) «أنور السادات يواجه أسئلة صريحة بإجابات صريحة»، الأهرام ١٦/ ٩/ ١٩٥٨، ص ٣.

(١١٦) نفسه. وواصل كمال الدين حسين نفس الادعاء: الاتحاد يهدف إلى «حماية الانتصارات العظيمة التي أحرزها شعبنا منذ ثورة ٢٣ يوليو من أحلاف الطامعين الذين يحيطون بنا من الشرق والغرب»: «كمال الدين حسين يعلن في أول مؤتمر للاتحاد القومي»، الأخبار ١٩/ ١١/ ١٩٥٩، ص ٤.

(١١٧) محمد حسنين هيكل، «الاتحاد القومي» (المقال السابع من سلسلة «أزمة المثقفين»)، الأهرام ٢١/ ٧/ ١٩٦١.

(١١٨) خطاب عبد الناصر بمناسبة الاحتفال بيوم الوحدة في ميدان الجمهورية في ٢١/ ٢/ ١٩٥٩. وانظر أيضا كلمته في نقابة المهندسين بالجامعة احتفالا ببدء تنفيذ مشروع السد العالي في ٢٦/ ١١/ ١٩٥٩.

(١١٩) كلمة عبد الناصر في مؤتمر الاتحاد القومي بحمص (سوريا) بمناسبة الاحتفال بالوحدة في ٢١/ ٢/ ١٩٦٠.

(١٢٠) «٣ تجارب حاسمة»، آخر ساعة ٦/ ٧/ ١٩٦٠، ص ٣.

(١٢١) «كلمة اليوم»، الأخبار ١٧/ ٥/ ١٩٥٩، ص ٧؛ «كلمة اليوم»، الأخبار ٢١/ ٥/ ١٩٥٩، ص ٤.

(١٢٢) فتحي غانم، «ليست هناك مشروعات تعد في الخفاء»، روز اليوسف ٤/ ٧/ ١٩٦٠، ص ٣.

(١٢٣) «مولد ديمقراطيتنا الجديدة»، روز اليوسف ١٨/ ٧/ ١٩٦٠، ص ١٠. والمقال بمناسبة المؤتمر العام للاتحاد القومي.

، الديمقراطي»، الأهرام ٧/ ٦/ ١٩٦٠، ص ٦.
باسي»، أخبار اليوم ٤/ ٧/ ١٩٥٩، ص٨ (وهو بصدد انتخابات الاتحاد القومي التي
ث العام)؛ انظر أيضا لنفس الكاتب، «الموقف السياسي»، أخبار اليوم ٢٩/ ٦/ ١٩٥٧،

لأخبار ٣/ ٧/ ١٩٥٩، ص ٤. والكلام بشأن انتخابات الاتحاد القومي، وكانت انتخابات
يها كل من له بطاقة انتخابية. وتجد نفس الفكرة بشأن الانتخابات النقابية في: محمد
ية النقابية»، أخبار اليوم ٢٨/ ٥/ ١٩٦٠، ص٨. وانظر أيضا: «كلمة اليوم»، الأخبار
، ص ٤.
الأخبار ١٢/ ٧/ ١٩٥٩، ص ٤.
ب أن أعضاء المؤتمر خلعوا مصالحهم الخاصة على أبواب المؤتمر كما يخلع المصلي
ب المسجد! لم نر أحدا يطالب بأن تسبق مصالح طائفته مصلحة الآخرين... بل طلب
العمل والإنتاج»: مصطفى أمين، «الموقف السياسي»، أخبار اليوم، ٢٥/ ٦/ ١٩٦٠،
ف السياسي»، أخبار اليوم، ٢٣/ ٤/ ١٩٦٠، ص ٨. ولكن من جهة أخرى استمرت
، بالارتفاع لمستوى إنجازات الحكومة والإخلاص للوطن. مثلا: «خطاب كمال الدين
مر الاتحاد القومي بالقاهرة»، الأخبار ٢١/ ٦/ ١٩٦٠، ص ١٠؛ «المساء تقول»، المساء
١، ص ٤.
ات أن «اشتراكية القرية هي أساس الحكم الجديد... إن مجالس الشورى بين أفراد
اعات رؤساء العائلات في القرية لحل مشاكل القرية هي الدعامات الأساسية التي
مبادئ الاتحاد القومي»: «أنور السادات يعلن: لا مرشحين للاتحاد القومي»، الأخبار
، ص ٤. وقد استعمل هيكل هذا التشبيه قبل هذا المؤتمر بعام ونصف، قائلا إن الاتحاد
ما يكون باجتماع عائلي... تنتهي العائلة إلى الرأي الذي يوفر المصلحة والسلامة لكل
ذا تواجه العائلة بعد الاجتماع عالمها الخارجي بالذي يجب أن يقال»: محمد حسنين
لكفاحنا»، الأهرام ٧/ ١/ ١٩٥٩.
، الدين حسين في افتتاح مؤتمر القاهرة»، الأهرام ٢١/ ٦/ ١٩٦٠، ص ٣، ٥؛ «خطاب
حسين في مؤتمر الاتحاد القومي بالقاهرة»، الأخبار ٢١/ ٦/ ١٩٦٠، ص ٣، ١٠.
ندي.
اصر يدلي إلى الأهرام بأخطر حديث له في السياسة الداخلية»، الأهرام ٢/ ٧/ ١٩٥٩،

، محمد، «رسالة الاتحاد القومي»، الأخبار ١٢/ ٧/ ١٩٦١، ص ٣.
، يواجه أسئلة صريحة بإجابات صريحة»، الأهرام ١٦/ ٩/ ١٩٥٨، ص ٣، ٧.
قدوس، «أعضاء الاتحاد القومي يتساءلون»، روز اليوسف ١٩/ ١٠/ ١٩٥٩، ص ٦.
الناصر مع أعضاء المؤتمر العام للاتحاد القومي في ١٢/ ٧/ ١٩٦٠.
اد القومي بصراحة»، آخر ساعة ١٥/ ١٠/ ١٩٥٨، ص ١٣.
سونة، «يوميات الأخبار»، الأخبار ١٤/ ٧/ ١٩٥٩، ص ١٠.

(١٣٨) أحمد لطفي حسونة، «يوميات الأخبار»، الأخبار ١٧/ ٦/ ١٩٦٠، ص ٨. وجدير بالذكر أنه يعتبر هذا «التعبير» وذاك «الإعلان» مهمة البرلمانات.

(١٣٩) خطاب عبد الناصر في الجلسة الختامية للمؤتمر العام الأول للاتحاد القومي في ١٦/ ٧/ ١٩٦٠.

(١٤٠) مانشيت الأخبار في ٢٩/ ٧/ ١٩٥٩.

(١٤١) «ما هي علاقة الاتحاد القومي بمجلس الأمة» (حديث مع أنور السادات)، الأخبار ٩/ ١٢/ ١٩٥٧، ص ٣.

(١٤٢) «هذا هو الاتحاد القومي بصراحة» (تحقيق رجاء مكاوي)، آخر ساعة ١٥/ ١٠/ ١٩٥٨، ص ١٥. وقد نقل المحرر أجزاء بأكملها من الحديث المشار إليه في الهامش السابق مع أنور السادات.

(١٤٣) خطاب عبد الناصر بمناسبة الاحتفال بيوم الوحدة في ميدان الجمهورية في ٢١/ ٢/ ١٩٥٩.

(١٤٤) خطاب عبد الناصر في إدفينا في حفل لتوزيع الأراضي على الفلاحين في ٢٨/ ٧/ ١٩٥٩.

(١٤٥) «كلمة اليوم»، الأخبار ١٥/ ١٢/ ١٩٥٩، ص ٤.

(١٤٦) «أعضاء الاتحاد القومي يشتركون»، الأخبار ١٨/ ١٢/ ١٩٥٩، ص ١.

(١٤٧) «رأي الأهرام: الاتحاد القومي ورغبات الشعب»، الأهرام ١٤/ ١٢/ ١٩٥٩، ص ٦.

(١٤٨) كتب الصحفي أحمد الصاوي محمد، أنه من خلال هذه «المؤتمرات الشعبية»، ويسميها أيضا «برلمانات»، «تحققت للمواطنين... عدة أمان ورغبات وتحققت في وقت قياسي ما كان ليكون لولا الاتحاد القومي»: «رسالة الاتحاد القومي»، الأخبار ١٢/ ٧/ ١٩٦١، ص ٣.

(١٤٩) كانت «الأخبار» تنشر ملخصات هذه المؤتمرات. وجدير بالذكر أنها أطلقت على المتحدثين من أعضاء لجان الاتحاد القومي في هذه المؤتمرات مسمى «الشعب»، لا الحاضرون أو أعضاء الاتحاد، أي بالصيغة التالية: قال فلان:...، من الوزراء أو الضباط، ثم، قال الشعب:... (كذا وكذا)، أي كلمة واحد من أعضاء لجان الاتحاد، وهي غالبا مطالبة بشيء ما. انظر مثلا: «الشعب يستجوب الوزراء في المنوفية»، الأخبار ٢١/ ١٢/ ١٩٥٩، ص ٣.

(١٥٠) «كمال الدين حسين و٣ وزراء يبحثون مطالب أسيوط»، الأهرام ٢/ ٢/ ١٩٦٠، ص ٥.

(١٥١) «اللجنة الاقتصادية تبحث رغبات لجان الاتحاد القومي»، الأهرام ١٢/ ٢/ ١٩٦٠، ص ٦. وانظر أمثلة سبقت إنشاء الاتحاد القومي في: «٧ قرارات تاريخية للمؤتمر الشعبي بالإسكندرية»، الأهرام ١٦/ ٦/ ١٩٥٦، ص ٣. فالمؤتمر الذي حضره وزراء، وقيل أن جمهوره بلغ ١٠ آلاف أعلن تأييده للدستور ومبايعة عبد الناصر رئيسا قبل الاستفتاء عليه، كما طالبوا «بالتعجيل بتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية للإسكندرية». وانظر كذلك: «٢٠٠ ألف مواطن في المؤتمرات الشعبية بالمنوفية»، الأهرام ٧/ ٦/ ١٩٥٦، ص ٧-٨؛ «البغدادي والشافعي والشرباصي في دكرنس»، الأهرام ١٠/ ٦/ ١٩٥٦، ص ٣. وكلاهما بشأن الدعاية لدستور ١٩٥٦، وشملا شرحا لما «حققته الثورة منذ قيامها من أهداف... وما هي بسبيل تحقيقه من مشروعات كبرى».

(١٥٢) الأخبار ٢٥/ ١٢/ ١٩٥٩، ص ١ - ٢.

(١٥٣) نفسه.

(١٥٤) خطاب عبد الناصر في المؤتمر الشعبي الذي أقامه الاتحاد القومي للاحتفال بمرور سبع سنوات على الثورة في ٢٢/ ٧/ ١٩٥٩؛ أحمد بهاء الدين، «كلام صريح إلى المرشحين»، الشعب ٢٠/ ٦/ ١٩٥٩، ص ٦.

عام للشباب من مختلف المهن أسوة بالطلبة»، الأهرام ١٦/ ٦/ ١٩٥٩، ص ٥.
لكاملة لاتحاد الشباب القومي»، الأهرام ٢٩/ ٥/ ١٩٦٠، ص ٦.
حسين يفتتح أول مؤتمر للشباب»، الأخبار ٢٩/ ٥/ ١٩٦٠، ص ٤، ٦. وفي افتتاح
ضم مقرري لجنة الشباب طالب كمال الدين حسين بتدريب الشباب على القيادة التي
خدمة الناس ومعرفة مشاكل المجتمع والعمل على حلها». وانظر أيضا: «كمال حسين
ات»، الأخبار ١٤/ ٨/ ١٩٦٠، ص ٤، ٧. وانظر كلمته لمقرري الشباب في: «كمال
يقول لمقرري الشباب بالمحافظات»، الأخبار ٥/ ٤/ ١٩٦١، ص ٦، ٩.
؛، أزمة حرية الصحافة، ص ٢٥٣.
ي بإنشاء مؤسسة ثقافية للعمال»، الأخبار ١٦/ ٣/ ١٩٦١، ص ٥.
«معهد جديد لتدريس الاشتراكية العربية»، أخبار اليوم ٩/ ٧/ ١٩٦٠، ص ٨.

(161) Beattie, Kirk, J., Egypt during the Nasser Years: Ideology, Politics
(Westview Press, Boulder 1994), p. 146 - 47.

بد المنعم مراد قد نشر في باب «أخبار الناس» في «الأخبار»، التي عمل بها بعد خروجه
عض المنشورات الانتخابية المضحكة بسبب سذاجتها، وأعلن عن مكافأة جنيه واحد
له بمنشور انتخابي من هذا النوع. ففُصل بناء على طلب عبد الناصر من الجريدة: لقاء
ثقافة» (محل عمله) في ٦/ ١/ ٢٠٠٠.
كومة والصحافة»، الأهرام ٢٢/ ٦/ ١٩٥٤، ص ٧.
، الصميم»، أخبار اليوم ٢٥/ ٢/ ١٩٥٦، ص ١.
ين، «كلمة قبل أن يناقش مجلس الأمة سياسة الإسكان»، الأخبار ١٨/ ١/ ١٩٦١، ص
بالذكر أن الاستجابة أتت كقرار إداري بينما كانت مناشدة أحمد بهاء الدين موجهة
، وتجد القرار في: «وقف إعطاء قروض»، الأخبار ٢٦/ ١/ ١٩٦١، ص ١.
منعم مراد، «أخبار الناس»، الأخبار ٢٠/ ٥/ ١٩٥٧، ص ٥.
مد حسنين هيكل، «يوميات أخبار اليوم»، أخبار اليوم ٣/ ٣/ ١٩٥٦، ص ١٦. وربما
محمد التابعي، صاحب الحملة المذكورة. ويشجع هذا الافتراض روايات فتحي غانم

، «الصحفيون أنفسهم هم الذين يصنعون حرية القلم»، الأخبار ٢٠/ ٦/ ١٩٦٢، ص
ذلك مفاخرا بحملته الصحفية على وزارة الصحة وكان وزيرها نور الدين طراف عام
أن عبد الناصر طلب من الوزير الشاكي من الحملة أن يقدم بلاغا ضد الصحفي إذا
ن على النقد.
صحافة والثورة: ذكريات ومذكرات، (سلسلة مكتبة الأسرة ٢٠٠٢)، ص ٩٥. وكانت
مت مصطفى.
حديث مع كمال رفعت المشرف على أجهزة الرقابة)، روز اليوسف ٢٨/ ١٢/ ١٩٥٩،
مات التعجب في الأصل، وكانت أسلوبا شائعا في الصحف في تلك الفترة. وقد رأى
سونة، وهو صحفي بارز آنذاك، أن شكوى الوزراء من الصحافة دليل على توافر حرية

الصحافة، وأكد أن الصحافة في مصر أكثر حرية في النقد من الصحافة الأمريكية التي كانت تشكو من التعتيم على الأخبار: «يوميات الأخبار»، الأخبار ٢٠/ ١١/ ١٩٦٢، ص ١٠.

(١٧١) انظر الحديث الذي أجراه أحمد لطفي حسونة مع عبد اللطيف البغدادي في: الأخبار ١٠/ ٤/ ١٩٥٧، ص ٤.

(١٧٢) علي بدور، «مفهوم الحرية»، الأهرام ٨/ ١١/ ١٩٥٩، ص ٨.

(١٧٣) كلوفيس مقصود، «الاشتراكية العربية.. وقضايا الحرية»، أخبار اليوم، ١١/ ٢/ ١٩٦١، ص ٨.

(١٧٤) «حرية الرأى»، روز اليوسف، ٢١/ ١٢/ ١٩٥٩، ص ٣. التشديد من عندي.

(١٧٥) «واحد من اليمين»، روز اليوسف، ٢٨/ ١٢/ ١٩٥٩، ص ٤١. وقد بطُل استعمال هذا المصطلح بعد تأميمات ١٩٦١.

(١٧٦) «هذا هو نص ميثاق الشرف»، أخبار اليوم ١/ ٧/ ١٩٦١، ص ٩. وانظر أيضا: «تم وضع ميثاق شرف للمشتغلين بالإعلام»، الأخبار ١٦/ ٧/ ١٩٦١، ص ٦.

(١٧٧) وبعد الوحدة تم إخضاع إذاعة سوريا بدورها للرئاسة: «مجلس إدارة موحد لإذاعتي مصر وسوريا»، الأخبار ٥/ ٥/ ١٩٥٩، ص ٤.

(١٧٨) جليل البنداري، «عبد الحليم حافظ يشتغل مذيعا في صوت العرب»، آخر ساعة ٢٩/ ١١/ ١٩٦١، ص ٤٤.

(١٧٩) «الفن المصري كان ضحية الاستعمار»، الأهرام ٢٨/ ٢/ ١٩٥٥، ص ٤. والنص من كلمته في ندوة عنوانها «الفن في خدمة المجتمع»، عقدتها إدارة الشئون العامة بوزارة الشئون الاجتماعية التي كان يرأسها.

(١٨٠) «كمال الدين حسين يقول: توصيات المؤتمرين الإقليميين أملاهما علينا ضمير الأمة العربية»، الأهرام ١٢/ ٧/ ١٩٦٠، ص ٧، ١١. التشديد من عندي، وبطبيعة الحال قام الضمير بالإملاء بنفس الطريقة التي كان يوحي بها للزعيم.

(١٨١) «كمال الدين حسين يقول لمؤتمر الأدباء العرب: الأدباء يصنعون النهضات»، الأخبار ١٠/ ١٢/ ١٩٥٧، ص ٤.

(١٨٢) كلمة عبد الناصر في الاحتفال بعيد العلم من جامعة القاهرة في ١٥/ ١٢/ ١٩٦٠.

(١٨٣) «الأيدي الناعمة والقذرة»، آخر ساعة ٨/ ١٢/ ١٩٥٤، ص ٢٠. والمسألة في الواقع محرجة، حيث مارس عدد من الضباط الأحرار الإرهاب السياسي قبل الانقلاب، بما فيهم عبد الناصر، واعترفوا بذلك علنا بعدما أصبحوا حكاما.

(١٨٤) في عدد ٢٤/ ١٠/ ١٩٥٦، ص ٣٥.

(١٨٥) «في الأدب الاشتراكي»، أخبار اليوم ١٢/ ٨/ ١٩٦١، ص ١٣.

(١٨٦) تولى ثروت عكاشة منصب وزارة الثقافة مرتين، وفي كلتيهما كان ذلك مصحوبا بفصلها عن وزارة الإرشاد القومي، التي أصبحت تسمى لاحقا وزارة الإعلام. والفترتان هما: نوفمبر ١٩٥٨ ـ سبتمبر ١٩٦٢، سبتمبر ١٩٦٦ ـ نوفمبر ١٩٧٠.

(١٨٧) «علينا أن نملأ العقول بالفكرة الإنسانية العميقة» (حوار مع ثروت عكاشة وزير الثقافة)، الأهرام ١٧/ ٣/ ١٩٦١، ص ٥.

(١٨٨) «سنعطي كل قرية نصيبها من الثقافة»، الأخبار ١٤/ ١٢/ ١٩٦٠، ص ٤.

بده صهر عبد الناصر واسمه السيد يوسف، الذي اشتهر باتجاهاته البير وقراطية فلم يغير
ماعيل علي، «التعليم في ثورة يوليو ١٩٥٢: رؤية نقدية»، ص ٤٤٥.
لمة»، المساء ٢٩/ ١٢/ ١٩٥٨، ص ٣.
نف اليوم وغدا في مدارس الجزويت»، الأهرام ٢٨/ ٥/ ١٩٥٩، ص ٥.
مات الاتحاد القومي في المعاهد»، الأخبار ٨/ ١١/ ١٩٥٩، ص ٦. وهو خبر عن
تنظيمات الاتحاد القومي في مادة التربية القومية بمناسبة إنشائه؛ «مناقشات اللجنة
مدارس»، الأخبار ١/ ١٢/ ١٩٦١، ص ١. وهو خبر عن تدريس خطاب عبد الناصر
كل مراحل التعليم.
ة مادة أساسية في المدارس»، الأخبار ١/ ٤/ ١٩٥٩، ص ٥.
علي، «التعليم في ثورة يوليو ١٩٥٢: رؤية نقدية»، في: محمد صابر عرب ورءوف
محرران)، خمسون عاما على ثورة يوليو: أبحاث الندوة الدولية التي عقدت في الفترة
٢ يوليو ٢٠٠٢ (دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٣)، ص ٤٤٧.
«كيف نصنع المواطن الجديد»، روز اليوسف ١٧/ ١٠/ ١٩٦٠، ص ١٩. التشديد

كمال الدين حسين»، الأخبار ١٢/ ١٠/ ١٩٥٨، ص ٥.
حميد فايق، دراسة تحليلية للفكر التربوي في مصر من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠، ط١ (الهيئة
ة للكتاب: القاهرة ١٩٨٦)، ص ٢١٥.
سكري إجباري في المدارس الثانوية»، الأخبار ٢٢/ ٢/ ١٩٥٧، ص ٢.
ط العسكري والقومي لكل طالب»، الأخبار ١٠/ ٩/ ١٩٥٩، ص ٥.
سكري إجباري في الجامعات»، الأخبار ٢٠/ ١٠/ ١٩٥٨، ص ٤.
حسين يرأس أضخم جلسة لنقابة المعلمين»، الأخبار ٢٦/ ٢/ ١٩٥٩، ص ٤.
بيومي، الإخوان المسلمون بين عبد الناصر والسادات: من المنشية إلى المنصة:
١٩، ط١ (مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٨٧) ص ٧١. وكان كمال رفعت أول وزير للأزهر
لة على أن الاستعمار أنيط به تحمل كل مشكلات البلاد في الماضي، أيا كانت؛ في
كان تحت هيمنة الملك حصرا. ويفيد استعمال الاستعمار على هذا النحو في إرهاب
ستفاد من الاتهام أن من يعارض تطوير الأزهر متواطئ مع الاستعمار. بالإجمال نسبة
مار، وحتى الآن، هو بالأساس مقولة للإرهاب الفكري.
في ندوة اشترك فيها الشعب مع العلماء»، الأهرام ٢٧/ ٦/ ١٩٦١، ص ٥؛ «أكبر ندوة
شة تنظيم الأزهر»، الأخبار ٢٧/ ٦/ ١٩٦١، ص ٨. ولاحظ تعبير «تنظيم الأزهر»
يم الصحافة». وعن مقاومة بعض علماء الأزهر لإصدار القانون، انظر: ماجدة علي،
للأزهر، ص ٢٢٥ - ٧.
ير الشئون الاجتماعية لمراقبي الوزارة بالتجاوب مع عبد الناصر وقراءة خطبه عن التعاون؛
ين المواطنين وتبصيرهم بسياسة الدولة التي تستهدف إقامة المجتمع الاشتراكي الديمقراطي
تحت معركة التعاون في بناء المجتمع التعاوني»، الأخبار ٣٠/ ٣/ ١٩٥٩، ص ٥.
أخبار اليوم ٧/ ٥/ ١٩٦٠، ص ٤.

(٢٠٧) «تقاليد جديدة للأرض» روز اليوسف ٢٩/ ٨/ ١٩٦٠، ص ١٧.

(٢٠٨) كلمة عبد الناصر في جامعة القاهرة بمناسبة مرور ٥٠ عاما على تأسيسها وبمناسبة عيد العلم في ٢١/ ١٢/ ١٩٥٨. وراجع نفس الفكرة في: كلمته في دمشق بمناسبة وضع حجر الأساس للمدينة الجامعية ومبنى كلية العلوم بسوريا في ٢٧/ ٢/ ١٩٦١. وقال فيها إنه «لا بد أن يثق الشعب في المثقفين ثقة كبرى، وذلك حين يشعر أنهم يعملون من أجل مصلحته».

(٢٠٩) خطاب عبد الناصر في المؤتمر الشعبي للاتحاد القومي للاحتفال بمرور سبع سنوات على الثورة في ٢٢/ ٧/ ١٩٥٩.

(٢١٠) خطاب عبد الناصر في إدفينا في حفل لتوزيع الأراضي على الفلاحين في ٢٨/ ٧/ ١٩٥٩. وانظر أيضا كلمته في معسكر طلبة المعاهد العليا والرواد بالإسكندرية في ٤/ ٨/ ١٩٥٩، وخطابه في جامعة الإسكندرية بمناسبة العيد العاشر للثورة في ٢٧/ ٧/ ١٩٦٢، وفيه امتدح المتعلمين قائلا إنهم ارتفعوا فوق تطلعاتهم الطبقية. أيضا: «كلمة عبد الناصر في جامعة الإسكندرية»، الأخبار ٢٩/ ٧/ ١٩٦٦، ص ٥، حيث قال: «كل واحد من المثقفين لازم يحاسب نفسه إن الدولة إدته [:أعطته] وإن الشعب إداه، وإن عليه دين بيدّيه [:يعطيه] للشعب».

(٢١١) انظر مثلا: أحمد بهاء الدين، «معنى الفرصة!»، الشعب ٥/ ٨/ ١٩٥٩، ص ٦. وانظر أيضا قصة لغة الآي آي بنفس المضمون: يوسف إدريس، لغة الآي آي (دار العودة: د.ت.) ص ٧٩ - ١٠٠.

(٢١٢) «كلمة اليوم»، الأخبار ٢٩/ ٥/ ١٩٦١، ص ٤.

(٢١٣) «هذه الدنيا»، أخبار اليوم ٦/ ٥/ ١٩٦١، ص ٥.

(٢١٤) «قرارات مؤتمر القادة للمعاهد العليا»، الأخبار ١٤/ ٨/ ١٩٥٩، ص ٥.

(٢١٥) كامل زهيري، «الأطباء والعدالة»، روز اليوسف ٨/ ٨/ ١٩٦٠، ص ٥.

(٢١٦) محمد جمال باروت، «تطور نظرة السوريين إلى ثورة ٢٣ يوليو»، في: محمد صابر عرب ورءوف عباس حامد (محرران)، خمسون عاما على ثورة يوليو، ص ١٥٥ - ١٦٩.

(٢١٧) «كلمة اليوم»، الأخبار ٢٠/ ١٢/ ١٩٥٥، ص ٣.

(٢١٨) «الدول الغربية فقدت الأمل»، الأخبار ٢٨/ ١٢/ ١٩٥٥، ص ٤.

(٢١٩) انظر مثلا: «من هم عملاء عبد الناصر»، الأخبار ١٠/ ٢/ ١٩٥٦، ص ٥ - ٦ (وأرجح من الأسلوب أن كاتبه هو هيكل)؛ «كلمة اليوم»، الأخبار ٣٠/ ٣/ ١٩٥٦، ص ٣.

(٢٢٠) خطاب عبد الناصر في المؤتمر الشعبي بميدان المنشية بالإسكندرية بمناسبة الاحتفال بعيد الثورة في ٢٦/ ٧/ ١٩٥٧.

(٢٢١) الأخبار ٣٠/ ٥/ ١٩٥٤، ص ٧.

(٢٢٢) «دعوة ألف طالب وطالبة»، الأخبار ١٥/ ٤/ ١٩٥٦، ص ٥.

(٢٢٣) خطاب عبد الناصر في دمشق في ألوف اللبنانيين من الكشافة في ٢/ ٣/ ١٩٥٨.

(٢٢٤) كلمة عبد الناصر في بورسعيد بمناسبة عيد النصر في ٢٣/ ١٢/ ١٩٦١.

(٢٢٥) كلمة عبد الناصر في مقر رئاسة الجمهورية بعد عودته من الهند وباكستان في١٦/ ٤/ ١٩٦٠.

(٢٢٦) مصطفى أمين، «الموقف السياسي»، أخبار اليوم ٢٤/ ٤/ ١٩٥٤، ص ٦.

(٢٢٧) مصطفى أمين، «الموقف السياسي»، أخبار اليوم ٢٩/ ١/ ١٩٥٥، ص ٦. وانظر أيضا: «كلمة اليوم»، الأخبار ٢٥/ ٢/ ١٩٥٥، ص ٣.

الأخبار ٨/ ٥/ ١٩٥٥، ص ٣.

ن، «٢٣ يوليو.. للتصدير!»، آخر ساعة ٢٠/ ٧/ ١٩٥٥، ص ٣. وانظر تأكيدا آخر
بة النظام لمواجهة الشيوعية في: مصطفى أمين، «الموقف السياسي»، أخبار اليوم
١، ص ٦.

اسي»، أخبار اليوم ٢/ ٢/ ١٩٥٧، ص ٤.

هيكل، «هذا التفكير السطحي الملون!»، آخر ساعة ٢١/ ٥/ ١٩٥٧، ص ٤. التشديد

الأخبار ٢٣/ ٩/ ١٩٥٨، ص ٤.

ناصر في بورسعيد في ذكرى يوم النصر في ٢٣/ ١٢/ ١٩٥٨.

صر في أسوان بمناسبة البدء في بناء السد العالي في ٩/ ١/ ١٩٦٠.

ب جميعا»، روز اليوسف ٣/ ٨/ ١٩٥٩، ص ١٠.

، «الموقف السياسي»، أخبار اليوم ١٠/ ١٠/ ١٩٥٩، ص ٨.

أخبار اليوم ٢/ ٧/ ١٩٦٠، ص ٤. التشديد من عندي. وبعد أسبوعين كتب مصطفى
مهورية العربية المتحدة لم تعد دولة فقط، وإنما هي الوعي الجديد للأمة العربية كلها»:
اسي»، أخبار اليوم ٩/ ٧/ ١٩٦٠، ص ٦. ثم أضاف: «إن ثورة ٢٣ يوليو مدرسة. إنها
لد. وإنما أصبحت ثورة عالمية... ثورة البلاد الصغيرة كلها»: «الموقف السياسي»،
٢/ ٧/ ١٩٦٠، ص٨.

مار الأولى، وخطته الثانية»، الأخبار ١٥/ ٣/ ١٩٥٦، ص ٨.

هيكل، «أربعون مليونا يطالبون نوري السعيد بأن يتكلم»، الأخبار ٢٦/ ١٢/ ١٩٥٥،

. «الوساطة بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة»، روز اليوسف ١٥/ ٨/ ١٩٦٠،

«ملك الكومبارس»، روز اليوسف ٣/ ١٠/ ١٩٦٠، ص ٧.

قدوس، «اعذروه.. إنه يدافع عن نفسه»، روز اليوسف ١٠/ ١٠/ ١٩٦٠، ص ٣.

، «كل ذنبنا عند الشيوعية الدولية»، أخبار اليوم ١٤/ ١٠/ ١٩٦١، ص ٨؛ وانظر تشهيرا
قه الشخصية وخطيئته في: الأخبار ٣/ ٥/ ١٩٦١، ص ١.

لناصر بمناسبة الاحتفال بثورة ٢٣ يوليو في ٢٢/ ٧/ ١٩٥٨؛ كلمته في نقابة الأطباء
/ ١٠/ ١٩٦٠.

صر في حماه (سوريا) في ٧/ ١٠/ ١٩٦٠.

صر في المهرجان الرياضي والعرض العسكري بالإسكندرية أثناء الاحتفالات بأعياد
/ ٧/ ١٩٦٠.

ناصر في الاتحاد القومي بدمشق في ٤/ ٣/ ١٩٦٠. وانظر أيضا كلمته في مدينة حلب
رياضة في ١٥/ ١٠/ ١٩٦٠، حيث قال: «حينما يهاجم الاستعمار وكلاب الاستعمار
تنا... فإننا نطمئن... ونقول لأنفسنا إن التطور التاريخي يسير في الخط السليم».

ياسي»، أخبار اليوم ١٥/ ١١/ ١٩٦٠، ص ٦.

(٢٤٩) «من السبت إلى السبت»، أخبار اليوم ١١/ ٦/ ١٩٦٠، ص ١٢.

(٢٥٠) مثلا، في كتيب «فلسفة الثورة»: نحن «مجموعة من الشعوب المتجاورة المترابطة بكل رباط مادي ومعنوي يمكن أن يربط مجموعة من الشعوب»: ص ٧٤.

(٢٥١) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، ص ٦٥، ٦٧ - ٨.

(٢٥٢) ص ٧٢. انظر أيضا تصريحات صلاح سالم بنفس المعنى: «كلمة صلاح سالم في المؤتمر الوطني بباب الشعرية»، الأخبار ٢٣/ ٥/ ١٩٥٤، ص ٤، ٧؛ «مؤتمر صحفي لصلاح سالم»، الأخبار ٨/ ٢/ ١٩٥٥، ص ٦. وكان المؤتمر بعد فشل محاولة إثناء العراق عن مشروع الحلف. وفيه قال: «إذا ضُمت قوتي إلى قوتك فإننا نؤلف قوة كبرى في العالم بمواردها وموقعها ورجالها».

(٢٥٣) كلمة عبد الناصر في وفد الأساتذة والطلبة السوريين في ١١/ ٢/ ١٩٥٧. والقومية العربية أيضا «أمضى أسلحتنا في الدفاع عن وطننا... إن القومية العربية نداء عاطفي ورابطة تاريخية ومصلحة مشتركة، ثم هي بعد ذلك كله ضرورة إستراتيجية تفرضها مقتضيات الدفاع العسكري البحت»: كلمة عبد الناصر في افتتاح مجلس الأمة في ٢٢/ ٧/ ١٩٥٧.

(٢٥٤) كلمة عبد الناصر في مجلس الأمة بمناسبة إعلان أسس الوحدة في ٥/ ٢/ ١٩٥٨.

(٢٥٥) وفقا للموسوعة البريطانية، لا يرجع اشتقاق اللغة العربية من مجموعة اللغات السامية إلى أبعد من القرن السابع قبل الميلاد.

(٢٥٦) خطاب عبد الناصر بمناسبة الاحتفال بيوم الوحدة بميدان الجمهورية في ٢١/ ٢/ ١٩٥٩. وانظر أيضا: «كلمة اليوم»، الأخبار ٨/ ٥/ ١٩٦٠، ص ٦؛ محمد عودة، «مصر والثورة العربية»، الأخبار ٢٢/ ٢/ ١٩٦٢، ص ٦. وكلاهما يردد فكرة المؤامرة الاستعمارية الأزلية على العرب ودور مصر القيادي.

(٢٥٧) خطاب عبد الناصر في المؤتمر الشعبي الذي أقامه الاتحاد القومي للاحتفال بمرور سبع سنوات على الثورة في ٢٢/ ٧/ ١٩٥٩.

(٢٥٨) أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو، ج ١، ص ٧١١ - ٢.

(٢٥٩) كلمة عبد الناصر في مجلس الأمة بمناسبة إعلان أسس الوحدة بين مصر وسوريا في ٥/ ٢/ ١٩٥٨.

(٢٦٠) «تقرير من دمشق»، الأهرام ١٠/ ٣/ ١٩٥٨. التشديد من عندي. انظر أيضا مشاهد الترحيب المذهل في صحف الفترة بالوصف والصورة من ٢٤ فبراير إلى ٢٠ مارس ١٩٥٨.

(٢٦١) انظر كلمته القصيرة على قبر صلاح الدين في ٢٨/ ٢/ ١٩٥٨. وقال فيها، بتواضع، مدركا ثقل الآمال اللانهائية التي ألقيت على كاهله: «إن شاء الله لن تندموا على شيء، والله يوفقكم ويطيل في عمركم ويوفقني لتحقيق آمال هذا الشعب».

(٢٦٢) خطاب عبد الناصر في المؤتمر الشعبي بميدان الجمهورية في ٢٠/ ٣/ ١٩٥٨.

(٢٦٣) كلمة عبد الناصر في اللاذقية في ١٤/ ١٠/ ١٩٦٠.

(٢٦٤) مناقشات عبد الناصر مع أعضاء المؤتمر الدائم للاتحاد القومي في ١٢/ ٧/ ١٩٦٠.

(٢٦٥) خطاب عبد الناصر في عيد النصر ببورسعيد في ٢٣/ ١٢/ ١٩٦٠. وانظر أيضا مقال صلاح عبد الصبور: «معنى عدم التدخل»، روز اليوسف ٦/ ٢/ ١٩٦١، ص ١٦. وفيه قال إن «موقف دولة عربية ما من قضية فلسطين ليس شأنا داخليا... [وأيضا موقفها] من الاستعمار الغربي». وبالتالي فالتدخل وارد في إطار فكرة التحرر الوطني. وقد ترددت فكرة المسئولية عن العالم العربي كله حتى نهاية الفترة. ومن

ـ إحسان عبد القدوس إن «الشعب المصري يتحمل المسئولية الكبرى في الاحتفاظ
طقة وصد المغيرين عليها»: «الموقف السياسي»، أخبار اليوم ٢٧/ ٥/ ١٩٦٧، ص ٤.
ن أعلن شعار «وحدة الهدف» كبديل عن وحدة الصف، التي قال إن «معناها الحرص
، وذلك معناه الرضا بالأمر الواقع»: خطابه في مجلس الأمة بمناسبة افتتاح الدورة
ثة للمجلس في ٢٥/ ١١/ ١٩٦٥.

ناصر في المؤتمر الشعبي بميدان المنشية بالإسكندرية بمناسبة الاحتفال بعيد الثورة
١٩٥.

ناصر في الجلسة الختامية للمؤتمر الأول للاتحاد القومي في ١٦/ ٧/ ١٩٦٠.

سر من شرفة قصر الضيافة بدمشق إلى جماهير سوريا في ٢٦/ ٢/ ١٩٥٨. وانظر أيضا
سادات في دمشق بشأن الاتحاد القومي، في: «أنور السادات يشرح أهداف الاتحاد
رام ١٠/ ٥/ ١٩٥٨، ص ٤.

ر بدمشق بمناسبة إعلان الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة في ٥/ ٣/ ١٩٥٨.
ـمته في اللاذقية بسوريا في ١/ ٣/ ١٩٥٨؛ وتأكيدا لنفس المعنى انظر كلمته بعد عام
سبة احتفالات الوحدة في ٢٦/ ٣/ ١٩٥٩؛ كلمته في جنود الجيش الأول في سوريا
ـع حجر الأساس لمدينة صف الضباط هناك في ١٤/ ٢/ ١٩٥٩؛ كلمته في بلد
العلويين في ٣٠/ ٣/ ١٩٥٩. وانظر أيضا نفس الفكرة في: «المساء تقول»، المساء
١، ص ٤.

سر من دار الرئاسة بمناسبة إعلان الجمهورية العربية المتحدة في ١/ ٢/ ١٩٥٨.

(272) Baker, R.W., Egypt's Uncertain Revolution, p.45.

الأزمـــة

لم تكن «المدينة الفاضلة»، أو العصر الذهبي للنظام، خيرا خالصا، بالتحديد بسبب أساسها الهش. لقد أدى استعمال هذه الإمكانيات، أي احتكار السلطة والريع السياسي الناتج عن المناورات الخارجية والمجد، في «سد الفراغ»، إلى تطوير تناقضات فكرة القوامة الشعبية، أو بصفة عامة تناقضات فكرة ارتفاع النظام فوق كل التناقضات وبقائه كذروة عليا محايدة، تعلوها وتتحكم فيها وتروضها على المشاركة في الزحف الموحد. فبرغم أن الإنتاج ومجمل البلد عدا الفلاح الفقير خضع لفكرة «التوظيف»، لم تحقق العناصر الموظفة بالضبط المطلوب منها، فمنها من تقاعس ومنها من أخذ يقدم المطالب باسم فكرة الزحف نفسها؛ وبرغم أن «التجنيد» في «جيش الثورة» قد تم تفصيله في حدود فكرة الزحف، فإنه أحيا في النهاية نشاطات عامة متنوعة، أخذت تفت الزحف، برغم كل الكلام عن التناغم اللا نهائي في اشتراكية المصطبة والمندرة؛ وأخيرا فإن المجد، خصوصا حين وصل إلى ذروته بالوحدة مع سوريا ومساندة حركات التحرر العربية، أدخل النظام في منافسة مع نوع جديد من النظم ومع حَمَلة أفكار القومية العربية الآخرين الذين اقتبس بعض أفكارهم وأساليبهم الدعائية وكيفها في البداية بنجاح لصالحه.

وقد رأينا بوادر هذه التشققات في عصر المدينة الفاضلة نفسه. فقد واجه الضباط مشكلات في توظيف رأس المال، كما راحوا يطاردون هدفين مختلفين هما دعم الاستثمار الخاص ومراعاة الطبقات الفقيرة. ومن جهة أخرى كان دعم «التجنيد

لس الأمة أو الاتحاد القومي، أو حتى الأجهزة الإيديولوجية يتناقض
، نفسها بما تتطلبه من تركيز للسلطة، وعدم إتاحة الفرصة لتكوين
ي فاعليتها، ولو كانت حليفة. ومن جهة ثالثة، كانت الوحدة نفسها
لنظام بدأ يخضع للضغوط الناتجة عن مجده نفسه ويتكيف معها،
لاندماجية عن غير رغبة، برغم نجاحه مؤقتا في ضبطها على مقاسه.
اعلات بين هذه الجوانب الثلاثة أو انعكاساتها على بعضها البعض
سلة ردود أفعال النظام لاحتواء تلك المتاعب التي أدت إلى توسيع
فرات نفسها.

، لم يكن النظام يواجه النظام القديم، المحلي والإقليمي، الذي قام
أصبح يواجه مشكلاته هو، المحلية والإقليمية، أصبح يواجه حدود
نفسها.

عربية

الثالثة، المجد، هي التي تشققت أولا، ثم عادت فأجهزت في النهاية
) على مشروع المدينة الفاضلة. لم تأت هذه التحديات من الأوضاع
ـم التي أسماها النظام رجعية، والتي صاغ خطابه وبذل مجمل جهوده
ما أتت، على العكس، من الانقلابات العسكرية «التقدمية»، ومن
حمل أفكارا شبيهة بأفكار النظام نفسه. فقد هددت هذه النجاحات
للتقدم والعروبة، ونازعته على «اسم الشعب» الذي لا يقبل شركاء

يم قاسم

١٩ قاد عبد الكريم قاسم انقلابا عسكريا في العراق، أطاح بنوري
لملكي. وقد بدا ذلك الحدث لأول وهلة نصرا مؤزرا وتتويجا لسياسة
بالفعل، بذل عبد الناصر جهوده لدعم النظام الوليد واستعان بضغوط
ي لحمايته، نظرا لأن الانقلاب، الذي سُمي بسرعة ثورة وفقا للتقليد

المصري، كان بمثابة تهديد جذري لحلف بغداد. وبالفعل سرعان ما وضع الانقلاب نهاية لهذا الحلف.

غير أن علاقة النظامين دخلت في توتر متزايد انتهى إلى العداء الصريح، نظرًا لأن الرجل القوي في الانقلاب، عبد الكريم قاسم، شعر بقيام اتصالات خاصة للنظام المصري مع بعض زملائه، على رأسهم عبد السلام عارف، بهدف تنحيته هو. ومن جهة أخرى سمح النظام الجديد في العراق بالأحزاب واشترط لتحقيق اتحاد فيدرالي مع الجمهورية العربية حل الاتحاد القومي وإعادة الأحزاب، وهو ما رفضه عبد الناصر[١]. وقد شرح أحد الباحثين المشكلة التي ترتبت على عداء نظام الحكم العراقي الجديد كالآتي:

> كانت المشكلة... هي أن قاسم كان ثائرا عربيا يتحدى سلوكه التوقعات والتفسيرات المألوفة. فقد قصَّر في التعاون في مسيرة الوحدة العربية، بل وفي تقديم الاحترام الذي قدمه القادة الثوريون الآخرون للرئيس عبد الناصر: فقد سجن الآلاف ممن شك في ولائهم لعبد الناصر، فجعل من نفسه عدوا صريحا له، يجب على عبد الناصر أن يرد هجومه بشكل ما. ولكن هذا كان صعبا. فلو كان مجرد رجعي آخر مثل الملك حسين أو نوري السعيد لما شكل خطرا جديا على مكانة ناصر الأخلاقية، ولأصبح خط الهجوم المضاد واضحا ومألوفا. ولكنه لم يكن بالطبع رجعيا[٢].

أصبحت ثورة العراق إذن ورطة جديدة لسياسة النظام العربية. سبق أن اضطر عبد الناصر لقبول الوحدة، ولكنه استطاع أن يفرض على السوريين الخضوع لنظامه الذي تم تصميمه في مصر، فأصبح نظام «الزحف» مرادفا للقومية العربية. وقبل قاسم، كان النظام يستطيع أن يعتبر النظم العربية الأخرى، باستثناء لبنان في عهد شهاب، نظما عميلة أو رجعية، على أساس علاقاتها الوثيقة بالغرب، فضلا عن أنها نظم للنخب التقليدية. ومن هنا كان تمرد الانقلاب العراقي على الزعامة الناصرية بمثابة تحدٍ للنظام من نوع جديد تماما، ببساطة لأنه كان إضافة لحركة التحرر من الاستعمار وخصما من الزعامة المصرية لها في نفس الوقت، وتحديا لنظام القوامة الشعبية الذي ارتبط بانتصارات ١٩٥٦.

لكن عبد الناصر قرر أن يحقق ما اعتبره ذلك الباحث صعبا، أو مستحيلا منطقيا،

ـم للنظم العربية الموصوفة بالرجعية، فدشن هجوما دعائيا موازيا
غامض إلى «طابور خامس» من عملاء الاستعمار، ظهر «بعد أن أخرجنا
كما دعَّم حركة تمرد قام بها مقدم يدعى عبد الوهاب الشواف ضد
ـم نجح في إحباطها بمساعدة الشيوعيين العراقيين[٤]. وأدى ذلك إلى
الهجوم السافر على عبد الناصر واتهامه بتدبير الانقلاب المضاد، بل
، المؤيدة للنظام في العراق، وعلى رأسها الحزب الشيوعي العراقي،
ضد عبد الناصر وقامت بتصفية العناصر المشكوك في ولائها.

ـ على النظام المصري هائلا، إذ شعر أن أسلحته ذاتها، التي شحذها
ـها وانتصر بها مرارا لها حد آخر. فلأول مرة تسير مظاهرات ضد
لد عربي، بعدما كانت لا تخرج إلا لتأييده، مثلا ضد حكام الأردن أو
ـبالات سوريا التأليهية، بدت هذه المظاهرات العراقية كإهانة: «قاسم
ـبر ضدنا المظاهرات... ونحن نقول إننا رغم هذا لم نغضب أبدا، ولم
لأن الإهانة في سبيل الرسالة هي شرف كبير... أما الشيوعيين - أيها
ادوا المظاهرات في العراق ووجهوا لنا الإهانات فإننا لم نغضب... لن
ـيب لهم إلا العملاء، لأن الشيوعيين عملاء... يعملون للأجنبي»[٥].

ـ التمرد، أقام عبد الناصر جنازة رمزية في سوريا على شرف المتمردين
إنه «إذا انتصرت الشيوعية تحت اسم الديمقراطية المزيفة فإنها تعلن
ـصفي الوطنية والقومية»[٦]، واعتبر فشل انقلاب الشواف انتصارا
ـهكذا كشف النظام عن صعوبة تكيفه مع إمكانية قيام نظم تحرر وطني
ـجه، بسبب الاختلاف في طبيعة الأوضاع والتوازنات الداخلية، وعدم
قيام نموذج منافس يقوم على تحالف الضباط الوطنيين مع قوى حزبية
. مجال سياسي، ولو مقيد. فإيديولوجيا الزحف، ديكتاتورية الشبح
سوى انقسامات ثنائية بسيطة بين معسكري الوطنية والعمالة، تماما
ـسيط بين الشعب وأعداء الشعب.

ـى اتساق إيديولوجيا الزحف، تم تفسير الإبقاء على الأحزاب في

العراق بالعمالة، فادعى عبد الناصر أن العراق قد أصبح خاضعا للنفوذ الشيوعي بناء على قرائن ضعيفة، واعتُبر نظام العراق شيوعيا. وكان «للأخبار» سبق وضع المنطق العام للمواجهة الدعائية. فتحت عنوان «حلف غير مقدس بين عملاء الاستعمار الأمريكي والشيوعيين في البلاد العربية»، بتوقيع «محرر الأخبار السياسي»، قيل إن:

> [هؤلاء] بينهم اتفاق غير مكتوب. فالشيوعيون في سوريا يهاجمون القومية العربية... وينادون بالانفصال. وعملاء الاستعمار الأمريكي يدخلون إلى المعركة يؤيدون نفس الأهداف... كيف تقبل أمريكا أن تلعب لعبة الشيوعيين[؟]... الجواب أن هدف الاستعمار الأمريكي هو تفتيت القومية العربية... والمحاولات التي يبذلها الشيوعيون لعزل جمهورية العراق عن البلاد العربية هو [كذا] نفس ما كان يعمله نوري السعيد وما يعمله حلف بغداد... هم [:الاستعمار] يرحبون بكل محاولة لتحطيم هذا السد العالي الذي يقف ضد الاستعمار والنفوذ الأجنبي[٨].

وهكذا أدت الكذبة الأولى[٩] إلى أكاذيب أكبر فأكبر، بهدف جمع كل الأعداء في فئة واحدة، وصلت إلى القول بأن المعسكرين المتناطحين على مستوى خريطة العالم كله يمكن أن يتحالفا في ظروف الحرب الباردة بسبب نزعة قومية إقليمية ما[١٠]. والطريف أن الفترة شهدت، على العكس، عودة علاقات طيبة للنظام مع الملك حسين، الذي تأثر بالطبع بشدة بزوال حكم أقاربه من الأسرة الهاشمية في العراق، والتقارب مجددا مع الملك سعود[١١]، بينما كان المفروض وفقا لدعاية النظام أن تلتقي هذه الأطراف مع الشيوعية، لأنها حسب التصورات السابقة حليفة طبيعية للاستعمار يستعملهم كعملاء له.

بالطبع لم يشفع للنظام العراقي انسحابه من حلف بغداد. بل سارعت الأخبار لتوضيح أن ذلك تم بسبب «الحملة القوية التي وجهها جمال عبد الناصر»، فضلا عن أنه انسحاب شكلي حيث إن قاسم «عميل بروحين»، لبريطانيا والشيوعية معا[١٢]، فانقلاب العراق ليس سوى مؤامرة بريطانية، يلعب فيها الشيوعيون دورا تابعا[١٣]. وبعد قليل أضيفت إسرائيل للقوى التي تسند قاسم[١٤]، «لتحقيق غرض مشترك... هو القضاء على القومية العربية»[١٥]. وتبنى عبد الناصر هذا الخط الدعائي بحذافيره في خطبه[١٦].

طريقة في تلويث المنافسين على فكرة بسيطة، هي التسليم بأن النظام
ية العربية شيء واحد، فإذا هوجم النظام فإن هذا في حد ذاته يعتبر
ف مع الصهيونية وبريطانيا، لأنهما بدورهما يهاجمان النظام. وبهذ
من يتحدى زعامة النظام أو رئيسه عميلا بداهة. ولاحقا أجمل ممدوح
، وبسَّطه كالآتي: «في المرحلة التي نخوضها اليوم **يجب أن تتوحد**
عمل على تحطيمنا»[١٧].

، لم يكن كافيا لتعويض الخسائر الإيديولوجية الفادحة للنظام. كان
باب، اكتفاء بحكم دولة الوحدة. تمت تهدئة الصراع نظرا لأن حكم
ا واقعا إلى أجل غير مسمى، وقال عبد الناصر إن القاهرة تظل تعبر
، [:التي] بتنفعل بها نفس كل عربي». أما الخلاف مع العراق، فراجع
ة الغيرة... التصوير للسياسيين أن هناك محاولة لفرض زعامات من
هم... واتجهوا إلى الأفراد بهجومهم، الأفراد اللي عبروا عن هذه
نفسه]»[١٨]. واستكملت التهدئة بانسحاب إجباري إلى فكرة «دولة
ن عبد الناصر أنه: كما كان «نصرنا في ١٩٥٦ حافزا لمنطقة بأسرها...
الجديد الذي سنحققه في البناء والتعمير... ستكون له قيمة عظمى...
جمع أن القومية العربية إنما هي حركة بناءة، إنما هي ثورة سياسية
»[١٩]، وتصبح تلك هي الأولوية: «ما نخليش [:يجب ألا نجعل]
ية تشغلنا أبدا عن بنائنا الداخلي، لا بد أن نحمي الحرية في كل مكان
ن في نفس الوقت قوتنا في قاعدتنا، في بلدنا... دا [هذا هو] الأساس
لكه]»[٢٠]. ومع ذلك بقيت نبرة خيبة الأمل، بحس استشهادي: «علينا
، دورنا كطليعة للنضال العربي يحتم علينا أن نرتفع أحيانا إلى ما يبدو
شر... وقد يصبح حربا علينا بعض من حاربنا من أجلهم... [ولكن]
با [:في مجملها]... لا تخون ولا تتخاذل ولا ترتد»[٢١].

ن نتائج تعدد معسكرات التحرر الوطني أن النظام لم يعد القطب الجاذب
نسيا العربية المتمردة. قبل قاسم كان من الممكن أن يمتنع الأردن مثلا

عن التبادل الطلابي مع مصر خوفا من أن يصبح طلابه نوعا من طابور خامس يعمل ضد الملك لاقتناعه بخطاب عبد الناصر القومي. أما بعد الشرخ فأصبحت القاهرة أيضا لها تخوفاتها، وبالتالي أحجمت عن برنامج تبادل الطلبة مع العراق، بحجة تباطؤه في اتخاذ الإجراءات[٢٢].

في النهاية سقط قاسم بانقلاب عبد السلام عارف في ١٩٦٣ وانتهى مع سقوطه اتهام نظامه بالشيوعية. ولكن الجرح لم يندمل. وقد عكس أحمد بهاء الدين مشكلة استعصاء تصنيف أي نظام عربي يكون معاديا للاستعمار وللنظام المصري في نفس الوقت، فأفتى بأن «الطراز الذي يمثله عبد الكريم قاسم أشد انحطاطا وأكثر خطرا على مستقبل أي أمة من الرجعيين الواضحين... فهو لا يؤمن بشيء. إنه نوع لا يُعَبِّر في التاريخ عن أي مرحلة، ولا يمثل أي مغزى. إنه نوع متطفل على الأحداث... [لقد سطا] على مقدرات البلاد كما يسطو لص على مال لا يستطيع أن يفيد منه»[٢٣]. أعلن بهاء بوضوح ناصع أن الفكر القومي عاجز عن فهم آليات الصراع الإقليمي، وأن الحل المتاح لتغطية هذا العجز هو ادعاء أن الخطأ يكمن في الظاهرة نفسها.

(ب) مشاكل البعث

جاءت المشاكل أيضا من داخل دولة الوحدة، فقد اصطدم النظام مع حزب البعث في سوريا. كان «حزب البعث العربي الاشتراكي» قد تشكل من اتحاد «حزب البعث» مع «الحزب العربي الاشتراكي» في سوريا في ١٩٥٠، لتجمع إيديولوجيته بين القومية العربية وفكرة اشتراكية تتناسب معها. وقد صك مفكر البعث ميشيل عفلق فكرة «الاشتراكية العربية»، ليعني بها اشتراكية تناسب المجتمع العربي، وفحواها نوع من العدالة الاجتماعية، وهدفها تحقيق الأماني القومية. وهي اشتراكية لا تنتج عن الصراع الطبقي، وإنما تقوم على تعاون الطبقات، ولا تنكر الملكية الخاصة. فهي إذن أهم أصول «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية».

وكان سَبْق البعث في مجال الإيديولوجيا القومية على النظام معروفا في تلك الفترة، فمثلا رأى محمد عودة أن مصر قد قدمت للوحدة القيادة بينما «قدمت سوريا

ند وضع شباب سوريا «أسس نظرية القومية العربية ذات المحتوى
الفراغ النظري للثورة العربية»، التي تكون فيها «الاشتراكية ضرورة
الحاجات القومية العربية لأنها النظام الأمثل الذي يسمح للشعب
كانياته وتفتح عبقريته على أكمل وجه»(٢٤). وقد تأثر بعض صحفيي
فكرة البعث، وعلى رأسهم أحمد بهاء الدين(٢٥)، حتى اشتُبه في أنه
ن من شأنه أن يعرضه للزج في المعتقلات، حيث لم يكن النظام في
ة على استعداد للسماح بتنظيم سياسي عروبي.

ن جهة أخرى لم يكن يضع في مخططاته القضاء على الحياة الحزبية،
ب، وبالتالي كانت الآليات المتصورة بالنسبة له للوصول للسلطة،
التغلغل في الجيش والمشاركة في انقلابات، مختلفة كثيرا عن نظام
ا قال إنه يسعى لتحقيق أهدافه القومية والاشتراكية في نظام يقوم على
مانية(٢٦).

ي زمن الوحدة على استعداد للتعاون مع البعثيين، ولكن كأفراد
يفي. وإزاء صعوبة ذلك سعى النظام عامدا بما تجمع في يده من
ط من شأن السياسيين السوريين عموما، بما فيهم سياسيو البعث،
ين السوريين، فاختير أربعة عسكريين في وزارة سوريا، منهم وزير
خذ إجراءات عنيفة ومتواصلة ضد الحزبيين السابقين، وتم تسريح
ن من الجيش، أو نقلهم إلى مصر، وزيد عدد الوزراء العسكريين إلى
١٩٥(٢٧). وفي ديسمبر ١٩٥٩ انتهى الأمر بتقديم الوزراء البعثيين
ن الوزارة لعدم قدرتهم على تحمل اليد الثقيلة لإدارة العسكريين
ريين(٢٨).

الناصر الدفاع عن فكرة «الزحف المقدس». فهاجم البعث قائلا إنه
فسها طليعة العرب الوحيدة، بما معناه أنها «جماعة من بين صفوفنا
حق في أن تحتكر السياسة» (علما بأن النظام لا يحتكرها باعتبار أنه هو
و«إذا قامت جماعة أو عشرات من الناس ليقولوا إنهم هم الأوصياء

على هذا الشعب وإنهم هم القاعدة الثورية فإنني أقول إن هذا الشعب هو القاعدة الثورية الحقيقية... وإننا حينما أعلنا الاتحاد القومي كنا نعلن أننا نؤمن أن الشعب بأكمله... هو القاعدة الثورية». كما اتهمهم بأن فكرتهم الغرض منها السير «في طريق الانتهازية وكسب المكاسب عن طريق الوحدة التي حققناها». بينما «كانت الدعوة التي انبثقت من هذا الشعب... لا حزبية ولا بغضاء ولا كراهية ولا أحقاد... بل محبة ووئام وإخاء»[٢٩]. وبالتالي المشكلة مع البعث ليست بشأن العروبة، بل بشأن «الديمقراطية»، إن جاز استعمال هذا المصطلح بشأن خلافات قوى سلطوية مع بعضها البعض.

كان البديل الذي طرحه عبد الناصر هو «الزحف المقدس» بقيادة الجيش، أو الاعتماد على تحالف الجيشين، نظرًا لأنه لا يملك حزبا، وإنما يملك فحسب بيروقراطيته وجيشه. فقد «اتحد هذا الجيش مع الشعب، وما الجيش الذي رأيناه اليوم [:السوري] يمر من أمامنا إلا خادم لأهداف هذا الشعب، إلا طليعة الزحف المقدس»[٣٠]. وخاطب الجيش، الذي اعتُبر في الدعاية الرسمية «خادما» للشعب، ولكن برتبة «طليعة»، قائلا: «أنتم الجنود طليعة هذا الزحف المقدس والأمناء على هذا الزحف المقدس... وما التقت القوات المسلحة [لمصر وسوريا] إلا وكانت في التقائها تعبر عن الزحف المقدس لهذا الشعب... [و]لتضع إرادة الشعب موضع التنفيذ»[٣١]. فالنظام القائم بالفعل على «الاتحاد» لم يكن يستطيع أن يتحد إلا مع نفسه، تماما مثلما ينتقل النظام الانتقالي إلى نفسه.

*

كانت محصلة الأزمتين أن النظام وجد نفسه محروما عمليا من امتيازات احتكار التحرر العربي من الاستعمار، بفعل المنافسة مع قاسم والبعث السوري، الأمر الذي يهدد صميم فكرة الزحف. كان رد الفعل الأول إحياء نوع من التعبئة السياسية، أخذت في البداية شكل هجوم فج على الشيوعية، ولكن على المدى الأبعد، خاصة بعد استقالة الوزراء البعثيين عام ١٩٦٠، ازدادت حاجة النظام إلى تحديد وتعميق اختلافه الإيديولوجي فيما يتعلق بقضية التحرر العربي، أي الدفاع عن طبعته الخاصة في الحكم باعتبارها هي التي تناسب هذا التحرر بشكل أفضل، خصوصا لأن النظام لم يكن يمكنه،

أن يُلحق البعث بمعسكر الاستعمار والصهيونية مثلما فعل مع قاسم.

إذن في حاجة إلى إعادة صياغة إيديولوجيته بوصفها أفضل الطرق
لعربي، لا الطريق الوحيد المنبثق من «طبيعة الشعب العربي». وبالتالي
لتلقاء» و«الانبثاق» لا محل لها. ولكن التوصل إلى إعادة الصياغة هذ
ئال، ولو محدود، للمناقشة بشأن طبيعة النظام ومستقبله وسياساته
را محترما وفكرة أعمق. وإجمالا لم يعد ممكنا القول بإجماع وتسليم
وع، كأساس لحكم الثورة، بل كان لا بد من صب محتوى ما في تلك
تعديلها جوهريا.

ون

احتكار التحرر الوطني العربي انعكاساته في الداخل أيضا. وبصفة
ظام استيعابه للشيوعيين وتوظيفهم في خدمته. كان هؤلاء قد أيدوه
حف المقدس، وإنما عن اقتناع بأنه نظام وطني معادٍ للاستعمار، برغم
ا كان النظام بطبيعته لا يقبل أن يتواجد معه على الساحة مختلفون
ألة وقت.

لأسباب متعددة، منها عدم انصياع شيوعيي سوريا لشرط عبد الناصر
معتمدين على خبرتهم في العمل السري، ثم هرب خالد بكداش إلى
واستغلال الشيوعيين المصريين لبعض مؤتمرات الاتحاد القومي
مي، معتمدين على مهاراتهم في النشاط الجماهيري، التي تتجاوز
الاتحاد القومي وأتباع النظام. غير أن العامل الحاسم كان الموقف من
م، الذي تعاطف معه الشيوعيون في مصر وسوريا، حيث اعتبروه قائد
ة، وطنية عربية، مثل عبد الناصر، فضلا عن تقديرهم لعلاقته الجيدة
راقيين وقتها (فقد انقلب عليهم لاحقا)، الأمر الذي أثار تشككات
ام. وقد وافق الحزب الشيوعي المصري، الذي تكون باتحاد أكبر
عية في يناير ١٩٥٨ على فكرة الاتحاد الفيدرالي بين الجمهورية العربية

المتحدة والعراق الجديد، وطرح الحزب مواقفه هذه في مؤتمرات الاتحاد القومي واكتسب تأييدا لها على حساب رجال النظام، بحيث اضطر الاتحاد لوقف مؤتمراته في سبتمبر ١٩٥٨[٣٢].

وقد عبرت «المساء» عن موقف الشيوعيين، وهو محاولة وقف تزايد العداء وإبراز كل ما من شأنه تحقيق تقارب بين النظامين[٣٣]. مثلا كتب خالد محيي الدين مقالا افتتاحيا نوه فيه بأن قاسم قد أعلن أن «سياسته تقوم على الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، وأعلن أن شعب العراق جزء من الأمة العربية، كما أعلن تصميم حكومة الثورة على انتهاج سياسة التعاون الكلي والتضامن التام مع البلاد العربية المتحررة... ولا شك أن هذا الخطاب يريح قلب كل عربي، ويقطع على ذوي الأغراض السيئة طريقهم»[٣٤].

استدعى السادات محمود أمين العالم، الكاتب والقائد الشيوعي، وطلب منه حل الحزب الشيوعي مقابل السماح للشيوعيين بدخول الاتحاد القومي كأفراد، وإلا تم سحق الحركة كما حدث مع الإخوان، وهو ما قرر العالم أن قبوله مستحيل، مؤكدا في المقابل أن الشيوعيين مخلصون للنظام ومؤيدون له[٣٥]. لكن الإنذار كان نهائيا؛ ففي ليلة وفجر رأس السنة لعام ١٩٥٩، أُلقي القبض على آلاف الشيوعيين المصريين واستمرت المطاردة لأكثر من شهرين، ثم فُصل الصحفيون الشيوعيون العاملون في «المساء»، وسرعان ما قُبض عليهم بدورهم[٣٦]. ولم يكن الشيوعيون يتوقعون ضربة كهذه، خاصة أعضاء تنظيم «الحزب الشيوعي المصري ـ حدتو» (حيث انشق الحزب الواحد إلى حزبين بعد بضعة شهور) الذي كان يؤيد الضباط تأييدا «شبه مطلق، غير مشروط»[٣٧]. بل كان التنظيم يحاول أن يقنع النظام بالاستفادة منه في تنظيم الجماهير وفي مجال الثقافة على أساس أن «عملهم في النهاية سوف يصب في نفس المصب الذي تسير فيه ثورة يوليو»[٣٨].

عتقلين الشيوعيين من كل التنظيمات بلا تفرقة، وفي مختلف السجون
م تتوقف، برغم سقوط عدد من الضحايا، إلا بمقتل شهدي عطية
بار زعماء حدتو، أثناء تعذيبه، مما عرض عبد الناصر لموقف محرج
وسلافيا عام ١٩٦٠[٤١]، فأمر بإيقاف التعذيب اكتفاء بالاعتقال.

ٍ اقف الشيوعيين مع النظام في حرب ١٩٥٦ والتصريح لهم بالكتابة
ـت أمورا حديثة لم تغب بعد عن الذاكرة، أوضح هيكل أن «الحزب
ي وقف في الخنادق مع الوطنيين... ليستطيع بعد المعركة أن يخطف
ي حققوه»[٤٢]، وترك للقارئ أن يستنتج المسألة بالنسبة للشيوعيين
ـ كان موقف النظام هو إخفاء كل ما يتعلق بهم، بما في ذلك اعتقالهم
عا إرهابيا قويا، ناتجا بالذات عن الصمت[٤٣].

ـظة أُعلن رسميا أن الشيوعيين عملاء للصهيونية، وأحيانا للاستعمار
تهامهم التقليدي بالعمالة للمعسكر الشرقي. وقد بدأ عبد الناصر الهجوم
ي ديسمبر ١٩٥٨، فاتهم الحزب الشيوعي السوري بأنه «ينادي ضد
ضد الوحدة العربية»، و«هذه هي الدعوة للصهيونية»، و«للرجعية»[٤٤].
ـب الشواف مباشرة أعلن عبد الناصر أن «الشيوعيين عملاء، ولم نسمح
عي في مصر لأننا كنا على ثقة من أن الحزب... يعمل بوحي خارجي
ٔجنبي... الحزب الشيوعي هنا في سوريا إنما كُوِّن من العملاء... بل
موال من خارج بلادهم»[٤٥]. وهم «يريدون الفرصة ليتحكموا فيكم
ـانق ويقيموا المذابح، ويخلصوا البلاد من كل رأي حر ومن كل رأي
، «رسالة الشيوعية مبنية على الإلحاد ومبنية على التبعية»[٤٦].

ملية أشبه بثأر لا ينتهي. فبعد عام كامل من اعتقال الشيوعيين وتعذيبهم
، كرر عبد الناصر فكرة «الشيوعيين العملاء»، وأضاف أنه بعد الوحدة
لاستعمار مع الشيوعيين العملاء... وتآلفت الصهيونية مع الشيوعيين
الاستعمار مع الاستعمار من أجل القضاء على القومية العربية»[٤٧]،
ـو خارج الزحف في قفة واحدة. وفي كل الأحوال أخذت قفة أعداء

النظام تتسع وتنمو. ولا يمكن فهم شدة عداء النظام بهذه الصورة، إزاء قوة هي في النهاية مؤيدة، وأصلا صغيرة، بغير إدراك هشاشته الإيديولوجية الخاصة، فضلا عن الإحباط الذي أصيب به إزاء ما يعنيه موقف الشيوعيين هذا من فشل فكرة «الزحف» نفسها، بالذات بقدر ما كان الشيوعيون قوة مؤيدة. فالاختلاف يعني أنه لا يمكن التعاون مع أحد، ولا يمكن فتح الباب لإدماج أية قطاعات فاعلة، ولو في موقع هامشي محكوم.

(د) الانتقال إلى التعبئة

على هذا النحو تمثل رد فعل النظام على «جرح قاسم» وجريدة «المساء» في هجوم مزدوج على النظام العراقي وعلى الشيوعيين المحليين في دولة الوحدة. غير أن تداعيات هذه الصدمة تجاوزت ذلك لتشمل خرقا مباشرا على يد النظام نفسه لنظام «المدينة الفاضلة»، بحيث أصبح عام ١٩٥٩ نقطة تحول في تصور السلطة للتعبئة، وفي فهم «الزحف المقدس»، وبالتالي كان نقطة تحول في مسار علاقة السلطة بالثقافة والمتعلمين عموما. وكانت الحصيلة تحولات متلاحقة في كل من مقولات النظام الإيديولوجية ومنطقها وأهدافها.

كانت الخطوة الأولى في الرد على التحديات العربية هي التخلي عن أسلوب الدعوة العامة لشعارات النظام[٤٨]، ليصبح المثقفون مطالبين بإبداء ولاء سياسي محدد، والدفاع صراحة عن أفكار النظام وإدانة أية أفكار أخرى منافسة، والأفكار الشيوعية بالذات. وهكذا بدلا من رص القوى في مسيرة الزحف لتعمل في صمت بدأ النظام يلجأ للمرة الأولى إلى تعبئة واسعة شملت المفكرين والأدباء والفنانين والطلبة والعمال وغيرهم، بل وأجهزة ليست أصلا من الأجهزة الإيديولوجية، ولا من مؤسسات التعبئة المتخصصة، لتساهم في الحملة، مثل وزارة الشئون الاجتماعية والحركة التعاونية[٤٩]، ووزارة الأوقاف ونقابة المعلمين، لتزحف جميعا زحفا مقدسا ضد الشيوعية وقاسم.

كانت الأجهزة الإيديولوجية على رأس القائمة. فقررت وزارة الثقافة والإرشاد تأليف لجان دائمة مهمتها نشر الوعي القومي والوطني بين المواطنين وتبصيرهم بأضرار المبادئ الهدامة التي تهدف إلى القضاء على القومية الوطنية والأديان السماوية»[٥٠].

ـتمر سنوي عام للثقافة والفنون «لدراسة المناهج ووضع أسس الثقافة
. وجُعلت مهمة الدورة الأولى «بحث واجب الثقافة والفنون في هذه
ـر بها العالم العربي وتعبئة الشعور العام لتحقيق أوفر قدر من خدمة
. مقدساته»(٥١). وتشير كلمة «مقدساته» هنا إلى الدين، بعد أن اختُصرت
الحاد، واختُزل قاسم إلى شيوعي.

ـر في ١٨ أبريل ١٩٥٩، وحضره أكثر من ألف من الكتاب والفنانين
ات والصحفيين ورجال الدين(٥٢)، وأعلن المؤتمر تعبئة «جميع قوانا
بة لدفع أية محاولة ترمي إلى النيل من القومية العربية أو المساس بيناء
اكي الديمقراطي التعاوني»، وانتهى إلى تحديد «المبادئ التي يجب
أليف والترجمة»، ومن بينها: «بيان حقيقة الشيوعية وأساليبها وتاريخ
عثه وأساليبه وشرح سياسة الحياد الإيجابي»، وتوصية «الأزهر ووزارة
سات الدينية بتدريس حقيقة الشيوعية للوعاظ»، و«وضع مسرحيات
ـربية وإجراء مسابقات... لتقديم مسرحيات تتفق وأهداف المؤتمر»،
قصيرة تحقق أغراض المؤتمر وأخرى طويلة ذات أهداف قومية
و«وضع أناشيد ومسرحيات غنائية تتميز بالقوة والحماسة»، و«استخدام
للتعبئة الروحية»، و«تغذية الإذاعة بالبرامج والأناشيد والأغاني
ـ باختصار إدماج كل فروع الفن والأدب، فضلا عن المؤسسة الدينية
ـت، في الآلة الدعائية للنظام.

إطار صدرت كتب عديدة لتقدم المادة الدعائية، منها كتاب «حقيقة
ـدمة لعبد الناصر(٥٤)، وتم إعداد مسرحية «الأيدي القذرة» الناقدة
ـض على المسرح القومي على وجه السرعة، فعُرضت في مايو، بديكور
ادة في الإيضاح، كما صدرت في يونية ترجمة رواية «دكتور زيفاجو»
لسوفييتي عن مكتبة الأنجلو بمقدمة للعقاد.

١ صدر عن لجنة «التوجيه القومي» بمؤتمر الاتحاد القومي «ميثاق
والفن والعلم، وباسم المعنيين؛ جاء فيه أنهم يلتزمون بـ«الاستمرار في

دورهم التوجيهي... والمشاركة بما يملكون من طاقات فنية وعلمية في بناء المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني»، و«صون الإنتاج الفني والفكري من عوامل الهدم والانحراف والعمل على جعله وسيلة إيجابية وإعلاء شأنه»(٥٥). واجتمعت جمعية الأدباء لتعلن أن «قاسم يزيف الفكر العربي»(٥٦).

كما تزايد الاهتمام بتوجيه المعلمين والتعليم. فبإشراف كمال الدين حسين «تقرر إعداد المعلمين وطلاب المعاهد العليا والسنوات النهائية في المراحل الثانوية للقيام بتبصير المواطنين في كل مكان بالاتجاهات القومية للبلاد ومقاومة الاستعمار في صوره الرأسمالية والشيوعية»، من خلال معسكرات يحاضرهم فيها كبار رجال الدولة، بحيث يتولى الدارسون بعد تلقينهم «بث الوعي ضد الاستعمار والشيوعية... وبذلك نخلق جيلا يؤمن بواجباته ووطنيته وبالاتجاهات التي يرسمها الرئيس جمال عبد الناصر»(٥٧). وبعد شهور أقيم مؤتمر للتعبئة القومية لقادة المعلمين بالإسكندرية، صدرت عنه قرارات تؤيد المزيد من التوجيه التعبوي في المناهج الدراسية وتطالب بإعادة كتابة التاريخ وبالمزيد من الاهتمام بتدريس الدين(٥٨).

في كل ذلك ظلت دعاية النظام سلبية في جوهرها. فهي ضد كذا (قاسم، الشيوعية، الاستعمار)، ولكن محتواها الإيجابي لا يخرج عن تأييد مقولات النظام، بغير حتى محاولة تعريفها. فجاءت التحديدات من قبيل دعم قوميتـ«نا» العربية، والإيمان «بالاتجاهات التي يرسمها الرئيس». لقد تبينت الحاجة للتعبئة، ولكن لم يظهر بعدُ أي مضمون واضح لها، سوى توجه ديني إسلامي عام. وكان هذا التوجه سلبيا فحسب، مجرد دعاية ضد الشيوعية بلا أية رؤية للدين والإصلاح الديني. ولكن استُجد التأكيد على «بناء المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني». وبرغم أن الربط بين الاشتراكية (بمعنى ما) والقومية موجود أيضا لدى البعث، فإن هذه الصيغة كانت مميِّزة للنظام على صعيد الألفاظ وحدها، وترجع إلى ما قبل الوحدة ومشكلات قاسم والبعث.

كذلك كان الصدام مع قاسم نقطة تحول في موقف النظام من النشاط الطلابي؛ فتم التخطيط لمظاهرات طلابية خرجت من الجامعات المصرية المختلفة في نفس التوقيت، شارك فيها ١٠ آلاف من جامعة القاهرة وحدها، وسارت مظاهرتهم حتى

مدعمة باللافتات، وهاتفة بحياة عبد الناصر وبسقوط عبد الكريم قاسم
ـعيين. وقالت «الأخبار» إن الطلبة كانوا «يشرفون بأنفسهم على المظاهر
وليس على الإطلاق». وقال أحد الطلاب للمحرر إن سبب «عدم قيام
القاهرة طوال الفترة الماضية... يكمن في ثقة الشعب بزعيمه ثقة لا
إعلان، إلى أن بدأ المستعمر الجديد [:الشيوعيون، فيما يبدو] يكشف
يقية فوجد طلبة الجامعة أن عليهم أن يرفعوا صوتهم عاليا ناطقين باسم
»[٥٩]. فكانت هذه أول مظاهرة مدبرة منذ أحداث مارس ١٩٥٤، وأول
ع من الجمهور للعب دور سياسي في الشارع.

نطق بدأ الاهتمام بإعداد كوادر للدعاية للنظام، فوُضع نظام سُمي إعداد
له كدفعة أولى ٣٥ طالبا وطالبة تولى تدريسهم كبار رجال الدولة من
ـم[٦٠]. وقد انتهت هذه التطورات في المرحلة اللاحقة (بعد الميثاق)
مة الشباب الاشتراكي وإعادة انتخاب اتحادات الطلبة عام ١٩٦٣ بعد
ل بالتعيين.

استدعاء العمال، فانعقد في القاهرة مؤتمر لاتحاد نقابات العمال العرب
منها «اعتبار الشيوعية الدولية خطرا يتهدد الوطن العربي والمطالبة بتطهير
من بقايا الشيوعيين العملاء في جميع أرجاء الوطن العربي». وواصلت
رار باقي مواقف النظام من القضايا العربية المثارة، ولكنها في المقابل
من الحقوق والتأمينات والحريات النقابية وإشراك العمال في مجالس
قد استمر هذا الدور حتى سقوط قاسم، فأيد العمال انقلاب عبد السلام
عليه «الانتفاضة الموفقة التي قام بها الشعب والجيش العراقي»، وأدانوا
ن الفاشستي»[٦٢]. كما انعقدت مؤتمرات جماهيرية عديدة خطب فيها
راء، وارتفعت فيها شعارات من قبيل «لا شيوعية ولا إلحاد»[٦٣].

بر ١٩٥٩ تجمعت جهود التعبئة في استعراض هائل، عبارة عن مظاهرات
والعمال والموظفين تهتف بسقوط عبد الكريم قاسم، أُعلن في الصحف
يرها مسبقا[٦٤]. واتخذ مجلس نقابة المحامين قرارا بالإضراب يوما عن

العمل احتجاجا على ما أسماه مذابح العراق[٦٥]. وأخرج الأزهر مظاهرة من عشرة آلاف طالب وأستاذ لنفس الغرض[٦٦].

ثمة بضعة جوانب لهذه العملية تستحق النظر، أولها أن النظام اضطر للمرة الثانية (الأولى في أزمة مارس) للتخلي عن طريقته المفضلة، أي مطالبة السكان بالإخلاد إلى السكينة والهدوء، وإغفال شعاره الخاص بالعمل في صمت ومنع الكلام إلا في المطالب المحلية (باستثناء قادة النظام كثيري الكلام بالطبع). ومثل المرة الأولى، كان هذا إيذانا بتحولات مهمة في بنية النظام.

وثانيها أن كل هذه القوى التي طولبت بالحركة كان لها «مكاسبها» مقابل تحركها، سواء كانت ضغوطا من أجل مطالب عمالية، أو مكاسب شخصية وفئوية للطلبة والموظفين المجندين، أو، أخيرا، تدعيم التيار الديني وتكليف المؤسسات الدينية بدور سياسي، وكذلك تقوية التيار المحافظ، بما يفسر المحصلة النهائية لهذه الفترة، وبصفة خاصة «تقرير الميثاق» الذي سيتناوله الفصل التالي.

وفي هذا السياق أعيد تشكل الاتحاد القومي بالانتخاب، الذي تناوله الفصل السابق، وتزايد نشاطه الجماهيري، وأتيح للقوى المحافظة أن تتولى المناصب الوسيطة في بنيته، وعلى رأسها كبار الملاك في الريف، و«وُجهاء» المدن، بما قوى النزعة المحافظة وأفرز خطاب «اشتراكية المصطبة».



لم تعد «القومية العربية» إذن مجرد دعوة للوحدة بين دول مستقلة، ولا عاد الاستقلال مجرد التخلص من الاستعمار وأعوانه، وإنما أصبحا مشروطين بالعداء للشيوعية، وكذلك بشعار النظام: الاشتراكية الديمقراطية التعاونية. فقيل إن «القومية العربية ليست فقط حركة سياسية، وإنما هي أيضا فلسفة اجتماعية... [و]مصلحة مشتركة... [و]تخطيط اجتماعي...[و]تعبئة اقتصادية كاملة»، وأمامنا هدف إقامة «المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني الذي نسعى لتحقيقه»[٦٧]. ونقل عبد الناصر أفكار هذه الاشتراكية القائمة على المحبة الطبقية إلى سوريا بحذافيرها[٦٨]. وأعلن كمال

ط الحر) أن الوحدة «تطبيق عملي لفكرة الاشتراكية العربية التي تهدف
ة العالم العربي»، وكلاهما يؤدي إلى الآخر[٦٩]. كما أعلن أن محتوى
؛ في تلك المرحلة «هو النظام الاشتراكي التعاوني... ويمكننا أن نقرر
بية مرادفة للاشتراكية»[٧٠]. وربط عبد الناصر هذا كله بالتحرر الوطني:
ن يرى في دعوة القومية العربية والوحدة العربية القضاء على سيطرته...
ن يرى في نجاح بناء المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني القضاء
للأمة العربية»[٧١].

ذا التجديد فحسب في إضفاء معنى على نشاط النظام الدعائي ضد
ما أيضا وأساسا في تمييز النظام عن «البعث» في سوريا وعن نظام التحرر
بد في العراق، بتحديد صيغة معينة للوحدة، هي التنظيم التعبوي الواحد
الاشتراكية الديمقراطية التعاونية. وفيما بعد تم تأكيد الاختلاف بإعلان
شتراكية وحدة»، بالمخالفة لشعار البعث: «وحدة حرية اشتراكية»، للتأكيد
حدة مشروطة بـ«الحرية» التي تناولنا مفهومها عند النظام، وبالاشتراكية
ها الفصل التالي.

ت الإيديولوجية

نهاء الفترة الانتقالية عام ١٩٥٦ أفرج الضباط عن عدد كبير من المعتقلين
ن إخوان وشيوعيين، كما منحوا الشيوعيين جريدة مسائية يومية تعمل في
الضباط، إلى أن تم اعتقالهم على نطاق واسع، فيما كان في الواقع إبان
الربع الأول من عام ١٩٥٩. غير أن هذه السماحية كانت جزءا من ظاهرة
تح المجال لقدر من النقاش بشأن طبيعة النظام ومستقبله، في إطار التأييد
«التجنيد الجديد» وإشراك «الشعب» في الثورة، إلى دخول أناس ذوي
ختلفة، يؤيدون النظام كليا أو جزئيا، ولكنهم يقيّموه بطرقهم الخاصة
جتهادات مختلفة لتطويره. وأدى هذا بدوره إلى اختلافات واضحة وبلورة
ة ترمي كل منها إلى ما أسماه إحسان عبد القدوس لاحقا، «شد الثورة إلى

(أ) الاجتهادات الشيوعية

لم يهضم الشيوعيون بطبيعة الحال ادعاءات النظام عن نفسه بأنه اشتراكي، فقد كان الإصلاح الزراعي متواضعا، ولم تكن فكرة «اشتراكية التمليك» أو «اشتراكية المندرة» لتعني بالنسبة لهم أكثر من صيغة لتمرير نظام طبقي مستغل في جوهره. ولكن لما كان الشيوعيون يعتبرون أن النظم الوطنية المعادية للاستعمار تقدمية جديرة بالتأييد، بصرف النظر عن ادعاءاتها الاشتراكية، فإنهم رحبوا كما رأينا بالتعاون مع النظام وتأييده، ولكن بالطبع من وجهة نظرهم الخاصة.

تميزت رؤية الشيوعيين ودعايتهم بالعقلانية والابتعاد عن أنماط الدعاية الفجة التي ميزت الكثير من أنصار النظام الشعبويين. فمثلا أيدوا بصفة عامة الوحدة بين مصر وسوريا، لا بمنطق وجود قومية عربية من الأزل للأبد على طريقة البعث وأنصار النظام بعد الوحدة، ولكن من منطلق أنها تدعم التحرر الوطني في المنطقة العربية، أو بتعبير خالد محيي الدين وحدة تقدمية «ستتبنى سياسة الحياد الإيجابي والتعايش السلمي المشترك»[٧٢]. وهي رؤية كانت قريبة من المنطق الذي تبنى به النظام الفكرة العربية في البداية كما مر بنا. في هذه الحدود اختلف الشيوعيون فيما بينهم: هل هناك قومية عربية تتشكل[٧٣]، أو هي وحدة تقدمية لها بعض المقومات القومية فحسب[٧٤].

كان هذا التأييد العقلاني غريبا على دعاية النظام، لابتعاده عن الشعاراتية خصوصا وعن الأفكار المثالية عن الخصوصية عموما. يتضح ذلك بالمقارنة، مثلا، مع ما كتبه مصطفى المستكاوي في «المساء» بعد اعتقال الشيوعيين: إن قيام الجمهورية العربية هو «قيام الدولة الكبرى في هذا الشرق»، «دولة كبرى لأنها تضع كرامتها في المقام الأول من التعامل... دولة جعلت من مواطنيها سادة لا عبيدا... دولة لها مبادئ ثابتة راسخة شامخة.. فلسفتها دائمة لم تنحرف... أصبحت تمثل الفكرة المثالية التي

عرب جميعا»[٧٥]. أو مع تنظير أحمد فؤاد الأهواني، حيث رأى أن
فلسفة هي «العقلية الواقعية»، التي تختلف عن صوفية الهند والعقلانية
ية. فهي «الأمة الوسط بين الشرق والغرب، وهي الأمل المنشود في
كي تنقذ البشرية من الشقاء والفناء، والحرب، واستغلال الدول القوية
»[٧٦]. والمسألة هنا ليست المبالغة، بل هذه الروح الاحتفالية النابعة
جة الزحف»، سواء تم التعبير عن ذلك بنبرة فجة أم «فلسفية»، وهي
عيون يقفون خارجها بكل تأكيد؛ فقد كانت الوحدة بالنسبة لهم إجراء
في إطار التحرر الوطني، الذي يأتي هو نفسه في سياق عالمي للكفاح
الرأسمالي.

لق بالمجد، أما فيما يتعلق بالديمقراطية، فقد رأينا كيف قدَّم فؤاد مرسي
ن ديمقراطية النظام على أساس أنه يؤدي المهام التاريخية المطروحة
كنه مع ذلك عبَّر، وفي نفس المقالات، عن طموحات مختلفة بالنسبة
. فبرغم أنه أيَّد نوعا من الديمقراطية الموجهة، ووافق بناء عليها على
ب وإغلاق بعض الدوائر، للحيلولة دون تسرب نواب رجعيين؛ بل
طب المرشحين الشيوعيين، ووصف الانتخابات بأنها «أول انتخابات
تاريخنا»، أوضح أنه كان يفضل أن يرجئ النظام تكوين مجلس نيابي
كيل الاتحاد القومي كتنظيم حقيقي (وهو ما سيأخذ به النظام لاحقا
تحاد الاشتراكي كما سنرى)، حتى لا تكون قرارات شطب المرشحين
ري حكومي» كما حدث، وإنما تكون ذات طابع سياسي شعبي. كما
ظهور «معارضة وطنية داخل جبهتنا الوطنية»، في البرلمان[٧٧]، وراح
ث بإصلاحات ديمقراطية متنوعة، منها «إصلاح الجهاز الحكومي بروح
وبأن «تسود الديمقراطية» داخل الاتحاد القومي، بينه وبين الشعب[٧٨].

وعيين، يمكن قبول الإجراءات الاستثنائية غير الديمقراطية، بل والتغاضي
ر المرشحين الشيوعيين، ولكن المهم تمكين الناس الذين أعلن النظام
ن من الثورة، من الحصول على سلطة حقيقية داخل النظام. وبنفس

المنطق كان لطفي الخولي يأمل في أن الاتحاد العام للعمال الذي شكله النظام «لن يتخلى عن المهام الطبيعية للطبقة العاملة في كفاحها من أجل رفع مستوى حياة شعبها وتدعيم سيادته في جميع المجالات من سياسية واقتصادية واجتماعية»[٧٩].

*

فوق ذلك، التقط الشيوعيون بسهولة الطابع الرجعي لإيديولوجيا الخصوصية التي كان الاتحاد القومي يروج لها. وفكرة الخصوصية كانت جوهرية للنظام لأنها مبرر نمط وجوده الخاص كما مر بنا. ولكن لأنها كانت لهذا السبب عينه ليست أكثر من شعار سلبي يحرر النظام من الالتزام بأية إيديولوجيا، أصبحت تقريبا بلا مضمون سوى التأكيد على الاعتراف بالملكية الخاصة، وبالتالي كان من السهل على إسماعيل المهدوي أن يُشبعها تفنيدا: «الإيديولوجية لا يمكن أن تعبر عن خصائص بلد من البلاد [بمفرده]... لأن البلاد ذات النظام الاجتماعي الواحد... لا بد وأن تتفق في الإيديولوجية، التي هي التبرير الفكري للخطوط العريضة للنظام الاجتماعي»[٨٠]. أما ما يتم ترويجه باسم الخصوصية العربية فشديد الشبه بالعديد من الإيديولوجيات الرجعية: «الإيمان بالله وبالدين وبالأسرة وبمكانة المرأة... إلخ إلخ، ليس قط سمة مميزة للعرب وحدهم... بل إن الحزب الفاشي الإيطالي... كان يضع هذه المبادئ على رأس برنامجه... [و]المجتمع العبودي الروماني مثلا كان يؤمن بهذه المبادئ»[٨١]. ومن جهة أخرى فإن «المجتمع الذي يضم طبقات مختلفة لا بد وأن تكون له فلسفات مختلفة وإيديولوجيات مختلفة، لأن الإيديولوجية تعبر بالتحديد عن مصالح طبقة من الطبقات... وعن مصالح نظام اقتصادي معين»[٨٢]، متحديا بذلك أساس فكرة الزحف المقدس، أي وجود خصوصية قومية تشمل المجتمع بأكمله وتوحد رؤاه، وتفصله في نفس الوقت عن بقية العالم.

وفيما يتعلق بإدانة «المبادئ المستوردة» باسم الخصوصية قال «إن معيار الافتعال والاستيراد هو عدم اتفاق الفكرة الجديدة مع الظروف الخاصة... [فإذا اتفقت] تصبح إذ ذاك فكرة واقعية منبثقة من ظروف الواقع ومعبرة عنها». والقول بالطريق العلمي إلى الاشتراكية لا يعني أنه توجد حلول جاهزة للتطبيق، وإنما «النظرية العلمية التي

ق وتكتمل بالتطبيق»، مشيرا إلى أن الصين لم تنقل «الطريق السوفيتي
»[٨٣]. وأشار أيضا إلى أن فكرة المبادئ المستوردة لا تطبق بحياد،
ر الاشتراكية المسيحية وغيرها من أفكار الاشتراكية الأوربية (كاشفا
ل بعض المقولات الرائجة باسم الخصوصية) لم يوصف «بالاستيراد
).

د إيديولوجيا الخصوصية لم يرتبط بموقف سلبي من التراث، وإنما
، على أساس سياسي: الفكر المصري «في موقفه من تيارات الفكر
أن يستوعب منها كل ما هو صحيح وإنساني... [وكذلك] في موقفه من
.برغم أن المهدوي رأى أن «إحياء التراث القومي هو الخطوة الأولى في
حجديد»، فإن ما يجب إحياؤه هو «الأصول التي ارتبطت بالقيم الإنسانية
ا الصور الشعبية الحافلة بالمعاني النظيفة»[٨٥]. كان هذا الموقف من
' من ناحية وغير ديمقراطي من ناحية أخرى، ولكنه كان مختلفا تماما
كتاب النظام.

اول الشيوعيون أن يدفعوا النظام إلى أن يصبح نظاما شعبيا، لا شعبويا،
-مية ويتيح مجالا لمشاركة شعبية ولو في حدود الولاء. لكن هذا التوجه
ات النظام.

راكية الإسلامية

غة تأويل ذي صفة أصولية، تحت مسمى «الاشتراكية العربية»، وأحيانا
سلامية»، منذ نهاية عام ١٩٥٧. فمثلا نشرت صباح الخير مقالات عديدة في
١٩، تتحدث عن إيديولوجيا عربية خاصة تنطلق من الإيمان بالله وبالطبيعة
افظة خصوصا، للمجتمع العربي. وحين أصبحت الصبغة الدينية سائدة
ة نظام قاسم تدفقت الدماء في شرايين التصورات المحافظة ذات الطابع
مناسبة الصلاة على «شهداء القومية العربية في العراق»، أعلن السادات في
يارات ومبادئ كثيرة متصارعة في العالم، ولما كانت الديمقراطية والعدالة

الاجتماعية مبادئ مقررة في الإسلام فإنه «في وسط كل هذه التيارات، وهذا الصراع، لدينا نحن المسلمين الحل... أن نعود إلى ثورتنا التي قام بها نبينا محمد منذ ١٤ قرنا، لكي نتدبر ما فيها من نواح علمية وخلقية واجتماعية وروحية»(٨٦).

*

كان ذلك يجري وسط صدام قديم بين الإسلاميين الجدد والعلمانيين غير الشيوعيين. نخاض الأخيرون، الذين سيصبحون لاحقا مفكري يسار النظام، معارك متواصلة، أساسا على صفحات «روز اليوسف»، ضد رجال الدين ومطالباتهم بنوع من الحصانة والقداسة لهم ولمهنتهم. فمثلا كتب أحمد بهاء الدين مشيدا بالأخلاق النسبية التي تتفق مع طبيعة المجتمع، وبأخلاق المجتمع الصناعي المتحررة في مواجهة الأخلاق الزراعية المحافظة(٨٧). وانطلاقا من موقفه ذي الجذور الليبرالية هاجم استغلال منابر المساجد في الهجوم على المتحررين أو المطالبين بحقوق المرأة، وقرر أن الخطباء باعتبارهم موظفين لدى الدولة لا يجوز أن يستغلوا منابرهم لعرض آراء يستنكرها سواهم(٨٨). كما رفض في مناسبة أخرى فكرة «الحكومة الدينية»، التي نادى بها آنذاك حزب التحرير الأردني، ونوه بأن «الدولة الإسلامية احتوت خلال ألف سنة على صور بشعة من الظلم والفسق والتهتك! إن الخلفاء الإسلاميين لم يكونوا كلهم عمر بن الخطاب»(٨٩). وهاجم أيضا مجلة «المساجد»، الصادرة عن وزارة الأوقاف، على أساس أنها تعادي جهود الدولة برفضها فكرة التأمين على الحياة والممتلكات، وغيرها من أفكار الحداثة، وكتب أن هجومها على «روز اليوسف» وكتابها سوء استغلال لصلاحياتها، نظرا لأنها تصدر عن جهة حكومية، داعيا الباقوري للتدخل(٩٠).

مع الوقت تبلور الصراع ليتحدد في مطالبة رجال الدين بحصانة خاصة، لهم ولأفكارهم إزاء نقد الصحف العلمانية، كـ«روز اليوسف» و«الأخبار»، التي كانت تريد من جهتها إبعاد رجال الدين عن المشهد الإيديولوجي العام، معتبرة إياهم عقبة في سبيل التقدم. فحين استنكر فتحي غانم الاحتفال بالإمام أبي حامد الغزالي (١٠٥٨ - ١١١١م)، واصفا إياه بأنه فقيه معادٍ للاشتراكية والعقل، داعيا إلى إعمال العقل في الدين بشجاعة(٩١)، رد عليه أحمد الشرباصي، الذي كان يشغل منصب الأمين العام لجمعيات الشبان المسلمين قائلا

يغارون على العقائد الثابتة»، داعيا إلى الحجر والحظر: «ليس لإنسان في
، نفسه ويصون استقراره أن يثبت أفكاره السُود أو آراءه التحللية أو مبادئه
ة من وسائل الإعلام العامة التي تؤثر في جمهور كبير منه... المشغول...
رافعا حجة حماية الشعب ضعيف العقل. ودافع بناء على هذه الحجة عن
كتب المخالفة ومصادرتها. وقد أكد أن الدين لا يعادي العقل أو التطور،
حاولات بادية أو مستورة لهدم الدين والسخرية بالمتدينين»[٩٢].

حي غانم دعوات الرقابة والمصادرة واتهم الشرباصي بأنه «يفكر بعقلية
رة الأمن العام»، منوها بأن الدين ثورة، ومتهما المتزمتين بأنهم يعملون على
لإقطاع واستقرار الإقطاعيين... أمن الاحتكار واستقرار الرأسماليين»، وأنهم
طويلة إلى جانب الفقر والجهل والخرافات والدروشة[٩٣]. غير أنه اضطر
لدو، حيث عاد وكتب مؤكدا تقديس العقائد الدينية، «ولكن من واجبنا أيضا
معوذة والضلال والجهل وكل الأشياء الضارة التي ترتكب باسمها»[٩٤].

بة أخرى رمى الشيخ أبو زهرة أحمد بهاء الدين بالانحلال لدفاعه عن
المرأة بالرجل، فرد عليه الأخير بعنف وقور، حين راجعه صلاح دسوقي
أن «مهاجمة واحد بالذات من رجال الدين حين يستحق الهجوم ليس
ة بعض رجال الدين»، فضلا عن أن يكون «معارضة للدين ذاته، فهذا
رفه الإسلام بالذات». كما أن «الناس جميعا لهم كرامة متساوية»[٩٥].
ن لرجال الدين حصانة خاصة تجعلهم يسبوا كلما شاءوا ولا يُسَبوا.

كة لم تكن مجرد معركة بين صحفيين ومشايخ، فقد ظهر أيضا صحفيون
، سيطرة القيم المحافظة التي دافع عنها رجال الدين، فظهرت حملات في
ى «الأغاني الخليعة»، وغير ذلك، بتشجيع من كمال الدين حسين[٩٦].
، تدخل صلاح دسوقي محاولا إيقاف ردود بهاء الدين.

ل بين العلمانيين والإسلاميين قديما، ولكنه اكتسى هنا بطابع المرحلة
السلطوية، فاتهم كل طرف الآخر بإساءة استخدام موارد الدولة التي
لام له، وبأن مواقفه لا تتفق مع رؤية النظام الحاكم، بما افتتح السلسلة

غير أن تقديم اقتراح متكامل لإعادة صياغة النظام ليصبح اشتراكيا إسلاميا كان مهمة تطوعية لوزير الاقتصاد حسن عباس زكي، من خلال حوالي عشرين مقالا في «الأهرام» و«الأخبار»، شكلت أطول سلسلتين من المقالات في الجريدتين أيا كان الموضوع. وقد بدأت مقالاته في «الأهرام» بتأكيد أن صلاح الفرد هو أساس صلاح المجتمع (على خلاف معظم المدارس الاشتراكية)، وخاصة بالنسبة لمجتمعنا، أي بالاستناد لفكرة الخصوصية. وبالطبع اعتبر أن «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية» تتفق تماما مع تصوراته[٩٧]. وقرر أننا «أمة وسطا»، ونتميز عن النظم الرأسمالية والشيوعية «بقومية طابعها الروحانية»[٩٨].

ومثل كل إيديولوجيات الهوية، يتضح أن هذا الوصف لا صلة له بأية خصوصية أو هوية قائمة، وإنما يتعلق فعليا بالمستقبل المرغوب فيه، وبالتالي بتغيير الواقع، أي إقامة هوية بقدر عال من العنف. فراح الكاتب يؤكد أن «علتنا الوبيلة»، «هي ضعف المعاني الروحية»، كما «تملكتنا الفردية»، وبالتالي: «يجب أن يكون العلاج حاسما حتى ولو اقتضى بتر العضو الأشل والقضاء على العناصر الجامدة التي تحول دون الإصلاح». وبعد البتر يأتي الدور على السكان: «علينا أن نربي في كل مواطن الشعور بالمسئولية الاجتماعية.. فيعتاد التضحية بالرغبات الفردية، والمصالح الخاصة، ويفنى في المجموع لخير المجموع»[٩٩]، وتتطلب هذه التربية توحيد طباع المواطنين وأخلاقهم، لأننا إذا حاولنا «أن نخلق أفكارا وأن نحشد لها جمهورا مختلف الطباع والأخلاق والتربية فإن هذه الأفكار لا تلبث أن تكون موضوع الخلاف والجدل والتأويل»[١٠٠]، وهو اعتراض صحيح في الواقع، وهو يفسر فشل كل الديكتاتوريات في صياغة شعوبها وفقا لنموذج بعينه. فالمبادئ سرعان ما تتعرض للتأويل.

ونظرا لإدراكه لصعوبة المهمة، اقترح أن تشمل فلسفة تربية المواطنين أجسادهم وعقائدهم، فضلا عن إخضاعهم للمراقبة: تربية دينية وتربية رياضية وتغذية صحية،

كنا الخارجي والداخلي»[١٠١]. وهو ما يتطلب توظيف كل الإمكانيات
ي، بما فيها الفن: «من حقنا عليه [:الفنان] أن يتجه بفنه إلى الأفكار التي
ة لحياتنا»[١٠٢]. وبعد أن تنتج الدولة المواطنين بمواصفات مثالية على
ئنها «أن تدرس كل فرد على حدة، وأن تنسق الأفكار المتصارعة والمصالح
جيه المجموع وجهة واحدة لهدف واحد في تعاون مثمر»[١٠٣]، فلا
لطتها شيء.

ا التصور عنده مع كل من الدين والنظام القائم. فمن جهة «جاءت
للنفس ضوابطها وتحوطها وتؤمنها»، ومن جهة أخرى «الرئيس جمال
. بصَّر الأمة بنفسها وجدد للفرد كيانه، وعرَّفه بذاته» وفقا لشعار الاتحاد
ل[١٠٤]. وتحمل الأمة في ظل النظام رسالة إسلامية أساسا. فثمة واجب
عاتقنا للبشرية كلها.. لا للأمة العربية وحدها.. لقد جعلنا الله شهداء
ورسالة الله «حملها من الإنسان بنو الأمة العربية بتكليف إلهي»[١٠٥].

يمات التي شارك فيها بوصفه وزيرا للاقتصاد، انتقل حسن عباس زكي
الأخبار» ليطرح فيها صراحة فكرة «الاشتراكية الإسلامية» على أساس
ضوحا، وعلى أساس إسلامي صريح يتجنب الكلام العام عن «الدين»:
عمق هذا الدين نجد فيه غاية ما ينبغي من وسائل النهوض في مجالات
سبة للنظام الاقتصادي، «ترك الدين لأبنائه أن يكيفوا حياتهم الاقتصادية
لذي يكفل لهم رفع مستوى المعيشة... في الحدود التي رسمتها شرائعه
[١٠٦]. أما بالنسبة للحرية، فيجب ألا تكون «أداة تخريب وتضليل، أو تكون
قائد... لأن الحرية من حق المجتمع كله، ومن حق المجتمع أن يحافظ
وأن ينبذ من يعتدي على حريته أو يتهجم على مقدساته»[١٠٧]. فحرية
نقق بكفالة حق السلطات في قمع الأفراد إلى أبعد الحدود. فالمشروع
روع «ثقافي» بالدرجة الأولى، لا يعنيه كثيرا كيفية تنظيم الاقتصاد، ولكن
ضباط اجتماعي شامل وقائم على الرقابة المتبادلة، والدولة هي أداة هذا
شامل، فهو مشروع هوية بامتياز، وبالتالي سلطوي.

انطلاقا من ذلك شرع الوزير في شرح «الاشتراكية الإسلامية»: فالإسلام جعل الناس سواسية، وهو المقصود بالديمقراطية، وجعل الناس يكفلون بعضهم بعضا، وتلك هي الاشتراكية، وحارب «حب النفس»، الذي هو أساس صراع الطبقات(١٠٨). وتنتهي الاشتراكية بذلك إلى أن تكون نزعة أخلاقية: فـ«الفلسفة الخلقية للاشتراكية الإسلامية [تهدف] إلى تركيز العواطف والأفكار حول محور واحد... يحث كل فرد على أن يقوم بدوره كاملا في إطار المحيط العام الذي يشمل البشرية كلها.. ومن هنا تتأصل روح الاشتراكية، وتبرز النظرية الاقتصادية التي تنادي بالحد من البذخ والإسراف... وتحدو بالمرء في الوقت نفسه نحو الجد والمثابرة لينتج بأقصى طاقته»(١٠٩). هذا من حيث زيادة الإنتاج. أما من حيث العدالة فإن «الإسلام مع تقديسه للملكية [الخاصة] يضع لها حدودها.. وهو لا يقر المساواة الاقتصادية من كل الوجوه... ولكنه يحتم المساواة في فرص الكسب»، أي تكافؤ الفرص. والاشتراكية الإسلامية «تفرض على المالك التزامات تستمد أصولها من عقيدة راسخة في نفوس المسلمين، وهي أن كل شيء في الوجود لله تعالى»(١١٠).

بشكل طبيعي، أجمل الوزير هذا الطرح في رؤية لخصها لاحقا شعار الحاكمية: فالمسلم «يدرك... أنه لا حكم ولا حاكم إلا الله... وليس لطبقة أن تتحكم في سواها، وليس لأمة أن تستعبد غيرها»(١١١). تصبح الاشتراكية الإسلامية إذن مجرد ذريعة لطرح فكرة الحاكمية كأساس لبرنامج دولة شمولية مقدسة كلية الجبروت، لا تعني فيها الديمقراطية حكم الشعب، بل تَساويه في الخضوع للدولة، وتعني فيه الاشتراكية ضبط الأفراد ليعملوا بكفاءة كتروس في آلة تدور «حول محور واحد». كما تصبح الحاكمية هذه عنوانا مقدسا لهندسة سياسية واجتماعية شاملة وصارمة، تتجاوز بمراحل نظيرتها في النظام الحاكم. فالشبح المؤسِّس لمثل هذه الرؤية أكثر غضبا وصرامة، يطالب بحق لا نهائي على الأفراد بناء على تمتعه بسلطة معنوية مطلقة تبرر حقا تربويا غير محدود للدولة إزاء السكان. غير أن هذا الشبح العملاق لم يكن بمقدور دولة الضباط أن تؤمن به، لأنه يتطلب جسدا أقوى بكثير، من قبيل سلطة منتصرة في حرب أهلية، على غرار ديكتاتورية فرانكو في إسبانيا. أما نظام الضباط فلم يدشنه سوى انقلاب محدود المدى والطاقة.

لاتجاه مع الاشتراكية الإسلامية في الاهتمام بدور إيديولوجي بارز للدين،
نه خيال إقامة دولة نازية على أساس إسلامي، وإنما مهمة الدفاع عن القطاع
ى الاجتماعية المستفيدة من الثورة، أي كبار ومتوسطي الملاك (في حدود
فدان)، ورفض الماركسية. وهو الاتجاه الذي رأيناه في أقوال قادة الاتحاد
أمثلة ذلك ما قاله كمال الدين حسين في مؤتمر الاتحاد في يونية ١٩٦٠:
ع من ضمير أمتنا وتطور وعيها الاجتماعي الذي جنبها الصراع الطبقي...
ى أساس الإعطاء والتمليك وعدالة التوزيع»(١١٢). وتتميز هذه الاشتراكية
أنها نابعة من خصائص قومية معينة، مثل «طبيعتنا كشعب سمح من أهم
ية.. الدعوة إلى الوحدة وإلى التضامن وإلى التعاون». وبناء على ذلك تم
تراكية «تقاوم النقيضين: حرب الطبقات والتفاوت بين الطبقات». وهو ما
صيتنا العربية»(١١٣). وفسر أحمد فؤاد الأهواني «الاشتراكية الديمقراطية
ا جمع بين الديمقراطية التي تثبت كيان الفرد والاشتراكية التي تدعم كيان
صلة بينهما هي التعاون، الذي رأى أنه تعاون على نمط العلاقات الأسرية،
الأب والأم بمحض إرادتهما من أجل الأبناء. وعلى هذا النحو يمكن
صلحة الدولة وبين مصلحة الفرد»(١١٤). وبالتالي يمكن اختصار شعارها
مع بين السلطوية، واحترام الملكية الخاصة، أي سلطوية لصالح المُلاك.

ر الأهم لهذا الاتجاه هو رفعت المحجوب أستاذ الاقتصاد، الذي بنى
عن الاشتراكية الديمقراطية التعاونية على أساس الخصوصية والوظيفية.
ه نظام «يُستمد من الفردية والجماعية معا»، ولكنه مع ذلك ليس «حلا
ين النظامين»، على خلاف فكرة التوفيق التي مرت بنا، وإنما باعتبارها
هذا النظام قد نشأ أثناء محاولة الثورة «وضع الحلول الملائمة للمشاكل
واسترشدت في ذلك بما أسميه (الضمير الجماعي العربي)، والذي
لإيمان بالفرد والجماعة معا، والذي ينكر الصراع الطبقي ويأخذ الأمة
ة». ومن حيث الخصوصية فإنها «فلسفة متميزة تلائم مشاكلنا وتستوحي

معتقداتنا»، و«تنبع من تاريخنا القديم... الذي لم يعرف الصراع الطبقي... [حيث] لعبت العقلية الدينية دورا هاما في منع تكوين العقلية الطبقية»، ومن ثم فهي «فلسفة عاشت معنا كل تاريخنا الطويل»(١١٥). فاسم الشعب هنا أصبح يسمى «الضمير الجماعي العربي»، ولكنه لا يكتفي بالإيحاء للضباط بمطالب، بل يصل إلى وضع خطوط عامة للسياسة ذات اتجاه محافظ، وبالتالي يُفترض أنها ملزِمة لهم. على هذا النحو حصن المحجوب فكرته بمنطق القدم والعراقة والاستمرار، داخل منطق النظام. فالنظام قد قال بالانبثاق، فاكتفى هو بتحديد طبيعة هذا الذي ينبثق.

بعد ذلك انتقل المحجوب إلى تحديد خصائص «اشتراكيتنا». فهي تهدف إلى «إعادة تشكيل المجتمع بصورة تقرب بين الطبقات وتضمن التعاون بينها»، وتقوم على «احترام الحقوق الفردية وبالذات حق الملكية»، وتتجه إلى «نشر الملكيات الصغيرة». ومع ذلك فقد «توسعنا في هذا القطاع [العام] توسعا يباعد بيننا وبين الرأسمالية». والمعيار في «اختيار» القطاع العام أو القطاع الخاص وظيفي، هو زيادة الإنتاج والعدالة الاجتماعية؛ «فاشتراكيتنا تستهدف رفع الطاقة الإنتاجية وعدالة توزيع الدخل القومي، ولذلك فإننا نختار للملكية الشكل الملائم لتحقيق هذين الغرضين»(١١٦).

على هذا النحو أرجع المحجوب تحديد مجمل النظام الاقتصادي إلى نوع من الهندسة السياسية التي تعلو على المجتمع، ولكنها ليست هندسة حرة، وإنما تخضع لفكرة تراثية تحول دون اتخاذ إجراءات راديكالية. وبناء على هذا التحديد، تختلف «اشتراكيتنا» تماما عن الماركسية، لأنها تهدف إلى «إعادة توزيع الملكية»، بينما الماركسية «تلغي الملكية الخاصة». كما أنها تختلف عن الاشتراكية الغربية التي أقيمت «في نطاق النظام الرأسمالي لتهذب منه»، لأن الأخيرة «لا تستهدف توزيع الملكية». وانتهى إلى أنها اشتراكية «متفقة مع نفسية الشعب العربي»(١١٧).

*

أخذت التشققات تظهر إذن داخل «الزحف المقدس»، ليتضح أن «تجنيد الشعب» في الزحف على الطريقة التي تخيلها الضباط في مدينتهم الفاضلة مستحيل تقريبا، لأن المساحات التي يُسمح فيها بالحركة سرعان ما تصبح ساحة لبلورة رؤى مختلفة

ا بينها. لم تشمل هذه المواقف موقف الفلاح المعدم بالطبع، الذي ظل
؛، ولكن شمل «صف الضباط»، الذين قمعهم النظام أولا وطهر الساحة
لهم بشروطه. ولكنهم حين دخلوا أتوا معهم برؤاهم. وهنا يجب أن نلاحظ
لمشتبكة جميعا تؤيد النظام بشكل أو بآخر، وتعمل في مؤسساته، ومتفقة
جة أو أخرى من سلطوية النظام، بمن فيهم الشيوعيون قبل جمعهم في
وكلهم استجابوا بدرجات ومن زوايا مختلفة للغة النظام، لأنها كانت في
مفاضة. ولما كان أيا من هؤلاء، عدا الشيوعيين، لا ينتمي إلى أي تنظيم
ت اختلافاتهم من الوجهة النظرية والألفاظ المستعملة خلافات من داخل
،، أي داخل الزحف نفسه، الأمر الذي كان يدفع قادة الزحف للتدخل في
لى الأفكار وعلى النفوذ داخل النظام عموما.

لنتيجة غريبة للوهلة الأولى. فمن المفترض أن النظام له رؤية تخصه، وأنه لا
ن هذه الرؤى التي تصل إلى حد التناقض منتمية جميعا لاتجاه سياسي واحد
ح عليه باسم «الثورة». القضية هنا أن النظام ليست له وجهة معينة، باستثناء
، وهو ما لعله قد اتضح في الباب الأول. ولم تكن فكرة «المدينة الفاضلة»
للفراغ، الناشئ عن إنتاج الشعب الخفي، بمطالب مختلفة، معظمها مصالح
طار يستبعد أعداء النظام ويحول دون الحركة المستقلة لأي طرف، باعتباره
ة الوطنية، وبالتالي يعمل لصالح الاستعمار أو القوى الخارجية عموما.

م قد طرح نفسه على أنه «تلقاء» الأمة أو الشعب في السلطة كما رأينا، وأن
موح به يدور بشأن تفاصيل تحقيق طموحات التقدم والاستقلال، أو حتى
ح طريق أو بناء مصنع، فاعترف بكل من تبقى بعد العزل السياسي بوصفهم
الزحف المقدس. وبهذا المنطق كان يمكن أن تظهر طبعات يسارية تركز
م هو نظام تحرر وطني، وطبعات يمينية تنطلق من كونه نظاما «انبثاقيا»
مع هو في جوهره محافظ وتقليدي، بينما انطلقت الطبعة الإسلامية شبه
ح النظام لنفسه كمرب ووصي على الشعب.

التيارات قد قدمت رؤاها بوصفها تفسيرا لإعلانات النظام الإيديولوجية

أو اقتراحات مقدمة له لتطويره في اتجاه معين، أو كلاهما. وكانت الفكرة السائدة هي إقناع النظام بفكرة ما، بوصفه قادرا على كل شيء، والمشكلة هي إقناعه. وكان الاستثناء الوحيد من ذلك، وجزئيا فحسب، هو الشيوعيون، فقد أصروا على الاحتفاظ بتنظيماتهم، وبالتالي بأجندة خاصة بهم، واعتبروا أنفسهم حلفاءً للنظام، لا مجرد مؤيدين، ولم يجدوا في ذلك غضاضة، لأنهم أصلا رفضوا فكرة «الانبثاق» واعتبروا تعدد القوى الاجتماعية وصراعها بديهيا، الأمر الذي يتطلب تعبئة الطبقات الفقيرة للدفاع عن النظام الوطني وتعزيز مواقعها داخله. وكان هذه المنطق هو الذي أطاح بهم عام ١٩٥٩.

(٢) تحديات الاستثمار الخاص

لم يكن النظام في النهاية محكوما بالمناظرات، ولا كانت «النظرية» شاغله الأساسي، بل كان مشغولا بمشكلات واقعية تتعلق بتمويل التعبئة القائمة على مبادلة المكاسب بالتأييد. ولكن هذا الجانب بدأ يتشقق بدوره. فبينما كان الشيوعيون في المعتقلات والسجون، والحملة على الشيوعية مستمرة، أخذ الاستثمار الخاص المديني يتعرض لضغوط متزايدة، انتهت إلى حركة واسعة من التأميمات، امتدت من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٤.

بهذا الصدد، إذا أخذنا بالنسخ المبسطة الشائعة للتحليل الطبقي، التي تنسب مجموعة معينة من الأفكار والإجراءات لليمين، ومجموعة أخرى لليسار، سوف يبدو منطق النظام غير مفهوم، إذ يتحرك يمينا ويسارا في نفس الوقت تقريبا. ورُبما يرى البعض تفسير المسألة بمبدأ التوازن: ضرب اليسار يستدعي ضرب اليمين، والعكس. غير أن ذلك لا يفسر لماذا كانت ضربة اليسار سياسية بينما ضربة اليمين اقتصادية. والحال أن الوقائع تدل على تهافت هذا التحليل بمجمله. لقد كان الصدام مع رأس المال نتاج أزمة مع جانب مختلف من جوانب المدينة الفاضلة: جانب التوظيف أو الإنتاج، أو الشرعية الإنجازية وصورة النظام كمعبر عن الفلاح المعدم.

لقد رأينا أن «اشتراكية التمليك» تؤكد أنها لا تعرف المصادرة، وأنها ستجعل من الأجراء مُلَّاكا، ولكن في نفس الوقت كانت الاشتراكية الديمقراطية التعاونية شعارا، أحد أهم وظائفه تبرير سيطرة الحكم على رأس المال، كنقيض لسيطرة رأس المال على

كن سلطة الضباط في «توجيه» رأس المال مجرد نصوص في الدستور،
ابقة وتالية على الدستور ومستقلة عنه، بل كان الدستور نفسه أحد تجليات
مة للضباط، وأداة لتنظيم وتوضيح سلطتهم كما رأينا. وفي ظل هذا الوضع
ملك من أمر نفسه شيئا، بدءا من حياته نفسها، أو حريته، ومن باب أولى
أينا كيف قرر الضباط منفردين أن يجعلوا الأملاك البريطانية والفرنسية
بعد العدوان الثلاثي قطاعا اقتصاديا للدولة وعدم بيعها للقطاع الخاص.

الوضع الآلية الأساسية التي تصاعدت بها المواجهة على المستوى الاقتصادي
س المال الخاص الكبير. فتعيين رأس المال في وظيفة اجتماعية يعني أنه
حق أصلي، خصوصا إزاء الضباط باعتبارهم ممثلي «الشعب» الذي يوظف
. فوفق هذا التصور كان من الممكن والمرجح والمشروع أن يتولوا، باسم
بد «الاختصاصات الوظيفية» (job description) لرأس المال، وبالتالي
يرها أو توسيعها، ومكافأته أو عقابه، وفي النهاية «رفته» من وظيفته، أي
«صاحب العمل» الأصلي، الذي هو «الشعب»، بصفتهم «وكيله»، إن جاز
المعنى، كانت النخبة المالكة تحت رحمة النخبة الحاكمة طيلة الوقت،
يولوجي وظيفي.

طبيعي في ظل هذا الوضع أن يتحسس رأس المال مواقع أقدامه، وأحيانا
متزايد، وأن يقلل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها بتجنب إقامة
ويلة الأجل والبحث عن أسرع دورة ممكنة لرأس المال والحصول على
الأرباح في صورة نقدية وتجنب التوسع، وتهريب الأموال إن أمكن.
ب آمال الضباط فيه، لتزداد الأزمة بينهما استحكاما. وهكذا أخذ ضغط
. لوقف الميل المتزايد للاستثمار في العقارات ودفع رءوس الأموال نحو
ناعي، فأصدرت قانونا بخفض إيجارات المباني [١١٨]. ثم أصدرت قانونا
لأرباح الموزعة في الشركات المساهمة، بحجة حماية هذه الشركات
صغار المساهمين [١١٩]، لوقف الميل المتزايد لتوزيع الأرباح على
ناشئ أصلا عن الذعر. وكانت النتيجة بالطبع هي تزايد الذعر.

من جهة أخرى، كان الضباط مطالَبين وفقا لشعاراتهم بحد أدنى من «العدالة الاجتماعية». وفي ظل «اشتراكية التمليك»، كان من أسهل الإجراءات شراء ولاء سكان المدن أو صمتهم بتخفيض أسعار السلع الغذائية. فأقيمت الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، التي يمكنها كمؤسسات حكومية أن تهبط بتكلفة التجارة إلى الحد الأدنى، وصحب ذلك بالطبع ادعاء أن مشكلة الأسعار ناتجة حصرا عن جشع التجار. وكانت الفكرة كما طرحها عبد الناصر هي: «يجب أن نشكل القطاع التجاري... [بحيث تصبح] التجارة ليست إلا عملية توزيع بدون استغلال... [وبإقامة الجمعيات] نكون فعلا وضعنا أسس المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني الذي يمثل أمانينا»(١٢٠). لكن الأمور لم تجر بهذه البساطة؛ فقد راح موظفو الجمعيات يبيعون المنتجات الرخيصة للتجار سرا، ليربح الجميع على حساب المستهلك المقصود؛ فأخذ فتحي غانم يدق جرس الإنذار قائلا: «قد يأتي اليوم يتحول فيه رأس المال الفردي إلى قوة طاغية... تضطر الدولة إما إلى الرضوخ له، أو تلجأ إلى إجراءات حاسمة كانت في غنى عنها لو تمسكت بالأساليب الاشتراكية منذ البداية»(١٢١).

يبين هذا المثل، برغم أنه يتعلق بفئة اجتماعية ضعيفة، هي تجار التجزئة في السلع الاستهلاكية، طبيعة التصادم المحتمل دائما بشأن كل سياسة اقتصادية للضباط. فالتحذير الذي يوجهه فتحي غانم لن يسمعه سوى أفراد، لأنه لا توجد هيئة أو جهة تسمى «رأس المال» يمكن الضغط عليها أو التفاوض معها، وإنما هم أفراد مختلفون يبحثون عن مصالح خاصة بهم وفقا للظروف، وحتى اتحاداتهم التجارية لم تكن لتملي عليهم استثماراتهم، ناهيك عن سلوكهم اليومي في السوق. والتاجر الصغير للبضائع الاستهلاكية خارج هذا النظام بأكمله، حتى لو كان مسجلا رسميا.

وحين تطور الصدام إلى تأميم بنك مصر والبنك الأهلي، هتف فتحي غانم محذرا هذا الجسم الهلامي المسمى الرأسمالية: «البعض يتصور أن مواجهة الدولة بمشاكل من أي نوع سيضطرها إلى أن تحيد عن سياستها الاشتراكية... [بالعكس] لن تؤدي إلا إلى مزيد من التدخل، ومزيد من القرارات الاشتراكية... وأي قرار اشتراكي تتخذه الدولة لن تعدل عنه»، وراح ينصحهم بالامتناع عن الاحتكار(١٢٢)، أي عن استفزاز

يص. ومع الأخذ في الاعتبار أن الصحافة كانت تحت سيطرة النظام، لم
ذه المقالات تؤخذ على أنها تعبير عن مجرد رأي شخصي، وإنما عن رأي
سموح بتداوله. بهذه الآلية تطور الصدام إلى النهاية.

ى ذلك أن عبد الناصر كان الأكثر تحفظا في الدعاية لفكرة «اشتراكية التمليك»
لإلحاف على فكرة تقديس الملكية الخاصة. كما كان يثير من حين لآخر فكرة
تماعية[١٢٣]، ليضع في إطار فكرة التعاون الطبقي مصطلحا جديدا قُدِّر له أن
رحلة التالية، بعد تعديل طفيف، هو «تقريب الفوارق بين الطبقات»: «النهارده
ا تطوير سلمي بدون حرب طبقية... فيه [: يوجد] طبقات.. هذه الطبقات تتعاون
بلشان [: من أجل] تقريب الفوارق»[١٢٤]. وتأكيدا على التمايز عن اشتراكية
سائدة وقتها، أثار عبد الناصر أثناء انعقاد المؤتمر العام للاتحاد القومي عام ١٩٦٠
هذه الفكرة، ولكن بلطف. فقد جاء في قرارات المؤتمر الإقليمي المصري
اد عن عدم الإيمان «بالصراع المهني والطبقي، وإنما... بالتعاون والتكامل بين
حاب الأعمال على أساس العدالة الاجتماعية في إطار الاشتراكية الديمقراطية
[١٢]. فعلق عبد الناصر: «ولكن هناك طبقات ولا بد أن نقرب الفوارق بين هذه
ى لا يكون هناك صراع... لا بد من وجود العدالة الاجتماعية»[١٢٦].

صف عام ١٩٥٩ أخذ عبد الناصر يطلق تهديدات. ففي حديث شهير (ووجه
ب الصحافة المصرية)، مع هيكل، نُشر بالأهرام، لوح بإجراءات جذرية
الثورة لم تتحقق حتى اليوم... التغيير الجذري الذي يجب أن يحدث في
يتم بعد، وإنما هو على وشك أن يبدأ»، دون تحديد لطبيعة هذا التغيير
ورة هي عمل إيجابي جذري لتغيير الأوضاع....». وأضاف أن «من الخطأ
حد أن التعايش السلمي بين الطبقات... يمكن أن يحتمل أي تسامح مع
ي مع أي تهديد سياسي للنظام من جانب الصفوة المالكة. ولكنه أكد في
، على فكرة «تفاهم الطبقات» داخل الاتحاد القومي[١٢٧]. مخففا بذلك
سمة لإعلان «مجتمع جديد»، من جديد.

محمد الخفيف عن منطق هذه الرؤية التي تبتعد عن تقديس الملكية

الخاصة، بمعايير يمكن وصفها بأنها براجماتية: «لنا هدفان رئيسيان، زيادة الإنتاج وعدالة توزيعه[١٢٨]، ونحن نتبع أي أسلوب يصل بنا إلى تحقيقهما وذلك وفق ما تقضيه الظروف.... إننا مع الملكية الخاصة حيث تسهم في تحقيق هدفينا الرئيسيين، وضدها على خط مستقيم حيث تقف عقبة في سبيل تحقيقهما»[١٢٩]. فالاستثمار الخاص ليس حقا للأفراد، ولا يضمنه النظام العام للدولة، وإنما هو كما ذكرنا «وظيفة»، يجوز تدعيم القائمين بها أو «رفتهم» حسب تقديرات السلطة.

مع هذا التغير في الخطاب، شهد عام ١٩٦٠ تأميم بنك مصر، ثم الصحف، ثم بعض الشركات، وتجارة القطن. وبحلول نهاية العام تصل أزمة الثقة إلى ذروتها، مع وضوح فشل الخطة الخمسية الأولى في عامها الأول. ويلقي عبد الناصر تهديدا واضحا: «لازم [:لابد أن] نكون واضحين مع أنفسنا ونعمل من أجل مصلحة الشعب وليس من أجل استرضاء أي فئة نفعية أو أي فئة انتهازية... سنعمل على مضاعفة الدخل القومي بجهدنا إحنا الشعب. إذا كانوا أصحاب الفلوس مش عايزين [:لا يريدون أن] يشتركوا، عنهم ما اشتركوا [:لا نبالي]. إحنا الشعب نلم [:نجمع] بيننا وبين بعض الأموال... وإذا كانت هناك بعض فئات تعمل على أن تستغِل لازم [:يجب أن] نصفي الاستغلال لأن الشعب ثار على الاستغلال»[١٣٠].

وتوالت التهديدات ثم القرارات، بحيث إن «الأخبار» ذاتها، بتوجهها «اليميني» المعروف، أعلنت أن واجب الدولة «أن تكف يد الفرد الذي يفسد التخطيط لمصلحة المجموع»[١٣١]، لتقبل منطق مواجهة ما مع رأس المال، راجية أن يقتصر على أفراد بعينهم. وبالمقابل انطلق كُتاب «روز اليوسف» يحثون النظام على الحسم لأن «رأس المال الخاص لم يستجب طوال هذا الوقت إلى احتياجات التنمية وإلى مبادئ الاشتراكية رغم كل ما بذلته الحكومة من جهد لتوجيهه... [وبالتالي] هذه التسهيلات [لرأس المال الخاص] بحاجة إلى إعادة النظر فيها»[١٣٢]، بل قيل إن «التناقض بين رأس المال الخاص والمجتمع الاشتراكي لا يمكن أن يزول»، والشكل الممكن للتعايش بينهما هو الشكل التعاوني[١٣٣]، بما يعني التخلص من رأس المال الفردي، المديني الكبير على الأقل، الذي أصبح ينتظر هبوط الضربة الأخيرة للسكين على عنقه.

الصدام يقترب إذن من نهايته المحتومة. استيقظ المستثمرون ذات
١٩٦٠ فوجدوا بنك مصر وشركاته قد اختفى وهضمته معدة «الشعب»
بغير سابق إنذار، ولا تفسير لاحق مقنع. وأصبحت الإشاعات سيدة
وظهرت «أخبار اليوم» بالمانشيت التالي: «١١ إشاعة كاذبة/ لا تأميم
/ لا تحديد جديدا للملكية الزراعية/ لا تحديد لدخل الفرد/ لا تأميم
لغزل والنسيج»[١٣٤]. وبعدها بأيام برر عبد الناصر تأميم بنك مصر
ته في مؤتمر الاتحاد القومي بأنه: «كان بيمثل قطاع كبير في الاقتصاد
بنك مصر يتحكم في الاقتصاد، مافيش [:لا] تحكم.. مافيش استغلال..
طرة».. وقال: «أنا قلت... إحنا عاوزين [:نريد أن] نحول الأجراء إلى
بعدين [:ثم] بنقول إن رأس المال حر طالما إنه بيعمل للمصلحة العامة
[١٣٥]. وأكد في خطابه أمام نفس المؤتمر «إننا نوفر لرأس المال الخاص
نات التي تكفل له مباشرة نشاطه... [فهو] ثروة قومية يتحتم الحرص
انتها وتوفير كل أسباب الحماية لها»[١٣٦]. غير أن هذا الكلام لم يفسر
أصبح «بنك مصر» خطرا يستوجب تأميمه، ولماذا كان وجوده المستقل
ذلك ويستحق التدعيم.

بمقدور تأكيدات مصطفى أمين و«لاءاته» أن تمنحهم شيئا من الرؤية
مستقبل. بل أمم النظام هذه الصحف نفسها. وظل المدافعون عن صيغة
الاستثمار الخاص الكبير يحاولون، إلى أن وقعت التأميمات الكبرى في
١٩٦١، أن يطمئنوا المستثمرين. فنفى القيسوني أن «المؤسسة الاقتصادية»
عن مصادرة الأملاك البريطانية والفرنسية، سوف تقوم مستقبلا بكل نشاط
جاري»، وأكد أنها «لا تسعى للسيطرة على الشركات التي يمتلكها الأفراد...
تمر] بغير خوف من قيام منافسة غير مشروعة بين المؤسسة [الاقتصادية]
(

بسوني أيضا لا يملك لهم شيئا. لعل أطرف ما يوضح المشكلة أن البيان
للدولة، الصادر في أبريل ١٩٦١، أي قبل ثلاثة شهور فحسب من التأميمات،

لم يعكس بأي قدر النوايا القادمة، بل أكد، على العكس «عدم استيراد المبادئ»، وأن الاشتراكية المقصودة هي: «اشتراكية في التمليك تؤمن بالملكية الفردية... وهي كذلك اشتراكية تضامن في الإنتاج»، قاصدا بذلك التعاون بين القطاعين العام والخاص. كما راح يؤكد أن «التوجيه والإشراف [على رأس المال] لا يعنيان التحكم أو الإملاء... [بل] نعني [به] أن يكون رأس المال حرا ما دام يساير الصالح العام»(١٣٨). هذا يعني أن كبار المسئولين عن الاقتصاد إما لا علم عندهم بالتحركات المقبلة التي تقررها حسابات النظام السري الحاكم، وإما متواطئين في إخفائها عن المعنيين بها.

كانت مشكلة رأس المال الخاص الكبير إذن آتية من النظام السياسي نفسه. فالنظام المطلق اليد من أي قيد دستوري أو سياسي كان بالنسبة له أشبه بقاتل محترف مطلق السراح. أما وعود عبد الناصر «بالحماية»، فلعلها لم تُثر في تلك الظروف في نفوس المستثمرين، الكبار خصوصا، أكثر من السؤال الأساسي: ومن يحمينا من ناصر نفسه؟ من يعلق الجرس في رقبة القط الكبير؟ لا أحد.. لا مصطفى أمين، ولا القيسوني.

*

لم يكن هيكل الأكثر راديكالية، ولكنه كان الوحيد الذي أشار إلى التأميمات صراحة قبل وقوعها بأيام، على سبيل التمهيد، فأوضح أن القطاع العام «ليس طريقا لمصادرة الملكية وإنما هو طريق إلى توسيع قاعدتها»، أي أنه ليس خطوة نحو الشيوعية. وببلاغة تفتقر إلى المضمون قرر أيضا أن القطاع العام «قوة إيجابية رائدة في مجال التطوير الذي تدعو الحاجة إليه على نحو واسع وعميق... [ومن ثم] فإن التأميم... ليس إجراء انتقاميا... وإنما التأميم حق شعبي بكل ما تنطوي عليه كلمة الحق من معانٍ وقداسات»(١٣٩)، دون أن يلقي أي ضوء على المقصود بالاتساع و«العمق»، ولا الحق الشعبي، ولا المعاني والقداسات.. ولكنه كان إيماء واضحا لاتجاه القرار الموشك على الصدور.

في يونية ويوليو ١٩٦١ تم تأميم كل الأعمال المتعلقة بتجارة القطن، وكل البنوك وشركات التأمين الخاصة، و٥٠ شركة صناعية وتجارية كبرى، وشركات للنقل، وتم تأميم نصف رأس مال ٨٣ شركة في مجالي الصناعة والتشييد، والأسهم التي يملكها

د على ١٠ آلاف جنيه في ٤٥ شركة صناعية متوسطة الحجم، بالإضافة
المرافق العامة. ونُقلت ملكية كل ذلك للقطاع العام[١٤٠].

لي صبري، بوصفه وزير شئون رئاسة الجمهورية، مؤتمرا صحفيا تلا ذ
ـر فيها هذا التطور. فأورد أولا الحجة الوظيفية الخاصة بضرورة تعبئة
ـ الوطنية، مؤكدا بالمقابل أن الهدف هو «تحويل جميع المواطنين إلى
ـر أن ذلك أصبح يتحقق بتوسيع القطاع العام، مفرِّغا الشعار من محتواه
ـما يكشف أن أي شعار لا يعني شيئا في ظل الحكم السري. وأشار أيضا
ـطاع العام بجانب دوره الإنتاجي ميزان ثابت من موازين العدل... فالتأميم
لأمة»[١٤١]. فثمة مبرران واضحان هنا: الكفاءة، أي فشل القطاع الخاص
وظيفته، والعدل، بصفة عامة، بغير أية إشارة إلى «تحول اشتراكي». وبنفس
ـظيفي تم تبرير قانون إشراك العمال في إدارة المؤسسة أو المصنع: «انفراد
ـس المال بالإدارة يعتبر ظلم اجتماعي [كذا] لأن رأس المال وظيفة اجتماعية
ـي يقوم به العامل وظيفة اجتماعية، إذن رأس المال والعمل لا بد يشتركا
»[١٤٢].

ـريت التأميمات في إطار نفس الفكرة الخاصة بالاشتراكية التعاونية، أو
ـس المال، فلم تُرفع وقتها شعارات الميثاق التي اشتُهرت لاحقا. فالتأميم
ـت بسبب عدم الكفاءة، وفقا لما قاله عبد الناصر بعد التأميمات مباشرة
ـظيفة اجتماعية، إذا اتجهت إلى الاستغلال فقد خرجت عن وظيفتها»[١٤٣].
الداخلية، وهو ضابط حر، أن القطاع الخاص قد فشل: «لم يفكر واحد منهم
أمواله إلى الصناعة. اتجهوا جميعا وجهة استغلالية تضمن الربح السريع
اتجهوا إلى بناء العمارات... واتجهوا إلى جميع أنواع التجارة»[١٤٤].
ـ الصحافة الدافع الواقعي: التأميم جاء بسبب «الشك... في مدى إخلاص
ـاص في تنفيذ الخطة الخمسية»[١٤٥]. كما قيل إن القطاع العام أكثر منه كفاءة
[١٤٦]. والتأميم، وفقا للاقتصادي الماركسي عبد الرازق حسن، «يمكّن
ـيع أدوات الإنتاج وتنظيم العلاقة بينها بدرجة كبيرة من المرونة والحرية...

[و] توجيه الإنتاج نحو أهداف معينة... والقضاء على المنافسة غير المشروعة بين المشروعات». وباختصار: «السيطرة على أدوات الإنتاج على نطاق كبير كفيلة بإحداث ثورة اقتصادية واجتماعية»[١٤٧]، أي أكثر كفاءة في تحقيق الأهداف.

وقد وصل التفسير الوظيفي إلى ذروته عند أحمد بهاء الدين وهيكل، ولاحقا الميثاق الذي يدين لهما بالكثير. فالاشتراكية في مصر وفقا لأحمد بهاء الدين ضرورة «بالنسبة لكل طبقات المجتمع»، لأن استمرار التفاوت الهائل يهدد بحرب أهلية تلحق الضرر بالجميع. يضاف إلى ذلك أن التخلف «جعل مشكلتنا ليست مجرد [عدم العدل]... بل زيادة [حجم] الإنتاج القومي كله وفي حد ذاته... [وهذا وغيره، خصوصا تزايد المطالب، يتطلب] ضرورة الهجوم على جبهة عريضة من أنواع الإنتاج الجديدة الحديثة... والتركيز على المشروعات الأساسية البعيدة المدى [مثل السد العالي]... هنا تبرز ناحية من نواحي التأميم وتنمية القطاع العام والضرائب التصاعدية.. إن هذه الإجراءات مقصود منها ـ إلى جانب الأغراض الاجتماعية ـ تجميع رأس المال اللازم للقيام بهذه المشروعات.. أو بهذه المهمة التاريخية الحاسمة». وبالتالي فالتأميم هو تغيير في مهمة رأس المال من «الإنفاق الشخصي والحياة الباذخة» إلى «إنشاء مشروعات إنتاجية جديدة»[١٤٨]. بينما المهمة نفسها تقريبا لم تكن تتطلب في رأيه قبل أقل من عامين سوى «الفصل بين ملكية رأس المال ونفوذه».

*

وترد هنا بضع ملاحظات بشأن إيديولوجيا التأميمات. أولا: مفهوم «الوظيفة» التي أطاح النظام بموجبه بقسم من الشعب بسبب فشله في القيام بوظيفته الاجتماعية. ووفقا لهذا التصور كما تبين النصوص السابقة هناك مهمات تاريخية تفرض بطبيعتها حلولا حتمية لصالح «كل طبقات المجتمع» يتولى تنفيذها النظام، لأنه يمثل الشعب ككتلة واحدة. هذه الوظيفية إذن تجمع بين فكرتين: حتمية تاريخية، وإرادة تنفيذية منسجمة معها، محصورة في يد النظام الجديد.

على هذا النحو نكون أمام تركيبة متناقضة، يمكن أن نسميها حتمية تاريخية

ير أن هذه المقولة، مهما بلغ تناقضها النظري، كان لها منطق إيديولوجي
ظر. وفقا للوظيفية (functionalism) كمفهوم ومنهج يتم الحكم على
ي منظومة اجتماعية بوصفه مفيدا أو ضارا بها، يحقق استقرارها ونموها
ضطرابات فيها، وقد يوصي عالم الاجتماع الوظيفي باتخاذ إجراءات
التوازن للمنظومة. غير أن نقل المفهوم الوظيفي من مجال التحليل
ب إلى السياسة يحولها من أداة تحليل إلى إرادة سياسية، وبالتالي تصبح
، إن جاز التعبير، روح تعبر عنها، إرادة تغير المصائر، فتستبعد و«ترفت»
لضارة»، وتتحول بالتالي إلى روح مطلق يهيمن فوق العناصر ويحاكمها،
ويحل مشكلاتها بنفسه، إله علوي، تجسيد لاسم الشعب، ولكن في
اج. يتحرك هذا الإله العلوي بروح المنظومة الاجتماعية، فتصبح حركته
، العناصر حركة «حتمية» أو «جبرية» في الوقت نفسه، فهو يطيع ما تمليه
لومة، وبذلك نصبح أمام نوع من «الحتمية الإرادية»، أو «الإدارية».
ملو النظام، حامل الوظيفة، فوق الصراع الاجتماعي، ليمثل كيانا عاما
، تمثيل، يسمى «الشعب»، مجسدا في منظومة النهضة الحتمية. على
تحقق تلك الوظيفية الترابط بين الرؤية الأخلاقية للسياسة و«الحتمية
. فالضباط لا يحكمون، وإنما يتخذون الإجراءات التي تمليها المنظومة.

القول بأن الوظيفية وفقا لهذه الطبعة تعتمد اعتمادا مطلقا على استمرار
، السلطة، بوصفهم روح المنظومة، أو بوصفهم الممثل الأوحد للشعب
لم بالتوظيف. وبالتالي يصبح خلل المنظومة خللا في أمن النظام، وبالعكس:
النظام هو أعظم خلل يمكن أن يصيب المنظومة. وبالفعل أضاف عبد الناصر
افع آخر للتأميمات، فأوضح أنه «كان لا بد لنا من أن نجرد دكتاتورية رأس
سلحتها الرئيسية. فلو حافظت [عليها]... معنى هذا إن احنا بنترك رأس
ان [:لكي] ينتهز الفرصة المناسبة ويفضل يتمسكن [:يتظاهر بأنه مسكين]
ند الفرصة وينقض علشان يستولي على البناء السياسي... ويحكم ويدير
سلحته ويعيد الشعب مرة أخرى إلى طبقة من المستغَلين... [فالتأميم هو]
حماية البناء السياسي للدولة»(١٤٩). وبعد شهور أوضح رؤيته للخطر: «في

سنة ١٩٦٠ أنا ابتديت أشعر بالخوف أو الخطر من سيطرة رأس المال على الحكم... ابتدوا... ينفذوا إلى كبار الموظفين... [ويرشونهم]»[١٥٠].

ثانيا: برغم أن القوانين الصادرة بهذه التأميمات سُمِّيت لاحقا القوانين الاشتراكية الكبرى، وفقا لعادة النظام في إعادة كتابة تاريخه الخاص من حين لآخر، لم يرد ذكر للاشتراكية وقتها على لسان قادة النظام. بعبارة أخرى، حاول الضباط أن يمارسوا التأميمات في إطار الفكرة الأساسية للمدينة الفاضلة، وكأن المسألة لا تتعدى نقصا يجري تداركه في التصفيات القديمة في ١٩٥٢ - ١٩٥٤، أي كأن المسيرة مستمرة. ولكن في واقع الأمر كانت هذه الإجراءات بمثابة تشقق أصاب فكرة الزحف، من ناحية الشرعية الإنجازية، حيث أعلن الضباط بالتأميمات أن قطاعا مهما في الزحف دخيل عليه، وأن تصفية القوى السياسية القديمة لا تكفي لتأمين مسيرة الزحف للباقين.

ثالثا: برغم محاولة الاحتفاظ بفكرة المدينة الفاضلة التي تقوم على التعاون والمحبة تبين أن بعض وظائفها، بل وظيفتها الأساسية في الانتقال على طريق النهضة، قد اختلت. تبين أن الزحف المقدس ليس متجانسا، وأن السلطة المطلقة، ولو كانت زعامة، لا تكفي، وأن «تشغيل المجتمع» بخليط من إرهاب الدولة ومجاملاتها لا يصلح وصفة للانتقال.

رابعا: كشفت الوظيفية السائدة عن طبيعة النظام باعتباره نظاما لا ينتمي لأحد، نظاما ينتمي لكيان غير موجود، هو اسم الشعب، أو، بالنسبة لموضوعنا، «روح المنظومة». فالضباط ليسوا سياسيين كما رأينا، وأشخاصهم لا قيمة لهم، إلا كتجسيد للمبادئ، وبقية السكان إما موظفون لدى النظام وإما قليلو الحيلة الذين يهدف النظام لترقيتهم بالهندسة الاجتماعية والسياسية. فالضباط أنفسهم ليسوا سوى أداة في يد المنظومة التي لا تنتسب لأحد. هذا المسرح بلا صاحب، هذا النظام بلا هوية، هو الذي أطلق ما أسماه هيكل لاحقا ادعاءات فكرية بلا حساب ولا ضوابط، أي تلك الاقتراحات المتناقضة والإيديولوجيات المتصارعة التي تتحدث كلها باسمه.

سبتمبر ١٩٦١ وقع انقلاب عسكري في سوريا، وبالتالي سقطت الوحدة.
لانقلاب في تثبيت نفسه بحيث اضطر عبد الناصر لسحب قوات المظلات
ها لسحقه. فكانت هذه هي القشة الأخيرة التي حولت التأميمات إلى إعادة
ل للنظام، وإعلان مبدأ الاشتراكية (بغير تعاونية) على نحو ما سنرى في
لي.

سيطرة النظام على سوريا شاملة، بحكم الدستور الأوتوقراطي الذي ثبت
. الناصر، والذي أصدره بإرادته المنفردة. وتم إعلان الجيش السوري
شعب»، وسُحق الحزب الشيوعي السوري. وأخيرا خرج ممثلو حزب
الوزارة كما رأينا. وإذا كان التخلص من هذه القوى يبدو إفقارا سياسيا،
إفقار هو أساس فكرة «الزحف». ولكن بعد هذا النجاح، أتت الضربة من
النظام نفسها: من الجيش والاتحاد القومي، بينما حاولت بعض قطاعات
سوري في بعض المدن أن تقاوم الانقلاب. وهكذا حكمت الأحداث بأن
ف أصبح غير ذي موضوع، حتى لو توجته الزعامة. فشعبية عبد الناصر
فاقت شعبيته الكبيرة في مصر، ولكنها لم تنقذ النظام. كما أثبت الانقلاب
ات يمكن أن تكون عاملا في الإطاحة بالنظام ما لم يُتخذ إجراء ما لتغيير
حف».

انفصال سوريا اليوم حدثا بسيطا، أو حتى حدثا جسيما، ولكن بشأن القومية
لعربية فحسب. لكنه كان أخطر من ذلك، كان بمثابة فشل مطلق للنظام، الذي
، واجباته في الاحتفاظ بالسلطة، أي محافظته على نفسه كنظام حكم. فإذا
ـم الشامل والشعبية الساحقة كضمانة عليا مقدسة للزحف وضرب الطبقات
ل ذلك لم يغنِ عن الضباط شيئا في سوريا، يكون عليهم أن يعيدوا التفكير
مل للإبقاء على معقلهم الأول وخط دفاعهم الأخير في مصر بطريقة تتجنب
كرار، أو الاقتراب من إمكانية تكرار، ما حدث في سوريا. كانت القضية قضية
، أي «أمن الشعب»، على أخطر مستوى ممكن. أضف إلى ذلك أن الضباط

كانوا يعانون طيلة الوقت أصلا من مخاوف سقوط نظامهم بانقلاب عسكري، ينهي حكمهم بنفس السهولة التي استولوا بها على السلطة في ١٩٥٢.

بعد أن وقع الانقسام داخل «الزحف»، أو «المدينة الفاضلة»، بسبب التأميمات، وخصوصا انفصال سوريا، كانت الفكرة الأساسية هي تعبئة الجمهور «للدفاع عن ثورته»، كانت الفكرة الأساسية واستبعاد العناصر التي تعتبر خطرة من عملية التعبئة هذه. فبعد أقل من ثلاثة أسابيع من الانقلاب ألقى عبد الناصر خطابا مذاعا من رئاسة الجمهورية، رفع فيه شعار «دقت ساعة العمل الثوري».

كانت «الدروس المستفادة» المعلنة بعد الانقلاب السوري هي أن «الرجعية»، هكذا بصفة عامة، يمكن أن تتحالف مع الاستعمار، «لتسلب النضال الشعبي ثمراته الاجتماعية، [و]لتستعيد مراكزها الممتازة التي تتمكن بها من مباشرة استغلالها». هذا الكلام في حد ذاته ليس فيه جديد من حيث المبدأ بالمقارنة بمبدأ تصفية الحياة السياسية باستعمال مقولة «الخيانة»، والمتحققة في شعار «القضاء على الاستعمار وأعوانه». ولكنه في هذا السياق كان يعني تفكيك «الزحف المقدس» وإعادة تكوين «الشعب» بطرد المزيد من «أعوان الاستعمار» المحتملين، أي العودة إلى سياسة تطهير، أي سياسة انقلابية مكثفة، ولكن هذه المرة بلا عودة إلى سياسة المدينة الفاضلة، التي اعتُبرت الآن خطأ جسيما: لقد تصورنا خطأً «إمكان المصالحة مع الرجعية على أسس وطنية... [على أساس الإيمان] بإمكانية إزالة المتناقضات الطبقية سلميًا داخل إطارٍ من الوحدة الوطنية»(١٥١)، في حين أن «المصالحة»، تحت عنوان «الزحف»، كانت قد أنتهت في واقع الأمر منذ التأميمات، لأنه بطبيعة الحال التأميم والمصالحة لا يجتمعان.

قد يبدو أن المقصود كان مجرد دورة جديدة من التطهير ضد أشخاص من صودرت أملاكهم، على غرار عمليات التطهير التي أجريت في عامين ونصف في بداية الثورة. وبالفعل أعلن زكريا محيي الدين وزير الداخلية بعد الخطاب بأيام فرض الحراسة على أموال ١٦٧ شخصا واعتقال ٤٠ شخصا على أساس أن «العمل الثوري»، «يستلزم... حماية مؤخرته... [لأن] رأس المال المستغل لا يمكن أن ينسى جشعه... [و]الرجعية لا تريد أن تكف عن تحايلها على كل القوانين الاجتماعية»(١٥٢).

لدروس التالية في نفس الخطاب تكشف أن إدراك «الخطأ» يصل إلى مبدأ
سه. فقد «فتحنا الطريق إلى الاتحاد القومي أمام قوى الرجعية... [فـ]حولنا
واجهة تنظيمية لا تحركها قوى الجماهير ومطالبها الحقيقية»، فضلا عن
ي الانقلاب السوري. وبالتالي شمل النقد القول بأننا «لم نبذل الجهد الكافي
لجماهير الواسعة بحقوقها، وتعريفها بقدراتها وطاقاتها الكامنة على حماية
ق»، كما «لم نستطع أن نطور جهاز الحكم [: البيروقراطية] إلى مستوى العمل
فظل متعاليا على الجماهير وأصبح «عبئا على الثورة». كما تسللت العناصر
إلى مختلف المواقع، لدرجة أن «بعض العناصر المؤمنة... لم تجد الموقع
لميع أن تقف فيه وتسهم بإخلاص في توجيه النضال الشعبي». وبالتالي أصبح
ب التمييز بين «العناصر المؤمنة»، وغير المؤمنة، ليس فقط بالعزل، ولكن
لعناصر الأولى مجالا للحركة والتعبئة.

ف يتناول الفصل التالي ما تم طرحه من حلول قضت نهائيا على سياسات
اضلة. ولكن ربما تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الأمور بذاتها كانت واضحة
؛ وطيلة الوقت، وكانت معلومة جيدا لدى النظام، كما سبق أن أشار إليها
ن في نقدهم «الصديق» للنظام. ولعل هذا ما يفسر اللجوء المتزايد إلى
ات والرؤية الماركسية، بشكل انتقائي، في المرحلة التالية.

هوامش الفصل الخامس

(١) أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو، ج١، ص ٨٠٧.

(2) Kerr, Malcolm H., The Arab cold war: Gamal 'Abd al - Nasir and his rivals, 1958 - 1970, 3d ed. (Oxford University Press: London, New York, 1971), pp. 17 - 8.

(٣) كلمة عبد الناصر في جبال العلويين في ٣/ ٣/ ١٩٥٩. ومصطلح الطابور الخامس يشير إلى العملاء والجواسيس.

(٤) أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو، ج١، ص ٨٠٩ - ١١.

(٥) خطاب عبد الناصر أثناء زيارته لدمشق في ١١/ ٣/ ١٩٥٩.

(٦) خطاب عبد الناصر بدمشق بعد جنازة شهداء ثورة العراق على عبد الكريم قاسم في ١٣/ ٣/ ١٩٥٩.

(٧) مثلا: جلال دويدار، «قصة ثورة الشواف كاملة»، الأخبار ١٢/ ٣/ ١٩٥٩، ص ٥. وكرد فعل انتقامي لم يكتف النظام بالقبض على معظم أعضاء التنظيمات الشيوعية المصرية ومن هم قريبون منهم، بل مارس عليهم تعذيبا منهجيا في السجون، ومات بعضهم من جراء ذلك.

(٨) الأخبار ٣١/ ١٢/ ١٩٥٨، ص ٤. ومحرر الأخبار السياسي هو عادة مصطفى أمين.

(٩) بشأن ريادة «الأخبار» في الهجوم على النظام الجديد في العراق، انظر: الأخبار ١/ ١/ ١٩٥٩، المانشيت؛ «حادث في محكمة الثورة في بغداد»، «بدأت الحملة ضد الدين»، الأخبار ١٤/ ١/ ١٩٥٩، ص ١. والمقالان يهاجمان المحكمة العسكرية العراقية بتهمة الشيوعية والعداء للدين؛ مصطفى أمين، «لماذا تهاجم الأحزاب الشيوعية القومية العربية؟»، «تحقيق صحفي لمصطفى أمين»، أخبار اليوم ١٤/ ٢/ ١٩٥٩، ص ١، ٣. وفيه تظهر فكرة تحالف الجميع مع إسرائيل ضد الجمهورية العربية؛ الأخبار ١١/ ٢/ ١٩٥٩، المانشيت.

(١٠) حاول هيكل «تعميق» الفكرة، أو تسوية تناقضها البارز في مقاله: «السر الغريب في بغداد»، الأهرام ٢/ ٢/ ١٩٥٩. حيث قال: «إن الاستعمار يعتبر الوطنية أشد خطرا عليه من الشيوعية، على أساس أنه إذا استقرت (الوطنية الأصيلة) في العراق فسوف تبقى فيه، أما إذا حاولت الشيوعية أن تتخذ منه مركزا فإن مثل هذا الوضع تسهل مهاجمته والقضاء عليه».

(١١) أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو، ج١، ص ٨١٥.

(١٢) «كلمة اليوم»، الأخبار ٢٦/ ٣/ ١٩٥٩، ص ٤؛ الأخبار ٢٥/ ٣/ ١٩٥٩، المانشيت.

(١٣) قدم أحمد بهاء الدين تحليلا يركز على تبعية قاسم لبريطانيا، مبنيا على أساس نظرية المؤامرة، فادعى أن ثورة العراق عندما آلت إلى قاسم كانت ثورة مزيفة بيد بريطانيا: «لقد زيف الإنجليز لنا مرة النظام البرلماني... والظاهر أن هذه الرواية انتهت والناس يحبون الثورة التي قامت في القاهرة. فلماذا لا

الإنجليز هذا الشكل الجديد ويقدمونه مزيفا». وبنفس المنطق رأى أنهم لا مانع عندهم بن
ءال الشيوعيين في تحقيق ذلك على أساس أنهم ضعفاء لا خطر منهم: «أحداث الساعة: أخر
٤/ ١١/ ١٩٥٩، ص ٣.

«المساء تقول»، المساء ٦/ ٤/ ١٩٥٩، ص ١.

: اليوم»، الأخبار ١٢/ ٤/ ١٩٥٩، ص ٤. وانظر أيضا: «كلمة اليوم»، الأخبار ٦/ ٥/ ١٩٥٩، ص ٤.

مثلا أن كلا من إسرائيل والشرق والغرب ضد الجمهورية العربية و«سياستها المبنية على جمع
ب جميعا... ولهذا نجد التقاء بين الجميع في محاولة للتأثير على شعب الجمهورية»: كلمته في
فال بتخريج دفعة جديدة من ضباط الكلية الحربية في ٢٥/ ٤/ ١٩٥٩. كما قال: «لا استنتاج
، [: قاسم] يعمل لتحقيق أهداف الصهيونية، بيعمل لتحقيق أهداف الاستعمار»: كلمته في تناه
لدسين بالجامعة احتفالا ببدء تنفيذ مشروع السد العالي في ٢٦/ ١١/ ١٩٥٩. وردد أيضا تكرا
ع بين الشيوعية والاستعمار: «انبرت القوى الأنجلو شيوعية... ليعملوا لإبادة القومية العربية في
ن»: كلمته في معسكرات قطنة بالإقليم الشمالي [: سوريا] في ٧/ ٣/ ١٩٦٠.

ات حولنا»، روز اليوسف ١٠/ ٩/ ١٩٦٢، ص ٦. التشديد من عندي.

ب عبد الناصر في المؤتمر الشعبي للاتحاد القومي للاحتفال بمرور سبع سنوات على الثورة في
٧/ ١٩٥٩.

ب عبد الناصر في بورسعيد احتفالا بعيد النصر في ٢٣/ ١٢/ ١٩٥٩.

ب عبد الناصر في بورسعيد بمناسبة عيد النصر في ٢٣/ ١٢/ ١٩٦٠.

ب عبد الناصر في افتتاح المؤتمر العام للاتحاد القومي في ٩/ ٧/ ١٩٦٠.

مرة ترد على بغداد»، الأخبار ٦/ ٢/ ١٩٥٩، ص ١، ٨.

. بهاء الدين، «نهاية الطاغية المجنون!»، أخبار اليوم ٩/ ٢/ ١٩٦٣، ص ٣.

الانتصار (١)»، المساء ١١/ ٣/ ١٩٥٨، ص ٣.

مثلا مقاله «كيف يجب أن نفهم القومية العربية»، صباح الخير ٩/ ٥/ ١٩٥٧، ص ١٨ - ٢١. حيث
عن اقتران الاشتراكية بالعروبة ورفض تبني إحداهما فقط. وانظر أيضا مقاله: «معنى الأخبار»
ح الخير ٢٦/ ٩/ ١٩٥٧، ص ٩. وفيه طرح فكرة «وطن عربي تقدمي واحد».

تلخيصا لاشتراكية البعث في: مجيد خدوري، الاتجاهات السياسية في العالم العربي (الدار
تحدة للنشر، بيروت ١٩٨٥) ص ١٦٨ - ٧١.

رش، ج ١، ص ٧٢٠ - ٣.

هذه الإهانات، انظر: نفسه، ص ٧٢٥ - ٧.

ب عبد الناصر في أهالي الجبل الأشم في السويداء بسوريا في ٢٤/ ٢/ ١٩٦٠.

عبد الناصر من قصر الضيافة بدمشق في عيد الوحدة في ٢٢/ ٢/ ١٩٦٠. وانظر أيضا كلمته في
فال الشعبي الذي أقيم لتوزيع الأراضي الزراعية في دمشق في ٢٣/ ٢/ ١٩٦٠، حيث قال: «النضال
ي هو نضال... الشعب العربي»، لا عشرات منه، ويقصد حزب البعث.

عبد الناصر في حفل أضواء المدينة الذي أقامته قيادة الجيش الأول لضباط الصف والجنود في
سينما الزهراء بدمشق في ٢٤/ ٢/ ١٩٦٠.

(٣٢) فخري لبيب، الشيوعيون وعبد الناصر، ج١ (شركة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٠)، ص ١٠٧ - ٩.

(٣٣) مثلا: خبر عن تنديد العراق بالاتفاق العسكري بين إيران والولايات المتحدة (٢٠/ ١٢/ ١٩٥٨، ص ١)؛ برقية عبد الكريم قاسم لتهنئة عبد الناصر بمناسبة عيد النصر (٢٣/ ١٢/ ١٩٥٨، ص١). وانظر مقالات سعد التائه، مثلا: «كلمة»، المساء ٥/ ١/ ١٩٥٩، ص ٣، حيث حذر من أن الاستعمار «سيلجأ ككل جبان إلى دس السم والطعن في الظلام». وكان ذلك بعد حملة الاعتقالات الكبرى للشيوعيين في ليلة رأس السنة. وفي آخر مقالاته اقترح شعار «الكل ضد العدو المشترك»، مشيرا إلى إسرائيل: «كلمة»، المساء ٩/ ١/ ١٩٥٩، ص ٣.

(٣٤) «عيد الجيش العراقي»، المساء ٨/ ١/ ١٩٥٩، ص ١.

(٣٥) فخري لبيب، الشيوعيون وعبد الناصر، ج١، ص ١١٠.

(٣٦) انظر مثلا: فتحي عبد الفتاح، شيوعيون وناصريون (روز اليوسف، القاهرة ١٩٧٥) ص ٢١ وما بعدها.

(٣٧) فخري لبيب، الشيوعيون وعبد الناصر، ج ١، ص ١١٥.

(٣٨) نفسه، ج١، ص ٩٢.

(٣٩) المساء ١١/ ٣/ ١٩٥٩، ص ١.

(٤٠) مثلا: «الشيوعيون أطلقوا النيران على الأهالي» (مانشيت ١٤/ ٣/ ١٩٥٩)؛ «المظاهرات في كل مكان تستنكر الإرهاب الشيوعي في العراق» (مانشيت ١٦/ ٣/ ١٩٥٩)؛ «تشكيلات الشيوعيين تبدأ عملها/ توزيع السلاح عليهم لإتمام حركة التطهير ضد القوميين العرب» (مانشيت ١٩/ ٣/ ١٩٥٩). وبعد هذا المانشيت الأخير أعفي خالد محيي الدين من هذا الإذلال، فرُفع اسمه من الجريدة ليحل محله مصطفى المستكاوي.

(٤١) انظر بشأن مقتل شهدي عطية الشافعي في السجن في ١٥/ ٦/ ١٩٦٠: فخري لبيب، الشيوعيون وعبد الناصر: التحالف والمواجهة ١٩٥٨ - ١٩٦٥، ج٢ (شركة الطباعة العربية الحديثة، القاهرة ١٩٩٢). ص ١٤٥ - ٩. وكان عبد الناصر آنذاك في رحلة طويلة ليوغوسلافيا، عاد منها في ٢٣ يونية. وبرغم الأمر بإيقاف التعذيب بعد مقتل شهْدي، رُقّي قاتله عبد اللطيف رشدي، مع نقله: نفسه ص ١٥٣.

(٤٢) «مسألة عقائد»، الأهرام ١٠/ ١/ ١٩٥٩.

(٤٣) لا يتسع المقام لاستعراض مشاركة الصحف في الحملة، ولكن على سبيل المثال شملت أعداد أبريل ١٩٥٩ من «الأخبار» اتهامات للشيوعيين في العراق بحرق القرآن وتمزيقه والاعتداء على ضريح علي بن أبي طالب. مثلا: مانشيت تمزيق القرآن في ١٨/ ٣/ ١٩٥٩، ص ١. وبالنسبة لروز اليوسف انظر مثلا: ممدوح رضا، «نظرات حولنا»، ١٤/ ٨/ ١٩٦١، ص٦، حيث قرر «إن الأيام تؤكد باستمرار وحدة الهدف بين الاستعمار والصهيونية والشيوعية».

(٤٤) خطاب عبد الناصر في بورسعيد في ذكرى يوم النصر في ٢٣/ ١٢/ ١٩٥٨.

(٤٥) خطاب عبد الناصر في دمشق بعد جنازة شهداء ثورة العراق على عبد الكريم قاسم في ١٣/ ٣/ ١٩٥٩. وقد كرر في هذا الخطاب كلمة «عملاء» ٣٢ مرة.

(٤٦) كلمة عبد الناصر من قصر الضيافة بدمشق في ١٥/ ٣/ ١٩٥٩. وانظر أيضا جهود «الأهرام» في تفنيد الماركسية بنشر أكثر من عشرين حلقة عن كتاب روستو W. W. Rostow. The Stages of Economic Growth: A Non - Communist Manifesto (Cambridge University Press 1960)؛ الذي قدّم

بشأن مراحل التطور الاقتصادي. وقد قدمته الأهرام قائلة: «الأهرام ينفرد بنشر أول تفسير يعارض كارل ماركس للتاريخ ويفتح باب المناقشة فيه»: الأهرام ١٣/ ٤/ ١٩٦٠، ص ٦. وقد استمرت حتى ١٦ مايو.

ـ عبد الناصر في بورسعيد احتفالا بعيد النصر في ٢٣/ ١٢/ ١٩٥٩. انظر أيضا مداخلات عبد في مناقشات اللجنة التحضيرية في ٢٩/ ١١/ ١٩٦١، حيث أكد أن «الحزب الشيوعي المصري تعليماته من صوفيا [:عاصمة بلغاريا]... ولا يمكن إن أنا أخلّي [:أترك] للعملاء سبيل لكي ا الشعب»، ولكنه أضاف أنه ترك شيوعيين خارج المعتقل، لأنهم غير منضمين لتنظيمات ا بالتالي عملاء.

ل التغني بشعار الضباط «النظام والعمل والاتحاد» في نهاية فيلم «الحموات الفاتنات». أو أفلام يل ياسين في الجيش والأسطول والطيران.. إلخ.

كة التعاونية تكافح الشيوعية»، الأهرام ٣٠/ ٣/ ١٩٥٩، ص ٤.

اء تقول»، المساء ١٧/ ٤/ ١٩٥٩، ص ٤.

ـ عام للثقافة والفنون ينعقد سنويا»، الأخبار ١٧/ ٤/ ١٩٥٩، ص ٦؛ «مؤتمر في دار الأوبرا لتعبئة ت الروحية»، الأخبار ١٤/ ٤/ ١٩٥٩، ص ٤. وهو نفس المنطق الذي أعلن به عبد الناصر في ، له قيام مجتمع جديد. بالمقارنة، كان أرسطو أكثر تواضعا، فقد اكتفى بشرح أسس الفن كما ، بالفعل، لا وضعها.

ـمات الافتتاح في: «تجنيد الفن والثقافة لمكافحة الاستعمار والشيوعية»، الأخبار ١٩/ ٤/ ١٩٥٩،

الثقافة والفنون يعلن: تعبئة كافة القوى لمكافحة الاستعمار والشيوعية»، الأخبار ٢٣/ ٤/ ١٩٥٩، ـ ٦.

ن شاكر وسعيد العريان وعلي أدهم. وقد صدرت كتب أخرى عديدة، منها: محمد البهي وآخرون، ية اليوم وغدا (مكتبة مصر بالفجالة، القاهرة ١٩٥٩)؛ كلوفيس مقصود، صراع الشعب العربي يوعية العالمية (سلسلة كتب قومية، ع ٦ القاهرة ١٩٥٩)؛ أحمد رشيد، الشيوعية ضد القومية (المتحدة للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٥٩).

ـ الإنتاج الفكري من الانحراف»، الأخبار ١٧/ ٧/ ١٩٦٠، ص ١٠.

يزيف حقيقة الفكر العربي»، الأخبار ١٧/ ٣/ ١٩٦٠، ص ٤.

المعلمين والشباب لمحاربة الاتجاهات الاستعمارية»، الأهرام ٣٠/ ٣/ ١٩٥٩، ص ٤. ولم لتصريح طبيعة تلك الاتجاهات.

التعبئة القومية للمعلمين يقرر»، الأخبار ٢٨/ ٨/ ١٩٥٩، ص ٥ - ٦؛ «٩٦ توصية لمؤتمر التعبئة بالإسكندرية»، الأخبار ١٧/ ٨/ ١٩٥٩، ص ٥، ٨. وفي المؤتمر التالي قرر كمال الدين حسين ـف من المؤتمر دراسة «شئون تبصير المواطنين وقيادة المواطنين لمعرفة جوهر هذه الثورة... ناع لمستوى الأحداث التي نحيا فيها»: «كمال الدين حسين يقول في مؤتمر التعبئة للمعلمين» ـ ١٨/ ١٢/ ١٩٦٠، ص ٤، ٦. وانظر أيضا: «مؤتمر التعبئة القومية»، الأخبار ١٩/ ١٢/ ١٩٦٠،

ب يشترك مع ١٠٠٠٠٠ طالب عربي»، الأخبار ١٦/ ٣/ ١٩٥٩، ص ٣.

(٦٠) «معهد لتخريج قادة الشباب»، روز اليوسف ٦/ ٧/ ١٩٥٩، ص ٤.

(٦١) «كلمة اليوم»، الأخبار ٢١/ ٤/ ١٩٥٩، ص ٤.

(٦٢) «انسحاب قوات الجيش من شوارع بغداد»، الأخبار ٢١/ ١١/ ١٩٦٣، ص ٣.

(٦٣) مثلا: «مجتمعنا يتملك فيه كل الناس: لا رأسمالي ولا شيوعي»، الأهرام ٢٨/ ٣/ ١٩٥٩، ص ٦. وهو تغطية صحفية لمؤتمر عقد في مدينة بنها، قالت الجريدة أنه قد حضره «نحو مائة ألف مواطن ومواطنة».

(٦٤) تجد وصف المظاهرة وتكونها في: «خرجت القاهرة في مظاهرات صاخبة»، الأخبار ٢٤/ ٩/ ١٩٥٩، ص ٣. وتجد وصفا لخط السير في عدد اليوم السابق، ص ١.

(٦٥) «المحامون يضربون غدا»، الأخبار ٢٥/ ٩/ ١٩٥٩، ص ١. وفيما بعد، في مؤتمر المحامين العرب عام ١٩٦١، قال نقيب المحامين، مصطفى البرادعي، أمام عبد الناصر: «لقد أصبحت أنت والحق والعروبة معنى واحدا وفكرة واحدة تسمو على أي تعبير أو بيان»: «٨٠٠٠ محام من العالم العربي يحضرون مؤتمر المحامين»، الأخبار ٢/ ٢/ ١٩٦١، ص ٤. وكان البرادعي ليبراليا، وناور النظام بقوة لخلعه من النقابة في منتصف الستينيات. وبالنسبة لليبرالية المصرية في ظروف الحرب الباردة، لم يكن ثمة مانع من المشاركة في حملة على الشيوعية بهذه الطريقة.

(٦٦) «١٠٠ آلاف طالب وأستاذ بالأزهر»: الأخبار ٢٧/ ٩/ ١٩٥٩، ص ٣.

(٦٧) خطاب عبد الناصر بمناسبة الاحتفال بيوم الوحدة من ميدان الجمهورية في ٢١/ ٢/ ١٩٥٩.

(٦٨) مثلا: كلمة عبد الناصر في حفل افتتاح مصنع نسيج في سوريا في ٢٣/ ٣/ ١٩٥٩، حيث قال: «لا نريد أن نحول الملاك إلى أجراء ولكننا نريد أن نحول الأجراء إلى ملاك»، ورفع مستوى معيشة الفقراء يكون «بالتعاون بين صاحب العمل والعامل... وبحيث تكون الحكومة دائما هي الحكم... [فهي] تنظر إلى مصلحة الجماعة وإلى مصلحة الوطن... [التي] تتأثر بأي خلاف»، والنتيجة المرغوبة هي المجتمع «المبني على المحبة والمبني على التعاون».

(٦٩) «أيهما أولا: الوحدة أم الاشتراكية؟»، (حديث مع الضابط الحر كمال رفعت)، روز اليوسف ٢٢/ ٢/ ١٩٦٠، ص ٦.

(٧٠) كمال رفعت، «القومية العربية»، روز اليوسف ١٥/ ٨/ ١٩٦٠، ص ٨.

(٧١) خطاب عبد الناصر في عيد النصر في بورسعيد في ٢٣/ ١٢/ ١٩٦٠.

(٧٢) «وحدة من أجل السلام»، المساء ١/ ٢/ ١٩٥٨، ص ١. والعنوان دال.. وهو في حدود نقاط التأييد التي قامت «المساء» عليها.

(٧٣) «الوحدة السورية المصرية أمام التاريخ والواقع»، المساء ٩/ ٢/ ١٩٥٨، ص ٣.

(٧٤) «مقومات الوحدة العربية»، المساء ٢٤/ ٢/ ١٩٥٨، ص ٥.

(٧٥) «إننا.. دولة كبرى»، المساء ٣/ ١٠/ ١٩٥٩، ص ١. والمستكاوي ضابط مخابرات عُهد إليه برئاسة تحرير المساء عند طرد خالد محيي الدين.

(٧٦) «فلسفة القومية العربية»، المساء ١٠/ ٨/ ١٩٦٠، ص ٥. ومن أمثلة الكتب التي صدرت بنفس نبرة التفخيم والفخر آنذاك: إبراهيم جمعة، العملاق الجديد: القومية العربية (دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٥٩).

(٧٧) «الديمقراطية في مصر ـ معركتنا الانتخابية (٣)»، المساء ١٥/ ٧/ ١٩٥٧، ص ٥.

(٧٨) «الديمقراطية في مصر ـ مستقبل ديمقراطيتنا (٤)»، المساء ١٦/ ٧/ ١٩٥٧، ص ٥.

(٧٩) «الاتحاد العام للعمال»، المساء ٢٥/ ١٠/ ١٩٥٦، ص ٥.

والإيديولوجية والثقافة»، المساء ٢٦/ ١/ ١٩٥٨، ص ٥. وكانت كتابة كلمة إيديولوجيا بتاء
: شائعة آنذاك.

ٌ عن إيديولوجية»، المساء ٢٢/ ٥/ ١٩٥٨، ص ٥.

فة الجديدة»: المساء ١/ ٥/ ١٩٥٨، ص ٥.

ار العلمية والأفكار المستوردة»، المساء ٢٥/ ٦/ ١٩٥٨، ص ٥.

الأفكار المستوردة»، المساء ١٦/ ٧/ ١٩٥٨، ص ٥.

كر مصري جديد»، المساء ٨/ ١/ ١٩٥٨، ص ٥.

الغائب في الأزهر على شهداء القومية بالعراق»، الأهرام ٣١/ ٣/ ١٩٥٩، ص ٣.

ّق»، صباح الخير ١٧، ٢٤، ٣١/ ١، ٧/ ٢/ ١٩٥٧، ص ١٨.

الصحف انتشارا!!»: روز اليوسف ١٣/ ٦/ ١٩٥٥، ص ٥.

رمة الدينية»، صباح الخير ١٣/ ٩/ ١٩٥٦، ص ١٨.

ٌ تاريخ»، صباح الخير ٢٨/ ٣/ ١٩٥٧، ص ١١.

تون»، صباح الخير ١١/ ٥/ ١٩٦١، ص ١١.

لا نخاف التفكير وإنما نخاف التدمير»، صباح الخير ١٨/ ٥/ ١٩٦١، ص ١١.

ن؟ واستقرار من؟»، صباح الخير ٢٥/ ٥/ ١٩٦١، ص ١١.

والصاروخ»، صباح الخير ١/ ٦/ ١٩٦١، ص ١١. والعنوان يشير لإنكار خطباء المساجد لصعود
يخ للفضاء، أو، بالعكس، القول بأن ذلك جاء ذكره في القرآن.

باء الدين، «هذه الدنيا»، أخبار اليوم ١٩/ ٨/ ١٩٦١، ص ٥؛ أحمد بهاء الدين، «يوميات الأخبار»،
٢٨/ ٨/ ١٩٦١، ص ١٠.

ٌ: حامد دنيا، «يوميات الأخبار»، الأخبار ٢٦/ ٩/ ١٩٦١، ص ١٠. حيث قال: «إن للشعب تقاليد
، التي يجب أن يحترمها ويعمل المطربون على المحافظة عليها في أغانيهم وأناشيدهم»، وأنذر
ن الحملات «على كل الأوضاع المقلوبة... على الصور الخليعة والمناظر الخليعة والإعلانات
ة»، وإجمالا: «ستكون حملاتنا ثورة على كل ما يخالف تقاليدنا العربية، كما حدثني في ذلك
حسين ليلة الأربعاء الماضي بمكتبه في الاتحاد القومي» (أي في ٢٠ سبتمبر).

لإصلاح (١): الفرد والمجتمع»، الأهرام ٢٢/ ١١/ ١٩٥٩، ص ٨.

لإصلاح (٢): العلة كامنة في نفوسنا»، الأهرام ٢٣/ ١١/ ١٩٥٩، ص ٧.

. الإصلاح (٣): ما هي التعاونية الاشتراكية؟»، الأهرام ٢٤/ ١١/ ١٩٥٩، ص ٦. غير أن الكاتب
تكب الخطيئة التي يحذر منها، لأنه يطرح أفكارا مُلزِمة.

وبالنسبة للتفاصيل، كان البرنامج مليئا بعناصر غسيل المخ الجماعي على طريقة عبقري الدعاية
ة جوبلز، أي يعتمد على احتلال منهجي للحواس: فيجب أن «نستغل حواس الإنسان المتعددة
ع لكل حاسة ما يؤثر فيها. فنخاطب حاسة البصر بالملصقات واللوحات والكتابة والسينما
طب حاسة السمع بالخطابة والإذاعة، وحاسة الشم باتخاذ زهور معينة ترمز إلى الغاية التي
.ها ونحتفل بها في أوقات معينة، وحاسة اللمس بتحية خاصة تثير شعلة الوطنية، وحاسة الذوق
ر غذاء شعبي يتذوقه الشعب كله في يوم واحد كرمز لوحدة الشعور». وينتج عن ذلك، وفقا لأمثال

المؤلف، دفع «الفرد ليعمل أكثر مما يتكلم»: «بداية الإصلاح (٤): هذه هي وسائل الإصلاح»، الأهرام ٢٨/ ١١/ ١٩٥٩، ص ٦. والفرد مطالب أيضا بأن يتبع برامج معينة للحفاظ على صحته وتدريب إرادته، والتأمل بشكل منتظم: «بداية الإصلاح: الطريق»، الأهرام ٢٩/ ١١/ ١٩٥٩، ص ٦. وعليه أيضا أن «يضع خطة لسلوكه الفكري والنفسي خلال حوادث الحياة، خطة أساسها الشعور الكامل بالقوة المحركة للحياة»: «بداية الإصلاح: القواعد العامة لتربية الأهداف»، الأهرام ٣٠/ ١١/ ١٩٥٩، ص ٦. ويبدو أن المؤلف قد شعر بالتهمة التي ستوجه له، في المجالس الخاصة بالطبع، فدفع عن نفسه تهمة النازية قائلا: إننا «لسنا نعني بذلك نازية ولا فاشية، وإنما نعني توحيدا للقوى الإنسانية وتوجيها للأفكار توجيها إيجابيا»، و«تقويم اعوجاج الفرد حتى يندفع في ركب الحياة الصحيحة»، مؤكدا بذلك الاتهام: «بداية الإصلاح: الصراع الفكري»، الأهرام ١٣/ ١٢/ ١٩٥٩، ص ٨.

(١٠٢) «الفن الذي نريده»، الأهرام ٢٧/ ١٢/ ١٩٥٩، ص ٨.

(١٠٣) «بداية الإصلاح: القواعد العامة لتربية الأهداف»، الأهرام ٣٠/ ١١/ ١٩٥٩، ص ٦.

(١٠٤) «بداية الإصلاح: الإيجابية والسلبية»، الأهرام ١/ ١٢/ ١٩٥٩، ص ٦.

(١٠٥) «من نحن، وأين مكاننا في هذا العالم؟»، الأهرام ٢٤/ ١/ ١٩٦٠، ص ٦.

(١٠٦) «الدين والمجتمع (٢)»، الأخبار ٢٤/ ٩/ ١٩٦١، ص ٢. التشديد من عندي.

(١٠٧) «الشرق بين دعاة الجمود ودعاة التجديد»، الأخبار ٢٥/ ٩/ ١٩٦١، ص ٥.

(١٠٨) «الاشتراكية الإسلامية»، الأخبار ٢٦/ ٩/ ١٩٦١، ص ٥، ٧.

(١٠٩) «الفلسفة الخلقية للاشتراكية الإسلامية»، الأخبار ٢٧/ ٩/ ١٩٦١، ص ٤.

(١١٠) «الاشتراكية الإسلامية: أسسها الاقتصادية»، الأخبار ٢/ ١٠/ ١٩٦١، ص ١١.

(١١١) «الاشتراكية الإسلامية: نظمها السياسية والاقتصادية»، الأخبار ٢٨/ ٩/ ١٩٦١، ص ٥.

(١١٢) «القرارات»، الأخبار ١٧/ ٦/ ١٩٦٠، ص ٥.

(١١٣) «اشتراكيتنا»، المساء ٢٣/ ٦/ ١٩٥٩، ص ١.

(١١٤) «ملامح المجتمع الجديد»، المساء ١٣/ ٧/ ١٩٦٠، ص ٥.

(١١٥) «معنى الاشتراكية الديمقراطية التعاونية»، الأهرام ١٢/ ٩/ ١٩٦٠، ص ٦.

(١١٦) نفسه.

(١١٧) «الاشتراكية العربية تتفق تماما مع نفسية الشعب العربي»، المساء ٦/ ٩/ ١٩٦٠، ص ٥. وانظر أيضا مقال: «فلسفة الدستور»، المساء ١٩/ ٢/ ١٩٦١، ص ٣. وهو يحتوي على نفس الأفكار. وأضاف أن القضاء على الصراع الطبقي يتم «بخلق طبقة جيدة تضمن الاستقرار الاجتماعي، هي طبقة صغار الملاك». وهو ما يذكِّر بقانون الخمسة أفدنة الذي أصدره القنصل البريطاني العام كتشنر.

(١١٨) انظر دفاعا عنه يطالب رأس المال بالتعاون مع الضباط في: «كلمة اليوم»، الأخبار ٢٨/ ٧/ ١٩٥٨، ص ٤.

(١١٩) هذا ما صرح به وزير الاقتصاد حسن عباس زكي: «ماذا حدث في البورصة؟»، الأخبار ٢١/ ١/ ١٩٥٩، ص ٤، ٦. انظر أيضا: «كلمة اليوم»، الأخبار ١٤/ ١/ ١٩٥٩، ص ٤.

(١٢٠) كلمة عبد الناصر في نقابة المهندسين بالجامعة احتفالا ببدء تنفيذ مشروع السد العالي في ٢٦/ ١١/ ١٩٥٩. وفي يوليو ١٩٦٠ صدر قانون لتنظيم تجارة الأدوية بنفس المنطق، أي إخضاعها لسيطرة الدولة وتحديد أرباحها. انظر تعليق كامل زهيري في: «سمعة الاشتراكية»، روز اليوسف ٢٥/ ٧/ ١٩٦٠، ص ٥.

غانم، «الوسيلة.. والغاية!»، روز اليوسف ١٤/ ١٢/ ١٩٥٩، ص ٣.
غانم، «قرار التأميم»، روز اليوسف ١٥/ ٢/ ١٩٦٠، ص ٣.
عبد الناصر في جبل العرب في ٢٤/ ٢/ ١٩٦٠، حيث قال: «الدولة التي تفتقد العدالة والمساواة
كن أن تشعر بالوحدة، بل تشعر دائما بالفرقة».
ب عبد الناصر في كلية الهندسة بجامعة الإسكندرية بمناسبة عيد الثورة في ٢٨/ ٧/ ١٩٦٠.
ات وقرارات خطيرة للمؤتمر العام للاتحاد القومي بالإقليم المصري»، الأخبار ٢٤/ ٦/ ١٩٦٠،

ب عبد الناصر في الجلسة الختامية للمؤتمر العام الأول للاتحاد القومي في ١٦/ ٧/ ١٩٦٠.
ن عبد الناصر يدلي إلى الأهرام بأخطر حديث له في السياسة الداخلية»، الأهرام ٢/ ٧/ ١٩٥٩،
، ٣.
هذا المصطلح للمرة الأولى في خطب عبد الناصر في خطابه في افتتاح مجلس الأمة في
/ ١٩٦٠؛ وظهر بصياغة قريبة في كلمته في حفل جامعة القاهرة بعيد العلم في ١٩/ ١١/ ١٩٥٩.
، وجدت هذا الازدواج بمصطلح مختلف قليلا في مقال أقدم لأحمد بهاء الدين: «تغيير الصورة»،
ب، ٩/ ٦/ ١٩٥٩، ص ٦.
الخفيف، «دور المديرين في مرحلة بناء الاشتراكية»، الأهرام ١/ ٥/ ١٩٦١، ص ٨.
ب عبد الناصر في عيد النصر ببورسعيد في ٢٣/ ١٢/ ١٩٦٠.
اليوم»، الأخبار ١١/ ٤/ ١٩٦١، ص ٦.
ة الشركات.. إلى أين؟»، روز اليوسف ٢٠/ ١٢/ ١٩٦١، ص ١٦.
ء في تطبيق الاشتراكية: نفسية رأس المال الخاص»، روز اليوسف ٢٧/ ٢/ ١٩٦١، ص ١٠.
اليوم، ٢/ ٧/ ١٩٦٠، ص ١.
ات عبد الناصر مع أعضاء المؤتمر العام للاتحاد القومي في ١٢/ ٧/ ١٩٦٠.
ب عبد الناصر في افتتاح المؤتمر العام للاتحاد القومي في ٩/ ٧/ ١٩٦٠.
ث صريح مع الدكتور عبد المنعم القيسوني»، أخبار اليوم ١٦/ ١/ ١٩٦٠، ص ٨.
ن الكامل للبيان الاقتصادي للدولة»، الأهرام ١٢/ ٤/ ١٩٦١، ص ٣. كما قرر لبيب شقير في
لوقت أن قيام القطاع العام بدوره في التنمية إنما «يمهد السبيل أمام القطاع الخاص لكي يقوم
انبه بالمشروعات التي لم يمكنه القيام بها من قبل»: «أهداف التنمية الاقتصادية في الإقليم
ي»، الأهرام ٢٤/ ٤/ ١٩٦١، ص ٦.
حسنين هيكل، «القطاع العام: ما هو دور القطاع العام وما هي غايته؟»، الأهرام ١٤/ ٧/ ١٩٦١
المقال السادس من سلسلة مقالات «أزمة المثقفين»).
ن مابرو، الاقتصاد المصري، ص ٢٠٠ – ٢٠١.
صبري يشرح الإجراءات الجديدة»، الأهرام ٢١/ ٧/ ١٩٦٠، ص ١، ٩؛ «علي صبري يتحدث
جراءات الثورية الجديدة»، الأخبار ٢١/ ٧/ ١٩٦١، ص ١، ١٠. و«الشرح» مكتوب بأسلوب
، ويحوي بلاغياته من قبيل أن القطاع العام ليس طريقا لمصادرة لملكية ولكن لتوسيع قاعدتها،
أداة للسيطرة من جانب أداة الحكم، ولكنه وضع «لمقاليد الأمور» في يد الشعب، وأنه «ليس
لبعض الأفراد».... إلخ.

(١٤٢) خطاب عبد الناصر في عيد الثورة التاسع في ميدان الجمهورية في ٢٢/ ٧/ ١٩٦١.

(١٤٣) نفسه. التشديد من عندي.

(١٤٤) ممدوح رضا، «حوار مع عباس رضوان»، روز اليوسف ٣١/ ٧/ ١٩٦١، ص ٩.

(١٤٥) فؤاد هاشم، «القطاع العام عماد المجتمع الجديد»، الأهرام ٧/ ٨/ ١٩٦١، ص ٦.

(١٤٦) إبراهيم سعد الدين، «القوانين الثورية الأخيرة تتيح فرصة حقيقية للإدارة للعمل على زيادة الإنتاج»، الأهرام ٦/ ٨/ ١٩٦١، ص ٨.

(١٤٧) «التأميم ونظرية الثورة الاشتراكية»، الأهرام ٢٧/ ٨/ ١٩٦٣، ص ٧.

(١٤٨) أحمد بهاء الدين، «هذه الدنيا»، أخبار اليوم ٢٢/ ٧/ ١٩٦١، ص ٥. وانظر أيضا تفسير هيكل القائل بأن «القطاع العام... هو محاولة لمواجهة مشكلة... [هي] كيف يمكن أن نصل إلى الكفاية والعدل... ولم يكن في طاقة رأس المال الخاص أن يواجه هذه الحاجة»: «ما هو دور القطاع العام وما هي غايته؟»، الأهرام ١٤/ ٧/ ١٩٦١.

(١٤٩) خطاب عبد الناصر في عيد الثورة التاسع في ميدان الجمهورية في ٢٢/ ٧/ ١٩٦١. التشديد من عندي.

(١٥٠) خطاب عبد الناصر في اللجنة التحضيرية بمجلس الأمة في ٢٥/ ١١/ ١٩٦١. وانظر أيضا مقال كامل زهيري: «عيد الأعياد»، روز اليوسف ٢٤/ ٧/ ١٩٦١، ص ٥.

(١٥١) خطاب عبد الناصر من القصر الجمهوري بالقاهرة عقب الانفصال، في ١٦/ ١٠/ ١٩٦١.

(١٥٢) «زكريا محيي الدين يعلن»، الأخبار ٢٢/ ١٠/ ١٩٦١، ص ١.

أزمة المدينة الفاضلة ككل

المدينة الفاضلة تتصدع إذن. ظهرت فيها تشققات إيديولوجية، وفقدت أيضا
لإيديولوجي للتحرر العربي، وفشلت نظرية «التوظيف» في إقامة «الزحف».
أن هذه التصدعات تختلف تماما عن التحديات التي واجهها الضباط حتى
من القوى المعادية، لأنها أتت من داخل الزحف الذي يعمل تحت أمرتهم:
وه في سعيهم لسد الفراغ السياسي. فهو يطل من الصحافة التي يسيطرون
تحاد القومي الواقع بالكامل في قبضتهم، ومن عند المستثمرين الذين
ة ووفروا لهم التسهيلات، ومن نظم التحرر الوطني وأحزابها المعادية
في المنطقة.

أساس الأزمة بكل جوانبها في أن مشروع الزحف الرومانتيكي (والرومانتيكية
عية) يتناقض مع التعبئة، مع سد الفراغ السياسي، برغم أن الغرض من التعبئة
الزحف. فإدماج الشعب، بمعنى «الجموع» في «جيش الثورة» يعني، وفقا
عباس زكي، أن تصبح الأفكار والسياسات «موضوع الخلاف والجدل
الذي لا يمكن التغلب عليه إلا بتطبيق اقتراحه: دولة نازية تحت عنوان
إسلامي أو غيره»، أو، كحل آخر، تعبئة حزبية لمواجهة الطبقات المالكة وبناء
ية فعالة، لا مصفقة، كما نصح الشيوعيون، أو، كحل ثالث، ترك الوضع
صل لصالح الطبقات المالكة المتمتعة بالهدوء الناتج عن إغلاق المجال
هو حل «المدينة الفاضلة»، والذي فشل وثبتت خطورته على النظام.

بهذا المعنى كان جذر الأزمة هو الانقلاب نفسه. فـ«الثورة» التي أحدثها الضباط كانت محدودة، وإصلاحاتهم الاجتماعية سطحية، لم تتجاوز القضاء على «كريمة» طبقة كبار الملاك، من ذوي النفوذ السياسي في المدن، وعلى رأسها أسرة محمد علي، نظل الأعيان يسيطرون على الاتحاد القومي كما أشار عبد الناصر. كذلك انصبت تأميمات ١٩٦١ على المستثمرين الكبار الذين كان معظمهم من المتمصرين الذين لا يتمتعون بقاعدة اجتماعية قوية لأسباب لها علاقة بسيادة الإيديولوجيا الوطنية منذ عهد ثورة ١٩١٩. وبرغم أن «الثورة» قد أحكمت قبضتها على الجميع، فإنها اعتمدت في ذلك أساسا على جهاز الدولة الموروث، ومؤسسات حكومية أخرى موازية، بغير أي تثوير له. وحتى الجيش لم يتم تثويره، بل استُعملت أجزاء منه في الانقلاب، ثم تم تسريحه سياسيا وإضعافه مهنيا. وفي السنوات الأولى تم تسريح الحركة الجماهيرية التي كانت نشطة بقوة حتى ١٩٥٢. وبالتالي نُفِّذت الإجراءات «الثورية» دائما بأقل تعبئة ممكنة للسكان أو قطاعات منهم، بل وفي صمت، بما في ذلك التأميمات، حتى في ذروة النداء على الشعب ليتجمع حول «ثورته». فالنداء الحقيقي للسكان كان دائما ومنذ البداية «الإخلاد إلى السكينة والهدوء».

كان هذا كله مصحوبا من البداية بتقديم مكاسب مختلفة للفئات التي يتم قمع عناصرها النشطة وتسريحها: تسهيلا للاستثمار الخاص في البداية، وبعض المكاسب المحدودة للعمال مع السيطرة على الحركة العمالية، ومناصب وامتيازات للضباط وكبار أعوانهم. وتم تمويل ذلك بالثروات المصادرة من ناحية، وبالمعونات الخارجية التي أتت بها سياسة النظام الخارجية النشطة التي استفادت من ظروف الحرب الباردة من ناحية أخرى. بعبارة أخرى اعتمدت «الثورة» على شراء صمت الفئات الاجتماعية الأخطر، وتهديدها في نفس الوقت. ولا غرابة إذن في أن العزل السياسي عزل في البداية بضع مئات، مع اعتقال بضعة آلاف، ثم عزل بضعة آلاف بعد التأميمات، لا غير. لم تكن هناك إذن جراحة اجتماعية عميقة أو مواجهات جذرية. ويكفي أن التأميمات لم تُثر حتى رد الفعل بالغ الضعف الذي أثاره الإصلاح الزراعي الأول.

مثل هذه العملية المحدودة لم تكن لتقيم دولة فاشية ولا دولة «اشتراكية» على النمط

و الصيني، بل تقيم دولة توازنات، لا أكثر. فإذا كان ثمة أية خصوصية في
بذه الخصوصية هي طبيعة الدولة التي أقامها بالذات، ومن هنا كانت التعبئة
م مستحيلة عمليا، فالتعبئة دائما صراعية، تحالف اجتماعي ضد تحالف
خر. وسوف نرى في الباب الثالث الحل الجديد الذي قدمه النظام.

هذه العملية من التوازن لا تعني مساواة، في الظلم أو في العدل أو في
اسي أو المِلْكية، وبالتالي لا تعني المساواة بين التوجهات المختلفة
م. لقد استكمل النظام تسريح الحركة الجماهيرية بترسيخ الزعامة عام
ملا عما سبق ذلك من «تطهير» وإحكام السيطرة على كل مداخل العمل
قابات لجمعيات أهلية لنوادٍ. ومن هذه اللحظة أصبحت المشكلة التي
ب النظام، أي مصالحه الإجمالية التي يحددها ويمثلها عبد الناصر، هي
ات، لأنه أفسح المجال لتمثيل مصالح الفئات المالكة بقوة داخل كل
ه لإدماج السكان، من مجلس الأمة إلى الاتحاد القومي، ليس بمعنى
باسي، ولكن تمثيل لبؤر وجماعات وشبكات مصالح، تستفيد من العلاقة
مو من خلال ولائها لقطاعات وأفراد من النخبة الحاكمة. وهكذا كانت
واجهها النظام أزمته هو بامتياز، برغم أنه أخذ يلقي اللوم يمينا ويسارا
بين والرأسماليين والشيوعيين والبعثيين وغيرهم. فالأزمة ليست سوى
تطور تناقضات التصور الجوهري الذي قام عليه النظام: ديكتاتورية
قوامة الشعبية، ثم الزعامة.

، وأشرتُ، كان هناك اختلاف مهم بين تصورين بشأن «الزحف»، فبينما
من النظام تندفع بلا تحفظ نحو «تجنيد الشعب في الثورة»، بما يعني عمليا
بالطبقات المالكة، كان عبد الناصر متحفظا في تأييد «اشتراكية المحبة»، أو
حريصا على الاحتفاظ بيده طليقة إزاء هذه الأخطار. وكان الحل الوسط من
ى التأميمات هو الضغط المتواصل على الاستثمار الخاص حتى يشارك،
لك يصبح أكثر ضعفا وأسهل منالا إذا دعت الحاجة.

الاختلاف لم يكن مجرد «اختلاف في الرأي»، برغم أن هذه الفكرة تبدو

بديهية، خصوصا في ضوء ادعاءات الاستقلال المطلق للنظام وقدرته على تشكيل المجتمع كيفما شاء. بل كان أساسه هو التناقض الممتد داخل فكرة «الانتقال» نفسها. الانتقال كما رأينا هو الحكم المطلق، وهو الولاية المطلقة لمرشد الزحف أو الوصي عليه في حركته نحو أهدافه. كان «رأي» عبد الناصر يعني ما يمكن أن نسميه «الاحتفاظ بالقوة الانقلابية للانقلاب» في وجه المتغيرات، أي الإبقاء على القدرة على إجراء مزيد من المواجهات المحدودة، تُبقي السيف الانقلابي مسلطا على أعناق الجميع، وبصفة خاصة الطبقات الأقوى، حيث تكفل حكم الإرهاب أو الضغط البوليسي وبعض المكاسب بإبقاء الطبقات الأضعف ساكنة. أما طريق «المدينة الفاضلة» فكان يعني المضي قدما نحو إنهاء الانتقال، إعلان «الوصول»، و«تسليم الثورة للشعب»، بعد زمن يطول أو يقصر، إن لم ينقطع المسار بانقلاب عسكري، من بعض قيادات الجيش هذه المرة، يعجل بالوصول.

يمكن بالتالي تلخيص معالم المشهد العام للنظام لحظة الأزمة، أي لحظة الانفصال، كالآتي: السلطة الانقلابية في مواجهة محدودة مع نفوذ الطبقات المالكة وشبكات المصالح التي تندرج فيها. الأولى قائمة على تحالف ناصر ـ عامر، وعمادها الجيش والبيروقراطية المتنامية، بما فيها أجهزة القمع، وعنوانها هو الزعامة، أو البطولة، التي توفر أيضا جانبا مهما من متطلبات الاستثمار والاستهلاك المتزايدين من خلال مكاسب السياسة الخارجية، فضلا عن الموارد الناجمة عن السيطرة على القطاع العام المتنامي. والثاني يعتمد على أوضاعه القائمة والمستقرة منذ زمن بعيد (وربما لهذا يسميه عبد الناصر الرجعية)، بما يساندها من شبكات وثقافة اجتماعية عامة تقوم على تكريس فوارق السلطة والمكانة الموروثة، وتعتمد قطاعات واسعة منها على علاقات أبوية بفعل عدم تبلور الطبقات الاجتماعية. وعنوانها في ظل السلطة الانقلابية هو «اشتراكية المحبة»، أو التمليك، أو المندرة. ونفوذها يتناسب طرديا مع التآكل الضروري للسلطة الأخرى وناشئ أصلا عن محدودية الطاقة السياسية للانقلاب، ويعتمد مستقبلها تماما على انتهاء «النَفَس» الانقلابي مع الزمن، وبفعل التسريح الأساسي الحاصل للحركة الجماهيرية والتحكم الشامل في مقدرات منظماتها المحتملة. ولكنه عاجز عن الحركة المستقلة لافتقاره بدوره إلى منظمات خاصة به،

مح بالفعل إلى إنهاء الانقلاب بعمل حاسم، فضلا عن رؤيته السلطوية
،لك اتفق زعماء النظام على اختلاف توجهاتهم على إجراء التأميمات،
حماية النظام رجَّح هذا الحل.

جدر الإشارة هنا إلى بعض أسس التصور المطروح هنا. أفترض أن الإيديولوجيا
ظام السياسي تنبع عادة من قوى في قلب هذا النظام أو على هامشه، ولكن ليس
أو فئات اجتماعية بشكل مباشر. وأهمية هذه الملاحظة تجنب التباس قد ينتج
ت السابقة إلى علاقة الطبقات المالكة بتوجه معين للنظام. فهذه الطبقات لم
مباشر أو بالوساطة فكرة «اشتراكية التمليك»، فالطبقات والفئات الاجتماعية
ولوجيات سياسية، وإنما أنتجها بعض الضباط بمساعدة معاونيهم، وعبر عنها
كُتّاب، بعضهم كوَّن اقتناعاته الرئيسية قبل الانقلاب أصلا. ولكنهم في كل
س رءوا أن المسار السليم للنظام يجب أن يتجه هذه الوجهة، أي الإدماج
لطبقات المالكة في النظام، وهو اقتناع لا ينتج بالضرورة عن مصالح معينة
م، ولكنه يرتكز بالضرورة على إمكانية كامنة في طبيعة سلطة النظام الجديد
ل قَدَرَها، باعتبار أن الثورة ما هي إلا انتقال يجب أن ينتهي يوما.

مة، أن الخيارات المطروحة إستراتيجيا كانت كالآتي: ما يسمى مأسسة
دماج الشعب، أو تموضع كاريزما الزعيم في مؤسسات مستقرة. كل ذلك
لحة إنهاء الثورة، أي إنهاء الانقلاب، أي الزعامة، أي إتمام الانتقال،
لطة للشعب، ولكن ليس الشعب الموحد الوهمي، وإنما الشعب الواقعي
جتماعية. وبالمقابل استمرار «الثورة» مرهون بقدرتها على إطالة الرحلة،
مأسسة، وبالتالي بقدرتها على مواصلة القيام بانقلابات مصغرة من حين
حفاظ على جو الغموض الانقلابي عموما، غموض «اسم الشعب»، وتغيير
جتماعية بما يعيد حفظ التوازن ويوقف صعود الطبقات المالكة.

، الخمسينيات يكشف الوضع، على خلاف الدعاية، عن تزايد كبير في نسبة
مقارنة بالأجور، بفعل التسهيلات المتتالية التي قدمها النظام للاستثمار
ي عام ١٩٦٠ - ١٩٦١ بلغت عوائد المِلكِية حوالي ٦٣,٥ مليون جنيه،

بينما بلغت الأجور حوالي ١٢ مليونا[١]، بما يوضح الاتجاه العام للاشتراكية الديمقراطية التعاونية: إنهاء الانتقال بفعل النمو المتزايد لثروة الطبقات المالكة.

لكن في نفس الوقت كانت البيروقراطية تنمو، واستثمارات الدولة الصناعية تتزايد، وكذا الموارد الخارجية، أي «الريع السياسي»، فضلا عن أن الاستثمار الخاص «فشل» كما رأينا في إنجاز المستهدف منه، فلم تحقق خطة التنمية ١٩٥٧ - ١٩٦٠ سوى ٤٣٪ من الاستثمارات المقدرة، وإن كان الفشل في هذا الشأن مشتركا لكل من القطاع الحكومي والاستثمار الخاص (وهي خطة نسيها النظام وسمى التالية لها الخطة الأولى أيضا، وإن كان قد ميزها باسم الخطة الخمسية الأولى). ولكن النتيجة أوضحت أن طريق الصبر لتحقيق التوازن من خلال نهضة صناعية يعم أثرها الجميع لاحقا أصبح مسدودا، أو على الأقل ضيقا للغاية بالمقارنة بالمستهدف. ولهذا توافقت النخبة الحاكمة على قرار التأميم، وكذلك لأن جانبا كبيرا من رأس المال الصناعي الكبير كان يملكه المتمصرون. ولكن هذا الحل غيَّر التوازنات كما غيَّر متطلبات النظام.

لكن لماذا لا يستطيع عبد الناصر أن يُنهي وجود الطبقات المالكة كلية؟ واقع الأمر أن كل جراحة محدودة لها ثمن كبير بالنسبة لنظام فقير في إمكانياته السياسية، ومن هنا كان للضباط الميالين لما سُمي الرجعية منطقهم القوي. فقد تطلب الإصلاح الزراعي المتواضع، حتى بالمقاييس الرأسمالية، إنشاء هيئة خاصة لإجرائه للإفلات من إجهاض الموضوع على يد الجهاز البيروقراطي التقليدي (ومع ذلك تبين لاحقا عامَ ١٩٦٦ أن هناك عددا لا بأس به من العائلات المسيطرة في الريف استطاع بنفوذه المحلي أن يفلت من القانون). كما تطلب إنشاء نظام تعاوني في القرى التي تركزت فيها مصادرات الأراضي، للقيام بالمهام التي كان يقوم بها المالك الكبير، من توفير أسمدة وتقاوي وآلات زراعية وقروض لصغار الفلاحين وغير ذلك، واستغرق كل ذلك وقتا طويلا[٢].

مواصلة الثورة/ الانتقال تعني تكلفة متزايدة ينوء بعبئها النظام، لا المتضررين وحدهم. فتأميم البنوك والشركات وحده تطلب أيضا إيجاد نظام جديد لإدارة هذه الثروات. وكانت البداية عام ١٩٥٧ بإنشاء المؤسسة الاقتصادية، ومع التأميمات تم توسيعها بشدة لتصبح «القطاع العام». ويلقي هذا الوضع سلطة استثنائية في أيدي

لجدد، ويصبح من الضروري تجنيدهم والسيطرة عليهم بشكل ما، فضلا
القطاع العام الذين ستصبح مطالبهم أوتوماتيكيا مطالب سياسية بعد أن
ام هو مالك المؤسسات، ومن هنا قدمت «الثورة» لأول مرة مكاسب مهمة
التأميمات، بما فيها نسبة رُبع الأرباح. ويفيد ذلك أيضا في خلق نوع من
بادلة. لذلك نصت قوانين التأميم نفسها على أن ينتخب العمال عضوين
، إدارة الشركات، أي قبل أن يُرفع شعار الاشتراكية. بعبارة أخرى، يفرض
ء من نوع مختلف على الادخار والاستثمار والتنمية. أما «تحرير الفلاح
لاقات شبه القنية في الريف فكان عملية تفوق قدرات النظام بأشواط.

ك، لم تكن هذه المواجهة الجديدة، في حدودها هذه، مجرد تكرار لسيناريو
لزراعي عام ١٩٥٢، وإنما كانت تعني، بسبب اتساعها نسبيا، توسيع
داخل المجموعة الحاكمة، بين أنصار الرؤيتين المذكورتين. ولكن الحصيلة
تكون عن تصفية الطبقات المالكة، بل يمكن القول بأن قلب هذه الطبقات
ريبا، وإنما ضُرب قطاعها الصناعي والبنكي القائد، واستُبقيت الشرائح
ا والأوسع في الريف والمدينة. فبعد التأميمات المتتالية جميعا، شملت
تثمار الخاص عام ١٩٦٦، ٩٢٪ من الإنتاج الزراعي، وكل تجارة الجملة،
ت التصدير، و٩٢٪ من النقل البري باستثناء السكك الحديدية، و٨٦٪
الداخلية، فضلا عن ٤٠٪ من الصناعة التحويلية[٣]. وكان لهذه الطبقات
ها التي تم كشف بعضها في التحايل على القوانين واستنزاف القطاع العام
ب الفساد التي اتسع التفنن في ابتكارها، وهو ما يعني نفوذا اجتماعيا مؤثرا،
، سياسيا بشكل مباشر.

ا لم تكن السلطة الانقلابية ثورية بالمعنى المفهوم، لم تكن تعبئ طبقات
بل كانت في أسلوبها أيضا حلا وسطا، تعتمد في إجراء هذه الجراحات
المحدودة على أجهزة خاصة موازية، تنشئها لهذا الغرض، وتكفل لها
ينة، سواء مالية أو في نطاق سلطتها بالمقارنة بالجهاز الحكومي التقليدي.
على جميع الأجهزة التي استحدثها النظام، سواء كانت قمعية (كالمخابرات

الشرطة) أو إنتاجية (المؤسسة الاقتصادية أو القطاع العام أو هيئة قناة السويس) أو خدمية، أو دعائية (صحافة، إذاعة، فنون). وبالتالي اعتمد النظام على شراء فئة جديدة ذات امتيازات مختلفة، تنتمي عموما إلى ما نسميه الإنتليجنسيا (أي القائمين بعمل ذهني)، أو ما يُطلق عليه المتعلمون، والمقصود المتعلمون تعليما عاليا ومن في حكمهم.

يتسق مع طبيعة هذه الفئة ودورها فكرة التحكم من أعلى وتمثيل المجتمع ككل، طالما ظلت قادرة في ظل أوضاع سياسية معينة على التمرد على سادتها، أي الطبقات المالكة. وسوف نرى في الفصل الأخير كيف أن هذه الفئة لها تصوراتها الخاصة بشأن الوطنية والعدالة وغيرها، وهوسها بفكرة الدولة المتدخلة الباطشة، فكانت مستفيدة بشكل طبيعي للغاية من الفكرة الانقلابية، بينما لا تقدم لها فكرة «المدينة الفاضلة» أية فائدة ملموسة.

*

في ضوء هذا الانقسام الأساسي تشكلت أربعة تيارات فكرية أساسية. اتجاهان مرتبطان بالقوى الأساسية داخل النظام، واتجاهان على هامشيهما. كان الاتجاهان الواقعان في القلب هما «الاشتراكية العربية»، أو اشتراكية التمليك، مقابل الاشتراكية العقلانية العلمانية الأقرب لليسار في كتابات بهاء الدين وكامل زهيري وفتحي غانم وآخرين. وقد تناولنا من قبل منطق هذا الانقسام. وإلى يمين اليمين نجد الاشتراكية الإسلامية، التي تطالب بمد الفكرة الانضباطية السلطوية إلى النهاية، بينما نجد الشيوعيين إلى يسار اليسار، مطالبين بديمقراطية موجهة، تفسح مجالا للقوى الشعبية التي قام النظام على استبعادها من الساحة منذ البداية.

ونظرا لأن الكتاب العقلانيين، من قبيل أحمد بهاء الدين، كانوا يفتقرون إلى دعم صريح من الجناح الذي يؤيدونه، فإنهم كانوا في موقف أضعف من «اشتراكية التمليك»، ومن هنا انصب هجومهم أساسا على الإسلاميين في تلك الفترة.

كلا الطرفين الهامشيين تشرب المبدأ السلطوي بدرجات، ولكن برامجهما كانت تفوق طاقة النظام. والأكثر طرافة أن كلا منهما كانت رؤيته في الأساس متناقضة ذاتيا.

ضباطي الذي يقدمه الإسلاميون لا سَنَد له سوى مركز السلطة (وهو ما سُمّي
ب الصلب»)، أي الجناح الانقلابي، بحكم ما يطالب به من إجراءات قمعية
الغة الاتساع والعمق، بينما مرتكزاته الفكرية تنتمي من حيث المحتوى إلى
م. وبسبب هذا التناقض بين الهدف والوسيلة، كان أكثرهم قمعية ورغبة في
عة في إطار النظام يميل إلى الجناح الانقلابي، مثلما فعل حسن عباس زكي،
وصفه وزيرا للاقتصاد أحد مهندسي التأميمات.

يوعيون، فكانوا يطالبون فعليا بتسليم الثورة للشعب، بنوع من ديمقراطية
ب لصالح الطبقات الأفقر والأضعف، وتُنهي الانتقال تدريجيا. وبالتالي
نيث الوسائل ينتمون إلى الجناح اليميني للنظام. وبالطبع كانوا من حيث
على النقيض منه، فقد كان الجناح الانقلابي هو الذي يُجري الإصلاحات
ويجتذب الجماهير. ونظرا لتمسكهم بالوسائل، أي احتفاظهم بتنظيمهم
مخاطبة الجماهير، كان وجودهم مزعجا للجناح الانقلابي أيضا، خاصة حين
طهم مع إدارته للسياسة الخارجية، التي هي منطقة حرام عنده على الجميع؛
ضمون أفكارهم مزعجا لاشتراكية التمليك، وبالتالي تمت تصفيتهم، بغير
، قلق أحد سوى كُتاب يسار النظام[٤].

ا النحو كانت خريطة التحالفات معقدة. ولكن تعقيدها هذا، الذي أدى إلى
الأطراف، أبقى المبادرة في يد النظام نفسه. وبالفعل، اتفق الضباط على
قومي وإصدار وثيقة سياسية تمثل عقيدة رسمية للنظام، وتنشيط الاتحاد
خل النظام في طور جديد، أسميته «الثورة الدائمة».

(١) عادل العمري، اليسار والناصرية والثورة المضادة، ص ٣١٥.

(2) Heaphey, J., "The organization of Egypt: The inadequacies of a nonpolitical model of nation-building", in: World Politics, vol.18, No.2, January 1966 (p. 177 - 193), p. 181 - 82.

(٣) عادل العمري، اليسار والناصرية والثورة المضادة، ص ٤٥٥.

(٤) ولعل هذا التحليل يساهم في تفسير ما حدث لاحقا، في عصر السادات. فمع سقوط الناصرية بدءا من ١٩٦٧ كان الجناح الإسلامي «المعتدل» شريكا طبيعيا للنظام في التحول إلى ما سُمي «دولة المؤسسات»، حيث اتسقت الوسيلة مع الهدف، بينما كان التصور الأكثر سلطوية قد أزيح في عهد عبد الناصر نفسه. أما الشيوعيون فقد سقطوا بسقوط حليفهم الموضوعي (أي حليفهم فيما يتعلق بمضمون أو موضوع مطالبهم)، بعد أن ضحوا بـ«الوسيلة» لصالح «الهدف».

النظريـــة

كان انفصال سوريا بداية النهاية لسياسات المدينة الفاضلة، فقد أجبر الحدث أطراف النظام على مراجعة مبدأ الزحف ذاته، أي إعادة صياغة النظام بشكل يتجاوز «فلسفة الثورة» بناء على الدروس المستفادة. وكان عنوان هذه الدروس شعار «دقت ساعة العمل الثوري» الذي رفعه عبد الناصر بعد الانفصال بأسبوعين. ولكن العمل الثوري للمرة الثانية لغز يحتاج إلى تفسير وفهم. لم يكن النظام يستطيع أن يثور على نفسه، والانشقاقات التي رصدناها والرجعية التي أخذ يحذر من مؤامراتها أتت من داخل زحفه الخاص. ولكن بالمقابل لم يكن باستطاعته الاكتفاء بإجراء تطهير جديد، لأن ذلك يعني العودة إلى صيغة المدينة الفاضلة، بعد «التخفف»، فقط من بضعة آلاف على الأكثر، وبالتالي تعود الأزمة مرة أخرى.

كان الحل الذي طرحه النظام كما سنرى هو بناء صيغة مغزاها العام هو الانقلاب الدائم، أو الثورة الدائمة، بمعنى إجراء عمليات تطهير مستمرة إلى أجل ما، يُفترض بحلوله في مستقبل غير منظور أن يكون المجتمع قد نضج وارتقى إلى مستوى «اسم الشعب» الذي يمثله الضباط. ولكن عمليات التطهير المستمرة تعني تغيرا أساسيا، فتصبح عملية مؤسسية، دائمة، وتظهر على السطح، لا في الكواليس فقط. كان هذا يعني استدعاء «أعداء الشعب»، أو «الذئب» إلى المجال العام بشكل دائم. وكان هذا كله يتطلب أن يتقبل النظام أولا فكرة أنه برغم سيطرته الشاملة قوة من بين قوى أخرى، يخوض صراعا ضدها، وبالتالي نبذ فكرة «الزحف»، ولو جزئيا، لأن وجود الرجعية

مه. وتتطلب مأسسة الصراع إتاحة آليات أخرى بخلاف تصور إمكان القضاء
صراعات وفقا لنموذج المندرة السياسي.

ع هذا الفصل هو الصياغة الإيديولوجية لهذه الثورة الدائمة، أو الانقلاب
نزاها، بينما سيتناول الفصل التالي البنية التنظيمية التي تُجرِي عملية الانقلاب
اول الفصل الثامن المجال الإيديولوجي الناتج عن هذه العملية ككل.

*

١٩ - ١٩٦٠ كانت الموازين على المستوى الإيديولوجي مختلة بين
الانقلابي والمحافظ. كان جناح «اشتراكية التمليك» نشطا في نشر أفكاره
نشط كمال الدين حسين (وغيره)، كما رأينا، في صياغة مواقفه وتعميمها
ان على أساس الخصوصية المطلقة، عبر مؤسسات عديدة. وكانت رؤيته
ا بالعلاقة مع ملاك الأراضي الزراعية الذين تقاطروا على الاتحاد القومي
الوسيطة، والمعلمين المحافظين ومحمد سعيد العريان الذي كان بمثابة
ي شئون التعليم، وغيرهم. لذلك بدا المشهد وكأن اشتراكية المصطبة قد
يديولوجيا النظام، تملأ شراعها رياح الحملة العنيفة على الشيوعية.

حال أن هذه الدعاية الطنانة كانت بعيدة عن مركز السلطة. بعبارة أخرى، لم
وت هذه الإيديولوجيا يعكس مجريات الأمور فيما يتعلق بالأوزان النسبية
طة. كان عبد الناصر لديه تحفظاته على نموذج المندرة، ولكنه لم يعلنها إلا
هم أنه لم يقدم مبدأ بديلا، بما يدل على أن المؤسسة التعبوية لم تكن تحظى
به. بكلمة، كان المشهد الإيديولوجي العام يعكس واقع أن الطرف الأقوى
ا كبيرا للمجال الإيديولوجي. وفي ظل هذا الوضع كان كُتاب يسار النظام
ء أخضر للاعتراض لا غير، بلا مؤسسات تعبوية عدا بعض المنابر الإعلامية.

ر فشل الزحف، قرر هذا الطرف الأقوى أن يقتحم هذا المجال ويواجه
ماغطة باسم الخصوصية المغلقة، عربية وإسلامية، والتي تصب في النهاية
ء الانتقال بتزايد نفوذ الطبقة المالكة بما يهدد النظام. ولم تكن مواجهة هذه

الأفكار صعبة، فقد ظلت دعاية ساذجة وبالغة التجريد، يصعب أن تؤخذ على نطاق واسع على محمل الجد. كانت إيديولوجيا شبه فاشية بلا دولة فاشية. كانت مجرد حفلة، لم تستطع أن تنتظم في كتلة محددة ولم تبن مواقع خارج المؤسسة التعبوية. آن لاشتراكية المصطبة إذن أن تنصرف لتفسح الطريق لإقامة مجال للصراع الإيديولوجي.

*

لم تكن هذه العملية لتبدأ من فراغ. فقد كان ثمة بالفعل كما أشرتُ مثقفون موالون يطرحون أفكارا معادية جوهريا لنظرية الزحف. ولكن قبل أن نتناول أفكارهم، تجدر الإشارة إلى وجود شعور عام عند المثقفين الموالين بضعف النظام إيديولوجيا، وبالتالي الحاجة إلى بلورة مفاهيم معينة توجهه. فمثلا شكا أحمد بهاء الدين منذ أواخر عام ١٩٥٩ من أن الاشتراكية المعلنة رسميا «لا يصاحبها "بحث نظري" بالدرجة الكافية»، واستبق تحفظات النظرية الانبثاقية السائدة التي تدعم التجريب المطلق من جانب السلطة قائلا: «نحن لا نريد أن نرسم نظرية كاملة شاملة نصبح أسرى لها... ولكن... أن يمضي البحث النظري جنبا إلى جنب مع الخطوات العملية... [لكي] ينير أذهان الذين يمارسون التجربة العملية». ومن جهة أخرى هوّن من شأن الخلافات التي قد تنشأ عن محاولة تفسير «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية»، مؤملا أن «تؤدي إلى الاتفاق ما دامت كلها لا تختلف في الأساس، وهو الولاء للثورة والإيمان بالتجربة الاشتراكية الخاصة المتفقة مع ظروفنا ومراحل تطورنا». وبناء على ذلك دعا المفكرين العرب «الذين ينسجمون إلى درجة معقولة مع اتجاهنا السياسي العام... [إلى] حلقة دراسات اشتراكية عربية.. أو مؤتمر اشتراكي عربي... تكون مهمته هي البحث، لا الدعاية»[١]، بشرط أن تكون النظريات والفلسفات على مقاس النظام.

كانت فكرة بهاء تعكس أيضا نشاطا جاريا من أطراف متعددة في هذا الشأن، تمثلت، إلى جانب كتابات منشورة، في تشكيل مجموعات للمناقشة، وتجاوزت بذلك مجرد الاجتهادات الفردية. وقد أشار أحمد حمروش إلى تشكيل عدد من الحلقات المحدودة العضوية التي كانت تبحث في هذا الشأن في نهاية الخمسينيات. فهناك «الرابطة الاشتراكية» التي رأسها الضابط الحر كمال رفعت وضمت كلوفيس

محمد عودة وأحمد بهاء الدين ولطفي الخولي، وأخرى رأسها زميله أمين
، اتجاه محافظ شملت رشاد رشدي، وثالثة برئاسة صلاح دسوقي ضمت
ت اتجاهات مختلفة، منهم مراد غالب وإبراهيم حلمي عبد الرحمن ورفعت
ب ومحمد سعيد العريان وسعيد النجار. ويبدو أن بعض أعضاء هذه الحلقة
حلقة كمال رفعت، منهم مراد غالب وإبراهيم حلمي عبد الرحمن(٢). كما
اولة لعقد مؤتمر لرابطة العلوم السياسية التي كان يرأسها عبد القادر حاتم
يولوجية المصرية» في الجمعية المصرية للعلوم السياسية تحت رعايته(٣).

رئاسة ضابط حر لكل مجموعة مسألة ضرورية لكي تكون تحت حمايته، فلا
اعاتها معادية أو تآمرية. ولكن حتى في ظل توافر الأمن للنظام والمشاركين
ل يظل هذا الإجراء مشكلة. من جهة، توجد مصلحة مؤكدة للنظام في
موعة مبادئ ليتم «تجنيد» الشعب على أساسها، والأهم لكي تكون بمثابة
» لا يجوز الخروج عليها، وبالتالي إحكام القبضة على أجهزة الدولة
جية، وأجهزة الدولة عموما. ولكن من جهة أخرى، أهم بكثير، أية عقيدة يتم
سميا وإشراك الناس على أساسها من شأنها أن تصبح قيدا على النظام، لأنه
ولو باختياره، أمام شركائه المختارين وأمام السكان، وهو ما يخل بصيغة
ية الشعب» التي هي أساس النظام ككل.

ء ذلك، سيكون على «البحث النظري» بالضرورة، إذا أراد أن يكون في حدود
م، كما قال بهاء، أن يجري في حدود الالتزام بتعميق مبدأ الانقلاب نفسه، أي
ن يد النظام. وبالتالي كان جوهر فكرة «البحث» عن إيديولوجيا، أو «نظرية»
فكرة ما تصلح لأن يبني بها النظام فكرة تعبوية على مقاسه، بشرط أن تظل
نفس الوقت. وهي مشكلة معقدة، لأن أدلجة الانقلابية تعني أن تصبح النظرية
بة فارغة، لأنها تكون مجرد تكريس لـ«حرية» النظام خلف وبعد كل «نظرية».

، من شأن صياغة نظرية في ظل التعدد القائم بالفعل في الاتجاهات، كما
لفصل السابق، أن يجتذب قوى اجتماعية أو مجموعات ذات توجهات
فكرية مختلفة للتدخل في هذه العملية، نظرا لأن النظام بلا إيديولوجيا

(١) صعود وتبلور يسار النظام

قبل أن نصل إلى حلول النظام لهذه المشكلات، لنتتبع أفكار رجال يسار النظام، الذين مهدوا لصياغة «الميثاق». منذ لاحت بوادر الصدامات داخل الزحف المقدس في ١٩٥٩، كان هناك بالفعل اتجاه يتبلور معادٍ للاشتراكية الإسلامية والمحافظة، كما رأينا. ومع صعود المد الإيديولوجي اليميني والإسلامي بتولي كمال الدين حسين مسئولية الاتحاد القومي وإجراء انتخاباته، بينما الماركسيون في السجون والمعتقلات، بدأ هؤلاء الكتاب، يدافعون بشكل متزايد عن الاقتباس من الماركسية، وهو التوجه الذي انتهى إلى صياغة «ميثاق العمل الوطني».

فيم تكمن اعتراضات هؤلاء الكتاب على التيار الرائج؟ ربما كان أوضح بيان لها نص متأخر، يرجع لفترة التحول التي كُتب فيها «الميثاق». فقد أتاح لهم الظرف العام آنذاك توجيه النقد الصريح لشعارات «المدينة الفاضلة». كتب أحمد بهاء الدين رافضا دعاوى البساطة والأصالة التي كان يقول بها أنصار الاشتراكية العربية: (إن الجهل هو أغلى ترف يمكن أن ينغمس فيه شعب!... كلا! إن الأكل حول طبلية واحدة ليس اشتراكية»، والقول بأن «اشتراكيتنا نابعة من واقعنا... دعوة إلى (الأصالة) وليست دعوة إلى العزلة»[٤]. وواصل في مقال آخر كاشفا عن إدراكه لنقطة التحول عام ١٩٥٩ ونتائجها الإيديولوجية: «الصدام العنيف مع الأحزاب الشيوعية... أدى في الواقع إلى خوف كثير من العناصر من الفكر التقدمي بوجه عام... ولا شك أن كثيرا من العناصر اليمينية... والرجعية أيضا، قد حاولت استغلال أحداث العراق لإلقاء ظلال الشك وسوء السمعة على كل تيار تقدمي»، وأشار إلى ذلك الفريق الذي «يتكون من الذين

لمة الاشتراكية العربية على أنها اختراع خاص بنا... [مما] يؤدي بنا إلى أن
يء يصدر عنا وأن نرفض فكرة محاربة العيوب»[٥].

ذا النحو لم يكن الهجوم على الشيوعية بالنسبة لبهاء سوى علامة على صعود
، الأمر الذي يعني أنه لا يرى أن الماركسية هي العدو الأساسي حقا، برغم أنه
مذهب. وقد أثار كامل زهيري مبدأ الاقتباس من الماركسية بالفعل، ورفض
م فكرة الخصوصية:

أن أعلنا اشتراكيتنا عربية خاصة... هل أصبح محرما علينا أن نستشهد بالتجارب
شتراكية؟... [لا،] هناك بعض القوانين العلمية التي اكتشفها الاشتراكيون ولم تعد
نا خالصا لهم [مشيرا إلى الماركسية التي تُعرف باسم «الاشتراكية العلمية»]...
ها فقدت صفة «المذهبية»، وأصبحت لها صفة «العالمية»... فعلينا أن نستخدمها
دراسة الواقع العربي.

ا يتعلق بالخصوصية فقد رأى أن المقصود «بالتجربة العربية في الاشتراكية...
رام الواقع العربي»[٦]. ونادى محمد عودة بدراسة الماركسية، «لا كدين
ا يفعل الشيوعيون ولكن كتراث إنساني»، بهدف البحث عن «أساس نظري
تي راسخ» لـ«تجربتنا الاشتراكية»[٧]. والمقصود في كل الأحوال هو الانتفاع
بالماركسية بغرض «إغناء الوجود القومي»[٨]، تحت شعار الخصوصية:
ية تكون علمية بالنسبة للوطن العربي بقدر ما تكون الاشتراكية عربية»[٩].
مطلوب بناء طبعة خاصة من الماركسية يمكن تحويرها حسب الظروف.

ع أن الاقتباس من الماركسية بهذه الطريقة لن يشكل عبئا أو التزاما يكبل
حتى هؤلاء الكتاب، فهي تبدو هنا كمجرد إحدى البضائع الفكرية المتوافرة
ب أفكار العالم، يمكن لهؤلاء الكتاب انتقاء ما يشاءون من أفكارها كمواد
ن بتصنيعها بمعرفتهم، بغير أن يُدخلهم ذلك في حوار مع الماركسيين حول
يث إن القضية في جوهرها هي «إغناء الوجود القومي».

ن الفترة بدأت فكرة الصراع الطبقي تحتل موقعا مهما في خطابات عبد الناصر
ت في البداية كمشكلة يمكن تجنبها بسياسات إصلاحية. ففكرة الاتحاد القومي

تم تعريفها بأنها القضاء على الصراع الطبقي، ولكن بناء على الاعتراف بوجود «تفاوت طبقي» في المجتمع، وإزاء هذا التفاوت «قدامنا [:أمامنا] سبيلين: إما الصراع الطبقي وإما... نقرب الفوارق بين الطبقات بطريقة سلمية»[١٠]. ويمثل هذا الموقف تراجعا ملحوظا عن مسلمات المدينة الفاضلة التي أكد فيها كمال الدين حسين مرارا على أنه لا يوجد سوى نقاش ودي بشأن أساليب تحقيق الأهداف المتفق عليها.

وكانت الخطوتان الكبيرتان في هذا السياق هما تغيير مسار الصحافة، والمناقشة الواسعة التي جرت تحت عنوان «أزمة المثقفين»، حيث طُرح من خلالهما المنطق الذي حكم عملية إعادة التعبئة السياسية.

(أ) تغيير مسار الصحافة

في هذا السياق المتعلق بتعديل المجال الإيديولوجي يمكن أن نفهم إجراءات تغيير مسار الصحافة، شاملة تأميمها. لم تؤمم الصحافة في إطار إجراءات عامة ضد الاستثمار الخاص، فقد تم تأميمها على حدة، في مايو ١٩٦٠. لم يكن ذلك لأن رأسمالها في حد ذاته ذو وزن؛ ولا بسبب فشلها في الدعاية للنظام، فقد كانت هي الصحف والمجلات الأكثر انتشارا؛ ولا الخوف من أن تلعب دورا معاديا، فقد كانت تحت السيطرة بعد أن تم إلغاء معظم الصحف والمجلات في ١٩٥٤، وكان بإمكان عبد الناصر، كما رأينا، أن يأمر المُلاك بفصل من يشاء من أية صحيفة خاصة؛ ولم تمنع ملكيتها الخاصة من أن يدعي الضباط لأنفسهم حق «توجيهها»، واستعمال الاتحاد القومي في هذا الغرض. ولكن هذه الصحف من جهة أخرى فشلت في القيام بدور معين متوقع منها، فكان التأميم في هذه الحالة أيضا «رفتا» لملاكها لفشلهم في مجاراة مطالب النظام، وخاصة مطالب عبد الناصر.

ثر انتشارا، برغم محاولات عبد الناصر المتكررة لإنهاض صحفه وإبدال
ريرها[١٢]. من هنا اهتم عبد الناصر، على التوازي مع محاولة نفخ الحياة
هورية»، بالسيطرة على الصحف الناجحة. وكانت أهم خطوة اتخذت في
م هي الدفع إلى تعيين محمد حسنين هيكل، الوثيق الصلة بعبد الناصر،
، الناجح، رئيسا لتحرير الأهرام في منتصف عام ١٩٥٧. ومع ذلك ظلت
الأعلى توزيعا، وصحيفة «روز اليوسف» وقرينتها «صباح الخير» أعلى
الأسبوعية توزيعا.

ن «فشل» الصحافة الخاصة؟ كان الفشل في المضمون الذي تقدمه. لقد
ني بناء «المدينة الفاضلة» من خلال النقد الحذر للإدارة الحكومية، غير
ما الآخر لجذب القراء في ضوء غياب الحياة السياسية كان في الفضائح
فقد زاد الاهتمام بأخبار الحوادث تدريجيا، حتى أنها كانت أحيانا توضع
حة الأولى، وكذلك الكاريكاتير ذو الطابع الجنسي والفضائح الأخلاقية،
ذا الميل إلى الذروة عام ١٩٥٥[١٣]، مما أدى إلى احتجاج بعض القراء،
صحف احتجاجاتهم[١٤]، ونُشر أيضا نقد مباشر من جانب بعض الضباط
، بدأ بهيكل[١٥]، ثم عبد الحكيم عامر، الذي أدى نقده إلى تقلص المساحات
ة للجرائم، فيما قال هيكل[١٦].

ن الجرائم والفضائح يمكن أن تعتبر للوهلة الأولى محايدة سياسيا، وبرغم
تها في ترويج الصحف أفادت أيضا في نشر دعاية النظام الموجودة في نفس
، فإن المظهر النهائي لم يكن ليعجب الضباط، سواء لأنهم محافظون على
ال الدين حسين، أو لأن الصحف لا تبدو سياسية بما يكفي بالنسبة لاتجاه
ر. أضف إلى ذلك أن صحف الفترة الكبرى كانت محسوبة على النظام في
ال، فلم يكن عبد الناصر يستطيع أن يقول إن «الجمهورية» وحدها هي التي
لنظام. وكانت الصحف بوضعها هذا غير مناسبة كواجهة لنظام الزعامة، بل
احات الجرائم والفضائح مادة مناسبة لأعداء النظام، تقدم صورة محرجة
، خاصة بعد أزمة قاسم. كان المطلوب إذن أن تقدم الصحف مناقشات

جادة، واهتماما أكبر بالنهضة التي يجريها النظام، وصورة لمجتمع جديد، لا مجرد إشادة وتمجيد.

*

نأتي إلى الوقائع. مثلما حدث مع رأس المال الخاص، بدأ عبد الناصر في منتصف ١٩٥٩ يشير إلى تطور مطالب النظام من الصحافة:

> الصحافة بتهمل العمل اللي الناس بيعملوه... مهتمين جدا [الصحف] بإخواننا العاطلين بالوراثة... احنا النهارده عايزين [:نريد] الراجل اللي شايل شوال [:الذي يحمل جوالا] والراجل اللي بنى مصنع [:العمال والرأسماليين معا]... [أما ما ينشر في الصحف] شيء لا يمثل هذا المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني اللي احنا عايزين نبنيه... طبعا ممكن الكلام دا [:هذا] بنوقفه بالأوامر ولكن مش [:لن] حنوقفه بالأوامر، لازم [:لا بد أن] يقف بالوعي[١٧].

بعد أقل من عام أتت الأوامر بتأميم الصحف. فبرغم أن قانون تنظيم الصحافة[١٨] قد جعل الصحف ملكا للاتحاد القومي (ثم الاشتراكي لاحقا)، فإن هذه الملكية وفقا لتحليل باحث في القانون، صورية، «بينما كانت الملكية الواقعية للسلطة التنفيذية ورئيسها، مع فارق واحد، هو أنه يوقع قراراته بصفته رئيسا للاتحاد القومي أو الاتحاد الاشتراكي... فتصبح بالتالي محصنة ضد رقابة مجلس الدولة»[١٩]. وقد أخضع القانون الصحفيين مباشرة للنظام باشتراطه الحصول على ترخيص لمزاولة الصحافة من الاتحاد القومي (فالاشتراكي)، فأصبح الرضا السياسي والشِللي للحكام شرطا لمزاولة المهنة[٢٠]. وبهذين الجانبين يكون القانون قد أخضع المؤسسات الصحفية والصحفيين على السواء للسلطة الإدارية لعبد الناصر، بصفته رئيس الاتحاد القومي، فالاشتراكي لاحقا، مغلفة بقفاز شفاف يسمى السلطة الشعبية أو «التوجيهية»[٢١]. وجدير بالذكر أن القانون اجتذب ولاء معظم الصحفيين بتخصيص ٥٠٪ من أرباح المؤسسات الصحفية للعاملين فيها، والباقي للتطوير.

نه «الضمان الثابت لحرية الصحافة الحقيقية بمضمونها الأصيل وهي حق
أن يتابع مجريات الحوادث والأفكار وحقه في إبداء رأيه فيها وتوجيهها بما
نه»(٢٣). ولكن عبد الناصر لم يكرر ادعاءات المذكرة الإيضاحية والمقالات
، في اتجاهها في لقائه مع مجالس إدارات الصحف بعد التأميم بأيام؛ فلم
قراطية أو حقوق الشعب، ولو بشكل عابر، وإنما تناول لب الموضوع، وهو
يُنشر في الصحف، ورغبته في تغييره. وكان المبدأ العام الذي ذكره هو جعل
رسالة أكثر منها سلعة أو تجارة»:

هو الموضوع الأساسي، المجتمع الذي نريد أن نعيش فيه، المجتمع الذي نريد
بنيه. هذا المجتمع هو بالقطع مش [:ليس] مجتمع القاهرة... ولا السهرات بتاع
ل... بلدنا هي كفر البطيخ، القرية، أي قرية... اللي عاوز يكتب عن بلدنا يروح
ـ... لازم نشوف [:ننظر إلى] مشاكلنا الحقيقية... أنا أطلب منكم أن تعاونونا
رسم صورة المجتمع اللي احنا عاوزين نعمله [:نريد أن نقيمه]. أنتم كصحافة
لدين لخدمة البلد(٢٤).

ن المقصود ليس قمع أفراد بعينهم، ولا ضمان ولاء الصحافة، «لأنه إذا كان
ي فرد كنا نتصرف معه كفرد»(٢٥). فالتأميم الغرض منه «تجنيد» الصحافة
وجه، على أساس أن السيطرة الإدارية المباشرة على الصحف تسمح للنظام
اب الصحافة على النحو المطلوب. وقد هدد عبد الناصر بالفعل في نفس
واللي مش [:غير] مؤمن بالمجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني... أنا
ي [:أعطي] له معاش ويروح يقعد في بيته، ولكن اللي بيشتغل لازم [:لا بد
مؤمن [به]».

م تستجب الصحافة الخاصة للتحذيرات؟ لا شك أنها كانت راغبة في
ضباط، ولكن متطلبات التوزيع والربح جعلتها تناور للجمع بين رغبات
رغبات القراء، فضلا عن رؤية أصحابها الخاصة لماهية الصحافة. كما أن
هم السياسية الخاصة، في إطار النظام، كانت في اتجاه الشعارات الرائجة
لزحف المقدس». وقد تضمن كلام عبد الناصر للصحفيين قوله: «اللاتي
، لنا بيعوا القطاع العام... أسمّي هذا الكلام إيه [:ماذا]؟ أسمّيه انحراف...

ناقش كل الأمور ما عدا موضوع الانحراف»[٢٦]. وهكذا كان التأميم ضربة لميول الصحافة الخاصة وفي نفس الوقت رفعا للعذر الخاص بضرورات التوزيع والربح.

كان التغير الأساسي من الزاوية المؤسسية هو تدفق العسكريين على مجالس إدارات الصحف والمجلات ورئاسة تحريرها[٢٧]، فمثلا أصبح الضابط الحر كمال رفعت مشرفا عاما على «مؤسسة أخبار اليوم» في فترة إبعاد الأخوين أمين عنها، ثم عُين زميله كمال الحناوي، نائبا لرئيس مجلس الإدارة، على أمل تغيير العقلية الصحفية في الأخبار. كما أصبح ملاك الصحف، ومن حل محلهم في رئاسة تحريرها، موظفين يستطيع النظام أن ينقلهم من صحيفة لأخرى، أو إلى مؤسسات أخرى كشركة للأسماك أو شركة باتا للأحذية بقرارات إدارية بغير حاجة إلى إعلان.

وكان أول وأهم تطبيق لهذه الصلاحيات على الأخوين أمين، بما يوحي بأن «الأخبار» كانت المستهدفة أساسا بالقرارات. فقد اختفى اسماهما في ٤ ديسمبر ١٩٦٠ واستمر لشهور بغير تفسير، أو حتى إخطار شكلي للقراء[٢٨]، وفي يوم آخر اختفى جلال الحمامصي بنفس الطريقة[٢٩]، بغير أن يحال أي ممن تم التخلص منهم إلى تحقيق قانوني أو غير قانوني. وأحيانا يكون الاحتجاب مصحوبا باعتقال، مثلما حدث مع الدكتور جمال العطيفي لأنه انتقد عدم نشر بعض القوانين والقرارات في الجريدة الرسمية أو تأخُّر نشرها[٣٠]. وعلى مر الأعوام أحيل حوالي ١٢٠ صحفيا إلى مؤسسات اقتصادية مختلفة بقرارات نقل جماعية أشاعت جوا من الإرهاب العام وسط الصحفيين[٣١]. وأحيانا كان بعض الصحفيين يفُصلون لسبب أو لآخر، ثم يعادون بعد بذل المساعي وإعلان التوبة.

بإتمام التحكم في الصحافة على هذا النحو أصبحت الرقابة نافلة لا لزوم لها، فتم رفعها بعد شهور. وقد ألح رجال النظام على التغني بهذه الخطوة وتذكير الناس بها[٣٢]، ولكن الواقع أن الصحف أصبحت أكثر حكومية بعد رفع الرقابة مما كانت قبلها، لأن رئيس التحرير بطبيعة الحال أكثر كفاءة كرقيب من موظفي الرقابة الذين كان بمقدور الصحفيين أن يتحايلوا عليهم أحيانا. كان التأميم وسيلة لفرض نمط معين من الصحافة ليحل بقوة الاحتكار محل النوع الرائج، فقد أصبحت الوجبة الصحفية المرغوب فيها موحدة، وبالتالي إجبارية على الصحفيين والقراء معا.

ميمات ١٩٦١ تبنى عبد الناصر تفسير تأميم الصحف باسم الحرية ومنع
وس الأموال على الصحافة (٣٣). وبعد عام أكد «الميثاق» ذلك التفسير (٣٤).

زمة المثقفين

جهود تغيير اتجاه الصحافة الخاصة قبل تأميمها بشهور. ففي سبتمبر ١٩٥٩
أحمد بهاء الدين كرئيس تحرير إضافي في «أخبار اليوم»(٣٥)، وأصبح يكتب
وعيا يحتل صفحة بأكملها، بشكل غير مسبوق في هذه الجريدة التي تقوم
على كل ما هو قصير، خبرا وتحليلا ومقالا، بل وغير مسبوق في الصحف
نذاك عموما. وفي نفس الشهر أنشأ هيكل «صفحة الرأي» اليومية في الأهرام
الصحافة أنها «تساير» الأحداث على علاتها، بلا إيمان، وأعلن أن الصفحة
للمناقشات، لا للحملات الصحفية(٣٦). ثم أضيفت صفحة أدبية أسبوعية
بر ١٩٦٠ تولت تحريرها بنت الشاطئ، الكاتبة الإسلامية (ولاحقا لويس
، تغير له دلالته)، وفي الشهر التالي أصبح الأهرام يضم ملحقا أسبوعيا كل
ة يشمل مقال هيكل وصفحة للفنون وأخرى للعلم وثالثة للرياضة. وفي
ضيف بعد التأميم كتاب إيديولوجيون شوام موالين للنظام، مثل مازن البندك
ياش وكلوفيس مقصود(٣٧)، واتسعت الجريدة لإسهامات بعض المسئولين
ة طبيعة «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية»، منهم الوزير حسن عباس زكي
قالاته التي سبق تناولها. فأصبحت الصفحة الثالثة تشبه صفحة الرأي التي
ا حسنين هيكل في الأهرام، مع وجود ملحوظ ليسار النظام.

تحول الملحوظ والسريع نسبيا يدل على أن النظام أصبح يرغب بشدة في
جهاته بشكل أفضل، وفي إثارة نقاش حول قضاياه المختلفة وطبيعته، في
ا يُكسبه عمقا واحتراما لم يكن بمقدور الصحافة قبلها أن تقدمه. وكانت ذروة
ل المناقشة المعروفة باسم «أزمة المثقفين»، التي سبقت التأميمات بأربعة
تهت قبيل إعلانها، فكانت بمثابة خلاصة أو حساب ختامي يبلور هذا التعبير
سب مع الإنهاء العملي لفكرة «الاشتراكية المصطبة» وفكرة الزحف المقدس

دشنت صفحة الرأي في الأهرام هذه المناقشة وقادتها، ثم انضمت أقلام أخرى مثل أحمد بهاء الدين في الأخبار، وأقلام عديدة في روز اليوسف وغيرها. كانت صفحة الرأي تنشر مقالات متخصصة تتناول قضايا مختلفة. ولكن الحيوية دبت فيها فجأة في مارس ١٩٦١ مع إسناد تحريرها للكاتب الماركسي المصري المستقل (أي غير المنضم لأحد التنظيمات الشيوعية) لطفي الخولي. وكان الخولي قد أُفرج عنه مع مجموعة صغيرة منتقاة من رفاقه، المستقلين مثله، من المعتقل قبل قليل[٣٨]. افتتح الخولي تحريره للصفحة بأول مقال له عن «أزمة المثقفين العرب». وفي خلال شهر استدعت الصفحة للكتابة فيها عبد الرازق حسن وعبد الملك عودة وحسين خلاف وراشد البراوي وميشيل كامل ومحمد أنيس وطعيمة الجرف وآخرين، وهم يمثلون تيارات متباينة داخل المشهد الإيديولوجي، مع ثقل خاص ليسار ووسط النظام.

كانت مقالات لطفي الخولي تهدف إلى إجراء مصالحة أو وضع أساس لإدماج المثقفين، اليساريين بالذات، في النظام. وقد بدأ مقالاته بتعريف المثقفين بأنهم «طباخين الطعام الفكري»[٣٩]، أي المتخصصين في الإيديولوجيا بأوسع معنى. ثم عرج إلى تعريف الثقافة العربية بأنها تتجاوز الدين الإسلامي لأنها تبادلت الأخذ والعطاء مع حضارات سبقتها، وكانت منفتحة[٤٠]، مستبعدا بذلك أطروحات الخصوصية من حيث المبدأ. وفي المقال الرابع دخل إلى لُب الموضوع؛ فاتهم معظم المثقفين، بالمعنى المذكور، بالتخلي «عن مهام دورهم التاريخي الإيجابي وذلك بعد أن أصبحوا وزراء وموظفين كبارا [بعد ثورة ١٩١٩]». ثم عاد فقسم الثقافة قبل انقلاب يوليو إلى وجه رجعي كان يمثل أرستقراطية الأرض ووجه تقدمي مثَّل الطبقات الأخرى «المتحفزة لاستكمال الثورة الوطنية فالاجتماعية»[٤١]، معيدا بذلك الاعتبار إلى قطاع من المثقفين قبل الثورة.

نأتي إلى الأزمة: استيقظ المثقفون «ذات صباح وإذا بالمجتمع القديم ينهار أمام أعينهم ككومة من القش الهش على دبيب أقدام الجيش»[٤٢]، واتَّهم المثقفين بأنهم وقتها، إن لم يكونوا في المعتقلات، حبيسي الصالونات أو منعزلين. ومن هنا وصل إلى فكرته الأساسية، وهي أن المثقفين قد فشلوا في فهم طبيعة النظام الجديد:

ني به نظام السلطة السياسية المستقلة عن مصالح القوى والطبقات الاجتماعية،
نت سلطتها تلك استثناء تاريخيا من القاعدة العامة التي تقرر طبقية السلطة...
، هنا تبددت عبثا كل محاولة قام بها المثقفون لتقنين الثورة في القوالب الفكرية
، حملوها معهم من المجتمع القديم. وقد أحدث هذا بالضرورة عدم تجاوب
أو جزئيا بين المثقفين والمجتمع الجديد. فتقوقعوا في سلبية(٤٣).

انت المشكلة في الفهم، استكمل الخولي رؤيته محاولا مساعدة المثقفين
لواقع الجديد، فتناول فكرة التوازن الذي أنتج نظاما فوق الطبقات، التي
مل الأول، وشرح آراء المثقفين المختلفة في طبيعته، وانتهى إلى أنه «ثورة
نطوات ثورة ١٩١٩ ... وتمضي إلى ثورة تطوير اجتماعي واقتصادي»(٤٤).
ل إلى القول بأنه اشتراكي، خاصة أن ذلك كان قبل تأميمات ١٩٦١.

، المقالات بصفة عامة أن تمنح النظام سياقا سياسيا مفهوما، بدلا من «النظرية
، التي روجها الضباط في الخمسينيات لتفسير حكمهم، فضلا عن إخراج
دهم من فكرة «التعبير» عن هوية شعبية عامة استلبها الاستعمار، بما تجره
لأصالة والخصوصية السابق الإشارة إليها. وقد أثارت مقالاته بالفعل جدلا
مت صفحة الرأي جانبا كبيرا منه(٤٥).

ذا النحو كان الهدف من المقالات إدماج المثقفين في النظام على أساس
نب رئيسي من الموقف الإيديولوجي القائم: البدء من جديد، على أساس
مع جديد بالفعل. وبناء على ذلك اقترح عليهم أن ينبذوا «نظرية (راحة البال)
مسئولياتهم الجليلة في دراسة مشاكلنا وقضايانا الرئيسية»، وأن «يجعلوا من
دي ودراسة أوضاعه نقطة البداية لعمليات تفكيرهم، لا أن يفرضوا على
الب الفكرية الجامدة التي استعاروها من خارج واقعهم»(٤٦).

هذا الطرح لم يقدم للقراء سوى تفسير معين لما مضى دون أن يقدم تصورا
بل. كانت الفكرة الضمنية التي سيطرت على المقالات هي محاولة فهم أمر
ة لأحد فيه، مع التشديد على جوانبه الإيجابية، بما يبرر المطالبة بنبذ «نظرية
». كان أقصى ما يستطيع الخولي طرحه هو الدعوة لتأييد النظام تأييدا عاما

على أساس أنه يستكمل ثورة ١٩١٩ ويتجه إلى «ثورة تطوير اجتماعي واقتصادي».
ولكن لم يكن بمقدوره أن يوضح ماهية طاقات وحدود نظام كهذا، أو مدى وحدود تقبله لتعاون مختلف الأطراف معه، خصوصا أنه يبدو في رؤيته نفسها نظاما مستقلا طليق اليد. وبالتالي لم تطمح المقالات إلى وضع إستراتيجية للعمل معه، أو ضده. كان التحليل يقدم أساسا نظريا لفكرة استقلال النظام عن القوى الاجتماعية والسياسية، غير أن هذا الفهم يتضمن في المقابل أنه على حد تعبير إحسان عبد القدوس «جمعية سرية» لا يمكن التنبؤ بمسارها، بسبب هذا الاستقلال بالذات، ناهيك عن المساهمة فيه.

*

بعد انتهاء المناقشات بشأن أزمة المثقفين تدخل هيكل. كان تدخله في واقع الأمر بوصفه الممثل الصحفي والإيديولوجي شبه الرسمي لعبد الناصر، فغطت مقالاته بعنوان «أزمة المثقفين» موضوعات أعرض بكثير، ووضعت القضية المثارة في إطار تغيُّر جارٍ في شعارات النظام وتوجهاته، ومهدت لتأميمات يوليو ١٩٦١، وقدمت وعودا ضمنية للمثقفين ضمن إشاراتها للمستقبل.

كان الهدف الأساسي فيما قالت المقالات تحقيق «التلاقي والامتزاج بين (قوة الدفع الثوري) [:الضباط في السلطة] وبيْن (المثقفين) [:المتعلمين] وحتى تنصهر طاقات الاثنين معا وتذوب في حركة النضال الشعبي»، وأن «يشعر آلاف الشبان من المثقفين الجدد الذين يقومون اليوم على تنفيذ خطة التنمية... أنهم أصحاب حق شرعي وطبيعي في قيادة معركة التطوير الكبرى تحقيقا لأهداف الثورة الشعبية»(٤٧)، باعتبار ذلك الأساس الوحيد الممكن لمشاركتهم الإيجابية. لم تخاطب المقالات المثقفين، بمعنى منتجي الإيديولوجيا، وحدهم، ولا من دخلوا في عداوات مع النظام، بل مع مجمل المتعلمين، خصوصا الشباب منهم، القائمين بأعمال ذات سمة إيديولوجية: «هؤلاء الذين واتتهم الفرصة ليتعلموا، وليتولوا القيادة الفكرية في شتى المجالات»(٤٨)، وفي الواقع مجمل المجموعات التي أسميناها في الفصل الثاني «صف الضباط»، العاملين في المؤسستين التعبوية والإنجازية.

وقد أضافت المقالات هدفا آخر: الحاجة «إلى مزيد من المناقشات العامة الحرة

دنا الوطنية والمساعدة على صياغتها بصورة شبه كاملة»[٤٩]، لأن «التوضيح النظرية، أصبح الآن... ضرورة حيوية لنجاح الثورة... حان الوقت الذي بناء إطار فكري واضح لاتجاهاتنا الثورية»، بهدف «حشد الموارد الفكرية لى أساس من الاقتناع والحماسة»[٥٠].

ج بهذا الشكل لا يقل هدفه عن إعادة تقديم النظام للسكان على نحو مفهوم سمح بإدماج الصف الثاني من خلال منحهم حقا شرعيا ودورا داخل النظام كله يتطلب تأسيسا إيديولوجيا جديدا لشرعية النظام، وبالتالي إثارة القضية صى جرأة.

نطق أثار هيكل، ومنذ المقال الأول، الواقعة الأولى الحساسة التي أسست قلاب. فقرر أن «مهمة الجيوش التقليدية أن تحفظ الأمر الواقع وتصونه عليه وتحاول تغييره»، واضعا بشكل صريح الاعتراضات التي تقال همسا ، من ذلك إلى تحميل المثقفين المسئولية عن تدخل الجيش في السياسة كة الجيش اتجاها إلى الثورة، في الفراغ المخيف الذي أحدثته أزمة المثقفين قيادة الحقيقية للنضال الشعبي»[٥١]. ونجاح الضباط وتأييد الجماهير لهم ذاته «تذكير دائم»، «للفئات المثقفة بعجزها عن أداء دورها الطليعي»[٥٢]. ، ما قاله لطفي الخولي، طَرَح هيكل أن الفراغ سابق على الانقلاب، بل كان لذي أخذ ينادي الضباط، أي يدفعهم نحو السلطة. وأضاف أن الفراغ هو استمرارهم في السلطة، فلم يكن في مقدورهم الانسحاب من الفراغ فبقوا ن، بدافع وطني، خشية أن ينهار «الكيان الوطني» بالكامل.

ذلك صنَّف هيكل المثقفين قبل الانقلاب إلى مرتبطين بالطبقة الحاكمة وسلبيين، فكان المثقفون «في واقع حالهم، يكونون طبقة لها مصالحها ن مصالح الجماهير، ولها ارتباطاتها الوثيقة مع الطبقة الحاكمة»[٥٣]. أحزاب، كانت الأحزاب التقليدية مجرد تعبيرات مختلفة عن كبار الملاك ن فـ«كانت فلسفتهم تلفتا إلى الوراء [: رجعية]»، بينما الشيوعيون «الثورة م لا تصنع محليا، وإنما استيرادها... من الاتحاد السوفيتي أمر لا مناص

منه!»، وأخيرا كان الحزب الوطني «طيبًا» ولا وزن له[٥٤]. فلم يستثن أحدا، لأن النظام كان منذ البداية بلا جذور، فقدّمه هيكل ككيان يقوم على أنقاض الماضي بأكمله عدا بقايا الحزب الوطني «الطيب». كذلك ليس للمثقفين أن يتذمروا، فهم المسئولون عن الانقلاب، لأن الفراغ الذي تسببوا فيه هو الذي «امتص» الضباط إلى السلطة، إن جاز التعبير. وهكذا كان مغزى إعادة تأسيس شرعية الانقلاب على هذا النحو وصم كل القوى السياسية التي كانت قائمة، وإنكار معنى وجودها أصلا، كمبرر إيديولوجي لتصفيتها الفعلية بين عامي ١٩٥٢ و١٩٥٤. وبناء على ذلك كرر متحديا: «إن الجيوش ليست بالطبيعة طليعة الثورات»[٥٥].

لكن المغزى الأهم لهذا الدفاع أنه يقيم شرعية الضباط على مزيج من الحتمية واللا مسئولية، فشرعية الانقلاب هي شرعية الحل الوحيد المتاح، وبالتالي غير القابل للمناقشة، أو شرعية شيء أفضل من لا شيء، أي شرعية الانتقال كهروب من الدمار. لكن هذا الدفاع القوي عن شرعية حكم الضباط كان مبنيا ضمنيا على أنهم أبناء ظرف كارثي متمثل في إفلاس البلاد سياسيا، وبالتالي، وهو ما لم يقله هيكل بالطبع، أبناء هزيمة شاملة وكاملة للبلد بأكمله.

كانت ميزة هذا القول بالانهيار الشامل قطع الطريق على أي احتجاج على تولي الضباط السلطة، لأنه لا بديل. ولكن هذا يعني بالمقابل أن حكم الضباط لم يكن نصرا ولا ثورة، وإنما الحل المتاح، أو إنقاذ ما يمكن إنقاذه. ووضع المسألة بهذه الصورة يحط في نهاية المطاف من قيمة حكم الضباط بقدر ما يحط من قيمة الوضع الذي أنتجهم. فالنظام الذي لا ينتُج عن انتصار الشعب، وإنما عن هزيمته الشاملة وعجزه المطلق، وخيانة الجميع له، هو ابن الهزيمة والعجز، وبالتالي يصعب أن يكون له أي معنى إيجابي وأي مستقبل مشرق. ومن جهة أخرى تجاهل هيكل أن الحل الذي قدمه النظام لم يكن سوى تعميق الأزمة السياسية إلى النهاية بإلغاء المجال السياسي كلية، على نحو ما أشرتُ في الفصل الأول من هذا الكتاب، والعجز عن إعادة إنشائه كمجال مفتوح مجددا.

بعد أن حصل هيكل على ذلك النصر، بهذا الثمن الباهظ، حاول أن يعطي الانقلاب معنى إيجابيا، بوضع النظام في سياق ظاهرة حكم الجيش في العالم الثالث كله.

جيا الوظيفية، وفي ضوء إشكالية افتراضية أسماها إشكالية الثورة، كتب
ان الدال «حتمية التاريخ»:

مشكلة التي تواجهها قضية الثورة في معظم البلاد المتخلفة هي وجود تحالف
لاستعمار الخارجي وبين القوى الداخلية محتكرة الثروة الوطنية... تأثير
...
معارضة الديمقراطية لتغيير الأحوال في تلك الظروف تكاد أن تستحيل... [كما
لجماهير... تتطلع إلى مواجهة حاسمة لمشاكلها لا تضيع جهدها في الصراع
بي الطويل خصوصا تحت ضغط الحرب الباردة... من ذلك كله يصبح لزاما
الحركات الثورية أن تجند جيوشها الوطنية لخدمتها(٥٦).

ىذا التنظير لا يتضح كيف يمكن تطبيقه على انقلاب ١٩٥٢، حيث إنه وفقا
ي قدمه هيكل لم توجد أية حركات ثورية سوى ذلك «الحزب الطيب»، كما
فعله الضباط هو تصفية الجيش من كل العناصر السياسية وشبه السياسة
، أن «تجند الجيوش» لصالح هذا التنظيم أو ذاك. وإجمالا يوضح التضارب
طرح هيكل مدى صعوبة صياغة التعبئة الصراعية الجديدة المطلوبة. فمن
«الجيش» اضطر اضطرارا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، بسبب «خيانة» المثقفين،
لى الأقل. ومن جهة أخرى، قيل، بالعكس، ما معناه أن «الجيوش» هي
لبيعة الثورات» في العالم الثالث، بل وأداة في يد الحركات الثورية التي
رف النظر عن قضية خيانة المثقفين التي تصبح نافلة هنا.

لنظر عن تناقضات الطرح، فإن مغزاه العام هو أن انقلاب الجيش كان وطنيا
، ثورة لصالح الوطن. ولكن إذا كان الجيش (وبالأدق «الضباط الأحرار»)
ة، أين الثورة؟ أين بقية الجيش الذي كان الضباط الأحرار فرقة استطلاعه؟
مهم لأنه يتعلق بالهدف الأول للمقالات: أي «تجنيد» الإنتليجنسيا.

هيكل جرحا آخر، هو قضية انتشار العسكريين وأتباع مختارين في مختلف
لدولة، تحت عنوان «أهل الثقة»، الذين أتوا على حساب الإنتليجنسيا
متخصصة، باعتبارها من القضايا الأساسية التي كان المتعلمون يعانون منها
لرح هنا فكرتين: أن استمرار الثورة كان يتطلب مكافأة مجموعة «الضباط

«الأحرار» بمناصب مدنية لإبعادهم عن الجيش ومنع تكرار الانقلابات[٥٧]. أما الثانية فتتعلق بالمناصب الممنوحة لأنصار النظام من غير الضباط الأحرار. وكان مبررها هو أن الطليعة كانت تفتقر إلى تصور للمستقبل، فأخذت تبحث «عن طريق للعمل الثوري»، ولكنها كانت لا تريد أن تخضع لعوامل الشد والجذب، خاصة من العناصر الأخرى المطالبة بالتغيير والنشطة مثل الشيوعيين. ومن هنا أُعطيت الأفضلية «للذين ليس لهم ارتباطات طبقية معينة»، أي لمن لا لون لهم، والموالين بالتالي «لإرادة التغيير [:النظام] مهما تصادمت مع الأمر الواقع أو المصالح الطبقية القائمة. معنى ذلك أن الاتجاه إلى أهل الثقة في تلك الفترة كان ضرورة من ضرورات المعركة الدفاعية التي كانت التجربة الثورية تخوضها في ذلك الوقت... [لكي] تصد أي محاولة للتأثير على دورها التاريخي»[٥٨]، الذي لم تكن تعرف ما هو، وفقا لتفسيره نفسه.

يمكن ترجمة هذا الكلام بأن الضباط في الحكم، باعتبارهم ممثلي الفراغ السياسي، كانوا مضطرين للاعتماد على المرتزقة في تشكيل «جيش الثورة». والمرتزق قد تكون له مبادئ أو أخلاق على المستوى الشخصي، وقد لا تكون، ولكن وضعه لا يتيح له الاستمرار إلا بقدر ما يكون مطيعا، بلا توجهات عامة، مقابل امتيازات بطبيعة الحال، كما رأينا في تشكيلات «هيئة التحرير».

لكن المقالات لم تثر هذه القضايا لمجرد تبرير الوضع القائم، أي جيش المرتزقة، بل لتقول ضمنيا إن الأمور لن تسير على هذا النحو في المستقبل، نظرا لأن الثورة، أو الطليعة، بصدد صياغة عقائدها لتجند جيشها على أساسها. وبالتالي «المثقفون»، أي المتعلمين عموما، وخصوصا الخبراء، مدعوون للمشاركة، كما قالت المقالات من البداية. ومن هنا اختتم هيكل تحليلاته بتوصية: «لا ينبغي على الإطلاق ـ مهما كان الثمن ـ أن تنقلب الأحوال وتصبح الثورة الشعبية وجماهيرها تحت قيادة القوات المسلحة»، وأكد أن الجيش مجرد «حارس للأماني الوطنية وخادم للشعب في الحفاظ عليها»[٥٩].

المهمة إذن إقامة جيش غير مرتزق، وهي تتطلب تجنيده على أساس فكرة ما. لذلك انتقلت المقالات إلى المهمة الثانية، «بلورة عقائدنا الوطنية»، أي الخطوط العريضة للإيديولوجيا المقبلة. وقد يقال إن فكرة «الزحف» كانت بدورها دعوة لمجمل

ـاركة على أساس أن التخلص من أعداء الشعب قد تم بالفعل في ١٩٥٤.
المشاركة كانت بلا عنوان محدد، كانت دعوة «للانبثاق» كما رأينا. ولكن
لآن هو تجنيد قوة تخص النظام بناء على مبادئ في مواجهة أخرى. لذلك
ية إشارة إلى الزحف المقدس، وبقية منظومة اشتراكية المندرة، وإنما إلى
ـ». هي إذن دعوة إلى العمل.

ـكرة لم تكن قد اتضحت بعد، فحملت صياغتها بعض جوانب الشبه مع
ـف»: «هدف العمل الثوري هو: توسيع قاعدة الثروة الوطنية وتنميتها،
ـدالة التوزيع. والاعتماد على القطاع العام حتمي لأنه بديل الطريقين
ـيوعي غير المناسبين، كما أن الوحدة الوطنية لازمة نظرا لخطر الحرب
ـن هنا فإن «الاتحاد القومي» هو الإجابة المناسبة لممارسة الديمقراطية
ـروف[٦٠].

ـبحت الثورة، بأثر رجعي كالعادة، «ثورة فلاحين وعمال» منذ البداية،
أن «الديمقراطية هي حكم الشعب وغالبية الشعب العظمى هم الفلاحون
ـلكن هيكل اعتبر أن الفلاح هو كل من يعيش على الزراعة في حدود قانون
ـراعي، أي بما فيهم كبار الملاك، والعامل هو كل من يتقاضى أجرا، بما
ـديرون والموظفون[٦١]. أي، مرة أخرى، كل من يتبقى بعد التأميمات
بعد أيام من هذا المقال، عدا أصحاب المشروعات الخاصة المدينية؛
ـهم التأميمات. الاختلاف إذن يكمن في القطاع العام والتأميمات وفكرة
ـلعمال.

المقالات أيضا الشعار الجديد للنظام بعد التأميمات بالنسبة للعدالة
، وهو «تذويب الفوارق بين الطبقات»، بدلا من التعبير السائد قبلها:
ـارق»[٦٢]. وقد فسره هيكل بأنه يعني «تكافؤ الفرص»، ضاربا المثل
ـكندنافية[٦٣]، أي شيء يشبه دولة الرفاه الأوربية الغربية، بالطبع بغير جانبها
. كما أشار إلى ضرورة إعداد من يتولون إدارة القطاع العام «اجتماعيا»
ـولوجيا[٦٤]، بما يشير إلى أحد أهم جوانب اهتمام هذه المقالات، وهي

الحاجة إلى تعبئة الطبقة الجديدة من المديرين الذين سيتولون إدارة المشروعات المؤممة، وما يُستجد.

*

كانت المقالات جديدة في لغتها بالفعل، وعلامة على تغير جارٍ في إيديولوجيا النظام، وبالتالي أثارت الانتباه وولَّدت عدة ردود أفعال. فتعبيرا عن رؤى ضباط الجيش من اليمين كتب صلاح دسوقي أنه لا توجد أصلا أزمة مثقفين، لأن الضباط من المثقفين، كما أن معظم المتعلمين أيدوا الثورة. وإذا كان ثمة أزمة فإنها تنحصر في «مجموعة من محترفي الثقافة»، سواء بحكم مهنتهم أو «المحترفين بقصد إحداث تغيير يقوم على مبادئ مستوردة»، وهم مصابون بـ«عقدة أوربا»، و«لا يستطيعون أن يتصوروا أنه يمكن أن يكون في بلادنا نظام سياسي... لم يرد في المراجع»[٦٥]. والشعب، لا المثقفون، هو الذي سيعطي الثورة نظريتها، وعبد الناصر تولى صياغتها بالفعل بالتجربة[٦٦]. ومؤدى ذلك الإبقاء على نظام المرتزقة والاكتفاء بالجيش مصدرا للكوادر الرئيسية.

وفي «روز اليوسف» رفض إحسان عبد القدوس مقولة «أهل الثقة وأهل الخبرة»، لأن الضباط لم يكن لهم حزب ليمنحوا أعضاءه ثقتهم، فكان «عنصر الكفاءة وحده هو المقياس في تحمل المسئولية.. أما الإخلاص فهو مفروض في الجميع إلى أن يثبت عكسه.. وأنا أفضل هذا التحليل... لأن طبيعة ثورتنا لا تسمح بتقسيم الناس إلى طوائف»[٦٧]. كما رفض فتحي غانم منطق هيكل في تبرير الانقلاب، فـ«المثقفون لم يتخاذلوا ولم يفقدوا ثوريتهم في لحظة ما... [ولكنهم] لم يكونوا صالحين لقيادة الثورة في الظروف السياسية العالمية المحيطة بنا... أما الضباط... [فـ]يملكون قوة الحماية التي تعطي الأمان للثورة»، فـ«لا معنى إذن للاعتذار عن قيام الضباط بالثورة.... ولا أيضا للهجوم على المثقفين المدنيين أو تشويه تاريخهم، ولا معنى أيضا لشعور المثقفين بالحرمان لأنهم لم يتولوا قيادة الثورة»[٦٨]. وباختصار يبقى الحال على ما هو عليه بوصفه أمرا واقعا.

ام معا[٦٩]، أو بتأكيد افتقارهم لنظرية ثورية[٧٠]. وكانت هذه الإدانة تعبر
رؤيتهم للثقافة السائدة قبل الانقلاب، التي همشت أمثالهم طويلا ودائما،
، القصور السياسي العميق الذي وصم هذا التيار (وسنتناوله تفصيلا في
ير).

قفين آخرين أبرزوا بحذر بعض الآثار السلبية للنظام الجديد على المتعلمين
ثقفين خصوصا. فمثلا أيد مجدي وهبة فكرة أن المثقفين بمختلف اتجاهاتهم
نظرية ثورية قبل يوليو، ولكنه أوضح أن الثورة نظرا لأنها «تشكلت في صورة
كري» أدت في النهاية إلى «عودة المثقفين لثكناتهم الثقافية»، وتشكلت «أزمة
كام والمثقفين»[٧١]. كما أشار رشدي سعيد لأمثلة على إبعاد من خططوا
بعينها عن تنفيذها، والنتيجة «بصراحة تبقى حاجة من اتنين، يا إما يتقوقع...
س أنا حاولت... أو إنه يحاول بطرق مختلفة إنه يتشعبط [:يتعلق، يلتحق]
ع ويدخل له مش [:لا] من أبوابه الأساسية، وإنما الخلفية»[٧٢]، مشيرا
طلية (المرتزقة) الذي كان قائما. وبناء على هذه الملاحظة أقر عبد الرازق
م أنه أصلا بدأ بإدانة المثقفين بالخيانة والسلبية قبل الثورة[٧٣] ـ أن «دايما
ب بتبقى [:التي تأتي] من أعلى ما بتبقاش بدرجة النضوج الكافي اللي تخليها
نجح»، وأشار إلى مطالبة البعض في السنوات الأولى للنظام، بتأميم البنك
رضهم لاتهامات جعلتهم «يتقوقعوا»[٧٤].

طرحت «أزمة المثقفين» بمختلف الاتجاهات قضية شرعية الحكم
ليس باعتبارها قضية فكرية أو علمية، ولكن باعتبارها مدخلا لإعادة تأسيس
قاعدة تقوم على الولاء «السياسي»، لا على مجرد المنافع والسرادقات
«الاتحاد القومي». وكان هذا يهدد كلا من فكرة الزحف وقاعدة المرتزقة
«جيش الثورة» الزاحف خلف «الطليعة العسكرية».

رة أخرى، أثارت المقالات مشكلة، لا يبدو في حدود ما تناولناه أي أفق
، الشرط هو الإبقاء على الأساس الانقلابي للنظام، بل وتعميقه. ففي النهاية
: هي أن مواصلة الإجراءات الثورية من أعلى وبشكل سري، ثم مأسستها،

تتطلب بناء سياسيا يكرس الانقلابية ويدعمها. ولم تقدم مقالات هيكل أكثر من وعد ضمني بإفساح المجال لكوادر من الإنتليجنسيا، بناء على كفاءتها، لا بالمشاركة في السلطة. وقدمت نوعا من تبرير التأميمات بفكرة العمال والفلاحين بغير أي كلام واضح عن معنى ذلك مؤسسيا.

(ج) إعلان التعبئة السياسية

كان اقتحام المجال الإيديولوجي وطرح مهمة «بلورة عقائدنا الوطنية» علنا بداية أو مدخلا لعملية أشمل لإعادة بناء النظام على أساس هذه العقائد الجاري بلورتها. انتقلت هذه العملية إلى المستوى المؤسسي بعد الانفصال السوري. وكان خطاب عبد الناصر بشأنه(٧٥) بمثابة تدشين لهذه المرحلة، شاملة نقد ماضي النظام وخطوط عريضة للتغيرات المرتقبة لتلافي جوانب النقد. تحت شعار «دقت ساعة العمل الثوري»، تمثلت هذه الخطوط العريضة في إعادة فرز عضوية الاتحاد القومي وإعادة بنائه، بحيث يكون «أداة ثورية للجماهير الوطنية وحدها، صاحبة الحق والمصلحة في التغيير الثوري... للذين تتحقق بالاشتراكية آمالهم»، ثم تنشيطه وتكليفه بدور سياسي ما تحت عنوان «توسيع القيادة الثورية والقاعدة الثورية معا، وتوعية الجماهير المعبأة توعية مستمرة وعميقة، تكفل قيادات متجددة للنضال الشعبي، وقواعد تمتد إلى كل مركز من الوطن». ويتصل بذلك، مكافحة الانتهازية عن طريق «صياغة مُثُل المجتمع وأخلاقه على نحو جديد أكثر ارتفاعا وأشد عمقا»، فضلا عن إصلاح الجهاز الحكومي.

غير أن اللهجة الثورية المرتفعة، والتي ستظل كذلك لفترة، كان الغرض منها في الحقيقة محافظا، هو تثبيت الوضع الراهن، بعد التأميمات، أي تعبئة غطاء اجتماعي يساهم في حمايتها. فقد حرص عبد الناصر في نفس الخطاب على التأكيد على أننا «لسنا في حاجة إلى قوانين اشتراكية جديدة... [ولا] إلى إجراءات ثورية جديدة، وإنما نحن في حاجة إلى عمل ثوري يحقق الإجراءات الثورية التي أصبحت لها قوة القانون»، وأيضا: «إنني لست ضد الملكية الفردية ولكني ضد الملكية المستغلة»، وإنما أريد «مجتمعا تذوب فيه الفوارق بين الطبقات عن طريق تكافؤ الفرص بين المواطنين»، وهو الشعار الذي ظهر للمرة الأولى في مقالات هيكل، أزمة المثقفين. وكان من شأن هذا في حد

ل تجديد النظام مهمة غير ملهِمة للجمهور، لأنها لا ترتبط بمواجهة قادمة
ة انتهت، هي التأميمات، وتأمين الوضع المستجد على أساسها. بذلك تم
ـ الأساس في الفكرة الجديدة: التعبئة في إطار الانقلاب، أي التعبئة لصالح
ـئ، وبقيت مهمة الصياغة، ثم التعبئة على أساسها.

الإطار تبلورت فكرة كتابة «الميثاق». ولكن الغرض لم يكن مجرد كتابة
، بسياسات النظام، على طريقة «فلسفة الثورة». فقد اتُّخذت بشأن «الميثاق»
عبوية واسعة شملت تشكيل لجنة من بضع مئات، ومؤتمر من بضعة آلاف،
اقشات ونشر نصوصها في الصحف وإجراء مناقشات واسعة بشأن مشروع
ي مختلف المؤسسات في طول البلاد وعرضها، برغم أن «الميثاق» صدر
كما تلاه عبد الناصر.

ضت فكرة إصدار «الميثاق» بهذه الترتيبات في اجتماعات عقدها عبد الناصر
لضباط، زكريا محيي الدين والبغدادي وكمال الدين حسين، ثم عُرضت في
مع نواب الرئيس من الضباط ومع الوزراء في الأيام الأولى من نوفمبر، وتقرر
لية على ثلاث خطوات: تشكيل لجنة تحضيرية من مئات قليلة يمثلون فئات
السكان، تناقش قضية العزل السياسي لأعداء الشعب الجدد، وتُقر كيفية
ـمر وطني أوسع، يُعرض عليه مشروع «الميثاق» الذي سيعده عبد الناصر؛
عضاؤه مناقشته مع قطاعات جماهيرية أعرض، وتتجمع الملاحظات
ت، ثم يجتمع المؤتمر مرة أخرى ليقره في صورته النهائية. وبناء عليه تم
ة بناء الاتحاد القومي (تغيرت التسمية لاحقا إلى الاتحاد الاشتراكي). وقد
، الاجتماعات مسبقا تحديد «أعداء الشعب»، واتفق المجتمعون على مبدأ

ص أحمد بهاء الدين مغزى هذه الخطة: لا بد من تنظيم به كوادر سياسية
بني على نوع من إعلان مبادئ، أو «ميثاق سياسي واجتماعي»، وبالتالي
م بناء على هذا الخط السياسي المنتظر توعية الشعب وتنظيمه، وتفاءل قائلا:
مع ميثاق سياسي واجتماعي يكون بذرة عقيدتنا الاشتراكية.. ويوم يصبح

لدينا تنظيم شعبي حي.. يومها سوف يتبعنا بحر متلاطم من موج التقدم العربي»[٧٧].
ولكن الخطة بأكملها بوصفها قادمة من أعلى وضعت حدودا على هذه الطموحات،
أدركها بهاء لاحقا كما سنرى.

(٢) تبلور الصراع: اللجنة التحضيرية والمؤتمر الوطني

شهدنا في الفصل السابق ظهور اتجاهات مختلفة تعمل من داخل النظام، ثم شهدنا اقتحام ما أسميته «الجناح الانقلابي» للمجال الإيديولوجي. في ضوء ذلك، لم يكن من المتوقع أن تكون نية النظام في إصدار إعلان مبادئ لتتحقق بغير مشاركة نشطة من هذه التيارات المختلفة وتصارعها، ولو بشكل غير منظم. كان من شأن ذلك الصراع التفاف التيارات المختلفة حول النظام، بالضبط بقدر ما يعني صراعها على المبادئ اعترافها به كبؤرة تنتظم حولها حركتها. بهذا الإجراء تم وضع أسس المجال الإيديولوجي الانقلابي، أي الصراع من داخل نظام الطوارئ.

بفعل هذا الصراع، كانت اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني في نوفمبر ١٩٦١ حدثا بارزا في البلاد في تلك الفترة، وفريدا من نوعه. فلأول مرة تجري مناقشات بشأن نظام الحكم بشكل علني، بما يعني نوعا من إعادة تقديم النظام للسُكان، على نحو ما تم تجديده بعد التأميمات، أي إعادة بناء الشرعية. ويمكن تلمس صدى الحدث مثلا في احتفاء أحمد بهاء الدين بإذاعة مناقشات اللجنة التحضيرية، وأمله في أن تخلِّص المناقشات المذاعة الناس «من نفسية الاتكال ومن الإحساس بأن الأمور تجري دون حاجة إليهم وإلى مشاركتهم وأن دورهم الطبيعي هو دور المتفرجين»[٧٨]. لقد دُعيت العناصر النشطة للدخول، فأتت ومعها تصوراتها المختلفة. ليس من الغريب إذن أن أول ما يلاحظ في مناقشات اللجنة والمؤتمر هو الغياب الكامل لفكرة «الزحف المقدس».

عكست المناقشات آثار التركيبة السياسية في تلك الفترة، فأبرزت ثقل الجناح المحافظ والديني، وندرة الماركسيين، لاعتقال معظمهم آنذاك، ووجودا لا بأس به من يسار النظام، فضلا عن وجود أصوات من الفلاحين والاتحادات العمالية لأول مرة في مناقشة سياسية كبرى. ومع ذلك دارت المناقشة الأبرز في اللجنة بين خالد محمد خالد، الكاتب الإسلامي

ـ عبد الناصر. ولم يكن لليبراليين ثقل يُذكر، لأن الديمقراطية لم تعد بؤرة
يديولوجي، بل كانت ما غاب بقيام النظام، وبالتالي كانت المواجهة حاسمة
مع الإيديولوجيا الجديدة. في المقام الثاني دار الصراع داخل تيارات النظام
ين والإسلاميين على توجيه النظام وأدواته المهيمنة، قاده الشيخ الغزالي في
ؤتمر، واستُكمل خارج الأروقة في الصحف.

بد الناصر أعمال اللجنة مؤكدا مبدأ «الحرية واللا حرية»: «يجب أن تكون
ضحة تجاه أعداء الشعب، كل الحرية وكل الديمقراطية للشعب، ولا حرية
طية لأعداء الشعب»(٧٩). ولأنها نفس العبارة التي أُطلقت عام ١٩٥٦،
، عن سبب عزل أناس جدد (أي حرمانهم من حقوقهم السياسية)، لأن
أن «أعداء الشعب» قد تم عزلهم من قبل. وقد واجه عبد الناصر السؤال
خصوصا لأن عزل «أعداء الشعب» كان المهمة الأولى للجنة. وفحوى
ظروف تتطلب إعادة صياغة مفهوم «الشعب»: «لازم نسأل أنفسنا سؤال:
ب؟... اللي عاوزين [:الذين يريدون] الثورة الاجتماعية [:التأميمات]هم
ء هم] الشعب... طبعا كلمة الشعب بتختلف باختلاف الظروف واختلاف
نهاردة [:اليوم] في ثورتنا الاجتماعية بنستطيع إن احنا نحدد الشعب [بطريقة
ب [:مثل] ما ثورتنا السياسية ما حددت الشعب، [فيما مضى، بأنه] هو كل
ـد الاستعمار»(٨٠).

ا النحو أعلن عبد الناصر أن الشعب ليس هو السكان كجماعة سياسية،
القسم منهم الذي يتمشى مع سياسات النظام. والفكرة تبدو غريبة، ولكن
فهي مترتبة بالضرورة على تمثيل النظام لاسم الشعب، أو، وفقا لمفهوم
فصل الثالث)، السكان ككتلة واحدة غير متمايزة توحي للزعيم بآمالها.
ن الأهالي، السكان الفعليين، إلا هؤلاء الذين يعترف بهم الوحي كجماعة
القابلين لأن يكونوا مؤمنين، فيطلق عليهم اسمه، أي يسميهم «الشعب».
ة تطور مهم في مضمون الوحي، بإعلان «ساعة العمل الثوري»، كان من
المنطقي أن يتغير تركيب جماعة المؤمنين، وبالتالي يتغير مفهوم الشعب.

هنا بالتحديد قفزت مداخلة خالد محمد خالد، لتعترض على هذا التسلسل المنطقي. أوضح خالد أن عزل من تضرروا من التأميمات، يتنافى مع العدل، لأن هؤلاء كانوا يملكون ما صودر برضا النظام، وفي حدود قوانينه[٨١]. بعبارة أخرى ليس من العدل محاسبتهم بأثر رجعي. كما أنه ليس من المعقول افتراض خيانتهم لمجرد أنهم كانوا أثرياء، لأن «الخيانة قد تجيء من الفقير كما تجيء من الغني»[٨٢]. والمغزى أنه ليس ثمة أساس لاستبعاد من صودرت أملاكهم من جماعة المؤمنين طالما لم يثوروا بالفعل على النظام ولم يخالفوا قوانينه.

في مقابل هذا المنطق طرح عبد الناصر المسألة على النحو الآتي: «العملية هي إن أنا أعدت توزيع الثروة... غصب عنه... يبقى [:إذن] لا يمكن بأي حال من الأحوال إنه يسير في بناء الاشتراكية»، فـ«العملية ماهياش [:ليست] محاكمة... دلوقت [:الآن] إذا كنت أنا طالع علشان [:لكي] أقاتل في معركة لازم [:لا بد أن] أكون مطمئن إن الجيش اللي معايا [:الذي معي] قياداته قيادات مؤمنة بهذه المعركة. كل العساكر اللي حاخدهم معايا حيكونوا ضحايا لعدم حسن اختيار هذه القيادة... **أنا مسئول أن أؤمن** هذه الثورة... لو كنت [أنا] قلت الظلم كنت تقدر ترد وتقول عدل، **لكن باقول الأمن** وده اللي [:وهذا هو ما] باقصده من تأمين ثورة الشعب»[٨٣].

مغزى هذه المواجهة هو مطالبة «الثورة» بإدراك أنها قد تحولت إلى دولة، مثلا بإقرار دستور ١٩٥٦، وبالتالي عليها أن تحترم قوانينها، وأن تواصل عملها في حدود هذه القوانين وتكف عن الانقلاب عليها إلى ما لا نهاية. وكان مغزى رد عبد الناصر أن النظام لم يتأسس بعد، بل ما زال «يقاتل في معركة»، وبالتالي المسألة أمنية، لا حقوقية، وحالة الطوارئ «الانتقالية» مستمرة. فالعزل ليس المقصود منه إصدار حكم بالإدانة على المعزولين، ولكنه «إجراء احترازي»، تحَفُّظ على من يُتوقع منهم أن يضمروا الشر انتقاما.

منطق هذه المعركة هو بطبيعة الحال حماية الرعية. فـ«العساكر» وفقا للتشبيه، غير قادرين على حماية أنفسهم، أو حماية النظام الذي يُفترض أنه لمصلحتهم، بل النظام، أو الراعي، هو المسئول عن حمايتهم. والصراع يدور بالتالي بين النُخَب، أو

والذئب، ليكون «الشعب» غنيمة سياسية يتصارع عليها الأقوياء. ومع ذلك
. الناصر لنفسه ولزملائه بعلاقة أوثق بـ«العساكر» على أساس أن سياسة
ة مفيدة لهم، أي أنهم رعية سياسية ومتلقيا للمكاسب في الوقت نفسه.
عبيره «الشعب بالنسبة لهم [الرجعيين] غنيمة، هم بالنسبة لنا إحنا، بالنسبة
نيمة أبدًا». فقضية الحرية المشروطة بأنها للشعب هي في الإيديولوجيا
ن فقط في واقع آليات عمل النظام، شعار يتعلق بمبدأ القوامة، أي بأمن
اره الحارس على الشعب العاجز أو غير المؤتمن في مواجهة نخبة أخرى
)، الأمر الذي حدد من البداية أفق عملية التغيير التي يقوم بها النظام، أي
طوارئ.

ذا العزل إذا كانت حالة الطوارئ ماثلة بالفعل كنظام حكم، ومعظم السكان
م آليات السلطة ويخافون منها؟ الفكرة أن الضباط كانوا ينوون القيام بعملية
سي، تمثلت بوادره في هذا الفتح لأفق النقاش الإيديولوجي. فالقضية
ذه العملية نفسها، لكي لا تعيق أو تهدد حكم الثورة. وقد أوضح أحمد
لفكرة كالآتي: «لا توجد [في التنظيم الشعبي المقبل، وسيسمى الاتحاد
هيئة حزبية تختار الأعضاء عضوا عضوا. إنما نحن نقيم تنظيما سياسيا
عضائه في انتخابات عامة... فالحد الأدنى من التحفظ الطبيعي... أن نضع
د الذين يقفون ـ بوجه عام ـ في معسكر ضد الاشتراكية... من المساهمة
التي ستقوم بمهمة بناء الاشتراكية»[٨٥].

تطورة هذه الفئات في ظل الانقلابية تحديدا، لعدم وجود مجال سياسي
دم قدرة النظام على بناء كوادر سياسية عقائدية، بل ورفض الاستعانة
إلا في حدود ضيقة. وبالفعل حين قال أحد أعضاء اللجنة إن الاشتراكية
اشتراكيين رد عبد الناصر: «أنا ما باوصلش [: لا أصِل] إلى هذا التطرف في
أنا عايز [: أريد] للاشتراكية ناس لا هم رجعيين ولا رأسماليين مستغلين؛
كده [: ذلك]، أي واحد أصله مش [: غير، ليس] إقطاعي، أي واحد أصله
ي مستغل، يبقى [: يكون] متمشي مع الكلام ده [: هذا]». فالمرتزقة ومن

لأن لهم سيظلون في المقدمة، وسيظل النظام عاجزا عن إدارة صراع سياسي مع من يخشى منهم. وبالتالي إقامة مؤسسات جماهيرية مفترض فيها أن يكون دورها أكبر في النظام تعرضه للخطر من الداخل، من الأقليات المنظمة أو المتفاهمة، ببناء مواقع قوة داخل النظام، بما في ذلك أعداؤه الساخطون. وكان الإحساس بهذا الخطر كبيرا في ضوء ما أشار إليه عبد الناصر بالفعل من مشاركة أحد قادة الاتحاد القومي في سوريا في الانقلاب على الوحدة. وهكذا كان العزل مقدمة ضرورية أمنيا للتنشيط السياسي.

بهذا المنطق التعبوي اللا سياسي أوضح عبد الناصر أن «الثورة» لا تعني الانتصار لتيار إيديولوجي أو سياسي على آخر، ولا طبقة على أخرى: «أنا مش عايز [:لا أريد] طبقة الإقطاع ورأس المال تسود تحت اسم الديمقراطية الغربية، ومش عايز طبقة البروليتاريا تسود تحت اسم الشيوعية. إحنا... ديمقراطيتنا السليمة... ديمقراطية للشعب كله»(٨٦). و«لو الشيوعيين خبطوا البلد [:استولوا على السلطة] يعملوا ديكتاتورية البروليتاريا ويخلَّصوا [:يُجهزوا] على أي عنصر وطني... ولو الرجعيين أخدوا السلطة يقولوا الديمقراطية زي اللي بيعملوها النهارده [:مثلما يفعلون اليوم، بعد الانفصال] في سوريا... علشان [:لكي] يخلَّصوا على أي عنصر وطني... [إذن] واجب علينا أن نؤمن هذه الثورة الاجتماعية من أعدائها الطبيعيين»(٨٧). فبعد العزل ستعود سياسة الوحدة الوطنية.

لكنْ هناك فارق جوهري، هو إمكان إجراء عمليات عزل في المستقبل، أي الانقلابية أو الثورة الدائمة من أعلى. لذلك لم يكن ثمة وعد بإنهاء عمليات العزل، بل أكد عبد الناصر: «يمكن ناس من اللي [:الذين] يمكن بينادوا إنهم من أشد الناس حماسا للاشتراكية، والكلام اللي بنقوله، تبص تلاقيهم [:تجدهم] بعد ست أشهر بقوا [:أصبحوا] من أعداء الشعب لأنهم استغلوا ثقة الشعب، أو طيبة [قلب] هذا الشعب، عملوا فلوس [:أثروا]، وساروا في طريق انتهازي». والنقطة الجوهرية هنا ليست استمرار القمع، بل تعديله بشكل كيفي. فالوحدة الوطنية المطروحة لا تختلف عن «الزحف» فقط بسبب اتساع نطاق العزل، وإنما الاختلاف الجوهري هو التعايش بينهما مستقبلا. ففي الحاضر والمستقبل ستجري الوحدة الوطنية جنبا إلى جنب مع التطهير. بدلا من سياسات المدينة

.ينا سياسة صراعية مستمرة ومعلنة. ومن هنا سيصبح عنوان الوحدة الوطنية هو «تحالف قوى الشعب العاملة»، أي تحالف باسم الأغلبية ضد الباقي. هو ذن، ولكنه زحف التحالف، أو زحف النظام باسم التحالف، ولكن في حالة ة حرب، حالة طوارئ دائمة.

ث استمر الطموح إلى إنهاء حالة الطوارئ، ولو بتعميمها على هذا النحو: ن [:نريد] الشعب، مش أنا اللي [:لا أن أقوم أنا لـ]... أحمي [الثورة]، نا [:ظللنا] عشر سنين بنسهر ليل ونهار، جه [:أتى] [دور] الشعب بقى هو ،] يطلع ويحمي... حانعمل [:سوف نقيم] مقاومات شعبية، حانعمل حرس سع فيه، الفلاحين وفي المصانع، الشعب حنعبئه حتى يحمي هذه الثورة: فلا تظل] مسئولية حماية هذه الثورة [في يد] جمال عبد الناصر لوحده».

ا يتعلق فيما يبدو بمستقبل بعيد غير منظور. وهنا أتت مداخلة خالد محمد . لتوضح حدود هذه المسألة. وفكرته كالآتي: ما دمنا قد عزلنا أعداء فلماذا لا نعطي الشعب الحرية؟ فالشعب قبل الثورة كان يكافح، «فإذا عب قد استطاع أن يفرض سلطانه والسلاسل والأغلال تحاصره، أنخاف يوم سلطانه وقد أصبح كل شيء له؟». بعبارة أخرى، ما دامت التأميمات حررا الشعب، يجب أن يؤسس النظام دولة تسير بقواعد اعتيادية. هنا لم اصر ردا متماسكا، لأن ما قاله خالد كان متسقا تماما مع ما كان يقال وقتها: الثورة وإنهاء الانتقال وإقامة النظام المعبر عن الثورة. رد عبد الناصر:

> ن [:نريد] نوضع [:نضع] دستور، عايزين نعمل برلمان، عايزين نعطي الشعب، شعب، الحرية. لكن في نفس الوقت إذا أعطينا الحرية يجب أن نعطيه الحرية مية والحرية الاجتماعية... لا زلت أنا باقول إنك بتدور على [:تبحث عن] ر... طَب [:حسنا] ما أنا أقدر، أنا اقدر النهارده [:اليوم] أعمل أحزاب وباقدر حزب فيه جمال عبد الناصر وضامن مِيَّة المِيَّة [:١٠٠٪] إنه حياخد [:سيحصل أغلبية... بس [:لكن] أنا غير مؤمن إن هذا الكلام هو الكلام السليم اللي ،] يضمن لينا [:لنا] إن البلد تسير في حريتها الاجتماعية واللي يضمن للبلد ر للقضاء على الاستغلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

تجنب عبد الناصر توضيح أسباب «عدم إيمانه» بهذا الكلام، لأن المسألة كلها محرجة إيديولوجيا. فقد اضطر هنا للاعتراف ضمنيا بأن التأميمات لم تأت للشعب بالقضاء على الاستغلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كمبرر لاستمرار حالة الطوارئ. بعبارة أخرى، يعني رد عبد الناصر أن التحولات التي أُجريت غير حاسمة، ولن تكون حاسمة في زمن قريب. فالأعداء في الداخل، أي الطبقات المالكة، موجودون، والحرية خطرة. والواقع أن كبار الملاك ظلوا يسيطرون على الاتحاد القومي في الأقاليم كما سيطروا على فروع هيئة التحرير (وبالفعل سيظلون مهيمنين على فروع الاتحاد الاشتراكي)[٨٨]، بينما مُنعت الطبقات الأفقر من التنظيم المستقل، وبالتالي ظل «الشعب»، الذي هو من البداية الغالبية الفقيرة كما رأينا، منبع سلطة القوامة، أي الانتقال الدائم، بفعل عجزه بالذات.

*

إزاء هذا الصعود القوي للمبدأ الانقلابي، حاول المشاركون من اليمين أن يناوروا مع الأمر الواقع. وبصفة خاصة كان عزل فئات بأكملها بناء على وضعها الاجتماعي - الاقتصادي مزعجا للغاية. وكان الاقتراح البديل، كما عبَّر عنه طعيمة الجرف، أستاذ القانون، هو العزل على أساس شخصي. فاقترح أن يشمل العزل السياسي «غلاة الإقطاع والرأسماليين»، خصوصا من لهم نشاط سياسي، و«عملاء الأجنبي»، و«كل معوق للمد الاشتراكي، كل عامل في الجهاز الحكومي يستغل النفوذ، كل مواطن عادي يروج إشاعة، [بل] يستجيب لإشاعة»[٨٩]. فالأفضل بالنسبة لهذا الاتجاه أن يكون العزل على أساس بوليسي، على غرار المحاكم الاستثنائية في ١٩٥٣، فلا يشمل حتى الإقطاعيين والرأسماليين كلهم، بينما يتم التوسع بالمقابل في مطاردة المواطنين العاديين. فحكم الإرهاب المباشر والمعلن أفضل من عزل قطاعات محددة من الفئات المالكة.

وقد حاول سليمان الطماوي، وهو أيضا أستاذ في القانون، أن يستبقي كل ما يمكن استبقاؤه من اشتراكية التمليك، أو الاشتراكية المخصوصة: «إن أول شيء في اشتراكيتنا أنها غير مستوردة، وبهذا فنحن غير مقيدين بأفكار». ولكنه يواصل مطالبا بالتقيد بأفكار معينة. فاشتراكيتنا المخصوصة «تحافظ على الدين والأسرة كقوام أساسي للمجتمع، كما أنها تشمل قطاعين هما القطاع العام والخاص. وهي أيضًا تحتفظ بمبدأ الملكية

قيود التي تمنع سيطرة رأس المال على الحكم». وفقا لهذا التصور، القطاع
ما اشتراكي، والأخلاق المحافظة جوهرية في الاشتراكية.

ـ الديني، فكان صوته البارز في اللجنة هو الشيخ محمد الغزالي، الإخواني
ي اختلف من البداية مع الهضيبي وأصبح من كبار موظفي وزارة الأوقاف.
لدين في بلادنا كان له رجاله... الذين... قبل أن تنفجر هذه الثورة نشروا
ـ بصراحة عن الاشتراكية»[٩٠]. «وأقول إن الاشتراكية في بلادنا يجب أن
ـ... وتعتمد على الدين نفسه»، ويجب «ألا يتسلل الاشتراكيون الماديون
ـابعهم في الكتابات أو في الصحافة أو الإذاعة. وقد قرأت لمن يحاول
ـشتراكية... عن حضارة الدين ليصلها بينابيع أخرى... سأطالب بعزل
ب الذين يريدون أن يسرقوا ضمائر الأمة»[٩١]، مطالبا بسيطرة مذهب ما
ـ الإسلامية» على مجمل المجال الإيديولوجي، إلى حد العزل.

ب في «المؤتمر الوطني للقوى الشعبية» بـ«تحرير القوانين»، على أساس
القائمة «نقلت بغير تبصر من التشريع الفرنسي أحكاما لا تساير البيئة
فيها»، وانتقل من ذلك إلى الهجوم على الملابس العصرية للمرأة[٩٢].
ـليه عدة شخصيات نسائية بارزة وصحفيات[٩٣]، مما أدى إلى اجتذاب
أضواء. كما سخرت بعض الصحف، منها «الأهرام»، من الشيخ واتهمته
ـار في قاعة المؤتمر الوطني قائلا: «علماء الأزهر من صميم الشعب الفقير
ـع الرجعية]... إسقاط العمة على الأرض إهانة للدين [مشيرا لكاريكاتير
ـين]، والشيخ متلوف [:شخصية كوميدية] وغيره وغيره... إنني أستطيع أن
لرأس بدلا من [:للتخلص من] مهاجمة [:حملة] الصحافة... أنا حاربت
لإقطاع قبل الثورة وطبعت سبعة كتب يوم كان هؤلاء [الصحفيون] يشتغلون
ـاع السياسي»[٩٤].

عليهم». وبعد أيام هاجم الشيخ أبو زهرة الصحافة، وقرر أن حرية الصحافة «ليست حرية المحررين والعاملين فيها»، «وكل حقيقة لا بد أن تكون مفيدة... الدولة أصبحت مسئولة عن كل ما يكتب في الصحافة»[٩٥]، مستخدما نفس حجة أحمد بهاء الدين ضد مجلة المساجد وخطباء الجوامع من قبل؛ فقد أصبح الكل حكوميين، إما لأنها رؤية أصيلة في مبادئهم السلطوية أو اضطرارا.

وهكذا تم طرح قضيتين جوهريتين، الحظر الإيديولوجي على الآخرين، والمكانة الخاصة لرجال الدين مرتبطتين سويا. وكلاهما يغذي الآخر. فمنع «الجهلة» من الكلام في الدين يفضي إلى احتكاره، والاحتكار يؤدي إلى تماهي الدين مع رجاله، فلا يمكن التفريق بينهما. وبدمج الاثنين معا، يصبح على الدولة أن تنصاع لـ«نصائح» رجال الدين. وقد فطن أحمد بهاء الدين إلى طبيعة القضية الأساسية التي أثارها الغزالي. فقال إنه ربما كانت المطالبة بتغيير نص ما في القانون مقبولة:

> ولكن غير المقبول هو... التعميم... حذف كل ما كان حصيلة تجربة مجتمع آخر... هذا هو المعنى الأساسي الخطير الذي أعترض عليه... إن القول بأن كل ما أسفرت عنه تجارب إنسانية خلال ألف سنة ليس سوى عبث ضائع وانحلال لأننا لم نكن نحن خالقيه، هو تملق خطير لعصبية قومية لا تنتهي بنا إلا إلى الاختناق... حصار لا يحقق غرضه في الواقع إلا بإلغاء الاشتراكية بكل شعاراتها وقوانينها![٩٦].

في إطار الظهور العلني لهذه الاختلافات، كان التيار الإسلامي هو الذي خرج لأول مرة في الشارع، ولكن ليس هذه المرة بيد الإخوان المسلمين، وإنما على يد الإسلاميين من رجال النظام. فأثناء مناقشة «الميثاق» عقد الأزهر مؤتمرا حاشدا، كان في الواقع أشبه بمظاهرة، وأصدر قرارات تعهد الأزهريون فيها بالتوعية بهذا الميثاق، ولكن بالمقابل: «دستور الدولة... يجب أن يعلن صراحة أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، يشع في قوانين الدولة وفي مناهج التعليم فيها وفي سلوك المجتمع في حياته وفي توجيه وسائل الإعلام وفي رباط الأسرة وفي كل رعاية تقدمها الدولة للمجتمع والأفراد»، كما طالب بأن تكون مساواة المرأة بالرجل «في حدود الشريعة»[٩٧]. وأصدرت جمعيات الشبان المسلمين توصيات مشابهة عند مناقشة «الميثاق» قبل إقراره، وأضافت مطلب جعل الأسرة تقوم «على أساس الدين والأخلاق»[٩٨]. وسوف

ن ذلك الرسمي بعد قليل. أما الجناح المحافظ فلم تكن له هذه القدرة على
ماهير، ولكنه كان موجودا بقوة داخل النظام نفسه. وهكذا انكشفت للمرة
، النتيجة المهمة لسياسات الضباط، وهي صعود التيار الديني، واستقلاله
النظام اعتمادا على جماهيره الخاصة.

كان مجرد سماع صوت الفلاحين في اللجنة والمؤتمر نوعا من التبرك
موت الشعب، لا حكمه. فانطلق عبد الناصر محتفيا بأصواتهم القليلة: «إن
ِشتراكية والديمقراطية بالنسبة للأخ حسين محمود [: أحد ممثلي الفلاحين
.. [هي] إنه يجد فرصة متكافئة في بنك التسليف... يجد التطبيق [الفعلي]
يد إيجار الأرض الزراعية بـ] سبع أمثال الضريبة ويقدر يسوّق محصوله...
مش لاقي ياكل [: لا يجد الطعام] الحرية والاشتراكية والديمقراطية إنك
ل وتوفر له الأكل، توفر له وجبة لأولاده»(٩٩). لم تكن لهذه الأصوات
تدافع عنها، وإنما مطالب فئوية واقتراحات عملية، تشكل الأساس النهائي
عليه مشروع الجناح الانقلابي وشرعيته، شرعية استيحاء مطالب الشعب
سياسيا. كما كانت هذه الأصوات الدليل الحي على أن المدينة الفاضلة
كما قدمت نفسها، بل مجرد كذبة.

*

للجنة والمؤتمر إذن عن بعض حدود «العمل الثوري» المقصود، أي تقيده
أعلى. والأهم أنها أظهرت الانقسام داخل «الزحف» حتى بعد التطهير
ها في نفس الوقت دفعت الأطراف المتصارعة إلى محورة صراعها حول
، وإيديولوجيته، بما يضعه، بشكله الانقلابي، حَكَما يقف بينها. وقد تبلور
دار وثيقتين متعارضتين جزئيا، هما «الميثاق» و«تقرير لجنة الميثاق».

باغة «الميثاق» تحت إشراف عبد الناصر، وعُرض في البداية على نواب
زراء في ٨ و٩ مايو ١٩٦٢، وتم تعيين أنور السادات وكمال الدين حسين
، للمؤتمر الوطني في ١٥ مايو (وكان كلاهما قد تولى قيادة الاتحاد القومي
لا عبد الناصر مشروع الميثاق على المؤتمر في ٢١ مايو. وتم تشكيل «لجنة

الميثاق» في ٦ يونية من مائة عضو لمناقشته واقتراح التعديلات، بناء على ما يصل إليها من آراء واقتراحات من الأعضاء والمواطنين، وفي نفس اليوم انفضت جلسات المؤتمر وبدأت «مناقشة» «الميثاق» في «مؤتمرات للقاعدة الشعبية»، أي مؤتمرات جماهيرية خطب فيها أعضاء المؤتمر الوطني، حتى ٢٦ يونية، حيث أُعلن «تقرير لجنة الميثاق».

أما التقرير فأعدته لجنة من مائة عضو من أعضاء المؤتمر الوطني شُكلت لهذا الغرض. وبصفة عامة كان التقرير عبارة عن تعليق على «الميثاق»، يتضمن في الواقع تأويلا له من زاوية مطالب الجناحين الإسلامي والمحافظ، ومسحة من الليبرالية على ما سنرى.

وانتهى الأمر إلى إقرار «الميثاق» بالإجماع في ٣٠ يونية ١٩٦٢، كما هو، ومعه تقرير اللجنة، كملحق منفصل للميثاق، ولكنه مُلزم[١٠٠]. وهكذا صدر «الميثاق» كوثيقة أساسية، والتقرير وديباجة تقديم الميثاق كتحفظ ملحق، احتُرم عمليا، وإن كان قد غاب إيديولوجيا إلى حد كبير، حيث كان «الميثاق» يُطبع منفصلا، بغير التقرير والديباجة، ويوزع على نطاق واسع، بينما كان توزيع التقرير معتمدا على الجهات التي تهيمن عليها العناصر المحافظة والدينية التي أنتجته. وللتأكيد على الفارق في الأهمية، أصبح «عيد الميثاق» يوافق يوم تلاوته في ٢١ مايو، لا تاريخ إقراره، الذي هو أيضا تاريخ إقرار «تقرير الميثاق»، بما يوضح الوزن الحقيقي لكل رؤية من الرؤيتين اللتين كشف عنهما المؤتمر.

(٢) **«الميثاق»: الشرعية الانقلابية**

لم يكن «**ميثاق العمل الوطني**»، المشهور اختصارا بـ«الميثاق» «نظرية» ولا فلسفة بالمعنى المفهوم. فلم يقدم رؤية للعالم والإنسان والمجتمع، ولا طرح أية تصورات عن ماهية الدولة أو أية ظاهرة اجتماعية أو سياسية، بما في ذلك ظاهرة التحرر الوطني. وقد فسر عبد الناصر «الميثاق» في علاقته بالنظرية كالآتي: «بنعمل محاولة... بنقدم مشروع للميثاق الوطني بيبقى هو دليلنا للعمل، بعد كده كل سنة بنغير؛ لأن النظرية أو ميثاق العمل الوطني لن يكون إلا نتيجة لدراسة مشاكل المجتمع...»[١٠١]. فهو ببساطة

لفترة محددة، أُعلن أنها عشر سنوات، يعاد النظر فيه بعدها. والكتيب أيضا
ا» كما يشير عنوانه، فلم تكن ثمة أطراف مستقلة لتبرم بالاتفاق أو التوافق
ي نوع، بل كان نوعا من بيان عام بشأن النظام وتوجهاته بعد التأميمات،
كان وأجهزة النظام معا.

ميثاق»، ما يصح اعتباره رؤية كلية، ولكن ضمنية. والغرض الرئيسي منها
طار مُلزم لما أسماه في عنوانه «العمل الوطني»، بألف لام التعريف، مستبقيا
نب من فكرة الزحف، أو النداء الصادر من «اسم الشعب». ويشير هذا
صيغة أصبحت تميز نظام الحكم المصري ما زالت منعكسة في الدستور
دة ٧٣). تفترض هذه الصيغة وجود «عمل وطني» موحد وواحد، ليس فقط
يع، ولا فقط يعتبر عدم الالتزام به خروجا على الوطنية، وشرطا لمباشرة
سياسية»، ولكن الجديد هنا أنه حول كل نشاط ذي طبيعة عامة إلى جزء
مل الواحد الموحد. فالميثاق يتحدث كثيرا عن «العمل الثوري»، وفي شأن
ربية يتحدث عن «العمل الوحدوي» و«العمل العربي»، كما يتحدث عن
شتراكي» و«العمل الاجتماعي» و«العمل الاقتصادي»، و«العمل الصناعي»
إداري». ولكن الأهم أنه يتحدث أيضا عن «العمل الديمقراطي» و«العمل
و«العمل الجماهيري». والمفهوم من السياق العام أنها جميعا أجزاء من
الوطني، الذي هو الهدف والإطار العام في نفس الوقت. فكل فرد يجب
مكانه في العمل الوطني» (ص ١١٨)، ويجب أن تصل «فلسفة العمل
ى «جميع العاملين في كافة المجالات» (ص ١١٩ - ١٢٠). وما يسميه
يمقراطية هو في خدمة «العمل الوطني كله وعلى جميع مستوياته»، لأنه
ن يصل سليما إلا بطريق الديمقراطية» (ص ١٢١). والحرية أيضا «لازمة
ل الوطني وتوسيع قاعدته» (ص ١٢٢). فالعمل الوطني الواحد الموحد
خرج عنه شيء، وكل عمل آخر وظيفة تابعة له.

يثاق» أقل من برنامج وأكثر من برنامج في نفس الوقت. أقل، لأنه لم يضع
محددة لتنفذ في عدة سنوات، وإنما طرح سياسات أو توجهات عامة

وأكثر، لأنه وإن لم يكن ينطوي على نظرية، فإنه قدم رؤية، لا تحليلا، لشرعية النظام ومصادرها، وقراءة سريعة تناسبه لتاريخ مصر المعاصر، وقدم هذا كله في صيغة أقرب للبيانات، تعتمد تماما على عبارات توكيدية. فأنسب ما يقال عنه أنه بيان يحتوي عناصر برنامجية وتوجهات عامة. وهنا كان، بالمقارنة بـ«فلسفة الثورة»، أوسع بكثير، سواء من حيث موضوعاته أو عمقه. فالأخير كان كتيبا عن «مشاعر اتخذت شكل الأمل المبهم، ثم شكل الفكرة المحددة، ثم شكل التدبير العملي»[١٠٢]، فكان قصة رؤية هذه المجموعة من الناس التي استولت على السلطة، تقدم نفسها للمجتمع، وتطرح فكرة أولية حول ثورتين اجتماعية وسياسية كما مر بنا، دون أن تقدم شيئا محددا بشأن ما سيجري عمله بشأنهما، سوى مبدأ «الزحف المقدس» كإطار عام. أما «الميثاق» فقد أتى بعد تعثر «الزحف»، وبعد إدماج قطاعات من النخب الإدارية والتقنية والمثقفة والإيديولوجية، ولو في موقع التابع، والأهم أنه أتى بعد وصول النظام إلى مفترق طرق، بما يتطلب تحديدات أكثر وضوحا بشأن المستقبل.

تناول «الميثاق» إذن قضايا عديدة، اقتصادية وسياسية واجتماعية، وحرص على أن يشير لمعظم مؤسسات المجتمع ويحدد لها دورها، مثل النقابات والجامعات والصحافة، وتناول مجالات عديدة كرعاية الطفولة والأسرة والشباب والزراعة والصناعة والتجارة... إلخ. وبالمقابل اكتفى بأن أشار لملامح معينة للدستور المرتقب في الفصل الخامس المخصص للديمقراطية، من حيث ما يجب أن يوفره من ضمانات لسلطة الشعب الفقير، وأولها نسبة الـ٥٠٪ الشهيرة: يكون «للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها، بما في ذلك المجلس النيابي، باعتبارهم أغلبية الشعب» (ص ٦٢ – ٥، ١١١). ولكنه لم يُعني حتى بوضع المحددات الجوهرية بشأن الدستور، مثل توزيع السلطات وطبيعة النظام السياسي، مؤكدا بهذا الجانب الانقلابي الأصيل للنظام الذي يختزل الدستور إلى أحد آليات النظام، وأحد أدوات تطبيق «الميثاق».

ماهدة ١٩٣٦ كانت صك استسلام لخديعة الحزبية في ظل الاستعمار
٥). كما كرر ما قيل في «أزمة المثقفين» عن تبعية المثقفين لكبار الملاك
زاب عموما بأنها كانت خاضعة للسراي أو للاستعمار، وقرر أن الحكم كان
قطاع ورأس المال (ص٣٦ - ٨، ٤٦، ٥٥، ٦١)، متمسكا بفكرة الخراب
الانقلاب.

نم «الميثاق» أيضا بفكرة «الثورة»، التي أشار إليها بمشتقاتها ٢٥٤ مرة
ها «الطريق الوحيد الذي يستطيع النضال العربي أن يعبره من الماضي إلى
، للحاق بالبلاد المتقدمة (ص ١٥ - ٦). فالثورة (والمقصود ثورة يوليو
وما) حتمية، لا باعتبار حتميات الصراع الاجتماعي، ولكن بوصفها الطريق
تاح نحو التقدم. وبهذا المعنى، حدد الميثاق ما أسماه «العمل الثوري» بأنه
وتقدمي (ص ٤٨ - ٩)، وكرر فكرة أن الحرية تعتمد على «حرية رغيف
٦٢، ٣٨). وبصفة عامة لخص «الميثاق» وأعاد صياغة كثير من الأفكار
صوصا التي نوقشت في سياق أزمة المثقفين، فلم يكن من نواح عديدة
مضمونه. ولكنه مع ذلك مثَّل قراءة بعينها للوضع والمستقبل، تختلف عن
قدمها «تقرير الميثاق» كما سنرى. وسوف تتناول الفقرات التالية الأفكار
نية الأساسية في «الميثاق»، بداية بشعاره الأساسي، وحتى أسسه التي تميزه
يديولوجي وسياسي.

رية والاشتراكية والوحدة

الأساسي الذي طرحه «الميثاق» ليبلور الأهداف العامة للنظام هو «الحرية
ة والوحدة» العربية، التي قدمها بوصفها «أهداف النضال العربي». وقد عرَّفها
صبحت الحرية الآن حرية الوطن وحرية المواطن، وأصبحت الاشتراكية
ية، هي الكفاية [في الإنتاج] والعدل [في التوزيع]، وأصبح طريق الوحدة
الجماهيرية» (ص١٧).

للحرية، قرر أن «الديمقراطية هي الحرية السياسية والاشتراكية هي الحرية

الاجتماعية، ولا يمكن الفصل بين الاثنين. إنهما جناحا الحرية الحقيقية» (ص٥٠). ولكن في سياق «الميثاق» ككل، كان ذلك يعني جعل الديمقراطية مشروطة بالاشتراكية وليس العكس. فيؤكد «الميثاق» أن قوانين يوليو ١٩٦١ جعلت «إمكانية الديمقراطية السليمة أمرًا قابلًا للتحقيق لأول مرة في مصر» (ص١١٢)[١٠٣].

والديمقراطية السياسية هي «سلطة مجموع الشعب وسيادته»، وليس سلطة «طبقة من الطبقات»، بما يشير إلى مواصلة سياسة قص الأجنحة السياسية، أو التي قد تصبح سياسية، للفئات الاجتماعية المختلفة. والصراع الطبقي معترف به في «الميثاق»، فـ«لا يمكن تجاهله أو إنكاره، وإنما ينبغي أن يكون حله سلميا في إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات». غير أن الحل السلمي يكون فقط بين «قوى الشعب العاملة»، والتي حددها على النحو الآتي: الفلاحون والعمال والجنود [:الجيش عموما] والمثقفون [:المتعلمون القائمون بعمل ذهني أو الإنتليجنسيا] والرأسمالية الوطنية [غير المعرَّفة]». ويقيم هذا التحالف «الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة الممثلة للشعب»، بغير تحديد لسلطة هذا الاتحاد أو كيفية تشكيله. أما الحل السلمي للصراع بينها فمرهون «بتجريد الرجعية أولا وقبل كل شيء من جميع أسلحتها»، بإسقاط «تحالف الرجعية ورأس المال المستغل»، فقط بعد ذلك يمكن أن يقوم «التفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة. وبالتالي ثمة عودة إلى نوع من المحبة الطبقية، يتمثل في الحل السلمي للخلافات بين هذه الفئات، ولكن في إطار صراعها المشترك ضد «الرجعية ورأس المال المستغل». وقد أقر هيكل آنذاك بوجود هذا التشابه، ولكنه أوضح أن هذا «التفاعل الديمقراطي» يختلف عن «الوحدة الوطنية التي كان الحديث عنها فيما سبق أيام الاتحاد القومي في أمرين اثنين: الأول: أنه لا وحدة مع الرجعية [إشارة إلى التأميمات والعزل السياسي]... والثاني: أن الفلاحين والعمال هم محور الوحدة الوطنية الجديدة»[١٠٤].

دة على الأرض والقمة في الهواء أو كان العكس! وإنما نريد مجتمعا تقف
عب أفقيا... لقد أسقطنا ديكتاتورية الرجعية ولكننا نرفض استبدالها بأي
طبقية أخرى»(١٠٥). وبصرف النظر عن الكلام الإنشائي، يبدو أن الغرض
ن النسبة صمام أمن أمام تغلغل الطبقات الأقوى في التنظيمات التي ينوي
قيمها، لا تمثيل الطبقات عدديا. وفوق ذلك لم يحدد «الميثاق» تعريفا
لاح، وهو ما تكفل به «تقرير لجنة الميثاق» بطريقة توسع التعريف بشكل
نرى، كما أشار إلى رأسمالية مستغلة ورأسمالية وطنية دون أن يرى موجبا
تعريف أو أي أساس للتفرقة بينهما، مفسحا المجال لانقلابات سياسات
لمستقبل.

د «الميثاق» بالحرية، فقرر أن «ممارسة الحرية بعد العملية الثورية الهائلة
يع الثروة الوطنية في يوليو ١٩٦١ لا تشكل خطرا على أمن النضال الوطني،
مام الأمان له»، فهي «تخلق القوى الشعبية القادرة على الانقضاض على
ة للتآمر» (ص١٢٢ - ٣)، فالحرية هنا، أو ما قد يتحقق منها، له بالأساس
ة، وبالتالي تتحقق في حدود هذه الوظيفة. فالميثاق لم يطرح على القوى
رة الدولة، بل فقط حمايتها. وبالطبع لم يكن المقصود بها حرية النشاط
تشكيل أحزاب أو تكتلات سياسية. فالمقصود حرية الحركة داخل أطر
سساته وفي حدود سياساته.

ة للاشتراكية حددها «الميثاق» كما قلنا بأنها «كفاية وعدل»(١٠٦). وبالنسبة
لى قرر أن الاشتراكية حتمية لتحقيق الكفاية: «الحل الاشتراكي لمشكلة
اقتصادي والاجتماعي في مصر، وصولا ثوريا إلى التقدم، حتمية تاريخية
اقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير، كما فرضتها الطبيعة المتغيرة
النصف الثاني من القرن العشرين» (ص٧١). والصياغة إنشائية بلا مدلول
كن ينبني عليها القول بأن الاشتراكية هي الطريق الوحيد لتحقيق الأهداف
ي ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج [لا ملكيته لها]، وعلى
سها طبقا لخطة محددة. إن هذا الحل الاشتراكي هو المخرج الوحيد إلى

التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وهو طريق الديمقراطية في كل أشكالها السياسية والاجتماعية» (ص٧٤).

فالحتمية هنا، مثل حتمية الثورة التي مرت بنا، لا صلة لها بـ«الحتمية التاريخية» التي قالت بها الماركسية، بل هي حتمية، أو بالأدق لياقة، اختيار «الشعب» لطريق معين لأنه الطريق الوحيد المؤدي لتحقيق الهدف، بالتسليم بطبيعة الحال بأن هناك هدفا واحدا أجمع عليه «الشعب»، وأن هناك طريقا وحيدا لتحقيقه، وأن هذا الطريق الوحيد هو المشار إليه في «الميثاق»، على غموض دلالته كما مر بنا. فمعنى الحتمية هنا هو «حتمية الحل المناسب»، أو حتمية اتساق الوسيلة مع الهدف، من وجهة نظر مهندس اجتماعي عاقل ومتجرد يقف خارج الصراع الاجتماعي.

وبشأن طريقة تحقيق الكفاية، قال الميثاق «إن طبيعة العصر لم تعد تسمح... [بتحقيق] التقدم [:الكفاية] عن طريق النهب [مثلما فعلت الدول الاستعمارية] أو التقدم عن طريق السخرة [كما فعلت الدول الشيوعية بسكانها]» (ص٧٠ - ٧٢). وأكد بالمقابل أن التقدم العلمي يسمح بتجنب هذين الطريقين. وهكذا لم يطرح «الميثاق» الاشتراكية كنظام اجتماعي، أو كنمط للإنتاج، وإنما كطريقة مناسبة أكثر من غيرها لتحقيق إنجاز محدد، هو التقدم الذي يعتمد على العلم أساسا.

والشق الثاني هو «العدل»، ويسمى أيضا «العدالة الاجتماعية». مفهوم «العدالة الاجتماعية» في حد ذاته، أي بصرف النظر عن محتواه الذي يختلف عليه الإصلاحيون، يتكلم بلسان قاض اجتماعي، أو جهة تحلق فوق المجتمع وصراعاته، لتقترح «الحل السليم» للصراع، الذي يعتبر هو ذاته العدالة، وهو ما يتسق مع مجمل طرح النظام لنفسه كقوة محلقة فوق المجتمع. وقد وصف «الميثاق» الهدف المتعلق بالعدالة بأنه تكافؤ الفرص (ص٨٥)، وهي فكرة لا تشير بحد ذاتها إلى نظام اقتصادي/ اجتماعي بذاته، ولا حتى إلى سياسات بعينها. بخلاف ذلك لم يحتو «الميثاق» على أي تعريف للعدالة الاجتماعية. والواقع أن الشق الأكثر تحديدا في شأن «العدل» في «الميثاق»، هو أنه قضية أمنية أساسا، تتعلق بإلغاء الصراع الطبقي. فتكافؤ الفرص فيما قال «الميثاق» يقدم الحل لمشكلة الصراع الطبقي.

تحقيق تكافؤ الفرص في ظل مجتمع منقسم طبقيا بشدة، بين ملاك مائة فدان
عيا) ومعدمين، ليس له طريق سوى الصراع الطبقي. كان الحل الذي قدمه
قديم الخدمات من جيبه الخاص، وهو ما سُمي سابقا «السعادة العائلية»
د «الميثاق» بعدم إرهاق السكان لزيادة الادخار، وبالتالي الاستثمار، بل
الادخار والاستثمار والاستهلاك معا. وبهذا المنطق ظل معدل الادخار
يلة هذا العهد، حول نسبة ١٠٪ من الدخل القومي، وبالتالي ظل الاستثمار
ك معا يعتمدان بشكل معتبر على القروض والمعونات. ومع ذلك طالب
لعمال بالعمل الجاد، وحث كثيرا على العمل، وأكد أنه إذا كان العامل قد
، حقوق، فلا بد أن يقابلها «تغيير ثوري في الواجبات العمالية»، والنقابات
أن تساهم في العمل على زيادة الإنتاج (ص٩٩ - ١٠٠). بعبارة أخرى،
ستهلكين بقرة مقدسة، ولكن يمكن الضغط على العاملين منهم، وسنرى
ص الاستهلاك لاحقا.

ك، لا تقتصر اشتراكية الميثاق على تغيير توزيع الفائض، تاركة إنتاجه يسير
التقليدي، باستخدام الضرائب التصاعدية مثلا. فالاشتراكية أصبحت تعني
ما قد يتلو، من تأميمات[١٠٧]. ويقدم «الميثاق» هنا حججا تتعلق بكل من
عدل والأمن. فحقيقة اتساع الفجوة بين البلاد المتقدمة والمتخلفة «لم
بأن يُترك منهاج التقدم للجهود الفردية العفوية». و«صنع التقدم بالطريق
، حتى لو تصورنا إمكان حدوثه في مثل الظروف العالمية القائمة الآن، لا
لناحية السياسية إلا أن يؤكد الحكم للطبقة المالكة للمصالح [ربما لتجنب
كة للثروة] والمحتكرة لها» (ص٨٥)، بما يعني تهديد العدل وأمن النظام.
م آخر يقرر «الميثاق» أن الكفاية لن يحققها القطاع الخاص لأن الرأسمالية
، البلاد «المتطلعة إلى التقدم» لم يعد أمامها سوى سبيلين: «النمو من وراء
ماية الجمركية العالية، التي تدفعها الجماهير»، أو «أن تربط نفسها بحركة
ت العالمية» (ص٧٢ - ٣). ويشير المبرر الأول إلى معيار العدل، والأمن
ليه، أما الثاني فيتعلق بالأمن مباشرة بالقول بأن نمو الرأسمالية يشكل خطرا
تقلال الوطني.

تأتي إلى شكل هذه الاشتراكية. تجمع اشتراكية «الميثاق» بين «خلق قطاع عام قوي وقادر، يقود التقدم في جميع المجالات... [و]قطاع خاص يشارك في التنمية في إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال». من جهة أولى يعني هذا التقسيم للاقتصاد إلى هذين القطاعين (والمصطلحان لم يظهرا في الخُطَب إلا بعد التأميمات مباشرة(١٠٨))، أن الاستثمار الخاص أصبح مجرد «قطاع» في الاقتصاد على غرار «القطاع الصناعي» أو «القطاع التجاري»، مثلا، أي صار جزءا من كل شامل، وهو ما يتفق مع فكرة «سيطرة الشعب» على الاقتصاد سواء كان الاستثمار خاصا أم حكوميا. ومن جهة أخرى احتفظ «الميثاق» بيد النظام طليقة في التعامل مع ما أصبح يسمى «القطاع الخاص»، فلم يطرح في أي موضع تعريفا للاستغلال(١٠٩)، وبالتالي احتفظ مبدئيا بحق دعم أو ضرب القطاع الخاص، وهي نفس الآلية التي أدت إلى التأميمات.

وقد أكد «الميثاق» أن «سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج»، «لا تستلزم تأميم كل أدوات الإنتاج ولا تلغي الملكية الخاصة ولا تمس حق الإرث الشرعي المترتب عليها» (ص٧٤). ولكنه لم يضع حدود الملكية الخاصة المسموح بها، باستثناء إشارات محددة إلى بعض القطاعات، خصوصا الأرض الزراعية. بل طرح «الميثاق» هنا أمرين متناقضين: فقد أكد أن «الحدود الاشتراكية التي تم رسمها بدقة في قوانين يوليو قد قضت على آثار الاستغلال، وتركت الباب مفتوحا للاستثمار الفردي الذي يخدم المصلحة العامة للتطوير» (ص١٠٢)، بما يعني أن السياسة الانقلابية في الاقتصاد قد انتهت. ولكن الصفحة التالية أكدت بالمقابل أن «السلطة الشعبية»، «قادرة على مصادرة نشاطه [:القطاع الخاص] إذا ما حاول أن يستغل أو ينحرف»، تاركة الباب مفتوحا لمزيد من التأميمات، لا يحدها سوى تقديرات «السلطة الشعبية». كما قرر أن التأميم يتحدد بـ«الحالات التي تقتضيها مصلحة التحول الاشتراكي الذي يتم لصالح الشعب». وهي عبارة أكثر غموضا، ولكنها واضحة من حيث الدلالة على إبقاء سيف التهديد مسلطا على رأس المال والملكية العقارية والزراعية. واتساقا مع ذلك تم تجديد فكرة «الوظيفة» المنوط برأس المال أداؤها، بما يبرر حرية الاختيار في شأن الإبقاء على بعضه وإلغاء بعضه الآخر. غير أن تعبير الوظيفة انتهى وحل محله كلمة «دور»؛ فالاستثمار الخاص له

طة التنمية»، وسيحصل على «الحماية التي تكفل له أداء دوره» (ص٨٤).
، المحتوى يقول إن هناك قطاعين، أولهما يقود عملية التنمية، كما لو كان
با رسميا، والآخر يتوسع أو يضيق حسب المشيئة.

بقى الملكية الخاصة سائدة في الزراعة على أساس شديد الغموض: هو
ٔح المصري على العمل الخلاق إذا ما توافرت له الظروف الملائمة»، فلا
لفلاح هنا هو مالك المائة فدان أم الفلاح المعدم (ولكن فيما يتعلق بالمالك
سى «الميثاق» بالتعاون الزراعي: ص٨٩ - ٩٠). فلو كان الأمر يتعلق بقدرات
لاح لكان على «الميثاق» أن يطرح شعار «الأرض لمن يفلحها»، بدلا من
حد الأقصى للملكية عند مائة فدان. ويبدو أن هذه الحجة قد صيغت كيفما
لقدرة على شرح أسباب الإبقاء على قوة الطبقة السائدة في الريف من كبار
الملاك، وبصفة خاصة عجز النظام عن الحلول محلها.

سبة للوحدة، فأكد «الميثاق» «إن مسئولية الجمهورية العربية المتحدة في
م وفي تدعيمه وحمايته تمتد لتشمل الأمة العربية كلها». ولكن حدود هذه
أصبحت ضيقة للغاية، فبالنسبة للوحدة لا داعي للعجلة، لأن «استعجال
طور نحو الوحدة يترك من خلفه كما أثبتت التجارب فجوات اقتصادية
تستغلها العناصر المعادية للوحدة كي تطعنها من الخلف» (ص١٣٦).
المأمون فهو «الدعوة السلمية»، وفتح «مجال التعاون بين جميع الحركات
دمية في العالم العربي»، والتفاعل «معها فكريا من أجل التجربة المشتركة
ـولة] في نفس الوقت لا تستطيع أن تفرض عليها صيغة محددة لصنع
برى «الميثاق» أن «قيام اتحاد للحركات الشعبية الوطنية التقدمية في العالم
سوف يفرض نفسه على المراحل القادمة من النضال»، ولكن ليس كبديل
الدول العربية برغم أنها لن تحقق كل ما هو مرجو في شأن الوحدة. وفي
توازن يمكن للدولة «مساندة كل حركة شعبية وطنية»، ولكن دون تدخل
ما تكون المساندة «في إطار المبادئ الأساسية تاركة مناورات الصراع ذاته
محلية تجمع له الطاقات الوطنية». فالدولة حريصة على «ألا تصبح طرفًا

مباشرا في المنازعات السياسية المحلية في أي بلد عربي» (ص١٣٧)، ولكن حتى ذلك التعهد نُسي في نفس العام مع دعم انقلاب اليمن.

تبنى «الميثاق» إذن موقفا وطنيا مصريا في أساسه، جاعلا الوحدة نوعا من اختيار السياسات المناسبة حسب الظروف، وبما لا يورط النظام، إلا حسب مصالحه، في صراعات عربية داخلية. والفكرة المركزية هنا هي أن البلاد «فرضت عليها الظروف الطبيعية والتاريخية مسئولية أن تكون الدولة النواة في طلب الحرية والاشتراكية والوحدة للأمة العربية»، بما يوحي بقوة بفكرة الدولة التي تقدم نموذجا للعرب، وتقبل وحدة مع بلدان على مثالها فحسب، في محاولة لحل مشكلة ظهور نظم عسكرية عربية على غرار النظام ولكنها لا تتفق معه. وقد عبَّر أحمد بهاء الدين بوضوح عن هذا الموقف: واجبنا في مساعدة «كل اتجاه في الخط السليم في أي بلد عربي... يعتمد على القيام بواجب آخر أساسي هو واجبنا داخل حدودنا!... إقامة مجتمع اشتراكي جديد وديمقراطية حية جديدة... يجب ألا نسمح لهم باستفزازنا أو استدراجنا إلى أية معارك جانبية»(١١٠). ومع ذلك فقد استمرت فكرة قيادة النظام للوحدة العربية التي أصبحت مشروطة بالاشتراكية. وأكثر النصوص نصاعة وشمولا هو، مرة ثانية أو عاشرة، لإحسان عبد القدوس:

> التطور التاريخي في منطقتنا تطور حتمي.. ومسئولية الجمهورية العربية المتحدة عن مساندة هذا التطور وحمايته، هي أيضا مسئولية حتمية.. وكما أن أحدا لا يستطيع أن ينكر حتمية التاريخ.. فإن أحدا لا يستطيع أن يعفي الجمهورية العربية من مسئولياتها.. ولا الجمهورية العربية نفسها تستطيع أن تعفي نفسها... فالجمهورية العربية... مسئولة عن التاريخ... ومقياس علاقة الجمهورية العربية بالحكومات هو مدى تمثيل هذه الحكومات لشعوبها.. كلما اقتربت حكومة من شعبها، اقتربت من خط الجمهورية العربية وحملت معها نفس المسئولية... ثم أن الجمهورية العربية لا تمثل حكومة فحسب... إنها تمثل ثورة... تمثل تطور تاريخي حتمي [كذا] يشمل المنطقة كلها.. ومسئولياتها الثورية تتقدم على مسئولياتها كحكومة(١١١).

بهذا المنطق يصبح النظام المعيار الذي تقاس عليه الحكومات العربية، بما في ذلك علاقتها بشعوبها، دون أن يترتب على ذلك (في ضوء ما جاء في «الميثاق») أي

د بشأن مشروع الوحدة ولا تجاه الشعوب المذكورة. والنتيجة أن مسئولية
بحت ملقاة على عاتق «الشعوب» العربية، أي الانقلابات العسكرية وما في
لحكومات العربية. وقد شهدت سوريا والعراق انقلابين بعثيين في العام
١٩)، وأُجريت مباحثات للوحدة الثلاثية، لم تسفر عن شيء، لأن الوحدة
جرد شعار يستعمله الجميع في إدارة شئون الحرب العربية الباردة بين النظم
مختلفة. فكل نظام ليس لديه مانع من الوحدة، لكن بشروطه.

رعية النظام: الدولة السرية

حرية والاشتراكية والوحدة، بالمعاني التي قررها «الميثاق»، هي إذن
عامة «للعمل الوطني» الواحد الموحد. ولكنها صيغت جميعا كما رأينا
ـ النظام في اتخاذ أية إجراءات تناسبه، سواء فيما يتعلق بتشكيل الاتحاد
و طبيعة «تحالف قوى الشعب العامل» فيه وكيفية تمثيلها، أو تعريف العامل
رأسمالية الوطنية والرأسمالية المستغلة، أو صياغة السلطات في الدستور
، مؤسساته، أو وضع حدود وشروط آمنة لرأس المال المسموح له بالنشاط
مدى وتوقيت التعاون العربي والوحدة العربية معا. وعلى صعيد الأفكار
حرير يده من الالتزام بالطريق الرأسمالي أو الشيوعي.

ا النحو كان تحقيق الأهداف، بل صياغة البرنامج التفصيلي لتحقيقها، لا
ـ النظام الحر من الضغوط والالتزامات. فمثلا قد تكون الوحدة العربية
ى وحدة التنظيمات الثورية، ولكن «التنظيم الثوري» الذي سيمثل مصر
سه، وبالطريقة التي تناسبه. بذلك، كان «الميثاق» شيئا ما بين وثيقة فكرية
ان سياسي، دون أن يلبي شروط أي منها بالكامل، فكان أقرب إلى بيان يعلن
امة من جانب النظام. والخلاصة أن «الميثاق» قد أتى في إطار الانقلابية
ي طريقة إصداره، بل كذلك في مضمونه.

كان الإيمان بأهداف «الميثاق» بالضرورة فرعا من الإيمان بالنظام، لأنه
والأداة الوحيدة لصياغة هذه الأهداف العامة بشكل عملي وتحقيقها. لم

يكن بمقدور «الميثاق» إذن أن يكون عقدا وميثاقا، كان المتاح فحسب أن يقدم صيغة خاصة بشرعية النظام تتيح إدماج الجمهور فيه، أي تحددها بشكل يسمح على الأقل للجمهور بتوقع الاتجاه العام للنظام، ممثلا في شعاراته الثلاثة، وما يتوقعه من السكان، وما سيقدمه لهم، وأساس وكيفية هذا التبادل، لكي تكون لدعوة الجمهور للمشاركة بلا أي سلطة معنى أصلا. وكان على «الميثاق» لنفس السبب أن يضع أهدافه في إطار تفسير معين للنظام، للثورة.

ويتفرع عن ذلك اعتبار آخر. كان «الميثاق» هو الوثيقة السياسية للاتحاد الاشتراكي العربي الذي سينشئه النظام ليستدعي السكان للمشاركة. ولما كانت هذه المشاركة غرضها الأول حماية الثورة، باعتبارها ثورة الشعب، كان الأمر يتطلب أن يهتم «الميثاق» بتقديم رؤية لطبيعة شرعية النظام ككل ودور «الشعب» المدعو للمشاركة فيه. الحزب السياسي العادي في نظام ديمقراطي يكفيه أن يحدد أهدافه ويبررها، لأن نشاط السكان السياسي وطبيعته محددان دستوريا من الأصل. أما في حالتنا هذه، فالمسألة تكاد تكون عكسية؛ فقد أنشئ الاتحاد كخطوة أساسية لإدماج السكان في النظام، لكي يصبحوا جزءا من أمنه، وبالتالي يضفوا الشرعية على النظام ككل، باشتراكهم في مؤسساته. وبالتالي كان على «الميثاق»، باعتباره الوثيقة التي تحدد التوجه السياسي للاتحاد الاشتراكي، أن يصوغ شرعية النظام، لتصبح أساسا لدعوته للسكان للمشاركة في إطار الانقلابية.

نادرا ما اهتم الباحثون بقضية شرعية نظام يوليو، وبالذات بكيفية صياغتها. وكما ذكرتُ في المقدمة، تبدو أقوال النظام المتعلقة بالشرعية (مثل حكم الشعب والديمقراطية السليمة) مجرد كلام دعائي، وأحيانا فج، لا يُعقل أخذه مأخذ الجد، وأن الشرعية، إن وُجدت، مستقاة من مصادر أخرى، بخلاف الكلام، مثل تأميم قناة السويس، أو حتى عند البعض الاشتراكية. ولكن المعنى الضمني في هذا التصور هو أن النظام ليس مشروعا بذاته ولكن بإنجازاته، أي بقدر ما يثبت أنه «مفيد»، وهو المنطق الذي رصدناه بالتفصيل في الوظيفية التي قام عليها النظام، والمتفرعة من انتقاليته، أي في التحليل الأخير من تمثيله «لاسم الشعب». ولكن النظام كما يفوز يخسر، وكما يعطي يأخذ، أو يضطر لذلك، وقد أثبتت التأميمات والانفصال السوري معا الحاجة إلى شرعية تتجاوز ذلك. فالنظام

مستقرا يجب أن يكون مشروعا بذاته، أي يجب أن يكون ثمة منطق ما لقبوله
ما مناسبا لأسباب أخرى بخلاف تقلبات النجاح والفشل، أي لوجود رابطة
السكان، أو على الأقل هذا ما كان النظام يحاول أن يحققه بالتحول «الميثاقي».

نا كيف قدم النظام نفسه في البداية بشكل منفصل عن السكان، باعتباره
مضحيا من أجلهم، لأسباب تخص أخلاق القادة لا غير، وكيف زادت
ة الشرعية مع نبذ القوامة الصريحة أثناء أزمة مارس ١٩٥٤، والسعي
لى قبول السكان لها، بالقول بأن الثورة ثورة الشعب. ولكن هذا القول لم
مه سوى الأقوال حتى أتت مرحلة الزعامة، التي سمحت بتجاوز خطاب
طلقة القائمة على فكرة فساد الشعب وعجزه، وغطت على التناقض القائم
تمجيد الشعب واستمرار القوامة عليه وفقا لحالة الطوارئ. فقد أصبح
يدا لأنه يقبل بالزعامة، لأنه يسير خلف الزعيم ويؤمن به، وبالتالي يخضع
ه الزعامية طوعا.

ثير من باحثي العلوم السياسية أن الشرعية مسألة تتعلق بالثقة في النظام
ي هذا أو ذاك من أفراده بالضرورة(١١٢). وبهذا المعنى كان النظام بوصفه
نول الزعامة كمؤسسة حاصلا على شرعية ما، بمشكلاتها التي عرضنا
كن ما حصل على الشرعية آنذاك هو مؤسسة الزعامة، أي قبول النظام
ضمانة الزعيم.

ي مرحلة «الميثاق»، تطلب فشل الزحف واضطرار النظام للتعبئة كما رأينا
لى شرعية للنظام نفسه، بما يسمح بإدماج السكان في مؤسساته، لا مجرد
مفقين حول الزعيم. ولم يكن الاتحاد القومي بفلسفته قادرا على ذلك، فقد
ن سرادقات لتلبية المطالب، وكان على حد تعبير عبد الناصر كما سنرى
ن القش. كان المطلوب، كما قال عبد الناصر، أن يحمي «الشعب» النظام
يحميه الزعيم فحسب، أي أن تتحلق هذه الجموع حول النظام ككل بأن
«رأسمال» ما فيه، إن جاز التعبير. وكانت الطريقة التي طرحتها المرحلة
يلا عن الزحف المقدس، هي جمع الناس حول «الثورة»، لا الثورة بمعنى

أرض المحبة والسلام، بل بمعنى أرض الكفاح ضد الأعداء. وبالتالي كان يجب أن يتجمعوا في هيئة قتالية، جيش يسير خلف طليعة في أرض المعركة. وبالتالي أصبح من الواجب إعداد هذه الساحة، ساحة القتال.

فضلا عن ذلك، كان استيحاء الزعيم لنبض الأمة إجابة ناقصة على سؤال الوحي نفسه، لأنه تناول فقط دور الزعيم في عملية الوحي، فقدَّم بذلك صورة الإجابة فحسب، بمصطلح أرسطو. والصورة أو الهيئة أو الشكل بطبيعة الحال أهم دائما من المادة التي تتشكل منها (برغم أن الشائع هو أن المضمون أهم من الشكل)، مثلما يكون التمثال كتكوين، كهيئة، أهم من مادته التي قد تكون حجرا أو طينا. ومع ذلك تظل المادة ضرورية، لأنه بغيرها لا تكون هناك «صورة»، أي هيئة. ولم تكن العلاقة بين الطرفين مشجعة على الإطلاق على أية عملية للإدماج. فكما قال إحسان عبد القدوس، بغير التفاف حول الزعيم نكون أفرادا فحسب، لا شعبا.

هذه «المادة»، أي «عجينة الشرعية» التي صيغت منها شرعية الزعامة المتلقية للوحي رسميا، تتمثل في القول بما معناه انحلال الشعب إلى عناصره الأولية قبل الثورة. فلكي يكون الضباط صوت الشعب المجرد، ولكي تصبح الزعامة هي الشكل السياسي للشعب، يجب أن يكون الشعب العيني قد فقد صوته الخاص أصلا، ليصبح «مادة»، بمعنى كيان ما بلا شكل سياسي، لكي يصلح لتقبل شكل الزعامة. كانت فكرة الزعامة أكثر تقدما مما جاء في «فلسفة الثورة». فقد ظهر الضباط في صورة قوة منقذة «للكيان الوطني»، أي آتية من الخارج، وبالتالي ظهر الضباط ومنهم عبد الناصر «كصُناع» للتمثال[١١٣]. أما في مرحلة الزعامة، فقد أصبح الزعيم صورة الشعب، أي التجلي الأساسي الذي يصبح بواسطته السكان شعبا، جماعة سياسية. ولم تستطع مقالات هيكل عن أزمة المثقفين أن تقدم صياغة أفضل، بفعل تمسكه بفكرة القوة الآتية من الخارج بسبب انهيار عام.

كان اكتمال الوحي يعني بالضرورة إدماج السكان في مؤسسات النظام وأن يتخذ صيغة «تسليم الثورة للشعب»، التي رأيناها بشكلها الكرنفالي في الفصل الثاني. لأن محور قيام النظام الجديد من البداية كان «الثورة للشعب». وكانت الزعامة كذلك «من أجل الشعب». والفكرتان كلتاهما انتقاليتان. فالمفروض أن السكان حين يتلقون وحي

ب» من خلال الزعيم يؤمنون به ويصبحون بالتالي مؤهلين للمشاركة في
لديكتاتورية كما قال عبد الناصر من البداية ليست سوى وسيلة لغاية هي
مقراطي «السليم».

خرى لا يكفي أن تصبح للمادة صورة، بل يجب أيضا أن تدب الحياة في
في مسرحية بيجماليون لتوفيق الحكيم، لتصبح الهيئة التي أضفاها النحات
هيئته هو، هيئة تخص التمثال الذي أصبح امرأة جميلة حية، لا مجرد تجلٍ
مانع. أضف إلى ذلك أن المهمتين مترابطتان في الشرعية الانتقالية. فالعجز
ح في التمثال، أو «تسليم الثورة للشعب»، يلقي ظلال الشك على قدرات
أنه فشل في نحت التمثال أصلا. كان يجب نفخ الروح في التمثال ليصبح
عي بنفسه ولنفسه، وإلا كانت الثورة في علاقتها بالسكان أشبه بعلاقة الإنسان
لأليفة، يعتني بها ويتلقى عرفانها، كعلاقة أبدية. باختصار يجب أن تنتهي علاقة
يكون لها معنى أصلا.

نام كانت لديه مشكلة من شأنها إفساد هذه العملية، هي الميل لإدامة الوحي.
ن يوضح العواقب المتطرفة لمنطق الوحي في رد صلاح نصر، لاحقا، على
شعب لم يختر «حتمية الحل الاشتراكي»، قال: «الطليعة الواعية **دائما** تستشف
مير ومطالبها قبل بلورتها في صيغة مطالب جماهيرية»(١١٤). وهي إجابة
بمدير مخابرات هذا النظام: لا يكفي القول بأن الطليعة تسكن في المسافة
شعب ووعيه، وبالتالي تستبق مطالبه، بل يجب عليها **دائما** أن تستبق الوعي
الشعب إذا أتيح له أن يتدبر «شعوره» وينظم نفسه، سيكون قد سبق الوحي
مطالب جماهيرية» بشكل مباشر، وبذلك يكون قد تم اجتثاث فكرة الوحي
، يكون الشعب قد شكَّل مؤسساته التي تمنح رؤاه صورة بغير حاجة إلى
نيها ويعطيها صورتها. هذا القول بشرعية استيحاء دائمة، يعني أن الشعب
ل قاصرا، وهو ما يتناقض جوهريا مع الشرعية الانتقالية، ناهيك عن مهمة
ماسي التي طرحها «الميثاق»، ولا يقول به سوى من يعتبرون أن سلطة الأمن
ون هي العليا إلى الأبد، سوى أنصار «الزحف المقدس».

لم تعد صيغة الوحي القديمة، صيغة المنقذ من الخارج، قابلة للاستمرار، سواء على طريقة صلاح نصر، أو الصيغة الأقدم، لأنها لا تتفق مع مهمة التعبئة في المرحلة الميثاقية. فالتشبث باستمرار «غفلية المادة» يعني إيقاف التعبئة. وبالتالي أصبحنا أمام تناقض، بين القول بإعلان نهاية الانتقال، فيما قالت الدعاية، وهو ما يعني استدعاء الشعب وتسليمه «الثورة»، والإبقاء على آليات النظام الانقلابية. ونظرا لأن «الانتقال الجديد» لا هو هذا ولا ذاك، كان لا بد من إنكار «غُفلية المادة»، وبالتالي إنهاء فكرة الاستيحاء من جمهور سلبي، ولكن أيضا كان لا بد من تأكيدها. على هذا النحو أصبحت الصياغة الجديدة لشرعية النظام مضطرة لأن تقع في منطقة ما بين هذين التصورين. وكان أحمد بهاء الدين هو الذي أدرك الطبيعة المركبة للمشكلة في مقال مهم يستحق اقتباسا مطولا[١١٥]:

> المهمة الكبرى لأي ثورة من الثورات، هي أن تتحول إلى «نظام»... بمعنى ألا يحتاج النظام الاجتماعي إلى ممارسة سلطة الاعتقال، لأن القوانين العادية والمحاكم العادية تكفي. وبمعنى ألا يحتاج النظام الاجتماعي إلى إجراءات غير عادية لإصدار القوانين... والثورة يبقى أمنها ناقصا إلى أن تحقق هذا الهدف النهائي... فالهدف هو إيجاد مجتمع اشتراكي... لا يعتمد وجوده واستمراره على وجود قيادة تاريخية لا تتكرر.. أو على إجراءات استثنائية... إنما... على أن الأجهزة المؤثرة فيه ـ عضويا وطبيعيا ـ من نفس نسيج الاشتراكية.
>
> .... [هذه] ليست مهمة سهلة. إن المبدأ الأساسي هنا وفي أي ثورة أخرى هو: سلامة الثورة أولا.. وعدم تعريضها لأي خطر لمجرد الرغبة في الوصول إلى نظام مستقر جديد يستمد حمايته من نفسه. ذلك أن سلامة الثورة ذاتها هي الضمان الوحيد لأن يتم الوصول يوما إلى النظام الجديد... هذه المهمة مزدوجة إذن.

وبناء على هذا الازدواج توصل بهاء في النهاية إلى أن «المرحلة المقبلة»، بعد إقرار الميثاق، «هي (مرحلة انتقال) أخرى، مرحلة انتقال أكثر ارتقاء وتطورا»، لأسباب ذكرها، هي عدم اكتمال التغير الاجتماعي وعدم توافر كوادر اشتراكية كافية وعدم شيوع الوعي الاشتراكي وعدم تشكل التنظيم الشعبي. الانتقال مستمر إذن، ولكنه انتقال مختلف. كيف يكون إذن؟ ما نمط شرعيته وفقا للميثاق؟

*

اغة «الميثاق» لهذه المعضلة معتمدة إلى حد ما على ما سبق أن قاله
زمة المثقفين»، ولكن معدلا بشدة. كان هيكل كما قلتُ قد طرح فكرتين
ولا أن «الجيوش» (أي الضباط الأحرار) تحركت بسبب الخراب الشامل
فين، وثانيا أنها، على العكس، «جندتها» الحركات الثورية بسبب ظروف
ة، بما يثير مشكلة نصيب هذه الحركات من السلطة. في «الميثاق» تم إدماج
لآتي: جرى التخلص من ذكر «الحركات الثورية» بمجملها، واستحضار
ـ لتحل محلها، لتصبح الصيغة كالآتي: **الشعب هو الذي «جند الجيوش**
كذا، بدلا من الشعب العاجز أصبح لدينا، لا شعبا مكافحا فحسب، بل
اعل الأصيل، بينما «الجيوش»، أو بالأدق «الضباط الأحرار» تحت مسمى
ي التي تعمل تحت إمرته.

يقة ظلت «الطليعة» طليقة اليد، محتفظة إيديولوجيا بانقلابيتها، لأنها غير
كات ثورية، بل «للشعب» في مجمله، أي بلا أية مؤسسات مستقلة تطالب
لسلطة. وفي نفس الوقت أفسحت الصيغة مجالا ما للشعب المذكور،
اخل النظام الانقلابي ومؤسساته، وبالشكل الذي تحدده الطليعة، على
صاحب حق»، ليس فقط لأنه «مقدس» وفقا لصيغة ديكتاتورية الشعب،
أنه استجاب لنداء الثوار وأيدهم وفقا لصيغة الزعامة المبشِّرة بالرسالة،
شريك مؤسِّس، بل المنشئ الأول والآخر للنظام، ومن البداية نفسها.

النحو انتقل تمجيد الشعب المتزايد، الذي استقر تماما كتيمة دعائية منذ
قضية الشرعية نفسها. وكانت لحظة الانتقال بين الصيغتين في خطاب
بل صدور «الميثاق» بعشرة أشهر: «لم تكن... الطلائع الثائرة في ليلة ٢٣
ة لنداء شعبي... ولم تكن الثورة في حقيقتها إلا محاولة شعبية مستميتة
بها الجماهير التي أبت أن تغلب على أمرها [عزيمتها]... ولم تكن طلائع
ي صنعت الثورة وإنما كانت جحافل شعب يريد أن يضع حياته على أساس
رية الكاملة»[١١٦]. في الجملة الأولى كان الشعب يكتفي بالنداء، ولكن
ثالثة أصبح هو الثورة ذاتها، وليس الضباط سوى واجهة.

لنلق نظرة إذن على حضور هذه الفكرة الجديدة في «الميثاق». أبسط الدلائل هي حضور الشعب الفاعل إحصائيا. وردت كلمة «الشعب» بمشتقاتها حوالي ٣٦٩ مرة، أي بما يفوق مجموع بعض الكلمات المحورية الأخرى: ورد لفظ حرية ٩٣ مرة، والديمقراطية ٦٤ مرة والاشتراكية ٤١ مرة، ووحدة واتحاد ٦٤ مرة، كل كلمة بمشتقاتها، وبمجموع ٢٦٢ مرة. وكانت كلمة «الثورة» نفسها كما ذكرتُ قد تكررت بمشتقاتها ٢٥٤ مرة، أي أقل بحوالي مائة مرة.

لكن هذا الإحصاء أقل أهمية بكثير من النصوص التي وردت فيها الكلمة. أزاحت نصوص «الميثاق» الواجهة، أي انقلاب الضباط تماما، ليتصدر الشعب المشهد وفقا لمقولة «الشعب المُعلم»، الذي يقود ويوجه ويتخذ القرارات مستعملا «طلائعه الثورية»، كأداة في يده:

> إن الشعب العظيم... الذي دفع بالطلائع الثورية من أبنائه داخل الجيش وخارجه إلى التصدي لمسئولية العمل الثوري... مضى بعد ذلك في تعميق نضاله، وفي توسيع مضمونه.. لقد كان هذا الشعب العظيم هو المعلم الأكبر الذي تحمل على عاتقه ـ في أعقاب بدء العمل الثوري في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ـ عمليتين تاريخيتين لهما آثارهما الضخمة.
>
> إن هذا الشعب المعلم راح أولًا يطور المبادئ الستة، ويحركها بالتجربة والممارسة، وبالتفاعل الحي مع التاريخ القومي؛ تأثرًا به وتأثيرًا فيه، نحو برنامج تفصيلي يفتح طريق الثورة إلى أهدافها اللامتناهية، ثم إن هذا الشعب المعلم راح ثانيًا يلقن طلائعه الثورية أسرار آماله الكبرى، ويربطها دائمًا بهذه الآمال، ويوسع دائرتها بأن يمنحها مع كل يوم عناصر جديدة قادرة على المشاركة في صنع مستقبله[١١٧].

لم يعد الزعيم هو الذي يتحسس نبض الأمة، بل الشعب هو الذي يمسك الطليعة من أذنيها ليلقنها «أسراره». فالشبح المؤسِّس الذي اندمج بالجموع السلبية في مرحلة «الثورة»، ثم أصبح جمهور المؤمنين بالزعيم بوصفه نبيا «اسم الشعب»، أصبح هنا فاعلا بحد ذاته، بل الفاعل الأصيل. كان مايكل أنجلو، النحات الفلورنسي الأشهر في القرن السادس عشر، يقول إنه لا يصنع تماثيل، بل ينظفها فحسب، لأنه يرى التمثال قائما داخل الكتلة الحجرية، وبالتالي انحصر دوره، وفقا لقوله، في إزالة الشوائب

ثال القائم في الحجر من الأصل. هذه الإجابة هي إجابة الانبثاق، إجابة
صوصية التي مرت بنا في الفصل الرابع. فوفقا لها، لم يقم الضباط إلا بإزالة
إلا بتمهيد الطريق لتجلي التمثال الموجود بالفعل. أما هنا، فتنقلب الصورة
ثال الكامن في الحجر هو الذي يستدعي مايكل أنجلو لكي يزيل الشوائب
، تجلي جوهره. فالشعب هو الذي يدفع الطلائع ويتحمل ويطور ويلقن
خ. لم يعد الشعب مجرد مصدر للوحي. وكما هي العادة مع نظام يوليو، تم
رة بأثر رجعي، منذ بداية الثورة في ١٩٥٢. فالنظام الجديد ليس، ولم يكن
، قفاز في يد «الشعب المُعلم»، أو ربما بشكل أدق أداته التي يوالي شحذها
وتوجيهها.

ة غير عرضية، فالميثاق مهووس بتأكيد هذه الحلول للشعب محل السلطة
ا سنحت الفرصة. فـ«الشعب المعلم صانع الحضارة راح يلقن طلائعه [مرة
رار آماله الكبرى.... [و]أراد لطلائعه الثورية أن تنضم إلى صفوف العمل
ب، وأوكل إلى جيشه الوطني مهمة حماية عملية البناء» (ص٤٧). والشعب
بدأ تجربة ثورية» في ٢٣ يوليو (ص٣)، حيث رفع «رأسه بالإيمان والعزة
، طريق الثورة... عاقدا العزم في غير تردد على إحراز النصر»، و«بدأ زحفه
غير تنظيم سياسي» (ص٥)، ربما على أساس أن كل التنظيمات السياسية قبل
كانت تنظيمات لأعداء الشعب. و«رفض ديكتاتورية أي طبقة من الطبقات،
ى أن يكون تذويب الفوارق هو طريقه إلى الديمقراطية الكاملة...» (ص١١).
يبدو أن الطبقات، مثلها مثل الأحزاب، ليست من الشعب، وكلاهما بالفعل
من الشعب المجرد، «اسم الشعب»، الذي هو بطبيعته مقولة فارغة كما رأينا،
اصدقات». و«النضال الوطني لجماهير الشعب هو الذي صنع نواة القطاع
صير ١٩٥٧]... [و]هو الذي ضم إلى هذا القطاع العام الجزء الأكبر من
تاج وذلك بقوانين يوليو ١٩٦١» (ص٧٧)، التي قرأ السكان، لا «جماهير
أنباءها في الصحف. والشعب هو الذي وضع أمام نفسه مهمة «مضاعفة
ومي مرة على الأقل كل عشر سنوات» (ص٨٨).

والنتيجة بالتالي هي أن القوات المسلحة «لم تكن هي صانعة الثورة، وإنما كانت أداة شعبية لها» (ص٤٣). وهي فكرة لم يمل قادة وصحفيو النظام من تكرارها من هذا الوقت فصاعدا. ويبدو الجيش ضئيلا حقا أمام الشعب، الذي أصبح كالآلهة قادرا على كل شيء. فقد «استطاع في حقبة قصيرة من الزمان أن يقهر جميع أعداء ثوراته المتعددة، وأن يخرج بقوة اندفاع متزايدة إلى مرحلة الانطلاق نحو التقدم»، وعزل عن صفوفه «كل الذين ترتبط مع الاستعمار مصالحهم في مواصلة الاستغلال» (ص١٠)، كما استجمع كل قواه «في مواجهة حاسمة مع الرجعية استطاع فيها أن يقتحم عليها جميع مواقعها المنيعة» (ص٨١)، وهو مشهد أخاذ ولا شك.

الميزة الأساسية لهذه الصيغة، على غرابتها، أنها تحاول كما ذكرتُ أن تفسح مجالا للشعب كشريك أصيل في السلطة. ولكنها فعلت ذلك بالتحديد باستبعاد «الحركات الثورية» لتضع مكانها «اسم الشعب»، الذي كان عنوان الانقلاب في صيغة «ديكتاتورية الشعب». كان ذلك الشبح إذن هو المدعو للمشاركة بدلا من التيارات الإيديولوجية والقوى الاجتماعية. ولكن حين تكلمت الصيغة، بهذا الشكل الأسطوري والمبالغ فيه، عن المستقبل بصيغة الماضي، أي بأثر رجعي، كشفت في الواقع عن أن المستقبل لن يكون سوى صورة معدلة من الماضي، انتقالا جديدا كما قال بهاء. فالشعب يحكم بالفعل، وبالتالي لا يعد النظام بترتيبات للسلطة مختلفة جوهريا. كذلك تبين هذه الصيغة، برغم تمجيدها اللانهائي للشعب، استمرار عجزه. صحيح أن الشعب هو الذي اقتحم وفعل كل ما يريد، كما يريد، وقتما يريد، ولكنه كان دائما يفعل فقط عن طريق الطليعة، بما يدل على أنه ما زال عاجزا عن الفعل بذاته، لتكشف الصيغة في جوهرها عن استمرار نظرية الوحي بطريقة أخرى، طريقة تتضمن الوحي الذي أصبح يطالب السكان، أو جموع المؤمنين، بالعمل أو الفِعل إلى جوار مطالبتهم بالإيمان أو الشهادة.

حلف بغداد»، وهو الذي «ساهم بكل إخلاص في أعمال مؤتمر باندونج، في أعمال الأمم المتحدة» (ص١٤٥). ولما كان عبد الناصر هو الذي مثل هذه المؤتمرات، يكشف «الميثاق» عن مصدر نون الملكية، كما يكشف أن الشعب هو بالتحديد صورته، أي نظام الزعامة، لا مادته؛ فالشعب الخفي يحرك الزعيم، أو النبي، الذي توسع إلى «طليعة» في نص «الميثاق»، وبالتالي ي الساحة السياسية الفعلية سوى هذه الأداة، أو الوسيط، ولكن مع استدعاء لفعل في إطاره. ويمكن للقارئ أن يقوم بعملية إبدال بسيطة في النصوص وضع كلمة الزعيم أو النظام مكان كلمة الشعب، ليبدو كل شيء طبيعيا تماما السحر.

قق «الميثاق» المطلب الجوهري للنظام، وهو وضع أساس للتعبئة في إطاره ، بأن منح الشعب الشبحي القوة العظمى كأساس للشرعية، بدلا من ضمير الذي أصبح فقط أحد تجليات «اسم الشعب». أقر «الميثاق» بأن «اسم هو الذي أسس النظام، وبأنه الفكرة التي أقامت تنظيم الضباط الأحرار، م للسيطرة على البلاد، وقادتهم في الصراعات الداخلية والخارجية، وكشفت ب «المدينة الفاضلة»، وأخيرا طلبت منهم، بسبب بنيتها نفسها (السعي إلى التقدم والعزة والكرامة... إلخ)، أن يوسعوا صفوفهم ويجندوا قطاعات ان. في «الميثاق»، استلم «اسم الشعب» السلطة رسميا، بعدما نضج عبر رة، فالزعامة، فتجربة «المدينة الفاضلة». لقد أصبح فكرة فاعلة، تبحث عن ا، لا مجرد فكرة موحية. وبذلك أصبحت مؤهلة لأن تطالب السكان بالعمل، الإيمان.

كما كان من البداية، لا نستطيع أن نراه، ولا نستطيع أن نعرف إرادته أو نرى أفعاله إلا من خلال الطليعة. ولكن إعلانه بهذا الشكل، أي كشعب خفي فاعل صراحة، أتاح له أن يخاطب الطليعة التي تحكم كتنظيم سري علنا، في وثيقة رسمية.

كانت الزعامة باعتبارها متلقيا لوحي «اسم الشعب» تحتاج جموعا تكتفي بالمطالب، التي هي تفاصيل الوحي. لكن المهمة أصبحت الآن مطالبة الجموع، أي السكان «المؤمنين»، بالانتقال إلى الفعل. أصبح على «اسم الشعب» أن ينضج ليصبح فاعلا بشكل مباشر ويومي. وكانت الصياغة المتكئة على «اسم الشعب» عنوانا على أن الفعل المطلوب منهم ليس فعلهم الخاص، بل الفعل الذي يمليه «اسم الشعب» الذي ينطق به الزعيم، أو بالأدق الطليعة كما قال «الميثاق». على هذا النحو «دقت ساعة العمل الثوري»؛ أي عمل الجموع، السكان (بعد التأميم والعزل) في خدمة المعبد، تحت إشراف كهنته، وفي مواجهة أعداء شعب خطرين مهدِّدين بشكل دائم. وعلى هذا النحو أيضا أجاب الميثاق على السؤال الذي طرحتُه في البداية، بشأن البحث عن نظرية: كيف يمكن صياغة «نظرية» أو ميثاق، يحدد مهام معينة، يدعو الجموع للاندماج على أساسها، وفي نفس الوقت لا يشكل قيدا على النظام؟ كيف يمكن أدلجة الانقلابية نفسها؟

يمكن القول بناء على ذلك أن نمط الشرعية كما تبلور في «الميثاق» هو تحوير لفكرة الحكم بالحق الإلهي، مع فارق مهم، بل جوهري، يكشف بالضبط عن طبيعة الحكم الانتقالية التي لا خلاص منها. فالعلاقة في نظرية الحكم بالحق الإلهي خطية: الإله ← (الملك) ← الرعية، أي أن الملك يحكم الرعية بموجب الإرادة الإلهية التي اختارته. أما هنا فالعلاقة شبه دائرية: اسم الشعب ← الطليعة ← الشعب بمعنى الجموع. في الحالتين تهدف الصيغة إلى إضفاء المشروعية على سلطة الوسيط، بأن تصوره كأداة في يد المصدر الأعلى المتعالي القادر للسلطة، وبالتالي تخفي الطابع المادي الملموس للسلطة بتغييبه داخل مصدر غير ملموس، فكلاهما نوع من التنوير المضاد، أو من «الإظلام».

ـلا الحكم بالحق الإلهي، لأن طرفي المعادلة، برغم كل الاختلافات، هما
اية الشيء نفسه، أي الشعب، ولكن في حالات مختلفة: الشعب المجرد،
م الشعب»، مقابل الشعب الحي، الجموع، «المادة». وبالتالي كان دور
هشا وقابلا منطقيا للإلغاء، بمجرد أن يتطابق الشعبان، بمجرد أن تكون
، صورة أخرى بخلاف الطليعة التي صورها «الميثاق» كقفاز في يد «اسم
»، أي بمجرد أن يتبدى «اسم الشعب» ويتخلى عن سريته، وهو أمر ممكن
ـقت، حتى ولو كان صعبا ومعقدا بفعل استمرار سلطة سدنة معبده. فمتى
ـت الجموع من تفتتها السياسي، في شروط ما، وتمايزت اجتماعيا وسياسيا
ـجالا عاما، انتفت الحاجة إلى الوسيط. ولكن هذا بالتحديد ما أسماه النظام
خطر الثورة المضادة، خطر تمكن الذئب مرة أخرى من رقاب القطيع، كما
عبد الناصر في مناقشته مع خالد محمد خالد.

ـت مهمة «الميثاق» إذن أن يعلن تجنيد السكان، بما يقرب المسافة بين الشعب
ولكن داخل مجال عام انقلابي، لا مجال سياسي، تجنيدهم لتأمين المعبد،

ـت الإيديولوجيا إذن جوهرية في تشكيل بنية النظام. ففكرته كلها، شرعيته، مبنية
عوة»، منبثقة هي نفسها عن «النداء» الذي تناوله الفصل الأول، مبنية على عقيدة
الخفي، الذي يتجلى «على الأرض»، بأن يكون له أنبياء ومؤمنون، ثم، لاحقا
يثاق»، بأن يوجه أنبياءه ويجعل المؤمنين يقاتلون الرجعية بإرشاداته. يصبح
ـعب فاعلا بأن يجندهم أو يوظفهم، ويدفعهم... إلخ. ويكون واجب هؤلاء
ن، وعلى رأسهم الأنبياء بالطبع، أن يتيحوا له أن يتجلى من خلالهم. ومن خلال
يمان، والعمل الصالح المترتب عليه، يرتقون، يصبحون بمعنى ما شعبا، على
لإله ومثاله. لم تكن الدولة المصرية دولة دعوة تجاه العرب فحسب كما قال
ـاء الدين، بل كانت من الأصل دولة دعوة تجاه سكان البلاد.

ـ ينتهي الانتقال إذن؟ كان مبرر وجود السلطة هو تحقيق الانتقال، أن تنهي نفسها
بنظرية الشعب السري حاول «الميثاق» أن يحقق ذلك، ولكن ما «تحرر» كان

بطبيعة الحال هو «اسم الشعب»، لا الجموع، وتجلت حريته في حرية النظام الواسعة التي منحها لنفسه في «الميثاق»، سواء فيما يتعلق بالحرية أو الاشتراكية أو الوحدة، وفي منح الجموع حرية العمل في إطار الانقلاب الدائم (أو الثورة الدائمة، كيفما شاء القارئ)، ليصبح النظام أكثر اتساعا، وهو ما سيكون له انعكاسه التنظيمي كما سنرى في الفصل التالي.

الانتقال الدائم إذن لا يعني أن يجعل النظام التمثال يتحرك ويصبح ذاتا، مثل تمثال بيجماليون، ولا أن يحتفظ به كما هو، وإنما استبقاء التمثال والحياة معا، الاحتفاظ بالتفاحة وأكلها في نفس الوقت. كما في مسرحية الحكيم، كان إحياء التمثال يعني أن يطرأ عليه الهرم والفساد، تتغير «هيئته» ويفقد سموه، ولكن بالمقابل يعيش ويصبح امرأة جميلة حية، ولا يمكن الجمع بين الأمرين. أدرك بيجماليون في النهاية التناقض: إما المرأة وإما مثال الجمال الذي صنعه بيديه. ومثل الضباط، فشل في أن يستقر على رأي، هل يُحيي التمثال أم يحافظ عليه؟ الحياة أم المِثال؟ تحت وطأة التناقض، اندفع بيجماليون في النهاية محطما التمثال، ثم مات تحت ثقل الكارثة، فقد كان هذا التمثال والمرأة التي تحول إليها هما، أو هو، أو هي، روحه بالذات.

مثل بيجماليون، لم يكن الضباط أيضا يملكون الحسم. فلم يكن بمقدورهم إعطاء الحياة للتمثال، لأن هذا يعني هدم النظام بأكمله، ولا كان بمقدورهم تجميده إلى ما لا نهاية، لخطورة ذلك أيضا على النظام. ولكنهم بالطبع لم يهدموا «التمثال» ولم يتحروا، بل حاولوا إحياء التمثال بشرط أن يظل تمثالا: كان على الشعب أن يفعل، ولكن في إطار الانقلاب؛ يتحرك، ولكن حركة مدروسة تحت المراقبة، لحمايته من الخطر النابع منه هو نفسه، قابليته المتأصلة للفساد، والفساد هو أن يكون كائنا حيا بذاته، من خلال مؤسساته المستقلة. كان الشعب إذن يجب أن يكون في نفس الوقت تمثالا وإنسانا، حيا وميتا، مستقلا وتابعا، وباختصار أن يحيا متخشبا في قوالب النظام.

أما مجمل الأقوال الجميلة عن الشعب وأهدافه ونضاله وما إلى ذلك، فكانت الزينة اللازمة، تجهيز تمثال العروس بالرداء المناسب لأنه سيجري تركيب آلات بداخلها، لتتحرك وتمشي في الأسواق بين الناس وتحب السلطة، حبا محسوبا مخططا.

) الخصوصية: إرادة الاستهلاك

ى «الميثاق» للوهلة الأولى إذن كتحديد لثلاثة أهداف كبرى للنضال الوطني: ، والاشتراكية والوحدة»، ثم تبدت هذه الأهداف باعتبارها أهداف «اسم الشعب» أصبح فاعلا. والآن أتناول «الميثاق» مرة أخرى في ضوء طبيعة الشرعية التي هذه. بعبارة أخرى، كيف يستطيع اسم الشعب وهو يفعل من خلال الطليعة . هذه الأهداف ويحققها؟

ت ألوهية الشعب الخفي، العاجز مع ذلك عن التجسد بذاته، منعكسة بقوة رؤية العامة في «الميثاق»، وأولها ضيق الأفق. لنتخيل الصورة الكُلية: لدينا خفي، يأتي بالطليعة ليقول لها ما يريده، ثم يمد يده مغطاة بها بوصفها قفازه، أن يلمس العالم بيده، ليحصل على هذا الذي يريده. لذلك، وبشكل منطقي، نق مع الممارسة الفعلية القائمة على الحصول على المكاسب مقابل التأييد، للشعب المصري المذكور في «الميثاق» أية رسالة عامة سوى إشباع احتياجاته خصوصيته التي تناولها الفصل الثاني. لكن «اسم الشعب» أصبح الآن فاعلا، ي بالإيحاء كما في مرحلة الزعامة. وبناء على ذلك لم تعد الخصوصية تعني وجود عالم خاص به تتمثل المهمة في إغلاقه لمنع تأثير العالم عليه، ولم يعد مجرد انطلاقه داخل السياج الذي يحميه من المؤثرات المفسدة، بل أصبح جه نحو العالم لتأخذ ما تريد.

نظرية الحكم بالحق الإلهي، الإله يمنح عن كرم، من حكمته وقدرته اللانهائية، طف على مخلوقاته، ومن ضمن ذلك يُنعم عليهم بالملوك، الذين يتولون رعايتهم ، إلهي، بما في ذلك أن يجعلهم قساة، لأن الشعب يذنب ويستحق العقاب. ، على الرعية في كل الأحوال أن يتلقوا النعمة ويشكروا اللـه عليها، لأنهم إذا ها وقعت الفوضى وارتج العالم أو انهار. أما هنا، فالشعب الإله يريد لجموعه ح على صورته ومثاله، مؤمنة بما يريده لها من نهضة وتحرر واستقلال وكرامة ، إلى آخره، فيمد يده، مغطاة بقفاز سلطة الضباط، أو الزعامة، أو الثورة، ليقتطف ريده. على هذا النحو نستطيع أن نعيد فهم «الحرية والاشتراكية والوحدة»،

في ضوء مقولة «الشعب السري»، كأهداف للشعب يحصل عليها السكان عن طريق الضباط، ليكون دورهم هو استهلاكها. يمد الشعب الخفي، صاحب الإرادة، يده داخل قفازه (الثورة) ليحصل على احتياجاته من العالم، لنفسه ولأنصاره من الجموع. وباختصار تستهلك الجموع العالم من خلال «الثورة». على هذا النحو يتبدى الشعب في «الميثاق» ضيق الأفق، بلا رؤية للعالم، لا يريد سوى نفسه وتأمين استهلاكه من الخيرات المادية والمعنوية.

وقد أدرك «الميثاق» ماهية شعبه، وأنه في شراهته الاستهلاكية قد يستهلك النظام نفسه، فأخذ يحذر من أن «تحريك طاقات الشعب إلى العمل لا يجب أن يتم عن طريق إغراق الجماهير في الأمل... إن مجرد التغيير الثوري في أوضاع المجتمع القديم لا يحقق أحلام الجماهير، ولكن الجهود المتواصلة هي وحدها القادرة على الوصول إلى الأحلام... تقتضي الأمانة الثورية أن تكون لدى الجماهير صورة كاملة لمسئولياتها بلوغا لآمالها» (ص١٢٤). ولكن هذه التوصية نفسها توضح بجلاء خطورة ما يقوله الشعب الخفي للجماهير، بقدر ما توضح أنه ليس لدى النظام القفاز أية إمكانيات لوقف ذلك سوى وعظ الجماهير، لأنها لا تحمل مسئولية حقيقية.

لكن «الميثاق» لديه أيضا حل آخر، هو توجيه هذه النزعة الاستهلاكية في اتجاهات أخرى، فيطرح مطلب الحصول على الخيرات من الاستعمار، أو من القوى العظمى المختلفة عن طريق اللعب على تناقضات الحرب الباردة، أو من أعداء الشعب حسبما يحددهم ويعيد تحديدهم فيصادر نفوذهم وثرواتهم من حين إلى آخر. ولكن مع قرب نفاذ هذه الموارد أصبح مطلوبا من الجموع أن تتحمل مسئولية ما في مشروع النهضة، فأخذ «الميثاق» يحث العمال على العمل والعلماء على الاختراع، ولكن في هذا السياق كان هذا الوعظ قليل الجدوى، لأن منطق «الميثاق» في مجمله استهلاكي بعمق، ومطالبة السكان بالاندماج في مؤسسات النظام، كان من شأنها، على العكس، أن تقوي النزعة الاستهلاكية، أي تقديم المطالب مقابل الاحتشاد حول النظام.

من الناحية الفكرية، كانت هذه الاستهلاكية نابعة من الميل النرجسي الطبيعي في الهوياتية المحلية. فالواقع أن «الميثاق» ذو طابع محلي تماما، ولذلك سُمي «ميثاق

الوطني». يبدأ «الميثاق» بعبارة تقول «إن يوم الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢؛
ـاية مرحلة جديدة ومجيدة في تاريخ النضال المتواصل للشعب العربي في مصر»،
ـ بعبارة «إن شعبنا يملك من إيمانه بالله وإيمانه بنفسه ما يمكنه من فرض إرادته
ـحياة ليصوغها من جديد وفقا لأمانيه» (ص ١٥٠). والبداية والنهاية يدلان معا
ـا هو محصور بينهما، أي على إقامة تلك العلاقة النرجسية بين الشعب واسمه:
ـم، علاقة تخلو من أية آفاق إنسانية أو ادعاءات عالمية، لدرجة أننا لا نجد أية
ـحركات التحرر الوطني الواسعة الانتشار عالميا آنذاك، والتي تندرج فيها حركة
ـط نفسها.

ـا لا يعني أن «الميثاق» يتجاهل العالم، فقد أشار إلى سياقات عالمية للثورة، هي
ـرات التي طرأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية»، وصعود حركات التحرر
ـي ونمو قوة المعسكر الشيوعي والتقدم العلمي الذي أفضى للتوازن النووي
ـ١). ولكنه لم يستخلص منها سوى أنها تؤثر على «العمل من أجل أهداف
ـ الوطني لكل الأمم بما في ذلك أهداف الأمة العربية» (ص ٢٠). فالعالم بالنسبة
ـن هو بيئة خارجية، تعنينا فقط من حيث إنها تؤثر فينا بشكل ما، واضعا بذلك
معينة بين الداخل والخارج، يمكن أن نسميها «علاقة الكائن بالبيئة»، وهي هنا
منظور إليها من زاوية نفعية. تستبعد هذه الفكرة النظر إلى الكائن كجزء من
وأحد عناصرها المؤثرة، وبالتالي يكون له تفاعل أصيل أو أهداف مشتركة مع
ـناصر البيئة، أو مع بعضها، لصالح رؤية معينة للعالم الواحد ضد رؤى أخرى.
ـل «الكائن» على حدة في هذا النمط من العلاقة، فيعني اختزال العالم إلى شيء
ـي، إلى مجموعة مؤثرات عليه.

ـتبعاد أية «نظرية» أو رؤية للعالم سوى فكرة البيئة المحيطة بالكائن، يصبح «الكائن»
ـصوصية الشعب المستهلك المتقوقع على ذاته، بما يجعل جموعه سلبية كثيرة
ـب، تتمتع بوعي نرجسي تجاه العالم. فالخصوصية تولّد هنا امتيازا استهلاكيا: «إن
ـ جماهير شعبنا طال مداه، وتجنيدها تجنيدًا كاملًا لبناء الصناعة الثقيلة، وإغفال
ـا الاستهلاكية، يتنافى مع حقها الثابت في تعويض حرمانها الطويل، ثم هو يعطل

من غير مبرر حقيقي - إمكانيات الوفاء بتطلعاتها المتسعة» (ص٩٨). والحل في أن تقوم الدول الأخرى بواجبها: فـ«شعبنا في نظرته الثورية الواعية يعتبر أن المساعدات الأجنبية واجب على الدول السابقة في التقدم، نحو تلك التي مازالت تناضل للوصول»، وخصوصا البلدان الاستعمارية (ص١٠٥). وبالمقابل رأينا موقفه الحذر تجاه قضاياه الأخرى التي تحتاج إلى مخاطر وتضحيات، مثل الوحدة العربية.

وفقا لهذه الصيغة، يتضح أن الإنجازية الوظيفية للنظام التي تناولها الفصل الرابع تفصيلا، أي هذا النمط من الإنجاز الوظيفي المتجرد، المتمحور حول «مكاسب الشعب»، جزء لا يتجزأ من طبيعة هذا النظام، ومترتبة بالضرورة على بنيته الديكتاتورية. فعلى خلاف قول بعض الباحثين بوجود تناقض بين الديكتاتورية السياسية وما يسمى العدالة الاجتماعية الاقتصادية[١١٨]، كانا بالفعل وجهين لنفس العملة، ليس في السياسات المتبعة فحسب، ولكن في طبيعة النظام القائم نفسه وإيديولوجيته، وبالتالي يستحيل منطقيا تصنيفهما إلى «سلبيات» وإيجابيات»، لأنهما نفس الشيء.

بناء على هذا الجوهر الاستهلاكي، المبني على إعلان «اسم الشعب» فاعلا أعظم، أصبحت الخصوصية مختلفة كثيرا عما كانت عليه في عهد «المدينة الفاضلة». للوهلة الأولى يبدو أن «الميثاق» يكرر تلك الخصوصية حين يتحدث عن الاستقلال الفكري المطلق: إن «الحلول الحقيقية لمشاكل أي شعب لا يمكن استيرادها من تجارب شعوب غيره» (ص٥٣). ولكن «الميثاق» في مجمله لا يقوم على أية أصالة مغلقة، ولا حتى على نفي «الاستيراد» مطلقا، بل يحرر يده، ويد النظام، من كل التزام برؤية عامة معينة، سواء كانت محلية أو مستوردة، ليطرح المسألة بطريقة عملية، وتكاد تكون تقنية: البحث عن حلول للمشاكل واقتناصها أينما وُجدت. فإذا كان تحقيق الحرية والاشتراكية والوحدة في حاجة إلى «طريق جديد»، فإن هذا ليس «بدافع الكرامة الوطنية، وإنما لأن الثورة العربية تواجه ظروف [كذا] جديدة، ولا بد لها... أن تجد الحلول الملائمة لها» (ص١٨). كما أن «النضال الشعبي»، يتمتع بـ«فكر مفتوح لكل التجارب الإنسانية يأخذ منها ويعطيها» (ص١٣). وبهذا المنطق ينظر «الميثاق» إلى العالم كمعرض للتجارب يطوف فيه ويقتطف منه ما يناسبه: «التجارب الاجتماعية...

لدراسة المفيدة ولكنها ليست قابلة لمجرد الحفظ عن طريق التكرار» (ص٢٤)،
ما سبق أن قاله المدافعون عن استعمال أفكار مختارة من الماركسية ومعدَّلة.

لمُركَّب المحلي ككل، الشعب والنبي والمؤمنون، لا يريدون سوى ذاتهم المشتركة
ندة تحت مقولة الثورة العربية. ولكن ذاتهم المشتركة هذه ليست لها طبيعة معينة،
أنها طبيعة مزاجية، تقتطف من ماضيها أو من الخارج حسب رغبتها، ولا يمثل
مها لفكرة أو مبدأ أو سياسة أو تقنية أي قيد عليها في المستقبل، كما هو جدير
هلك عصري. وبهذا المنطق حرص «الميثاق» على عدم تبني أية رؤية للعالم، سواء
الماركسية أو الاشتراكية الإسلامية، أو حتى «اشتراكية المندرة»، لأن كل التزام
د على المستهلك، واضعا النظام في موقف براجماتي خالص، يستطيع بموجبه
ل حرا، أي انقلابيا، أو ثوريا. فـ«الحرية السياسية، أي الديمقراطية، ليست هي
اجهات دستورية شكلية، كذلك فإن الحرية الاجتماعية، أي الاشتراكية، ليست
ا بنظريات جامدة لم تخرج من صميم الممارسة والتجربة الوطنية» (ص٥٤).
م دائما هو تأكيد أنها «ليست كذا»، والتملص من أي تحديد دقيق بأنها «كذا».

ذا المنطق فسر «الميثاق» تاريخ تقلبات النظام، لا كخيارات ابنة مشكلات أو
ات داخل النظام، وإنما على أساس تراكم «خبرة المستهلك». فـ«إرادة التغيير
ماعي» - أي الضباط أنفسهم، أو الشعب، أو كلاهما تحت عنوان «الثورة» - «في
ممارساتها لمسئولياتها تجتاز فترة أشبه بالمراهقة الفكرية، تحتاج خلالها إلى كل
كري، لكنها في حاجة إلى أن تهضم كل زاد تحصل عليه... إن تجربة الصواب
طأ هي في حياة الأمم، كشأنها في حياة الأفراد، طريق النضج والوضوح» (ص٥٤)،
ا بذلك شرعية على تجريبية النظام ومقدما التوجه الميثاقي الجديد باعتباره يمثل
ة النضج، ومزيحا «اشتراكية المندرة» ضمنيا إلى ظاهرة تتصل بالمراهقة. وبطمس
عات على هذا النحو تصبح حركة النظام في مجملها، ومن البداية للنهاية، «حركة
بأسره يستجمع قواه ليقوم باقتحام عنيد لكل العوائق والموانع التي تعترض طريق
»، نحو هدف بديهي: «قفزة عبر مسافة التخلف الاقتصادي والاجتماعي تعويضا
ات ووصولا إلى الآمال الكبرى» (ص٤٨).

وبهذا المنطق المحلي ـ التجريبي ـ الاستهلاكي، تخلص «الميثاق» من مهمة تحديد أية إيديولوجيا مكتفيا فقط بتحديد رفضه لإيديولوجيات معينة. فيما يتعلق بالماركسية، رفض «الميثاق» الربط بينها وبين الاشتراكية، التي أصبحت شعاره الأساسي. فـ«العمل الاشتراكي لم يعد حتما عليه أن يلتزم التزاما حرفيا بقوانين جرت صياغتها في القرن التاسع عشر» (ص ٢١). وبصفة خاصة رفض «التطبيق» الشيوعي، لأنها «تجارب... للتقدم حققت أهدافها... تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت إلى حد التضحية الكاملة بأجيال حية في سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة» (ص٧٢، ص١١٧ - ٨)، بما يتنافى مع مطالب الشعب المستهلك.

ولم يكن موقف «الميثاق» من الدين مختلفا. فقد حرص على الاستناد إلى الدين بصفة عامة، أي من حيث هو إيديولوجيا، أو كمصدر لشرعية النظام. ولكن مثلما اقتصر التزامه على ما يمكن تسميته «روح» الاشتراكية، التزم بروح الأديان، وفقا لتفسيره لها كثورات تقدمية، تقوم بدورها على مبدأ تكافؤ الفرص(١١٩). وبالتالي التفسيرات الدينية المعادية لتفسيرات النظام عبارة عن «محاولات الرجعية أن تستغل الدين ضد طبيعته وروحه لعرقلة التقدم» (ص ١٠٩). ويمثل هذا ردا على الدعاية المضادة من جانب كل من السعودية واليمن (قبل انقلابها الذي دعمه النظام المصري)، التي قامت على اتهام الاشتراكية بالإلحاد(١٢٠).

بهذا المنطق، استنكف «الميثاق» عن الدخول في أي نقاش جدي مع الرؤى الاشتراكية في العالم، ولم يقدم بالمثل أية مساهمة في تطوير الخطاب الديني ولا مواجهة مشكلاته العميقة والجوهرية مع الحداثة، مكتفيا بتحديد كيفية استهلاكه. فإذا كانت الاشتراكية بنت المعاصرة، بمعنى الطواف في معرض «تجارب الشعوب»، فإن الأديان التي تنتمي للأصالة نافعة أيضا. فـ«الطاقات الروحية التي تستمدها الشعوب من مثلها العليا النابعة من أديانها السماوية أو من تراثها الحضاري قادرة على صنع المعجزات» (ص ١٣٠).

وجدير بالذكر أن «الميثاق» حرص على الإشارة للأديان السماوية بصفة عامة، أما الإسلام فقد أشار إليه في سياقات تاريخية، كما أشار إليه في عبارة أخرى كرابطة ثقافية دولية: فالشعب «يؤمن برباط روحي وثيق يشده إلى العالم الإسلامي»، من بين روابط

ـ (ص١٤٩). وبصفة عامة اتخذ «الميثاق» موقفا وسطا، ولكنه أقرب إلى حد ما إلى
ة العلمانية. فبرغم أنه لم يقل بفصل الدين عن الدولة أو عن التعليم العام، ولا بـ
، من ذلك، وأنه أشاد بالأزهر، ودعمته الدولة عمليا بشكل متزايد (بما في ذلك بوصفه
معاقل نفوذ مصري في العالم الإسلامي)، فإنه قرر، على خلاف الخطاب الإسلامي
ع آنذاك، مساواة المرأة بالرجل، وقرر أن وظيفة الأسرة من الناحية الإيديولوجية
:، بغير إشارة إلى الدين، فعليها أن تكون «حافظة للتقاليد الوطنية مجددة لنسيجه
طن]، متحركة بالمجتمع كله إلى غايات النضال الوطني» (ص١٠٨). كما تحدث
قيم أخلاقية جديدة لا تؤثر عليها القوى الضاغطة المتخلفة»، «تعكس نفسها في
وطنية حرة، تفجر ينابيع الإحساس بالجمال في حياة الإنسان الفرد الحر». وأشار
إلى قداسة «حرية العقيدة الدينية... في حياتنا الجديدة الحرة» (ص١٠٨)، كما
ن «الإقناع الحر هو القاعدة الصلبة للإيمان، والإيمان بغير الحرية هو التعصب»
١١٠)، رافضا بشكل ضمني كل أطروحات الإسلام السياسي ومطالبه.

*

قد اعتُبر «الميثاق» مرجعا أعلى، فجاء في مدخل «تقرير الميثاق» أن مبادئ
ثاق» «لها صفة الإلزام بالنسبة للمواطنين وبالنسبة لأجهزة الدولة جميعا»، وأن
رج عليها «يعتبر خروجا على إرادة الشعب». وقال إن الشعب مطالب بأن «يحمي
ق لأنه بذلك يحمي إرادته التي أعلنها»(١٢١). فبرغم أنه كان رسميا الورقة التي
الخط الفكري والسياسي العام للاتحاد الاشتراكي، الذي لا يمتلك سلطة محددة
سرى، قيل إنه قد «أصبح المصدر الرئيسي الذي ترتد إليه كل تشريعاتنا وقوانيننا
ط نهوضنا، وسيكون الدستور ذاته نابعا من الميثاق ووثيقته التنفيذية»(١٢٢).

قرر عبد الناصر أن صدور «الميثاق» نقطة تحول، فصدوره «ينهي تماما فترة
ال [التي لم تنته إذن في ١٩٥٦] ويفتح الباب لمرحلة جديدة شاقة... هي
ة البناء الوطني... العشر سنين اللي فاتوا كان فيه عملية انتزاع أنفسنا من
ـي». وهو أيضا «نقطة البداية السليمة اللي نقدر [أن] ننطلق منها لأهدافنا
ى»(١٢٣). والنص صريح حقا.. فالانتقال سينتهي، ولكن من أجل انتقال آخر،

تماما كما قال أحمد بهاء الدين، هو «مرحلة البناء الوطني». وسنرى ما سيجري بناؤه في الفصل التالي.

وفي عام ١٩٦٦ استُحدث «عيد الميثاق» ليتم الاحتفال به في ٢١ مايو.. وتقرر في تلك السنة أن تستمر الاحتفالات ثلاثة أيام، شملت ندوات في طول البلاد وعرضها، نظمها الاتحاد الاشتراكي وجهات أخرى، مثل نقابة المعلمين[١٢٤].

كان هذا النقاش بمجمله قد بدأ بقضية «أزمة المثقفين». ولكنه انتهى بشطب هذه القضية أو إدماجها في موضوع التعبئة عموما. فصيغة الميثاق جعلت أية مصالحة مع قوى سياسية سابقة، وبالأدق الأفراد الذين انتموا لها، مشروطة بالعمل في إطار «الميثاق»، والاتحاد الاشتراكي، أي في إطار العلاقة الخاصة بين الطليعة وشعبها الذي يحركها كقفاز في يده. وقد كشفت المناقشات بالفعل عن حدود ما يستطيع النظام أن يقدمه: فكرة للحركة في إطار النظام الانقلابي. وبالفعل نجح «الميثاق» في أن يجعل من نفسه، كوثيقة رسمية للنظام، بؤرة تدور حولها صراعات التيارات الإيديولوجية المختلفة. ويكفي هنا أن نشير إلى أنه تلقى فور صدوره مديح كل من أحمد بهاء الدين الوسطي[١٢٥]، ولويس عوض العلماني[١٢٦]، ومحمد البهي الإسلامي[١٢٧]، بين آخرين كثيرين. أما كمال رفعت، الضابط الحر، فاعتبره «نظرية ثورية كاملة»[١٢٨].

(٤) «تقرير الميثاق»: الشرعية الإسلامية والمحافظة

كان «تقرير الميثاق» نوعا من تعليق على «الميثاق»، ولكن من وجهة نظر مختلفة. لم يتحدى التقرير «الميثاق» بشكل مباشر، بل كرر وشرح بعض نقاط «الميثاق»، مثل مفهوم الديمقراطية وطبيعة الاتحاد الاشتراكي ودور النقابات في ظل الاشتراكية وفكرة حتمية الحل الاشتراكي وخصائص التطبيق الاشتراكي في «الميثاق» وحدوده. وفعل ذلك بطريقة تعبر عن تحفظات وتفسيرات الجناحين الإسلامي والمحافظ، معا. ويمكن اعتباره بهذا الشكل امتدادا أكثر تهذيبا ورصانة من اشتراكية الاتحاد القومي، أو عهد «المدينة الفاضلة».

قدمت فكرة الهوية المغلقة، أو مبدأ الخصوصية، الإطار الأشمل لهذا التحالف.
بح المقصود بها مجرد الاحتفاظ بقدر الإمكان بالقيم التقليدية والمجتمع التقليدي
ض الأفكار الاجتماعية الحديثة أو التطورية باعتبارها مستوردة. وهكذا تقيد التقرير
البداية للنهاية بمصطلح «الاشتراكية العربية»، بمعنى الاشتراكية التي تخص العرب.
بب «تجربتنا المريرة مع الرأسمالية الاستعمارية والمستغلة»، «كان علينا أن نبحث عن
ق آخر [للتنمية]، ينبع من قيمنا الروحية والدينية والخلقية ويستجيب لواقع بلادنا،
كانت اشتراكيتنا انعكاسا أمينا لكل تاريخنا... مما جعلها اشتراكية عربية في قيمها
، حلولها»، وجعل «التطبيق الاشتراكي... نموذجا عربيا له طابعه الخاص» (ص٣٠).

وتتميز الاشتراكية العربية بأنها «تؤمن بالله وبرسالاته وبالقيم الدينية والخلقية»،
، «تؤمن بالجماعة وتقدم مصالحها على كل اعتبار آخر. ولكنها في الوقت نفسه
رم كرامة الفرد وحرية الفرد». فالجماعة لها الاعتبار الأول كمبرر لقمع الخارجين
، الأصالة، والإلزام بالتقاليد، بينما حرية الفرد لها الاحترام كمبرر للنشاط الخاص
حائط صد ضد التطرف في التأميم. ويعتمد المشروع ككل على مبدأ خصوصية
لقة، تبرر قمعا واسع المدى لكل المختلفين:

> لاشتراكيتنا العربية خصائصها المتميزة. وعلى ذلك لا يصح إطلاقا أن نفسرها في ضوء أي مذهب اشتراكي آخر... إن على القيادات الشعبية والفكرية، وعلى أجهزة الدولة أن تقوم بحماية اشتراكيتنا من مثل هذه الانحرافات التي يعمل لها الانتهازيون والعملاء (ص٣٩).

ذلك جمع «التقرير» في فقرة واحدة بين الخصوصية المطلقة ومطالبة النظام
اذ إجراءات للإرهاب الفكري. وقد مد التقرير المبدأ على استقامته ليتجاوز
لة الاشتراكية، فأشار إلى أهمية «تنمية الثقافة القومية»، مؤكدا أن «وحدة الهدف
حدة المشاعر والآمال بين المواطنين لا يمكن أن تقوم إلا على أساس من الثقافة
مية المشتركة. وإن شخصية الأمة لا تتضح إلا بقدر ما يكون لها من طابع ثقافي
» (ص٥٧)، داعيا لتنميط ثقافي باسم الهوية، يقوم على التميز عن أية ثقافة أخرى.
يحدد التقرير ماهية هذا الطابع المميز، ولكنه طالب بـ«وضع خطة عامة للتوعية
ا الشيء المجهول] تلتزمها كل أجهزة التوجيه المعنوي والإرشاد والتعليم»، كما

أن «للأدب والفن أهمية كبرى في التوعية... وأثر بالغ في التوعية بمبادئ مجتمعنا ووقايته من أخطار المراهقة الفكرية وأخطار الانحراف عن المبادئ التي ارتضاها المجتمع»، منصبا نفسه متحدثا باسم المجتمع ككتلة واحدة متجانسة، ومحاولا حصر الفن، مشكلة هذا الاتجاه الكبرى، في إطار وظيفي. ومن الواجب «وضع خطة متكاملة لرعاية الشباب بدنيا ودينيا وسياسيا... وندعم إيمانه بمبادئ الديمقراطية والاشتراكية والوحدة العربية... ونحميه من المراهقة الفكرية والانحرافات المذهبية» (ص٦٣). باختصار، طغا منطق الوصاية الإيديولوجية بقوة على التقرير.

وبالنسبة لمطالب الجناح المحافظ، أوضح التقرير أن الاشتراكية العربية «تؤمن بالملكية الفردية غير المستغلة، وبحق الإرث الشرعي وبالمبادرة الفردية الخلاقة التي لا تنحرف عن المصلحة العامة»، وهي «تؤمن بحل المتناقضات سلميا»، وهي اشتراكية علمية لأنها تعتمد على «الأسس العلمية وعلى كل ما وصل إليه العلم الحديث» (ص٣٦ - ٧، ص٥٤). وفي مسألة الصراع الطبقي، لم يذكر التقرير مسألة الإطاحة بـ«الرجعية»، وإنما شدد على مسألة الوحدة الوطنية: «فلا مجال في بنائنا السياسي الجديد لدعوات التفتيت التي يدفع ثمنها في النهاية النضال الشعبي» (ص٢٢). ولم يذكر فكرة تمكين الطبقات الأفقر من ممارسة السلطة، ولو كوسيلة لحماية الاشتراكية، وحصر دور العمال في ظل الاشتراكية في زيادة الإنتاج (ص٤٣).

بالإضافة إلى ذلك، تتميز اشتراكية التقرير بسمات محافظة، منها أن أول خصائصها «توسيع قاعدة الملكية الفردية في الزراعة». ومن الخصائص أيضا «إقامة قطاع عام كبير»، ولكن سيطرة الشعب لا تقوم على القطاع العام وحده، فهي تتحقق أيضا بالرقابة على القطاع الخاص وتوجيهه، ليصل من ذلك إلى تأكيد شرعية واشتراكية القطاع الخاص. وبناء على القول بوجود ملكية غير مستغلة في «اشتراكيتنا»، رأى أنه «من الضروري أن نضمن فرص المنافسة المتكافئة العادلة بينهما [القطاع العام والقطاع الخاص غير المستغل]» (ص٣٢ - ٣)، واضعا إياهما على قدم المساواة. ويدخل ضمن التعبير عن النزعة المحافظة الراغبة في إنهاء الانتقال الميل لاستخدام مصطلح «المجتمع» بدلا من مصطلح «الشعب» السائد في «الميثاق».

لكن المسألة لا تنحصر في المبادئ والأفكار، فقد بلور التقرير بناء على رؤيته
لبا محددا. فلتقليل أضرار فكرة تمثيل العمال والفلاحين بنسبة ٥٠٪ على الأقل
المجالس المنتخبة، حدد تعريف العمال والفلاحين بما يتيح فرصا أوسع للشرائح
جتماعية الأعلى لتمثيلهم. فقرر أن الفلاح هو من تكون الزراعة حرفته ومصدر
ه... إلخ، «ولا تزيد حيازته مع أسرته، ملكا وإيجارا، عن ٢٥ فدانا» (ص٢١). فجعل
سطي الملاك والحائزين من الفلاحين. أما العمال فهم أعضاء النقابات العمالية
حرفيون، وهو تعريف كان يشمل آنذاك الموظفين أيضا. واستثنى منهم فحسب
ديرين وأعضاء مجالس إدارات الشركات والمؤسسات غير المنتخبين (ص٢٢).

أما مطالب الجناح الإسلامي فإنها تحتل الصدارة، بحيث يمكن اعتبارها أساس
عية مجمل التصورات المطروحة في التقرير. فتحت أول عناوينه الفرعية بعد تحية
ميثاق»، بعنوان «الدين والمجتمع»، أكد التقرير أن المجتمع يجب أن يقوم على
وازن بين ماديات هذا المجتمع وروحانياته المستمدة من القيم الخالدة النابعة
الدين» (ص٨). وأردف أن «الدين يعني عناية كبيرة بتنظيم طريق الإنسان في
ياة الدنيا» (ص١٢)، ليصور، مستشهدا بكثافة القرآن، كثيرا من الأفكار الواردة
«الميثاق» كأفكار مأخوذة عن الإسلام، واضعا بشكل ضمني فكرة المرجعية
ينية، الإسلامية تحديدا، للنظام. وبعد أن اهتم بإدانة «التفسير الرجعي للدين» كما
ِ «الميثاق»، واصل:

> يجب علينا في مجتمعنا الجديد أن تعني بكشف حقيقة الدين وتجلية جوهر رسالته، لكي تكون قيمه الروحية الخالدة **أساسا لقيم المجتمع الجديد**، ولكي تكون الشريعة الغراء [حتى لا يفهم أحد أن المقصود هو الأديان القائمة كلها] مصدرا أساسيا للتقنين، ولتتم المساواة بين المرأة والرجل في إطار من الشريعة. وعلينا أن نهيئ كل الظروف الملائمة لنمو الثقافة الدينية وتطورها حتى يتبلور في المجتمع فكر ديني واع... وفي يقيننا أن الأزهر الشريف... قادر أبدا على النهوض بهذا الإصلاح الديني وعلى تطوير الثقافة الدينية مرتبطة بالحياة والعلم الحديث... إننا بذلك نتمكن من **تثقيف الشعب ثقافة دينية صحيحة**، ومن تثبيت القيم الخالدة النابعة من جوهر الدين... (ص١٦ – ٧) (التشديد من عندي).

كما قرر أن الأسرة تقوم على «الدين والأخلاق والوطنية» (ص٦٢)، نقلا عن دستور ١٩٥٦، مضيفا الدين والأخلاق إلى ما قاله «الميثاق»، بل أشار إلى دور «للفن الإسلامي» (ص٩٥ - ٦٠) غير الموجود أصلا إلا في الأفلام والروايات التاريخية، إن اعتُبرت كذلك.

لقد استهل التقرير صفحاته الأولى مطالبا بمجتمع إسلامي، يستمد قيمه من الدين الإسلامي تحديدا وقانونه من الشريعة وثقافته من الأزهر. وبالإحالة إلى الشريعة والأزهر، أصبحت كلمة الدين لا تعني سوى الإسلام. وذرا للرماد في العيون ذُكرت المسيحية مرة واحدة بوصفها تحتوي على ما يؤيد «المساواة في المعاملة بين المرأة والرجل» (ص٦١).

المشروع المحافظ ـ الإسلامي إذن مشروع سلطوي يستلهم مبادئ الحكم المطلق في صورة أكثر تشددا من «الميثاق»، تقترب في بعض النواحي من اقتراحات حسن عباس زكي. ومن ثم طالب التقرير بمد قوانين تنظيم الصحافة إلى الصحافة الإقليمية (ص٢٦)، وهو ما يعني تأميمها، وأقام «حماية الاشتراكية» على فكرة «القدوة الحسنة»، و«المسلك الاشتراكي» للقادة، بما يعني دعم القيم الأبوية السلطوية، فضلا عن «تنمية العقلية الاشتراكية والخلق الاشتراكي» (ص٣٨)، وفقا لمبادئ الهندسة السياسية. فدفاع التقرير عن الملكية الخاصة والأسرة المحافظة ليست له أية منطلقات ليبرالية.

ومع ذلك، طالب التقرير بـ«ضمانات قانونية وقضائية للحرية» (ص٢٥)، وإنشاء محكمة دستورية عليا وقضاء حر (ص٢٧)، بل وفي شأن الصحافة نفسها طالب بتوفير «كل الضمانات القانونية والقضائية [للصحفيين]، حتى يستطيعوا بالكلمة الحرة النزيهة والصادقة أن يسهموا جديا في دفع التطور». فأفصح بذلك عن تعدد الأصوات المتخالفة وراء التقرير، وهو أمر نتج عن أن كل المعترضين على هذا الجانب أو ذاك من «الميثاق» حُشروا سويا في حيز التقرير، باعتباره الحيز الوحيد المتاح، وبالتالي كان يجب على التقرير أن يفسح بضعة سطور لكل طرف.

*

واضح إذن أن حصيلة المرحلة الميثاقية بلورت انقساما واضحا. ولكن ما هي
بعة هذا الانقسام؟ كان تقسيم السكان إلى شعب وأعداء شعب صراعا مع «خارج»
شعب، مع أعدائه. أما هنا فلدينا وثيقتان رسميتان للنظام، أقرتهما نفس الهيئة؛ أي
ؤتمر الوطني، وفي نفس اليوم. والقوى التي صاغت التقرير تنتمي للنظام مثلها مثل
وى التي صاغت «الميثاق». ومن هنا لم يكن التقرير، كما أسلفنا، نقيضا للميثاق،
بدأ بتقديم «الميثاق» باعتباره وثيقة ملزمة للكافة، واكتفى كما رأينا بأن يشدد على
صوص معينة فيه ليميل به في اتجاهات معينة.

كان هذا الوضع نتيجة مساومة داخل الزمرة الحاكمة، لا مساومة مع قوة خارجها.
د حكى كمال الدين حسين في رسالة لعبد الحكيم عامر بعد خروجه من السلطة
م ١٩٦٤ ملابساتها:

> أنا أعلم أن للميثاق وجهين. وجه ماركسي ووجه إسلامي. أما الوجه الإسلامي
> فهذا الذي تقرر في تقرير الميثاق [وبالتالي الوجه الماركسي في الميثاق]. وأنت
> تعلم أن الناس كانوا يريدون تعديل الميثاق، ولكن طلبنا منهم بناء على رأي جمال
> عبد الناصر عدم التعديل، ولكن ما يريدونه من تعديل يوضع في التقرير. وأقر جمال
> عبد الناصر التقرير، وقرر المؤتمر أن يكون التقرير جزءا لا يتجزأ من الميثاق... أين
> هو تقرير الميثاق الآن؟[١٢٩]

والأمر ليس كذلك بالطبع، فالميثاق كان وجها انقلابيا للنظام مع بعض تعبيرات
ركسية، والتقرير كان له أكثر من وجه، ولكنه بصفة عامة كان يرمي لإنهاء الانتقال
لبا في اتجاه دولة شبه فاشية. كما ظل التقرير يمارس نفوذا مهما، وإن لم يكن سائدا،
غم شكوى كمال الدين حسين، وعومل بالفعل كوثيقة رسمية، فأُخذ منه تعريف
عامل والفلاح في قانون مجلس الأمة، الذي شُكل المجلس على أساسه[١٣٠]، كما
خذ دستور ١٩٦٤ بفكرة أن الأسرة تقوم على الدين والأخلاق والوطنية، لا الوطنية
حدها.

التقرير[١٣٢]. ولكن ظل التقرير يُطبع، مثلا في وزارة التربية والتعليم ليوزع على طلبة المدارس مع «الميثاق»، لأنه «يعتبر وثيقة مكملة لمشروع الميثاق»[١٣٣]، كما ظل التفسير الإسلامي سائدا في أوساط المعلمين[١٣٤]، على الأقل حتى انتهاء علاقة كمال الدين حسين بالسلطة عام ١٩٦٤.

*

الخلاصة أن الصورة العامة التي انتهت إليها الإيديولوجيا الرسمية للنظام هي صورة صراع داخلي، أو على الأقل تعايش اتجاهات متصارعة. فبرغم التأكيد على تحالف قوى الشعب العاملة، تم الاعتراف بوجود اختلافات بينها يجب حلها بطريقة سلمية، أي بصراع سلمي، لا على طريقة «اشتراكية المصطبة»، حين يتحدث كل واحد بما في نفس الآخرين. كما استبقى «الميثاق» كما قلنا المبدأ الانقلابي، بمعنى إمكان عزل المزيد من القوى الرجعية، بل وإجراء تأميمات جديدة، وإن كان قد قال ذلك بطريقة ملتبسة. كما تم وضع مبدأ التعبئة السياسية. على هذا النحو تقرر أن تتغلغل الدولة مزيدا من التغلغل في المجتمع، بما يصحب ذلك بالضرورة من صراعات. وأتى إقرار «الميثاق» مع «التقرير» إقرارا بتعدد الرؤى والشعارات، ولكن بشكل غير تنظيمي. وكان هذا كله يعني إنشاء ساحة صراع تحت جناح النظام السلطوي نفسه، كمأسسة للفكر المعبر عن الانتقال الدائم، أو الثورة الدائمة. وهذا ما سيتابعه الفصل التالي.

هوامش الفصل السادس

) «هذه الدنيا»، أخبار اليوم ١٢/ ١٢/ ١٩٥٩، ص ٤. وفي نفس المعنى كتب فتحي غانم: «لا نستطيع أن نمنع استيراد هذه الأشياء [: النظم والثقافة] ثم لا ننتجها في بلادنا... نحن اليوم في حاجة إلى... مفكرين كبار.. يصنعون نظريات ويخططون فلسفات»: «الشكل الكاذب.. في المجتمع العربي»، روز اليوسف ٤/ ١/ ١٩٦٠، ص ٣. وانظر أيضا دعوة إحسان عبد القدوس لإقامة تنظيم من المثقفين لدراسة «فلسفة اشتراكيتنا»، بغرض تفسير وشرح اشتراكية النظام: «الدعوة.. والدعاة»، روز اليوسف ٢٣/ ١٠/ ١٩٦١، ص ٤.

) أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو، ج١، ص ٥٣٩ - ٤٠.

) انظر الإشارة لنية عقد المؤتمر الذي لم ينعقد في: إسماعيل المهدوي، «نحو فكر مصري جديد»، المساء ٨/ ١/ ١٩٥٨، ص ٥.

) عبارة «اشتراكيتنا تنبع من واقعنا»، آخر ساعة ٢/ ٥/ ١٩٦٢، ص ٩.

) أحمد بهاء الدين، «هذه الدنيا»، أخبار اليوم ٢٥/ ٢/ ١٩٦١، ص ٥. وقد استمرت المعركة بعد الميثاق، فكتب بهاء: إن الرجعية «ترتجف من نغمة البحث العلمي والتحليل.. والذين يطاردون التفكير العلمي... [يريدون أن] تصبح الاشتراكية جسدا لينا يشكلونه كما يريدون... حتى يتمكنوا من تفريغ الاشتراكية من محتواها الحقيقي... والتهمة التي تسعف هؤلاء هي الشيوعية.... [فـ] تُلقي على معظم التقدميين... فلا يبقى في الميدان إلا اليمين»: «هذه الدنيا»، أخبار اليوم ٢/ ٣/ ١٩٦٣، ص ٥. وانظر أيضا: كامل زهيري، «الذين يدافعون عن.. الأمية الاجتماعية»، صباح الخير ٢٨/ ٢/ ١٩٦٣، ص ١٢ - ٣.

) «احترام الواقع»، روز اليوسف ٢١/ ٨/ ١٩٦١، ص ٢٢ - ٥.

) «النظرية الثورية»، الأخبار ٥/ ١٢/ ١٩٦١، ص ٣، ١٠. انظر أيضا طرح كلوفيس مقصود لفكرة الأخذ عن الماركسية في سلسلة من المقالات: «المنهج الصحيح الذي يجب على الحركة القومية العربية أن تتبناه... [هو] المنهج الذي أثبتت التجارب صحته وضرورته [و]هو المنهج الاشتراكي»، والاشتراكية «في منهجها العلمي والعقلي تزيل كثيرا من الضباب عن بصيرتنا السياسية»، لأنها «مجموعة قوانين متفاعلة... نتجت عن الدراسة العلمية الموضوعية للتاريخ... تمكّن من يعرفها أن يأخذ موقفا سليما تجاه التاريخ»، وهي «قوانين عامة برهن على صحتها العلم والتجربة، فهي إذن عالمية»: «الاشتراكية العربية.. اشتراكية علمية»، أخبار اليوم ٢١/ ١/ ١٩٦١، ص ٣.

) كلوفيس مقصود، «الاشتراكية العربية بين الأممية والإنسانية»، أخبار اليوم ٢٨/ ١/ ١٩٦١، ص ٣، ٩. أيضا: «الاشتراكية العربية وموقفها من الماركسية»، أخبار اليوم ١٨/ ٢/ ١٩٦١، ص ٦.

(٩) كانت حجة كلوفيس مقصود كالآتي: «الاشتراكية ليست مجرد قوانين صحيحة، بل هي بالإضافة إلى ذلك نتيجة تفاعل هذه القوانين مع الظروف التاريخية الموضوعية والخاصة للأمم والمجتمعات»، وقوانينها «تتكون باستمرار بواسطة استيعابها للظروف القومية الخاصة بالأمم»: «الاشتراكية العربية.. اشتراكية علمية»، أخبار اليوم ٢١/ ١/ ١٩٦١، ص ٣، ٨.

(١٠) كلمة عبد الناصر في أعضاء مجالس إدارات الصحف بالقصر الجمهوري في ٢٨/ ٥/ ١٩٦٠. كذلك بدأ الاقتباس من المفهوم الماركسي عن الاستعمار؛ فالاستعمار «كان يجد في... دعوة بناء اقتصاد قومي قضاء على أسواقه»، وقُدم ذلك باعتباره أهم أسباب عدوان ١٩٥٦: كلمة عبد الناصر في ساحة قصر الضيافة بدمشق في ٢٢/ ٢/ ١٩٦١. والذي يعنينا هنا دلالة الفكرة، لا دقتها.

(١١) انظر التعديلات الكثيرة على رئاسة تحرير الجمهورية، وإحباط عبد الناصر بسبب فشلها في: موسى صبري، ٥٠ عاما، ص ٣٥٥ - ٧، ٣٧٥ - ٦، ٣٨٠ - ١. وقد فُصل موسى صبري رغما عن إرادته من الأخبار مرة أخرى واضطر للعمل في الجمهورية ورأس تحريرها لمدة سنتين، وقال إنه كان سعيدا للغاية بالتخلص من العمل فيها.

(١٢) انظر مثلا: رشاد كامل، الصحافة والثورة، ص ٨٩، ٩٢.

(١٣) راجع بصفة خاصة أعداد النصف الأول من عام ١٩٥٥ من الأخبار، وراجع أيضا أعداد صباح الخير منذ صدورها عام ١٩٥٦.

(١٤) مثلا: رسالة إبراهيم اللبان عميد كلية دار العلوم في باب «إلى المحرر» بعنوان «إنني أطالب بمنع نشر الجرائم»، الأخبار ٢٤/ ٨/ ١٩٥٥، ص ٦. وانظر أيضا رأي علي أمين المدافع عن نشرها في: ابن البلد، «في الصميم»، أخبار اليوم ٢٤/ ٥/ ١٩٥٥، ص ١، حيث قال: «إننا نطالب بمواجهة المشاكل لا بإخفاء أنبائها».

(١٥) «حديث عن السودان.. وبصراحة»، آخر ساعة ١٤/ ٩/ ١٩٥٥، ص ٣.

(١٦) «يوميات أخبار اليوم»، أخبار اليوم ٢١/ ١ و٣/ ٣/ ١٩٥٦، ص ١٦. والمقال مكتوب بأسلوب يوحي بأن هيكل وعامر صديقان.

(١٧) خطاب عبد الناصر في المؤتمر الشعبي الذي أقامه الاتحاد القومي للاحتفال بمرور سبع سنوات على الثورة في ٢٢/ ٧/ ١٩٥٩.

(١٨) أُطلق على تأميم دور الصحف مسمى «تنظيم الصحافة»، وهو من الناحية القانونية مصطلح غامض تماما ولا نظير له في القانون العام. انظر بيان ذلك في: سليمان صالح، أزمة حرية الصحافة، ص ٢٨٥ - ٦.

(١٩) نفسه، ص ٢٩٥.

(٢٠) نفسه، ص ٣٠٦ - ٧. وانظر نص القانون ومذكرته الإيضاحية في: «قوانين تنظيم الصحافة»، الأخبار ٢٥/ ٥/ ١٩٦٠، ص ٣.

(٢١) برغم أن الجمهور عرف فجأة بقرار التأميم، كان الصحفيون يستشعرون إمكان حدوثه، بل دعا إحسان عبد القدوس في «روز اليوسف»، التي يملكها، صراحة لما يشبه ما حدده القانون، فكتب أن «الصحافة يجب أن تعتبر أداة من أدوات الاتحاد القومي... [وكذلك] كل أداة من أدوات الرأي العام»، ويجب أن يكون للاتحاد «تحديد الإطار العام الذي تتحرك فيه الآراء المتعارضة»: «الاتحاد القومي والصحافة»، روز اليوسف ١/ ٢/ ١٩٦٠.

(١) أكد هيكل أنه كان معارضا للتأميم، وأكد في نفس الوقت أنه كاتب هذه المذكرة: محمد حسنين هيكل، بين الصحافة والسياسة (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٨٥) ص ٧٧. ومع ذلك فقد قام بما اعتبره واجبه في الدفاع عن التأميم، فكتب في الأهرام إن الصحافة «لن تعبر عن التيارات الفكرية والاجتماعية العريضة إلا إذا أصبحت ملكا للشعب وتعبيرا عنه، لا... ملكا لفرد ووسيلة في يده»، وادعى أنها كانت في يد ملاكها تمثل «شذوذا على الأسس الديمقراطية في العالم المتمدين كله»: «الصحافة»، الأهرام ٢٨/ ٥/ ١٩٦٠، والمقال ككل قطعة فريدة في التبرير تستحق أن يعود إليها المهتمون بهذا الجانب من تاريخ صحافة الفترة. وانظر أيضا بنفس المعنى برقية تأييد من الضابط الحر صلاح سالم بصفته نقيب الصحفيين لعبد الناصر، قرر فيها، باسمهم، أن التأميم تأكيد لحرية الصحافة، وأن «كل عضو من أعضاء نقابتنا يشعر اليوم أن مستقبله في أيد أمينة»: «النقيب الصحفيين يشكر عبد الناصر»، الأخبار ٢٥/ ٦/ ١٩٦٠، ص ١ - ٢. وهناك مقالات روجت لنفس التبرير: الحرية ومنع سيطرة رءوس الأموال على الصحافة. مثلا: فتحي غانم، «حرية الرأي»، روز اليوسف ٣٠/ ٥/ ١٩٦٠، ص ٧.

(١) «قوانين تنظيم الصحافة»، الأخبار ٢٥/ ٥/ ١٩٦٠، ص ٣.

(١) كلمة عبد الناصر في اجتماعه مع الصحفيين بعد تأميم الصحف في ٢٨/ ٥/ ١٩٦٠. أما نقده الأكثر شهرة للرسوم الكاريكاتيرية والموضوعات التي اعتبرها خليعة أو فاضحة فكان نقطة فرعية في هذا السياق. انظر العلاقة بين الاثنين في هذا النص: «أنا ما اعرفش، أنا مش متصور إن في مجتمعنا فيه زوجة بتحط [: تضع] ٣ رجاله في الدولاب وعلشان كده بتحط له تكييف هوا. دا مجتمع مين؟ أنا ما اعرفش. أرجع للموضوع الأصلي وهو مجتمعنا اللي احنا عايشين فيه، المجتمع البريء، المجتمع الطيب، المجتمع النظيف». وبصفة عامة كان عبد الناصر أكثر صراحة في خطبه، وخصوصا في اجتماعاته المنشورة، بالمقارنة بكلام الصحافة.

(٢) نفسه.

(٢) كلمة عبد الناصر في اجتماعه مع الصحفيين بعد تأميم الصحف في ٢٨/ ٥/ ١٩٦٠.

(١) من أمثلة ذلك تعيين كمال الحناوي نائبا لرئيس مجلس إدارة أخبار اليوم، ويوسف السباعي رئيسا لتحرير آخر ساعة، وأحمد حمروش رئيسا لتحرير روز اليوسف، وأمين شاكر في مجلس إدارة أخبار اليوم... إلخ.

(١) اختفت مقالاتهما تماما بعد ٣/ ١٢/ ١٩٦٠، بغير أي تنويه، وألحقا بمجلس إدارة دار الهلال بعد شهور. وعاد مصطفى أمين وحده رئيسا لمجلس إدارة دار أخبار اليوم في آخر مارس ١٩٦٢: أخبار اليوم، ٣١/ ٣/ ١٩٦٢، ص١؛ شريف درويش اللبان، أخبار اليوم: مسيرة صحفية في نصف قرن (العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٤)، ص ٦٦. ويشير اللبان إلى أن السبب المباشر هو تصاعد الخلافات بشأن سياسة التحرير بينهما وبين أمين شاكر الذي عُين في مجلس الإدارة. أما التفسير الذي انتشر آنذاك لاختفاء الأخوين أمين فكان مانشيت نشر في الأخبار قبل شهور: «مصرع السفاح/ عبد الناصر في باكستان» (الأخبار، ١٠/ ٤/ ١٩٦٠). وكان السطر الأول بالأحمر العريض والثاني بالأسود بخط أصغر وكان يفصل بينهما خط، وكانا يشيران لأمرين مختلفين، حيث كان السفاح المقصود هو ذلك السفاح الذي استوحاه نجيب محفوظ في رواية «اللص والكلاب». ولكن «الجهات الأمنية» سحبت العدد من السوق خوفا من فهم العناوين بشكل مغاير ينشر إشاعة بموت عبد الناصر: لقاء مع الناقد سيد خميس بدار ميريت للنشر والمعلومات في ٣ مارس ٢٠٠٠. ومع ذلك يمكن اعتبار هذا المانشيت نموذجا للخلاف حول أولويات النشر والعناوين التي يجب إبرازها، ودلالة على الدور المهم الذي

لعبته الشائعات في ظل الإظلام السياسي. وجدير بالذكر أن الأخوين أمين كانا مواليين تماما للنظام، ولعبا دورا بارزا في صياغة الشكل الإيديولوجي لزعامة عبد الناصر. انظر مثلا سلسلة مقالات مصطفى أمين اليومية في الأخبار بعنوان «لماذا ننتخبه»، و«من أجل هؤلاء ننتخبه» (معظمها في ص ٦)، في شهر يونية ١٩٥٦ وحتى يوم الاستفتاء على عبد الناصر رئيسا للجمهورية، وسلسلة أخرى من المقالات قبل الاستفتاء عليه رئيسا للدولة الوحدة في أعداد فبراير ١٩٥٨. وقد نشر محمد حسنين هيكل نماذج التأييد في استفتاء عام ١٩٦٥ للأخوين علي ومصطفى أمين في: بين الصحافة والسياسة، ص ٩٢ - ٩٨. كما كان مصطفى أمين يقدم خدمات معلوماتية أشاد بها عبد الناصر في بعض المناسبات: سليمان صالح، أزمة حرية الصحافة، ص ٢٧٢.

(٢٩) سليمان صالح، أزمة حرية الصحافة، ص ٣٥٣.

(٣٠) سليمان صالح، أزمة حرية الصحافة، ص ٣٥٤. وانظر أيضا الإفراج عن أحمد رشدي صالح بشفاعة كامل الشناوي وبعد «استتابته» في: موسى صبري، ٥٠ عاما في قطار الصحافة، ص ٣٩٨.

(٣١) هذا الرقم في عقد واحد: ١٩٦٠ - ١٩٧٠، يشكلون ١٠٪ من أعضاء النقابة آنذاك، بخلاف من نقلوا ثم قُبلت الشفاعات فيهم وأعيدوا: سليمان صالح، أزمة حرية الصحافة، ص ٣٥٠ - ١. ومن الأمثلة على ذلك فصل ٣٨ صحفيا من أخبار اليوم حين تولى حسنين هيكل رئاستها إلى جانب الأهرام في فبراير ١٩٦٦: موسى صبري، ٥٠ عاما، ص ٨١٣ - ٦.

(٣٢) مثلا: محمد حسنين هيكل، «نجاح الميثاق مرتبط بشيء واحد: ممارسة الحرية»، الأهرام ٢٩/ ٦/ ١٩٦٢؛ أحمد لطفي حسونة، «يوميات الأخبار»، الأخبار ١٢/ ١٢/ ١٩٦١، ص ١٠. ولم يكن اختفاء الأخوين أمين قد نسي بعد.

(٣٣) قال: «النهارده [:اليوم] الصحافة... ملك لكل فرد من أبناء الأمة... وليست تحت سيطرة الإقطاع أو... رأس المال أو... الاستعمار»: كلمته في وفود الشباب من الاتحاد القومي للإقليم الشمالي (أي سوريا) في ١٧/ ٨/ ١٩٦١.

(٣٤) «إن الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكي العربي لها... قد خلُصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة، كذلك خلصت من تحكم رأس المال فيها»: الميثاق، الباب الخامس، ص ٦٨.

(٣٥) انظر في هذا الشأن أيضا: موسى صبري، ٥٠ عاما، ص ٣٥٠ - ٣، ٣٥٦. وكان أحمد بهاء الدين رئيسا لتحرير «الشعب» الأسبوعية، التي كانت تابعة لدار التحرير، ولم تستمر إلا لشهور وأُدمجت في الجمهورية في سبتمبر ١٩٥٩.

(٣٦) «نحن في حاجة إلى الرأى الحر»، الأهرام ٢٨/ ٩/ ١٩٥٩، ص ١؛ «بصراحة: حرية الرأى»، نفس العدد، ص ٦.

(٣٧) شريف درويش اللبان، أخبار اليوم: مسيرة صحفية، ص ٦٧.

(٣٨) Ginat, Rami, Egypt's Incomplete Revolution: Lutfi al-Khuli and Nasser's Socialism in the 1960's (Routledge, London 1997), p. 54 - 55. وفكرة الثورة غير الكاملة تعكس رأى الخولي وكثير من الشيوعيين في تلك الفترة وبعدها.

(٣٩) «أزمة المثقفين العرب»، الأهرام ١٢/ ٣/ ١٩٦١، ص ٨.

(٤٠) «الجذور التاريخية في ثقافتنا العربية المعاصرة»، الأهرام ١٣/ ٣/ ١٩٦١، ص ٦.

(٤١) «القوى المتصارعة في ثقافتنا المعاصرة»، الأهرام ١٥/ ٣/ ١٩٦١، ص ٦.

٤٠) نفسه.

٤١) «أزمة إبداع.. ونظرة.. ومنهاج»، الأهرام ١٦/ ٣/ ١٩٦١، ص ٨. وقد أشار عبد الملك عودة إلى جانب آخر، هو استقلال الضباط عن القوتين السياسيتين الكبيرتين، الوفد والإخوان، فضلا عن القوة الأصغر: الشيوعيين: مداخلته في ندوة «أزمة المثقفين» (الندوة الأولى، القسم الرابع)، الأهرام ١٣/ ٦/ ١٩٦١، ص ٨.

٤) مداخلته في ندوة «أزمة المثقفين»، (الندوة الأولى، القسم الثاني)، الأهرام ١٠/ ٦/ ١٩٦١، ص ٨.

٤) عقدت الصفحة ندوتين بشأن موضوع «أزمة المثقفين»، نُشرتا على حلقات، سميت أقساما، شارك في الندوة الأولى لويس عوض وعبد الرازق حسن وعبد الملك عودة ومجدي وهبة، ومحمد الخفيف وكلوفيس مقصود ولطفي الخولي، ونشرت على ٥ حلقات في ٩ و١٠ و١٢ و١٣ و١٤ يونية. وشارك في الندوة الثانية حسين خلاف وأحمد زكي صالح ورشدي سعيد وعبد الرازق حسن وعبد الملك عودة ومحمد الخفيف ولطفي الخولي، ونشرت على ٣ حلقات في ٢٥ و٢٦ يونية و٢ يوليو ١٩٦١. كما نشرت قبلهما مساهمات مكتوبة من حسين فوزي وإسماعيل مظهر وزكي نجيب محمود ومحمد حربي وعبد الملك عودة ولطفي الخولي في ٢٩/ ٤/ ١٩٦١.

٤) لطفي الخولي، «أزمة إبداع.. ونظرة.. ومنهاج»، الأهرام ١٦/ ٣/ ١٩٦١، ص ٨.

٤) هيكل، «أزمة المثقفين (١)»، الأهرام ٢/ ٦/ ١٩٦١.

٤) نفسه.

٤) هيكل، «أزمة المثقفين (٢): لماذا فتحت المناقشة في هذا الموضوع الآن؟»، الأهرام ١٦/ ٦/ ١٩٦١.

٥) هيكل، «ثورة فلاحين وعمال» (المقال الخامس من سلسلة «أزمة المثقفين»)، الأهرام ٧/ ٧/ ١٩٦١.

٥) هيكل، «أزمة المثقفين (١)»، الأهرام ٢/ ٦/ ١٩٦١.

٥) هيكل، «أزمة المثقفين (٢): لماذا فتحت المناقشة في هذا الموضوع الآن؟»، الأهرام ١٦/ ٦/ ١٩٦١.

٥) هيكل، «أزمة المثقفين (١)»، الأهرام ٢/ ٦/ ١٩٦١..

٥) هيكل، «أزمة المثقفين (٢): لماذا فتحت المناقشة في هذا الموضوع الآن؟»، الأهرام ١٦/ ٦/ ١٩٦١.

٥) نفسه.

٥) هيكل، «حتمية التاريخ»، الأهرام ٥/ ١٠/ ١٩٦٢. وانظر تكراره لنفس الفكرة في: «الجيش والثورة»، الأهرام ٢٧/ ٧/ ١٩٦٢.

٥) هيكل، «أزمة المثقفين (٣)»، الأهرام ٢/ ٦/ ١٩٦١.

٥) هيكل، «أزمة المثقفين (٤): أهل الثقة وأهل الخبرة والمفاضلة بينهما»، الأهرام ٣٠/ ٦/ ١٩٦١.

٥) هيكل، «أزمة المثقفين (١)»، الأهرام ٢/ ٦/ ١٩٦١. وانظر نفس الفكرة في: الميثاق، الباب السابع، ص ١١٣.

٦) هيكل، «أزمة المثقفين (٣)»، الأهرام ٢/ ٦/ ١٩٦١.

٦) «ثورة فلاحين وعمال» (المقال الخامس من سلسلة «أزمة المثقفين»)، الأهرام ٧/ ٧/ ١٩٦١. ووضع الفلاح قبل العامل دائما مقصود من باب التميز عن الصيغة اللينينية المشهورة: تحالف العمال والفلاحين.

٦) استعمل عبد الناصر المصطلح بشكل رسمي ومقصود لأول مرة في خطابه بمناسبة عيد النصر بعد شهور: انظر خطابه في ٢٣/ ١٢/ ١٩٦١. لكن التعبير جاء عرضا في خطاب سابق له في مصنع الكاوتشوك بسموحة بالإسكندرية في ٣٠/ ٧/ ١٩٥٩.

(٦٣) «ثورة فلاحين وعمال» (المقال الخامس من سلسلة «أزمة المثقفين»)، الأهرام ٧/ ٧/ ١٩٦١.

(٦٤) «القطاع العام: ما هو دور القطاع العام وما هي غايته؟» (المقال السادس من سلسلة «أزمة المثقفين»)، الأهرام ١٤/ ٧/ ١٩٦١.

(٦٥) «بحث في الأزمة»، الأهرام ١٢/ ٦/ ١٩٦١، ص ١١. وكان يشغل آنذاك منصب محافظ القاهرة.

(٦٦) «مرة أخرى.. ليست هناك أزمة مثقفين»، الأهرام ٢٤/ ٦/ ١٩٦١، ص ٦.

(٦٧) «كلهم مخلصون.. وكلهم أكفاء»، روز اليوسف ١٠/ ٧/ ١٩٦١، ص ٣.

(٦٨) «الجيش والسياسة»، روز اليوسف ٢٤/ ٧/ ١٩٦١، ص ٢٢ - ٣، ٦٤.

(٦٩) مثلا: المثقف كانت أمامه دائما «صورة مثالية مجردة بهرته في أوربا وعايز ينقلها إلى بلده دون أية دراسة واقعية»، والمثقفون أيضا «لم يبذلوا من جانبهم جهودا جدية لصياغة النظام الجديد للثورة... إيه اللي [:ما الذي] قدموه؟... إيه الحلول اللي قدموها للمشاكل؟ وحتى إذا كانوا يريدون المعارضة فليه [:فلماذا] ما تكونش المعارضة في إطار الاتفاق»: مداخلاته في ندوة «أزمة المثقفين» (الندوة الأولى، القسم الرابع)، الأهرام ١٣/ ٦/ ١٩٦١، ص ٨. انظر أيضا مثلا آخر في مداخلة حسين خلاف، حيث قال إن «المثقفين لا يقومون بالدور القيادي» المفترض فيهم، وهو دور روحي، أي دعائي، وعقلي، أي فكري وبحثي، وتنفيذي: مداخلته في ندوة «أزمة المثقفين» (الندوة الثانية، القسم الأول)، الأهرام ٢٥/ ٦/ ١٩٦١، ص ٨.

(٧٠) مثلا: «في الوقت ده [:هذا] هل يمكن أحد يقول إن كان عند أي مثقف أو أي جماعة فكرة متكاملة لجميع مشاكل المجتمع بعد الثورة كان فيه حاجات طشاش [:غير واضحة]... بمعنى أنه لو قادة الثورة جُم [:جاءوا] وسألوا أو طلبوا أي خطة ما كانش فيه [:لم تكن هناك] في الحقيقة خطة، فاضطروا أنهم يجربوا مهتدين بتفكيرهم واتصالاتهم الثقافية»: مداخلته في ندوة «أزمة المثقفين» (الندوة الثانية، القسم الثالث)، الأهرام ٢/ ٧/ ١٩٦١، ص ٨. وقد كرر إدانته للمثقفين هنا أيضا.

(٧١) مداخلته في ندوة «أزمة المثقفين» (الندوة الأولى، القسم الثالث)، الأهرام ١٢/ ٦/ ١٩٦١، ص ٨.

(٧٢) مداخلته في ندوة «أزمة المثقفين» (الندوة الثانية، القسم الثاني)، الأهرام ٢٦/ ٦/ ١٩٦١، ص ٥.

(٧٣) «مناقشات حول أزمة المثقفين العرب»، الأهرام ٢٠/ ٣/ ١٩٦١، ص ٦.

(٧٤) مداخلته في ندوة «أزمة المثقفين» (الندوة الثانية، القسم الثاني)، الأهرام ٢٦/ ٦/ ١٩٦١، ص ٥.

(٧٥) خطابه في ١٦/ ١٠/ ١٩٦١.

(٧٦) الأخبار، أعداد ١ - ٩ نوفمبر ١٩٦١، ص ١.

(٧٧) «أزمة اليسار العربي»، أخبار اليوم ١١/ ١١/ ١٩٦١، ص ٥. والمقصود اليسار غير الشيوعي.

(٧٨) أحمد بهاء الدين، «هذه الدنيا»، أخبار اليوم ٢/ ١٢/ ١٩٦١، ص ٥.

(٧٩) خطاب عبد الناصر في اللجنة التحضيرية بمجلس الأمة في ٢٥/ ١١/ ١٩٦١.

(٨٠) نفسه. وانظر مزيدا من الإيضاح في مداخلاته في مناقشات اللجنة التحضيرية في ٢٧/ ١١ - ٣/ ١٢/ ١٩٦١. ويقول فيها: «أما آجي النهاردة [:اليوم حين] وأقول مين [:من] هو الشعب بيختلف عن السؤال اللي [:الذي] سألته لنفسي سنة ١٩٥٣: من هو الشعب».

(٨١) مداخلته أثناء مناقشات اللجنة التحضيرية، في ٢٧/ ١١ - ٣/ ١٢/ ١٩٦١. انظر مداخلته أيضا في: «مناقشات اللجنة التحضيرية»، الأخبار ٣٠/ ١١/ ١٩٦١، ص ٤.

(٨٢) انظر مداخلته في: «مناقشات اللجنة التحضيرية»، الأخبار ٢٧/ ١١/ ١٩٦١، ص ٨.

/) مداخلاته في مناقشات اللجنة التحضيرية في ٢٧/ ١١ - ٣/ ١٢/ ١٩٦١. التشديد من عندي.
/) انظر أيضا تبرير هيكل للفكرة: «ما هو الميدان الحقيقي للثورة الاجتماعية؟»، الأهرام ٧/ ١١/ ١٩٦١. حيث قال: «إن القلة التي لا تريد الثورة كانت تملك كل وسائل التأثير وأولها احتكار المال.. والغالبية الساحقة التي تطلب الثورة طلبا للحياة نفسها كانت مجردة من وسائل التأثير... ومن هنا كانت الخطوة العملية الأولى في طريق الحرية هي عزل الذين لا يريدون التغيير الثوري عن أن يكون لهم أي تأثير عليه وإبعادهم عن طريق الجماهير التي تتطلبه وتحتاجه... ثم يأتي بعد ذلك دور العمل الإيجابي في تنظيم قوى الشعب الراغب في التغيير الثوري».
/) أحمد بهاء الدين، «هذه الدنيا»، أخبار اليوم ٢/ ١٢/ ١٩٦١، ص ٥.
/) مداخلات عبد الناصر في مناقشات اللجنة التحضيرية في ٣/ ١٢/ ١٩٦١.
/) «عبد الناصر في اللجنة التحضيرية»، الأخبار ٣٠/ ١١/ ١٩٦١، ص ٤ - ٥.
/) بالنسبة لهيئة التحرير، انظر Beattie, K., Egypt during the Nasser Years, p.80، وبالنسبة لاستمرار الوضع حتى في ظل الاتحاد الاشتراكي، انظر: Ansari, Hamied, Egypt, the Stalled Society (State University of NY Press, NY 1986), p. 114، وبالنسبة لتغلغلهم في الأجهزة المركزية، بما في ذلك الجيش والأمن: Ibid., p.135.
/) مداخلة طعيمة الجرف في مناقشات اللجنة التحضيرية في: الأخبار ٤/ ١٢/ ١٩٦١، ص ٥.
٥) مشيرا بذلك إلى كتابه «الإسلام وأوضاعنا الاقتصادية»، على الأرجح.
٥) مداخلته في اجتماعات اللجنة التحضيرية في: الأخبار ١٠/ ١٢/ ١٩٦١، ص ٧.
٥) انظر كلمته في المؤتمر الوطني في: الأخبار ٢٨/ ٥/ ١٩٦٢، ص ٥.
٥) ردت عليه حكمت أبو زيد قائلة إنه «ليس من العدالة أن يسيطر جنس على جنس آخر»، فرد عليها قائلا إنه «لا خلاف أن الرجل له فضله الذي حدده الإسلام... القيادات في العالم أجمع في أيدي الرجال... حتى في الحيوانات نرى أن الكبش أقوى من المعزة»: انظر المناقشة وتعقيب عبد الناصر في: الأخبار ٢٩/ ٥/ ١٩٦٢، ص ٣. وقد استنكرت بنت الشاطئ (عائشة عبد الرحمن، أستاذة التفسير) كلماته قائلة إنه لا يصح أن يُستدل بالحيوان على مساواة المرأة بالرجل، وأن ذلك المبدأ يجعل الأفضلية بين الرجال للملاكمين والمصارعين.
٥) الأخبار ٣١/ ٥/ ١٩٦٢، ص ٣.
٥) «القاعدة الشعبية بالقاهرة»، الأخبار ٨/ ٦/ ١٩٦٢، ص ٥.
٥) أحمد بهاء الدين، «هذه الدنيا»، أخبار اليوم ٢/ ٦/ ١٩٦٢، ص ٥.
٥) «ألوف الأزهريين يعقدون مؤتمرا للميثاق»، الأخبار ١٤/ ٦/ ١٩٦٢، ص ٣.
٥) «توصيات الشباب المسلمين عن الميثاق»، الأخبار ١٧/ ٦/ ١٩٦٢، ص ٦.
٥) مداخلات عبد الناصر في مناقشات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية في ٣/ ١٢/ ١٩٦١؛ الأخبار ٤/ ١٢/ ١٩٦١، ص ٣.
١٠) الأخبار، أعداد ٨ - ١٠، ١٦ مايو، ٤ - ٨، ٢٦ - ٣٠ يونية، ١ يوليو ١٩٦٢، ص ١.
١٠) خطاب عبد الناصر في اللجنة التحضيرية بمجلس الأمة في ٢٥/ ١١/ ١٩٦١.
١٠) فلسفة الثورة، ص ١٧.

(١٠٣) على خلاف ما جاء في المناقشات مع خالد محمد خالد، بما يعني أن «الديمقراطية السليمة» ليست هي الديمقراطية المعروفة.

(١٠٤) محمد حسنين هيكل، «حديث عن الأخطاء.. وعن الحرية»، الأهرام ٨/ ٦/ ١٩٦٢.

(١٠٥) نفسه.

(١٠٦) شاعت السخرية من اشتراكية الميثاق بالعامية: «الكفاية إنك تكفي المواطن على وِشه [:تكبه على وجهه] والعدل إنك تعدله»! والفكرة هي نقل «الاشتراكية» من مجال الاقتصاد إلى مجال السياسة، لتشير إلى القهر أو غياب الحرية.

(١٠٧) أثارت تأميمات ١٩٦٣ و١٩٦٤ مشكلات داخل أروقة الحكم، حيث اعتبرها بعض الضباط مخالفة صريحة للميثاق قبل أن يجف حبره، ومن شأنها أن تُفقد الثقة في الحكم وما يطرحه: مذكرات عبد اللطيف بغدادي، ج٢، ص ٢٣١.

(١٠٨) في خطابي عبد الناصر في ٢٠ و٢٢ يوليو ١٩٦١. ولا يعني ذلك بالضرورة أن النظام قد ابتدعها ابتداعا، وربما كانت منقولة عن ثقافة التخطيط الاقتصادي في دول المعسكر الشرقي، عن طريق إدارة ثم وزارة، التخطيط.

(١٠٩) حاولت محاضرات منظمة الشباب أن تسد هذه الثغرة، فقررت «أن معنى الاستغلال هنا يتوقف على شعور المجتمع بوجود الاستغلال، كما تعبر عنه القوانين القائمة في أي لحظة معينة، وذلك في ظل الحكم الذي تسيطر عليه القوى الشعبية»، أي حسبما ترى السلطة، والضمانة هي أنها سلطة الشعب. ولكن المحاضرات لم توضح كيف تسيطر «القوى الشعبية» على السلطة: منظمة الشباب الاشتراكي، محاضرات المرحلة الأولى، (دار ومطابع الشعب، القاهرة د.ت.)، ص ٦٤.

(١١٠) «هذه الدنيا»، أخبار اليوم ١٥/ ٩/ ١٩٦٢، ص ٥. وانظر أيضا ما كتبه إحسان عبد القدوس: الوحدة الوحيدة الممكنة هي مع حكومة عربية واشتراكية وراغبة في الوحدة، والطريق «الوحيد [لها] أمامنا هو نجاح تجربتنا في إسعاد أفراد شعبنا»: «إعادة تخطيط السياسة العربية»، روز اليوسف ٢٥/ ١٢/ ١٩٦١، ص ٤ - ٥.

(١١١) «حتمية المسئولية»، روز اليوسف ٨/ ١٠/ ١٩٦٢، ص ٣ - ٤.

(١١٢) Dogan, M., «Conceptions of Legitimacy» in Encyclopedia of Government and Politics, vol. I, (Routledge, London, 1992).. ويضرب مثلا أن شرعية النظام لا تعني بالضرورة الثقة في أن هذا الموظف العام أو ذاك قد تصرف بشكل عادل أو مقبول، وإنما الثقة في النظام كنظام.

(١١٣) في كتيب «فلسفة الثورة» ثمة إشارة إلى مسرحية لبيراندلو بعنوان: ست شخصيات تبحث عن مؤلف (غير أن الإشارة جعلت من بيراندلو شاعرا لا مسرحيا، وجعلت من المسرحية قصة، ولكن الأهم من ذلك أنها جعلت من المؤلف ممثلين، فأصبحت قصة بعنوان «ست شخصيات تبحث عن ممثلين») (ص ٦٠). وبصرف النظر عن الإهمال في الاقتباس، ثمة دلالة مهمة للتحريف، فشخصيات بيراندلو تبحث عن مؤلف يحدد أدوارها، أما في نص «فلسفة الثورة»، فالدور مرسوم، ولا يتبقى إلا العثور على من يقوم بتمثيله، وهو بطبيعة الحال ممثل يأتي من خارج النص ليتقمصه: الحل من الخارج.

(١١٤) «هذا الرجل يقول»، آخر ساعة ٣٠/ ١١/ ١٩٦٦، ص ١١. التشديد من عندي.

(١١٥) أحمد بهاء الدين، «هذه الدنيا»، أخبار اليوم ٢٨/ ٤/ ١٩٦٢، ص ٥.

(١١٦) (خطاب عبد الناصر في عيد الثورة التاسع من ميدان الجمهورية في ٢٢/ ٧/ ١٩٦١.

١١١) الميثاق، الباب الأول، ص ٧ – ٨. التشديد من عندي. ومنطقيا يستحيل وضع برنامج تفصيلي لأهداف لامتناهية.

١١) انظر مثلا كلام غالي شكري عن التناقض بين المحتوى الاجتماعي التقدمي لنظام يوليو وشكله السياسي المتخلف: النهضة والسقوط في الفكر المصري الحديث (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢)، ص ٧٦.

١١) يقول الميثاق: «رسالات السماء كلها في جوهرها كانت ثورات إنسانية استهدفت شرف الإنسان وسعادته... لقد كانت جميع الأديان ذات رسالة تقدمية... إن جوهر الأديان يؤكد حق الإنسان في الحرية وفي الحياة، بل أن أساس الثواب والعقاب في الدين هو فرصة متكافئة لكل إنسان».

١٢) انظر كلمة عبد الناصر في بورسعيد بمناسبة عيد النصر في ٢٣/ ١٢/ ١٩٦١، حيث ذكر: «بيطلع الملك سعود يقول إن الاشتراكية ضد الإسلام، ويطلع إمام اليمن يروح خابط قصيدة شعر ضد الاشتراكية! ليه [:لماذا]؟ لأن طبعًا الرجعية اليمنية ـ السعودية، اللي هي واخدة [:مستولية على] أموال الشعب، مش عايزة [:لا تريد أن] الشعب يسترد حقوقه».

١٢) تقرير الميثاق (وزارة التربية والتعليم، القاهرة ١٩٦٥)، ص ٦. مع ملاحظة أن إقرار الميثاق بكل مراحله لا دخل لما يسمى الشعب فيه إلا من حيث الاستماع إلى الخطباء في السرادقات، بل ولا دخل أيضا لأعضاء المؤتمر في صياغته. وسنرى بعد قليل كيف أن صدور «تقرير لجنة الميثاق» كان نتاج مساومة داخلية بين الضباط وبعضهم البعض.

١٢) «كلمة اليوم»، الأخبار ٢/ ٧/ ١٩٦٢، ص ٦. ولكن الكاتب أشار أيضا لتقرير لجنة الميثاق: «أصبح الميثاق والتقرير كلاهما بمثابة المرجع نلجأ إليه كلما عرض في طريق تطورنا وتقدمنا مشكلات».

١٢) خطاب عبد الناصر إلى الشعب من القصر الجمهوري بالقاهرة في ٢٤/ ٩/ ١٩٦٢.

١٢) بالنسبة للاحتفال عام ١٩٦٦، انظر: «بدأت الاحتفالات بعيد الميثاق»، الأخبار ١٩/ ٥/ ١٩٦٦، ص ٦؛ «صدور الميثاق كان انتصارا فكريا لثورتنا الاجتماعية»، أخبار اليوم ٢١/ ٥/ ١٩٦٦، ص ٨؛ «لماذا الميثاق؟» (ندوة)، الاشتراكي، ع ٣٦، ٢٨/ ٥/ ١٩٦٦، ص ٤ – ٧. وبالنسبة لعام ١٩٦٧، انظر: «المكاتب التنفيذية تحتفل اليوم بعيد الميثاق»، الأخبار ٢١/ ٥/ ١٩٦٧، ص ٦.

١٢) وصفه بأنه نظر «إلى كل قضايا الأمة على أنها قضية واحدة»، وأنه يشكل نظرة واحدة، ترتفع إلى مستوى إدراك كل القوانين والاعتبارات المؤثرة في كل القضايا... إن الميثاق يستوعب تراث هذا الشعب وصفاته النفسية الكامنة كما يستوعب القوى المادية التي نملكها... والتي تنقصنا... إلخ»: «هذه الدنيا»، أخبار اليوم ٢٦/ ٥/ ١٩٦٢، ص ٥. كما ادعى فتحي غانم أنه: «سيؤثر حتما في حبك، في عواطفك نحو أولادك ونحو آبائك... سيحولك إلى إنسان آخر إلى درجة أنك ستسمع أم كلثوم بأذن جديدة، وتشاهد فيلم فاتن حمامة بعين جديدة...»، وهو «يضع الأسس الأولية الضرورية التي نستطيع أن نقول عنها في اعتزاز وثقة إنها ثقافتنا»، فقد أصبح عندنا «فلسفة للحياة»: «حياتك الشخصية في الميثاق»، صباح الخير ٣٠/ ٥/ ١٩٦٢، ص ٨، ١١.

١٢) قال عنه: «برغم كل ما يمكن أن يقوم بين الناس من اختلاف حول بعض التفاصيل... فالحقيقة التي لا شك فيها أن الطليعة المثقفة واليسار المعتدل واجدون مثلي في صلب الميثاق وجوهره وأهم أركانه أنفسهم وعقلهم ووجدانهم وكل أحلامهم الكبيرة»، معلنا بذلك أن «الميثاق» قد حل «أزمة المثقفين»: «تأملات في الميثاق»، الأهرام ١/ ٦/ ١٩٦٢، ص ١٣.

(١٢٧) اعتبره «نقطة تحول في تاريخ البشرية كلها»، لأن الحضارة الرومانية عنت بالجانب المادي، وعنت العصور الوسطى بالجانب الروحي، وعنى عصر التنوير بالعقل، أما «الميثاق» فجمع بينها جميعا، ومن هنا، فإن «له من السمو ما يجعله غير منتزع أو غير متأثر بدورة من دورات التاريخ الإنساني [هذه]»: «الميثاق.. كل لا يتجزأ»، روز اليوسف ١/ ٧/ ١٩٦٣، ص ٢٧.

(١٢٨) كمال رفعت، «دور الفكر في المجتمع الاشتراكي»، روز اليوسف ١٠/ ١٢/ ١٩٦٢، ص ٢٢. ولكنه عاد في الاحتفال بعيد الميثاق وقرر: «إننا لا نستطيع اعتبار الميثاق نظرية وإنما هو طريق ودليل يوضح لنا كيفية العمل. ومن ثناياه نستطيع أن نستشف الفلسفة والنظرية التي قام عليها»: «لماذا الميثاق؟» (ندوة)، الاشتراكي، ع ٣٦، ٢٨/ ٥/ ١٩٦٦، ص ٤. ولكنه لم يوضح كيف يمكن استشفاف فلسفة ونظرية منه.

(١٢٩) سامي جوهر، الصامتون يتكلمون (المكتب المصري الحديث، القاهرة ١٩٧٥) ص ٩٦. وانظر أيضا: مذكرات عبد اللطيف بغدادي، ج ٢، ص ٢٢٨ - ٩.

(١٣٠) جمال العطيفي، «تعليق على مناقشات الدستور»، الأهرام ١٨/ ٢/ ١٩٦٧، ص ٧.

(١٣١) «١٠ أبواب في تقرير الميثاق»، الأهرام ١/ ٧/ ١٩٦٢، ص ١، ١١. ولم تزد كلمات التغطية للتقرير الوارد في أكثر من ٧٠ صفحة على ٧٠٠ كلمة.

(١٣٢) «تم وضع تقرير لجنة الميثاق وبدأت مناقشته: التقرير يحدد من هو الفلاح ومن هو العامل»، الأخبار ٢٧/ ٦/ ١٩٦٢، ص ٥، ٨.

(١٣٣) تقرير الميثاق، ص د.

(١٣٤) «أكبر حملة للتوعية الدينية تبدأ غدا»، أخبار اليوم ٢٤/ ١/ ١٩٦٤، ص ٧. وكان شعار الحملة التي ستقوم بها نقابة المعلمين: «لا نهضة بلا ضمير، ولا ضمير بلا دين».

الفصل السابع

التنظيم

منذ انفصال سوريا في سبتمبر ١٩٦١ وحتى صدور دستور ١٩٦٤ المؤقت كانت لآليات الانقلابية في حالة تجليها المطلق. فقد سقط البرلمان والدستور عمليا بسقوط دولة وحدة، بل وقبلها حين تم تجاهلهما عند إصدار قوانين التأميمات. وأصبحت الزعامة: تفاهمات مع من تبقى من قادة الضباط الأحرار في السلطة طليقة اليد، تعمل من الناحية دستورية بالقصور الذاتي، وبغير حتى إعلان دستوري بشأن فترة انتقال. بهذا المعنى كانت ذه الفترة نوعا من الانتقال المطلق، بمعنى أن «القيادة» تولت تفعيل ما تشاء من نصوص إهمال ما تشاء حسب الأحوال، وأدارت مرحلة التحول الجديدة بلا أية ضوابط معلنة، يقف المجتمع ككل منتظرا النتيجة، كما لو كان قد وُضِع مؤقتا بين قوسين. كانت خطة قرار «الميثاق» في حد ذاتها، وخاصة افتقارها إلى أي أساس دستوري، ولو شكلي، تشير ى حرية أوسع في إعادة بناء النظام، والدولة بالتالي، بغير إعلان عن التزام، ولو غامض، جاه المجتمع. فبدلا من أن تصبح الزعامة غطاء للزحف المقدس، أصبحت أساسا لحكم حدد نفسه بنفسه، بغير قواعد متفق عليها أو محل نقاش عام.

لم تنته هذه المرحلة إلا جزئيا بصدور «الميثاق» وتقريره. ولكن هذا لم يكن يعني نهاء الانتقال، بل تغيير طبيعته. أصبح هناك انتقال مختلف تحت عنوان بناء المجتمع جديد، يقوم به «الشعب» بوصفه القوة الخفية المحركة للنظام، وتقوم به الجموع بوصفها مؤمنة بالشعب. بذلك أصبح الانتقال مزمنا، لأنه أُقر كنظام غير مؤقت، بل

أعلن أنه ليس سوى عملية بناء المستقبل. لقد ظل «تحالف قوى الشعب العامل» زحفا مقدسا، ولكن متعدد الأصوات وضد الرجعية المزمنة التي لم تقض عليها التأميمات. وبهذا يمكن القول بأن «الميثاق» دشن الشكل النهائي للنظام كنظام ينتقل بشكل مزمن، أي ينتقل إلى نفسه. كما وضع الصيغ المؤسسية التي تلبي حاجة «الانتقالية» كعملية مستمرة، أي مأسسة النزعة الانقلابية نفسها، كعملية انقلاب متواصل من داخل النظام، على عكس عملية التطهير الأولى في ١٩٥٤. وقد استكمل هذا الانتقال الدائم مؤسساته المركزية بانعقاد مجلس الأمة في مارس ١٩٦٤.

ويهدف هذا الفصل إلى بيان كيفية إنشاء المؤسسات الانقلابية من داخل الزحف، أي إقامة زحف يجري في نفس الوقت تطهيره باستمرار، برفع الصراعات إلى السطح، بما يسمح بأن يديرها الشعب السري الذي حرره «الميثاق»، ليقوم مجال محكوم للصراع بين التيارات المختلفة. وقد بدأت إقامة كل من «الاتحاد الاشتراكي العربي» وتنظيمه السري المعروف بـ«طليعة الاشتراكيين»، و«منظمة الشباب»، و«المعاهد الاشتراكية»، في ١٩٦٣. وصدر الدستور المؤقت في ١٩٦٤، بقرار من رئيس الجمهورية، وفي نفس العام انعقد مجلس الأمة، وتواصل انعقاده حتى وقتنا هذا، بعد أن تغير المسمى إلى «مجلس الشعب» في ١٩٧١، وتم الاستفتاء الثالث على عبد الناصر رئيسا في ١٩٦٥ (بعد تأجيل لمدة عام، حيث كان المفترض أن يكون في ١٩٦٤). وأثناء هذا كله أُدخل نظام الانتخاب في كثير من المؤسسات لتصبح ساحة صراع لهذه التيارات. وهكذا كان عام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ عام استكمال مؤسسات النظام، ويمثل بالتالي الشكل النهائي «للحكم بالشعب» في عهد عبد الناصر، بل وبعده، إذا استثنينا بعض التغيرات في ١٩٧١ و١٩٧٦، وهي لا تدخل ضمن موضوعنا.

(١) البنية العامة

لاشتراكي ووضع الدستور المؤقت وتشكيل مجلس الأمة ثم تكليفه بوضع مشروع لدستور «الدائم» وإلغاء الأحكام العرفية.

كان مبرر هذا الانتقال هو التأميمات. فقبلها كانت «الطلائع الثورية»، وفقا لهيكل، «تستطيع أن تتصرف باسم الشعب ومصالحه واثقة من تعبيرها عن إرادته حتى دون لرجوع إليه. ومن ناحية أخرى فقد كان الرجوع إلى الشعب بالطريقة التقليدية شبه ستحيل»، لأسباب منها الاستغلال. ولكن قرارات التأميم في ١٩٦١ «فتحت الباب لمرحلة الجديدة من الثورة: الثورة بالشعب»[١]. بعد عامين كان عبد الناصر ما زال علن نفس هذا الانتقال «إلى دور الثورة بالشعب»[٢]. وأعلن هيكل صراحة أنه لم كن ثمة ديمقراطية حتى ١٩٦٤. أما «الآن»، فبإلغاء الأحكام العرفية أتيحت «الفرصة لديمقراطية ربما لأول مرة في التاريخ المصري»[٣].

وكان ثمة الطموح القديم لإشراك قطاعات ما من السكان في النظام القائم، في هذا الإطار الصراعي؛ فتتاح الفرصة لمناقشة بعض قضايا ما سُمي «العمل الوطني»، التحديد بعض قضايا الداخل، وبما لا يمس البنية العامة للسلطة أو يضعها محل ساؤل أو نقد. وبالتالي تتاح الفرصة لمختلف التيارات داخل النظام للتنافس على لجموع، تحت أعين النظام الأمني. وكأثر جانبي لهذه الانفراجة الجزئية، كان على لنظام أن يتحمل «الهمس» ضده، وفقا لقول عبد الناصر: «استطعنا إن احنا نبدأ ول سنة من الثورة بدون أحكام عرفية، بالقانون العادي، وأنا باعتبر إن هناك نجاح كبير... وطبعا حصلت... بعض حملات الهمس وبعض حملات من الكلام، واحنا ما قابلناهاش بالعنف... أنا رأيي إن الشعب أقوى من كلامهم، والشعب أقوى من بمساتهم»[٤]. وبالتالي يمكن تلخيص التحول من هذه الناحية في أنه عُهد للشعب جزئيا بالوصاية على نفسه، كنوع من اختبار قدرته على أن «يتمثل» (assimilate) النظام اخله، ويستغني بذلك جزئيا عن جهود الأمن، بأن «يحرس نفسه» من الهمسات؛ ن جاز التعبير. والفكرة هنا هي اختبار إلى أي حد يستطيع النظام أن ينتصر على أية وى أخرى من خلال مجال صراعي، نعم، ولكنه مقيد وتحت الاختبار كما يتبين ن تعليق عبد الناصر.

وقد أوضح عبد الناصر الفكرة وراء إنشاء هذا المجال الصراعي في مناقشات متأخرة مع رؤساء مجالس إدارات شركات القطاع العام[٥]:

> طب نبقى ليه [:لماذا] قلنا [عمال] منتخبين [في مجالس الإدارة]، ما نعينهم أحسن، يعني قلنا إحنا عايزين [:نريد أن] نقوي الطبقة العاملة... عايزين ناس تتكلم، عايزين ناس تبان [:تظهر]، وبعدين إذا ما بانتش الحقيقة رغبات الناس المكبوتة دي حيعملوا عمل سري علشان [:من أجل أن] يحصلوا على أهدافهم، يعني الحقيقة لازم [:لا بد أن] يكون تفكيرنا تفكير سياسي. [وهذه مسألة جوهرية، لأن:]... لا تتصوروا إن العمل السياسي حكر علينا بس، على الاتحاد الاشتراكي... فيه [:هناك] تدخلات أجنبية وفيه محاولات للدخول في المصانع علشان عمل تنظيمات سياسية... إذا كان العمل السياسي عملا غير ناجح، أو عملا صوريا، معنى هذا إن احنا سنعطي لأعداء النظام الفرصة إنهم ينظموا هم [الناس] سياسيا في هذه المواقع، ودا اللي الواحد مش عايزه [:وهذا ما لا أريده].

فالمجتمع، مثل الطبيعة، يكره الفراغ... السياسي، وبالتالي تصبح إتاحة منافذ تعبير ونشاط عام ما تابعة للنظام وتحت سلطته مسألة أمنية جوهرية، باعتبارها وسيلة لرد إمكانيات التسيس المضاد الكامنة.

وكان هناك أيضا بعض الطموح إلى أن يخرج النظام جزئيا من العمل السري. فأكد هيكل: «انتهت في الثورة مرحلة كانت القرارات فيها تصدر مفاجأة، أو ربما بعد تمهيد قصير محسوب ومقصود يفهمه أو لا يفهمه معظم الناس... الآن، وفي عهد تحالف قوى الشعب العاملة وديمقراطيتها، فإن ذلك لم يعد يجوز ولا هو ممكن، خصوصا في وجود سلطة التنظيمات الشعبية للاتحاد الاشتراكي وفي مقدمتها مجلس الأمة»[٦].

دعك من السلطة المنسوبة لهذه التنظيمات. لكن يمكن القول بصفة عامة إن بعض رجال النظام وأنصاره كانوا يأملون في أن يكون الانقلاب الجديد مقدمة لإنهاء الانقلابية، لكن مع تجنب صعود الطبقات المالكة مرة أخرى. ووضعوا أملهم بالذات على أن الاتحاد الاشتراكي «سيحول الثورة (إلى نظام)... يحمي نفسه بنفسه بقوانينه وعلاقاته العادية»[٧]، و«هو وحده الذي يضمن للثورة الاستمرار بعد قائدها»، وعليه يتوقف تطبيق مبادئ «الميثاق»[٨].

لكن هذا الانتقال لم يحدث في الواقع، لأن النزعة الانقلابية كانت تعمل من داخل ظام الزحف الذي توارى تحت تبايناته. وقد اتضح ذلك منذ البداية في المؤتمر الوطني حصيلته. كان المطروح إما تعديل «الميثاق» (رؤية كمال الدين حسين) أو كتابة تقرير لمحق، وهو ما تحقق. في الحالتين لم يكن مطروحا إصدار ميثاقين، لأن «العمل وطني» أصلا واحد لا يتحمل أكثر من ميثاق واحد. هذا يعني اتفاق أطراف النظام لى أن الصراع يدور بالضرورة داخل وحدة. ولذا أنشئ وفقا للميثاق تنظيم سياسي حيد للجميع، هو الاتحاد الاشتراكي. فوق ذلك لم يجر أيضا الاعتراف بتشكيل جنحة منظمة داخل الاتحاد أو أي من مؤسسات النظام العلنية تعبر عن هذه التباينات مهمة، بما يعني فتح مجال للصراع، نعم، ولكن ليس بشكل منظم سياسيا، فقط صراع كافة الوسائل على الصلاحيات والمناصب ومواقع النفوذ والمزايا والمكاسب، يشمل افة مؤسسات الدولة، ليس فقط بين أنصار «الميثاق» وأنصار تقريره، بل أيضا بين قوى الأخرى مثل اليسار والإسلاميين عموما، من غير شاغلي مواقع السلطة، ممن سمح لهم بالعمل. وترتب على هذا الوضع، أي منع مَأسسة الصراع في مجال سياسي، ستمرار سيادة الصراعات السرية داخل أروقة السلطة، فكان هذا هو «الشعب السري» لذي حصل على حريته في التطبيق.

في ظل هذا الوضع لم يكن ممكنا أن يكون الاتحاد الاشتراكي حزبا، بل ظل مثل لفه القومي تنظيما هائلا فضفاضا. فبرغم أن الناس لم يكونوا أعضاء فيه بحكم عويتهم مثل الاتحاد القومي، فإنه كان مفتوحا للعضوية الفردية والجماعية معا، أي شتراك مؤسسات فيه بالجملة بكل أعضائها. كما كان يُنتخب، في المستويات التي سمح فيها بالانتخاب، من قبل كل السكان. وهكذا وصل عدد الأعضاء سريعا إلى ستة لايين، بإمكانهم أن يُغرقوا، بمجرد عضويتهم الصورية، أية نخب قائمة أو ممكنة. هؤلاء الملايين يمكن القول باطمئنان أن الغالبية العظمى منهم ليس لها موقف سياسي حدد. ومعظم هذه الغالبية العظمى لا تتنافس أساسا على مواقع نفوذ أو مناصب ولو لدفاع عن المطالب المحلية والفئوية. أما الناشطون، حتى على المستوى المحلي، ستعمل كل منهم ما تحت يده من نفوذ أو إمكانيات بالطريقة التي تتفق مع اقتناعاته، يقيم شبكة العلاقات التي تعزز نفوذه.

والصراعات التي لا تجري بشكل مؤسسي تجري بشكل انقلابي، أي مؤامرات وتحالفات تعتمد صراعاتها على فكرة وجود خطر دائم ومتجدد كامن في قلب المجتمع. ولذا كان استكمال مؤسسات النظام مترافقاً مع التأكيد على استمرار الثورة، أي أن سيف العزل مُشهَر ويمكن أن يطول هذا الطرف أو ذاك. فحذَّر عبد الناصر وأوضح: «طبعا فيه [:هناك] ناس فاهمين إن اتشالت [:رُفعت] الأحكام العرفية وجا [:أقيم] مجلس أمة معناها إن الثورة انتهت»[٩]. لا: «قوى الرجعية تريد لكل بلد أن تعود الرجعية مرة أخرى»، وكذلك قوى الاستعمار وقوى الإقطاع، وكل هؤلاء «مش حا يسيبونا [:لن يتركونا] مستقلين»[١٠]. وأعلن بعد عام: «فيه حزب رجعي موجود وحيفضل [:سيظل] موجود... ومنظمين قوي [:جدا] أحسن من الاتحاد الاشتراكي»[١١]، وكان ذلك في معرض تبرير رفض فكرة إقامة حزبين من داخل النظام.

وتكرر الرفض بعد سنة بمبرر آخر: «لا أستطيع أن أعمل أحزاب في البلد لأن فيه ثورة، وهذه الثورة مستمرة حتى نحقق للطبقات اللي حرمت [:غلبت] على أمرها آلاف السنين... الفرصة ليكونوا قادرين على أنهم يدافعوا عن المكاسب اللي [:التي] أخدوها»[١٢]. يضاف إلى ذلك أنه «حنحتاج إلى عشرات من السنين حتى نقضي على البؤس الموجود في عمال التراحيل... لن تستطيع الاشتراكية أن تقضي في يوم وليلة على الظلم الاجتماعي»[١٣]. ولهذا فإن «قوى الشعب العاملة لا أمل لها في المستقبل... إلا باستمرار الثورة... البلد مليانة [:مليئة بـ] باشوات سابقين وبهوات سابقين»[١٤]. وهكذا تظل الثورة موجودة كصوت أو سلطة من لا صوت ولا سلطة لهم، وبالتالي تظل النيابة عن «اسم الشعب»، الذي أصبح الآن «اسم الشعب العامل»، قائمة، بل وفي حالة حرب مستمرة.

لكن هذا الانتقال لم يحدث في الواقع، لأن النزعة الانقلابية كانت تعمل من داخل
ام الزحف الذي توارى تحت تبايناته. وقد اتضح ذلك منذ البداية في المؤتمر الوطني
تصيلته. كان المطروح إما تعديل «الميثاق» (رؤية كمال الدين حسين) أو كتابة تقرير
حق، وهو ما تحقق. في الحالتين لم يكن مطروحا إصدار ميثاقين، لأن «العمل
طني» أصلا واحد لا يتحمل أكثر من ميثاق واحد. هذا يعني اتفاق أطراف النظام
ى أن الصراع يدور بالضرورة داخل وحدة. ولذا أنشئ وفقا للميثاق تنظيم سياسي
تيد للجميع، هو الاتحاد الاشتراكي. فوق ذلك لم يجر أيضا الاعتراف بتشكيل
نحة منظمة داخل الاتحاد أو أي من مؤسسات النظام العلنية تعبر عن هذه التباينات
بهمة، بما يعني فتح مجال للصراع، نعم، ولكن ليس بشكل منظم سياسيا، فقط صراع
فة الوسائل على الصلاحيات والمناصب ومواقع النفوذ والمزايا والمكاسب، يشمل
ة مؤسسات الدولة، ليس فقط بين أنصار «الميثاق» وأنصار تقريره، بل أيضا بين
ى الأخرى مثل اليسار والإسلاميين عموما، من غير شاغلي مواقع السلطة، ممن
سح لهم بالعمل. وترتب على هذا الوضع، أي منع مَأسسة الصراع في مجال سياسي،
تمرار سيادة الصراعات السرية داخل أروقة السلطة، فكان هذا هو «الشعب السري»
ي حصل على حريته في التطبيق.

في ظل هذا الوضع لم يكن ممكنا أن يكون الاتحاد الاشتراكي حزبا، بل ظل مثل
فه القومي تنظيما هائلا فضفاضا. فبرغم أن الناس لم يكونوا أعضاء فيه بحكم
ويتهم مثل الاتحاد القومي، فإنه كان مفتوحا للعضوية الفردية والجماعية معا، أي
تراك مؤسسات فيه بالجملة بكل أعضائها. كما كان يُنتخب، في المستويات التي
سح فيها بالانتخاب، من قبل كل السكان. وهكذا وصل عدد الأعضاء سريعا إلى ستة
يين، بإمكانهم أن يُغرقوا، بمجرد عضويتهم الصورية، أية نخب قائمة أو ممكنة.
لاء الملايين يمكن القول باطمئنان أن الغالبية العظمى منهم ليس لها موقف سياسي
لدد. ومعظم هذه الغالبية العظمى لا تتنافس أساسا على مواقع نفوذ أو مناصب ولو
فاع عن المطالب المحلية والفئوية. أما الناشطون، حتى على المستوى المحلي،
تعمل كل منهم ما تحت يده من نفوذ أو إمكانيات بالطريقة التي تتفق مع اقتناعاته،
يم شبكة العلاقات التي تعزز نفوذه.

والصراعات التي لا تجري بشكل مؤسسي تجري بشكل انقلابي، أي مؤامرات وتحالفات تعتمد صراعاتها على فكرة وجود خطر دائم ومتجدد كامن في قلب المجتمع. ولذا كان استكمال مؤسسات النظام مترافقا مع التأكيد على استمرار الثورة، أي أن سيف العزل مُشهَر ويمكن أن يطول هذا الطرف أو ذاك. فحذَّر عبد الناصر وأوضح: «طبعا فيه [:هناك] ناس فاهمين إن اتشالت [:رُفعت] الأحكام العرفية وجا [:أقيم] مجلس أمة معناها إن الثورة انتهت»(٩). لا: «قوى الرجعية تريد لكل بلد أن تعود الرجعية مرة أخرى»، وكذلك قوى الاستعمار وقوى الإقطاع، وكل هؤلاء «مش حا يسيبونا [:لن يتركونا] مستقلين»(١٠). وأعلن بعد عام: «فيه حزب رجعي موجود وحيفضل [:سيظل] موجود... ومنظمين قوي [:جدا] أحسن من الاتحاد الاشتراكي»(١١)، وكان ذلك في معرض تبرير رفض فكرة إقامة حزبين من داخل النظام.

وتكرر الرفض بعد سنة بمبرر آخر: «لا أستطيع أن أعمل أحزاب في البلد لأن فيه ثورة، وهذه الثورة مستمرة حتى نحقق للطبقات اللي حرمت [:غلبت] على أمرها آلاف السنين... الفرصة ليكونوا قادرين على أنهم يدافعوا عن المكاسب اللي [:التي] أخدوها»(١٢). يضاف إلى ذلك أنه «حنحتاج إلى عشرات من السنين حتى نقضي على البؤس الموجود في عمال التراحيل... لن تستطيع الاشتراكية أن تقضي في يوم وليلة على الظلم الاجتماعي»(١٣). ولهذا فإن «قوى الشعب العاملة لا أمل لها في المستقبل... إلا باستمرار الثورة... البلد مليانة [:مليئة بـ] باشوات سابقين وبهوات سابقين»(١٤). وهكذا تظل الثورة موجودة كصوت أو سلطة من لا صوت ولا سلطة لهم، وبالتالي تظل النيابة عن «اسم الشعب»، الذي أصبح الآن «اسم الشعب العامل»، قائمة، بل وفي حالة حرب مستمرة.

وبصفة عامة في الحاضر والمستقبل «هذه الثورة المضادة مستمرة... باستمرار، حيبقى فيه [:سيظل هناك] عملاء لأمريكا، وعملاء لبريطانيا، وعملاء لإسرائيل، حيبقى فيه إقطاع، بقايا إقطاع، وبقايا رأس مال مستغل، وحيبقى فيه انتهازيين وحيبقى فيه ناس خدوا [:أخذوا] يمكن من الثورة نفسها وأخدوا ومش مكفيهم اللي خدوه... لغاية ما ننتقل فعلا إلى المجتمع الاشتراكي... وبعد كده اللي [:من] يعيش بعد ٢٠ وبعد ٢٥

نة حنلاقي الكلام ده [:سنجد ذلك، أي أعداء الثورة] لسه [:ما زال] موجود»[١٥].
صراع في الواقع ممتد إلى أجل غير مسمى.

وهكذا لا يعني عدم مَأسسة الصراع بشكل سياسي إلغاؤه، بل تدشين عملية تطهير
ستمرة، بلا أفق واضح ولا ضمانات. فمثلا، أعلن عبد الناصر أنه إذا كان الاتحاد
شتراكي العربي يحوي منحرفين، «فلابد الشعب حيكشف هذه الانحرافات... الشعب
سه سيباشر هذه الحرية وسيباشر هذه الديمقراطية، لتسير في طريقها السليم»[١٦].
ضوية الاتحاد الاشتراكي موقع نفوذ في مؤسسة من مؤسسات النظام، ولكنها ليست
الأمان، الاتحاد الاشتراكي إذن، حتى بعد قصر عضويته على «قوى الشعب العاملة»،
بد العزل السياسي لسبعة آلاف شخص[١٧]، يعمل تحت تهديد مبدأ الانقلاب، أي
تدخل الجراحي، الذي قد يطول أي عضو من أعضائه، أو مجموعة منهم، فضلا عن
زاءات أخف من ذلك، مثل الحرمان من مواقع نفوذ أو مكاسب ما.

والمعبر الأكثر وضوحا عن هذا الوضع، أي استمرار الانقلابية، هو أحمد بهاء
ين الذي كان مشغولا بقضية تطوير النظام وفهمه أكثر من الدعاية له، وبالتالي رصد
اقض بين القول بالانتقال إلى الديمقراطية واستمرار المبدأ الانقلابي فعليا ورسميا.
ضح أولا أن مشكلة نظام الحكم ما زالت قائمة، ولم يحلها البرلمان الجديد لأنه غير
ق عن الاتحاد الاشتراكي (كما سنرى). فإذا كان المقصود هو تسليم الثورة للشعب
مل تصبح المشكلة «إيجاد الأجهزة التي تعبر عن القوى الاجتماعية الجديدة تعبيرا
ميا صحيحا... [علما بأنها] قوى لم تفصح عن نفسها بعد لأنها أيضا ما زالت في
حلة التكوين والنمو... ونحن لدينا اليوم قيادة ثورة والاتحاد الاشتراكي وبرلمان
جالس محلية، ومن تفاعل هذه الأجهزة كلها لا بد أن نصل وبسرعة إلى حل سياسي.
العثور على نظرية الهيكل السياسي الذي يعبر عن القوى الاجتماعية الجديدة تعبيرا
ميا صحيحا ومسئولا.. والنص على هذا كله في دستور جديد»[١٨].

لكن حتى بعد صدور الدستور انتهى بهاء إلى صعوبة هذا الانتقال المفترض إلى
ورة بالشعب»، وبالتالي توصل إلى: «إن الوصف الحقيقي للفترة المقبلة هو أنها
انتقالية جديدة في الطريق نحو حكم الشعب... ومعنى ذلك أن... مسئولية قيادة

كانت نتيجة الثورة الدائمة فعليا هي قيام ازدواج يزداد اتساعا، بين مؤسسات تم تشغيلها كساحة صراع، تتمثل في كل المؤسسات المنتخبة (نقابات مهنية وعمالية، الحكم المحلي، مجالس إدارات الشركات، اتحادات طلابية، وغيرها)، تتيح من خلال الانتخابات والمنافسة الفرصة لإدماج النشطاء في النظام من جهة، وكساحة لإدارة صراعات أجنحة النظام من جهة أخرى. فوق هذه القاعدة تقوم مؤسسة وسيطة، هي قيادة الاتحاد الاشتراكي، لتكون بمثابة مصفاة تتحكم بالاستبعاد من أعلى فيمن يحق له شغل هذه المواقع بالانتخاب، وتكون من جهة أخرى (من أسفل) ساحة صراع بدورها. ولإدارة هذا الصراع، أقام عبد الناصر داخل الاتحاد مجموعة منظمات ملحقة، بغرض بناء كوادر، تمارس الصراع من داخل الاتحاد لتحقيق التطهير والضبط والقيادة، لتصبح هي التجسيد الواقعي للشعب السري الحاكم، ولكن كأداة، لا كمصدر مستقل للسلطة.

لكن هذا الازدواج ليس صراعيا بمعنى النفي المتبادل، لأن كل مستوى يعتمد على ما قبله، فضلا عن مستوى رابع هو التدخل السلطوي أو البوليسي المباشر؛ باعتبار أن أجهزة الأمن حصن النظام الأخير. ومن خلال هذه البنية المركبة واصل المبدأ الانقلابي عمله داخل إطار «تحالف قوى الشعب العامل» الذي بُني من البداية كما ذكرتُ على التهديد المستمر بالعزل السياسي. ومن شأن هذه البنية تعزيز فرص تغلغل الأجهزة الأمنية، الرسمية وغير الرسمية (مثل التنظيم السري داخل الاتحاد الاشتراكي الذي سنتناوله لاحقا)، تماما مثلما تعزز الانتخابات التنافسية الأحزاب المتصارعة في النظام الديمقراطي. ومن هنا كان ثمة «ديمقراطية مخصوصة» بالفعل يجري بناؤها، بصرف النظر عما إذا كانت سليمة أم لا.

) الاتحاد الاشتراكي

نص «الميثاق» على إنشاء «الاتحاد الاشتراكي العربي»، الذي كان المؤسسة المركزية
هذا النظام الجديد، وأول مؤسسة شرع النظام في بنائها بعد إقرار «الميثاق». فلم
يدر الدستور المؤقت ولا أُجريت انتخابات مجلس الأمة، إلا بعد قطع بعض
خطوات الرئيسية في بنائه، على خلاف ترتيب الإجراءات في عهد «الاتحاد القومي».

في الفترة التي نتناولها تم تشكيل الاتحاد الاشتراكي مرتين، أو مرة واحدة تلتها
تعديلات مهمة سنتناولها لاحقا. بدأت عملية تشكيل الاتحاد بحملة دعائية، على
أساس أن ذلك سوف يتيح بناء الاتحاد الاشتراكي على أساس إيديولوجيا «الميثاق».
تدشين الاتحاد بسلسلة من «مؤتمرات التوعية» التي قادها كبار الحكام من الضباط
الأحرار ومعاونيهم المدنيين، مقسمين على عشر لجان توعية طافت بالبلاد على مدى
ر مارس ١٩٦٣[٢٠]. ثم أُجريت انتخابات اللجان الأساسية (القاعدية) في مايو
١٩، تلتها انتخابات مؤتمرات المحافظات في سبتمبر. وتم تعيين لجان المحافظات
ديسمبر. وبدأ انعقاد مؤتمرات الوحدات الأساسية في أكتوبر ١٩٦٤، وأُعلن عن
ء في تشكيل الجهاز السياسي للاتحاد في نوفمبر، بينما كان قد تشكل قبل ذلك
الي عام كما سنرى.

وقد تم النفخ في سلطات الاتحاد الاشتراكي قولا، أما وضعه الفعلي فكان بلا أي
لة مثل الاتحاد القومي. نص القانون على أنه «وهو السلطة الشعبية، يقوم بالعمل
ادي والتوجيهي وبالرقابة التي يمارسها باسم الشعب، بينما يقوم مجلس الأمة،
سلطة الدولة العليا، ومعه المجالس النقابية والشعبية، بتنفيذ السياسة التي يرسمها
حاد الاشتراكي العربي»[٢١]. وبالتالي ليس للتنظيم، مثل سلفه، سلطة تنفيذية أو
يعية أو رقابية. غير أن تعيينه سلطة شعبية كان يتيح استعماله كشرط صلاحية لتولي
اصب أو الترشيح لمقاعد انتخابية، أي كأداة فرز وعزل في مجمل مؤسسات الدولة
تخبة، وبشكل أوسع بكثير من سلطات الاتحاد القومي في هذا الشأن. وبهذه
يقة كان الاتحاد هو الأداة التي يمارس من خلالها مبدأ الانقلاب الدائم نشاطه.

بحلول عام ١٩٦٤ أصبح كل من يشغل موقعا ذا أهمية في أجهزة الدولة عضوا

بالضرورة في الاتحاد الاشتراكي. فعضوية مجلس الأمة، ومجالس إدارات أي من التشكيلات النقابية العمالية ومجالس النقابات المهنية، وعضوية المجالس المحلية المنتخبة في المدن والقرى، وتولي مناصب العمد والمشايخ، كل ذلك أصبح مشروطا بعضوية الاتحاد الاشتراكي. من جهة يمثل هذا الشرط سيفا مسلطا على رقبة من هو منتخب، حيث يفقد عضويته إذا طُرد من «التنظيم السياسي»، وبالتالي يمنع أن يكون ولاؤه لمن انتخبوه وحدهم. كما يُدمج الشرط المعينين منهم في الآلة السياسية للنظام. ومن جهة أخرى يصبح إتقان رطانة الاتحاد الاشتراكي فرض عين على كل طامح إلى منصب من هذه المناصب، وكل شاغل له. وترافق مع ذلك التوسع في نظام الانتخاب، ليشمل هيئات الحكم المحلي وبعض أعضاء مجالس إدارات الشركات، بما أدى إجمالا لإنهاء أية ضمانات لأي شاغل لأي موقع ذي أهمية، وإخضاع الجميع لسيف العزل الوظيفي بموجب العزل السياسي(٢٢). ولم يأت نص بخصوص المناصب التنفيذية، لأنها كانت بالفعل في يد النظام، حيث كان رئيس الجمهورية شخصيا يعين كل الموظفين عدا الدرجة السادسة الدنيا في الشركات، وكل الوظائف الكبيرة في الإدارة الحكومية والقطاع العام، ويفصل أي موظف فيها بقرار جمهوري غير قابل للطعن عليه(٢٣).

وعند تشكيل لجان الاتحاد القاعدية للمرة الأولى كان الهاجس الأمني وبلاغات الأجهزة البوليسية هي العليا. فقواعد الاختيار كانت تقوم على استبعاد المتهمين في جنايات أو جنح مخلة بالشرف وما شابه، والأشخاص الخطرين لأسباب مختلفة، ومعظم المحكوم عليهم في قضايا المخالفات التموينية، ربما باعتبارهم من أعداء الشعب. أضف إلى ذلك «الأشخاص الذين تفيد المعلومات أنهم يتجرون في المخدرات... [و]الأشخاص المستغلون والمرابون الذين اشتهروا بين المواطنين بذلك». أضف إلى ذلك من ضمتهم منظمة شيوعية يوما ما، ومن «لهم نشاط ضار بالمجتمع أو على اتصال غير مشروع بجهات أجنبية»، والإخوان الذين صدرت أحكام ضدهم، وكذلك من صدرت ضدهم قرارات العزل السياسي على اختلافها، مع استثناء من «أدوا خدمات وطنية جليلة»، وفقا لتقدير النظام، والإخوان الذين لم يعتقلوا بعد ١٩٥٤(٢٤). ومؤدى ذلك أن «التحريات» هي أساس العضوية، يضاف

ها أرشيفات المحاكم وملفات التطهير في مختلف المراحل، مطروحا منها ملفات
، اعتبرهم النظام أصدقاءه منهم. فالخلاصة هي أن العضوية، بالجمع والطرح،
ة ملفات النظام الأمنية.

كان الاتحاد كبنية ابن فشل «الاتحاد القومي» وصيغة «الزحف» إجمالا. وهو ابن
عنيين، بمعنى الامتداد، وبمعنى التجاوز والاختلاف. من ناحية الاختلاف، توضح
نتقادات الفياضة للاتحاد القومي في تلك الفترة، طبيعة المتوقع بالمقابل من الاتحاد
جديد، على الأقل فيما يتعلق بالنوايا.

أولا: برغم أن الاتحاد يظل اتحادا، مثل سابقه، أي نوع من «الكل في واحد»، فإنه
ب أن يخلو من «قوى الرجعية... [التي] تمكنت من شل فاعلياته الثورية [أي الاتحاد
ومي] وحولته إلى مجرد واجهة»[٢٥]، وهو ما يُفترض أنه تحقق بالعزل السياسي؛
لمزيد من العزل مستقبلا.

وثانيا: يجب أن يكون أكثر فاعلية بأن تتولاه عناصر أكثر حركية، لا عناصر إدارية؛
كما قال هيكل: «الأولوية هنا يجب أن تكون للقادرين على تحريك التغيير الكبير،
س للقادرين على فرض النظام وتشكيل اللجان»[٢٦]. ويتصل بذلك جعل العضوية
نيارية، بدلا من افتراض أن كل مواطن عضو أوتوماتيكي، وتقسيمها: «معنى كلنا
ة التحرير أو كلنا الاتحاد القومي إن مافيش حد اتحاد قومي... باظت [:فسدت]
ملية... عايزين نعمل تنظيم سياسي مظبوط... مبني على الإيمان الكامل والوعي
امل... بنقسم العضوية إلى عضو عامل وعضو غير عامل»[٢٧]. وبالتالي يمكن
اء العناصر النشطة ورفعها فوق كتل اللامبالين.

وثالثا: يجب ألا يكون محور عمله تقديم الخدمات. ففي الاتحاد القومي «كان
وسايط وكان فيه طلبات... بالإضافة إلى هذا كانوا [أعضاء اللجان] بيحبوا يعملوا
مات للمناطق اللي [:التي] هم فيها. بس هل هو دا [:هذا] الغرض المطلوب من
ظيم السياسي؟ الغرض إن احنا نعمل تنظيم سياسي يكون هو الدرع الواقي لمبادئنا...
نا طبعا إن حصل غلط في مفهومنا»[٢٨]. ولكن كما سنرى لم يُستبعد هذا الجانب،
أضيف التوجيه السياسي له.

واستخلص أحمد بهاء الدين مبكرا أن «الحماسة الشعبية والتأييد الشامل لا يكفيان... لابد... من تنظيم سياسي يقوم على التنظيم العلمي والفكري لا على المظاهر والحشود والأساليب البيروقراطية»[٢٩]، وتوفير الظروف التي تسمح بفرز العناصر المؤمنة بالتغيرات الاجتماعية عن طريق «توفير مجالات للمناقشة الجادة المسئولة في شتى المجالات والميادين»[٣٠]. وأكد أن ما أسماه «الجانب الإداري»، ويقصد توفير الخدمات وحل المشكلات، تسبب في شلل العناصر غير الرجعية في الاتحاد القومي، وقال إن الحل يكمن في ربط كل نشاط بـ«خيط سياسي»، وإنشاء مكتب سياسي ونشرات داخلية سياسية ومعهد للبحث السياسي على مستوى عال، وباختصار، ضرورة تحقيق «الوضوح النظري»، لجعل الاتحاد القومي (الاشتراكي لاحقا)، جسما سياسيا[٣١].

وأخيرا، تغير أسلوب تشكيل المستويات القيادية إلى التعيين أساسا، بناء على خبرة تشكيل الاتحاد القومي مرتين. ففي المرة الأولى تم الاعتماد على نواب مجلس الأمة كمحاور ارتكاز محلية، ولكن على حد قول عبد الناصر، «كل واحد اختار الناس اللي بيسندوه»، وفي المرة الثانية تشكل بانتخابات عامة عام ١٩٦٠، وترتب عليها خصومات داخل الاتحاد القومي ظلت متصلة و«سابوا [:أهمل المنتخَبون] الناس»[٣٢].

ويمكن اختصار هذه العناصر في إدخال جانب دعائي وتعبوي في نشاط الاتحاد، وجعل العضوية، أو بالأدق جانب منها، نشطا، مع تقوية القيادة المركزية للتنظيم.

ولما كان المقصود هو بناء تنظيم أو «حزب» إيديولوجي بمعنى ما، اشتُرط الإيمان بالميثاق في العضوية. ولكن إعلان الإيمان لا يكفي، فالكل على استعداد، أو حتى مضطر، لإعلان إيمانه. وبالتالي تم تشكيل لجنة تنفيذية عليا تشرف على تكوين الاتحاد، حتى يكون على حد قول عبد الناصر «بناء مسلح.. بناء ثابت، أحسن ما نبني بناء قش زي البناء اللي بنيناه ثلاث مرات [مُدرجا هنا هيئة التحرير بوصفها البناء الأول] وأول ما الواحد ينفخه يقع». فاللجنة المختارة ستباشر بنفسها تكوين اللجان المحلية في المحافظات ثم تنظر في طلبات العضوية[٣٣]. وللوهلة الأولى هناك تناقض واضح بين عضوية فعالة والإشراف من أعلى على تكوين الاتحاد. غير أن المقصود فعالية تتسق مع هذا الإشراف. وسيتضح ذلك لاحقا.

وقد انتهى الأمر بالاتحاد الاشتراكي إلى قيامه على انتخابات يشارك فيها كل لمقيدين في جداول الانتخابات العامة[٣٤]، مثله مثل الاتحاد القومي. وكانت الحجة ي الديمقراطية: «نحن ننادي بديمقراطية كل الشعب، وإذن فكل مواطن يستطيع أن مارس العمل السياسي ديمقراطيا... أما الأحزاب... فالقيادة الحزبية هي التي تنتقي تختار الأعضاء»[٣٥]. فتدفقت الملايين. وكان عبد الناصر قد فكّر في البداية في إقامة نظيم من الكوادر لا يزيد عدد أعضائه على خمسين ألفا، ليحقق الفعالية. ولكنه تراجع ن ذلك أمام الإقبال الكبير ورغبته في عدم إبعاد الناس عن النظام، أي بنفس منطق لاتحاد القومي[٣٦]. وقال في هذا الشأن إنه فكر مع زملائه بعد الانفصال، «في عمل نظيم سياسي ضيق محدود»، لكن «معنى رفض طلبات الانضمام... إن احنا بنرمي ناس علشان يروحوا إما ينضموا للشيوعيين أو ينضموا للرجعيين. وفي هذا بنخلق لبلة سياسية وموقف سياسي إحنا في غنى عنه... لكن اشترطنا أن يكون هناك تنظيم سياسي جديد... حيخلي الاتحاد الاشتراكي قوي»[٣٧]، مشيرا هنا إلى تنظيم «طليعة لاشتراكيين» الذي سنتناوله بعد قليل، ليكون هو تنظيم الكوادر المقصود.

وكان التشابه مع نظام «الاتحاد القومي في بعض الجوانب واضحا، وبصفة خاصة لاعتماد على تقديم الخدمات. فبرغم أن عبد الناصر ألح على أن الاتحاد يجب أن كون له دور سياسي، فإنه أكد أيضا في خطابه الموجه للمؤتمر الوطني أن عضو الاتحاد شترط فيه أن «يخدم جماهير الشعب... ويسمع للشعب... وبعدين بياخد [:ثم يأخذ] ذه الرغبات وهذه الآراء ليعبر عنها داخل الاتحاد... في نفس الوقت باشرح سياسة لاتحاد للجماهير... إذا كان للجماهير أي مأخذ [عليها]... لازم نشرح رأي الجماهير ي [:داخل] الاتحاد»[٣٨]. فكان المقصود إضافة نقل «آراء» الجماهير مع مطالبها ى السلطات العليا للاتحاد.

غير أن مشكلات هذه الطريقة برزت مجددا، من حيث إنها ليست أكثر من تكرار لما حصل في الاتحاد القومي، باستثناء تعدد الخطابات الموجهة في السرادقات، حسب خطيب واتجاهه. وقد احتج كامل زهيري على «توعية» الجماهير بالاشتراكية عن طريق سرادقات واحتفالات[٣٩]، وطالب بجعل التوعية مهمة دائمة وبهدف تكوين

كوادر[٤٠]. وقرر عبد الناصر بعد عام أنه «ينقصنا الحوار العميق في الاتحاد الاشتراكي»، وأكد أن «الديمقراطية السياسية الحقيقية هي أن تجعل الناس يغيرون بإرادتهم ما يريدون تغييره... هل وصلنا إلى هذا... لسه [:ليس بعد]». ولكن الحل الذي اقترحه كان عقد المزيد من المؤتمرات الجماهيرية[٤١].

والواقع أن هذا الجانب من نشاط الاتحاد لم يختف أبدا، فاستمرت سياسات العرائض مقابل النشرات أو الشكاوى مقابل الخُطب حسب الأحوال. بل كان عماد حملة الحصول على «إقرار شعبي للميثاق» ذاته، وقبل إنشاء الاتحاد، رحلات قام بها «كمال الدين حسين وغيره من الوزراء إلى الأقاليم... أدت إلى حل كثير من المشكلات»، وتوجتها رحلة لعبد الناصر شخصيا في الأقاليم مثلت «قمة الإقرار الشعبي للميثاق... [وأيضا] من المؤكد [يتنبأ المحرر]... [أنها] ستكون حاسمة في القضاء على المشكلات الخاصة بأهل الأقاليم». يضاف إلى ذلك أنه سيقوم بفتح «المنشآت والمشروعات أثناء الرحلة»[٤٢]. فالمكاسب هنا تقدَّم في مقابل تحية «الميثاق» ذاته، كما تُرجمت أهمية «الميثاق»، والرئيس الذي يدعو له بنفسه، إلى سلسلة مكثفة من افتتاح المنشآت.

وكان تصور حسين الشافعي، أول أمين عام للاتحاد، أن الخدمات هي أساس «التوعية». فردا على القول بأن أعضاء الاتحاد الاشتراكي غير مهتمين بالسياسة أوضح للكوادر الإعلامية أنه «إذا كانت المشكلات اليومية هي التي تشغل الأعضاء فلا بد أن نبدأ بها قبل النواحي السياسية ثم نرتقي بالتدريج إلى المسائل السياسية». وأضاف أن أعضاء الاتحاد، وعددهم بالملايين، على علم بـ«المسائل السياسية» من خلال خطب عبد الناصر[٤٣]؛ فلا توجد مشكلة، لأن ما سُمي «السياسة» يتلخص في إعلام الناس بمواقف النظام والدفاع عنها. على هذا النحو كان أحد أهم وظائف الاتحاد أن يظل نوعا من صندوق شكاوى ضخم، كسابقه.

وبرغم أن هيكل كان مدركا تماما لأهداف الاتحاد الاشتراكي الأخرى، فإنه اقترح أن تتحقق الديمقراطية بأن تدير المجالس الشعبية المنتخبة مرافق الخدمات، بحيث تكون الأجهزة الإدارية أدوات لها[٤٤]، وهو ما يغير بلا شك بعض موازين القوى

ـهامشية، ولكنه أيضا يصب في النهاية في سياسة الخدمات. وهو أيضا ليس أكثر من
طوير لسياسة بدأت بوادرها في ظل الاتحاد القومي كما رأينا. بعد عامين ونصف
ـتقد هيكل دوران معظم المناقشات في المجتمع حول مسائل شخصية أو طبقية
ي حين أن «الممارسة الديمقراطية ليست شكوى تعبر عن مظلمة....»(٤٥). ولكنه
ـطبيعة الحال لم يوضح ما هي الممارسة الديمقراطية المنشودة. ولم يكن وضع اللجان
فضل من وضع القادة، فأقصى طموحات «التسييس» انحصرت في أن تقوم لجنة
لاتحاد الاشتراكي المحلية بمواجهة «المشاكل الاجتماعية داخل القرية ثم ترفعها إلى
مستوى السياسي»(٤٦)، أي أن تربطها بشعار ما أو بسياسة ما من السياسات المعلنة
ـنظام. وكان من الطبيعي في هذا الوضع أن أول عمل جماهيري واسع قام به الاتحاد
ان المؤتمرات الجماهيرية الحاشدة في فبراير ومارس ١٩٦٥ التي عُقدت تمهيدا
لاستفتاء على رئاسة عبد الناصر.

فيما يتعلق بالتحكم من المركز، أصدر عبد الناصر القانون الأساسي للاتحاد في
يسمبر ١٩٦٢، بتفويض من المؤتمر الوطني في اختيار مؤسسي الاتحاد ولجنة عليا
ـمع نصوص القانون، بغير أن تشارك أية مؤسسة في وضعه أو مناقشته أو إقراره. ووضع
قانون سلطة شبه مطلقة في قبضة اللجنة التنفيذية العليا، فهي التي تحدد كيفية اشتراك
عضو العامل واختياره من بين الأعضاء المنتسبين؛ وتحدد الوحدات الأساسية للاتحاد
ـ القاعدية، وعدد أعضائها، ونظام تشكيل وحدات فرعية منها؛ وتحدد كيفية تشكيل
ؤتمر المدينة أو القسم أو المؤسسة، ولها أن تضيف إليه أعضاء؛ وتحدد كيفية تكوين
ؤتمر الاتحاد على مستوى المحافظة من مندوبي الوحدات الأساسية والمؤتمر القومي
عام، الذي يعتبر، قولا، أعلى سلطة في الاتحاد؛ وتحدِّد العلاقة مع منظمات الشباب
تابعة للاتحاد. ولها فوق ذلك كله إصدار القرارات التنظيمية بشأن الانتخابات في كل
حدة تتشكل بالانتخاب(٤٧). وقد تشكلت هذه الهيئة ذات الصلاحيات المطلقة بقرار
مهوري، على أن تتشكل بعد ذلك بالانتخاب من جانب المؤتمر العام الذي تتحكم
ـ في مراحل وإجراءات تشكيله، وهو ما لم يحدث حتى عام ١٩٦٨(٤٨). فوق ذلك
ـن، كما سنرى، أن القانون نفسه غير ملزم لواضعيه، وإنما فقط للمستويات الدنيا؛
قيمت لاحقا تشكيلات جديدة في الاتحاد لا ينص عليها القانون، كما أُهمل تكوين

بعض مستوياته تماما[٤٩]. فالقانون مجرد دليل إرشادي للسلطة القائمة التي تستطيع أن تنقلب على قوانينها كيفما تشاء، دون أن يثير ذلك أية مشكلة.

أما عن دور العضو، السياسي والخدمي، فقد نص القانون على أن عليه «أن يعمل على الاتصال الدائم بأفراد الشعب في نطاقه لتلمس رغباتهم واحتياجاتهم مع التعاون معهم في إيجاد الحلول المناسبة لهذه الرغبات والاحتياجات وشرح رأي الجماهير في [تشكيلات] الاتحاد الاشتراكي العربي»، و«يقوم بالتوعية والتثقيف الاشتراكي» في المحيط المحلي[٥٠]. فبالإضافة إلى الخدمات المعهودة في الاتحاد القومي، أضيف «واجب سياسي»، يتمثل في أن يكون قناة توصيل للآراء بين القيادة والجمهور.

غير أن الاتحاد لم يكن يحتكر هذا الجانب، ولا كان أحد أدواته الرئيسية، فالإذاعة والتليفزيون والصحف تولت توصيل سياسات النظام للجمهور، وبصفة خاصة من خلال اهتمام مركز ومتواصل بخطب عبد الناصر وكل ما يصدر عنه. كما تولت التحليلات الإخبارية الإذاعية والتليفزيونية والمقالات التعليق على سياسات النظام وتقديم اقتراحات، بينما تولت أجهزة عديدة، منها مصلحة الاستعلامات وأجهزة الأمن المختلفة، نقل «نبض الشارع» للقيادة. كذلك كانت الصحف تنشر بعض شكاوى الجمهور، فضلا عن أن عبد الناصر كان يقرأ بانتظام الخطابات التي تُرسل مباشرة للرئاسة. لا يتبقى شيء مهم إذن من الواجبات التي سُميت سياسية سوى إمكان إجراء مناقشات مباشرة مع القطاعات المهتمة من الجمهور بواسطة أعضاء الاتحاد. وهي مسألة مهمة، لأنها يمكن أن تؤدي إلى بناء شبكات قائمة على رؤى مختلفة. ولكن لما كان الاتحاد فعليا ذا عضوية مليونية كأسلافه، فضلا عن بقاء السطوة الكاملة لأجهزة الأمن السياسي، والتقارير التي سنتناولها لاحقا، كان الالتزام اللفظي بالميثاق وتجنب إجراء أية مناقشات حساسة هو الوضع السائد في تشكيلاته.

ومع ذلك، أتى تشكيل الاتحاد في سياق صراعي كما رأينا، وبالتالي كان بإمكانه، أو بإمكان بعض تشكيلاته أو أفراده، أن ينقلوا شكاوى بعض السكان، ويطالبوا بتدخل الدولة. هذه العملية هي المقصودة بمسألة «السياسة»، أي الصراع بين المواقع الاجتماعية المختلفة على خدمات الدولة ودعمها. فالفارق الأساسي بين عهد «الثورة

لدائمة» وعهد «المدينة الفاضلة» أن الصراع في هذا الشأن داخل وحول مؤسسات
لدولة أصبح مشروعا. والمقصود بحل التناقضات سلميا بين قوى الشعب العاملة أن
تم حلها من خلال الضغط طلبا للتدخل الإداري للدولة. بعبارة أخرى السياسة هي
عادة جمع الفئات السكاني الذي أسفر عنه الانقلاب، والذي سُمي الفراغ السياسي،
تنشيط صراعاته على أن تدور بالذات حول مؤسسات النظام، الإنجازية والتعبوية،
على رأسها الأمنية، بمطالبتها بالتدخل، باسم الصالح العام للنظام، لصالح طرف
ضد آخر (وسيبين الفصل التالي طرفا من الاختلافات والصراعات الإيديولوجية).
على هذا النحو تعني السياسة بناء ولاء سياسي للنظام من خلال محورة الصراعات
حوله، وإزكائها وتنشيطها، وهو بالضبط ما انتقده أنصار الجناح الآخر في السلطة،
جناح «تقرير الميثاق»، باعتباره بثا للكراهية والأحقاد في المجتمع، وهو نقد شاع بعد
انتصار هذا الجناح في انقلاب القصر في مايو ١٩٧١.

وقد ظلت علاقة الاتحاد بالسلطة التنفيذية العليا، أي بالنظام السري الذي يحكم،
علاقة تبعية. وقد طرح أحد أعضاء المؤتمر الوطني على عبد الناصر فكرة عدم إشراك
أعضاء السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية في عضوية الاتحاد الاشتراكي، لضمان
استقلاله. ولكن عبد الناصر أجاب بعصبية، ملتفتا فقط لما يتعلق بالسلطة التنفيذية:
«ما احنا السلطة التنفيذية... مش معتبرينا أبناء الشعب[؟]... ماحناش [:لسنا] سلطة
تنفيذية، إحنا ثورة. هنا السلطة التنفيذية هي الثورة»[٥١]. ولما كان الاتحاد الاشتراكي
«تنظيما ثوريا»، وفقا لمصطلحات الفترة، يكون أقصى تطوير متصور له محدودا بتبعيته
لقيادة السلطة التنفيذية، لأنها هي «الثورة» شخصيا.

لكن تجب الإشارة إلى أننا لسنا هنا إزاء نظام الحزب الواحد. ليس فقط لأن الاتحاد
بعضويته المليونية ليس حزبا، ولكن لأنه بلا سلطة فعلية. فحقيقة انفراد الاتحاد
الاشتراكي بالساحة لا صلة لها بالديمقراطية (أي حكم الشعب) من عدمها. غير أن
المسألة لم تكن واضحة على هذا النحو آنذاك، بل انهمكت الكتابات في تلك الفترة في
مضارين إيديولوجية لتعليل رفض تعدد الأحزاب. فقيل مثلا إن أي تنظيم سياسي آخر
يكون «رأسماليا أو شيوعيا وهذا ما نرفضه»، وتقسيم الاتحاد الاشتراكي إلى حزبين

بضعفه، أما إنشاء أحزاب لفئات التحالف المختلفة فـ«لا بد أن يؤدي في النهاية إلى سيطرة قوة من هذه القوى على التنظيمات الأخرى وتقوم بالواقع والفعل ديكتاتورية [طبقة]»(٥٢). ولكن لما كان الاتحاد بلا سلطة أصلا، أصبحت هذه المناقشات أشبه بتمارين الفقهاء في عصر الانحطاط: هل حمل قربة فساء ينقض الوضوء؟

على هذا النحو نستطيع أن نفهم الأهداف العامة للاتحاد كما نص عليها القانون، وهي: «المحافظة على مبادئ الثورة الستة والاندفاع بها إلى الأهداف الكبرى التي حددها الميثاق»، و«حماية مبادئ الثورة وأهدافها»(٥٣). فوفقا لطبيعة الاتحاد كما تناولناها قيل إن القيادات الشعبية وحدها «هي التي تستطيع أن تتصدى للرجعية والاستعمار في تسللهم من خلال عناصر من الطبقات الأخرى»(٥٤)، وأن «تراقب سير العمل من زاوية تحقيق الأهداف»، أي تشكل نوعا من الرقابة على البيروقراطية والتكنوقراطية المتضخمة. بالإضافة طبعا إلى العزل عن طريق «التجريم السياسي»، فليس «كل من يبرئه القانون يبرئه ضمير الاشتراكية»، على أن تقتصر العقوبات في هذه الحالة على العزل السياسي أو الحرمان من المناصب القيادية»(٥٥). بعبارة أخرى، كان على الاتحاد، اتساقا مع فكرة إيكال بعض وظائف أمن «اسم الشعب» للشعب، أن يساهم في إحدى وظائف أجهزة الأمن، سواء بمتابعة الأداء الحكومي، أو «النشاط المعادي»، ويرفع في هذه الأمور تقارير لقيادة الاتحاد تاركا لها اتخاذ القرار المناسب.

وكانت علاقة الاتحاد بالإدارة الحكومية شائكة وغير محسومة مثل الوضع في «الاتحاد القومي». فقد أوجب القانون على اللجان الأساسية فيه (المستوى القاعدي) «التعرف على حاجات ومشاكل جماهير الشعب العامل في المنطقة والعمل على حلها بالتعاون مع جميع المؤسسات والمنظمات المحلية وكتابة التقارير الموضحة لهذه الحاجات والمشاكل إلى منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي الأعلى والدفاع عنها»(٥٦). بهذه الوسيلة يمكن أن يكون لعضو الاتحاد «سلطة» أدبية ما في مواجهة المسئولين المحليين ومسئولي المصالح النوعية المختلفة، تكفل أحيانا حثهم على التعاون، تحت تهديد رفع الشكاوى للمستوى الأعلى، ولكن بالطبع بهامش يتسع

يضيق وفقا للتوازنات بين نفوذ عضو الاتحاد، ونفوذ كل مسئول تنفيذي، الذي هو غالبا عضو اتحاد أيضا. وبالتالي كان من مصلحة كل من له صفة أو منصب أن يكون عضوا في الاتحاد، بحثا عن مصادر القوة، أو على الأقل الأمان.

وكانت العضوية متاحة للموظفين. فحين اقترح أحد أعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية على عبد الناصر منع الموظفين العموميين من الترشيح في مناطق عملهم، بمنطق عدم تضارب الولاء، رد عليه قائلا بأنه يأمل، على العكس، أن يكون الموظفون العموميون «طالعين من الاتحاد الاشتراكي، وإلا [إذا] عزلنا الاتحاد الاشتراكي عن كل حاجة [:شيء]، يبقى الآخر [:في النهاية] الاتحاد الاشتراكي ما يساويش حاجة»[٥٧]. فالاتحاد أرض صراع يجب أن تكون مفتوحة أمام الجميع، لكي تُدمج الجميع. ومن جهة أخرى أوضح عبد الناصر أن عزل الموظفين يؤدي إلى تشكيل «معارضة قبل ما نعمل الاتحاد الاشتراكي. كل دول حيقعدوا [:سيظلوا] يكسروا في الاتحاد الاشتراكي على أساس إنك معتبرهم طبقة معادية»[٥٨].

ليس في هذه الصراعات المتنوعة خطر على النظام، بل هي وسيلة لتدعيمه من خلال وضعه في بؤرة هذه الصراعات تتطلع إليه جميع الأنظار؛ فهو الوسيلة المتصورة لسد الفراغ السياسي في ضوء المبدأ الانقلابي. ففي النهاية تصب كافة المشاكل والصراعات لدى «اللجنة التنفيذية العليا» للاتحاد، المكونة هي نفسها من مجموعة من رجال الرئيس الذين لم ينتخبهم أحد، لتتخذ ما تراه مناسبا من سياسات. بهذا كان الاتحاد الاشتراكي جهازا معاونا للنظام.

برغم هذا كله، كان الاتحاد منافسا محتملا لأجهزة الدولة الأخرى إذا تم تنشيطه. فيمكن أن يصبح مصدرا للكوادر الموالية للنظام، ينافس الجيش والبيروقراطية. وفي هذا الصدد كان ثمة طموح لاستعمال الاتحاد في إدارة الصراع بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر. ومنذ البداية تقرر إدخال العسكريين في الاتحاد الاشتراكي على أساس أن «جميع المؤامرات اللي حتحصل ضدنا وضد ثورتنا وضد اشتراكيتنا حتستهدف القوات المسلحة. ويجب أن تكون القوات المسلحة... على صلة كاملة بالشعب وأمانيه وآماله». وقد تم تبرير ذلك بأن الاتحاد الاشتراكي ليس حزبا وإنما «تنظيم شعبي بيشمل البلد

كلها»[٥٩]. والفكرة هنا هي إمكان أن يكون للاتحاد الاشتراكي، أي لعبد الناصر، دور في تأمين النظام داخل الجيش، بدلا من ترك هذه المسئولية بالكامل للمشير. ولكن يبدو أن هذه الخطوة لم تتحقق إلا بشكل محدود للغاية.

بصرف النظر عن هذه المسألة، جمع الاتحاد الاشتراكي بصيغته هذه بعض سمات هيئة التحرير، وبعض سمات الاتحاد القومي، تماما مثلما جمع المؤتمر الوطني بين الميلين الانقلابي والمحافظ. فهو في نفس الوقت أداة تطهير مستمر وأداة تعبئة. كان التعبير المؤسسي عن هذه الصيغة هو الازدواج التنظيمي بين اتحاد مترامي الأطراف و«جهاز سياسي» سري تابع لعبد الناصر مباشرة، عناصره مبثوثة داخل الاتحاد. وكانت الفكرة التي أمكن بها هذا الجمع بين التعبئة، وفقا لصيغة التحالف، والتطهير هي أن «الشعب والخلافات بينه مش متجهة أبدا إلى القضاء على الاشتراكية... بنحلها بالطرق السلمية... بالديمقراطية والحرية والنقاش والتثقيف»[٦٠].

هناك أيضا مهمة أكثر تعقيدا، هي السيطرة على البيروقراطية والقطاع العام. فحين أعلن عبد الناصر مجيء «ساعة العمل الثوري» بعد انفصال سوريا، كان من ضمن الأهداف تطوير جهاز الدولة بحيث يواكب «العمل الثوري»، ولا يتعالى على الجماهير. وكان من المفترض أن يقوم الاتحاد الاشتراكي بدور بارز في هذا. وأساس المشكلة أن النظام باعتماده على الجهاز الحكومي في إحكام سيطرته، كما رأينا في الفصلين الأول والثاني، أصبح في واقع الأمر أسير هذه الأجهزة. فكما أوضح حسنين هيكل أنه «من المحاذير الموجودة دائما لثورة ٢٣ يوليو أنها نشأت في بيئة غير سياسية»، وواجهت عداء معظم العناصر السياسية، فلجأ الضباط إلى «العناصر ذات الفكر الإداري ـ البيروقراطي»، باعتبار ذلك «أسلم الحلول»[٦١]. كما كتب أن غياب «العمل السياسي»، جعل «الوزير يتحول من مسئول سياسي يمثل السلطة السياسية في وزارته إلى ممثل للبيروقراطية لدى السلطة السياسية وقوة ضاغطة عليها»[٦٢].

لكي نفهم هذا الطرح يجب أن نضع في اعتبارنا أن التأميمات ليست مجرد انتصار للنظام، بل ورطة وأزمة أيضا بسبب فقره السياسي بالذات. كان النظام في حاجة إلى

.سائل للسيطرة على الجهاز الحكومي عموما، وعلى القطاع العام الذي تضخم فجأة
التأميمات. وبينما كان الاتحاد القومي بمؤتمراته وصندوق شكاويه يقدم صورة ما
لمظالم والمطالب بشأن الخدمات والوظائف والري وما أشبه، جعلت التأميمات النظام
ضطرا للبحث عن مصدر للمعلومات عن مشكلات الإنتاج الحكومي، وما يرتبط به
ن أبواب واسعة للفساد، فضلا عن سوء الإدارة. وبصفة عامة كانت الإدارة الحكومية
ما فيها الشرطة، وهيئات القطاع العام، تعتمد بطبيعتها على عناصر متخصصة، لا يسهل
ستبدالها، ويصعب إدخال نظام الانتخابات فيها، وبالتالي كان إقحام الاتحاد الاشتراكي
ي شئونها خطوة مهمة للحد من استقلالها الزائد.

قولا، كان مطلوبا من الاتحاد الاشتراكي حل هذه المشكلة الجوهرية بـ«إخضاع
جهاز الدولة كله لإرادة تحالف قوى الشعب العاملة»، و«توجيهه لخدمة أهدافها»[٦٣]،
.ذلك بأن «تنبثق منه الحكومة»، و«منه ينبثق مجلس الأمة المنتخب الذي يستطيع أن
راقب الحكومة»، وبغيره سيعجز البرلمان عن مناقشة الحكومة في مختلف الأمور
لفنية، كما أن الحكومة ذاتها ستقع بدونه في يد أجهزتها «الخبيرة والمتخصصة»، تملي
عليها رؤية المشاكل وحلولها[٦٤]. ويوضح عبد الملك عودة الفكرة: الاعتماد على
لأجهزة الحكومية لا يكفي، «من الذي يعطي رئيس الجمهورية والقيادة السياسية تقارير
صحيحة عن العمل؟ إنها المنظمة السياسية... ولا أعني أن تصبح المنظمة السياسية
مباحث أو مخابرات... [وإنما يصدر عنها] تقرير... فيه إقرار للواقع»[٦٥]، أي بشكل
موضوعي، كالتقارير الحكومية سواء بسواء، وكتقارير المخابرات أيضا.

بهذا المنطق، أكد حسين الشافعي ضرورة «وجود رقابة شعبية فعالة على السلطة
التنفيذية... [بغرض] تحقيق أكبر إنتاج ممكن في العمل الحكومي وضمان تحقيق
أقصى ما يمكن من خدمات للشعب»[٦٦]. وتوقع عبد الناصر أن الرقابة الشعبية ستكون
أكفأ من المباحث الجنائية والبوليس الحربي اللذين أنيط بهما مقاومة الانحراف
والرشوة في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية[٦٧]. وأضاف هيكل أن حل المشاكل
التنفيذية بالطرق الإدارية له عيوبه التي تتمثل في التهوين من الأمور حتى تستفحل
وتتحول إلى أزمة. بينما يؤدي تحسين «الأسلاك الموصلة من القيادات الشعبية

المحلية» إلى توصيل المشاكل «إلى حيث توضع أمام ضرورة البحث عن حل»(٦٨)، أي أمام عبد الناصر أيضا. ولكن ما لم تجرِ إثارته أبدا هو نمط التنمية نفسه، أي التحكم في اختيار وتنفيذ وتمويل المشروعات والتعاقدات. كان المطلوب مقصورا على الرقابة على الأجهزة التابعة للنظام فحسب.

والمشكلات موجودة أيضا على الصعيد الإيديولوجي. كتب هيكل ناقدا إن «فراغ المجال العام من أي عمل من أعمال الإستراتيجية السياسية»، فتح «الباب واسعا لادعاءات فكرية لا حساب لها ولا ضابط لها... [بحيث] يحدث في المجتمع شبه (تلبك) فكري لا يمكن معه هضم الأفكار الجديدة أو استيعابها»(٦٩). وهي صيغة غامضة، ولكنها تشير على الأرجح إلى أشياء من قبيل المشاريع العجيبة للهندسة الاجتماعية والسياسية في الفصل الثاني، فضلا عن التضاربات الإيديولوجية. ويفيد ذلك في أن النظام أصبح يرغب بقدر ما في التخلص من «حريته» الواسعة، التي أصبحت ثوبا مهلهلا، تملؤه حسب هيكل «ادعاءات فكرية» غير محسوبة، و«تلبك فكري».

بالإجمال، وضع هيكل المشكلة في صورتها الأكثر تجريدا وجرأة: «لا يمكن قياس النجاح [لعمل ثوري] بمجرد تحرك مجموعة من الدبابات لاحتلال مراكز الحكم في بلد من البلدان. إن الوصول إلى السلطة على أكتاف الجماهير غير الوصول إليها على أبراج الدبابات»(٧٠). والفارق الذي لم يذكره هيكل أن كتلة الطبقات الفاعلة سياسيا التي تأتي بقادة الثورات إلى السلطة تشكل جزءا حيا من الجسم الاجتماعي، يتدخل باستمرار في عمل مختلف أجهزة الدولة، ويمارس بطرق منتظمة ومشروعة ضغوطا سياسية مختلفة. كان هذا بالضبط هو ما يفتقر إليه نظام الضباط، كما ألمح هيكل، وكان هذا هو المأمول أن ينجزه الاتحاد، ولكن طبيعة النظام جعلت الاتحاد يولد مكتوف اليدين والقدمين، يعامَل هو نفسه بتوجس وحذر كما رأينا.

على هذا النحو، كان المقصود بتنشيط الاتحاد الاشتراكي وما سُمي إنهاء الانتقال هو أن يكتسي «اسم الشعب» شيئا من اللحم والعظم، فيكف عن كونه مجرد شبح، ويصبح فاعلا كما بشَّر «الميثاق»، في حدود الولاء للنظام، لكي ينقذه من حبائل البيروقراطية والجيش ويكفل قدرا من الرقابة ويقيم له أقداما ثابتة على الأرض بخلاف الأمن

سرادقات الخدمات. كان المأمول أن تكفل الترتيبات إنشاء جسم، سُمي سياسيا، وإز للمؤسسات الأخرى يلبي هذه الوظائف.

لكن نظرا لأن الاتحاد لم يستبعد أحدا، ولأنه ضم بطبيعة الحال أول ما ضم كل وادر الدولة وكل من له نفوذ ولم يتعرض للعزل السياسي، ولما كان هو ذاته تشكيلا بعا للسلطة، التي ظلت حذرة من كل مبادرة مستقلة، كل ذلك جعل الاتحاد عاجزا ن مواجهة التكتلات والتربيطات الشائعة في المجتمع، وبالتالي فشل ليس فقط في إخضاع جهاز الدولة كله»، ولكن حتى في مواجهة شبكات القوى الجانبية. فمثلا ضح عبد الناصر لاحقا في اجتماعاته المنشورة مع اللجنة التنفيذية للاتحاد، أنه كان تظر أن يعرف من الاتحاد الاشتراكي المشكلات التي ارتبطت بإيقاف صرف الأرباح ي جهة معينة، ولكن المصدر الوحيد الذي أبلغه كان وزارة الداخلية. واقترح في نفس جلسة أن تكون المهمة الأولى للاتحاد مواجهة الشائعات المعادية، بالرد عليها وفقا توجيهات، واعتبر أن ذلك سيكفل تنشيط الاتحاد(٧١).

باختصار، كانت تجري محاولة لترجمة الزعامة إلى نوع من الولاء الأخلاقي-سياسي للنظام على حساب التضامنات الاجتماعية العادية وشبكاتها، والحد من سلبية الشعب الاستهلاكي اللامبالي المتفشية، لملء الفراغ الذي شكله نظام لا سياسي بالتعريف. لم تعد المشكلة التي يواجهها النظام هنا هي «الرجعية» بحد ذاتها، صرف النظر عن كلامه الكثير عنها، بل عجزه هو عن إدارة مجال نفوذه الهائل المترهل هشاشته أمام أي طرف فاعل منظم نشأ أو يمكن أن ينشأ. فلم يكن من الممكن تشغيل لاتحاد كجهاز أمن موازٍ يقدم تقارير على نمط وزارة الداخلية، ولا كان هذا كفيلا في حالة نجاحه بحل مشكلاته، ولا كان من الممكن أيضا تحويله إلى حزب لتناقض ذلك ع مبادئ النظام. فالحزب كيان كفاحي يقوم على الارتباط الطوعي، ويخضع بالتالي قاعدته. أما إقامة هذا التنظيم كمجال صراعي، فإنه يصبح أيضا مجالا لممارسة مجمل شكال النفوذ والتربيطات الاجتماعية القائمة، بما فيها تلك التي تتستر على الإهمال الفساد، فضلا عن أن شِلَلية بنية النظام كانت تحول دون أي ضبط جدي للدولة.

(٢) الكوادر الناصرية

ترك عبد الناصر مهمة بناء الاتحاد الواسع لحسين الشافعي، الذي شغل منصب الأمين العام حتى ١٩٦٥، بينما كان يبني ويتبنى أنشطة أخرى لبناء كوادر فعالة للنظام، كانت توازي أنشطة الشافعي، واستُكملت في عهد تولي علي صبري أمانة الاتحاد بأسلوب مختلف. وكان من أهم نجوم هذه المهمة الموازية زكريا محيي الدين وشعراوي جمعة.

(أ) المعهد الاشتراكي

في أوائل ١٩٦٣ افتتح شعراوي جمعة في محافظة السويس (وكان هو المحافظ آنذاك) أول معهد للتوعية الاشتراكية، اعتمد التدريس فيه على كوادر من القاهرة منهم الصحافيان كامل زهيري وسامي داود. وسرعان ما اعتُبرت التجربة ناجحة واستُنسخ المعهد في العام التالي في بورسعيد وبني سويف[٧٢]. وفي يوليو ١٩٦٥ أجرت محافظة القاهرة دورة تدريبية لـ ٣٠٠ من شباب الاتحاد الاشتراكي وأمناء اللجان وأمناء الدعوة والفكر بالمحافظة بغرض أن يتمكنوا من «إقناع كل مواطن بسلامة الخط الذي يسير فيه مجتمعنا الاشتراكي الديمقراطي»[٧٣]. كما صدرت بضع مجلات عن بعض فروع الاتحاد الاشتراكي في الأقاليم[٧٤]. وقد اتجهت هذه الجهود في التوعية نحو المركزية، فأصدر الاتحاد الاشتراكي نشرة مركزية داخلية في فبراير ١٩٦٥، هي «الاشتراكي»، وصل توزيعها بعد شهور إلى ٥٥ ألف نسخة[٧٥]، وظهرت مجلة لمنظمة الشباب التي أنشئت آنذاك.

كذلك بدأ التفكير في إنشاء معهد عالٍ للدراسات الاشتراكية بعد تجربة شعراوي جمعة. وفي أكتوبر ١٩٦٣ أُقر مشروع المعهد وبدأ التفكير في إصدار نشرات توضيحية بصدد قضايا مختلفة عن لجنة الدعوة والفكر[٧٦]. وافتُتح المعهد في مايو ١٩٦٥ في ضاحية مصر الجديدة، بهدف تدريب نخب مختارة من كوادر الاتحاد بدراسات سياسية نظرية وعملية. وكانت الدراسة فيه على ثلاثة مستويات متدرجة، والمستوى الأخير مدته سنتان لأفضل الكوادر من حيث القدرات الفكرية. وكان المتدربون من خارج

القاهرة يقيمون في فنادق على حساب المعهد. وشملت برامجه دراسة موضوعات حتمية الحل الاشتراكي، وسمات التطبيق الاشتراكي والتنظيم السياسي في البلاد، فضلا عن المهارات التنظيمية(٧٧). وكان من أهداف المعهد تحقيق «الإيمان الواعي بسياسة الثورة في الداخل والخارج»، والتعرف على الإنجازات التي تمت، وتنمية «الإحساس بالمسئولية عن توعية الجماهير وتعليمها والتصدي للأفكار والقيم المعادية للاشتراكية والثورة»(٧٨)، أي في إطار ولاء مطلق ومُسبق. ولتوحيد البرامج في المعاهد الإقليمية تم وضع برنامج دراسي لها يدور حول موضوعات: مجتمع ما قبل الثورة، تاريخ الثورة حتى ١٩٦١، مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية، وأخيرا المهارات القيادية(٧٩). على هذا النحو بدأت تربية كوادر مختارة من داخل الاتحاد الاشتراكي الواسع، لتحمل وجهة نظر «الميثاق»، لتكون مدربة على العمل الجماهيري والجدل الإيديولوجي في نفس الوقت.

(ب) منظمة الشباب الاشتراكي

كانت الخطوة الأهم على مدى أبعد هي تربية جيل جديد على مُثُل النظام وإيديولوجيته، جيل ليست لديه اقتناعات فكرية سابقة، فضلا عن أنه شب أصلا في ظل النظام الجديد. لتحقيق ذلك أنشئت «منظمة الشباب الاشتراكي»، كمنظمة سياسية للشباب، تابعة، قولا، للاتحاد الاشتراكي. وقد أتى ذلك ضمن التوسع العام في أنشطة الشباب التابعة للنظام التي بدأت من عهد هيئة التحرير. فقد أنشئ ١١٦٤ مركزا للشباب حتى عام ١٩٦٥، كان بها ٣٥٠ ألف عضو، بخلاف المترددين على أنشطتها. وأصبح يدخل المعسكرات المختلفة المخصصة للشباب نصف مليون سنويا. وتمثلت الاستفادة من هؤلاء الشباب في تطوعهم في الخدمة العامة، مثل المشاركة في توسيع قناة السويس أو تشجير تلال زينهم أو بناء استاد القاهرة(٨٠). وكانت الجامعات تشارك في تنظيم مثل هذه الأنشطة، التي تواصلت حتى نهاية الفترة(٨١).

لم تكن خطوة إنشاء منظمة للشباب تابعة للتنظيم التعبوي للنظام في حد ذاتها جديدة، فقد كان ثمة تنظيم للشباب في الاتحاد القومي وفي هيئة التحرير. ولكن وضع المنظمة اختلف تماما، فلم يعد مجرد مجموعة من المنتفعين، ولا كان دوره الرئيسي تنظيم أنشطة شبابية ومعسكرات ترفيهية، وإنما كان الغرض تكوين كوادر سياسية،

بالمعنى المفهوم وقتذاك، لتقفز فوق التنظيمات الشبابية النوعية التي تم تنشيطها، وعلى رأسها اتحادات الطلاب بالجامعات. وهكذا تم تركيب منظمة مركزية جديدة للشباب، تتغلغل في الجامعات والمصانع ومراكز الشباب وغيرها، وفي الاتحاد نفسه.

في أواخر ١٩٦٣ عهد عبد الناصر لواحد من أكفأ الضباط الأحرار، وأحد الأركان الأساسية للنظام، زكريا محيي الدين، بتشكيل هذه المنظمة، فبادر باستدعاء عدد من المثقفين من تيارات مختلفة وتناقش معهم في الأمر، ثم كلفهم بوضع برنامج دراسي يدرّس في المنظمة المزمع إقامتها، وعُرضت عليه المقررات للبت في محتواها. وتم تشكيل سكرتارية مؤقتة تتولى بناء المنظمة، من مفكرين وخبراء في العمل مع الشباب وضباط، وكانوا من اتجاهات فكرية متعددة. ثم قابلت السكرتارية عددا من المرشحين، رشحهم قادة الاتحاد الاشتراكي والمحافظين، ممن لهم خبرة في العمل الشبابي. وتم جمع تسعمائة شاب في معسكرات على مدى عامين، وأثناء ذلك تمت تصفيتهم إلى حوالي مائة رائد، تولى عشرون منهم منصب «رائد»، أي قيادة عملية تدريب الشباب في المعهد الاشتراكي للشباب الذي أقم في حلوان، وتولى بعضهم إقامة التنظيم مركزيا، بينما ذهبت الأغلبية لتبني المنظمة على المستويات المحلية في مختلف المحافظات. وبدأت الدراسة في المعهد في أكتوبر ١٩٦٥ (٨٢).

وقد أوضح زكريا محيي الدين الهدف العام من هذا التدريب في اجتماعه مع الشباب في معسكر للاتحاد الاشتراكي، فقال إن «العمل السياسي هو الذي يدفع الفرد والمواطن إلى العمل الوطني والشعور بالمسئولية الجماعية... وإلى الإيمان والعقيدة [كذا] بالنسبة للخط السياسي الذي يجب أن يسير عليه الشعب. وإذا وصل الفرد إلى درجة الإيمان والعقيدة فإنه يشكل شبه حراسة يقظة ومستمرة تدافع عن المكاسب التي حققتها الثورة» (٨٣)، أي الدفاع عن سياسات معطاة سلفا وحراستها.

وقد زار عبد الناصر معسكر إعداد قادة الشباب في حلوان، وخاطب «الموجهين السياسيين» قائلا: «أنتم النهارده بتمثلوا... طليعة اشتراكيين... إذا اغتالوا [: إذا اغتال الإخوان قادة النظام]... فيه ناس منكم حيطلعوا ويقودوا». فالفكرة المركزية هي أن تصبح المنظمة مفرخة لقيادات متجددة للنظام، فضلا عن توسيع قاعدته. وبالمقابل

عد عبد الناصر أعضاء المنظمة بامتيازات: «في الكليات العسكرية حنفضّل الطلبة للي موجودين في منظمة الشباب... احنا محتاجين للي [:للذي] عنده وضوح فكري ي قواتنا المسلحة... في العمل حنديهم [:سنعطيهم] امتيازات، في الوظائف بيكون هم أحقية... [هذا] أعتبره حق للشباب اللي بيدخل ويكون عنده وعي فكري»(٨٤). كان المشروع مشوبا منذ البداية بنفس الانتفاعية التي أقامت هيئة التحرير.

وكانت المنظمة تهدف، حسبما جاء في لائحتها عند إعلانها، إلى «إعداد قيادات شابة... مؤمنة بالقيم الروحية، متمسكة بمبادئ الثورة وملتزمة بقيادتها، مدعمة لقيم لمجتمع الاشتراكي، مناضلة من أجل تحقيق أهداف الثورة العربية»، و«حماية الثورة منجزاتها»، و«تنظيم جهود الشباب لتحقيق أهداف خطة التنمية»(٨٥). فالهدف هنا يضا كان بناء شخصية موالية شاعرة بانتمائها للحكم، أكثر منه بناء لشخصيات نقدية مناضلة، لها حق تطوير الأفكار والمبادئ. وفضلا عن ذلك كان شعار المنظمة، مثل شعار نظيمات الشباب في الاتحاد القومي، يعبر عن ولاء شخصي لعبد الناصر: «عاش الرائد لحرية/ عاش محقق الاشتراكية/ عاش البطل الثائر/ عاش جمال عبد الناصر»(٨٦).

وكانت «التنشئة السياسية» تتم في البداية بقدر من العناية، حيث كانت تتم على لاث مراحل بنظام الإقامة الدائمة في معسكرات، وكانت تمزج بين العمل الجماعي ي المعسكر والتثقيف السياسي وممارسة عمل اجتماعي في تجمع سكاني قريب ن المعسكر، قرية مثلا. وكان التثقيف يجري كمناقشة للمحاضرات المطبوعة التي دأت عملية إنشاء التنظيم بإعدادها. وقد أتاح هذا النظام للرواد مراقبة المرشحين طيلة لوقت وتقييمهم، من حيث اقتناعهم فكريا وقدرتهم على المناقشة ومهاراتهم القيادية تعاونهم والتزامهم، بحيث ينتقل المؤهلون وحدهم، بمعايير المنظمة، إلى المستويين لثاني ثم الثالث(٨٧). وقد اقتُبس النظام بأكمله من بلدان المعسكر الشرقي(٨٨).

وكانت المناقشات، الحرة من حيث المبدأ، تتم بواسطة نظام لتوجيه المناقشة تدرب مليه الموجهون السياسيون، يُطلق عليه «دليل المناقشة»، يحدد الأسئلة التي ستُطرح شأن الموضوع. وبالطبع لم يكن الجميع يستجيب للتوجيه الضمني في الأسئلة، ولكن لتصفيات على ثلاث مراحل كانت تكفل التخلص من ذوي الآراء المخالفة أو العقليات

النقدية. فإذا كان «الميثاق» لا يلعب دورا مهما في عملية تلبية المطالب المحلية في الاتحاد الاشتراكي، فإنه لعب دورا مركزيا في عمليات إعداد الكوادر. فبصرف النظر عن اتساقه الداخلي، فإنه كان بتأكيداته على الاستقلال عن مختلف الإيديولوجيات مصفاة تحول دون اختراق الشيوعيين أو الإخوان أو غيرهم من التيارات.

ومع الوقت، أصبحت المنظمة في غنى عن ترشيحات المحافظين والمسئولين عموما، حيث أخذت تتوسع ذاتيا، بحيث وصلت عضويتها عند افتتاحها رسميا في يوليو ١٩٦٦ إلى ٣٠ ألف شاب وفتاة، موزعين على مختلف المحافظات، ولها لجنة مركزية تشرف على نشاطها، وأمانة مركزية للإشراف على العمل اليومي(٨٩)، كلها مشكلة بالتعيين، لا بشكل ديمقراطي.

وكان من بين أعمال المنظمة المشاركة في الأعياد الرسمية كممثلين للشباب. فمثلا شاركوا في عيد النصر عام ١٩٦٦ بمسيرات هتفوا فيها بشعارهم: «شباب جيل جديد/ حرية/ اشتراكية/ وحدة»(٩٠). كما شارك آلاف من أعضاء المنظمة في أعمال من قبيل مقاومة دودة القطن(٩١)، ومنع اشتباكات المشجعين في مباريات الكرة(٩٢)، والعمل في مصنع للغزل والنسيج، حيث أُطلق عليهم «فرق الإنتاج الطليعي»، ونُسب إليهم زيادة إنتاج الخطوط بمقدار ٥٪(٩٣). فضلا عن ردم البرك وغرس الأشجار ومحو الأمية، والتوعية بتنظيم الأسرة وشق ترع ومصارف(٩٤). وقد جاء في تقرير المنظمة عن نشاطها، والذي تُلي في الاجتماع الثاني للجنتها المركزية أنه «كان لبعض إخواننا الفضل في رفع مستوى الإنتاج ورفع مستوى الخدمة في مواقع مختلفة»، وأن «العمل السياسي وفر على المجتمع ٥٠٠ ألف جنيه، ويمكن تجاوز هذا المبلغ بتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الرائدة»(٩٥). ولكن عبد الغفار شكر أورد حسابا آخر، بموجبه حققت المنظمة وفرا قدره حوالي ١,٢ مليون جنيه(٩٦)، وبالطبع لم تخصم في الحالتين تكاليف إنشاء وإدارة المنظمة.

أما فيما يتعلق بمواجهة «النشاط المعادي» كان العضو مطالبا، بالإضافة إلى الالتزام السياسي المعتاد، بـ«أن يعمل على كشف أية تنظيمات أو اتجاهات معادية لصالح الاستعمار أو الرجعية وأن يتصدى للعملاء الذين يعملون بتوجيه من قوى أو تنظيمات

جنبية والانتهازيين والمنحرفين. وأن يبلغ عنهم طبقا للقواعد التنظيمية»(٩٧). فليس ثمة مجال لممارسة صراع فكري أو سياسي، بل واجبهم هو أن يستدعوا أجهزة القمع طريقة غير مباشرة للقيام بواجب المواجهة.

وعلى المدى الطويل، كان المأمول أن تشمل المنظمة أيضا طلبة من المرحلة لثانوية، بل والإعدادية، على غرار منظمات الشباب في بلدان المعسكر الشرقي آنذاك. كان من أهم مستهدفات هذا العمل جعل «الصورة متكاملة أمام القيادة السياسية عن كل مواطن منذ بدء حياته الدراسية إلى قمة تدرجه في خدمة الشعب»(٩٨). هذا يعني عداد كوادر للدولة روقبت على مدى زمني طويل، وتحددت درجة الثقة بمدى ولائها لنظام بتراتبه الانقلابي، واستيعابها للتربية القائمة على أن السياسة هي نوع من الطاعة لقيادات في العمل في مجال الخدمة العامة. وكان هذا هو المعنى العميق لسد الفراغ لسياسي في حدود رؤية النظام وإمكانياته.

(ج) التنظيم الطليعي

هذه التنظيمات الموازية للهيكل الأساسي المليوني العضوية للاتحاد الاشتراكي كانت ما تنبع مما عُرِف بالتنظيم السري، واسمه الرسمي «طليعة الاشتراكيين» أو تصب فيه (أو كليهما). فمنذ يونية ١٩٦٣ بدأ بناء هذا الجهاز الذي كان تابعا لعبد الناصر شخصيا، وبغير مشاركة الشافعي(٩٩). ولم يكن للعضو أن يعلن انتماءه له وإلا فُصل، وكان يتلقى نشرة التنظيم السرية مرقمة بالتخريم، بحيث إذا تسربت عُرِف من قام بتسريبها.

وقد جاء ذكر هذا التنظيم في «الميثاق» كالآتي: «إن الحاجة ماسة إلى خلق جهاز سياسي جديد داخل إطار الاتحاد الاشتراكي العربي؛ يجند العناصر الصالحة للقيادة، وينظم جهودها ويبلور الحوافز الثورية للجماهير، ويتحسس احتياجاتها، ويساعد على إيجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات» (ص٦٦). ولكن «الميثاق» لم يقل نه تنظيم سري، ولا قال إنه منفصل في قيادته عن الاتحاد الاشتراكي. وقد تعجب لبعض من أن يقوم نظام حاكم بتشكيل تنظيم سري، خاصة أن ذلك يتناقض مع مهمة حفز الجماهير، وأنه يعمل داخل تنظيم «جماهيري»، هو الاتحاد الاشتراكي(١٠٠).

والمبرر الرسمي هو أن التنظيم الطليعي قريب للغاية من السلطة، فإذا أصبح علنيا فهناك خطر أن يستغل أعضاؤه وضعهم لمصلحتهم الخاصة، وأن يؤدي وجودهم بشكل علني إلى تكتل قوى مختلفة ضدهم كأفراد وجماعة، بما يحول دون أداء مهمتهم في تنشيط الاتحاد[١٠١]، وغيره من المهام كما سنرى. والمبرر برغم أنه لا يقدم تفسيرا كاملا فإنه صحيح في مجموعه. ولكن هذه المخاوف مبنية أصلا على طبيعة التنظيم نفسه كتنظيم مهمته الأساسية هي الأمن، بالمعنى الواسع، بما في ذلك الإبلاغ عن الانحرافات المالية مثلا.

تشكلت اللجنة العليا للتنظيم في البداية في منزل عبد الناصر من عناصر يثق فيها شخصيا، ومختلفة الرؤى، ومن هنا أمكن تسميته «حزب عبد الناصر»[١٠٢]. وكُلف كل عضو ببناء خلية أو أكثر لا يزيد كل منها على عشرة أفراد وعرض الترشيحات عليه. وتوسع التنظيم تدريجيا فأعيد تشكيله على أساس جغرافي (وأحيانا فئوي) في منتصف ١٩٦٥، وتولى أمانته في البداية شعراوي جمعة، وزير الداخلية[١٠٣].

وقد بُني التنظيم بمجمله من أعلى إلى أسفل، فكانت كل لجنة قيادية تختار عناصر اللجان التابعة لها من الأعضاء، واللجنة المركزية صاحبة القرار الأخير في قبول المرشحين للعضوية. وبرغم أن التنظيم شكله عبد الناصر وحده، كانت المجموعة التأسيسية من عناصر مختلفة الاتجاهات تماما، من سكرتيره سامي شرف إلى هيكل إلى أحمد فؤاد، صديقه الشيوعي. وجمع كل عضو مؤسس أعضاء آخرين من القريبين منه أو ممن يثق فيهم، وهكذا دواليك. وقيل إن العضوية قد بلغت في النهاية، في ١٩٧١، حوالي ١٥٠ ألفا منتشرين في كل مكان. بهذا كان التنظيم، مثله مثل الاتحاد الاشتراكي، يفتقر إلى وحدة الفكر، لا يجمع أفراده سوى الولاء[١٠٤]. فالإيمان بـ«الميثاق» لا يعني الكثير، خصوصا في ضوء تعدد تفسيراته كما سنرى في الفصل التالي.

كان معنى هذا أن التنظيم كان أشبه بصورة من تنظيم الضباط الأحرار، مكبرة من حيث الحجم، ومضيَّقة من ناحية الولاء لشخص الرئيس وحده، وتبعيتهم الكاملة له، دون غيره من الضباط الحكام. وبالتالي كانت «الطليعة» أبعد ما تكون عن التشكيلات الحزبية، بل خلت حتى من أية معالم ديمقراطية، ولو شكلية، مثل عقد مؤتمر، أو انتخاب

لمستويات القيادية، ولو الوسيطة، أو تداول المعلومات ومناقشة الآراء بشكل داخلي، اهيك عن الاتفاق على سياسات بعينها، أو ممارسة سلطة علنية. كان المفترض في نذا التنظيم الإجماع على ميل عام لتصورات عبد الناصر، التي بدت كنوع من الوسطية بن التيار المحافظ والتيار اليساري داخل النظام. ولكن تعدد ميولهم جعل هذا الميل لعام واسعا للغاية. بالمقابل لم يكن يُفترض فيهم المبادرة السياسية على أي مستوى، ل كانوا ينتظرون التعليمات من أعلى(١٠٥)، بما جعل تضامنهم الجماعي، كما هو فترض في تنظيم سياسي، معدوما.

وجدير بالذكر أن اللائحة لا تشير أصلا إلى وجود رئيس للتنظيم، سواء باسمه أو صفته. فرئيسه الحقيقي، عبد الناصر، لا ذكر له، ولا ذكر للرئاسة عموما، وبالتالي ليس ليه واجبات ولا له حقوق، فهو كائن أعلى من المنظمة ذاتها. هنا أصبح عبد الناصر الفعل الحاكم المطلق، الخفي، الذي يؤخذ وجوده وإرادته من باب البداهة، بلا أي تعاقد» من أي نوع، ناهيك عن أن يكون عقدا سياسيا قائما على الحرية. في «التنظيم لطليعي» أصبح عبد الناصر هو «النداء» مجسدا.

والتنظيم بهذا الشكل يمثل تقريبا جوهر ما أتى به «الميثاق». فهو يحمل، قولا، النظرية» عن إيمان أو بغيره، ولكنه ينشط لصالح النظام، وفي نفس الوقت لا يتمتع وحدة فكرية، بل يجمع أفرادا من مختلف الاتجاهات، وإن غلب عليهم اليسار لحكومي، فمنهم عدد من الشيوعيين، وممن يُعرفون باسم «القوميين»، ومنهم أعضاء وو ميول إسلامية. ولكن القيادة ظلت دائما في يد العناصر التي يثق بها عبد الناصر مخصيا، من الضباط الأحرار أساسا، ومن غيرهم، ممن يدينون بولائهم للنظام كنظام؛ لا أية خلفية إيديولوجية خاصة. فكان بذلك التجسيد النقي للشعب السري الذي يبث حيه على هيئة تقارير للزعيم مباشرة.

ومن جهة أخرى، لم يكن «التنظيم الطليعي» بديلا عن الاتحاد الاشتراكي؛ أي لصيغة المعدلة من الاتحاد القومي، بعضويته المليونية، وإنما كان مكملا له. فهو نشط بشكل خفي من موقع السلطة ليساعدها على إدارة شئونها الانقلابية كما سنرى. بالتالي كان في حاجة إلى وسط ينشط من داخله، وسط واسع يعتبر بمثابة «حقل

سياسي» لعمله، يتمثل في الاتحاد الاشتراكي والمواقع الأخرى التي تم تنشيطها. وهو ازدواج مناسب تماما لصيغة «الميثاق».

ويجب أن يكون العضو، وفقا للائحة الداخلية للتنظيم، عضوا عاملا في الاتحاد الاشتراكي، ويؤدي اشتراكا، ومؤمنا بالاشتراكية والوحدة والوطنية (ولم يأت للحرية ذكر)، ويكون قياديا متصلا بالجماهير. وأهم واجباته أن يحافظ على وحدة التنظيم و«يعمل على كشف الرجعية وأعداء الاشتراكية وعناصر الفساد والانتهازيين في مجال عمله وسكنه»، وكان البعض يتابع الإذاعات المعادية. ويجب على المجموعة أن ترفع باستمرار تقارير للمستوى الأعلى عن مختلف الأمور. وبصفة خاصة أشير إلى أن عليها أن تقود «حركة المنافسة الاشتراكية من أجل تحقيق أهداف الخطة» الخمسية للتنمية، وهو ما يعني عمليا الإبلاغ عن أية مشكلات مهمة في أية مؤسسة. وكان العمل يجري على أن يتلقى العضو تكليفات يقوم بتنفيذها، ويقدم تقارير عن أنشطته هذه، إما من خلال المجموعة التي هو عضو بها أو أحيانا مباشرة لأعضاء أمانة التنظيم: مثلا شعراوي جمعة.

والتقارير، حسب القائمة الطويلة المنشورة لبعضها[١٠٦]، تتناول كل ما له أهمية ما، بدءا من متابعة نشاط الشيوعيين أو الإخوان، حسب انتماء العضو أو المجموعة كاتبة التقرير، أو عن منشورات معادية، أو نكت وإشاعات سياسية متداولة. وكان أهم إنجاز في هذا الصدد نجاح عناصر التنظيم في الدقهلية في الكشف عن نشاط تنظيم الإخوان المسلمين بقيادة سيد قطب. ولكن التقارير تناولت أيضا أوضاع ومواقف المصريين في الخارج، وتقارير عن مهام الأعضاء الخارجية إذا سافر العضو لسبب ما، وتقارير عن اختلاسات أو انحرافات مالية وإدارية، من أكبرها حتى مخالفات المخابز، وعن أنشطة مؤسسات مختلفة، من مجلس الأمة إلى التليفزيون الحكومي، وعن تصرفات مسئولين مثل المحافظين وغيرهم، وصولا إلى «نشاط معاد» لمدرس في مدرسة ثانوية، وبلاغات عن مسئولي الاتحاد الاشتراكي نفسه، مثل موجهي الشباب في منظمة الشباب، وعن ثروات عائلات، وعن أنشطة ثقافية وفكرية ذات دلالة سياسية، مثلا مسرحية أو رواية أو الكتب الجامعية، بل وتقارير

من أعضاء آخرين في التنظيم السري، وعن الخلافات التي تنشأ بين أنصار النظام ي مؤسساته.

ويرجع هذا المدى الواسع لموضوعات التقارير إلى أن العضوية شملت سريعا كثيرا ن المحافظات والمؤسسات المركزية. فكان ثمة أعضاء في الشرطة ومجلس الأمة جميع الوزارات تقريبا، والنقابات وأجهزة الإعلام والصحف، وفي منظمة الشباب، حيث كان كل موجهيها الأوائل أعضاء في التنظيم الطليعي. كما كان هناك عدد معتبر ن الطلبة وأساتذة الجامعات.

وأحيانا كان الوزراء أو أمناء الاتحاد الاشتراكي للمحافظات هم مسئولو التنظيم لطليعي في مواقعهم، ولكن ليس بالضرورة. وفي حالة عدم التطابق كان المسئولون عليا تحت ضغط أعضاء التنظيم الطليعي في مواقعهم، لأن ما كان يكتبه هؤلاء من تقارير مكن أن يسبب لهم مشكلات. وتستحق هذه المسألة بعض التأمل. فمن جهة يمكن أن كون الانفصال بين أعضاء التنظيم والمسئولين مفيدا، من حيث هو نوع من الرقابة على لأجهزة والمؤسسات المعنية، مع المخاطرة بتلقي تقارير كيدية. ومن جهة أخرى من لمفيد أن يتولى أعضاء التنظيم مسئوليات، بحيث ينعكس انتماؤهم للتنظيم على سياسات لمؤسسات بشكل مباشر، إذا كانوا يملكون المؤهلات المناسبة لإدارتها. أضف إلى ذلك ن أحد أهم أهداف الاتحاد الاشتراكي، أو كوادره النشطة، والتنظيم الطليعي، معا، هو لحلول الكلي أو الجزئي محل الجيش في إمداد النظام بكوادر موالية، في إطار صراع عامر وناصر من جهة، وفي إطار تحديد مستقبل النظام ككل من جهة أخرى موازية.

على أية حال، كان التنظيم السري بأكمله بلا سلطة في اتخاذ القرارات بشأن ما توصل إليه من معلومات، بما في ذلك لجنته المركزية، بل كانت التقارير تتجمع عند سكرتارية عبد الناصر ليؤشر عليها، وتُرسل التكليفات المترتبة عليها إما إلى التنظيم، هو أمر نادر، أو إلى جهات مختصة، حسب الموضوع، مثل وزارة الداخلية، التي كان وزيرها أمين التنظيم. ولم يكن من حق العضو أن يتلقى ردا على تقاريره، أو أن تابع ما تقرر بشأنها (وإن كان بطبيعة الحال يستطيع أن يستشف أثرها من النتائج)، هو مجرد أداة لجمع المعلومات.

وقد ترتب على هذا الوضع انتشار كتابة التقارير، لأنها اعتُبرت العلامة الأكيدة على الولاء للنظام، تترتب عليها منافع أو درء لمخاطر، لأن من مصلحة النظام نفسه وفقا لهذه الصيغة ترقية هؤلاء وائتمانهم، أكثر من غيرهم. كما كان عدم كتابة التقرير في حالة «وجود نشاط معادٍ»، مثل قول نكتة أو رأي ضد النظام في مجلس ما، يمكن أن يُعتبر نوعا من التواطؤ بالصمت، يمكن أن تترتب عليه نتائج وخيمة، إذا كان أحد الحاضرين عضوا بدوره وكتب تقريرا، خصوصا أن الأعضاء لم يكونوا معروفين إلا على سبيل التخمين. ويمكن أيضا أن يقوم العضو بإثارة المواضيع الحساسة في جلسة ما أملا في أن يصدر عن بعض الحاضرين ما يفيده في كتابة تقرير، وهكذا[١٠٧]. على هذا النحو ثار جو عام من الخوف والتوجس، بحيث أصبح على كل مسئول، أو حتى موظف أو مدرس، أن يحسب حساب كلماته، وأن يحسب حساب العداوات التي قد تؤدي إلى دس تقارير عما فعله أو لم يفعله.

على هذا النحو، شكل عبد الناصر تنظيما سريا للتجسس داخل الاتحاد الاشتراكي تغلغل فيه وفي كل مؤسسات الدولة المهمة، حكومية كانت أم أهلية (كالنقابات) بعبارة أخرى، أنشئت داخل «اتحاد قومي» جديد، «هيئة تحرير»، أي هيئة تطهير جديدة، أكثر انضباطا وتنظيما، وسرية أيضا، خلقت حالة من التوجس والرعب داخل كافة المؤسسات، ليتحقق المبدأ الانقلابي على وجه أفضل بكثير، لأن الجهاز الجديد تم تركيبه داخل الاتحاد الاشتراكي نفسه، أي أصبحت أنشطة الاتحاد نفسها مطعمة بنوع من مراقبة داخلية نشطة، فأصبح الانقلاب، على خلاف التطهير الأول بين ١٩٥٢ و١٩٥٤، يعمل من داخل المجتمع، الذي جرى إدماجه داخل مؤسسات النظام، لا من خارجه أو هامشه، فلم يكن في مقدور أي صاحب مصلحة أن يبتعد كثيرا عن الاتحاد الاشتراكي. فضلا عن أن هذا التنظيم السري ليس له أصلا خط سياسي، ولا رؤية بعينها سوى مبدأ الدفاع عن النظام، وبالتالي ليس ثمة أية محاذير إيديولوجية في الانتماء له

بهذا كان التنظيم الطليعي ذروة التحقق الأعلى للنظام الجديد، وفقا لصيغة «الميثاق» فكان هو التجسيد الأنقى للشعب السري، الذي «يكتب» تقاريره في صمت، عن إيمان كامل بالحكمة العليا للرئيس، نبي الشعب. وكان عمله على هذا النحو نوعا من إعاد

ناج مزمنة، أي مستمرة ومخففة معا، لأجواء ما قبل مارس ١٩٥٤. فالتنظيم الطليعي
م يكن ليستطيع أن يعمل إلا بتركيبه فوق حركة نشطة في المجتمع. وبهذه الطريقة لم
د الانتخاب في الاتحاد الاشتراكي أو اتحادات الطلبة أو المحليات أو غيرها خَصْما
ن النظام، أو تغييرا لجوهره الانقلابي، بل كان الأساس الذي لا غنى عنه لبناء الأجهزة
'نقلابية. فتدعيم مبدأ الانتخاب وبناء التنظيم السري أمران متكاملان، لأن تعميم المبدأ
'نقلابي لا يمكن أن يُبنى على مؤسسات ساكنة وهادئة تعمل على تسكين الأوضاع
خماد الصراعات وبناء «محبة» على نمط «اشتراكية المندرة» تخفي وراءها عملية
ء مواقع نفوذ وسلطة اجتماعية تهدد مبدأ الانقلاب من أساسه على المدى البعيد.

(د) المكاتب التنفيذية والأجهزة الفنية

بعد تطوير هذه الأدوات المختلفة، سواء منظمة الشباب أو بناء كوادر متميزة داخل
'تحاد من خلال المعاهد الاشتراكية، أو التنظيم الطليعي، المؤسسة الأقوى بسبب
عيتها المباشرة للرئاسة، أصبحت المهمة التالية هي تطوير الاتحاد الاشتراكي نفسه.

كما ذكرتُ، تُركت عملية بناء الاتحاد الاشتراكي في البداية لحسين الشافعي، ربما
سوية حدثت بين رجال يوليو. ولكن حسين الشافعي لم يبن كوادر، وإنما بنى تنظيما
لهلا من ستة ملايين عضو. وكان اجتهاده الخاص هو الدعوة لرؤيته النابعة من «تقرير
ميثاق»، منذ أول حملة للتوعية بالاشتراكية تمهيدا لتشكيل الاتحاد الاشتراكي: «هناك
'رين [كذا]، تيار يريد أن يعود بالاشتراكية إلى أصولها، وأن الاشتراكية إنما نبعت
دأت من الإسلام العظيم... ويقوم اليوم كذلك من يقول إن الاشتراكية العلمية
ر جديد»[١٠٨]. والمقصود بالأخير تيار «الميثاق»، خصوصا في تفسيره اليساري،
الشيوعيون. فقد كان معظمهم في المعتقلات آنذاك.

لكن مع بناء الأجهزة الأخرى المشار إليها أخذ عبد الناصر منذ أوائل عام ١٩٦٥
ذمر علنا، فقال إن «الاتحاد الاشتراكي اللي [:الذي] بيضم ٦ مليون واحد [:عضو،
خص] الحقيقة قوته محدودة... بنعوز [:نريد] وسط الـ٦ مليون والـ٧ مليون عدد
ن القادة، ٥ آلاف و١٠ آلاف، ثم ١٥ ألف و٢٠ ألف يقودوا، يكون كل واحد فيهم

شخص قائد، شخص مثقف عقائديا، شخص فاهم»[١٠٩]. وليس المقصود هنا هو التنظيم الطليعي، بل تنظيم الاتحاد الاشتراكي نفسه، ربما كخطوة نحو تمكين الجسم الجديد المشكل سرا من السيطرة على مجريات الاتحاد بشغل هذه المواقع القيادية.

أتت الأحداث لتضع الشافعي في مرمى النيران. ففي أغسطس حدث أن مات مصطفى النحاس، زعيم الوفد. وبرغم أن خبر وفاته نُشر في الصحف بإهمال، كخبر ثانوي، تدفق في يوم الجنازة ما لا يقل عن عشرات الآلاف[١١٠]، لتشييع من اعتبره الضباط رجلا باع البلاد للإنجليز بعقد معاهدة ١٩٣٦ التي أدانها «الميثاق» صراحة، وفي ١٩٤٢، وحاول بعضهم أن يغتاله جزاءً وفاقا. وهتف بعض المتظاهرين «لا زعيم إلا النحاس»، ودار الوفديون به على بضعة جوامع في القاهرة، ربما لإطالة مدة الجنازة. كان كثير من المصريين، وبالتالي الوفديين، قد دخلوا منظمات النظام، بما فيها الاتحاد الاشتراكي، ولكن نظرا لأن عضوية هذه المنظمات لا تعني بالضرورة الإيمان بأي شيء بعينه، ظلت لهم آراؤهم الخاصة بشأن الماضي، بما يعني محدودية كل ما أُجري من عمليات غسيل المخ الجماعي على مدى ١٣ سنة. وبرغم أن جنازة النحاس كانت وداعا أخيرا للماضي ولم تكن لها في النهاية خطورة، ألقي القبض على الكثيرين وتم تصوير من مشى فيها.

لكن القشة القاصمة التي كشفت فشل الاتحاد الاشتراكي في القيام بالحد الأدنى من واجبه الأول، وهو حماية النظام، هي القبض على أعضاء تنظيم من شباب الإخوان المسلمين بقيادة سيد قطب في سبتمبر ١٩٦٥، حيث تبين أن عددا كبيرا من أعضائه من الشباب المتعلم في الجامعات، والعاملين في مراكز البحوث وفي وظائف مختلفة. ممن تفتح وعيهم في ظل النظام القائم. وقد تبين أن التنظيم القطبي كان منتشرا في عدة محافظات، الأمر الذي كشف عن عجز الاتحاد الهائل، سواء عن اكتساب ولاء الأجيال الصاعدة، أو حتى اكتشاف النشاط الإخواني الجديد[١١١].

هرع الاتحاد الاشتراكي إلى تكثيف نشاطه المعتاد، فعقد مؤتمرات لاستنكار نشاط الإخوان، ولكن كجزء من حملة ضخمة شاركت فيها مختلف أجهزة الدولة[١١٢]. ولا شك أن بعض أعضاء التنظيم المليوني كانوا على علم ببعض هذه الأنشطة، ولكن

ضى أعضاؤه ما عرفوه بالتضامنات الاجتماعية المعتادة. وقد تكون ميول سكرتيره العام سلامية قد جعلته يتقاعس عن حث تنظيمات الاتحاد على كشف الأنشطة الإخوانية.

وقد تناول اجتماع للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي مشكلات الاتحاد، وكشف حسين مافعي حجم الترهل: «بالنسبة للمعلومات لم يصل إلينا شيء، وعندما طلبنا تقارير من محافظات وردت لنا تقارير شكلية»، في هذه المسألة الحيوية، لأن «أول واجباتنا هو مماية هذا النظام ودعمه والدفاع عنه»[١١٣]. وفي الصحف شكا من محدودية سلطة تحاد الاشتراكي والإعاقات التي يسببها الجهاز الإداري، فـ«أي عمل سياسي ناجح يُرضي بعض الأجهزة التنفيذية التي تخشى التعرض لرقابة شعبية. ولن يُرضي أيضا كتلات القائمة التي تحس بذاتيتها، سواء كانت سياسية أو غير سياسية»[١١٤].

ليس معنى هذا أن الاتحاد ذا العضوية المليونية كان فشلا كاملا، بل ظل في كل أحوال العباءة العامة التي تندرج فيها التعبئة، وأداة إجراء التطهيرات، والمنظمة ي يمكن من خلالها حل تلك المشكلات التي واجهها حسين الشافعي وعجز عن لها. كان من نتائج الفشل استبعاد الشافعي. استدعى عبد الناصر سكرتيره القديم ي صبري الذي كان آنذاك رئيسا للوزراء، فنقله أمينا للاتحاد الاشتراكي في بداية نوبر ١٩٦٥. وأزيحت من قيادة الاتحاد مع الشافعي عناصر كثيرة من المحافظين لإسلاميين، ولكن ليس من عضويته بطبيعة الحال.

اعتبرت نشرة «الاشتراكي»، نشرة الاتحاد، ولاية علي صبري «بداية مرحلة جديدة سمة في العمل السياسي والتنفيذي تستهدف إجراء تغييرات موضوعية جذرية... ى يصبح تنظيمنا الجماهيري تنظيما قادرا على حمل رسالة الوعي وضمان استمرار ررة ومواجهة كل نشاط مضاد تقوم به الرجعية العميلة»[١١٥]. وكان الحل الذي توصل علي صبري هو الحل الانقلابي: تم الإبقاء على التنظيم المترهل ذي الستة ملايين ضو، ولكن مع تركيب جهاز آخر فوقه، سُمي «المكاتب التنفيذية»، تشكلت بالتعيين أفراد متفرغين لما سُمي «العمل السياسي»، أوكل إليهم العمل الفعلي في الاتحاد.

وقد برر علي صبري التغاضي عن الانتخابات، وعن قانون الاتحاد ككل، بالفكرة ظيفية. فلما كانت الانتخابات لا تنبع في هذا النظام من حق المواطنة، ولا من أي

حق، بل كانت مجرد أداة لتجلي «اسم الشعب»، يكون من الطبيعي أن يؤدي فشلها في تحقيق مهامها إلى رفتها: «الاعتماد على الانتخابات باختيار [:في اختيار] القيادات [المحلية فحسب] وَضُحت [كذا] من التجربة أنها لم تؤد إلى الهدف... الهدف هو الأساس... فإذا كان بعض الأفراد يقولون إننا نقوم بتعيين المكاتب التنفيذية [للاتحاد الاشتراكي] دون أن نأخذ رأي الجماهير، فأنا أقول [إن] الهدف لا الشكل الديمقراطي هو الأساس، [و]هو الالتحام بالجماهير وتحقيق مطالبها والوصول إلى أهدافها»(١١٦).

ويمكن فهم منطق هذا التغيير، أي الإبقاء على التنظيم الواسع مع تركيب هذا الجهاز فوقه، من قراءة مشكلات الاتحاد الاشتراكي من وجهة نظر علي صبري، حيث قرر أنه يواجه ثلاثة مشاكل:

> الأولى:... كيف يمكن اختيار العناصر الصالحة لعضوية التنظيم السياسي عن جدارة... والاختيار والتحديد من ناحية أخرى معناه عزل أو إبعاد للذين لم يتم اختيارهم وقرار بعدم قبول مشاركتهم في العمل السياسي وهم من قوى الشعب العاملة نفسها. الثانية: كيف تتحدد مسئوليات التنظيم السياسي بالتعيين، علما بأن الممارسة النضالية في المجال السياسي خارج الحكم لم تتحقق.. ومن الذي يختار ويفصل في تحديد الأشخاص الذين يدخلون والذين لا يُقبلون... الثالثة: كيف نضمن عدم تسلل عناصر رجعية أو فاسدة إلى تنظيم الاتحاد الاشتراكي(١١٧).

كان الظن إذن أن ازدواج التنظيم على هذا النحو يتيح إلى حد ما تلافي أسوأ العواقب، خصوصا النقطة الأولى، أي استبعاد البعض، فضلا عن تنشيط الاتحاد نفسه، تحت رقابة وتحكم شاملَين.

وهناك أيضا عامل الكفاءة. ففي ظل الوضع القديم، حسب قوله، «كانت قيادات الاتحاد الاشتراكي على مستوى المحافظات [والمستويات الأدنى]... لا تعطي العمل السياسي وقتها كاملا... كذلك فإن الذي انتُخب من بين العاملين أو من الأجهزة التنفيذية [:الجهاز الإداري للدولة] مثلا... لم يكن يعطي العمل السياسي والشعبي كل ولائه وتفانيه وإخلاصه، ولم يكن يستطيع أن يفعل ذلك إذا خالفته رئاسته التنفيذية أو المصلحية في الرأي...»(١١٨). ومعنى ذلك أن التداخل في العضوية بين الوظيفة وعضوية الاتحاد الاشتراكي كان لغير صالح الاتحاد.

والمشكلة لها وجهها المعكوس أيضا، فـ«بعض العناصر كانت تتعمد القدح في
ض الأجهزة التنفيذية ورئاستها، لا لشيء إلا بسبب [سوء] العلاقات الشخصية»[١١٩].
الفعل كان ثمة شكاوى من استغلال بعض أعضاء لجان العشرين بل واللجان النقابية
اصبهم لتهديد رؤسائهم، وطولب الأعضاء برفع الشكاوى لأعلى وعدم محاسبة
سلطة التنفيذية بأنفسهم[١٢٠]. كما سبق أن طالب حسين الشافعي لجان الاتحاد
شتراكي بغربلة الشكاوى والتأكد من أنها غير كيدية قبل إرسالها للأمانة العامة[١٢١].
معنى ذلك أن التداخل مع الجهاز الإداري كان يؤدي أيضا لتدهور العلاقة معه.

وقد رصدت الصحافة جوانب عديدة لهذه المشكلة المركبة. فلما كان الاتحاد
شتراكي قد تشكل منذ البداية كمنظمة موالية، فإنه اجتذب الكثير من المتطلعين للتقرب
سلطة بهدف استغلال نفوذهم[١٢٢]. فوق ذلك جعل تدفق هؤلاء «كثيرا من العناصر
مؤمنة الصالحة... تتردد في دخول انتخابات الاتحاد الاشتراكي، تعففا من مواجهة
غاقة الانتهازيين وأساليبهم الانتخابية»[١٢٣]. وفي كل الأحوال كان من الطبيعي أن
صور كثير من المنتخَبين أنهم يمثلون الحكم ويعزلون أنفسهم عمن انتخبوهم[١٢٤].
لك قرر علي صبري أن تجربة بناء التنظيم بالانتخاب أثبتت أنها «لم تكن الطريقة المثلى
وصول بأسرع وقت ممكن لخلق القيادات السليمة الواعية التي ستتبوأ المسئولية»[١٢٥].

بصرف النظر عن هذه الأوصاف المنحازة، كان من الطبيعي أن يتجه كل صاحب
سلحة، ولو كانت مشروعة أو عادية، إلى الانضمام وربما النشاط داخل الاتحاد
وية وضعه لضمان تحقيقها، أو حتى لمنع آخرين من الإضرار بها. المسألة في الواقع
تكن اختيارية. فنظرا لأن الانتخابات كانت في جوهرها تنافسا على موقع قريب
، السلطة الديكتاتورية التي تمنح وتمنع، ولا تصدر عن أية جهة مستقلة كالأحزاب
تيارات السياسية لها التزاماتها تجاه الجمهور، ولا كان التنظيم مبنيا على الديمقراطية
، الداخل، كان الصراع على النفوذ تتحكم فيه عوامل كثيرة بخلاف العلاقة بالناخبين.
ن شأن هذا الوضع أن يؤدي إلى مشكلات، من بينها احتمال طرد أفضل العناصر
صالح أكثرها انتهازية، وفي أفضل الأحوال تشكل شبكات مصالح، ولو مشروعة
لبيعية، ولكن متنافسة ومتعارضة، داخل الاتحاد.

غير أن المشكلة من وجهيها تدل على حقيقة أعمق، وهي أن النظام لم يقم بثورة، أو أن ثورته كانت انتقالية، وبالتالي كان الوضع أن أي إفساح لمجال للتفاعلات الاجتماعية في تحديد المرشحين الفائزين يعني درجة ما من تمثيل القوى الفعلية ذات النفوذ، حتى ولو كان الكثير منها من داخل جهاز الدولة نفسه الذي أصبح عملاقا، ومن الأعيان في الريف، وبالتالي خلق مراكز نفوذ ما خارج سيطرة النظام إذا استقر الوضع على ذلك. وكان المبدأ الانقلابي، كما أوضحنا مرارا، يهدف بالضبط لاستمرار «الثورة»: أي إخضاع هذه العملية كلها للولاء المباشر للمركز، وبالتالي إكساب هذا المركز نقطة ارتكاز مستقلة ومسيطرة داخل هذه الشبكة، عن طريق وضع الشبكة بأكملها تحت التهديد الذي أسميته انقلابيا.

أدخل علي صبري نظام التفرغ حتى لا يكون «الجهاز الإداري [للدولة] هو المؤثر في الاتحاد»، ومن أجل «ضمان «ولاء» الفرد للاتحاد، لا لأي جهة أخرى... [و]ضمان حرية تفكيره وارتباطه التام بالتنظيم الشعبي»(١٢٦). بعبارة أوضح، كان الهدف هو الحصول على ولاء وظيفي للكوادر المعينة التي أنيط بها العمل الفعلي في الاتحاد. كبديل على الولاء السياسي المبدئي الذي كان يفترضه الوضع السابق على غير أساس.

ولكي يحصل الاتحاد الاشتراكي على مكانته داخل أجهزة السلطة، بعد أن كفلت هذه الخطوة استقلاله، رأى علي صبري أن قيادة الاتحاد الاشتراكي للأجهزة التنفيذية والتشريعية التي أشار لها «الميثاق» لا تتحقق إلا إذا امتلك أجهزة فنية موازية، بحيث يقدم سياسات مدروسة بناء على ما تجريه أجهزته هذه من دراسات(١٢٧). لهذا تقرر أن تشكل لجان فنية متفرغة بالنسبة لجميع القطاعات، على غرار لجان مجلس الأمة، وأن تشكل على المستوى المركزي، «لأن المبدأ هو التخطيط المركزي، ومنها [: الأجهزة الفنية] ستتكون اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي». ولما كان هذا كله غير وارد في قانون الاتحاد الاشتراكي، صرح علي صبري، بروح انقلابية مميزة، بأن المرحلة القادمة ستتحرر من الالتزام بهذا القانون إلى أن يتم الوصول لشكل مناسب، واختيار أعضاء مناسبين لهذه الأجهزة المختلفة(١٢٨).

وكان المأمول أن هذه التغييرات ستجعل الاتحاد الاشتراكي يكف عن أن يكون

جرد «صندوق بريد يتلقى الشكاوى وينقلها إلى السلطة التنفيذية، يا اتنفذت يا تنفذتش أبدا... [أو] مؤتمرات تجتمع وتصدر توصيات وفي كثير من الأحيان تكون ند ما يكون عن الواقع». ولكن ليس معنى ذلك إهمال المطالب والشكاوى، بالعكس، سوف «يتلمس [الجهاز الجديد] مطالب الجماهير ويحللها ويصل بها إلى حلول تنفذ نيا، أو تنفذ تنفيذيا في حدود الإمكانيات الواقعية»(١٢٩)، وبالتالي من المتوقع أن ـه «الدراسة الواقعية للمشاكل ستفرض نفسها على الجهاز الإداري»(١٣٠)، وبذلك تتيح فرصا أفضل للتفاهم معه. بعبارة أخرى، كان من شأن الجهاز الجديد، المكون ، معظمه من موظفين منتدبين من الجهاز الإداري، أن «يترجم» المشاكل إلى اللغة مغلقة للجهاز الحكومي القائمة على عقلانيته الخاصة واعتباراته المعقدة، وبالتالي ورطه» أو «يقنعه» بإمكان تنفيذ الحلول المطروحة. وسوف تسري هذه العقلانية حسابية داخل جهاز الموظفين الجديد. فالمتفرغون في المكاتب التنفيذية سيحددون مشاكل المحلية ويرتبونها وفقا لأهميتها ثم يضع [المكتب] لنفسه خطة عمل محددة أهداف، محددة التوقيت، ويقدمها إلى المستوى الأعلى حيث تناقش وتدرس... ذا ما أُقرت التزم... بها»، وبالتالي يمكن أن يحاسبه المركز عن إنجازاته(١٣١)، على ـاس إداري.

أما بالنسبة لمهمة الدعاية، فقد أوضح عبد الناصر في مؤتمر أعضاء المكاتب نفيذية بالمحافظات أن القيادة لا تنمو إلا بالاتصال بالجماهير. وبالنسبة لآرائها: اجبي إن أنا طالما ألتقي مع الجماهير إن أنا آخد هذه الآراء وأدرسها دراسة وافية، عدين [:ثم] باخطط لها وأنظمها وأنسقها وأديها تاني [:أعطيها ثانية] للجماهير ظمة منسقة، وأخلي [:أجعل] الجماهير تؤيدها»(١٣٢). فثمة طرفان: القيادة التي لا ر منها، والجماهير. أحدهما يقدم المادة الخام، والثاني يتولى تصنيعها وترويجها. بس ثمة مجال مفتوح للمناقشة، أو لتَشَكُّل عدة وجهات نظر منظمة.

على أية حال، كان من شأن إقامة المكاتب في واقع الأمر إحالة ما تبقى من الاتحاد شتراكي للاستيداع، لصالح هذا الجهاز البيروقراطي الأكثر كفاءة، والخاضع لتسلسل ري مركزي، يحل فيه الولاء الوظيفي محل الولاء السياسي، لأنه لا يقوم على أي

عقد سياسي، ولا شأن له بالناخبين في الاتحاد الاشتراكي، وإنما يحل مشاكل الناس بوصفهم رعايا. وفي ضوء ضعف الآليات الديمقراطية في المجتمع عموما وأجهزة النظام خصوصا، يكون الأمر أشبه بأن تحال سلطات البرلمان إلى مجموعة الإداريين الخبراء العاملين فيه، باعتبارهم أكثر دراية بكيفية صياغة التقارير البرلمانية.

حين تساءل أحد الدارسين بالمعهد الاشتراكي عما إذا كانت هذه السياسة من شأنها أن تحول الاتحاد الاشتراكي لجهاز بيروقراطي لا يختلف عن الجهاز الإداري، أجاب علي صبري بأن الفارق يكمن في أن «الجهاز الفني في الأجهزة الشعبية [:الاتحاد الاشتراكي] بينظر إلى الأمور من خلال مصلحة الجماهير فقط. أما الأجهزة التنفيذية فقد تنظر... في بعض الأحيان للموضوع من مصلحة الجهاز نفسه الفني ومصلحة أفراده». وأضاف: «أنا لو خليت [:جعلت] كل الأجهزة في السلطة التنفيذية معنى هذا إنها ستصبح باستمرار هي الأقوى... [و]عندها المقدرة أن ترد على أي مطلب جماهيري [بأسباب للرفض] حتى ولو بالباطل»(١٣٣).

والواقع أنه لا يوجد ما يمنع أن تنظر أجهزة الاتحاد بدورها لمهامها من وجهة نظر مصالحها، خاصة أن المحاسبة المركزية تجعل مكاسبها مرتبطة بأدائها. وإنما يكمن الفارق في أن الجهاز بوضعه هذا يكون، بوصفه بيروقراطيا بالتحديد، أكثر كفاءة كصندوق للشكاوى، وأكثر قدرة على انتزاع حلول لبعض المشاكل، فضلا عن أنه يصبح مركز قوة في مواجهة مؤسسات الدولة التقليدية، لأنه بالتحديد بُني على صورتها ومثالها. ولم يخلُ تبرير هذه الترتيبات من سفسطة. فمثلا قرر علي صبري أنه «لا يوجد تنظيم سياسي في العالم يأخذ رأي الجماهير في قياداته»، ناسيا فكرة الديمقراطية الداخلية للأحزاب. وانتهى إلى «أننا سنحمل الجماهير فوق طاقتها عندما ندخلها مجال الانتخاب... الجماهير لم تتح لها بعد فرصة الفهم الحقيقي السليم لمضمون العمل السياسي»، فهي تكتفي بتقديم المطالب(١٣٤)، متجاهلا أن هذا وحده هو ما يتيحه لها النظام.

ويترتب على ذلك أن يصبح هذا الجهاز داخل الاتحاد قادرا على أن يمد الدولة بالخبرات والكفاءات الموالية، فيما قرر علي صبري(١٣٥)، منافسا في ذلك الجيش

ذي كان المصدر الأساسي لـ«أهل الثقة». فمثلا، إزاء تدخل الجيش في الحياة مدنية كعنصر إنقاذ، مثلما حدث في لجنة تصفية الإقطاع (ما يعرف بقضية كمشيش توابعها)، أوضح علي صبري أن هدف تصفية بقايا الإقطاع في الريف «لا يمكن أن كامل تماما إلا إذا مارسه التنظيم السياسي للاتحاد الاشتراكي»[١٣٦].

وكان الاتحاد الاشتراكي في عهد علي صبري يحاول أن يبني قوة سياسية فاعلة ستقلة، تجسدت بأوضح ما يكون في تجربة «الاستدعاء السياسي» التي تمت في ائل فبراير ١٩٦٧، بمناسبة استقبال رئيس العراق عبد الرحمن عارف، حيث استطاع نظيم أن يجمع عشرات الآلاف لاستقباله بغير الطريق الإداري، وإنما باتصالاته خاصة، وتبين بالتجارب أنه يمكن بهذه الوسيلة جمع مائة ألف خلال عشر ساعات، أربعين ألفا في ثلاث ساعات في القاهرة[١٣٧]، ليصبح الاتحاد بذلك قوة انقلابية شعبية» يُحسب حسابها.

وبالاعتماد على الكفاءة الإدارية أعلن علي صبري سياسة «حل المشاكل ذاتيا»، خاصة تلك التي يصعب حلها بواسطة الأجهزة التنفيذية»، أو لا تحتاج إلى تدخلها، مثل امة التعاونيات ومشروع الأسر المنتجة وأنشطة الشباب[١٣٨]. كما تقرر، وقبل بداية هده، إشراك الاتحاد الاشتراكي في أجهزة الخدمات المختلفة، وكانت التجربة الأولى ، هذا الصدد إشراكه في مجالس إدارات المستشفيات الحكومية[١٣٩]. وكان الهدف ن هذا كله تمكينه من «أن يربط قاعدته الشعبية مصلحيا، وبالتالي يستطيع أن يقودها ياسيا»[١٤٠]. فكما تؤدي بقرطة الاتحاد إلى زيادة كفاءته، يؤدي نجاحه في إنجاز خدمات إلى زيادة نفوذه. كما أن إنجازها، سواء بطريقة الحلول الذاتية، أو بغربلتها قتراح حلول تقدم للجهاز الإداري، أو بالمشاركة المباشرة في إدارة الخدمات، يقيم لات مباشرة وشخصية، كان مأمولا أن تعزز ولاء الجمهور للاتحاد، وبالتالي زيادة ل الاتحاد داخل صراعات أجهزة الدولة، وتوفير بوصلة هادية للنظام في شأن علاقته جمهور، وتحقيق نوع من الرقابة على الجهاز الإداري.

غير أن المبدأ الانقلابي كان في النهاية يعمل من داخل النظام. فلم يكن المطروح ثوير» الجهاز الإداري للدولة بهذه الطريقة البيروقراطية، وإنما الضغط عليه ودفعه

للتعاون، عن طريق الأوامر المباشرة، التي كانت تصدر لصالح الاتحاد. فمثلا كان الاشتراك في مقاومة كارثة دودة القطن في صيف ١٩٦٦ أول نشاط عملي واسع النطاق يشمل عدة محافظات يقوم به الاتحاد بعد إعادة تنظيمه. وهنا قيل إن «كل السلطات التنفيذية في المحافظات وضعت إمكانياتها تحت تصرف التنظيم السياسي». وبالنفوذ الإداري أُمر وعاظ المساجد في الريف بالتعاون مع لجان الدعوة والفكر في حملة التوعية والمقاومة(١٤١). وعلى مستوى الإصلاحات الجزئية كانت تُعقد، مثلا، مؤتمرات مشتركة بين أمانة القاهرة للاتحاد الاشتراكي ومحافظة القاهرة، اتُّفق في الثالث منها، وكان في عهد علي صبري، على تحقيق عدد من الإصلاحات بشكل مشترك، منها حل مشاكل الباعة الجائلين(١٤٢). وقد صرح المحافظ بعد الاجتماع الختامي أنه «يعتبر أجهزة المحافظة جزءا من أمانة القاهرة... والأجهزة التنفيذية هي الأداة المنفذة لقرارات الأجهزة الشعبية»(١٤٣). ولكن تبين من متابعة التنفيذ أن نجاح «التجربة» اختلف من حي لآخر وفقا لمدى تعاون الشرطة، خاصة شرطة المرافق. كما كانت أقسام الشرطة هي التي يتم اللجوء إليها لحل المشكلات(١٤٤).

وقد أثير التساؤل بشأن غياب أي عنصر «سياسي» (والمقصود دعائي)، عن مثل هذه الأنشطة، مهما اتسعت. فبرر «المسئول السياسي» بوسط الإسكندرية ذلك بأن «البداية هي إعادة الثقة في فاعلية الاتحاد الاشتراكي... بعد ذلك تأتي تربية الجماهير السياسية»(١٤٥). من المستبعد أن يكون ذلك قد حدث، فهذه الإصلاحات قد تكون قد جعلت ما يسمى «الجهاز السياسي» أكثر كفاءة في تحقيق المطالب، وأكثر مرونة في التعامل معها، ولكنه ظل يعتمد أولا وأخيرا على إقناع الجماهير بسياسات محددة سلفا، لم يكن هو ذاته، ناهيك عن جماهيره الشاكية، حرا في تعديلها أو نقدها أو إجراء حوار حر حولها. ولم يكن ذلك متصورا على كل حال، فـ«العمل السياسي» المقصود، كما سنرى، لم تكن له أدنى صلة بفكرة تنظيم الجماهير أو إكسابها وعيا ذاتيا أو القدرة على الحركة، ناهيك عن القدرة على الضغط والتفاوض.

كان «العنصر السياسي» بالمقابل متوفرا في منظمة الشباب كما رأينا. غير أن علي صبري سرعان ما تدخل لإضعافه. فبعد افتتاح المنظمة رسميا بعضوية قدرها ٣٠ ألف

ماب، معظمهم من شباب الجامعات والمعاهد العليا، شبانا وفتيات، في يوليو ١٩٦٦، غيرت السياسة تماما بعدها، حيث أمر علي صبري بأن تهدف المنظمة إلى الوصول خلال سنة واحدة فقط إلى عضوية قدرها ربع مليون شاب وفتاة. وكان عبد الناصر قد سبق له أن قال ذلك لقيادات الشباب في ١٩٦٥[١٤٦]. وقد عارضت أغلبية الموجهين سياسيين وقيادات المحافظات وأعضاء اللجنة المركزية (وعددهم قرابة الخمسين) ي المنظمة هذا التوجه، لأن من شأنه أن يضعف المستوى الفكري والحركي للأعضاء جدد. غير أن المعارضة انتهت بعد اعتقال أحد الأمناء المساعدين للمنظمة وعضو لأمانة المركزية، لأنه تحمس كثيرا في معارضة الإجراء، واعتُقل معه آخرون في قيادة تنظيم، بتهمة الانتماء لتنظيم القوميين العرب. وبدلا من معهد واحد في حلوان أنشئ لى وجه السرعة ٥٩ معهدا اشتراكيا موزعة على جميع المحافظات، وتم إعداد حوالي ٤٠ موجه سياسي على عجل في دورة استمرت ٤٥ يوما فقط، وبالفعل أصبحت منظمة بعد سبعة أشهر، في مايو ١٩٦٧، تضم ٢٢٠ ألف شاب وفتاة[١٤٧]، وتوقف مملها بعد ذلك لفترة.

*

بقي أن أشير إلى أن هذه الجهود مجتمعة أثمرت في تحسين قدرات النظام في سيطرة على بعض المؤسسات الاجتماعية التي ظلت عزيزة المنال. ففي ١٩٦٥ م حل مجلس نقابة الصحفيين بحجة أن انتخاباته مزورة. ونجح التنظيم الطليعي الاتحاد الاشتراكي في إنجاح أحمد بهاء الدين ثم كامل زهيري في منصب نقيب صحفيين، لتبدأ سيطرة ممتدة من جانب النظام على النقابة[١٤٨]. وفي العام التالي جح النظام للمرة الأولى في إزاحة البرادعي، نقيب المحامين الليبرالي، من النقابة لمبرالية العريقة، وانتُخب أحمد الخواجة نقيبا، باتفاق بين الاتحاد الاشتراكي وأعضاء نقابة من الطليعة الوفدية والمحامين اليساريين القلائل، وبفضل إغراق النقابة بسيل ن خريجي الحقوق الذين عُينوا في وظائف غير قضائية في أجهزة الدولة وأصبحوا ضغط النظام أعضاء[١٤٩]. كانت هذه هي المرة الأولى التي يخوض فيها الاتحاد لاشتراكي، وفي الحقيقة التنظيم الطليعي، معركة مفتوحة يؤيد فيها مرشحا بعينه في

(٤) العمل السياسي: ساحة الصراع ككل

كما أشرتُ من قبل، قدم «الميثاق» صيغة «العمل الوطني» في عنوانه نفسه، باعتباره عملا واحدا لا شريك له، ولا يحتمل إقامة مجال سياسي، وإنما يحتمل انقساما إلى عمل تنفيذي وعمل تشريعي، إلى آخره، ومن ضمن ذلك «العمل السياسي». وقد رأينا كيف كانت المؤسسات التي أنشأها «الميثاق»، أو بالأدق أنشأتها الفكرة التي أنتجت «الميثاق»، تفتقر على جميع مستوياتها إلى أية سلطة سياسية، من أوسعها حتى أكثرها سرية ومحدودية والتصاقا بالرئيس. ومن بين هذه المؤسسات جميعا، كانت منظمة الشباب أنجحها في إنتاج كوادر عقائدية، على الأقل قبل أن يدهمها علي صبري، وهي التي شَكَّل جانب من أعضائها الجسم الذي ظل أكثر تماسكا في يسار النظام في عهد السادات. ولكن حتى هذه الكوادر، بالإضافة إلى تعاونها اللصيق مع أجهزة الدولة المختلفة واعتمادها عليها، بما في ذلك الشرطة، ظلت تمارس أعمالا متعلقة بمبادلة المكاسب بالتأييد، أو الخدمة العامة. ولكن الجديد أن هذا العمل سُمي العمل السياسي.

وقد تبلور هذا التوجه عموما آنذاك في شعار: «السياسة هي معرفة مشاكل الجماهير وحلها»، الذي أطلقه عبد الناصر عام ١٩٦٤: «القيادة هي معرفة مشاكل الجماهير»[١٥٢] وفي صيغة أخرى غير بعيدة عما كان يقوله «الاتحاد القومي»: «**العمل من أجل الشعب هو السياسة**»[١٥٣]. ولذا ليس من الغريب أن تسمى أنشطة خدمة المجتمع هذه «العمل السياسي»، بخلاف العمل التنظيمي. وقد أوضح علي صبري للجنة المركزية لمنظمة الشباب الاشتراكي: «ما هو المقصود بالعمل السياسي؟... احنا [:نحن] نعني بالعمل

سياسي تحقيق أهداف المجتمع في كل مجالاته... مثلا في قطاع الزراعة... حل مشكلة فلاح [في أمور كالتسويق التعاوني ومقاومة الآفات، على حد تعبيره]... العمل السياسي و حل مشاكل الجماهير... وإكتساب ثقة الجماهير من خلال قيادة الجماهير»(١٥٤).

تتضح فكرة النظام بشكل متبلور من النص الآتي لعبد الناصر: «إذا أرادت ثورة أن تنجح لن نستطيع بالكلام أبدا ولا بالدعوة والفكر... لا بالكلام نستطيع ، نجدهم [أي الناس] ولا... نعبئهم. ولكن نستطيع بالعمل... إن احنا... نشوف شاكلهم... نحل لهم مشاكلهم... إذا وجد إنك بتناضل في سبيل حل مشاكله... جده على طول [:فورا] جُند ليسير معك في الثورة ويؤمن بها»(١٥٥). وبهذا المنطق مكن إنشاء كوادر وتكليفها بإقامة علاقات جماهيرية، والحصول على الولاء دون ، تظهر في الأفق أية مناقشة لسياسات النظام، سواء من حيث المبدأ أو من حيث كانيات تطويرها، أو حتى السياسات النوعية، ناهيك عن مناقشة السياسات العامة. لا السياسات ولا العقائد السياسية مطروحة للنقاش، المطروح هو تحقيق تحمس لجماهير» لما يمكن أن يسمى مبادئ «الميثاق» على أساس الخدمات كأداة للتعبئة. على رجل النظام أن يناضل من أجل الجماهير برفع المطالب للمستويات العليا؛ أو فع التقارير، أو بالعمل تحت الإشراف في المصانع والحقول وبمساعدة الشرطة غيرها من أجهزة الدولة. أما تعبئة الجماهير نفسها في مؤسسات مستقلة فلم يكن ي الحسبان بحال.

بانتفاء التنافس السياسي وأية تعبئة حقيقية أصبحت السياسة، بمعنى إدارة أمور حكم، عبارة عن دراسة محايدة للمشاكل وإيجاد حلول؛ فهي أشبه بعمل تقني، تمثيلي، على غرار الفكرة التي بنى بها علي صبري «المكاتب التنفيذية». ويستحق نظير» أحمد حمروش لهذه المسألة اقتباسا، لما يلقيه من ضوء على حصيلة هذا نحول في مفهوم السياسة. فبعد أن قلل من شأن اللجنة الوطنية للطلبة والعمال لعام ١٩٤، أوضح أنه:

> عندما انتصرت الثورة... لم يعد مطلوبا من الشباب أن يخرج في مظاهرات تهتف ضد الاستعمار... ولكن هل يعني هذا أن يأخذ الشباب إجازة من السياسة[؟]... الموقف غير ذلك تماما... الثورة اليوم تفتح معسكرات للشباب ليدرسوا السياسة

دراسة علمية سليمة... السياسة اليوم أصبحت بناءة للمجتمع بعد أن قضت الثورة على استغلال البشر... [والمطلوب] **تحريك الجماهير إلى العمل**[١٥٦].

والواقع أنه بعد هذا الادعاء العريض بـ«القضاء على استغلال البشر»، لم يعد ثمة موضع للعمل بالسياسة بما هو صراع على القيمة والحقيقة والموارد، وبما هو صراع على التمثيل السياسي في مجال مفتوح للمنافسة. فالمطلوب يقتصر بداهة على تحريك الجموع التي وجدت نفسها قد تحررت، وذلك بأن تأخذ أجهزة النظام بيدها في تقديم العرائض والشكاوى.

وقد تبدو دعوة العمل السياسي هذه للوهلة الأولى كما لو أن النظام يخطط للنضال ضد نفسه؛ لأنه لم تكن ثمة قوى سياسية أخرى علنية «يناضل» ضدها عضو الاتحاد الاشتراكي من أجل «الشعب». كذلك من المستبعد أن يتولى تنظيم نابع من السلطة قيادة الجماهير في مواجهة الجهاز الإداري، مرتكز السلطة الأساسي، وقد رأينا كيف بُذلت المحاولات لتنشيط الاتحاد الاشتراكي بما لا يسبب حساسيات لجهاز الدولة. وربما يحدد النص الآتي المعنى المقصود. ففي مؤتمر المبعوثين الذي انعقد عام ١٩٦٦ رد عبد الناصر على مبعوث قال إنه سيناضل من أجل مطالبه قائلا: «يعني النضال إيه [:ما هو]؟... حتناضل فين [:أين] أكتر من هنا... ما هو انت عاوز [:تريد أن] تناضل علشان [:لكي] توصل [:تصل] إلى أي مستوى يستطيع أن يحل لك هذه المشكلة»[١٥٧]، بهذا المعنى يكون توصُّل المبعوث إلى مخاطبة عبد الناصر بشخصه هو سدرة منتهى النضال. فالعرائض هي النضال، والنضال هو العرائض التي تصب في «الأجهزة السياسية» التي تعلو الجهاز الإداري، لتتاح الفرصة لـ«الثورة» لتقييم العرائض المختلفة، واتخاذ القرار المناسب.

لكن ظهر مبعوث واحد فشل في فهم المقصود بـ«العمل السياسي»، وأخذ الكلمة حرفيا، وبالتالي تمرد على نظام العرائض وهاجم المبعوثين الذين أخذوا يتحدثون عن مشاكلهم واتهمهم باليمينية، وقال: «أتينا [إلى] هذا المؤتمر لا لنساوم على مصلحة خاصة بل كمواطنين نساهم معكم [:مع النظام]... في الحلول التي يمكن أن تؤدي إلى حل المشاكل العامة للدولة». ويلتقط عبد الناصر القفاز ويرد: «أنا جاي [:أتيت

ني] أحل مشاكل، وأقول أساس القيادة هي معرفة مشاكل الجماهير ثم حل مشاكل جماهير... عاوز [:أريد أن] أحل مشاكلكم ومشاكل المبعوثين اللي بره، وفي نفس ـقت عاوز أسمع أيضا المسائل العامة... [أما بالنسبة لآرائكم] في حل مشاكلنا... أظنش أن ده [:هذا] الهدف للمؤتمر [:من المؤتمر]. فيه ناس كتير أحسن منكم ـ البلد آلاف وقادرين إنهم يشاركوا في حل هذه المشاكل»(١٥٨). وقد مرت منظمة شباب بشيء من هذا القبيل بعد ١٩٦٧، إذ اعتبر بعض أعضائها أنفسهم حاملين لفكر ـورة ومعبرين عن الجماهير وأخذوا يهاجمون النظام باسمها، مما أدى إلى إرسال ـابط لقيادتها تولى تجميدها تماما.

لم يكن المطروح هو مأسسة كاريزما عبد الناصر كما رأى أحد الباحثين(١٥٩)، ولا ـن إقامة كتلة تاريخية تحقق هيمنة إيديولوجية اجتماعية(١٦٠)، ولا أي شكل لمقرطة ـظام، ولا فهم الناس التطورات على هذا النحو، باستثناء اليسار الذي حاول، كما ـرى في الفصل التالي، دفع الأمور في هذا الاتجاه. كانت هناك حقا أفكار مطروحة ـن هذا النوع، مثلما أوضح عبد الناصر لرواد منظمة الشباب، بل حذَّر بالفعل من ـعتماد على الفرد، أي على شخصه، في مجلس الأمة(١٦١). وفُهم تحذيره هذا على ـ كان «يشعر أن قيام التنظيم الشعبي الديمقراطي هو التطور الطبيعي للدور الذي قام هو شخصيا في النضال العربي حتى الآن... **إن التنظيم السياسي الشعبي هو التطوير ـضروري والحتمي لدور البطل**»(١٦٢).

لكن دور البطل كما نعرف هو دور لاعب وحيد أمام جمهور، والبطل المصري ـذات، عبد الناصر، هو بطل يعبر عن الشعب السري، عن طريق علاقة سرية. ـالتالي كان جهاز الدولة وحده، وفوقه المجموعة الحاكمة، هو الوحيد المرشح ـراثة دور البطل. أما امتداد هذا الدور في عهد عبد الناصر فقد فُهم ومورس على ـ امتداد لسلطة الرئيس، أي توسيع مجال حركة اللاعب الوحيد، لا تفويضا للبطولة ـ إحلالا محلها. فقيام عبد الناصر باختيار الأعضاء القياديين للاتحاد الاشتراكي ـسه «هو صمام الأمن الوحيد ضد أي عبث»(١٦٣)، وهو الوسيلة الوحيدة «ليكون ـهم من اليوم الأول الانسجام الفكري الاشتراكي الحقيقي في إطار الميثاق»(١٦٤).

واستكمال بناء الاتحاد الاشتراكي الهدف منه فيما قال إحسان عبد القدوس أن ينظم الاتصال بين أفراده بحيث إذا تكلم عضو اللجنة التأسيسية في آخر قرية في مصر يصبح معبرا في كلامه عن رأي القيادة العليا للثورة»، أي عبد الناصر، فلا نحتاج إلى خطاب منه يرد على كل إشاعة أو تساؤل يُطرح[١٦٥]. فهو في هذا التصور تنظيم يهدف إلى مد ميكروفون الزعيم إلى أنحاء مختلفة من البلاد، لا التعبير عن الميول السياسية لأعضاء التنظيم. وقد أكد عبد الناصر الفكرة في مناقشاته في معسكر تدريب قيادات منظمة الشباب. فالاتحاد الاشتراكي هو ضمانة أن يواكب التليفزيون المفاهيم الاشتراكية، بدلا من إن «أنا لازم الصبح أمسك التليفون وأكلم الدكتور [عبد القادر] حاتم [وزير الإرشاد] كل يوم وأقول له [مستنكرا] إيه الكلام اللي بتقوله دا [:ما هذا الكلام]؟ وفي النهاية أنا أزهق وهو يزهق»[١٦٦]. فالتنظيم السياسي هو امتداد كفء لرقابة الرئيس.

والشعب نفسه يجب أن يصبح بالتوعية امتدادا لحواس عبد الناصر، لا لسلطته: «واجبنا إن احنا نتسلح بالوعي... كل واحد من الشعب العامل يكون سياسي... ما تقعدش تقول [:لا تجتر القول]... الله.. دا فيه [:هناك] استغلال. وجمال عبد الناصر ساب دا ليه [:لماذا لم يوقف هذا]؟ جمال عبد الناصر له عينين اتنين... عنده في اليوم ٢٤ ساعة، مايقدرش [:لا يستطيع أن] يشتغل أكتر من كده [:ذلك] ولا يشوف [:يرى] أكتر من كده. إحنا [:نحن] هنا ٣٠ مليون عندنا ٦٠ مليون عين...»[١٦٧]. بنفس هذا المنطق، كانت كل الأجهزة التي سُميت سياسة والتي شرحناها عيونا وآذانا، ولكن بلا سلطة.

في هذا الإطار، كان الاتحاد الاشتراكي يمثل بصفة عامة ذروة محاولات «سد الفراغ السياسي»، وأنجحها، وأظهرها كشفا لطبيعة الفراغ المقصود، فقد ظل دوما فراغا منظورا إليه من وجهة نظر سلطوية، ومرغوبا في ملئه بما يدعم النظام القائم بموروثاته وطبيعته السلطوية. غير أن ضيق الحدود المسموح بها للحركة، حتى بالنسبة للكوادر المختارة، حال دون أن تؤدي كل هذه الجهود إلى تحويل الاتحاد الاشتراكي إلى ما يشبه حزبا سياسيا فاعلا، أو، بمصطلحات ومنطق الفترة، القيام «بوظائف» شابهة لنظام الحزب، بأن يصبح بوصلة موجهة للنظام. لقد كان هذا النوع من سد

راغ مستحيلا في ظل النظام القائم. لقد كانت هذه المهمة، برغم كل ما بُذل من نلها، أشبه بمحاولة تربيع الدائرة.

وبالتالي ظل «للأمر الثوري» في المؤتمرات الحاشدة سحره الذي لا يقاوم: قدَّم سيد علي صبري رئيس الوزراء نموذجا جديدا للمواجهة الثورية لمشاكل الناس. كان ضاء الاتحاد الاشتراكي في دمنهور يعرضون عليه المشكلة بمختلف جوانبها فيقدم م على الفور ما لديه عنها من بيانات ويوضح لهم طريق الحل... إننا في أمس الحاجة ـ هذا الالتحام الكامل بين القيادة والقاعدة»(١٦٨). ولا جديد هنا سوى أنه كان يقول ناس ما توافر له من بيانات، في محاولة لتقليل فاتورة التأييد في ظل أزمة اقتصادية.

❊

هناك إذن ثلاثة مواقع ممكنة في هذه العملية التي أسميتها «الثورة الدائمة»: أن تكون ـ «القيادة»، أو أن تكون من الجماهير وترفع العرائض. الخيار الثالث أن تكون مساعدا ـ جمع العرائض، وفي التلقين الإيديولوجي للجماهير، إن أمكن، وخصوصا محاربة إشاعات، فتكون من المكاتب التنفيذية في الاتحاد الاشتراكي أو أي من توابعه؛ أي ـ تكون «سياسيا» بالمعنى الذي قصده عبد الناصر. ويشمل ذلك كتابة التقارير ضد ـ تعتبرهم أعداء النظام، أو المخربين، أو الفاسدين، لتتولى السلطة مواجهتهم في توقيت الذي تراه هي مناسبا، وتتقبل ببساطة أن تتغاضى السلطة عما أثرته في تقاريرك، أن التغاضي كان لاعتبارات لا تخصك. هذا يعني أن المجال الوحيد المتاح للسياسة، لما سُمي «العمل السياسي»، هو رفض النظام، أي الانضمام لـ«أعداء الشعب».

ومع ذلك، أتاحت هذه البنية للثورة الدائمة، أو الانقلاب الدائم، أن يعمل بغير حاجة ى سياسة، وأن يجمع في نفس الوقت عددا كبيرا من الأفراد حول النظام في شبكات كثر إحكاما. وقد أسفرت هذه العملية ككل عن إعادة تشكيل المجال الإيديولوجي مجمله ليتمحور حول «الميثاق». وهو ما سيتابعه الفصل التالي.

هوامش الفصل السابع

(١) محمد حسنين هيكل، «نجاح الميثاق مرتبط بشيء واحد: ممارسة الحرية»، الأهرام ٢٩/ ٦/ ١٩٦٢.

(٢) خطاب عبد الناصر في احتفالات بورسعيد بعيد النصر في ٢٣/ ١٢/ ١٩٦٤.

(٣) محمد حسنين هيكل، «حديث يتجدد عن العمل الداخلي ومشاكله (٧)»، الأهرام ١/ ١/ ١٩٦٥.

(٤) خطاب عبد الناصر في احتفالات بورسعيد بعيد النصر في ٢٣/ ١٢/ ١٩٦٤.

(٥) في ١٨/ ٣/ ١٩٦٧.

(٦) محمد حسنين هيكل، «حديث يتجدد عن العمل الداخلي ومشاكله (١٠)»، الأهرام ٢٩/ ١/ ١٩٦٥.

(٧) أحمد بهاء الدين، «هذه الدنيا»، أخبار اليوم ٢٨/ ٤/ ١٩٦٢، ص ٥.

(٨) إحسان عبد القدوس، «مسئولية جمال عبد الناصر»، روز اليوسف ١/ ١٠/ ١٩٦٢، ص ٣ - ٤.

(٩) خطاب عبد الناصر في الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة في دور الانعقاد الثاني في ١٢/ ١١/ ١٩٦٤.

(١٠) خطاب عبد الناصر في المؤتمر الشعبي بمحافظة أسيوط قبل الاستفتاء عليه في ٨/ ٣/ ١٩٦٥.

(١١) كلمة عبد الناصر أمام أعضاء الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي في ١٦/ ٥/ ١٩٦٥.

(١٢) مناقشات عبد الناصر في جامعة الإسكندرية مع المبعوثين في ٦/ ٧/ ١٩٦٦.

(١٣) خطاب عبد الناصر في الاحتفال بالعيد الرابع عشر للثورة في ميدان الجمهورية في ٢٢/ ٧/ ١٩٦٦.

(١٤) خطاب عبد الناصر في مؤتمر الاتحاد الاشتراكي بالسويس بمناسبة عيدها القومي في ٢٢/ ٣/ ١٩٦٦.

(١٥) خطاب عبد الناصر في الاحتفال بعيد العمال في شبرا الخيمة في ٢/ ٥/ ١٩٦٧. وانظر تأكيد فتحي خليل لفكرة توالد أعداء الثورة كما وردت في خطاب ناصر في: «طحالب الثورة»، روز اليوسف، ٨/ ٥/ ١٩٦٧، ص ٧.

(١٦) خطاب عبد الناصر في مؤتمر الاتحاد الاشتراكي في الإسماعيلية في ٢٤/ ١٢/ ١٩٦٤.

(17) Beattie, K., Egypt during the Nasser Years, p. 163.

(١٨) أحمد بهاء الدين، «هذه الدنيا»، أخبار اليوم ١٤/ ٣/ ١٩٦٤، ص ٥.

(١٩) أحمد بهاء الدين، «قضية الديمقراطية»، المصور ٢٩/ ١/ ١٩٦٥، ص ٩.

(٢٠) للاطلاع على برنامج مؤتمرات التوعية في محافظة القاهرة انظر: «تحديد أماكن ومواعيد ومؤتمرات التوعية الاشتراكية»، الأخبار ٨/ ٣/ ١٩٦٣، ص ٣. وللاطلاع على مثال ليوم من أيام التوعية في مختلف المحافظات، راجع، مثلا: «حملة التوعية الكبرى في أسبوعها الثالث»، الأهرام ١٨/ ٣/ ١٩٦٣، ص ٥.

(٢١) نص القانون في: الأهرام ٨/ ١٢/ ١٩٦٢، ص ٥، ٩.

٢٢) طارق البشري، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، ص ١٣٦ - ٧. وصاغ البشري المسألة بما يوحي بالتعارض بين التوسع في الانتخاب في مؤسسات الدولة واشتراط عضوية الاتحاد، ولكن هذا الفصل يؤكد تكاملهما.

٢٣) طارق البشري، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، ص ١٢٦.

٢٤) ممدوح طه، «حديث مع حسين الشافعي عن عضوية الاتحاد الاشتراكي»، الأهرام ٢/ ٤/ ١٩٦٣، ص ٧. التشديد من عندي.

٢٥) خطاب عبد الناصر من القصر الجمهوري بالقاهرة إلى الشعب عقب الانفصال في ١٦/ ١٠/ ١٩٦١.

٢٦) محمد حسنين هيكل، «الاتحاد القومي» (المقال السابع من سلسلة «أزمة المثقفين»)، الأهرام ٢١/ ٧/ ١٩٦١.

٢٧) خطاب عبد الناصر في المؤتمر الوطني في ٤/ ٧/ ١٩٦٢.

٢٨) نفسه.

٢٩) أحمد بهاء الدين، «الماضي والمستقبل»، أخبار اليوم ١٧/ ١٠/ ١٩٦١، ص ٣.

٣٠) أحمد بهاء الدين، «يوميات الأخبار»، الأخبار ١٦/ ١٠/ ١٩٦١، ص ١٠.

٣١) «هذه الدنيا»، أخبار اليوم ٢٨/ ٤/ ١٩٦٢، ص ٥.

٣٢) خطاب عبد الناصر في المؤتمر الوطني في ٤/ ٧/ ١٩٦٢. ولكن في ١٩٦٨ أعيد تشكيل الاتحاد بالانتخاب.

٣٣) نفسه.

٣٤) مادة ٧، فقرة (ب)، بند ٣.

٣٥) «تنظيماتنا الشعبية والسياسية»، الأخبار ١/ ٨/ ١٩٦٦، ص ١٠. وهي مناقشات علي صبري مع المبعوثين.

(36) Beattie, K., Egypt under the Nasser Years, p. 165 - 66.

٣٧) كلمة عبد الناصر أمام أعضاء الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي (أي جميع أعضاء مجلس الأمة ولكن في اجتماع، لا جلسة برلمانية، بصفتهم ممثلي الاتحاد الاشتراكي في المجلس)، في ١٦/ ٥/ ١٩٦٥.

٣٨) خطاب عبد الناصر في المؤتمر الوطني في ٤/ ٧/ ١٩٦٢.

٣٩) انظر جدولا ببرنامج التوعية في القاهرة في: «تحديد أماكن ومواعيد مؤتمرات التوعية الاشتراكية»، الأخبار ٨/ ٣/ ١٩٦٣، ص ٣.

٤٠) «الاحتفاليون.. مرة أخرى»، روز اليوسف ٤/ ٣/ ١٩٦٣، ص ٥؛ «الاتحاد الاشتراكي مدرسة الشعب»، روز اليوسف ٦/ ٥/ ١٩٦٣، ص ٥.

٤١) خطاب عبد الناصر في الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة في دور الانعقاد العادي الثاني في ١٢/ ١١/ ١٩٦٤.

٤٢) «كلمة اليوم»، الأخبار ٢١/ ٦/ ١٩٦٢، ص ٦.

٤٣) «حسين الشافعي يعلن في اجتماع لجان الاتحاد الاشتراكي للإعلام»، الأخبار ٢٣/ ١٢/ ١٩٦٣، ص ٥.

٤٤) محمد حسنين هيكل، «الطريق إلى الثورة الإدارية»، الأهرام ١٣/ ٣/ ١٩٦٤.

٤٥) محمد حسنين هيكل، «حديث يتجدد عن العمل الداخلي ومشاكله (٣)»، الأهرام ٤/ ١٢/ ١٩٦٤.

٤٦) فتحي غانم، «أخبار في الجرائد»، روز اليوسف ٢٢/ ١٠/ ١٩٦٢، ص ١٠.

٤٧) انظر نص القانون في: الأهرام ٨/ ١٢/ ١٩٦٢، ص ٥، ٩.

(٤٨) وحين تشكلت بالانتخاب، أوضح عبد الناصر في أول اجتماع لها، برئاسته أنه يصعب أن تمارس اختصاصاتها باعتبارها السلطة العليا في البلاد، لأن «الدولة لها أسرار»: «هل حنحط [:سنضع] هنا كل الأسرار - الدولة لها أسرار - من أول جلسة كده؟ واحد يقول لي: ما احنا [:بالطبع لأننا] اللجنة المركزية. طيب إذا طلع هذا الكلام برَّه [:خارج الاجتماع] يبقى إيه؟... فيه ناس مثلًا متصورة إن اللجنة المركزية من أول جلسة حتتولى... كل السلطة في الدولة؛ باعتبارها - زي أنا ما قلت في المؤتمر - أعلى سلطة سياسية... هذا الموضوع بييجي [:سيكون] بالتدريج»: كلمته في الجلسة الأولى للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي في ٣ أكتوبر ١٩٦٨، في: http://nasser.bibalex.org/Data/Docs/Sessions/v1/Galsa1.htm. والفكرة منطقية للغاية، بالتحديد لأن النظام مبنى على أن الدولة؛ وبالتحديد النظام السري، هو السلطة، بينما الاتحاد الاشتراكي، باستثناء دوره الرسمي كأعلى سلطة على الورق، تابع. والحاضرون ليسوا سوى رجال سمح الرئيس بانتخابهم واجتماعهم بهذا الشكل، وبالتالي هو الذي يحدد أدوارهم بصرف النظر عن أية قوانين. وجدير بالذكر أن الاتحاد الاشتراكي لم تنعقد له أية اختصاصات في دستور ١٩٦٤، وورد ذكره فيه فقط بموجب إعلان دستوري في يناير ١٩٦٩، نص على انقضاء عضوية عضو مجلس الأمة إذا فقد عضوية الاتحاد الاشتراكي. فالقانون المنظم للاتحاد الذي يعطيه «السلطة الشعبية»، التي ترسم السياسة التي تنفذها السلطات الأخرى ليس له أي أساس في الدستور الذي أصدره عبد الناصر بإرادته المنفردة.

(49) Harik, Iliya, «The single party as a subordinate movement: The case of Egypt", in: World Politics, Vol.26, No.1, October 1973 (p. 80 - 105), p.90 - 91.

(٥٠) مادة ٤.

(٥١) مناقشات عبد الناصر في المؤتمر الوطني في ٤/ ٧/ ١٩٦٢.

(٥٢) «تنظيماتنا الشعبية والسياسية»، الأخبار ١/ ٨/ ١٩٦٦، ص ١٠. سبق ذكره.

(٥٣) المقدمة والأهداف، في: الأهرام ٨/ ١٢/ ١٩٦٢؛ ص ٥، ٩..

(٥٤) محمد عودة، «ضمانة الميثاق في القيادات الشعبية وحدها»، آخر ساعة ٢٧/ ٦/ ١٩٦٢، ص ٩.

(٥٥) محمود المراغي، «كيف يمارس الشعب رقابته على الإنتاج»، روز اليوسف ٢٩/ ١٠/ ١٩٦٢، ص ١٢ - ١٣.

(٥٦) مادة ٩.

(٥٧) مناقشات عبد الناصر في المؤتمر الوطني في ٤/ ٧/ ١٩٦٢.

(٥٨) نفسه.

(٥٩) خطاب عبد الناصر في المؤتمر الوطني في ٤/ ٧/ ١٩٦٢ (ردا على سؤال عن وضع رجال القوات المسلحة في الاتحاد).

(٦٠) خطاب عبد الناصر في اللجنة التحضيرية بمجلس الأمة في ٢٥/ ١١/ ١٩٦١.

(٦١) «مناقشة مفتوحة (٧)»، الأهرام ١١/ ٢/ ١٩٦٦.

(٦٢) «حديث يتجدد عن العمل الداخلي ومشاكله (٩)»، الأهرام ١٥/ ١/ ١٩٦٥.

(٦٣) «حديث عن العمل الداخلي (١)»، الأهرام ٢٠/ ١١/ ١٩٦٤.

(٦٤) «استكمال بناء الاتحاد الاشتراكي هو المهمة الكبرى الآن»، الأهرام ١٠/ ٤/ ١٩٦٤. وسنرى لاحقا أن المسألة على العكس، اقتبس الاتحاد الاشتراكي النظم الحكومية وفكرة اللجان المتخصصة في

مجلس الأمة لكي تستطيع قيادته تكوين فكرة عن الأمور الفنية تتيح للاتحاد التفاوض مع الإدارات الحكومية المتخصصة.

٦) «الاشتراكية والرقابة الشعبية» (ندوة منشورة)، روز اليوسف ٢١/ ٥/ ١٩٦٢، ص ١٤.

٦) «حسين الشافعي يقول في مؤتمر للتنمية الإدارية»، الأخبار ٢٠/ ١٢/ ١٩٦٣، ص ٦.

٦) خطاب عبد الناصر في الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة في دور الانعقاد الثاني في ١٢/ ١١/ ١٩٦٤.

٦) محمد حسنين هيكل، «حديث يتجدد عن العمل الداخلي ومشاكله (٣)»، الأهرام ٤/ ١٢/ ١٩٦٤.

٦) «حديث يتجدد عن العمل الداخلي ومشاكله (٩)»، الأهرام ١٥/ ١/ ١٩٦٥.

٧) «أزمة فكرية في أساسها!»، الأهرام ١٢/ ٨/ ١٩٦٦.

٧) «مناقشات جمال عبد الناصر مع أعضاء اللجنة التنفيذية والأمانة العامة»، الطليعة، ع ٣، مارس ١٩٦٥، ص ١٢، ١٦. بالمقابل، اقترح خالد محيي الدين جعل تشجيع الناس على الادخار وخفض الاستهلاك الموضوع الذي ينشط به الاتحاد.

٧) إنجي رشدي، «موقف المثقفين من تجربة التوعية الاشتراكية ما زال سلبيا»، الأهرام ٢/ ٢/ ١٩٦٤، ص ٨. وقد أثيرت مشكلة اجتهاد كل محافظة في توفير المحاضرين وما قد يخلقه ذلك من اختلافات في «عملية التوعية والتربية السياسية»: إنجي رشدي، «جهاز مركزي للتربية السياسية»، الأهرام ١١/ ٢/ ١٩٦٤، ص ٨.

٧١) هذا ما قاله زكريا محيي الدين للدارسين: جلال عارف، «تجربة سياسية جديدة»، أخبار اليوم ٧/ ٨/ ١٩٦٥، ص ١٠.

٧) كتب عنها أحمد حمروش: «كلام في السياسة»، روز اليوسف ١٦/ ١/ ١٩٦٧، ص ٣ - ٤. وقد أشاد موسى صبري أيضا بمجلة «صوت الجماهير» التي كانت تصدر عن أمانة الدعوة والفكر بمحافظة أسيوط بالتعاون مع منظمة الشباب بها: «يوميات الأخبار»، الأخبار ٢٣/ ١١/ ١٩٦٦، ص ١٠.

٧) «عام في حياة الاتحاد الاشتراكي»، الاشتراكي، ع ١٥، ٢١/ ٨/ ١٩٦٥، ص ١٨ - ٩. وكانت تصدر كل أسبوعين. وكان قسم كبير من التوزيع إداريا، على فروع الاتحاد الاشتراكي المختلفة.

٧) «لجنة الدعوة والفكر الاشتراكي تقرر»، الأخبار ١٤/ ١٠/ ١٩٦٣، ص ٦.

٧١) «المعهد الاشتراكي وتدريب القيادات السياسية»، الاشتراكي، ع ٦، ١٧/ ٤/ ١٩٦٥، ص ٩.

٧) «الخطة الجديدة للمعهد العالي للدراسات الاشتراكية»، الاشتراكي، ع ١٤، ٧/ ٨/ ١٩٦٥، ص ١٠.

٧) «برنامج المعاهد الإقليمية للدراسات الاشتراكية»، الاشتراكي، ع ٤٥، ١/ ١٠/ ١٩٦٦، ص ٧.

٨) «أسس جديدة لرعاية الشباب»، الاشتراكي، ع ١٩، ١٦/ ١٠/ ١٩٦٥، ص ٨.

٨) انظر مثلا خطة معسكرات شباب جامعة القاهرة ونشاطهم الريفي والحضري وتدريبهم على خدمة المجتمع فيها عام ١٩٦٧ في: «طلاب جامعة القاهرة في خدمة المجتمع الريفي»، الأخبار ٣٠/ ٤/ ١٩٦٧، ملحق الرياضة، ص ٣. وكان رئيس قسم إعداد القادة في الجامعة هو محفوظ عبد الرحمن. وبشأن برامج الخدمة العامة لطلبة المعاهد العليا، انظر مثلا: «أسبوع شباب المعاهد العليا»، الأخبار ٢١/ ٣/ ١٩٦٦، ص ٦.

٨٦) عبد الغفار شكر، منظمة الشباب الاشتراكي: تجربة مصرية في إعداد القيادات: ٩٦٣ - ١٩٧٦، ط ١ (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٤)، ص ٥٣ - ٨. وانظر أيضا: «منظمة الشباب تعتمد على القيادات الشابة المستعدة للنضال»، الاشتراكي، ع ٢٢، ٢٨/ ١١/ ١٩٦٥، ص ٨، حيث أعلنت أن عدد الرواد وصل إلى ٣٠٠؛ «أسس جديدة لرعاية الشباب»، الاشتراكي، ع ١٩، ١٦/ ١٠/ ١٩٦٥، ص ٩. وانظر «حديث زكريا محيي الدين إلى رواد الشباب»، الاشتراكي، ع ٩، ٢٩/ ٥/ ١٩٦٥، ص ٩، حيث

قال لهم: «أنتم كرواد لشباب المستقبل... يجب أن تقوموا بالدراسات اللازمة التي تمكنكم من إقناع الشباب بالميثاق... يجب أن نكون نحن أنفسنا مقتنعين اقتناعا كاملا بالميثاق حتى نقنع الشباب في المستقبل». وكانت الفكرة في البداية الاعتماد في بناء المنظمة على اتحادات الشباب في الجامعات: «زكريا محيي الدين يعلن في مؤتمر الطلاب»، الأخبار ١٣/ ٤/ ١٩٦٥، ص ٩.

(٨٣) «زكريا محيي الدين يجتمع أربع ساعات»، الأخبار ٢٧/ ٨/ ١٩٦٤، ص ٦. التشديد من عندي.

(٨٤) مناقشات عبد الناصر مع الشباب في معسكر تدريب قيادات الشباب في حلوان في ١٨/ ١١/ ١٩٦٥؛ «كلمة إلى قيادات الشباب»، الأخبار ١٩/ ١١/ ١٩٦٥، ص ١١. وقد أثيرت مسألة تأثير هذه الامتيازات من حيث أنها ستؤدي إلى تدفق كثير من راغبي الانتفاع على المنظمة، وكان رد أمين الشباب: «الحقيقة أن مثل هذا الكلام يشوه فكرة المنظمة ومغزى بنائها... إن مهمة المنظمة هي الإسهام المباشر، كما قلت، في عمليات البناء الاشتراكي»: روز اليوسف ١٨/ ٧/ ١٩٦٦، ص ٢٤. وقد أناط بها علي صبري مهمة «تنظيم المجتمع والجماهير بقيادات قد تقود هذا المجتمع في ظرف من الظروف في متاهات بعيدة عن أهداف المجتمع»: «قرارات وتوصيات اللجنة المركزية لمنظمة الشباب في دور انعقادها الأول»، الاشتراكي، ع ٤٦، ١٥/ ١٠/ ١٩٦٦، ص ١٢ - ١٣، ١٩. والواقع أن المراجع تجنبت تناول قضية الامتيازات، وهو مبدأ ثابت، على أية حال، منذ عهد هيئة التحرير.

(٨٥) «المشروع الأساسي لمنظمة الشباب»، الاشتراكي، ع ٤٠، ٢٣/ ٧/ ١٩٦٦، ص ١٠.

(٨٦) «١٠٠ آلاف فتى وفتاة من منظمة الشباب في أكبر مسيرة شعبية شهدتها القاهرة»، الأهرام ٢١/ ١٢/ ١٩٦٦، ص ٧.

(٨٧) عبد الغفار شكر، منظمة الشباب الاشتراكي، ص ٦٢ - ٧.

(٨٨) نفسه، ص ٩٠ - ١.

(٨٩) نفسه، ص ٧٤ - ٥.

(٩٠) «١٠٠ آلاف فتى وفتاة»، الأهرام ٢١/ ١٢/ ١٩٦٦،، ص ٧.

(٩١) «جهود منظمة الشباب كان لها أثر كبير في مقاومة دودة القطن»، الاشتراكي، ع ٤٠، ٢٣/ ٧/ ١٩٦٦، ص ٥٤.

(٩٢) حامد دنيا، «يوميات الأخبار»، ١٤/ ٤/ ١٩٦٧، ص ٨. وكان ذلك في مباراة الأهلي والإسماعيلي في الإسماعيلية.

(٩٣) «تقييم العمل السياسي مرهون بزيادة الإنتاج»، الاشتراكي، ع ٦١، ١٣/ ٥/ ١٩٦٧، ص ١٢ - ٣. والعنوان دال بما يكفي. وقد جاء في كلمة علي صبري: «إن تقييم القيادة السياسية اليوم في مصنع ميت غمر مرتبط بما تحققه من كفاءة في الإنتاج... ومن هنا تكون المتابعة موضوعية... ويصبح العمل السياسي عملا علميا ومدروسا، وبهذا نستطيع فعلا أن نحوز ثقة القواعد الشعبية».

(٩٤) عبد الغفار شكر، منظمة الشباب الاشتراكي، ص ٧٤.

(٩٥) «اللجنة المركزية لمنظمة الشباب في دور انعقادها الثاني»، الاشتراكي، ع ٥٤، ٤/ ٢/ ١٩٦٧، ص ١٦ - ٧، ٢٠.

(٩٦) عبد الغفار شكر، منظمة الشباب الاشتراكي، جدول ٢ - ٣، ص ٨٥.

(٩٧) «المشروع الأساسي لمنظمة الشباب»، الاشتراكي، ع ٤٠، ٢٣/ ٧/ ١٩٦٦، ص ١٠.

٩) «خطوات العمل في ميدان تنظيم الشباب» (وهو تقرير أمانة الشباب بالاتحاد الاشتراكي عن خطوات العمل في المستقبل)، الاشتراكي، ع ٢١، ١٣/ ١١/ ١٩٦٥، ص ١٢ - ٣.

٩) حمادة حسني، عبد الناصر والتنظيم الطليعي السري ١٩٦٣ - ١٩٧١، ط١ (مكتبة بيروت، القاهرة ٢٠٠٨)، ص ٤٧.

١٠) هذا ما ذكره المرجع السابق، ص ١٩.

١٠) أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو، ج١، ص ٦١٢.

١٠) ولكن تبين بالتجربة أنه حزب النظام، أي بلا رؤية سياسية سوى التبعية للنظام. ففي مايو ١٩٧١، انضم معظم أعضاء التنظيم للسادات، صاحب السلطة الشرعية، ضد الجناح الآخر، وساهموا بنشاط في تصفية جناح علي صبري. راجع: حمادة حسني، عبد الناصر والتنظيم الطليعي، الفصل الثالث.

١٠) كانت الخلية القاعدية هي «المجموعة»، ثم لجنة القسم فلجنة المنطقة فلجنة المحافظة، ثم اللجنة المركزية، ومنها مجموعة تسمى الأمانة العامة تتولى العمل اليومي. انظر لائحة التنظيم في: حمادة حسني، عبد الناصر والتنظيم الطليعي، ملحق رقم ١.

١٠) Beattie, Kirk, J., Egypt during the Nasser Years, p. 167 - 68.. والرقم غالبًا مبالغ فيه.

(105) Ibid., p. 168.

١٠) انظر: حمادة حسني، عبد الناصر والتنظيم الطليعي، ملحق رقم ٣، ص ١٨٦ - ٢٠٩.

١٠) انظر: رفعت السعيد، مجرد ذكريات (الهيئة المصرية العامة للكتاب: سلسلة مكتبة الأسرة، القاهرة ١٩٩٩)، ص ٣٤٧ - ٥٥.

١٠) «حسين الشافعي يقول: الاشتراكية بدأت من الإسلام»، الأخبار ١١/ ٣/ ١٩٦٣، ص ٩، ١١. وقد واصل شرح الاشتراكية بالمصطلحات الإسلامية لاحقا. انظر مثلا: «لجنة التوعية بالإسكندرية أتمت مهمتها»، الأخبار ١٤/ ٣/ ١٩٦٣، ص ٤.

١٠) خطاب عبد الناصر في الجلسة التي عقدها مع الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي في ٢٥/ ٢/ ١٩٦٥.

١١) Beattie, K., Egypt during the Nasser Years, p. 193.. وهو يذكر رقم مئات الآلاف.

١١) مثلا: كتب عبد العزيز فهمي أن هذا الحدث «يحمل الدليل الصريح على غياب الاتحاد الاشتراكي أو تكاسله»: «ما بعد المؤامرة!!»، أخبار اليوم ٢٥/ ٩/ ١٩٦٥، ص ٨. وقد تشكّل «التنظيم القطبي» الإخواني بينما كان سيد قطب في السجن، ولكن قادته اختاروه مرشدا للتنظيم بعد الإفراج الصحي عنه في ١٩٦٤: شريف يونس، سيد قطب، ص ٧٩.

١١) بشأن نشاط الاتحاد الاشتراكي في هذا الشأن انظر: «من حياة الاتحاد الاشتراكي»، الاشتراكي ع ١٩، ١٦/ ١٠/ ١٩٦٥، ص ٢٢ - ٣.

١١٢) «الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي تناقش قضية الإخوان المسلمين»، الاشتراكي، ع ١٧، ١٨/ ٩/ ١٩٦٥، ص ٨ - ٩.

١١٤) «حسين الشافعي يتحدث عن الاتحاد الاشتراكي ومؤامرة الإخوان»، روز اليوسف ٢٧/ ٩/ ١٩٦٥، ص ٤ - ٥.

١١٥) «بدء العمل على هدي الدراسات الشاملة»، الاشتراكي، ع ١٨، ٢/ ١٠/ ١٩٦٥، ص ١. وقد نُقل حسين الشافعي رئيسا للجهاز المركزي للمحاسبات.

١١٦) «علي صبري يعلن في الاسكندرية»، الأخبار ١٢/ ٧/ ١٩٦٦، ص ٤.

(١١٧) علي صبري، «السنة الحاسمة في حياة التنظيم السياسي»، الاشتراكي، ع ٤١، ٦/ ٨/ ١٩٦٦، ص ١٧.
(١١٨) علي صبري، نفسه، ص ١٨.
(١١٩) نفس الموضع.
(١٢٠) «هذه هي الرقابة الشعبية» (حوار مع عبد الفتاح أبو الفضل عضو الأمانة العامة)، الأخبار ٦/ ٤/ ١٩٦٥، ص ٣، ٩.
(١٢١) «لجنة الدعوة والفكر الاشتراكي تجتمع ساعتين»، الأخبار ١٠/ ٧/ ١٩٦٣، ص ١١.
(١٢٢) انظر مثلا: ندوة «الانتهازية والسلبية»، روز اليوسف ١٥/ ١٠/ ١٩٦٢، ص ١٢.
(١٢٣) إحسان عبد القدوس، «خواطر سياسية»، روز اليوسف ١/ ٤/ ١٩٦٣، ص ٣.
(١٢٤) محمد الخفيف، «ليس حزبا للحكومة أو تجميعا للصفوة المختارة!»، الأهرام ١٦/ ١٢/ ١٩٦٢، ص ٩.
(١٢٥) «علي صبري يتحدث عن التنظيم السياسي»، الاشتراكي، ع ٥١، ٢٤/ ١٢/ ١٩٦٦، ص ١٢.
(١٢٦) «علي صبري يحدد نقطة البداية في مرحلة قادمة»، الاشتراكي، ع ١٩، ١٦/ ١٠/ ١٩٦٥، ص ٣.
(١٢٧) نفسه، ص ٢.
(١٢٨) نفسه، ص ٤. وكان رجاء النقاش قد دعا عام ١٩٦٢ إلى «تكوين الجهاز الرئيسي للاتحاد بالاختيار في المرحلة الأولى»: «النظرية وحدها لا تكفي»، أخبار اليوم ٩/ ٦/ ١٩٦٢، ص ١٣.
(١٢٩) «علي صبري يتحدث عن التنظيم السياسي»، الأخبار ٧/ ١١/ ١٩٦٥، ص ٩.
(١٣٠) «اجتماع الأمين العام بأعضاء اللجنة التنفيذية»، الاشتراكي، ع ٢٦، ٢٢/ ١/ ١٩٦٦، ص ٤.
(١٣١) «السنة الحاسمة في حياة التنظيم السياسي»، ع ٤١، ٦/ ٨/ ١٩٦٦، ص ١٨.
(١٣٢) كلمته أمام مؤتمر أعضاء المكاتب التنفيذية في ١٢/ ١/ ١٩٦٦.
(١٣٣) «العمل السياسي عمل من أجل الشعب» (محاضرته في افتتاح الدورة الثانية للمعهد العالي للدراسات الاشتراكية - المناقشات)، ص ٧؛ «حوار مفتوح مع علي صبري (٣)» الأهرام ٢٤/ ٤/ ١٩٦٧، ص ٧.
(١٣٤) «علي صبري يتحدث» (حديث أجراه معه أحمد حمروش)، روز اليوسف ١٢/ ٩/ ١٩٦٦، ص ٧.
(١٣٥) «ماذا نفهم من حديث الأمين العام؟»، الاشتراكي، ع ٢٠، ٣٠/ ١٠/ ١٩٦٥، ص ١٦.
(١٣٦) «علي صبري يعلن في المعهد العالي للدراسات الاشتراكية»، الأخبار ٨/ ١٢/ ١٩٦٦، ص ٣.
(١٣٧) «حوار مفتوح مع علي صبري (٥)»، الأهرام ٢٦/ ٤/ ١٩٦٧، ص ٧.
(١٣٨) «علي صبري يحدد نقطة البداية في مرحلة قادمة»، الاشتراكي، ع ١٩، ١٦/ ١٠/ ١٩٦٥، ص ٥؛ «العمل السياسي عمل من أجل الشعب»، سبق ذكره، ص ٥.
(١٣٩) «اجتماع الأمين العام بأعضاء اللجنة التنفيذية»، الاشتراكي، ع ٢٦، ٢٢/ ١/ ١٩٦٦، ص ٣.
(١٤٠) نفسه، ص ٣، ١٥.
(١٤١) «الاتحاد الاشتراكي يقود معركة الدودة»، الاشتراكي، ع ٣٩، ٩/ ٧/ ١٩٦٦، ص ٢ - ٥.
(١٤٢) «المؤتمرات المشتركة»، الاشتراكي، ع ٤٩، ٢٦/ ١١/ ١٩٦٦، ص ١٠ - ١١. وكان الحل الذي تم التوصل إليه هو تنظيم أسواقهم المتنقلة وتخليصهم من «البلطجية»، وجمع رسوم منهم وإلزامهم

لتجهيز المكان كجمعية استهلاكية: «تجربة تنظيم الباعة المتجولين في بولاق وباب الشعرية»، الاشتراكي، ع ٥٤، ٤/ ٢/ ١٩٦٧، ص ٢٢ - ٣.

١٤٥) «العمل السياسي بين رصف الطريق وزيادة الإنتاج»، الاشتراكي، ع ٤٢، ٢٠/ ٨/ ١٩٦٦، ص ٢٨ - ٩. وبصفة عامة صرح علي صبري بأن «التلاحم اليومي بين الأجهزة الإدارية والأجهزة السياسية هو اللي [:الذي] بيخلق العلاقات السليمة داخل وحدة الإنتاج»، وأن هدفهما واحد هو «الإنتاج للمجتمع»: «حوار مفتوح مع علي صبري (١)»، الأهرام ٢٢/ ٤/ ١٩٦٧، ص ٧. كما أن «السلطة التنفيذية أصبحت تحيل بعض المشاكل المعروضة عليها إلى الاتحاد الاشتراكي، وهناك حالات كثيرة أحالتها النيابة أو الشرطة [إليه]... وتمت تسويتها شعبيا»: «أمين الوجه البحري يقول» (حديث مع كمال الحناوي)، روز اليوسف ٢٦/ ١٢/ ١٩٦٦، ص ٩. وبرغم هذا التعاون العميق صرح أمين القاهرة أن هذه المشاركة الحكومية والشرطية لا تقلل من «واجب المجالس الشعبية في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية»: «كلمة اليوم»، الأخبار ١٠/ ٣/ ١٩٦٦، ص ٦.

١٤٦) مناقشات عبد الناصر مع الشباب في معسكر تدريب قيادات الشباب في حلوان في ١٨/ ١١/ ١٩٦٥.

١٤٧) عبد الغفار شكر، منظمة الشباب الاشتراكي، ص ٨١ - ٢.

(148) Beattie, Egypt during the Nasser Years, p. 185 - 86.

١٤٩) Ibid., p. 187 - 88. وانظر احتفاء الصحفي عبد العزيز فهمي بالمناسبة، قائلا إنه في مواجهة الرجعية «لم يكن بد من أن... يفعل الاتحاد الاشتراكي ما تفعله كل التنظيمات السياسية في العالم كله.. وأن يقدم للجماهير مرشحيه ويؤيدهم بكل ما يملك من الوسائل... وهذا ما بدأه الاتحاد الاشتراكي بقدر محدود في انتخابات نقابة المحامين»: «الاتحاد الاشتراكي والمحامون»، أخبار اليوم في ٣/ ١٢/ ١٩٦٦. وانظر أيضا: حامد دنيا، «يوميات الأخبار»، الأخبار في ٢٥/ ١١/ ١٩٦٦.

١٥٠) استنكر أحد الصحفيين ترشح آخرين أمام أحمد الخواجة، على أساس أن الكل أعضاء الاتحاد الاشتراكي وكان يجب أن يلتزموا بتأييد المرشح الرسمي: أحمد لطفي حسونة، «يوميات الأخبار»، ٩/ ١٢/ ١٩٦٦، ص ١٢. ولكن هذا التعليق يُغفل مدى جرأة هذه الخطوة في حد ذاتها، أي ترشيح مرشح رسمي، بما يتنافى مع مبدأ المساواة بين أعضاء الاتحاد.

١٥٠) حول هذه المسألة، انظر: شريف يونس، استقلال القضاء (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة ٢٠٠٧). وللاطلاع على مزيد من التفاصيل وبعض الوثائق، انظر: حمادة حسني، عبد الناصر والقضاء: دراسة وثائقية (د.ن.، القاهرة ٢٠٠٥).

١٥١) خطاب عبد الناصر في الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة في دور الانعقاد العادي الثاني في ١٢/ ١١/ ١٩٦٤. وبمناسبة الحملة الشاملة التي سبقت الاستفتاء عليه رئيسا للجمهورية عام ١٩٦٥، والتي وُظف فيها أعضاء مجلس الأمة، كل في دائرته، قال لهم: «عايز وانتم في دوايركم إنكم ترجعوا لنا بصورة للمشاكل التي تواجه الناس، لا نستطيع أن نقود هؤلاء الناس إلا إذا عرفنا مشاكلها وحليناها [:قمنا بحلها]. والقيادة هي معرفة مشاكل الجماهير وحلها»: خطابه في الجلسة التي عقدها مع الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي العربي في ٢٥/ ١١/ ١٩٦٤.

١٥٢) خطاب عبد الناصر في المؤتمر الشعبي بمحافظة المنيا قبل الاستفتاء عليه في ٩/ ٣/ ١٩٦٥. وهذا كله له أصل في الميثاق: «إن القيادة الحقيقية هي الإحساس بمطالب الشعب والتعبير عنها وإيجاد الوسائل لتحقيقها وتجميع قوى الشعب وراء الجهود المحققة لها»: الباب الثامن، ص ١٢٣. ولكن

هذه الصيغة المطولة أقرب إلى صياغة لمبدأ الاستيحاء. وأصلا، الصيغة قديمة من عهد الاتحاد القومي. راجع هامش ١٥٧ الفصل الرابع.

(١٥٤) «علي صبري يحدد أهداف منظمة الشباب»، الأخبار ٣/ ١٠/ ١٩٦٦، ص ٩. وكان الأمين العام للمنظمة آنذاك حسين كامل أحمد بهاء الدين. وقد ادَّعى علي صبري أن تنظيمات الحكم السابقة على الاتحاد الاشتراكي كانت تشبه في نشاطها السياسي الوضع السابق على الثورة، فكانت عبارة عن «خطب وشعر ونثر وتحميس».

(١٥٥) كلمة عبد الناصر من جامعة الإسكندرية احتفالا بالعيد الرابع عشر للثورة في ٢٨/ ٧/ ١٩٦٦.

(١٥٦) أحمد حمروش، «الشباب والسياسة»، روز اليوسف ٢١/ ٢/ ١٩٦٦، ص ٤ – ٥. التشديد من عندي.

(١٥٧) مناقشات عبد الناصر مع المبعوثين بجامعة الإسكندرية في اليوم الثاني في ٧/ ٨/ ١٩٦٦.

(١٥٨) «مناقشات الرئيس جمال عبد الناصر مع المبعوثين»، الأخبار ٨/ ٨/ ١٩٦٦، ص ٤.

(159) Dekmejian, H., Egypt under Nassir.

(160) Beattie, K., Egypt during the Nasser Years.

(١٦١) انظر: خطاب عبد الناصر في افتتاح دور الانعقاد العادي الأول لمجلس الأمة في ٢٦/ ٣/ ١٩٦٤.

(١٦٢) محمد حسنين هيكل، «استكمال بناء الاتحاد الاشتراكي هو المهمة الكبرى الآن»، الأهرام ١٠/ ٤/ ١٩٦٤. التشديد من عندي.

(١٦٣) محمد الخفيف، «تفاعل الجماهير مع القيادة الثورية هو أساس الاختيار»، الأهرام ١١/ ١٢/ ١٩٦٢، ص ٩.

(١٦٤) عبد الملك عودة، «الجهاز السياسي الجديد.. ضرورة عاجلة»، الأهرام ١/ ٤/ ١٩٦٣، ص ٩.

(١٦٥) إحسان عبد القدوس، «الذين يتساءلون؟!»، روز اليوسف ١٦/ ١١/ ١٩٦٤، ص ٤.

(١٦٦) مناقشات عبد الناصر مع الشباب الذين حضروا معسكر تدريب قيادات الشباب في حلوان في ١٨/ ١١/ ١٩٦٥. وعلق الصحفي الماركسي صلاح حافظ على المناقشات بأن معناها أن عبد الناصر سيخصص مزيدا من الجهد للتنظيم الشعبي: «نقطة تحول.. بلا ضجة»، آخر ساعة ٢٤/ ١١/ ١٩٦٥، ص ١٠.

(١٦٧) خطاب عبد الناصر في مؤتمر الاتحاد الاشتراكي بالسويس بمناسبة عيدها القومي في ٢٢/ ٣/ ١٩٦٦.

(١٦٨) «كلمة اليوم»، الأخبار ١٨/ ٤/ ١٩٦٥، ص ٦.

الفصل الثامن

المجال الإيديولوجي ككل

كانت الثورة الدائمة من الناحية التنظيمية نمطا من التعبئة يجمع كل ملامح نظام ثورة التي تعرض لها الباب الأول: نظام يقوم على هندسة سياسية واجتماعية من أعلى، يتضمن «القوامة الشعبية» التي تجسدها الزعامة. وكان الجديد بعد فترة المدينة الفاضلة أسسة القدرة الانقلابية لتعمل داخل كل مؤسسات الدولة الرسمية، من خلال أجهزة ميت سياسية، ولكن بلا سلطة، بما في ذلك «التنظيم الطليعي». كان أيضا نظاما يقوم لى فكرة معدلة من «الاتحاد»، حيث أصبح «تحالف قوى الشعب العاملة» عملية راعية مستمرة ضد أعداء الشعب الذين أكد عبد الناصر أنهم موجودون ويتكاثرون منظمون «أحسن من الاتحاد الاشتراكي».

وكان من نتائج ديمومة الثورة بهذا الشكل إقامة مجال إيديولوجي صراعي بين كافة مصالح التي ظلت ممثلة وصاحبة نفوذ داخل مؤسسات النظام. ولكن هذا المجال لإيديولوجي الصراعي الذي أتاحته المؤسسات والمقولات الرئيسية للميثاق تم قاره من أية إمكانية تنظيم شعبي أو مستقل كما رأينا، لتدور الصراعات حول النظام أجهزته المركزية وممكنات الحركة التي يسمح بها، بما يحقق فاعليتها كمجال للفرز التجنيد وبناء التوازنات ومنع التسيس المضاد، وهي الصيغة العامة التي استقر عليها نظام. بذلك كله أصبح المجال الإيديولوجي مجالا كثيبا، لأنه كان يستثير باستمرار ماقات تيارات وقوى مختلفة ترغب في الاستثمار فيه، أو مضطرة لذلك دفاعا عن نسها، لبحرى احباطها بانتظام بقرارات انقلابية تطول المتبارين، ليجدوا أنفسهم في

النهاية بيادق خاضعة لتلاعبات صراعات النخبة الأمنية. وسوف نرى الآن تكوينات هذا المجال بشكل تفصيلي، وصولا إلى بنيته العامة.

(١) الصراع على الإسلام

كانت الشرعية الإسلامية أحد الجوانب الجوهرية للشرعية، بفعل أن الصراع الأساسي لتثبيت النظام، بعد القضاء على التيارات الديمقراطية، كان مع الإخوان وتطلب الصراع حشد المؤسسات الدينية، بما فيها رجال الإخوان الذين اختاروا جانب النظام. كما شهد عهد «المدينة الفاضلة» تزايد قوة هذا التيار بفعل الدور الأساسي الذي لعبه في تجريم الشيوعية، التي اعتُبرت العدو الرئيسي للقومية العربية في عهد الوحدة، وبفعل إيديولوجيا الخصوصية الرائجة آنذاك. وكانت محصلة هذا كله بروز التيار الإسلامي عملاقا من داخل مؤسسات النظام أثناء مناقشات «الميثاق»، كما رأينا

والواقع أن هذا التيار استفاد بشدة من قمعية النظام، برغم أن القمع طال الإخوان بأكبر قدر. فقد كان التحكم الشامل في المجال السياسي والإيديولوجي مطلبا أساسيا لهذا التيار منذ نشأته، وكانت مشكلته مع بعض أجنحة النظام أن هذا التحكم لا يسير في الاتجاه المرغوب فيه تماما. وفي هذا الإطار دار الصراع حول العلاقة بين الإسلام والاشتراكية، باعتبار الأخيرة الشعار الوحيد المتفق عليه بين «الميثاق» وتقريره.

كان خيار تيار «تقرير الميثاق» واضحا في المزج الكامل بين الاشتراكية والإسلام. وقد رأينا كيف نوَّه حسين الشافعي، بوصفه أمينا عاما للاتحاد بوجود تصورين للاشتراكية وانحيازه للتصور الإسلامي. ولكن هذا الاتجاه كان له في الواقع وجهان. فالدفاع عن اتجاه «تقرير الميثاق» كان يتطلب أيضا من «الإسلام»، أي من التيار الثقافي الذي يعمل باسم الإسلام، أن يقر أيضا بأن الإسلام اشتراكي وبأن النظام إسلامي. وهكذا خطب حسين الشافعي في مؤتمرات بالبحيرة مشبها الإيمان بالاشتراكية بالإيمان بالله، ونوه بأهمية عزل الرجعية ومواجهتها قائلا إن «الإسلام كان صريحا فاعتبر كل ما قبله (جاهلية) وكذلك نحن نعتبر كل ما قبل الثورة رجعية، ويجب الإصرار على هذا لأن عدم الإصرار تمييع للمعركة». وفي البرنامج التثقيفي لأمانة قصر النيل أعلن كمال رفعت: «أنا في

ـيري أن الاشتراكية نابعة من الإسلام، من العدالة الاجتماعية، ومن الثورة الاجتماعية الإسلام التي قام الإسلام الحقيقي عليها»[١].

وقد شارك في محاولة حصول النظام على الشرعية الدينية أيضا عدد من رجال ـين، أهمهم محمد البهي الذي تولى وزارة الأوقاف من سبتمبر ١٩٦٢ إلى مارس ١٩٦٠، ثم أحمد الشرباصي الذي حل محله. فقبيل صدور «الميثاق» قال محمد البهي:

> أنا أرى أن نظامنا الحالي متفق تماما مع الإسلام وفي إطاره... فالإسلام يعترف بالمجهود الفردي ولكنه يُلزم ولي الأمر بالتدخل إذا ما سيطر المجهود الفردي على مرفق عام، أو إذا أخل بالتوازن الواجب توافره في المجتمع... وكذلك... ولي الأمر يتدخل لحماية الناس من الاستغلال... والإسلام يقرر أن ليس للإنسان في دخله إلا ما يكفي نفقته ونفقة عياله، أما الباقي فهو ملك القطاع العام. والرسول يقول إن في المال حقا غير الزكاة... فلولي الأمر أن يأخذ ما يشاء في أي وقت للصالح العام[٢].

وقد سعى في فترة توليه الوزارة لربط الدعوة الدينية بإيديولوجيا النظام، وقال ـ هذا الصدد: «أنا أعتبر إمام المسجد مثل الأستاذ في المدرسة أو الكلية. إن هناك ـات يحضرون كل يوم ليتلقوا العلم والتعبئة على يديه»[٣]. وفي كلمته لطلبة الأزهر ـناسبة بدء العام الدراسي، تحدث مدافعا عن قانون تطوير الأزهر، فأكد أن الثورة ـمن بالأزهر وبدور رجاله، وأن القانون سُن لكي «تسلك جامعته الجديدة طريقها ـ البناء وتتصل معاهده بالحياة في حاضرها ومستقبلها... [وبذلك] ستحفظ الدعوة ـسلامية من الانحراف... ويومئذ تكون الريادة الإسلامية ريادة تعبر عن إيمان وفي ـبيل اللـه والوطن»[٤].

كما نشر في «الطليعة» مقالا طويلا أكد فيه وجود تلازم مطلق بين الإسلام والاشتراكية. ـلاشتراكية في نظر الإسلام تعتبر «(حقيقة أزلية) من الحقائق التي لا مجال فيها لاختلاف ـكر... [فالمعمورة] للناس كافة على السواء... ذلك هو الأصل الاقتصادي الكبير ـشتراكية في الإسلام». والاشتراكية والإنسانية متلازمان في الإسلام، «فإذا تخلفت ـشتراكية آلت الأمور للصوص الإقطاع والرأسمالية ونشأت الطبقة التي تجعل الفقر ـلذل والمرض نصيبا موروثا للأكثرية العاملة من أبناء الشعب». وقرر أن تقريب الفوارق ـذويب الفوارق بين الطبقات هما من سياسات الرسول في المدينة. ولكنه ذهب بالأمر

إلى أبعد الحدود، لتصبح الاشتراكية نوعا من «الحتمية الإلهية» التي تنطبق بالتالي على النوع البشري كله، لأن الإسلام:

> إذا قرر أن الاشتراكية هي الصلة الفطرية التي تربط الناس [وهو يقررها]... إنما يقرر جانبا من «التركيب الطبيعي» أو من «التصميم الهندسي» الذي لا يجوز تغييره أو العبث به، لأنه بعض وجودنا. وكذلك إذا أمر أن يدور تثمير المال وتداوله على نطاق الأمة بأسرها، محذرا أن يكون دولة بين فئة الأغنياء، وحدهم، فإنه ليس أمر إرشاد أو استحسان، بل هو فريضة تمثل سنة أزلية في الاقتصاد والاجتماع(٥).

كذلك كان الأزهر يشارك في الأنشطة الدعائية للاتحاد الاشتراكي. فمثلا وضع شيخ الأزهر مع أمين الاتحاد الاشتراكي للقاهرة برنامجا مشتركا «لدعم القيم الروحية بين جماهير الشعب»، وتم تكوين لجنة لتعمل على «تطوير الاحتفالات الدينية والقضاء على البدع والشعوذة»(٦). وتم إحياء ليالي رمضان الموافق ديسمبر ١٩٦٦/ يناير ١٩٦٧ بشكل مشترك، مع توجيه الواعظين ليختاروا «الموضوعات التي تهم الجماهير وتربط الدين بالأهداف والشعارات التي يرفعها مجتمعنا الثوري والاشتراكي». وعلى مدى أطول، جرى إعداد برنامج لتدريب الأئمة والوعاظ، لا للدفاع عن الاشتراكية بصفة عامة فحسب، بل أيضا عن سياسات النظام التفصيلية. فشمل البرنامج تثقيفهم في أمور «تنظيم النسل» وعبادة العمل وغير ذلك. وتم توجيه الاتحاد الاشتراكي بدوره لطرح «مناقشات تجمع بين النواحي الروحية مع ربطها بواقع حياتنا...»(٧). وبالمثل اعتبرت وزارة الأوقاف توجيه أئمة المساجد والزوايا قضية محورية، فأعدت نماذج من خطب الجمعة المتميزة، لتوزعها على الخطباء، خصوصا الخطب التي تؤيد النظام في قضايا المختلفة، مثل تقديس العمل، والحذر من المؤامرات على الوطن، والتضامن من أجل الوطن، والادخار ومحاربة الإسراف، فضلا عن الدعاء لأولي الأمر(٨).

لك فإن «الميثاق عندما يدعونا إلى تجميع المدخرات الوطنية إنما يستمد دعوته من ين الإسلامي الحنيف»[١١]. والنبي «ينادي في صراحة بتوزيع الثروة توزيعا عادلا ن الجميع إذا ما تعرض المجتمع لأزمة أو حاجة»[١٢]. وبصفة عامة فإن «كل القيم ي يدعو إليها المجتمع الاشتراكي ويلتزم بها هي قيم ينادي بها الدين الإسلامي»، ما قيم المجتمع الرأسمالي هي «قيم الفردية والأنانية واستغلال الآخرين!»[١٣]. دت الصفحة محو الأمية وتنظيم الأسرة[١٤]. ودفاعا عن إصلاح الأزهر، مجددا، ب محرر الصفحة أنه «عندما قامت الثورة فكرت على الفور في أن تعود بالدراسة الأزهر إلى شكلها الذي كان يحلم به المصلحون الكبار من أمثال الشيخ محمد ده»، فكان الإصلاح «عودة بالدين الإسلامي إلى أصوله الصحيحة»[١٥].

وبناء على تشعب الترابط بين الدين والسياسات المتبعة على اختلافها أدرك محرر سفحة الدينية بـ«الاشتراكي»[١٦]، أن «مجتمعنا قد نما نموا ضخما... وتعددت كلات التطبيق بحيث أصبحت في حاجة إلى متخصصين.. فندوة التوعية التي ترمي ، تأكيد القيم الروحية عند العمال تتفق في خطوط عامة مع ما يؤكدها عند الفلاحين، كنها ـ في نفس الوقت ـ تختلف عنها في التفاصيل... كذلك القضايا الفكرية في ربط ين بالحياة عند المثقفين لها نوعيتها المتميزة... أكاد أحس أننا على أبواب مرحلة من رتنا الاشتراكية تحتاج منا إلى المفكر الديني والداعية الديني المتخصص». خصوصا ا «شئنا أم أبينا سنجد الدين في المعركة.. إذا قصرنا في الربط بين الدين والحياة فإن صومنا يتخذونه وسيلة لضرب مجتمعنا الاشتراكي»[١٧].

من هذه العينة يتضح أنه لا محل لما ذكره عبد الناصر عن فصل الدين عن السياسة[١٨]، ـ كانت الدولة بأكملها ضالعة في الربط بينهما، وكان «الميثاق» نفسه يقدم تفسيره خاص للدين كما رأينا، حتى إذا تغاضينا عن «تقرير الميثاق».

كان للتلقيح الإيديولوجي بين الإسلام والاشتراكية عواقب بعيدة المدى. فمن ن تأييد سياسات النظام وشعاراته باسم الإسلام ترسيخ الأصولية الإسلامية كمعيار سياسة. لكن النظام بوصفه نظاما يقوم على حلبة صراعات حول مواقع النفوذ فيه ن مضطرا لذلك. كان القول بأن سياسات النظام نابعة من الإسلام، يعني ضمنيا

أيضا أن الشريعة هي مصدر شرعية سياسات النظام، أو أن هذا ما يجب أن يكون. واستعارة الشرعية من المؤسسة الدينية لا يعني إخضاعها فحسب، بل يعني تقويتها أيضا. وإضفاء صفة اشتراكية على الإسلام يستتبع بدرجة أو بأخرى إضفاء صفة إسلامية على الاشتراكية. ونظرا لأن النظام كان يفتقر إلى رؤية واضحة أو عميقة بشأن الإصلاح الديني، فقد ساهم في تزايد غلبة الطابع الفقهي للدين الذي بدأ في أواخر القرن التاسع عشر، وبالتالي كان الدخول في منافسة على الشرعية الدينية يرسخ سلطة المؤسسة الفقهية كمصدر للشرعية، كما يحول مصدر الشرعية ذاته من «الميثاق» إلى الفقه، وبالتالي يثير قضية مشروعية «الميثاق» من وجهة نظر الفقه. وكان من مظاهر ذلك الاحتفاء البالغ بأي تأييد إسلامي لسياسات النظام.

كان «الميثاق» يستطيع أن يقتبس ويرفض من الماركسية ما يشاء، بشكل انتقائي مُعلن، بغير أن يثير ذلك مشكلة، لأنه رفض الماركسية كمصدر لمشروعية اشتراكيته من الأصل، كما وصفها أحيانا بأنها مستوردة، أو ملحدة، أو أداة لتربية العملاء... إلخ. غير أن حجج الأصالة هذه بالذات كانت تدعم شرعية الفقه، الأكثر أصالة، إزاء «الميثاق». وبينما كان بمقدور النظام أن يطيح بالماركسيين ويزج بهم في المعتقلات حتى لا يحرجوا اشتراكيته في المؤتمرات، ويحل بذلك تنظيماتهم عمليا، قبل أن يحلوها هم رسميا كما سنرى، كان وهو يضرب الإخوان يدعم الأزهر ويدفع به نحو الحداثة، فيخلق بذلك بداخله جمهورا حداثيا من أصول ريفية، مشابها للجمهور الذي قام عليه تنظيم الإخوان ذاته، أي أنه كان يبذر الأصولية بذرا.

كانت المشكلة أكبر من ذلك. لم يؤد الفقر الإيديولوجي للنظام فقط إلى عجزه عن تدعيم أو توفير سياق ملائم لإصلاح ديني، بل أيضا إلى اتسام رؤيته «لاشتراكية الإسلام» بالهزال. فقد كانت، كما تبدو من نصوص المدافعين عنها، أشبه بتلفيق أكثر منها مذهبا فقهيا راسخا. فهي لم تتقدم حتى إلى مستوى تقديم تفسير متكامل للشريعة، ناهيك عن أن تكون تفسيرا للإسلام ككل، أي الإسلام كعقيدة، وإنما أخذت وقائع من هنا وهناك، وأحاديث وآيات بعينها لتبرير سياسات اتُّخذت سلفا، لم يقل أحد إنها هي التي ألهمت اتخاذ هذه الإجراءات. مثل هذه الدعاية لم تكن لتعني في أفضل الأحوال

ر من أن إجراءات النظام غير متناقضة مع الفقه. وبالتالي كانت المحصلة هي أن
سير الإسلامي للاشتراكية غازل الأصولية الفقهية بغير أن يشبعها. لم يطرح النظام
اسا علمانيا لسياساته صراحة، كما لم يكن يستوحي الفقه في سياساته، وإنما كان
قفه بين هذا وذاك. ومن بين النتائج المتأخرة لهذه السياسة الإيديولوجية أن دارسي
نرة من ذوي الميول الأصولية استنكروا استخدام المؤسسات الدينية لإضفاء الشرعية
ى النظام(١٩). غير أنهم غالبا لا يدركون أن موقفهم ذاته، أي استنكارهم، هو أحد
إاض نفس الظاهرة التي يستنكرونها.

*

لا شك أن الضباط لم يبتدعوا الاستخدام الإيديولوجي للدين، بل ورثوا تأييد
زهر من ضمن ما ورثوا من ملحقات السراي، ومن علاقاتهم السابقة بالإخوان،
كنهم مع ذلك قطعوا شوطا مهما نحو تدعيم هذا الاستخدام وجعله جزءا جوهريا
المشهد الإيديولوجي، يغوص في التفاصيل. لم تعد المساندة تقتصر على الدعاء
تكام في صلاة الجمعة، وإنما أصبحت تشمل تأييدهم في كل سياساتهم وتبررها،
سبح القضايا الفقهية من مصادر الشرعية لأية سياسة نوعية أو تفصيلية، ولو كانت
جيع الادخار الفردي. وباختصار، كان موقف النظام إزاء المؤسسة الدينية، برغم
طرته عليها، دفاعيا في الجوهر، فقد كانت هي التي تمنح الشرعية لإيديولوجيا
لمام، لا العكس.

مع تزايد أهمية الشرعية الإسلامية، بدأت الأصولية تضع تحفظاتها، ولو في صيغة
و كما لو كانت تأييدا. فمثلا أتت توصيات أول مؤتمر سنوي لمجمع البحوث
سلامية مؤيدة لاشتراكية النظام، ولكن على الوجه الآتي: قرر المؤتمر،

> بعد الدراسة المستفيضة لموضوع الملكية أن حق التملك والملكية الخاصة من
> الحقوق التي قررتها الشريعة الإسلامية وكفلت حمايتها، كما قررت ما يجب في
> الأموال الخاصة من الحقوق المختلفة، وأن من حق أولياء الأمر في كل بلد أن
> يحدوا من حرية التملك بالقدر الذي يكفل درء المفاسد البيئية وتحقيق المصالح
> الراجحة... وأن لأولياء الأمر أن يفرضوا من الضرائب على الأموال الخاصة ما يفي
> بتحقيق المصالح العامة. وأن المال الطيب الذي أدى ما عليه من الحقوق المشروعة

إذا احتاجت المصلحة العامة إلى شيء منه، أُخذ من صاحبه نظير قيمته يوم أخذه. وأن تقدير المصلحة وما تقتضيه هو من حق أولياء الأمر. وعلى المسلمين أن يسدوا لهم النصيحة إن رأوا في تقديرهم غير ما يرون[٢٠].

فالحد من حرية التملك محدود بدرء المفاسد. والتأميم جائز للمال الطيب ولكن بتعويض بقدر قيمته، كما يمكن أن يراجَع أولي الأمر في تطبيقه. ولكن الأهم أن مجمل ما ينتقص من حق الملكية الخاصة لا سند له إلا السلطة المطلقة لأولياء الأمر، لا لأية حقوق اجتماعية أصلية للسكان. وكل هذه الإباحات الموكولة للإمام وحده ترد على أصل هو الملكية الخاصة الذي بدأت به الفقرة. فليس ثمة أي شيء في الفقرة المؤيدة تعتبر النظام الاشتراكي، صراحة أو ضمنا، نظاما طبيعيا أو مشروعا في حد ذاته، ناهيك عن أن يكون أفضل من النظم التي تقوم على الملكية الخاصة مثلا. وقد تكررت أفكار مشابهة في بعض البحوث التي تُليت في المؤتمر بهذا الشأن[٢١].

فوق ذلك، كان التأييد، سواء كانت تحفظاته كثيرة أو قليلة، مصحوبا بمطالب أصولية بجعل شرعية النظام ككل إسلامية فقهية. فبعد صدور «تقرير الميثاق» أجمل أحمد الشرباصي، الذي أصبح كما رأينا وزيرا للأوقاف، حصيلة المكاسب الأصولية في المؤتمر الوطني في كتيب أبرز أهمية علاقة الثورة بالإسلام. فكفاح الثورة كان «الدين يقوم مقام الروح منه»، بما في ذلك معركة بورسعيد عام ١٩٥٦[٢٢]. وأخذ يعدد أيادي الدولة البيضاء التي جعلت التعليم الديني إجباريا في المدارس، مطالبا بجعله إجباريا في الجامعة أيضا، وأقامت «المؤتمر الإسلامي»، و«المجلس الأعلى للشئون الدينية»، وتوسعت في استقبال «البعوث الإسلامية»[٢٣]. وانتهى إلى أن «ثورة ٢٣ يوليو ثورة مؤمنة»[٢٤]، وبناء على ذلك فإن الطليعة الثورية فيما قال هي «(حملة المصاحف) الذين حملوا على صدورهم كتاب ربهم المجيد»[٢٥]. وبطريقة خذ وطالب راح يشكو من «ضعف الوازع الديني»، واعدا النظام بأن دعم هذا الوازع هو وحده الذي سيخلق إنسانا منضبطا ذاتيا[٢٦]. وبعد هذا احتفى بتقرير الميثاق الذي اعتبره «شرحا وتحديدا وتوكيدا للنصوص الهامة المتعلقة بالدين التي جاءت في الميثاق» وعدَّد واجبات النظام الدينية التي وردت في التقرير في عشرين نقطة، شملت أيضا القول بأن حرية العقيدة تكون «دون تطاول على دين الدولة الرسمي»، وحده[٢٧].

وفي مؤتمرات مجمع البحوث الإسلامية اقترن التأييد المتحفظ للاشتراكية (أو
دق للتأميم) الذي رصدناه بطرح مطالب أصولية صريحة. ففي المؤتمر الثاني مثلا
شيخ الأزهر على كلمة الشافعي في افتتاح المؤتمر قائلا إنه «قد عرف أولو الأمر
الجمهورية العربية المتحدة... أن في رصيدنا الإلهي من الدين الإسلامي مقومات
ِتقاء إلى حضارة إسلامية ذاتية لا شرقية ولا غربية»[٢٨]. وفي المؤتمر الثالث
لدر المشايخ توصية «تنص على ضرورة العمل على تطهير المجتمعات الإسلامية
الغزو الفكري والأخلاقي وإرشادها إلى كمال التعاليم الإسلامية وصلاحها لحل
كلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية»، كما أوصى «جميع السلطات
اكمة في مختلف الدول الإسلامية على أن تعمل على تنقية تشريعاتها ونظمها من
ما يخالف حكم الإسلام، وأن ترد هذه التشريعات والنظم إلى كتاب الله وسنة
وله»، كما طالب بأن «تتضافر جهود المسلمين، حكومات وأفرادا، على توجيه
تهم العامة والخاصة وجهة إسلامية سليمة... في نظم الحكم والإدارة والقضاء،
ِ يصلح الفرد المسلم، وحتى يتحقق بصلاح الأفراد ذلك المجتمع الإسلامي
ريم المؤمن بربه، والمعتز بدينه، والقادر على الوقوف في وجه تيارات الإلحاد
غزو الفكري والأخلاقي». أما أضعف توصية، فلم تكن أقل من «إحياء التراث
سلامي والتعريف الصحيح بالإسلام، عقيدة وشريعة، وعلى مختلف مستويات
قين والتعليم والتثقيف»[٢٩]. وتركت التوصيات للمتلقي مهمة استنتاج الفكرة
امة، أي المطالبة بالدولة الدينية على مذهب «الحاكمية»، فضلا عن التأكيد طيلة
قت على المسلم والإسلام والمسلمين، في نظرة طائفية صريحة للدولة.

وفي أبحاث هذا المؤتمر الأخير نشر محمد عبد الله العربي بحثا عن الاقتصاد
سلامي، رفض فيه الاقتصاد الرأسمالي والسوفييتي معا، وتجاهل ما قد يسمى اقتصاد
ميثاق»، ليقرر «أفضلية الاقتصاد الإسلامي على جميع النظم المعاصرة»، وعاب
ِ البلاد الإسلامية بُعدها عن تطبيق «أحكام الاقتصاد الإسلامي في مجال ملكية
ال والعمل»، وقرر أن الاقتصاد الإسلامي «يشجع المسلم على الإنتاج... وأعطى
رية في اختيار العمل، واعترف بالتفاوت الفطري بين الأفراد... ودعا إلى التنافس
ِ ...ِ في ...ِ العمل والانتاج»[٣٠]

غير أن المد الأصولي لم يكن أزهريا فحسب. وإنما تبدى من حين لآخر في منابر أخرى. فمثلا تلقى الصحفي أحمد الصاوي محمد خطابين أحدهما من وكيل نيابة هو الحمزة دعبس يطالبان بقطع يد السارق، باعتباره «الدواء الناجع لمرض عضال. وكيف لا وواصف هذا الدواء هو الله سبحانه وتعالى»(٣١). وعن لجنة الصحافة والإعلام في الاتحاد العام لطلاب الجمهورية صدر كتاب بعنوان «نماذج من الفكر الاجتماعي الإسلامي»، يطالب بفرض الحجاب على النساء وقرر بصفة عامة أن «البشرية وليد غاب عنه أبوه» بالبعد عن الإسلام(٣٢). بل امتدت الظاهرة إلى الدول العسكرية العربية الأخرى. ففي مؤتمر الأدباء في بغداد عام ١٩٦٥، في ظل «الاشتراكية الإسلامية» لحليف عبد الناصر، عبد السلام عارف، كانت «التوصيات التقدمية التي ظهرت في نهاية المؤتمر لا علاقة لها»، بشهادة أحمد حجازي، «بالجو الذي ساد المؤتمر... [فقد] ألقيت محاضرات تدعو إلى عدم الاتصال بالعالم بحجة الغزو الفكري، ودارت مناقشات دافع مثيروها عن الخلافة التركية، وقالوا فيها بالنص إن الثورات القومية.. داخل الإمبراطورية العثمانية كانت مؤامرة دبرتها الجمعيات اليهودية»(٣٣).

أما الحصيلة النهائية لهذا الاتجاه، فهي بلا شك كتابات سيد قطب. فإذا كان حسين الشافعي قد اعتبر ما قبل الثورة جاهلية ينبغي التطهر منها، فإن سيد قطب طرح بوضوح أن القضية هي التطهر من ذلك النظام نفسه بوصفه جاهليا شكلا ومضمونا. وهي أطروحة أثبتت تاريخيا أنها أقدر على الحشد والتعبئة من «الميثاق»، كما ساهمت في دفع النظام بأكمله في أحضان المؤسسة الدينية بشكل أعمق، بقدر ما اعتمد عليها في نزع المشروعية عن تفسير قطب المعادي للحكم، وإدانة أنصاره(٣٤).

، كشك أن «اشتراكيتنا العربية لا مكان فيها لديكتاتورية طبقة أو وصاية حزب..
ها... تقوم على الملكية الفردية في الزراعة ونشر الملكية الفردية غير الاستغلالية بين
لاحين»[٣٥]. والتعريف الماركسي للاستغلال غير مقبول، فنحن «نحدد الاستغلال
ضوء احتياجاتنا.. لأن التعريفات يجب أن تخدم حياة الناس... فنحن لا نضع بين
ستغلين ذلك المستثمر الذي يدخر جانبا من دخله... [لـ]يتقدم لشراء أسهم وسندات
، أجل خلق صناعة جديدة ترفع مستوى بلاده... إنه مواطن شريف»، و«نحن لا ننظر
، الرأسمالية الوطنية كشر لا بد منه... بالعكس، إنه [:الرأسمالي] عضو عامل في بناء
شتراكية العربية.. وشريك مكتمل الحقوق في وطننا الاشتراكي»[٣٦]. و«اشتراكيتنا»
ما مسألة داخلية خالصة، فهي «ليست مذهبا يحتم على معتنقيه نشره بالسلم أو
مدير الثورات... بل هي تنظيم حتمته ظروف القطر المصري قبل كل شيء». فهي
تراكية عربية اسما ولكن مصرية حصرا. وعروبتها ليست سوى جسر للتعاون مع
كان يسمى آنذاك الرجعية العربية، لأنها تحترم النمو العربي «بتفاعلها وتعاونها مع
قتصاديات العربية.. ومساعدتها الطبقات المالكة [في البلاد العربية] على تقطيع
وطها مع الغرب». وبالتالي التعاون مع رأس المال العربي لا يقل أهمية في رأيه
، الثورة العربية الواحدة[٣٧].

بالمقابل، الصدام مع الشيوعية محتوم لأن «الشيوعية أكبر قوة رجعية في الوطن
ربي»، والسبب أن الشيوعيين يحسون «بوحدة المصير مع الرجعية العربية لأن الاشتراكية
ربية تعني النفي التاريخي لهما معا»[٣٨]، ووعد بأن تُنهي اشتراكيتنا «عصر الفكر
اركسي اللينيني» في العالم[٣٩]. ونحن «نؤمن بإذابة الفوارق بين الطبقات لا إلغاء
لطبقات»، وبينما الماركسية تنحاز للعامل الصناعي، فإننا «لا نفرق بين العامل والفلاح»،
ا رجحنا كفة أحدهما فهي «كفة الفلاح الفقير.. الغالبية العظمى من شعبنا»[٤٠]. وبطبيعة
حال «ليس في الاتحاد الاشتراكي يمين ويسار يتصارعان. ومن الخطأ الفادح القول
جود رجعية فيه أو في أحد تشكيلاته كالنقابات مثلا... الخلافات لا تشكل أبدا يمينا
سارا... [فهو] تنظيم يُمَكِّن الشعب المصري من ممارسة سيادته السياسية... [وليس]
معا سيفسح الطريق لحركة أكثر ثورية أو يسارية. لأن الاتحاد الاشتراكي قد أصبح
قوة واقعة تتخطى اليسار المزعوم وسبقه اليمين الرجعي»[٤١]

وكتب عبد الرحمن شاكر موضحا أنه بعد التأميمات أصبح المطلوب هو «التعاون الطبقي». وستتحقق العدالة الاجتماعية بالتدريج «مع النمو الاقتصادي». و«هذه العملية المتوازنة تختلف بشكل جوهري عن اللجوء إلى القضاء على كافة الأوضاع الطبقية بضربة واحدة». وفي ظل سياسة تذويب الفوارق بين الطبقات «ينبغي أن يختفي تدريجيا ما يسمى بالوعي الطبقي»، ليحل محله «الوعي الاشتراكي الذي يستوعب مصالح الأمة في مجموعها»(٤٢). وكتب جمال سعيد أستاذ الاقتصاد أن الاشتراكية تشمل الفابية (مذهب حزب العمال البريطاني الذي يقول بالتقدم التدريجي نحو الاشتراكية) والكينزية (وهو مذهب دولة الرفاهية في النظام الرأسمالي المنادي بتدخل الدولة لضبط الاقتصاد وتوسيع الإنفاق العام لتجنب الأزمات)، مناديا بأن «نُحِل اشتراكية الحب والعدالة مكان الكره والحقد والصراع الطبقي المرير»(٤٣). وقرر القيسوني وزير المالية المخضرم أن «اشتراكيتنا... تستمد معظم أصولها من الأديان السماوية ومن القيم الروحية ومن تاريخنا، لا من الماديات الرخيصة»(٤٤). و«اشتراكيتنا» أيضا «اشتراكية عابدة مؤمنة... [وهي] تؤمن بالملكية الخاصة وحق التوريث»، وتحويل الأجراء إلى ملاك(٤٥). وكان كمال رفعت، برغم أنه محسوب أحيانا على يسار النظام، يركز في خطب التوعية ـ بدوره ـ على عناصر اللاطبقية، القومية، الاعتراف بالملكية الخاصة، حق الإرث وتقديس الأسرة، فضلا عن فكرة تحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع(٤٦).

أما النظرية القروية في الاشتراكية، أو «اشتراكية المصطبة والمندرة» التي تناولناها من قبل، فلم يقدر لها الاختفاء بعد «الميثاق»، حيث أوضح السادات، وكان آنذاك رئيسا لمجلس الأمة:

> اشتراكيتنا... يجب ألا يتبادر إلى الذهن أبدا أنها اشتراكية مادية... نشأت الاشتراكية أول ما نشأت في القرية على أصول راسخة من الدين والإيمان... [وبعد ضرب أمثلة للتكافل الاجتماعي] الاشتراكية يمليها الدين والمعاملة والإيمان... أما «العلمية» في هذه الاشتراكية... فليست إلا تنظيم وتخطيط هذه المشاركة البدائية بحيث نستطيع أن نحقق لمجتمعنا أعظم فائدة ممكنة حسبما أنتج العلم... فمثلا نستطيع أن نستبدل بالمحراث البدائي ماكينة حرث(٤٧).

ـوج، بسبب اضطرارها للتوافق بشكل أو بآخر مع المصطلح «الميثاقي» المستعار من ـاركسية، والاتكاء على الاشتراكية الإسلامية كإطار إيديولوجي عام لمبدأ الخصوصية. ـكن نظرا لمتانة أسسها الاجتماعية كان تأثيرها كبيرا، خاصة في الجامعات، باسم ـشتراكية العربية[٤٨]. فمثلا نشر طلعت عيسى كتابا بعنوان «الاشتراكية العربية ـلاشتراكيات العالمية» عام ١٩٦٥، تقوم الاشتراكية العربية فيه على «التعايش السلمي ـ الطبقات»، وتتميز بوجود الملكية الخاصة التي هي «فلسفة أصيلة في حل المشكلات ـجتماعية وفقا لنظرة الاشتراكية العربية»، التي توجب «التعايش بين أشكال الملكية ـختلفة». كما قرر أن قوانين يوليو ليست سوى استمرار لفلسفة، عمادها الأول القول ـ «الملكية الخاصة العادلة ضرورة اجتماعية وحق إنساني لا يمكن إلغاؤه... ولهذا ـني على الدولة حماية الملكية الخاصة ما دامت تمارس وظيفتها الاجتماعية من دون ـتغلال»[٤٩]. أما علي البارودي فدافع في كتابه الجامعي بعنوان «دروس في الاشتراكية ـربية» الصادر عام ١٩٦٦ عن الرأسمال الخاص، وطالب بأن «يقدِّم للرأسمالية الوطنية ـ أسباب الأمن الحقيقي والثقة في المستقبل حتى تتشجع»، وأرجع انحرافات القطاع ـخاص إلى «سيل اللوائح والقرارات والتهديدات بالعقوبات الرادعة»[٥٠]. أما رفعت ـحجوب فكرر فكرته الأثيرة القائلة بأن الخاصية الأولى للاشتراكية في مصر هي ـتوفيق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة»، وأوضح أنها تعطي مجالا كبيرا ـحوافز الفردية، وتقر «مبدأ التفاوت في الدخول تبعا للعمل وتبعا للملكية على ألا تكون ـتغلة»، كما قررت الملكية الفردية في الأرض والمباني[٥١].

وبالطبع كان «الميثاق» يحتمل من بعض النواحي هذا التفسير، ولكن طارق البشري ـي جمع آنذاك هذه النصوص الجامعية وغيرها، لاحظ أن التأكيد على فكرة الملكية ـخاصة في ذاتها، وتبجيلها بما يفرضها «كقيمة علوية خارجة عن مجال البحث ـمناقشة»، «يدعم الاتجاهات الفردية المرتبطة بالمشروع الخاص ويشيع روح ـمل الفردي، وينمي الإحساس والرغبة في العمل المستقل المنعزل»[٥٢]. وهو تقييم ـن يمكن أن يوافق عليه من أصدروا الكتب أنفسهم. فهم بصفة عامة كانوا يدافعون ـراحة كما رأينا عن الاتجاهات الفردية، باعتبارها هي ما يميز «اشتراكيتنا» عن غيرها

ولكن «الميثاق» لم يكن سوى الوثيقة الأولى من وثيقتين رسميتين صادرتين عن المؤتمر الوطني. عند اللزوم، كان «تقرير الميثاق» يلعب دور المرجعية للقوى المحافظة داخل النظام، لا الإسلامية فحسب. فحين سئل سليمان الطماوي، أستاذ القانون، مثلا، عن استخدامه لمصطلح «الاشتراكية العربية» الذي لم يرد في «الميثاق»، قال «نحن ملتزمون أيضا بتقرير الميثاق»، ووصل إلى القول بأن التقرير ليس مذكرة تفسيرية للميثاق، وإنما هو «مكمل له! وهذا هو التفسير الوحيد الملزم!»[٥٣]، فجعله بذلك في الواقع فوق «الميثاق»، لأن «التفسير الملزم» هو بطبيعة الحال المرجعية الأولى لأن الأصل يتقيد به. وفي كل الأحوال كان «الميثاق» والتقرير معا يضمان نصوصا عديدة تبرر هذا التفسير.

*

بصفة عامة قام تحالف قوي بين النزعتين المحافظة والإسلامية، لحاجة كل منهما إلى الآخر. من جهة، كانت قدرات الجناح الإسلامي على صياغة المجال العام والنظام السياسي ككل محدودة، لافتقاره إلى أي تصور تنظيمي عن «الدولة الإسلامية» متفق عليه، وإيمانه الصلب بديكتاتورية «الإمام العادل». فكان في النهاية، وهو ما سنراه بشكل تفصيلي في الفصل الأخير، ينطلق من رؤية ثقافية، هي ما أطلق عليه طارق البشري في كتاباته المتأخرة الاستقلال الفكري، ومؤداه عملية أسلمة واسعة للمجتمع، محورها العادات والتقاليد، خصوصا فيما يتعلق بسلوك النساء أو السيطرة عليهن، وحفظ سيادة المسلمين على غيرهم، وبالتالي كانت رؤيته السياسية ومرتكزاته الاجتماعية ضعيفة تتركز أساسا في الفئات الوسطى. بينما تمتع المحافظون بقاعدة اجتماعية قوية، ووجود فاعل داخل مؤسسات النظام، ومشروع سياسي لإنهاء الانقلابية الدائمة، ولكن بغير زحف مقدس هذه المرة، بل بسيادة الجناح المحافظ على غيره، وهو ما تحقق لاحقا في عهد السادات.

ة من حين لآخر، لم يكن لليبراليين صوت يُذكر في ظل سيادة «الوطنية السلطوية»
، اتسع نطاق هيمنتها كما رأينا مع تزايد سيطرة الدولة على مجمل جوانب الحياة
جتماعية، بما فيها الجامعات. وهكذا لجأ المحافظون إلى النزعة الإسلامية التي
بحث نوعا من مظلة إيديولوجية عامة لتحالفهم مع الإسلاميين، والمبرر الممكن
دأ الخصوصية، ليصبح الإسلام، في عمومه، العنوان الإيديولوجي العام للجناح
حافظ. ولاحقا اتبع السادات نفس الإستراتيجية، فربط بين ما أسماه «أخلاق القرية»
ه «رئيس مسلم لدولة مسلمة»، و«دولة العلم والإيمان»، وما أشبه. وتطلبت عملية
دة الفصل بين التيارين عقودا بعد مقتله، وما زالت غير مكتملة بعد.

ا الشيوعيون

تتمثل أهمية الشيوعيين في أنهم القوة السياسية المنظمة الوحيدة الباقية التي ظلت
ي بفتح مجال سياسي. وبرغم أنهم ظلوا من البداية للنهاية طرفا ضعيفا معرضا
جمات المتتالية، فإنهم يستحقون إطلالة مطولة على تحولاتهم الإيديولوجية نظرا
يلقيه ذلك من ضوء على القدرات الإدماجية للنظام، ولدورهم البارز على الساحة
بديولوجية في النصف الثاني من الستينيات.

حين أُلقي القبض على تنظيم الإخوان بقيادة سيد قطب في أغسطس ـ سبتمبر
١٩، بعد الإفراج عن كثير من الإخوان بشهور، كان الشيوعيون قد حلوا تنظيماتهم
ياسية، عدا قلة سعت لتشكيل أو إدامة تنظيمات صغيرة. فقد أفرج النظام عن
يوعيين في مارس ١٩٦٤، بمناسبة زيارة خروشوف لحضور تحويل مجرى النيل
هاء المرحلة الأولى في إنشاء السد العالي. وفي مارس ١٩٦٥ حل تنظيم «الحزب
يوعي المصري ـ حدتو» نفسه بمناسبة الاستفتاء على عبد الناصر، وبعد شهر حل
حزب الشيوعي المصري ـ التكتل» نفسه بدوره، وطلب من الأعضاء التقدم للحصول
ـ عضوية الاتحاد الاشتراكي والنضال من أجل الاشتراكية من داخله. وقد نشرت
مرام الخبر وعلقت قائلة إنه «مما يُذكر أن هذه أول مرة في العالم يقوم فيها حزب
[illegible] الاشتراكية الطليعة»[٥٤].

يتناول هذا الجزء طبيعة التحول الإيديولوجي الذي أدى إلى هذه المحاولة للاندماج داخل النظام، وطبيعة العلاقة بين الشيوعيين والنظام.

في مدة السجن، وحتى بعد الإفراج عنهم، وحتى حل التنظيمين الكبيرين، ظل الشيوعيون يتعرضون لحملات متقطعة من النقد من ناحية والاتهامات المقذعة من ناحية أخرى. فمن باب النقد وتوضيح الاختلافات، كتب هيكل بيانا شاملا بأوجه نقد النظام وميثاقه للشيوعية. فليس عند هيكل «شك في أن الشيوعية تحوي أفكارا تستحق التأمل والدراسة، بل وفيها ما يستحق الإعجاب!»، وهو ما يتسق مع النقل عنه مع التحوير في «الميثاق». بالمقابل فإن «عصر ستالين كان نتيجة طبيعية لأخطاء في نظرية التقدم عن الطريق الشيوعي... [فالشيوعية] لم تصل إلى ضمان لتوفير الحرية لهذه الكثرة التي تحررت من الاستغلال.. [و]لم تتمكن من حل مشكلة الإنسان... [الذي هو] روح أيضا»، كما تفضي فكرة ديكتاتورية البروليتاريا «إلى ديكتاتورية الحزب الشيوعي قائد البروليتاريا»، و«تنتهي بديكتاتورية فرد أو جماعة من الناس يسايرون الفرد فيما يراه». و«نحن نؤمن بحق للإنسان في حرية لا تغتالها ديكتاتورية البروليتاريا، أو ديكتاتورية الحزب، أو ديكتاتورية فرد»، وهو نقد، بالنظر إلى الأوضاع القائمة وقتها، يلقي بالشك على جدية النقد بمجمله.

لكن النقد لا يتوقف هنا. فهناك أيضا نقد «الدماء [التي] تتدفق بلا حساب حتى تصبغ أرض الوطن كله»، للسعي لتغليب طبقة على طبقة، أي الحرب الأهلية التي أسست النظام السوفييتي. وكذلك «المادية المطلقة... [فـ]لا تعترف الشيوعية بالقيم الروحية، والدين أولها». و«لا تعترف بحق الإنسان الفرد... [وتحوله] إلى ترس في الآلة... لكن البشر ببساطة لا يقبلون هذه النظرة إلى الإنسان». وهنا تبرز قيم النظام المصري: «نحن نؤمن بحق للإنسان في ربه... ونحن نؤمن بحق للإنسان في قيم معنوية يستهين في سبيلها، ودفاعا عنها، بكل ماديات الحياة»(٥٥). والواقع أن النقد الجاد الذي يوجه للماركسية كنظرية، على خلاف تصورات هيكل، هو أنها عقيدية وكفاحية، وهو ما يفسر تماسك عدد كبير من الشيوعيين في المعتقلات تحت وطأة التعذيب الشديد.

أما الاتهامات المقذعة، فمنها القول بأن الشيوعيين عملاء للاتحاد السوفيتي،
ناسبة سقوط عبد الكريم قاسم في انقلاب عسكري، ومحاكمة الشيوعيين العراقيين
عتبارهم حلفائه[٥٦]. وهنا قرر هيكل أن الشيوعيين كانوا «طليعة بين صفوف أعداء
ورة العربية الشاملة»[٥٧]. وبعد الإفراج عن الشيوعيين في مارس ١٩٦٤، وحين
كثوا في حل أنفسهم، أخذ هيكل يعدد المواقف الخاطئة للحركة الشيوعية تجاه النظام
، وجهة نظره، أي نقدها لسياسات النظام في أوقات مختلفة. ولكنه أشار أيضا إلى أن
حركة كانت منذ البداية تتمتع بقوة جذب ضعيفة، ولخصها في «مجموعة من الأفكار
ئعة وعائمة، ثم ربط بها عن طريق الغواية بالجنس والمال. الجنس للطلبة والمال
عمال، وهكذا كانت البداية، وأنا أتكلم بكل صراحة وموضوعية!». ومع أن الحركة
شيوعية عنده «موضوعيا» عبارة عن مجموعة من القوادين والمومسات والمواخير،
ه اتهمها بالفشل في مسألة خارج نطاق هذا النوع من النشاط، وهو استكشاف
محركات الأصيلة للثورة في ظروف العالم الثالث كله»، كذلك فشلت الحركة
شيوعية في استكشاف «حقيقة التاريخ العربي الواحد... والمصير العربي الواحد»،
اشت «في عزلة... عن الحركة الوطنية». كذلك، «لو كانت هذه التنظيمات قد نجحت
و بقسط محدود في تحريك كتل الجماهير، لما استطاع الاضطهاد أن يبلغ منها ما
غ!»[٥٨]، فالفريسة هي المسئولة، بسبب ضعفها، عما حدث لها على يد آلة التعذيب
جبارة التي كان يستعملها النظام، وأخيه النظام العراقي الجديد.

*

في نفس الوقت كان ثمة دعوة من جانب بعض كُتّاب يسار النظام لتحقيق التقارب
ن النظام والشيوعيين بعد التأميمات. فبالتسليم بأن النظام أصبح اشتراكيا، انطلقت
دعوة للحوار مع الشيوعية العالمية، لا المحلية. وفي إطار الصراع بين القول بتطبيق
بي للاشتراكية، وفكرة الاشتراكية العربية (أي «الميثاق» مقابل «تقرير الميثاق») رأى
سار الأولى مثل محمد عودة أن «هناك أسسا جوهرية ومشتركة بين الاشتراكيات
ميعا»، و«لو سلمنا جدلا أن الماركسية هي الاشتراكية العلمية... [فإنها] لا بد أن
ن دائما متطورة... وحينما انتقلت النظرية من الفكر إلى التطبيق... كان لا بد أيضا

أن تنصب في قوالب قومية محلية، وهذا ما حدث في الثورة البلشفية»[٥٩]، داعيا بذلك إلى استيعاب متبادل.

مع صدور «الميثاق» ارتفعت بعض الأصوات تطالب بالصفح عن المثقفين الشيوعيين، وبصفة أعم عن المثقفين الذين انتموا للتنظيمات السابقة، أي الإخوان والشيوعيين ومصر الفتاة، وإتاحة الفرصة لهم للعمل في منظمات النظام. فكتب رجاء النقاش يعتذر بالنيابة عن المثقفين، على أساس أنهم «لم يكونوا على معرفة بالطريق الصحيح»، طريق النظام، بسبب «انعدام النظرية» قبل صدور «الميثاق»، و«انتهى البعض إلى هذه التنظيمات أو تلك». وبالتالي بعد صدوره يجب «عدم محاسبة المثقفين على الماضي»، وإتاحة الفرصة لهم لينشطوا في إطاره[٦٠]. وقرر محمد عودة أنه وإن كانت الجيوش العربية قد تدخلت في الحكم «لتملأ الفراغ الثوري والسياسي الذي يخلقه عجز الأحزاب والتنظيمات.. فإن الجيوش الثورية لم تكن لتحقق الثورة... بغير تنظيمات شعبية»، وأشار إلى الإخوان والشيوعيين ومصر الفتاة وأنصار أعمال الإرهاب قبل الثورة، وأقر بفشلهم جميعا وفق للرواية الرسمية، ولكنه عقب قائلا إنه «لا بد أن ندرك تماما أن عزل الرجعيين والانتهازيين شيء مختلف تماما عن عزل التنظيم [الاتحاد الاشتراكي] عن ماضينا وتراثنا السياسي ولهذا يجب أن يكون الاتحاد الاشتراكي العربي بوتقة تنصهر فيها كل القوى الحية والثورية كل قواعد وجماهير التنظيمات القديمة. إن حجب هذه القوى أو إهمالها أو تجاهلها هو الذي يفتح الباب للأفاقين والانتهازيين»[٦١]، أي هؤلاء الذين بلا لون سياسي، الباحثين عن غنائم بخدمة النظام.

وقد فسر الكثيرون أقوال خروشوف أثناء زيارته بأنها اعتراف باشتراكية النظام. كتب مصطفى الحسيني أن ذلك قد «فتح بابا جديدا للاجتهاد في الفكر الماركسي»، فمعنا أنه «يمكن بناء الاشتراكية بلا ديكتاتورية البروليتاريا وبلا حزب شيوعي»، مبشرا بأن ذلك بداية لتعاون فكري[٦٢]. وللمساعدة على تحقيق هذا التقارب كتب خالد محيي الدين أن خروشوف قال له إنه «مع بناء الاشتراكية لا محل للعداء مع الشيوعية... [و] إن بناء الاشتراكية لا يتعارض مع وجود من يؤمنون بالله»[٦٣].

اء اجتماعات اللجنة التحضيرية دافع عن حاجة «التنظيم الشعبي... إلى أولئك الذين
علوا شبابهم وقودا للقلق السياسي» قبل الثورة، ضد الذين يفضلون «الفرد الذي يعد
احب صفحة محايدة بيضاء»(٦٤)، وإن كان لم يحدد الشيوعيين. وأعلن هيكل أن
ثورة المصرية، رفضت أن تقف في [:تتشبث بـ] موضوع معاداة الشيوعيين متصورة
ذلك هدفا من أهدافها... [ومن ثم فهي] تعطي عملا لكل من يطلب حق العمل،
عطي هدفا لكل من يرتضي أهداف النضال الوطني المتمثلة في الميثاق هدفا»(٦٥).
ي نفس المقال الذي قرر فيه أن المنظمات الشيوعية قامت على الجنس والمال قال
. قد «آن الوقت لكي ينظر المجتمع المصري إلى الشيوعية وإلى الشيوعيين نظرة
دية... لقد فات ـ في ظني ـ الوقت الذي كان المجتمع المصري [:النظام] فيه لا
لك إزاء الشيوعية والشيوعيين إلا الوسائل البوليسية» ـ معترفا بعجز «المجتمع»
باسيا إزاءهم ـ وأعلن أنه «يجب تركهم في بحر المجتمع... رأيا وسط الآراء»، مع
احتفاظ بالحل البوليسي احتياطيا إذا حاولوا «تكوين حزب سياسي علني أو سري
، مصر»، وإذا حاولوا «أن يمسوا الدين»(٦٦).

*

لكن هذا التحول في الموقف من الشيوعيين، الذي قام على الجمع بين الاحتقار
لكراهية (وأساسهما إحساس مفرط بالعظمة أصاب النظام آنذاك)، كان مبنيا على
حولات مهمة داخل الحركة الشيوعية نفسها. فلم يكن أحد ليطالب بعودة الشيوعيين
ا كانوا يتخذون مواقف الرفض تجاه النظام. فبالنسبة لذلك القطاع من الماركسيين
رب، ونظيره المصري في السجون، الذي قال بأن الحكم بعد التأميمات يمثل نوعا
ن رأسمالية الدولة، وهو ما يناقض تماما إيديولوجيا «الميثاق»، رد مصطفى الحسيني
ى هذا الرأي عندما ورد في ندوة منشورة لبعض ممثلي الأحزاب الشيوعية العربية
، براج، مؤكدا أن النظام القائم ليس رأسمالية دولة لأن الناتج يفيد الشعب، وقرر أن
اشتراكية يمكن أن تتحقق بغير ديكتاتورية البروليتاريا، مستشهدا بعدة دول من العالم
الث. ويعنينا هنا أنه انتهى بناء على ذلك إلى أن الماركسية مبنية على خبرة بتاريخ
[illegible]

تطور «في غير الطريق الرأسمالي»(٦٧)، والمقصود طريق تطور اشتراكي ما، لا يقوم على حكم الأحزاب الشيوعية. وهي الصيغة التي شاعت من بعد في تحقيق تقارب الشيوعيين مع النظام.

في نهاية المطاف قررت أكبر منظمتين شيوعيتين حل نفسيهما، وهو حدث نادر. وبرغم أن السؤال الرئيسي هنا يتعلق بفهم أبعاده الإيديولوجية، تجب الإشارة إلى أن هذا التحول تم في إطار من القمع العنيف والمتواصل في المعتقلات، وفي ظروف الانعزال الكامل عن المجتمع، بما فيه الطبقة العاملة، مما جعل فكرة تمثيل العمال، وممارسة السياسة عموما، مجرد فكرة نظرية مؤجلة لحين الانعتاق، وهو ما أثر بالتأكيد على تقييم الموقف. فقد كفت الحركة الشيوعية في السجون عن أن تكون حركة سياسية، لتصبح في الأساس مجموعة منظمة لها نشاط سابق، واقعة تحت ضغط السجن الدائم والتعذيب أحيانا. ولكن ليس معنى هذا أن حل التنظيمين كان مجرد نتيجة للاعتقال والعزلة والتعذيب، بل كانت وراءه فكرة ما.

تقوم التربية السياسية للشيوعيين على أن الحزب الشيوعي يمثل طبقة العمال التي أناط بها التاريخ إقامة المجتمع الاشتراكي، ثم المجتمع الشيوعي المتحرر من كل استغلال، والذي تنتهي فيه الدولة والطبقات ويكون شعاره «من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته»، في عالم من الوفرة الشاملة. والمفترض أن هذا المجتمع يأتي في مرحلة تالية للمرحلة الرأسمالية، التي تحقق نموا كبيرا لقوى الإنتاج يؤهل المجتمعات لمرحلة الوفرة الشاملة، وتبني وتوسع طبقة العمال، لتصبح مؤهلة لقيادة الثورة والاستيلاء على السلطة(٦٨).

هدف المباشر هو إقامة مجتمع اشتراكي، فإن الشيوعيين يظلون يمثلون مصالح
طبقة العاملة، ويقودون مشاركتها في الثورة الوطنية الديمقراطية. ولكنهم لا يتوقفون
ا، وإنما يواصلون العمل من أجل المرحلة التاريخية التالية: الثورة الاشتراكية. ولما
نت الطبقة العاملة ستشارك في المرحلة الأولى للثورة مع قوى أخرى، كان الشعار
ي طُرح في الأربعينيات هو «الجبهة الوطنية الديمقراطية»(٦٩)، واتجهت المنظمتان
كبيرتان، حدتو وطليعة العمال، إلى تأييد الوفد.

ولا يعنينا هنا ما إذا كانت قراءة الماركسيين هذه قابلة للتنفيذ آنذاك أم لا، ولا الأسباب
ي أدت إلى أن تكون فكرة محدودة الانتشار. تكفي الإشارة إلى واقع أن قطاعات
بأس بها من الطبقة العاملة كانت تحت سيطرة الإخوان أو الوفد، وأن معظم كوادر
نظيمات الشيوعية المختلفة أتت من الأفندية، وبالتالي كان ادعاء تمثيل الطبقة العاملة
عاء من حيث المبدأ، أو هو هدف لم يتحقق، فضلا عن أن الطبقة العاملة ظلت تمثل
بة صغيرة من السكان، بينما لم تستطع الأحزاب الشيوعية أن تمد نفوذها إلى الريف
رجة تُذكر. وبالتالي حين قام انقلاب يوليو كانت فكرة الثورة الوطنية الديمقراطية،
ساهمة أساسية من الطبقة العاملة، مجرد مشروع لم يستكمل مقوماته. أما ما يعنينا
ا فهو أن هذه الفكرة جعلتهم مقتنعين بأن الديمقراطية البرلمانية، والحريات عموما،
زء لا يتجزأ من مهمة التحديث، خصوصا بسبب ضرورتها لكي يتاح للطبقة العاملة
، تواصل نضالها في ظل المجتمع البرجوازي بعد الثورة.

لكن هناك رؤية أخرى، تبنتها بعض قطاعات الحركة الشيوعية في الأربعينيات،
لورها تنظيم «الراية» الذي نشأ عام ١٩٥٠، أساسا من المنشقين الراديكاليين عن
لدتو. ومؤداها أن المهمة المقبلة، وإن كانت تحقيق الأهداف الوطنية والديمقراطية،
نها لا تعني إقامة مجتمع برجوازي لأن البرجوازية المصرية أصبحت متحالفة مع
استعمار، وبالتالي عاجزة عن قيادة ثورة وطنية أو المشاركة فيها. وتصبح الطبقة
عاملة بالتالي هي المهيأة لقيادة الثورة، متحالفة مع الفلاحين. وهي رؤية كانت
مصحوبة باحتقار البرلمان والنظم الديمقراطية(٧٠).

العاملة هنا تكون في الوقت نفسه طبقة تسعى للسلطة، و«منتدبة»، إن جاز التعبير، لتحقيق مهام تاريخية فشلت طبقة أخرى في تحقيقها. وبالتالي تكون في الوقت نفسه طبقة داخلة في الصراع الطبقي، و«حاملة رسالة» تاريخية مجردة. ويؤدي هذا إلى إمكانية أن يعتبر الحزب الذي يتبنى هذه النظرة نفسه ممثلا للتاريخ شخصيا، وينيط بنفسه بشكل علوي أن يحقق «نداء»، أرسله التاريخ أو روح الشعب أو غير ذلك، مثله مثل أي حزب شعبوي. وهو ما يمكن أن نعتبره نسخة ماركسية مصرية موازية لـ«نداء الشعب للطليعة»، ذلك الشعب المجرد الذي بُني عليه «الميثاق»، أو الشعب الذي أُعلنت ديكتاتوريته بعد أحداث مارس مباشرة. لكن يظل هناك فارق، أن الحزب عليه أن يبني شعبيته عبر صراع في مجال سياسي، ويعبئ الجماهير، لا أن ينوب عن الطبقة صاحبة المهمة التاريخية ويحققها بانقلاب. ولكن التشابه مهم لأنه يؤسس إمكانية معينة: إمكانية التنازل لقوة أخرى، إذا ما أثبتت أنها «تلبي نداء التاريخ» وتحقق مطالبه. فهنا يصبح الوجود السياسي المستقل للحزب بلا معنى، لتتبخر فكرة تمثيل الطبقة العاملة، لأن مهمتها في هذه الطبقة هي تحقيق «المهمة التاريخية» التي حققها آخرون بالفعل.

وقد أطلق الباحث رول ماير على الطريق الأول مسمى «برنامج الحد الأدنى»، وعلى الثاني «برنامج الحد الأقصى»، واعتبر الأول ديمقراطيا والثاني سلطويا. غير أن الفارق الجوهري، والذي يفسر تأييد النظام الجديد في نهاية المطاف، هو ما يمكن وصفه بأنه عقلية «المهام التاريخية». فهذه العقلية تؤدي أيضا إلى اعتبار مواجهة الاستعمار والإقطاع أساس «المرحلة الوطنية الديمقراطية»، بل جوهر الديمقراطية ذاتها، بما يعني اعتبار النظام السياسي الديمقراطي، بالمعنى المفهوم، أي الحريات السياسية والمدنية، مسألة ثانوية[٧١]، على خلاف التركيز على فكرة تمثيل الطبقة العاملة، التي تفضي بطبيعتها إلى جعل مسألة الديمقراطية محورية، باعتبارها المناخ الضروري لتنظيم الطبقة ونضالها. وقد رأينا من قبل كيف طرح فؤاد مرسي (زعيم تنظيم الراية)، على أساس فكرة المهمة التاريخية الوطنية، أن الديمقراطية تتلخص في وجود النظام القائم في السلطة، لأنه نظام وطني، والحرية هي الدفاع عنه وتدعيمه. بهذا الشكل يمكن أن

ظام وفقا لهذه الفكرة كان ديمقراطيا ومشروعا لأنه يقوم بوظيفة، تسمى في هذه
لمانة الماركسية «المهمة التاريخية».

وقد تعددت الانشقاقات والاتجاهات داخل الحركة الشيوعية في تلك الفترة مما
حل لسرده هنا. ولكن يهمنا أن نتعرض باختصار لوثيقة صدرت من أقلية داخل
بم حدتو[٧٢]، في المعتقل، مدت فكرة المهام التاريخية الخاصة بتنظيم الراية على
قامتها. وأهمية هذه الرؤية، برغم أنها رؤية أقلية، أنها تمد كل الخطوط الفكرية التي
ـ إلى قراري حل التنظيمات الشيوعية على استقامتها. وقد كُتبت في المعتقل قبل
ين من الحل.

كانت الفكرة الرئيسية في الكتيب أن ثورة يوليو تتحرك بطبيعتها ذاتها على خطين
:زمين: «التحرر الوطني والتحول الاجتماعي. وبقدر تصاعد الدور الوطني ينشط
حول الاجتماعي...»[٧٣]. بعبارة أخرى، وطنية النظام تدفعه لأن يكون اشتراكيا.
صرف النظر عن التفصيلات النظرية الكثيرة، يفترض الكتيب ضمنيا أن ملكية
ولة لوسائل الإنتاج تساوي تلقائيا ملكية الشعب[٧٤]، وبالتالي يُعتبر ضرب رأس
ال الكبير في عامي ١٩٦١ و١٩٦٣ دليلا على اشتراكية قطاع الدولة. وبناء على
ا حدد الكتيب طبيعة السلطة القائمة بأنها «سلطة معادية للرأسماليين... تصفي
نتهم»[٧٥]. أما السبب في ذلك التحول فهو أن السلطة الوطنية تكتشف أن «البرجوازية
طنية [:المحلية] عاجزة عن تحقيق التطور الاقتصادي، عاجزة عن أن تستقل عن
ستعمار»[٧٦]. مستدعيا بذلك كله فكرة «الراية» عن مهام تاريخية، هي هنا التطور
لاستقلال، تبحث عمن يحققها وتجده. كما أكد أن ضمان نصف مقاعد المجالس
عبية والسياسية للعمال والفلاحين يعتبر دليلا على وجود «حلف اشتراكي» في
لطة[٧٧]. وبعبارات شبيهة بعبارات «الميثاق» تصبح السلطة القائمة هي «سلطة
، الطبقات الكادحة التي تتبين في مسار الثورة أن تحقيق أهداف التحرر الوطني
تلزم التحول الاشتراكي»[٧٨].

التي تعتمد على الملكية الصغيرة مع التحديث، وهو ما سيؤدي بالسلطة فيما بعد لأن تتبنى المفهوم الماركسي للاستغلال، وتعتبر رأس المال بحد ذاته مستغلا. وهكذا فإن السلطة القائمة هي سلطة «حلف» من الطبقات، ستئول قيادته تدريجيا للطبقة العاملة: «إن سلطة الشعب العامل تلد قيادة الطبقة العاملة»[٧٩]، بلا صراع على السلطة، بل من خلال نمو «القطاع الاشتراكي». وهكذا لن يمر المجتمع بثورتين، لأنه منذ ٢٣ يوليو في حالة انتقال تدريجي إلى الاشتراكية.

ويعتبر هذا التصور أساس مشروعية حل الحزب الشيوعي. فالحزب يفترض في نفسه أنه يمثل الطبقة العاملة، ولكن لما كان النظام يبني الاشتراكية، ويمهد فعليا لقيادة الطبقة العاملة للمجتمع، ينتفي أي مبرر لقيام حزب شيوعي: «إن التنظيم يعني السلطة. واستهداف تغيير السلطة يعني الدخول في مرحلة ثورية جديدة لا تقدر السلطة القائمة على إنجاز مهامها»، وهو ما سبق له أن قرر أنه غير صحيح[٨٠]. ومن ثم قَبِل الكاتب ضمنيا نظاما يقوم على فكرة «الحزب» الواحد، إلى الأبد، بل ربما يرفض التعدد من حيث المبدأ بقدر ما يكون بمثابة هدم لهذا النظام و«دخول في مرحلة جديدة»، خاصة أنه لا داعي لأن يكون للطبقة العاملة أي تنظيم سياسي، لأنها ستصل تلقائيا للسلطة مع التطور الصناعي. والخلاصة أنه «لا محل لثورة أخرى، ولذلك لا محل لقيام تنظيم ثوري آخر»[٨١]. وبالتالي يكون الموقف الشيوعي السليم هو حل الحزب الشيوعي.

تمت تطويع الماركسية المصرية للنظام، أي تبريره كنظام ثوري على أساس ماركسي، من الخطوط العامة لكتيب على نجيب، مع تحويرات هنا أو هناك[٨٦]. وبمد هذا نطق إلى نهايته، قرر لطفي الخولي أن «كل محاولة لإعادة التنظيم الشيوعي أو تكوين يم جديد خروج عن الالتزام [بالحل] يجب أن يدان، لأنه يصبح تآمرا ضد قضية الاشتراكية في مجتمعنا»[٨٧]. فالحل هو الواجب الثوري الأساسي.

*

غير أن الشيوعيين، برغم حل تنظيماتهم، وبرغم قبولهم للنظام القائم وحماسهم الدفاع عنه، لم يُقبلوا كشركاء صغار في السلطة. كانت اختيارات النظام تتلخص قبول بعض الأفكار الماركسية ومساهمة المثقفين الماركسيين، بشرط التزامهم يد النظام وميثاقه، وعزل الكوادر الشيوعية الحركية. فتم تعيين عدد من الكتاب الصحف والمجلات ليتولوا بأسلوبهم التنظير للنظام، في وجه معارضة قوية من حل النظام لوجودهم المحدود هذا[٨٨]. ولم يجر قبول الكثيرين منهم كأعضاء في لاتحاد الاشتراكي» ذي العضوية المليونية[٨٩]. وفي أبريل ١٩٦٧ سئل علي صبري ، موانع قبول أعضاء التنظيمات الشيوعية السابقة في الاتحاد الاشتراكي، فقال إن عملية تتم مركزيا وتصل إلى أعلى المستويات حتى يُبت فيها»[٩٠]. وفي النهاية، يُقبل من الشيوعيين سوى عدد محدود من المثقفين في التنظيم الطليعي الذي كان تصاصه شبه مباحثي. أما الكوادر العمالية فلم تُمنع فحسب من دخول الاتحاد، بل دت بحثا عن لقمة عيش، لأن تعيينها في مصانع الدولة كان شبه مستحيل[٩١].

لماذا؟ لم تكن مشكلة النظام مع الشيوعيين مشكلة تتعلق بالولاء، ولكن بوجودهم سه. فتأييدهم للنظام يرجع إلى عام ١٩٥٥ كما رأينا. وبرغم أن السحق وإنجازات ظام معا قد وصلا بالشيوعيين إلى قراري الحل، مطلب النظام، لم يكن مسموحا وادرهم بالتحرك، ولو «دفاعا عن الميثاق»، فقد كان وجودهم في مؤسسات النظام، و كأفراد، مثيرا للقلق والمشاكل في حد ذاته. ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى بيتهم السياسية. فقد اتجهوا دائما إلى تنشيط حركة جماهيرية، وتعويد القطاعات

والمواجهة والجدل والتنظيم، بدلا من أخلاق السمع والطاعة. وهي كلها صفات غير مقبولة من جانب النظام الذي رأينا مدى عجزه عن تشكيل حركة سياسية تؤيده برغم تخلصه من كل منافس. وكانت المحصلة على العكس، تعلم القادة والمثقفين في «التنظيم الطليعي» للطاعة بدلا من النشاط والمبادرة.

فضلا عن ذلك كانت الوثيقة الرئيسية التي أعلن الشيوعيون فيها حل أنفسهم تثير القلق بحد ذاتها، لأنها لم تكن تأييدا مطلقا بلا مضمون، ولا عبادة للزعيم لشخصه، وإنما كانت رؤية سياسية أكدت نقاط اختلاف عن النظام، وفوارق مهمة في رؤيتهم لمستقبل التعاون معه. فتأييد النظام قام على أساس أنه انعطف عام ١٩٦١ «في طريق التطور اللا رأسمالي، طريق التطور الاشتراكي»[٩٢]، وأن «ما يوحد بين كل قوى الاشتراكية» ـ باعتبار الإقرار باشتراكية النظام ـ «هو أكبر وأهم بما لا يقاس مما يفرق بينهم». فهي ليست مبايعة للضباط منذ أن قفزوا على السلطة، ولا اعتذارا عن وجودهم التنظيمي قبل الحل، ولا عن ماركسيتهم. وبهذا المنطق تقرر الوثيقة حل الحزب، ولكن ليس من أجل بيعة للرئيس، وإنما من أجل قيام «حزب طليعي واحد»، يتولى قيادة الشعب، ويضم الشيوعيين بعد الحل[٩٣]. وقرروا أن ذلك الحزب سوف يستلهم «الاشتراكية العلمية»، التي هي «واحدة»، ولكن تطبيقها هو المحدود بالواقع الوطني الخاص، بما في ذلك احترام القيم الدينية[٩٤]. وثمة مهمات ملحة، منها «تطهير أجهزة الدولة من أعداء الاشتراكية وتعديل تعريف العامل والفلاح... وتصفية بقايا معاداة الشيوعية ورفع العزل السياسي عن الشيوعيين المصريين وعن غيرهم من التقدميين»[٩٥].

وقررت الوثيقة أن النقاط الأساسية في برنامج «الميثاق»، لا «الميثاق» المقدس نصا وحرفا، «تصلح أساسا لوحدة عمل كل القوى الاشتراكية». ولكن حتى هذا التأييد المتحفظ مشروط، فيكمل النص: «خاصة إذا نُظر إلى هذه النقاط من زاوية نضالية وعلى أساس أن الحلقة الرئيسية فيها هي تطوير الديمقراطية السياسية لمصلحة الشعب العامل»[٩٦]. وإذا كان عبد الناصر، فيما قالت الوثيقة، قد «دعا إلى تجمع كل القوى الاشتراكية»، فإن المطلوب هو نمط من السياسة مختلف تماما عما يجري:

تبذله الطبقة العاملة والجماهير الكادحة، فإن الحلقة الرئيسية في الموقف هي تطوير الديمقراطية الاشتراكية، بتمكين الشعب من ممارستها ممارسة فعلية. فعن طريق هذه الممارسة للديمقراطية الاشتراكية تُحل ـ بالدقة ـ أعقد المشكلات التي تواجه الثورة، وعن طريقها يتم نقل السلطة إلى تحالف قوى الشعب العاملة(٩٧).

كانت تلك هي العقدة الجوردية التي لم تفلح كل سيوف النظام في قطعها. فبرغم ، التنظيمات لم يقر الشيوعيون أبدا بأن الاشتراكية هي مجموعة مكاسب تمنحها لطة من أعلى، أو قوانين بالتأميم تسمى اشتراكية، ولا بأن تطوير الاشتراكية هو ح المزيد من المكاسب، ورفضوا بذلك ضمنيا اختزال دور الجماهير في «الإيحاء». لك تحفظ النظام بشدة على السماح لهم بالنشاط، ولو كأفراد. فبرغم أن عبد الناصر رد على من شكا من «النشاط الشيوعي الملحوظ» قائلا: «وليه احنا [: ولماذا نحن] الاتحاد الاشتراكي مالناش [: ليس لنا] نشاط؟» فإنه استكمل مطمئنا الحضور على إدخال الشيوعيين السابقين في الاتحاد، سيكون بعد فحص مدقق(٩٨). والحجة ـها غريبة، فهي تتحدث عن «فحص مدقق» لأناس أمضوا سنواتهم الأخيرة تحت ر السلطة في معتقلاتها، حتى أصبحت تعرفهم أكثر من أهلهم. وفي كل الأحوال، ينته ذلك «الفحص» أبدا كما رأينا. وسنرى الآن لماذا استحال على الحكم قبول يولوجيا المثقفين الشيوعيين بعد استسلامهم.

ظل الشيوعيون يلحون بعد الحل على تنشيط الاتحاد الاشتراكي ليعمل كمنظمة اسية بالفعل، يستطيع الشعب من خلالها أن يدافع عن «مكتسباته» الاشتراكية، نمكن من مساعدة الحكومة في أزماتها الاقتصادية بالتعبئة السياسية، بالمعنى جماهيري، لا الشعبوي. فالفكرة الجوهرية عند الماركسيين هي الصراع، والصراع ـدهم هو طريق حل المشكلات، لا مشكلة يجب تسكينها. فبرغم الموافقة على ميثاق»، لم يكن مطروحا بالنسبة لهم حل المشاكل بأفكار الانسجام التي رعاها النظام ـت شعار الاتحاد من البداية للنهاية. مثلا، في مواجهة فكرة إحسان عبد القدوس بأن مطلوب إزاء تضارب شروح «الميثاق» هو إصدار تفسير رسمي موحد ملزم(٩٩)، قال ـحفي صلاح حافظ إن ذلك يعني فرض «حجر شامل على الفكر كله! فلا يختلف

الحياة كفت عن ولادة أي جديد... إنما يحتاج شعبنا حقا إلى وحدة الاشتراكيين [لا المثقفين]... [وهي] لا تقتضي تجميد الحياة الفكرية وإنما تنشيطها»(١٠٠). وفي مواجهة الأجنحة المحافظة، كتب إن «الخائف من الثورة يقصدها حصانا أهوج. فكل همه أن يصنع لجاما لها... فحماية الثورة من الانحراف معناها عنده حمايتها من الجديد... أما الخائف على الثورة فإنه يتصورها طفلا ينمو... ومصدر هذا الموقف علمه بأنه ما من مجتمع ينجرف وراء فكرة أو قلم أو رجل لا يعبر عن حقيقته»(١٠١). فالحياة صراع، والصراع مفيد وطبيعي، والناس أدرى بمصالحها وتؤتمن عليها، بل ذلك هو الطريقة الوحيدة لتحقيقها. تلك هي الروح التي جلبها الشيوعيون معهم، ولم يكن بمقدور النظام أن يقتنع بها.

بهذا المنطق اهتم الماركسيون بتحريك الاتحاد الاشتراكي، والتحريض على تحويل هذا الجسم المترهل لما يشبه منظمة سياسية لها قدر من الفاعلية. فردا على من يقولون إن «فتح باب الديمقراطية» في الاتحاد الاشتراكي قد يؤدي إلى تسلل الرجعية، كتب محمد أنيس، أستاذ التاريخ، أن «حماية القوى الديمقراطية لا يكون إلا بالمزيد من الديمقراطية»، والديمقراطية هي التي ستمكن «العمال والفلاحين وحلفاءهم من الطبقات الأخرى من تأليف جبهة عريضة تتصدى للرجعية»(١٠٢). ودعا لطفي الخولي إلى التخلص من العدد الكبير من التنفيذيين، من غير الضباط الأحرار، الذين يحتلون مناصب الاتحاد القيادية، ليستقل عن السلطة التنفيذية(١٠٣)، وانتقد خضوع الاتحاد الاشتراكي لبيروقراطية الدولة وبناءه بواسطتها، بل وجعل الأجهزة الإدارية تقوم بمهامه، مثل «تكليف العمد والمشايخ... بتكوين نقابات العمال الزراعيين أو بتوزيع نشرات الاتحاد الاشتراكي في القرى»(١٠٤).

جماهيري فلا تتدخل إلا في الحالات القليلة الخطيرة التي تخرج عن دائرة النشاط سياسي العادي وتمس الأمن القومي وتدخل في دائرة الخيانة». ولكن نظرا لأن خالد حيي الدين كان أيضا من الضباط الأحرار، فقد أوصى أيضا بألا «يتم انطلاق الحركة جماهيرية بطريقة تلقائية وبلا ضوابط»، خوفا من الرجعية(١٠٥). وبنفس المنحى مزدوج راح أحمد حمروش يستعمل مصطلحات النظام العسكرية لعله يقتنع بأن تخدم «الجهاز السياسي» كسلاح إضافي: «جيش شعبي له كل ما للجيوش من م تقدس الأوامر والتعليمات.. ولكن عمله... [يشمل أيضا] معارك الإنتاج والثقافة وعية الجماهير وتعبئتها.. وغير ذلك مما يُطلب منه»، كما أنه سيجعل الجماهير شعر باقتراب القيادة منها»(١٠٦).

كذلك سعى الماركسيون لإقناع النظام بالحل الديمقراطي للأزمة الاقتصادية. فالقطاع عام فيما قال فوزي منصور، يتيح «الفرص الضخمة... للإثراء غير المشروع»، و«خير نيب... هو الشعب». والتنمية تتطلب الحد من الاستهلاك، «والحل الوحيد الجذري لذه المشكلة هو عن طريق الاختيار الحر من جانب الشعب صاحب المصلحة»، و«أداة ذا الوعي وهذا التجاوب هو التنظيم السياسي.. والجو الديمقراطي العام»(١٠٧). ويجب ا يتم حث الشعب على الادخار بالأوامر، ولكن بأن «نبتكر له أساليب مختلفة من خلال عمل السياسي... وأن نؤمن أن الادخار هو معركة سياسية»(١٠٨). وكتب خالد محيي دين «أن كثيرا من النواقص [في الإنجاز] يرجع إلى ضعف العمل السياسي المنظم... أمر يحتاج [لمواجهة نقص الموارد] إلى عمل مثابر خاص، ويحتاج إلى تنظيم متماسك اضح يقود العمل سياسيا... يخلق الحماس في كل مصنع أو ورشة»(١٠٩). وإذا كانت جماهير لا تتوقف عن المطالبة بالمزيد من المكاسب، فإن ثمة إجابة واحدة على السؤال قائل: «كيف يمكن للفرد أن يتغاضى عن مشاكل حياته اليومية؟... الجواب في كلمتين ما.. العمل السياسي... الاتحاد الاشتراكي»، و«الذين حاولوا أن يفرضوا الادخار بعمل داري ثوري [حيث صدر قرار من الاتحاد الاشتراكي باقتطاع نسبة من المرتبات من المنبع] حرموا شعبنا من فرصة للوعي عن طريق العمل السياسي... كلما انبعثت القرارات من

كذلك الحال في شأن قضية «كمشيش». فبمناسبة اكتشاف تهرب كبار الملاك من تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي اعتمادا على نفوذهم المحلي، أوضح سعد كامل أن «التنظيم السياسي الواعي المتحرك هو الذي يستطيع أن يكتشف أعداء الثورة من الرجعيين القدامى والطبقة الجديدة... عن طريق الممارسة الثورية اليومية»(١١١). ولم يثن تشكيل لجنة تصفية الإقطاع كلجنة عسكرية ـ بيروقراطية برئاسة المشير عامر الماركسيين عن الأمل في عمل جماهيري. فالمأمول أن «المعركة... ستتخذها اللجنة فرصة مواتية لتنشيط أجهزة الاتحاد الاشتراكي»(١١٢). في هذه الأمثلة كان الشيوعيون يحاولون أن يخاطبوا المنطق الأمني والإنجازي للنظام، أي إقناعه بأن التنشيط السياسي يمكن أن يكون مفيدا من ناحية الأمن والتنمية.

وبصفة عامة حذر صلاح حافظ من «خطر استناد الشعب استنادا مطلقا إلى عمل القيادة»، فيجب أن تكون له «سلطة مباشرة يمارسها بيده... في القرية والمصنع والحقل والمكتب»(١١٣). وقد وصل إلى التحدي المواراب لمفهوم «العمل السياسي» عند النظام

> الشعب في الواقع لا يكف لحظة عن العمل السياسي.. كل ما في الأمر أن أشكال العمل السياسي عند الشعب لا تحمل في معظم الأحيان عناوين سياسية. فلا تنتبه الطليعة إليها... ويترتب على ذلك أن الطليعة كثيرا ما تنصرف جهودها إلى محاولة «خلق» أشكال للعمل السياسي، بدلا من «استيعاب» أشكال موجودة بالفعل وقيادتها... في الحالة الأولى تتصرف كمهندس يريد أن يبني بناء نموذجيا: فترسم تصميمات... فيها لكل مشكلة لجنة ولكل مهمة هيئة، ثم تبحث عمن يشغل هذه اللجان وعن أسلوب لعملها وعن جمهور يلتف حولها. وبعد محاولة أو محاولتين تبدو المحاولة غير مشجعة... أما في الحالة الثانية... لا تجد نفسها بحاجة للبحث عن أشخاص لأنهم موجودون... وتأتي النتائج مشجعة منذ البداية... وهذه الخطة تقتضي أن يشكل الاتحاد الاشتراكي تنظيماته في كل منطقة على أساس ما فيها من نشاط فعلي(١١٤).

لب الجماهير أو استبعادها». و«ممارسة الديمقراطية إذ تُمَكِّن الشعب من إحداث بيرات اللازمة في مضمون السلطة تقنع الجماهير على أساس من خبرتها الذاتية أنها لك مصير وطنها بحق، ومن ثم تضع الشعب العامل فعلا في مركز المسئولية... في رسة الديمقراطية يأخذ الشعب حقوقه ولكنه أيضا يؤدي واجبه»[١١٥].

في ضوء بنية النظام وإيديولوجيته كما أوضحَتها الفصول السابقة، كانت تصورات اركسيين مجرد كلام في المبادئ يفتقر إلى إمكانية واقعية، مثله مثل كلام النظام ، الثورة والتغيير والجماهير والنهضة والعزة والكرامة، إلى آخره. لذلك، اضطر يوعيون تدريجيا للتأقلم مع الإمكانيات السياسية الفقيرة للنظام. فمثلا بدأ شريف اتة بالمطلب التقليدي: فصل العمل السياسي عن العمل الإداري، وأن يعتمد الاتحاد شتراكي على كوادر سياسية، ولطف الاقتراح بالقول بأن يختار عبد الناصر «نواة من وادر السياسية» يثق فيها[١١٦]. ولكن بعد شهور اكتفى بمحاولة إغراء النظام بتنشيط تحاد الاشتراكي للقضاء على البلهارسيا عن طريق توعية منتظمة ومستمرة[١١٧]. ا حل عام ١٩٦٦، أصبح يتكلم بوقار عن أن الاتحاد الاشتراكي في ظروف المركزية يمنة الحكومة «يحتاج إلى تأكيد دوره باستمرار من جانب الأجهزة التنفيذية... باتباع اسة واعية من قبل الدولة لإشراكه رسميا في كل أوجه العمل التي تحتاج إلى تنظيم جماهير وتعبئتها.. وبذلك تصبح الأجهزة التنفيذية التي تتمتع بميزة الخبرة والعراقة تي توجد السلطة الفعلية بين يديها، سندا قويا للتنظيمات الشعبية تساعدها في الوقوف ى قدميها»[١١٨]، إذا أرادت ورغبت في أن تربيه تحت جناحها، لأن زحزحة هيمنتها مت ضمن برنامج النظام[١١٩].

وهكذا، مثلما «اكتشف» الأصوليون أن النظام غير أصولي، اكتشف الشيوعيون أن ظام غير ثوري ولا يمكن أن يكون كذلك، ولا يرغب على الإطلاق في أي تحرك من نه فتح مجال مستقل لعمل الجمهور، ولو في مقاومة البلهارسيا، فاضطروا للتأقلم ، نظام أدركوا بشكل متزايد أنه لا أمل فيه، مستعملين ما أتيح لهم من منابر، بعد أن دوا هم أنفسهم أي استقلال، وانشغلوا بمواجهة التيارين المحافظ والإسلامي، في

(٤) تيار الوسط والاستقطاب

كما رأينا، أقيمت الساحة الصراعية لتكون في نفس الوقت أداة تجنيد وفرز، لانتقاء العناصر المأمونة أساسا، الموالية للنظام كنظام، أي لفكرته العامة كحكم سري يعبر عن الشعب السري. وكان لا بد أن يظهر هذا الموقف بدوره على الساحة الإيديولوجية، ليطالب بوقف الاستقطاب الإيديولوجي أو الحد من الصراع، ليصبح نوعا من الحوار الهادئ المطروح على الشعب السري، أي على النظام الذي يمثله، ليختار منه ما يناسبه. والتيمة الأساسية لهذا الموقف هي «الاستقلال الفكري»، فهو لا يتقيد بالخصوصية التي ينادي بها التيار الإسلامي والمحافظ، ولا يتقيد بالماركسية. ولذا فهو يعتبر نفسه المعبر الحقيقي عن الشعب المستهلك الذي يتحدث عنه «الميثاق».

في محاولة لتدعيم هذا الموقف الوسطي، سعى إحسان عبد القدوس إلى تحييد تعبير «الاشتراكية العلمية»، وغيره من التعبيرات، على أساس مبدأ الأصالة، بمعنى الاستقلال؛ فـ«صياغة الميثاق قد حررت التعاريف [:المصطلحات] القديمة من معانيها القديمة.. حررتها من احتكارها المذهبي.. واستعملتها بمعان جديدة!»(١٢٠). وزيادة في البحث عن استقلال بلا أسس محددة، طرح أن هذه الوسطية ليست موقفا وسطا، وإنما أصالة خالصة؛ فـ«نقطة البداية في مشروع الميثاق هو تخيل صورة المجتمع الجديد الذي نبنيه.. وهو مجتمع قائم بذاته... لماذا يجب أن نؤكد هذا المعنى؟ لأن الإحساس بالوقوف في الوسط... يجعلنا دائما عرضة إلى الانحراف... لأن الوقوف في الوسط معناه أنك تقف بين المذاهب بلا مذهب. والميثاق مذهب وفلسفة، وإيمان.. لا وقوفا في الوسط»(١٢١).

«نستفيد من تجارب الآخرين.. وأخطاء الآخرين، وفي نفس الوقت... لنا من
يتنا الخاصة ما نستطيع به إثراء الفكر الإنساني... [ولنا] نظرتنا الفلسفية الخاصة
، تقترن بالدين والقيم الروحية وبتطور المجتمع»(١٢٤)، وإن كان لم يوضح، بطبيعة
ال، ماهية هذه الفلسفة.

وقد حرص عبد الناصر على تأكيد انحيازه لهذا الموقف المستقل. ففي اجتماعه
الهيئة البرلمانية عام ١٩٦٥ أكد أن «اشتراكيتنا هي اللي في الميثاق... ولا هي مادية
، [:فقط] ولا هي روحية بس... واللي يقول لك إن اشتراكيتنا ملحدة حط صباعك
مع أصبعك] في عينه... [و]مش [:غير] معقول إن اشتراكيتنا روحية بس ونقعد
صنَّعش وما نخطَّطش». وردا على سؤال عن «التنمية الأخلاقية»، قال إن «تعليم
ين في المدارس تعليم أساسي». ولكنه لم يكن ليتبنى البرنامج الأصولي: «التنمية
خلاقية أساسا بتطلع من البيت، يعني هو اللي عليه [:الذي يتحمل] المسئولية دي
نذه]»(١٢٥). ولتأكيد الاختلاف عن الماركسية فسر مصطلح «الاشتراكية العلمية»
ارد في «الميثاق» كالآتي: «بنفتح الجرايد الصبح بنقول بتوع الكورة [:لاعبو كرة
دم] بيخسروا. علشان [:لكي] يكسبوا لازم [:لا بد أن] يلعبوا ويتدربوا بطريقة
مية... إذا كنا عايزين [:نريد] اشتراكية صحيحة واشتراكية سليمة ناجحة لازم تكون
يقة علمية... فاحنا اشتراكيتنا قايمة على العلم وليست قايمة على الفوضى، ماهياش
يست] أبدا اشتراكية مادية»(١٢٦)، وهو ما لا يختلف جوهريا عما طرحه السادات
أن اشتراكية علمية قوامها حلول «ماكينة حرث» محل الأدوات البدائية في الزراعة.

لكن التيار الوسطي كان منشغلا أيضا بوقف وتحجيم الصراع بين اليمين واليسار.
وسط، على خلاف اليسار، قام على مبدأ رفض الصراع، فهو، حتى حين يعترف
يعتبره مشكلة يجب، ويمكن، حلها. فمثلا أكد كمال رفعت أنه، والأمانة العامة
كر والدعوة بالاتحاد الاشتراكي، يسعى إلى تفسير واحد للميثاق: «يجب الاتفاق
لا على تفسير واحد للميثاق... والتفسير الواحد للميثاق وتبسيطه للجماهير مسألة
غل اهتمامنا الآن»(١٢٧). وكتب عبد العزيز فهمي رافضا من ينظرون للاشتراكية

الآخر، وانتهى إلى أن كليهما «ليس من صالح البلد»[١٢٨]. وحذرت روز اليوسف من «(ظاهرة اللعب بالحرية)... [التي] صاحبت دخول الثورة مرحلة انطلاقها». وأكدت أن الحرية ليست «هي حرية المعارضة لمبادئ الشعب الأساسية ومنجزات الوطنية والاجتماعية... **الحرية أصبحت مؤممة**، أي ملكا للأمة»[١٢٩]. وفي مساجلة مع مجلة الإذاعة والتليفزيون رفض فتحي غانم منطق «حرية الرأي»، إذا فُهمت على أنها حرية مطلقة، فهذا «يتجاهل أن (الميثاق) هو الحكم بين أصحاب الآراء»، وليس «مجرد رأي من الآراء»، و(الميثاق) «يطلق **حرية التقدم** لا حرية الرجوع إلى الوراء» أما آراء مخالفيه فتفضي إلى «**تكبيل حرية الشعب**»[١٣٠].

وكتب إحسان عبد القدوس مقالا طويلا، سنعود له لأهميته، يحذر فيه من اختلافات المثقفين المتزايدة، وأوضح أنه إذا عُهد إلى هؤلاء بمهمة «توعية القاعدة»: ستتمزق القاعدة نفسها تمزق المثقفين... هل نتيح لهذه الكتل أن تطفو على السطح ويؤلف كل منها حزبا أو هيئة... لا... فإن نظامنا يقوم على الوحدة الشعبية». أما الحل الذي انتهى إليه فهو أن يُعهد للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي بإصدار تفسير موحد للميثاق[١٣١] ولكن الحل الذي طرحه لا يحل شيئا، لأن التفسير ما هو إلا نص قابل بدوره لإعادة التفسير. و«الميثاق» نفسه كان أصلا، من أحد النواحي، تفسيرا قدمته السلطة لإجراءاتها ولما سبق أن طرحته من مقولات.

وتتضح أبعاد عملية الاستقطاب داخل وعاء «الميثاق» الفضفاض من فشل كل محاولات الحد من التباين الواسع بين أساتذة الجامعات في شرح «الاشتراكية»، برغم أن هذه الخلافات قد تؤدي بالفعل إلى «تمزيق القاعدة الشعبية» من الطلاب. فمثلا طالب الصحفي موسى صبري بأن يتم حصر «الجدل العلمي بين الأساتذة الذين يُدَرِّسون مادة الاشتراكية في مناقشات مقفلة.. يرعاها الاتحاد الاشتراكي العربي»، واقترح «إيجاد وحدة فكرية بين مختلف الأجهزة العلمية التي تقدم لشبابنا بحوثا عن الاشتراكية»[١٣٢]. ثم أصدر زكريا محيي الدين بوصفه رئيسا للوزراء آنذاك «تعليمات بإعادة النظر في جميع البرامج والمقررات التي تدرس لطلاب الجامعات بحيث تتفق ومبادئ الاشتراكية العربية

غير أن السلطة فشلت في النهاية، فاستمرت التناقضات على أشدها[١٣٤]، لأن
يثاق» وتقريره كانا يحتملان بالفعل تفسيرات عديدة، ولأن القوى التي فرضت
د الأصوات الميثاقية ظلت فاعلة من داخل النظام، ولم تكن أية محاولة لتسييد
. التفسيرات سوى نوع من الحرب الداخلية. في أبريل ١٩٦٧ سئل علي صبري عن
كلة «عدم وجود وحدة فكرية في دراسة الاشتراكية في الجامعات»، فقال إنه حاول
نصح الأساتذة في اجتماع بنادي أعضاء هيئة التدريس، «وقلت لهم إن ما أخشاه إذا
طوروا أنفسكم فستجدون بعد سنة أو سنتين من يتصدى لكم من الشباب»[١٣٥]،
قول استند إلى ضغط مورس بالفعل، فالطلبة كانوا يشتكون الأساتذة «ولكن تحت
إف أستاذ مخلص.. أي أن ثمة ضغطا يمارس على الأساتذة (الرجعيين) يسمونه
سوسية عليهم»[١٣٦]. ولكنه أقر في النهاية أنه «من المستحيل مثلا وضع كتاب فيه
ادئ ونقول لفلان تعال [:خذ] درِّس هذا الكتاب.. عمليا غير ممكن»[١٣٧]. فظلت
عسكرات المختلفة تتصارع على النحو الذي وصفه إحسان.

*

كان الاختلاف في المجال الإيديولوجي المحكوم كبيرا، لأن النظام كان قد
كل بالفعل، وكان كل هؤلاء المتصارعين على تفسير «الميثاق» أطرافه هو، بعد
تخلص من «أعداء الشعب»، وكان المتاح بالتالي هو مواصلة «لعبة التوازن» بين
لَل من جانب والتيارات المتصارعة حول النظام من جانب آخر. لقد كانت هذه
مراعات تحدث داخل مؤسسات النظام، داخل معبده الخاص، معبد الوسطية
خصوصية المنفتحة، داخل «ديكتاتورية الشعب، العامل»، أي ديكتاتورية الشعب
ثوبها «الميثاقي»، وداخل الأجهزة الإيديولوجية لهذه الديكتاتورية. لم يكن في
دور النظام أن يهدم هذا المعبد بالذات، لأنه لا يستطيع أن يؤمم نفسه، أو يطهر
سه بشكل جذري، ولكن كان بمقدوره أن يكل لعبد الناصر وكبار معاونيه إدارة
مراع بمنح ومنع هذا الطرف أو ذاك بما يؤَمِّن وضع الحكام المسيطر كحَكَم بين
تيارات والشِلَل. ولكن الأهم أن هذا بالضبط هو ما سعى إليه النظام في مرحلة «الثورة

البؤرة التي يلتف حولها الجميع. كذلك لم يكن بمقدور النظام أن ينتصر لصيغة على أخرى ليفرض ديكتاتورية قوية على النمط النازي مثلا، لأن هذا من شأنه هدم صيغة الجوهرية: «تحالف قوى الشعب العاملة». فمثلما لم يكن بمقدوره شطب مرشحين من أعضاء الاتحاد الاشتراكي لكي لا يمهد لتكتلات تقف خارجه، لم يكن بمقدور هنا أيضا تصفية صيغة «ميثاقية» لصالح أخرى.

على هذا النحو كان هذا الصراع نفسه هو الدليل الحي على إتمام بناء المعبد الذي يُعبد فيه الشعب الغائب الحاضر. لم نعد في زمن «فلسفة الثورة»، حين صعدت حفنة من الضباط ليلا إلى السلطة، عبارة عن نقطة غامضة، لغز، تتقدم للمجتمع لتُعَرِّف بنفسها. فمنذ ١٩٥٩ أخذت هذه النقطة تتسع لتصبح مسرحا بأكمله، بيمينه ويساره وصراعاته، ثم أصبحت قواه جميعا مرتبطة بالميثاق وتقريره بشكل أو بآخر، لتحجب من خلال صراعها نفسه أية إمكانيات أو بدائل أخرى: لا خيار خارج الصراع على تفسير «الميثاق» ومن داخل مؤسسات النظام.

أثبت «الميثاق» أنه لا يحقق وحدة فكرية، ولا يمنع استقطابا، ولكن لا يبدو أن هذا كان الغرض منه، وفي كل الأحوال لم تتحقق هذه الوحدة حتى لو كانت مطلوبة. كان «الميثاق» موجودا في كل مكان، ولكن بمئة وجه، فكان في الواقع تكأة للصراع. وهكذا، حين رشح فتحي غانم نفسه ممثلا للنظام في انتخابات نقابة الصحفيين، مدعوما بالتنظيم الطليعي، وجد أن الجميع يتصورون أنها «معركة بين الشيوعية والرجعية» وقال له أحدهم إنه إذا خُير بين الاثنين فإنه يختار الرجعية، فقال له فتحي غانم «وأين الاشتراكيون.. المؤمنون بالميثاق.. ألن يكون لهم دور.. ألن يكون لهم وجود؟» وقال له صحفي آخر: «(نحن في حرب مع الشيوعيين ومن أجل ذلك نهادن الرجعية والسياسة تقتضي أن نهادن هذا الفريق مرة، وهذا الفريق مرة). [ولكن] أين نحن أين مبادئنا؟ إننا قيادة وشعبا نرفض هذا الموقف الانتهازي الذي يلغي كياننا ويجعلنا نتأرجح بين الشيوعية والرجعية. وكأننا طفيليون»(١٣٨).

هوامش الفصل الثامن

(قادة الاتحاد الاشتراكي يلتقون بالجماهير»، الاشتراكي، ع ١١، ٢٦/ ٦/ ١٩٦٥، ص ٨، ١٠.
مداخلته في «مستقبل الملكية الفردية» (ندوة)، روز اليوسف ٧/ ٥/ ١٩٦٢، ص ٨٩.
أحمد زين، «يوميات الأخبار»، الأخبار ١٨/ ١/ ١٩٦٣، ص ١٢.
(كلمة الدكتور البهي إلى رجال الأزهر وطلبته»، الأخبار ١١/ ١١٠/ ١٩٦٣، ص ٦، ١١.
لبهي الخولي، «المجتمع الاشتراكي هو المجتمع الإنساني في مفهوم الإسلام»، الطليعة، يونية ١٩٦٥، ص ٦٠ - ٤. مع ملاحظة أن مفاهيم مثل الاقتصاد والاجتماع نفسها حديثة. ومع ذلك كان بعض مشايخ الأزهر يذهب في التأييد إلى حدود مبالغ فيها. فمثلا جعل الشيخ محمد أبو المجد (وكان يعمل مشرفا دينيا في مديرية التحرير)، إيديولوجيا النظام متممة لصحيح الإسلام: «كان الفهم للدين قبل تطبيق الاشتراكية العربية الأصيلة فهما نظريا سطحيا. فلما أتم الله على العرب فكرة الاشتراكية أصبح الدين لكامل الخالص فقها للحياة، روحا وجسدا يعيش وينطلق»: أحمد الصاوي محمد، «يوميات الأخبار»، الأخبار ٦/ ٣/ ١٩٦٦، ص ١٢. وللقارئ أن يتخيل وقع تصريح كهذا على أي أصولي.
«برنامج يتعاون في تنفيذه الأزهر والتنظيم السياسي»، الأخبار ٢٤/ ١١/ ١٩٦٦، ص ٤.
«مجتمعنا قائم على أساس الفكر والإيمان»، الأخبار ١٦/ ١٢/ ١٩٦٦، ص ٦؛ «كمال رفعت يطلب من لمكاتب التنفيذية»، الأخبار ١٥/ ١٢/ ١٩٦٦، ص ٦. وبشأن الاتجاه لربط الأزهر بالتوجه الاشتراكي بصفة عامة، راجع: ماجدة علي ربيع، الدور السياسي للأزهر، ص ١٢٦ وما بعدها.
«مساجدنا»، الاشتراكي، ع ٢٧، ٥/ ٢/ ١٩٦٦، ص ٣٢، ٣١.
«عمر بن الخطاب والملكية العامة»، الاشتراكي، ع ٤، ٢٠/ ٣/ ١٩٦٥، ص ٢٤.
) «لو كان الفقر رجلا لقتلته»، الاشتراكي، ع ٦، ١٧/ ٤/ ١٩٦٥، ص ٢٤.
) «إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين»، الاشتراكي، ع ٨، ١٥/ ٥/ ١٩٦٥، ص ٢٤.
) «الاشتراكيون أنت إمامهم»، الاشتراكي، ع ١٢، ١٠/ ٧/ ١٩٦٥، ص ٢٤. والمقال بمناسبة المولد النبوي.
) «الدين المعاملة»، الاشتراكي، ع ١٤، ٧/ ٨/ ١٩٦٥، ص ٢٤. علامة التعجب في الأصل. وكان استعمالها للزينة شائعا آنذاك.
) انظر: الاشتراكي، ع ١٥، ٢١/ ٨/ ١٩٦٥؛ ع ٢٠، ٣٠/ ١٠/ ١٩٦٥، الصفحة الأخيرة.
) «مداد العلماء.. ودماء الشهداء»، الاشتراكي، ع ١٣، ٢٤/ ٧/ ١٩٦٥، ص ٢٤. التشديد من عندي. فالتحديث من هذا المنظور مطروح كعودة للماضي.
) وقد يكون هو الدكتور عبد العزيز كامل، أو محمد البهي، وكلاهما إخواني سابق.

(١٨) ذكر عبد الناصر لأعضاء وفد العلماء المسلمين أنه «كلما كان الدين بعيدا عن السياسة والهوى والغرض كلما كانت تعاليم الإسلام قوية وواضحة ومثمرة»: في ٢٢/ ٣/ ١٩٦٤.

(١٩) انظر كتاب: ماجدة علي ربيع، الدور السياسي للأزهر.

(٢٠) «قرارات هامة لمجمع البحوث الإسلامية»، الأخبار ٦/ ٤/ ١٩٦٤، ص ٤؛ «الدين والحياة»، الاشتراكي، ع ٤٩، ٢٦/ ١١/ ١٩٦٦، ص ٢٣. ويدل على أهمية المؤتمر أن حسين الشافعي افتتحه نيابة عن رئيس الجمهورية، وكانت أخباره تحتل مكانا بارزا، مثلا: مانشيت الأخبار في ٢/ ١٠/ ١٩٦٦: «بدأ مؤتمر علماء المسلمين».

(٢١) مثلا ألقى الشيخ محمد أبو زهرة بحثا عن «الإسلام ومشكلات المجتمع المعاصر»، في المؤتمر الثالث أقر فيه بالتأميم، ولكنه حاول أن يحد من الحالات التي يعتبر فيها شرعيا: «مشكلات المجتمع المعاصر أمام مؤتمر علماء المسلمين»، الأخبار ٧/ ١٠/ ١٩٦٦، ص ٤.

(٢٢) الدين والميثاق (سلسلة من الشرق والغرب، د.ن.، القاهرة ١٩٦٢)، ص ٥١ - ٢.

(٢٣) نفسه، ص ٥٣ - ٤، ٥٧؛ ٦٠ - ١.

(٢٤) نفسه، ص ٥٨.

(٢٥) نفسه، ص ٥٩.

(٢٦) نفسه، ص ٤٥ - ٦، ٩٢ - ٤، ١٠١.

(٢٧) نفسه، ص ١٣٢ - ٤. وقد أعاد الشرباصي الزي الأزهري التقليدي لرجال الأزهر إجباريا: أحمد لطفي حسونة، «يوميات الأخبار»، الأخبار ٢٧/ ٨/ ١٩٦٥، ص ١٢.

(٢٨) «لا بد من مواجهة تحديات الاستعمار»، الأخبار ١٤/ ٥/ ١٩٦٥، ص ٦.

(٢٩) «مؤتمر علماء المسلمين يصدر توصيات هامة»، الأهرام ١٢/ ١٠/ ١٩٦٦، ص ٧؛ «٩ توصيات هامة أصدرها مؤتمر علماء المسلمين»، الأخبار ١٢/ ١٠/ ١٩٦٦، ص ٤. ولم تنشر «الاشتراكي» هذه التوصيات في الصفحة الدينية.

(٣٠) «رأي الإسلام في الاقتصاد الاشتراكي»، الأخبار ٢٠/ ١٠/ ١٩٦٦، ص ٤. وما دامت الدولة قد رحبت بصدور «رأي الدين في إخوان الشياطين»، كإدانة من المؤسسة الدينية لتنظيم سيد قطب وأفكاره، كان عليها أن تستمع باهتمام وصبر إلى «رأي الدين» في الاقتصاد الاشتراكي للنظام.

(٣١) «يوميات الأخبار»، الأخبار ٢٥/ ٤/ ١٩٦٥، ص ١٠.

(٣٢) عبد الله إمام، «هذا الكتاب يجب أن يصادر»، روز اليوسف ١١/ ١٠/ ١٩٦٥، ص ٢٨ - ٣١.

(٣٣) «عائد من مؤتمر بغداد»، روز اليوسف ١٥/ ٣/ ١٩٦٥، ص ٣٤.

(٣٤) للتفاصيل، انظر: شريف يونس، سيد قطب والأصولية الإسلامية: بشأن نظرية سيد قطب، انظر ص ٢٠٤ - ٣٦. وبشأن رد فعل النظام: ص ٢٦١ - ٤.

(٣٥) محمد جلال كشك، «اشتراكيتنا وديكتاتورية البروليتاريا»، روز اليوسف ١١/ ٦/ ١٩٦٢، ص ١٠.

(٣٦) «الاستغلال والرأسمالية الوطنية»، روز اليوسف ٩/ ٧/ ١٩٦٢، ص ١٠.

(٣٧) «الاشتراكية والوحدة الاقتصادية»، روز اليوسف ١٠/ ٢/ ١٩٦٤، ص ٢٢ - ٣.

(٣٨) «لماذا انهزم الشيوعيون في العراق؟»، روز اليوسف ١٨/ ٢/ ١٩٦٣، ص ٢٤ - ٥.

(٣٩) «الأرض للفلاح»، روز اليوسف ١٨/ ٦/ ١٩٦٢، ص ٩.

) «اليمين واليسار»، روز اليوسف ٢٩/ ٦/ ١٩٦٤، ص ٢.

) عبد الرحمن شاكر، «مناقشات حرة: صراع الطبقات.. والثورة العربية»، الأهرام ٩/ ٧/ ١٩٦٢، ص ٩.

) جمال سعيد، «مناقشة هادئة في إطار العلم»، الأخبار ٢١/ ٢/ ١٩٦٣، ص ٣. ودفعت نسبة الكينزية للاشتراكية أحمد بهاء الدين إلى الرد عليه قائلا: «دهشت حقا لهذا التخريج العجيب من أستاذ اقتصاد أعرف كفاءته في علمه»، وأشار إلى أن نفس هذا الأستاذ ذكر في كتاب سابق له أن كينز ليس اشتراكيا: «هذه الدنيا»، أخبار اليوم ٢/ ٣/ ١٩٦٣، ص ٥. لتبدو صورة واضحة للاستعمال الذرائعي للفكر آنذاك.

) «اشتراكيتنا ما معناها.. ومن أين تستمد مبادئها؟»، أخبار اليوم ١٦/ ٣/ ١٩٦٣، ص ٤. والنص من كلمته في مؤتمر للتوعية بالفيوم، قال فيه أيضا إن من أول واجبات العضو العامل أن يؤمن بالله.

) «٢٠ ألف طالب يحضرون ندوة التوعية بجامعة القاهرة»، الأخبار ٢٠/ ٣/ ١٩٦٣، ص ٧.

) «الأخبار في مؤتمرات التوعية»، الأخبار ١٩/ ٣/ ١٩٦٣، ص ٣. وكانت تغطية لمؤتمر توعية بالمنوفية.

) «أنور السادات يتحدث إلى الأخبار»، الأخبار ٢٧/ ١١/ ١٩٦٤، ص ٣.

) انظر مثلا نقد أحمد حجازي لكتاب عبد العزيز عزت، الأستاذ بجامعة القاهرة، بعنوان «الاشتراكية العربية»: «لا.. يا دكتور»، روز اليوسف، ع ١٧٠٠ في ٩/ ١/ ١٩٦١، ص ١٠. وانظر أيضا تحليل عبد العظيم أنيس للتيار المحافظ في الجامعة في: «دليل الرجل الذكي إلى الجامعة اليوم»، الأهرام ١١/ ٥/ ١٩٦٧، ص ٧.

) طارق البشري، «الاتجاهات الفكرية في مفهوم الملكية»، الطليعة، أكتوبر ١٩٦٦، ص ٣٢ - ٣.

) نفسه، ص ٣٣ - ٤.

) نفسه، ص ٣٤.

) نفسه، ص ٤٣. وانظر أمثلة أخرى كثيرة في: اسماعيل المهدوي، «الجامعة والاشتراكية»، الكاتب، يونية ١٩٦٥، ص ٦٢ - ٨؛ «الجامعة والاشتراكية -٢»، الكاتب، يوليو ١٩٦٥، ص ٦٦ - ٧٦. وهناك كتب كثيرة صدرت في نفس الاتجاه عن غير أساتذة الجامعة، مترجمة أو مؤلفة، صودرت في عهد ثروت عكاشة، وخصوصا على يد محمود أمين العالم حين تولى أمور النشر عام ١٩٦٧. انظر عرضا لبعض الكتب المصادَرة في مقالات مصطفى طيبة: «هذه الكتب.. لماذا منع نشرها؟» في الصفحة الثالثة من «الأخبار»، أعداد مارس ١٩٦٧.

) «تحقيق صريح عن الجامعة والسياسة»، صباح الخير ٦/ ١٠/ ١٩٦٦، ص ١١. وعلامات التعجب ربما تعبر عن رأي «روز اليوسف» التي لم يكن معظم صحفييها من أنصار هذا الاتجاه.

) «الحزب الشيوعي المصري يحل نفسه»، الأهرام ٢٥/ ٤/ ١٩٦٥، ص ١؛ «لا تنظيمات شيوعية في مصر»، روز اليوسف ١٢/ ٤/ ١٩٦٥، ص ٧.

) «والطريق الثالث لا يصلح لنا»، الأهرام ٢٢/ ٦/ ١٩٦٢.

) كانت الأخبار تقود الحملة، مثلا: الأخبار ٢٥/ ٢/ ١٩٦٣، المانشيت؛ «زعيم الحزب الشيوعي يعترف»، الأخبار ١٦/ ٤/ ١٩٦٣، ص ٤؛ الأخبار ١٧/ ٢/ ١٩٦٣، ص ٤، ٥.

) «من أجل العلاقات العربية السوفيتية هذا الحديث»، الأهرام ٢٩/ ٣/ ١٩٦٣.

) «حديث يتجدد عن العمل الداخلي ومشاكله (١٠)»، الأهرام ٢٩/ ١/ ١٩٦٥.

(٦٠) «الميثاق والمثقفون»، أخبار اليوم ٢/ ٦/ ١٩٦٢، ص ٣. وقد أشار إلى أن يوسف إدريس طرح نفس الفكرة في مقال آخر.

(٦١) «الجيل الذي ضاق بأحزاب النوادي والصالونات والانتخابات»، آخر ساعة ٥/ ١٢/ ١٩٦٢، ص ٩ وانظر أيضا: محمد عوده، «مقومات التنظيم الشعبي»، آخر ساعة ٢٦/ ٩/ ١٩٦٢، ص ١٦.

(٦٢) «الاشتراكية ليست دائما الماركسية!»، روز اليوسف ١٨/ ٥/ ١٩٦٤، ص ٣١.

(٦٣) «لقاء خاص مع نيكيتا خروشوف»، روز اليوسف ١/ ٦/ ١٩٦٤، ص ٨.

(٦٤) «كلمات حول العمل السياسي»، المصور ٤/ ١٢/ ١٩٦٤، ص ١٤. وانظر أيضا: عبد العزيز فهمي «الحوار العميق»، أخبار اليوم ١٤/ ١١/ ١٩٦٤، ص ٣.

(٦٥) «حديث يتجدد عن العمل السياسي ومشاكله (٢)»، الأهرام ٢٧/ ١١/ ١٩٦٤. وسنرى بعد قليل أ هذه الكلمات غير صحيحة، فلم يحصل معظم الشيوعيين على فرصة سياسية أو حتى فرص للحصو على الرزق في مصانع الحكومة.

(٦٦) «حديث يتجدد عن العمل الداخلي ومشاكله (١٠)»، الأهرام ٢٩/ ١/ ١٩٦٥.

(٦٧) «نحن والشيوعيون أين نختلف؟!»، روز اليوسف ٢٤/ ٢/ ١٩٦٤، ص ٢٢ - ٥، ٥٩. وقد بدأ مصطف الحسيني حياته في حدتو، ثم ترك الحركة الشيوعية وعمل في الجمهورية مع أنور السادات: مصطف الحسيني، «التكوين»، الهلال، مارس ٢٠٠٤، ص ٢٠٨ - ١٠.

(٦٨) انظر بصفة عامة: ماركس، إنجلز، بيان الحزب الشيوعي (دار التقدم، موسكو د.ت.) ص ٤٠ - ٥٦

(٦٩) رول ماير، البحث عن الحداثة، ص ١٤٤.

(٧٠) رول ماير، نفسه، ص ١٧٣، ١٧٦ - ٧.

(٧١) فخري لبيب، الشيوعيون وعبد الناصر، ج١، ص ٥٦، ٨٠. وقال أحد كوادر الحركة في تفسير ذلك «كان الموقف من الديمقراطية موقفا اجتماعيا أكثر منه سياسيا».

(٧٢) علي أحمد نجيب، رأي في الثورة الوطنية: مصر (العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٠). وقد كُتب الوثيقة أصلا في السجن في أواخر عام ١٩٦٣، على ورق البافرة، وهو ورق لف السجائر.

(٧٣) نفسه، ص ٢.

(٧٤) وصف الكتيب التأميمات من أعلى بأنها «التحول الاشتراكي [الذي] يعني ملكية الشعب لوسائ الإنتاج»: نفسه، ص ٤١.

(٧٥) نفسه، ص ٥١.

(٨٣) نفسه، ص ١٤ – ٨.

(٨٤) «ديمقراطية الثورة الوطنية المزدوجة»، الأهرام ٦/ ١/ ١٩٦٣، ص ٩.

(٨٥) لطفي الخولي، «خطوات الطليعة»، الطليعة، ع ١، يناير ١٩٦٥، ص ٦.

(٨٦) مثلا، أوضح مصطفى طيبة أن «منطق انتقال الإنسانية من الرأسمالية إلى الاشتراكية يفرض... على الثورات الوطنية المعاصرة قدرة متعاظمة على تخطي المهمات الوطنية للثورة وطرق أبواب الاشتراكية.. عبر مراحل انتقالية عديدة... في شكل إجراءات ثورية حاسمة، لا في صورة انبثاقها من أسفل في شكل حركة جماهيرية منظمة. الثورات المعاصرة تستمد حركتها في الأساس من التحديات التي تواجه بلدانها. وهي تكتسب ملامحها الاشتراكية من جراء حاجتها الموضوعية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.. كشرط لصيانة الاستقلال»: «دور الطبقة العاملة في التحالف الشعبي»، الطليعة، مايو ١٩٦٥، ص ٤٥. انظر أيضا: محمد عباس سيد أحمد، «سمات جديدة للثورات المعاصرة»، الكاتب، فبراير ١٩٦٥، ص ١٣، ١٧ – ٨؛ فؤاد مرسي: «تحالف قوى الشعب العاملة وحدة وصراعا»، يونية ١٩٦٦، ص ٧٧. وانظر أيضا رد سعد كامل على نقد خالد بكداش سكرتير الحزب الشيوعي السوري للنظام، في: «رد على خالد بكداش»، آخر ساعة ١٣/ ٤/ ١٩٦٦، ص ٦ – ٧، حيث كرر فكرة إحسان عبد القدوس، فقال إن «المعيار الذي يمكن أن تقاس به أية حركة ثورية في البلاد العربية في هذه الأيام هو موقفها من الجمهورية العربية المتحدة».

(٨٧) «ملاحظات.. حول الصراع الفكري في مجتمعنا»، الطليعة، ديسمبر ١٩٦٦، ص ٢٥.

(٨٨) مثلا، سأل عضوان من مجلس الأمة عبد الناصر عن «النشاط الشيوعي الملحوظ في الأيام الأخيرة»، وتعيين بعض الشيوعيين في الصحافة. فرد عبد الناصر بأن الشيوعيين عليهم أن يكتبوا في حدود الميثاق، ولا يمسوا الدين، وطالب بإتاحة الفرصة لهم، بشرط عدم إقامة تنظيم شيوعي. وطمأن الحضور أنه «الغاية دلوقت ما أخدناش [:لم نقبل] منهم ناس في الاتحاد الاشتراكي، ولكن سينُظر في طلباتهم فردا فردا، إذا كان فعلا يؤيد الميثاق»: مناقشات عبد الناصر في اجتماع الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي في ٢٥/ ٢/ ١٩٦٥. وأحد العضوين هو أحمد سعيد، مذيع صوت العرب، وكان مشهورا بعدائه للشيوعيين. مثلا، كتب: «في اليقين العربي اليوم أن الثوري العربي اليوم يجب أن يكون بالحتم اشتراكيا وقوميا. ويختلف الشيوعي عن هذا المفهوم للثوري العربي بحكم عداء الماركسية للقومية»: «دراسة في الثوري والثورة ووحدة القوى الثورية»، الكاتب، مارس ١٩٦٧، ص ٥٧. وانظر رد أحمد نبيل الهلالي: «وحدة قوى ثورية أم حركة عربية واحدة؟!»، الكاتب، مايو ١٩٦٧، ص ٥١.

(٨٩) انظر مطالبة زكي مراد، الكادر الشيوعي، بإلغاء قوانين العزل «التي أبعدت عددا من الاشتراكيين المخلصين عن صفوف التنظيم الشعبي»: «بين وحدة الفكر ووحدة العمل»، روز اليوسف ٢٤/ ٥/ ١٩٦٥، ص ٢٨ – ٩. وبعد عام كتب أحمد حمروش راجيا حسم الموقف وقبول الشيوعيين في التنظيم: «الوحدة الوطنية»، روز اليوسف ١٨/ ٧/ ١٩٦٦، ص ٥.

(٩٠) «حوار مفتوح مع علي صبري (٣)»، الأهرام ٢٤/ ٤/ ١٩٦٧، ص ٧.

(٩١) انظر شهادات الشيوعيين المصريين في: عاصم الدسوقي (تقديم)، شهادات ورؤى (مركز البحوث العربية، القاهرة). وبصفة خاصة بشأن عدم تشغيل العمال: شهادة فرنسيس لبيب كيرلس: ج٢، ص ١٠١؛ شهادة بهيج نصار: ج٤، ص ١٠٤؛ شهادة معروف عبد الحميد: ج٤، ص ٢١٤؛ شهادة مكرم

الله مرقص: ج٦، ص ٢٣٤. وبشأن الفشل في الحصول على عضوية الاتحاد الاشتراكي: شهادة يوسف درويش: ج٢، ص ٢٦٥؛ شهادة خالد حمزة: ج٦، ص ٧٢.

(٩٢) انظر نص مشروع قرار السكرتارية المركزية للحزب الشيوعي المصري ـ التكتل، في: فخري لبيب، المصدر السابق، ج٢، ملحق رقم ٨، ص ٥٩٧ - ٦١٥.

(٩٣) نفسه، ص ٦٠٤ - ٦.

(٩٤) نفسه، ص ٦١١.

(٩٥) نفسه، ص ٦١٢.

(٩٦) نفسه، ص ٦٠٢.

(٩٧) نفسه، ص ٦٠٠ - ١.

(٩٨) مناقشات عبد الناصر في اجتماع الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي في ٢٥/ ٢/ ١٩٦٥.

(٩٩) «وحدة المثقفين»، روز اليوسف ٢١/ ١٢/ ١٩٦٤، ص ٣ - ٤.

(١٠٠) صلاح حافظ، «طريق إحسان المسدود»: أخبار اليوم ٢٦/ ١٢/ ١٩٦٤، ص ٧.

(١٠١) «الخائف من الثورة والخائف عليها»، أخبار اليوم ٢٣/ ١/ ١٩٦٥، ص ٧.

(١٠٢) محمد أنيس، «الديمقراطية داخل التنظيم الشعبي وخارجه»، الأهرام ١٠/ ١٢/ ١٩٦٢، ص ٩.

(١٠٣) لطفي الخولي، «الاتحاد الاشتراكي.. والسوبرمان»، الأهرام ١٣/ ١/ ١٩٦٣، ص ٩.

(١٠٤) «في التجربة المصرية لبناء التنظيم الثوري»، الطليعة، فبراير ١٩٦٥، ص ٤٨.

(١٠٥) خالد محيي الدين، «الطريق لممارسة الديمقراطية»، أخبار اليوم ٥/ ١٢/ ١٩٦٤، ص ٥.

(١٠٦) أحمد حمروش، «لماذا الجهاز السياسي»، روز اليوسف ٨/ ٨/ ١٩٦٦، ص ٤. التشديد من عندي.

(١٠٧) فوزي منصور، «التنمية الاقتصادية والديمقراطية»، الأخبار ٧/ ١٢/ ١٩٦٤، ص ٣، ٤.

(١٠٨) أحمد حمروش، «الادخار وأصحاب النوايا الطيبة»، روز اليوسف ١٤/ ٦/ ١٩٦٥، ص ٣.

(١٠٩) خالد محيي الدين، «الجانب الذي ينبغي ألا ننساه»، أخبار اليوم ١٩/ ٦/ ١٩٦٥، ص ١٢.

(١١٠) أحمد حمروش، «الادخار وأصحاب النوايا الطيبة»، روز اليوسف ١٤/ ٦/ ١٩٦٥، ص ٣ - ٥.

(١١١) سعد كامل، «ليس بالقانون وحده..»، آخر ساعة ١١/ ٥/ ١٩٦٦، ص ١٠.

(١١٢) فيليب جلاب ومحمد سيد أحمد، «كل الحقائق عن مهمة لجنة تصفية الإقطاع»، آخر ساعة، ١/ ٦/ ١٩٦٦، ص ١٠.

(١١٣) صلاح حافظ، «قف.. أيها الاتحاد الاشتراكي»، آخر ساعة ٢٤/ ٧/ ١٩٦٣، ص ٧٢.

(١١٤) «قف!»، آخر ساعة ١٩/ ١/ ١٩٦٦؛ ص ١٠.

(١١٥) أبو سيف يوسف، «تناقضات يحلها العمل السياسي»، روز اليوسف ٢١/ ٦/ ١٩٦٥، ص ٣٠.

(١١٦) شريف حتاتة، «التفرغ السياسي هو مفتاح الموقف»، روز اليوسف ٢٨/ ٦/ ١٩٦٥، ص ٢٩. ويختلف هذا الاقتراح عما قام به علي صبري، الذي أقام استقلال الاتحاد الاشتراكي النسبي على كوادر إدارية وفنية في هيكل وظيفي.

(١١٧) «البلهارسيا والعمل السياسي»، روز اليوسف ١٨/ ١٠/ ١٩٦٥، ص ٢٨ - ٩.

(١١٨) «تنظيم الأسرة.. عملية سياسية»، روز اليوسف ١٧/ ١/ ١٩٦٦، ص ٢٨ - ٩. انظر أيضا طرح زكي مراد المتواضع بالجمع بين العمل الإداري «الثوري» والعمل السياسي، ولو في مجال شرح وتوضيح القرارات السياسية: «العقلية السياسية والعقلية الإدارية»، روز اليوسف ١٢/ ٧/ ١٩٦٥، ص ٢٨ - ٩.

ولكنه عاد ليؤكد أنه لا يمكن «تحقيق النظام الاجتماعي الاشتراكي بدون انطلاق جماهيري عميق الجذور»: «الثورة الاشتراكية والجماهير»، روز اليوسف ١١/ ٤/ ١٩٦٦، ص ٢٨ - ٩.

(١١٩) على سبيل التوضيح هذا نموذج نقيض لرؤية الشيوعيين: فانتخابات مجلس الأمة وفقا لعبد التواب يوسف فرصة «لكشف العناصر المعادية للقضية القومية بصفة عامة»، فـ«مهمتنا في الواقع أن نواصل تطهير مجتمعنا من الرجعية حتى يُقضى عليها»، والعزل السياسي «يجب أن تتبعه ألوان أخرى من الوقاية... فالمشتبه فيهم في حالات الأوبئة يعزلون». إننا «نخشى على جماهيرنا من أعدائنا الذين يلبسون مسوح الخلاص». وهذا كله تحت عنوان: «دور المثقفين [لا الشرطة] في المعركة الانتخابية»، الأهرام ٣/ ٣/ ١٩٦٤، ص ٩.

(١٢٠) «ملاحظات حول الميثاق»، روز اليوسف ٢٨/ ٥/ ١٩٦٢، ص ٥. ويشبه هذا كلام سيد قطب، ولكن بشأن الإسلام والجاهلية.

(١٢١) «الميثاق ليس حلا وسطا بين الرأسمالية والشيوعية»، روز اليوسف ٢٥/ ٦/ ١٩٦٢، ص ٣.

(١٢٢) جمال العطيفي، «الاشتراكية والوحدة والتراث الديني»، الأهرام ٢١/ ١٢/ ١٩٦٤، ص ٨.

(١٢٣) «خالد محيي الدين يقول»، الأخبار ٢٧/ ٤/ ١٩٦٥، ص ٦. وهي كلمة في مؤتمر بوصفه أمين الصحافة بالاتحاد الاشتراكي.

(١٢٤) «أمين الشباب يتحدث»، روز اليوسف ٢٧/ ٦/ ١٩٦٦، ص ١٠. وانظر مثلا مناقشات علي صبري في مؤتمر المبعوثين: «تنظيماتنا الشعبية والسياسية»، الأخبار ١/ ٨/ ١٩٦٦، ص ١٠.

(١٢٥) مناقشات عبد الناصر في اجتماع الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي في ٢٥/ ٢/ ١٩٦٥.

(١٢٦) خطاب عبد الناصر في الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة في دور الانعقاد العادي الثاني في ١٢/ ١١/ ١٩٦٤.

(١٢٧) «كمال رفعت يتحدث إلى أخبار اليوم» (حديث أجراه فيليب جلاب)، أخبار اليوم ١٩/ ١٢/ ١٩٦٤، ص ١٣.

(١٢٨) «ببغاوات الاشتراكية والنسور الجريحة»، أخبار اليوم ٩/ ١/ ١٩٦٥، ص ٣.

(١٢٩) «روز اليوسف»، «حرية مرحلة الانطلاق.. هل هي فرصة أم مسئولية؟»، روز اليوسف ٩/ ٨/ ١٩٦٥، ص ٣. التشديد من عندي. وقال إحسان عبد القدوس إن اختلاف الرأي المسموح به هو «في حدود الهدف الواحد المشترك وفي نطاق العمل الجماعي الموحد»: «خواطر سياسية»، روز اليوسف ١٥/ ٣/ ١٩٦٥، ص ٢. وإيمانه بالتفكير الحر «هو الإيمان بالتفكير الاشتراكي الحر» وحده: «أفكار حرة في دولة شيوعية»، روز اليوسف ٢/ ٨/ ١٩٦٥، ص ٤. أما أحمد بهاء الدين فرأى أنه يجوز النقاش حول القرارات والتصرفات ولكن ليس حول المبادئ مثل الاشتراكية، لأننا «اتخذناها هدفا ودليلا لنا لمرحلة تاريخية طويلة... فإذا نوقشت المبادئ فيكون ذلك بقصد تعميقها»: «الفرق بين المبادئ»، المصور ٢٧/ ١١/ ١٩٦٤، ص ١٤.

(١٣٠) «دفاع عن حرية الرأي»، صباح الخير ٢٦/ ٣/ ١٩٦٤، ص ٧ - ٩. التشديد في الأصل.

(١٣١) «وحدة المثقفين»، روز اليوسف ٢١/ ١٢/ ١٩٦٤، ص ٣، ٤. وهو المقال الذي سبق وأشرتُ إلى أن صلاح حافظ رد عليه رافضا موقف إيقاف الصراع.

(١٣٢) «يوميات الأخبار»، الأخبار ١٥/ ٩/ ١٩٦٥، ص ١٠. وقد ذكر أنه تلقى ردا من محمد حلمي مراد وكيل جامعة القاهرة بصدور قرار بدعوة الأساتذة «القائمين بتدريس المواد القومية... إلى ندوات علمية مغلقة»: «يوميات الأخبار»، الأخبار ٢٢/ ٩/ ١٩٦٥، ص ١٠.

(١٣٣) «رئيس الوزراء يصدر تعليمات بإعادة النظر في جميع المناهج التي تدرس بالجامعات»، الأهرام ٣١/ ١٠/ ١٩٦٥، ص ٧.

(١٣٤) انظر: «تقرير عن النشاط الفكري والسياسي في الجامعات والمعاهد العليا»، الاشتراكي، ع ١٨، ٢/ ١٠/ ١٩٦٥، ص ٢ - ٣؛ «المؤسسات التعليمية ودورها في دعم الاشتراكية» (ندوة)، الاشتراكي، ع ٢٧، ٥/ ٢/ ١٩٦٦، ص ١٨ - ٩. وانظر رأي كمال رفعت في: «قضايا التعليم»، الاشتراكي، ع ٣٣، ٣٠/ ٤/ ١٩٦٦، ص ١٩.

(١٣٥) «حوار مفتوح مع علي صبري (٣)»، الأهرام ٢٤/ ٤/ ١٩٦٧، ص ٧.

(١٣٦) حوار مفتوح مع علي صبري»، الأهرام ٢٦/ ٣/ ١٩٦٧، ص ٧.

(١٣٧) «حوار مفتوح مع علي صبري (٣)»، الأهرام ٢٤/ ٤/ ١٩٦٧، ص ٧. وقد انحدرت الجامعة اليوم إلى درجة إصدار ملزمة مقررة في مادة «حقوق الإنسان»، مثل «كتب الوزارة» في المدارس، توزعها على الأساتذة ليتولوا تدريسها، فيقبلون.

(١٣٨) «نماذج وشخصيات»، صباح الخير ١١/ ٣/ ١٩٦٥، ص ٨ - ١٠.

تذييل

الأزمة العامة للناصرية

كانت النتيجة العامة للتحول «الميثاقي» هي اجتذاب أفراد وتيارات للعمل داخل مجال يحكمه النظام ذو الأساس الأمني، حالة الطوارئ. لا شك أن الاستقطاب المتزايد داخل النظام دليل على أنه صار رحبا إيديولوجيا، وعلى أن مهمة سد «الفراغ النظري» و«الفراغ السياسي»، قد تحققت بأقصى ما يمكن أن تتحقق في حدود مثل هذا النظام: توسيع الفراغ نفسه، أي تأسيس «نظرية» للانقلاب الدائم ونظام حالة طوارئ دائم، حتى بعد رفع حالة الطوارئ من الناحية القانونية حتى ١٩٦٧. في الفصل الأول شبّهتُ سلطة الضباط المستجدة بقوة طرد مركزية، تنشئ الفراغ الذي هو الموقع المقدس المخصص للشعب الشبحي، أي الحاضر بوصفه شبحا. بعد مرور السنين، تحلقت مختلف القوى حول الاتحاد الاشتراكي، بحثا عن «المكاسب»، أو تلافيا للضرر، وتحلق المثقفون والمهتمون بالشأن العام، ممن سُمح لهم، حول الأجهزة الإيديولوجية التي احتكرها النظام. ولكن نظرا لأنه لا الاتحاد الاشتراكي كان يتمتع بسلطة في اتخاذ القرار، ولا كان المجال الإيديولوجي الناشئ بعيدا ولو بقليل عن يد الأجهزة الأمنية الطويلة، ولا كان مسموحا بأية تعبئة، ولو في إطار مؤسسات النظام، كانت النتيجة هي اجتذاب هذه التيارات وهؤلاء الأفراد للدوران في فلك الفراغ الذي أُنشيء من قبل.

وسوف أتابع هنا نتائج هذه الخلاصة التي لم تكن كما قد يبدو للوهلة الأولى حلا سعيدا لمشكلات النظام، بل كانت أساس أزمته العامة في كافة المجالات: أولا في المجال الإيديولوجي التعبوي ذاته، ثم في مجال السلطة التمثيلية التي أنشأها على

مقاسه لسد الفراغ، أي مجلس الأمة، وأخيرا في مجال الاقتصاد، أو الشرعية الإنجازية التي اعتُبرت، وما زالت، أساس وصف ديكتاتورية النظام بأنها شعبية، كما ذكرنا.

(أ) أزمة المجال الإيديولوجي ككل

لا تعني شكاوى فتحي غانم وإحسان وغيرهما من الاستقطاب أن «الميثاق» والتقرير قد أُلغيا، أو استوعبتهما القوى المختلفة. بالعكس، لقد أصبحا وأصبح النظام معهما هو المجال الصراعي المتاح بين التصورات الثلاث أو الأربع (بإضافة تيار الوسط) وتلويناتها المختلفة والبينية. ومع تحالف التيارين المحافظ والإسلامي عمليا انقسمت إيديولوجيا «تحالف قوى الشعب العامل» إلى تفسير شبه ماركسي وآخر شبه أصولي/ محافظ في حرب معلنة. واشتبك الطرفان تحت شعاري «الطريق العربي إلى الاشتراكية» و«الاشتراكية العربية»، أو «العربية الإسلامية». وبرغم أن عبد الناصر أعلن أن رأيه «أنها تطبيق عربي للاشتراكية، مش هي [:لا] اشتراكية عربية، وأعتقد إن فيه [:هناك] مبادئ واحدة [للاشتراكية في العالم]»، فإنه أكد بعد ذلك مباشرة الخلافات مع الشيوعية بشأن رفض ديكتاتورية البروليتاريا والموقف من الدين ومن الصراع الطبقي و«حاجات أخرى»[١]، فضلا عن أن «تقرير الميثاق» قد نص صراحة على «الاشتراكية العربية» كما مر بنا، فظلت المساجلة بأبعادها الأمنية قائمة بين التيارين[٢].

كانت إقامة هذا المجال الصراعي ممكنة بفعل طبيعة النظام التي تجسدت في موقفه الأساسي تجاه الإيديولوجيا: الاستقلال ورفض التقيد بأي نسق فكري. وقد رأينا كيف كان «الميثاق» شيئا أشبه بتوجهات مطعمة برؤى عامة، أهمها هي الشعب السري الذي يقود النظام بوسائل سحرية، ويطوف في معرض التجارب العالمية والتراث المحلي متحررا من أي قيد على المستهلك، ليحقق بشكل عام الحرية والاشتراكية والوحدة بغير أية التزامات عينية من قبل النظام بشأنها بالنسبة للمستقبل. فعلى خلاف الجناح المحافظ، لم تكن ثمة قوى اجتماعية على قدر من الاستقلال يريد أن يتحالف معها، ولا حتى قوى سياسية. بل كان موقفه الانقلابي يرمي بالضبط إلى تحرير يده في المناورة بين الاتجاهات، معتمدا على فكرة القوامة الشعبية مجسدة في الزعامة. وبالتالي كان المجال مفتوحا مبدئيا للصراع عبر أدوات النظام الحكومية المختلفة من اتحاد اشتراكي

وإذاعة وتليفزيون ومؤسسات ثقافية وصحف وغيرها بين مختلف الفرقاء، الذين جند منهم النظام أنصاره من مختلف الاتجاهات، حتى في مؤسساته السرية كما رأينا.

والآن، مع تناول الأزمة العامة للناصرية، نستطيع أن نلقي نظرة على رؤية النظام للإيديولوجيا، أي للمجال الذي تناوله هذا الكتاب. الواقع أن النظام كانت له رؤية نفعية وظيفية لا ترى في الإيديولوجيا حقلا أساسيا في البنية الاجتماعية، بل مجرد أداة. وهو موقف نابع من واقع أنه وُلد بغير رؤية سوى مبادئ إصلاحية عامة كما رأينا، فضلا عن أن الجناح القائد، بطبيعته الانقلابية، لا يميل إلى تقييد نفسه بتعهدات، أو ببرنامج بعينه، ولا حتى برؤية للعالم، سوى الاحتفاظ بحرية الاقتطاف من معرض التجارب العالمية والإيديولوجيات المحلية.

يفسر لنا هذا الوضع لماذا كانت الإيديولوجيا في نظر عبد الناصر، وعند هيكل المتحدث باسمه، مجرد نوع من «خدعة»، أو قناع للسلطة، متبنيا بذلك موقفا شديد المادية إلى درجة الاستحالة من الأفكار. فالإيديولوجيا في عرف عبد الناصر وهيكل مجرد أدوات لتحقيق أهداف، لا مستوىً أصيلا في البنية الاجتماعية. وكان هيكل أول من طرح الفكرة: «إن المبادئ في السياسة تشبه الأعلام الملونة... التي ترفعها الجيوش المتحاربة فوق رءوسها لتزيد من قابليتها لسفك الدم. وإنما السياسة مصالح... هذه هي الحقيقة»(٣). وقرر عبد الناصر أن «العقائد ليست إلا وسائل لتحقيق أهداف كبرى»(٤)، وشرح هيكل: «إن التخلف والتقدم هو لب القضية... إن العقائد كلها وسائل ولا ينبغي لنا أن نخلط الوسائل بالغايات. حتى العقيدة الدينية ـ وهي أقوى العقائد ـ لا تزيد على أن تكون وسيلة ونظرية ومنهاجا»(٥)، لا قيما حاكمة كما يقول الأصوليون. والحزب السياسي أيضا «هو في حقيقة أمره تنظيم تقوم به طبقة من المجتمع لضمان مصالحها عن طريق السيطرة على جهاز الدولة»، وهي ليست إلا تجمعات للمصالح على نمط «اتحاد الصناعات»، ولكن «على نطاق أكبر وأشمل»(٦). بذلك تصبح السياسة بدورها أداة بالمعنى الأبسط على الإطلاق(٧). وهكذا كان هذا الجناح الذي أعلن طيلة الوقت أنه يبحث عن نظرية يملك «نظرية» بالفعل، أو موقفا بالأدق، هو تلك الرؤية النفعية للإيديولوجيا، التي تعفيه من أي التزام.

وفي «التطبيق» كان هذا يعني اتهام كل «نظرية»، أو بالأدق إيديولوجيا، تحاول أن تُلزم النظام بشيء بأنها تعبر عن مصالح جهة ما، لأن الإيديولوجيا ليست كما رأينا سوى «أعلام ملونة»، علما بأن كلمة «مصالح» كانت مكروهة وتُعتبر دليل فساد ومبرر إدانة في ظل هيمنة الرؤية الأخلاقية للسياسة. كان هذا المنطق يستعمل كسلاح لإدانة أعداء النظام (على نمط إدانة الشيوعيين بالعمالة للاتحاد السوفييتي)، وللدفاع عن سياساته (مثل اعتبار نقد الصحف البريطانية والأمريكية وغيرها للنظام بوصفه بالديكتاتورية وفقا لعبد الناصر أيضا، مجرد قناع، تنحصر قيمته، في أنه يكشف عن نوايا السيطرة البريطانية عن طريق إقامة أحزاب عميلة[٨]). وكان هذا السلاح أيضا أداة حشد عن طريق الابتزاز الأخلاقي. فمثلا رأى عبد الناصر أن رافضي تدخل الدولة الاقتصادي في سوريا من المتعلمين في عهد الوحدة هم «ذيول للرأسماليين لأن منفعتهم مرتبطة بالرأسماليين... ويتنكر [المتعلم] لهذا الشعب الذي علمه والذي بناه»[٩].

أما ما كان عبد الناصر يعتبره «نظرية»، يبحث عنها ويمكن أن تكون مفيدة، ويطالب المثقفين بإنتاجها، فهي مجرد نوع من خلاصات عامة لسياساته ونتائجها: «أنا لن أستطيع أن أعمل نظرية... المثقفين همّ اللي [:الذين] عليهم يعملوا النظرية. يوم لما ألاقي فيه كتاب اقتصاد طالع عن إيه [:ما هو] الاقتصاد بتاعنا [:اقتصادنا]، وعن إيه التجربة بتاعتنا، وإيه اللي [:ما الذي] يجب أن يحصل فيه، بأشعر أن هذا الكتاب هو جزء كبير من النظرية»[١٠]. فالنظرية ليست سوى نوع من الكتب المتخصصة، مبنية على وقائع محلية، ويا حبذا لو تضمنت أيضا نصائح بشأن «اللي يجب أن يحصل»، بشكل عملي تماما.

وبنفس المنطق أعلن في عيد العلم، بعد التأميمات: «كلمة ثقافة تعني العقيدة الفكرية أو المذهب الفكري... وحينما نسير في ثورتنا الثقافية ندعم ثورتنا الاشتراكية... إن الثورة الثقافية تضع نفسها في خدمة الثورة السياسية وفي خدمة الثورة الاجتماعية... من أجل إقامة مفاهيم لنا تنبع من مصلحة أمتنا بمجموعها»[١١]. وبصرف النظر عن مسألة «الأمة بمجموعها» التي تناولنا معناها مرارا، يتحدث هذا النص صراحة عن نوع من «توظيف» الثقافة كأداة، أو بتعبير هيكل تفصيل «أعلام ملونة» مناسبة. وقد انعكس

ذلك كما رأينا على طبيعة «الميثاق» نفسه، وعلى تشكيل منظمات «الثورة الدائمة» وفقا لمبدأ التوازن، بما في ذلك التنظيم السري التابع لعبد الناصر بشكل شخصي.

لكن هذا لا يمنع أن بعض المثقفين من أنصار الجناح الانقلابي كان لهم موقف مختلف. فمثلا قدَّم فتحي غانم التعريف الآتي للإيديولوجيا: «الإيديولوجية هي الدفاع عن نمط معين من المجتمع باعتباره مثاليا»، والمفكرون «يؤيد كل واحد منهم الفكرة المثالية التي ينادي بها، ويدحض الفكرة المثالية التي ينادي بها الآخرون»، والإيديولوجيا «تحدد الطريق الذي يسير فيه الناس والغرض الذي يعملون من أجله»[١٢]. وقد يبدو هذا التعريف المثالي هو الأنسب لنظام يعبر عن شعب خفي مثالي ومستقبلي. ولكن طبيعة النظام لم تكن لتعطي المجال الإيديولوجي أية مكانة تكوينية، لأنه مجال مؤسِّس، أي سري، يخص التنظيم السري الحاكم، ولا يجب أن يكون محلا لأي تعاقد.

لننظر في مغزى هذه الرؤية ونتائجها. برفض الإيديولوجيا بوصفها أعلاما ملونة، كانت فكرة إقامة «تحالف قوى الشعب العامل» وحمايتها من الرجعية فكرة محض أخلاقية معادية بالضرورة للإيديولوجيا. فـ«الشعب العامل» كما رأينا يحكم فقط باستعمال الطليعة، التي لا تقبل «باستعمالها» على هذا النحو إلا بسبب التزامها الأخلاقي بمصالح الشعب، ثم الشعب العامل. ولكن بذلك تظل الطليعة معلقة في الهواء، لا تستطيع بفعل منطق حكمها هذا أن تنشئ لنفسها حزبا أو كتلة سياسية أو اجتماعية مساندة على أساس سياسي. كان كل ما استطاع النظام أن يفعله هو توسيع الفراغ، بإنشاء مجال صراعي ملتف حوله بحالته هذه، بما يتيح له غربلة المجتمع لفرز الرجعية وغيرها من الأعداء جانبا، واستبقاء الثورة دائمة.

بوضع الالتزام الأخلاقي بديلا عن الإيديولوجيا وفي مواجهتها، كان النظام يعمق تناقضاته، لأن فكرته الأخلاقية عن الإيديولوجيا (بوصفها مجرد أعلام ملونة) عاجزة عن تبرير ذاتها. فإذا سلمنا جدلا بوصف عبد الناصر لمتعلمي سوريا، سنجد أنه من المستحيل أن يتقبلوا دعوته، لأنها تعني التخلي عن مصالحهم، لأن ما يدعوهم إليه ليس سوى أعلام ملونة تخدعهم، وفقا لفكرته نفسها. ففكرة «الأعلام الملونة» تعني أن المصالح هي مادية بالتعريف. ولكن هذا المنطق يفرز تناقضات أخطر تمس صميم أطروحات النظام. ففكرة

الوصاية الشعبية تقوم على أن الشعب (أو تحالف قوى الشعب بعد «الميثاق»)، لأنه قاصر، يمكن خداعه على يد أعدائه، فيتبنى إيديولوجيا وسياسة مخالفة لمصالحه. بعبارة أخرى يمكن أن يحمل «أعلاما ملونة» مناقضة لمصالحه على طول الخط.

وبرغم أن قصور الشعب يمكن أن يبرر، إيديولوجيا، هذا الاستثناء، إلا أنه استثناء ضخم حقا، يطيح بمجمل الفكرة النفعية عن الإيديولوجيا. ولكن الأهم أن الضباط، مرارا وتكرارا، أكدوا أن النظام القديم وفر لهم هم شخصيا مستوى ممتازا للمعيشة، لأنه كان حريصا على إرضاء ضباط الجيش عموما، وأضاف عبد الناصر في مرحلة «الميثاق» أنه «اختار» ألا يتحالف مع الطبقات المالكة ويعبر عن الشعب العامل[١٣]، وبالتالي لا ينطبق عليه ولا على زملائه الضباط الأحرار فكرته هذه عن الإيديولوجيا، فرؤيتهم لم تنبع من مصالحهم.

إذا استثنينا الشعب العامل الواقع تحت الوصاية، ثم استثنينا النظام نفسه، واستثنينا الإنتليجنسيا التي توجه لها بخطابه لتقود النهضة المرتقبة من أجل «الشعب»، لا من أجل نفسها، لا يتبقى ما يمكن تطبيق «نظرية الأعلام الملونة» عليه سوى أعداء النظام، أي ما أطلق عليه عبد الناصر الرجعية، بالإضافة إلى الاستعمار. ولكن بذلك تصبح الرجعية والدول الاستعمارية هي الوحيدة الجديرة حقا بدولة، لأن أفكارها، أو أعلامها الملونة، منسجمة مع مصالحها، بينما النظام والشعب والإنتليجنسيا الموالية ليسوا سوى مجموعة من السُذَّج ترفع، أو مدعوة لأن ترفع، أعلاما لا تخصها، معادية لمصالحها: النظام يرفع أعلام الشعب متخليا عن مصالحه الخاصة، والشعب مضلَّل يرفع، أو يمكن أن يرفع، أعلام الرجعية، والإنتليجنسيا الموالية مدعوة لأن ترفع أعلام النظام الموالي للشعب، لا لها.

ما تكشف عنه هذه الصيغة ليس «عدم فهم» عبد الناصر وكاتبه، أو «سذاجة» الفكرة، بل تكشف طبيعة موقعهما السياسي. فهذه الإيديولوجيا عن الإيديولوجيا تعبر تماما عن طبيعة النظام الانقلابي، بقواعدها واستثناءاتها على السواء. فالشعب الذي لم يصل إلى الوعي الذاتي يبرر الوصاية عليه، والرجعية الواعية تبرر قمعها بوصفها خطرا ملحا، والموقع الغامض «للطليعة» التي تخلت طواعية عن مصالحها (وفي الحقيقة

ليس تماما) يبرر توليها الغامض لديكتاتورية باسم شعب غامض ضد رجعية لا تقل غموضا، يتجدد تعريفها حسب الظروف. والأهم، تبرير منع سيادة أية إيديولوجيا متماسكة من أي نوع عدا الانقلابية المجردة.

لكن النتيجة الأخطر أن النظام كان بذلك يؤسس عدميته الإيديولوجية، أي حريته في الطواف في معرض الإيديولوجيات ليختار منها التوليفة التي تناسبه ويغيرها وقتما يرى، باعتبارها مجرد «أعلام ملونة». ترتب على ذلك أنه لم يأخذ «النداء» الذي قام عليه بجدية كاملة، أي بصفته قَدَرا، بل اعتبره اختيارا أخلاقيا، وبالتالي لم يأخذ فكرة تأسيس الدولة إيديولوجيا بجدية، بل اعتبر كل الموالين صالحين، واختلافهم «رحمة» بالنظام السري. وبالتالي أبقى على الدولة بمجملها كمؤسسة أمنية أولا، يضاف إليها مجال إيديولوجي يلعب على هامش النظام. لذلك، أي بسبب بنية النظام نفسه، لم يكن واردا تأسيس كتلة تاريخية (بتعبير جرامشي) تتبنى فكرة معينة عن الشرعية والدولة، تقوم على قوى فاعلة، لا على تمجيد شعب سري. ولم يكن من شأن ميثاق السنوات العشر، ولا المؤسسات التي قامت عليه، أن يقدم أية مساهمة جدية في هذا الشأن. لم يكن من شأن «الميثاق» سوى أن يخلق بؤرة الصراع التي تناولناها، والتي سنتقصاها كبؤرة إيديولوجية بعد قليل، مؤكدا على الصراع كأداة وحدة، وبالأدق تجميع، تحت هيمنة أجهزة الأمن. ولم يكن محتوى ما طرحه كإيديولوجيا، كما رأينا، سوى استبعاد أية خيارات واضحة أو رؤية متسقة. وتمشيا مع هذا الموقف اختار النظام موقف انتظار تبلور طبقة الفلاحين بالذات كطبقة واعية لذاتها لتكون السراب الذي يمثله النظام، ويسمح بدوامه وبتحليقه فوق الجميع باسم الشعب الشبحي.

وقد ترتبت نتيجة أخرى على هذا الموقف. فقد أتاحت فكرة الإيديولوجيا كأعلام ملونة للنظام رفض خوض صراع إيديولوجي جدي، مكتفيا بالإصرار على تبيان اختلافه عن الآخرين، رافضا صياغة أي عقد سياسي واضح. ترتب على ذلك أن أصبح المجال الإيديولوجي بمجمله مشوبا بعدم الجدية. فإذا كان الشعب الخفي يمد يده بقفاز الضباط لكي يقتنص لنفسه ما يشاء، أو ما يستطيع، من «مكاسب» من معرض العالم المفتوح، يكون المجال الإيديولوجي المشكَّل بهذه الطريقة نوعا من معرض محلي

لأدوات وشعارات تعبئة مختلفة، يمكن اقتناص أية تركيبة مناسبة منها في صراعات السلطة بين الشِلَل المختلفة، بغير أن يكون لها هي ذاتها تأثير حاسم على الصراعات، لأن تبنيها يكون بمنطق نفعي محض، أي كخدعة، كعلم ملون بألوان مناسبة. لذلك كانت الشعارات تُرفع بعد إقرار السياسات وتنفيذها، لمجرد تبرير الوضع الجديد، بدلا من أن تُتخذ السياسات بناء عليها.

هذا لا يعني أنه لم تكن ثمة أية صلة بين الأجنحة الإيديولوجية التي عرضنا لها وبين صراعات السلطة وشِلَلها، ولكن كما يلاحظ باحث كان مهتما بهذه المسألة بالذات (أي مدى نجاح النظام في تحقيق هيمنة قائمة على إيديولوجيا)، لم تكن صراعات النظام متمحورة حول هذه الحلبة الإيديولوجية، فكانت شِلَل النظام المختلفة تتنقل من معسكر لآخر، أو تقف موقفا وسطيا بين معسكرين، أو تتبنى أية خلطة تناسبها من الأفكار[١٤]. في نفس الوقت الذي كانت فيه هذه المعسكرات الإيديولوجية تتصارع، كان الصراع الحقيقي دائرا خفية في أوساط النخبة بين ناصر وعامر، حول المكانة التي يجب أن تحوزها الشلة العسكرية بين شِلل النظام. بل كان ثمة حرص على خلط الأوراق لمنع تبلور التيارات الإيديولوجية، فعُهد إلى هيكل الأقرب لليمين بالإشراف على قطاع من الماركسيين وإصدار «الطليعة» من الأهرام، وعُهد إلى عامر بتصفية الإقطاع، لمنع تقوية يسار النظام المتحلق حول علي صبري، وهكذا. فالغرض كان منع تشكيل أية قوى متماسكة قادرة على الصراع لبلورة إيديولوجيا مُلزِمة للنظام. وقد حرص النظام على أن يعهد بكل مؤسساته الدعائية أو «السياسية» لتوليفة من تيارات مختلفة، سواء في منظمة الشباب أو التنظيم الطليعي أو الصحف... إلخ.

وقد انعكست تبعية الإيديولوجيا وسطحيتها لاحقًا في مشهد انتصار السادات على تكتل علي صبري بوسائل سلطوية خالصة، قائمة على ارتباط الغالبية بالنظام بصرف النظر عن أية شعارات أو رؤى. ومن هنا انضم كثيرون من نفس المؤسسات التي شكّلها عبد الناصر للمعسكر المنتصر، بما في ذلك أعضاء «التنظيم الطليعي»، ومن مجلس الأمة، وحتى منظمة الشباب. ومع الإجهاز على تكتل علي صبري، اقترح هيكل على السادات رفع الشعار الأزلي الفارغ للنظام، الانتقال إلى الديمقراطية، كشعار لانقلاب القصر. كانت

الإيديولوجيا عند النظام أعلاما ملونة حقا، لأنه لم تكن له أية رؤية للإيديولوجيا تتعدى كونها أداة في الصراعات السرية بين أطراف الحكم السري، واستبعاد أية رؤى أخرى. وما حاول هذا الكتاب أن يفعله أن يوضح العمق الحقيقي لتشكل المجال الإيديولوجي على هذا النحو، أي البنية العامة للنظام ورؤيته الناتجة عنها.

بالمقابل كانت الصراعات الرئيسية تدور بين رؤى المؤسسات الثلاث التي تولدت حول فراغ «اسم الشعب». وعلى حد تعبير الباحث رايموند بيكر: «كانت الساحة السياسية تحت سيطرة رجال ليسوا من نفس النوعية: ضباط جيش ومسئولي أمن وبيروقراط وتكنوقراط واليسار، كل [مجموعة] منها لديها رؤية مختلفة نوعا عن مستقبل مصر وعن دورها في هذا المستقبل. وفي ظل سياسة مبنية على مراكز سلطة متنافسة، تصارع هؤلاء الرجال على النفوذ»(١٥). وفي ظل عدم إمكان زحزحة المؤسستين، الإنجازية والأمنية، ظلت المؤسسة التعبوية مجالا مأمونا، أو شاشة عرض، للصراع بين مختلف القوى الاجتماعية، بين ما أسماه عبد الناصر الرجعية، ومحاولات اليسار لإقناعه بتعبئة القوى الاجتماعية الأفقر، وهو ما رفضه النظام بإصرار، مفضلا تعبئته الأمنية. وفي هذه العملية كان بعض من يعملون في «الواجهة التعبوية» يدفعون الثمن من حين إلى آخر، كبيادق تستعملها مراكز القوى المختلفة في شن الحرب بعضها على بعض، بالوكالة.

*

لعل أولى النتائج المترتبة على تأطير المجال الإيديولوجي بهذا الشكل هي انحطاط الصراعات الفكرية والإيديولوجية، لدورانها حول الفراغ، أو بالأدق حول صراعات المواقع الصغرى التي سمح فيها النظام بحركة محدودة تحت رقابة أمنية شديدة الوطأة. فعلى طريقة «الميثاق» كان معظم المشاركين يكتفون بنقد الآخرين بدلا من تعميق وجهة نظرهم، غالبا لخطورة ذلك، حيث قد يتعدى التعميق أحد خطوط «الميثاق» الحمراء. مثلا، كان أسهل على المحافظين أن ينتقدوا اليسار باعتباره ملحدا أو عميلا أو أن أفكاره مناقضة للميثاق من طرح فكرتهم عن الدولة شبه البرجوازية السلطوية. وبالمثل كان أسهل على الماركسيين أن يشيروا إلى الأفكار الرجعية ويبينون أنها لا تتفق مع الاشتراكية، بدلا من طرح مقولاتهم كاملة بشأن الصراع الطبقي.

كان الميثاق بالفعل مؤثرا، لا بوصفه نظرية، بل بوصفه مجموعة من الخطوط الحمراء التي تعيق تمدد التيارات المختلفة داخل مؤسسات النظام وتمنع طرح صراعها للنهاية في مجال مفتوح. وهكذا دار الصراع حول إثبات أن هذا التفسير أو ذاك هو الذي يلائم «الميثاق» ومصالح «الشعب». وكانت الحجج المتبعة في هذا النقاش في العادة من أبسط الأنواع وأكثرها فجاجة، مثل اقتطاع النصوص المناسبة من «الميثاق». كان المجال الإيديولوجي كما وصفه إحسان، مجموعة «جمعيات سرية»، وبالأدق تيارات لأنها غير منظمة، تلبس الأقنعة في صراعاتها. فكما قال، كل مثقف:

> قصر جهده على البحث في الميثاق العربي عن تفسير يتفق مع ثقافته... [و]يبرر له موقفه السابق ويتيح له حق الثبات عليه. وهكذا استمرت الخلافات والتناقضات، ولكنها اتخذت مظهرا أكثر خطورة... لأنها أصبحت كلها ترتكز على الميثاق... [وهي] خلافات في الجذور. خلافات إيديولوجية.... كل ما حدث أن هذه الكتل [من المثقفين]... اختفت تحت سطح الاشتراكية العربية وغلفت نفسها بصفحات الميثاق وأصبحت تحركاتها أشبه بتحركات الجمعيات السرية... إن المثقفين لم يتخذوا أبدا موقفا سلبيا من الثورة... [بالعكس،] حاولت كل كتلة منهم أن تشد الثورة ناحيتها... [و]كل كتلة تحاول أن تستولي على المناصب الرئيسية والمناصب الحساسة من الثورة، وتسعى لأن تبعد عنها الكتل الأخرى(١٦).

لكن ثمة نتائج أخطر مما أشار إليه إحسان. كانت نتيجة سياسة الأقنعة، أو الحركة «كجمعيات سرية»، صبغ المجال الإيديولوجي ككل بصبغة من الزيف أو انعدام الصراحة. كان المثقف عادة يكتب ويتكلم بحيث يبدو مواليا يلعب في إطار الخطوط الحمراء لا يتجاوزها. وكان الكل يعرف أن وراء المكتوب أو المُقال من جانب أنصار هذا التيار أو ذاك كلاما آخر لا يجوز ذكره. وانحصرت الصراعات في أن يبين كل طرف أن ما يقوله الطرف الآخر يرمي بالفعل إلى تجاوز خط أحمر ما، داعيا النظام للتدخل للمحافظة على حرمة «ميثاقه»، خصوصا لأن من يتجاوزها صراحة، يتحداها، كان «يذهب وراء الشمس»، وفقا للتعبير السائد وقتها، أي في سجون النظام ومعتقلاته. وإجمالا، نجح «الميثاق» في أن يفرض رؤية «الأعلام الملونة» على الجميع، ليصبح «الميثاق» نفسه أكبر علم ملون، ترفعه كل التيارات التي تريد في الواقع أن تقول شيئا لا علاقة له بالميثاق. وبالإجمال، صنع النظام الأمني المجال الإيديولوجي بمجمله على صورته الفقيرة ومثاله.

كانت سطحية الموقف النفعي للنظام شاملة، فلم تقتصر فحسب على تأطير أو قولبة الصراع الإيديولوجي، بل امتدت إلى رؤيته للمنبع الكبير للكوادر الفكرية عموما، بأوسع معنى: الجامعة. قامت الرؤية العامة للنظام للتعليم الجامعي على فكرة توظيف الجامعة لخدمة مصالح الدولة المباشرة كمبدأ، لتمارس دورا، إما في استيعاب أعداد متزايدة من الطلاب في الكليات النظرية، لإرضاء الإنتليجنسيا، أو دفع الكليات العلمية نحو ممارسة دور تقني يدعم المشروعات التنموية، أي نحو التطبيق التكنولوجي، لا العلم. وبالنسبة للمسألة الأولى، احتوت الكليات النظرية على ٢٣٪ من أساتذة الجامعة، بينما كان نصيبها من الطلاب ٦٠٪ منهم. بينما تولى ٧٧٪ من أساتذة الجامعة تدريس ٤٠٪ من الطلبة في الكليات العملية[١٧]. وبالنسبة للنقطة الثانية، انحاز النظام لفلسفة التعليم القائمة على دعم التعليم الفني والعلوم التطبيقية وربط التعليم باحتياجات سوق العمل، ورفضت فلسفة العلم لذاته، التي ترى أن مهمة الجامعة الأولى هي تكوين شخصية باحثة نقدية منفتحة[١٨]. وقد عبر أحد أساتذة الجامعة آنذاك عن هذه الرؤية قائلا:

> مجتمعنا الاشتراكي يرى أن العلم من أجل العلم وحده لا يتفق مع حاجة الشعب العربي إلى الخبز والزبد... ولذلك فإن مراكز البحث العلمي وفي مقدمتها الجامعات مطالبة... بأن تطور نفسها بحيث يكون شعار جامعاتنا هو العلم والمجتمع... [و] ينبغي مراعاة الاقتصاد في الدراسات النظرية... كما يجب أن يخضع التعليم العالي والجامعي للتخطيط الدقيق باستمرار بحيث يتفق مع خطة التنمية وحاجات المجتمع الاشتراكي[١٩].

وفقا لهذه الرؤية الاستهلاكية الضيقة للعلم قرر «الميثاق» أن الجامعات «طلائع متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة... إن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي يتصدى شعبنا اليوم لمواجهتها لا بد لها من حلول علمية... لذلك فإن العلم للمجتمع يجب أن يكون شعار الثورة الثقافية في هذه المرحلة»[٢٠]. وبالتالي كانت فكرة الإبداع الأكاديمي في حد ذاتها لا محل لها.

وخلاصة هذه النقطة أن الفقر الفكري والعلمي والإيديولوجي الذي دمغ الأجيال التي أنتجتها هذه الفترة لم يكن صدفة. ولا هي صدفة أن أية محاولة لإعادة بناء المعسكرات الإيديولوجية والفكرية، والتي تُجهَض باستمرار، تبدأ دائما من الأجيال

التي صنعها العهد السابق، بما في ذلك التيارات السلطوية التي سادت العهد الناصري، فقد تأسست فكريا قبلها كما سنرى في الفصل الأخير.

وثانيا، أدت عملية الإفقار الإيديولوجي والسياسي التي نبعت من هيمنة الاعتبارات الأمنية إلى تنفير الكثيرين من «العمل السياسي»، فشاعت السلبية التي كان الغرض من التعبئة «الميثاقية» التخلص منها. فمثلا كانت إعادة نظام انتخاب اتحادات الطلبة تهدف لإنهاء انصراف «جموع الشباب عن العمل السياسي ملتزمة السلبية»، ولكن لوحظ أنها لم تقض على «الشعور بالفراغ الفكري والتنظيمي لدى الشباب»(٢١)، وظل معظم الطلبة غير مبالين بالسياسة(٢٢)، لأن «السياسة» ظلت عملا متسما بخطورة كبيرة، فضلا عن تبعيته. وبينما رأى الصحفي موسى صبري أن الثورة قد حققت المعجزات، لاحظ «بكل الأسف والأسى أن الكثير من شبابنا الجامعي لا يعطي لهذه المعجزة حقها من التقدير»(٢٣). وفيما يتعلق بالمثقفين، خُيل لصلاح حافظ، الصحفي الماركسي، ذات يوم «وأنا أرى الحماس الهائل بين الكتاب للاشتراكية أنهم سيترجمونه إلى (هجرة عامة) نحو [الفلاحين] صانعي الاشتراكية»، وهو ما لم يحدث، مع أسف صلاح وأساه(٢٤).

ولا يختلف الأمر بالنسبة لبقية قطاعات الإنتليجنسيا. فمثلا أعلن صلاح حافظ، أيضا، خيبة أمله حين تلقى خطابات من ٢٣ مدرسا تضامنوا فيها مع مدرس كان يشكو من الحياة في قنا ويطالب بنقله، بدلا من أن يؤدي واجبه هناك، كما هو مفترض وفقا لفكرة خدمة الفلاح الفقير. انتقد صلاح حافظ هذا الموقف منهم على أساس أن «الرجل المطلوب في بلادنا بالذات هو ذلك الذي يؤمن أن مكانه هو حيث يوجد التخلف وحيث يوجد الفقر»، بينما تضامنهم معه يعني أنهم «رأوا فيها [:الاشتراكية] كل شيء وأي شيء إلا أنها معركة وأنها في حاجة إلى تعبئة»(٢٥). وقد لاحظ فتحي غانم بصفة عامة «الانفصام بين المثقفين في صورة مهنيين وإداريين وبين قاعدة القوى العاملة»، الأمر الذي جعلهم «لا يفكرون إلا في مطالبهم الخاصة بعد أن يسقطوا من حسابهم الهدف السياسي وهو بناء المجتمع الاشتراكي»(٢٦)، موجها النقد إلى الجناح التكنوقراطي، مؤسسة الإنجازية، ككل.

باختصار، كانت الإيديولوجيا الرسمية أداة صراع، ولكنها لم تكن أبدا في وضع أو بصيغة تجعلها صالحة كأداة تعبئة، ولم تأخذها معظم القطاعات الفاعلة بجدية. لا شك أن الإنتليجنسيا في مجملها قد انصاعت لما طالبها به الضباط، أو لأوامرهم (مثل تكليف الأطباء إجباريا بالخدمة الريفية)، ولكن التعبئة لم تنجح، لأنها كانت في نهاية الأمر أسيرة منطق السلطوية والقوامة. ولم يكن تبكيت الإنتليجنسيا باسم الفلاح كافيا للحلول محل وسط سياسي حي، تدور فيه صراعات حقيقية، لا صراعات تحت إشراف أجهزة الأمن، التي ظلت الحقيقة الكبرى التي لا يتكلم بشأنها أحد، ولكن الماثلة كشبح محلق فوق رءوس الجميع. وفي الواقع العملي أخذ الجميع يطالبون النظام بأشياء، ولكن لصالحهم، لا لصالح الفلاح. فمثلا تلقى محمود السعدني خطابات مليئة بالشتائم حين طالب برفع سعر الكماليات وخفض سعر الضروريات، وقرر أن المحتجين هم المتعلمون القادرون على شراء المجلة والطوابع وكتابة رسالة، بينما بقي الفلاح بلا صوت مسموع(٢٧).

لكن حتى بالنسبة لمن استجابوا لفكرة خدمة الشعب العامل، حرص الكثيرون منهم على إبعاد أنفسهم عن المجال الذي أسماه النظام «سياسيا»، مفضلين ممارسة هذا النشاط من خلال أطر أخرى بخلاف منظمة الشباب وغيرها من ملحقات الاتحاد الاشتراكي. فمثلا كانت جماعة الخدمة العامة بكلية طب القاهرة تمارس في إحدى القرى تجربة مسح صحي، فحاول لطفي الخولي وزملاؤه من أعضاء الاتحاد الاشتراكي أثناء زيارتهم لها «أن نعظ الدكتور السيد سالم وطلبته بضرورة أن يكونوا سياسيين أيضا في عملهم. ولكن الدكتور وغالبية طلبته كانوا يصرون على أنهم لا علاقة لهم بالسياسة»(٢٨). ولا عجب، فقد كانت الوظيفة الأمنية الصريحة «للعمل السياسي» من شأنها أن تنفر أفضل العناصر وتجتذب أسوأها.

وثالثا، انفصلت حتى الدعاية بشكل حاسم عن السكان. أدرك الجميع بشكل أو بآخر طبيعة مؤسسات الرأي العام التي فُتحت، وفيم يجب أن تُستعمل، سواء كانوا من النخب أو السُكان. والمثال على ذلك الصحافة. لقد نجح النظام بالفعل في جعل الصحافة طيعة ومفيدة، فحشدت وجذبت كثيرا من المثقفين بفعل الفرصة المتاحة

للصراع حول تفسير «الميثاق». ولكن كان من أثر ذلك أن الصحافة أصبحت مليئة بالدسائس، ومعرضة لعمليات تطهير من حين لآخر، كنوع من حرب بالوكالة بين شِلَل النظام الأمني. ولكن النتيجة الأهم أنها أصبحت مستقلة بالكامل في هذا كله عن رضا القارئ أو عدم رضاه، فالوجبة الرسمية أصبحت مقررة في كل الصحف، مع تلوينات محافظة وماركسية وإسلامية هنا وهناك. وبالتالي استجاب القراء باستعمال الصحافة كصندوق للشكاوى، بينما استعملها الصحفيون لمحاولة توجيه النظام في حدود «الميثاق». ولكن بهذا الشكل أصبحت الصحافة بشهادة فتحي غانم، وهو أحد رجالها ورجال النظام الموثوق بهم في تلك الفترة:

> عاجزة عن مخاطبة المجتمع. ولقد لاحظتُ من اهتمام الفلاحين أو العمال أو الموظفين... بالنشر في الصحافة، أنه اهتمام... يدل على الرغبة في مخاطبة المسئولين. وكأن الصحافة ليس لها دور إلا دور موظف البريد أو التلغراف. ولقد امتد هذا الطابع على أغلب ما يُكتب حتى في التحليلات السياسية. فغالبا ما أشعر أنها ليست موجهة للقراء. وإنما كاتبها يتمنى في قرارة نفسه أن يقرأها جمال عبد الناصر، وهو يكتبها بهذا الغرض وحده.

وهي نتيجة منطقية لاختصار الرأي العام إلى مستمع لا يجوز مخاطبته إلا بواسطة النظام وأنصاره، بحيث لم يعد ثمة رأي عام بالمعنى المفهوم. فالصحفيون والكُتاب والقراء على السواء يرسلون بريدهم لتقرأه السلطة، لأنها الجهة الوحيدة التي تملك البت فيما يطرحونه من أفكار وما يرفعونه من مظالم. فمناقشة الناس بعضهم بعضا في هذا الجو البوليسي كانت بلا معنى ولا تؤدي إلى نتيجة، وإذا حدث وأسفرت عن أي نوع من الحشد تصبح في غاية الخطورة على المشاركين فيها. ويواصل فتحي غانم، كان:

> المفكر الحقيقي الوحيد في هذا المجتمع والذي يقود الفكر ويؤثر بفكره ويتفاعل مع الشعب هو جمال عبد الناصر... من فوق رءوس المثقفين وإعلانات الصحفيين... وإذا كان هناك شيء في الصحافة يقدم المعلومات والمبادرة والخدمة الصحفية فهو ما يكتبه محمد حسنين هيكل[٢٩].

فالأفكار ظلت من نصيب رئيس الجمهورية وكاتبه، والعرائض وبقية الاقتراحات

من نصيب الشعب. وانحطت الصحافة إلى إحدى أدوات الوساطة: نقل أفكار النظام للشعب ونقل الشكاوى والاقتراحات للسلطة.

والنتيجة الرابعة كانت إدماج المثقفين في النظام الأمني. فنظرا لملكية النظام لمعظم الأجهزة الإيديولوجية والثقافية، فضلا عن خضوع المجال الإيديولوجي بأكمله للاعتبارات الأمنية، أصبحت الصراعات الإيديولوجية للمثقفين تمر بالضرورة عبر محاولات السيطرة على بعض هذه الأجهزة. وقد رأينا من قبل طرفا من ذلك في صراع الإسلاميين والعلمانيين في عهد المدينة الفاضلة. ولكن مع تدشين المجال الصراعي صراحة أصبحت جميع الاختلافات متسمة بهذا الطابع، لأنها دارت حول الطريقة المثلى لخدمة النظام، أو الطريقة المثلى للسيطرة على الجمهور، أو لتربية الشعب؛ أي أصبحت متشربة تماما بالمنطق السلطوي. وكانت المحصلة خلق إنتليجنسيا لها نفس الذهنية السلطوية العامة. فمثلا دعا رشدي صالح إلى الأخذ «بمنهاج التوجيه للنشاط الثقافي»، ووصف هذا التوجيه بأنه «عملية بناء العقول وصقل السلوك وإثارة الاهتمامات الجادة»(٣٠). كما دعا الشاعر أحمد عبد المعطي حجازي الدولة إلى أن يكون لها «وجهها الثقافي... حركة أدبية تعبر عن مثل الثورة وقيمها وتحتضنها الدولة»، ولكنه أضاف متحفظا: «دون أن تسحب رعايتها من الآخرين»(٣١).

ومن أبرز الأمثلة الكاتب المسرحي نعمان عاشور، الذي خصص عددا كبيرا من المقالات لمسألة تحقيق هيمنة النظام الإيديولوجية، من وجهة نظره هو بالطبع، فهاجم «التيارات الضارة»، ورفض حياد الدولة بين الاتجاهات الفنية لأنه يفتح السبيل «أمام التيارات والاتجاهات الرجعية»، وطالب بفرز المطبوعات المختلفة بهدف تجنب «التضارب والبلبلة» بشأن مفهوم الاشتراكية المرغوب فيها(٣٢). وبصفة خاصة، رأى أن المسرح، وهو مجاله الخاص، في حاجة إلى «أن تقوم الصفوة المخلصة من النقاد الواعين الدارسين أصحاب الاتجاه الثابت الراسخ بحراسة النهضة المسرحية من انطباعات المشاهدين وصرخات دهماء النقد»، ومواجهة مسرح التسلية والاتجاهات المسرحية غير المتفائلة الآتية من أوربا، والتي «تسرق الأرض الراسخة لبذور وثمار الفكر الاشتراكي النابع من البيئة

العربية»[٣٣]. لتضاف تلك الدعوة إلى الدعوات المختلفة الراغبة في تحرير الثقافة من تأثير الجمهور وأصحاب الآراء المخالفة معا.

لنأخذ أمثلة قليلة على عمليات استعمال «الميثاق» في شأن خلافات المثقفين، وصولا إلى استعداء الاتجاهات الثقافية المختلفة للدولة على بعضها البعض. فمثلا بعد أسبوع واحد من إصدار «الميثاق»، احتج أحمد عبد المعطي حجازي على موقف المجلس الأعلى للآداب والفنون المعادي للشعر الجديد (شعر التفعيلة)، مستشهدا بالميثاق الذي أشار إلى «التجديد بسبب مواجهة الثورة العربية لظروف جديدة»[٣٤]. وبعد عامين حاولت لجنة الشعر بالمجلس، وكانت ذات نزعة محافظة وإسلامية، أن تطالب بحق الإشراف على مجلة الشعر، التي كانت لسان حال المجددين، وبررت ذلك بالحاجة إلى «احتفاظ الأمة بشخصيتها وطابعها المميز»، واصفة الشعر الجديد بأنه «موجة التهديم»، وأثارت نعرات طائفية[٣٥]، في سياق من اتهام متكرر لهذا الشعر بأنه شيوعي أو حتى صهيوني[٣٦].

وواجه ألفريد فرج مشكلة إقبال معظم المتفرجين على المسرح الكوميدي، على حساب المسرح الجاد من وجهة نظره، ولكنه لم يجد للأسف نصا في «الميثاق»: «لا أقول إن ميثاقنا الوطني العظيم قد عرض لمشكلات المسرح فنسترشد بهديه، ولكن أقول إن منهج التفكير المحكم والواضح الذي يتميز به الميثاق كفيل بإرشادنا لحل هذه المعضلة»[٣٧]. فإذا غاب «النص»، فهناك «القياس».

وإجمالا، رصد الشاعر الكبير صلاح عبد الصبور أن النغمة السائدة في النقد الأدبي والفني، تحت عنوان ارتباط الفن بالمجتمع، أصبحت هي «الحديث عن الظروف الاجتماعية والسياسية التي يمر بها وطننا»، بحيث يصدر النقاد الحكم على العمل الأدبي بأنه إما يساير «هذه الظروف» أو يتخلف عنها، بلا حاجة إلى «ذوق أدبي أو معرفة بتاريخ الأدب والنقد أو إدراك لجماليات اللغة...إلخ»، محذرا من أن «قسوتهم تلك لن ينتج عنها إلا إجهاض تجربتنا وقص جناح مغامراتنا الأدبية»[٣٨].

لكن الظاهرة أبعد من الأدب والفن. على سبيل المثال فحسب رأى أحدهم أن «التعديل الذي أحدثه الميثاق في سلم القيم الثقافية يجب أن ينعكس في كل

محاولاتنا القادمة لتقييم أفكار مفكرينا... فعلى القدر الذي يزداد به تبصر المفكر بالصلات التراثية التي تربطنا عبر سيناء تزداد أهميته وقدره في تاريخنا الثقافي»(٣٩). وفقا لهذا التقييم السياسي يصبح أي عابر سبيل في مجال الكتابة، لا عمق عنده ولا موهبة، كتب في نشرة أو مجلة مناديا بالعروبة أو بالرابطة الشرقية في النصف الأول من القرن العشرين أكثر أهمية بما لا يقاس من طه حسين صاحب دعوة الارتباط بثقافة البحر المتوسط، وبالتالي الثقافة الأوربية.

وكان هذا كله مرتبطا بانتشار فكرة الخصوصية، التي لا مضمون لها سوى العداء لما هو أجنبي. فشاعت في تلك الفترة وبعدها ما أسماه محمد مندور «الصيحات الهستيرية ضد ما يسمى بالغزو الفكري... باسم القومية والنمو الذاتي»(٤٠). ومن ذلك هجوم بنت الشاطئ على «كل من يفكرون غربا»، حيث رأت أن الشعب قد نبذهم لأنه ربطهم بالمكيدة الاستعمارية وشبهة الإلحاد، بينما كانت مرحلة التحرر الوطني تقتضي «الاستبسال في النضال عن شخصية الأمة، عقيدة ولسانا، ضد عوامل التذويب والتغريب»، زاعمة أن «الوجدان الشعبي» كان رافضا «هجر الفصحى» (التي لا يعرفها أصلا)، «والأخذ بالبلاغة العصرية العامية» (التي يعرفها)(٤١). وكانت فكرتها إجمالا في سلسلة مقالات أن الثورة لم تنبع من هؤلاء الذين «يفكرون غربا»، لأن الشعب نبذهم، وجاءت الثورة لتعبر عن الشعب الذي ظلت قيمه إسلامية.

لقد نجح النظام إجمالا في جعل القوى والتيارات المختلفة تلتف حوله، وتمارس صراعاتها داخل مجاله الخاص ومؤسساته وتحت رقابته. ولكن ما وعد به من البداية وهو إنهاء السلبية، إنهاء حكم العشرة أشخاص كما قال عبد الناصر، لم يحدث. تم التخلص من البعض، وأضيف البعض، ولكن السلبية تعمقت على جميع المستويات، وفي أشكال مختلفة، شاملة النفاق، كما رأينا. أصبحت الصراعات الفكرية تدور حول شعارات كاذبة لا تعبر عن التيارات الفكرية، وأصبح السكان غير معنيين بالإيديولوجيا لأنها لا صلة لها بالواقع الأمني، وصارت نسبة عظمى منهم تجري وراء مصالحها الشخصية رافعة «أعلاما ملونة» مختلفة، كلها باسم الثورة و«الميثاق»، في مشهد عام من التحلل من المسئولية ستتابع أعراضه لاحقا. وإجمالا كانت بهجة الزحف التي

مرت بنا، والمسرح الإيديولوجي الذي تمخض عنها، تسلي السكان وتعوضهم عن غياب السياسة، ولكنها لم تخلق انتماءً فعالا بديلا.

*

كانت خلاصة «عملية الميثاق» ظهور التوجهات الإيديولوجية الأساسية على السطح، بشكل مشوه كما رأينا، بخلاف بقايا الليبرالية التي كمنت تحته. من ناحية ألعاب السلطة، كان ثمة توجهان واضحان، هما التوجه المحافظ، صاحب «المدينة الفاضلة»، يدعمه التيار الديني عموما، ويقف خارجه التيار الأصولي المتطرف ممثلا في سيد قطب. ومقابله التيار الانقلابي، يدعمه يسار النظام المنبثق من الأجهزة الموازية والسرية للاتحاد الاشتراكي، والمثقفون الماركسيون، ويقف خارجه بعض الشيوعيين ممن رفضوا حل الحزبين الشيوعيين.

على المستوى الإيديولوجي كانت مجمل التوجهات محكومة أمنيا، ويتولى عبد الناصر أساسا ضبط الإيقاع وإجراء التوازنات بينها بالطريقة التي أشرنا إليها، المانعة لتبلورها التنظيمي. ونظرا لأنها توجهات إيديولوجية بلا مرتكزات تنظيمية مستقلة من أي نوع، وبالتالي نظرا لأنها أصوات، ربما كان أفضل تصنيف لها هو من حيث تحديد الموقع المفترض للمتلقي في الإيديولوجيا المعنية. وفقا لهذا المعيار يمكن تصنيفها كالآتي: إيديولوجيات **الطاعة، والفعل، والتأييد**.

كانت الطاعة جوهر فكرة التيار الإسلامي السياسي. فعلى الناس (والناس الذين يتوجه إليهم هم المسلمون فحسب) أن تسمع لتعلم أوامر ربها، وتنفذها. وربما كانت ذروة هذا الاتجاه في «الحاكمية» كما طرحها سيد قطب، حيث يكون على «المؤمن» أن يسلك كما لو كان يبدأ حياته من جديد، ليستمع إلى كل آية في القرآن كما يستمع الجندي في الميدان إلى الأوامر (٤٢). ولكن حتى أكثر الشخصيات المنتمية للإسلام السياسي تأييدا للنظام واندماجا في مؤسساته، مثل محمد الغزالي، كان يطرح مطالبه من موقع الكلام باسم شريعة تبحث عن طاعة واجبة، تمتد آثارها من «تطهير القوانين»، إلى تطهير وسائل الإعلام، إلى تقرير حصانة تياره الخاص من كل نقد. وإذا كان هذا التيار يتوجه إلى المسلمين وحدهم، فإن الطاعة التي يطالب بها واجبة على الجميع، فمطلب الخضوع مطلق.

أما الفعل فكان فكرة التيار الماركسي كما رأينا. فالناس يجب أن يسمعوا ليفعلوا، ليندمجوا في المجتمع السياسي ويصبحوا قوة نشطة فيه، وهم الذين يجب أن يحموا النظام ويطوروا الاشتراكية، لا الأجهزة الأمنية أو التكنوقراطية. والناس الذين يجب التوجه إليهم هم الطبقات الأفقر، والعمال أساسا. وبالمثل يجب أن تكون الديمقراطية موجهة، فلا تشمل أعداء الطبقات العاملة.

أما قلب النظام، بمعسكريه، والذي شكَّلت دراسة إيديولوجيته لُب هذا الكتاب، فكان يطلب من الناس أن تسمع لتؤيد. فليس ثمة شيء يمكن أن يطمح له الناس.. فالشعب يحكم ويقود ويُعَلِّم حكامه الضباط. فكما قال «الميثاق»، الشعب هو الذي صنع النظام الذي يعيش في ظله، وهو الذي يتولى «القيادة الفعلية»، ولم تعد ثمة مشكلة جوهرية تواجهه، سوى، إن جاز التعبير، تأييد نفسه، بالإضافة إلى بضعة إجراءات تفصيلية عليه أن يقوم بها تجاه نفسه، كالاهتمام بالادخار مثلا، وتنظيم الأسرة. وبالتالي على الناس في هذه الطبعة أن يؤيدوا سلطتهم الخاصة المتحققة بالفعل، وبالتالي واجبهم سلبي تماما: عليهم أن يسمعوا.. ليسمعوا، ليؤيدوا أنفسهم الموجودة في السلطة أصلا وابتداء، لا ليطيعوا ولا ليفعلوا. أما من يفعل فهو الجهاز الإداري.. فالمديرون هم الذين سيحلون مشكلة الإنتاج، ولجنة تصفية الإقطاع العسكرية/ الإدارية هي التي تواجه «الإقطاع»، والتفرغ الإداري سيحل مشاكل الاتحاد الاشتراكي بدلا من التفرغ السياسي، وأجهزة التجسس والبوليس والتعذيب هي التي تواجه الإخوان أو الشيوعيين، وعموما كل من تسول له نفسه التصدي للشعب الذي يحكم. أما المستقبل فهو المزيد من حل مشاكل الجماهير.

(ب) التفكك السياسي ومجلس الأمة

اكتمل النظام بإنشاء مجلس الأمة، الذي استمرت أدوار انعقاده بغير انقطاع حتى الآن، ولكن تحت مسمى جديد، ووضع دستور ١٩٦٤، الذي لم يتغير توزيع السلطة فيه جوهريا، لا في ١٩٧١ ولا في أية تعديلات دستورية تلت. كان النظام قد استقر، وأخذ يعاني من مصاعبه الخاصة، التي لا يستطيع أن ينسبها مثل «زمن الصبا» إلى تراث نظام دستور ١٩٢٣. كان النظام بوصفه ثورة دائمة قد دخل بالفعل أفق تفككه التدريجي، بمجرد اكتماله، وهو أمر طبيعي لأنه أصلا نظام انتقالي.

كان مجلس الأمة أحد الساحات التي أعدت لكي تمارس فيها «الأمة» بعض اختصاصات السلطة تحت إشراف النظام الانقلابي. بعد صدور «الميثاق» تأجلت انتخابات المجلس من يوليو ١٩٦٣ إلى نوفمبر ١٩٦٣، ثم إلى مارس ١٩٦٤، بقرارات رئاسية، نشرت مقتضبة في الصحف، باعتبارها أمرا خاصا بالحكام، أي «باسم الشعب». وقبل الانتخاب صدر القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ المنظم لمجلس الأمة واشترط فيمن يرشح لعضوية المجلس أن يكون عضوا عاملا في الاتحاد الاشتراكي العربي، علما بأن أجهزة الاتحاد الاشتراكي القيادية (وهي اللجان، لا المؤتمرات) كانت تشكل بالتعيين آنذاك. وقبيل انعقاد المجلس أصدر عبد الناصر بضعة قوانين، منها التأميمات الختامية في مارس، وقانون بتخفيض ثمن الأراضي الزراعية التي ستوزع على المنتفعين بالإصلاح الزراعي[٤٣]، كنوع من إعداد الساحة للمجلس، أو لتجنب إشراكه في الجراحات الاجتماعية. وقد نص الدستور الجديد على نسبة ٥٠٪ على الأقل من العمال والفلاحين في المجالس المنتخبة، ومن هنا تم تقسيم كل دائرة لمقعدين، أحدهما على الأقل للعمال والفلاحين وفقا لقانون صدر لتعريفهما تعريفا واسعا للغاية، مقتبسا من «تقرير لجنة الميثاق». وشهد دستور ١٩٦٤ النص على أن تعرض الحكومة برنامجها على المجلس وتطلب موافقته عليه، ولم يرتب أية نتيجة على حالة عدم موافقته. بخلاف ذلك لم يأت الدستور سوى بتغييرات طفيفة لما ورد من توزيع للسلطات في دستور ١٩٥٦[٤٤].

فُتح باب الترشيح، وكان المفترض هنا ألا تحدث عمليات شطب، نظرا لأن العزل قد تم واستكمل قبل الانتخابات. غير أنه، كما حدث في برلمان ١٩٥٧، تدفق حوالي الألفين على الترشيح. وقد تقرر في البداية أن يتم قصر عدد المرشحين على ١٠٢٧ مرشحا، منهم ٣٤٩ فلاحا و١٩٦ عاملا و٥٢٨ من بقية الفئات[٤٥]. غير أن الضغوط أدت إلى تراجع النظام، وانتهى العدد إلى ١٦٤٦[٤٦]. ليتكرر مشهد انتخابات ١٩٥٧، معدلا[٤٧].

وكانت هناك أفكار أكثر راديكالية لضمان «ثورية» مجلس الأمة الجديد، تطالب بتدخل الاتحاد الاشتراكي في الانتخابات[٤٨]. أو أن يتولى هو أو «قوى الشعب

العاملة» فيه الترشيح(٤٩). كانت مسألة القوى الشعبية هذه مسألة نظرية بحتة، فلم يكن الاتحاد مشكلا من خمسة قطاعات تمثل القوى العاملة الخمس. ولكن الغرض من هذه الاقتراحات كان جعل المجلس أكثر تعبيرا عن النظام، كما صاغه «الميثاق»، وبالتالي يكون أعضاؤه أكثر «سياسية» وأقوى، بما يتيح التقدم نحو «الحكم بالشعب»، بدلا من الترشيحات الهائلة التي تسفر في النهاية عن مجلس مكون من أناس لا علاقة لهم بالسياسات العامة، وغير مؤهل بالتالي سوى لدور هامشي في النظام السياسي، كما أنه لا يكون فعليا محل ثقة.

بالمقابل، التدخل في الترشيحات بين أعضاء الاتحاد الاشتراكي يتنافى تماما مع قواعد اللعبة. فبدلا من أن يكون الاتحاد جامعا للشعب كله عازلا «لأعداء الشعب» فقط، ترمي هذه الاقتراحات التي لم يؤخذ بها إلى تقسيم الأعضاء إلى «معبرين حقيقيين» عن النظام، أو الثورة، ومستبعَدين، الأمر الذي يعني تحطيم فلسفة «الاتحاد» بمجملها، وجعل السلطة حزبية، لا مزدوجة على طريقة «الثورة الدائمة». وهكذا أوضح حسن إبراهيم (من قادة الضباط الأحرار) «إن دور الاتحاد الاشتراكي في انتخابات عضوية مجلس الأمة هو مراقبة سيرها فقط وإن جميع المرشحين سواسية أمام الاتحاد [الاشتراكي]». أما «الانحراف» فهو «خلق عداوات تؤدي إلى تفتيت وحدة الأمة ووحدة التنظيم. ولذلك فإنني أحب أن أستبدل بعبارة معركة انتخابية عبارة عملية انتخابية للبعد بها عن التناحر والتشاحن»(٥٠).

بعد انتهاء الانتخابات استخلص كامل زهيري نفس النتائج التي ذكرها أحمد بهاء الدين بالنسبة لانتخابات ١٩٥٧: «إن الإفراط في عدد المرشحين... [دليل على] أنه لا توجد ضوابط، ولا يوجد رأي عام قوي متجانس يلزم هؤلاء المرشحين بالتزام جادة الصواب. إن زيادة عدد المرشحين عن المعقول أعطى الفرصة لمناقشة أي شيء ما عدا أفكار المرشح وخططه...»(٥١). فكانت الانتخابات بدورها دليلا جديدا على غياب السياسة وتحلل المجتمع.

وكان مجلس ١٩٦٤ أكثر هدوءا بحكم العزل المسبق، والتجربة الطويلة مع النظام الذي لم يعد جديدا، وبناء التنظيم السري الذي شمل أعضاء في مجلس الأمة، وسيف

فقدان العضوية والتهميش العام في جميع مؤسسات الدولة إذا خلع الاتحاد الاشتراكي عضو المجلس. لم يشهد المجلس إذن أزمات مثل أزمة مديرية التحرير، أو مثل إثارة موضوع المسجونين السياسيين مثلما فعل أبو الفضل الجيزاوي في برلمان ١٩٥٧ وسُجن لاحقا بعد انتهاء المجلس المذكور(٥٢). وقد حدث مع تصاعد الصراع بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر بعد هزيمة ١٩٦٧ أن تم اعتقال ١٧ عضوا وأُسقطت عضويتهم عن طريق فقدان شرط عضوية الاتحاد الاشتراكي(٥٣)، ولكن ليس لأنهم مارسوا نشاطا برلمانيا معارضا، بل لأنهم كانوا محسوبين على شلة معينة، هُزِمت، وتكرر نفسه الأمر في انقلاب القصر عام ١٩٧١، وكان معظم أعضاء المجلس خارج الصراع في الحالتين.

أصبحت حدود النظام إذن أكثر وضوحا، وأصبح التفريغ السياسي، برغم كل الضجيج، أو بسببه، أشمل. لم يعد أحد يتوهم أن فكرة انتهاء الانتقال التي أعلن عنها عبد الناصر تعني عودة إلى الديمقراطية، بل أصبح الخط السياسي الانقلابي للنظام واضحا، حتى فيما يتعلق بدور المجلس فيه. فأعلن المجلس بوضوح أن ممارسته لاختصاصاته الرقابية منحة من الرئيس، أو بتعبير المجلس: «استجابة عملية للتوجيه الذي أبداه السيد رئيس الجمهورية في خطابه... [بأن] من حق أعضاء مجلس الأمة... أن يمارسوا الرقابة»(٥٤). فبطبيعة الحال الخطاب أعلى من الدستور. أصبح العرف أن المجلس يصدق آليا على مشروعات القوانين المهمة، حتى أن «الأخبار» أعلنت أن مشروع القانون بتخفيض إيجارات المساكن سيطبق على إيجار نفس الشهر، «وسوف يقدم إلى المجلس اليوم».. وبالفعل وافق عليه المجلس بالإجماع يوم وصوله(٥٥). وفي أغسطس ١٩٦٦ صدرت قوانين وقرارات مهمة في غيبة المجلس(٥٦).

وقد قيل صراحة إن النظام لا يقوم على مبدأ فصل السلطات: «مجتمعنا الجديد لا يفصل بين السلطات.. بل إن سلطاته التشريعية والتنفيذية نابعة من مصدر واحد»(٥٧). والمقصود بالمصدر الواحد هنا الاتحاد الاشتراكي. والحجة هي أنه في ظل الاشتراكية «لا يمكن أن يقع تناقض بين وظائف الدولة المختلفة يستوجب اتخاذها شكل سلطات مستقلة يراقب بعضها بعضا». وبناء على ذلك أرست لائحة مجلس الأمة الجديدة

(١٩٦٧) «مفهوما جديدا لعلاقة المجلس بالحكومة... أساسه وحدة الهدف والالتزام والتعاون الوثيق والتفاهم الكامل»[٥٨]. ومنذ ذلك الحين أصبح تعبير «التعاون بين المجلس والحكومة» عبارة مكررة، لا بد أن تُذكر في بداية كل دور انعقاد، ويلوكها كل تقرير للجنة الرد على بيان الحكومة، حتى بعد إعلان قيام الأحزاب، وحتى الآن.

إلى هنا، النتائج متوقعة. ولكن المذهل أن المجلس أتى مخيبا لآمال عبد الناصر. ويستحق خطابه في اجتماعه مع الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي[٥٩] (وهو نفسه مجلس الأمة بقضه وقضيضه ولكن بصفته تابعا للاتحاد) اقتباسا مطولا. كانت المشكلة الأولى التي أثارها هي أن الأعضاء لا يهتمون إلا بالمشكلات المحلية (ولكنه لم يُشر إلى المطالب الخاصة): «ليه ما اتقامش [:لماذا لم يُنشأ] مصنع في البلد الفلاني، وليه ما اتعملش الطريق الفلاني، وكل هذه المواضيع ممكن تتبحث في اجتماعات أخرى». ولكن هذا مجرد عَرَض من مرض أخطر. فالأعضاء يتصرفون وكأن دورهم هو تمثيل دوائرهم أمام النظام. لم يعترض عبد الناصر على غياب الرؤية السياسية عند أعضاء المجلس، بل قرر أن المطالب هي بالفعل مشروعة، بل وجزء مما أسماه الوعي الاشتراكي، ولكنه افتقد فهم الجمهور والنواب لضرورة التصرف في حدود الإمكانيات المتاحة، والاهتمام بنفس القدر بتطوير هذه الإمكانيات: «إذا سارت قوى الشعب العاملة... في طريق المطالب الشخصية وحدها، ونسيت أو تخلفت عن الفهم أو الوعي الاشتراكي؛ اللي [:الذي] معناه إن احنا لازم [:لا بد أن] نبني القاعدة الاقتصادية، ولازم نغير العلاقات الاجتماعية علشان [:من أجل أن] نحقق هذه المطالب... فمعناه أنه ينساق رغمًا عن إرادته في الخطوط والخطط التي ترسمها وتضعها الرجعية والاستعمار... لازم الناس تفهم... إن هذه المطالب سنستطيع أن نحققها بقدر ما نعمل على تدعيم قاعدتنا الاقتصادية، وبقدر ما ننجح في التحويل الاشتراكي».

يشكو عبد الناصر إذن من عدم شعور الجمهور والنواب معا بالمسئولية. ولكن المشكلة تشمل أيضا الاتحاد الاشتراكي: «اجتماعات الوحدات الفرعية [في الاتحاد] كلها مطالب، وأنا شفت [:رأيت] نتائج المؤتمرات في القرى كلها مطالب... لازم

الناس تفهم [إلخ]». وسلوك ممثلي الشعب هؤلاء، في المجلس والاتحاد، هو الدفاع عن أنفسهم أمام ناخبيهم بأنهم طلبوا كذا وكذا من الحكومة: «أنا طلبت بناء مستشفى والحكومة ما بنتش [:لم تبنها]، وأنا طلبت عمل طريق والطريق ما اتعملش [:لم يُرصَف]»، فكأنهم يثيرون الناس ضد السلطة. نأتي إلى جذر المشكلة وهو، كما يقرر عبد الناصر، ذلك النظام «الفريد» الذي يقوم على انعدام المسئولية السياسية:

> طبعًا احنا وضعنا فريد، لأن أطلقنا الترشيح على أساس إن دا [:هذا] يساعد على إظهار قيادات، ونزلت في بعض الدوائر ١٠ و١٢ [مرشحا]... طبعًا كل واحد بيعتقد إن هو جا [:أتى، أي وصل لعضوية المجلس] من القاعدة... مش [:لا أن] الحزب هو اللي جابه [:أتى به]... فإذن كل واحد حيحاول [من أجل الانتخابات القادمة] إرضاء القاعدة الشعبية بتاعته بكل الوسائل... حيقولوا له ما اتبنتش مدرسة ليه [:لماذا لم تُبن مدرسة]؟ مش كده [:أليس كذلك]؟! مش حيقول [:لن يقول] لهم إن الفلوس ما بتكفيش والميزانية ما بتكفيش، وإن الخدمات لازم [:لا بد أن] تكون بالدور وكذا، أو يقول لهم نزود [:نزيد] الضرائب علشان [:لكي] نبني لكم مدرسة، الوضع [في] الحقيقة وضع غريب طبعًا.

والنتيجة هي وقوف الأعضاء كممثلين للسكان المحليين في دوائرهم في مواجهة النظام، بما يجعلهم عمليا يمارسون دعاية ضده ولو بغير قصد، إذا عجز النظام عن الوفاء بالمطالب المتزايدة أو تأخر في تلبيتها. كانت المشكلة أن النظام أنتج بطبيعته جسما منتخبا يستحيل منطقيا أن يكون مسئولا عن الدولة، ولا حتى عن الدفاع عن النظام، وبصفة عامة عاجز عن أن يؤدي أية وظيفة «سياسية» سوى المطالبة بـ«المكاسب»، برغم محاولات عبد الناصر لإقناعهم.

والخلاصة بالنسبة لعبد الناصر: «مش ممكن [:لا يتسق، غير مقبول] إن بيكون عندنا اتحاد اشتراكي وهو التنظيم السياسي وفي نفس الوقت مجلس الأمة كجزء... من الاتحاد الاشتراكي، ويكون فيه [:هناك] إحساس أن كل واحد هو عضو مستقل... قد يكون القصور في الاتحاد الاشتراكي هو السبب... برضه اللي [:كذلك مَن] بينجح [في الانتخابات] يعتبر إنه نجاحه بدراعه وبمجهوده مش [:لا بفضل] بالتنظيم السياسي اللي هو منتمي إليه». وهكذا أسفر النظام عن برلمان هو بالضبط عينة من «الشعب

العامل» المفتت غير المسئول الذي تم إنشاؤه، المادة التي ليس لها صورة سوى نظام الزعامة التي تلبي المطالب بقدراتها الخارقة، لأن هذا واجبها.

أما الانتخابات نفسها، فقد خلت تماما من السياسة، سواء من حيث المرشحين أو الدعاية أو موقف الاتحاد الاشتراكي:

> أنا شفت [:تابعت] آخر معركة انتخابية في دمنهور... ما عجبتنيش [:لم تعجبني] أبدا المعركة من كل النواحي... الاتحاد الاشتراكي ما لوش دعوة [:لا دخل له فيها] وما حدش [:لا أحد] له دعوة بالعملية. نزلوا مجموعة من الناس، كلهم أعضاء في الاتحاد الاشتراكي، نزلوا فشتموا في بعض. عملوا عمايل [:أفاعيل] لا أول لها ولا آخر... وسباب بالشعر وبالزجل، حاجة [:شيء، وضع] يعني لم أكن أتصور بحال من الأحوال أنها موجودة.

فالمرشحون ينتمون جميعا إلى الاتحاد الاشتراكي، ولكن هذا كما رأينا لا يرتب أية نتيجة سياسية أو أي التزام، بل يُنهي تماما علاقة الانتخابات بسياسة الدولة.

لكن المشكلة لا تتوقف هنا. فالاتحاد الاشتراكي ليس حزبا، وبالتالي هؤلاء الأعضاء ليست لهم أية وجهة نظر سياسية تُلزِمهم، سوى تأييد النظام بشكل عام. وإذا كانت لهم توجهات فهي محض ميول أو رؤى فردية. ويترتب على ذلك أمران، ذكرهما عبد الناصر. أولهما أن كلام الأعضاء غير مبني على دراسات، وهو أمر طبيعي لأن الدراسات تتعلق باتخاذ موقف من السياسات العامة، لا رفع المطالب والدفاع عنها بحجة مبادئ ما. والأهم أن العلاقة بين المجلس والحكومة إشكالية: «يعني أنا باقول إن حصلت مناقشات مفيدة جدا وبناءة جدا، ولكن فيه [:هناك] مشكلة احنا فيها، في شغلنا أو في تنظيمنا اللي هو فيه [:وهي أنه يوجد] ٣٦٠ نائب بغير التزام سياسي يمثلوا ٣٦٠ حزب»، وبالتالي الوزير في المجلس: «ما هواش عارف [:لا يعرف ماذا سيقال في المجلس]، قاعد مستني المستخبي [:مترقب للمجهول]».

غير أن الملفت للنظر فعلا هو أن النموذج المثالي الذي يقيس عليه عبد الناصر هذه المشكلات، الديمقراطية السليمة، هو البرلمان البريطاني: «تلاقي [:تجد] رئيس الحكومة في لندن يدخل البرلمان بيقف نائب يتكلم، [رئيس الوزراء] عارف إذا كان

نائب من المحافظين حيتكلم ضده وإذا كان نائب من العمال حيتكلم معاه. عندنا رئيس الحكومة [عندما] بيقف النائب ما هواش عارف [:لا يعرف] حيتكلم ضده واللا [:أم] حيتكلم معاه». وأشار عبد الناصر إلى أن المشكلة ليست في الاختلافات، بل في عدم وجود مضمون سياسي أصلا لعضوية الاتحاد أو تأييد الثورة. فالأحزاب أيضا يوجد فيها اختلافات. فمثلا في موضوع معين «في حزب العمال كان فيه [:يوجد] ثلاث آراء... ولكن الآخر [:في النهاية] كلهم التزموا بكلام الأغلبية، ما وقفش واحد من حزب العمال في البرلمان اتكلم كلام يُرضي به ناس معينين أو دائرته الانتخابية أو شيء من هذا القبيل. كان كل واحد بيبص [:ينظر لموقف] للحزب بتاعه».

أيضا في الأحزاب البريطانية يكون لدى الأعضاء إمكانيات تسمح ببناء مواقف عقلانية: «مثلًا نمسك حزب المحافظين وحزب العمال؛ فيه ناس بتدرس وبتجهز كل حاجة [:شيء، أي دراسات]، وبيبقى الكلام مبني على دراسة جماعية»(٦٠). بل كان الأمر أفضل في ظل العهد البائد: «كنا زمان بنشوف [:نرى] في الأحزاب بينزل مرشح عن الوفد وعن السعديين. الوفد كله ينزل يساعد مرشح الوفد، والسعديين كلهم بينزلوا يساعدوا المرشح بتاعهم وكل واحد يبقى مرتبط بحزبه، ملتزم بحزبه، وكانت الأمور بتكون واضحة». وهكذا تبين عبد الناصر أن ما قطعه النظام من خطوات بعيد تماما وبشكل جذري عن «الديمقراطية السليمة»، بل وعن أي نظام سياسي معقول مبني على المسئولية.

وفي هذا الاجتماع عبَّر عبد الناصر عن حيرته صراحة: «هل ننظم هذا الكلام [:هذه الأمور] في اللجنة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي على أساس برضه [:بذلك] بتكون فيه خدمة كاملة للأعضاء بالنسبة لبحث المواضيع؟». «إزاي [:كيف] بنحل هذه المشكلة؟ دا موضوع طبعًا ما باقدرش أدّي [:أقدم] فيه حل، برضه أنا ما باقولش هذا الكلام علشان [:لكي] أقيد حريتكم في الكلام... هل نعمل معارضة في مجلس الأمة ونقول اللي عايز [:من يريد أن] يدخل المعارضة يدخل المعارضة واللي عايز يبقى مع الحكومة يبقى مع الحكومة؟ [هذا] كلام، مناقشة، أنا باقول إزاي [:كيف] ننظم نفسنا وإزاي الحقيقة يبقى شغلنا على أساس جماعي مش [:لا] على أساس فردي». ولكن هذا كله كان من قبيل النصح أو التفريج عن الهموم. فلا المستمعين بمقدورهم البت أو حتى

المساهمة بالرأي في هذا الأمر الخطير، ولا عبد الناصر لديه اقتراح محدد. وبصرف النظر عن غرابة فكرة أن يقوم النظام بإنشاء معارضة، لم يكن أحد من الأعضاء، سوى ربما قلة لا تذكر، على استعداد لأن تقبل تسميتها معارضة، إلا إذا انقسم النظام رسميا إلى حزبين يتمتعان بنفس الشرعية وبنفس الإمكانيات والصلاحيات، وهي خطوة لم يتخذها النظام أبدا، بفرض إمكان إجرائها على هذا النحو من أعلى، حتى بعد تبني مبدأ تعدد الأحزاب لاحقا.

*

بينما كانت الفوضى ضاربة بعمق في الاتحاد الاشتراكي والبرلمان. كان «الشعب» الذي انحل إلى عناصره الأولية يبرز قوى جديدة وقديمة. من جهة تلك الجنازة المهولة لمصطفى النحاس، ومن جهة أخرى تنظيم الإخوان الشبابي بقيادة سيد قطب. وبرغم أن معظم رجال الحركة الشيوعية قبلوا الاندماج في النظام، فقد رفض البعض هذا التوجه وبدءوا ينظمون أنفسهم من جديد، فاعتُقل بعضهم مرة أخرى(٦١). كانت هذه القوى جميعا صغيرة الوزن، ولكن الفزع الذي واجهها به النظام كشف عن هشاشته السياسية العميقة التي رأينا نقد عبد الناصر لها توا.

والأهم في كشف حدود قدرات النظام على إقامة مجال سياسي أنه حتى حين أثمرت جهود النظام في إنتاج بعض الكوادر المؤمنة بالميثاق، على اختلاف تفسيراته، في «منظمة الشباب»، انقلب بعضهم باسم شعارات النظام نفسها يتظاهرون بعد هزيمة ١٩٦٧، محتجين على أجهزة الدولة التي أصدرت أحكاما اعتُبرت مخففة على المتسببين في الهزيمة، ومطالبين بالديمقراطية، فكانت أول مظاهرات غير مدبرة منذ ١٩٥٤. لقد أخذ «تحالف قوى الشعب» يتمرد، ولو على استحياء، على الإطار الضيق للنظام. وفي ١٩٦٨، في مواجهة المظاهرات، أنشأ عبد الناصر «مباحث أمن الدولة» و«الأمن المركزي»، ليكون ذراعه الطويلة في «الشارع» الذي أخذ يتحرك. ومنذ ذلك الحين أصبح منع التحرك تحت أي شعار سياسة ثابتة للنظام، فانتهى عهد المهرجانات، باستثناء الاستعراضات العسكرية التي تلت حرب أكتوبر ١٩٧٣. وعلى مدى أبعد، توقف النظام عن محاولة إنتاج كوادر إيديولوجية ولو تحت إشراف الأجهزة الأمنية.

وفي عام ١٩٦٥ اتُّهم مصطفى أمين بالجاسوسية لصالح الولايات المتحدة، وكان واحدا من أقوى وأقدم سواعد النظام في مجال الصحافة. وبمناسبة محاكمته، ومعها محاكمات تنظيم الإخوان، كتب فتحي خليل، الصحفي الناصري، صارخا: «الوطنية أولا. هذا هو الدرس الذي يجب أن نضعه نصب أعيننا، سواء على المستوى السياسي أو التربوي.. في النظر إلى الجيل الجديد وإعداده.. أو النظر إلى الجيل القديم والحكم عليه»[٦٢]. وهكذا طالب بالعودة إلى المربع رقم واحد، إلى الشبح المؤسِّس لحظة تأسيسه، ليكتب، دون أن يدري، حرفا في شهادة وفاة إيديولوجيا «الميثاق».

(ج) الأزمة الاقتصادية

في معرض شكوى عبد الناصر من المجلس، أشار إلى أهمية إدراك حدود قدرات النظام الاقتصادية. ولكن ما رصده في شأن المجلس والاتحاد الاشتراكي ليس سوى جانب صغير من فشل النظام ككل في إقناع الجمهور بالتصرف بشكل مسئول. فالمجلس المستجد في ١٩٦٤ لا يقارَن في قوته بطبيعة الحال بأجهزة الدعاية الضخمة من صحف وإذاعة وتليفزيون، وخطب الرئيس التي تُبث من خلالها جميعا، فضلا عن أجهزة الاتحاد الاشتراكي المتشعبة، بما فيها أمانة الإعلام وغيرها.

كانت المشكلة كامنة في صميم بنية النظام. فمبادلة المكاسب بالتأييد كانت تقوم على التزام النظام بإدارة موارد البلاد بما يُرضي القطاعات الفعالة التي هي الشعب المستهلك، مقابل إقالتها من كل مسئولية سياسية بإغلاق المجال السياسي برمته. هنا أيضا لم يستجد تحول ملموس بعد تأميمات ١٩٦١. مثلا كتب مصطفى أمين: «إن ثورتنا الاشتراكية ترى أنه لكي ينتج المواطن ويعمل ويتعب يجب أن يكون مطمئنا لحاجات المعيشة... ولهذا حرص الرئيس جمال عبد الناصر على اتخاذ إجراءات لتوفير السلع الشحيحة»[٦٣]. ولم يختلف الأمر حين انتقلت «الأخبار» ليد خالد محيي الدين؛ فحل أزمة الأسماك، خصوصا بالاستيراد من الكتلة الشرقية، يثبت «أن من مزايا الحكومات الاشتراكية الديمقراطية التجاوب المستمر بين الشعب وحكامه»[٦٤]، ونوهت الجريدة إلى أن اجتماعات عبد الناصر بالمسئولين تُظهر «أن المسائل التموينية تعتبر من أهم القضايا التي تعني الحكومة بمعالجتها»[٦٥].

والفكرة العامة تربط اشتراكية النظام المستجدة بتحقيق المطالب. فـ«مجرد قرار تتخذه لجنة الخطة [الخمسية] من أجل توفير الملابس الجاهزة للمواطنين لهو في حد ذاته دليل على التغير العميق الذي حدث في نظامنا السياسي وفي نظرتنا إلى الحاكم ودوره ومهمته»(٦٦). وبنفس المنطق حوَّل إحسان عبد القدوس كل سياسات الضباط الاقتصادية، بما فيها التأميمات، إلى مجرد وسائل مناسبة لتحقيق الاشتراكية، التي ينحصر هدفها في «رفع مستوى المعيشة للشعب»(٦٧).

وفي محاولة لإبعاد الضغط عن النظام، استُعمل القطاع الخاص كشماعة للأزمة الاقتصادية، خاصة عند حدوث اختناقات سلعية. فمثلا، مع ارتفاع أسعار السلع عام ١٩٦٥، بسبب الأزمة الاقتصادية، أمسك أعضاء مجلس الأمة برقبة «الوسطاء والتجار» وحملوهم مسئوليتها، واتهموهم بأنهم وراء «غلاء مزيف». وفي هذا السياق قيل إن «القطاع الخاص قد مُنح حرية العمل في حدود أن يؤدي وظيفته الاجتماعية»(٦٨).

لكن الأمر لم يقتصر على السلع، بل شمل تلبية طموحات الصعود الاجتماعي للإنتليجنسيا بالذات. فتم تخفيض مصروفات التعليم الجامعي، ثم أصبح مجانيا في يوليو ١٩٦٢، وبسبب الضغط الاجتماعي «أصبح التعليم العالي حقا مقدسا لكل من يتخرج من المدارس الثانوية»(٦٩). وتزايد عدد طلاب الجامعة من حوالي ٤٣ ألف طالب عام ١٩٥٢/ ١٩٥٣ إلى حوالي ٩٧ ألفا عام ١٩٦١/ ١٩٦٢، وواصل الارتفاع بعد ذلك(٧٠)، وأصبح تعيين الخريجين بصرف النظر عن الحاجة إليهم «من المقدسات التي لا يمسها الوزراء»(٧١). وفي سبيل امتصاص السخط، أو استيحاء المطالب قبل الجهر بها، تجاوز معدل نمو التعليم الجامعي مثيله بالنسبة للتعليم الأساسي، على خلاف كل ما كان يقال عن حقوق الفلاح المقدس. وانعكس الأثر السلبي للتزايد غير المحسوب في الأعداد بشكل كارثي على مستوى الجامعات المصرية العلمي، وسمعتها العلمية، وبصفة خاصة في الكليات النظرية، التي استُخدمت فعليا كمستودعات لحشر الأعداد المتزايدة من خريجي التعليم العام إرضاء للطبقة الوسطى وطموحات الصعود الاجتماعي. كما انعكس في تكدس المصالح بالموظفين وظهور البطالة المقنعة: أجر بلا عمل، أو بعمل جزئي.

ولم يختلف الأمر بالنسبة للطبقة العاملة. فبعد التأميمات أغدق عليها النظام بحيث تجاوزت زيادة الأجور زيادة الإنتاجية، وبلغ ارتفاع الأجور الحقيقية (أي بأخذ معدل التضخم في الحسبان) من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٧ ٤٠٪، بالإضافة إلى رعاية صحية واجتماعية، وتخفيض ساعات العمل. ومع ذلك كانت نسبة البطالة عالية. وللحد منها كان يتم التعيين في وظائف العمالة الماهرة وغير الماهرة بغير احتياج للعمل، بحيث بلغت نسبة العمالة الزائدة في بعض الشركات ٥٠٪. كما حُشرت أعداد كبيرة في الوظائف الحكومية، من السعاة وحتى الحاصلين على شهادات عالية. ومع ذلك ظلت البطالة قائمة. وتقلصت نسبة العمالة إلى عدد السكان بمقدار السُدس تقريبا. وفي نفس الوقت ذهب ٨٠٪ من القروض الزراعية إلى كبار الملاك، ومعظمها لم يُرَد إلى الدولة. وبالإجمال سعى النظام لإرضاء كافة الفئات الاجتماعية المهمة، تلك الملايين القليلة التي بدأ عبد الناصر حكمه بانتقادها داعيا للاهتمام بالقاعدة العريضة من الفقراء. ويلخص أحد الباحثين الموقف بالنسبة للفلاحين كالآتي: «بالنسبة لهم، لم تكن هناك ثورة حقيقية... لقد تم إصلاح العلاقات الاجتماعية والإنتاجية في الريف ولكن ليس تثويرها»[٧٢].

كانت جهود النظام منصبة على ضمان استهلاك الشرائح الوسطى وتحسينه، فكانوا هم المستفيدون الرئيسيون من زيادة معدل الاستهلاك على معدل النمو بنسبة تتراوح بين ١٠٪ و١٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك زاد معدل الاستثمار عن معدل الادخار بحوالي ٥ , ٢٪ في الفترة ككل. وكان تمويل هذا العجز في الاستهلاك والاستثمار معا يعتمد على القروض والمعونات الخارجية، حيث زاد معدل الاقتراض السنوي أضعاف معدل ما قبل الثورة، بالإضافة إلى المعونات وإسقاط الديون[٧٣]. وقد استطاع النظام بذلك أن يحقق معدل نمو متوسط في الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ - ١٩٦٥) يقدر بحوالي ٥ , ٥٪ سنويا. فقد دفعت الولايات المتحدة في تلك الفترة حوالي ١ , ١ بليون دولار، معظمها مساعدات غذائية، بينما بلغت مساعدات الاتحاد السوفييتي وبلدان المعسكر الشيوعي معا نفس القدر تقريبا[٧٤]. وتحالفت حرب اليمن، بتكلفة تقدر بمليون دولار يوميا، مع محصولي قطن سيئين؛ مع ندرة العملة الصعبة وعدم تشغيل كثير من المصانع

بكامل طاقتها، لنقص قطع الغيار والآلات، ليسفر هذا كله عن أزمة محكمة انعكست في انخفاض حاد في معدل الاستثمار في عام ١٩٦٤ - ١٩٦٥، ليصل إلى ٥,١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

كان النظام بذلك في الحقيقة، برغم الكلام الكثير عن الاستقلال والعزة والكرامة، يعتمد بشكل كبير على ظروف الحرب الباردة التي أتاحت له الحصول على هذه الإمدادات الهائلة من الأموال الأجنبية. ولكن مع تغير الظروف وبدء الولايات المتحدة في مناقشة وقف معونتها لمصر، وهو ما تحقق في ١٩٦٦، بالإضافة إلى الصدام مع ألمانيا الغربية، كل ذلك جعل النظام في موقف اقتصادي بالغ السوء.

وقد استدعى عبد الناصر زكريا محيي الدين لرئاسة الوزارة لينفذ برنامجا تقشفيا أدى إلى ارتفاع الأسعار، بطبيعة الحال. ولكن ضغوط عام ١٩٦٥ السياسية التي تناولناها سابقا، بالإضافة إلى معارضة بعض الأجنحة في الحكم، جعلت عبد الناصر يتراجع، ويعطي الضوء الأخضر، على الأقل، لعلي صبري، لينظم احتجاجات «شعبية» ضد الحكومة، وأقيلت الوزارة في سبتمبر ١٩٦٦[٧٥]. وهكذا اختار النظام تحمل تفاقم عجز ميزان المدفوعات، نظرا لعجزه عن التعبئة. ويلخص الباحث الاقتصادي روبرت مابرو المحصلة قائلا إنه «من سوء حظ آفاق التنمية الاقتصادية أن الاستثمارات هي التي تراجعت وليس الاستهلاك العام» كرد فعل على الأزمة، فاختارت الثورة «التضحية بالأهداف بعيدة المدى لحساب الحاضر»[٧٦]. وهو اختيار قرره «الميثاق» صراحة كما ذكرنا. وهكذا كانت الأزمة إحدى نتائج تعريف السياسة بأنها «حل مشاكل الجماهير».

وقد تزايدت الضغوط مع وعود الازدهار غير المحسوبة التي صاحبت التأميمات، ثم إعلان الاشتراكية. بل رصد فتحي غانم منذ عام ١٩٦١، وقبل التأميمات، أن الطبقات الوسطى تضغط من أجل توفير واستيراد السلع الترفيهية[٧٧]. وأشار هيكل منذ عام ١٩٦٢، بعبارة أكثر عمومية إلى أن «الحرية مسئولية وليست جموحا... وممارسة الحرية ـ أيضا ـ دراسة لإمكانيات الواقع وليست... تعجيزا بطلب المستحيل»[٧٨]. ومع تفاقم الأزمة كتب أن «العمال في تطلعاتهم يحاولون الحصول على أكثر مما

يستطيع العمل الوطني أن يقدمه لهم في هذه المرحلة، بل إن بعضا من العمال... يحاولون الحصول على أكثر مما يقدمونه من جهد للعمل الوطني»[٧٩]. وبعده أنذر عبد الناصر العمال: «العامل في المرحلة القادمة أيضا يجب أن يضحي... إحنا حققنا مطالب اقتصادية لم تخطر على بال أي واحد من العمال في هذا البلد... ولا تستطيع هذه المرحلة أن تتحمل أكثر»[٨٠].

فلما أتت وزارة زكريا محيي الدين تحولت هذه الإشارات إلى مطالب محددة من العمال ونقاباتهم بعدم إزعاج إدارات المصانع والعمل في الحدود التي تقبل بها، فعقد مؤتمرا للقيادات العمالية طالبهم فيه بالتضحية وزيادة الإنتاج: «مسألة الإنتاج وزيادته وكفايته... هو الأساس للدفاع عن الثورة ضد أعدائها... [و]تحقيق المطالب الاقتصادية... المطلوب من كل عامل الإيجابية في العمل... صيانة الملكية العامة... التدريب والتعليم... النظام والالتزام بالتعليمات واللوائح... [و]الواجب يقتضي من قيادات العمال: أولا: عدم إعطاء وعود للعمال على حساب مصلحة الإنتاج... [و]عدم منح الوعود إلا بالاتفاق مع الإدارة. ثانيا: تشجيع العمال على زيادة الإنتاج وتعبئتهم لهذا الغرض. ثالثا: التعاون مع الإدارة... [بالامتناع] عن حماية [العامل] المسيء والمهمل»[٨١].

بالطبع كانت عوامل الأزمة، حتى في الشق المتعلق بكفاءة الإنتاج نفسه، أكثر تعقيدا من أن تُحصر في مدى رغبة العمال في العمل، فلم تكن إدارات المصانع الحكومية ديمقراطية. وفوق ذلك يتوقف جودة وكم إنتاج المصنع وربحه أيضا على الإدارة، ونوعية المواد الخام والآلات وتوافر قطع الغيار، والسوق المتوفر للتصريف... إلخ. ولكن العمال كانوا الطرف الذي يمكن الضغط عليه، بينما كان تعديل النظام الصناعي بشكل ديمقراطي يفوق إمكانيات النظام، وربما خياله.

وقد أصابت الأزمة الاقتصادية صورة البطولة نفسها، إذ يبدو أن هذه الفترة شهدت نقدا غير معلن لسياسة النظام الخارجية باعتبارها المسئولة عن الأزمة، وخصوصا حرب اليمن. فقد انبرى هيكل للدفاع عن السياسة الخارجية من زاوية عائدها الاقتصادي، ورد بثلاثة اعتبارات، منها شمول المعركة ضد الاستعمار، وأن «السد العالي [هو]

النموذج الحي للتفاعل الضروري والمستمر بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية لبلد يريد أن يبني نفسه»(٨٢). وبعد ذلك قال عبد الناصر بشكل أوضح: «بدون سياستنا الخارجية لا يمكن إن احنا نستطيع أن نبني البناء الداخلي، وقارنوا بيننا وبين البلاد الأخرى... بلاد اتبعت سياسة سلبية، طبعا داخليا لم تستطع أبدا أن تطور نفسها... بدون عملنا الخارجي ما كناش [:لم نكن]... نقدر نحصل على قروض... [فبـ] الاستثمار العادي، أو نستثمر بس [:فقط] دخلنا أو مدخراتنا فقط لا نستطيع، بأي حال من الأحوال، أن نحقق الخطة اللي عايزين [:التي نريد أن] نحققها». ولكنه أضاف: «الحقيقة إحنا بندي [:نعطي] ٩٠٪ من وقتنا للسياسة الداخلية»(٨٣). ومع اشتداد الأزمة الاقتصادية كتب هيكل أن ما يقال عن أعباء السياسة الخارجية غير صحيح. على العكس: «السياسة الخارجية لمصر أصبحت من أكبر استثماراتها، كما أن مبادئها أصبحت من أكبر مواردها»، وأخذ يدلل على ذلك ببناء السد والتصنيع ومعونات من الشرق والغرب معا(٨٤).

في نوفمبر ١٩٦٤ وعد عبد الناصر في مجلس الأمة بأنه «بالنسبة للمشاكل الحالية، الحكومة بتعمل جهدها على أنها تُعيد الأسعار إلى ما كانت عليه في سنة ٦١ (تصفيق حاد)»(٨٥). غير أن تحقيق ذلك كان مستحيلا في إطار الظروف. وفي النهاية انفجر عبد الناصر صارخا في الجماهير المحتشدة بمناسبة خطابه في «عيد النصر» عام ١٩٦٥:

> واحد بيبعت لى جواب [:أرسل لي رسالة] ويقول لي إن الجيل دا [:هذا] ضحى، ليه الجيل دا [:لماذا هذا الجيل] يضحي بكل حاجة [:شيء]... أنا مش شايف [:لا أرى] إن احنا يعني ضحينا قوي [:كثيرا]... ما قلناش أبدا أربطوا الأحزمة... دا احنا ابتدينا بإنتاج البضايع الاستهلاكية... فين [:أين] هي التضحية دي [:هذه]؟ التضحية إيه أما [:أية تضحية إذا كانت] الأجور زادت من ٣٥٠ مليون إلى ٨٨٠ مليون؟ العمالة زادت من ٤,٥ مليون إلى ٧,٥ مليون؟ إذن يعني تفكير أنصاف المثقفين بيبقى تفكير أهوج، في هذا استنطاع كامل... برضه [:أيضا] باقول لكم أنا وزكريا محيي الدين ما عندناش فلوس... حنجيب [:سنحضر] الفلوس دي منين [:من أين]؟... بندخر، انت وانت، القرش على القرش... بابني لكم مصانع وابني لكم بلد... جالي جوابات [:جاءتني رسائل] على زيادة الأسعار... [تقول] أنا مالي ومال بكره [:دعنا من الغد]، مالي ومال الاستثمارات... إحييني النهارده [:اليوم]

وموتني بكرة. هل دا فعلا منطق الشعب المصري؟... تيجي [:تأتي] لي جوابات ويقولوا لي إنت قلت بنرجع بالأسعار لسنة ٦١، ذلوني بحكاية ٦١... [لكن] وجدنا [أن تحقيق ذلك] مستحيل... أعمل إيه [:ماذا أستطيع أن أفعل؟]، ما هو ما عنديش... ما عنديش إنتاج [كافي للسلع الكمالية] حاجيب لك منين؟[٨٦].

لم يكن عبد الناصر، كما أشار، يملك بشخصه شيئا ليعطيه. كان النظام يعطي ما يحصل عليه من الخارج، وكان من قبل يعطي كل طرف بالأخذ من طرف آخر. وبعد الانتهاء من الاستيلاء على التراكمات المتجمعة لدى الشرائح الاجتماعية التي أُممت، كان على الضباط إما أن يواصلوا المصادرات، الأمر الذي يهدد التوازن الطبقي الذي قام عليه حكمهم ويفاقم مشاكلهم الإدارية ووساوسهم الأمنية، وإما أن يعيدوا إنتاج المجتمع القديم من داخلهم بشكل أو بآخر، وهي خطة المدينة الفاضلة، وإما أن يواصلوا التوازن، بالضغط بمقدار على كل أطراف الإنتاج الاجتماعي، والاحتفاظ بها جميعا في قبضة الدولة، ونهر «الشعب» «المستنطع» ومنعه من المطالبة بالمزيد، كحل مؤقت، لعل وعسى.

بعد الرئيس، أخذ هيكل يعتذر بأن الضباط حين تسلموا البلاد عام ١٩٥٢ لم يجدوا سوى «قبضة رماد». فـ«القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين عرَّضها [:مصر] لعملية نهب منظم ومروع ـ أجنبي وطبقي ـ ... وما كان باقيا... ولّى هاربا بعد أن لاحت النذر»[٨٧]. ولكنه واصل في مقال لاحق ليقرر العكس تماما: أن طبقة «النصف في المائة التي كانت تحصل على ٥٠٪ من الدخل القومي»[٨٨]، «هي التي دفعت في الواقع تكاليف عملية التنمية. وللإنصاف فإن التسعة والتسعين والنصف في المائة لم يدفعوا في هذه العملية شيئا... [و]ما تكلفته أية أسرة مصرية في ارتفاع أسعار بعض السلع أخيرا لا يصل إلى جزء مما حصلت عليه نتيجة التحول الضخم» الذي تحقق في عهد الضباط[٨٩].. وبالتالي ليس للشعب أن يشكو.

وقد أخذ صلاح حافظ، الصحفي الماركسي، يدعو الشعب للنضج، ولكن بشكل جزئي محسوب، فيكف عن المطالب بلا مسئولية:

كل طفل في الدنيا يعتقد أن والده كنابليون، لا يعرف المستحيل!... فإذا بدأ يدرك أن في الدنيا ما هو ممكن وما هو مستحيل، حتى بالنسبة لوالده.. كان معنى ذلك

أنه لم يعد طفلا!... نحن ما زلنا نعامل الحكومة كما يعامل الطفل والده! في عز معركة الإنتاج نطالب بوفرة اللحم وثلاجات على أقساط وعلاج مجاني...[٩٠].

لكن صلاح حافظ يعرف أكثر من غيره، كما رأينا من نصوص سابقة له، أن الشعور بالمسئولية لم يكن متاحا أصلا، بل يمكن القول بأنه كان بفعل بنية النظام محظورا. ولكن حافظ لا يطالب بالكثير: المطلوب أن يكبر الطفل قليلا، لا لكي يتحمل المسئولية، ولا لكي يصبح «أخا لوالده»، كما يقول مثل مصري شهير، ولكن فقط أن يكف عن الطلبات غير المسئولة. عليه فقط أن يصل إلى مرحلة المراهقة، ويعمل، ويمنح العائد لوالده الذي، كما قال عبد الناصر، سيبني بأموال «المراهقين» «مصانع، وابني لكم بلد». فـ«النضج» المطلوب هنا منحصر داخل استبقاء العلاقة الأبوية بين الشعب والنظام، ولا فكاك للطرفين. لا حرية، وبالتالي لا مسئولية... وإجمالا لا مفر.

*

كانت المشكلة أعمق من كل ذلك، كانت الغياب الشامل لأي أساس يمكن أن تقام عليه بنية سياسية، أو دولة ناجحة.

على غرار ما رصده عبد الناصر بشأن أعضاء الاتحاد الاشتراكي ومجلس الأمة، لاحظ سعد كامل (الكاتب الماركسي) اختفاء ما هو أفدح وأشمل، فكتب أن الطبقات القديمة اختفى معها «شيء هام آخر: هو بناء متكامل من العلاقات والقيم الروحية والنفسية... [وبذهابها، ساد] إحساس الناس بعدم قدسية أي شيء، بعدم احترام أي شخص، بإنكار أي كفاءة، باختفاء الحقيقة»، أي باختصار، مجمل مبررات حالة اللامسئولية الشاملة. وهي شهادة يجب أن تؤخذ بجدية من جانب كاتب ليست له تعاطفات مع الطبقات القديمة. بالعكس، كان الكاتب متعاطفا مع النظام، فأخذ يطلب المستحيل: «الحزب إذن هو السلطة الجديدة التي ستقيم بناء روحيا ونفسيا وسلطة مقدسة في كل مجال»[٩١]. ولكن فات الكاتب أنه قد أمكن حقا وفعلا قيام نظام يقوم على تقديس الفراغ الهائل نفسه.

كان تجاوز الوضع جذريا مستحيلا. لنحاول أن نكتشف ما قد يحدث إذا «نضج» فرد من «الشعب» أكثر مما ينبغي، ولم يعد يعتبر «أباه» نابليونا. ها هو واحد من قيادات

الشباب الذين تولى النظام تدريبهم إيديولوجيا، واجتمع بهم عبد الناصر في حلوان، يتقدم للمساعدة في ذروة الأزمة عام ١٩٦٥، فيحتج على صناعة السلع المعمرة التي كان استهلاكها أمرا مستحدثًا في أوساط الفئات الوسطى، وتعتبر من الكماليات وقتها، ويضيف: «أنا عاوز [:أريد] صناعات استثمارية... الصناعات الاستهلاكية دي [:هذه] نقللها شوية... إحنا عاوزين تغيير جذري». فرد عبد الناصر: «أنا لا أقر أن نلغي الثلاجات ونلغي التليفزيونات... ما [:بقى أن تطلب أن] نلغي البيوت ونعمل خيام!... احنا قلنا في الميثاق إن احنا مش عاوزين [:لا نريد] جيل يضحَّى به تماما وينطِحِن في عملية التطوير»(٩٢). كان استهلاك الثلاجات قد ارتفع في سنوات الخطة الخمسية بنسبة ٥, ٢١٥٪، بينما زاد استهلاك السخانات بنسبة ٩, ١٥٤٠٪. وفي نفس الوقت كان الفلاح الفقير، أيقونة النظام، «ينطحن» بالفعل، سواء كان مقياس الطحن هو الحرمان من الثلاجات، أو من الأرض، وأحيانا من العمل. كان النظام يرعى أيقونة الفلاح دعائيا فحسب.

دعك من غرابة المقارنة بين البيوت والتليفزيونات، فالمهم هنا أنه لم يكن مطروحا بأية حال، حتى في ظل الأزمة، أن تتوقف سياسة المكاسب، فعليا أو إيديولوجيا، لأنه مقابل هذا الشاب كان هناك كثيرون أرسلوا «باستنطاع كامل»، وفقا لعبد الناصر، خطابات تذكِّره بوعده بتخفيض الأسعار. لم يكن مطروحا أن تتوقف العلاقة الأبوية القائمة على «العمل من أجل الشعب». كانت كرة من الثلج، قلبها هو حكم «اسم الشعب»، كبرت وانطلقت لتمتص في طريقها طاقات البلاد، لتصبح جسما هائلا من اللا مسئولية الشاملة، وأصبح من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، وقفها.

كانت المحصلة النهائية لنظام يوليو هي إقامة نظام بلا شعب، وشعب مفتت لعناصره الأولية بلا نظام، وبالتالي اغتراب وعدمية شاملان. لقد اخترع النظام شيئين مستحيلين، ولكنهما متكاملان: مادة بلا صورة، أي هذه الجموع منعدمة المسئولية والتنظيم، وصورة بلا مادة، أي هذا النظام «الزحفي» الذي هو الفراغ الشبح. كانت هذه «المادة» لازمة لهذه «الصورة»، كانت هذه اللا مسئولية الشاملة مبرر استمرار «الحكومة السرية»، لأنها كانت الدليل الحي الراسخ المستمر على أن الشعب لم ينضج

[شعره]... [بالعكس] قلنا لا بد أن نهزم حكم الطبقة»: خطاب عبد الناصر في بورسعيد بمناسبة عيد النصر في ٢١/ ١٢/ ١٩٦٥. وانظر ترديد هيكل اختيار الضباط للوقوف مع «الشعب» بدلا من الانضمام لمجتمع «النصف في المائة»، كما لو كان خيارا حرا أخلاقيا يدور في فراغ سياسي: «مناقشة مفتوحة (٤)»، الأهرام ٢١/ ١/ ١٩٦٦.

(14) Beattie, Egypt during the Nasser Years, p. 174 - 5.

(١٥) انظر تحليلا ضافيا في هذا الشأن في: Raymond William Baker, Egypt's Uncertain Revolution, p. 81 ff، والنص من ص ٨٦.

(١٦) «وحدة المثقفين»، روز اليوسف ٢١/ ١٢/ ١٩٦٤، ص ٣، ٤. وهو المقال الذي سبق وأشرتُ إليه سابقا من حيث مطالبته بإصدار تفسير ملزم للميثاق.

(١٧) نفسه، ص ٣٣٦، ٣٢٠. وهذا يعني أن نسبة الأساتذة للطلاب تبلغ في الكليات العملية خمسة أضعاف مثيلتها في الكليات النظرية.

(١٨) دونالد مالكولم ريد، دور جامعة القاهرة، ص ٢٤٠ - ١. والجامعة هي أساسا الكليات النظرية، شاملة كلية العلوم. أما الكليات التطبيقية كالهندسة والطب وغيرهما، فهي منطقيا تابعة للعلوم التي تطورها الكليات النظرية. والفكرة أن الجامعة تقدم فكرة عما يجري في العالم، سواء العالم الطبيعي أو العالم الاجتماعي.

(١٩) عبد اللطيف إبراهيم، «دور الجامعات في مجتمعنا الاشتراكي»، الأهرام ١/ ٨/ ١٩٦٢، ص ٩.

(٢٠) الباب الثامن، ص ١٢٨ - ٩.

(٢١) «ما هو دور الاتحادات والتنظيمات الطلابية لتكسب ٣٥ ألف طالب دخلوا الجامعات هذا العام»، الأهرام ١٥/ ١٠/ ١٩٦٥، ص ٨.

(٢٢) أوضح كمال رفعت: «كثيرا من الطلبة لا يؤمنون بالعمل السياسي، والانتخابات الطلابية لا يشترك فيها أحد. إن أي طالب يستطيع [:يتمكن من] أن يقوم بتجميع ٥٠ طالبا بإمكانه أن يقود الحركة الطلابية»: «ندوة: قضايا التعليم»، الاشتراكي، ع ٣٣، ٣٠/ ٦/ ١٩٦٦، ص ١٩.

(٢٣) «يوميات الأخبار»، الأخبار ٥/ ١٠/ ١٩٦٦، ص ١٠. وأيضا لاحظ نعمان عاشور أن الشباب لم يعودوا مضللين «ببرجالات الأحزاب أو غيرهم»، لأنها اختفت بالطبع، ولكنهم «غارقون في أنفسهم تماما»: «يوميات الأخبار»، ١٦/ ٨/ ١٩٦٥، ص ٨.

(٢٤) «قف!»، آخر ساعة ٦/ ٣/ ١٩٦٣، ص ٢٨. وانظر أيضا إنذاره للمثقفين بأن إنسان السد العالي المتفائل لن يقبل المدارس الفنية المتشائمة الرائجة في المدينة: «قف!»، آخر ساعة ٢٠/ ٥/ ١٩٦٤، ص ٢٦. وانظر مطالبة أحمد حمروش بتوفير الفن المتطور لسكان الريف: «ثورة ثقافية»، روز اليوسف ١٧/ ٨/ ١٩٦٤، ص ٤٥.

(٢٥) «قف!» آخر ساعة ٢١/ ٨ و٤/ ٩/ ١٩٦٣، ص ٢٢.

(٢٦) «عهد جديد لا دور انعقاد جديد»، صباح الخير ١٢/ ١١/ ١٩٦٤، ص ٧.

(٢٧) «بربخ شتائم فوق رأسي»، صباح الخير ٩/ ٧/ ١٩٦٤، ص ٤٣ - ٥.

(٢٨) لطفي الخولي، «السياسيون واللا سياسيون في الريف»، الأهرام ١١/ ٣/ ١٩٦٦، ص ٥. وقد قرر لطفي الخولي أن عمل هذه المجموعة من الطلبة كان أقرب للفلاحين من عمل السياسيين الذي هو «الخطب والشعارات». وبالتالي فإن هؤلاء اللا سياسيين هم الذين يحققون «الالتحام الواعي بمشاكل الفلاح».

(٢٩) «تحقيق صحفي عن الصحافة والصحفيين»، صباح الخير ٤/ ٣/ ١٩٦٥، ص ٨، ١٠.

(٣٠) «الخروج من الحصار!»، أخبار اليوم ١٤/ ١١/ ١٩٦٤، ص ١٣.

(٣١) «وجهة النظر ليست عيبا»، روز اليوسف ١٠/ ٥/ ١٩٦٥، ص ٤٩.

(٣٢) «التيارات الضارة»، أخبار اليوم ٤/ ٩/ ١٩٦٥، ص ١٣؛ «لا حياد في متجهنا الثقافي والفكري»، أخبار اليوم ١١/ ٩/ ١٩٦٥، ص ١٣؛ «مطلوب سد عالي لوقف فيضان النشر»، أخبار اليوم ٢٩/ ١/ ١٩٦٦، ص ١٣.

(٣٣) «حراسة الحركة المسرحية»، أخبار اليوم ١٧/ ٩/ ١٩٦٦، ص ١٣. وثمة تناقض واضح بين فكرة السرقة وفكرة الأرض الراسخة، تلقي الشك على فكرة الرسوخ ذاتها. انظر أيضا بشأن نقد المسرح الكوميدي بدوافع مشابهة: محمود السعدني، «كوميديا هذا الرجل»، صباح الخير ٢١/ ٤/ ١٩٦٦، ص ٢١.

(٣٤) «مطلوب تشكيل جديد لأجهزة الثقافة»، روز اليوسف ٢٨/ ٥/ ١٩٦٢، ص ٤٢.

(٣٥) انظر مناقشة صلاح عبد الصبور لمذكرة لجنة الشعر، في مقاله: «بين الشعراء ولجنة الشعر»، الأهرام ٢٧/ ١١/ ١٩٦٤، ص ١٣. وانظر مقال محمد النويهي، «لا تحرموا النشر على أنصار الجديد»، الأهرام ٣/ ١١/ ١٩٦٤، ص ٨. ونوه فيه بأنه «كان أكرم لأعضاء لجنة الشعر... ألا يلجأوا إلى استعداء السلطات ومحاولات حملها على تحريم مجالات النشر على الطرف الآخر».

(٣٦) انظر رصد الناقد الكبير محمد مندور للظاهرة في مقاله: «معاركنا الأدبية»، روز اليوسف، ع ١٩٠٩ في ١١/ ١/ ١٩٦٥، ص ٤٨ - ٩. وقد أفصح عن اشمئزازه في نهاية المقال قائلا: «إنني أرحب بكل معركة فكرية أو فنية نظيفة». ولكن هيمنة الدولة الأمنية كانت تلوث كل شيء.

(٣٧) «مسرح اليوم.. ومسرح الغد»، أخبار اليوم ١٦/ ١/ ١٩٦٥، ص ١٣.

(٣٨) صلاح عبد الصبور، «رفقا بالفن»، الأهرام ٣/ ٧/ ١٩٦٤، ص ١٥.

(٣٩) بدر الديب، «موقفنا من ثقافة الغرب!»، روز اليوسف، ع ١٨٥٤ في ٢٣/ ١٢/ ١٩٦٣، ص ٥٥. وبعد ثلاث سنوات أصدر فتحي رضوان كتابه «عصر ورجال» الذي اتهم فيه صفوة مثقفي ما قبل الثورة بالعمالة للاستعمار واستخف بإنتاجهم الفكري والأدبي إجمالا. وكان منطقه في دفاعه عن الكتاب أنه «ماذا يساوي كتاب عن أبي العلاء أو أبي العتاهية... [مع تولي أحدهم] رئاسة تحرير جريدة تصدرها السراي»: فتحي رضوان، «ليست القضية قضية عمالقة أو أقزام»، الأخبار ٢١/ ٥/ ١٩٦٧، الملحق الرياضي.

(٤٠) محمد مندور، «مؤتمر الأدباء بين السلفية والتقدمية»، روز اليوسف، ع ١٩١٧ في ٨/ ٣/ ١٩٦٥، ص ٥٨. وقد أشار في المقال إلى بحث لنازك الملائكة في اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأدباء العرب ببغداد بعنوان «الغزو الفكري»، وكان من رد عليها هو المفكر الإسلامي المستنير أمين الخولي.

(٤١) بنت الشاطئ، «الثورة والثقافة (٥): أصالة الوعي الشعبي»، الأهرام ٣/ ٩/ ١٩٦٥، ص ١٣. وانظر تصوراتها عن المؤامرة الاستعمارية القائمة على الغزو الفكري في: «مستقبلنا معركة فكرية!»، الأهرام ٧/ ٤/ ١٩٦١، ص ١٣.

(٤٢) شريف يونس، سيد قطب والأصولية الإسلامية، ص ٢١٨.

(٤٣) أخبار اليوم ٢٨/ ٣/ ١٩٦٤، المانشيت.

(٤٤) لعل أهمها النص على وجود رئيس للوزراء يعينه رئيس الجمهورية، وبالتالي يمكن أن ينعقد مجلس الوزراء كمجلس بغير حضور الرئيس، الذي احتفظ له الدستور مع ذلك بحقه في حضور اجتماعات المجلس وفي دعوته للانعقاد.

(٤٥) «كلمة اليوم»، الأخبار ١٨/ ٣/ ١٩٦٤، ص ٦. ولا أدري بناء على أي شيء تم تحديد هذه الأرقام.

(٤٦) انظر أعداد «الأخبار» بين ١٥ فبراير و٥ مارس ١٩٦٤.

(٤٧) والواقع أنه استمر حتى الآن. فقد فشلت جميع محاولات الحزب الوطني الديمقراطي، وريث الاتحاد الاشتراكي، للتحكم حتى في ترشيح أعضائه، وانتهى الأمر إلى أن أصبحت القاعدة أن يخسر مرشحوه الرسميون الانتخابات، لصالح منافسين من أعضاء الحزب أيضا.

(٤٨) اقترح محمد الخفيف «أن يكون للاتحاد الاشتراكي كلمة صريحة وقاطعة في المرشحين... وأن يشرف إشرافا كاملا على المعركة الانتخابية»، بأن يدعم بوسيلة ما المرشحين المناسبين: «للشعب كلمة في الترشيح.. قبل الانتخاب»، الأهرام ٧/ ١/ ١٩٦٤، ص٩. وقد سُمي هذا التدخل وفقا للتقاليد السائدة: «تدخل الشعب».

(٤٩) اقترح أحمد بهاء الدين أن تعزز المرشح قوى الشعب العاملة في الاتحاد الاشتراكي «منفصلة أو مجتمعة... بشرط ألا يكون طريق الوصول إلى الترشيح طريقا إداريا... وإنما يتم بتفاعل بين عملية إفراز القوى الشعبية لمرشحيها الممتازين وبين رأي القيادات ذات الصفة السياسية العامة»: «يوميات الأخبار»، ٩/ ٣/ ١٩٦٤، ص ١٤. وقد تحقق شيء من ذلك لاحقا في عهد الحزب الوطني الديمقراطي.

(٥٠) «حسن إبراهيم يقول»، الأخبار ٢٦/ ٢/ ١٩٦٤، ص٦.

(٥١) كامل زهيري، «ظواهر غريبة تحتاج إلى تفسير»، صباح الخير ١٢/ ٣/ ١٩٦٤، ص ١٠.

(٥٢) محمد الطويل، برلمان الثورة، ١٩٥٧ - ١٩٧٧، ط١ (مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٥)، ص ٩٢ وما بعدها.

(٥٣) نفسه، ص ١١٨.

(٥٤) «كلمة اليوم»، الأخبار ١/ ١٢/ ١٩٦٤، ص ٦.

(٥٥) الأخبار ١٥ و١٦/ ٢/ ١٩٦٥، ص ١.

(٥٦) راجع أعداد ٢٥ و٢٦ و٢٩ و٣٠/ ٨/ ١٩٦٦ من الأخبار، ص ١.

(٥٧) موسى صبري، «نصوص يجب أن تلغى من لائحة مجلس الأمة»، الأخبار، ١٩/ ١٢/ ١٩٦٦، ص ٥.

(٥٨) جمال العطيفي، «تعليق على مناقشات الدستور الجديد»، الأهرام ١٦/ ١٢/ ١٩٦٧، ص ٧.

(٥٩) كلمته أمام أعضاء الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي في ١٦/ ٥/ ١٩٦٥.

(٦٠) على خلاف ازدرائه للنظام الحزبي الأوربي في اللجنة التحضيرية في نوفمبر - ديسمبر ١٩٦١: «الدولة اللي بيسموها دولة ديمقراطية [في أوربا] سواء تبادلها هذا الحزب أو ذاك فهي عبارة عن ديكتاتورية رأس المال».

(٦١) توجد أمثلة على إعادة اعتقال بعض الشيوعيين عام ١٩٦٦ وما بعده في: عاصم الدسوقي (تقديم)، شهادات ورؤى، مصدر سبق ذكره. انظر حالة جمال البراد: ج٤، ص ١٣٦؛ محمود عزمي: ج٥، ص ١٧٧؛ بدر محمد رضوان: ج٦، ص ٧٥. وانظر شهادة أحمد القصير بشأن إعادة تشكيل تنظيم، اكتسب اسم التيار الثوري بعد الحل مباشرة في: ج٥، ص ٤٥.

(٦٢) «الأكذوبة»، روز اليوسف ٢٩/ ٨/ ١٩٦٦، ص ٥.

(٦٣) «الموقف السياسي»، أخبار اليوم ٣/ ١٠/ ١٩٦٤، ص ٨.

(٦٤) «كلمة اليوم»، الأخبار ١٦/ ١٠/ ١٩٦٤، ص ٨.

(٦٥) «كلمة اليوم»، الأخبار ٤/ ١١/ ١٩٦٤، ص ٦.

(٦٦) «كلمة اليوم»، الأخبار ٢٧/ ٩/ ١٩٦٥، ص ٦.

(٦٧) إحسان عبد القدوس، «ما هي حدود اشتراكيتنا؟!»، روز اليوسف ٧/ ٨/ ١٩٦١، ص ٣.

(٦٨) «روز اليوسف»، «التضحية واجبة والانحراف مرفوض»، روز اليوسف ٢٠/ ١٢/ ١٩٦٥، ص ٣.

(٦٩) دونالد مالكولم ريد، دور جامعة القاهرة، ص ٣٠٧.

(٧٠) نفسه، ص ٣١٧.

(٧١) نفسه، ص ٣٢٣.

(72) Raymond Baker, Egypt's Uncertain Revolution, p. 197.

(٧٣) مثلا: عادل العمري، اليسار والناصرية والثورة المضادة، ص ٣٩٢ وما بعدها. ومما يورده الكاتب في هذا الصدد أن نسبة التمويل الأجنبي في الخطة الخمسية الأولى بلغت ٥ ,٢٧٪. وبعد الخطة، وبفعل بعض التغيرات الدولية، أصبح النظام عاجزا عن سداد الأقساط والفوائد، وباع ثلث رصيد مصر من الذهب.

(74) Beattie, Egypt during the Nasser Years, p. 192 - 93.

(75) Ibid., p. 193 - 194.

(٧٦) روبرت مابرو، الاقتصاد المصري، ص ٢٧٩ - ٢٨٣.

(٧٧) «أين اشتراكيتنا من الرأسمالية والشيوعية؟»، روز اليوسف ١٣/ ٢/ ١٩٦١، ص ٩.

(٧٨) محمد حسنين هيكل، «ما هو معنى هذه الأحداث الكبرى كلها؟»، الأهرام ٢٨/ ٩/ ١٩٦٢.

(٧٩) محمد حسنين هيكل، «حديث يتجدد عن العمل الداخلي ومشاكله (٧)»، الأهرام ١/ ١/ ١٩٦٥.

(٨٠) خطاب عبد الناصر في ميدان الجمهورية في عيد العمال في ١/ ٥/ ١٩٦٥.

(٨١) «تعزيز اقتصادنا يرفع مستوى المعيشة»، الأخبار ٣/ ١١/ ١٩٦٥، ص ٤، ١٣.

(٨٢) «حكايات أسوان»، الأهرام ٧/ ٢/ ١٩٦٤.

(٨٣) خطاب عبد الناصر في الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة في دور الانعقاد العادي الثاني في ١٢/ ١١/ ١٩٦٤. وبالنسبة للتوازن بين السياسة الداخلية والخارجية في خطب عبد الناصر، أحصى أحد الباحثين أن الاهتمام بالسياسة الخارجية أعلى بقليل، فـ٤٩٪ من الفقرات في خطبه للسياسة الداخلية، و٥١٪ للسياسة الخارجية: محمد السيد سليم، «التحليل الناصري للسياسة الخارجية»، في: مركز دراسات الوحدة العربية، مصر والعروبة وثورة يوليو (مجموعة باحثين)، ط١ (دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٢) ص ١٧٤ - ٥.

(٨٤) «ليس بالتهويل ولا بالتهوين (١)»، الأهرام ١٣/ ١٢/ ١٩٦٥.

(٨٥) خطاب عبد الناصر في افتتاح دور الانعقاد الثاني لمجلس الأمة في ١٢/ ١١/ ١٩٦٤.

(٨٦) خطاب عبد الناصر في بورسعيد بمناسبة عيد النصر، في ٢١/ ١٢/ ١٩٦٥. التشديد من عندي. وانظر إعجاب أحمد حمروش الشديد بتعبير «الاستنطاع الكامل» في: «تضحيات هذا الجيل»، روز اليوسف ٢٧/ ١٢/ ١٩٦٥، ص ٢ - ٣.

(٨٧) محمد حسنين هيكل، «مناقشة مفتوحة (٣)»، الأهرام ١٤/ ١/ ١٩٦٦، في: هيكل، بصراحة، القرص المضغوط.

(٨٨) هذه الفكرة التي كانت متداولة بلا حساب في تلك الفترة ليس لها أي أساس من الصحة. فالإحصائيات تقدر أنه في عام ١٩٥٥ كان ٢٠٪ من السكان يحصلون على ٥٥٪ من الدخل القومي، وأن ٦٠٪ من السكان كانوا يحصلون على ١٨٪ من الدخل. والتفاوت هائل بالتأكيد، ولكنه يختلف تماما عن الرقم الأسطوري الخاص بحصول نصف في المائة من السكان على نصف الدخل القومي. انظر: باتريك أوبريان، ثورة النظام الاقتصادي في مصر، ص ١٤، هـ ٢.

الفصل التاسع

سياقات الناصرية

بنهاية الفصل الثامن قدم هذا الكتاب رؤيته لنشأة وتطور نظام يوليو من منظور إيديولوجيته، وطرح تطور تناقضه الرئيسي وما تفرع عنه من مؤسسات وسياسات. ومع ذلك، قد يظل هذا الطرح مثيرا لاستغراب القراء، ولو إلى حد، سواء بفعل مدخله (أي الإيديولوجيا)، أو طريقته التحليلية. في محاولة للتغلب على تلك الغربة، ولأغراض أخرى ستتبين لاحقا، سأقدم هنا المفهوم العام للناصرية عبر ثلاثة أقسام.

فأولا سأقارن ما توصل إليه الكتاب بشأن مفهوم الناصرية ببعض الدراسات السابقة البارزة لنظام يوليو، بما يبلور مغزى مقولة «حكم الشعب» أو «ديكتاتورية الشعب» التي تمحور حولها هذا الكتاب، وبما يكشف بشكل أوضح مبررات المسار الذي اتخذه هذا الكتاب.

وثانيا، سأقدم الناصرية في سياق التاريخ السياسي للبلاد، بغرض وضعها، باعتبارها حكم «اسم الشعب»، داخل سياق نظم الشرعية المصرية، لتجنب النظر إليها على أنها نوع من «الشذوذ» غير المفهوم في تاريخ البلاد، سواء اعتُبر هذا الشذوذ في الجدل السياسي «خيرا» أم «شرا». فإذا كانت الناصرية مقدَّمة هنا كنظام لا سياسي، فإن قيام هذا النظام، ثم انتصاره على مخالفيه، ثم استمراره لأكثر من نصف قرن، لا بد وأن يلفت النظر بشدة إلى أنه، وإن لم يكن قيامه حتميا، له على الأرجح جذور، أو شروط إمكان، قوية في السياق التاريخي أتاحت قيامه. علينا إذن العودة إلى النقد التاريخي: تحديد شروط الإمكان التاريخية للناصرية.

وثالثا وأخيرا، سأقدم تصورا أكثر شمولا عن الناصرية ككل، في ضوء سياقاتها التاريخية، أي دلالتها العامة في تاريخ البلاد.

(١) المفهوم

كان نداء «اسم الشعب» لحظةً فارقة في تاريخ البلاد. لقد أطلق هذا النداء شظية من المعسكر السلطوي أجهزت على المجال السياسي بكافة أطرافه، لتقيم مؤسسات لا معنى لوجودها إلا حراسة الفراغ المخصص لهذا الاسم وتوسيعه باعتباره الشرط الضروري لتحقيق أمانيه. لم تكن الأماني في حد ذاتها جديدة، سواء كانت الاستقلال أو النهضة أو الكرامة أو المجد أو العدالة أو غيرها. كان الجديد فقط هو صياغتها وفقا لهذا النموذج السياسي، نموذج الفراغ أو حالة الطوارئ.

كان «النداء» كما رأينا نداءً مجردا، بلا أجندة عمل محددة، وإلا ما كان نداءً من الأصل. ولكن حين حاول من ناداهم النداء أن يحققوا حلمه تعثروا. فـ«المدينة الفاضلة» التي أرادها «النداء» كانت تتطلب تجميع الناس على الصورة التي تناسبه، صورة «الزحف المقدس». ولكن تجمعهم أثبت أنه سوف يمزق النداء نفسه ويعرقل تحقق أهدافه. وكان الحل هو مأسسة النداء، حالة الطوارئ، في مؤسسات صراعية عنوانها «الثورة الدائمة»، تلتف حولها التيارات والقوى المختلفة وتتصارع داخلها. بهذا وصل «النداء» إلى تحققه النهائي، وأصبحت علامات تعثره بعد اكتماله في ١٩٦٤، وخصوصا ١٩٦٧، تعني فحسب أن هذا التعثر هو الشكل الذي يناسبه من التحقق. لقد اكتمل انتقال النظام ولم يعد أمامه أفق سوى نفسه، سوى الانتقال الدائم.

كان السؤال الأساسي الذي طرحه الكتاب سؤالا عن الشرعية. والإجابة التي قدمها تتعلق بما قد يمكن أن نسميه «الميتافيزيقا المؤسِّسة» للنظام. ولكن ليس المقصود بذلك أن ما وراء الطبيعة (أي الميتافيزيقا)، أو ببساطة الفكرة، تصنع التاريخ من حيث لا ندري. المقصود فحسب أن تشكُّل نظام يوليو كان محوره هذه الميتافيزيقا. قبلها ثمة مدخلات من أوضاع اجتماعية وسياسية وفكرية وغيرها، مهدت الطريق لنشأتها ثم سيادتها وبعدها ثمة حقائق وقيود فرضت نفسها على حركة النظام الجديد، وعلى رأسها بنيته.

لقد سبق أن قلتُ في المقدمة إن الأفكار، ومن بينها الإيديولوجيا، بُعد من أبعاد الواقع الاجتماعي، ولكنها بُعد له سمة خاصة للغاية، بسبب استبعادها لنفسها من «الواقع» الذي تمثله. وبالتالي يمكن القول بأن الأفكار هي في نفس الوقت المستوى الأكثر انفصالا عن بقية مستويات الواقع، ولكنها أيضا الأقدر، بسبب هذا الانفصال بالذات، على أن تؤسس أو تعيد تأسيس الواقع كمنظومة. فتجريد الواقع إلى مستوى الخطاب يتيح إمكانية جعل الواقع بكافة مستوياته يتبدى كما لو كان نابعا من هذا المستوى المنفصل. بعبارة أخرى، يمكن أن يبدو العالم مرتكزا على فكرة أو أفكار ومعتمدا عليها.

وقد حاول الكتاب في مختلف فصوله أن يوضح، وفقا لهذا الافتراض، كيف لعبت فكرة «اسم الشعب» دورا مؤسسا للنظام، باعتبارها الفكرة الضرورية التي لا يمكن تجميع القوى التي أسست النظام على أرض «الواقع» السياسي بغيرها. بهذه الإجابة، اختار هذا الكتاب، كما أوضح الفصل الأول، قبول الغموض المؤسِّس للنظام باعتباره غموضا فعالا، قوة جاذبة للمنتفعين وطاردة للسياسة وبانية لمؤسسات ذات طبيعة معينة تناسبه.

على خلاف ذلك سعت بعض الدراسات التي تناولت نظام يوليو إلى تجاوز غموضه، أي تفسيره بإرجاعه إلى شيء آخر «واضح»، كان غالبا هو البعد الاقتصادي والاجتماعي، ونبذ الإيديولوجيا باعتبارها مجرد دعاية ساذجة أو كاذبة. وسوف تحاول الفقرات التالية أن تبين مشكلات هذه الطريقة، وأن تُثبت بالتالي أن قبول الغموض، وبصفة أعم قبول الدور المؤسِّس للإيديولوجيا، ربما كان أفضل الطرق لفهمه وتفسيره.

الكتاب الذي نشره مصريان في فرنسا تحت اسم محمود حسين[1] هو واحد من أفضل الدراسات التي حاولت تلافي الغموض، باللجوء إلى تحليل اجتماعي ـ اقتصادي ماركسي. يقرر الكتاب أن نظام الضباط، إذ احتفظ بالبنية الأساسية للدولة كما هي مع تطهيرات سطحية، كان بديلا يهدف إلى استعادة الطبقة السائدة لقواها وحفز التراكم الرأسمالي بعد التخلص من شريحة صغيرة من كبار الملاك. ثم استطاع بعد انتصار ١٩٥٦ أن يقيم قطاعا اقتصاديا جديدا للطبقة الحاكمة. ويطلق الكتاب على قيادة هذا القطاع (أي «المؤسسة الاقتصادية»)، «برجوازية الدولة». وهو يرى أنها نشأت من نخبة البرجوازية الصغيرة، خصوصا العناصر العسكرية فيها، لكي تحقق بها هذه العناصر

طموحها الطبيعي لتنمية إمكانياتها الرأسمالية الكامنة، الأمر الذي أغضب البرجوازية التقليدية أو هددها. ومع تأميمات ١٩٦١ وما بعدها أصبحت برجوازية الدولة هذه، وقد أسماها البرجوازية البيروقراطية، هي الطبقة الحاكمة أو الجزء الأساسي منها[٢].

غير أن الكتاب لم يفسر أو يطرح أي تصور عن كيفية تمثيل الضباط، أو النظام ككل، للبرجوازية الصغيرة بصفة عامة، أو البرجوازية التقليدية التي رعاها لفترة، إلا وفقا لفكرة أن الدولة التي ورثها وحافظ عليها هي دولة برجوازية. وبالأحرى يصعب تفسير طبيعة النظام على أساس أنه يعبر عن برجوازية بيروقراطية لم تنشأ وفقا لقوله إلا في ١٩٥٧ ولم تتوطد سيطرتها إلا في ١٩٦١، على الأقل. وبصرف النظر عن مشكلة القول بطبقة برجوازية من كبار الموظفين، والتناقضات الكثيرة الناتجة عن القول بتمثيل طبقة مثل البرجوازية الصغيرة ضد إرادتها، بل بعد تصفية منظماتها في الشارع سياسيا، وفي المجال العام بمجمله نقابيا، وبغير أن يكون لها منفذ لقرارات السلطة، فإننا إذا سلمنا بهذا التشخيص جدلا، ستكون برجوازية الدولة هذه ابنة الانقلاب، لا العكس، أي أن السلطة تشكلت أولا ثم أنشأت طبقتها، وبالتالي يمتنع القول بأن السلطة الجديدة كانت تمثلها، لأنها لم تكن موجودة أصلا. وقد حاول الكتاب أن يحل المشكلة بالقول بأن سيطرة مجلس قيادة الثورة تعني أن «هناك برجوازية دولة جنينية قيد التكوين»[٣]. ولكن فكرة «الجنين» بطبيعة الحال لا تعني سوى التملص من المشكلة بجعل التمثيل في البداية لشيء صغير للغاية، جنينا، يصعب أن يُرى، فيمر الافتراض بغير تمحيص.

فوق ذلك لم تكن المؤسسة الاقتصادية، أو ما أسميته بمؤسسة الإنجاز عموما، تحكم، بل كانت تابعة تماما للمؤسسة الأمنية، ولمنطق النظام الأمني، سواء بالتجسس من أعلى أو بفرض التمثيل العمالي من أسفل، أو بالتحكم في القيادات وفرض السياسات. كان وزير الصناعة، مثلا، يعمل لصالح عبد الناصر ومخابراته وجيشه، لا العكس. بل إن الكتاب نفسه يوضح واقع استقلال الحكام اجتماعيا. فالتأميمات وفقا له نتجت عن أن «المجموعة الحاكمة أصبحت ترى أن البرجوازية التقليدية عاجزة عن حل أزمة النمو الرأسمالي»، بينما بدا قطاع الدولة الجديد واعدا بشكل أفضل في حل المشكلة[٤]. فالنظام كما قلنا كان يدافع عن الاستثمار، لا عن المستثمرين.

لكن الأهم أننا لو أخذنا جدلا بفرضية التمثيل الطبقي على هذا النحو سنصل إلى نفس النقطة التي بدأ منها كتابنا هذا، أي تمثيل غير الموجود، تمثيل الشبح. ولكن بدلا من طرح الفكرة صراحة، اختار محمود حسين أن يتبنى تصورا موازيا لوظيفية (functionalism) النظام، ولكن على أساس طبقي، بمقتضاه يجري ربط النظام بفئة اجتماعية بشكل غير ملموس ولا قابل للتحديد. ولا غرابة أن يفسر الكتاب قيام النظام بحل مشكلة الرأسمالية بتأميم الرأسماليين بأن نمو برجوازية الدولة كان «وظيفة للأهمية المتنامية لقطاع الدولة الرأسمالي»[٥]. وهكذا لم تستطع الفكرة أن تجعل ضباب الغموض، الملازم للوظيفية، ينقشع، بل نقلته إلى تصورها الطبقي نفسه، الذي أصبح بحاجة إلى كثير من التوضيحات النظرية والتعديلات في مفهوم الطبقة وغيره.

لقد أراد المدخل الاقتصادي ـ الاجتماعي، عموما، أن يتجاوز الميتافيزيقا، أو الغموض، أو الشبح المؤسِّس، ولكنه انتهى كما رأينا حين أراد أن يفسر النظام ككل إلى طرح شبح آخر، طبقة لا نعرف كيف «تحكم»، فلا يتبقى سوى استنتاج أنها تحكم بدليل أنها استفادت من سياسات النظام. فالفكرة الضمنية في هذه التحليلات هي أن التعرف على الفئات الاجتماعية المستفيدة يسمح بتحديد طبيعة النظام، باعتبار الاستفادة برهانا على «تعبير» النظام عن هذه الفئة أو تلك الطبقة الاجتماعية. هذه الفكرة الملحة عبَّر عنها بصفاء وبساطة أحمد عباس صالح، الكاتب الماركسي، في مناقشة عن الناصرية قائلا: «العبرة بالإنجازات [ويقصد نوعيتها]، فهي التي تحدد طبقية السلطة. فنحن لا نستطيع تقييم [طبيعة] السلطة إلا من خلال الإنجازات»[٦]. ولكن بصفة عامة لا توجد رابطة منطقية بين طبيعة النظام وبنيته وبين المستفيدين منه، لأن كل فعل اجتماعي بصفة عامة له العديد من الآثار الأساسية والثانوية، القريبة والبعيدة المدى، التي يصعب رصد تفاعلها لاحقا، ناهيك عن توقعها مسبقا. فتش عن المستفيد قد يكون قاعدة مهمة في التحقيقات الجنائية، ولو أنها لا تصدق دائما، ولكن ليس في الدراسة الاجتماعية[٧]. وأخيرا، يؤدي هذا المدخل إلى إخفاء المستوى السياسي، آليات السلطة، لأنها تصبح مجرد أداة تعمل لصالح الطبقة المقصودة بصرف النظر عن طبيعة العلاقات بينها وبين تلك الطبقة.

هذا بالتحديد ما يتلافاه المدخل الآخر: الدراسات السياسية، وخصوصا دراسات

النخبة. هذه الدراسات إمبريقية، تلتصق تماما بالأحداث والمنعطفات والمناورات السياسية، ولا تحتاج إلى افتراض قوى اجتماعية لم تُرصد فاعليتها السياسية أصلا. ويشير دكمجيان (باعتبار أن دراسته التي استعمل فيها مقولة الكاريزما نوع من دراسات النخبة)، إلى أن دراسات النخبة تستند إلى شيوع ظاهرة القيادة وتوافر البيانات عن النخبة، نسبيا، وواقع الثورات «المفروضة» من أعلى[٨].

لقد أمدتنا هذه الدراسات بالفعل بثروة من المعلومات عن الصراع السياسي وآلياته، ومراكز السلطة وشبكاتها، ووضع الأفراد البارزين داخلها. ولكنها تقوم على مسلمة مؤداها أن السلطة غنيمة تتصارع عليها أطراف متعددة[٩]. ولكن، من ناحية أخرى، هذه السلطة-الغنيمة، لا تتكون إلا من هؤلاء الأفراد ومراكزهم وشبكاتهم، وبالتالي صراعهم ليس سوى أثر لمواقعهم في هذه السلطة نفسها. بعبارة أخرى، الأطراف تتصارع وتتحالف لأنها في السلطة، بينما السلطة ليست في هذه الرواية سوى هذه الصراعات، والنتيجة أن هذه الدراسات من حيث الإجابة عن سؤال ماهية السلطة تدور في دائرة مفرغة، وفعليا تسلم بوجودها تسليما، مكتفية بوصفها. وربما كان الحل الجوهري لهذا المدخل هو ألا يعتبر هذا السؤال نفسه عن ماهية السلطة مشروعا، بل ميتافيزيقيا، أو بلا معنى.

لكن هذه الدراسات في سعيها لتفسير نوعية الصراعات، التي تختلف من نظام لآخر، تشعر عادة أن ثمة شيء ناقص هنا، الأمر الذي يجعلها تشير من حين إلى آخر إلى أهداف عامة، كتفسير لماهية السلطة، مثلا أهداف التحديث أو التحرر الوطني، لنعود إلى فكرة وظيفية رابضة في الخلفية، ومستبعَدة من المناقشة في نفس الوقت، لأنها لا تتمثل بذاتها في صراعات السلطة، وبالتالي لا يُفسح هذا المدخل مجالا لمناقشتها. ولكنه بذلك يستدعي بصورة أخرى نفس الشبح الذي يفر منه. فالمبادئ الموجِّهة للنظام ليست إلا صورة غير صريحة للنداء.

وبنفس المنطق تتعرض هذه الدراسات إلى أصول هذا النظام من حيث التشققات التي أصابت النظام القديم بفعل عوامل مختلفة، بالإضافة إلى وجود تيارات ذات ميول سلطوية في المجتمع[١٠]، ولكنها لا تطرح السؤال عن العلاقة بين الأزمة وهذا النمط الجديد من الحكم بالذات، لتقدمه في النهاية باعتباره حصيلة الصراعات فحسب.

وهناك دراسات حرصت على تناول المسار الإجمالي للنظام ومشكلاته من زاوية مقولات نظرية معينة، رأت أنها كفيلة بتفسير هذا المسار. وهي جميعا تنتهي بشكل أو بآخر إلى القول بفشل الناصرية في تحقيق أهدافها.

لنأخذ بعض الأمثلة البارزة. مثلا، استعمل كيرك بيتي Kirk Beattie[11]، مفهوم جرامشي عن الكتلة التاريخية. وفقا لهذا المفهوم تحتاج سيادة طبقة حاكمة، أو كتلة اجتماعية حاكمة، إلى ما هو أكثر من القوة، تحتاج إلى هيمنة إيديولوجية، بمعنى جعل رؤيتها للعالم والمجتمع سائدة. ولكن بيتي انتهى إلى أن الناصرية قد فشلت في تحقيق ذلك. وقد رأينا بالفعل أن النظام لم يُنشئ أية مؤسسة على أساس إيديولوجيا بعينها، فقد كان «الميثاق» متعدد التفسيرات، وكانت المؤسسات التي تمثله تجمع أنصار هذه التفسيرات المتعددة والمتعارضة، بلا حسم، مع رفض صارم للتعبئة، اكتفاء بإقامة ساحة لصراع الإيديولوجيات المختلفة فضلا عن مراكز القوى والشِّلل، التابعة جميعا للقلب الأمني للنظام. ولكن هذه النتيجة تهدم الفرضية الضمنية للبحث، لأنها تبين، عبر مقولة الفشل، أنه يمكن أن يقوم النظام ويستمر ويتطور بلا كتلة تاريخية. ما لم يطرحه الباحث هو سؤال: ما هو معنى ما تحقق بالفعل؟ لا ما لم يتحقق.

كذلك تناول روبرت بيانكي Robert Bianchi[12] نظام يوليو من زاوية مفهوم الكوربوراتية، التي يمكن ترجمتها النقابية أو الهيئاتية. والمصطلح يُطلق على نظام أصله إيطاليا الفاشية ويقوم على تمثيل القوى الاجتماعية المنظمة كالنقابات. وقد انتهى بدوره إلى أن النظام لم يتح للنقابات والاتحادات وغيرها من التنظيمات أي دور بصفة شركاء، بل ظلوا عرضة لتدخلات النظام[13]. ومرة أخرى، المشكلة هنا هي في الفرضية نفسها. لقد أقام النظام بالفعل تجمعات واتحادات، ولكن تحت سيطرته المباشرة، لأنه لم يكن في الأصل نظاما فاشيا، فهو بلا قاعدة اجتماعية منظمة، وبالتالي كان ثمة سمات كوربوراتية فحسب، بما لا يدع مجالا لتفسير طبيعة النظام وفقا لهذه المقولة. لقد أوضح الباحث ما لم يتحقق، ولكنه اعتبره مجرد نقص، بدلا من أن يسأل عما تحقق.

لا شك أن النظام قد فشل، كما تقول هذه التحليلات، على الأقل بمعايير أهدافه

ـخبة. هذه الدراسات إمبريقية، تلتصق تماما بالأحداث والمنعطفات والمناورات سياسية، ولا تحتاج إلى افتراض قوى اجتماعية لم تُرصد فاعليتها السياسية أصلا. شير دكمجيان (باعتبار أن دراسته التي استعمل فيها مقولة الكاريزما نوع من دراسات ـخبة)، إلى أن دراسات النخبة تستند إلى شيوع ظاهرة القيادة وتوافر البيانات عن ـخبة، نسبيا، وواقع الثورات «المفروضة» من أعلى(٨).

لقد أمدتنا هذه الدراسات بالفعل بثروة من المعلومات عن الصراع السياسي وآلياته، ـراكز السلطة وشبكاتها، ووضع الأفراد البارزين داخلها. ولكنها تقوم على مسلمة مؤداها السلطة غنيمة تتصارع عليها أطراف متعددة(٩). ولكن، من ناحية أخرى، هذه السلطة ـ نيمة، لا تتكون إلا من هؤلاء الأفراد ومراكزهم وشبكاتهم، وبالتالي صراعهم ليس ـوى أثر لمواقعهم في هذه السلطة نفسها. بعبارة أخرى، الأطراف تتصارع وتتحالف ـنها في السلطة، بينما السلطة ليست في هذه الرواية سوى هذه الصراعات، والنتيجة أن ـه الدراسات من حيث الإجابة عن سؤال ماهية السلطة تدور في دائرة مفرغة، وفعليا ـلم بوجودها تسليما، مكتفية بوصفها. وربما كان الحل الجوهري لهذا المدخل هو ألا ـتبر هذا السؤال نفسه عن ماهية السلطة مشروعا، بل ميتافيزيقيا، أو بلا معنى.

لكن هذه الدراسات في سعيها لتفسير نوعية الصراعات، التي تختلف من نظام ـخر، تشعر عادة أن ثمة شيء ناقص هنا، الأمر الذي يجعلها تشير من حين إلى آخر ـ أهداف عامة، كتفسير لماهية السلطة، مثلا أهداف التحديث أو التحرر الوطني، ـمود إلى فكرة وظيفية رابضة في الخلفية، ومستبعَدة من المناقشة في نفس الوقت، ـنها لا تتمثل بذاتها في صراعات السلطة، وبالتالي لا يُفسح هذا المدخل مجالا ـناقشتها. ولكنه بذلك يستدعي بصورة أخرى نفس الشبح الذي يفر منه. فالمبادئ ـموجِّهة للنظام ليست إلا صورة غير صريحة للنداء.

وبنفس المنطق تتعرض هذه الدراسات إلى أصول هذا النظام من حيث التشققات ـي أصابت النظام القديم بفعل عوامل مختلفة، بالإضافة إلى وجود تيارات ذات ميول ـلطوية في المجتمع(١٠)، ولكنها لا تطرح السؤال عن العلاقة بين الأزمة وهذا النمط جديد من الحكم بالذات، لتقدمه في النهاية باعتباره حصيلة الصراعات فحسب.

وهناك دراسات حرصت على تناول المسار الإجمالي للنظام ومشكلاته من زاوية مقولات نظرية معينة، رأت أنها كفيلة بتفسير هذا المسار. وهي جميعا تنتهي بشكل أو بآخر إلى القول بفشل الناصرية في تحقيق أهدافها.

لنأخذ بعض الأمثلة البارزة. مثلا، استعمل كيرك بيتي Kirk Beattie[١١]، مفهوم جرامشي عن الكتلة التاريخية. وفقا لهذا المفهوم تحتاج سيادة طبقة حاكمة، أو كتلة اجتماعية حاكمة، إلى ما هو أكثر من القوة، تحتاج إلى هيمنة إيديولوجية، بمعنى جعل رؤيتها للعالم والمجتمع سائدة. ولكن بيتي انتهى إلى أن الناصرية قد فشلت في تحقيق ذلك. وقد رأينا بالفعل أن النظام لم يُنشئ أية مؤسسة على أساس إيديولوجيا بعينها، فقد كان «الميثاق» متعدد التفسيرات، وكانت المؤسسات التي تمثله تجمع أنصار هذه التفسيرات المتعددة والمتعارضة، بلا حسم، مع رفض صارم للتعبئة، اكتفاء بإقامة ساحة لصراع الإيديولوجيات المختلفة فضلا عن مراكز القوى والشِّلل، التابعة جميعا للقلب الأمني للنظام. ولكن هذه النتيجة تهدم الفرضية الضمنية للبحث، لأنها تبين، عبر مقولة الفشل، أنه يمكن أن يقوم النظام ويستمر ويتطور بلا كتلة تاريخية. ما لم يطرحه الباحث هو سؤال: ما هو معنى ما تحقق بالفعل؟ لا ما لم يتحقق.

كذلك تناول روبرت بيانكي Robert Bianchi[١٢] نظام يوليو من زاوية مفهوم الكوربوراتية، التي يمكن ترجمتها النقابية أو الهيئاتية. والمصطلح يُطلق على نظام أصله إيطاليا الفاشية ويقوم على تمثيل القوى الاجتماعية المنظمة كالنقابات. وقد انتهى بدوره إلى أن النظام لم يتح للنقابات والاتحادات وغيرها من التنظيمات أي دور بصفة شركاء، بل ظلوا عرضة لتدخلات النظام[١٣]. ومرة أخرى، المشكلة هنا هي في الفرضية نفسها. لقد أقام النظام بالفعل تجمعات واتحادات، ولكن تحت سيطرته المباشرة، لأنه لم يكن في الأصل نظاما فاشيا، فهو بلا قاعدة اجتماعية منظمة، وبالتالي كان ثمة سمات كوربوراتية فحسب، بما لا يدع مجالا لتفسير طبيعة النظام وفقا لهذه المقولة. لقد أوضح الباحث ما لم يتحقق، ولكنه اعتبره مجرد نقص، بدلا من أن يسأل عما تحقق.

لا شك أن النظام قد فشل، كما تقول هذه التحليلات، على الأقل بمعايير أهدافه

لنة، سواء بدليل حرب ١٩٦٧ أو فشله في تعبئة الفائض وإحداث ما يسمى الآن
مستدامة أو في بناء نظام سياسي قادر على استيعاب السكان. ولكن النظام نجح
في ناحية بارزة وجوهرية. نجح في الاستمرار برغم هذا كله. والمهمة الأولى لأي
سياسي هي المحافظة على نفسه، سواء كان ديمقراطيا أو سلطويا أو استبداديا.
مدى نجاح وفشل النظام في جوانب مختلفة مسألة تقديرية، ولكن نجاح النظام
بقاء مسألة مؤكدة. والسؤال هو، ما الذي بقي على وجه التحديد؟

دينا محاولة أخرى سعت إلى تأكيد نجاح المقولة التي استعملتها في تفسير مجمل
النظام بشكل إيجابي. فقد استعمل هرير دكمجيان Hrair Dekmejian(١٤) مقولة
يزما كما صاغها عالم الاجتماع الألماني فيبر Weber. وتفترض هذه المقولة أن
يزما السياسية تقوم على رسالة يحملها زعيم في وقت انهيار منظومة سياسية
يعيد بناء منظومة جديدة انطلاقا من هذه الرسالة، وتعتبر الكاريزما ناجحة حين
سس (أي تتجسد في مؤسسات). ولكن دكمجيان لاحظ أن كاريزما عبد الناصر
مأسس. فشعبيته لم تنتقل إلى النظام الذي أقامه، والاتحاد الاشتراكي لم يكتسب
ية تحميه، بل كان مجرد أحد أدوات الرئيس. وينطبق نفس الأمر على مجلس الأمة
رأى أنه كان مجرد صمام أمان للتنفيث عن مطالب جماهيرية(١٥). وبالتالي تعتبر
لاصة هي فشل الكاريزما في إنشاء نظام سياسي يحمل قيمها.

كن في مقال تال رد دكمجيان على نقاده معتبرا أن كاريزما عبد الناصر قد
سست في «الرئاسة ومجلس الوزراء والمكوِّنات القمعية [للنظام]»، أكثر مما
سست في الاتحاد الاشتراكي ومجلس الأمة، ونسب إلى هذه المأسسة صمود
ام في وجه الهزيمة وموت ناصر وانقلاب القصر عام ١٩٧١(١٦). ولكن ما غاب
هنا أن ما تمأسس لم يكن «رسالة» الزعيم الكاريزمي التي برزت على السطح،
الحرية والاشتراكية والوحدة»، بل كان الانتقال بالذات، حالة الطوارئ. كانت
شكلة تكمن في قراءة الباحث «للرسالة»، أي للإيديولوجيا، فلم يلاحظ تشكُّلها
لشبح المؤسِّس والشعب المستهلك والحكم السري. بعبارة أخرى، يمكن أن
ن تحليل دكمجيان إذا اعتبر أن الانتقال، وشبحه المؤسس، أو نداء شبحه، أي

حكم الطوارئ، أو الانقلابية، هو رسالة الزعيم التي تمأسست من خلال توسيع الفراغ وإدامة الانقلاب ـ الثورة.

وتشير مسألة «فشل» النظام إلى مشكلة أخرى في استعمال الأطر النظرية الجاهزة سلفا. لقد انتهت معظم الدراسات إلى أن الأطر التي استعملتها غير منطبقة تماما أو بشكل كامل، لأن النظام لم يحقق النتيجة المتوقعة، سواء بعدم تموضع الكاريزما في المنظمات «السياسية» أو بعدم بناء كتلة تاريخية... إلخ. المسألة بهذا الشكل تعني أن ثمة نموذجا افتراضيا تقاس الظاهرة عليه، الأمر الذي يعني منهجيا أن هذه الدراسات كانت أقرب إلى دراسات لمدى انطباق مفهوم ما على الظاهرة محل البحث، لا استكشافا لمفهوم، قديم أو جديد، من واقع الظاهرة.

من جهة أخرى، كانت النتيجة المتعلقة بفشل الناصرية ضرورية في هذه الدراسات، لأنها انطلقت أصلا من افتراض ضمني عن ماهية النظام «الطبيعي» أو السليم، وفقا لمقولة ما. وهو اتجاه سائد في الدراسات الغربية عموما، يصل إلى ذروته في مفهوم «الدولة الفاشلة» الذي يستعمل الآن على نطاق واسع لوصف مجتمعات ما يُعرف بالعالم الرابع، أي تلك المجتمعات التي تعيش في حالة حروب أهلية مستمرة. وقد تصلح مثل هذه المفاهيم في الجدل السياسي، أو في إطار العولمة في تصنيف الدول وفقا لمدى اندماجها ومكانتها وفقا لمعايير عالمية. ولكن في مجال الفهم والتفسير تكون هذه المفاهيم هي التي فشلت في الحقيقة في طرح السؤال المناسب على الظاهرة من داخلها. فإجابة الفشل هي في الحقيقة إجابة على سؤال كان منطق طرحه أصلا هو التساؤل عما إذا كان مفهوم ما ينطبق على الناصرية، وهو ما يفضي في حالة عدم انطباقه إلى تحديد ما لم تكن عليه الناصرية، لا ما كانت عليه.

كانت الإجابة التي طرحها هذا الكتاب كما رأينا قريبة للغاية مما توصلت إليه هذه الدراسات الجادة، التي قدمت في الواقع رؤى وتحليلات ثاقبة كثيرة على مدى صفحاتها. فقد تتبع بيتي بالتفصيل كيف تطور النظام بغير أن تتشكل كتلة تاريخية وإيديولوجيا مهيمنة، فوضع إصبعه على جانب جوهري من مشكلات النظام، بل وطبيعته. وينطبق نفس الشيء على دراسة بيانكي التي كشفت عن غياب استقلال

ابات والاتحادات، بما يعد ملاحظة أساسية يمكن الانطلاق منها لدراسة النظام
اتجاه آخر بخلاف الكوربوراتية. بل طرح دكمجيان فكرة الرسالة، من منطلق
وم الكاريزما الفيبري، وهو قريب للغاية مما أسميته هنا «النداء» المؤسِّس، أو
م الشعب». باختصار، اقتربت هذه الدراسات من زوايا مختلفة من الفكرة الواردة
هذا الكتاب، ولكنها اختارت طرقا أخرى لأسباب منهجية ونظرية(١٧).

هذا النقد للدراسات السابقة لا يعني إنكار فشل الناصرية هنا وهناك، على الأقل لأنه
مكن للمرء أن يكون مَلَكيا أكثر من الملك. كانت كل أعراض الفشل واضحة للنظام
ه، كما رأينا في نقد عبد الناصر وهيكل المتكرر، وغيرهما. ولم تقم قوة من خارج النظام
طيع أن نعتبرها مسئولة عن عدم «علاج» هذه الأعراض، بل كانت المشكلات، كما لعله
تضح، آتية من داخل النظام. القضية كانت هي التوصل من واقع الرواية التاريخية نفسها
المفهوم الحاكم الذي يستطيع أن يفسر كلا من أحلام الناصرية، أي لماذا صاغت نفسها
هذا النحو، ونتائجها العملية معا، أي يفسر بالتحديد هذه المفارقة.

كانت الفكرة كما رأينا كامنة في تناقض أصيل في النظام، يبدأ بتأسيسه على العبارة
ناقضة «ديكتاتورية الشعب». وقد انتقل التناقض فيما أسميته الثورة إلى القوامة
مبية، التي تجسدت في الزعامة ونظرية الوحي الشعبي. وفي عهد المدينة الفاضلة
لتناقض في صميم عملية تحقق الزعامة أو انتصارها بإقامة الزحف وإدماج الناس
ا بمصالحهم المتعددة، وإدماج الدول المجاورة وأحزابها بتقاليدها المختلفة،
لبقات المتنافسة بمطالبها الخاصة غير «الزحفية». وفي النهاية انتقل التناقض
فكرة الشعب السري المستهلك الذي يحكم دون أن يقود، ويحرك النظام دون
قبض على السلطة، فضلا عن استمرار المشكلات الموروثة من عهد «المدينة
ضلة» بطريقة أخرى في مجال صراعي ـ أمني.

م يكن تتالي تبديات التناقض هذه بلا معنى، أو مجرد تغيير في الأزياء والأسماء،
كانت تطورات مهمة، ولكن للشيء نفسه، للفراغ أو لحكم الطوارئ. لقد
سست الكاريزما، وفقا لدكمجيان، ولكن بطريقتها، وتحقق الانتقال، ولكن
يقته، كانتقال دائم مؤسسي، وتبلورت الثورة في «نظام ثوري» بشكل مستمر.

للتوصل إلى هذه النتائج تبنى هذا الكتاب المدخل الإيديولوجي لتحليل نظام يوليو. لم تكن الثقة في قدرة الإيديولوجيا على أن تقول شيئا نابعة من افتراض مسبق لصدق العبارات التي يطلقها رجال النظام وصحفيوه وكتابه، وإنما من افتراض أن المجال الإيديولوجي هو مجال أساسي في البنية الاجتماعية وأنه مجال تأسيس الشرعية في نظام جديد، خصوصا حين يكون مفتقراً إلى تمثيل طبقي وسياسي. وبهذا المعنى لم يكن مهما ما إذا كان رجال النظام وصحفيوه يكذبون أم لا، لأن نمط الكذب وطريقته لا تقل كشفا عن طبيعة تأسيس الشرعية عن نمط الصدق، بغض النظر عن صعوبة التمييز بين الصدق والكذب أصلا فيما يتعدى الإشارة إلى وقائع أو إحصائيات مباشرة أو ما شابه. وبالنسبة للعبارات المجازية التي شكلت دعامة الإيديولوجيا، والتي تناولها الكتاب، ليس للكذب والصدق بالمعنى المفهوم وجود.

ليس المقصود من هذا التركيز على الإيديولوجيا أن «الفكرة تحكم التاريخ»، أي أن أفكار رجال النظام هي التي صنعت بحد ذاتها النظام، وإلا لكنا قد تبنينا فكرة «الضباط الأحرار» عن حريتهم المتخيلة، وفكرتهم الأولى البدائية عن تأسيس النظام بناء على محض ضمائرهم الحية. بالعكس، حاول الكتاب أن يبين أن هذه الأفكار نفسها كانت لها سياقاتها، وأنها بمعنى ما كانت قَدَر الضباط، بل وأنهم فهموها على هذا النحو، أي كشيء مفروض عليهم، «كرسالة» تُلزمهم، كنداء. كانت أفكار النظام نابعة بشكل طبيعي من وضعه، كما حاولتُ أن أوضح، وكان لهذا الوضع أسسه، بطبيعة الحال، في التكوين الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي لبلد متخلف شبه مستعمَر، يعاني من اختلالات اجتماعية واقتصادية حادة. ولكن الفكرة هنا أن هذه الاختلالات في حد ذاتها لا تفسر

لنوع من النظم، ولا كان هذا النظام هو الإجابة الوحيدة الممكنة عليها. كانت هذه
للالات تعمل فحسب من خلال بنية النظام السياسية وطبيعته الإيديولوجية.

انت الميتافيزيقا التي تناولناها مؤسِّسة للنظام، وشكَّلت مؤسساته، ولكنها لم تأت
للاشيء أو من عنديات الضباط. كانت ببساطة النقطة التي التقت عندها مختلف
ط، تلك التي أتت من الماضي لتتبلور بشكل معين وتنتِج الخيوط الجديدة التي
ت على النظام في مراحل تشكُّله وتطوره، وكان تحققها الأول والجوهري في
م السياسي. كانت الإيديولوجيا هي المجال الذي تحددت فيه طبيعة «الشعب»
معب هو المفهوم السياسي المركزي في الدولة الحديثة)، التي حددت الاتجاه
إقامة نظام كهذا وتدشين مؤسساته، وبالتالي تطورها حسب ظروف متشابكة
ت تأثيرات عدة، ولكن دائما من خلال التناقضات الكامنة في النظام، بما أدى
نهاية إلى تعديل المؤسسات بما يناسب الإبقاء على مفهومه كحالة طوارئ دائمة.

لك، حاولت هذه الدراسة أن تعيد الاعتبار للتاريخ السياسي، ولكن ليس بالمعنى
يدي كتاريخ للمعاهدات والحروب والمناورات السياسية، أو حتى الوصف
رد لنظام الحكم، كمؤسسات ووثائق رسمية، بل باعتباره تاريخا نقديا (بالمعنى
طي) للنظام السياسي.

يبدو لي أن هذه الطريقة، والالتزام الصارم بقدر الإمكان بالمفهوم الكانطي للنقد،
احت الربط بشكل منطقي بين ما يعتبر على نطاق واسع إيجابيات وسلبيات،
لعدالة الاجتماعية، بقدر ما حققها الضباط، والدولة البوليسية، وبين النوايا
ة لمجموعة وطنية وكفؤة من الضباط والعقبات الهائلة التي أقاموها بأنفسهم في
ل أهدافهم، في سعيهم لتحقيقها. كان الهدف زحفا مقدسا نحو الأهداف العليا
بادئ المثلى. وكان هذا الهدف بالذات هو الذي جرى باسمه تفتيت السكان
يا والحيلولة دون تبلور قوى ضغط داخلي تدفع الدماء في شرايين النظام. ليبني
نهاية شعبا استهلاكيا، متحللا بصفة عامة من المسئولية، لأنه غير مطالب سوى
بد، وخاضع لآليات الإجبار الإداري والفزع الأمني. وكان شرط النهضة كما قرر
اط هو إزاحة الاستعمار وأعوانه والإقطاع ورأس المال الكبير، بالنيابة عن الشعب

ومن أجله، ولكن ضربتهم طالت بالذات القوى الأكثر تقدما في مجمل الطبقات، من الرأسمال الصناعي إلى الشرائح العمالية المتقدمة، مرورا بالمنظمات النشطة للطبقة الوسطى، لتتآكل قوى النهضة.

وكان النظام يعمل من أجل المبادئ، ولكنه أصبح بذلك يمثل طموحات لا بشرا، فقام بتشجيع الإنتاج، لا المنتجين، والصناعة، لا الصناعيين، ودعم التحرر من الاستعمار، لا قوى التحرر الوطني، ولاحقا شجع ما أسماه الاشتراكية، لا الاشتراكيين، وهكذا. وكان المتاح أمامه مشاريع خيالية من قبيل «تدريب المواطنين تدريبا كاملا» و«تصميم مجتمع جديد»، ثم تنفيذ التصميم باستعمال السكان بوصفهم «المادة الخام» الجاري إصلاحها وتربيتها، بمحض قوة الإرادة المخلصة. فكانت المبادئ هي الاسم العام للعجز الشامل، وسقوط كل مبدأ في حالة عدمية سياسية مستشرية بلا قاع. كان باختصار نظاما لا سياسيا. ولكن من أين أتى؟

(٢) الجذور التاريخية

عادة تفترض المناقشات السياسية المصرية ضمنيا أن الناصرية شيء جديد تماما، سواء بوصفها الحكم الوطني الذي جاء بعد الاستعمار، أو بوصفها الديكتاتورية التي أتت بعد الديمقراطية، إلى آخره. تجعل هذه النظرة الناصرية معلقة في الهواء، بلا جذور، وبالتالي غير مفهومة إلا كقَدَر أصاب البلاد (خيرا أو شرا، حسب وجهات النظر). والواقع أن نظام يوليو نفسه، كما رأينا، طرح نفسه بالفعل كبداية جديدة لتاريخ مصر، بل قيل إنهم أول مصريين يحكمون مصر من ألفين من السنوات، في مفارقة تاريخية ضخمة من نواحٍ عديدة. وقد أقر الميثاق كما رأينا أن ثورة ١٩١٩ ثورة وطنية، ولكنه أدان بجرة قلم كل ما تلاها، أي ذلك التاريخ الذي أنتج نظام يوليو نفسه، بما يكرس فكرة النور الذي أتى بعد الظلام، من لا شيء تقريبا. وليس نقاد الناصرية بأقل تمسكا بهذه الفكرة، بما أتاح لهم تحميلها بجميع الأوزار، وعلى رأسها وجودها نفسه.

ولأن هذا التصور غير منطقي ولا واقعي، جرت بالفعل محاولات لفحص ارتباط هذا النظام بما قبله، فظهرت كتب تبين أن كثيرا من الأفكار التي شاعت في ظل حكم

باط كانت مثارة قبلهم، سواء فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية أو النزعة العربية أو ـة تدخل الدولة في الاقتصاد أو رأسمالية الدولة أو النزعة الديكتاتورية، أو حتى ر تفصيلية مثل مشروع السد العالي[١٨]. قد تجيب هذه الكتابات عن سؤال الجذور يخية لبعض سياسات أو مقولات الضباط ونظامهم، ولكنها لا تجيب عن سؤال: أين أتى نظام يوليو نفسه؟ لم يكن لدى الضباط الأحرار رؤية سياسية، ناهيك عن سات تفصيلية، حين استولوا على السلطة. ولكن لا شك أنه كان لديهم مجموعة ورات استقوها من مصادر ما، وإلا لما تشكل لديهم الدافع أو المبرر للتجمع حرك من الأصل. من أين أتت إذن فكرة نظام يوليو، كنظام لا سياسي؟

في هذا الصدد، هناك ملاحظة منهجية لتفسير لماذا فضَّلت أن أخالف العرف الساري في اسات التاريخية التي تبدأ عادة بفصل تمهيدي، أو فصلين، عن «ما قبل تاريخ الشيء»، مجمل الأوضاع والعوامل التي وجد الباحث أن لها علاقة بنشأة موضوع بحثه. من هة نظري، الأمر على العكس: **ما قبل تاريخ (أو جذور) الشيء فرع من تصوره**. بعبارة ى، لا نستطيع أن نحدد عوامل تكوّن ظاهرة ما بغير أن نحدد أولا ماهية تلك الظاهرة.

نستطيع أن نجد ذلك بوضوح في الدراسات حول الناصرية نفسها. فمثلا تعريف لة الضباط بأنها سلطة وطنية يدفع إلى تتبع الحركة الوطنية قبلها. وتعريفها بأنها لة عسكرية وطنية يؤدي إلى تتبع دور الجيش في الحركة الوطنية كما فعل المؤرخ مفكر الكبير طارق البشري[١٩]. وتصور هذه السلطة كسلطة فئة معينة، هي ضباط يش، يقود إلى تتبع الظهور السياسي المستقل للفئات الاجتماعية التي مارست ات اجتماعية، أدوارا سياسية، كالطلبة والعمال[٢٠]. وإذا تصورنا مثلا أن النظام جوهريا ابن الحرب الباردة، سنُجري دراسة مقارنة مع بلدان أخرى، اتسمت في ، الفترة بالانقلابات العسكرية، في إطار شرح نشأة النظام الدولي للحرب الباردة مع هذه البلدان داخلها، وهكذا. بهذا المنطق علينا أن نحدد طبيعة السلطة الجديدة لكي نصل إلى تحديد جذورها[٢١]. وبصفة خاصة كان اتباع هذا الترتيب العكسي لاهرة قبل جذورها) واجبا لأن المفهوم الذي طرحته الدراسة لم يسبق طرحه من ، وبالتالي لم يكن من الممكن طرح الجذور التاريخية له قبل أن نتعرف على ماهيته.

الفكرة المطروحة إذن هي استكشاف الجذور التاريخية لحالة الطوارئ كنظام حكم لا سياسي يستند إلى نداء مؤسِّس يستبعد السكان بقواهم الاجتماعية والسياسية ثم يصفيها. هذا النداء يصعب القول بأنه أتى من عند الضباط أنفسهم، فالضباط لم يأتوا معهم بأفكار كما رأينا، حتى لو اعتبرنا صياغة الأهداف الستة قديمة. ونظريا، النداء بطبيعته ذاتها يأتي دائما من آخر ينادينا، من خارجنا. من أين إذن أتى تصور الضباط لنمط الشرعية الذي بنوه؟ من أين صدر النداء؟

هنا لا بد من ذكر تحفظ مهم. هذا الفحص للجذور التاريخية لا يعني أن الضباط كانوا مجرد «مطبقين» لأفكار موجودة من قبل، سواء الأفكار التي تخص سياساتهم الاجتماعية أو الخارجية أو غيرها من السياسات النوعية، أو الفكرة المؤسِّسة للنظام التي تابعها هذا الكتاب. لا شك أن الضباط قد استعملوا الأفكار بطريقتهم وكيفوها لتتفق مع الحدود التي يسمح بها وضعهم. ليس المقصود إذن أنهم كانوا «أدوات في أيدي مبادئ» ما، بل كان ثمة مناخ معين نشئوا فيه، كما كان ثمة أزمة عميقة في تشكيل النظام القديم شكّلت هذا المناخ الذي أتاح صعود واستمرار هذه القلة من الضباط التي لا تستند بأي شكل مباشر أو منظم إلى قوة سياسية أو اجتماعية.

من جهة أخرى، تجب الإشارة إلى فكرة شائعة، تعتبر أن الجذور العميقة لأية ظاهرة شيء سرمدي أو يقع فيما وراء التاريخ المعروف، من قبيل «شخصية مصر»، أو طبيعة البلاد النهرية، أو حتى أن البلاد تتحرك في العادة (أو بطبيعتها) في حالة وحدة وطنية شاملة، وفقا لفتحي رضوان وكثيرين من بعده وربما قبله، أو القول بأن «الحاكم ـ الإله» هو «النظام الطبيعي»، إن جاز التعبير، في مصر[٢٢].

بالنسبة لي، هذا النوع من التفسيرات يقوم بتلخيص الظاهرة كبديل عن تحليلها، بتقديم هذه الأوصاف باعتبارها معطاة، أو عليها شواهد ما، ثم اقتراح استعمالها كأداة تفسير. والحال أن هذه الطريقة لا تفسر شيئا، بل تحيل التفسير إلى ما هو متعالٍ على التاريخ، إلى «طبيعة» ثابتة ما. والحال أن ما هو ثابت يعجز بطبيعة الحال عن تفسير المتغير، فمثلا تتابُع نظم سياسية مختلفة في إطار نفس الشروط الجغرافية أو التراث المعطي لا يمكن تفسيره بهذه الشروط أو ذاك التراث، ببساطة لأنها حسب الفرضية

ا عامل مشترك بين النظم السياسية المتعاقبة على اختلافها، وبالتالي لا تفسر
ب. كما أن أي شرط من هذه الشروط العامة ليس من شأنه أن يؤثر بشكل مباشر
النظام السياسي والأفكار المرتبطة به، بل يأتي تأثيره بتوسط المجتمع وبناه وقواه
لفة في كل لحظة تاريخية. ولكن أهم مشكلات هذا النوع من التفسير أنه يجعل من
ة التي يُفترض فيها الواحدية والثبات تفسيرا، أي يكرس بطريقة غير مباشرة مجمل
مصادرة المجال السياسي، بتقديم تعميم للظاهرة وافتراض أن التعميم تفسير.

ما يتعلق بالفكرة التي طرحها هذا الكتاب، وسؤاله، أي سؤال الشرعية، يكون
ل التاريخي إذن هو: من أين أتى الضباط بالأفكار الأولى التي بنوا عليها سلطتهم؟
ا اتخذ استقرارهم في السلطة شكل الحكم «باسم الشعب»؟ هل كان «اسم الشعب»
ا على أفق النظام السياسي المصري قبل ظهورهم؟ هل كانت حالة الطوارئ كنظام
لها أسس ما قبل ٢٣ يوليو؟ هل ثمة مشكلات جوهرية في الدولة المصرية تفسر
هذه الأفكار وتناميها؟ هذا ما سيحاول هذا القسم أن يقترح إجابة بصدده.

لأن المهمة بطبيعتها استكشافية، لن أقدم نتائج الاستكشاف بالترتيب التاريخي،
فكرة جاهزة، بل سوف أتَّبع في تقصي هذه الجذور ترتيبا تراجعيا، من الظروف
سية المباشرة التي أدت لصعود الضباط، وهو ما أشرت إليه سريعا في الفصل
واعتبرته تشظيا في المجال السياسي، إلى فترة الثلاثينيات التي شهدت تشكل
ات سلطوية وطنية معادية للبرلمانية، مدت النظام الجديد بالكثير من أفكاره،
ل في النهاية إلى اقتراح بعض الملامح العامة لمشكلة شرعية الدولة المصرية
يثة ككل، منذ نشأتها، كتفسير لتشكل وصعود هذه التنظيمات السلطوية.

كن ربما يجب التأكيد منذ البداية على أن تتبع جذور انقلاب يوليو لا يُقصد به أن
لاء الضباط الأحرار على السلطة كان ابن حتمية تاريخية، بل كان ممكنا فحسب.
كان مدى اهتراء النظام السياسي السابق، لا يمكن القول بأنه يفضي بالضرورة
حكم الجيش عموما، ولا إلى حكم مجموعة «الضباط الأحرار» خصوصا. قد
هذه القضية واضحة بذاتها منطقيا، ولكنها أيضا مؤكدة تاريخيا. وأبسط دليل
ذلك أن تقديرات الضباط أنفسهم لاحتمال نجاح الانقلاب تراوحت بين ١٥٪

كان شرطا مواتيا للانقلاب، شرط إمكان.

(أ) تشقق النظام السياسي قبل ١٩٥٢

أبدأ هنا بملخص للرؤية التي قدمها طارق البشري[٢٣]. بمجرد أن شارفت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء بانتصار بريطانيا وحلفائها تخلص الملك من الوزارة الوفدية ومنح الوزارة لأحزاب الأقلية من أحرار دستوريين وسعديين في ظل برلمان أجمعت المراجع على أن الانتخابات التي أتت به مزورة. لم تكن إجراءات الملك هذه ضد الوفد جديدة، بل كان الجديد أنها اتُخذت في وقت نهاية حرب، أعقبتها حركة جماهيرية تزداد اتساعا، محورها مظاهرات الطلبة وإضرابات العمال وقطاعات من جهاز الدولة نفسه (إضراب موظفي التلغراف والمدرسين في ١٩٤٧، والأخطر إضراب كونستبلات البوليس في ١٩٤٨). كذلك أصبحت هذه الحركة الجماهيرية أكثر جذرية، فقد طرحت مطالب اجتماعية من قبيل الإصلاح الزراعي وحق العمال في الإضراب وإعانة غلاء المعيشة. وبالنسبة للقضية الوطنية، تزايدت الدعوة ليس فقط لإنهاء الاحتلال البريطاني بالكامل، بل أيضا لعدم القبول بالدخول في أحلاف عسكرية مع الغرب. وزاد الطين بللا بإعلان قيام دولة إسرائيل ثم هزيمة الجيش في الحرب، وأخيرا وليس آخرا تراجع شعبية الملك فاروق الذي نجح لفترة في بناء شعبية مضادة للوفد.

دار الصراع بين الوزارات المتعاقبة وبين الحركة الجماهيرية بغرض قمعها. شنت وزارة إسماعيل صدقي حملة ضد اليسار، بينما شهدت وزارة النقراشي مواجهة مع الإخوان المسلمين الذين استُفحلت قوتهم وكثرت اغتيالاتهم. وتجاوز الميل للعنف الحكومة والإخوان ليشمل حالات اغتيال متفرقة قامت بها قوى صغيرة مختلفة. وهكذا قام التناقض بين برلمان أحزاب الأقلية الهادئ والشارع الذي يغلي. وبعبارة البشري «صار البيت أهدأ لأن قسما كبيرا من السكان قد هجروه»[٢٤]. أصبح النظام السياسي إذن عاجزا عن تمثيل التيارات القائمة.

ع اتضاح أن القمع وحده لن يحل المشكلة، أصبح أمام الملك حل وحيد، ستدعاء الوفد عبر انتخابات غير مزورة، بما له من ثقل جماهيري. ولكن حتى . تراجعت قدراته لأسباب متعددة. فلم يكن انتصاره الانتخابي الكبير يعبر عن الفعلية وحدها، بل أيضا عن القوى الجديدة التي حركت الشارع في المدن، ت الوفد بغرض التمتع بجو الحريات الذي يوفره والتخلص من الحكم القمعي ات الأقلية. بعبارة أخرى، انتخبت قطاعات مختلفة الوفد، لا لذاته ولكن لغيره، صالح فرص مستقبلية لقوى أخرى تتطلع إلى ما يتجاوز قدراته وسياساته. بهذا ح الوفد همزة الوصل بين مؤسسات الدستور المتداعية، المنشقة من الداخل بين ك والبرلمان، وبين القوى السياسية الجديدة النشطة خارجها، والتي كانت بدورها ة عن اختراق هذه المؤسسات[٢٥].

ان بقاء الوفد في هذه الظروف في السلطة يعتمد على إيجاد صيغة ما تحقق الالتقاء طرفين يدين لهما بالحكم، أي إنقاذ النظام المَلَكي البرلماني، وفي نفس الوقت : متنفس للقوى الجديدة الصاعدة. ولكن الوفد، على العكس، وقع فريسة لحدة نقطاب، فتعددت داخله الأجنحة، بشكل لا مجال لعرضه تفصيلا هنا. أدى ذلك غشي الصراعات داخل الحزب ووزارته[٢٦]، كما أدى إلى تحرك الوفد في اتجاهين ضين: إرضاء الملك حتى لا يقيل الوزارة ويتيح لها الفرصة للتفاوض مع الإنجليز، يق انتصار وطني من شأنه أن يحيي النظام، وإرضاء الحركات الجماهيرية المعادية ر. ولكن كل تنازل قدمه الوفد لطرف أغضب الطرف الآخر.

أت الحياة السياسية تتفكك، فأصبحت تقوم على تكتيكات بلا إستراتيجيات. د يدافع عن الملك، بينما أحزاب الأقلية تهاجمه بشكل غير مباشر لإحراج الوفد. ن علامة التفكك الكبرى كانت الحركة العكسية التي قام بها الوفد: إلغاء معاهدة ١ مع بريطانيا من طرف واحد، لتصعد شعبيته إلى ذروة غير مسبوقة، ربما منذ ١، لتنحدر بعد ذلك بسرعة الصاروخ. اضطُرت كل الأطراف السياسية تقريبا، يها الملك، للموافقة، عجزا عن تصور طريقة لمواجهة الجمهور المتحمس، إدراك الكثيرين لخطورة هذا الإجراء، نظرا لعدم توافر القدرة على تحمل تبعاته.

بدا الأمر وكأن الزمن استدار عائدا إلى عام ١٩١٩، ولكن الوفد لم يعد تنظيما شعبيا فحسب، بل أصبح في الحكم، وبالتالي كان مسئولا عن قيادة الدولة ككل في مواجهة بريطانيا بعد إلغاء المعاهدة. والوفد كما يشير البشري، بُني منذ البداية على الكفاح السلمي المشروع من أجل الاستقلال، ولم تكن لديه تنظيمات مسلحة، فضلا عن أن استخدامها في حالة توفرها قد يعرِّض البلاد لإعادة احتلال. فوق ذلك لم يكن بمقدوره، بوصفه حزبا حاكما، أن يعلن الحرب على القاعدة البريطانية، لأن الجيش سيُمنى بهزيمة سريعة ساحقة. باختصار، كان إلغاء المعاهدة على يد الوفد، كما قرر البشري، هو قمة «كفاحه السلمي المشروع» ونهايته في نفس الوقت، فاتحا الآفاق أمام المجهول.

رد الإنجليز بإحراج الوفد، فاحتلوا الجمارك، كما فعلوا في ١٩٢٤ لإخراج سعد زغلول من الوزارة، ثم أخذوا يهاجمون القرى التي تخرج منها جماعات الكفاح المسلح، التي سميت «كتائب التحرير»، والتي لم يكن للوفد، ولا لأحد، سيطرة عليها، لأنها كانت جماعات متفرقة. وبالتالي فقد الوفد زمام المبادرة، وأخذت صحف التيارات الجديدة تهاجم الوزارة لأنها لا تقوم بما يكفي في دعم الكفاح ضد الإنجليز. في نفس الوقت، كان تطور الأوضاع يهدد بخلق قوات غير نظامية تقودها أحزاب وتيارات مختلفة، تجمع تبرعات لنفسها، وتتخذ قرارات العمليات المسلحة، بما يعني قيام دولة، بل دُول، داخل الدولة.

حاولت حكومة الوفد أن تسيطر على الوضع المنفلت، فأعلنت إخضاع كتائب التحرير لإشرافها ومراقبة تمويلها. ونشطت في مصادرة الجرائد المتطرفة وحظرت المظاهرات العامة وأغلقت بعض المدارس واستولت على كثير من مراكز التدريب ونزعت سلاح المتطوعين أو ألقت القبض عليهم، الأمر الذي أثار احتجاج القوى السياسية المشاركة في الكتائب، وأعلنت مصر الفتاة (وكانت تسمى آنذاك الحزب الاشتراكي) دخول معركة حياة أو موت مع الوفد[٢٧]. باختصار تمثلت أزمة حكومة الوفد «في أنها هي من فجَّر الموقف بإلغاء المعاهدة، ثم تريد الآن أن توقف آثار هذا الانفجار»[٢٨]، دون أي تصور عن بدائل. بالمقابل، كانت القوى الضاغطة على الوفد قوى شعبوية تفتقر لأية عقلانية، فلا يُعرف حقا ما الذي كان أحمد حسين زعيم مصر

ة سيفعله إذا انتصر في معركة الحياة والموت المشار إليها، وغالبا لم يكن هو نفسه
ـ. كانت مزايدات لا عقلانية، تكتيكات بلا إستراتيجيات، أخذت تقوض النظام
فق سوى الشعارات والمبادئ.

ان الوفد في حاجة إلى تهدئة الوضع المتفجر بشرط ألا يبدو مستسلما أمام
جليز. وفي هذه الظروف كانت هذه المهمة أشبه بمحاولة اختراع دائرة مربعة.
ن حتى لو كان لدى الوفد فرصة ما لتربيع الدائرة، لم تمهله الأطراف الأخرى.
عدت الهجمات بينما قرر الإنجليز تكثيف إهانة الوزارة التي اعتبروها مسئولة عن
مة، وبالتالي إسقاطها (وهي طريقة بريطانية معتادة)، فهاجمت القوات البريطانية
طة المصرية عدة مرات. وفي ٢٥ يناير ١٩٥٢ هاجمت مبنى محافظة الإسماعيلية
ات الشرطة المجاورة لها وطلبت من قوات الشرطة تسليم أسلحتها والخروج من
طقة. ولكن فؤاد سراج الدين، بصفته وزير الداخلية، أمرهم بالمقاومة حتى آخر
صة، ولم يكن هناك بالطبع أي أمل في النصر، فسقط منهم ٥٠ قتيلا مستبسلين.

ل كان سراج الدين يأمل في أن يتسلم بقراره هذا زمام المبادرة مرة أخرى؟ أم كان
ى فحسب أن يستسلم للإنجليز ويسن سابقة؟ لا يمكن الجزم بذلك، ولكن المؤكد
ذه المحاولة كانت الأخيرة، ففي اليوم التالي اندلع حريق القاهرة. قامت جهة ما،
كون وفقا لتحليل البشري تابعة للملك والبوليس السياسي التابع له(٢٩)، وربما
تخريب وتجسس بريطانية، بتحويل المظاهرات الغاضبة في اتجاه حرق الملاهي
نشآت البريطانية والأجنبية، بتوفير مواد إشعال والشروع في الحريق. ولكن بصرف
عن الافتراضات التآمرية، كان المهم هو أن المتظاهرين انقادوا للمحرضين،
بين عما تؤدي إليه سنوات التحريض المتواصل باسم المبادئ الوطنية بغير أي وعي
يي أو خطة سياسية، وبالذات بلا قيادة منظمة. أسفر التحريض الوطني المستمر
كوين جمهور، متذمر أصلا ومحمل بمرارات، ويعاني من أزمة اقتصادية، اندفعت
ات منه وحرقت نحو سبعمائة مبنى في قلب القاهرة، شفاء للصدور، وبلا أي أفق.

دم النحاس استقالته، ولكن الملك أراد أن يُجهز على الوفد تماما، فرفضها، فاضطُر
س لأن يعلن بنفسه الأحكام العرفية وحظر التجول وإجراءات أخرى، وفي اليوم

التالي أقيل. بدا الأمر وكأن الملك قد انتصر والإنجليز قد استراحوا، فالتنظيمات التي أخذت تنادي بالكفاح المسلح قد أخلدت إلى السكون بعدما هالها ما اقترفته جماهيرها بسبب تحريضها غير المسئول ولا تعلم بعد ما قد يترتب على ذلك. سقط الوفد وانسحبت معه القوى التي دفعته لإلغاء المعاهدة من الساحة، ولو مؤقتا. كانت هذه القوى قادرة على التحريض الناجح، وعلى حشد بعض القوى المتفرقة لمناوشة الإنجليز في القناة وإلحاق بعض الخسائر بهم، ولكنها لم تكن موحدة الوجهة والهدف، ولا كان لديها أجندة سياسية فعلية ولا تصور لتغيير نظام الحكم في هذا الاتجاه أو ذاك، ولا كانت جيدة التنظيم أصلا. لقد احتجت على ما اعتبرته ميوعة الوفد أو تردده ولكنها كانت عاجزة عن تقديم أي بديل.

كانت علامة الانهيار السياسي الرئيسية أن القوة المحركة للأحداث تمارس نمطا جديدا من السياسة ينطلق من شعارات أو مبادئ عامة، ولكن لا جذور له على الأرض، يخاطب جمهورا متحمسا ولكنه مفكك. كانت هذه قوى انتحار سياسي، مشتتة الرؤية ولا سياسية. قوى تعرف ما لا تريد، فتهاجم المعسكرات البريطانية وتعتدي على الأملاك الأجنبية وتكره الوفد والملك، ولكنها لا تعرف ما تريد. أصبح العقم السياسي سيد الساحة. وبالنسبة لموضوعنا، يتضح أن نظام ٢٣ يوليو لم يكن إذن جديدا تماما من هذه الناحية.

توالت بعد ذلك أربع وزارات[٣٠] إلى أن قام الضباط الأحرار بانقلابهم. اختار علي ماهر استرضاء الوفد بغير أن يوليه السلطة، الأمر الذي أغضب أحزاب الأقلية التي لم تر في الأزمة سوى فرصة للقضاء على الوفد. أما نجيب الهلالي الذي خَلَفه فاختار أن يحطم الوفد رافعا شعار التطهير، وبادئا بإلغاء الترقيات الاستثنائية التي أجراها. كانت ميزة الاتجاه الأول أنه يعطي قدرا من الثبات للوزارة بحكم استنادها إلى الحزب البرلماني الكبير، وبالتالي إمكانية الحفاظ على النظام البرلماني، ولكنه يُغضب الملك والإنجليز. وميزة التوجه الثاني أنه يُبعد الأنظار عن مشكلة الاحتلال التي تعقدت بإلغاء المعاهدة من طرف واحد ويحارب الوفد ويشير إلى مكمن الداء، وهو النظام الحزبي والبرلماني القائم نفسه، ولكن بالمقابل يثير عداء الوفد. والأهم أن مبدأ التطهير مع متابعته إلى النهاية لا يمكن أن يقتصر على الوفد، بل يمتد ليهدد رجال الملك. وهكذا طرد الملك كلاهما.

، ظروف الأزمة السياسية المستحكمة، ظهرت دعاوى البحث عن منقذ، عن
نور يُجري إصلاحات أساسية في النظام الحزبي والبرلماني ليمكن استئناف الحياة
ورية على أسس أكثر رسوخا. باختصار طُرحت فكرة الديكتاتورية الانتقالية. فشل
ماهر والهلالي في تلبية هذه الرغبة، بسبب الصراعات كما مر بنا، فظلت القوى
لفة متربصة ببعضها. في حالة الشلل الكامل هذه كان في إمكان أية قوة صغيرة،
انت من بضع عشرات من الضباط (كان جنودهم مجرد أدوات في أيديهم) أن
، بزمام الأمور، بشرط ألا تبدو نابعة من أي معسكر من المعسكرين. كان هذا
بالتحديد على حركة «الضباط الأحرار»، بالضبط لأنها تشكلت منذ البداية،
أينا في الفصل الأول، على مبدأ عدم تسيس الجيش، بمعنى عدم تبعية التنظيم
ة سياسية.

ارة أخرى، كان استيلاء الضباط على السلطة لحسابهم الخاص بغير أية رؤية معلنة
لريقة الوحيدة لكي يحتفظوا بالسلطة أصلا. في هذا الوضع، تحولت مشكلتهم،
نهم قوة غير سياسية بلا برنامج أو جماهير أو رؤية، إلى ميزة. وكان بإمكانهم
قعهم هذا أن يثيروا النزاعات داخل كل المعسكرات، داخل الأحزاب، ثم داخل
ان، شريطة أن يحتفظوا هم بوحدتهم وبغموضهم معا، وهو أمر سهل بالنسبة
لأنه ليس سوى طبيعتهم نفسها. كانت النزعة الإصلاحية العامة وعدا بالتخلص
اضي الأليم وتغييره، وكان هذا ناجحا، بينما الإصلاحية الهادفة ذات البرنامج
ن شأنها أن تكون مع طرف ضد آخر وتفتح أبواب الصراع مرة أخرى.

. مرت بنا نظرية رجال النظام القائلة بأن الانقلاب أتى ليملأ فراغا سياسيا. ولكن
مرضية المواتية تماما لتبرير حكم الضباط (على الأقل بمعنى شيء أحسن من
ء) غير دقيقة، على أقل تقدير. حقا كان ثمة نواة فراغ، وكان ثمة فئات اجتماعية
صوت وساخطة، مندفعة إلى تدمير النظام السياسي القائم، ولكنها لم تكن منظمة
سعة ولا موحدة. كان «الضباط الأحرار» هم الذين حولوا نواة الفراغ هذه إلى
القضاء على الجميع، ثم حولوا مبدأ الفراغ إلى نظام سياسي، إلى نظام للتفريغ
ي، بشكل طبيعي وبسيط نابع من أن تنظيمهم نفسه قام على هذا التفريغ.

كان الحل الذي حققه الضباط هو بالضبط عكس الحل الذي أطاح بالوفد. كان الوفد يحاول حل الأزمة بأن يعطي الأطراف المتصارعة، على أمل كسبها جميعا لإعادة بناء الدولة مرة أخرى، ولكن محاولته استنفذت قوة الدولة، خصوصا بإدخالها في مأزق مع الإنجليز، بغير استعداد. أما الحل الذي أتى به القادمون من المجهول فكان كما رأينا هو العكس تماما، إنقاذ الدولة بضرب الجميع، ضرب العمال والمُلاك، السراي والأحزاب، واللعب على خوف كل طرف من الأطراف الأخرى؛ على خوف المحافظين من الشعبوية المنطلقة، وعلى خوف الثائرين من عودة النظام القديم، لتقوى السلطة المركزية على حساب الجميع، إلى أن بدأت إقامة الزحف وتوزيع المكاسب كما رأينا.

(ب) تاريخ القوى اللا سياسية

يتبين من هذا العرض أن المتغير الرئيسي الذي أضعف النظام القديم وأثار الأزمة هو ظهور هذه القوى اللا سياسية وشبه السياسية الجديدة، القوى المتحركة بالمبادئ وحدها، المتحمسة وطنيا ومن أجل العدالة الاجتماعية، بمعنى ما، والمعادية لكبار الملاك، ولكن في نفس الوقت الفاقدة لأي مشروع سياسي يتسق مع ما أحدثته من إخلال فادح بتوازنات النظام القديم.

السؤال التاريخي التالي إذن: كيف حدث وتشكلت هذه القوى؟ وكيف أمكن لقوى بلا مشروع سياسي أن تصبح المحرك الرئيسي في الساحة السياسية؟ إجابة هذا السؤال سوف تتيح لنا الإجابة أيضا على سؤال آخر: ما هي مصادر الوعي السياسي للضباط الأحرار؟ كيف أمكن أن تتشكل مجموعة مسيسة من الضباط بلا رؤية سياسية، وتتصور نفسها، لذلك بالذات، منقذا للبلاد؟ لمحاولة الإجابة علينا أن نعود قليلا إلى الوراء، إلى الحياة السياسية في الثلاثينيات، التي شهدت ظهور هذه القوى الجديدة. وأهمها بالنسبة لموضوعنا «مصر الفتاة» و«الإخوان المسلمون».

كانت «مصر الفتاة»، بقيادة أحمد حسين وفتحي رضوان (الذي انفصل عنها في الأربعينيات) منظمة شبابية قادة وأعضاء، صغيرة الحجم، تشكلت في ١٩٣٣، ويقدر

ـها في أقصى توسع لها، في أواخر الثلاثينيات، بحوالي ألف عضو، ولكن بفضل ـا الزاعقة في الدعاية والنشاط (كما سنرى) كان عدد المتأثرين بها أكبر بكثير من ـها[٣١]، وبالتالي أثرت بشدة على مجمل المجال الإيديولوجي. وقد اشتُهرت ـها لحزب الوفد وبشعار «مصر فوق الجميع»، الذي صاغه أحمد حسين على نمط ـات الفاشية الإيطالية[٣٢]. ولما كان محور الحياة السياسية المصرية آنذاك هو ـة الوطنية والاستقلال، بدت الوطنية المتطرفة التي عنوانها «كذا فوق الجميع» الوطنية في رأيه. ولكن استمرار أحمد حسين ونمو منظمته التي أنشأها لاحقا ـرها الكبير حتى أوائل الخمسينيات يعني أن الظاهرة، أي الوطنية الزاعقة، لها ـر سياسية واجتماعية مهمة.

ـمثل الجذور السياسية في «الحزب الوطني»، حزب مصطفى كامل، الذي كان قد ـح هامشيا مع صعود الوفد. كان الحزب الوطني يعتبر جمعية «مصر الفتاة»، حتى ـحولها إلى حزب، أقرب إلى رافد شبابي له، وكان يساعدها بطرق مختلفة. وقد ـم كلاهما معاهدة ١٩٣٦، كما كان كلاهما يحمل عداء مستحكما للإنجليز، وعداء للوفد[٣٣]. هذا فضلا عن تشابهات كثيرة أخرى، بدءا بتشجيع النزعة العسكرية ـن البعد الإسلامي الذي أدمجه أحمد حسين في إيديولوجيته لاحقا، إلى حد أن ـس تصور أن مصر الفتاة ليست سوى أداة للحزب الوطني[٣٤].

ـملفت للنظر في تاريخ مصر الفتاة هو تحولاتها الإيديولوجية. فقد بدأت بفكرة إحياء ـعونية باعتبارها تراث ومجد البلاد، ثم تراجعت الفرعونية لصالح مكوِّن إسلامي في ـر الثلاثينيات، مع زيادة الاهتمام بقضية العدالة الاجتماعية، وتَسمَّى وقتها «الحزب ـني الإسلامي». وازداد المكوِّن الاجتماعي بروزا في نهاية الأربعينيات، وصولا إلى شعار «الاشتراكية» الذي برز إلى الصدارة في أوائل الخمسينيات، ليعيد الحزب ـة نفسه «الحزب الاشتراكي المصري». ولكن هذا التطور كان تراكميا. فقد كانت ـاكية الحزب وطنية لها مكوِّن ديني. وبملاحظة أن النازية تسمى الاشتراكية الوطنية، أن التنظيم لم يبتعد كثيرا عن أصوله.

ـكن ثمة ملاحظة مهمة هنا. إذا كان التنظيم يمكن أن تتغير أسماؤه وبرامجه، ويظل

مع ذلك هو هو، هذا يعني أن الفكرة الجوهرية التي يحملها والتي تربط هذا الشتات لم يجرِ التعبير عنها بشكل واضح. هذه الظاهرة بحد ذاتها تشبه تماما ما سُمي في العهد الناصري التجربة والخطأ، حيث تتغير السياسات بينما يظل النظام هو هو. وفي الحالتين ينطرح التساؤل عن بؤرة التماسك الحقيقية خلف السياسات والشعارات المتنوعة، وهو ما سنبدأ بفحصه الآن بالنسبة لمصر الفتاة.

لم تكن الفكرة المركزية عند أحمد حسين وجماعته سياسية بشكل مباشر، بل كانت تصورا عن النهضة يقوم على فكرة التعصب الوطني، في مواجهة أوربا ككل، وإنجلترا على وجه الخصوص، باعتبارها المسئولة عن كل هزائم ونكسات مصر منذ عهد محمد علي(٣٥). وليست المسألة هي الاحتلال فحسب، بل نُسب للإنجليز كل ما من شأنه زرع الشك في نفس الأمة وإفسادها(٣٦). على هذا النحو أصبح الاحتلال هو بؤرة التاريخ الحديث لمصر والفاعل الرئيسي فيه. ليست المسألة هنا أن الاحتلال أخَّر تطور مصر، أو استغلها، بل إنه «شوه روحها» إن جاز التعبير، وأعاقها عن نهضة مستحقة وممكنة، خصوصا لأن مصر أرقى في رأيه بسبب تاريخها الحضاري الطويل(٣٧). هذا يعني أن الحل الذي قدمه أحمد حسين انطلق من الرد على الخطاب الاستعماري بخطاب مضاد: أوربا أو إنجلترا من ناحية، ومصر أو الشرق من الناحية الأخرى، عالمان منفصلان، هذه نقطة اتفاق مع النزعة الاستشراقية الاستعمارية. أما الاختلاف فيدور فحسب على أفضلية أي منهما، بالمطلق.

هنا يصبح الاحتلال، بتعبير جاك بيرك، نوعا من «خطيئة أصلية»، السبب الأصلي لكل المشكلات، وبالتالي يكون دوره في هذه الرؤية هو تبرئة الذات تماما من أية مسئولية عدا استسلامها للشر. فهو نوع من التطهر الكاذب، تماما عكس الكاثارثيس المسرحي وفقا لأرسطو. فـ«الخطيئة الأصلية» هنا لا تُفهم على أنها نابعة من الذات، وبالتالي تستدعي منها إصلاحا وتجاوزا، وإنما من هذا الكائن الآخر، أوربا عموما وإنجلترا خصوصا، فيجري إلقاء كل المشكلات على كاهلهما لينقسم العالم إلى ذات نقية وعفن أو شوائب خارجية، وبالتالي يصبح الحل السحري لكل مشكلة هو مجرد التحرر الوطني، مفهومًا باعتباره عودة إلى «ذات» أصلية، لتنبثق النهضة العظمى تلقائيا،

ي حساب للتخلف الاقتصادي والتدهور الاجتماعي والمعضلات الثقافية، مثلا. كان الحل في جوهره هو الإيمان بالذات والتعصب الوطني «إلى حد الجنون»، أحمد حسين، وكراهية الأجانب عموما[٣٨].

نوع من لغة استعمارية مقلوبة دعت مصر الفتاة إلى تأسيس «إمبراطورية عظيمة مر والسودان تتحالف مع الدول العربية وتتزعم الإسلام». هذا المشروع ذو : الهائلة يتطلب تطهير أخلاق الأمة، بالقضاء على الدعارة والخمور والقمار الروح العسكرية بين الشباب[٣٩]، ولكنه يتطلب أيضا القضاء على الحزبية، صبح مصر فوق الجميع بالفعل، ليست مصر باعتبارها مجالا سياسيا صراعيا، تبارها صنما يُعبد. أعلن أحمد حسين رفضه للنظام البرلماني عموما، ودعا صا إلى «تحرير البلاد من سيطرة الوفد، هذه السيطرة الفاسدة»[٤٠]. كما أعلن ينتظر حتى يؤمن الناس بصحة مواقف مصر الفتاة، بل يجب أن يكون الحزب بفرض إرادته، باعتباره الأفضل لحكم البلاد[٤١]. كان التنظيم مبنيا إذن على رحيدة، هي تطهير الهوية واستجماع قواها للتخلص من العدو، لتبدأ النهضة، هيمنة على ما قد نسميه «المجال الحيوي»، تلقائيا.

:ا المنطق، اقترح أحمد حسين في عام ١٩٣٣، مثلا، أن تكف الأمة عن نال بالسياسة، لتكون «عشر سنوات من الإيمان والعمل»، تتحقق فيها فيما معجزات لا تقل عن إنشاء أساطيل وطائرات «ترسل أزيز المجد» وإقامة اطورية الموعودة[٤٢]. فالأمر لا يتعلق بأية خطة سياسية واقعية من أي نوع، نوع من أحلام العظمة والمجد، تتحقق بمجرد الإرادة الصادقة التي يلزمها نقم سياسيا لتنبثق إمكانياتها المهولة.

: التنظيم يتميز أيضا بدعايته الزاعقة ونزعته العسكرية. وكان «مجاهدوه» يلبسون موحدا أخضر اللون، ويمشون في جماعات[٤٣]، ويقيمون معسكرات ويهتمون ية البدنية. كما جرت محاولات للتدريب على السلاح. وكان دور المجاهدين، افة إلى الاستعراض في الشوارع، القيام بأعمال مقاومة مباشرة، مثل مقاطعة ت أجنبية أو التحريض على عدم دخول السينمات الأجنبية أو التظاهر أمام المتاجر

الأجنبية، الأمر الذي أدخلهم في صدامات مع الشرطة، أفادت المنظمة الصغيرة بأن جعلتها مشهورة[٤٤]. وحين بدأ التحول إلى أسلمة القومية وجهت مصر الفتاة أعضاءها إلى الهجوم على الحانات في أوائل ١٩٣٩ وتحطيمها والتظاهر ضد الدعارة[٤٥].

على هذا النحو، كانت المنظمة في منطق حركتها تربوية، تهدف إلى تقويم أخلاقي وبث مبادئ باعتبار ذلك مفتاح المستقبل. كان المهم هو الفعل المباشر، لا صياغة إستراتيجية سياسية وبناء قاعدة جماهيرية حقيقية. بسبب هذا الفقر السياسي كان مشروع المنظمة الحقيقي هو أن تصبح قوة شبابية هائلة تعمل تحت قيادة الملك، فرفعت شعار «اللـه ـ الوطن ـ الملك»[٤٦]، وهو ما يتسق مع أحلامها الأوتوقراطية المناهضة للحزبية والسياسة.

كانت جمعية «الإخوان المسلمون» بقيادة حسن البنا، المدرس خريج دار العلوم، مهتمة أيضا بقضية الهوية الوطنية، ولكن من منظور مختلف قليلا. كان حسن البنا ساخطا على ما اعتبره موجة من الإلحاد والإباحية تفشت في البلاد، بحيث أصبحت «الأمة المصرية العزيزة تتأرجح حياتها الاجتماعية بين إسلامها الغالي العزيز... وبين هذا الغزو العنيف» للقيم الحديثة الغربية[٤٧]. وبنفس منطق إقامة الإمبراطوريات، أعلنت جريدة الجماعة أن مهمتها هي نشر الفضائل والعبادات الإسلامية، وأن تبين للناس «كيف كان آباؤنا يعملون وكيف سادوا العالم بأخلاقهم واجتهادهم في القول والعمل»[٤٨]، لتقدم بدورها صورة مقلوبة أخرى من الفكرة الاستعمارية والرسالة الحضارية. وكما أنتجت مصر الفتاة القمصان الخضر، تأثر الإخوان بالروح العسكرية لمصر الفتاة وأنتجوا فرق القمصان الصُفر، فرق الرحلات التي كانت تتلقى تربية صارمة، ثم يُنتقى منها أعضاء «النظام الخاص» المسلح الذي كان البنا يربيه سرا[٤٩]. ومثل أحمد حسين كان البنا زعيما غير منازع ومطلق الصلاحيات في جماعته.

ومثل مصر الفتاة، أيدت جماعة الإخوان الملك، وكشفت عن توجه معادٍ للحزبية. مثلا، وجَّه البنا رسالة إلى الملك والزعماء في مصر والبلاد العربية والإسلامية بعنوان «نحو النور»، طالب فيها بالقضاء على الحزبية وتوجيه قوى الأمة السياسية وجهة واحدة والحكم بالقرآن. كما أرسل ما أسمته جريدته «فرقه العسكرية» للقصر

يعة الملك فاروق على كتاب اللـه وسنة رسوله، حين أتم السن القانونية ليباشر
لاته. وأكد المرشد لاحقا أن أمل الإخوان المسلمين يتركز في «جلالة الملك
ملم»(٥٠).

نا أيضا كان تأييد الملك بديلا عن الوضوح السياسي. أعلن البنا أن الإسلام دين
لة، بغير أن يحدد ماهية الدولة التي ينص عليها الإسلام وفقا لمفهوم الجماعة،
، إن الإسلام نظام سياسي واقتصادي متكامل ولكن دون أن يحدد ماهية هذا
م، اللهم سوى المطالبة بتوحيد السلطات، أي جمع كل السلطات في يد واحدة
اء الأحزاب، وإلغاء القوانين الوضعية، عموما، وعبارة «القرآن دستورنا». واعتبرت
ماعة أن منهجها هو صحيح الدين في محاولة لمصادرة الإسلام(٥١).

لرح الإخوان مفهوما أخلاقيا للدولة مبنيا على فكرتهم التربوية، فتصوروا الدولة
ماعة مسلمين كبرى: دولة مبنية على الأخلاق الإسلامية... إلخ. واستعادت
ماعة مجمل الفقه الإسلامي في العصور الوسطى عن الحاكم الصالح، بغير أن
: إستراتيجية معلنة عن كيفية إقامة هذه الدولة أو وصول المسلم الصالح وفقا
ير الجماعة للسلطة. كما رفض البنا وضع برنامج سياسي للجماعة لأن هذا
مأنه «استهلاك» الإخوان في التفاصيل الفرعية، فظل فكر الجماعة يدور حول
يات تسمى مبادئ الإسلام، خوفا من وقوع خلافات مذهبية داخل الجماعة(٥٢).

لى هذا النحو تكونت منظمتان قائمتان على أفكار عن الهوية، أفكار لا سياسية،
هما أن تلعبا دورا بارزا في المجال السياسي. كانت الجمعيتان تربويتين، تهدفان
عادة تربية السكان، إما على التعصب للإسلام عن طريق تنظيم مُحكَم، وإما على
مب للوطن عن طريق الدعاية الزاعقة. وفي الحالتين كانت تربية الأعضاء بما
، إعادة صياغة تفاصيل حياتهم محور عملية التجنيد. وكانت هذه التربية متمحورة
فكرة تقديس الهوية والفناء في سبيل الدولة التي تمثلها. كلتاهما أيدتا الملك
بالعمل المباشر: التدخل بتحطيم حانات أو باغتيالات، لا بالصراع السياسي.
ن تنظيم الضباط الأحرار إذن أول قوة مسيسة غير سياسية تدخل بقوة الميدان
سي، ولا كانوا أول قوة لا سياسية طرحت القضية الوطنية من منظور الهوية:

*

ولكن لماذا دعمتهم السراي ورجالها؟ لم يكن القصر يفتقر إلى السياسيين الأكفاء ليتولوا الوزارة، لتُحكم البلاد إداريا، وكان يستطيع أيضا أن يعتمد على أحزاب الأقلية ويفرض عليها شروطه في الحكم. ولكنه كان يفتقر إلى سند شعبي مديني في مواجهة الوفد. ويبدو أنه تقرر الحصول على هذا السند من الجمعيات الجديدة الصاعدة، باستغلال الصورة الوطنية التي بُنيت للملك فاروق في بداية حكمه لتدعيم نفوذ السراي والملك في الشارع. وكان مهندس هذه السياسة هو علي ماهر، رجل القصر، الذي عمل منذ ١٩٣٦ على تدعيم مصر الفتاة والإخوان[٥٣]. في حماية علي ماهر، في القصر ثم في الوزارة، تزايد نشاط مصر الفتاة التي دخل مجاهدوها لابسي القمصان الخضراء في معارك ضد أنصار الوفد. وبعد هزيمتهم السريعة أمام الوفد اتسعت «الجوالة» الإخوانية ورعتها أحزاب الأقلية ووزارات القصر.

دخول جمعية في المجال السياسي يكون بوصفها قوة ضغط، خصوصا حين تكون بالأساس جمعية هوياتية، وبالتالي تربوية في جوهرها. ولكن بسبب تغير الظروف السياسية أصبحت الجمعيتان قوتين فاعلتين في البلاد كظهير للملك. لماذا الملك؟ ولماذا العداء الذي اشتُهرا به للوفد؟ لا يرجع هذا فقط إلى أن أحمد حسين بدأ نشاطه السياسي تابعا لحزب الأحرار الدستوريين قبل إقامة «مصر الفتاة»، ولا كانت المسألة أن الوفد حزب علماني من وجهة نظر الإخوان، فقد كان الأحرار والسعديون حزبين علمانيين أيضا، والأحرار أشد علمانية من الوفد. كانت القضية الجوهرية أن الحركتين راهنتا على الهوية، على ما أسمته كل منهما «بعث الأمة» بطريقتها، الذي هو في الحقيقة إنشاء أو إعادة إنشاء لها. وبالتالي لم تكونا تبحثان عن نصيب في السلطة بأوضاعها القائمة بقدر ما كانتا تستهدفان تغيير وجهة البلاد بأكملها، بالتعاون مع الملك. وفي هذا السياق كانت العقبة التي تواجههما هي النظام البرلماني بقيمه ودستوره وقواعد

، التي يرسيها، وما تتيحه من تعددية وحرية واختلافات تتناقض بشكل بارز مع
ة الشمولية للطرفين.

الحال أن الحارس الأساسي للمجال العام والبرلمان لم يكن أحزاب الأقلية
راي، بل الوفد، باعتباره الحزب الجماهيري الكبير، المنتشر في كل مكان، والذي
ل على ولاء طوعي غير مُشتَرَى من جماهير واسعة، من ضمنها نفس الجماهير التي
ت عليها الحركتان: الإنتليجنسيا (أي المتعلمون الذين يكسبون عيشهم بالعمل في
ف ومهن تحتاج إلى ما اكتسبوه في التعليم) والعمال. أما الملك فسُلطة، لا حركة
ية، وهو اللاعب الأساسي في محاولات هدم الدستور وتقويض الأحزاب، بما
حزاب الأقلية التي خرج كل منها بتجارب مريرة من الحكم تحت مظلة الملك.
مع الأمثل للملك ليس الحكم بأحزاب الأقلية، بل بحكومات إدارية مع تعطيل
تور. قد تكون بعض أحزاب الأقلية أكثر علمانية أو أقل وطنية من الوفد، ولكنها،
وضح طارق البشري(٥٤)، لا خطر منها على منظمات الهوية هذه، بل لعبت،
ا السراي، دورا كبيرا في مساندة الحركتين على أساس العداء المشترك للوفد.

خلاف هذه الاعتبارات العملية، على أي أساس فكري تتعاون الاتجاهات الوطنية
يدة هذه مع أحزاب مكروهة شعبيا، ومشكوك فيها إما دينيا أو وطنيا؟ هذه المسألة
، ليس فقط لأن التنظيمات الإيديولوجية تهمها هذه الجوانب الأخلاقية، ولكن
لدلالاتها بعيدة المدى. مقتفيا إشارة طارق البشري، أعود إلى طرح فتحي رضوان
ألة. فمنذ كان تلميذا:

> كنت لا أجد فارقا ذا بال بين حزب الوفد وغيره من أحزاب الأقلية. كانوا جميعا في رأيي فروعا من حزب الأمة الذي قام ليناوئ الحزب الوطني بإيعاز من اللورد كرومر، أو على الأقل بموافقته وتشجيعه. وكانوا جميعا من المؤمنين بثقافة بريطانيا السياسية... [ولم] يجد المصريون [أي هو والقلة التي تفكر بطريقته] فارقا أساسيا في عقلية كليهما [:الوفد والأحرار الدستوريين] السياسية، ولا في منهاجهما الوطني، ولا في طبيعة العلاقات بينهما وبين الاحتلال... كنت أرى في وزارة النحاس [:الوفد] ومحمد محمود [:الأحرار] وإسماعيل صدقي [:وزارة قصر] وجوها مختلفة لنظام حكم واحد(٥٥).

على هذا النحو ينمحي الفارق بين مجمل أحزاب وقوى النظام البرلماني من الوجهة الأخلاقية، وبالتالي يصبح مبرر التعاون مع أحزاب الأقلية أنها مسألة تكتيكية حسب تقدير ما هو أصلح للوطنية السليمة. ولا يختلف الأمر بطبيعة الحال بالنسبة للإخوان.

في ضوء الحصار الذي تشكله جماهيرية الوفد، من الطبيعي أن تتبلور فكرة نخبوية - جديدة: فكرة الأقلية المنقذة، لا لأنها «أصحاب المصالح الحقيقية» من كبار الملاك كما كان الأحرار الدستوريون يرون أنفسهم، بل لأنها تحمل الفكرة «الصحيحة»، بل «المقدسة»، التي ستنشئ المجد والإمبراطورية. مثلا، وصم أحمد حسين فكرة حكم الأغلبية باعتباره حكم الجهال، «وهم في كل مكان الأكثرية»، وطالَب بالمقابل بحكم صفوة مفكرة، لا مالكة، تنتفع بها الدولة(٥٦). وبالتالي، اعتبرت هذه النخبة نفسها ممثِّلة الشعب، ليس على أساس أن الشعب المعني يؤيدها، ولا لأنها تعبر عن قوى اجتماعية نافذة، ولكن لأنها تحمل أفكارا صحيحة عما يجب أن يكون.

وفقا لهذا الفكرة يصبح اللجوء للعنف مبررا، لا تَحفُّظ عليه سوى مدى فائدته أو ضرره للمبادئ العليا. فالعنف ضد الجماعات والأحزاب والقوى، وأحيانا ضد الأفراد، مشروع، وهو ما يتسق مع النزعة العسكرية التي تفشت في هذين التنظيمين. ولذا أتت الاغتيالات السياسية من الإخوان مرارا، وأتت مرة من مصر الفتاة (محاولة لاغتيال النحاس في ١٩٣٧)، ولكن أتت بشكل متكرر من الأب الروحي، الحزب الوطني، صاحب براءة اختراع الاغتيالات السياسية في مصر. لم يُضبط سعدي أو حر دستوري يقوم بمحاولة اغتيال، برغم أن هذه الأحزاب جلست طويلا في مقاعد المعارضة. وكانت قيادة الضباط الأحرار، مرة أخرى، تحفل بأنصار الاغتيال وبها بعض المنفِّذين.

كانت الاغتيالات السياسية إذن ابنة تيار الهوية الساخط. بل يمكن القول بأن منطق الاغتيال هو التجلي الأنقى للمنطق اللا سياسي لمثل هذه الجماعات. فالاغتيال هو قتل على الهوية. الفرد يُقتل لأنه يحمل أفكارا سياسية أو يمارس سياسة معينة، لا لشخصه. والقاتل يقتله تعبيرا عن سمو الفكرة السياسية التي يحملها هو، لأنها تعلو عنده على قواعد العدالة المعروفة، وتعلو على النظام السياسي بمجمله، كما تعلو على وعي الناس واختياراتهم، فهذا كله يزاح جانبا عند الاغتيال.

الناس في نظر القاتل، إما مؤمنون بصحة موقفه ولكنهم عاجزون عما يمكن أن
ميه «الرجوع إلى الحق» أو عن تحرير أنفسهم، ويكون من واجبه أن يحررهم
جاعته، وإما متواطئون ومتفقون مع المقتول، وهم بالتالي أعداء. وفي كل الأحوال
الى القاتل على مجمل قوى المجتمع، فيستبعدها ويتجاهل إرادتها، إما لأنها
دمة، وإما لأنها «شريرة» أو «جاهلة». أما هو نفسه، فبطل لهذا السبب بالذات،
لأنه ينفرد بالدفاع عن المبدأ. بل هو ليس سوى بطل، لأنه في نظر نفسه مجرد
للمبادئ المقدسة التي يقتل من أجلها، فهو ليس سوى ضمير يحمل المبدأ، بينما
مده ليس سوى أداة تنفذ إرادة هذا الضمير، الشخص القاتل نفسه ليس سوى صفر،
سوى حامل المبدأ، أو على حد تعبير عبد الناصر، «لا يساوي شيئًا مطلقا».

الاغتيال إذن هو لحظة انتصار البطولة على الحياة المبتذلة، أو لحظة انتصار الحقيقة
الباطل، بناء على المبدأ والشجاعة وحدهما. وهو بذلك صورة مصغرة ومكثفة
مع ينحدر فيه مجمل سكان البلاد، أية بلاد، إلى وضع الجائزة التي ينالها المنتصر.
كن في حالة الاغتيال، يكون هذا كله للحظة، لحظة واحدة فقط، وجزئيا فحسب.
نف السياسي الفردي ليس سوى الشكل النقي لتدخل الجماعات اللا سياسية
رادها في المجال السياسي، وهو، لهذا كله، لحظة انقلابية بامتياز.

ينطبق نفس المنطق على الجماعات السياسية الهوياتية، خصوصا في لحظات
واجهة. تجد الجماعات من هذا النوع نفسها، مع الفشل في هدم جماهيرية الوفد،
فوعة لتبني فكرة نخبوية لا سياسية، محورها إنقاذ البلاد بناء على فكرة هوياتية برغم
سكانها، ولمصلحتهم بالطبع، وهو ما ينطبق على الحزب الوطني بقدر ما ينطبق
مصر الفتاة وعلى الإخوان، ولاحقا على الضباط الأحرار كما رأينا. فالاتجاه الذي
لم عن استعادة عظمة مصر، مثل الاتجاه الذي وضع على عاتقه إنقاذ الإسلام ذاته،
حتاج بالضرورة إلى أن يمثل قوة اجتماعية أو رأيا عاما، لأنه يستقي مشروعيته من
ن عام مجرد يتخطى العصور والزمن والسكان الحاليين، لأنه يمثل في الحقيقة
نا أعلى، جغرافيا أو إلهيا، أو خليطا ما منهما، يعتبر كل سبيل لتحقيق «مصالحه»،
مصالح هذا الكائن العابر للتاريخ، مشروعا، لأنه نابع من مشروعية عليا تعلو فوق

مجمل سكان البلاد. فالرأي العام الحالي ليس أكثر من لحظة من تاريخ سرمدي، تمثله هذه التيارات، كل من وجهة نظرها.

ليس المقصود بهذا التحليل أن هذه السمات أبدية أو أزلية لاصقة بكل التنظيمات ذات الجماعات المسلحة، فالجماعات ذات الرؤية السياسية والدعم الجماهيري، لا الجماعات الهوياتية، تنحل في النهاية عادة إلى حزب سياسي وجماعة اغتيالات، ليهيمن الأول وتختفي الأخيرة. هذا ما حدث مع الوفد، الذي التحقت به وقت ثورة ١٩١٩ جماعات من هذا النوع، تحمل في الحقيقة أفكار الحزب الوطني أو قبسا من روحه. وقد شجعها سعد زغلول لفترة، ولكن الوفد بما له من جماهيرية عريضة تجاوز هذه المرحلة، وترك رجال العنف الهوياتي من أمثال عبد العزيز علي يبحثون عن دور(٥٧).

※

الملاحظ أن كلتا المنظمتين قامتا على أكتاف الشباب المتعلم تعليما حديثا (الإنتليجنسيا أو الأفندية)، بنسبة كبيرة عند الإخوان، وبالذات القيادة (والبنا نفسه خريج دار العلوم)، وبنسبة ساحقة عند مصر الفتاة. وهنا يجب أن نلاحظ أن الفترة بين عامي ١٩٢٥ و١٩٥٠، أي ما بعد ثورة ١٩١٩، شهدت توسعا هائلا في التعليم، نظرا لأن النخبة الحاكمة اعتبرت التعليم الطريق الرئيسي لتقدم مصر ونهضتها، ولتدعيم النظام البرلماني الجديد. فزاد طلبة المدارس الأولية والابتدائية في تلك الفترة من حوالي ١٩٣ ألفا إلى قرابة المليون، والثانوية من حوالي ١٧ ألفا إلى ١٥٣ ألفا، وطلبة الجامعات من حوالي ثلاثة آلاف ونصف الألف إلى ٣٢ ألفا. وبطبيعة الحال كان معظمهم، مع هذا التوسع الهائل، من غير أبناء كبار الملاك. وقد شهدت الثلاثينيات تزايد بطالة المتعلمين وبالتالي تزايد حساسيتهم للأوضاع الاقتصادية والتفاوت الاجتماعي(٥٨).

من جهة أخرى، أتى صعود مصر الفتاة والإخوان في إطار ازدهار عدد كبير من التنظيمات الشبابية للمتعلمين، منها جماعة الكشافة التي أنشئت في ١٩٢٠ وجمعية الشبان المسلمين التي تكونت في العشرينيات، واتحادات الطلبة في بعض المدارس، بالإضافة لاتحاد طلبة الجامعة. كما ظهرت تنظيمات سياسية شبابية تابعة للأحزاب(٥٩).

فنا إلى ذلك اشتعال القضية الوطنية معظم الفترة، والدور البارز الذي لعبه المتعلم في ثورة ١٩١٩ وما بعدها، نستطيع أن نتفهم كلا من سياق ظهور ظيمات وخطورتها على التوازنات السياسية.

'هم من صعود الإنتليجنسيا بحد ذاته أن التعليم الذي تلقته كان يعزز الرؤية اسية للسياسة. فكما يقول أحد الباحثين في الفكر السياسي المصري، كانت التعليم وكتابات المثقفين على السواء تقدم فكرة الحكم الدستوري بشكل باعتبارها نوعا من الخير، بغير تأسيس فكري متماسك أو بتطبيق هذه الأفكار قع الاجتماعي وعلى الدستور نفسه. بعبارة أخرى، تم تقديم الليبرالية كنزعة ،، والدستور كقواعد تعلو على المجتمع، والسياسة كنشاط أخلاقي، والأحزاب حمل مبادئ، والحكم الدستوري كنوع من الفقه القانوني، لا كصراع اجتماعي روع سياسي(٦٠).

كن القول بأن هذا التصور قد ساعد على تحول أعداد متزايدة من الإنتليجنسيا نار مصر الفتاة (ولو بغير انضمام) والإخوان، لأن الأمر لم يكن يتطلب أكثر من هذه الرؤية المثالية الأخلاقية في ظل السخط على الأوضاع إلى رفض أخلاقي لعقلانية الليبرالية، بمنطلق قومي متطرف أو إسلامي. فقد تربوا أصلا على تخيل ة كنوع من صراعات الأديان والمذاهب والنحل على امتلاك المبادئ والطهارة، ها وحدها مؤهلات الحكم.

*

حصلة: هناك بضعة جوانب جوهرية من نشاط هذه الجماعات في المشهد ي في الثلاثينيات وحتى ١٩٥٢ أسهمت في إتاحة الفرصة لصعود الضباط ر.

ها، هو دورها المشهود في تحطيم النظام القديم. لعب الإخوان دورا كبيرا في تى تلقوا ضربة قوية في أوائل ١٩٤٩، حين حطمت أعمال الاغتيال والعنف التي تنظيمهم الخاص تحالفهم مع الملك وأحزاب الأقلية، خصوصا بقتل حكمدار

القاهرة ثم رئيس الوزراء النقراشي. ولكن مصر الفتاة تقدمت لتحتل الساحة الخالية بطريقتها، أي بالتحريض[٦١]، وقد لعبت بالفعل دورا بارزا في التحريض ضد النظام القديم، بما في ذلك الوفد[٦٢].

لكن الأثر الأكبر في تحطيم النظام القديم أتى من انتزاع أقسام من الإنتليجنسيا من الولاء للوفد. قام الوفد منذ ثورة ١٩١٩ على قاعدة اجتماعية مكونة من متوسطي ملاك الريف والإنتليجنسيا، مع احتلال كبار الملاك لنسبة أعلى في المستويات التنظيمية العليا للوفد عنها في المستويات الدنيا[٦٣]. بالمقابل كان حزب الأحرار الدستوريين معقل كبار الملاك، وكانت نظريته السياسية مؤداها أن «تُحكم البلاد بقادتها لا بغوغائها»[٦٤]. وبرغم أن الوفد كان يعتمد ماليا على تبرعات واشتراكات أعضائه الأغنياء، فإن ما كان يميزه حقا هو سيطرته على الإنتليجنسيا والعمال، الذين لعبوا دورا أساسيا ومبادرا في صفوفه منذ ثورة ١٩١٩، وكانوا يمثلون قوته في الضغط على الملك والإنجليز معا. وبتآكل هذه القوة، لعوامل كثيرة منها دخول الإخوان ومصر الفتاة الساحة السياسية بدعم السراي، تآكل العمود الأساسي الذي يقيم بناء دستور ١٩٢٣.

ثانيا، قدمت مصر الفتاة خصوصا، وكذلك الإخوان، للمرة الأولى طبعة سلطوية من الوطنية. فمصالح الوطن كما رأينا، سواء بالوطنية المتخلصة من كل ما هو أجنبي، أو بالأسلمة، لا تتحقق عن طريق نظام برلماني، أو بإطلاق الحرية، بل بإلغائها. والرأي العام ما هو إلا قطيع قابل للانخداع، من الأفضل أن يؤيد، ولكن ذلك ليس شرطا للوصول إلى السلطة. كما أن انقسام الآراء يفتت الأمة، وإذا كان الحق بيِّنا، فلماذا نسمح بالباطل؟ وبهذا المنطق تم الهجوم على التناحر الحزبي. وفقا لهذا التصور ليست الديمقراطية البرلمانية أسوأ فحسب، بل هي نقيض النظام السياسي السليم.

الأهم أنه بناء على هذه الفكرة النخبوية السلطوية قدمت مصر الفتاة تعريفا جديدا للديمقراطية بمناسبة الدفاع عن الفاشية الإيطالية. فهذه الأخيرة هي «الديمقراطية بعينها»، لأن الديمقراطية وفقا لتعريف أحمد حسين «معناها حكومة من الشعب تعمل لأجل الشعب لا لمصلحة فرد أو جماعة»، بينما النظم البرلمانية «بضاعة أجنبية»، مع ملاحظة أن أحمد حسين وإن كان يقتبس من النظام الفاشي فإنه يضع الإسلام محل

ا العرقية، وبناء على ذلك لا يعتبر بضاعته أجنبية. وقد رأى أيضا أن الزعامة الفردية نمط النازي مثل أعلى، فالرئيس «الأعلى رجل شاءت العناية الإلهية أن تخلقه من شعب لكي يعبر عن روح الشعب ويمثل إرادة الشعب ويكون ضمير الشعب». الاستفتاء الذي ابتدعته النازية الغرض منه أن «يعرف الرئيس الأعلى أن الشعب على عمله»، وهذه هي «الديمقراطية الحقيقية لا تلك المهازل البرلمانية»[٦٥].

لإجمال أوضح أنه لا يعرف «ما هي الديمقراطية، ولا أعرف ما هي الديكتاتورية، أعرف شيئا واحدا، وهو الحكم الذي يقوم على خدمة الشعب والحكومة التي تعمل فع مستوى معيشة الطبقات العاملة... كلمات الديمقراطية والديكتاتورية ما هي إلا حات سياسية استُخدمت لأغراض سياسية كدعاية من دولة ضد دولة أخرى»[٦٦]. أكد أيضا أن الديمقراطية قد تصلح لبعض الدول، ولكن النازية هي «النظام الوحيد نسجم مع روح الشعب الألماني»[٦٧]. فالفكرة هنا هي أن كل شعب له روح معينة نها نظامه. وفي ضوء موقفه من الديمقراطية البرلمانية المصرية يتضح لنا ما هو النظام مليه «روح الشعب المصري» في رأيه، واضعا بذلك أساس «الديمقراطية السليمة»، الخصوصية الانبثاقية التي تكلم عنها الضباط طويلا، فضلا عن فكرة الإيديولوجيا م ملونة»، كما عبر عنها عبد الناصر وهيكل وآخرون، بنفس الألفاظ تقريبا.

ف إلى ذلك أفكارا سياسية تفصيلية استُعملت لاحقا، من قبيل الوعد بالحكم بالمعنى البسيط والضيق للكلمة: تعفف السياسي عن المال العام والتقشف صي، والوعد بمحاكمة السياسيين الحاضرين على أساس أنهم خانوا الوطن ب ونهبوا أمواله[٦٨]. كذلك طرح أحمد حسين فكرة اتحاد عربي، كنوع من ن على أساس المبادئ بين دول عربية أقرب للممارسات الناصرية لاحقا: اتحاد على مكافحة الاستعمار وتقارب اقتصادي وتعليمي وقانوني (ولكن على أساس الشريعة) ومعاهدات دفاعية[٦٩].

ثا، وضعت مصر الفتاة أساس فكرة التعبير عن الغائب الصامت الكبير، الفلاحين، إخر الثلاثينيات، فقد أخذت تهاجم نمط استهلاك الطبقة العليا الغربي وعدم بها بالفقراء، واعتبرت أثرياء البلاد «أعظم مجرمي مصر»، وأخذت تقارن بين

حياة من قدرتهم بمليون واحد أو مليونين من الأجانب والأغنياء وكبار الموظفين مقابل الحياة البائسة لبقية الشعب (وهو ما كرره عبد الناصر بحذافيره كما رأينا)، وأخذت تدعو لتدخل الدولة في الاقتصاد بتأمين العمل والأجور للعمال وإعانة بطالة وتنظيم الإيجارات الزراعية. وأرسل الحزب عريضة إلى الملك تطالب بثورة إصلاحية لتوفير حياة آدمية للفلاحين[٧٠]. معنى ذلك أن الحركة طرحت نفسها محاميا عن الفقير عموما والفلاح خصوصا، في مواجهة الغني والميسور، الذي لا يتبعها ولا يكافح معها، ولكن بغير سعي جدي ولا قدرة على تجنيد الفقراء أو إشراكهم في هذا الكفاح باسمهم. والفكرة هنا هي التعبير عن «الباقي»، عمن هو خارج المجال السياسي المؤثر أو مفترض فيه ذلك، أي عن «الفائض الاجتماعي»، إن جاز التعبير، الواقع خارج النظام السياسي القائم، بالكلام باسمه، لا إشراكه.

رابعا، ارتباط هذه الوطنية السلطوية بالفكرة العسكرية، ليس فقط بمعنى العنف ضد الخصوم، ولكن بمعنى تربية جيل «قوي» بدنيا، منضبط وفقا للرؤية السلطوية، يمشي وفقا لإيقاع وتحت قيادة، وهي كلها سمات عسكرية، كان لها أثرها على الجيل الشاب المعاصر، وخصوصا هؤلاء الذين قرروا بعد معاهدة ١٩٣٦ أن يدخلوا الكلية الحربية بدافع خدمة الوطن، ومنهم على الأقل نسبة معتبرة من الضباط الأحرار. علما بأنه لم تكن توجد وقتها لدى الطبقة الوسطى تقاليد تحبذ دخول الكلية الحربية[٧١]. كما كان عدد كبير من قادة الضباط الأحرار أعضاء في تنظيم الإخوان داخل الجيش قبل أن ينفصلوا عنه.

خامسا، قدمت مصر الفتاة، باعتبارها مرآة دعاية تعكس الاتجاهات المختلفة في أوساط الإنتليجنسيا المصرية كثيرا من الأفكار التي انعكست فيما بعد على سياسات الضباط الأحرار. ففي أوائل الخمسينيات، طرحت مواقف أكثر جذرية، تتجه إلى بناء اقتصاد دولتي، فنادت بتأميم المرافق العامة والصناعات الحيوية ووكالات الاستيراد والتصدير والمؤسسات المالية الكبرى، وطالبت بالتخطيط الاقتصادي وأن تنشئ الحكومة الصناعات الأولية، وفرض ضريبة تصاعدية على الدخل. أما رأس المال الخاص فيجب أن يعمل بحيث يتسق عمله مع المصلحة العامة للبلاد، لأن الملكية الخاصة ليست

مانة باعتبار أن اللـه يملك كل شيء[٧٢]. وهو ما أسماه الضباط لاحقا «الوظيفة» اعية لرأس المال. كما هاجمت الطبقة الغنية باعتبارها مرتبطة بالاستعمار[٧٣].

ب نفس الوقت تقريبا، ظهرت من صفوف الإخوان والعناصر القريبة منهم كتب ، يمكن تصنيفها تحت عنوان «اشتراكية الإسلام»، ليس لأنها تدعو للاشتراكية ، المعروف عالميا، ولكن لأنها تدعو إلى تدابير متنوعة لتحسين الأوضاع الخاصة ء أو زيادة تدخل الدولة في الاقتصاد أو الحد من حقوق الملكية، وخصوصا تبذير ء، منها كتاب «الإسلام والأوضاع الاقتصادية» و«الإسلام والمناهج الاشتراكية» - الغزالي، و«العدالة الاجتماعية في الإسلام» لسيد قطب. كما انتشرت فكرة بة الإسلام في مجلة «الدعوة» التي كان يرأسها صالح عشماوي، القطب الإخواني، ن دعاتها محمد الغزالي وطه بدوي والبهي الخولي وسيد قطب[٧٤].

*

ه يمكن الآن بناء على ما سبق إجراء تحليل أعمق من الناحية التاريخية لأزمة القديم. لقد رأينا أن الشلل السياسي يعود إلى تشكل جماعات هوياتية، بمعنى توجها أساسه التعصب لهوية متخيلة، لا تحتاج إلى ما هو أكثر من التحرر من الأجنبي لتحقق المعجزات بطريقة غير معروفة ولكن مؤكدة عقائديا. وبناء على كرة دمرت هذه المجموعات النظام القديم بلا أفق سياسي، أي بلا تصور لنظام ، بعينه، ولا للقوى التي يمكنها أن تقيمه، لأنها تتصور قيام النظام الجديد كحفلة ين، وكجهد يعتمد على صفوة متعلمة تدرك من وجهة نظرها «ما هو صحيح».

. رأينا أن هذه التيارات، ومصر الفتاة بالذات، ونظام ٢٣ يوليو من بعدها، قد لفكرة مؤداها أن النظام القديم قد أفلس كلية. ولكن في كل الأحوال يمكن نه كان أقل إفلاسا من هذه التيارات اللا سياسية، التي أصبحت بعد سقوط شعبية أكثر راديكالية، ولكن بلا أي تصور عن الدولة، باستثناء أنها يجب أن تكون رية إصلاحية.

ا يتعلق بإفلاس النظام القديم، يمكن القول بأن مصر كدولة نالت عام ١٩٤٧

كل مكاسب الاستقلال المشروط وفقا لمعاهدة ١٩٣٦، بانسحاب القوات البريطانية إلى قاعدة القناة. فالقاعدة جسم أجنبي، ولكنها ليست ذلك الكيان المتشعب المتحكم في مجمل شئون البلاد في ظل الحماية. بأي معيار معقول، وفي إطار الظروف الدولية وقوة الإمبراطورية البريطانية الكاسحة حتى الحرب العالمية الثانية، حققت الحركة الوطنية التي بدأت في ١٩١٩ في مدة لا تتجاوز ٢٨ عاما انتصارات جوهرية على الاستعمار، وأخذت من بعد تناضل من أجل إجلاء القاعدة نفسها. لم يكن النظام السياسي إذن فاشلا من هذه الناحية.

وفيما يتعلق بالقضية الاجتماعية، كانت البلاد قد قطعت شوطا طويلا نحو نظام أكثر مساواة، على الأقل في المدينة. فقد حصلت الطبقة العاملة على حق تكوين نقابات، وانتشر التعليم بسرعة هائلة، وتراجع الوجود الأجنبي في مصالح الدولة ووزاراتها، وأصبحت اللغة العربية هي اللغة الرسمية في القطاع التجاري تشجيعا على توظيف المصريين. كما أنشئت وزارتا الشئون الاجتماعية (١٩٣٩) والشئون البلدية والقروية (١٩٥٠) لتضعا أسس تدخل الدولة لعلاج المشكلات الاجتماعية[٧٥]. والأهم من ذلك أن نضالات الطبقة العاملة تواصلت، وأصبحت أكثر تنظيما، وتزايد بالتالي الشعور بأهمية القضية الاجتماعية.

تبقى قضية جوهرية، وهي المسألة الزراعية. برغم أن تركز ملكية الأرض كان كبيرا، فإنه لا يقارن بامتلاك الخديوي إسماعيل والعائلة المالكة لخُمس أراضي البلاد الزراعية بما يقرب من مليون فدان في سبعينيات القرن التاسع عشر، بل كان تركز المِلكية أقل مما كان عليه الحال في ١٩١٩. ولكن بسبب التطور الاجتماعي أصبحت هذه المسألة مطروحة بقوة، بحيث أخذت أصوات متزايدة منها بعض أبناء كبار الملاك أنفسهم، تطالب بالإصلاح الزراعي بدرجات مختلفة، وإن كان معظمها يطالب بإصلاحات متواضعة تحقق تخفيض سقف الملكية على مدى زمني متوسط[٧٦]. وقد حدثت بالفعل بعض الانتفاضات الفلاحية في أراضي بعض كبار الملاك، ولكن هذا الضغط لم يصل إلى حد الأزمة، فلم تتحول الانتفاضات إلى ظاهرة عامة.

بالمجمل، كان الهجوم الأشد يأتي من جانب الإنتليجنسيا أساسا، بتحريض من

فتاة والتنظيمات الشيوعية القائمة، وكلاهما لم يكن له وجود يُذكر في الريف. هجوم دليلا على أزمة سياسية مدينية أكثر منها أزمة اقتصادية اجتماعية عامة، أو باسية منفجرة في الريف. وقد رأينا مدى تواضع الإصلاح الزراعي الذي أجراه . من حيث تأثيره على علاقات السلطة والاستغلال في الريف (باستثناء حماية لملاك بتخفيض الإيجارات، وحتى هذا كان تطبيقه متفاوتا)، بالمقارنة بتأثيره على المجال السياسي في القاهرة، بما يؤكد أن المشكلة لم تكن في الريف.

ن تبقى حقيقة تصاعد التوترات الاجتماعية، خصوصا بسبب الأعباء الثقيلة ضتها بريطانيا وقت الحرب، حتى أنها خرجت مدينة لمصر بما يصل إلى ليون جنيه إسترليني، برغم ضغوطها للحصول على المواد الضرورية لجيشها رخيصة طيلة فترة الحرب[٧٧]. لهذا، وغيره، شهدت سنوات ما بعد الحرب زايدا في المعيشة في المدن. ولكن لا شيء يدل على أن الحركة النشطة للطبقة بعد الحرب الثانية قد تجاوزت، بخلاف علاقتها بالقضية الوطنية، المطالب ادية التي نجحت الإضرابات المتتالية في تحقيق بعضها.

لاصة، أن مصادر التوتر السياسي الجوهرية لم تتأت من محض فشل نهائي للنظام القديم في القضية الوطنية، ولا من لحظة تحول حرجة في القضية اعية بحد ذاتها، بل كانت فيما يتبين أزمة ناشئة عن فقدان الوفد لجانب معتبر دته الاجتماعية وسط الإنتليجنسيا، حيث أصبح قطاع كبير منها يحمل الفكرة راطية عن الحكم، رافعا شعارات الهوية ومنتظرا تأييدا سلبيا لا بأس به من ، وهذا هو معنى هجوم مصر الفتاة على المليون أو المليونين المحظوظين، يشملون كل النخب تقريبا بمن فيهم المتعلمون.

لك أن مصر الفتاة والإخوان المسلمين لم يكونا تنظيمين تابعين للقصر، على زب الشعب أو حزب الاتحاد اللذين شكلهما رجال القصر في مواجهة الوفد جرد زوال الحكومة التي شكلتهما. كان كلاهما يطمح إلى فكرة أوتوقراطية، ن طريق بناء قاعدة ساخطة مؤيدة للضغط بها على الدولة، باعتبارها هي وحدها ، بما لديها من أدوات، على تغيير «ما بالقوم» كوسيلة لتغيير «ما بأنفسهم» -

عكس الحديث النبوى[٧٨] ـ فتقوم الهوية الصحيحة المنقذة. بعبارة أخرى، نشأت فكرة وطنية سلطوية، أي تربط مصالح البلاد وتقدمها بالاستبداد، في مواجهة ما اعتبرته فوضى وانقساما نتج عن الوطنية الديمقراطية التي حملها الوفد. ولم تلبث أن اعتبرت الوفد خائنا، أو على الأقل متواطئا أو خانعا كما رأينا.

لكن دلالة هذه التيارات تتجاوز مجرد مواقفها السياسية أو ظروف تحالفاتها مع السراي. بالعكس، كانت مواقفها هذه ابنة تصوراتها التربوية الخاصة بمحاولة «استعادة» ما اعتبرته جوهرا أصليا مفقودا بفعل التأثيرات الغربية عموما والاحتلال خصوصا. وبرغم التحالفات مع أحزاب كبار الملاك، والملك، كانت هذه التيارات تتبنى تصورا نقيضا لهؤلاء الحلفاء تماما. فالفكرة المركزية عندها كانت في الواقع اختراع هوية (تحت مسمى الاستعادة) تخضع لها كل الطبقات، والدولة كلها، ثم التفتيش عن أفق إمبراطوري بديل أو منافس، يُخرج في مرحلة أولى البلاد من شبكة الهيمنة الغربية، ثم يؤسس «مجدا» إسلاميا أو قوميا في مرحلة لاحقة.

كان هذا التصور الذي ترجع جذوره إلى الحزب الوطني هلاميا ولا سياسيا بطبيعته ذاتها، لأنه لخص تاريخ البلاد الحديث وقضيتها السياسية في الاستعمار والتحرر منه فحسب، بما أدى إلى وضع مهمة سياسية وحيدة هي التحرر، ومطالب اقتصادية وثقافية متنوعة، ولكن بلا جدول أعمال يواجه المشكلات الجوهرية الأخرى، وعلى رأسها نظام الحكم وتمثيل المجتمع وطبيعة الدستور المرغوب فيه، وبلا خطة سياسية تتسق مع هذه الأهداف. وبالتالي كان سلاحه الأساسي، كما رأينا مع أحمد حسين، دعم فخر واعتزاز وطني بلا هدف أو محتوى سوى كراهية الغرب ومنافسته في نفس الوقت على الفكرة الاستعمارية. بهذا الشكل، تمرد هذا التصور على مجمل مسار التحديث الذي جرى في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فلا محل هنا للتقدم وفقا للمعايير العالمية، بل بالتمرد عليها، ولو باستعمال أدواتها. وكانت رؤية هذا التيار السطوي بتنظيماته المختلفة للحضارة الغربية محض تقنية، أدوات واختراعات، لا بنية اجتماعية أكثر فاعلية، ولا الحرية والحيوية السياسية. وفي هذا كله كان هذا التصور متأثرا بشدة بالرومانتيكية، بالتأكيد على ذات جماعية أفسدتها الحداثة الاستعمارية.

ا يعني أن الفاشية والنازية كان تأثيرهما أعمق على الإنتليجنسيا المصرية من محاكاة نموذج «للمجد»، استمرت جاذبيته حتى عام ١٩٤٢ تقريبا، حين بدأت ، الألمانية، بل امتد التأثير إلى تصور النظام السياسي «الصالح» نفسه، مفهوما سطحي بأنه مجرد نظام للاتحاد الطبقي. وقد انعكس صعود الفاشية والنازية معنى على المنطقة ككل، من أمين الحسيني في فلسطين، إلى الضباط المحركين ب رشيد غالي الكيلاني في العراق عام ١٩٤١، والذي قمعته بريطانيا، إلى ة فيشي في سوريا، إلى ظهور اتجاهات مثل الحزب القومي السوري في سوريا ، ولم تكن مصر الفتاة معزولة عن هذه التطورات(٧٩). فالظاهرة كانت بمعنى ما ية» أو منتمية إلى المشرق العربي ككل.

ن أخطر نتائج هذا المشروع كانت ضرب شرعية الدولة الحديثة الديمقراطية فلم تكد البلاد تستكمل مقومات استقلالها الأساسية (مع التحفظ بشأن قاعدة حتى أصبح معنى استقلالها نفسه مشكوكا فيه، تحت مسمى الاستقلال الحضاري ني أو الأصالة، أو الخصوصية أو ما أصبح يسمى «الوافد والموروث».

تعادة أشباح المواريث الإمبراطورية للعصور القديمة والوسطى، من إمبراطورية ، وتحتمس إلى الإمبراطوريتين المملوكية والعثمانية، وتصويرها بشكل مثالي يخي، ونسبة كل ما هو مقبول في الحضارة الحديثة لها، من التقدم والعلم إلى . الاجتماعية، استدعت هذه التيارات روائح «المجد»، وجذبت كل الساخطين واجهون مشكلة تكيف مع الحداثة من الطبقة الوسطى، ومنحتهم اتجاها ثقافيا- ا كفيلا بتدمير أي مجال عام. ولم يكن الكلام عن الأصالة يعني العودة إلى ور الأصيل، الفلاح، بل استبعاده والاكتفاء بالحديث باسمه، تمهيدا للانقضاض تحديثه إن أمكن وفقا لمعايير هوية جامدة تخيلها بدأب بعض الأفندية.

) أزمة الشرعية المصرية

. رأينا في البداية أن شرعية نظام يوليو كانت جريحة، لأنها كانت بالضرورة شرعية ، شرعية مشروطة بإنهاء نفسها بنفسها. وكان الإعلان عن انتهاء الانتقال يعني جعله

انتقالا مزمنا. وقد تتبعنا أصول فكرة الانتقال في ظهور فكرة البحث عن استبداد مؤقت بعد حريق القاهرة. وقادنا ذلك إلى تلمس أصول انهيار النظام القديم في تشكُّل قوى هوية لا سياسية. ولكن هذه القوى انطلقت من عقالها واحتلت مقدمة المسرح السياسي بفعل أزمة النظام. وبالتالي يجب أن نعود أكثر إلى الوراء لكي نبحث عن جذور مشكلات النظام السياسي للدولة المصرية التي أتاحت المجال لتشكُّل هذه القوى الهامشية وتزايد تأثيرها لدرجة أتاحت لها هدم النظام القديم. السؤال باختصار: أين تكمن بالتحديد هشاشة النظام السياسي التي سمحت بصعود هذه التيارات أولا، ثم بسقوط مجمل الدولة في ١٩٥٢ - ١٩٥٤ في أيدي مجموعة محدودة من ضباط الجيش؟

أقترح هنا أن الإجابة تتطلب البحث أصلا في أزمة تشكُّل مصر كجماعة سياسية قومية.

لعل أول ما يلاحظ في هذا الشأن أن فكرة الدولة المصرية فكرة حديثة للغاية. فالقطر المصري لم ينقطع ارتباطه بالدولة العثمانية نهائيا إلا بقيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وفرض الحماية البريطانية على مصر. ولم يتم استيعاب هذه الحقيقة، أي اختفاء الدولة العثمانية، إلا في غمار ثورة ١٩١٩. ولم يكتسب الكيان المستحدث هذا سيادته القانونية على السكان، ولو في إطار استمرار تدخل بريطاني من حين لآخر، إلا بعقد اتفاقية مونترو عام ١٩٣٧، التي ألغت الامتيازات الأجنبية الموروثة من الدولة العثمانية، والبدء في إلغاء المحاكم المختلطة التي انتهت تماما في ١٩٤٩. هنا فقط يمكن الكلام عن دولة مصرية مكتملة الأهلية تواجه مشكلة معينة، هي قاعدة قناة السويس. وجود القاعدة انتقاص من السيادة، ولكنه ليس انتقاصا من أهلية الدولة (مثلا، القواعد العسكرية الأمريكية ما زالت موجودة بقوة في اليابان وألمانيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية). أزمة الدولة المصرية إذن أعمق مما رأينا حتى الآن. لنعد إذن إلى الماضي.

لم تكن الرابطة العثمانية ـ الإسلامية كما قالت الأدبيات القومية القديمة مجرد «احتلال عثماني»، أو تركي، بل كانت شرعية راسخة، بناء على قواعد أخرى غير قواعد الدولة القومية الحديثة كما نعرفها. وحين غزا بونابرت مصر كان سكان البلاد المسلمين يهتفون في ثوراتهم باسم السلطان، طالبين العودة لأحضان الدولة العثمانية،

بعضهم مع المماليك، خصوصا في الصعيد. هنا تبدأ أزمة الشرعية الجوهرية.
العثمانية لم تستطع أن تستخلص مصر من الجيش الفرنسي بمفردها. فبعد فشل
، بحرية وبرية، استطاعت أن تُجلي الحملة عن مصر فقط بالاستعانة بالإنجليز.
، الحين أصبحت مصر، من خلال الدولة العثمانية، خاضعة للتوازنات الأوربية.

عي هنا لتتبع آثار هذا الخضوع بالتفصيل، فقد دُرست مرارا. تكفي الإشارة إلى
رئيسيتين: أتت قوة مسيحية لتساعد السلطان على استعادة أرضه، وسلمتها له،
ي ذلك إشارة واضحة إلى أن العالم المنقسم سياسيا على أسس دينية لم يعد
الثانية أن الحدث كان علامة على دخول مصر هذا العالم الجديد، الذي لم
هوما بالمرة آنذاك، عالم الدول القومية والتجارة العالمية والاستعمار الحديث.

لداخل، ترتب على اختلال التوازنات المحلية بفعل الحملة الفرنسية صعود
عثماني إلى السلطة برغم أنف السلطان تقريبا، وإن كان قد حكم باسمه كوالٍ
هو محمد علي. وعبر مجموعة تفاعلات أدى ذلك الوضع إلى اصطدام الوالي
،. مرة أخرى تدخلت أوربا لتعطي كل طرف نصيبا. انسحب محمد علي من
لمناطق الواسعة التي احتلها خارج مصر، ولكنه حصل بالمقابل على شيء فريد
ه، هو حقه في أن يكون واليا وراثيا على مصر، متمتعا بقدر كبير من الاستقلال،
أسعده كثيرا[٨٠]. ولكن هذا القدر من الاستقلال ظل محل نزاع دائم[٨١].

لاية إدارة محلية، وبالتالي لا تتمتع بالسيادة ولا تكون وراثية. والوراثة تكون
لاك عموما بما فيها المُلك السياسي. فالولاية الوراثية تناقض، نوع من «دائرة
، فمعناها أن هناك واليًا تابعًا للسلطان، ولكن الأخير لا يستطيع أن يعزله، ولا
أن يولي من يشاء بعد موته. وبالمقابل، الوالي المتربع على السلطة ملزم باتباع
السلطان، وليس له حق التمثيل الدبلوماسي... إلخ. تربيع الدائرة مستحيل إلا
ة تستطيع أن تفرضه. تتمثل هذه القوة في إجماع القوى الأوربية، التي أخذت
، الحين تتدخل بالضغط في كل خلاف ينشأ بين الوالي وسلطانه، لتصبح شريكا
مي في العلاقة بين السلطان وواليه، خصوصا فرنسا وإنجلترا.

لاقة بين الأطراف الثلاثة ليست علاقة مساواة. فالطرف القادر على الترجيح

في الخلافات هو قوة من القوتين الأوربيتين الكبيرتين. والولاية هي أضعف الحلقات، لأنها هي موضوع الخلاف والتحكيم. وبالتالي كان على الوالي إما أن يُرضي السلطان ليحقق طموحاته متجنبا الخلاف والتدخل الأوربي، وإما أن يُرضي قوة أوربية لتتدخل لمصلحته في الخلاف، وإما أن يقبل بضغط هذه القوى مجتمعة ويقدم التنازلات.

والوالي هنا هو «مصر الحديثة» بأكملها. فلما كان محمد علي لم يحصل على هذه الغنيمة، على مشكلاتها، باسم أية هوية أخرى بخلاف هويته الشخصية، فقد أصبح من الوجهة السياسية هو مصر الحديثة نفسها، لا مجرد مؤسسها؛ مصر الحديثة بقدر ما هي كيان مستقل نسبيا. أو كما أوضح نوبار باشا، «استثنى الفرمان [الذي ينظم الولاية الوراثية] أسرة مميزة، ولكنه لم يعترف بأي امتيازات لصالح مصر نفسها؛ لأنه في حالة انتهاء حكم محمد علي وأسرته كان مقدرا لمصر أن تعود إلى الوضع الذي كانت عليه من قبل»(٨٢).

في ظل هذا الوضع الإشكالي تشكلت الدولة المصرية الحديثة كجزء من العالم الحديث، الذي أقامته أوربا للمرة الأولى في التاريخ كمجال سياسي واحد تتنازع عليه. وأصبح وجودها المستقل نسبيا فرعا من الاستقلال النسبي لواليها، فكانت بذلك ابنة جريمة غير كاملة، جريمة تمرد الوالي. الجريمة الكاملة هي الفتح، هي استيلاء قوة على مناطق وامتلاكها، وهي باكتمالها تكف عن كونها جريمة لتصبح أساس شرعية جديدة. أما الولاية الوراثية فليست أكثر من خيانة نصف ناجحة للسلطان العثماني، الذي ظلت له الولاية الشرعية على البلاد، فظلت موصومة بميسم الإجرام، محملة فوق ذلك بكل أعباء الدولة العثمانية تجاه أوربا، وعلى رأسها الامتيازات الأجنبية.

باختصار، كانت نشأة مصر الحديثة مفتقرة إلى الشرعية، بمعنى السيادة. لم يكن لحكم محمد علي شرعية دولة، فلا حكمه دولة إسلامية بديلة(٨٣) ولا، بطبيعة الحال، دولة قومية مصرية. ولم يكن للسكان شأن في توزيع السلطات بهذا الشكل. كانت مصر من الوجهة القانونية مجرد كيان جغرافي به مجموعة سكانية تم تخصيصه لأسرة محمد علي في ظل السلطان.

وقد حاول الخديوي إسماعيل أن يتغلب على جرح شرعية الأسرة الحاكمة بمزيج

ء الامتيازات من السلطان ومحاولة إعلان الاستقلال، ولكنه فشل في الأمر
وأتت أزمة الديون التي أفضت إلى التدخل الأوربي، وصولا إلى الاحتلال
ي في عهد خلفه، لتزداد أزمة الشرعية تفاقما. كان الاحتلال تغيرا جوهريا في
قوى، فقد أصبحت بريطانيا مسئولة أمام القوى الأوربية عن حسن سير البلاد
ا على سداد الديون، وأصبح على جميع القوى الأخرى أن تعمل في إطار هذه
مهيمنة. وبالإجمال لم تعد البلاد ملك أحد، فلا هي مستعمرة إنجليزية، ولا
لا ولاية عثمانية (شاملة الامتيازات الأجنبية)، بل شيء ما يقع عند تقاطع هذه
ع الثلاثة. كما أصبحت من حيث حمايتها مسئولية بريطانية. كانت هذه نقلة
. قبلها كانت البلاد عرضة لآثار التوازنات الدولية، ولكنها أصبحت الآن في
حدى القوى الدولية صراحة، ففقدت بذلك أي قدر من الاستقلال النسبي.

فس الوقت حدثت تطورات داخلية. في البداية لم يكن للرعية علاقة بأزمة
. فقد كانوا يعيشون تحت تسلط أجهزة محمد علي بغير تشكل مجال عام
ن يصبح محل تنازع بشأن الولاء. بل كانت الدولة الحديثة من وجهة نظر معظم
عدوانا فادحا على كل حقوقهم المكتسبة ونمط حياتهم المعتاد في العصور
. فكان موقفهم العام هو الفرار من يد الوالي الثقيلة، لا الاندماج أو البحث
قهم داخل «دولته». غير أن التحديث الذي أجراه محمد علي أدى إلى تشكُّل
مرتبطتين بدولته، زاد نموهما تدريجيا، كانتا بمثابة يدها في اعتصار السكان
لهم إلى الحد الأقصى لتلبية طموحات الولاة، من ناحية، وتطويرهم بإدخالهم
ت الدولة الحديثة من ناحية أخرى. وهما وجهان لعملة واحدة.

ف «الذوات» الذين هم أسرة محمد علي وحاشيته والمقربون، وهم من
، نشأت طبقة الأعيان من حائزي، ثم مُلاك، الأراضي الواسعة في الريف
ان البلاد (وقد اندمجت فيها طبقة الذوات لاحقا، في عهد الاحتلال). كان
على خلاف الأعيان في العصور الأقدم، مرتبطين بالدولة، بصفتهم مشايخ قرى
ن أراضي معفاة من الضرائب مقابل أن يكونوا يد الدولة المركزية ومرتكزها
ستوى المحلي. والفئة الثانية هي الإنتليجنسيا الحديثة، هؤلاء الذين علمهم

الولاة تعليما حديثا لكي يقوموا بمهام الدولة الإدارية الجديدة المعقدة على النمط الأوربي (وسُموا مع الزمن الأفندية).

لكن الفئتين ليستا متساويتين. الأولى طبقة قائمة بذاتها، واعية بمصالحها، أكثر ثراء وتستند إلى قاعدة سلطة محلية ريفية. والثانية فئة مدينية تحصل على أجر، وليس لها وضع اجتماعي مستقل (كان الموظفون يعتبرون خَدَم الوالي أو عبيده)، ولكنها مع ذلك ذراع الوالي، تتمتع بسلطة بفعل ما تشغله من مناصب، حتى الصغرى منها، متعالية على جموع الشعب الفقير الذي أخذت قطاعات متزايدة منه تفقد أرضها وتنتقل إلى المدن أو يستعبدها الأعيان.

كيف إذن تمت ترجمة مشكلة الشرعية في ضوء هذه الظروف المستجدة؟ لقد اندمجت فئتان في نسيج الدولة الحديثة وأصبحتا تبحثان عن حقوقهما داخلها، لا بالفرار منها، ومن خلال ذلك أصبحت لهما علاقة بأسس الدولة وشرعيتها. وساعد على إفساح المجال لهما تعدد القوى القائمة، من دولة عثمانية واحتلال بريطاني ونفوذ فرنسي وخديوي، وخلف هذا كله السعي الذي لا يتوقف للتحديث بعد أن فرض وجود «العالم» الواحد نفسه. على هذا النحو فُتح باب المناورة وبناء التحالفات.

كذلك استُجد تشكُّل نواة رأي عام. فالمتعلمون، من أبناء كبار الملاك ومن غيرهم، أخذوا يصدرون الكتب ويقيمون الجماعات والصالونات الثقافية والمجلات المتخصصة والعامة، في عصر إسماعيل، وبشكل أكبر في عهد الاحتلال. وبالتالي أصبحت قضية الشرعية مثارة ضمنا أو صراحة على مستوى داخلي، وليس فقط على المستوى الدولي. وقد تجلى تعقد هذا الوضع في تطورات الثورة العرابية وتحالفاتها وهزيمتها، مما لا مجال لتناوله هنا.

بالنسبة لكبار الملاك، مال الاستعمار البريطاني، بطبيعته، إلى تدعيمهم[٨٤]، بغير أن يعطيهم نصيبا كبيرا من السلطة، مع تقييد سلوكهم التقليدي في تشغيل الفلاحين بالسخرة وضربهم بالكرباج. ولكنه كف عنهم سلطة الاستبداد الخديوي فأتاح للطبقة الصاعدة فرصة لتتنفس. وعبر مجموعة مثقفيها أنشأت هذه الطبقة «حزب الأمة» النُخبوي في ١٩٠٧. تبنى هذا الحزب رؤية سياسية محورها فكرة النهضة كعمل دءوب يجري على

ـ المستويات، الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وبالإجمال التقدم على طريق
؛ اقتفاءً لأثر أوربا، بما في ذلك الحريات. ويتمثل الخطر الأكبر على تقدم البلاد،
لهم، في عودة الاستبداد الخديوي. فوق ذلك بلور مفكرو الحزب، خصوصا
طفي السيد، فكرة الوطنية المصرية كاملة، أي أن مصر أمة قائمة بحد ذاتها، مع
بطن للارتباط بالدولة العثمانية. تبنى الحزب فكرة الوطنية المصرية المنفصلة
لرابطة العثمانية ماضيا متخلفا أو معوقا. أما بالنسبة للاحتلال، فقد اتخذ الحزب
فا مهادنا، معتبرا أن القضية الجوهرية هي تحديث البلاد، وأن التحديث هو مدخل
لال، أو هو حسب تعبيرات الفترة «الأخذ بأسباب الاستقلال».

. أتاح هذا الموقف أن يكون الحزب البؤرة التي تجتذب المثقفين العصريين
لدموا أبرز الإسهامات في الفكر المصري الحديث، من أحمد لطفي السيد إلى
مين إلى طه حسين إلى علي عبد الرازق، وغيرهم كثير. وكانت الجريدة، لسان
، عقلانية هادئة اللهجة، عرضت كثيرا من الأفكار الأوربية الحديثة وناقشتها.
س المجموعة تقريبا التي كتب فتحي رضوان كتابا كاملا لتسفيه مجمل تراثها
«عصر ورجال» سالف الذكر).

ت نزعة حزب الأمة ليبرالية إذن. الاستقلال الحقيقي عنده هو الحرية، وبالتالي
القضاء على إمكانية الاستبداد الخديوي. وبقدر ما تعني هذه الرؤية المطالبة
سياسي تعددي، تتحدد فيه سلطة الخديوي، وينفسح المجال لتمثيل الأعيان
يمكن تسمية نزعة حزب الأمة **وطنية ديمقراطية**.

ـ يرد هنا تحفظان معروفان تماما، وشهرتهما نابعة من أننا نعيش في عهد سيادة
السلطوية من الوطنية منذ ٢٣ يوليو. التحفظ الأول يتعلق بالديمقراطية. كيف
تجاه الحزب ديمقراطيا وهو يتكلم عن سلطة «أصحاب المصالح الحقيقية»،
ار العائلات» ويعتبر أنهم وحدهم الجديرون بالمشاركة في حكم البلاد؟ هنا
الخلط على نطاق واسع بين النظام الديمقراطي في حد ذاته ومسألة نطاقه.
ا الديمقراطية (تساوي حرفيا: حكم الشعب) حين نشأت في بلاد اليونان في
ـ القديمة تشمل سوى أقلية من السكان، هم الرجال الذكور الأحرار، فهؤلاء

هم الشعب. والديمقراطية الإنجليزية كانت مقصورة في البداية على ملاك الأرض في مواجهة الملك. ومع ذلك فهي ديمقراطية، بمعنى تواجد مؤسسات تمثيلية لقطاع ما من السكان لها سلطة فعالة داخل نظام الحكم، وبالتالي تتعدد مراكز السلطة وتتوازن من خلال الصراع. فالقول بأن الأعيان حين تكلموا عن سلطتهم غير ديمقراطيين ليس سوى التباس، مبني على مغالطة تاريخية ومنطقية، لأنه يفترض أن الحد الأدنى للديمقراطية هو حكم مجمل السكان الراشدين، رجالًا ونساءً، كما هو حاصل في البلدان الديمقراطية الآن، بما يعني في الواقع إلغاء معنى الديمقراطية كمفهوم تاريخي لصالح مفهوم فقهي مبتذل. ولكن يمكن القول بأن الديمقراطية التي كان يدافع عنها حزب الأمة كانت حدودها ضيقة، وكان ضيقها من شأنه أن جعل مشروعها الوطني نفسه طويل المدى إلى أجل غير مسمى كما سنرى.

التحفظ الثاني والأهم، أن هذا الاتجاه غير وطني، لأنه يقبل بالاحتلال. دافع رجال حزب الأمة عن أنفسهم بأنهم يقبلون بالتعاون مع المحتل كأمر واقع بغرض النهضة بالبلاد حتى تصبح مؤهلة لنيل الاستقلال. غير أن هذا التصور يوضح أن الحزب، وجماعة الأعيان التي تؤيده، كانت لديها مشكلة جوهرية في تناولها للقضية الوطنية. كانت رؤية الحزب واضحة ومتسقة فيما يتعلق بوحدة الأراضي المصرية في مواجهة النزعة العثمانية الأكثر شعبية، ولكن بالمقابل لم يكن لديه أية خطة للتخلص من الإنجليز سوى إرجاء ذلك للمستقبل. بعبارة أخرى، استطاع حزب الأمة أن يبلور مفهوما واضحا للوطنية المصرية، له أساس ليبرالي، ولكن بغير أية رؤية بشأن تحقيقها في الواقع في مواجهة القوة المحتلة.

ولا يكفي هنا الإشارة إلى حاجة هذا التيار إلى التحالف المؤقت، ولأجل غير محدد تماما، مع الإنجليز في مواجهة القصر، لأن هذه الحاجة نفسها تحتاج إلى تفسير. والتفسير هو أن هذه الطبقة لم تكن راغبة في قيادة الجماهير، وخصوصا الفلاحين، ولم تكن فكرة الثورة تعني بالنسبة لها سوى «هوجة» تهدد مصالحهم وتهدد البلاد. ولم تكن ذكريات الثورة العرابية، حيث هدد العسكر آباءهم بالقوة، بعيدة.

الخلاصة أن حزب الأمة بلور الفكرة الوطنية المصرية، ولكن بغير محتوى نضالي.

عنى هذا بالضرورة هو وطنية مصرية في إطار الإمبراطورية البريطانية، أو أية
.بية أخرى، إلى أن يقضي اللـه أمرا فيما يتعلق بالتوازنات الدولية والنهضة
ة. وأيا كانت واقعية هذه الرؤية، وهي بالتأكيد واقعية، فإنها لم تفكر أبدا في
ت تعبئة داخلية، ولو جزئيا.

مقابل هذه الرؤية بمشكلاتها، بدأ مصطفى كامل نشاطه السياسي في تحالف
سر، حسب وصية عبد اللـه النديم، الذي اعتبر فشل الثورة العرابية والاحتلال
تمرد عرابي على الوالي. جمع مصطفى كامل حوله قطاعات معتبرة من
جنسيا، وبعض الأعيان. وقد اعتبر أن القضية المحورية هي طرد الاستعمار
ني، لا التحديث. والاستقلال يتحقق بتكتل الأمة حول الخديوي والتمسك
ية العثمانية واللجوء لمساعدة فرنسا في مواجهة الاحتلال. مع فشل المناورة
تية بمجملها، بظهور عجز الدولة العثمانية وتخلي فرنسا عن خطة مناوشة
ا في مصر، ثم تراجع الخديوي إزاء تغير الظروف الدولية، وأخيرا، إعلان قيام
الأمة» (الذي اعتبره مصطفى كامل تفتيتا لوحدة الأمة). إزاء هذا كله أعلن
ى كامل قيام «الحزب الوطني» ليواجه هذه القوى المختلفة.

ت هذه التحولات في النهاية إلى إضعاف الحزب، الذي لجأ بالمقابل إلى رفع
ت الدستور في وجه الخديوي. لكن هذا الشعار لم يكن أكثر من احتجاج. لقد
مظاهرات معادية للخديوي، ولكن أي دستور لم يكن ليعطي أفندية الحزب
، سلطة، لأن الأعيان كانوا هم في النهاية سادة البلاد وملوك الريف، حيث
لأغلبية العظمى من السكان. انتهى الأمر بالحزب إلى الهزيمة، بفقدان أساس
ه السياسي، أي تأييد سلطة الخديوي في مواجهة الاحتلال. وفي النهاية فر
فريد من البلاد خوفا من الحبس، وذوي الحزب بعد أن فقد كل سند سوى
جنسيا التي تتعرض للقمع.

لاف حزب الأمة الذي كان مجموعة متكافئة من الأنداد، كان الحزب الوطني
حول مصطفى كامل، فانتخبه زعيما مدى الحياة. كان الحزب أكبر عددا وأكثر
وقائما على الانتخاب، باستثناء زعيمه مطلق الصلاحيات. وقد انتخب الحزب

أيضا محمد فريد بنفس الطريقة. وتميزت صحافته بالعاطفية والتحريض، أي فكرة المبادئ، وكانت حججه من نفس هذه القماشة.

لم يقدم الحزب أية رؤية عصرية، بل وقف إلى جانب الدولة العثمانية حين أرادت أن تقتطع جزءا من سيناء، وانتقد موقف الإنجليز الذين رفضوا ذلك. واتخذ الحزب بصفة عامة مواقف محافظة، منها مثلا الهجوم على قاسم أمين حين دعا لتحرير المرأة. ولكنه دعم إنشاء نقابات للحرفيين وتعليم العمال، بحثا عن حلفاء من خارج طبقة الأعيان. وكان خطاب مصطفى كامل كما هو معروف عاطفيا. وقد تعلمت أجيال متتالية، وحتى الآن، كلماته الشهيرة عن الوطنية، فكان هو بشخصه نداء الهوية مجسدا. كان مصطفى كامل يعبر عن «مصر» ككيان عام مجرد، لا عن المجتمع ولا عن نظام سياسي بعينه. وكان هذا هو ما احتفى به لاحقا المؤرخ عبد الرحمن الرافعي عضو الحزب الوطني. وفي الحزب الوطني كما رأينا نجد الجذور الأبعد لمصر الفتاة ثم الضباط الأحرار.

باختصار، نشأت رؤية وطنية ذات ميل إسلامي، وعثماني إلى حد ما، تتحدث عن أمة موحدة تحت قيادة واحدة، وتتحدث بلغة عاطفية عن أمة مقدسة، وتبحث عن قوة حقيقية تحمل هذا الخطاب، كانت هي السراي. وبهذا المعنى كانت نزعة **وطنية سلطوية**، وفي الجوهر ثقافية هوياتية.

وهنا يرد أيضا تحفظان على جانبي المصطلح. فهي نزعة وطنية، ولكنها تعترف بتبعية مصر للدولة العثمانية، في إطار الفرمانات، أي في إطار القدر الكبير من الاستقلال الداخلي الذي حققه محمد علي وإسماعيل. وبرغم أن هذا الاعتراف ربما كان لأسباب تكتيكية بحتة، فإنه أدى إلى عجز الحزب عن تقديم رؤية قومية للدولة، فلا هي عثمانية ولا مصرية. وكان الحزب يشدو بمصر طيلة الوقت، ولكن بشكل عاطفي، وبصوت إسلامي قوي. وبرغم كل الكلام عن احترام السكان الأقباط، كان في معاركه يحمل نبرة طائفية أحيانا. لقد أراد أن يجلو الإنجليز عن مصر كما هي، أي يجلون عن هذه الجريمة غير الكاملة. وأدى به هذا الموقف الملتبس إلى الانتصار لاقتطاع جزء من أراضي البلاد لصالح العثمانيين، نكاية في إنجلترا. وكان مغزى ذلك أن الحزب اختار أن يدافع عن هوية مصرية في إطار عثماني، أي في إطار إمبراطورية بديلة للإمبراطورية البريطانية.

لتحفظ الثاني فيتعلق بالسلطوية. كان حزب مصطفى كامل أكثر جماهيرية
مجمل الأحزاب آنذاك كانت أحزاب صحف جمهورها محدود). كما سعى
، خصوصا في عهد محمد فريد، للنهوض بطبقات مدينية أفقر، بل رفع شعار
ر. غير أن بنية الحزب المتمحورة حول زعيم لمدى الحياة، واعتماد خطته
ها على فكرة الوحدة الشاملة والقيادة الواحدة، بسبب ضعف الفئة الاجتماعية
تند إليها (لأنها هي التي يمكن أن يجتذبها خطاب كهذا)، هذا كله أضفى على
ع بمجمله صبغة سلطوية، تمثلت في محاولة الاستناد للخديوي في مواجهة
. ولذا كان تأثير تراجع الخديوي قاتلا، لأنه حرم الحزب من أي تصور سياسي
ستقلال نفسه.

العرض المختصر، والمخل بالتأكيد من نواح أخرى عديدة لحركتين مهمتين
خ البلاد، الغرض منه إيضاح كيف نشأت طبعتان مختلفتان للشرعية والهوية
ة. إحداهما أطلقته قوة هي في جوهرها هامشية من حيث التوازنات الاجتماعية
تتكلم بحرارة عن وطنية مصرية لا تملك مقومات تحويلها إلى نظام سياسي
ح على نفسها حتى هذه المهمة. وفي نفس الوقت تساوم على هذه الوطنية
ق الصراعات الدولية تشبثا بالعثمانية والإسلامية، وتتحالف مع الاستبداد
ي وتتعلق بأذيال عثمانية وفرنسية. والأخرى وضعت الإطار الفكري للدولة
، ولديها الإمكانيات لإقامة ديمقراطية وطنية محدودة، بفعل ثقل الطبقة التي
، ولكنها تراها في إطار الهيمنة الأوربية، لأنها بلا رغبة أو قدرة على إضافة
واسعة إلى هذه الفكرة الوطنية المبلورة، سواء لتحسين التفاوض مع الإنجليز،
في مواجهة الخديوي، أو لدعم المطلب الديمقراطي نفسه وتوسيعه، مكتفية
إنجليز في الحد من استبداد الخديوي وحمايتها[٨٥]. باختصار لدينا مشروع
سلطوي مضطرب داخليا وتابع موضوعيا للخديوي، ومشروع وطني ديمقراطي
معتمد على ما قد يجود به الإنجليز في ظرف أو آخر.

❊

ت الحرب العالمية الأولى التوازنات بشدة. من جهة سقطت الدولة العثمانية،

وأنقذت تركيا نفسها بالكاد بعد نهايتها، ثم ألغت الخلافة أصلا. ومن جهة أخرى أصبحت مصر محمية بريطانية، فسقط مجمل مشروع الحزب الوطني الذي كان قد ضعف من قبل، تاركا خلفه تطلعا لألمانيا في أوساط معينة، تجدد ثانية قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية، ولكن بصبغة فاشية كما رأينا. بذلك أصبح الإنجليز هم الخطر الوحيد على المصالح المحلية، وأصبح حزب الأمة، أو الأعيان، القوة الوحيدة القائمة إلى جانب السلطان (سُمي الخديوي سلطانا مع إعلان الحماية). على هذا الأساس اتحد القصر مع الأعيان للمرة الأولى منذ عهد الخديوي إسماعيل وقرروا تنسيق الجهود في مواجهة خطر إلحاق البلاد ببريطانيا العظمى كمستعمرة. ولكن لم يلبث مشروع تكوين الوفد المصري أن أثار انتفاضة ١٩١٩، كما هو معروف، لتدخل الجماهير المصرية الساحة بقوة.

لم ير فتحي رضوان، أو لم يشأ أن يرى، الفارق الجوهري بين الوفد وحزب الأمة. لقد كان صعود الوفد يعني اتحاد طبقات الأمة في مشروع سياسي لفترة: الأعيان في المقدمة، برغم أنهم لم يثيروا الثورة، ثم الإنتليجنسيا المحرِّضة والمنظِّمة، ثم القطاعات الشعبية المدينية، فالريفية، بلا نزعة إسلامية أو عثمانية **على المستوى السياسي** (ولا مكان وقتها للعروبة. فالعروبة لم تكن آنذاك سوى بديل العثمانية في بلدان المشرق العربي). تحقق إذن مشروع حزب الأمة، أي الضغط على الاحتلال لتحسين وضع مصر داخل الهيمنة الأوربية، ولكن بصورة كان من شأنها أن تقوض تصوراته السياسية النخبوية، بدخول الجماهير الغفيرة إلى الساحة السياسية.

وقد بقي النزوع الإسلامي للحزب الوطني. ولكن الحزب أصبح هامشيا. وبالتالي لم يكن له دور في إضعاف الفرصة التي لاحت بعد ثورة ١٩١٩ لتكوين جماعة سياسية مصرية تؤسس الدولة. كانت الثورة قد خفضت إلى حد كبير الانقسام بين المسلمين وغير المسلمين، وأقامت أساسا لتحالف وطني عام، بقيادة طبقة كبار الملاك ورافدها الصناعي الناشئ، وأدخلت قطاعات عريضة من المصريين المجال السياسي بما حقق تجاوزا حاسما لمحدودية أحزاب عهد الاحتلال التي قامت على الصحف والخطابة، وأمنت قيادة المدينة للريف على أساس آخر غير استبداد السراي.

نجاح الثورة، وحدود هذا النجاح، معا، إلى إعادة إنتاج مشكلات الشرعية، ولكن
س مصري، بقيام «المملكة المصرية». أصبحت قضية الشرعية متعلقة بتعيين طبيعة
نسها. أتت الأزمة من الانشقاق داخل طبقة الأعيان تحت ضغط تدخل الجماهير
ي، ومن عدم اكتمال الانتصار على الاستعمار بما يعني استمرار تدخلاته. بعبارة
وُلد الكيان السياسي المصري كمحل تنازع عميق من البداية نفسها.

ر إذن في تشققات الدولة المصرية الحديثة. انشق كبار الأعيان عن الوفد
في قبول تسوية سريعة مع بريطانيا وعودة الأمور إلى مسارها الطبيعي، أي
لثورة. وبالفعل جلبوا للبلاد تصريح ٢٨ فبراير، ولكن ليس بقدراتهم الذاتية،
ات الوفد المهدِّد دائما، الحاضر بقوة حتى في غيابه. وبعد صدور التصريح
ؤلاء «حزب الأحرار الدستوريين»، الذي أصبحت قضيته هي توزيع السلطة
يان والملك، من خلال الدستور، بحيث يكون بقدر الإمكان ملكا يملك ولا
في حدود ما سمح به الإنجليز.

، لهم الدستور قدرا معقولا، ولكن ليس حاسما، من أهدافهم. ولكن سرعان ما
حققوه. ففي أول انتخابات برلمانية اكتسح الوفد وفاز بحوالي ٩٠٪ من المقاعد
لأحرار وغيرهم تمثيل شرفي بحت. ومن هنا تراجعوا بانتظام عن المبادئ
اطية واندفعوا، بشكل متردد والحق يقال، إلى معسكر وطنية سلطوية، ناقصة،
ها جماهير الوفد العريضة، وتتمحور، شاءوا أم أبوا، حول الملك. وقد حاول سعد
في ١٩٢٦ استعادة التحالف مع كبار الأعيان بقبول وزارة مشتركة مع الأحرار،
نصب رئيس مجلس النواب. ولكن هذه المحاولة انتهت بوفاته في ١٩٢٧.

نابل، قَبِلَ الوفد التسوية التي أجراها الأحرار عمليا، بدخول الانتخابات النيابية
ور الدستور، فتحول بذلك إلى تنظيم سياسي رسمي داخل إطار تصريح فبراير،
إطار ملكي دستوري. كان هذا التحول في التحليل الأخير ابن قوة بريطانيا
تدرة على مواصلة الثورة. أقام الوفد إذن حكومة نظامية وحاول أن يحافظ على
ار، وأن ينتزع للمَلَكية الدستورية تنازلات من الإنجليز وصولا إلى «الاستقلال
في نفس الوقت يحد من سلطة الملك. وقد تناول سعد زغلول في خطاب

العرش مشكلة الشرعية مباشرة، واعدا البرلمان بأن العهد الجديد سيشهد للمرة الأولى حكومة شعبية، ينظر فيها الشعب للسلطة «نظرة الجيش للقائد، لا نظرة الطير للصائد».

في النهاية، أفشل الاحتلال محاولة الوفد. في ١٩٢٤ أجبرت بريطانيا وزارة سعد زغلول على الاستقالة بذريعة اغتيال السير لي ستاك (وكانت بريطانيا تعد إنذارا للحكومة بالفعل قبل الحدث)، ولخص سعد زغلول المغزى قائلا إن الخطأ هو أننا صدقنا أننا مستقلون. ومع عجز الوفد عن تحقيق الاستقلال، وفي نفس الوقت عجزه عن الاحتفاظ بالحكم، أو تجديد الثورة، أصبحت قضية الشرعية مثارة مرة أخرى. فمصر لا هي مستعمرة بريطانية، ولا هي مملكة مستقلة، ولا هي ملكية دستورية، ولا استبدادية، بل أرض صراع ثلاثي أو رباعي الأضلاع.

وهكذا كان من أثر الوجود البريطاني المستمر شل النظام السياسي بالتحكم في صراعاته ووضعه في حالة تفكك مزمن، حالة صراع غير قابل للحسم في ظل الاحتلال بين ثلاثة مشروعات. أولها مشروع السراي لبناء حكم أوتوقراطي تقليدي فات أوانه منذ أن اندلعت ثورة ١٩١٩. فالثورة كانت تعني ببساطة أن كيانا سياسيا يسمى الشعب المصري وُلد آنذاك ببذل التضحيات دفاعا عن البلاد، لا عن العرش. إذن كانت حالة ثورة ١٩١٩ نواة مشروع آخر، مشروع جمهوري بامتياز. فمسارها الطبيعي، أعني لو كانت في مناخ مختلف، هو أن تُفضي إلى إلغاء المَلَكية، في حالة تشبه ثورة اجتماعية. والمشروع الثالث هو مشروع مَلَكية دستورية، كحل وسط يحفظ للأعيان مكانتهم. وقد تبنى الوفد بالفعل خيار المَلَكية الدستورية، ولكن طبقة الأعيان نفسها أصبحت منقسمة بين الوفد والأحرار؛ وهو اختلاف متعلق أساسا بحق الطبقات الأفقر المنظمة في المشاركة السياسية إلى جانب الأعيان، وما يترتب على ذلك من تجذير الثورة الوطنية وإجراءات نحو الديمقراطية الاجتماعية.

بتعدد الخيارات بين ثلاثة نظم محتملة للشرعية، وراء كل منها قوى قائمة بالفعل، ومع عجز كل القوى عن خوض الصراع بالكامل بفعل بقاء الاحتلال، أصبحت شرعية النظام ككل مضعضعة، مؤقتة، أو حلا وسطا لحين التخلص بشكل ما من الحَكَم الرابض في الساحة: الاحتلال البريطاني، أو بالعكس، الاعتماد على تدخلاته لإيقاف احتمالات

الشاملة لأحد الخيارات في الصراع الداخلي. على هذا النحو يمكن القول
ور ١٩٢٣ كان في جوهره تسوية مؤقتة، سواء من حيث صدوره كمنحة من
ولكن في أعقاب ثورة، أو من حيث وقوفه فعليا عند تقاطع ثلاث مشروعات
خل، أو من حيث وضعه داخل دولة منقوصة السيادة بشدة.

هذا الوضع كافة التلاعبات التي تناولتها دراسات تاريخية كثيرة، لا داعي لإعادة
هنا. باختصار، أخذت قوى مختلفة تحاول التغلب على ميراث ثورة ١٩١٩،
سبب الاضطراب، بطرد الوفد من الحكم عبر انقلابات دستورية تراوحت بين
لدستور واستبداله، بموافقة بريطانيا، أو إثارة النعرات الطائفية من جانب القصر،
وفد بأنه حزب للمسيحيين من جانب كل الجوقة الملكية، من أحزاب الأقلية وحتى
تاة. كما جرت محاولات لإعادة بناء فكرة الوطنية شبه الطائفية حول الملك،
روتها في عهد فاروق الأول. وكان الإنجاز الوحيد الذي أمكن تحقيقه هو عقد
١٩٣٦ التي أتت للبلاد باستقلال كامل تقريبا باستثناء حالة الحرب وبقاء قاعدة
كان هذا الإنجاز ابن عودة توافق مؤقت بين القصر وشطري الأعيان.

المعاهدة عادت الانقسامات مرة أخرى، وزاد الوفد تفتتا، وصولا إلى انقساماته
ة في وزارته الأخيرة عام ١٩٥٠. وبالتالي افتقرت طبقة ملاك الأراضي وروافدها
ب والصناعي إلى جهاز سياسي قادر على حسم طبيعة التنازلات الاجتماعية التي
نديمها لامتصاص الغضب الاجتماعي المتزايد. لقد تمزقت بين الشارع والقصر،
مزقها في تعدد أحزابها وأجنحتها. كانت هذه الطبقة وحدها هي التي تملك
ا سياسيا، مبنيا على فكرة الوطنية المصرية، وصالحا للعمل في إطار الهيمنة
ة العالمية، في ظل عدم تبلور الطبقات الأخرى. ولكن تمزقها هذا أتاح الفرصة
لإنتليجنسيا بمشروعها السلطوي المستند للسراي مرة أخرى منذ الثلاثينيات.

*

ت تلك الفئة الهامشية من المتعلمين على السطح إذن لتعبر عن استيائها من
ثورة ١٩١٩ وتطرح فكرة الوحدة الوطنية القمعية بأساليب العنف نيابة عن
مع»، أو بالأدق نيابة عن هويته، التي قيل إنها أزلية، مستعيدة مبادئ الحزب

الوطني ولكن على نطاق أوسع بكثير يتفق مع تقدم البلاد واتساع المجال العام وتزايد عدد الأفندية، فجمعت في نشاطها بين أساليب العمل المباشر، إرهابية وشبه إرهابية، وبين التشبث بالمؤسسة المَلَكية التي لا يمكن أن تتمشى مع مثل هذا الأسلوب «الثوري»، فكان تحالفا انتهازيا بين طرفين. ولكن الأهم أنه كان من المستحيل أن يسفر عن أي حل كان لمشكلة الشرعية، بسبب تفاعل تناقضه مع غموضه.

لقد رفعت هذه الإنتليجنسيا الوطنية المتطرفة أفكارا متعلقة بما أسمته «العدالة الاجتماعية»، ونادت بإعادة توزيع الثروة، وبموقف أكثر جذرية من الاستعمار. ولكنها في ذلك كله لم تستطع أن تتجاوز بالفعل الطبقة المالكة إلا على صعيد الأفكار العامة المجردة، أي بغير أي خطة أو قدرة على تعبئة طبقات أخرى وتعديل التوازنات الاجتماعية، أو حتى تخيل بديل للدولة القائمة، فقد ورثت عن الحزب الوطني غموض تصوره عن الدولة. كانت الدولة لديها ترتكز على فكرة، لا على مؤسسات، فتصورت أن الدولة «السليمة» ستبزغ من رأسها كما انبثقت إلهة الحكمة مينرفا من رأس كبير الآلهة جوبيتر. وكان التصور أنها بعد انبثاقها ستظل أيضا فكرة، ولكن تمشي على قدمين، فتتجاوز حدود البلاد لتشمل عند مصر الفتاة قيادة العرب والمسلمين، وعند الإخوان تربية العالم كله. باختصار كانت الدولة المنشودة في جوهرها دولة دعوة.

كانت النزعة العسكرية محورية في هذه الإيديولوجيات الهوياتية. فالجانب المتعلق بالتربية وتحديد هوية السكان هو بطبيعته مشروع ثقافي بحت، يصلح لإنشاء جمعيات أهلية وما أشبه. وبسبب فقره السياسي بالذات لا يستطيع أن ينتقل إلى المستوى السياسي إلا بالعنف، بالنزعة العسكرية (وقد تسمى الجهادية)، بتصور مؤداه إجبار الدولة على أن تعمل خادما عند هويتها المختارة. ويرجع هذا أيضا إلى أن هذه المشروعات الراديكالية كانت عاجزة عن طرح ما يناسب راديكاليتها: الثورة الاجتماعية. فبطبيعتها الهوياتية النخبوية كانت تطلب جنودا، يسمعون فيطيعون، لا يتجادلون على الطريقة الحزبية. لذلك كان طرحها للمسألة الاجتماعية في حدود المناداة بالإصلاح، وصولا إلى طرح الفكرة على الملك، بما يعني أن الحل المطلوب يأتي من أعلى بسياسة مناسبة يقوم بها «شرفاء» أو «وطنيون» أو «أتقياء». لقد كانت الإنتليجنسيا، مثلها مثل كبار الملاك،

محمد علي الاستبدادية لا غير، عصا في يده، وقد تأقلمت مع هذا الوضع امتيازاتها حقوقا مقدسة. أما في الخارج، فقد تجسدت النزعة العسكرية في ين إمبراطورية مضادة لسيطرة الغرب. أضف إلى ذلك أن الهوياتية المندفعة ئي مبرر البرنامج السلطوي وأداة الحشد معا. وباختصار، الهوياتية بطبيعتها ' تصبح سياسية إلا بأن تكون عسكرية.

كانت منظمات الإنتليجنسيا الهوياتية المسيسة هذه قادرة فحسب على استغلال عف القاتلة في مشروعات الطبقة المالكة، فحرمت طبقة كبار الملاك وامتداداتها والتجارية من إمكانية السيطرة على الدولة، بدعم المشروع السلطوي للملك، على النظام ككل. لقد كانت إيديولوجيتها من البداية مجرد دعاية ابتزازية قائمة ذات بلا إستراتيجية، ينحصر أثرها في تدمير أية بدائل واقعية، وتقديم وعود لها سوى الإيمان المطلق بأن الهوية المصحوبة بالعزيمة قادرة على صنع ت، بضمانة أوهامها التي هي الشبح شخصيا، فهو الذي تعهد بذلك، أو تخيله. ماهير التي انطلقت بفعل تحريضها أفلتت منها أيضا، وهو ما تجسد في مجمل ا بعد الحرب العالمية الثانية، وبلغ حد المأساة في حريق القاهرة.

انت منظمات الإنتليجنسيا تدفع بكل قوة لكشف حدود النظام القائم، بلا أي ن نظام تالٍ. وبالفعل، كشفت بعد تحقيق هدفها عن فقرها السياسي كاملا، المشروع الفقير الذي يناسب أوهامها وضيق أفقها الطبيعي، مشروع «المستبد كبديل للملك الذي أصبح مكروها، أي مشروع حالة الطوارئ، الديكتاتورية آملة أن يتيح لها ذلك تنفيذ مشروعاتها التربوية، أي الإنعام على الشعب الفكرية وإصلاحاتها العادلة وما إلى ذلك في ظل «مستبد عادل»، لا تنصِّبه يأتي بشكل ما وينفذ أفكارها، وهو المشروع الذي حققه بالفعل نظام يوليو.

أثارت مناقشات «أزمة المثقفين» فكرة عجز «الحركات الثورية» وتقدم الجيش ء على السلطة بدلا منها، سواء لأنها في إحدى الطبعات «خانت» الشعب، ى «عجزت» ولم يكن لديها «نظرية ثورية»؛ سواء هذا القول أو ذاك، كانت ي الحقيقة هي إلى غياب مشروع واقعي لشرعية بديلة. فقد كانت أطروحات

الإنتليجنسيا المتمردة مجرد أفكار إصلاحية بلا شكل سياسي، فاستعاضت عن الوضوح بالبحث عن «مستبد عادل»، ينشئ أمة موحدة بالعنف على أسس هوياتية. لم يكن ثمة وضع ثوري من الأصل ليحتاج إلى نظرية ثورية، كان ثمة تفكك فحسب، نتج عن أزمة الشرعية العميقة. كان هذا المشروع هو الذي ورثه «الضباط الأحرار»، وطبقوا ما يمكن تطبيقه منه في إطار مشروع السراي المعدل.

بالإجمال، كانت تناقضات الحداثة المصرية إذن هي التي جلبت ذلك «النداء» الفقير إلى السلطة. فأعلت أولا صوت تيارات الهوية على اختلافها، التي تمخضت عن مشروع «الاستبداد العادل». فلا عجب أن أسفر الوضع بأكمله عن انقلاب الضباط الذين، في نفس الوقت، أنصتوا «للنداء»، وحطموا تنظيماته التي لم يعد لبقائها معنى ولا مبرر. وكتعبير رمزي عن هذا المسار بمجمله، يقال إن عبد الناصر حين أمر بإلقاء القبض على أحمد حسين في ١٩٥٤، قال ما معناه، لقد علمني السياسة، ولكني سأجعله يكف عن ممارسة السياسة. لقد وجدت تيارات الهوياتية نبيها بالفعل، وآن لها أن تُخلي المسرح السياسي.

النبي هو في نفس الوقت مبشر ونذير. ونبي هذه «الدعوة» لا بد أن يكون على صورتها ومثالها، منتقما جبارا سلطويا، لأنه يحمل نفس منطقها الذي يتجسد على أوضح نحو وأوجزه في عمليات الاغتيال السياسي. لذلك حين أتى النبي الذي بشرت به منظمات الهوية، كان عليها بالضرورة أن تتوارى، لأن الخيارات أمامها كانت تنحصر بين التواري بالتراضي أو بالعنف. فوفقا لتعاليم الهوية السلطوية ذاتها، لا تحتُنف بعد النبوة.

(د) الوطنية الهوياتية والحداثة

قدمت الأقسام السابقة رؤية معينة لتاريخ مصر السياسي، متمحورة حول سؤال الشرعية. وبالتالي آن الأوان لأن يتجه هذا الكتاب إلى أحد أهدافه المهمة، وهو مناقشة الرؤية الأخرى لهذا التاريخ، أي الرؤية الهوياتية السائدة، لإبراز التباين والصراع بين الرؤيتين.

كان من أهم مرتكزات الإيديولوجيا الوطنية الهوياتية رؤية معينة للتاريخ، متمحورة

حال حول تاريخ الهوية، ما حدث لها «سلبا» و«إيجابا» من وجهة نظرها. بل وعها كله هو «استعادة» هوية فُقدت في التاريخ وتستعاد فيه.

ليد الهوياتية في الكتابة التاريخية المحلية بشكل متكامل وبارز مع عبد الرحمن وهو أمر طبيعي، بفعل انتمائه للحزب الوطني. قدم الرافعي بدأب في كتبه قراءة كاملة لتاريخ مصر الحديث، ما زالت مهيمنة في خطوطها العريضة ية العامة لنسبة راجحة للغاية من المؤرخين المصريين، خصوصا من حيث ا وافتراضاتها الهوياتية، وما زالت المرجع الأول المتاح عمليا لطلبة التاريخ . غير أن هذا التقليد يصل في تقديري إلى نضجه الأقصى، كتحليل، لا كمجرد ب على مسلمات ضمنية، في كتابات طارق البشري.

ق مناقشة مجمل مسار البشري تأملا طويلا، ولكن هذا ليس موضوعنا هنا. بتناول تصوره عن «نظام ٢٣ يوليو» كما أسماه، ليس بغرض مناقشة تحليله ـ ذاته كما فعلتُ مع دراسات أخرى عن الناصرية في بداية هذا الفصل، ولكن ما ينطوي عليه من افتراضات هوياتية. ويرجع كتابه عن نظام يوليو (٨٦) إلى ما له الإسلامي، وبالتالي يمكن القول بأنه يظل معبرا عن وجهة نظره.

ـ البشري أن يفسر المركزية الشديدة في نظام يوليو، التي قرر أنه لا يفوقها مركزية في عهد محمد علي. من بين التفسيرات التي قدَّمها، أشار إلى واقعة تكاد تكون مسلما بها، وهي أن عصر الضباط كان عصر التحرر الوطني. ب على ذلك أنه «لا بد أن تكون تنظيمات الجماعة [السياسية، أي الشعب] ها متصلة بالهدف المرسوم إزاء هذه المسألة الحاكمة»، أي مناسبة لمطلب لوطني. لم يوضح البشري لماذا هذه الحتمية، لأن هذه الفكرة بمثابة مسلمة ؛ واضحة بذاتها في بناء أفكاره.

لى هذا المبدأ الوظيفي رأى البشري أن سبب حلول هذا النظام السلطوي محل قديم، هو أنه في الماضي «كان ميزان القوى السياسية لا يتيح للحركة الوطنية ح بطريق المفاوضة... فصارت مسألة مَن مِن الأحزاب والقوى السياسية يصل كم... تتصل اتصالا وثيقا بالهدف الوطني المنشود». أي أن هذا هو السبب

الأكثر عمقا لقيام النظام البرلماني والصراع الذي جرى داخله. ويواصل البشري: بعد حرب ١٩٤٨ وقيام إسرائيل «ظهر أن الكفاح ضد الاستعمار... يحتاج إلى قوة عسكرية نظامية لدفع العدوان وردعه. وكان لهذا التغيير آثار لا بد أن تعمل عملها في أساليب الحكم الديمقراطي وأبنية الحكم ومؤسساته، كما حدث مع الحروب الصليبية والهجوم التتري من آثار تتعلق بغلبة النخبة العسكرية ومؤسساتها على نظام الحكم». وبالتبعية حلت النخبة العسكرية محل النخبة القانونية في النظام القديم. وبالتالي كانت ثورة ٢٣ يولية من ثورات مصر الكبيرة لأنها حصلت على شرعيتها من «هذا الجوهر الوطني التحرري»، الذي لم تتخل عنه «أيا كانت النتائج التالية للانتصار والهزيمة»[٨٧]. وإلى هذا الجوهر تُنسب السياسات الكبرى، بما في ذلك التأميمات[٨٨].

نستطيع أن نسمع صوت الهوية واضحا في هذا الطرح. فالنص، ومجمل الكتاب، لا يعني بتحديد تحرر من أو ماذا ولا من أجل ماذا، أي أن التحرر الوطني مطروح هنا ضمنيا كتسليم بديهي بفكرة الهوية الواحدة المصمتة المتحدة المصالح، والتي تكمن مصلحتها العليا بشكل طبيعي في أن تكون هي هي، متحررة مما لا ينتمي إليها. وكأثر جانبي، يبدو أن طارق البشري لم يلاحظه، أصبح الاستعمار صراحة المحور الذي تدور حوله الهوية. وبالتالي النظام السياسي الذي يعمل، بداهة، في خدمة الهوية، يتغير بالتبعية مع تغير طبيعة الاستعمار وتغير الممكنات المتاحة للكفاح ضده.

لكن ترد على هذه الفكرة الملاحظات التالية. من جهة الوقائع، لم تكن مواجهة إسرائيل ضمن أولويات النظام الجديد، ولا كانت من شعاراته أو مبررات حكمه، ولم تلعب دورا يذكر في الصراعات على السلطة حتى انتصار الضباط في ١٩٥٤. وحين علا صوت القضية الفلسطينية في سياسة النظام، ظلت أمرا متعلقا بالسياسة الخارجية، أي سياسة تابعة لمصالح النظام في الداخل، وكذا مجمل تحركاته في المجال العربي. فالدولة الوطنية المصرية التي تابعنا قيامها ومشكلاتها لم تتغير طبيعتها المؤسسية، بطبيعة الحال، لمجرد إعلان شعارات العروبة.

كذلك، القياس على عسكر القرون الوسطى غير منتِج، لأن الدولة في العصور الوسطى كانت عسكرية جوهرا، قائمة من ناحية الشرعية على حق الفتح، لا على

بل الشعب، سواء بمعنى السكان عموما أو حتى السكان المسلمين وحدهم. ولذا ى الفقه الإسلامي إلى القول بإمارة المتغلب: كل قائد عسكري مسلم قادر على يفرض نفسه بقوة السلاح يُعتبر حكمه مشروعا، ولو كان فاجرا، ما بقيت الصلاة ة في المساجد. ولم يكن فقههم هذا خطأ ارتكبوه، فهم أدرى بزمانهم، بل كان جة طبيعية لنظم العصور الوسطى الإسلامية وظروفها.

أضف إلى ذلك أن حكم العسكر كان شائعا في الفترة الناصرية في عديد من الدول ستقلة حديثا، التي لم يكن لديها إسرائيل لتواجهها، الأمر الذي يوحي بقوة بأن حكم سكر، وحتى الهوياتية عموما(٨٩)، ليس مرتبطا بالضرورة بالقيام بوظيفة مفترضة ق بمواجهة القوى الخارجية. وبالمقابل هناك عديد من الدول التي دخلت في جهات شاملة كالحروب العالمية وبنت إمبراطوريات، بلا حاجة لحكم عسكري، ينا شركة بنت إمبراطورية صغيرة، هي شركة الهند الشرقية البريطانية.

لكن الأهم من هذا الجدل، فيما يعنينا هنا، هو المبدأ الوظيفي نفسه الذي يستند تحليل البشري. لقد رأينا من قبل مدى عمق الوظيفية في النظام الناصري، نظرا ، مشروع الإصلاح من أعلى تطلب «توظيف» الناس والطبقات، بل وتوظيف لام لنفسه. ولكن عند البشري تأخذ الوظيفية بعدا فكريا أعمق، حيث نجد أن الغاية مفترضة تدفع القوى التي تناسبها إلى السلطة بطريقة مجهولة. بهذه الرؤية تنقلب قة السبب بالنتيجة؛ فبدلا من القول بأن قوى معينة أنتجت (وبالأدق وسّعت إنتاج) اء» التحرر الهوياتي السلطوي، يقول البشري بأن هذا النداء ليس ابن تعقيدات ضع، بل ابن الهوية مباشرة، التي أنتجت بطريقة ما السلطة التي تناسبها. على ذلك ، التفسير الجوهري الذي قدمه البشري لظهور سلطة الضباط طبعة أخرى، أو تأكيدا، اء، لاسم الشعب، كنداء للهوية باعتبارها كيانا مفترضا قائما بذاته، يواجه تحديات، ز من جوفه حلولا ويولّد قوى تعمل كأدوات له، على نحو ما قال الميثاق عن بباط إنهم أداة الشعب. بهذا المعنى يعتبر البشري المفكر الناصري الأكثر أصالة، م تحولاته، التي لم تقلب على أية حال موقفه هذا. وهو موقف أقترح وصفه، موقف ناقد للناصرية من الداخل، أي في إطار تقبل تشخيصها وفقا لأهدافها، أو

لوظيفتها، بل وتعميق هذه الوظيفية بما يتجاوز كلام الضباط. كان ذلك لأن موقفه تأسس من البداية على التسليم ببداهة فكرة الهوية الوطنية، وبالتالي عدم الانتباه إلى غموضها، إلى كونها الشبح المؤسِّس. فالبشري في النهاية من معتنقي عقيدة هذا الشبح.

لكن هذا الموقف أنتج مشكلاته. فالبشري، باعتباره باحثا مدققا وحريصا، عاد لينقض فكرته الوظيفية في الفصل التالي مباشرة. فالفصل كله يقدم تحليلا عميقا لنظام الحكم مؤداه أن الأداة، وهي الحكم المطلق، كان من شأنها أن تعيق تحقيق الهدف. فالواقع أن البشري يتجنب الحل السهل بالقول بأن النظام كان مناسبا تماما لتحقيق أهدافه المفترضة، ولم يُهزَم إلا لأن أعداءه تكاثروا عليه. على العكس، أوضح بجلاء أن قيام الأمن بوظائف السياسة تسبب في مجمل الانهيارات التي تعرض لها النظام. كما أشار إلى أن الجيش كمركز قوة بزعامة عبد الحكيم عامر أفسد الكثير، مدنيا وعسكريا(٩٠). ولكن أيا كانت الأسباب، يتضح في النهاية أن «الوسيلة» قد خرَّبت الهدف.

لدينا إذن مفارقة: الهدف اختار الأداة، ولكن الأداة خرَّبت الهدف. كيف يمكن حل هذه المشكلة؟ يستحيل هنا القول بأن الهدف قام بتوظيف أداة غير مناسبة، لأن القول بالوظيفية يعني أن الذات الوطنية المتعالية تجند بوسائل مجهولة ومتعالية أداتها، وبالتالي تتمتع بالقدرة على تجنيد ما يلبي بالضبط احتياجاتها، أو على الأقل أفضل الممكن. وبالتالي إذا شئنا التمسك بتحليل البشري، يكون الحل المتاح هو: إما القول بأن الناصرية لم تكن تعمل لهذا الهدف، بما يطيح بفكرة أن النظام كان نظام تحرر وطني، وهو ما لا يقول به أحد، ولا البشري؛ وإما القول بأنه لم تكن ثمة أداة أفضل، بما يعني أن هذا الجوهر المفترض القائم بالتوظيف هو نفسه منفلت من التاريخ، وهْمٌ، لأنه يطلب مطالب مستحيلة التحقيق أو سيئة التصور أو الصياغة. وفي الحالتين تشير المشكلة إلى وجوب العودة إلى فحص إمكانيات القوى السياسية وطبيعتها، وإمكانيات البلاد ومشكلاتها الجوهرية، على نحو ما اقترح هذا الفصل، أو على نحو آخر بديل، بما يجعل الوظيفية بمجملها نافلة.

من خلال مجمل مسار البشري الفكري، يبدو أنه اختار في النهاية حل المشكلة بالقول بأن ثمة جانبا آخر، هو التحرر الفكري أو الإيديولوجي، أهمله الضباط وتسبب

مثل، وهو ما وجد دواءه في النزعة الإسلامية. كان حل مشكلات الهوياتية عند
ي هو المزيد من الهوياتية، أو «داوني بالتي كانت هي الداء»، وهو خيار مجمل
«التراثيين الجدد» الذين تفتح وعيهم السياسي الإسلامي المستجد بعد هزيمة
١. ولكن هذا الحل يعني أن المهمة أخطأت في اختيار وسيلتها في المرة الأولى،
ما يتطلب إعادة النظر في مجمل الفكرة الهوياتية الوظيفية، وتجاوز مركزية التحرر
ني إلى ما هو أعمق، إلى أزمة الحداثة نفسها. ولعل مشكلات تحليل البشري نفسه
ا إلى الخروج من حصار الهوية الذي وضعنا فيه. فقد كان أحد النتائج التي ترتبت
إغفال المشكلات العميقة للهوياتية أن البشري لم يلاحظ أن هذه الهوياتية هي
أنتجت أطروحة المستبد العادل، كبديل عن الملك، الأمر الذي قد يشير إلى أنها
ج إلى شيء ما من خارجها بالضرورة، ليؤسس دولتها الهوياتية.

*

ذه النتيجة تفتح الباب إذن للتفتيش في اتجاه آخر، لا يتجاوز طرح البشري فحسب،
جمل الطرح الهوياتي لتاريخ مصر الحديث. بعبارة أخرى، اتجاه يتخلى عن منظور
ا في مواجهة الآخر»، ليس إنكارا لوجود المواجهة، ولكن لأن المواجهة هي ظاهرة
ة أولا، وتحيل إلى خارجها أصلا ثانيا. فالأنا المتمحورة حول مواجهة الآخر
تمحور نفسها، كما قلتُ من قبل، حول هذا الآخر في التحليل الأخير، وبالتالي
منه جزءا لا يتجزأ من تكوينها، بل محورها، الأمر الذي يفتح الباب، لا لتجاوز
اجهة، بل أصلا لتجاوز الثنائية المطلقة، والانطلاق بالمقابل من الإقرار بالطبيعة
كبة للحداثة الاستعمارية (بما في ذلك الاستعمار الداخلي) ودورها المؤسِّس لما
ذاتا منفصلة. وأقترح هنا تلخيص المنظور البديل بعبارة «الأنا في الآخر، والآخر
لأنا»؛ أي رؤية تضع الدولة المصرية الحديثة وصراع الهوية الناشئ عنها وفيها داخل
اثة العالمية وفي إطار إشكالياتها، وعلى رأسها أن ثمة عالما واحدا (ولكن غير
على المساواة)، قد تشكلت ملامحه بالفعل قبل قدوم مدافع بونابرت، وكذلك
الحداثة في «الذات» باعتبارها مؤسِّسا «أصيلا» للهوية المحلية. وسوف تحاول
ات القليلة الآتية إلقاء ضوء على الخطوط العامة لهذه الفكرة.

الحداثة في معظم الأحوال تأتي من «خارج ما»، حتى بالنسبة لفلاحي البلدان المتقدمة الذين كانوا أغلبية غير حديثة في بداية الحداثة. وكان ضحايا إنشائها كثيرين في كل مكان تقريبا، بحيث يمكن القول بأن الحداثة ينطبق عليها ما قاله ماركس عن الرأسمالية: «وُلِدت والدم ينضح من مسامها»، في كل مكان تقريبا. ولكن أيا كان النقد الذي يمكن توجيهه للحداثة، فإنها جلبت البلدان المختلفة بتركيباتها الاجتماعية والثقافية المتنوعة إلى العالم الحديث، كأمر واقع، وأصبحت هذه الواقعة مؤسِّسة لدولها الحديثة بصرف النظر عما إذا كانت آثارها تصنَّف كـ«إيجابيات» أو «سلبيات». وفي معظم الأحوال (وليس كلها، السعودية مثلا أو إثيوبيا) دخلت الحداثة بالقوة العسكرية في بلدان لم تكن هي نفسها حديثة، فأصبحت الحداثة بالنسبة لها قَدَرا وهزيمة وخلاصا في نفس الوقت.

بالنسبة للبلدان التي أتتها الحداثة من الخارج، جغرافيا، فإنها في بنيتها العامة تجد نفسها في موقف لا تستطيع فيه أن تعيد اختراع «العجلة»، وفي نفس الوقت لم يعد بمقدورها أن تستغني عنها، لأن العالم صار واحدا، تحكمه شبكة التجارة والصناعة العالمية ومصالحها، التي تفرض ضغطا مستمرا على البشر في كل مكان. هذا الضغط اسمه العالم، ليس بمعنى الكون أو الأرض ككيان مادي أو فلكي، ولكن كجسد جماعي. يبدو أن المسار المتاح أمام هذه البلدان الوافدة أن تقتبس الحداثة بشكل ما، ثم تشارك في تطويرها. ولكن هذا يحدث عبر تغيرات عديدة، اقتصادية واجتماعية وسياسية وفكرية، تستغرق زمنا تموت فيه أجيال وتُولد أخرى، وتتغير أثناء ذلك قيم العمل وعاداته وتقاليد الحياة ومعناها.

والحداثة، ولو بمعنى التكنولوجيا الذي اعترفت به الهوياتية، هي نمط حياة، لا مجرد أدوات أفضل أو أسلحة أقوى. فالتكنولوجيا تضبط من يستعملها وتدربه وتخلق في رأسه مفاهيم وتصورات عن جسده ونفسه والمادة والمجتمع وتحدد تقسيم العمل. وسواء كان المدخل إلى الحداثة هو الضغط الاقتصادي أو العسكري، تجر مفاهيم الحداثة بعضها بعضا. فبناء جيش حديث كبداية، مثلا، يؤدي عاجلا وآجلا معا إلى تغير البنية الاجتماعية وبنية النظام السياسي، لتبزغ مقولة سيادة الشعب باعتبارها الشكل السياسي الضروري لهذه العملية.

كن هذه العملية لا يمكن تصويرها كعلاقة بين أنا وآخر، لأن عملية التحديث المتشعبة
بة تاريخية، لا تتجمع خيوطها، التي تند أصلا عن الإحصاء، في أية أيد، بما فيها
ـي الاستعمارية (فالاستعمار أنتج ودعم القوى الحديثة التي أطاحت به، مثلا)، بل
عملية تغير اجتماعي وثقافي وسياسي واقتصادي شاملة ومتفاوتة، تشارك فيها قوى
ـة في الداخل والخارج، وفي الحقيقة في العالم ككل، كل قوة منها حسب مصالحها
نا لطبيعة رؤيتها. فالوجود في العالم الحديث والتأثر به والتأثير فيه، من جانب جميع
راف، ليس مجرد فكرة يمكن الأخذ بها أو رفضها، ولا موقفا «ثقافيا» يمكن قبوله
ذه، بل هو واقع يومي لا يخضع لسيطرة أي طرف، سواء في البلدان المتقدمة أو
خلفة، لأن الحداثة أقامت عالما واحدا متزايد التشابك، فضلا عن أنها عملية تفكيك
ادة تجميع مستمرة للهويات، تغير مفهوم «الأنا» باستمرار وتُزيده تركيبا.

سبب هذا التعقيد بالذات، ليس للحداثة نموذج معين، أو وصفة، يمكن «نقلها» أو
يدها»، بل هي اسم نطلقه على خطوط عريضة عامة لهذه العملية التاريخية العالمية
قدة والمتفاوتة، والمبنية على علاقات سلطة متغيرة. ولكن تفاوتها ليس محصورا
سب في تفاوت القوميات أو الدول، أو الهويات عموما (كما تقول نظريات التحرر
لني بما فيها نظرية التبعية)، بل أيضا داخل كل دولة وإقليم ثقافي، بين المناطق
ختلفة، وبين الريف والمدينة، وبين القطاعات الاقتصادية المتعددة، إلى آخره. مع
. ذلك في الحسبان (أي أن التفاوت ليس قوميا ولا ثقافيا بالذات)، يعني هذا التعقد
تفاوت أن وصف أو نقد التحديث (بالمعنى الكانطي)، بالنسبة لبلد ما، يجب أن
اوز العموميات ليتتبع الخصائص النوعية لهذه العملية التاريخية في البلد أو الكيان
باسي أو الاجتماعي المعني.

لنلتفت إذن إلى الخصوصية المصرية. وبصفة خاصة، من أين أتى هذا السؤال الشائع،
روف باسم «الأصالة والمعاصرة»، أي هل «نقتبس» أو لا نقتبس الحداثة، هل
تار» «الوافد» أم «الموروث» كقيم مجردة، أم نجمع بين «الأصالة» و«المعاصرة»؟
رة أخرى، من أين أتت أزمة الحداثة ولماذا أخذت هذا الشكل؟

هناك إجابات متعددة، منها التفاوت الثقافي بين الريف والمدينة والتكلفة العالية

للحداثة بالنسبة لفئات عديدة من السكان (وهي ظاهرة عالمية). ولكن الإجابة التي يقترحها التناول التاريخي السابق، هي أن هذه العوامل تحولت إلى جدل سياسي وثقافي أساسي بفعل أزمة الشرعية، أزمة بناء دولة حديثة. فكما رأينا، أدت عملية التحديث في هذه البلاد إلى تآكل سريع للشرعية التقليدية (بمعنى حقوق العاهل في «ملكية» بلده)، بفعل اهتزاز هذه الشرعية نفسها في ظل الهيمنة الأوربية، فأضعفت السيادة العثمانية، بينما كانت شرعية محمد علي وخلفائه إشكالية من البداية كما رأينا. وتحت ضغط الحداثة القادمة من الخارج فُرِضت البنى الحديثة من أعلى بشكل استبدادي (وهو ما أسميه وفقا لتيموثي ميتشل[٩١] استعمارا، سواء كان داخليا أو خارجيا)، الأمر الذي جعل الآثار التدميرية المعتادة للتحديث أكثر كثافة، كما جعل الحداثة تتخذ شكلا سياسيا بشكل مباشر، لأنها أثارت مواجهات مع الحكومة القائمة بالتحديث. لذلك، سرعان ما أصبحت قضية ديمقراطية الدولة مطروحة على جدول الأعمال قبل أن تجري مقرطة تنظيمات اجتماعية أخرى كثيرة. بعبارة أخرى، أصبحت الشرعية الحديثة (بمعنى تمثيل الشعب)، مطروحة بقوة مبكرا، بفعل قيادة الدولة للتحديث وتحول أثرها على السكان من مجرد جباية الضرائب إلى تطوير الموارد وترقية السكان وضبطهم، إلى آخر ما تناوله فوكو في تصوره عن السلطة الانضباطية[٩٢].

على هذا النحو، صارت الدولة الحديثة نظاما استبداديا يفتقر إلى هيمنة القوى الاجتماعية القادرة على تدعيم الدولة في الداخل. وأدى التسيس السريع بفعل التدخل الاستعماري إلى بزوغ قوى التحديث السلطوي، وعلى رأسها الإنتليجنسيا، خادم الدولة، ووجدت أقوى طبقة أنتجتها الحداثة، أي طبقة الأعيان (وامتداداتها في الصناعة والتجارة)، نفسها عاجزة عن مواجهة التناقضات بين السراي والشارع المديني والاحتلال (بالمعنى الواسع: التدخل الأجنبي شاملا الامتيازات الأجنبية الموروثة من العثمانيين)، لأن الحركة الوطنية تجاوزتها أصلا. وفي ظل الأزمة أطلت القوى اللا سياسية على الساحة، قادمة بطبيعة الحال من صفوف الإنتليجنسيا المتوحدة مع فكرة جعل جهاز الدولة الحديثة الذي خلقها واستعملها قويا مستقلا يعلو فوق المجتمع وصراعاته، في مواجهة الطبقة الوحيدة القادرة، نظريا ومن حيث قوتها الواقعية، على تأسيس الدولة المصرية الحديثة، لتنادي بنوع من «دولة سلطانية حديثة» على حد تعبير ياسين الحاج

ح[٩٣]، ولكن دائما باسم الهوية، لاستعادة ذات أصيلة، جرى اختراعها وفقا لمعايير
اثة نفسها، مع المطالبة بالحداثة باعتبارها مجرد تكنولوجيا، أدوات بلا هوية، يمكن
مالها لصالح أية فكرة أيا كانت.

خلاصة، أن قوى الحداثة الأوربية كانت أفقا ومصدرا للتقدم، وفي نفس الوقت
أمامه، سواء من خلال الامتيازات الأجنبية، أو الاحتلال البريطاني، أو الدولة
ديثية الاستبدادية. وكان الاستعمار (بهذا المعنى الواسع) سببا جوهريا لنضج
ى اللا سياسية، بل وثورة ١٩١٩ نفسها التي أضعفت النظام الخديوي القائم،
قا حال دون مواصلة الصراع للنهاية، وصولا إلى تشكُّل قوى الهوية اللا سياسية.
، الهوياتية السلطوية الحداثة كأداة، ولكن لم تقبلها كواقعة مؤسِّسة للإشكالية
تواجهها وإجاباتها المختلفة معا، وعجزت عن أن ترى فيها أصلا وأساسا لهذه
كالية. وبالتالي كان منطقها تجاه العالم تخارجيا، «نحن» و«هم»، منطق يعد بإقامة
، جديد تماما (وله جذور قديمة في نفس الوقت) بمجرد التخلص من الـ«هُم»،
ن حداثتنا الخاصة أو الخصوصية من «النحن» المطهرة من الشوائب.

*

ذا كانت الحداثة الاستعمارية العامل الأعمق تأثيرا في تاريخ الحداثة المصرية، شاملة
ام السياسي، وإذا كان من المستحيل تجنب العالم الحديث كإطار ومحدِّد جوهري
ركة السياسية، كمبدأ وكأفق، أيا كان الطرف المنتصر في البنية السياسية المحلية،
ى كل الأصعدة... إذا كان الأمر كذلك، كيف يمكن التعبير عن هذه الفكرة نظريا؟

وضح إشارة صادفتها في هذا الاتجاه وجدتها في كتاب لسعد زهران، برغم أنه
ر بتيار الهوية بصفته عضوا مؤسِّسا لتنظيم «الراية» الشيوعي. وفقا لطرحه لما
اه «أصول السياسة المصرية»[٩٤]، تتمثل الأركان الأساسية للسياسة المصرية في
براطورية (ويعني بها القوى المسيطرة في النظام الدولي وعلى المنطقة بالذات[٩٥])
صر (النظام الحاكم) والأعيان (الطبقة المالكة والمسئولة عن الإدارة المحلية
د)، ليضاف إليها بعد الحرب العالمية الأولى ما أسماه «الطبقة المتوسطة»، قاصدا
ساسا الإنتليجنسيا (الأفندية) ومنظماتها التي أشرتُ إليها مرارا: الحركة الشيوعية

والإخوان ومصر الفتاة والطليعة الوفدية[٩٦]. أما «الرعية» فلم يكن لها دور سياسي إلا حين يقودها الأعيان أو يستدعونها للصراع ضد الإمبراطورية أو القصر أو كلاهما.

ما يعنينى من هذه الفكرة هو ما تنطوي عليه من وضع «الإمبراطورية»، أي ما يسمى عادة البُعد الدولي، كطرف مؤسِّس في النظام السياسي المصري. والمقصود بالإمبراطورية هنا ليس الدولة العثمانية أو الاستعمار البريطاني، مثلا، بالذات، بل مشهد القوى العالمية المسيطرة، خصوصا على المنطقة. وأهمية هذه الفكرة بالنسبة للحظة الناصرية، ولتاريخ مصر الحديث عموما، هي أنها تؤسس فكريا لواقع ظهور «العالم» كشبكة قوى وعلاقات واسعة وفعالة ويومية واندراج البلاد فيها.

ما لم يقله زهران هو أن هذه الرؤية تعني أن أي تحرر وطني إنما هو تحرر **من داخل «الإمبراطورية»**، بهذا المعنى الواسع، أي من داخل العالم المعولم. بهذا المعنى يقوم التحرر في مواجهة الإمبراطورية، نعم، ولكن أيضا داخلها، ولا يمكن أن يكون هدفه الخروج منها، لأن الإمبراطورية، بالمعنى الواسع، ليس لها خارج. الهدف الممكن هو المناورة لتعديل الأوضاع. ومن جهة أخرى، الإمبراطورية موجودة في الداخل، ليس فقط كضغط استعماري أو اقتصادي أو ثقافي، ولكن أساسا لأن فكرة التحرر الوطني نفسها، أي الدولة المستقلة ذات السيادة، المعبرة عن «الشعب»، وحتى فكرة الخصوصية التي تحاول إغلاق الدائرة على الداخل، أو حتى فكرة «الحضارة الإسلامية»، وفكرة الحضارة عموما، ليست إلا أفكار الحداثة والعالم الذي شكلته، ولا جذور لها سوى قيم المساواة والحرية التي قام عليها العالم الحديث، بحيث لا يمكن تصور وجود هذه الأفكار، بما في ذلك هوياتية الثلاثينيات وما بعدها (كما رأينا)، إلا داخله وكجزء منه وأثر من آثاره، برغم إنكارها لهذا الواقع على صعيد المُثُل والمبادئ.

لكن أيضا، والأهم، لأن التحرر في الداخل والخارج لا يمكن أن يحدث خارج التقسيم العالمي للعمل والتبادلات الدولية، العسكرية والاقتصادية والثقافية وغيرها، ولأن الكيان المتحرر ليس في الحقيقة سوى شبكة تفاعلات، لا هوية مصمتة. وحتى على المستوى العسكري البسيط للاستقلال، أي الحيلولة دون الحكم الاستعماري المباشر، لا تملك أية دولة صغيرة، حتى لو كانت متقدمة كالدانمرك أو النمسا مثلا،

عن نفسها بقوتها الذاتية، لا من حيث إنتاج السلاح ولا حجم هذا الإنتاج وحجم
ـ، وإنما تدين بوجودها المستقل سياسيا إلى مجمل التوازنات وشبكات المصالح
ة والمفاهيم التي يقوم عليها العالم الحديث.

*

ـدة أخيرة إلى الهوياتية المؤسِّسة لنظام يوليو: إذا كان الوضع كذلك، تكون
الهوياتية عبارة عن إنكار للوقائع الأساسية للغاية لتاريخ العالم وتاريخ البلاد.
ليس معنى ذلك أنها خطأ وقع فيه بعض الناس، بل كان عَرَضا لمشكلة الشرعية،
ـموجبه فكرة الأمة (أي السكان ككيان ثقافي) محل فكرة الشعب (أي الجماعة
ـية)، لتصبح هي بذاتها جماعة سياسية افتراضية قائمة على الهوية، تطالب بتوجيه
ل السياسي بمجمله. ولما كان ذلك مستحيلا، تتجلى الهوية كاحتجاج، لا كثورة
ـال، باسم أمة يجري تخيلها ككتلة واحدة، يقال إنها مختلفة في كينونتها جوهريا
مبادئ التي يقوم عليها العالم الحديث وعليها أن تواجهه، لتصبح الدولة في هذا
ـ تجسيدا لتصور ثقافي عن السكان، وظيفتها هي الدعوة لهذه الثقافة وحمايتها،
في الداخل، أي حمايتها من الضغوط الخارجية أو الانحرافات الداخلية، أو
خارج، باستكمال مهمة توسيع الدولة لتنشر «رسالتها» (التي لا يُشترط أن تكون
فقد تكون عربية، أو الوسطية العالمية بين الروحانية والمادية... إلخ). وقد يشطح
ـطموح إلى تصور إمكان إصلاح العالم انطلاقا من هذه الفكرة الثقافية المحلية
ـلى المدى البعيد ومن خلال الدولة، لمجرد أنها تعتبرها «الفكرة الصحيحة»،
ـة بألف لام التعريف. ومن الناحية الفكرية يُنتج هذا التصور مصطلحات من قبيل
تقلال الحضاري».

ل هذه التصورات لا تؤسس دولة، مهما تسيَّست (وأداة تسيسها عنف النخبة كما
)، وإنما تنشط في إطار دولة، لأن الدولة الحديثة هي بالضرورة دولة الشعب، لا
وبسبب عجزها السياسي بالذات، يكون تفاقم تأثيرها إيذانا بأزمة تعصف بالمجال
ـي بمجمله. يقتحم «سؤال الهوية» بمختلف إجاباته (عربية ومصرية وإسلامية)
ل السياسي ليطرح مطالب نابعة من «الضمير»، من «المبدأ»، من «الذات»، إلى

آخر ذلك، بما يفضي إلى تدمير هذا المجال بفعل المطالب اللاعقلانية والمزايدات. ولكن أصوات الهوية مهما ارتفعت لا تستطيع أن تقيم دولة بديلة. فقط تفسح الطريق لكي تتجلى الأزمة في نظام جديد، تفسح لقوة هامشية لتستولي على الدولة الخديوية ـ الملكية، بالذات لأنها ليست قوة سياسية على الإطلاق، لأنها قوة المبادئ المجردة اللا سياسية، قوة الشبح، قوة هوية ولكن غير محددة بما يكفي.

كان ما أنقذ بقايا الدولة المصرية هو بالتحديد افتقار الشبح الذي أطاعه الضباط للتفاصيل اللاعقلانية المهولة التي تملأ شراع قوى الهوية المصرية والإسلامية. كان إنقاذا بثمن فادح، هو إلغاء المجال السياسي بمجمله قربانا لهذه الاتجاهات السلطوية، بما يمهد الطريق للتخلص منها أو توظيفها وفي الغالب كلاهما معا. لقد طلبوا دولة المبادئ، وها هي فتحت فاها الواسع وابتلعتهم.

هذا الخلط بين الأمة والشعب، وبين الثقافي والسياسي عموما، الذي تجسد في شيء فقير اسمه «العمل السياسي» كما رأينا، يقدم من ضمن ما يقدم مكاسب معنوية تخص «سؤال الهوية»، يقدم نوعا من الفخر الأعمى الذي يتصور كل نصر سيادة عالمية أو مقدمة لها، ويشبع غرائز الجماعة الثقافية في نفس الوقت الذي يخصي فيه الجماعة السياسية. وحتى حين يفشل في إشباع هذه الغرائز، بالهزائم مثلا، لا يكون المطروح عند هذا التيار سوى إعادة صياغة سؤال الهوية نفسه مرة أخرى، ليصبح إسلاميا بعد أن كان مصريا، أو ليصبح مصريا بعد أن كان عربيا، أو ليصبح خلطة مناسبة من العروبة والإسلام... إلخ؛ ليستمر التخبط في شبه حرب أهلية باردة بلا معنى إلى أن يقضي الله أمرا.

هنا نكون قد وصلنا إلى أعمق تفسير يستطيع هذا الكتاب أن يقدمه لظهور الشبح المؤسِّس لنظام يوليو.

هوامش الفصل التاسع

(1) Hussein, Mahmoud, Class Conflict in Egypt 1945 - 1970 (Monthly Review Press, N' and London 1973).

(2) Ibid., ch. 3.

(3) Ibid., p. 126.

(4) Ibid., p. 102.

(5) Ibid., p. 106.. التشديد من عندي.

ظر مداخلته في حلقة نقاش مطولة صدرت في: ملف عبد الناصر بين اليسار المصري وتوفيق الحكيم دار القضايا، بيروت ١٩٧٥)، ص ٣٣٠. وانظر رأي كاتب وسياسي ماركسي آخر، هو أبو سيف يوسف، نيث شخص النظام باعتباره سلطة البرجوازية الصغيرة في ص ٣٢٩. وانظر أيضا رأيا ينسب النظام إلى حالف عام للبرجوازية، انتهى مع التأميمات لاستبعاد البرجوازية الكبيرة، أيضا على أساس نظرية من مستفيد في: ط.ث. شاكر، قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر (دار الفارابي، بيروت .ت. -حوالي عام ١٩٧٣)، الفصل الأول، وخصوصا ص ٢٠ - ٢٣.

لخص باحث في العلوم السياسية، أجرى مقارنة بين دراسات مختلفة عن نظام يوليو، الفكرة قائلا: لا يمكن التسليم بأن نتائج السياسات هي أسباب تبنيها»: Denoeux, Guilain, State and Society in Egypt (review essay), in: Comparative Politics Vol. 20, No. 3 (Apr., 1988), p. 359 - 37.

Hrair Dekmejian, «Marx, Weber and the Egyptian revolution", in: Middle East Journal no.2, spring 1976, p. 158 - 172. See p. 170 - 17.

ن المقالات المهمة ضمن هذا الاتجاه: Auda, Gehad, «The state of political control: The case of Nasser 1960 - 1967", in: The Arab Journal of the Social Sciences, Vol.2, No.1 (Apri 1987), p. 95 - 11.. والمقال يناقش آليات السيطرة السياسية ليقرر من خلال تحليل صراع عبد الناصر ع عبد الحكيم عامر ودور شمس بدران أن «نظام الوصاية» كان تأثيره هو إعاقة تغيير نمط شرعية النظام يصبح أكثر تماسكا وفاعلية واستمرارية. أما معنى النظام عنده فمشتق من هدف مجرد، هو التحديث. النتيجة بالتالي هي الكلام عن فشل النظام، بقياسه على هدف التحديث، لا عن طبيعته التي تحققت بالفعل.

انظر مثلا الدراسة الممتازة التي اعتمدت عليها كثيرا في كتابة الفصل الأول: Joel Gordon, Nasser's Blessed Movement.

(11) Beattie, Kirk J., Egypt during the Nasser Years.

(12) Bianchi, R., Unruly Corporatism: Associational Life in Twentieth-Century Egypt (Oxford University Press, NY - Oxford 1989).

(13) Ibid., p. 77 ff.

(14) Dekmejian, Hrair J., Egypt under Nassir.

(15) Ibid., ch. 10.

(16) Dekmejian, Hriair, «Marx, Weber and the Egyptian revolution", p. 167.

(١٧) وهناك في الواقع دراسات أخرى عديدة أفادتني كثيرا، ليس فقط من حيث ما بها من معلومات، ولكن أيضا ما طرحته من مفاهيم لها علاقة وثيقة بأطروحة هذا الكتاب، مثلا مفهوم النظام اللا سياسي في: "Heaphey, J.," The organization of Egypt". وهو يقول إنه في هذا النموذج تتصور النخبة الحاكمة «البلاد وفقا لنموذج تنظيمي، تُعزي فيه الحريات إلى الشعب ككلية في دولة قومية. فما من شخص أو جماعة يمن أن تحقق كسبا ما لم يكسب التنظيم [أي الأمة كتنظيم]. في مثل هذا الوضع يكون المنطق الإداري أكثر واقعية من المنطق السياسي»: ص ١٧٧.

(١٨) الكتب في هذا الموضوع كثيرة، انظر مثلا: عبد العظيم رمضان، الفكر الثوري في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو (سلسلة مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٤).

(١٩) طارق البشري، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، ص ٣٧ - ٥٠. وهو يعود إلي وقت إنشاء الجيش الحديث في عهد محمد علي. ولكن انظر أيضا: سعد زهران، في أصول السياسة المصرية: مقال تحليلي نقدي في التاريخ السياسي (دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٥)، ص ١٩٠ وما بعدها.

(٢٠) انظر النظرية في: Huntington, Samuel P., Political Order in Changing Societies, (Yale Univ. Press, New Haven and London, 1971).

(٢١) في هذا الصدد استرشدت بطريقة ماركس الذي تناول في كتابه «رأس المال»، التراكم البدائي الذي يولِّد الرأسمالية من داخل الإقطاع في نهاية الجزء الأول من كتابه الشهير، أي بعد شرح مفهوم رأس المال.

(٢٢) ثمة محاولة لعاصم الدسوقي في هذا الصدد، حيث انتهى إلى أن «البحث في تاريخ مصر الاجتماعي وتطوره يمكن أن يأتي من خلال مفهوم الحاكم ـ الإله»، وبالتالي أهمية دراسة «انتماءاته الاجتماعية وارتباطاته المصلحية لتفسير خطواته وسياساته التي تؤثر على البناء الاجتماعي». وهو يسميه أيضا «الفرعونية»، و«مدخل السلطة الفوقية لفهم المجتمع»: «البحث عن نظرية لتاريخ مصر الاجتماعي: إشكالية المقارنة والفرضيات»، في: بيتر جران ورءوف عباس (محرران)، التاريخ المقارن للشرق الأوسط: حلقة بحثية (المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٥)، ص ٤٣. وبهذا المنطق يحوِّل الباحث انفصال الدولة إلى مبدأ تحليلي، أي يلغي سؤال علاقة الدولة بالمجتمع مفترضا أنه لا محل له، اللهم إلا من حيث الأصول الاجتماعية للحكام.

(٢٣) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ (دار الشروق، القاهرة ١٩٨٢).

(٢٤) طارق البشري، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، ص ٢٠.

(٢٥) نفسه، ص ٢١.

(26) Gordon, J., «the false hopes of 1950: The Wafd's last hurrah and the demise of Egypt's old order", in IJMES, vol. 21 (1989), (p. 193 - 214).

(27) Jankowski, James P., Egypt's Young Rebels (Hoover Institution Press: California p. 101.

ارق البشري، الحركة السياسية في مصر، ص ٥١٤.

سه، ص ٥٣٦ - ٣٨.

ظر تحليلا شيقا لسياسات هذه الوزارات في: Gordon, Joel, «The myth of the savior: Egypt's 'just tyrants' on the eve of revolution, January - July 1952,» Journal of the America Research Center in Egypt, vol. xxvi, 1989, pp. 223 - 23.

(31) Jankowski, Rebels, p.31.

بد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر، ج٣: ١٩٣٧ - ١٩٣٩ (الهيئة المصرية العامة كتاب: القاهرة ١٩٩٨) ص ١٧٨ - ١٨٠.

(33) Jankowski, Rebels, p. 19.

صف أحد الباحثين الفارق بأنه لا يتعدى الفارق بين جيلين: علي شلبي، مصر الفتاة ودورها في سياسة المصرية ١٩٣٣ - ١٩٤١، ط١ (دار الكتاب الجامعي، القاهرة ١٩٨٢)، ص ٣٨٩ - ٩٢.

(35) Jankowski, Rebels, p.46.

(36) Jankowski, Rebels, p.48 - 49.

(37) Jankowski, Rebels, p.49 - 51.

بد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية، ج٣، ص ١٩٦. وتدريجيا انتشرت هذه الفكرة بين كثيرين لم عرف عنهم أي انتماء لمصر الفتاة، انظر مثلا بالنسبة لسيد قطب قبل تحوله الإسلامي: شريف يونس، سيد قطب والأصولية الإسلامية، ص ٥٧ - ٦١. فنجد عنده نفس المزيج من احتقار الغرب والدعوة لإيمان بالنفس ورفض الأحزاب والدعوة للحضارة الروحية.

بد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية، ج٣، ص ١٨١ - ٣؛ Jankowski, Rebels, p.13.

حمد حسين، «من أجل الله والوطن ومن أجل الملك»: مصر الفتاة في ٢٢/٦/١٩٣٩. نقلا عن: فسه، ص ١٩٩. وانظر أيضا ص ٢٠٣، حيث يقتبس قوله الذي يدعو فيه لتحرير البلاد «من ربقة لاستعباد لهذا الصنم المعبود بالباطل».

(41) Jankowski, Rebels, p.61 - 67.

بد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية، ج٣، ص ١٨٦. انظر أيضا ص ٢٠٤، حيث يعد أحمد حسين نصر شامل على الاستعمار في مدى عام أو عامين بمجرد جعل التجنيد إجباريا.

علي شلبي، مصر الفتاة، ص ١٠٨ - ١١٣. والمجاهدون هم الأعضاء النشطون، بخلاف من يدفعون شتراكات فحسب.

(44) Jankowski, Rebels, p.17 - 18.

(45) Ibid., p.39.

علي شلبي، مصر الفتاة، ص ١٠٧.

حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية (دار الكتاب العربي، القاهرة د.ت.) ص ٤٩ - ٥٠. التشديد ن عندي.

عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية، ج٣، ص ٢٩٩. التشديد من عندي. انظر أيضا ص ٣٠٦.

(٤٩) نفسه، ص ٣٠٧ - ٨.

(٥٠) نفسه، ص ٣٠٨ - ٣٠٩.

(٥١) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر، ص ٥٢ - ٥٨، ٦٦ - ٦٧.

(٥٢) شريف يونس، سيد قطب والأصولية الإسلامية، ص ١٩٣. انظر أيضا: زكريا سليمان بيومي، الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية: ١٩٢٨ - ١٩٤٨ (مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٧٩)، ص ٢٥٧ - ٨، ص ١٤١ - ٢.

(٥٣) عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية، ج٣، ص ٢٠٢. وكان أيضا مرتبطا بعزيز علي المصري، أحد كبار الضباط الذي كان مصدر إلهام ومثل أعلى لكثير من الضباط الأحرار.

(٥٤) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر، مقدمة الطبعة الثانية، ص ٥٢.

(٥٥) فتحي رضوان، عصر ورجال، ج٢ (الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٠٣)، ص ٣٠ - ٣١. وقد صدرت طبعته الأولى عام ١٩٦٦. والكتاب بأكمله موجه للتشهير بمثقفي وسياسيي هذه الأحزاب، وتعليق فتحي رضوان عام، لا يقتصر على هذه الفترة. فحين كان تلميذا لم يكن إسماعيل صدقي قد شكَّل وزارة بعد.

(٥٦) عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية، ج٣، ص ٢٢٧ - ٨.

(٥٧) انظر مذكراته: عبد العزيز علي، الثائر الصامت (دار المعارف، القاهرة ١٩٧٨). وكان آخر أنشطته اتصال تنظيم إخواني للعنف به ليقودهم في منتصف الستينيات، ولكنه طرح عليهم شروطا لم يقبلوها، فاتجهوا إلى سيد قطب: انظر محضر استجوابه في قضية تنظيم الإخوان عام ١٩٦٥.

(58) Jankowski, Rebels, p. 1 - 3.

(59) Ibid., p. 4 - 5.

(60) Safran, N., Egypt in Search of Political Community: An Analysis of the Intellectual and Political Evolution of Egypt, 1804 - 1952 (Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts 1961) p. 148 - 50.

(61) Jankowski, Rebels, p.96.

(٦٢) ليس فقط بقبول المتطوعين للكفاح، ولكن أيضا بالتحريض على مهاجمة البارات والسينمات، وإرسال أفراد لمراقبة السفارة البريطانية ومعرفة من يزورها والتهديد بضربهم بالأحذية، واتهام الوزراء باللهو في المراقص إلى غير ذلك من الأساليب التحريضية. انظر: Ibid., p.95 - 100.

(٦٣) ماريوس كامل ديب، السياسة الحزبية في مصر: الوفد وخصومه ١٩١٩ - ١٩٣٩ (مؤسسة الأبحاث العربية ودار البيادر، بيروت والجيزة ١٩٨٧)، ص ٤٢ - ٣، ٥٩، ١١١، ١١٧.

(٦٤) نفسه، ص ١٣٠ - ١.

(٦٥) عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية، ج٣، ص ٢٣٠ - ٣٣.

(٦٦) علي شلبي، مصر الفتاة، ص ٢٤٤.

(٦٧) نفسه، ص ٢٤٣.

(٦٨) عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية، ج٣، ص ٢٢٩.

(٦٩) علي شلبي، مصر الفتاة، ص ٢٥١.

(70) Jankowski, Rebels, p. 61 - 63.

ى، ربط خالد محيي الدين بشكل مباشر بين إعجابه بمجلة «الصرخة» التي كان يصدرها أحمد حسين
صراره على دخول الكلية الحربية، برغم أنه لم يكن يوما عضوا في «مصر الفتاة» وتوابعها: خالد
يي الدين، والآن أتكلم، ص ٢٥ - ٢٦. وقد تكون كلمات أحمد حسين أيضا لها علاقة بما يعبر
، صلاح نصر من احتقار للديمقراطية لأن اهتمامات أي شعب تافهة، بما في ذلك شعوب أوربا:
كرات صلاح نصر، ج١، ص ٢٩.

(72) Jankowski, Rebels, p.110 - 111.

(73) Ibid., p.107 - 109.

رق البشري، الحركة السياسية في مصر، ص ٣٨٠ - ٨٢.

لر تعدادا للإجراءات الإصلاحية قبل ١٩٥٢، ولكن من وجهة نظر ناصرية، في: عاصم الدسوقي،
صر في ثلاثين عاما»، في: محمد صابر عرب ورءوف عباس حامد (إشراف)، خمسون عاما على
رة يوليو ١٩٥٢: أبحاث الندوة الدولية التي عُقدت في الفترة من ٢٠ - ٢٢ يوليو ٢٠٠٢ (مطبعة دار
كتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٣)، ص ١٨ - ١٩.

جع عرضا لها في: عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي، ص ٦٧ - ٧٣.

ما يتعلق بالضغوط البريطانية وأثرها على الأزمات التموينية للسكان، راجع مثلا: عبد العظيم
ضان، تطور الحركة الوطنية، ج٤ (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩)، ص ١٦٠ -
١٦، ١٦٨ - ١٧١.

رن أيضا مع سيد قطب، حيث توصل في نهاية الخمسينيات إلى أن كل المطلوب هو تكوين «عصبة
منة» بالغة الطهر تتولى السيطرة على البلاد، والعالم ككل لاحقا، أي باستعمال السلطة في فرض
لنظام السليم»: شريف يونس، سيد قطب والأصولية الإسلامية، الفصل الرابع.

حبت مصر الفتاة بالحزب القومي السوري، أعنف أحزاب سوريا ولبنان، باعتباره امتدادا لها: على
ي، مصر الفتاة، ص ٢٤٧. وقدَّم نائب رئيس مصر الفتاة، وكان في العراق آنذاك، تأييدا صريحا باسم
زب لحركة رشيد عالي الكيلاني ودعا المصريين للثورة من هناك: Jankowski, Rebels, p. 84.

ظر: خالد فهمي، كل رجال الباشا: محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة، ترجمة شريف يونس (دار
شروق، القاهرة ٢٠٠٣).

ناك روايات تاريخية كثيرة عن معاهدة لندن والفرمان السلطاني المنفذ لفكرة الولاية الوراثية والخلاف
ليه. انظر أكثرها شيوعا في: عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ط٥ (دار المعارف، القاهرة
١٩٨)، ص ٢٨٥ - ٣١٥.

بار باشا، مذكرات نوبار باشا، ترجمة جارو روبير طبقيان (دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٩)، ص ٥٠.

اول شفيق غربال في كتابه «محمد علي الكبير» أن يقدم جهود محمد علي كمشروع لإحياء الدولة
عثمانية (دار الهلال، القاهرة، أكتوبر ١٩٨٦). وهو طرح مشكلاته كثيرة، ولكن حتى بفرض التسليم
، لم يتحقق عمليا.

صفة عامة يميل الاستعمار البريطاني إلى قبول التوازنات الاجتماعية القائمة وتغييرها بحذر وبإجراءات
تأنية، بينما يميل الاستعمار الفرنسي إلى تدعيم النخب المتعلمة الحديثة، عبر برنامجه في نشر الثقافة
فرنسية «التحررية الاستعمارية»، إن جاز التعبير، وإجراء تغيرات أعنف وأوسع.

(٨٥) يمكن أن نجد أصول هذا التصور، أي استعمال أوربا للحد من السلطة الاستبدادية للخديو باعتبارها مدمِّرة للبلاد في مذكرات نوبار باشا (سبق ذكرها). كان مشروع نوبار هو أن تكون للمحاكم المختلطة ولاية شاملة، وفي نفس الوقت تكون تابعة للحكومة المصرية، لا تعينها الدول الأوربية.

(٨٦) طارق البشري، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو. والاقتباسات التالية من صفحتي ١١٢ و١١٣.

(٨٧) نفسه، ص ١١٧.

(٨٨) نفسه، ص ١١٨.

(٨٩) مثلا، كتاب رئيس غانا أحمد سيكوتوري: السلطة الشعبية، وهو يتناول الهوية الإفريقية كأساس للنظام الجديد.

(٩٠) طارق البشري، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، الفصل الخامس: «أزمة النظام».

(٩١) انظر: تيموثي ميتشل، استعمار مصر، ترجمة أحمد حسان وبشير السباعي (سينا للنشر، القاهرة ١٩٩٠).

(٩٢) راجع مثلا: ميشيل فوكو، المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن، ترجمة على مقلد (مركز الإنماء القومي، بيروت ١٩٩٠).

(٩٣) ياسين الحاج صالح، «مذاهب المفكرين السوريين في (الدولة العربية): تفحص نقدي»، في: «كلمن»، فصلية ثقافية، العدد صفر، بيروت ٢٠١٠)، ١٨ - ٤١. ولكن المقال لا يتناول الدولة المصرية بصفة خاصة. وقد وصف عديدون في مصر دولة الضباط بأنها دولة مملوكية محدثة، بناء على نظام توزيع السلطة الذي أسماه عبد الناصر نفسه «إقطاعيات».

(٩٤) انظر: سعد زهران، في أصول السياسة المصرية، الباب الأول والصفحات الأولى من الباب الثاني.

(٩٥) الواقع أن سعد زهران يرى الموضوع كإطار عام لتاريخ مصر منذ فتح الإسكندر المقدوني، وهو ما يُغفل في تقديري الأهمية الحاسمة لظهور الحداثة والعالم الحديث: العالم بوصفه للمرة الأولى كلا مترابطا.

(٩٦) يبدو لي أن هذا التحديد من جانب سعد زهران، بالإضافة إلى هجومه على القيادات اليهودية في بعض المنظمات الشيوعية، مرتبط بتاريخه الشخصي كأحد مؤسسي لتنظيم الراية الذي كان يتعامل مع هذه الحركات ويعادي التنظيمات الشيوعية الأخرى.

الناصرية في التاريخ

ظام يوليو لكي يقود السكان في عملية فرار من ماض مكروه بالكامل (في رأي
). أما المستقبل فكان في خطوطه العريضة متابعة أوهام ساخطي الثلاثينيات
ينيات في إرساء دعائم ثابتة لدولة نشطة ومزدهرة وموحدة وقوية على أساس
ـة السلطوية، الوطنية بشكل عام. وفي ضوء التحليل التاريخي السابق، يبدو نظام
ثابة تكثيف لهذا الماضي، لمشكلة عميقة في صميم التطور التاريخي لشرعية
أنتجت هذه الرؤية الهوياتية وأتاحت لأنصارها فرصة تحطيم النظام السياسي
مع العجز الشامل عن مواجهة مشكلات إقامة الدولة الحديثة.

رأى طارق البشري أن العسكر كانوا استجابة إيجابية لظرف تاريخي يتعلق
ـ الوطني، ولكن من الواضح أن حفنة ضباط وطنيين بلا ظهير سياسي لم يكن
ـها حل الأزمة التي عجز الوفد عن حلها لمجرد أنهم حسنو النية. كان المتاح
ـ البداية مجرد تخفيفها بتحويلها إلى أزمة مزمنة. لم يأت الضباط معهم بقوة
أو اجتماعية جديدة إلى السلطة، بل أتوا معهم فقط بالمبدأ، بالنداء الذي يطالب
الساحة لكي تحل أحلام المجد وتتحقق، بشرط أن يصمت الجميع.

ـ خلاف رؤية البشري، كان الضباط أبناء تمزق عميق في النظام السياسي بين
مهوري كامن منذ عهد ثورة ١٩١٩، وميل مَلَكي دستوري أجهضه الاحتلال
ـب والشارع من جانب آخر، وميل أوتوقراطي أو «سلطاني» محدث، تمثل في

المؤسسة الملكية ورجالها وتيارات الهوية التي التفت حولها. فكان صعود «الضباط الأحرار» تتويجا لأزمة الشرعية، لأنه قام بالتحديد على زواج الشبح العقيم الذي كان نتاج الأزمة وعنوانها من مؤسسة السراي.

بذلك كان نظام ٢٣ يوليو وليد شروخ عميقة في العملية الطويلة المعقدة لبناء الدولة المصرية الحديثة وبنيتها الاجتماعية والسياسية، التي كانت أزمة ما بعد الحرب العالمية الثانية آخر تجلياتها. كانوا أبناء صعود الهوياتية الناتج عن الأزمة، لا صعود قوة اجتماعية جديدة لها مشروع سياسي وقدرة على بناء دولة. فلا عجب أن تكشفت الناصرية، ذلك الحكم اللا سياسي، عن عَرَض تاريخي لأزمة بناء الدولة الحديثة في البلاد، فكانت طبيعتها نفسها، شاملة أهدافها ووسائلها ونتائجها، بمثابة استعراض مزمن، وبالتالي مخفف، لعقم النزعة الهوياتية المتأصلة في مشكلات التحديث.

كانت ميزة تنظيم «الضباط الأحرار» بالمقارنة بتنظيمات الهوية في الجيش هي انفصاله عنها تنظيميا وغموض فكرته حتى بالمقارنة بأفكار الهوياتيين الغامضة. وقد أتاح له ذلك أن يقيم نظاما، ليس فقط لأن استقلاله أتاح له ضرب القوى ببعضها البعض، ولكن لأنه مكّنه من أن يعبر عن الجيش كقوة عسكرية على اختلاف توجهات ضباطه، وبالتالي أن يتصرف باعتباره جزءا من جهاز الدولة، ثم باعتباره الجهاز نفسه. وكان معنى ذلك أن يحل، لا محل القوى الهوياتية العاجزة سياسيا، بل محل السراي، المؤسسة الحاكمة، التي استولى عليها. كانت السراي على خلاف قوى الهوية شيئا حقيقيا، محور جهاز الدولة، لا مجرد مشروع ثقافي لأمة متخيَّلة.

كانت السراي على مدى الفترة التالية لقيام دستور ١٩٢٣، وبشكل أكبر بعد معاهدة ١٩٣٦، قد نجحت في مراكمة نفوذها باستغلال التناقضات والصراعات داخل الطبقة المالكة وظروف الاحتلال. فكسبت، خصوصا في عهود وزارات الأقلية ووزارات القصر، حق تعيين الدبلوماسيين بغير إقرار وزير الخارجية، وأصبح رأيها مرعيا أو مقدما في الوظائف الكبرى التي يتم التعيين فيها بمرسوم ملكي، فتغلغل نفوذها في مصالح الحكومة ودواوينها، واحتكرت تعيين قائد عام الجيش، وفي كثير من الأحيان وزير الحربية أيضا، وبالتالي ضعفت سلطة الوزارة على الجهاز العسكري والإداري

ماسي، بالإضافة إلى تعيين كبار الموظفين الدينيين والسيطرة على المعاهد وباختصار، كما يقول محمد زكي عبد القادر، «انتقل ولاء كبار الموظفين أو الكبرى من الدستور إلى السراي»، وأحست الحكومات «أنها مجردة أو تكاد سلطة»، وأن مسئوليتها أمام البرلمان وهْمٌ لا حقيقة، بحيث اضطرت وزارة الوفد ة، في سعيها لتحييد الملك للتسليم بما لم تسلم له به من قبل[1]. وباختصار كان متزايد بالفعل نحو الحكم الأوتوقراطي وتقويض الدستور فعليا، كمؤسسات ، برغم استمراره صوريا حتى انقلاب يوليو. وكان هذا هو ما اعتمد عليه النظام ، أي تقويض كافة القوى السياسية والاعتماد على تراكمات السلطة الأوتوقراطية.

. ورث الضباط أيضا عن السراي مشروعها كما صاغه علي ماهر، الذي كان ناؤه مثل عزيز المصري، والتيارات التي جنَّدها، مثل مصر الفتاة والإخوان، عجاب الضباط أو اقتناعهم. وكان هدفهم، بعد استقرارهم على فكرة التحول رة» هو هدفها: حكم البلاد حكما إداريا وإضعاف الميراث السياسي لثورة ، والطبقات المالكة المطالِبة بنصيب في السلطة. وكانت المحصلة أن وَضَع لـ الأحرار لمؤسسة السراي بعد تجديدها تصورا مقتبسا من أفكار هذه القوى ية، بغير أن تكون أفكار أي منها تحديدا، لتصبح السراي نقطة ارتكاز مشروعهم ، الذي ورثوا إبهامه من هذه القوى اللا سياسية. بهذا الزواج، ظهر حكم السراي ـة باسم الشعب.

مل الضباط مشروع السراي بشكل أكثر كفاءة، غير مقيدين باعتبارات دستورية ه، فطبقوا مبدأ علي ماهر بشكل متطرف يقوم على تصفية الجميع. وساعد على ن الإخوان وقعوا في خطأ قاتل حين رفضوا أن يكونوا مجرد ظهير للضباط، انوا يرحبون بالتزلف للملك. وعبر بضع مواجهات، قررت السراي الجديدة ناء عن الإخوان والحصول على الشعبية بنفسها، بغير سياسة، بل بهذا الذي «العمل السياسي».

ى هذا النحو تتكشف لنا الناصرية عن كونها حلما أو شبحا حل محل الواقع بقواه ارعة. لم يكن بمقدور الحلم أن يعبئ أية قوة اجتماعية، فأخذ يطالب بولاء قوامه

إيقاف أي ولاء سياسي أصلا. وفي مرحلة لاحقة قاموا بشراء الولاء بموارد الدولة، فجمعوا حولهم جمهورا من المتنفعين دون أن يتيحوا لهم أن ينظموا أنفسهم لكي يصبحوا شيئا أكبر من أنصار أو محاسيب، ثم أخذوا يلعنون الأنصار مع شعورهم بالخيبة تحيط بهم من كل الجهات. وهكذا اضطر النظام مرغما، أثناء العملية التي أسماها «سد الفراغ السياسي»، وخصوصا بعد ترسيخ الزعامة، للعودة إلى سياسة الإنفاق من أصول نظامه لإرضاء متنفعيه («الشعب المستهلك»، الجيل الذي لا يجب أن يضحي، امتيازات أنصاره والحرس الوطني وكتائب التحرير... إلخ)، بما أفضى إلى أزمة اقتصادية حادة، ثم إلى الاندفاع نحو يونية ١٩٦٧ . كان الوفد في وزارته الأخيرة كما نتذكر يسعى إلى هذا بالضبط، أي إلى إعادة تجميع كل الأطراف بمنح كل طرف شيئا، ولكن مقابل تأييد سياسي، بينما كانت العطايا في عهد الضباط مقابل طلاق السياسة.

لقد ظن الضباط أن المبدأ وحده، بالذات وحده، حين يُسمع في صفائه، في غياب صراع السياسة، كفيل بتحقيق الأحلام، وأن الاستماع بخشوع إلى «النداء» وإخلاصهم الشخصي له سيبعث «الهوية المطمورة» التي تنتظر هذا الصوت المخْلِص والمخَلِّص، خصوصا حين يصدر عن سراي تحب الشعب، حتى ولو استبعدته من السلطة بالكامل. احتكر نداء الشبح بصوته الصامت الساحة، بعد أن ضمها عنوة واقتدارا، وأصبحت مقدسة باسمه. وأشاع الضباط، وظنوا أن هذا عهد حريتهم، حرية ندائهم، بعد أن أزيحت كل الأصوات المزعجة. ولكن هذه الحرية التي صدق الكثيرون أن الضباط تمتعوا بها كانت مقيدة وبالغة الضيق، محاصرة بين الفقر السياسي ونقص الموارد والعجز عن التعبئة وأوهام الهوياتية، محاصرة بالهزيمة الشاملة للسياسة التي ورثوها وعمقوها ثم مأسسوها. محاصرة بهم، بقدراتهم الضئيلة أمام هذا كله. كان إسكات ما اعتبروه شرا سهلا، أما إنطاق الشبح، تحقيقه في الواقع، فكان مجرد سراب هوياتي.

يتكشف لنا نداء الشبح الآن كنداء للأزمة، نداء لفكرة الهوية الفقيرة الذي لا تستطيع أن تحمله سوى قوة هامشية ضيقة الأفق، لتُنتج أثناء حركتها تلك التناقضات: الانبثاقية والهندسة الاجتماعية، الشرعية الانتقالية المجروحة والضرورية، الثورة الدائمة لأنها بلا أفق معروف، الزعامة التي تستوحي وتُبلغ الإله المتعين بالوحي الذي أرسله لها

إله مجرد، وهكذا. وعبر كل هذه التناقضات أنتجت جمهورا يعيش في عدمية
بلا قاع. ولا عجب؛ فالنظام قام بالتحديد على أن القوى القائمة لا تصلح،
ب فاسد (أيا كانت دعايتهم اللاحقة التي مجدت الشعب، فقد مجدوا في
جموع المؤمنين بـ«اسم الشعب»، لا قوى فاعلة)، بينما كانت قوته الجديدة
ح أيضا، لأنها في الواقع شِلَل متصارعة تتحدث بالنيابة عن الشعب، بوصفه
حدة ومغلقة، منتظرة قيامه من كفنه يوما ما، كما قام لعاذر بمعجزة المسيح،
«الأمانة».

ن، ماذا يعني تأسيس دولة الشبح، حالة الطوارئ، بالنسبة لقضية الشرعية
عها هذا الفصل؟ يعني العجز عن مأسسة الدولة الحديثة. لا تستطيع قوة ما،
ية أو عسكرية أو غير ذلك، أن تؤسس نفسها كقوة حاكمة في دولة حديثة ما
س الدولة أصلا ككيان أوسع منها، يستوعبها داخله، لا أن تؤسسها كأداة في
دولة التي تعتليها جماعة ما هي دولة سلطانية أو مملوكية أو بصفة عامة دولة
، يملكها طرف ما. أما الدولة الحديثة فلا يؤسسها سوى «الجمهور»، لا من
الجمهوريات من ثكناتهم. يمكن أن نسمي الدولة الحديثة دولة برجوازية.
قط لأن البرجوازية ليست كيانا تنظيميا. فالدولة تتأسس بفعل نفوذها، ولكن
عتبارها ملكية خاصة لها. تستطيع الأحزاب البرجوازية أن تؤسس دولة حديثة،
لأنها لا تؤسسها إلا ككيان يعلو عليها، تتصارع على النفوذ والموارد داخله.
لحديثة شبح أيضا، اسم، ولكنه اسم لمجال عام فاعل.

نى الدولة الشمولية التي تستحق أن تُسمى دولة حديثة، مثل الاتحاد السوفيتي
لا تؤسسها جماعة بنفسها. فالحزب البلشفي مؤسس الدولة منح السلطة
بتات، ثم سيطر عليها. وحين تم إدماج الدولة في الحزب، أخذ البناء السياسي
تي يتصدع ببطء. أما نظام يوليو فقد أسسه الشبح الفقير الذي كشف عن فقره
حدث باسم المبادئ ليبين أنه اسم قوة منظمة ليس لديها برنامج سوى الهيمنة
راث الدولة التي أسستها ثورة ١٩١٩. لقد أطبق نظام يوليو على هذه الدولة من
برنامج يتلخص في تقييد هذه المؤسسات وإخضاعها. أضاف هذا النظام أيضا

مؤسسات كثيرة، ولكنها ظلت جميعا، القديمة والجديدة، والجديدة أكثر من القديمة، خاضعة لحالة الطوارئ، فظلت دائما ناقصة التأسيس، منتقصة الصلاحيات، متعثرة، خائفة، وفاسدة بالضرورة. العلاقة بين حكم الطوارئ والمؤسسات كان من البداية نفسها علاقة شراء ورشوة مقابل استعمال وإخضاع.

بسبب فشل نظام يوليو في قطع خطوات ملموسة نحو تدعيم شرعية الدولة المصرية الحديثة، ما زالت الأفكار بشأن تجاوز نظام يوليو تدور بشكل عام حول العودة إلى الزمن القديم والبدء من هناك، وكأن هذه العقود كانت وقتا مستقطعا، بمصطلحات كرة السلة، من عملية تأسيس الدولة. العودة مستحيلة بالتأكيد، والتجاوز لن يكون ببعث مؤسسات الماضي وشعاراته. ولكن على صعيد الشرعية لا يبدو أنه قد تم حتى الآن تجاوز شيء مما أسسته ثورة ١٩١٩، ولا عجب، فقد كانت هذه آخر ثورة حدثت في تاريخ البلاد، ثورة الشعب، لا ثورة اسمه.

لكن، مرة أخرى وأخيرة، لم تكن الشرعية الانتقالية المزمنة لنظام يوليو شيئا أتى به الضباط من العدم، بل كانت من جانب كبير منها موروثة. يتلخص دور نظام يوليو في تكثيف ومأسسة كل مشكلات الشرعية التي سبقته، ليعلن نفسه بصراحة نظاما انتقاليا حسب الظروف، فكان بمثابة صك استسلام السكان وتسليم مقدراتهم السياسية لمن كانت لديهم الجرأة، لا القدرة، على الوعد بالإنقاذ. لم يكن ٢٣ يوليو ثورة، ليس لأنه كان نظاما انتقاليا، فكل الثورات انتقالية. ولكن الثورات، والثورات المضادة، انتصارات لقوى على قوى أخرى، تحمل ثمارها معها من قبل أن تبدأ، تؤسس دولة وتجلب قواها الاجتماعية إلى السلطة. أما انقلاب القلة المخلصة الذي أتى كتتويج لهزيمة كل أطراف الساحة السياسية فكان إعلانا بالإفلاس السياسي، كان انتقالا ينتقل إلى نفسه، لأنه توقُّف، توقَّف أمام معضلة بناء شرعية الدولة المصرية الحديثة، أي دولة الشعب، اكتفاء بالأمل في أن يجدَّ أثناء الانتقال جديد، بالتجربة والخطأ.

*

في هذا الإطار، يتضح لماذا طمست هذه الإيديولوجيا الهوياتية جانبا جوهريا في النظام السياسي المصري، هو جانب «الإمبراطورية» (بالمعنى الواسع الذي طرحه سعد

زهران). كان الإيهام بالاستقلال المطلق وأحلام البطولة والعظمة والمجد مكوّنا أصيلا من مكونات «اسم الشعب»، النداء. وكان هذا الادعاء هو الإجابة الهوياتية الوظيفية على أزمة شرعية مزمنة: إيهام السكان بأن السياسة تعمل لدى الثقافة، والدولة تعمل لدى الأمة بكل خيالاتها عن التفرد والعظمة اللا نهائيين، بما يضعها خارج «الإمبراطورية»، بل وكنواة إمبراطورية عربية بديلة، تقوم على قيم عربية أصيلة، لا شرقية ولا غربية، ولا وجهة لها على العموم، بل خصوصية انبثاقية. كان ما حرره الضباط هو وَهْم «الأمة»، لا «الشعب».

وكان معنى ذاك أيضا أن النظام قد حل محل الاستعمار كقوة تنظيم مستقلة تجاه السكان. لقد جلب الضباط للشعب المتفرج العزة والكرامة، وأصبح هذا هو مبرر قبول الزعامة كما رأينا. حل الاستعمار الداخلي محل الاستعمار الخارجي بهذا المعنى، أي بمعنى استقلال السلطة في مواجهة السكان. ولكن بغير أن تكون له نفس القدرات التنظيمية، وبغير أن يصنع حقا عالما جديدا، أو يقلب موازين القوى العالمية. كان منطق النظام الجديد هو الحلول كحاجز بين طرفين، أطلق عليهما الذات والآخر، ليحتكر الكلام باسم النداء، نداء الأمة، مدعيا بلورة الشعب كذات، ككيان ثقافي، كأمة، ليصارع الآخر باسمها، ويزيح بإمبراطوريته الافتراضية إمبراطورية الآخر.

والعلاقة بين إنكار الإمبراطورية والاستبداد علاقة وثيقة. فالتمحور حول العداء للخارج كان مبرر تصفية القوى الداخلية، بصفتها أعوان الاستعمار. وكان الحفاظ على هذه التصفية مرتبطا بالزعامة المتمحورة حول المواجهات الخارجية. ومن ناحية أخرى كانت تصفية النظام لقوى الداخل واحتكاره للسياسة الخارجية أساس نجاحه في توجيه بعض الضربات المفاجئة للقوى الدولية، بما ترتب عليها من انتصارات وهزائم، واقتناص المساعدات الخارجية التي أعفته من التعبئة في الداخل وأبقت الجمهور متفرجا سعيدا لفترة. وفي كل الأحوال كرست الانتصارات الأولى إيديولوجيا الهوية المتمحورة على العداء للغرب، التي أعفت الجمهور ككل من أية مسئولية، بإلصاق كل نقص بالاستعمار، مثل أسلافها في الثلاثينيات، أي ما أسميته بالتطهر الكاذب.

لقد ورث النظام جيشا ضعيفا فأخضعه لانقلابيته وأضعفه تنظيميا، وهدم تراتبه العسكري. وواجه ما أسماه أيزنهاور «الفراغ» الإستراتيجي في المنطقة، الناجم عن

ضعف الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية اللتين تولتا الدفاع عن المنطقة وإخضاعها، بمجرد المناورة التكتيكية. وبالفعل، اقتنص النظام ببراعة تكتيكية فرصة الحرب الباردة، رافعا شعار الهوية المستقلة اللا مبالية: «نسالم من يسالمنا ونعادي من يعادينا». ولكن الحرب الباردة كانت لحظة في مسار العالم، لا جنة فتحت أبوابها للبلاد ولن تخرج منها، ولا وضعا أُعِد من أجلها أو بناء على طلبها أو بقدراتها الخاصة. لكن النظام استثمر هذا الوضع في إنتاج هذا الكلام الكثير عن خصوصيته التي هي لا شرقية ولا غربية، ولا رأسمالية ولا شيوعية، أي في إقناع نفسه والجمهور بأوهام الهوية؛ فكان رده على نظرية «الفراغ» شعاراتيا فحسب. ولم يقتصر أثر ذلك على التفاعلات الخارجية، بل امتد إلى الجمهور، الذي أقنعته الانتصارات الأولى ففقد بدوره أي تصور عقلاني عن وضع البلاد في العالم، اكتفاء بالمعايير المثالية للعزة والكرامة التي تتدفق عليه مجانا، حتى ولو لم تنعكس عليه عمليا في واقع حياته، واقتنع بعزلته والفرجة على العالم من خلف الحاجز الذي أقامه النظام الجديد.

للحفاظ على هذا الوهم، لم تكن الكلمات تعكس بأمانة حتى المستوى التكتيكي لسياسات النظام. فمثلا لم يعرف الناس أن النظام خسر حرب ١٩٥٦ عسكريا وتكلف ما بين ألفين إلى ثلاثة آلاف قتيل[٢]؛ ولم يعرفوا أن تسوية عام ١٩٥٧ للعدوان الثلاثي تضمنت مرور إسرائيل الملاحي في مضيق تيران إلا حين أخذت إذاعات الأردن الموجهة وغيرها تعلن ذلك لإحراجه، فكان ذلك من دوافع المواجهة ـ المغامرة في ١٩٦٧؛ ولم يكن توازن القوى الإقليمي العسكري معروفا لدى الناس، بل جرى إيهامهم بأن النظام يمتلك جيشا جبارا لا يُقهر، أقوى من جيش إسرائيل[٣]؛ ولم تكن فترات التقارب مع الأردن أو السعودية أو غيرها من الدول التي سُميت رجعية معلنة، إلا كأخبار رسمية عن لقاءات، بغير أية إشارة إلى تغيرات في السياسة، إلا في أحوال نادرة وفي أضيق الحدود، وباسم المبادئ دائما؛ ولم يعرف الناس أن النظام كان يتلقى معونة من الولايات المتحدة إلا حين أثيرت قضية قطعها، أي في لحظة العداء حين أرسل عبد الناصر الولايات المتحدة لتشرب من بحرين[٤]؛ وكانت مفاوضات النظام غير المباشرة مع إسرائيل عن طريق الولايات المتحدة، بما تنطوي عليه من قبول مبدأ الاعتراف بإسرائيل، بشروط، سرية تماما، لم تُعرف لاحقا إلا من خلال

الوثائق الدبلوماسية الأمريكية حين تم الإفراج عنها[٥]، وما زالت مجهولة لدى معظم المتعلمين حتى الآن؛ وقبل حرب ١٩٦٧، التي كان النظام يأمل في تجنبها، اصطفت أقواس النصر تبشر الجمهور بدخول تل أبيب، بينما كان هذا غير وارد لأسباب دولية أصلا، فضلا عن التوازنات العسكرية؛ وهكذا.

كان ثمن الإنكار الأعرج هذا هو إغراق السكان ومحورة النُخَب حول إشكالية الخصوصية التي لا علاقة لها بحياتهم الواقعية، سواء من حيث البنى الاجتماعية أو أنماط الاستهلاك والعمل أو حتى احتياجات الدولة من التكنولوجيا والسلاح وغيرها. وعلى مدى إستراتيجي ضَيَّق هذا الإجراء الهوياتي حيز المناورة الإجمالي للبلاد، بحرمان السكان بمختلف أنواعهم من إجراء المناورة بدورهم على أصعدة ومستويات مختلفة، أي التفاعل الحر مع العالم الذي لم يعد ثمة وجود ممكن خارجه. لقد احتكر النظام العقل الحاسب للبلاد في العلاقة بالعالم، وأعطى الناس رؤية تستبعدهم وترسخ احتكاره هذا، وبالتالي أصبح الأمن القومي يرتكز على احتكار النظام لحق المناورة الخارجية. وحين سقطت مجموعة الأكاذيب عن الوزن العالمي للنظام، في ١٩٦٧ بالذات، واجه الناس عالَما لم يعودوا قادرين على التعرف عليه أو فهمه أو التعامل معه إلا بمنطق العداء أو الاستسلام، الانتصار أو الذُلّ[٦]، لأن الانفصال الإيديولوجي الهوياتي بين «أنا» ما و«آخر» ما كان قد تعمق بالفعل وترسخ مؤسسيا. وحين اضطر النظام لمواجهة واقع أنه لا وجود لدولة خارج الإمبراطورية، كانت قوى الداخل قد تحطمت بالفعل، ليتولى النظام وحده تقديم التنازلات لجلب المنافع من الإمبراطورية، ولكن في أقسى الشروط الناجمة عن عجزه الداخلي، وعجزه عن ملء الفراغ الذي وعد به.

*

أخيرا، الختام الطبيعي للناصرية ككل، أي كهوياتية في السلطة، كشرعية ناقصة ومتناقضة، كنظام يقبض على عنق شبه دولة حديثة، هو عبد الناصر نفسه. قدَّم الكتاب عبد الناصر من حيث هو بطل يشغل هذا الموقع في إطار نظام بطولي، نظام يحقق مكاسب للناس، معنوية ومادية، وهم في مقاعد المتفرجين، موقع نبي اسم الشعب، الناطق بلسان النداء، ورمز مؤسسة الزعامة السياسية. ولكن موقع عبد الناصر كنبي

للهوية أكثر إشكالية من هذا. فبالتحديد نظرا للموقع الذي شغله، كان هو المؤهل أكثر من غيره لإدراك مشكلات وحدود شبح الهوياتية الذي يمثله هو والنظام الذي قام على شرفه. والمنطقي أنه كان بحكم موقعه هذا الأكثر انشغالا بمعنى هذه المشكلات ومصير هذا النظام. بين الحلم الذي كان دافع إقامة النظام والواقع الذي يؤكد استحالة تحقيقه بهذه الصورة، كان عبد الناصر هو الشخصية المحورية الواصلة بينهما.

بين تجسيد الحلم ومواجهة الواقع، يمكن أن يوصف مسار حكم عبد الناصر بأنه تراجيدي. لعل هذا الجانب هو الذي يفسر أكثر من غيره شعبية عبد الناصر التي صمدت للهزائم الكبرى. وأعني بالمسار التراجيدي ذلك المسار الذي يتجه فيه البطل إلى حتفه أو هزيمته، ليس بإرادته، ولكن بفِعله، بارتكاب «خطأ» قاتل من البداية نفسها يظل يحكم مساره إلى النهاية، هو بطبيعة الحال ذلك التناقض الذي تابعتُ تطوره من الفصل الأول إلى الثامن.

وفقا لأرسطو في كتابه عن فن الشعر، لا يأتي سوء مصير البطل التراجيدي من «رذيلة فيه أو شر، لكن من خطأ في الحكم [أو الرأي]»، بخلاف الميلودراما حيث يلقى البطل الشرير جزاء شره. يكتشف البطل التراجيدي مصيره بالتدريج، ويسعى بكل قواه لكي يتجنبه، لكنه يفشل بطبيعة الحال، لأن المصير كان كامنا في حدث مؤسِّس مضى ولا مفر منه. نرى هذا النوع من الأبطال على المسرح، فلا نعرف هل نحكم لهم أم عليهم، لأننا لا نستطيع أن نحدد أصلا هل البطل هو الذي صنع قدره أم كان ألعوبة القدر. ولكن غالبا نتعاطف معهم، لأن الحياة ذاتها ورطة، لكل إنسان.

لقد بدأ هذا الكتاب مسلِّما بأن تنظيم «الضباط الأحرار» كان حركة مجموعة من الضباط الوطنيين المتمتعين بالجرأة والمبادرة، الساخطين على الأوضاع القائمة وقتها، بما جعلهم يقررون التدخل لصالح الشعب. صحيح أن عبد الناصر كان بارعا في مناورات السلطة، والأرجح من مذكرات معاصريه أنه كان محبا لها، وأن كثيرا من الضباط كانوا محبذين للديكتاتورية، وأنهم جميعا ارتكبوا أفعالا لا ترقى بحال إلى ما هو متوقَّع من البطل التراجيدي الأخلاقي في المسرح، ولكن ليس معنى ذلك أن هدف عبد الناصر كان ينحصر في ممارسة البراعة لذاتها، أو أن زملاءه أرادوا مجرد التمتع

بالديكتاتورية، بل كان لهذه السلطة معنى إيجابي من وجهة نظره ونظرهم، يرتبط بشكل عام، برغم غياب سياسة واضحة، بتحقيق الأهداف الوطنية. فإذا كان قد تبين في النهاية أن التدخل لصالح الشعب قام على تمثيل «اسم الشعب»، بالنتائج التي ترتبت عليه، فإن هذا لا ينفي، بل يؤكد، أنهم لم يكونوا راغبين في السلطة في حد ذاتها حين أقاموا تنظيمهم، ولا كان الانتقال المزمن، أي الثورة الدائمة التي انتهى إليها النظام، معروفة لديهم من البداية، ولا كانت هدفهم، ولا هم كانوا يدركون مسبقا أن حكم الطوارئ ينشئ نظاما ولكنه يخنق مشروع الدولة الحديثة، فهم، كما سبق وأوضح عبد الناصر، ليسوا ساسة، بل حملة مبادئ لا غير.

لقد بُني هذا الكتاب على دراسة مسار النظام، واستبعد فكرة أنه فشل، أي استبعد الأفكار القائلة بأن النظام ناقص أو غير مكتمل، ليس بمعنى أنه نجح فيما أراد تحقيقه، ولكن بمعنى أن نواياه وأفعاله ونتائجها المغايرة لها منطق متسق، تماما مثل اتساق نهاية البطل في التراجيديا مع بدايته التي لم تكن توحي بهذه النهاية. على هذا النحو يمكن القول بأننا أمام نظام اعتمد تدشينه بالدرجة الأولى على عَمَى جزئي لأبطاله، عمى عن عواقب بناء النظام الذي بنوه. ولكن للمرة العاشرة، ليس وصف «العمى» هنا نقدا بمعنى الذم، بل فقط تقرير واقع دخول هذه القوة من صغار ضباط الجيش إلى الساحة السياسية بغير إعداد سابق ولا رؤية واضحة.

لقد أدرك الضباط تدريجيا عواقب نظامهم وحاولوا علاجها، ولكن في إطار نفس النظام الذي أقاموه. أدركوا بعد إعلان «الثورة» في ١٩٥٣ أن الاكتفاء بأن يحكم عشرة أشخاص البلاد «وكل الشعب دا مالوش دعوة [: لا دخل له في الأمر]»، على حد تعبير عبد الناصر، معناه نشر السلبية، أي ضرب مشروعهم الإصلاحي نفسه. وكان الضباط، حتى أكثرهم ميلا للديكتاتورية، يعتبرون أن هذه الديكتاتورية انتقالية، يجب أن تنتهي إلى شيء آخر، ولكن كيف؟

تفاقمت هذه المشكلة بصفة خاصة حين أخذت الانتصارات تنحسر منذ عام ١٩٥٩، وكشف مشروع المدينة الفاضلة عن قصوراته الجوهرية. من هذه اللحظة أصبح عبد الناصر يواجه المشكلات التي صنعها نظامه، لا الماضي، فانتقد الاتحاد القومي، لأن «معنى

كلنا اتحاد قومي إن مافيش [:لا يوجد] اتحاد قومي»، وكان هذا تمهيدا لإقامة المجال الصراعي الذي تناوله الباب الثالث. وفي مرحلة لاحقة، رأينا نقده للاتحاد الاشتراكي ومجلس الأمة، والشعب المستهلك، وهي كلها من منتجاته ومنتجات نظام حكمه، لا يستطيع أن يتنصل منها، ولا أن ينسبها لملك أو لوفد أو لاستعمار.

والانطباع الذي يشاركني فيه باحث آخر(٧)، هو أن عبد الناصر بشخصه، ومن خلال كاتبه هيكل، كان أكثر عناصر النظام صراحة في ما قد نسميه «النقد الذاتي»، وصولا إلى قول هيكل إن الوصول إلى السلطة على أكتاف الجماهير يختلف عن الوصول إليها على أبراج الدبابات. صحيح أن هذا النقد لم يكن اكتشافا، وأن القدرة على النقد كانت مرتبطة تماما بالسلطة (فمن ذا الذي كان يستطيع أن يتهم عبد الناصر بأن نقده هدَّام أو بأنه «عميل»؟)، وأنه كثيرا ما كان يأتي كتمهيد لتغيير محتمل أو مقرَّر، أو كتفسير لتغيير وقع بالفعل، ولكنه يكشف عن حساسية تجاه مشكلات النظام الجوهرية.

لكن الضباط دشنوا مسارا بلا عودة. فكما قال البشري: «ليست الثورة من أعمال الترف أو الهزل، يشرع فيها الشارع ثم يتركها اختيارا، إنما هيَ أهداف بُدئ بها واستقطبت قوى وهدمت قوائم واستفزت خصاما، هي مركب من ركبه لا ينزل عنه وسط الموج إلا بمُنْزِل، كما أن من دخل حربا لا يخرج منها إلا بنصر أو هزيمة»(٨). بصرف النظر عن أن «الأهداف التي بُدئ بها» لم تكن أبدا واضحة، وسواء كان نظام ٢٣ يوليو ثورة أو انقلابا أو زعامة، كان لا بد من إكمال الشوط إلى نهايته، مهما تفاقمت المشكلات وتعثرت المسيرة.

تتمثل البطولة التراجيدية في اضطرار شخص وطني ارتقى لموضع استثنائي في تاريخ بلده (بحيث لن يستمع التاريخ منهم إلى حجة كما قال هيكل في ١٩٥٤) لأن يواجه إدراكه المتزايد لحدود نظامه، وينهمك في محاولات متكررة لعلاج العيب الخلقي الذي وُلد به، ولكن في حدود إمكانيات النظام، ليشهد تفاقم النتائج غير المرغوب فيها. لقد اتسعت الدائرة الحاكمة قليلا، وواكب ذلك مشكلات صراع «الإقطاعيات» التي تشكل منها النظام، وانفسح المجال لبعض الصراعات على الهامش «في إطار الميثاق»، وأصبح النظام بؤرة الصراعات المختلفة حول النفوذ

نيه، إيديولوجيا واقتصاديا واجتماعيا، وأصبحت «الثورة» دائمة. ولكن في النهاية، ظل «كل الشعب دا ما لوش دعوة».

كانت انقلابية الميثاق محاولة عبد الناصر الأخيرة لتجنب المصير، لتحدي قدره الخاص، وقدر البلاد التي يحكمها. ولكننا وجدناه في هذه اللحظة نفسها يشكو علنا من الأوضاع، لا نعرف لمن يشكو، ولا يعرف هو ما العمل. لقد كان يريد أن يبعث هذه البلاد كدولة إقليمية كبرى، ويسد الفراغ الذي تكلم عنه أيزنهاور، وكان مستعدا من أجل ذلك أن يقدم نفسه كتجسيد للمبادئ، كمجرد أداة لها، وأن يقول عن نفسه أنه لا يساوي شيئا مطلقا إلى جانب المبادئ، مثله مثل أي فدائي أصيل في اللحظة التي يمارس فيها الاغتيال السياسي (وأيضا بكل الإحساس بالعظمة المواكب لذلك). ولكن تبين أن المشكلة ليست في المبادئ، ليست في العزة والكرامة والحرية والعدالة... إلخ، بل في الطريقة التي تم تصورها بها، أي كمبادئ تحققها زمرة مخلصة بمجرد أن تؤمن بها وتستولي على السلطة منفردة. كانت المشكلة إذن في الأداة، في نظامه، ليتبين أن النوايا الحسنة، مبادئ الشبح، هي بالتحديد الطريق المفروش لجهنم، وأن «الفراغ السياسي» لا يمكن سده بوسائل إدارية، بينما كانت عملية إقامة مجال سياسي مستحيلة. كما تبين أن تشغيل المجال العام كمجال صراعي تحت الرقابة الأمنية لا يقيم كتلة سياسة واجتماعية لها عنوان إيديولوجي قادرة على صياغة مستقبل البلاد، بل يؤبد الانتقال.

تتمثل تراجيديا عبد الناصر في أنه كان يعرف أن البلاد لا تتقدم بأن تُحكَم بشكل ديكتاتوري؛ ثم إدراكه في النهاية أن «الديمقراطية السليمة» هي تلك الموجودة في البرلمان البريطاني وهي النظام الحزبي الذي قام نظامه على رفضه؛ وأن تجميع السكان في مجال شبه عام وتحكمه الصراعات السرية ويقوم على التنافس على تأييد النظام على طريقة الثورة الدائمة يخلق «استنطاعا كاملا» بتعبيره، وتفككا اجتماعيا، وفوضى في المؤسسات السياسية. باختصار، أدرك مع «التجربة والخطأ» أن المشكلة نابعة من نظامه، أي منه شخصيا باعتباره بطلا، باعتباره بالذات حامل المبادئ، ولأنه حملها.

من زاوية أخرى، كان التقدم والعدل يعني لعبد الناصر أن تتغير أحوال الفلاح الفقير، أي تحسين أوضاع الكتل الكبرى المعدمة من السكان. ولكنه كان في نفس الوقت

يعرف، وفقا لرواية هيكل، أنه لا يستطيع من داخل نظام حكمه الوصول إليه؛ ومن زاوية ثالثة، نادى عبد الناصر أخيه المواطن أن يرفع رأسه، وتم تشخيص بيروقراطية جهاز الدولة باعتبارها متعالية على الشعب الفقير واستبدادية تطارد مصالحها الخاصة. لكن النظام لم تكن له أداة سواها، ولا قدرة له على التحكم فيها أو في أية أخطار أخرى سوى الوسائل البوليسية التي خفضت رأس الجميع. وعموما، حين يمسك أحد برأسك ليرفعه، يصعب أن تقول بصدق أن رأسك مرفوع، فهو في أفضل الأحوال مسنود، وغالبا مبني على الرفع في محل فاعل لا يفعل؛ وهلم جرا من تناقضات القوامة الشعبية.

كان الزعيم مضطرا أيضا بحكم وضعه على رأس النظام لمواجهة مشكلات النظام الداخلية بالطرق المناسبة لنظام لا سياسي، منها طُرُق لا تشرِّف أي مبدأ، بالمناورة بين شِلَله وضربها بعضها ببعض، وبإقامة أجهزة موازية، وبنقل اختصاصات من جهاز لآخر، وبتكليف أجهزة بأعمال أجهزة أخرى، وبإيكال مهام لمن لا يؤمنون بفكرتها لمنع تضخم التكتلات، وبالاتكال على العناصر الانتهازية، ولكن المأمونة الجانب... إلخ.

كان الزعيم سجين نظام حكمه، الذي يقوم بينه وبين أهدافه تناقض مرير، تناقض ليس عرضيا بالمرة، لأن هذا التناقض هو الذي أسَّس النظام. كانت المسيرة عبارة عن حبل مشدود بين التناقضات، بين «اشتراكية المصطبة» ذات النكهة الفاشية والثورة، كطرفين مستحيلين يخرجان عن إمكانيات النظام. والأدهى أن النظام نفسه كان محمولا أيضا على هذه التناقضات، يعيش بفضلها. لقد بُني النظام من البداية على مفارقة، وكان عبد الناصر بصفته رأس النظام ورمزه التجسيد الأوفى لهذه المفارقة، وهي مفارقة تجسدت منذ البداية في تمثيل شبح، صورة بلا جسد. وهكذا كانت الإمكانية المتاحة هي المزيد من الاندفاع إلى الأمام، لعل وعسى.

فوق كل هذه المتاعب، كان من ضمن شروط الزعامة ألا يبدو هذا الضعف العميق على السطح. كان على الزعيم الجبار أن يبدو طيلة الوقت قادرا على حماية المبادئ والأهداف العليا. كان عليه، بوصفه رمزا للنظام، بوصفه حامل المبادئ، بوصفه نبي اسم الشعب، أن يظهر أمام الناس كقوة عليا لا تدانيها قوة، بينما كان عاجزا حتى عن اللعب بحرية داخل المعبد نفسه، داخل النظام السري، وهو ما اتضح في أحداث كثيرة،

شهرها عجزه عن طرد عبد الحكيم عامر من منصبه. وحين تخلص منه كان ذلك بعد ١٩٦١، بصعوبة وبوسائل أيضا لا تشرف أحدا، وكان الثمن تحطيم أسطورة النظام نفسها، وأسطورته الشخصية.

ربما يكون الزعيم قد صنع بلدا مختلفا نوعا، ولا شك أن البلاد قد قطعت خطوات على طريق التحديث الإجباري، ولكنه لم يكن البلد الذي طمح إلى بنائه. ربما نجح في جمع الناس حوله، ولكنه فشل في جمعهم مع بعضهم البعض في نظام سياسي قابل للازدهار. في ١٩٥٤ كان غالبا يظن أنه قادر على ذلك، ليكتشف لاحقا أنه ليست لديه الوسائل الكافية لمجابهة قدره الذي صنعه بيديه.

يحمل اسم عبد الناصر فوق كل ذلك مجمل تاريخ هذا النظام على كاهله، بعد الهزيمة، وحتى بعد موته. فالإفقار السياسي الشامل للبلاد كان يعني غياب البدائل. وفي غياب البدائل لم يؤد تراجع قبول الناس للنظام إلى انهياره، بل إلى انهيار عام، يقوم على قبول النظام بشكل سلبي، أي بوصفه ما هو متاح، قدرٌ أسود، ولكن يستحقونه لأنهم ليس لديهم خيار آخر، أو، وفقا للفكرة المؤسِّسة والمستمرة للنظام، ليس لديهم خيار لأنهم يجمعون بين العجز والفساد ومحتاجون للقوامة.

لقد انصب الفشل والهزيمة فوق رءوس الناس كقدر، مثلما كان انقلاب الضباط قدرا. لكن هذا القدر ألزمهم بضرورة التخلي عن أحلام العزة والكرامة والحرية والتقدم وما إلى ذلك، لأن المطروح أمامهم أصبح مجرد البقاء على أي وضع كان، فغاية المنى أن تجري «إزالة آثار العدوان». وبرغم الإزالة الجزئية لهذه الآثار، فإنها بقيت، وبقيت الآثار الأبعد والأخطر المترتبة على الإفقار السياسي. لم يعد النظام معتمدا على القول بجدارة تمثيله لاسم الشعب، فاكتفى برفع شعار البقاء: شيء أفضل من لا شيء، أو وفقا للمثل المصري «قضا [:قَدَر] أخف من قضا»، أو مؤخرا الاستقرار من أجل الاستمرار.

*

كان عبد الناصر بطلا تراجيديا بالنسبة للناس أيضا، ليس فقط لأنهم شعروا بتمسكه بالمبادئ، وإخلاصه لها، في حدود إمكانيات نظامه، بل أيضا لأنهم اضطُّروا للتسليم

بتفوقه، بسلطته، بإجباره إياهم على شغل ما اعتبره دورهم الأمثل لصالح الأمة، لصالح اسم الشعب، دور المتفرجين. فأصبحوا بذلك مشاركين بالنية، حين تمتعوا بـ«بهجة الزحف»، حتى ولو كانت هذه المتعة مفروضة في التحليل الأخير كتعويض. لذلك، حين أخذ النظام لحظة اكتماله يتجه إلى سكة الانحدار، بدءا من ١٩٦٤، أصبح عليهم أيضا أن يصالحوا أنفسهم بشكل متزايد مع خيبات الأمل والهزائم التي أصابتهم في النهاية، هزائم بمعايير ما أعلنه الزعيم من أهداف «بايعوه» لتحقيقها، أي من وجهة نظر الزحف نفسه. وهكذا أصبح سقوط عبد الناصر التراجيدي سقوطهم هم، وكان رثاؤهم لبطلهم التراجيدي رثاءً لأنفسهم بالتبعية.

طالما ظل النظام الذي دشنه الضباط في ٢٣ يوليو قائما، يصعب أن يختفي الإحساس بالمرارة واليُتم. وهو ما يعني أيضا أنه يصعب أن تنتهي عبادة البطل. يظل شبح عبد الناصر يلوح للجميع، من يتعصبون له إلى حد الجنون (إذا استعملنا بتصرف شعارا لمصر الفتاة)، ومن يكرهونه حتى الموت. ليس فقط لأننا نعيش في دولته في مراحل تحللها المتعاقبة، ولكن أيضا لأن النظام السياسي القائم بقُواه ليست له مُثُل أخرى، ولأنه لم تتبلور بعد قوى قادرة على تحديه وتحدي مُثُله.

كانت البطولة كما نتذكر هي هذا الانفصال بين «الصورة» و«المادة»، هي اغتراب الفعل السياسي عن الناس وتجسده في البطل. وهي بذلك نفسه تشكِّل الاتصال بينهما، المتمحور حول الابتهاج بالزحف. بعدما فقد الزحف بهجته، بتغول الأمن والأزمة الاقتصادية والهزيمة، انشطرت هذه العلاقة بين المادة والصورة، لتتخذ شكلين ظلا يتمحوران حول البطل.

إذا كنا نحب البطل، نكون من أنصار الصورة. سنقول: كان الزحف حقيقيا، ولكن أصدقاء السوء تآمروا عليه. لقد عشنا مع البطل أحلام العظمة والمجد وابتهجنا بالزحف المُهدي لنا إهداء. لقد كنا في عهده أبطالا، من خلاله، بأن أيدناه وأحببناه، فأودعنا كل ما هو جميل سياسيا فينا في صورته. صحيح أن البطل انهزم ثم مات، ولكنه ما زال داخلنا، بل لم تعد له حياة إلا فينا، فأصبح معيارا يشكل ضمائرنا. أصبح البطل بعد ذهابه ينظر إلينا من داخلنا، نحاكم به أنفسنا والعالم كله. إذا تخلينا الآن

ئة مع الحداثة، لا فعلا شريرا ارتكبه بعض الناس. فحتى لو كان كذلك كيف
ت الجماهير به؟ وكيف أحبته؟

نت الناصرية إذن تطهرا كاذبا، كانت له شروط إمكانه في زمنه، ألقى بمشكلات
ثة الاستعمارية على الاستعمار والأحزاب ومجموعات من مُلاك الأرض والعملاء،
خر «أعداء الشعب». وقد تبين الآن أن التطهير، كنس المشكلات خارج الدولة، ليس
تطهُّر، لأنه يعفي الشعب من المسئولية ويمجده كمجرد أيقونة، وبالتالي لا يفضي
يء. لقد أصبحت الحاجة إذن ماسة لإجراء تطهُّر «كاثارثيس» (catharsis) إيجابي،
هير سطحيا، أي الانطلاق من أن المشكلات قائمة في «الشعب»، لا في «أعدائه»
ي «اسم الشعب» في حد ذاته.

م تكن الناصرية صدفة في تاريخ هذا البلد، ولا كانت خطأ شيطانيا أو نعمة إلهية
، علينا من حيث لا ندري. بل كانت ابنة توترات قرن ونصف قرن من الحداثة
عمارية الإشكالية. بهذا المعنى، لا تجاوز للناصرية إلى أن نقر أولا بأنها، بمادتها
رتها، هي **نحن أنفسنا**، هي مشكلتنا. ومواجهة الناصرية وتجاوزها، بالتالي، هو
ز أنفسنا. وتحقيق أهداف ما سُمي ثورة يمر بالضرورة عبر تجاوز النظام الذي أسسته.
ثَّفت الناصرية، أو ثورة يوليو، كل أحلام ومشكلات الانتقال التاريخي إلى الدولة
ية الحديثة وكل توتراته ومأسويته وأمراضه الهوياتية، فوضعت الأحلام في جانب،
شكلات في الجانب الآخر. لهذا لم تترك أفقا للنظام السياسي المصري إلا إنهاء
ال، إنشاء المجال العام بإقامة نظام يفسح للقوى الفاعلة، للشعب، لا «اسم الشعب».

شكل أوضح، ما لم يسترد الناس بفعل سياسي ما أُودع بالنيابة عنهم وباسمهم، من
كرامة وتقدم وحرية وعدالة وغيرها، يستردوه من «اسم الشعب»، من الشبح، من
ة الزعيم، يستردوه بفعل سياسي، بمواجهة مشكلات استكمال بناء الدولة الحديثة؛
يتركوا قالب الهوياتية الفارغ خاليا على أصله، لتصبح القيم التي نُسبت إليه قضيتهم،
سية من «يعبرون عن آمالهم»؛ ما لم يتم تجاوز الناصرية، بمعنى عبادة «اسم الشعب»،
ها المكاسب المجانية، ومعها التسريح السياسي، ومعها الدولة الأمنية، ومعها النزعة
اتية، ومحصلتها جميعا المتمثلة في غياب عزة الأفراد وكرامتهم، «باسم الشعب»،

من الوزير إلى المعدم؛ ما لم نصبح مسئولين أمام أنفسنا ومواطنينا، لا أمام البطل الكامن فينا، وما لم تتعاون قوانا المنظمة على نسج واقع آخر؛ ما لم يتشكل من خلال هذا شبح جديد، شبح يصف الشعب كمجال سياسي، لا كمعبد لاسم الشعب؛ ما لم تتطور الأوضاع على هذا النحو، لن تنتهي الناصرية، لن تصبح تاريخا لتأخذ وضعها في تاريخ البلاد، كلحظة فارقة في تاريخ تشكُّل الشعب لا الأمة، السياسة لا الهوية، ولن تتجاوز هذه البلاد المشاعر التراجيدية، مشاعر اليتم بألوانها.

باختصار، تطرح اللحظة آلام ومعاناة محاولات استيلاد كائنات جديدة من عالم الغيب السياسي. أما إمكان هذه الولادة من عدمها، أما متى وكيف، فأمر يخرج الإفتاء في شأنه عن إمكانيات هذا الكتاب وكاتبه على السواء. عند هذه النقطة يتوقف النقد ويصمت الناقد. النقد ليس سوى تحديد لشروط الإمكان، والمقصود شروط إمكان، ما هو قائم بالفعل، لا إمكانيات تخيلية أو هندسة سياسية مستقبلية. النقد، كما أوضح كانط في نقده للعقل الخالص، يقر بأن العقل يتلقى أولا ما هو مُعطى، ما هو قائم بالفعل، بل هو في عمقه الأخير ليس سوى تقرير حدود إمكانياته الخاصة كعقل خالص على هذا النحو.

لكن يبقى أن النقد أفكار، والأفكار أفعال اجتماعية كغيرها. صحيح أنها أفعال وصراعات لها مجالها الخاص، ولكنها قابلة من حيث المبدأ لأن تفعل خارجه. هذا مشروط بترجمتها إلى حقول أخرى. بهذه الشروط، يمكن أن آمل، أو أن أتمنى، أن يكون هذا التاريخ النقدي للناصرية مفيدا لمن سيصنعون يوما ما «مُعطى» جديدا، بأن يبلوروا نقطة أو نقاط انطلاق نحو السياسة (لا «العمل السياسي»)، نحو تلك البقعة العمياء التي تولد في رحمها وتُشرق كائنات عالم الغيب السياسي ومؤسساته وقواه ورموزه معا، لتشكِّل «العالم المحسوس»، عالم الجماعة السياسية الحديثة.

* * * * *

بعد النص (١١ مارس ٢٠١١)

في ٢٥ يناير بدأ مخاض السياسة، قادما من عالم الغيب السياسي، لتبدأ عملية طويلة لتشكُّل «مؤسساته وقواه ورموزه معا»...... بنا ولنا......

هوامش التذييل

كتابه: محنة الدستور ١٩٢٣ - ١٩٥٢ : دراسة (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٠) ص
١ - ٣٢. وقد صدرت الطبعة الأولى في يناير ١٩٥٥، فكأن الكتاب كان بمثابة تحية وداع للعهد
ستوري، ومحاولة للبحث في أصول حكم الضباط الأحرار من حيث هو حكم غير دستوري.

(2) مثلا: Baker, R.W., Egypt's Uncertain Revolution, p.118.

ں أمثلة من مانشيتات الصحف: «المشير يعلن في العرض العسكري/ الجيش ينتظر أوامر الشعب/
ثة العربية «القاهرة» تقوم باستعراض على سطح النيل/ المشير عامر يقول/ قواتنا لا تقهر»: الأخبار
, /٧/ ١٩٦٠؛ «شيخ [:عضو كونجرس] أمريكي صهيوني يقول: عبد الناصر يستطيع/ محو إسرائيل
ساعة»: الأخبار ١٠/ ١١/ ١٩٦٣. وكان السناتور المذكور يقول ذلك في إطار مناقشة مشروع قانون
ع المساعدات عن الدول التي تستعد للقيام بعمل عسكري ضد دولة أخرى تتلقى مساعدات من
'يات المتحدة. فكان في الواقع يبالغ بغرض الحث على قطع المساعدات الأمريكية عن مصر.

ل إيديولوجيا السياسة الخارجية ومسلماتها وما ترتب عليها من مشكلات، انظر: شريف يونس،
حف المقدس، الفصلين الثالث والخامس. أما الخطاب الذي قال فيه ذلك فهو خطابه في احتفالات
سعيد بعيد النصر في ٢٣/ ١٢/ ١٩٦٤.

ت المفاوضات بهذه الطريقة مرتين: مرة في ١٩٥٥ - ١٩٥٦، ومرة في ١٩٦١. وبالنسبة لتفاصيل
اوضات الأولى، انظر: فادية سراج الدين، المواجهة: مصر وإسرائيل ١٩٥٢ - ١٩٥٦ (الهيئة المصرية
مة للكتاب، القاهرة ١٩٩٣). وانظر أيضا: Oren, M.B., «Secret Egypt – Israel peace initiatives
.(prior to the Suez campaign", in: Middle East Studies, Vol.26, No.3, July 1990 (p. 351 - :

ل ثنائية الانتصار والذل التي انطوت عليها الرؤية الخاصة للنظام بشأن العزة والكرامة، انظر: شريف
س، الزحف المقدس، ص ٩٢ - ١٠٦، ١٧٦.

توفيق أكليماندوس، الذي يعكف حاليا على كتاب بالفرنسية عن عبد الناصر، وسبق أن نال دكتوراه
لة الفرنسية عن دراسة الحركات السياسية داخل الجيش المصري منذ ١٩٣٦.

ق البشري، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، ص ١١٢.

ر هامش ٢٢ للفصل التاسع.

قائمة المصادر والمراجع

١ ـ الوثائق المنشورة:

ـ مجلس الشعب، مجموعة الدساتير المصرية ١٨٢٤ ـ ١٩٧١ (القاهرة، د.ت.).

ـ وثائق ثورة يوليو (دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٩١).

ـ الميثاق (الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، د.ت.).

ـ تقرير الميثاق (وزارة التربية والتعليم، القاهرة ١٩٦٥).

ـ خطب وبيانات وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر:

وقد رجعت إليها في ثلاث صور:

(١) خطب وبيانات وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر ١٩٥٣ - ١٩٦٦ (خمسة مجلدات)، طبع الهيئة العامة للاستعلامات.

(٢) جريدة الأخبار ١٩٥٤ - ١٩٦٧.

(٣) نسخة غير منشورة من مجموعة خطب الرئيس عبد الناصر ١٩٥٣ - ١٩٧٠ على قرص مضغوط، مراجعة على التسجيلات الصوتية. وقد نشرت هذه المجموعة لاحقا على موقع مؤسسة جمال عبد الناصر على الإنترنت: http://www.nasser.org، ثم انتقلت إلى صفحة خاصة في موقع مكتبة الإسكندرية على الإنترنت:

http://nasser.bibalex.org/Speeches/SpeechesAll.aspx?CS=0

٢ ـ الدوريات:

الأخبار	صباح الخير
أخبار اليوم	الطليعة

ساعة　　　　　　　　الكاتب
تراكي　　　　　　　　المساء
ـإم　　　　　　　　　المصور
اليوسف　　　　　　　الهلال
ـب

ـ محمد حسنين هيكل من ١٩٥٧ على قرص مضغوط: محمد حسنين هيكل،
ـة (بيت العرب للتوثيق العصري والنظم، القاهرة د.ت.).

ـلات شخصية:

ـ الصحفي المرحوم محمود عبد المنعم مراد، رئيس تحرير «المصري» الوفدية
١٩٥ـ، في محل عمله في «دار الثقافة» بالقاهرة في ٦/ ١/ ٢٠٠٠.
ـ الناقد الأدبي المرحوم سيد خميس بدار ميريت للنشر والمعلومات بالقاهرة
/٣ ٢٠٠٠.

ـ والمقالات:

: بالعربية:

ـلشرباصي، الدين والميثاق (سلسلة من الشرق والغرب، د.ن.، القاهرة ١٩٦٢).
ـحمروش، ثورة ٢٣ يوليو، ٣ أجزاء، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة
- ١٩٩٣).
عبد الله، الطلبة والسياسة في مصر، ط١ (سينا للنشر: القاهرة ١٩٩١).
ـ أوبريان، ثورة النظام الاقتصادي في مصر: من المشروعات الخاصة إلى
ـاكية، تعريب وتعليق خيرى حماد (الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر،
ـة د.ت.).
ـبد الرحمن التكريتي، جمال عبد الناصر: نشأة وتطور الفكر الناصري، ط١
دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٠).

- بيتر جران ورءوف عباس (محرران)، التاريخ المقارن للشرق الأوسط: حلقة بحثية (المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٥).
- تيموثي ميتشل، استعمار مصر، ترجمة أحمد حسان وبشير السباعي (سينا للنشر، القاهرة ١٩٩٠).
- ثروت عكاشة، مذكراتي في السياسة والثقافة، جزآن، ط٢ (دار الهلال، القاهرة ١٩٩٠).
- ثورة ٢٣ يوليو: قضايا الحاضر وتحديات المستقبل (ندوة)، ط١، (دار المستقبل العربي: القاهرة ١٩٨٧).
- جمال حماد: ٢٢يوليو: أطول يوم في تاريخ مصر، كتاب الهلال، عدد ٣٨٨ (دار الهلال، القاهرة: ١٩٨٣).
- جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، سلسلة كتب قومية، عدد ٣٠٣، (الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة: د.ت.).
- جويل بينين، العلم الأحمر، هل كان يرفرف هناك؟: السياسات الماركسية والنزاع العربي الإسرائيلي، ترجمة كمال السيد (دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٩٦).
- جيفري أندرسون، واشنطن تخرج من الظل: السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٦ - ١٩٦٥، ترجمة سامي الرزاز، ط١ (مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٧).
- حافظ عفيفي، على هامش السياسة، بعض مسائلنا القومية (مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٣٨).
- حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية (دار الكتاب العربي، القاهرة د.ت.).
- حمادة حسني أحمد محمد، التنظيمات السياسية لثورة يوليو ١٩٥٢ (١٩٥٣ - ١٩٦١)، سلسلة تاريخ المصريين، ع ٣٢٠ (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٢).
- حمادة حسني، عبد الناصر والقضاء: دراسة وثائقية (د.ن.، القاهرة ٢٠٠٥).
- حمادة حسني، عبد الناصر والتنظيم الطليعي السري ١٩٦٣ - ١٩٧١، ط١ (مكتبة بيروت، القاهرة ٢٠٠٨).
- خالد فهمي، كل رجال الباشا: محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة، ترجمة شريف يونس (دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٣).
- خالد محيي الدين، والآن أتكلم (مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٢).

ستقبل العربي، ثورة ٢٣ يوليو: قضايا الحاضر وتحديات المستقبل (ندوة
.ار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٧).
ستقبل العربي، وثائق ثورة يوليو (القاهرة ١٩٩١).
الكولم ريد، دور جامعة القاهرة في بناء مصر الحديثة، ترجمة إكرام يوسف،
كز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر: القاهرة ١٩٩٧).
عباس حامد (محرر)، أربعون عاما على ثورة يوليو: دراسة تاريخية (مركز
ت السياسية والإستراتيجية بالأهرام: القاهرة ١٩٩٢).
امل، الصحافة والثورة: ذكريات ومذكرات، سلسلة مكتبة الأسرة ٢٠٠٢
لمصرية العامة للكتاب).
سعيد، تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ - ١٩٥٠ ط١ (دار الثقافة
، القاهرة ١٩٧٦).
لسعيد، منظمات اليسار المصري ١٩٥٠ - ١٩٥٧ (دار الثقافة الجديدة،
١٩٨٣).
لسعيد، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية: الوحدة، الانقسام، الحل (شركة
طباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٦).
سعيد، مجرد ذكريات (الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة مكتبة الأسرة،
١٩٩٩).
ميد أحمد، الدين والدولة والثورة، ط٢ (الدار الشرقية، القاهرة ١٩٨٩).
مابرو، الاقتصاد المصري ١٩٥٢ - ١٩٧٢، ترجمة صليب بطرس (القاهرة:
مصرية العامة للكتاب ١٩٧٦).
ر، البحث عن الحداثة: الفكر السياسي العلماني الليبرالي والسياسي في مصر
- ١٩٥٨، ترجمة شريف يونس (ميريت للنشر والمعلومات: القاهرة ٢٠٠٠).
د ميتشل، الإخوان المسلمون، ترجمة عبد السلام رضوان، ط٢ (مكتبة
، القاهرة ١٩٨٥).
ليمان بيومي، الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية
: ١٩٢٨ - ١٩٤٨ (مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٧٩).

- زكريا سليمان بيومي، الإخوان المسلمون بين عبد الناصر والسادات: من المنشية إلى المنصة: ١٩٥٢ - ١٩٨١، ط١ (مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٨٧).
- سامي جوهر، الصامتون يتكلمون (المكتب المصري الحديث، القاهرة ١٩٧٥).
- سعد الدين إبراهيم (محرر)، مصر في ربع قرن ١٩٥٢ - ١٩٧٧: دراسات في التنمية والتغيير الاجتماعي، ط١، (معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨١).
- سعد زهران، في أصول السياسة المصرية: مقال تحليلي نقدي في التاريخ السياسي (دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٥).
- سعيد إسماعيل علي، دور الأزهر في السياسة المصرية، كتاب الهلال، ع ٤٣١ (دار الهلال، القاهرة ١٩٨٦).
- سعيد عبد الرازق، دور جمال عبد الناصر في السياسة المصرية (العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٤).
- سليمان حافظ، ذكرياتي عن الثورة (دار الشروق، القاهرة ٢٠١٠).
- سليمان صالح، أزمة حرية الصحافة في مصر ١٩٤٥ - ١٩٨٥ ط١ (مكتبة الوفاء، القاهرة ١٩٨٥).
- سيد زهران، الناصرية: الإيديولوجيا والمنهج (مركز الحضارة العربية، القاهرة ١٩٨٩).
- شريف درويش اللبان، أخبار اليوم: مسيرة صحفية في نصف قرن (العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٤).
- شريف يونس، سيد قطب والأصولية الإسلامية، ط١ (طيبة للدراسات والنشر: القاهرة ١٩٩٥).
- شريف يونس، سؤال الهوية (ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة ١٩٩٩).
- شريف يونس، الزحف المقدس: مظاهرات التنحي وتشكُّل عبادة ناصر (دار ميريت، القاهرة ٢٠٠٥).
- شريف يونس، استقلال القضاء (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة ٢٠٠٧).
- شفيق غربال، محمد علي الكبير (دار الهلال، القاهرة، أكتوبر ١٩٨٦).

سر، مذكرات صلاح نصر، ج١: الأصول (مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر،

شري، الديمقراطية والناصرية، ط١ (دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٥).
بشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢، ط٢ (دار الشروق:
١٩٨٣).
شري، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، ط١ (مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت

ـاكر، قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر (دار الفارابي، بيروت
حوالي عام ١٩٧٣).
بد الحميد فايق، دراسة تحليلية للفكر التربوي في مصر من ١٩٥٢ حتى
ط١ (الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة ١٩٨٦).
باقي سرور، جمال عبد الناصر رجل غير وجه التاريخ، ط١ (المكتبة العلمية
ا، القاهرة ١٩٥٧).
نمري، اليسار والناصرية والثورة المضادة: نظرة جديدة في ملفات قديمة
محروسة، القاهرة ٢٠٠٩).
ـسوقي (تقديم)، شهادات ورؤى، ٦ أجزاء (مركز البحوث العربية، القاهرة).
ـمن الرافعي، عصر محمد علي، ط٥ (دار المعارف، القاهرة ١٩٨٩).
ـمن الشرقاوي، باندونج (دار الفكر، القاهرة د.ت.).
لام عبد الحليم عامر، ثورة يوليو والطبقة العاملة، سلسلة تاريخ المصريين،
لهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة ١٩٨٧).
ـم أنيس، ذكريات من حياتي، كتاب الهلال، ع ٦١٨ (دار الهلال: القاهرة ٢٠٠٢).
يم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو
ى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤ (د. ن.: القاهرة ١٩٧٥).
ليم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر، ج٣: ١٩٣٧ - ١٩٣٩ (الهيئة
العامة للكتاب: القاهرة ١٩٩٨)، ج٤ (الهيئة المصرية العامة للكتاب،
١٩٩٠).

- عبد العظيم رمضان، الفكر الثوري في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو (سلسلة مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٤).
- عبد الغفار شكر، منظمة الشباب الاشتراكي: تجربة مصرية في إعداد القيادات: ٩٦٣ - ١٩٧٦، ط١ (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٤).
- عبد اللطيف بغدادي، مذكرات عبد اللطيف بغدادي، جزآن (المكتب المصري الحديث، القاهرة ١٩٧٧).
- عبد الله الطوخي، سنين الحب والسجن، كتاب الهلال، عدد ٥٢٩ (دار الهلال، القاهرة ١٩٩٥).
- عبد المحسن أبو النور، الحقيقة عن ثورة يوليو (سلسلة مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٣).
- علي أحمد نجيب، رأي في الثورة الوطنية: مصر (العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٠).
- علي الدين هلال، تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٣ - ١٩٩٧ (مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة ٢٠٠٥).
- علي شلبي، مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية ١٩٣٣ - ١٩٤١، ط١ (دار الكتاب الجامعي، القاهرة ١٩٨٢).
- عماد عبد اللطيف: لماذا يصفق المصريون؟ (دار العين، القاهرة ٢٠٠٩).
- غالي شكري، النهضة والسقوط في الفكر المصري الحديث (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢).
- فادية سراج الدين، المواجهة: مصر وإسرائيل ١٩٥٢ - ١٩٥٦ (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٣).
- فتحي رضوان، نصف قرن بين السياسة والأدب، كتاب الهلال، على ٥٧٦ (دار الهلال، القاهرة: ديسمبر ١٩٩٨).
- فتحي رضوان، عصر ورجال، ج٢ (الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٠٣).
- فتحي عبد الفتاح، شيوعيون وناصريون (روز اليوسف، القاهرة ١٩٧٥).
- فخري لبيب، الشيوعيون وعبد الناصر: التحالف والمواجهة ١٩٥٨ - ١٩٦٥، ج١

مل للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٠)؛ ج٢ (شركة الطباعة العربية لقاهرة ١٩٩٢).
ناوي، الناصرية وثنية سياسية (الكتاب المختار، القاهرة د.ت.).
نس، فريدريك إنجلز، بيان الحزب الشيوعي (دار التقدم، موسكو د.ت.).
نس، الثامن عشر من برومير لويس بونابرت (دار التقدم، موسكو، د.ت.).
، صحافة الثورة وقضية الديمقراطية في مصر (دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٩).
مقصود، صراع الشعب العربي مع الشيوعية العالمية، سلسلة كتب قومية، رة ١٩٥٩).
بولي، الميثاق الوطني: قضايا ومناقشات، سلسلة المكتبة الثقافية، ع ٦٦ ة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٢).
ض، أقنعة الناصرية السبعة (دار القضايا: بيروت، د.ت.).
ي صالح ربيع، الدور السياسي للأزهر ١٩٥٢ - ١٩٨١، ط١ (مركز البحوث ت السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة ١٩٩٢).
كامل ديب، السياسة الحزبية في مصر: الوفد وخصومه ١٩١٩ - ١٩٣٩ الأبحاث العربية ودار البيادر، بيروت والجيزة ١٩٨٧).
وري، الاتجاهات السياسية في العالم العربي (الدار المتحدة للنشر، بيروت

ويل، برلمان الثورة، ١٩٥٧ - ١٩٧٧، ط١ (مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٥).
بر الأنصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي ١٩٣٠ - ١٩٧٠، الم المعرفة، عدد٣٥ (الكويت ١٩٨٠).
سنين هيكل، بين الصحافة والسياسة (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨).
كي عبد القادر، محنة الدستور ١٩٢٣ - ١٩٥٢: دراسة (الهيئة المصرية كتاب، القاهرة ٢٠١٠).
بيلا وآخر (إعداد وترجمة)، دفاتر فلسفية: ٨: الإيديولوجيا (دار توبقال

للنشر: الدار البيضاء ١٩٩٩).
- محمد صابر عرب ورءوف عباس حامد (محرران)، خمسون عاما على ثورة يوليو: أبحاث الندوة الدولية التي عقدت في الفترة من ٢٠ - ٢٢ يوليو ٢٠٠٢ (دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٣).
- محمد فريد حشيش، حزب الوفد ١٩٣٦ - ١٩٥٢، ج١ (الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة ١٩٩٩).
- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ١٩٥٢ - ١٩٨٠ (القاهرة ١٩٨٥).
- مركز دراسات الوحدة العربية، مصر والعروبة وثورة يوليو (مجموعة باحثين)، ط١ (دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٢).
- مريت بطرس غالي، سياسة الغد، برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي (مطبعة الرسالة، القاهرة ١٩٣٨).
- مصطفى أمين، لكل مقال أزمة،، ط١ (القاهرة: دار الشروق ١٩٧٩).
- مصطفى عبد الغني، «المثقفون وعبد الناصر»، ط١ (دار سعاد الصباح: القاهرة ١٩٩٣).
- معمر القذافي، الكتاب الأخضر، ط ٢٦ (المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر: طرابلس ١٩٩٩).
- ملف عبد الناصر بين اليسار المصري وتوفيق الحكيم (دار القضايا، بيروت ١٩٧٥).
- منظمة الشباب الاشتراكي، محاضرات المرحلة الأولى، (دار ومطابع الشعب، القاهرة د.ت.).
- موسى صبري، ٥٠ عاما في قطار الصحافة، ط١ (دار الشروق، القاهرة ١٩٩٢).
- ميشيل فوكو، نظام الخطاب، ترجمة محمد سبيلا، ط١ (دار التنوير للطباعة والنشر: بيروت ١٩٨٤).
- ميشيل فوكو، المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن، ترجمة علي مقلد (مركز الإنماء القومي، بيروت ١٩٩٠).
- نوبار باشا، مذكرات نوبار باشا، ترجمة جارو روبير طبقيان (دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٩).
- ياسين الحاج صالح، «مذاهب المفكرين السوريين في «الدولة العربية»: تفحص نقدي»، في: كلمن، فصلية ثقافية، العدد صفر، بيروت ٢٠١٠)، ١٨ - ٤١.

لقعيد، محمد حسنين هيكل يتذكر: عبد الناصر والمثقفون والثقافة، ط١
وق: القاهرة ٢٠٠٣).

لإنجليزية:

- Ansari, Hamied, Egypt, the Stalled Society (State Universit
Press, NY 1986).
- Auda, Gehad, «The state of political control: The case of Nass
1967», in: The Arab Journal of the Social Sciences, Vol.2, No
1987).
- Baker, R.W., Egypt's Uncertain Revolution under Nasser a
(Harvard University Press, Cambridge, Massachausetts and
1978).
- Beattie, Kirk, J., Egypt during the Nasser Years: Ideology, Pol
Civil Society (Westview Press, Boulder 1994).
- Bianchi, R., Unruly Corporatism: Associational Life in Twentieth
Egypt (Oxford University Press, NY- Oxford 1989).
- Dekmejian, Hrair J., Egypt under Nassir: A Study in Political D
(State University of New York Press, 1971).
- Dekmejian, Hrair, «Marx, Weber and the Egyptian revolut
Middle East Journal 30, no.2, spring 1976.
- Denoeux, Guilain, State and Society in Egypt (review es
Comparative Politics Vol. 20, No. 3 (Apr., 1988), p. 359 -
- Foucalut, Michel, Power/ Knowledge: Selected Interviews a
Writings 1972 - 1977, tr. Colin Gordon (Pantheon books, 19
- Ginat, Rami, Egypt's Incomplete Revolution: Lutfi al-Khuli and
Socialism in the 1960s (Routledge, London 1997).
- Gordon, J., «The false hopes of 1950: The Wafd's last hurrah
demise of Egypt's old order», in IJMES, vol. 21 (1989), (p. 19
- Gordon, Joel, «The myth of the savior: Egypt's 'just tyrants' o
of revolution, January- July 1952,» Journal of the American
Center in Egypt, vol. xxvi, 1989, pp. 223 - 237.

- Gordon, J., Nasser's Blessed Movement: Egypt's Free Officers and the July Revolution (Oxford University Press, NY. 1992).
- Harik, Iliya, «The single party as a subordinate movement: The case of Egypt», in: World Politics, Vol.26, No.1, October 1973 (p. 80 - 105).
- Heaphey, J., «The organization of Egypt: The inadequacies of a nonpolitical model of nation-building», in: World Politics, vol.18, No.2, January 1966 (p. 177 - 193).
- Huntington, Samuel P., Political Order in Changing Societies, (Yale Univ. Press, New Haven and London, 1971).
- Hussein, Mahmoud, Class Conflict in Egypt 1945 - 1970 (Monthly Review Press, NY and London 1973).
- Jankowski, James P., Egypt's Young Rebels (Hoover Institution Press: California 1975).
- Kerr, Malcolm H., The Arab Cold War: Gamal 'Abd al-Nasir and his Rivals, 1958 - 1970, 3d ed. (Oxford University Press: London, New York, 1971).
- Marx, K., Capital, vol. I (Progress Publishers: Moscow 1986).
- Oren, M.B., «Secret Egypt- Israel peace initiatives prior to the Suez campaign», in: Middle East Studies, Vol.26, No.3, July 1990 (p. 351 - 370).
- Rejwan, Nissim, Nasserist Ideology: Its Exponents and Critics (John Wiley & Sons, NY 1974).
- Safran, N., Egypt in Search of Political Community; an Analysis of the Intellectual and Political Evolution of Egypt, 1804 - 1952 (Cambridge, Harvard University Press, 1961).
- Springborg, R., Family, Power and Politics in Egypt: Sayyed Bey Mar'ei- His Clan, Clients and Cohorts (Philadelphia, University of Pennsylvania Press 1982).
- Zizek, Slavoj, The Sublime Object of Ideology (Verso, London, NY. 2001).